

هـ _____ ذا

الجزء الأول من كتاب الفتاوى

الانقروية في مذهب الامام أبي

حنيفة النعمان عليه من

ربه سعائب الرحمة

والرضوان

آمين

فهرسة الجزء الاول
من الفتاوى
الاشرقية

(فهرسة الجزء الاول من الفتاوى الافتراضية)

صفحة	صفحة
٩٤ في العدة	٢ كتاب الطهارة
٩٨ في الحضانة	٥ كتاب الصلاة
١٠٣ في النفقة	٨ باب المسافر
١١٣ في اجبار الائم على الارضاع	٩ باب الجنائز
١١٦ كتاب العتاق	٩ كتاب الزكاة
١١٦ الاول في اللفظ الذي يقع به العتق	١٤ كتاب الصوم
١١٧ الثاني في التعاقب	١٦ كتاب الحج
١١٨ الثالث في العتق بدعوى التسب	١٧ كتاب السير
١١٩ الرابع في عتق البعض	١٧ الاول في الاسارى وما يملك
١٢١ الخامس في عتق المريض والرؤية	بالاستيلاء وما لا يملك
١٢١ السادس في التدبير	٢١ الثاني فيما يعمل به أهل الذمة
١٢٣ السابع في الاستيلاء	٢٤ الثالث في المرتد وما يكون كفرا
١٢٧ كتاب المكاتيب	من المسلم وما يصير الكافر به مسلما
١٣٠ كتاب الولاء	٢٩ كتاب الكراهية والاستحسان
١٣١ كتاب الايمان	٣٣ كتاب النكاح
١٣١ الاول فيما يكون عينا وما لا يكون عينا	٣٥ الثاني في الوكالة في النكاح وفي
١٣٣ الثاني في بيان نية الحائض	نكاح الفضولي
والمستحيض	٦٦ كتاب الرضاع
١٣٤ الثالث في حث الحائض بالباشرة	٧٠ كتاب الطلاق
والتوكيل وفي اليقين الموقفة	٧٠ الاول ما يقع به الطلاق وما لا يقع
١٣٥ نوع في اليقين الموقفة	٧٦ الثاني في التوكيل بالطلاق
١٣٧ الرابع في الخلف بالنكاح	٧٧ في التفويض
والطلاق والعتاق والبيع	٧٩ في التعاقب
والشراء وسائر عقود المعاملات	٨٣ في الاستثناء
والحقوق والطاعات والمعاصي	٨٥ في طلاق السكران والمجنون
١٣٩ الخامس في البيع بالسكنى	وأحكام السكرارى
والدخول والخروج والذهاب	٨٦ في طلاق المربض
والاذن	٨٧ في الرجعة
١٤٦ السادس في البيع في الكلام	٨٧ في الايلاء والظهار
والذوق والاكل والشرب واللبس	٨٨ في الخلع
	٩٤ في العنين

صفحة	صفحة
١٩١ في القسامة	والضرب والشتم واللعاب
١٩٧ كتاب المعامل	١٤٨ السابغ في الذر والكفارة
١٩٧ كتاب الآبق	١٤٩ كتاب الحدود
١٩٩ كتاب المفقود	١٤٩ الأول في شرائط الاحصان وفي
٢٠٠ كتاب المقيط	الوطء الذي يوجب الحدة والذي
٢٠٠ كتاب المقلقة	لا يوجب به وفي شهادة الزنا
٢٠٢ كتاب الوقف	١٥٣ الثاني في حدة القذف وحدة
٢٠٢ الأول في بيان ما يجب وزمن	الشرب
الاوقاف وما لا يجوز وما يدخل	١٥٦ الثالث في التعزير
تبعه وما لا يدخل وفي وقف المنقول	١٥٩ كتاب السرقة
والمنازع وفيمن يقترب أرض في يده أنها	١٦٣ باب قطع الطاريق
وقف	١٦٤ كتاب الجنائيات
٢٠٧ الثاني في الدعوى والشهادة	١٦٤ الأول فيما يجب فيه القصاص
في الوقف وفي بيان حكم الاوقاف	والدية وحكومة العدل
المتقدمة وفيمن يثبت القرابة	١٧١ الثاني في الشهادة على الجنابة
٢١٠ الثالث في الوقف على الاولاد	والاقرار بهم وفي اختلاف القاتل
٢١٣ الرابع في الوقف على القرابات	وولي القتل في العمد والخطا وفي
وعلى أمتها والاولاد وعلى الاهل	اشهاد الجروح
والعمال وعلى الفقراء والمواقي	١٧٣ الثالث فيما يستوفى في القصاص
٢١٦ الخامس في الولاية في الوقف	وفيمن يستحق الدية
٢١٨ السادس في شرط الزيادة	١٧٤ الرابع في العفو وسقوط القود
والنقصان وفي استبدال الوقف	وفيما يتقلب القصاص فيه مالا
وفي شراء المتولى بقسلة الوقف	١٧٦ الخامس في الجنابة بالخضر
داراً أو مستغلاً	والقتيب وفي ضمان المداوى
٢٢١ السابع في عارة الوقف وفي البناء	١٧٨ السادس فيمن رأى رجلاً يرق مع
والغرس فيه وفي صرفه باحد	امرأته تقتله وفي قتل الخنثى
الوقفين على الآخر وفي بيع البناء	والسحر والزندق
المودوم وفي الاستدانة على الوقف	١٨٠ السابع في جنائيات الفهيمان
٢٢٦ الثامن في تصرفات المتسولي	والجنايات وعليهم وفي اتلاف الجنين
وضمانه وفيما يقبل قوله وفيما	١٨٣ الثامن في جنابة الرقيق وعليه
لا يقبل وفيمن يستحق الوظيفة	١٨٥ التاسع في جنائيات الدواب وعليها
ومن لا يستحقها وفيه مسئلة	وفيه بعض مسائل الاصطدام

٣١٥	الفصل الاول في الفاظها وما يكون كفاة وما لا يكون	٢٣٢	التابع من الوظائف التاسع في الاجارة في الوقف وفي قسمة الوقف
٣١٨	الفصل الثاني فيما يصح عنه المكافاة وما لا يصح وما يصح من المكافاة وما لا	٢٣٦	العاشري في وقف المريض والوقف المضاف الى ما بعد الموت
٣٢٢	الثالث فيما يكفل عنه وما لا يكفل	٢٣٨	الحادي عشر في وقف الذمي
٣٢٣	الرابع في تعليق الكفاة بالشرط	٢٣٩	مسائل شتى من الوقف
٣٢٤	الخامس في التسليم والمطالبة به وبالمال	٢٤٠	كتاب البيوع
٣٢٥	السادس فيما تفسد به البراءة عن المال وما لا	٢٤٠	الاول فيما يجوز بيعه وما لا يجوز وما يدخل في البيع من غير ذكر وما لا يدخل
٣٢٦	السابع في الدعوى في الكفاة	٢٥٣	فصل فيما يتعلق بالقبض وحبس المبيع
٣٢٧	الثامن في الرجوع الى المكفول عنه	٢٥٦	فصل في هلاك المبيع والتمن
٣٢٨	مسائل شتى	٢٥٨	فصل في الغيب والحياة وما لا يتغابن فيه
٣٣٠	كتاب الحوالة	٢٥٩	مسائل شتى
٣٣٤	كتاب القضاء	٢٦٣	باب الخيارات
٣٤٠	فصل في القضاء لانفاذ وعليه والتصرف في أمواله وأموال المفقود والمديون	٢٦٣	فصل في خيار الشرط
٣٤٥	فصل في الفرق بين الثبوت والحكم	٢٦٥	فصل في خيار الرؤية
٣٤٦	فصل في الحبس والملازمة والحيلولة	٢٦٦	فصل في خيار العيب
٣٥٠	نوع في الحيلولة	٢٨٣	باب البيع القاعد
٣٥١	فصل في اجرة الشخص والسجنان والصكك وغيرها	٢٨٦	نوع آخر
٣٥٢	كتاب القاضى الى القاضى	٢٩٢	فصل في بيع التينة
٣٦٠	مسائل شتى وفيها مسائل الحيطان	٢٩٣	في بيع الوقف
٣٦٤	مسائل الحيطان	٢٩٥	في الاقالة
٣٦٧	كتاب الشهادات وفيها فصول	٢٩٨	في بيع الاب والوصى مال الصغير والشراة
٣٦٧	الاول في تحمل الشهادة وكيفية	٣٠١	في السلم
		٣٠٣	كتاب الصرف
		٣٠٧	كتاب المداينات
		٣١٥	كتاب الكفاة وفيها فصول

صفحة	صفحة
أدائها وفيما لا بد منه في الشهادة	٣٧٠
الثاني فيما يقبل من الشهادة وفيما لا يقبل وفيه أنواع	٣٧٠
نوع فحين لا تقبل شهادة له لمعنى في الشاهد	٣٧٩
نوع فحين لا تقبل شهادة له لمعنى في المشهود له باعتبار وصلته بينه وبين الشاهد	٣٨٤
نوع فيما يقبل الشهادة فيه بلا دعوى	٣٨٤
نوع في شهادة إذا بطل بعضها بطل كلها	٣٨٥
الثالث في الشهادة على فعل نفسه وما يتصل به	٣٨٦
الرابع في الشهادة على النفي	٣٨٧
الخامس في شهادة التسمية والشهادة عليها وأولها	٣٩٠
السادس في الشهادة بالتسامع	
السابع في شهادة أهل الكفر والشهادة عليهم	٣٩٢
الثامن في الاختلاف بين الدعوى والشهادة واختلاف الشاهدين	٣٩٤
التاسع في التحديد والشهادة على الحدود	٤٠٧
العاشر في الجرح والتعديل	٤١٠
الحادي عشر في الشهادة على الارث والتسبب	٤١٣
الثاني عشر في الشهادة على الشهادة	٤١٦
الثالث عشر في الرجوع عن الشهادة	٤١٨
الرابع عشر في المتفرقات	٤٢٠
في ترجيح البينة	٤٢٠
في القول لمن	٤٢٨
في المسائل التي تقبل فيها بينة الخصمين	٤٤٢

هـ _____ ذا

الجزء الأول من كتاب الفتاوى

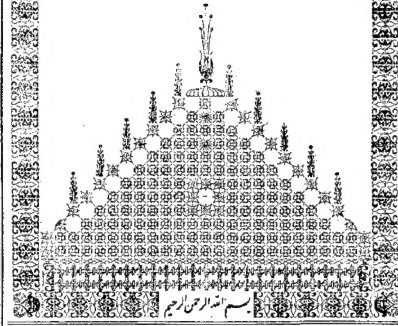
الانقروية في مذهب الامام أبي

حنيفة النعمان عليه من

ربه سعائب الرحمة

والرضوان

آمين



(كتاب الطهارة)

ويؤتيها السماء والماء والسماء المطر والندى والغدير والثلج والبرد اذا كان متقاطرا وعن أبي يوسف يجوز ان يكن متقاطرا والصحيح قولهما من طهارة العرا الماء الذي يؤتيها ثلاثة الماء الجاري والماء المالح كدم البئر وأقواها الماء الجاري ان كان قوي الحري يجوز الاغتسال فيه والوضوء منه ولا يتنجس بوقوع النجاسة فيه ما لم يظهر أثر النجاسة فيه بلون أو طعم أو ريح وماء النهر والقناة اذا انحدرت عذرة فاعترف انسان بقرب العذرة جاز والماء طاهر ما لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه بالنجاسة ماء النهر اذا انقطع عن أعلاه لا يتغير حكمه جريه بانقطاع الأعلى يجوز الوضوء بما يجري فيه حتى ان يخرج الماء من احداهما ويدخل في الاخرى فتوضأ انسان فجاينهما جاز وماء الحفرة التي اجتمع فيها الماء فاسد الماء اذا جرى على الجيفة أو فيها ان كان الماء كثيرا لا تستبين فيه الجيفة طائما طاهرا وان كانت تستبين لقلته الماء طائما نجس في أول طهارة الخائفة به واختلف المشايخ في تحديد أدنى ما يكون من الجريان في حق جواز الوضوء قال بعضهم ان كان بحيث لو اعترف في أعين موضع من البدن انقطع جريانه حتى امتلا ثم جرى فهو ليس بجبار وان لم ينقطع فهو جار وقال بعضهم ان كان بحال لو وقع فيه تين أو ورق ذهب به فهو ما جاز وان كان بخلافه فليس بجبار وقال بعضهم ان كان بحال لو وقع انسان يده عليه عرضا ينقطع جريانه فليس بجبار وقال بعضهم ان كان بحال لو وقع باليد يدين ينحسر ما تحسه وينقطع الجريان فهو ليس بجبار وفي النوازل ان كان الماء يجري ضربة فافراد

قوله كتاب الطهارة الكتاب في اللغة عبارة عن الجمع يقال كتبت البقال أي جمعتها وفي الاصطلاح عبارة عن مسائل الفقه والحال أنه يكون مشتقاً لا أبواب ولا يشك في كتاب القيط والقط لان فيها أبواباً في المطولات وقيل الكتاب عند المتقدمين بسبب الاصطلاح عبارة عن مسائل الفقه سواء كان استعمل الأبواب أو لم يستعمل أي فلا يشك في كتاب القيط والقط

الطهارة هي الثقافة لغو الطهر يقال الاغتسال شرعاً وخلوها الحدث (نهاية) قدّم الطهارة لانها شرط الصلاة ثم اشتمت الطهارة بالسبب اذ من بين سائر الشرعيات أهم من غيرها لانها لا تنقض بعد من الاعذار (نهاية)

اعلم ان الشرعيات ثلاثة عبادات ومعاملات وعقوبات والعبادات خمسة الصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد والمعاملات خمسة المعاصيات المالية والمناسكات والغناصيات والامانات (هكذا عدها في الاجل أربعة) ولم يذكر الخامس فليراجع اه مصححه والمعقوبات خمسة النكاح وحسد الزنا وحسد السرقة وحسد الشرب وحسد القذف وقدم العبادات على المعاملات لاجتماع السلف والخلف على تقديم ذلك كما في تقديم الصلاة على سائر العبادات وتقديم الطهارة على سائر الشرعيات (توفيق)

وحكى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم أنهم قالوا لا وضوء بينا والبحر مسكوه (مختارات النوازل في المياه)

الوضوء بالنجس اذا كان ذا نجاسة طهره لا يجوز لانه يكون غسلاً واذا لم يكن كذلك لا يجوز لانه يكون مسحاً الانسان ولا يوضأ بيسبل من الكرم لكمال الامتزاج (ذكره في النجس) وقيل يجوز لانه يخرج من غير علاج بخلاف ما عزم من شجر أو شجر لكمال الامتزاج لانه لا يخرج منه الا بملاص وهو العصر (كأنى) يجوز الوضوء بما لا يعقران عندنا وعند الشافعي لا يجوز

(في بيان الماء المستعمل)

لا يجوز الوضوء بالماء المستعمل، بل انشأوا للمحدث أن الماء المستعمل طاهر لا يطهر وعليه التنزيل لأن أعضاء المحدث والمحدث طاهرة من وجه ولهذا أن التوضي لوضي حامل المحدث تأويله يجوز صلاته دون وجه (٣) ولهذا الوصل محذورا لا يجوز صلاته (توضي)

والماء المستعمل مغاط الغساة عند أبي حنيفة ويخففها عند أبي يوسف وطاهر غير طاهر وعند محمد وهو الصحيح (مجمع)

ولو غسل بعض أعضاء الوضوء فأهرق الماء ولم يجده الماء حتى يغسل باقي الأعضاء فقيم فشرع في الصلاة فقهه ثم وجد الماء عن أبي يوسف أنه يغسل الأعضاء الباقية ويصل وعندهما يغسل جميع الأعضاء بناء على أن الفقهية هل ينظر ما غسل من أعضاء الوضوء فعلى (١) هذا الخلاف ووضع المسئلة في نسخة

الامام الدررشمي في الجلب إذا غسل بعض أعضاء الوضوء كالوجه والذراعين وغسل رأسه وفرجه أيضا ثم أهرق الماء فقيم واقتح الصلاة فقهه فيها ثم وجد الماء غسل وجهه وذراعيه ومسح رأسه وغسل سائر أعضاء الوضوء ولا يفترض عليه غسل رأسه وفرجه وعن أبي يوسف في الاملاء أن الفقهية في الصلاة ناقض الطهارة التي يشرع في الصلاة وشروعه في الصلاة هنا بالتميم فإذا غسل وجهه وذراعيه فلا يلزم إعادة غسل الوجه والذراعين كما لا يلزم إعادة الغسل فيما غسل من جسده سوى أعضاء الوضوء والمسئلة في الأصل في آخر باب التيميم في الثالث من الطهارة بد

(١) مطلب الفقهية في صلاته لهاركوع وسجد وتنقض الطهارة والصلاة فرضا كاتب أوثقا

مطلب الصبي كالبالغ في فوائض الوضوء الالفقهية

مطلب من أبي حنيفة يعززان لم يترك لا غسل عليه

الإنسان أن يوضأ منه فإن كان وجهه المور الماء يجوز وإن كان وجهه إلى مسهل الماء لا يجوز الآن يكف كل غرقين مقدار ما يذهب الماء بغسله من أوائل طهارة الذخيرة البرهانية والماء المستعمل هو ما أنزل به حدث أو استعمل في البدن على وجه القرية وهذا عند أبي يوسف وقبل حوقل أبي حنيفة أيضا وقال محمد لا يصير مستعملا إلا بالقامة القرية لأن الاستعمال بالانتقال بحساسة الإتمام اليه وانزال بالقرية وأبو يوسف يقول اسقاط الفرض مؤثرا أيضا ويثبت الفساد بالمرين ومتى بصير مستعملا الصحيح أنه كما أنزل عن العضو صار مستعملا لا تسقط حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة ولا ضرورة بعده من طهارة الهداية وقيل الاجتماع في مكان شرط لأن صون الشباب عنه متعذر فتعققت الضرورة من طهارة الكافي * ولو كان على عضو من أعضاء وضوءه قرحة نحو الدمل وعليها جاذرة رقيقة فوضأ وأتمر الماء على ظاهر الجاذرة ثم نزع الجاذرة لم يغسل ما تحتها وصلى جائز صلاته في باب الوضوء من الخاتمة * والفقهية في صلاة لهاركوع وسجد وتنقض الطهارة والصلاة فرضا كانت أو نقلا ولا تنقض الطهارة خارج الصلاة ولو فقه في سجدة التلاوة وفي صلاة الخساسة يطل ما كان فيها ولا ينقض الطهارة والفعل يطل الصلاة ولا يطل الطهارة والتبسم لا يطل الصلاة ولا الطهارة والفقهية فضله من حيث نسبو عبد الله أسنانه أتم لم يرواه الحسن عن أبي حنيفة والفعل ما يكون مسبوغا له دون جبرائه والتبسم ما تدور أسنانه وليس له صوت والفقهية عامدا كان أو ناسيا تنقض الوضوء ولا تنقض طهارة القبيل وإن كان في الصلاة وبطل التيميم كما يطل الوضوء في فصل في باقية الوضوء من الخاتمة * مسافر أجنب فغسل رأسه ووجهه وذراعيه ما يكفي الوضوء ولا يكتفي للجانبية فانه يقيم مسافر أجنب فغسل رأسه ووجهه وذراعيه وفرجه فلم يبق الماء فانه يقيم للجانبية لأنه باقية فان تيمم وشرع في الصلاة ثم فقهه ثم وجد ما يكفي للاغتسال فانه يغسل به أعضاء وضوءه وما يبق من جسده لم يكن غسلها في المرة الأولى ولا ينقض الوضوء وما يبق من جسده لم يكن غسلها في المرة الأولى لا تنقض التيميم في أعضاء الوضوء برؤية الماء وقد ذكرنا قبل هذا أن الفخذ في الصلاة ينقض طهارة الوضوء ولا ينقض طهارة الغسل ومن الناس من أجرى اللفظ على ظاهره انشأ لتنقض طهارة الغسل والصحيح انشأ لتنقض ويلزمه الوضوء وعن أبي يوسف أنه لا يلزمه غسل ما غسل من أعضاء الوضوء أيضا فاضين قبل ما يجوز به التيميم * ولو اغتسل جنب وصلى فقهه هل يطل ويغسل الوضوء اختلف فيه قيل لا بعيد لأنه ثابت في ضمن الغسل فإذا لم يطل المتضمن لا يطل المتضمن والصحيح أنه بعيد الوضوء لأن عادته واجبة عقوبة كذا في محبط ابن خدام في فوائض الوضوء * الصبي كالبالغ في فوائض الوضوء الالفقهية أشباه في أحكام الصبيان * ومن أبي حنيفة يعززان لم يترك لا غسل عليه وعليه غسل الألة أن كان متوضئا ولو أنزل كان عليه الغسل ولا يلزمه ولا كفارة عليه أن كان مائتا في رمضان فاضين في التعزير * استيقظ الرجل فوجد على طرف أحليله لا يدرى أنه منى أو مذى فانه يغسل

الآن يكون قد اتشرد ذكره قبل النوم اذ ذلك المشكوك من أثر ذلك الانتشار الا ان يكون
 اكبر اياه معنى فينبذ بزيه الغسل أمّا اذا كان ذكره ساكناً في نام يجعل منيا ويزنه
 الغسل قال الامام الخوافي هذه المسئلة كثيرة الوقوع والناس عنه غافلون فلا بد من
 حفظها جميع الفتاوى * الماء الذي يسيل من فم النائم طاهر وهو الصحيح لانه متولد من
 البلغم في فصل النجاسة التي تصيب الثوب من النجاسة * الثوب يطهر بالفرق من الماء الا
 في مسئلتين ان يكون الثوب جسيدياً أو مضي عقيب بول لم يزل بالماء وقدرناه في شرح
 الكنز * الاول كالماء في فصل البول الخفاس فانه طاهر واختلف التحصيص في بول الهرة
 ومراة كل شيء كبوله وجزء البعير كسر قننه الدماء كالماء في فصل الدم الشهيد والدم
 الباقي في اللحم الممزول اذا قطع والباقي في العروق والباقي في الكبد والطحال ودم قلب
 الشاة وما لم يسيل من بدن الانسان على المختار ودم البق ودم الفراغ ودم القمل ودم
 السمك فالسنة عشرة من طهارة الاشياء * وعن محمد الهرة اذا اعتادت ترى البول
 على الثياب قبل لا تتنجس وعن محمد في رواية شاذة واهل طاهر وعن ابن سلام أرجوان
 لا يكون به بأس خزانة الفتاوى في باب ما يكون نجساً وما لا يكون * المكاب اذا أخذ
 عضو انسان أو ثوب به فانه أخذ في الغضب لا يفسد وان أخذ في المزاج واللعب يفسد
 لان في الوجه الاول يأخذ بسننه وسننه ليس تنجس وفي الوجه الثاني يأخذ بغيره
 ولعابه نجس في فصل في النجاسة التي تصيب الثوب من النجاسة * عن أبي نصر المدبوس
 طين الشارع ومواطن الكلاب فيه طاهر الا اذا رأى عين النجاسة طاهر وهو الصحيح
 من حيث الرواية وقريب من المتعوض عن أصحابنا الفقيه لمخصاه وسور حشرات البيت
 كالخية والقارة والسفوف ومكره كراهة تنزيهية هو الأصح في باب ما يكون نجساً من
 خزانة الفتاوى * خرج الدم من القرحة بالقصر ولولا ما خرج فغض في المختار لان في
 الاخراج خروجاً برزاً في الثالث من الطهارة بشرط في الاستبراء ازالة الرائحة عن
 موضع الاستبراء والأصعب الذي استعجب به الا اذا عجز والناس عنه غافلون من طهارة
 الاشياء * وقع عند الناس أن الصابون نجس لأن وعاءه لا يغطى فتقع فيه القارة وتقع
 القارة والكاب وهذا باطل لان الأصل وهو الطهارة لا يترك الاحتمالين وثني سلم فقد تغير
 بالكية وما رتباً آخر فيبقى يقول محمد حتى ان الدهن النجس لو جعل صابوناً طاهر في
 فصل النجاس من طهارة نقد الفتاوى * واذا انقضت مدة المسح وهو في الصلاة ولم يجد
 ماء يضي على صلاته في مسح الخلاصة في الفصل الرابع * واذا انقضت مدة المسح الا انه
 يخاف ذهاب ربه له من البرد ولو نزع النصف جاز له أن يسبح وان طال من المحل المزبور قبل
 المسئلة المذكورة وذكر الجلابي في كتاب الصلاة أن من يدويع في رأسه لا يستطيع
 معه مسحه بسقط فرض المسح في حقه وهي مهمة وقد ألفتها في بيت لغرائه ما وسع
 وجودها في غالب الكتب فقلت

ويسقط مسح الرأس عن برأسه * من الدماء ان يلبس ثوباً

(شرح المنظومة لابن النجعة)

مطلب الماء الذي يسيل من فم النائم
 طاهر وهو الصحيح

مطلب الثوب يطهر بالفرق من الماء
 الا في مسئلتين

قوله الدم الشهيد يعني مادام عليه كما في
 فتح القدير بعد

مطلب وعن محمد الهرة اذا اعتادت
 ترى البول على الثياب

مطلب اذا أخذ الكلاب عضو انسان
 أو ثوب به فيه

مطلب طين الشارع ومواطن الكلاب
 فيه طاهر

مطلب خرج الدم من القرحة بالقصر
 ولولا ما خرج فغض في المختار

مطلب وقع عند الناس أن الصابون
 نجس

مطلب من يدويع في رأسه لا يستطيع
 معه مسحه بسقط فرض المسح في حقه

وقد جوزوا مسح الجباير مطلقا * الى وقت أن الفرح والفرح يجير
 وقد استعمل هذا البيت على مسئلة من البدائع وغيره من به جراحات أو قروح يضر به
 استعمال الماء فوضع عليها جبيرة ويجوز له المسح عليها اذا غالى وقت الصحة بخلاف الخوف
 واختلاف في المسح هل هو فرض أو واجب أو مستحب في البدائع أنه مستحب عنده وليس
 بواجب ويعدهما واجبا وقال بعض مشايخنا انه واجب عند عدم الضرر اتفاقا من
 الزبور * من عليه الاستنجاء بالماء اذا لم يوجد موضعا خاليا بتركه لان كشف العورة منهى
 والاستنجاء ماء ورواينى راجح على الامر بجمع الفتاوى في أول الاستنجاء * اذا توضأ
 صاحب العذر وليس خفيه فهذا على أربعة أقسام اما ان يكون الدم منقطع وقت الوضوء
 واليس أو متقطعا وقت الوضوء سائلا وقت اليمس أو بالعكس والما سائلا فيه ما كان
 منقطعاً في الحائض فحكمه حكم المصطفى في المدة وأما في التوصل الثلاثة فإنه يسع ما دام
 الوقت باقيا فاذا خرج الوقت ينزع خفيه ويقبل رجله عند استحبابه خلاصة ما في
 البدائع في بيان مدة المسح من كتاب الطهارة * واذا توضأ صاحب العذر حدث آخر غير
 الذي استبلى به والدم منقطع ثم سأل فعليه الوضوء ذكره في أحكام الفقه لأن
 الوضوء لم يقع لذلك العذر حتى لا يتنقض به بل وقع لغيره وانما لا يتنقض به ما وقع له من
 شرح النية لأبراهيم الحلي في فصل نواقض الوضوء

﴿كتاب الصلاة﴾

وفي المجموع قوم اجتمعوا في بيت أو كرم أو مغارة صلوا جماعة بلا إذان ولا إقامة جاز لا ثم لأن
 الإذان لا اجتماع الناس وهذا كله مجتمعون عالون بالشروع فيها كالمجتبى معين المفق
 في أوائل كتاب الصلاة الحجة * ولو أخر المؤذن الإقامة ليحصل أهل المسجد جاز وفي
 المتن أن تأخير المؤذن وتطول القراءة لأدرك البعض الناس حرام هذا إذا كان لأهل
 الدنيا تطول بلا وتأخير يشق على الناس والحاصل أن التأخير القليل لأعانة أهل الخير غير
 مكروه ولا بأس بأن ينتظر الإمام انتظارا وسطا تاتارخانية في الإذان * ويشق للمؤذن أن
 ينتظر الناس وإن علم بضعف مستعمل أقام له ولا ينتظر رأس المحلة لأنه راءه وإذا لغيره
 شرح النية لأبراهيم الحلي في فصل السنن من بحث الإذان * وفي الفتنة ولا ينتظر المؤذن
 في الإقامة ولا الإمام لوحدهما حال اجتماع أهل المحلة إلا أن يكون شتر راوي الوقت
 سعة فيعذر وقبل يؤخر الجزارائق في الإذان * ولواتهى المؤذن في الإقامة الى قوله
 قد قامت الصلاة فإنه مخير ان شاء أتم في مكانه وإن شاء مشى الى مكان الصلاة سواء كان
 هو الإمام أو غيره * ولو أخر الإقامة ليدرك الناس الجماعة جاز فيضرك في الإذان *
 ولو اقتدى بالامام ولم يعلم أنه زيد أم عرو يصح اقتداؤه ولو اقتدى بزيد ثم علم أنه عرو ولا يصح
 اقتداؤه لأنه ما صلب بالذي اقتدى به بخلاف النوازل * وفي الأصل النية أن قصد بقلبه
 فان قصد بقلبه وذكر بلسانه فهو أفضل عندنا ونية النكبة ليست بشرط وهو الصحيح
 في أول النام من صلاة الخلاصة * المقندي في النية يحتاج الى نية أربعة أشياء أن ينوي
 الصلاة ويعين الصلاة وينوي الاقتداء وينوي القبلة وهذا قول البعض والصحيح أنه ليس

مطلب من عليه الاستنجاء اذا لم يجد ماء
 موضعا خاليا بتركه
 مطلب اذا توضأ صاحب العذر وليس
 خفيه فهذا على أربعة أقسام

مطلب وفي المجموع قوم اجتمعوا في بيت
 أو كرم أو مغارة صلوا جماعة بلا إذان جاز
 بلا إثم

مطلب ولو اقتدى بالامام ولم يعلم أنه زيد
 أو عرو يصح اقتداؤه

مطلب المقندي في النية يحتاج الى نية
 أربعة أشياء

وهل يحتاج إلى شئ من التراويح
أن ينوي التراويح والاصح أنه لا يحتاج
(ملخص ما في الخاتمة)

وفي الخاتمة فإن نوى الصلاة ولم ينو
الصلاة لله تعالى كان شارعا في النفل
لان المسلم لا يصلي لغير الله تعالى

قال والرفع من الركوع سنة وروى عن
أبي حنيفة أن الرفع منه فرض والعجم

الاول لان المقصود الانتقال وهو يحقق
به أنه بان يخطئ من ركوعه هكذا في

الربلي. وكذا الرفع من السجدة سنة
وروى عن أبي حنيفة أنه فرض وجسه

الاول لأن المقصود الانتقال وهو يحقق
به أنه بان يسجد على الوسادة ثم تنزع

ويسجد على الارض كذا في الربلي
وتعديل الاركان واجب وهو أن تكون

البدون من الركوع والسجود حتى
تطمئن مضاميله وأداء قدر تسبيحة وهذا

تخرج الكبريت وفي تخرج البحراني
سنة كذا في الربلي في صفة الصلاة

ركع ناسيا القنوت ولم يتابعه القوم
فرجع وقت وركع وتابعه القوم في

الركوع الثاني فسد لانه اقتداء بالمتعرض
يقتل في الركوع الثاني * تذكرنا كما

تلك القنوت لم يعد الى القسم وان عاد
وقت لا يركع ثانيا وان ركع والقوم

ما تابعه وفي الاول والثاني لا يفسد (في
الثالث عشر من صلاة البرزانية)

بشرط المأمور والافضل أن ينوي الاقتداء عند افتتاح الامام فان نوى الاقتداء حين
وقف الامام جازعند أكثر المشايخ والمنفرد يحتاج الى ثلاثة أشياء أنية الصلاة لله تعالى

وأن يعين أمهات صلاة هي ونوى القبلة حتى يكون جازعا عند الكل والأهم للنفرد
ولا يشترط نية الإمامة فان نوى الصلاة ولم ينو الصلاة لله تعالى كان شارعا في النفل. الكل

في الاصل من صلاة الخلاصة (فصل في القنوت التي بين الركوع والسجود والجلسة
بين السجدين) يجب أن يعلم بان الروايات اختلفت عن أبي حنيفة في هذا ذكر

في بعضها أن يرفع الرأس من الركوع والسجود فرض فأما عوده الى القيام عند رفع الرأس
من الركوع والجلسة بين السجدين فليس بفرض وهو قول محمد وقال أبو يوسف العود الى

القسم والجلسة فرض وعن أبي حنيفة أن الانتقال فرض فأما رفع الرأس من الركوع
والعود الى القيام فليس بفرض وهو الصحيح من مذهبه والصحيح مذهب أبي حنيفة لأن

المأمورية الركوع والسجود والركوع عبارة عن الميلان وانحناء الظهر والسجود عبارة
عن وضع الجبهة على الارض وإذا انتقل الى السجود من الركوع فقد حصل الميلان ووضع

الجبهة على الارض فكان آتيا بالركوع والسجود فكان آتيا بالمأمورية الا أن الانتقال الى
السجدة بدون رفع الرأس لا يمكن فيشترط رفع الرأس لتحقيق الانتقال لآلات رفع الرأس

فرض بنفسه حتى لو تحقق الانتقال من السجدة الى السجدة من غير رفع الرأس بان سجد
على وسادة ثم نزع الوسادة من تحت رأسه وسجد على الارض يجوز ولا يشترط رفع

الرأس هكذا ذكره القدوري في كتابه وشيخ الاسلام في شرحه ثم على رواية شرط رفع الرأس
من الركوع يكفي بما يطلق عليه اسم الرفع والعود الى القيام عند رفع الرأس من الركوع

والجلسة بين السجدين أن لم يكن فرضا عند أبي حنيفة فهو سنة عنده بخلاف هكذا ذكر
الامام الرازي أبو نصر الصفاق عن المحيط البرهاني في كتاب الصلاة * اعلم أن تعديل الاركان

وهو الاستواء فاعلم بعد الركوع ويهي قومة والجلسة بين السجدين والطعن بالنية في
الركوع والسجود أي القرار فيه ليس بفرض عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف

يفترض ذلك ومقدار الطعن بنية مقدار التسبيحة وهو قول الشافعي ولم يذكر هذا الخلاف
في ظاهر الرواية وإنما ذكره المعلى في نوادره * أكد الدين في كتاب الصلاة * اعلم

أن الطعن بالنية في الركوع والسجود وهي القرار فيه ما والادام عليهم ما ليست بفرض عند
أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يفترض بتقدير التسبيحة وبه أخذ الشافعي وعلى هذا

إذا قام الامام الى الثالثة قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فإن المقتدى يتم التشهد ثم يقوم وكذا لو سلم الامام قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فإنه يتم التشهد ولو سلم الامام قبل أن يفرغ المقتدى من الدعاء الذي يكون بعد التشهد أو قبل أن يصلي على النبي عليه الصلاة والسلام فإنه يسلم مع الامام بخلاف التشهد لأن قراءة التشهد واجبة ولهذا يلزمه السهو بترك ما هيأ بخلاف الدعاء والصلاة على النبي عليه السلام من المحل المنزور * ولورفع الامام رأسه من الركوع أو السجود قبل أن يسبح المقتدى ثلاثا تكلموا فيه والحجيج أنه يتابع الامام لأن متابعة الامام فرض فلا يتركها بسنة وقال بعضهم يتم التسبيح ثلاثا لأن من الغناء من لم يجوز الصلاة ما لم يسبح ثلاثا ولوركع الامام في الوتر قبل أن يفرغ المقتدى من الفتوت فإنه يتابع لأن الفتوت ليس بوقت ولا مقدار من المحل المنزور * ولو ضم السورة في آخره الفرض ساهيا لا يسجد وعليه الفتوى من صلاة الاشياء * المقتدى نسي التشهد في القعدة الاولى فقد تركه بعد ما قام عليه أن يعود ويتشهد بخلاف الامام والمنفرد يؤيده جواب (علم) فمن أدرك الامام في القعدة الاولى فقام الامام قبل شروع المسمى في التشهد فإنه تشهد تسعا لتشهد مائة * كذا هذا في باب القعدة والذكر فيها من التنية * وإذا غابته ركعتا الفجر لا يقضي ما قبل طلوع الشمس ولا بعد ارتفاعها عند أي حنيفة * وأبي يوسف وقال محمد أحب إلى أن يقضيها إذا ارتفعت الشمس الى وقت الزوال وتقضى تبعاً للفرض الى وقت الزوال وفيما بعده اختلاف المشايخ وأما سائر السنن سواها فلا تقضى بعد الوقت وحدها واختلف المشايخ في قضائها تبعاً للفرض في باب ادراك الفريضة من كبر مستعمل الاحكام * وقضى أي السنة التي قبل الظهور في وقته قبل شفعه بيان لشئتين أحدهما القضاء والثاني محله ورجح في فتح القدير تقديم الركعتين لأن الاربع فانت عن موضعها المستنون فلا يفتقر الركعتين عن موضعها مقصد بالضرورة انتهى وحكم الاربع قبل الجمعة كالاربع قبل الظهور كما لا يخفى من الجرائق في باب ادراك الفريضة ملخصاً بذكره أن يرفع الموى الى وجهه عوداً أو شيئاً يسجد عليه فان كان لا يحقض رأسه أصلاً لا يجوز وإن خفض رأسه وانخفض للسجود أن يند من الركوع جاز عن الابعاء في الأصح وقبل جاز عن الأصل وان كانت الوسادة على الأرض جاز السجود قالوا اذا سجد على لبنة أو آجرتين يجوز ولو على لبنتين لأن الارتفاع كبير في صلاة المريض من البرازية * ولو صلى ارتفاعه الى المرتفعين * في فصل فيما قصد الصلاة من الخائفة * اذا لبس شقة أو فرجاً ولم يدخل يديه اختلف المتأخرون فيه واختلفوا أنه لا يكره في الثاني من صلاة البرازية * وهكذا في الخلاصة ونصاب الفتاوى من فتاوى الصوفية * ولو أن رجلاً صلى في الحرير أو الليناج فصلاته جائزة إذا كان طاهر غير أن لبسه حرام تنفي كتاب الاسرية والابسة * رجس صلى مع القنطرة الاطلس فإنه يكره لباسها لاعتقال الصلاة بذلك ولو صلى على سجادة من البرسيم فإنه لبسه حرام وأما الانتفاع بغير الوجه فليس بحرام من جواهر الفتاوى في الصلاة * ونكره الصلاة في الثوب الحرير وعليه أيضاً أنه محرم

مطلب ولو ضم السورة في آخره الفرض ساهيا

الشقة بالضم من الثياب وربما قالوه بالكسر (صباح)
الفرج قباض من خلقه (قاموس)
مطلب اذا لبس شقة أو فرجاً ولم يدخل يديه اختلف المتأخرون فيه

المنع من تركه أو المنة بالضم تحقّل اللسان من السنين إلى الثناء أو من الزيادة إلى الغنى أو اللام أو الماء أو من حرف إلى حرف أو أنه لا يتم
 وضع لسانه فهو المنع (كذا في القاموس) شرعا في النذر وأفسداه واقترده أحداهما لا تحرف في القضاء لا يجوز باختلاف السبب وكذا
 اقتداء الناظر بالناظر لا يجوز عن هذا ذكره الاقتداء (أ) في صلاة الرغائب وصلاة البراءة ولله التقدير ولو بعد النذر إذا اذاع

نذرت كذا ركعة بهذا الإمام بالجماعة
 لعدم إمكان الخروج عن العهدة
 بالجماعة ولا ينبغي أن يتكفل لأمر ٢
 مطلب امامة المنع لعدم المنع في
 يجوز أم لا
 ما لم يكن في الصدر الأول كل هذا
 التكفل لأمر مكره وهو أداء
 النفل بالجماعة على سبيل النداء ولو ٣
 مطلب يكره امامة رجل ليد واحدة
 ترك أمثال هذه الصلوات تارك لم يعلم
 الناس أنه ليس من الثمار فحين (في
 الخامس عشر من صلاة البراءة
 ذكر في الزيادة التقاطع بجماعة في غير
 فصل مكره وفي الخط لا يكره الاقتداء
 بالامام في النوافل مطلقا بخلاف القدر
 والرغائب ولله التصف من شأنه وهو
 ذلك لأن ما رواه السامري حسننا وفيه عند
 الله حسن (نهاية) وكذا في المسائل
 المتعلقة بالصلاة من مجموع مؤيد زاده
 محصيا وكذا في فصل التراويح من صلاة
 شرح الفتاوى لواحد باشا محصيا
 ولا يفتى التراويح على قول بعض وهو
 الصحيح خلاصة ما في الحاشية من فصل في
 السهو في التراويح

(باب صلاة المسافر)

قال علماؤنا رحمهم الله تعالى أدنى مسيرة
 السفر ثلاثة أيام والأصل في ذلك قوله
 عليه السلام يصح التقسيم يوما وميلة
 والمسافر ثلاثة أيام وليلاتها الآن يكون
 أقل من السفر ثلاثة أيام وليلاتها ثم معنى
 قول علماؤنا مدة السفر ثلاثة أيام وليلاتها
 السبب الذي يكون في ثلاثة أيام وليلاتها
 مع الاستراحات التي يكون في خلال ذلك

عليه ليله في غير الصلاة ففيها أولى فإن صلى فيها أصبحت صلاته لأن التمسك لا يختص بالصلاة
 من النساء المعنوي في فصل شروط الصلاة من الباب الأول في شرح قول المصنف وسر
 العودة في شرح مقدمة الغزوي * وتكره امامة الاعلى وفي الخط اذ لم يكن غيره من
 البصره أفضل منه فهو أولى من صلاة جوهرة شرح قدوري * امامة لا تلغ ذكر الشيخ
 الامام أبو بكر محمد بن الفضل أنها تصح لأن ما بقول صارفة له وقال غيره لا تصح
 فاضحان فمن يصح الاقتداء ومن لا يصح ويصح في الحق عدم الجواز الجواز
 قبل باب ما يحدث في الصلاة في شرح قوله وإن اقتدى أي بأبي * وفي الفتاوى العنانية
 ولو كان مقدمه عرج يقوم ببعض قدمه يجوز امامته وغيره أولى تانارخانية وكذا في مجمع
 الفتاوى وفي صلاة الخسبي * يكره امامة رجل ليد واحدة في الباب السابع في آخر
 الفصل الخامس من الفتاوى الصوفية يكره الاقتداء في صلاة الرغائب وصلاة البراءة
 وليله التقدير إذا اذاع نذرت كذا ركعة بهذا الإمام بالجماعة كذا في البرازية من صلاة
 الاشياء * وإن صلوا النطق بالجماعة ثم أفسدوا فاعلم القضاء لوجود الفساد بعد صحة
 الشروع في باب من صلاة النطق من كتب الزيادة للسرخسي وفيه فصل * ولو اقتدى
 المتطوع بالركعتين بالناظر جازت صلاتهما بخلاف ما لو اقتدى الناظر بالمطوع وهذا
 نظير اقتداء المنتزعين بالمتنفل لا يجوز * واقتداء المتنفل بالمطوع صحيح وكذلك ما سبق
 من المحل المزبور قبل ما سبق * المتطوع إذا شرع في ركعتين فاعتاق خلفه مطوق ثم
 أفسداه وقضا خلفه مطوق آخر لا يجوز به لأن صلاة الامام من هذا مختلفة من المحل
 المزبور وقامه فيه (ظلم) * صلى العشاء وحده أنه يصل التراويح مع الامام ولزكوا
 الجماعة في الفرض ليس أهم أن يصلوا التراويح جماعة لأنها تسبغ ليل جماعة * ولم يصل
 التراويح مع الامام أنه يصل الوتر معه (عك) إذا لم يصل الفرض معه لا يتبعه في
 التراويح ولا في الوتر وكذا إذا لم يتبعه في بعض التراويح لا يتابع في الوتر (تب) * إذا
 صلى مع شبأ من التراويح يصل الوتر معه وكذا إذا لم يدرك شبأه وكذا الأصلي
 التراويح مع غيره له أن يصل الوتر معه وهو الصحيح في أول باب التراويح من الفتية

(باب المسافر)

الرجل إذا قصد بلدة والى مقصده مطر بقاء أحد عشر ساعة ثلاثة أيام وليلاتها ولا يخرج
 دونها فلهذا الطريق الا بعد كان مسافرا عندنا المسافر إذا جاوز عرمان مصره فلباسه
 بعض الطريق تذكرا في وطنه فعزم الرجوع الى الوطن لأجل ذلك أن كان ذلك وطنا
 أصليا بان كان مولده ويسكن فيه أو لم يكن مولده ولكنه تاهل فيه وجعل دارا يصير مقبلا
 بمزده العزم الى الوطن لأنه فرض سفره قبل الاستحكام حيث لم يسر ثلاثة أيام وليلاتها
 فيعود مقبلا بمن صلاته بعوده الى الوطن فيها وأذا خرج منها الى السفر بعد ذلك يقصر
 الصلاة في صلاة المسافر من الخاشية * وبغير مجاوزة عرمان المصر من الجانب الذي خرج
 ولا يعتبر بمحله أخرى بهذا من الجانب الآخر فإن كان في الجانب الذي خرج بمحله
 منقطعة من المصر وفي القديم كانت صلاة بالمصر لا يقصر الصلاة حتى يجاوز تلك المحلة

وهذا لأن المسافر لا يمكنه أن يمشي دائما يمشي في بعض الاوقات وفي بعض الاوقات يستريح ويأكل ويشرب وعن أبي حنيفة وهل
 انه اعتبر ثلاث مراحل فعل قياس هذه الرواية من بخاري الى أزمنتهم مدة سفره وكذا في قربة بأخذنا ما في بخاري رحمه الله وعن
 أبي يوسف انه قد رويين والاكث من اليوم الثابت لأن الاكثر حكم الكل في الشروع في قيام الاكثر من اليوم قيامه =

و هكذا روى الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله وابن سباعة عن محمد بن علي قياص هذه الرواية اذا تقدم بالمرحلة عند أبي يوسف بقدر بالمرحلة والاكثر من المرحلة الثالثة (مخطوهراني لمخاضا)

﴿باب المنان﴾

أثنا وجه رواية الاصل فلان النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر في رخصة المسح ثلاثة أيام ولان المقادير التي يتعاقب بها أحكام التيمم لا يوم أكثرها عام فجميعها بوجه الرواية الاخرى ان الانسان قد سافر مسافة ثلاثة أيام فيجمل السفر فيبلغ الوقت ثلاثة ايام بذلك ولان الاكثر يوم مقام الجسيع في المسقة المؤثرة في العذر (شرح مختصر الكرخي للقدوري)

وعن أبي يوسف أنه قدّر يومين في الثالث من اليوم الثالث فأقام الأكرمن اليوم الثالث مقام السكّال وهكذا ورى الحسن عن أبي حنيفة وابن سماعة عن محمد لانهذا ذكر واستعمل في اليوم الثالث وصل إلى المقصد قبل غروب الشمس فأقام الأكرمن اليوم الثالث مقام السكّال (مبسوط طرسى) ثم الأيام للشى والنالى للاستراحة وقد روى عن طلوع القمر إلى غروب الشمس ثم في الكتاب عندنا وعند الشافعى يوم وليلة في قول وعن أبي يوسف أنه قدّر يومين وأما أكثر من اليوم الثالث (حدقة العين شرح القندورى)

﴿صَكَّة اب الزكاة﴾ ﴿

دين العباد مانع من وجوبه الا المهر الموجب ل اذا كان الزوج لا يريد أدائه كافي المحتسبي

المسافر وإذا بكر في اليوم الاول ومشي الى وقت ازوال حتى بلغ المرحلة فنزل فيها فلاستراحة وبات فيها ثم كر في اليوم الثاني ومشي الى ما بعد ازوال حتى بلغ المرحلة ونزل للاستراحة وبات فيها ثم بكر في اليوم الثالث ومشي حتى بلغ الى المقصد وقت الزوال دل بصير مسافرا بهذا وهل يباح له القصص قال نعمهم لانه لم يمش في بقعة اليوم فهذا أقل من ثلاثة أيام والمالها

ن المسافر لا يبتله من النزول لاستراحة نفسه
عظيمة ذلالت وكذلك الدابة بل اذا مشى =

== في النها وقد ذاك بكفي (مخوط برهاني)

أقل مدة السفر يوم وإليه في قول ونمايسة وأربعون ميلواحي ستة عشر فرسخا في قول وسنة وأربعون ميلواحي خمسة عشر فرسخا وثلاث فرسخ في قول وعندنا ثلاثة أيام وليلاتها الأيام (١٠) للمشي واليالي للاستراحة لكن قد تراهم من طلوع الفجر إلى غروب الشمس

من جامع فاضضان والجوهرية حقائق في الباب الثاني قوله مسيرة ثلاثة أيام يعني نهارة دون ليلها لأن الليل للاستراحة فلا يعتبر وفي ثلاثة أيام من أقصر أيام السنة وذلك إذا حلت الشمس في البادية وهل يشترط سير كل يوم إلى الليل اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يشترط حتى لو بكرى اليوم الأول ومشى إلى الزوال وبلغ المرحلة ونزل للاستراحة وبات فيها ثم بكرى في اليوم الثاني كذلك إلى الزوال ثم في اليوم الثالث كذلك فإنه يصير مسافرا كذا في الفتاوى قال في المحيط لأن المسافر لا يتقوله من النزول لاستراحة نفسه ودأبه فلا يشترط أن يسافر من الفجر إلى الفجر لأن الأدب لا يطابق ذلك وكذلك الدواب فألقت مدة الاستراحة بمدة السفر لاجل الضرورة وعند أبي يوسف أقل مدة السفر يومان وأكثر اليوم الثالث (حدادي)

وفي جامع أفضل أدنى السفر ثلاثة أيام وليلاتها من أقصر أيام الشتاء الأيام للسفر واليالي للاستراحة وفي جامع المحبوبة من طلوع الفجر إلى غروب الشمس (جميع الفتاوى) قوله ثلاثة أيام أي مع الاستراحة التي تقطعها وأقول من أقصر الخ أي من أقصر أيام السنة (مهراج الذرية) فأصدا مسيرة ثلاثة أيام وليلاتها الأيام للمشي واليالي فلا استراحة لكن قد تراهم من طلوع الفجر إلى غروب الشمس (من جامع فاضضان) وقد أبو يوسف يومين وأكثر اليوم الثالث والثاني يوم وليلة (اصلاح واضمح) وإلى أنه لا يصح قصد الجيش والقائد والزوجة والأجير والتلميذ والعبد مع

١) معين المعنى وكذا في جامع الفتاوى * ولو بلغ المال الخفيف فصا بالانقياب فيه الزكاة لأن الكل واجب التصديق في زكاة جامع الفتاوى * لا وكذا في الثلاثي والجواهر كالعمل والياقوت والزرد وأمثالها كذا في النكاحي لأن تكون التجارة كذا في التاتارخانية ذكر قبيل صدقة السواثم * والماصل أنفة التجارة فيما يشتر به تصعب الإجماع وفيما يشتره لا تصعب بالإجماع لأنه لا يستنع فيه أصلا ولحق بالبرهان ما حصل له من حبوب أرضه فنوى أمساكه للتجارة ولا يجب لوباءه أنه يحصل فسخ القدير وكذا في التاتارخانية في الثالث من الزكاة نقلا عن المحيط * ولو نوى التجارة فخرج من أرضها العشرة أو الخراجية أو المستأجرة أو المستعارة لأزكاه عليه أشياء في أوائل الفتي الأولى * وما يجتمع من غمار الانصهار التي ليست بعماله كاشجار الجبال يجب فيها العشر وما يستخرج من الجبال إن كان مما يشايخ كالذهب والفضة والنحاس والحديد يجب فيه الخمس وإن كان مما لا يشايخ كالزئبق والكنز والراج والياقوت والياقوت والياقوت لا يشايخ فيه ولا شيء فيما يستخرج من البحر كالعنب والفاو وأمثك * فضل في العشر من الخمانية * ولا يجب العشر في الادوية كالوز والاطيخ والتكدر وغيرها ويجب في الفخار والعسل الذي أخذ من الجبال ويصرف العشران من تصرف البه الزكاة وفي قصب السكر عشر وفي الخناء اختلاف وفي البعل والنوم وياثان عن محمد وفي صمغ الصلغ زكاة وفي أشنان القصار والصابون لا زكاة فيه في أوخر زكاة مختارات التوازل * ولا يجب العشر في التبن ولا في الحطب والخشيش والقنب والصنوبر والقصب الفارسي * ولا في سعة الخفل ولا في الطرقات ولا في الداب وشجرة القطن والياقوتان ويجب في بذور القنب وبذر الصنوبر في فضل العشر من زكاة الخمانية * ثم لا أصل عند أبي حنيفة أن كل ما يثبت في الجنان ويقصد بنا زكاة في البساتين والأراضي ففيه عشر المحبوب والبقول والطراب والزراحين والوجهة والزعفران والورس في ذلك سواء ولا يجب في الحطب والقصب والخشيش عنده لأنه لا يثبت له البساتين والأراضي بل ينسحق عنها عادة حتى لو اتخذها مقبة أو مشجرة أو منبتا للخشيش ففيها العشر والمراد بالذكور القصب الفارسي * أما قصب السكر وقصب الزريرة ففيها العشر لأنه بقصد منها الاستغلال الأرض بخلاف السعف وأغصان الشجرة والتبن فإنه لا يقصد منها الاستغلال الأرض حتى يجب العشر في قوائم الخلاف لأنه يقصد به الاستفناء فلو عصى كان يلحق به أغصان التوت عندنا وأوراقه لأنه يقصد بها الاستغلال بخوارزم وخراسان وقد نص عليه في درر الغنم فقال يجب العشر في ورق التوت وفي أغصان الخلاف التي تقطع في كل أو أن قوائم الكروم وغيرها ذلك زاهدي شرح القديري في باب زكاة الزرع والثمار * ولو جعل أرضه مشجرة أو مقصية بقطعها ويبيعها في كل سنة كان فيه العشر فاضحان في العشر من كآب الزكاة * وعن أبي حنيفة يجب العشر في كل ما أخرجه قل أو أكثر إلا الحطب والقنب والخشيش والسعف والتبن إذا اتخذ أرضا مقصية ويجب العشر في قصب السكر والزريرة وقوائم الخلاف في الثاني من زكاة قوائم الظهيرية وأصناف البقول والمحبوب والرايحين والنفاء والخييار

مشبوحة ولم يعلم المتابع قد صدق كان مسافرا على الأصح كما في الجلاوي وغيره (فهستاني) في العناية للمسافر إذا دخل مديرا وهو على عزه أنه متى حصل غرضه يخرج لا يصير مقيما وإن مكث فيها سنة إلا إذا كان مقصودا ليحصل بأقل من خمسة عشر يوما يصير مقيما وإن لم ينزل الإقامة كالحاج دخلوا مكة وفي سنة الإقامة اعتبر بعضهم الثبات وبعضهم غالب الرأي (خرائير الروايات) ==

== وموضع الإقامة العمرة والبيت المتخذ من الخجر والمدور والشطب الخيام والاشبية والوبر (فاضلجان)
 (١) غصب سلطان مالا وخالطه بما له صار له ملكة حتى وجب عليه الزكاة وورث عنه كذا في السكاقي أو خرصه صدقة السوام وفي زكاة
 الدرر والغرر بعد مسئل عن جبيع مالا رما وصال عليه الحول (١١) وهو في يد من عليه الزكاة أم لا الجابلية لا تجب عليه فيه
 نقد المسائل من الزكاة

(٤) لأن العشر قبل ادراك الزرع
 كان واجباً في الساق حتى لو فسد وجب
 العشر في الفصل فإذا أدركت قول العشر
 من الساق إلى الحب فلا يقي في الساق
 هكذا في صمط السرخسي وكذا في
 الواقعات الحسامية في باب الزكاة بعد
 وجب العشر في الحوز واللوز والبصل
 والنوم في الصمغ

(٧) القفيز مكال غانية مكال كيك ومن
 الأرض درمانية وأربع وأربعين ذراعاً
 جمع أقفزة وقفزان قاموس والمكوك
 كنور طاس يشرب به ومكال بسع صاعاً
 ونصفاً وأوصف رطل إلى ثمان أواق
 أو ثلاث كيليات والكيلية مئاة وسبعة
 أثمان متوا المناس رطلان والرطل اثنا
 عشرة أوقية والأوقية استار وثلث استار
 والاسنار أربعة مثاقيل ونصف والمثقال
 درهم وثلثه أسباع درهم والدرهم
 ستة دنانير والمدانق قيراطان والقيراط
 طسوجان والفسوج حبتان والحبة
 سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية
 وأربعين جزءاً من درهم والجمع مكال كيك
 ومكالي قاموس

يجب فيه العشر عند أي حذفة فاضلجان في فصل العشر من الزكاة رجل في داره نخبة
 ممتدة لا عشر فيها وكان كانت البلدة عشرة بخلاف ما إذا كانت في الأراضي في فصل
 العشر من الخانية * وطبة في أرض العشر تقطع في كل أربعين يوماً يؤخذ العشر كلما
 قطعت في باب العشر من زكاة خزانة الأكل * إذا أدركت الغلة فليس سلطان أن يجبرها
 لاستيفاء الخراج وهلاك الخراج بعد الحصاد لا يسقطه وقبل الحصاد انما يسقطه إذا كان
 باقة لا تدفع كطرق والمغربى كل الجراد والجر والبرد وأما إذا كان له الدابة فلا لأنه يمكنه
 الخطف من الدابة غالباً عن غيره هذا إذا هلك الكل * أما إذا بقي البعض أن كان مقدار
 (٧) قفيزين ودرهمين فقير ودرهم ولا يسقط شيء وإن أكل يجب نصفه وانما يسقط إذا لم
 يبق من السنة ما يتمكن فيه من الزراعة في العشر والخراج من زكاة البرازية في خراج
 الوظيفة * إذا هلك الخراج قبل الحصاد باقة لا يمكن دفعها كطرق والمغربى والبرد
 يسقط الخراج وإن هلك ما يمكن الاحتراز عنه كمثل الدواب ونحو ذلك لا يسقط لأنه هلك
 بغيره وفي أرض العشر إذا هلك الخراج قبل الحصاد يسقط وإن هلك بعد الحصاد ما كان
 من نصيب وبالأرض يسقط وما كان من نصيب الأكار يبق في ذمة رب الأرض لأنه في
 نصيب الأكار الأرض بمنزلة المستأجر فكان العشر على صاحب الأرض وخراج المقامة
 بمنزلة العشر لأن الواجب شيء من الخراج وانما يشارك العشر في مصرف هذا إذا هلك
 كل الخراج فإن هلك الأكار بوقى البعض يتقار إلى ما بقي أن يبق مقدار ما يبلغ قفيزين
 ودرهمين يجب قفيز ودرهم ولا يسقط الخراج وإن بقي أقل من ذلك يجب نصف الخراج
 وانما يسقط الخراج بهلاك الخراج إذا لم يبق من السنة مقدار ما يتمكن فيه من الزراعة
 فإن بقي لا يسقط الخراج ويجعل كذا في الأول لم يكن وكذا الكرم إذا ذهب غارماً باقة
 إن ذهب البعض وبقي البعض إذا بقي ما يبلغ عشرين درهماً أو أكثر يجب عليه عشرة
 دراهم وإن كان لا يبلغ عشرين درهماً يجب مقدار نصف ما بقي وكذا الرطاب في فصل
 العشر والخراج من زكاة الخانية * باع أرضاً بضاعة خراجية اختلصها فيه واقتارها للفقير
 أنه أن يبق من السنة تسعون يوماً فما للخراج على المشتري والاقطع البايع من المثل الزبور *
 ولا يبيع الأكل من الغلة قبل أداء الخراج وكذا قبل أداء العشر إلا إذا كان المالك غازماً
 على أداء العشر في العشر والخراج من زكاة البرازية * والمرأة في وجوب الزكاة كالرجل
 ويجب الزكاة في حليها ما كان من ذهب أو فضة أو نمر ولا تجب في اللؤلؤ والجواهر زكاة
 إذا لم تكن للتجارة وعلم أن زكاة مهرها إذا قبضت زكاة المسمى عليها في قول أبي يوسف
 ومحمد وفي قول أبي حنيفة لا يجب عليها في ذلك زكاة حتى يحول الحول عند هابعد
 القبض وإذا دفع زكاة مالها إلى زوجها لم يجز عند أبي حنيفة وأزوج إذا دفع إليها
 لم يجز بخلاف في أحكام النساء من أحكام الناجي * وفي الأسرار والطاوي يجب
 العشر والخراج في أرض الوقف والصبي والجنون لعدم اشتراط المالك وصفته وفي بعض
 الفتاوى لا يجب عليهم العشر لأنه قريب كالأكل ويجب الخراج لأنه مؤنة فاشبهه صدقة الفطر
 والنخبة المفرة كانت في الدار لا عشر فيها بخلاف الكاشنة في الأراضي لأن الساكن مع

كان العشر على صاحب الارض في قول أبي حنيفة قل الاجر أو كثرة في قول صاحبه
 يكون العشر في الخارج في فصل خراج الارض من سيرة الخبيسة * والعشر على
 المستعير ان مسلما وان كافرا فعلى رب الارض عند الامام وعندهما على الكافر ولكن
 عند محمد وعشر واحد وعند أبي يوسف عشران كذا في باب بيع الطعام المعشور ومن الوجيز
 وعندهما هو كالاجارة في العشر والخراج من زكاة البرازية * زكف خراج المستأجر
 على المؤجر ونجرا المستعار على المعتبران المستأجر والمستعير يستوفى المنافع فيسقطه من
 جهته فصار كانه استوفى بنفسه ولو أخذ السلطان الخراج من الاكافر فلا كار أن يرجع
 على رب الارض قال رضى الله عنه هكذا ذكر الصدر الشهيد وأحاله الى فتاوى التتبي
 وعلى ظاهر الرواية لا يرجع لانه غير أموريه من جهته وهو غير مطر في الاداء ثم عا الآن
 العامل غلله فليس له أن ينظم غيره من زكاة البنفس والمزيد في خراج الارض وكذا في فصل
 اداء الزكاة من زكاة النخلة * نظم شيخ المستأجر اذا أخذ منه الجباية الراتبة على الدور
 والمواثيق يرجع على الاجر وكذا الاكافر في الارض وعلمه الفتوى فتنة في مسائل
 متفرقة من الاجارات * السلطان الجائر اذا أخذ صدقة الاموال الظاهرة اختلفوا فيه
 والصحيح ما قاله الفقيه أبو جعفر أنه تسقط الزكاة عن أربابها فاضيقان في الزكاة (١)
 أو زكف فصل فبين بوضع في الزكاة * وان أخذ الجبايات أو ما لا يطربن المصادرة فتوى
 صاحب المال عند الدفع الزكاة اختلفوا فيه والصحيح أنه يسقط كذا قاله الامام (٢)
 السرخسي من المحل الزبور وكذا في الخلاصة والبرازية * مال بيت المال على أربعة
 أنواع الصدقات وما في معناها كالعشر والخراج تصرف الى المصارف التي ذكرت في
 قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية والثاني ما أخذ من بنى تغلب وتجار أهل الذمة
 فعله الرباطات والجسور والفساطر والائمة والقضاة القاعون بالحق والثالث جس الغنائم
 والمعادن تصرف الى ما ذكر في قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من ثمن الاية والرابع ما أخذ
 من تركه لا وارث لها تصرف الى كفن الاموات ونفقة المرضى واللقيط وأدوية المرضى
 وعلاجهم ومن هو عاجز عن الكسب في الفصل الثالث في العشر والخراج من زكاة
 البرازية * الافضل في صرف الزكاة أن يصرفها الى اخوته ثم عمله ثم ذوى الارحام ثم
 جيرانه ثم أهل بيته ثم أهل مدينته جامع الفتاوى في الزكاة * اتفق على تأخيرها بنسبة
 الزكاة بان الاذا حكم عليه بنفقتهم من زكاة الاشياء * المختار أنه لا يجوز دفع الزكاة
 لاهل البدع دفعها لاخته المتزوجة كان زوجها معسرا جاز وان كان موسرا ان كان
 مهرها أقل من النصاب فكذلك وان كان المجل قدومه لم يجز وبه يفتي من المحل الزبور
 وكذا في البرازية * ولودع الى ابنته الكبيرة ولها زوج غني أو ليس لها زوج قال بعضهم
 يجوز وقال بعضهم لا يجوز والاول أصح خزانة الفتاوى في فصل من يجوز اداء
 الزكاة * رجل له أخ قضى عليه بنفقتهم وكسأه وأطعمه بنوى به الزكاة قال أبو يوسف
 يجوز وقال محمد يجوز في الكسوة ولا يجوز في الطعام وقول أبي يوسف في الاطعام خلاف
 ظاهر الرواية في الفصل الثامن من زكاة الخلاصة * يجوز دفع الزكاة الى فقير تزوجها

قوله تسقط الزكاة الخ ولا يؤمر بالاداء

لأنه لا ولاية الاخذ فصع أخذ من

المحل الزبور

(١) وفي خزانة الفتاوى وبه يفتى كذا

بخط المرحوم يعني بقول أبي جعفر

(٢) قوله أنه يسقط وفي خزانة الفتاوى

والصحيح أنه لا يجوز وبه يفتى كذا بخط

المرحوم وكذا في التلويح الجدية وخزانة

المفتين

موسر عند أبي حنيفة ومحمد فرض لها النفقة أولم تفرض خلاصة من المحل المزبور *
وعن أبي يوسف يجوز عن الزكاة كسوة التيمم وطعامه وإن كان في عياله وقال محمد
لا يجوز به في الطعام ويجز به في الكسوة وعليه الفتوى في فصل أداء الزكاة من زكاة
خزانه الفتاوى * ولولوى الزكاة فهايدفعه إلى صبيان أقارب عديا أولى يمدى إليه
الباكورة أو يشره بشدوم صديقه أو يخبر برسه أو إلى صحر خزان أو المعلم أو الخليفة التي
في المكاتب ولم يستأجر يجوز في الثاني من زكاة البرز به * فإن دفع إلى شخص ظن أنه
فقير وظاهر أنه كان غنيا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد في الثاني من زكاة الخلاصة *
رجل قيل له كيف حالك قال أنا غني عند أبي يوسف وفقير عند محمد فهذه أحوال دورا
أو حوائث يستغلها وهي مساوية أو قال كن غلها لا تنكفي لقوته وقوت عياله عند أبي
يوسف غني حتى لا يحل له الصدقة وعند محمد هو فقير حتى يحل له الصدقة بجمع الفتاوى
في أمثال الزكاة * ويذكره أن يعطى فقيرا واحدا مائة درهم أو أكثر ويجوز وذكر
في الخلاصة هذا إذا لم يكن الفقير مديونا خزانة الفتاوى * وكذا في الخلاصة رجل وهب
دينه من مديونه الفقير ونوى به الزكاة عن الدين الذي عليه يجوز ولولوى به زكاة نصاب
عند نفسه أو زكاة دين كان على غيره لا يجوز ولو وهب كل دينه لمديون ولم يوشى
سقط الزكاة في زكاة مختارات النوازل * ومن له على فقير دين وأراد جعله عن زكاة
العين خفيته أن يصدق عليه ثم يأخذ منه عن دينه وهو أفضل من غيره من حبل
الاشياء * العبد ليس مصر فالصدقات الواجبة إذا كان مولا فقيرا أو كان مكاتباً من
أحكام العبيد من الاشياء

﴿كتاب الصوم﴾

أشاهدت أنه قد ورد على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين أنهم رأوا هلال رمضان
قبل مومهم يوم أن كانوا في هذا العمر ينبغي أن لا قبل شهادتهم لانهم تركوا الحسبة
وما كان قاعا لهم وإن جاؤا من مكان بعد جازت شهادتهم لا تسفاه اتهامه في الفصل
الأول من صوم الخبائية * وعند رؤية الهلال يكره الإشارة إليه كما يفعل أهل الجاهلية
من المحل المزبور * وأشاهد شاهدان عند قاض لم ير أهل بلد على أن قاضي بلد كذا
شهد عنه شاهدان برؤية الهلال في ليلة كذا وقضى القاضي بشهادتهم جازا لهذا القاضي
أن يقضى بشهادتهم لأن قضاء القاضي بجهة من المحل المزبور * ويشترط لوجوب الاداء
أي أداء صوم رمضان الصحة والأقامة والطهارة من الحيض والنفساء أي انقطاع دمهما
لا اغتسال منهما لما قالت عائشة رضي الله تعالى عنها كذا تحيض ونؤمر بقضاء الصوم
دون الصلاة لا لخبائية بالجر يعني لا يشترط لوجوب أدائه الطهارة عن الجنبات بقوله تعالى
فالآن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخطيط الايض
من الخطيط الأسود من الفجر فإذا صار الفجر الثاني غاية للمفطرات الثلاثة يحصل جز من
الصوم مع الجنبات بالضرورة فإذا أصبح جز منه معها صح سائر أجزائه لأن الصوم لا يجزأ
صحة ونسادا من شرح المجمع لابن الملا في أوائل كتاب الصوم لمخصا * ولو صام أهل

قوله ولا عبرة الخ وعليه قد روي أبي الليث
وبه كان يفتي شمس الأئمة الطولوني
خلاصة في الفصل الأول من الصوم

بلدة ثلاثين يوما للرؤية وأهل بلدة أخرى تسعة وعشرين يوما للرؤية فعلم من صام تسعا
وعشرين فعليه قضاء يوم ولا عبرة لاختلاف المطالع في ظاهر الرواية * أهل بلد آخر أو
هلال رمضان فصادم تسعة وعشرين يوما فشهد جماعة في اليوم التاسع والعشرين أن
أهل بلدك أذروا وإعلان رمضان في ليلة كذا قبلكم يوم فصادموا فهذا اليوم يوم الثلاثين
من رمضان فليروا وإعلان في تلك الليلة * والسماء مصحبة لا يباح لهم الفطر إذا ولا تترك
التراخي في هذه الليلة لأن هذا الجماعة لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادة غيرهم وإنما حكموا
برؤية غيرهم فلا يلتفت إلى قواهم خيانة المقتنين في أوائل الصوم * ولا بأس بالجماعة
للصائم وجيز في باب ما يكره للصائم * السجور مندوب إليه ويستحب تعجيل الإفطار وتأخير
السجور ومن شك في طلوع الفجر لم يتسحر وإن أكل فصوره تام وإن تسحروا كبرأيه أن
الفجر طالع قضى تسحر على ظن أن الفجر لم يطلع وهو طالع أو فطر على ظن أن الشمس
قد غربت ولم تقرب قضى ولا كفارة عليه ولو كان كبرأيه أن الشمس قد غربت لا يفطر
ولو أظفر لأقضاء عليه ولو كان كبرأيه أنه أكل قبل الغروب قضى ولا كفارة عليه
ويكره الذوق للصائم ولا بأس له بذوق العسل أو الطعام ليشربه ولا بأس للمرأة أن تضع
الطعام لغيره إذا لم يجد عنه بدا من المحل المزبور * من جامع أو أكل ناسيا أو دخل
الذياب أو ألدن أو القمار طلقه أو بقي بالبعد انقضت فاستلحه مع الزاني أو دخل المباح
أذنه وإن كان به له أو طعن برمح فوصل إلى جوفه وبقي الرخ فيه أو دخل الخياط في أنفه
من رأسه فاستلحه قد غسل لم يفطر وجيز في أول باب ما يفطره وما لا يفطره * الصوم
في الشهر أفضل إلا إذا خاف على نفسه أو كان له رفقة أشترى كرامه في الزاد أو اختاروا
الفطر موم يوم الشك مكره إلا إذا قوى تعاونا أو واجبا آخر على الصبر والأفضل
فطره إلا إذا وافق صوما كان بصومه أو كان مقبلا لا بصوم العبد والامة وأثم الولد والمدير
تعاونا إلا إذا وافق المرأة تعلقوا إلا إذا وافق الزوج أو صك كان مسافرا لا بصوم
الاجير تعاونا إلا إذا وافق المستأجر إذا تضرر بالصوم لا يلزم النذر إلا إذا كان طاعة وليس
بواجب وكان من جنس واجب على التعيين فلا يصح النذر بالمعاصي ولا بالواجبات
فلو نذر حجة الإسلام لا يلزمه إلا حجة واحدة ولو نذر صلاة سنة وعنى الفرائض لاشي عليه
وإن عنى مثلها لم يلزمه ويكمل المغرب ولو نذر صلاة المريض لم يلزمه في المشهور ولو نذر
التسبيحات دبر الصلاة لم يلزمه من الأشياء في كتاب الصوم * وفي الخلاصة ولو احتج
نم يومه من ثم أكل متعمدا عليه الكفارة وإن كان جاهلا كذلك عند أبي حنيفة في
ظاهر الرواية وعن محمد لو استغنى فيها فأقتناه بالفطر ثم أكل متعمدا عالما كان أو جاهلا
لا كفارة عليه هو الصحيح في التاسع من صوم التناثرانية * إذا فطر في رمضان
في يوم ولم يكفر حتى أفطر في يوم آخر كان عليه كفارة واحدة وإن أفطر في رمضان
عليه لكل فطر كفارة وقال محمد تكفيه كفارة واحدة فيما يجب القضاء والكفارة
فأضيان * أتعب نفسه في شيء أو عمل حتى أجهده العيش فافطر كفر وقبل بخلافه وبه
أخذ الباقي قسمة في باب ما يبيع الإفطار وفي التنية في باب ما يوجب الكفارة أن فطر في

قوله وقال محمد الخ قلت وعلى قول
محمد الاعتناء بكافي في المهرنة لاعتن الأسرار
والإزارة ومعين الفتى في كتاب الصوم

نحط المرحوم

رمضان مرة بعد أخرى يتراب أو مدر لاجل المعصية فعليه الكفارة زجراله وكتب غيره فم
والفتوى على ذلك وبه أفتى أئمة الامصار في باب ما يفسد الصوم من الجور الرائق
في شرح قوله وان أعاده

﴿كتاب الحج﴾

وعند وجود المحرم كان عليها أن تخرج بحجة الاسلام وان لم ياذن زوجها وفي النسالة
لا تخرج بغير اذن الزوج وان لم يكن لها محرم لا يجب أن تترقح ليحج بها من أوائل حج
الحائض * المرأة اذا لم تحج محرمًا لا تخرج الى الحج الى أن تبلغ الوقت الذي تجز عن الحج
حينئذ تبعت من يحج عنها أما قبل ذلك لا يجوز الحج لتوهم وجود المحرم فان بعثت رجلاً
ان دام عدم المحرم الى أن ماتت فذلك جائز كالرخص اذا حج عنه رجل ودام المرض الى أن
مات هذا اذا كان الأمر عاجزاً عجزاً يرجح زواله كالمرض والحبس ونحو ذلك وان كان
لا يرجح زواله كالزمانة والعمى جائز أن يأمر غيره بالحج في فصل في الحج عن الميت من
الحائض * رجل خرج الى الحج ومات في الطريق وأوصى بأن يحج عنه ان فسر شيئاً فالأمر
على ما فسر وان لم يفسر فمفسد أبي حنيفة يحج عنه من يبلده اذا كان ثلث ماله في ذلك
وان كان له وطلتان في موضعين يحج عنه من أقرم ما الى مكة وقال أبو يوسف ومحمد
يحج عنه من حيث مات فان جاوز الأمر وهو الوصي المكان الذي مات فيه ثم أمر رجلاً
ليحج عنه ودفع اليه المال لا يجوز في قولهم بجيعا ولو قال الميت للوصي ادفع المال
الى من يحج عني لم يكن لأوصي أن يحج نفسه ولو أوصى الميت أن يحج عنه ولم يزد كان
للوصي أن يحج نفسه فان كان الوصي وارث الميت أو دفع المال الى وارث الميت ليحج عن
الميت فان أجاز الورثة وهم كارجاز وان لم يجزوا لا يجوز لأن هذا بمنزلة التبرع بالمال
للمأمور بالحج اذا خرج قبل أيام الحج كان له أن يتفق من مال الميت الى بغداد والى
الكوفة والى المدينة والى مكة واذا أقام ببلدة يتفق من مال نفسه حتى يموت وان الحج ثم
يرتحل ويتفق من مال الميت ليعود المأمور منفقاً من مال الأمر في الطريق ويكون
ضامناً لما أتفق من مال الميت في أقامته هذا اذا أقام ببلدة خمسة عشر يوماً لانه مقيم
وروى ابن سماعة عن محمد اذا أقام المأمور في بلدة ثلاثة أيام أو أقل وأنفق من مال الميت
لا يضمن وان أقام أكثر من ذلك يتفق من مال نفسه قالوا في زماننا وان أقام أكثر
من خمسة عشر يوماً تكون نفقته في مال الميت لانه لا يتمكن من الخروج بدون القافلة
وان أقام بعد خروج القافلة لا تكون نفقته في مال الميت في فصل في الحج عن الميت من
الحائض * المأمور يحج اذا استأجر خادمًا لخدمته قالوا ينظر ان كان المأمور من يتخدم
نفسه نفقة الخادم لا تكون من مال الأمر وان كان لا يتخدم نفسه نفقة الخادم تكون
من مال الأمر لانه مأذون بذلك دلالة من المحلل المزبور * ولو مرض في الطريق لم يجز
أن يدفع النفقة الى غيره ليحج عن الميت الا أن يكون الوصي أذن للحاج في ذلك جواهر
الفتاوى في السادس من الحج * مريض أو شيخ دفع الى رجل ما ليحج عنه وأراد أن

ما يفضل عن الحج من النفقة والتمتع وغير ذلك يكون للمدفع اليه قال ابن شجاع الحيلة فيه أن يقول دافع المال إلى المدفع اليه وكذا أن تب الفاضل من نفسك وتقبضه لنفسك فيه لنفسه. فمحل عادي من كتاب الحج في الثالث والثلاثين (م) الوصي (١) إذا دفع الدراهم إلى رجل ليحج عن الميت ثم أراد أن يسترد المال منه كان له ذلك ما لم يحرم فإذا استرد وطالب المأمور نفقة الرجوع إلى بلد. قال شافران استرد المال منه بجناية ظهرت منه فأنفقة من ماله خاصة وإن استرد المال منه لضعف رأيه أو بطله بأموال الناس فأنفقة في مال الميت وإن استرد لا بجناية ولا نعمة فأنفقة في مال الوصي. تانار خانية في الوصية بالحج من كتاب الحج. واختلفت عبارة مستأجني المأمور بالحج إذا حج قال الإمام خوهر زاده عند أصحابنا يقع أصل الحج عن المأمور وللأمر نواب النفقة وقال الإمام السرخسي أصل الحج يقع عن الأمر والدليل عليه أنه لا يسلط الحج عن المأمور ويحتاج إلى استناد الأحرار إلى الأمر وهذا في الحج القرض وفي التعلق إذا أمره غيره بجنة التعلق جاز وبصير لا أمر نواب النفقة في طريق الحج في آخر الثالث من حج الخلاصة. والذي يقتضيه النظر أن حج الصرورة من غير أن كان بعد تحقق الوجوب (٢) عليه ذلك زادوا الرأفة والعجوة ومكروه كراهة تحريم عليه ابن همام في آخر الحج عن الغير

(٢) رجل صرورة بفخ الصاد وصارورة وصروى إذا لم يحج مختار صحاح

﴿كتاب السير﴾

(الآل في الأسارى وما يملك بالاستيلاء وما لا يملك) إذا باع الحربى ولده من مسلم في دار الحرب عن الإمام أنه يجوز ولا يحرم على الرد وعن أبي يوسف أنه يحرم إذا خصم الحربى إذا دخل دارنا بأمان مع ولده فباع الولد لا يجوز في الرأفة كلها (س) مسلم دخل دار الحرب فاشتري من أحد هدم أنه أو أخاه فالصحيح أنه لا يجوز البيع لكنهم إذا ادأوا جواز هذا البيع ملكه بالقهر لا بالتراء وان لم يدينوه ان خرج معه طائفة لملكه وان أخرجه مكرها ملكه منية المقتى في كتاب السير والصحيح أن أخرجه مكرها لملكه وان جاء به وهو طائع لملكه سواء كان البائع يرى جواز هذا البيع أولا في فصل في معاملة المسلم المستأن من من سائر الخانية وكذا في سائر القاعدية. والصحيح أن البائع ان كان يرى جواز البيع ملكه مطلقا وان كان لا يرى ان اشتراه وذبح به مكرها ملكه وان قهر حربى حرييا باع من مسلم مستأن ان كانوا يرون التملك بالقهر جازا لشره والا في سائر البرازية. وان تزوج المسلم المستأن حرية في دار الحرب ودفع الصدق إلى أبيها وفي ثلثة أنه يبيعها إذا أخرجه إلى دار الاسلام ذكر في السير الكبير ان خرجت طائفة ففي حرة وان خرجت مكرهة كما يخرج الاسير ففي مرفوعة وان اختلفا قالت المرأة خرجت طائفة فأناسرة وقال الرجل أخرجه مكرهة فهي رققة في نظر الهان جاءها من روضة كما جاءها بالاسير لكن القول قول الرجل وان كان بخلاف ذلك كان القول قول المرأة فكيف يكون حرة من سائر الخانية وكذا في غنية الفتاوى والقرناتى. وفي الثاني من سائر البرازية قال

لا يأم بأن يقادى أسراء المسلمين بأسراء المشركين الذين في أيدي المسلمين من الرجال والنساء وهو قول محمد وأبي يوسف وهو أظهر الروايتين عن أبي حنيفة وعنه في رواية أخرى أنه قال لا يجوز فمادة الأسير بالأسير شرح سبر الكبير في باب القداء * وذكر محمد في الزيادات أن سرية وجهت إلى دار الإسلام بأسارى فقالت الأسارى نحن من أهل الإسلام ومن أهل الذمة أخذنا هؤلاء في دار الإسلام وقالت السرية هم من أهل الحرب أخذناهم في دار الحرب كان الغول قول الأسارى لأن ثبوت المذمة عليهم لم يعرف إلا في دار الإسلام ودار الإسلام دار العصمة وكل من كان فيها يكون معصوما ظاهرا فان أقامت السرية بيعة على دعواهم أن كان اليهود من التجار جازت شهادتهم وإن كانوا من السرية لا تقبل ولو كانت المسئلة على هذا الوجه في الجند فشهد به بعض الجند بذلك جازت شهادتهم من فصل فمن لا تقبل شهادته للثمة من الخانية قال محمد سريه بغيرها الإمام إلى دار الحرب بخاراً بأسارى فقالت الأسارى نحن من أهل الإسلام * ومن أهل الذمة هؤلاء أخذنا في دار الإسلام وقالت السرية هم كانوا من أهل دار الحرب أخذناهم في دار الحرب فالقول قول الأسارى وهم أحرار ولا سيل عليهم ولا يقبل قول السرية لا يجزى فان أقامت السرية بيعة على دعواهم أن شهد بذلك قوم من التجار أو من لا شركة له في الغنمة قبلت شهادتهم إلا أنه يشترط الإسلام في الشهادة وإذا ادعى الأسارى أنهم مسلمون وإذا ادعى الأسارى أنهم من أهل الذمة لا يشترط الإسلام في الشهود وذكر في سبر الكبير وجوز شهادة الغائبين وإنما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع وضع المسئلة هنا في السرية وغي في الجند وشركة الجند شركة عامة والشركة العامة لا تنفع بقبول الشهادة وإن قامت الأسارى أخذنا هؤلاء في دار الحرب ونحن من أهل الإسلام * ومن أهل الذمة دخلنا دار الحرب للتجارة أو لزيارة القرابة مستأمنين أو قالوا مكثنا في أسارى في أيديهم وقالت السرية كلهم كانوا من أهل الحرب فالقول فيه قول السرية فان أقام الأسارى البيعة على ما تدعوا جازت وإن لم يكن لهم بيعة إلا أنهم سبي المسلمين وعلامة من علامات المسلمين قبل قولهم ولا يتعرض لهم من شرح الزيادات لقاضيان في باب ما يصدق فيه الأسارى مسلم أو ذمى * في كتاب السير في الخانية أخذ الحرب في دارنا فقال أنا مستأمن لا يصدق ويكون فأتباع المسلمين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا لا أخذنا خاصة وإن أقام بيعة من أهل الإسلام كان أمنا وإن أقام بيعة من أهل الذمة تقبل استحسانا ولا تقبل قسسا تانار ثانية في الرابع عشر من السير * ولأن المسلمين وأدعوا قوما من أهل الحرب ثم أقام عليهم قوم آخرون من أهل الحرب يجوز للمسلمين أن يشترطوا منهم السبي لأنهم لم يوادعوا ما نرجوا من أن يكونوا من أهل الحرب لكن علمنا أن لا نقتدرهم فصاروا على كسب المسلمين بالاحراز فيجوز شراؤه منهم كسائر الأموال وإن كان الذين يسموهم قوما من المسلمين غدروا بأهل الموادعة لم يسع للمسلمين أن يشترطوا من ذلك السبي وإن اشتروا ذل البيع لأنهم كانوا في أمان المسلمين فان أمان بعض المسلمين كما مان الجماعة ولا يهلك المسلمون رعايا المستأمنين وأموالهم بالأحرار في باب نسكاح أهل الحرب من المبسوط للدرر حصى * في كتاب السير

(١) لأن السرية قوم يحصون فكانت شهادة البعض شهادة على حق نفسه وأما الجيش عظيم فلا يعتبر حقه منهم ما تعامن الشهادة كذا في مشغل الاستكام نقل عن الخانية سب

قوله شركة عامة فلا يصيب كل واحد من الغائبين شيء منتفع به من المشهود به شرح الزيادات قوله لا تنفع بقبول الشهادة ولهذا لو شهد قبران مسلمان بسرقة شيء من بيت المال جازت شرح الزيادات من أهل المزبور قوله فالقول فيه قول السرية لأنهم تصادقوا على أنهم أخذوا في دار الحرب ودار الحرب دار باحة واسم فكل من كان فيها يكون محلا للأسر فالسري ثابت بحكم الظاهر من أهل المزبور قوله جازلان البيعة أقوى من الظاهر إلا أنه يشترط إسلام الشهود فلا تقبل شهادة الكفار من أهل المزبور

قال محمد واذا أتت رجل من المسلمين فأسلم من المشركين فأغار عليهم قوم آخرون من المسلمين
فقتلوا الرجال وأصابوا النساء والأموال واقتسموا ذلك وولدهم منهم أولادهم على الأمان
فعلى الذين قتلوا دية من قتلوا وترد النساء والأموال إلى أهلها ويغرمون للنساء صدقتهن بما
أصابوا من قروجهن والأولاد أحرار مسلمون تبعاً لأبائهم لأسيدل عليهم في وأخرا الحادى
عشر من سيرة الأخيرة ونسائه فيه وكذا في القرن ثانی نقل عن السيرة وأدع مسلم دار (١)
الحرب على أن يؤذى أهل الحرب كل سنة مائة رأس إلى المسلمين فإن كانت هذه المائة من
أنفسهم وأهاليهم وذريعتهم لا يصح ذلك لأنهم وأولادهم بأجمعهم دخلوا تحت الأمان
فلا يجوز استرقاقهم وتكليفهم وإن أقاموا وبقيةهم جائز أن رقاءهم بعد الأمان بقيت عرضة
ومحالة للقتل بحسب سيرة شعبة مغلطة وقوله من أسلمه ثم أدرى بمسائل أسداها أسلم
الحربي في دار الحرب ولم يخرج البنا حتى ظهر ناعلى الدار والحكم في ما ذكر في الكتاب
من أنه أحرز نفسه وأولاده الصغار وما كان في يده من المتقولات إلى آخر ما سذكر ثانياً
أسلم في دار الحرب ثم خرج البنا حتى ظهر ناعلى الدار فبيع ماله هناك في الأولاد الصغار
لأن حين أسلم كان مستتبعا لهم فصاروا مسلمين فلا يرد الرق عليهم أسداً بخلاف غيرهم
لأنقطاع دية عنه بالتبائن فيقتل وما أودع مسلماً أو ذنباً ليس فياً لأن يدهن ما يدحجصة على
ذلك المال فتدفع أحرار المسلمين فبرق عليه وما أودع حرياً في ظاهر الرواية في وعن أبي
حنيفة أنه لا يد تحلف يده وجه الظاهر أنها ليست يداً صحيحة حتى لا تدفع اقتسام
المسلمين عن أمواله ثالثاً مستقماً من أسلم في دار الإسلام ثم ظهر ناعلى داره فبيع
ما خلفه فيها من الأولاد الصغار والمال في لأن تبائن الدارين فاطع للعصبة فظاهر
ثبت الاستدلاء على مال غيره معوم أمافي غير الأولاد فقط وأما مقيم فلاهم لم يصبوا
مسلمين بأسلامه لأنقطاع التبعية بتبائن الدارين فكانوا من جملة الأموال وأعتاد دخل
المسلم وألذنى دار الحرب بأمان واشترى منهم أولاداً وأموالاً ثم ظهر ناعلى الدار فبالكل
الاداء والاراضين فأنتم في من سيرة ابن الهمام في آخر باب الغنائم وقسمتها حري في دخل
دارنا بأمان وله في دار الحرب أحرار مسلمون وما كان من ماله ودية عنه حتى لو أسلم فهو له
حربي وذمى ومسلم فأسلم الحربي في دارنا ثم ظهر المسلمون على تلك الدار فهو على ثلاثة أوجه
أن يخرج البنا وأسلم في دار الإسلام ثم ظهر المسلمون على دارهم فجميع ذلك يكون فياً
للمسلمين وإن أسلم هذا الحربي في دار الحرب ثم خرج البنا وتلف هذه الأشياء في دار
الحرب فأولاده الصغار أحرار مسلمون وما كان من ماله ودية عنه حتى لو أسلم فهو له
وأولاده الكبار تكون فياً للمسلمين والديون والغصوب والودائع عند الحربي تكون فياً
في فصل فيما يسطه الارتداد من سيرة ثمانية إذا أسلم عبد الحربي ولم يهرب إلى دار (٢)
الإسلام حتى اشتراه مسلم أو ذمى أو حربي في دار الحرب يعق عندنا خلافاً لهما ابن الهمام
من باب استيلاء الكفار في شرح قوله فإن أبى عبد البهم العبد إذا أبى البهم فأخذ ولم
يلكوه عند أبي حنيفة وقال علي كونه وكذا الخلاف في الأمة والخلاف في عبد مسلم وفي
الذمى له قولان وفي المرتد يكون اتفاقاً قديماً بالابق لأنه إذا كان متردداً في دار الإسلام

(١) وفي ابن الهمام في باب المرداة من كتاب السيرة نقل من المايوط بعد هذه المسئلة ألا ترى أن واحد منهم لو باع الله بعد هذا الصلح لم يجوز فكذلك لا يجوز تلك ثم من نفوسهم وأولادهم يحكم تلك المرداة لأن حريتهم تأكدت بخلاف ما لو أسلموا ثم على مائة رأس يباعهم أول السنة وقالوا أسندنا على أن هؤلاء لكم ونصالحكم ثلاث سنين مستقبلة على أن تعطيتكم كل سنة مائة رأس من رقيقنا فإنه جائز لأن المعينين في السنة الأولى لا تتنازلهم المودة

(٢) ولو أسلم عبد الحربي في دار الحرب فهو عبد على حاله في قواهم ولو باعه من مسلم أو حربي عتق عنده خلافاً لهما كذا في باب المستأمن من جواهر الفقه كذا يخط المحرم سدد

فأخذه وأحرزه دار الحرب بملكه بالاختصاص اتفاقا وفائدة الخلاف تظهر فيما إذا
 أخرجه رجل بشراء أو هبة بأخذ المالك بغير شيء عنده وملكه بقبضته عندهما وكذا
 إذا كان مغنوما فوجده مولاه قبل القسمة وأما بعد ما يؤذى عرضه من بيت المال اتفاقا
 (١) وإن تعد لهم بغير ملكه اتفاقا الحق الاستيلاء اتفاقا لا ليدل به على العبد شرح
 المجموع لابن المالك في آخر استيلاء الكفار من السير فعند أبي حنيفة بأخذ المالك القديم
 بغير شيء وهو بائع أو يشتري أو مغنوما قبل القسمة وبعد القسمة يؤذى عرضه من
 بيت المال لأنه لا يمكن إقامة القسمة لتدري الغائبين وخذوا اجتماعهم وليس له على المالك
 جعل الأبق لأنه عامل لنفسه أذى زعمه أنه ملكه بيان الرواية شرح الوقاية من استيلاء
 الكفار أبو العبد في دار الحرب من التاجر وأخذه الحرب لا يملكه وقيل يملكه ولو
 أخرجه إلى دار الإسلام فوجده صاحبه أخذه بغير شيء وهو الأصح معين الحكماء * سئل
 الخنذي عن استيراء عبد في دار الحرب فأبى منه هل له أن يأخذ العبد بالقبضة فقال إن
 اتبعه فملكه في دار الحرب فليس له على العبد سبيل يتيقن الدهر في كتاب السير *
 (معك) دخل دار الحرب بأمان فأشترى عبد منهم فأبى عن ذلك ثم دخل التاجر دار الإسلام
 (٢) فوجده فيه إنسان يأخذه بالثمن إن كان ملكه ذلك الإنسان بالشراء وبالقبضة إن ملكه
 بالهبة فله أن يملكه على العبد سبيل بالقبضة في دار الحرب فله أن يأخذ العبد بالقبضة * وإذا
 استولى الكفار على أموال النصارى وأحرزوها بدارهم فملكوها فإن ظهر ناعلم فمن وجد
 ملكه قبل القسمة أخذه بغير شيء وبعد ما قبضه إن شاء وإن دخل تاجر واشترى وأخرجه
 إلى دار الإسلام فملكه بالتجار إن شاء أخذه بالثمن وإن شاء تركه وإن وهبه أخذه بالقبضة
 وإن اشتراه بعرض يأخذه بقبضة العرض ولو كان مغنوما وهو مثلي بأخذه قبل القسمة
 ولا يأخذه بعدها لأن الأخذ بالمثل غير مفيد وكذا إذا كان وهو بالقبضة من سير
 خزانة الغني في أواسط الغنائم وقسمتها إذا وقع الاختلاف بين المشتري من العبد وبين
 المولى القديم في قدر الثمن أو في قدر قيمة العرض الذي اشتراه به المشتري من العبد وقادح
 المشتري أنه ألف والمالك القديم أنه جسمائة ولا يشبه لهما فإن القول للمشتري عندهم جميعا
 مع يمينه فإذا سلف المشتري فالمولى بالتجار إن شاء أخذه بذلك وإن شاء تركه وإن أقام بهد
 ذلك يشبه على ما فاداه به المشتري وقيل وإن أقام يمينه فقيمة المولى في قول أبي
 حنيفة ومحمد وعلى قول أبي يوسف القيمة يشبه المشتري وهذا الذي ذكرنا كذا الاختلاف
 في مقدار الثمن وأما إذا اختلفا في مقدار قيمة العرض فقيمة يمينه وذكر محمد بن أبي حنيفة
 المشتري عنده أبي يوسف ولم يذكر يمينه في قول أبي حنيفة فليس السادس والثلاثين
 (٣) التاجر خاتمة لمخلصا * عبد مسلم أخذه الكفار وأدخلوه دار الحرب ثم أبى منهم حتى
 لأنه استولى على ملك الحرب في ذلك نفسه فعتق كالأصل عبد الحرب في دار الحرب فأبى إلى
 دار الإسلام فإنه يعتق في آخر عتاق الغنائم وكذا في الوقائع الخمسة في الثالث من
 (٤) العتاق وفي الملقط عبد أمره أهل الحرب وأخذه بدارهم ثم أبى منهم ثم رآه سيده
 وفي رواية يعتق من الجير الرائي في باب استيلاء الكفار والبزاز في كتاب السير

قوله بقبضته الخ وفي المتن وعندهما
 بالثمن تأمل

(١) واتصافنا بأول المسئلة بكون العبد
 مسلما لأنه لو ارتد فأبى اليهم فأخذه
 ملكه اتفاقا ابن حمام في السير
 كذا يحيط المرحوم

(٢) والقول قول من اشتراه مع يمينه
 من سير خزانة الأكل

(٣) وهذه المسئلة في مختارات التوازل
 بدون قد الإسلام

(٤) وكذا في الوقائع الخمسية
 وفي غيرها اختصار الرواية الثانية وأفتى
 المرحوم يحيى أقسى على ما في القدر
 وقوى أبي السعد في كتاب الأبق على
 الأولى فلتأصل عند الفتوى كذا يحيط
 المرحوم

(الثنائي فيما يعامل به أهل الذمة) * وإذا دخلت سرية بأمان فتزوجت ذميا صارت ذمسة
وهذه من مسائل الجامع الصغير اعلم أمم إذا تزوجت ذمسة ذمسة تجري عليها أحكام
أهل الذمة بعد ذلك من نحو المنع من الخروج الى دارهم وأخذ الخراج من أرضها وما شابه
ذلك وإذا تزوج الحر بـ ذمسة لا يصير ذميا وذلك لأن المرأة تابعة لزوجه في المقام والزوج
ليس يتابع له في نفسه فتكون المرأة ذمسية لا لتزام المقام في دار نادون الزوج وأوضح الفقيه
أبو الماثق في شرحه للجامع الصغير بقوله ألا ترى أن الزوج والمرأة إذا كانا مسافرين
فذنوا الزوج الإقامة صارت المرأة ذمسية ولو نزلت المرأة الإقامة لا يصير الزوج مقبلا غاية
البيان في المستأن * ويصير الصبي مسلما بالاسلام أبيه دون جدته أشباهه من كتاب (١)
الفرائض من الفن الثاني * صبي سبي وسبي معه أبواه أو أحدهما غنائ لا يصلي عليه (٢)
الاذا كان أقر بالاسلام وهو يعقل الاسلام واذ لم يسب معه أحد ههما غنائ لا يصلي عليه
اعلم أن الولد الصغير يتبع بـ يتبع لأبوين أو لأجد ههما في الدين فان انعدهما معتبرا
أصاحب البد فان انعدهما لا يعتبر بـ يتبع لأبوين لأنه بعد اعتباره أصل في الدين فلا بد من
اعتباره بـ يتبع لغيره غير أن التبعية للأبوين أقوى فإذا انعدهما فالتبعية في حق صاحب
اليد أقوى إذا ثبت هذا فان كان معه أحد أبويه بـ يتبع له ههما لا للآخر فكيف كان كافر تبعا
لهما وإن لم يكن معه أحد ههما يصلي عليه إذا مات لأنه صار مسلما بـ يتبع للدار عند انعدام
الأبوين ولو وقع في يد المسلم من الجند في دار الحرب وحده ومات يصلي عليه لأنه مسلم تبعا
لصاحب البد عند انعدام الأبوين في الدين ويستوى فيسألنا إذا كان الصبي عاقلا أو غير
عاقلا لأنه قبل البلوغ تبع لأبوين في الدين مالم يصف الاسلام وقوله في الكتاب وهو
يعقل الاسلام يدل على أن الصبي العاقل إذا أسلم بضع وهذا مذهبنا وقوله وهو يعقل
الاسلام يعني صفة الاسلام وهذا يدل على أن من قال لا اله الا الله لا يـ يكون مسلما حتى
يعلم صفة الاسلام وكذا إذا اشترى جارية واستوصفها الاسلام فلم تعلم لا تكون مؤمنة
وصفة الايمان ما ذكر في حديث جبريل أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم
الآخر والبعث بعد الموت والقدر خيره وشره من الله تعالى هكذا ذكره الكاشاني هذه
الجهة في باب حمل الجنائز من الجامع الصغير في سائر أحكام الصغار للاستروتن * إذا ادعت
امرأة من السبي ميثا تحمله وهو لا يعرف نفسه أو يعرفه لأنه صدقها في ذلك لانص
دعواها ولا يثبت نسبه منها بخلاف الرجل والفرق أن الأب أصل في النسب والام
كالتابع له فكان ثبوت النسب من الام بناء على ثبوت النسب من الاب يثبت أولامن
الاب ثم يثبت من الام بـ يتبع لثبوت النسب من الاب والمسلم على أن الأب أصل قوله تعالى
ادعوهم بأبائهم وقال تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن أضاف الولد الى الأب
بلام التملك ولهذا اقتص بالفقه وإذا كان الأب أصلا كان هو في الاقرار بالولد قرا
على نفسه فيصح اقراره وإذا كانت الام تبعا كانت غنائ في الاقرار بالبنوة مقررة على الغير
ولا يصح اقرارها فان مات هذا الصبي في دار الحرب لا يصلي عليه الا اذا كان في يد
مسلم بالبيع أو بالهبة فاذن يحكم بالاسلام تبعا لصاحب البد فيصلي عليه إذا مات

(١) كذا في شرح السراجية للفناوى
في شرح قوله والجد كلا لا يصلي

(٢) ولو سبي الصبي ومعه أبواه أو أحدهما
أو بـ يتبع يخرج من دار الحرب حتى مات
أبوه ثم يخرج الى دار الاسلام فهو مسلم
ولو أخرج الى دار الاسلام أو قسم أو بيع
في دار الحرب ومعه أبواه أو أحدهما أو بـ
تج مات أو لم يحكم بالاسلام حتى يسكن
ويصف الاسلام كذا في سراجية

قوله الكاشاني في نسخة الكفنى
وفي أخرى الكفنى اهـ

وان مات بعد الاحراز بدار الاسلام ولم يصف المكفر بصلى عليه وان كان في يدها لانا حكمنا
باسلامه تعالى والمدار ولا عبرة ليدها بدلالة بطلان دعوتها قسمة ثم قال في الكتاب ولم يصف
الكفر وهذا دليل على حكم التبعية في الدين وانما لم يثبت اذ لم يظهر فيه خلافه واذا اراد
الامام ان يفرق بيننا وبين هذا الصغير الذي اذنت نسبة بالقسمة أو بالبيع كره استحصانا
اذا كان الصبي في يدها وأما اذ لم يكن الصبي في يدها لا يكره التفریق في الفصل الرابع
والعشرين من سير المذخرة قوله فان مكث سنة فهو ذمي لانه لما قامها بعد تقدم الامام
اليه صار ملتزما بالجزية فمصر ذميا فراد من السنة ما وقته الامام سواء كان سنة أو أقل
كان شهر والشهرين وظاهر ما في الكتاب أن قول الامام له ما ذكر شرط لكونه ذميا فلو
مكث سنة قبل مكال الامام له لا يكون ذميا وبه صرح العتاني فقال لو أقام سنتين من
غير أن يتقدم الامام اليه فله الرجوع قبل ولفظ المبسوط يدل على خلافه والاوجه الاول
كافي فتح القدير ودل كلامه على أنه لا جبرية عليه في حول المكث لانه انما صار ذميا
بعده فوجب في الحول الثاني الآن يكون شرط عليه أنه ان مكث سنة أخذ هانته
في المستأن من سير البحر * ولو قال الامام من قتل قتيلا فليس عليه فقتل المسلم ككافرا
كان عليه والسلب دابة المقتول وسرجهما وماعليهما من الآلات وشباب المقتول
وسلاحه وماء معه من مال في حقيقته أو على وسطه أو دابته وماعد ذلك فليس بسلب
وكذلك كل ما كان مع غلامه على دابة أخرى فليس بسلب قيل فصل في قصة الغنائم
من الثانية * والفرس المشتركة بين رجلين يقال هذا مرة وهذا أخرى لاسم له الا اذا
أجر أحدهما نصيبه من شريكه قبل الدخول فالسهم للمستأجر من سير البحر الزاقي
في كيفية القسمة في شرح قوله العبرة للفراس لا يخرج الى الفز وبلاذن والديه وان أذن
أحدهما لا يخرج وان كان له جندان وجندان فاذن أبو الأب وأم الأم ولو ياذن الآخران
له الخروج وفي سفر الحج والتجارة يخرج بلاذنه لان الجهاد يتعلق بالروح لاهما
دلت العدة على التحاق الخروج الى العلم بالحج والتجارة ولان الخروج الى التجارة لما جاز
فلا يجوز للعلم أولى الا اذا كان الطريق مخوفا فيشترط اذنهما اذا كانا غير محتاجين
الى خدمته فان كانا محتاجين لا يخرج وان عليه دين لا يخرج الى الفز وبلاذنه
وان لم يكن له مال لا يخرج الاباذن الدائن وان كفيل بالمال لا يخرج الاباذنه وان
كفيل لاباذن لا يخرج الاباذن الطالب خاصة في الطقوس والباحة من سير البرازية ولومات
الجندی في أثناء السنة قبل خروج العطايا لم يستحق ورثته منها شيئا وكذلك بيع العطايا
قبل خروجه لا يجوز ذكره في صلح المحيط من باب الصلح الفاسد ومعين الفتى في الوقت *
اذا مات المدرس في أثناء السنة قبل شبي الغلة وقبل ظهورها من الارض وقد يشرقة ثم
مات أو عزل شبي أن ينظر وقت قسمة الغلة الى مدة مباشرته والى مدة مباشرة من جاء بعده
ويستطاع المعلوم على المتدين ويتذكر كى يكون منه للمدرس المنفصل والمتصل فله على عيباب
مقدمه ولا يعسر في حقه ما فاته من اعتبار من شبي الغلة وادوا كما اعتبر في حق
الاولاد في الوقت عليهم بل يفتقر الحكم بينهم وبين المدرس والفقير وصاحب وظيفتهما

في جهات البر للبر المعنى الذي قدمناه وهذا هو الاشبه بالقدرة والاعدل أنفع الوسائل
في مسئلة أوقاف المدرس من هذا * نصرا في جعل خراج رأسه سنتين ثم أسلم بر عليه خراج
سنة فان أدى خراج سنة ثم أسلم في أول السنة لا ير عليه شيء لانه في المسئلة الاولى أدى
خراج السنة الثانية قبل الدخول بر عليه وفي المسئلة الثانية أدى خراج السنة الاولى (١)
بعد الوجوب في تلك السنة لكن هذه المسئلة على قول أولئك المشايخ الذين قالوا بوجوب
الجزية في أول السنة وهكذا نص في الجامع الصغير وعليه الفتوى وقد ذكرناه في خراج شرح
الجامع الصغير واقعات حسامة في الثامن من الزكاة قوله فان اجتمع حولان تدخلت
الجزية قال الاسيحاوي وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعليه مشي الجمهور والسنن وغيرهما
قول الشافعي والصحيح قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعليه مشي الجمهور والسنن وغيرهما
وفي المسائل وقت وجوب الجزية آخر أطول كافي الزكاة في حق المسكين وهو الأصح
لا أول الحلول من المبسوط تصحيح قد روى في السير * واختلف في معنى التكرار والأصح
أنه اذا دخلت السنة الثانية سقطت جزية السنة الأولى لان الوجوب بائتمام الحلول بخلاف
خراج الأرض فانه بائتمام لسلامة الانتفاع وفي الجوهرة تجب في أول الحلول عند الامام
الأنهار تؤخذ في آخره قبل تمامه بحيث يبق منه يوم أو يومان من سير مخ الفغار في بيان
أحكام الجزية * وفي الجنة أماسين من لا يجب عليه الجزية ف عشرة أصناف الصبيان
والسنان والرهبان والعلميان والنجارين والعبيد والشيخ الغاني والزمن والمقطوعة أي ذبحهم
وأرجاهم والقسيس وفي الهداية وكذا الفلوح وعن أبي يوسف أنه يجب على الشيخ الكبير
إذا كان له مال ولا يوضع على المكاتب والمدرّب وأم الولد وفي الكافي ولا يؤدى عنهم من الزكوة
ولا يوضع على الرهبان الذين لا يخالطون الناس وذكر محمد بن أبي حنيفة أنه يوضع عليهم
إذا كانوا يقدرون على العمل وهو قول أبي يوسف في الخراج من سير البرازية * وقوله
ومن امتنع من أداء الجزية أو قتل مسلما أو زنى بمسلمة أو سب النبي عليه الصلاة والسلام (٢)
لم ينقض عهده الى آخره والذي عذرى أن سبه عليه الصلاة والسلام أو نسبه ما لا ينبغي الى
الله ان كان بمعية دونه كنسبه الولد الى الله تعالى وقدس عن ذلك اذا أظهره يقتل به
وينقض عهده وان لم يظهر لكن عثر عليه وهو يكتم فلا ابن الهمام في فصل لا يجوز أحداث
يعة أو كنيسة من السير * ولو امتنع أهل الامة عن أداء الجزية قاتلهم الامام خلاصة
قبيل كتاب الصوم وفي الذخيرة اذا سكارى أهل الامة ذروا فيها بين المسلمين ليسكنوا فيها
جائز لهم اذا سكنوا بين المسلمين أو أجمعوا الاسلام ومجاسنه وشرط الحل في قاتلهم بحيث
لا يضربهم المسلمون أو تملأ كثير ويجتنب تعطل بسبب سكناهم بعض المساكين أو تقتلوا أو يغتروا
من السكنى فيسا بين المسلمين ويؤمنون بأن يسكنوا ناحية ليس فيها المسلمون وهو محفوظ
عن أبي يوسف انتهى وفي المحيط يسكنون أن يسكنوا في أمصار المسلمين يبيعون
ويشترون فيها أو قهرا لأن منعة ذلك تعود الى المسلمين ٥١ من سير البحر الزاقي في فصل
في الجزية من باب العشر * ويغصبون من ضرب الناقوس وشرب الخمر والفساد والنجاسة
بالاجاع انتهى وقوله يبيعون من شرب الخمر أو التجار به واطهاره وفي المحيط لوضروا

(١) اعلم أن الجزية نوعان جزية وضعت
بالتراضي فتقتد بوجوب ما يقع عليه
الاتفاق وجزية يتدبى الامام وضعها اذا
غلب عليهم شرح

(٢) وفي الذخيرة في الخامس من السير
التي اذا أعلن بسبب النبي عليه
السلام يقتل البتة ذكر محمد دليله عليه
ذكره في مجموعة محمد بن كذا
يحظ المرحوم ولا ينقض عهده بالبراءة
عن الجزية والذين يسلمة وقتل مسلم وسب
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بل بالساق
أو بالغلبة على موضع الجراب وصاروا
كالموت أي صار أهل الامة بالساق
أو بالغلبة عمة كالموتين في قتلهم ودفن
ما لهم لو رثتهم لانهم اتفقوا بالاموات
لتبين الادراك كذا في سير البحر الزاقي
في العشر والخراج وقده تفصيل بعد

قوله البرازية في نسخة التارخانية ٥١
وذكر العيني في رواية مذكورة
في واقعات حسام اذا امتنعوا عن أداء
الجزية فقتل العهدون بقائلين وهو قول
الثلاثة انتهى ولا يخفى ضعفه رواية
ودراية كأن قول العيني واختباري
أنه يقتل بسبب النبي عليه السلام لا أصل
له في الرواية وكذا وقع لابن الهمام بحث
هنا خالف فيه أهل المذهب وقد أقاد
العلامة قائم في فتواه أنه لا يعمل بالبحاث
شيخه ابن الهمام المخالفة للمذهب
فمن الانسان يسئل الى قول الخليل
في مسئلة السب لكن اتباع المذهب
واجب البحر الزاقي من المحل المؤثر بعد

(١) وفي جامع الموامع ص ١٨٨

السكران وان رجع يجبر ولا يقتل
كذا في التاتارخانية في المرتدة من كتاب

السيرة ٢٦ فصل سبعة

اسلام السكران يصح لارذته ولا تبين

امره وانه يجبر على العود الى الاسلام

في أحكام السكرارى فصولين سبعة

قال سكران لعنت خدائى برهمه دشمن

داران من ياد (؟) اسكن لعنة الله على

جميع أعدائى لا يكفر ومع هذا وجدت

الاسلام والشكاح احتباطا فهو أولى

من هداية المهديين وفي العناية اذا قيل

لنصرانى ادخل فى الاسلام واتر لى دينك

فانه باطل فقال فعلت أو دخلت صار مسلما

في الرابع من سيرة التاتارخانية سبعة

(٢) وقد ذكر صحة اسلام المكره مطلقا

بلا قيد كونه بريئا في اكرام الخانية

والولوية والخلصة وثقة التتاروى

والبرازية وخزانة المفتين والمنظومة

ومشغل الاحكام وشرح الجمع لابن ملك

فليست فيها سبعة

وكذا اسلام المكره اسلام عندنا ان كان

حريسا وان كان ذميا لا يكون اسلاما

في باب ما يكون كفران الخانية

(٣) قوله عاقل أى يفعل غورك ما يجرى على

لسانه من دعوى النهاية

قوله المميز أى يعرف أن الاسلام سبب

النجاة شرح الوفاية لابن فرسته قبيل

باب البغاة

قوله ايضا المميز أى يميز الخبيث من الطيب

والخوف من المتر شرح الوفاية لعلاء الدين

الاسود

قوله معين المذنب في نسخة قاعدية

في الاكرام اه

التاوس في جوف كاسهم لا يمنع اتهمى وقال محمد كقريه من قرى أهل الذمة أو مصر
أحد بقية لهم أظهر وأنها شيامن النسق من الزق والفواش التي يجتمعونها في دينهم
يعنعون منه وكذا من المزمار والعنايب والقوام من كسر شيامن ذلك لم يضمن ابن الهمام
في فصل لا يجوز احداث بعة أو كيسة من كتاب السيرة وذكر في السيرة انهم يعنعون
من احداث البيع والشكائر في المواضع كلها وهكذا روى الحسن عن أبي خنيفة وبه أخذ
عامة المشايخ منهم محمد بن مسلمة فها تنقص به الاجارة من اجارة الخانية وفيه تفصيل الذي
اذا اتقى من دين الى دين لا يعترف له وقال الشافعي يؤمر أن يسلم أو يعود الى دينه الاول
فان لم يفعل حتى مضت ثلاث سنين امرأته من الخانسة ولو أنقذ الباغي مال
العادل لا يجب الضمان ولو أنقذ العادل مال الباغي يجب الضمان قتل العادل أياه
الباغي ورثه وكذا قوله الباغي ورثه عندهما وعند أبي يوسف لارثه غلب البغاة على
المدينة واستعملوا عليها فاضمانهم قضى بأشياء ثم ظهر أهل العدل يقتل فاباه عاقبي
العدل اذا كان حقا أو محققا فيه في باب الخوارج والبلغاة من سيرة الوجيزه قلت أرايت
الرجل من أهل العدل يقتل أياه أو جرحه في الحرب هل يرثه قال نعم يرثه لانه قتل على
تأويل وعنهذا قول أبي خنيفة وعنهذا وقال أبو يوسف لا يرث في باب الخوارج والباغي
من سيرة الجامع الصغير

(١) الثالث في المرتدة وما يكون كفران المسلم وما يصبر الكافر به مسلما ﴿تولوا ردت﴾
رجل ولم يعلم طوقه فهو كافقود فان مات أحد من ولد غير ابيه لورثته ولا يجسب شيء على
المرتدة وكذا المرتدة الذي يقتله يوثق مسلمون فمات أحدهم وكذا المسلم يفقد وبنوه
(٢) كفار عثمانية في المفقود صحرارتد صبي عاقل كسلامه فانه محرم اذا كان عاقل
والمراد بالصبي العاقل المميز وهو من بلغ سبع سنين فافوقها في المرتدة من سيرة مع الغفار

ويشترط في جواز قتل المرتدة أن لا يكون اسلامه بطريق التبعية ولذا قال في البدائع صبي
أبواه مسلمان حتى حكم باسلامه تعالى بويه فبلغ كافرا ولم يسمع منه اقراء بالاسان
بعد البلوغ لا يقتل لانعدام الرد فعمته ادعى اسم لتكذيب بهدسا بقتل صديق ولم يوجد
منه الصديق بعد البلوغ حتى لو أقر بالاسلام ثم ارتد لا يقتل ولكنه في الاولى يجسب لانه كان له
حكم الاسلام قبل البلوغ نعم والحكم في اكتسابه كحكم في اكتساب المرتدة لانه

(١) مرتد حكا اتهمى وأن لا يكون في اسلامه شبهة فان السكران لو أسلم صحر اسلامه
فان رجع مرتدا لا يقتل كالمعي العاقل اذا ارتد كذا في التاتارخانية والبحر الرافق
في باب المرتدة أربع مسائل لا يقتل فيها المرتدة احداها الذي كان اسلامه تعالى بويه اذا
بلغ مرتدا والثانية اذا أسلم في صغره ثم بلغ مرتدا والثالثة لوارثته في صغره والرابعة
المكره على الاسلام لوارثته في هذه الوجوه لا يقتل ويجبر على الاسلام ابن الهمام

في باب المرتدة لمخصا ولها خمسة وهو اللقيط في دار الاسلام محكوم باسلامه فلو بلغ
(٢) كافرا أجبر على الاسلام ولا يقتل من المثل المزور في الحرب ولو أكره على الاسلام
فأسلم ثم ارتد لا يقتل ولو كان ذميا لا يقتل معين المذنب في نسخة قاعدية

هل يصح اسلامه **أجاب** يصح كالبالغ السكران لكن اذا زال سكره ما عاد الى دينه ما
يجبران على العود الى الاسلام بالحبس والضرب ولم يقتل قارئ الهداية * تبطل الكافر
كفر فلو سلم على النبي تبطلا كفر ولو قال لمجوسي يا أسد تبطلا كفر كذا في صلاة
الغديرية * وفي الصغرى الكفر شئ عظيم فلا تجعل المسلم كافرا متى وجدت رواية أنه
لا يكفر لا تصح ردة السكران الا للردة بسبب النبي عليه الصلاة والسلام فانه يقتل ولا يفي
عنه كذا في السيرازية * كل كافر تاب فتنه مقبولة فها المبدأ والاخرة والاجاعة الكافر
بسبب النبي عليه الصلاة والسلام وبسبب الشيخين رضي الله تعالى عنهما أو أحدهما
وبالبحر ولو امرأة وبالردة اذا أخذ قبل توبته كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يرب الا
المرأة ومن كان اسلامه تبعا والصبى اذا أسلم والمكروه على الاسلام ومن ثبت اسلامه
بشهادتين ولو امرأتين ومن ثبت اسلامه برجلين ثم رجعها كافي شهادات التوبة * حكم
الردة بسبب القتل ان لم يرجع وحبط الاعمال مطلقا **السكران** اذا أسلم لا يقضيها الا الحج
كالسكران الاصل * اذا أسلم ويطلب ما رواه غيره من الحديث فلا يجوز للسامع منه ان يروى
عنه بعد ردة * كافي شهادات الولوالجية وينونه امرأته مطلقا وبطلان وقته مطلقا
واذا مات أو قتل على ردة لم يدفن في مقبر أهل مله وانما يلقى في حفرة كالكلب والمرئ
أقبح كفر من الاصل * الايمان تصديق بمحمد في جميع ما جاء به من الدين ضرورة والكفر
تكذيب محمد عليه الصلاة والسلام في شئ مما جاء به من الدين ضرورة ولا يكفر أحد من
أهل الفقه الا بيقين ودما أخذ منه وحاصل ما ذكرناه بان في الفتاوى من أفاط التكفير
يرجع الى ذلك وفيه بعض اختلاف لكن لا يفي بما فيه خلاف سبب الشيخين ولعلمنا كفر
وان قتل علما عليهم ما يتدع كذا في الخلاصة * وفي مناقب الكردري يكفر اذا أنكر
خلافتهم ما أو بعضهم بالحجة النبي عليه الصلاة والسلام لها ما اذا أحب علما كفرهم
لا يؤخذ به انتهى * وفي التهذيب ثم انما يصير مرتدا بانكار ما وجب الاقرار به أو ذكر
الله أو كلامه أو واحد من الاتيان بالاسم نهى انتهى * يقتل المرتد ولو كان اسلامه (١)
بالفعل كاصلا بجماعة وشهد مناسك الحج مع التلبية انكار الردة توبة فاذا شهد واعلى
مسلم بالردة وهو منكر لا يترفع له لا لتكذيب الشهود والعديل بل لان انكاره توبة ورجوع
كذا في فتح القدير * فان قلت قد قال قبله وقبل الشهادته بالردة من عدلين فماذا نه
قلت بوثب ردة بالشهادة وانكارها توبة فثبت الاحكام التي لا يرتد ولو تاب من حبط
الاعمال وبطلان الوقت وبينونه الزوجة وقوله لا يتعرض له انما هو في مرتد قبل توبته
في الدنيا فاما من اتقبل توبته فانه يقتل كالردة بسبب النبي عليه الصلاة والسلام وبسبب
الشيخين كما قدمته من سير الاشياء * ومن أنكر خلافة أبي بكر الصديق رضي الله تعالى
عنه وخلافة عمر فالاصح أنه كافر من سيرتانه المقتين * وما كان في كونه كفا الاختلاف
يؤمر فانه يجهد النكاح والتوبة احتياطوا ما كان خطا لا يؤمر بالا باستغفار والرجوع
عنه برأية في الثالث من كتاب أفاط الكفر * وفي الفتاوى الصغرى الكفر شئ عظيم
فلا تجعل المؤمن كافرا متى وجدت رواية أنه لا يكفر انتهى وقال قبله وفي الجامع الاصغر

لوارتد السكران لا تين امرأه لان
الكفر من باب الاعتقاد فلا يقتضي مع
الشك كذا في السراج الوهاج في باب
حد الشرب ع

وعلى في فتح القدير في طلاق السكران
يقوله لان الكفر من باب الاعتقاد أو
الاستخفاف وباعتبار الاستخفاف حكم
بكفر الهازل مع عدم اعتقاده ما يقول
ولا اعتقاد للسكران ولا استخفاف لانهما
فرع قيام الادراك
ويطلب وقته فان مات قبل أن يجد
الوقفة كان ميراثه كذا في الاسعاف
في باب الارتداد بعد الوقف

(١) وان صام أو حج أو أتى الزكاة
لا يصح **بأسلامه** في ظاهر الرواية
فاضنجان في كتاب السير فيما يكون اسلاما
من الكافر

قوله من سيرتانه المقتين في اضافة زيادة
قبل فصل في المرتد اه

وجبل يقتله ذلعة لم يفرق بين المرأة وزوجها تلك العبرة قالوا هو مرتد يحكم برأيه ويقتل اذا كان يعتقد لها اثرا وكان يعتقد النفر بين من
الامة لانه كافر * الساحر اذا تاب فهو رعي وجوه ان كان يعتقد نفسه خائفا ما يفل * فان تاب عن ذلك وقال خائى * ككل نبي
هو الله تعالى ونبي * انما كان يقول تقبل قوله ولا يقبل (٢٦) وان كان يستعمل السحر للتجربة والامتحان

ولا يقتل ذلك لا يقتل لانه ليس
بكافر * وساحر يجحد السحر
ولا يدري كيف يفعل ولا يقتر به
قال لا يستتاب هولاء يقتل اذا تاب انه
يستعمل السحر وذكر في بعض الروايات
والاستنباطة أحوط وقال المفسر أبو المثلث
اذا تاب الساحر قبل ان يؤخذ تقبل قوله
ولا يقتل واذا أخذ تم تاب لا تقبل قوله
ويقتل وكذا الزيد في المعروف الداعي
(بعض إلى الخلد) والقوى على هذا
القول في أوخر كتاب الحظر والاحكام من
فتاوى النخبة وكذا في أوخر الفصل
الاول من كتاب الديان من الخلاصة وآخر
الفصل الاول من الحدود ومفصلاته
وفيه تفسر جميع ما عليه المتروى وكذا
من الاول من حدود البرازية تبين
٣ (أي أنت است مسلم انضرب كذا)
وأما قوله يجب ولا يستتاب اذا عرفت
من اوله لعمل السحر لانه بالسحر
في الأرض لا يجرده عنه اذا لم يكن
في اعتقاده ما يوجب كفره من آخر
أحكام المرتدين من فسخ القدر
ولا اعتبار باعتقاده ما يصرح به فاضحان
في فتاواه ومن تكلم بها خطأ أو مكراها
لا يكفر عند الكل
والمراد من الساحر غير المستعوذ ولا
صاحب الطسم ولا الذي يعتقد الاسلام
فيما يوجب الكفر من كراهية تخنارات
النوازل *
(٢) وفي باب ما يكون كفرا من المسلم وما لا
يكون وذكر خمس الاثمة الشرعية
الصلاة بغير طهارة عدا مصيبة لم يقبل
كفر وقال خمس الاثمة الحلو ان يكون
كفر اعتد المشايخ وهكذا روي عن أبي

اذا أطلق الرجل كلمة الكفر عمدا لكنه لم يعتقد الكفر قال بعض أصحابنا لا يكفر لان
الكفر يتعلق بالغيب ولم يعتقد الغيب رعي الكفر وقال بعضهم بكفره وهو الصحيح عندنا لانه
استغف بيده وفي الخلاصة وغيره اذا كان في المسئلة يسوءه نوجب التكفير ووجه
واحد منع التكفير في المقتضى ان عمل إلى الوجه الذي يمنع التكفير تحسنا للظن بالمسلم زاد
في البرازية الا اذا صرح بارادة موجب الكفر فلا يقع التوبة حينئذ وفي التا تاريخية
لا يكفر المحتمل لان التكفير نهاية في العقوبة فيستدعي نهاية في الخيانة ومع الاحتمال
لانهاية بخطئنا انتهى والحاصل ان من تكلم بكلمة الكفر هازلا أو لعبا ككفر عند الكل
ومن تكلم بها معالما عدا ككفر عند الكل ومن تكلم بها اختيارا جلا بها ككفر نفسه
اختلاف والذي تقرر انه لا يفي بكفره مسلم أمكن حمل كلامه على حمل حسن ولو كان
في كفره اختلاف ولورواه ضعفه فعلى هذا أكثر لفاظ الكفر المذكور لا يفي بها
بالتكفير وقد ألفت نفسي أن لا أقي عن أبيه في وأما مسألة تكفير أهل البدع المذكور
في الفتاوى فقد تكرر ما عدا الان محلها اصول الدين وقد أوضحه المحقق في المسارعة في باب
المرتدين سهر الصر * ثم ما هو كقولنا لا يحيط العمل ببلزعه إعادة الحليم لوج وطء امرأته
زنى وولده في هذه الحالة ولا زنى وما فيه اختلاف فان قال قائل يؤمر بتجديد النكاح والتوبة
والرجوع عن ذلك احتياطا في الزمان والثلاثين من الفصولين * رجل قال للمؤذن حين
أذن كذبت بصبر كافرا * رجل قال انى أحتاج إلى كثرة المال الحرام والحلال عندي
٣ سواء لا يحكم بكفره * سكران شرب امرأته فقالت تؤمسلمان يسق كهمين زنى
قال لا ثم طلقها ثلاثا قالوا يقع الثلاث لانه لم يكن سكران فالثلاث واقع وان كان
سكران فردة السكران لا تنصع استحصانا لضعف الثلاث على كل حال امرأة قالت زوجها
ان لم تطلقني غيبست نصبر مرته هذا اذا أرادت الحلال لانهم المأرأة أرادت الحلال فقد
بأنشئت الكفر وعن أبي نصر بن سلام امرأة قالت زوجها طلقني ولا تكررت قال يجزى
النكاح نصراني * أسلم فأت أبوه بعد ذلك فقال لي نبي لم أسلم إلى هذا الوقت حتى أرت
منه فأنه يصبر مرته لانه غنى الكفر وذلك كفر * رجل قال لغريمي * المكتوبة فقال
لا أصلها اليوم اختلفوا فيه ذكر الناطقي عن محمد أنه قال قول الرجل لأصلي يحتمل
وجوه أربعة أحدها لأصلي فقد صلها والثاني لأصلي بقرتك فقد أمرني من هو
خير مني والثالث لأصلي فسقا وبجاعة في هذه الوجوه الثلاثة لا يكفر والرابع لأصلي
فأبى يجب على الصلاة ولم أمر بها يعني بجودها فليس بصبر كافرا قال الناطقي
فعلى هذا اذا أطلق وقال لأصلي لا يكفر لان الالتفات تخمّل في فصل ما يكون كفرا
(٢) من المسلم وما لا يكون من الخاتمة * اذا أصلى إلى غير قبله متعمدا فوافق الكعبة
قال أبو حنيفة هو كافر وكذا اذا أصلى بغير طهارة أو صلى مع الثوب الجنس قال القاضي
الامام ركن الاسلام على * العدى * لو صلى إلى غير القبلة متعمدا أو مع الثوب الجنس
متعمدا لا يكفر ولو صلى بغير وضوء متعمدا لا يكفر قال الصدر الشهبدي تأخذ
وفي الخاتمة وفي ظاهر الرواية لا يكون كفرا قال رضى الله تعالى عنه وانما اختلفوا فيها اذا

حنيفة وأبو يوسف وفي النوادر من ظاهر الرواية لا يكون كفرا اهكذا ذكر في النسخة التي عندي ولم أجدها (م) لم يكن
وفي الخاتمة هكذا روي عن أبي حنيفة وأبو يوسف وفي النوادر وذكر خمس الاثمة الحلو انى في ايمان الجامع ولو صلى بغير طهارة
لا يكفر تبين

(١) قال طلعه اذهب معي الى الشرع
 أو بالغاوسية بامن بشرع و فقال
 خضعه تبادم نيارى روم بالجبريزوم
 (أى لم تأت برسول اذهب معك وأما
 بالجبر فلا) ككفر اذا عاند الشرع قال
 بامن بقاضى رو (أى اذهب معي الى
 القاضى) والمسئلة بها لا يكفر وكذا
 فى الثامن والثلاثين من الفصولين ثم
 (٢) فائدة صبرية من مجوعات أسعد
 ابن يوسف بن على الصيرفى البخارى
 رحمه الله تعالى والمؤمنين بجرمة صاحب
 الشريعة الشريعة (م)
 (٣) وفى الخاتمة اذا اتى الرجل لشي من
 الانبياء انه لا يكون نبيا قالوا ان أراد به
 انه لولم يبعث نبيا لا يصحكون خارجا عن
 الحكمة لا يكون كفرا ثم
 رجلا ينهم ما خصومة فجاء أحدهما
 بقطوط الققهاء والقوى فقال خضعه
 ليس كما أقترأ أو قال لا يصح عمل ما ذا وهما
 من عرض الناس كان عليه التعزير
 خاتمة من باب ما يكون كفرا ثم
 (٥) (انى لا اذهب حتى تأتى برسول)
 (٦) (أى أتيت طيبا)

لم يكن على وجه الاستخفاف بالدين فان كان على وجه الاستخفاف بالدين ينبغي أن يكون
 ككفر عند الكل وفى كتاب الفتوى اذا تحزى ووقع نزع به على جهة ترك تلك البهجة وصلى
 الى جهة أخرى روى عن أبى حنيفة أنه قال أخشى عليه الكفر لاهراضه عن القبلة
 واختلاف المشايخ فى كفره قال شمس الأئمة الخوافى الاظهر أنه اذا صلى الى غير القبلة
 على وجه الاستمرار والاستخفاف يكون كافرا تانارحانية فى أحكام المرتدين • قبل
 لرجل أعط درهم المصالح المسجد أو أحصر المسجد فقال لا أحصر المسجد ولا أعلى الدرهم
 وما فى أمر فى المسجد لا يكفر ولكنه يعزى دل على أن اللفظ اذا لم يكن ككفر لكن فيه ترك
 أدب بالشرع يعزى فى السابع من كتاب ألفاظ تكون اسلا ما أو كفرا من البرازية •
 ارتكب معصية صغيرة فقال له قال تب فقال ماذا صنعت حتى أقوب يكفر من المحل
 الزبور • مات غلامه فقال يا رب تأخذ مني واحد ولا تأخذ مني عشرة وأما اجتهد
 فى جمع المال لا يكفر لانهم يصف الله بظلم لان الظلم أن يأخذ ما ليس له وله ان يأخذ الاخرة
 فيما يكون خطأ من كتاب ألفاظ تكون اسلا ما أو كفرا من البرازية وكذا فى الخاتمة
 • طلب منه دراهمه وقال أعط على فى الدنيا فانه لا درهم فى الاخرة فقال أعطنى عشرة
 أخرى وشذها منى فى دار الاخرة أو أعطك فى الاخرة كفر فى الاصح قال أعطنى حتى
 والاخذ بك يوم القيامة فقال أنت أين تجدنى يوم القيامة لا يكفر من قبيل المحل الزبور
 ملخصا • من قال لا بد من العشرة أعطنى عشرة أخرى تأخذ يوم القيامة عشرين ككفر
 فاضحان قبيل باب الردة ملخصا • رجل قال لا تحرا اذهب معي الى الشريعة فقال (١)
 تبادم نيارى روم يكفر ولو قال اذهب معي الى القاضى فقال لا تحرا تبادم نيارى (٥)
 روم لا يكفر خلاصة وكذا فى البرازية • ويكفر بقوله فلان عوت بهذا المرض عند
 البعض من البحر الرائق فى أحكام المرتدين • ويكفر بقول المعتذ واقهر كنت كافرا فاحالت
 عند بعضهم وقبل لا يجزى رائق فى باب المرتدين • وفى مجمع النوازل قبل لرجل شرب الخمر
 فقال خوش آوردم لا يكفر وكذا فى جميع المعاصى تانارحانية من أحكام المرتدين (٦)
 • من استحل ما حرم الله تعالى على وجه التلق لا يكفر وانما يكفر اذا اعتقد الحرام حلالا
 لا اذا ظنه حلالا يجوز انقى فى الحدود (ع) • غضب خيرا وقال هذا حلال لا يكفر مثل
 أيضا غضب طعما فقال عند الله بسم الله قال لا يكفر • ولو ذكره عند شرب الخمر على وجه
 الاستخفاف يكفر وكذا عند الزنى صبرية فيما يكون كفرا وما لا يكون • ولعن (٢)
 أن لا يكون نجا من الانبياء نبيا لا يكفر الا اذا ذكره على سبيل الاستخفاف أو على سبيل
 العداوة برزاقية فى الثالث من كتاب ألفاظ الكفر • ولعن أن الاكل فوق الشبع
 لا يكون حراما كان كافرا لان باحسته لا يلق بالحكمة فاضحان فيما يكون كفرا من
 المسلم • ولعن أن لا يحرم الزنى أو القتل بغير حق أو اللواط قال الشيخ الامام أبو
 بكر البلخى هو كفر لان الطلاق هذا لا فعل خروج عن الحكمة والعدل فاضحان
 فيما يكون كفرا من المسلم وما لا يكون • قبل قولها الزوجها أنت عندى كلفه فليس يكفر
 لانها تنفى به المبالغة فى الطاعة حتى لو عنت أنه يستحق العبادة تكفر قسبة فى كتاب السير

(أى أنا عمل بالعادة لا بالشرع)

(أى أنا عمل بالعادة لا بالمحكم)

قوله هب هكذا في التسخ ولعل حقه هب
لانه خطاب مؤث ١٥

• وضع قلنوة الجوس على رأسه قال بعض المشايخ كفر وقال بعضهم لا وبعض المتأخرين قالوا لو بضرورة كدفع البرد أو غيره بأن كانت المقرة لاتعطيه الماين بدونها لا بأس به والصحيح أنه يكفر وما ذكره من الضرورة ليس بشئ اذ يمكنه أن يجزئها ويخبر بها عن تلك الهيئة حتى تصير شبه قطعة لبد فيدفع ضرر البرد عن نفسه في الثامن والثلاثين من الفصولين • من قال لخصه حكم الشرع في هذه الحادثة كذا فقال خصه من يرسم كاره كنتم نه بشرع يكفر عند بعضهم وقال بعضهم لا في الثامن من سير البرازية • لو قال من يرسم كنتم في بحكم قال الحاكم عبد الرحمن إن كان مراده قساد الخلق وترك الشرع واتباع الرسم لارادة الشرع لا يكفر خلاصة من الثاني من ألفاظ الكفر وكذا في البرازية • غضب على قتله أو ولده فجعل يضربه ضرباً شديداً قبل له أنت است بعلم فقال لا أفتى عبد الكريم أنه لو تعمدته كفر لا لو غلط وذكر القاضي أنه من أجاب امرأته بقوله هب أنت است يؤمن لا يكفر قال بعض المشايخ لو قبل له أنت بعلم فقال لا لا يكفر اذ معناه عند الناس أن أفعاله ليست أفعال المسلمين بقوله هب أنت است بعلم ليس أي مد من هذا • قالت لزوجها ليس لك حمة ولادين الاسلام ترضى بخلق مع الايجاب فقال الزوج ليس لي حمة ولادين الاسلام قبل كفر وهذا أشد من المسئلة الاولى في الثامن والثلاثين من الفصولين • قال ألا تخشى الله فقال لا قبل ان في عصية فخره وعنده وقال ذلك كفر وان في أمر لا يخاف من الله فله برزاقية في الثامن من ألفاظ الكفر • ولو قال مسلم أجنبي يا كافراً أو أجنبية يا كافرة ولم يقل المخاطب شيئاً أو قال لامرأته يا كافرة ولم يقل المرأة شيئاً أو قالت المرأة لزوجها يا كافراً ولم يقل الزوج شيئاً كان الفقيه أبو بكر الاعشى البلخي يقول يكفر بهذا القائل وقال غيره من مشايخ بلخ لا يكفر فاتفقت هذه المسئلة بخاراً فأجاب بعض أئمة بخاراً أنه يكفر فراجع الجواب الى بلخ فن أفتى بخلاف أبي بكر الفقيه رجوع الى قوله وعلى قياس المسئلة التي تقدم ذكرها ينبغي أن لا يكفر بهذا القائل على قول الفقيه أبي الليث وبعض أئمة بخاراً واختار القنوي في جنس هذه المسائل أن القائل بعث هذه المتفالات على قول الفقيه أبي الليث إن كان أراد الشتم ولا يعتقد كفره لا يكفر وإن كان يعتقد كفره فغاطبه بهذا بناء على اعتقاده أنه كافراً يكفر لانه لما اعتقد المسلم كافراً فقد اعتقد دين الاسلام كافراً ومن اعتقد دين الاسلام كافراً يكفر في الثاني والاربعين من مسائل المرتدين من المحيط مصباح الدين البرهاني • ولو قال لغيره يا كافراً ولم يقل المخاطب شيئاً كان الفقيه أبو بكر الاعشى البلخي يقول يكفر القائل وقال غيره من مشايخ بلخ لا يكفر واختار القنوي أنه إن أراد الشتم ولا يعتقد كفره لا يكفر وإن كان يعتقد كفره فغاطبه بناء على اعتقاده أنه كافراً يكفر منتصباً نارحانية من كتاب أحكام المرتدين وكذا في العمادة • ولو قبل الارض للسلطان لا يكفر لانه بر يده التعبد لا العبادة وكذا اذا قبل الارض بين يدي العالم لا يكفر محتاراً التوازل في الكراهية • وفي الواقعات حكى عن أبي حفص الكبير أن رجلاً عبد الله خمسين سنة ثم جاء يوم النبوة وأخذ الى بعض المشركين بضعة بر يده تعظيم ذلك اليوم فتدكره رافقه وأحيط عمله وهذا بخلاف ما لو اتخذ من لدعوة خلق شعراً رأس صبيه

ودعا الناس الى ذلك فحضر بعض المسلمين دعوته وأهدى اليه شمساً لا يكفر وفي الخبايا
 فالاولى أن لا يفعل ولا يوافقه هم على مثل ذلك وفيه حكاية حكى أن واحداً من مجوس
 سريل كان كثير المال حسن التعمد للفقراء من المسلمين وكان يتقى على مساجد المسلمين
 ويعت اليهم اذ هنا لتسرح به فدعا الناس مره الى دعوة اتخذها لخلق رأس ولده من ناصيته
 فشمه بدعوته كثير من أهل الاسلام وأهدى اليه بعضهم فعرض ذلك على مقتهم فكتب
 الى استاذهم شيخ الاحلام على السعدي أن أدرك أهل بلدك فقدرتوا وشهدوا وشعار
 أهل الجوس وقص عليه القصة فكتب اليه شيخ الاسلام ان اجابة دعوة أهل الفتنة مطلق
 في الشرع ويجوز اذ الحسنة بالاحسان من المروءة والكرم وحق الرأس ليس من شعار
 أهل الضلالة والحكم برؤية أهل الاسلام بذلك القدر غير ممكن والاولى لاهل الاسلام
 أن لا يوافقهم على مثل هذه الاحوال في فصل في الخروج والذهاب الى ضافة (١)
 الجوسى تاتار شانية * ولوقال نصراني مسلم أنا مسلم مثلك يكون مسلماً بخلاف ما اذا (٢)
 قال أنا مسلم لم يقل مثلك وعن محمد بن زياد ان قيل لثقي أسلم فقال أسأت فهذا اسلام
 فانه جواب في أوخر خزائن الاكمل وعن أبي خنيفة أنه يصير مسلماً بقوله أنا مسلم
 ظهري في السير وكذا في البرازية * (من) قال أنا مسلم حدثك أو من مسلم أنا وقال
 نصراني أقربت بالله أو عما من عند الله وكت النصرانية يكون مسلماً مئة الفنة
 في السير * ولوقال مسلم يدريك حتى لا يصير مسلماً وقبل يصير مسلماً الا اذا قال حق ولكن
 لا أومن به في أوائل كتاب ألفاظ الكفر من البرازية * وعن ابن زياد قيل لثقي أسلم
 فقال أسأت فهو مسلم كذا عن علما تاتار في الرابع من السير وكذا في الخبايا

كتاب الكراهية والاستحسان

إذا قال الكافر أسلم على القرآن فلا بأس بأن يعلم وبقوله في الدين لكن لايس المحقق
 وان اعتقل ثم سمع لا بأس به خزائن الثقتين في أوائل الكراهية * وتعلم علم النجوم معرفة
 القبة وأوقات الصلاة لا بأس به والزيادة حرام وقيل في تأويل قوله تعالى وجعلناها
 رجوماً للشياطين أى جعلنا النجوم سبباً للكذب المتبعين أطلق اسم الشيطان على المجرم
 وصحى هذا به رجاء من رسم الغيب قيل نوع تقبل يد العالم من كراهية البرازية * وفي
 الفتاوى قراءة القرآن في الضيق وعند أبي خنيفة تكبره وعند محمد لا تكبره قال الصدر
 الشهد ومثابعتها أخذ بأقول محمد وحكى عن الشيخ الامام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل
 البزازي أن القراء على المقابر إذا أثنى ولم يجهر لا تكبره ولا بأس به وانما تكبره قراءة
 القرآن في المقبرة جهر اقاماً للثغاة فلا بأس وان شتم وكان الفقه أبو اسحق الحافظ يحكى
 عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن ابراهيم انه قال لا بأس بأن يقرأ على المقابر سورة المائدة
 سواء أثنى أو جهر أو تأمراً فانها لا يقرأ في المقابر ولم يفرق بين الجهر والنفقة لأن الاثر
 فيه ورد وحكى عن أبي بكر بن أبي سعيد انه قال يستحب عند زيارة القبور قراءة سورة
 الاخلاص سبع مرات فانه بلغني أن من قرأها سبع مرات ان كان ذلك الميت غير مغفور
 لخطيئته

(١) قوله في فصل في الخروج الخ في نسخة
 في الثاني والعشرين من احكام المرتدين
 من التاتار شانية ٨١

(٢) ولوقال اليهودي أو النصراني أنا
 مسلم وقال أسأت لا يحكم باسلامه لانهم
 يقولون المسلم من يكون مقاداً للحق
 مسلماً ونحن على الحق فاذا قال أنا
 مسلم يسأل عنه ان قال أدت به ترك دين
 النصرانية أو اليهودية والدخول في دين
 الاسلام يكون مسلماً حتى لو رجع بعد ذلك
 يقتل وان قال أدت به في مستسلم وأنا
 على الحق لم يكن مسلماً فان لم يسأل عنه
 حتى لم يجتمع مع المسلمين كان مسلماً
 وان مات يصلى عليه فان مات قبل أن
 يسأل وقبل أن يصلى يجتمع فليس يعلم
 وعن الحسن بن زياد اذا قال الرجل
 لثقي أسلم وقال أسأت كان اسلاماً لانه
 خاطبه بجواب ما كلفه به فيكون اسلاماً
 في باب ما يكون اسلاماً من الكافر من
 الخبايا ٨٢

مسلم ونصراني تتزاع في شراعتي فقول
 انه يباع من المسلم لامن النصراني فقال
 النصراني أنا مسلم لا يصير مسلماً الا اذا
 قال أنا مسلم مثلك ويثنى أن يصير مسلماً
 لانه أخرج الكلام جواً بالكلام غيره
 وعن الامام انه يصير مسلماً بأنا مسلم هذا
 ما في الظهري والبرازية والفتنة ٨٣
 وفي التاتار شانية نقلاً عن الظهري
 لا يصير مسلماً لم يقل أنا مسلم مثلك
 فيستأثر عند الفتوى كذا بخط المرحوم

له بقوله وان كان مغفورا له غفر الله لهذا القارئ ووجب ذنوبه من الميت في الرابع من
 كراهية المحيط البرهاني * لا يقرأ أجهر عند المستغفلين بالاعمال ومن حرمة القرآن أن
 لا يقرأ في السوق وفي موضع اللغو في باب القراءة من كراهية القنينة * الجلوس للصلاة
 ثلاثة أيام رخصة والتزلة أحسن ويكره اتخاذ الضيافة ثلاثة أيام أو كلها لانها مشروعة
 للسرور مات فأجلس وارثه من يقرأ القرآن لأبأس به . وبه أخذ بعض المشايخ ولا بأس
 بزيارته بشرط أن لا يطأها ويكره الصاق اللوح بها والكثبة عليها ولا يلق عليها بيت
 ولا يجدهن ولا يطين بالالوان ويكره اتخاذ الطعام في اليوم الأول أو الثالث وبعد
 الاسبوع والأعداد ونقل الطعام الى القبر في المواسم واتخاذ الطعام بقراءة القرآن
 وجلس العلماء واقتراء الختم أو قراءة سورة الانعام أو الاخلاص فالحاصل أن اتخاذ
 الطعام عند قراءة القرآن لا يجل الاكل يكره في الختام والعشرين من صلاة
 البرازية * الصلاة في الحمام ان لم يكن فيها تمثيل ومكانها طاهر لا تتركه . وكان اسمعيل
 الزاهد يسل فيه مع الخدم في نوع فيما يكره وما لا يكره من صلاة البرازية * (ثالث)
 ولا يكره قيام الجالس في المسجد لدخول عليه تغليظا له من كراهية القنينة في باب في
 السلام * ربي أوصي بأن تدفن كنبته قال ابن مقاتل لا يجوز أن تدفن كنبته إلا أن
 تكون شيئا لا يفهم منه أحد شيئا أو فيها فساد فينبغي أن تدفن فان كانت كتب الرسائل
 وفيها اسم الله تعالى واستغنى عنها صاحبها ويوجب أن لا تقرأ أفعال الاحب البنان يسمى
 ما كان فيها من اسم الله تعالى ثم يحرر بها أو يلقها في الماء الجاوى العظام وان دفنها في أرض
 طاهرة لا يشأها أحد فكان ذلك حسنا ولا أحب أن تحرق بالنار ما لم يفسد ما كان فيها
 من اسم الله والانبيا والملائكة وعن بعض العلماء وجب أن تساع كنبته ما كان
 خارجا عن العلم ووقف كتب العلم ففتش كنبه . وكان فيها كتب الكلام فكتبوا الى أبي
 القاسم الصفار أن كتب الكلام هل تكون من كتب العلم حتى توقف مع كتب العلم فأجاب
 أن كتب الكلام تساع لأنه خارج عن العلم في مسائل مختلفة من وماها الخاتمة . ورويته
 (١) سبحانه وتعالى في المناسم جوزه ركن الاسلام الصغار وكثير من المتوقفة وأكثر
 مشايخ معروف قد وسع في مشايخ شوارزم لم يجوزوه حتى حال علم الهدى مقدمه شتر من
 عابد الخوئن اذا مر في المنام سيال ومثال والله تعالى مفر عنه . في نوع في السلام في الثاني
 من كراهية البرازية من قبل يد غيره فسق الا اذا كان ذاعلم وشرف كذا في مكه فرائد
 الظهيرية ويدخل السلطان العادل والامراء تحت ذى الشرف . بكره معاشرته من
 لا يصل ولو كانت زوجته الا اذا كان الزوج لا يصل لم يكره للمرأة معاشرته كذا في فتاوات
 الفهرية . الخلف في الوعد حرام كذا في فضيلة الذخيرة وفي القنينة وعدة ما بأنه قبل
 بأنه لا يأثم ولا يلزم الوعد الا اذا كان معاقبا كما في كفالة البرازية وفي بيع الوفاء كما ذكره
 الزبائي * استخدام اليتيم بلا أجر حرام ولولا شبه ومعلمه الا لاقته وفيما اذا اراد له العلم
 لاحضار شريكه كما في القنينة . أسس الحرام الخالص حرام على الرجال الا لدفع قتل أو حكمة
 كما في الحد الأدنى من غاية البيان ولا يجوز الخالص الا في الحرب عنده . ما حرم على البالغ

قوله واتخاذ الطعام في نسخ واتخاذ
 الدعوة ١٥

قوله ان لم يكن فيها هكذا في النسخ ولعل
 صوابه فيه لان الحمام مذکور كما
 في المقام وسعوا المسواق ما بعده
 ١٥ صحيحه

(١) والمفهوم من الخاتمة أن مشايخ
 بخارا جازوه كذا في المحط البرحوم ١٥

فقد حرم عليه فله ولده المغيرة فلا يجوز أن يسقه خراولا أن يلبسه حريرا ولا أن يخضب
بدمججناه أو رجليه ولا اجلاس الصغير لفانط أو يول مستبلا أو مستدرا • الخلق
بالاجنبية حرام الا لا زمة مدونة هربت ودخلت خربة وفيها اذا كانت عوزا شوها
وفيها اذا كان بينهم حائل في بيت • الخلق بالغرم مباحة الا الاخت من الرضاع والصهرة
الشابة • من مات على الكفر أبيع لعنه الا والذي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
لثبوت أن الله أحياه له حتى آمنه كذا في مناقب الكردري • استماع القرآن أنوب من
قراءته كذا في منظرمة ابن وديان • اشياء في كتاب الحظر والاباحة جامع الجوامع • اشترى
الزوج طعما أو كسوة من مال خبيث جاز له أكلها أو لبسها والاعم على الزوج • اشترى
جارية بثوب مغصوب لا يخل • وطؤها قبل أداء الضمان الذخيرة وكذا لو اشترى طعما
بثوب مغصوب لا يخل • كذا قبل أداء الضمان • ولو تزوج امرأتين بغيره مغصوب (١)
لا يخل • وطؤها قبل أداء الضمان من مسائل غيب منتخب التاتارخانية • اشترى (٢)
بالنقد المغصوب جارية أو ثوبا أو تزوج بها امرأتين • وطء المرأة وليس الثوب ذكرك في
المتن • ولو اشترى بالثوب المغصوب لا يخل • ولو تزوج على الثوب المغصوب يخل
من غيب البرائة في أول جنس آخر في الحل والحرمة من الثاني • غصب طعما فاضغه
حتى صار باضع مستهلكا فلما ابتلعه ابتلاه حلالا عند أبي حنيفة وعندهما لا يباع على (٣)
أن عند أبي حنيفة شرط العيب الملك وعندهما أداء البدل وفي الغتابة والمختار أنه
لا يخل • ما لم يؤد الضمان أو قضى التقاضي عليه بالضمان في الباب الخامس والعشرين
من فتاوى الصوفية • رجل اكتب مالا من حرام ثم اشترى شيئا وهو على خمسة
أوجه أمان دفع تلك الدراهم الى البائع أو لا ثم اشترى منه تلك الدراهم أو اشترى قبل
الدفع تلك الدراهم ودفعها أو اشترى قبل الدفع تلك الدراهم ودفع غيرها أو اشترى
مطلقا ودفع الدراهم أو اشترى بدراهم أخرى ودفع تلك الدراهم قال أبو نصر يطيب له
ولا يجب عليه أن يصدق في الا في الوجه الاول واليه ذهب الفقيه أبو الليث لكن هذا
خلاف ظاهر الرواية فإنه نص في الجامع اذا غصب أنا واشترى بها جارية وباعها بألفين
يصدق بالربح وقال أبو الحسن الكرخي في الوجه الاول وفي الثاني لا يطيب له ويصدق
وفي الوجه الثالث والرابع والخامس يطيب • وقال أبو بكر لا يطيب له ويجب عليه
التصدق في الوجهين المذكورين الفتوى اليوم على قول الكرخي دفعها للخروج عن الناس
في فصل الشراء بجمال حرام من يوع التاتارخانية وكذا في تيسر الفتاوى • روى عن
أبي يوسف حين اشترى أمة ووطئها سارا ثم استحققت أن وطئها حلالا له ولا يقطع
احصائه وعلى قول أبي حنيفة ومحمد حرام الا أنه لا اثم عليه • تاتارخانية من كتاب الفتوى
• وفي الذخيرة اشترى الرجل جارية وهي لغير البائع أو ثوبا وهو لغير البائع فوطئ الرجل
الجارية أو لبس الثوب وهو لا يعلم ثم علم فهل على المشتري اثم • روى أبو حنيفة عن محمد
أنه قال الجامع واللاس حرام الا أنه يوضع الاثم من المحيط • وان تزوج امرأتين من (٤)
أنهما منسكرة الغير وقد كان المتزوج ووطئها يفتي أن يكون على هذا القياس من متفرقات

(١) الظاهر أن لفظ لا في قوله لا يخل
في صورة الزوج سهو • كذا في
عليه المتن المعبرة فليأتمل (حسبي)
وجه الفرق بين التزوج بالثوب المغصوب
والشراء به مذكور في الفتة ومنه يعلم
الفرق بين النقد والثوب

(٢) وجه الفرق على ما ذكر في يوع
القاعدية أن المغصوب مستحق حكما فإذا
اشترى جارية أو ثوبا بدراهم مغصوبة
فاستحققت الدراهم لا يفسد البيع في
الجارية والثوب لأنه يبقى البيع بالدراهم
ويطيل التعيين وإذا اشترى بالثوب
المغصوب جارية لا يخل • الوطء حتى يضمن
لأن الثوب مستحق حكما ولا يستحق
يفسد البيع فلا يخل • الوطء لأنه ملكها
ملكها فسد فلا يأتى كذا في الجوامع
قال أبو يوسف الجامع حلال وهو ما جرد
في بيان الجارية عهد

(٣) قالوا بجملة الفتوى على قراه ما كذا
في البرائة في جنس آخر في الحل والحرمة
من الثاني من الغصبة

(٤) قال أبو يوسف الجامع حلال وهو
ما جرد في بيان الجارية كذا في كراهية
الذخيرة

كرهية الشانارمانية في أواخر الفصل الأول * وراث أمة أسبه ولا يعلم بوطئه اباهما
فان كان بؤها متاعاً بطاً من كراهية الزاهدي * لا بأس لترجل أن ينظر من أمته وابنته
البانعة وأخته وكل ذات رحم محرم منه كالجدات وأولاد الأولاد والعلمات والخالات
الى شعرها ورأسها وثديها وعرضها وما فوقها ولا ينظر الى ظهرها وبطنها ولا الى ما بين سترتها
الى أن يجاوز الركبة وكذا الى كل ذات رحم محرم برضاع أو بهرة كزوجة الأب والجدات
وان علا وزوجة الابن وأولاد الأولاد ومفلوات ابنة المرأة المدخول بها فان لم يكن دخل
بأنه ما فهمي كالأجنبية وان كانت حرة المصاهرة بازننا اختلفوا فيها قال بعضهم لا يثبت
فيها اباحة المس والنظر وقال شمس الأئمة السرخسي يثبت اباحة المس والنظر بثبوت
الحرمه المؤبدية في باب ما يكره النظر والمس من خطر الخانية * اذ بلغ الصبي عشرة
لا يتام مع أمته وأخته وامرأة الامرأته وجاريته بزانية في المفترقات في الفصل التاسع
من التكرهية * والكسوة بقدر ما يستعزونه ويؤاوي به حتى يدفع عنه الحر والبرد
فرض وستر العورة وأخذ الزينة مستحب وليس الثياب الجيلة للفرين والتجمل مباح
وللكبر والاشم والبطر مكروه ويستحب لبس الثياب البيض ويكره لبس الثوب الاسمر
والعصفر والسنة في لبس العمامة ارضاء ذنب العامة بين الكفئين الى وسط الظهر وقيل
مقدار شبر وقيل الى موضع الجوف من كتاب الكسب من الوجيز * ومن أخذ من
السلطان مالا حراماً لحق الخصومة في الآخرة لاصحاب الحق مع السلطان ومع القبايض
ان لم يخط السلطان وبعد الخط عند الامام يكون مع السلطان لا عذر في أواخر قضاء
١) التزانية * لو شاة لسوى أمره عند السلطان لم يجل له الاخذ الا انقام لمعونة ناسلين
يجب بالمال فلا يجل أخذ المال عليه والحد له أن يقول ذلك الرجل استأجرني يوماً الى
الليل يبدل معلوم فيستأجره فبيع ثم المستأجر يخبره استعده في ذلك العمل أو في عمل آخر
قبيل الثاني من الفصولين * وفي الثانية وان طلب منه أن يسوى أمره ولم يذكر الرشوة ثم
سوى فأعطاه بعد ما سوى اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجل له أن يأخذ وقال بعضهم يجل
وهو الصحيح فانارمانية في التاسع من كتاب آداب القاضي * دفع الرشوة لدفع الظالم أمر
جائز مسائل مفترقة من كراهية مختارات النوازل * امرأة وضعت ملاءمتها ثم جاءت
امرأة أخرى وضعت ملاءمتها ثم جاءت الاولى فأخذت الملاءمة الثانية فذهبت لا ينبغي
لثانية أن تنفع علامة الاولى لانه انتفاع عائ الغيب فإذا ارادت أن تنفع بها قالوا ينبغي
أن تنفذ بها على ايها ان كانت فقيرة على نية أن يكون ثواب الصدقة لصاحبها ان رضيت
ثم تب الاينة الملاءمة فافسحها الانتفاع بها لانها غزلة اللقطة فكان سيدها الانتفاع
وان كانت غنية لا يحصل لها الانتفاع بها وكذا في المكعب اذا سرق وتركه عوض
من أواخر كتاب اللقطة من الخانية * سئل عن الدجاج اذا أتى في الماء حال الغليان
ليتغذ به قبل شق طئه هل يتنفس أجاب بغير ذلك ولكنه يغسل بالماء ثلاث مرات
فيطهر من قساوى ابن نجيم في الحظر والاباحة * قال علماءنا يكره استغارة الحرة والامامة
للعامة لانه يؤدى الى التلحق بالاجنبية والله منهي عنه وتؤاويله ما ذكر في النوازل أنها

قوله وستر العورة الخ هكذا في النسخ
وانظره مع ما قبله واهل كلمة ستر حرقه عن
كلمة غير حتى يلزم العكلام ويعبر
اه معجده

(١) بئى انه كيف يكون الطواب اذا كان
الرائى غير مسلم كذا يحط المرحوم سيد

إذا أخرجت نفسها من ذي عيال لا يكره وانما يكره اذا خلا بها وبه يفتى في أول الحظر
والإباحة من اجابات البرازية • فقير محتاج معه دراهم فأراد أن يؤثر الفقراء على نفسه
ان علم أنه بصعير على الشدة فالأبشار أفضل والا فالانفاق على نفسه أفضل فمما يمنع الرجوع
من حبة التمتة • لو دفع إلى رجل دراهم ابتغى إلى الفقراء ليس أن يأخذ منها لنفسه
فاحضن في المستعبر ان لم يدفع بعد الطلب من العارية • (ظلم) لا يجوز مقاطعة سوق
النفاسين وغيره ولا كتابة الوثيقة بها ولا كتابة الشهادة فيه وفي استعمال ذلك مخالطة
الكفر في المسائل المتفرقة من كراهية الفتنه • رجل يبيع على طريق العامة ويشترى
قال بعضهم ان هككان الطريق واسع لا يشتتر الناس به فعوده لا بأس بالشراء منه وقال
بعضهم لا يكره الشراء منه على كل حال وقال بعضهم لا يشتري منه على كل حال لأن القمود
على الطريق بغير عذر مكروه ولهذا لو عثره انسان وهلك كان ضمانا فالشراء منه يكون
حلاله على المعصية وعادة له على ذلك في فصل فيما يخبره من الضمان في البيع الفاسد
من الخبائسة • الفس حرام فلا يجوز اعطاء الزوف لداش ولا بيع العروض المغشوشة
بلايان الا في شراء الاسبر من دار الحرب والثانية في اعطاء الجعل يجوز له اعطاء الزوف
والسوقة وغماني واقعات الخساسة من شراء الاسبر • الفتوى في حق الجاهل بجزلة
الاجتهاد في حق المجتهد كذا في فتا الخبائية اشياء في الحظر والإباحة • مسلمة أم ذمتة
وأب ذمتي ليس للمسلم أن يقردها إلى البيعة وله أن يقردها من البيعة إلى منزله وهذا كما
لا جعل للمسلم في الخمر للتحليل فكيف يحتمل النقل إلى الخمر ولا يجعل الحقيقة إلى الهرة
وله أن يجعل الهرة إلى الحقيقة في أواخر سير الخبائية

﴿ كتاب النكاح ﴾

وفي شريعتنا العشرة أفضل من العزلة كما قال عليه الصلاة والسلام لا رهبانية في الاسلام
مبسوط سرخسي في أوائل النكاح • ط ن شط هل يعقد النكاح بمجرد لفظ الاعطاء (١)
اختلاف المشايخ فيه فلا بد من زيادة قولهم برزق عند لفظ الاعطاء ليس بمقتضاه عليه (ط) (٢)
ولو قال برزق داري فبعض مشايخ يلج جعلوه استقها ما وبعضهم أصرأ قال عمر النسبي
ومعنى الامر راجع في العرف قلت فهو ذليل على أن بالاستعظام لا يعقد وفي (شط)
قال هل أعطيتها فقال أعطيت فان كان المجلس للوعود وعد وان كان لعقد النكاح
فنكاح في أوائل نكاح الزاوي شرح القنودوري • وانفذ الامر في النكاح ايجاب (٣)
وقد ذكرناه وكتبنا في الطلاق اذا كانت المرأة طلق على ألف فقال طلقت كان تاما
وكذا في الخلع من أوائل نكاح الخبائية • انفذ الترافك الدم ويردم ليس بصريح (٤)
موضوع للنكاح والعقد لا بد منه من قرينة تدل عليه وهي اما الخطبة واما تسعة المهر وأما
بدون أحدهما ان جرى بينهم أن يعقدوا عقد النكاح باز كذا ذكره صاحب
القنودوري من نكاح جامع الفساي • العقد الذي يجري بين التركان باطل لا حسم
وعرهم قول الوفي للخطاب ويردم ويقول الخطاب آدم معنى هذا انفذ أعطيت بتي

- (١) قوله مبسوط سرخسي في نسخ محبط
سرخسي اه
(٢) قوله برزق أى في مقابلة المرأة وقوله
برزق داري أى جعل أمسكت في مقابلة
المرأة أو أمسكت في مقابلة المرأة
(٣) الواحد لا يتولى طرفي النكاح
الا في مسائل ذكرها قاض خان في
التوكيل بالبيع والشراء من خطه عند
الامر فانه ان كل عقد يصنع الواحد
وكلا من الجانبين يتم بالشرط الواحد
وكل عقد لا يصنع الواحد فيه وكلا من
الجانبين لا يتم بالشرط الواحد بل يتوقف
على قبول الآخر فاذا قال بتي عبدك
بألف فقال بعته لا يتم ما لم يقل الآخر
قبلت وكذا لو قال الآخر قلني فقال أقلت
لا يتم ولو قال لامرأة زوسي نفسك حتى
فقلت زويتتم وان لم يقل الآخر قبلت
أو قالت الزوجة خلعتي بألف فقال فعلت
أو قال لرجل اكفني بنفس فلان أو عيال
عليه فقال كفت أو قال اعبدني اشتر
نفسك مني بألف فقال اشترت أو قال
لرجل هبني عبدك فقال وهبت أو قال
تصدق به علي فقال فعلت وت وان لم
يقبل الآخر قبلت كذا في الشهادتين
فصل الوكيل بشرائه نفس العبد
(٤) قوله الدم أى أخبذت ويردم
أعطيت

(١) ولو أرسل الرجل رسولا اليها أو كتب

اليها تزوجت على كذا فقبلت بحدثة
الشاهدين ان سمعا كلام الرسول أو قرئ
الكتاب عليها فقبلت جازان لم يسمعا
كلام الرسول أو لم يقرأ الكتاب عليها
فقبلت لا يجوز وقال أبو يوسف يجوز ذلك
فأضيقنا من كتاب النكاح في الفصل

الاول من الباب الاول

(٢) ولو تزوج امرأته بشهادة ابنه من غيرها
أو بشهادة ابنتها من غيرهما ويجوز ان تزوج
بشهادة ابنه منها في ظاهر الرواية يجوز
وفي المتيقن أنه لا يجوز ولو تزوجها بشهادة
ابنه من غيرهما فبطلت لأنه لا يثبت
ان يحد الأب والمرأة تدعى جازت شهادة
الابن وان دعى الأب والمرأة فبطلت
لأنه لا يقبل شهادة ابنه وان كان النكاح
بشهادة ابنتها من غيرهما فبطلت
لأنه لا يقبل شهادة ابنتها وان
بطلت وان زوج يدعى جازت شهادة
الابن وان كان النكاح بشهادة ابنه
منها فبطلت لأنه لا يقبل شهادة الابن
خاتمة من شرائط النكاح من
النكاح

قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل
إذا ذكر في النكاح اسم وجعل وكنية
أبيه ولم يذكر اسم أبيه ان كان الزوج
حاضر أمشارا إليه جاز وان كان غائبا
لا يجوز ما لم يذكر اسم أبيه واسم جدته
قال والاحتياط ان نسب الى الحلة أيضا
يجل فإن كان الغائب معروفا عند
الشهود قال وان كان معروفا لانه لا بد
من اضافة العقد اليه وقد ذكرنا من غيره
في الغائبة إذا ذكر الزوج اسمها لا غير
وهي معروفة عند الشهود وعلم الشهود
أنه أراد تلك المرأة يجوز النكاح خاتمة
في النكاح

بالشرط الذي يفي وينسك ويقول الخاطب قبلت ويسعون على هذه الخطبة وشروطهم
ثم يشدون من الخاطب في هذه الحلة فرسا يبعونه بأشاق معناه حتى الترية ويكون
ذلك لا يسهوا ويعطى دراهم أيضا ويسعون مسود حتى معناه حتى الارضاع ويكون ذلك
لا يسهوا ويعطى أيضا دراهم ويسعون مقبالت حتى معناه حتى القباء ويكون ذلك لا يسهوا وكل
شيء يدفعه الخاطب اليهم من الدراهم والدنانير والخيل والشيء بشرط جريان العقد
بينهم في المستقبل فهل ينعقد النكاح بالنظرين الا قولين أم لا وهل للزوج والاب أن يرجع
في المدفوع المذکور وهو الفرس والدراهم والشيء وغير ذلك بعد جريان العقد أم لا
(١) قال النسفي لا ينعقد النكاح بالنظرين الا قولين المذکورين وأما ما دفعه اليهم بطريق
التهويز لا للنكاح فله الرجوع فيه بالشرط هذا ما قاله أصحاب أبي حنيفة وكذلك قال
شمس الأئمة لم يرى النكاح لا ينعقد وما دفعه الى هؤلاء قبل العقد فله الرجوع فيه
سواء جرى العقد أولا وكذا يقول أصحاب الشافعي لا ينعقد النكاح بالنظر الا قول وهو
قول الولي ويردم وقول الخاطب ألام وكل شيء أرسله الخاطب الى بيت الخطوبة من
طعام يتسارع اليه العسافه وحديثة مطلقة ليس له الرجوع في شيء منها وما رسله ذلك
كالدراهم والخيل والشيء ففيه مقدرة بشرط جريان العقد في المستقبل هذا ما لم يعرف
في عرف التركان ومن يجارهم من المسلمين في بلاد الروم الهدي من الدراهم وغيرها
باقية على ذلك الخاطبة أن يطالب بها من قبضها من الميسر * وجعل تزوج امرأة
على أنها طالق أو على أن أمها طالق فله الرجوع في ذلك كرجوع في الجامع الصغير أنه يجوز
النكاح والطلاق باطل ولا يكون الا من يدها وذكر في الفتاوى عن الحسن بن زياد
واذا تزوج امرأة على أن أمها طالق الى عشرة أيام أو على أن يكون الا من يدها بعد عشرة
أيام ان النكاح جائز والطلاق باطل ولا شك أمرها وقال الفقيه أبو الذبيح هذا اذا بدأ
الزوج فقال تزوجت على أن أمها طالق وان بدأت المرأة فقالت تزوجت نفسي منك على أني
طالق أو على أن يكون الا من يدها على طالق فمضى كمال شئت فقال الرجل قبلت جاز النكاح
ويقع الطلاق ويصير الا من يدها لان البداية اذا كانت من الزوج كان الطلاق
والنفوذ قبل النكاح فلا يصح أما اذا كانت البداية من قبل المرأة يكون النفوذ
بعد النكاح لأن الزوج لما قال بعد كلام المرأة قبلت والجواب ينقض إعادة السؤال
فصار كأنه قال قبلت على أن أمها طالق أو على أن يكون الا من يدها فصرح فبطل النكاح
(٢) في أوائل فصل النكاح على الشرط من الخاتمة * ولو تزوج امرأته بشهادة ابنته
من غيرها أو بشهادة ابنتها من غيرهما ويجوز ان تزوج بشهادة ابنه منها في ظاهر الرواية
المرأة اذا كانت متقنة فقال الرجل تزوجت هذه فقالت المرأة تزوجت نفسي منه فسمع
الشهود جاز لانها معروفة بالاشارة ويجوز للشهود أن يكسفوا وجهها ويظفروا والها
احتياط الاداء الشهادة عند الحاجة من نكاح مختارات النوازل * جارية سميت في
صغرها باسم فلانة سميت باسم آخر قال يتزوج باسمها الا إذا صار اسمها معروفة
باسمها الا إذا قال الشيخ فليبين والاصح عدل أن يجمع بين الاسمين من الفتاوى

الطهرية • قال الأب تزوجت بنتي فلائمة من ابن فلان وقال أبو الين قبلت لابني ولم يسم
الابن له ابن يصح ولواشأن لا ولو ذكر اسم الابن أو البنت وقال أبو الين قبلت صبي
وان لم يقل لابني لأن الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال من أوائل نكاح النازبة •
وفي الفتاوى رجل قال لا خير زوجت بنتي عائشة منك واسمها فاطمة لا ينعقد النكاح إذا
لم يشر إليها وقال في المحمد لو قال زوجت بنتي منك ولم يرد على هذا وله بنت واحدة جاز
وكذا لو كان بنتان اسم الكبرى عائشة واسم الصغرى فاطمة فقال زوجت بنتي فاطمة منك
ينعقد النكاح على الصغرى وان كان يريد تزويج بنته الكبرى ولو قال زوجت بنتي الكبرى
فاطمة يصح لأن لا ينعقد النكاح على أحدهما في الأول من نكاح الخلاصة

(*) (الثاني في الوكالة في النكاح وفي نكاح الفضولي) *

ولو وكلت امرأة رجلاً بأن يتزوجها فترجوها وغلط في أيها لا ينعقد النكاح إذا كانت (١)
عائفة جبراً أو نقي • ولو وكلت امرأة رجلاً ليتزوجها فترجوها لم يجز لأنها انصبته من زوجها
لا يتزوجا في آخر باب الولي والكفوف من نكاح الدرر وفي الفتاوى رجل قال لا يجنبني ما في
أريد أن أتزوجك من فلان فقلت قوبه داني بالعربية أنت أعلم لا يكون ذلك منها وقيل
أنه إذا قال قلت له لا بد لك مني فقلت لا أعلم لا يكون ذلك منها وقيل
وكل رجلاً ليتزوجها فلا ينعقد فترجوها الوكيل صغ نكاح الوكيل بخلاف الوكيل بشراً ففي بعضه
إذا اشترى لنفسه صحر ولا يكون مشتراً لنفسه لأن الوكيل بالشرا مع الموكل غير البائع مع
لمشترى كأنه اشتراه لنفسه ثم باعه من الموكل لأن ذلك العين مما يعمل الاتصاف عنه إلى غيره
وهذا المعنى لا يمكن تحققه في الوكيل بالنكاح لأنه رسول وسفير والرسول ذلك الشرا لنفسه
فإن الوكيل أقام مع المرأة شهراً ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها فترجوها من الموكل
جاز تزويجها إياه في فصل الوكالة من نكاح الخاتمة • الفضولي في باب النكاح لا يملك

فصح النكاح قبل الإجازة والفضولي في باب البيع عكس فصح البيع قبل الإجازة (٢)

كذا في شرح الطحاوي والمعنى فيه أنه لو اتصل بيعه بالإجازة بلفظه العهدة لأن

حقوقه ترجع إليه فيملك نسخه كذا لا يضر بربه بخلاف النكاح حيث لا يلحقه العهدة لأن

حقوقه ترجع إلى غيره فصول استروثني في الفصل ١٨ • (مثنى) الفضولي (٣)

في النكاح عكس النقص فلا لا فلا ولا قال قبل الإجازة نقصه لا ينقص ولو تزوجه اشتها

قبل الإجازة كان نقصاً للنكاح الأول وعن (خ) أن الثاني يتوقف ولا يكون

نقصاً للأول (شخني) تزوجه بلا أمره ونهضت المرأة النكاح قبل إجازة الزوج بنسخ

(ج) وكله ليتزوجها إياه فترجوها الوكيل بلا إذناً بأن تزوجه أبوها وهي بالغة فتقبل أن

تصير المرأة تنقض الموكل النكاح صح نفسه وكذلك نفسه الوكيل صح نفسه أيضاً بعهده

مقام موكله والموكل أو أحد العاقلين لو نسخ العقد الموقوف صح نفسه في الأربع

والعشرين من الفضولين • اعلم أن الإجازة تلحق الموقوف دون المنسوخ والعقدان

يتوقف على الإجازة إذا كان له مجزئ زمان وجوده وأما إذا لم يكن فلا يتوقف بل يعمل

فيه مجزئاً ما لو تزوج المكاتب عبده امرأة ثم عتي فأجاز العقد لم يجز لأنه لم يكن له مجزئ

(١) امرأة وكلت رجلاً ليتزوجها من نفسه

فذهب الوكيل إلى جماعة من الشهود

وقال أشهدوا أنني قد تزوجت فلانة

وأشهد ولم يعبر فوافلانة لم يجز هذا

النكاح الآن يذكر اسمها واسم أبيها

وبسببها وهو كما لو قال تزوجت امرأة

وكنتي ولو كانت المرأة حاضرة مستترة

فقال تزوجت هذه وقالت المرأة تزوجت

نفسى مجزئاً لم أعلم ما لعلها بالاشارة وأما

الخاتمة لا تعرف إلا بالاسم والتسبب فإن

كان الشهود يرمون المرأة الثانية وذكر

الزوج اسمها لا غير جاز أن نكاح إذا علم

الشهود أنه أراد تلك المرأة من الخاتمة

في النكاح عكس

(٢) بيع فضولي رأى قضاء فاضى فصح

في فوائد كردن النكاح كفضولي مقر يودكه

من فضولي اما ما كذا كذا باسحقاق يديد

أي كذا في فضولي يودكه فصح فتواند كردن

مبكر بقضاء فاضى باسحقاق كذا في

دهوى القضاة من الأواسط لمعنا

(ترجمة)

يمكن فسخ بيع الفضولي بدون قضاء

القاضي إذا أقر البائع بأنه فضولي وأما إذا

ثبت بالاستحقاق أن البائع فضولي فلا يمكن

فسخ البيع إلا بمحكم القاضي أو بالتراضي

(٣) ذكره في الخاتمة في فصل في فسخ عقد

الفضولي وفيه تفصيل عكس

(١) وموتها قبل النفاذ يكون فصلاً كذا في الخاتمة في أو آخر شرائع النكاح
(٢) فان قالت حين وصل اليها ما بعته لأرضي بهذا النكاح لم يكن لها ذلك والنكاح لازم في حقها وكان موقوفاً في حقها وإجازة فعلاً فهم
كذا (ر) وفي (قطن) الإجازة بالنقل أن يبعث اليها شيئاً من المهر (٣٦) فان لم يدفعه المأموه واليه فلا رابة انه هذا في النكاح

وقيل انه إجازة (مص) وقيل يشترط
وصوله ولا يكتفى بعينه للإجازة وقيل
لا يشترط وصوله لا يحتاج الى إجازته
فعلاً وقوله ادفعه اليها إجازة بالنقل وقد
حصلت فصولين في ٢٤ بند
ولودفع اليها وقال هذه مهر فلها وإجازة
قولا كذا (ط) اقول فان قيل على هذا
ينبغي انه لا تقتضي الإجازة فصلاً في بعث
المهر على قول من لم يميز الإجازة بالمهر
ونحوها لانه لو قال انه مهر يكون
إجازة قولاً وان لم يقل شيئاً فلا يعرف انه
مهر بحاجب بانه بعته بنيسة المهر فلا يقول
فكنك إجازة فعلاً وهو يصير مهرًا بعته
وان لم يذكر حتى لا يختلفا فالقول قوله
فصولين في ٢٤ بند
(٣) لأرواية في مجزء البعث وقيل يكون
إجازة ولو قال ادفع هذا الشيء فهو إجازة
بالفعل قسمة من المهر الزبور بند
(٤) قوله في باب نكاح الفضولي عنوان
الباب في تعليق الطلاق وكيفية نكاح
الفضولي وقوله والفتوى الخ قيل
قوله وأما كيفية نكاح الفضولي وقوله
ولو جئ الخ بعد سبعة عشر سطرًا رسم
الله الجامع
(٥) قوله هكذا اختاره إشارة الى
الاختلاف وقاله في مختارات النوازل
في أو آخر فصل في الإولياء من كتاب
النكاح بند
(٦) قوله متاركة لأخلاق فلا يقتضيه عدد
الطلاق خلاصة من ١٢ من
النكاح بند
(٧) أي ليس عدة الوفاة في النكاح
الفساد بالاشهر بل عدة الوفاة فيه ثلاث
حيض كافي للفرقة فيه بند

وقت المباشرة ثانياً خاصة في الانتكعة التي لا تتوقف على الإجازة * ولا بد أن يكون
(١) سكوتاً بعد بلوغ الثبوت في حصة الزوج والانس بإجازة لأن شرطها قيام العقد وقد
بطل بموته كافي للفتاوى في باب الإولياء من نكاح البكر الراتق * ثم الفعل الذي يقع به
الإجازة في نكاح الفضولي فعل هو مختص بالنكاح وهو سوق شيء من المهر وان قل أما
(٢) بعث الهدية والعطية لا يمكن كون إجازة لانه لا يختص بالنكاح بل يكون بطريق آخر
فلا يكون ذلك إجازة للنكاح هكذا حكى عن نجم الدين فعلى هذا القياس لو بعث اليها شيئاً
من الثمن فلا يكون إجازة لان الثمن لا يختص بالنكاح في الخامس والعشرين من نكاح
المطوط وكذا في التاتارخانية نقل عن النخبة * (ضم ن) لو قال عند البعث هذا
من المهر فهو إجازة بالقول والإجازة بالفعل أي يدفع ما يدفع ويصرفه في قلبه أنه من المهر ثم
(٣) يظهر بعد الإجازة (ضم ن) وصول البعوث اليها ليس بشرط لأجبة قسمة في باب
ما يتعلق بنكاح الفضولي من كتاب النكاح * الفتوى على أن نكاح الفضولي جائز ولو
جئ الخ الخالف فأجاب ان كان بعد الإجازة بالفعل لا يشتر وان كان قبل الإجازة فأجاب
(٤) التهمة بضع الطلاق كذا قال عمر التفتي من نكاح الجواهر في باب نكاح الفضولي
مختصاً من قبول التهمة * وقوله الفضولي أحسن وأصح بكون إجازة وكذا البيع
قال (ث) وبه تأخذ في الرابع والعشرين من الفصولين * (ضمة) قال الفضولي بنس
ما صنعت فهو إجازة في نكاح وبيع وطلاق وغيرها كذا رأى عن محمد وهوري في طاهر
الرواية وبه يقتض من المهر الزبور وتوجه بالأمره وقال هو ثم ما صنعت أو بارك الله فانها
قبل وليس بإجازة وقيل وإجازة قبل وبه يؤخذ من المهر الزبور * رجل تزوج رجلاً
أمرأة بغير إذنه فقال ثم ما صنعت أو بارك الله فانها أو قال أحسنت أو قال أصبت بكون
إجازة منه هو المختار لأن هذا يستعمل غالباً بالإجازة وان كان تقديره الاستمرار وكذا
لو كان هذا في البيع والعلاق فجنس في باب ما يكون رضا وإجازة بالنكاح * رجل تزوج
امرأة بغير أمرها فبلغها الخبر فقالت بالفاقة بالنيست (أي لا خوف ولا ضرر)
(٥) كان هذا الإجازة هكذا اختاره الفقيه أبو الليث من المهر الزبور * سكوت البكر عند
النكاح وعند قبض الأب والجد المهر وقول بزانية في التسامع من النكاح في النكاح
(٦) الفاسد والطلاق في النكاح الفاسد متاركة لأخلاق في الثلاثين من الفصولين *
نكاح المحارم فاسد أم باطل قبل هو باطل وسقوط الحد شبهة الاشياء وقيل فاسد وسقوط
الحد شبهة العقد المدخول في النكاح بلا شهود وجوب العدة لانه يختلف في صحته فان
ما كان حرامه الله شرط الاعلان لا الاشهاد وكل نكاح هذا أوصفه فالمدخول فيه وجوب العدة
وعدة الوفاة لا تجب في النكاح الفاسد في النساء عشرين من نكاح الزانية * وفي مختصر
(٧) القدوري العدة في النكاح الفاسد من وقت الفرقة ثلاث حيض وعدة الوفاة في
النكاح الفاسد ثلاث حيض أيضاً ولا تعتد في بيت الزوج في عدة الفرقة في النكاح
الفساد هذا في الفتاوى الصغرى في الفصل الثامن من طلاق الطلقة في الجنس الثاني *
وفي فوائده شيخ الاسلام ورجل تزوج امرأة في عدة الوفاة واجامها فلما انقضت عدتها

وترجىها ثانياً يجوز وكذا لو حبلت بالرجاع تنقض العدة بقضى المدة خلاصة في آخر الفصل
 الأول من النكاح * ولو سرحها في مرضه فترجىها أو قيمتها **ك** من الثلاث فسكاحها
 فاقصد عند أبي حنيفة لأنها كالنكاح ففسد نكاحها للمولى فهي تسمى فيما زاد من قيمتها
 على مهر المثل والثالث إذا سقط من قيمتها مهر مثلها وثالث المال إذا لها المهر بالذخيرة
 في العقد الفاسد فعلها بالسعاية فيما بقي من قيمتها لأنه وصية وهي تعتبر من الثلث ولا ميراث
 لها الفساد النكاح وجوز النكاح لانها حرة عندهما وتأخذ مهر المثل لا الزيادة لأنها وصية
 وهي وارثة فلا وصية لها وتسمى في كل قيمتها إذا لا وصية للورثة وهي ترث وتقع المقاصة
 بقدر المهر والارث أي يرفع من قيمتها قدر مهر مثلها وميراثها مقاصة وتسمى في البراق
 من التسهيل شرح الاشارات قبل فصل الوصية للأقارب والجيران * إذا وقع النكاح
 فاسد أو فترق القاضى بين الزوج والارثة فإن لم يكن دخل بها فلا مهر لها ولا عدة وإن كان
 قد دخل بها فلهما الأقل مما سمي لها ومن مهر المثل إذا كان ثمة مسمى وإن لم يكن ثمة مسمى
 فلهما مهر المثل بالغاً ما بلغ ويجب العدة فتعتبر العدة من حين التفريق بينهما عند علمائنا
 الثلاثة ولكل واحد من الزوجين فصح هذا النكاح بغير محض من صاحبه عند بعض (١)
 المشايخ وعند بعضهم لم يدخل بها فكذلك الجواب وإن دخل بها فلا يسأل لواحد منهما
 حتى الفسخ لا يحضر من صاحبه كافي البيع الفاسد شكل واحد من المتعاقدين حتى الفسخ
 بغير محض من صاحبه قبل القبض وليس له ذلك بعد القبض في الفصل العشرين من
 نكاح الذخيرة * وفي النكاح الفاسد لا يجب مهر المثل بالوطء ولم يدعى المسمى وثبت
 النسب والعدة أي وثبت العدة وجوباً بعد الوطء في النكاح الفاسد لا الخلقة كافي الفتية
 الحافاة للشبهة بالحقة في موضع الاحتياط ولو اخلت في الدخول فالقول له فلا يثبت شيء
 من هذه الأحكام كافي الذخيرة بجرائق من كتاب النكاح * وفي النكاح الفاسد
 لا يجب المهر المثل ولا يجب الإبالادخول حقيقة من نكاح خرافة المتبين * الواجب
 في النكاح الفاسد الأقل من المسمى ومن مهر المثل إن كان هناك نسبه وإن لم يكن
 يجب مهر المثل بالغاً ما بلغ وإنما يجب ذلك بالجماع في القبل ولا يجب بالخلوة والمس عن شهوة
 والتقبيل والوطء في الدبر في النكاح الفاسد من الخلصة * وحكم الدخول
 في النكاح الموقوف كالدخول في الفاسد فسقط الحد وثبت النسب ويجب الأقل من
 المسمى ومن مهر المثل من الغفار * وإذا ادعت المرأة على رجل نكاحاً فجاءت فقامت
 اليه تنسبه بقضى لها ولا يفسد النكاح بتجوده في فصل دعوى النكاح من دعوى
 الخيانة في النسب * ولو نفى ولد زوجته وهما من لعلان ينسبه لآلتيه سواء وجب
 الحد أو لم يجب وكذلك إذا كان من أهل اللعان ولم يلاعنا فإنه لا ينسب من لعلان (٢)
 بجرائق كذا في التائراخانية * لعلان بالقذف ينفى الولد في النكاح الفاسد والوطء
 بشبهة ولا ينفى النسب من الحمل المزبور * المرأة الحرة إذا جاءت بولد فنفاه لآلتيه القاضى
 بينهما ثم ينظر بعد ذلك إن نفاه في مدة قرينة بعد الولادة سقط نسب الولد وإن نفاه في
 مدة بعدة لا ينقطع نسبه وأبو يوسف ومحمد قدرا البعيدة بأربعين يوماً فالبعد الأربعة

- (١) والمحصل أن كل فرقة تحتاج إلى الحكم لم يميز الحكم عند أبي حنيفة في غيبته كافي خيار الادراك والتزويج من غير كفو والتفريق بعلان وعنة وجبة وإبالة عن الاسلام وكل فرقة لا تحتاج إلى الحكم يصح بغيره الا سحر كسار بخبرة وعق وأمر بالبد (كذا في جامع الفصولين) **س**
- (٢) لأن سبب ثبوت النسب وهو القران قائم والقاطع بالنسب وهو اللعان معدوم (كذا في لعلان المحيط البرهاني) **س**

لا يقطع نسب الولد وقبل يقطع وأبو حنيفة فوض ذلك إلى رأى القاضى ولم يقدر فى فضل فيما يتعلق بالنكاح والمهر والولد من دعوى الخيرية * اعلم أن الفرائض الضعيف وهى الامة أو متوسط وهى أم الولد أو قولى وهى المنكوحه فثبت نسب ولدها بلا دعوى ولا يفتى بالبنى بل بالأعان أو أقوى وهى الممتدة فثبت نسب ولدها ولا يفتى أصلا لعدم الأعان من تدبير إصلاح الابضاح * نسب ولد أم الولد يثبت من غير دعوى لكن يفتى بخبر رد النفى بخلاف ولد النكاح فى مسائل الاقرار بجرمة الرضاع وغيره من الطلاق من منية المفتى * (س) ولد الزنى يثبت نسبته من أمه دون الزانى منية المفتى * حيات المنكوحه بولد وقالت ليعلم الولد منك فأنكر ولا يتم لا يقبل قولها بلا شهادة القابلة وبشهادتها يثبت النسب والنسب أنحوط وان كان يصدقها بخبر رد قولها يثبت النسب بزيادة فى شهادتها فى حال لا يطالع الرجال * ولو جاءت الممتدة بالولد وشهدت القابلة بولادتها ان كان الحبل ظاهرا أو أقر الزوج به يقبل ويقضى بنسب الولد منه حتى يرث منه بالاجماع وان لم يكن الحبل ظاهرا ولا أقر الزوج لا يقبل عند أبى حنيفة حتى لا يثبت النسب ولا يرث وعنده يقبل محيط سرخسى * وعامة نفسه تزوج امرأة فولدت فادعى أحدهما أن النكاح منذ شهر وقال الآخر منذ سنة فألنساب ثابت منهما لانه متى زاد ما زادت يدعى صحة النكاح والآخر فساده فاقول قول من يدعى الصحة وان كان مدعى الشهر الزوج لا يفتى بينهما ولا يقضى بفساد النكاح لانه لا يدعى البطلان بعد الدخول والفساد بعد الصحة حتى يقضى بالفساد رغبة كما إذا قال لزوجته هذه بنى وألها نسب معروف لا يفسد النكاح فكذا هذا وإذا جعلت القول قول من يدعى أبى بعد الاجل يكون الولد ثابت النسب من الزوج وكذلك لو طلقها ثلاثا فولدت بعد ذلك يوم ثم اختلصا هكذا محيط سرخسى فى باب دعوة الدعوة من الزنا أو فى النكاح الناسد من الدعوى * والموت لأقل منهما معا فوفى على الرجعى أى ويثبت نسب ولد معتدة الموت اذا جاءت به لأقل من سنتين من وقت الموت وقال زفر اذا جاءت به بعد انقضاء عدة الوفاة ستة أشهر لا يثبت النسب لان الشرع حكم بانقضاء عدتها بالشهور ولعن ابنه فصا كما إذا أقرت بالانقضاء كما يأتى فى الصغيرة الا ان تقول لانقضاء عدتها جهة أخرى وهو وضع الحمل بخلاف الصغيرة لان الأصل فيه انعدم الحمل لانها ليست بحمل قبل البلوغ وفيه شك واطلق فى عدة الموت وهو عدته بالكيفية وأما الصغيرة فقد عدتها حكمها وهو عند عبد الله بن عمر بانقضاء عدتها وأما اذا أثبتت ففى داخلها فى عدم المسئلة لا تتبعه عقب هذه ويشمل كلامه المدخول بها وغيرها كما فى البسداغ ويشمل ما إذا كانت من ذوات الاقراء أو من ذوات الاشهر ولكن قد بدى فى البسداغ بأن تكون من ذوات الاقراء قال وأما اذا كانت من ذوات الاشهر فان كانت أيسة أو صغير تخبركها فى الوفاة ما هو حكمها فى الطلاق وقد ذكرنا اسمى وقيدنا بالأقل لان الوصيات بولد لا كثر من سنتين من وقت الموت لا يثبت نسب كذا فى البسداغ ولم أر من صرح بالسنتين ويبنى أن يكون كالا كثر كما تقدم فى نظيره بمراتنى فى ثبوت النسب * وفى الظهيرية امرأة ولدت بعد موت زوجها ما بينه وبين الموت سنتان ان

إذا زنى بأمرأة فخامت بولد فادعى الزانى لم يثبت نسبته منه ويثبت نسبته من أمه (نقد الفتاوى فى الباب الرابع عشر من الدعوى الملصاق)

قوله فى باب دعوة الخ هكذا فى الأصل وفى نسخ فى باب دعوة الدعوة من الدعوى وليحترز اه

وان ادعتها بعد موته لاقل من سلفين
فصحة قضا الورثة صح في حق الارث
والنسب هو المختار ملتب في ثبوت
النسب

(١) قوله في التاسع والعشرين في نسخ
في التاسع عشر

(٢) وهذا اذا كانت المرأة منكوبة والا
لا يثبت النسب وهو ظاهر بخط المرحوم

(٣) وان ولدت ولدا تامنا ولدت لاسنة
اشهر من وقت النكاح يثبت النسب منه

وبجوز نكاحه وان ولدت لاقل من ذلك
لا يجوز نكاحه في الولدان اعتبار

الشهر بالاهلة ولو كان النكاح
في عشر من الشهر بعد ايام عشر يوما

من هذا الشهر وخسة اشهر بالاهلة
وعشرة ايام من الشهر السادس وكذلك

في هذه الآلية في مسائل النسب من
نكاح الخاتمة

رجل تزوج امرأة بثلاث فماتت فولدت
من ستة اشهر قال بعد النكاح فاسد

في قبولي وقول أبي يوسف في مسائل
النسب من نكاح الخاتمة

(٤) اذا سببت المرأة في حجرها ولد صغير
ترعم أمه ولده بكرة التفريق بينهما وان

كان النسب لا يثبت بدعوتها لان الحبر
في كراهة التفريق من رسول الله صلى

الله عليه وسلم انما اورد في السبايا ولا يظهر
ذلك الا بقولهم فاذا اصاب المالك الاتم

ثم كبرت انبت التي ترعم أمه ايبتها فلا
يؤخذ له ان يعرب بالنسب وان كان النسب

غير ثابت احتياطي باب الفروج ولو
فصل لا يتبع من جهة الحكم ولو كان

وقت السبي لم يكن الصغير والعصبة
في حجرها فلا بأس بالتفريق والجمع

في الوطء هكذا عبارة شرح الطحاوي

للاسيدي

صدقة الورثة في الولادة يثبت نسب الولد من الميت في حق من صدقها وهل يثبت النسب في
حق غيره ان كان يتم تصاب الشهادة بهم يثبت وهل يشترط لفظ الشهادة بخلافه قال
بعضهم لا يشترط وقال بعضهم يشترط في التاسع والعشرين من طلاق التارخانية (١)
وكذا في الخاتمة في فصل النسب من العدة * وان جحدت الورثة الولادة لتثبت الولادة
ولا النسب الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين في قول أبي حنيفة * وقال صاحبنا يثبت
بشهادة القابلة * فاضحيان في فصل النسب من باب العدة * رجل زنى بامرأة فقبل منه
فلما استبان حملها تزوجها الزاني ولم يطلها حتى ولدت قالوا ان لم يكن في عدة الغير جاز النكاح
وعليه ما التوبة وقال الفقيه أبو الهيثم ان جاءت بولد لاسنة اشهر فصاعدا من وقت
النكاح جاز النكاح ويثبت النسب وان جاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت
النكاح لا يثبت النسب ولا يرث منه الا أن يقول الرجل هذا الولد مني ولا يقول من (٢)
الزنا (وبه أفتى ابن خزيمة) فاضحيان من مسائل النسب من النكاح * رجل تزوج امرأة
فولدت لثلاثة اشهر فقال الزوج الولد لى بسبأ * وجب أن يكون الولد في وقت المرأة
لا بل هو من الزنا في رواية القول قول الزوج وفي رواية القول قولها من المحل المزبور
* رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا وجاءت بولد لاسنة اشهر يثبت النسب والنكاح
الفاقد بعد الدخول في حق النسب بمنزلة النكاح الصحيح وتعتبر المدة وذلك ستة اشهر من
وقت النكاح عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد من وقت الدخول قال الفقيه
أبو الهيثم والفتوى على قول محمد وفي الكبرى وان جاءت لاقل من ستة اشهر لا يثبت (٣)
النسب ولا يرث منه الا أن يقول هذا الولد مني ولم يقل من الزنا في التاسع من نكاح
التارخانية * رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها وجاءت بولد لاسنة اشهر يثبت
النسب منه واختلفوا في اعتبار هذا الوقت انه يعتبر ستة اشهر من وقت النكاح
أو من وقت الدخول قال أبو حنيفة وأبو يوسف يعتبر من وقت النكاح وقال محمد يعتبر
ستة اشهر من وقت الدخول وعليه الفتوى وفي النكاح الصحيح اجمع واعلى أنه تعتبر
المدة من وقت النكاح وقال بعضهم لا يشترط الدخول في النكاح الصحيح لكن لا بد
من الخلوة في مسائل النسب من نكاح الخاتمة * تزوجها فولدت ثم تبين أنها أمه يثبت
نسب الولد ويرث من نكاح الخاتمة في باب النسب * اذا سببت المرأة في حجرها ولد
صغير ترعم أمه ولده لا يثبت النسب بدعوتها فان اصاب المالك الاتم ثم كبرت الاتمة التي
ترعم أمه ابنتها فلا ينبغي أن يقرب البنت وان كان النسب غير ثابت احتياطي في باب
الفروج ولو فعل لا يتبع من جهة الحكم قيل أحكام الفاسدة من وجع شرح
الطحاوي * ولو أنت رجلا من السبايا ادعى صغيرا أو صغيرة أمه ولده قبل قوله ويثبت
النسب منه سواء كان قبل الاسرا زبدا أو بعد الاسرا زبدا بعد أن يكون قبل
القصة أو قبل البيع أو قبل الدخول في ملك خاص لان دعواه البتة صحيحة وكذلك اذا
ادعت المرأة أن الولد منها من هذا الرجل وهو زوجها صدقها الزوج ثبت بينهما
الزوجة ويثبت نسب الولد منهما ولو ادعى أحد من الغزاة الغائبين وهو مسلم ولدا

صغيرا أنه ولده قبل النكاح أو قبل المبيع صحت دعوته فكأن ابنه فإن كانت معه علامة
 الاسلام يكون مسلما ولا يترق ويثبت نسبه من المذمى وهو مسلم من المحل المزبور مطلقا
 * وفي فتاوى الخلاصة ولورزوج أمته فولدت لاقل من ستة أشهر فادعاء فسد النكاح
 ودعوى المالكة ولديها ربه أولى من دعوى الأب وإن كانت مشتركة وأدعياء معا فلا باب
 أولى في الثامن والعشرين من دعوى التنازعانية * رجل غاب عن امرأته وهي بكر
 أو ثيب فترجعت بزواج آخر وولدت كل سنة ولدا قال أبو حنيفة الأولاد للاقل وعنه أنه
 رجع عن هذا وقال لا يكون الأولاد للاقل وانما هم للشاني وعليه الفتوى في فصل مسائل
 النسب من نكاح الخانسية * امرأة بلغها وفاة زوجها فاعتقدت وترجعت بزواج آخر
 وولدت ولدا ثم جاء الزوج الأول حيا فكان أبو حنيفة يقول أولاد الأولاد ثم رجع
 وقال الولد للشاني * رجل طلق امرأته بآثما أو رجعة فترجعت رجلا في العدة ثم ولدت
 لستين من طلاق الأول ولستة أشهر أو أكثر من نكاح الثاني قال أبو يوسف الولد للاقل
 بخلاف ما تقدم قال رحمه الله تعالى لا نألو جعلناه للشاني لحكمنا بالانقضائه العدة عن
 الزوج الأول فلا يحكم بغيره أم ولد أمته أم لا وأما ولزمه العدة ثم ترجعت في العدة
 فحيات بولده لستين من حين مات المولى أو أعنت ولستة أشهر منذ ترجعت فادعياء
 جميعا فإن الولد للمولى في قولهم لمكان العدة التي كانت بخلاف أم ولد وترجعت بغير
 إذن المولى فولدت لستة أشهر فصاعدا من وقت النكاح فادعاء المولى والزوج فإن الولد
 يكون للزوج في قولهم جميعا ولو طلقها مطلقا رجعة فترجعت رجلا في العدة ثم طلقها
 الزوج الثاني فحيات بولده لستين وشهر من طلاق الأول ولستة أشهر فصاعدا من طلاق
 الثاني فإن الولد يكون للشاني لا نألو جعلناه للاقل لحكمنا بالرجعة من المحل المزبور *
 وقال أبو يوسف ولورولد لاقل من ستة أشهر منذ ترجعت بها الثاني فهو للأول والأخو
 لثاني سواء ادعياء أو نكاح وقال محمد لو ولدت لاقل من سنتين منذ دخل بها الثاني فهو
 للأول ولورولد لاكثر من سنتين فهو للشاني قال الفقيه أبو الليث في شرحه في دعوى
 الميسوط قول محمد أصح فيه تأخذ جامع الفصولين في دعوى الجهازي في الفصل العشرين *
 * (في المحرمات) * إذا ملك أختين كان له أن يستمتع بأيهما شاء فإذا استمتع بأحدهما
 ليس له أن يستمتع بالأخرى بعد ذلك ولو اشتري بانية فوطئها ثم اشتري أختها كان له
 أن يطأ الأولى وليس له أن يطأ الأخرى بعد ذلك ما لم يهرم فزوج الأولى على نفسه ويحرم بها
 أما التزويج أو الإخراج عن ملكه أما باعتاق أو بهبة أو بصدقة أو بكتابة وروى عن أبي
 يوسف أنه قال بالكتابة لا يحل له فزوج الأخرى من محرمات المضمرات * وفي التعريد
 والجمع بين الأختين لا يجوز وإذا تزوج أختين معا فسد نكاحهما فإن تزوج أحدهما
 بعد الأخرى فنكاح الثانية فاسد ولا مهر لها ولا عدة عليها إن لم يكن دخل بها فإن كان
 دخل بها فعليه العدة ولها الأقل مما سمى لها من مهر المثل وكذلك الدخول في كل نكاح
 فامد تنازعانية في الثامن من النكاح * وفي الأصل في نكاح الأقارب النكاح بطريق
 الإشارة فإذا ماتت امرأة الرجل وترجعت بأختها بعد يوم جاز وكذا لو كان له أربع نسوة

قوله ثم رجع الخ وعليه الفتوى كذا
 في العرس
 وانه قرا على أن الأول لو كان حاضرا
 أو متغيبا أو مختفيا فأولاد الأول وفاقا
 جامع الفصولين من دعوى الجهازي في
 ٢٢

حالت احدها حتى يتزوج الخامسة بعد يوم وفي فتاوى الامام التستري رجل وطئ أخت
 امرأته لا تحرم عليه امرأته ولو تزوج امرأة في عدة أختها من طلاق بائن أو ثلاث لا يجوز
 عند أصحابنا الثلاث في الفصل الثاني من نكاح الخلاعة * فلو أعتق أم ولد لا يجوز أن
 يتزوج أختها حتى تنقضي عدتها عند أبي حنيفة وقال يجوز من محرمات الزبلي * ولو
 كانت الكنية في عدة مسلم لا يجوز لمسلم وللأختي أن يتزوجها حتى تنقضي عدتها (١)
 فاضيفان في المحرمات * قوله وأمه وسيدته أي وحرم تزوج أمته وسيدته أطلق في أمته
 فيشمل ما لو كان له فيها جازر وكذا في سيدته لو كانت ملكت سهما أمته من نكاح الجبر
 الرائي * قوله وبين امرأتين أي ما فرضت ذكر أحرم النكاح بينهما أي حرم الجمع بين
 امرأتين إذا كانتا بحيث لو تزوجت أحدهما ذكر أحرم النكاح بينهما أيهما كانت المقدرة
 ذكرًا أو أنثى بين المرأة وعمتها والمرأة وظالمها والجمع بين الأم والبنات نسبا أو رضاعا وقد
 بقوله أية فرضت لانه لو جاز نكاح احدهما على تقدير مثل المرأة وبنت زوجها أو امرأة
 ابنتها فانه يجوز الجمع بينهما عند الأئمة الأربعة وقد جع عبد الله بن جعفر بين زوجة على
 وابنته ولم يشكر عليه أحد ويأله أنه لو فرضت بنت الزوج ذكرًا بأن كان الزوج لم يجزله
 أن يتزوج بها لأنها موطوءة أبيه ولو فرضت المرأة ذكرًا لجازله أن يتزوج بنت الزوج لأنها
 بنت رجل أجنبي * وكذلك بين المرأة وبنت ابنتها فإن المرأة لو فرضت ذكرًا حرم عليه التزوج
 بامرأة أجنبية ولو فرضت امرأة الابن ذكرًا لجازله التزوج بالمرأة لانه أجنبي عنها قالوا
 ولا بأس بأن يتزوج الرجل امرأة ويتزوج ابنته أختها وابنته أخته لا مانع وقد تزوج محمد بن
 الحنفية امرأة وأتزوج ابنته بنتها بجوراني في المحرمات * ويدخل في الحرمة بنت الريب
 والريمية وإن سفل لان الأدم يشغل بخلاف حلال الأبناء والأبائهم خاصة ولهذا
 جاز التزوج بأم زوجة الابن وبنتها وجاز لابن التزوج بأم زوجة الأب وبنتها في المحرمات
 من نكاح ابن عمام * وثبت حرمة المصاهرة بالوطء عن الشبهة وبالناحية لوطئ المرأة
 بفروع حرمت عليه أختها وابنتها وتحرم الموطوءة على أصول الواطئ وفروعه ولا يحرم
 أصولها وفروعها على ابن الواطئ وأبيه من محرمات المحيط الشرعي * وأراد جريمة
 المصاهرة الحرمات الأربع حرمة المرأة على أصول الزاني وفروعه نسباً ورضاعاً وحرمة
 أصولها وفروعها على الزاني نسباً ورضاعاً كما في الوطء الجلال ويحصل لأصول الزاني
 وفروعه أصل الماتني وأزواجهما بجوراني في المحرمات في النكاح * وفي تحريم
 خواهر زاده لا يحرم على ولد الواطئ ولا على أبيه ولد الموطوءة ولا أختها (ش) وتحرم
 حليلة الابن نسباً وبينا * وذكر في الظهيرة أصلاً مضبوطاً فقال تحرم الموطوءة على
 أصول الواطئ وفروعه ويحرم على الواطئ أصولها وفروعها وكذلك النظر إلى داخل
 الفرج بشهوة واللمس بشهوة في الفصل السابع من نكاح الساتر حاشية * منكوسة
 الأب ومنكوسة الابن حرام والحرمة نابتة بنفس العقد فيما
 وبالعقد حرمت زوجة الأب لابنته * كذا العكس بالإجماع فالواو تزور
 وهبانية * وكذا منكوسة ابن الابن وابن البنت وكذلك الحكم في جانب الرضاع

(١) الذي إذا بان الذممة فترجها لم
 أودى في ساعته ذكر بعض المشايخ أنه
 يجوز ولا يباح له وطؤها حتى يسقط
 في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبيه
 نكاحها باطل حتى تعدت بثلاث حصص
 وروى أصحاب الأمانى عن أبي حنيفة أنه
 لا عدة عليها وقال شمس الأئمة الشرعي
 اختلف المشايخ في وجوب العدة على
 الذممة في قول أبي حنيفة قال بعضهم
 لا عدة عليها وقال بعضهم يجب العدة
 إلا أنها ضعيفة لا تمنع النكاح كالاستبراء
 بين الملبس بخلاف ما إذا كانت الذممة
 معتدة فمن مسلم تلك العدة قوية فيمنع
 النكاح من محرمات الحاشية عقب
 المسئلة المذكورة

(٢) وحرم زوجة أمه من امرأة الأب
 والجد وان علا وزوجة فرعه من امرأة
 الابن وابن الولد وان سفل وفي إطلاقه
 رمز إلى أن كليهما محترمان بنفس
 العقد والمخلاف كما في التقديم كذا
 في نكاح القهستاني

في الثاني والثالث من نكاح البرازية * اشتمل البت على مسكتين الاولى أن المولى بمجرد عقد الرجل عليها قبل الدخول تحرم على أولاده وأن مدة ولوا يدخل فيه الولد نسباً ورضاعاً الثانية عكس هذه وهي أنه بمجرد العقد تحرم على آبائه وإن علوا ويدخل فيه هنا فرع لطيف ويقع مغفلة صورته طلق زوجته طلقين وله أمته ابن فاعتدت ثم تزوجت بصغير فأرضعته فحرمت عليه ثم تزوجت بزواج آخر ودخل بها ثم طلقها فهل تعود إلى الأول أو أحده أم بثلاث فيما إذا أجاب أخطأ والصواب أنها لا تعود إليه أبد الأتم اصابته حليلة له من الرضاعة ابن الشحنة في النكاح * والنكاح الفاسد لا يوجب حرمة المصاهرة ولا مس (١) بخلاف الصحيح حيث ثبت بمجرد العقد قبل الفصل الرابع من نكاح البرازية * قوله ولا بآتم أمر أنه دخل بانثها أو لم يدخل إذا كان نكاح البت صحيحاً أما بالفاسد فلا تحرم الأم إلا إذا وطئ نثها تحرم ويدخل في أم أمر أنه جنتها من نكاح ابن همام في المحرمات في مسائل التحليل * مطلقة الثلاث لا تحلل لزوجه الأول لا ينكح ولا يملك يمين حتى تزوج بالآخر ويدخل بها الثاني سواء كان الزوج الثاني بالغاً وغير بالغ مجنوناً أو غير مجنون إذا كان يجامع مثله وفي فوائد شمس الإسلام أنه مقرر بعشرين سنين وإذا التقي الختانان وقوارت الحشفة حلّت للأول إذا بانبت من زوجها الثاني وانقضت عدتها ولو خلاها أو مات عنها زوجها لا تحلل * على الأول ولو وطئها الثاني وهي حائض أو نفساء أو هو سائم أو هي سائمة فأنها تحلل للأول والثاني عاص في فعله ولو تزوجها الثاني نكاحاً فاسداً ودخل بها أو لم يدخل فأنها تحلل للزوج الأول الكل في شرح الطحاوي وفيه أيضاً لو كان الزوج الثاني خصماً فأنها تحلل للأول إذا كان مثله يجامع في الجنس من المحلل من الفصل التاسع من طلاق خلاصة الفتاوى * وفي الانفع والصبي المراهق في التحليل كالبالغ يعني إذا جامعها قبل البلوغ وطلقة ما بعد البلوغ لأن الطلاق منه قبيل البلوغ غير واقع تاماً وخاتية في الثالث والعشرين من الطلاق * وفي فتاوى الوري الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الجماع لو أوطئ ذكره بمناعدة میده لا يحلها شرح مجمع لابن مالك في الرجعة * ولو قالت المطلقة ثلاثاً بعد ما عادت إلى الأول من بعد زوج آخر قد كان دخل الزوج الثاني (٢) فأنكر الزوج ذلك فإنه يفرق بينهما ولها كمال المهر إن كان قد دخل بها أو نصفه إن لم يكن دخل بها ولو قالت دخل بي الزوج الثاني فأنكر الثاني ذلك جاز للأول أن يصدّقها ويتزوج ولو ادعى الزوج الثاني الدخول بها فأنكرت المرأة لا تحلل له بالنكاح ولا يلتفت إلى قوله أنه دخل بها يتابع في آثر باب الرجعة من الطلاق * وإن كان الأول تزوجها بعد مدة ولم تغل المرأة شيئاً قالت تزوجتني وكنيت في عدة النساء أو قالت كنت تزوجت الزوج الثاني ولم يدخل بي قالوا إن كانت عالمة بشرائط الحل للأول لا يقبل قولها وللأول أن يسكنها وإن كانت جاهلة بقل قولها في فصل إقرار أحد الزوجين بالحرمة من الثانية * سئل عن المحلل إذا أنكر الوطء وأقرت الزوجة هل يصدق وتحل للأول أم يصدق المحلل ولا تحلل للأول أجاب تصدق المرأة وتحلل للأول بعد الطلاق والعقبة من الثاني من فتاوى ابن نجيم في الطلاق * لا عبرة بقول الزوج الثاني حتى لو قال لم أدخل بها

(١) قوله حيث ثبت الخ فيه أن نكاح الإماء لا يحرم البنات بعد

(٢) قوله يفرق بينهما أي لأنه يفسد النكاح بإقرار الزوج كذا في الثانية في إقرار أحد الزوجين بالحرمة بعد

وأقال كل النكاح فاسداً وكذلك فاعلمت بوقولها بغير راق قبل باب الإلزام من الطلاق • وفي الحاشية لو تزوجت المطلقة ثلاثاً نفسها بغير كف أو دخل به لا التحل للاول (١) على ما هو المختار جامع الفتاوى ابن همام في أول باب الإلزام من النكاح وكذلك في مجمع الفتاوى • وإذا خافت المرأة ظهور أمرها في التحليل تب لمن تنق به ما لا يشترى به جمل كأمها بما يجامع مثله ثم تزوجها منه فإذا دخل بها وجبه منها وتقبضه فيفسخ النكاح ثم تبث به إلى بلد يساع ونظر فيه بأن العبد ليس بكفو ويمكن حله على رضا (٢) الولي أو أمه الأولى لها في الفسخ الخامس من الأشياء في الطلاق • لو أرادت المطلقة الثلاث أن تحبط وقت التحليل فلا حبط أن تبدأ فتقول تزوجت نفسي منك على أن أمري يسدى أطلق نفسي كلها أريد حتى ينقطع طمع الحمل وسفينته في باب الطلاق تجنيس في باب نكاح الرقيق • قبل رجل ما فعلت بأمر أمك قال جاءته بنت ثبث الحرم ولا يصح أن قال أنه كذب وإن كانوا هازلين والأصرا ليس بشرط في الإقرار بجمرة المصاهرة خلاصة من الثالث فيما ثبت بحرمه المصاهرة • ولو أقر رجل أن هذه المرأة أمته أو أخته أو بنته من النسب ثم أراد أن يتزوجها وقال غلطت أو دعت كذا وظننت كذا أو سمعت كذا أو سمعت قسمة جازلة أن يتزوج فبطلت الفتاوى في آخر مسائل حدود النكاح من كتاب النكاح والتفصيل في الثمانية • رجل وطئ امرأة أبيه حرمت على أبيه وكان على الأب كل المهران دخل بها فان قال الابن علت أنها على حرام وتعمدت إفساد النكاح كن عليه الحد ولا يرجع الأب عليه بما غرم من المهر لأن وجوب الحد عليه يمنع وجوب الفسخ وإن لم يعلم الابن ذلك وطئها عن شبهة لاحد عليه وتحرم على أبيه ويجب المهر على الأب ولا يرجع على الابن لأنه لم يتعمد الفساد ولو قبل امرأة أبيه عن شهوة حرمت على أبيه ويجب المهر على الأب أن كان دخل بها فان قال الابن تعمدت إفساد النكاح رجع الأب عليه بما غرم من المهر وإن لم يتعمد الفساد لا يرجع في أخرب المحرمات من الخيانة • وإن تزوج امرأة ثم طلقها قبل الدخول وتزوج بانها نجاسة لا تم بولد لأقل من ستة أشهر من وقت الطلاق فله أن يفسخ ما قال أبو يوسف بات منه (٣) امرأته وله أن يتزوج بالأم بعده ذلك فلا يخفى من ذلك زعمه أن نكاح البنت كان جائزاً فاضحيان في مسائل النسب من النكاح • حفرة تزوجتها الأم من رجل فطلقها وترتج أنها حائض وقه شر يف تزوج بنته من عبده وهي كبيرة رضاً لها جازان كانت صغيرة لا (٤) في الفصل الثاني من نكاح التناكر عانة • امرأة قبلت ابن زوجها وقالت كانت بشهوة وإن كذب الزوج لا يتزوج بينهما وإن صدقها أنه عن شهوة وقعت الفرقة خيانة في فصل حرمه المصاهرة في المقتى • الشهوة من أحد الجانبين تكفي في فصل المس لثبوت حرمه المصاهرة قبل فصل نكاح الزوج الثاني من مجمع الفتاوى • أو كسب على الدابة أو زناها وبينها ثوب تجنيس لاثبت الحرمه وحده الشهوة أن تشي أن يواقعها ويحيل قلبه اليها أو أماً تحرك الآلة ولا تشاء ليس بشرط في الأصح والدوام على المس ليس بشرط وتقبل الشهادة على الإقرار بالقبلة والمس أنما على نفسها بشهوة واختار الإمام البزدوى أنه تقبل واختار (٥)

- (١) قوله لا تحل للاول أى إذا كان باذن الولي أو كونه لأولى لها كذا في الأشياء
قوله على ما هو المختار وبه أفتى ابن نجيم
فإن لا تحل للاول لأنه ليس بنكاح صحيح على الصحيح بخلاف المرحوم
(٢) قوله ثم تبث به الخ أى فلا يظهر أمرها وهذا مبني على ظاهر المذهب من أن الكفاءة في النكاح ليست بشرط في الإعتقاد وأما على رواية الحسن المقتضى فلا يبالى بالعبد لنقد الكفاءة لكن بشرط أن يكون لها ولي وأما إذا لم يكن لها ولي فبطلت النكاح والاولى أن يكون حراً بالغاً فان مالها كشرط الزوال كما في البرازية كذا في البحر الرائق فيما تحل به المطلقة
(٣) لما تقرر أن وطئ الإتهام يحرم الثبات ونكاح الثبات يحرم الإتهام من الدرر والقر
قوله وله أن يتزوج الخ أى لأن النكاح ظاهر فاسداً والنكاح الفاسد لا يوجب حرمه المصاهرة بل يمس ككما ترقى البرازية
(٤) قوله جازولها وجهه أن نكاح الأم الصغيرة من الأنكحة الفاسدة وفيه كلام كذا في المرحوم
قوله وفيه أى جامع الجوامع
(٥) والمختار أنه تقبل اليه أشار محمد في الجامع واليه ذهب غير الإسلام على البزدوى وهذا لأن الشهوة مما يوجب عليها بغيرك العضو من الذي يعضرك عضوه وبأنه لا يرضى من لا يعضرك عضوه كذا في محرمات التجنيس والمنزيم

الامام الفضلي عدم القبول في حرمة المصاهرة من البرازية * وهل يشترط انتشار الآلة
 (١) ذكر الامام السرخسي أنه شرط وعكذا ذكر الامام خوارزما فان كان منتشران
 بزاد انتشاره يبقى خلاصة (في الفصل الثالث من النكاح فيما ثبت حرمة
 المصاهرة) * وأما الحرمة بدوحي الوطء اذا مسها أو قبلها عن شهوة تثبت حرمة المصاهرة
 وان أنكر الشهوة كان القول قوله إلا أن يكون ذلك مع انتشار الآلة والمباشرة عن شهوة
 بمنزلة القبلة وان مسها أو عليها أو بصبصقي لا تصل حرارة المعسوس وليته الى يده لا تثبت
 حرمة المصاهرة وان كان الشرب رقيقا تصل اليه حرارة المعسوس وليته تثبت حرمة
 المصاهرة كالموس متجردا وكذا لومس أسفل الخلف الا اذا كان معلا لا يجدين القدم
 ومن المرأة الرجلى في الحرمة كس الرجل للمرأة ولو قيل أم امرأته تثبت الحرمة عالم
 يظهر أنه قبلها بغير شهوة وفي المس مالم يظهر أنه كان عن شهوة لا تثبت الحرمة لان تقبيل
 النساء غالبا ~~يكون~~ عن شهوة والمعاقبة بمنزلة التقبيل كذا ذكره في الجامع الكبير من
 محرمات الخائسة * ولومس امرأة بشهوة فأمي أو نظرا في فرجها ذامق لا تثبت حرمة
 المصاهرة من الخ الزبور * ثم النظر الى الفرج انما ثبت به حرمة المصاهرة اذا لم يصل به
 الانزال أما اذا اتصل لا يثبت ذلك ذكره الصدر الشهيد في صوم الجامع الصغير خلاصة في
 الثالث من النكاح * وفي النظر لوقال كان عن غير شهوة القول قوله في المتن كذا في
 الخلاصة * ولو نظر عن شهوة الى غير الفرج من الاعضاء أو نظرا الى الفرج لاعتبار شهوة
 لا تثبت الحرمة من محرمات الخائسة في الثالث من النكاح * وعن أبي يوسف أنه لا بد أن
 يتقارن الفرج الداخل ولم يحقق ذلك الا اذا كانت منككة واختاره في الهداية وبصححه
 في المحيط والخزيرة وفي الخائسة وعليه الفتوى يجوز رأيي * ويل نظر الى فرج بنته من غير
 شهوة فتقضى أن يكون له جارية مثلها فوقع له الشهوة ان كانت الشهوة على البنت تثبت
 حرمة المصاهرة وان وقعت الشهوة على ماقتضاها لا تثبت خلاصة في الثالث من النكاح
 وكذا في الخائسة * (سم) نظرا الى فرج صبية مثلها يجامع أو على العكس تثبت حرمة
 المصاهرة (نظم) صبي قلته امرأته أو على العكس بشهوة قال رأيت رواية منصوصة
 عن الفقيه أبي جعفر ان كان الصبي يعقل الجماع تثبت حرمة المصاهرة والا فلا وكذا ثبت
 المرأة الصغيرة قبلت زوج أختها بشهوة أو على العكس ان كانت بنت خمس سنين لا تثبت
 حرمة المصاهرة وفي بنت التسع تثبت وكذا في بنت السبع اذا كانت خضعة مشبهة والا فلا
 (بم) صبي مسه امرأته بشهوة فان كان ابن خمس سنين لم يكن مشبهى لنساء فلا تثبت
 حرمة المصاهرة وقال في ابن ست أو سبع تثبت حرمة المصاهرة (ط) أدخلت ذكر صبي
 (٢) في فرجها والصبي ليس من أهل الجماع تثبت (ط) قبل المجنون أم امرأته بشهوة
 أو السكران بنته تحرم (ج) وبحرمة المصاهرة لا يرتفع النكاح حتى لا يحل لها التزوج
 بزواج آخر الا بعد المتاركة والوطء فيها لا يكون ذنا في باب حرمة المصاهرة من الفتنة *
 وبثبوت حرمة المصاهرة وحرمة الرضاع لا يرتفع النكاح حتى لا تحل المرأة التزوج بزواج
 آخر الا بعد المتاركة وان مضى عليه سنون والوطء فيه لا يكون زنا شتبه عليه أولا

(١) وهو موافق لما في الهداية وصحيح في
 التجنيس وهذا هو مخالف لما في البرازية
 وتحفة الفقهاء فقد اختلف التصحيح
 والاعتماد على ما في الهداية والخلاصة
 (كذا يحفظ المرحوم)

(٢) قوله تثبت أي لان المرأة تجسد
 بذلك لادة الواقع تجنيس سيد
 وهذا مخالف لما في مختارات الترازل
 من أنه لا يثبت به التحريم والتحليل
 فليتأمل عند الفتوى وما في التجنيس
 موافق لما في القنينة كذا يحفظ
 المرحوم سيد
 قوله المتاركة وهي أن يقول الزوج تركتك
 أو تركتها وأخلت سيدك أو سبيلها
 كما في البرازية سيد

وفي النكاح الفساد يجوز لها التزوج بزواج آخر قبل التفرق وكذلك الثابت به حرمه
 المصاهرة قبل الدخول في الثالث من نكاح البرازية * ذكر محمد في نكاح الاصل أن
 النكاح لا يرتفع بحرمه المصاهرة والزواج بل يفسد حتى لو وطئها الزوج قبل التفرق
 لا يجب عليه الحدة واشتباه عليه أول بدنة عليه في التاسع عشر من نكاح الذخيرة
 البرهانية * المختار في حد المشبهة أن تكون بنت ذميمة وقال صاحب المحط ولا يفتي
 في بنت سبع أو ثمان بالحرمه الا اذا بالغ السائل وقال انها بعدل فضمة فحينئذ يفتي بالحرمه
 قبل الفصل الرابع من نكاح البرازية * قال الفقيه أبو الليث ما دون سبع سنين
 لا تكون مشبهة وعليه الفتوى من محرمات الخيانة * (في نكاح الزرق) * رجل أراد
 أن تزوج جاريته بعد الوطء فلا يفضل أن يستبرئها بجمضة ثم تزوجها وكذا اذا أراد أن
 يبيع جاريته فان تزوج الجارية قبل الاستبراء بالنكاح ويستحب للزوج أن لا يطأها
 حتى تحصن بجمضة. وقال محمد لا يحل للزوج أن يطأها قبل الاستبراء وكذلك اذا تزوج
 المدبرة وأتم الولد قبل كذب الاجارات من الخيانة (١) * اذا أراد الرجل أن تزوج
 أم ولده ينبغي أن يستبرئها بجمضة ثم تزوجها فان تزوجها قبل أن يستبرئها جازا النكاح
 ولو أعتقها ثم تزوجها لا يجوز النكاح حتى تنقضي عدها بثلاث حيض فان تزوجها قبل
 الاعتناق فولدت ولدان من الزوج فالولد يكون عتقاً لأمه يعق جوت المولى من جميع المال
 في استئثار الخاتمة * اذا تزوج أمته من عبده لأمه عليه واختلاف الشايخ في
 تخرج المسئلة قال بعضهم لا يجب المهر أصلاً وقال بعضهم يجب ثم يسقط كذا في المحيط
 من نكاح مجمع الفتاوى (٢) * أم ولد تزوجت بغير إذن مولاهم أعتقها ومولاهم
 أو مات عنها أن لا يدخل بها الزوج قبل العتق لم يجز النكاح وان دخل بها جاز (٣)
 في الفصل العاشر من نكاح العبد والامتنع من الخلاصة * ولورأى قننه يتزوج فسكت
 ولم ينفه لا بصير اذا ماله في النكاح في الصاعدة الثانية عشر من الاشياء * نكح عبد بلا إذن
 عتقته ففد النكاح وكذلك الوبايع وأجازها المشتري كذا في النهاية وكذلك الامه اذا تزوجت
 نفسها بلا إذن مولاهم ثم عتقت ففد نكاحها لانها من أهل العبادة وامتناع النفوذ
 لحق المولى وقد زال بلا خيارها لان النكاح نفذ بعد العتق وبعد النفاذ لم يرد عليها سلطان ولم
 يوجد سب الخسار فلا يثبت كالتزوج بعد العتق ودور في باب نكاح الزرق * وانما
 يثبت لها خيار العتق لو تزوجها مولاهم او تزوجت باذنه أو ماله تزوجت بلاذنه فلا خيار لها
 جامع القسولين في الخامس والعشرين * اذا تزوجت الامه نفسها بغير إذن مولاهم
 أعتقها المولى نفذ النكاح وفي الكافي وصح النكاح ويجب مهر واجب ان لم يكن الزوج
 دخل بها قبل العتق ويكون لها وان كان الزوج قد دخل بها قبل العتق فالانكاح انما يجب
 مهران مهر للمولى بالدخول بشبهة النكاح قبل العتق ومهر لها بنفوذ النكاح عليها بعد
 العتق وفي الاستحسان لا يجب الامهر واحد ويكون للمولى في الثامن عشر من نكاح
 التناحر خاتمة * تزوج العبد بلاذن ففلقها ان لا تملكه الا أن لها المهر فينفذ عليها جاز بلا كراهة
 عند أبي حنيفة ومحمد ومع الكراهة عند أبي يوسف في نكاح الزرق من فسخ القدير

(١) وقال محمد أحب إلى أن لا يطأها حتى
 يستبرئها بجمضة كذا في أحكام الناطقي
 في أحكام العباد والامه

مسئله زيدك اذا سز قولي محروفت
 اولد قننه زوجته سى هند مهرين
 الدقه نكحه تركه سندن حصه الفقه قادر
 اولوى الجواب انه مهر الزوجه
 ميراث الزوج بل زيدك عبدك مهري
 رقبته سته متعلقا بواو السعود

(ترجمة)

مات عمرو وهو عبد زيد عن زوجته هند
 فهل بعد ما تأخذ مهرها تأخذ أيضا
 نصيبا من تركته فالجواب أنها لا تأخذ
 مهرها ولا تسحق ميراثا لان العبد
 وما ملكت يده ليس له والمهر متعلق
 بربته أبو السعود

(٢) ولو تزوج الرجل أمته من عبده يجوز
 ويجب المهر ثم يسقط ونفقها على المولى
 خلاصة في العاشر من النكاح وكذا
 في البرازية

(٣) ان أم الولد اذا عتقت قبل وطء الزوج
 بطل نكاحها لوجوب العتقة من المولى
 فهستافى في نكاح القن من النكاح

قال لا تسر تزوج هذه فانما سحره فتزوجها واستولدها فاذا هي أمة فمن قبلة الاولاد يرجع
 بها على الغارث ولو غرته الامة بغير إذن ولاها يرجع عليها بعد العلق وبأذن المولى يرجع
 عليها للعالم في باب ما وجب المهر من نكاح منتهى المقتى قبيل الطلاق * ولو كان المخبر عن
 سحره الجارية رجلا أجنيا الا ان الرجل المخبر لم يرتجها اياه بل الزوج تزوجها بنفسه على
 انها سحره فالزوج لا يرجع على المخبر بقيمة الولد ولكن يرجع على الجارية اذا اعتقت
 وان كان الرجل المخبر تزوجها منه على أنها سحره فالزوج يرجع بقيمة الولد على المخبر للعالم
 في الثاني عشر من نكاح الثاينارخانية * المغرور انما يكون ولده حر اذا تزوجها على أنها سحره
 أما اذا أخبرته هي أو غيرها بأنها سحره فتزوجها فولدت منه فهي ولدها لمولاه لان ولد الامة
 رقيق الا ان ثبت الغرور في العقد من دعوى القساعدية * رجل تزوج أمة الغيرة على أن كل
 ولده ولد له وهو حر صحيح النكاح والشرط لانه لو لم يكن الشرط تكون الاولاد رقيقا فكان
 الشرط مفيدا في فصل النكاح على الشرط من الخاتمة * اذا غرر عبد بغيره أمة فتزوجها
 على أنها سحره فولدت ولدا فالولد عبد عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد حر بالقيمة
 كالمغرور الحر في نكاح الرقيق من فسخ القدير وفي المصطزوح أحد الشرى يكون الجارية
 المستركة يدون رضا صاحبه ودخل بها الزوج ثم رد الاثر النكاح فلم تزوج الاقل من
 نصف مهر المثل ومن نصف المسمى لانه راض بالسجى ورضاه معتبر في حقه ولا أثر نصف
 مهر المثل بالغام بالغ لانه لم يرض بطلاق شيء من حقه وان لم يدخل بها الزوج حتى رد الاثر
 النكاح فلا مهر لو احدثتم سما خلاص الزوج أو لم يخل بها وهذا لان الخلعة انما تعتبر
 في النكاح الصحيح وهذا النكاح لم يصح من نكاح المضررات (١) * وما يجب للامة والمذبة
 وأتم الولد من المهر ينكح أو يدخل عن شبهة يكون للمولى ومهر المكاتب ومعتقة
 البعض يكون لها للمولى اذا وجب المهر على العبد ينكح بأذن المولى يساغ فيه
 وما يجب على المكاتب والمذبة عيان في ذلك وما يجب على العبد بغير إذن المولى من
 ذلك يؤخذ به بعد العلق في نكاح المالك من الخاتمة * (ع) باع عبده بعد ما تزوجه
 امرأة فالمرءى رقبته يدور معه أينما دار هو الصحيح كدين الاستملاك * (ج) بن المهر
 في الفتن قنية فيما يتعلق بنكاح العبيد والاماء * رجل تزوج غلامه ثم أراد أن يبيعه ولم
 ترض المرأة ان لم يكن على العبد مهر فلم يولى أن يبيعه بدون رضاها وان كان عليه المهر
 ليس له أن يبيعه بدون إذن المرأة وهذا كما قلنا في العبد المأذون المديون اذا باع بدون رضا
 الغرماء ولو أراد الغريم الفسخ فله ذلك كذلك ههنا اذا كان عليه المهر لان المهر دين
 جواهر الفتاوى في الباب الاول من النكاح * وذكرنا لكم في الكافي أن العبد المأذون
 المديون للغريم منع المولى من استخداه ورهته وامارته والسفر به اذا كان الدين حالا
 وان كان مؤجلا فله ذلك قبل حلوله انتهى ومقتضاه ثبت هذه الاحكام أيضا في العبد
 المأذون المديون بمهر امرأته فان كان المهر حالا لا يجوز له المولى والاباز بغير راق في نكاح
 الرقيق في شرح قوله ولو نسكح عبدا بانه رجل قال تزوجت هذه وهي أمة لمعروفة قال
 محمد لا يكون ذلك اقرا بالعتق والنكاح باطل من مهر الخاتمة * (في نكاح الكافر) *

(١) المأذون اذا كان بينه وبين زوجته
 أحدهما كذا في الخاتمة في الاولياء بعد

ولا يصح تزوج الكافر مطلقا مسلمة ولو وقع عوقب وعوقبت أيضا ان كانت عامة بجسالة
 وناسبا بينهم أيضا امرأة أو رجلا ولا يصح به نافذ العهد ان كان ذنباً فلا يقتل خلافا
 لما لك في نكاح أهل التمر لمن ابن الهمام * ويكره للمسلم أن يتزوج كاسية في دار
 الحرب ولا بأمن له بأن تناول من ذبايح أهل الكتاب منهم وذلك منقول عن علي رضي الله
 تعالى عنه ثم كراهة هذا النكاح بمعنى كراهية التوطن فيهم أو مخافة أن يثق في نسل في دار
 الحرب أو ما فيه من تعريض ولده لارق إذا سبت والولدي يطعنوا وذلك لا يوجد في الذبايح
 في باب نكاح أهل الحرب من سير المبسوط للسرخسي * الذخيرة إذا تزوجت نفسها رجلا
 لم يكن لوليها حق الفسخ الآن يصح أن يكون أمرا ظاهرا بأن تزوجت بنت ملكهم أو جبرهم
 نفسها ككاسية أو دباغ منهم أو نقصت من مهرها نقصا ناقشا كان لا وليا لها أن يطالبوه
 بالتبليغ في تمام مهر المثل أو بالفسخ في الكفاة من الخلية * إذا طلق الذمي امرأة
 ثلاثا وخلعها ثم أقام عليها فزادته إلى السلطان فالقاضي يفرق بينهما بالاتفاق بخلاف
 نكاح المحارم على قول أي حنيفة فإنه لا يفرق بينهما براقعة أحدهما وأما إذا تزوجها
 بعد الطلاق الثلاث برضاها قبل التزوج بزواج آخر لآن هذا ونكاح المحارم في جميع
 التفريقات على السواء هكذا ذكر في الأصل * وفي القدوري إذا طلق امرأة ثلاثا
 أو خلعها ثم أقام عليها فإنه يفرق بينهما وإن لم يترافعا قوله وإن لم يترافعا يحتمل ترك المرافعة
 منهما ويحتمل ترك المرافعة من أحدهما في العشرين من نكاح المحيط البرهاني في النوع
 الأول * (في المهر) * خطبت بنت رجل وبعث إليها شيئا ولم تزوجهما أو هاتفا بعث المهر
 يسترد أي عنه قائما وإن تغير بالاستسعة مال أو قيمته هالك وكذا كل ما بعثه عده وهو قائم
 دون الهالك والمستهلك لأن فيه معنى الهبة دور في المهر * رجل بعث إلى امرأته متاعا
 وبعث أبو المرأة إلى الزوج متاعا أيضا ثم قال الزوج الذي بعثته كان صدقا كان (١)
 القول قوله فيه مع عبثه فإن حلف فإن كان المتاع قائما كان للمرأة أن ترد المتاع لانه لم
 ترض بكونه مهر أو ترجع على الزوج بما بقي من المهر وإن كان المتاع هالكا كان شيئا
 مثلبا ردت على الزوج مثل ذلك وإن لم يكن مثلبا لا ترجع على الزوج بما بقي من المهر وأما
 الذي بعث أبو المرأة أن كان هالكا لا ترجع على الزوج بشئ وإن كان قائما وكان الأب
 بعث ذلك من مال نفسه لأن يسترد من الزوج لانه هبة من غير ذي الرحم المحرم فكان له
 أن يرجع وإن بعث الأب ذلك من مال الأنيسة البالغة برضاها فلا رجوع فيه لانه هبة من
 المرأة وأخذ الزوجين إذا وهب من الآخر لا يرجع عمادة في الفصل الرابع عشر في فصل
 حبس المرأة نفسها بالمهر * رجل تزوج امرأة أو بعث إليها هدايا وعوضت المرأة ذلك
 عوضا وزفت اليه ثم قال كتبت بعثت ذلك عارية وأراد أن يسترد وأرادت المرأة
 استرداد العوض أيضا قالوا القول للزوج في متاعه لأنه أنكر التملك (٢) وللمرأة أن
 تسترد ما بعثت لانه تزعم أنها بعثت عوضا للهبة فإذا لم يكن ذلك هبة لم يكن ذلك عوضا
 فكان لكل واحد منهما أن يسترد متاعه وقال أبو بكر الإسكافي إن صرحت حين بعثته أنه
 عوض فكذلك وإن لم تصرح بذلك لكنها حلفت أن يكون عوضا كان ذلك هبة منها

- (١) وقيل المصنف بكونه أدهامه مهر فأنه
 لو أدعت أنه من المهر وقال هو ودعة
 فإن كان من جنس المهر فالقول قوالها
 وإن كان من خلافه فالقول قوله كذا
 في مهر البصري شرح قوله ومن بعث إلى
 امرأته شيئا ع
 (٢) فلو استلمت المرأة ما بعث الزوج
 إليها فأنكر الهبة وطلب الضمان ينبغي
 أن يكون له ذلك لانه لما جعل القول
 قوله في أنه عارية وحلف على ذلك ثبت
 أن المتاع عارية في يدها ومن استلمت
 العارية ضمنها كذا في فصول
 الاستروثي من اواخر السابيع عشر
 منها وكذا في القصر ابن ع

وبطلت نيتها في فصل في حبس المرأة نفسها بالمهر من الخطانية * اتخذ الزوج حتمه ثيابا ولا يسهما
حتى يتزوج ثم قال كانت من المهر وقالت من النفقة أعنى كسوتها الواجبة عليه فأقول
لها قيل لنا الفرق بينه وبين ما إذا كان الثوب قائما بحيث يكون القول بجملة ثلثا الفرق
أن في القائم اثنتا على أصل التملك واختلافا في صفته والقول قول المالك لأنه أعرف
بجهة التملك بخلاف الهالك فإنه يدعى سقوط بعض المهر والمرأة تنكر ذلك قيل لم يجعل
هذا اختلافا في جهة التملك أيضا كالقائم قلنا بالهالك تخرج عن المملوكة والاختلاف
في أصل المالك أو في جهته ولا ملك في حال هلاكه فيكون اختلافا في ضمان الهالك وبذلك
فأقول إن ينكر البطل والضممان في أول الثاني عشر من نكاح البرازية * خطبت بنت
غيره فقال إن نقضت المهر إلى شهر تزوجتكها وجعل يهدى إليها هدايا فغضب المتدعي ولم ينقد
ولم يزوجه له أن يسترد ما دفعه على وجه المهر قائما وهالكا وبالقائم من المهدية يرجع
لأبائها مالك والمستهلك مثله أو قيمته لأنه لا يزوج الاخت إلا أن يدفع إليه
كذا دفعه له أن يأخذ منه قائما أو هالكاً لأنه رشوة وعلى قياس هذا يرجع بالهدية
أيضاً في المستهلك المتقدمة إذا علم من حاله أنه لا يزوجه إلا بالهدية والالا من الخلل المزبور *
مادفع من ولي المرأة من مال يقال له أغراق وقتنا نلقى فله أن يرجع عليهم ولو دفع إلى
أجنبي لا يجوز له الرجوع لأنه كان اجراً لله تعالى به سعيه المراد من الأجنبي هو الذي
لا يقدر على المنع أما إذا قدر كان حكمه حكم الأولياء جامع الفتاوى في المهر * رجل
خطب امرأة وهي تسكن في بيت أختها وزوج أختها لا يرضى بنكاح هذا الرجل إلا أن يدفع
إليه دراهم فدفعت الخاطبة إليه دراهم وتزوجها كان الزوج أن يسترد ما دفع إليه لأنه رشوة
وعلى هذا الأب والاخت والعلم والخال وابن العم وغيرهم إذا تزوجوا إلا بعد أن يعطهم
الزوج ثمانين نقد وحيوان وغيره فأعطاهم ذلك وزوجوه كان له أن يسترد ذلك منهم إن كان
قائماً وبأخذ قيمته إن كان هالكاً لأنه رشوة في فصل في حبس المرأة نفسها من الخطانية *
رجل وكل رجلا بأن يزوجه فلائمة بألف تزوجهما بالدين ولم يعلم بهما حتى دخل بهما أن أجاز
يجب المسمى وإن رده يجب الأقل من المسمى ومن مهر المثل (١) خلاصة في الوكالة من
كتاب النكاح * وإن اختلفا في حال الخطبة قدر المهر بعد الدخول قبل الطلاق أو بعده
حكم مهر المثل فمن كان من جهته كان القول له مع عينه وإن لم يكن من جهة أحد بأن كان
بين الدعيين تماثلاً ويعطى مهر المثل وهذا قول أبي حنيفة ومحمد على تخريج الرازي وعلى
تخريج الكرخي تماثلان في الفصول كلها ويجوز مهر المثل من مهر ابن الهمام *
اختلفا في المهر ففي أصله يجب مهر المثل يعني قال أحد الزوجين لم يسم مهر وقال الآخر
قد سمى فان أقام البينة فبطلت ولا يستخلف المنكر فان نكل ثبت دعوى التسمية وإن حلف
يجب مهر المثل وفي قدره أي إن كان اختلافاً في قدره فادعى أنه تزوجهما بألف وادعت
أنه تزوجهما بالدين حكم مهر المثل فثبت أن أقام النكاح فالقول لمن شهد له مهر المثل بعينه
أي إن كان مهر المثل مساوياً لما يدعيه الزوج أو أقل منه فالقول له مع عينه وإن كان مساوياً
لما يدعيه المرأة أو أكثر منه فالقول لها مع عينها * أي برهن قبل سواء شهد مهر المثل

(١) يعنى يبطل النكاح بالردة ويجب
الأقل منهما ع

(١) أوله لان المرأة تدعى الزبادة فان أقامت مئة قبلت وان أقامها الزوج قبلت أيضا لان البيئة تقبل رد اليمين كما إذا أقام المودع بمئة على رد الوديعة الى المالك تقبل وان برهنا فيبينة من لا يشهر له (٢) أي تقبل بينته ان يشهد مهر المثل له وبينه ان شهدا (٣) لان الشينات شرعت لاثبات خلاف الظاهر واليمين لبقاء الاصل والاصل في النكاح كونه به مهر المثل فلما دعى خلافه فيبينته أولى (٤) وان كان مهر المثل بينهما متخالفًا فالحق ان يبرهنا قضى به أي به مهر المثل وان برهن أحدهما قبال برهانه دبر في المهر * وموت أحدهما فكيفما حكموا بعده ومما في الاختلاف في القدر القول لورثته وفي أمه له القول لمنكر التسمية عنده (٥) وعندهما قضى به مهر المثل (٦) وفيه بقى من المحل المزبور مخلصا * وان ما ناجها واختلف ورثته ما في قدر المسمى قال أبو حنيفة القول قول ورثة الزوج قل أو كثر وقال أبو يوسف القول قول ورثة الزوج إلا أن أبوا بشئ منكر وقال محمد يحكم به مهر المثل وان وقع الاختلاف بين ورثته ما في أصل التسمية كان القول قول منكر التسمية ولا يفتى لهما بشئ في قول أبي حنيفة وقالا يفتى به مهر المثل قالوا والفتوى على قولهما في فصل في اختلاف الزوجين في المهر من نكاح الخلية (٧) * مات عن زوجة فادعت المرأة المهر على ورثته ان ادعت قدر مهر المثل وأدعت اقرار الورثة بذلك صح وكفى النكاح شاهدا ولا حاجة لها الى الاثبات وان كان في الورثة أولاد صغار فلهما أن تأخذ مهر المثل من التركة وان ادعت الورثة ابراء أو استيفاء فلا يمتن البيئة لهم وعليها اليمين اذا وسأ في أن شاء الله تعالى ما هو المختار في حق اليمين وقال الفقيه كان الزوج يفتى بها (٨) ينجم من مقدار مهر المثل قدر ما جرت العادة بالتجمل والقول للورثة فيه (٩) لان النكاح وان كان شاهدا على المهر لكن العرف ان دخل شاهد على قبض بعضه فعمل بهما لكن اذا صرت بعدم قبض شئ فالقول له لان النكاح يحكم في الوجوب والموت والدخول يحكم في التقزز والبناء بهما غير يحكم في القبض لان القبض قد يتحقق عنه في جماع تضاد النكاح وفيه نظر وتفعله وذكرك في المعنى تزوجها عند شاهدين على مقدار وصفت عليها وعليه سنون وولدت أولاد ماتم الزوج وطلبت من الشهود أداء الشهادة على ذلك المقدار استحسن المشايخ عدم أداء الشهادة لاحتمال سقوط كنه أو بعضه بالبراء أو بالخط وبه أفتى برهنا الأئمة ثم رجح وأفتى بجواب الكتاب كاهو الحكم في سائر الدين وعليه الفتوى فمن هذا يعلم الحكم في المسئلة الاولى لان قبض البعض يحتمل وكذا الابراء فلا يعارض المحكمات في الثاني عشر من نكاح البزاية * المهر لا يكون الا من مال متقوم وان مسمى المالا يجوز للبشر ان تزوج امرأته على دابة أو ثوب كان لهما مهر المثل بالقام بالمع لان التسمية لم تصح وكذا التزوجهما على دار ولم يبين موضع الدار ولو تزوج امرأة على عبد أو ثوب هدرى صح التسمية لانه حكم جنسه وان جهل نوعه ولها الوسط من ذلك ولا يجب مهر المثل والزواج بالخير ان شاء أعطاها الوسط من ذلك وان شاء أعطاها قبيصة الوسط ولو تزوجهما على كرسنة لم يصف كان له المثل وان شاء أعطاها كرسنا وسطا وان شاء أعطاها قبيصة الوسط وروى الحسن عن أبي حنيفة أن عليه الوسط بعينه ولو وصف

(١) بأن كان مساويا لبعده أو أقل منه (٢) وبخالفه ما في التوحيد في باب الدعوى والبيئة من النكاح قال محمد أقام البيئة أنه تزوج بأف وأقامت أنه تزوجهما على أفين فالمرأف سيد (٣) بأن كان مساويا لمباذعه أو أكثره (٤) وان كان لأشهاد لكل منهما بأن كان بينهما فالصحيح التاثر ويجب مهر المثل بمجرد اثنى في شرح قوله وان اختلاف في قدر المهر مخلصا سيد (٥) ولا يقضى بشئ الا أن تقوم بينة على مهر مسمى اذا حكم به مهر المثل عنده دور سيد (٦) قوله قضى به مهر المثل أي كما في حال الحياة دور سيد (٧) وان وقع الاختلاف بينهما بعد الطلاق فان كان قد دخل بها فهو كما في حال قيام النكاح كذا في المخطط البرهاني في الاختلاف بين الزوجين في ١٣ من النكاح وفي ابن الهمام كابر وان كان لم يدخل بها فهو كما في المتن من خطه رحمه الله (٨) قوله يفتى بها يقال يفتى فلان يتأوى على أهله بناءً عليهم أي زفيا والعاشة تقول يفتى بها له وهو خطأ وكان الاصل فيه أن الداخل بأهله يضرب عليهم اقبية لئلا تدخلوها فيما قيل لكل داخل بأهله بان صحاح جوهري (٩) فان ادعت على ورثته مهرها نصت على مهر مثلها كذا في جامع الفصول في ١٤ منه سيد

المكر فقال وسطا وأردى أن كان عليه تسليم المكر ولوترج على ثوب موصوف خبر الزوج في ظاهر الرواية أن شاء أعطاه أو ما من ذلك النوع وأن شاء أعطاه القسمة في أول مهر الثانية * وأما الذين النوع ولم يبين الصفة كما أثار تزوجها على عبد أو أمة أو جمل أو بقر أو نحوها أو ثوب هروي تصح التسمية ولها الوسط من ذلك من نكاح بيان الرواية شرح الوقاية في باب المهر (١٠) * وأدعى ثوب موصوف في الذمة فأبى بقتته أجبرناها على القبول فبذل الثوب لأنه لوترجها على مثلي وبين وصفه فأبى بقتته على قبولها اتفاقا وقد يكون موصوفاً لأنه لوترجها على ثوب مطلق فلها مهر المثل اتفاقا وقد يكون في الذمة لأنه لوترجها على ثوب بعينه ثم أبى بقتته فأبى لا تجبر اتفاقا وقد بديان القية لأنه لو أبى بالثوب الموصوف أجبرت على قبوله اتفاقا ويحكم به أي أبو يوسف رحمه الله تعالى بالثوب الموصوف أن أجل (٢) أي أن ذكر أجل لأن الثوب الموصوف إنما يكون دنان كان مؤجلا وعدم الاجبار على قبول قيمته مروى عن أبي حنيفة وهو الأصح لأن ثوبه في الذمة صحيح وقيمه خلف عنه فنع القدرة على الأصل لا بصار إلى الخلف شرح مجمع لابن مالك * رجل تزوج امرأته على عشرة دراهم وثوب ولم يصف الثوب كان لها عشرة دراهم ولوطلقها قبل الدخول بها كان لها عشرة دراهم لأن تكون متعة أكثر فيكون لها ذلك من مهر الثانية * ولوترج امرأته على الدراهم الكسدة فإن كانت قيمتها عشرة دراهم لم يكن لها الا ذلك وإن كانت قيمتها دون العشرة يكمل لها العشرة كالوترج امرأته على ثوب قيمته خمسة كان لها الثوب وخسة أخرى وإن تزوجها على الدراهم الراتجة فكسدت قال بعضهم عليه مهر مثلها وقال القية أبو جعفر لها قيمة الدراهم من الذهب والفضة قبيل الكساد وهو الصحيح لأن النكاح إذا أوجب المسمى وقت العقد لا يقبل موجباه مهر المثل كالوترج امرأته على عبد أو ثوب فولد ذلك قبل القبض كان لها قيمة الثوب أو العبد ولا بصار إلى مهر المثل في المهر من يوع الحنابلة * ولوترج على خدمة حرة أو حرة أو حرة بثلث المهر كان لها عين الخدمة خزانة المفتين (٣) * رجل تزوج ابنته من رجل على أن يبرئ الزوج الأب من دينه الذي له عليه أو تزوجت الابنة نفسها على أن يبرئ الزوج أباهما من دينه وهو كذا قال البراءة جائزة ولها مهر مثلها وكذا الوقت على أن يبرئها ولها مهر من مهر الثانية * ولوترج امرأته على أن يهب الزوج لايها ألف درهم كان لها مهر المثل وهب لايها ألف درهم فأن وهب كان له أن يرجع في الهبة ولوترج امرأته على أن يهب لايها ألف درهم فأن وهب كان لها مهر المثل فأن طلقها قبل الدخول بها وقد دفع الألف إلى الأب وجع عليها نصف الألف وهي الواجبة من المهر المزوج ومهر مثلها مهر مثلها من قوم أبيها وقت العقد سنوا واما لا وعقلا وينا ويدا وعصر أو كارة وشاية فأن لم يوجد منهم في الجانب لامرأته أو نكحتها إلا إذا كانت من قوم أبيها وقاية في المهر (٤) * وفي المتن يشترط أن يكون الخبز مهر المثل رجلين أو رجلا وامرأتين ويشترط لفظ الشهادة فأن لم يوجد على ذلك فهو دعوى فاقول قول الزوج مع بینه كذا في غاية البيان بيان الرواية بشرح الوقاية في المهر * ومهر مثل الامة على قدر الرغبة فيها

(١) ولوترجها على فرس فالواجب الوسط أو قيمته وكذا الحكم في وجوب الوسط في كل حيوان ذكر جنسه دون نوعه وانما يجبر الزوج بين دفع المسمى وبين دفع قيمته وأبى بها أذى تجبر المرأة على قبوله لأن الوسط لا يعرف إلا بالقيمة فصارت أصلا أيضا والعين أصل تسميته فيسأل إلى أيهما شاء كذا في مخ الغفار في المهر منه

التياب تثبت في الذمة في النكاح والسلم في إقرار القدر منه

(٢) وأما في ديارنا فلا يحكم بالثوب وإن وصف بل يتخير الزوج لأنه لا يذكر لأجل عادة كذا بخط المرحوم

(٣) وأما التزوج على خدمة الزوج للمرأة فلا يجوز ذكره المتون وأما التزوج على رعي غنمها فيجوز ذكره في بيان الرواية منه من خطه

ولوترجها وهو حر على أن يتخذه هامة كان لها مهر مثلها خزانة المفتين من المهر المزوج منه

(٤) وقيل هو مقدار أجرة البطء لو كان الزنا حلالا در

وعن الاوزاعي ثلث قيمتها جميع الفتاوى نقلا عن الملتقط لصدر الاسلام * العرق اذا
ذكر في الخنزير ابدية مهر المثل واذا ذكر في الاماء فهو عشر قيمتها ان كانت بكر وان كانت
ثيبا فنصف عشر قيمتها كذا ذكره المرحوم حسبي * حدادي في باب الاستيلاء (الجمعة) وروى
عن أبي حنيفة قال تفسير العقر هو ما يتزوج به مثلها وعليه الفتوى * منتخب تاننا رائية *
ولا يجب المهر في النكاح الفاسد الا بالجماعة في القيسل وحينئذ يجب الاقل * من مهر المثل
ومن التمسى ان سمي والاجب مهر المثل بالنقا ما بلغ كذا في الخزانة في النكاح الفاسد من
زينة الفتاوى * اذا اشترى جارية ووطئ امرأته استحققت كان عليه مهر واحد لان
الوطئ كانت بناء على سبب واحد وهو الملك من حيث الظاهر وان استحققت نصفها كان
عليه نصف مهر المستحق وفي الجارية بين رجلين اذا وطئ أحدهما امرأرا كان عليه لكل
وطء نصف مهر ثيبا يشترى بالوطء من أو اخر مهر الحائض * ولو تزوجت بالوطء بشبهة
واحدة فان كانت شبهة ملائم يجب الامهر واحد لان الثاني صادق ولكنه وان كانت شبهة
اشبهة وجب لكل وطء مهر لان كل وطء صادق ملائم الغير فالأول كوطء جارية ابنه
أو مكاتبه والمثيرة فاسدا والثاني وطء أحد الشر بكنى الجارية المشتري ولو وطئ
مكاتبه مشتركة مع امرأته تعدد نصفه لا وتعد في نصيب شر بكنى والكل لها ولا يتردد
في الجارية المستحقة كذا في الظاهرية في القاعدة الشاملة من الاشياء * اذا وطئ
الرجل جارية امرأته امرأرا يجب لكل وطء مهر لان لكل وطء شبهة اشتباه من نكاح
الواقعات الحسامة * اذا وطئ جارية بكنى لسان ولم يجب المهر ينظر الى العتق ونقصان
البكارة فيجب الاكثر منهما * أو اخر وحد البرازية * لو تزوج امرأته على عيبه ولم
يسلم العبد اليها حتى استحق قائم اجمع عليه بقعة العبد لا بقعة البضع في باب العتق على
جعل من النكاح * فرق محمد بن اجارة ومهر فان المهر لو استحق يربح ببقته على
الرجل قبل السابع عشر من الفصولين * وذكر الحسن بن زياد عن أبي حنيفة في كتاب
الاختلاف اذا تزوج امرأته على عيبه وهي لا تعلم حاله فاذا حوضر فلها قيمته وان كانت
تعلم أنه تزوجها مهر مثلها وان كان مدبرا أو مكاتباً أو تم ولد وهي تعلم ذلك أو لم تعلم أو كان
مشكلا وقت العقد فلها قيمته في السابع عشر من نكاح تاننا رائية *
وفي الاخرية اشتهر زوجهما من النكاح وبسط المهر كن دايثم اشتراء المولى
لاستوجب على عبده شيئا ابتداء فلو اختلفا في معراج الدراية في شرح قوله
ولا يتزوج المولى أمته الخ * تزوجها على أنها بكر فاذا هي ثيب يجب كل المهر حلالا
لا مهر على الصلاح بأن زالت بوثية وان تزوجها بأزيد من مهر مثلها على أنها بكر فاذا
هي غير بكر لا يجب الزاد والعتق ووضوح المثل وان أعطاها زيادة على المثل على أنها
بكر فاذا هي ثيب يكره قبل تزاد الزادة وعلى قياس مختار مشايخي بخاري فيما اذا أعطها
المال الكبير بجهة المجل على أن يجوزها بجهتها بغيره ولم يفعلوا رجع عما زاد على مجمل
مثلها وكذا أفق أئمة خوارزم يفتي أن يرجع بالزيادة ولكن صرح في فوائد الامام ظاهر
الدين أنه لا يرجع في كلتا المورتين في الثاني عشر من نكاح البرازية (١) * رجل تزوج

قوله ولم يجب المهر الظاهر ولم يجب الحد
وفي الشبهة دفع ولم يجب الحد وهو الظاهر
لان العقر هو مهر المثل
قوله ولكن صرح الخ هو الاصح اذا المثل
في باب النكاح ليس بفرض أصلي كذا
في الفصل العشرين من القصولين من
مخترات حسبي

(١) تزوج امرأة على أنها بكر فدخل
بها فوجدها غير بكر فالمرء واجب عليه
بكاله لان البكارة لا تنصير مستحقة بالنكاح
كذا في جميع الفتاوى نقلا عن الواقعات
لصدر الشهد في المهر من النكاح ع
ولو تزوجها بأزيد من مهر مثلها على أنها
بكر فاذا هي ثيب لا يجب الزادة كذا في
باب المهر من الفتنة ع

امراة على أنه ان أقام بها هذه البلدة فمهرها ألف درهم وان أخرجها عنها فمهرها ألفان
فان شرط الأول صحيح والثاني فاسد حتى انه يجب الالف على تقدير الاقامة بها ويجب مهر
الثل على تقدير الاخراج عنها الا ان ادعى ألفين رضاها بقدار ألفين ولا يقص عن الالف
رضاها بقدار الالف وعلى قولهما الشرطان جائزان في المهر من تكاح فوائدا للغيرية
* وفي عرف ديارنا ليس للمرأة أن تمنع نفسها من زوجها حتى تستوفي جميع المهر لأن
في عرفنا البعض مجبىء والبعض مؤجل والمجمل يسمى دست يمان والمؤجل يسمى
كايين كردن والمعروف كالشروط ذخيرة الفتاوى * وفي الفتاوى رجل تزوج امرأة
على مهر معلوم وأرادت أن تمنع نفسها من الزوج حتى تستوفي جميع المهر ليس لها ذلك
في عرفنا ولو لم يكن ينظر الى المسمى والى المرأة أن كان مثل هذه المرأة ومثل هذا المسمى
يكون منه مجبىء ولا يكون منه مؤجل في العرف فيقضى بالعرف ويسمى هذا بالقرسية
دست يمان كذا اختاره الفقيه أبو الليث وعلمه الفتوى * ولو شرط التجمل الكل في العقد
يجعل الكل ولو جعل الكل مؤجلا ذكر الشيخ الامام فبحم الدين النسفي في فتاواه أنه
لا يصح قال رحمه الله تعالى تأويله اذا جعل مؤجلا الى وقت الطلاق أو الى وقت الموت
وبعضهم قالوا يصح وهو الصحيح في السابع عشر من تكاح انطلاصة * (ق) تزوج
في البلدة ثم أخرجها الى الرستاق فأبت ذلك فلما ذلك اذا حبست نفسها بالصدوق والافلا
(ق) تزوج ببلدية في بلد فولدت منه ثم أراد أن يخرجها الى الرستاق فلما الايا ولو أخرجها
ثم أبت فلما ذلك (شيخ) له أن يخرجها الى الرستاق ان كان الرستاق قريبا قيل بما القريب
قيل ما دون السفر وهو الواجب في الباب التاسع من تكاح فقد الفتاوى * وتأويل
ما أجاب به (شم كص) والبدر اظهر ما اذا كانت المسافة سقرا فان أبا القاسم الصغاري هو
الذي يختار قول أبي حنيفة في منع نفسها عن السفر بالاجل المهر ومع هذا قال للزوج أن
يخرجها الى ما دون السفر وان لم يوف مهرها بعد فعرف بهذا أن للزوج أن يخرجها من
البلد الى القرية اذ لم تكن المسافة سقرا فانفق بين أبي حنيفة وصاحبه وان لم يوفها
مهرها في باب ما يجوز للزوج والزوجة من القنينة * قال لو أن رجلا تزوج امرأة
وأوقاها صدقها فأراد أن يتفها الى حيث شاء كان له ذلك وليس لها حق الامتناع
ولو أقزت المرأة بين ايها أو لامها أو لا تحركها للمقترلة أن يمنعها من الخروج في قول أبي
حنيفة وقال ليس للمقترلة منعها من الخروج ونقل الزوج قيل قضاء القاعدية * اذا
زوج ابنته البالغة فأراد أبوها التحول الى بلد آخر بعالمه أنه يحمله معه وان كره
الزوج اذا لم يكن أعطاها مهرها فان كان قد أعطاها فليس له ذلك الا برضا الزوج من
مهر منتخب التنازلية * شككت عند القاضي أنه يعسر بها وطابت الاسكان عند قوم
صالحين ان علم به زجره والا فان كان الخيران صلحاء أقروا عندهم والا أمره بالاسكان عند
الصلحاء من نفعات البرازية وكدذا في الحليانة * وفي الفتاوى الصغرى اذا أراد
الدخول بالصغيرة ان كانت بنت خمس سنين لا يدخل وان كانت بنت تسع سنين يدخل بها
وفي الست والسبع والثمان ان كانت مضمة معينة تحتل الوطء يدخل بها وان كانت

قوله وهو الصحيح أى وعليه افتاء قاضى
الانام فى الخلاصة من المجل المزبور

موزولة لا وأكثر المشايخ على أنه لا عبرة للسنة وإنما العبرة بالطاعة وكذلك في ختان الصبي
 في الثامن من نكاح الخلاصة * وتكاهوا في تفسير البلوغ يبلغ الجماع قال بعضهم
 إن كانت بنت تسع بلغت وإن كانت بنت خمس لا وفي الست والبيع والثمان إن كانت
 علة فقد بلغت ذكرها في نفقات الخصاص * واختار أنهما لم يبلغ تسعا لم يبلغ
 الجماع هكذا قال الفقيه أبو الليث في التوازل وعليه الفتوى من نفقات الفتاوى
 الصغرى * ولا يجبر الأب على دفع الصغيرة إلى الزوج ولكن يجبر الزوج على إيفاء
 المجهل فإن زعم الزوج أنهما اتحتمل الرجال وأنكر الأب فالقاضي يري النساء ولا يجبر
 السن من مهر البزاية * طلب زوج الصغيرة من الولي تسليمها إليه للمؤنة وهي
 لا تتحمل الجماع ورضي الأب بالتسليم وأبى الأم فالمتبر رضا الأب لأبائه لا لأن الولاية
 له وإن أبى الأب لا يجبر وفي التمسيس كبير تزوج بنت سبع وخافت الأم أن تسلمها إليه
 قصدها ونصرت لها فضعها إلى نفسها وترتبها إلى أن تتحمل الجماع دفعا للضرر عن
 الصغيرة من المحل المزبور * ذهبت الصغيرة إلى بيت الزوج قبض الصديقان هو
 أحق بأمسكها المنع من الزوج حتى تأخذ كل المهر غير الأب والجدة إذا سلم الصغيرة
 قبل قبض كل المهر فالتمس تسليمه وفي عرفنا تسليم كل المهر لا يلزم لأنه يكون مؤجلا عرفا
 والأب إذا سلمها قبل قبض المهر عاك الاسترداد بخلاف ما إذا سلم المبيع قبل قبض
 الثمن حيث لا يملك الاسترداد والأب مالك المطالبة بصدق الصغيرة وإن لم يكن للزوج
 الانتفاع بها لأنه يجب بالخلوة والنفقة لا يجب قبل أن تصر محلا للاستمتاع في نكاح الصغار
 من البزاية وكذلك الخلاصة * ولو تزوج بنته البالغة برضاها وأخذ المهر واشترى به
 جهازا لها وساده إليها فليس لها أنكار لأن الأب مأذون بشرائها لجهار وعادة سواء
 علم أنه اشتراها أم من ماله أو لم تعلم في مسائل المهر من زبدة الفتاوى * الأب
 إذا طلب مهر البنت البكر البالغة من الخسنة لذلك إذا انتهت البنت وفي المتق الزوج
 إذا دفع المهر إلى الأب يرى أمما ليس للأب أن يؤاخذ الزوج بالمهر الأبوكلة منها الأب
 إذا قر به قبض المهر فإن كانت البنت بكرا صدق وإن كانت ثيبا لا يصدق في الثامن
 من نكاح الخلاصة * وفي البقائي وللقاضي أن يقبض مهر البكر البالغة كالأب
 والجدة والوصي رواه هشام عن محمد وأطلق الخصاص أنه لا يقبض إلا الأب من غير
 وكالة تارة ثانيا في الأولياء * مثل عن زوج أخته الصغيرة وقبض صداقها من الزوج
 فبلغت وأرادت مطالبة الزوج بالصدق هل لها المطالبة عليه أم على الأخ أجب
 أن كان الأخ وصيا لها المطالب عليه لا على الزوج وإن لم يكن وصيا لها المطالب على الزوج
 والزوج يرجع على الأخ بالصدق إن كان باقيا عنده من فتاوى ابن نجيم (خ) وكذا
 في البزاية * تزوجتها أيتها وقبضت مهرها من الزوج فبلغت وطلبت مهرها من الزوج
 فلم تكن الأم وصية لم يكن للبنت ذلك البراءة الزوج يدفعه إلى الأم ولو لم تكن وصية فليقت
 أخذ المهر من زوجها وهو يرجع به على الأم (أ) إذ ليس لها التصرف في ماله ودفعه إليها
 كدفعه إلى أجنبي ونكحها الجواب في ما سوى الجد والأب والقاضي لأن غيرهم لا يملك

(١) وفي فتاوى قاضيخان وظهر الدين
 أن كان قائما لأنها قبضت وليس لها حق
 القبض كذا في فتاوى مجمع الفتاوى
 في فصل قبض المهر

(١) قبض الولي مهراً ثم أدى الرقة

على الزوج لا يصدق إذا كانت بكرة إلا أنه
ولي القبض لا الرق وان كانت ثيباً يصدق
لأنه أمين أدى ردة المأنة بزازية من نكاح
الصغار **س**

(٢) وإن كانت ثيباً يصدق لأنه ليس له حق
القبض فإذا قبض بأمر الزوج كان مأنة
في يده من جهة الزوج فيصدق في دعوى
الردة على الزوج كلودع إذا حال رددت
الودعة ذكر في غياث المفتي وأحال إلى
نكاح فتاوى سمي قد كذا في نكاح يجمع
انتفاوى في المهر **س**

قوله رزح ابنته الصغيرة الخ المسئلة
في المتلانية في فصل حبس المرأة نفسها
بالمهر وكذا في البرازية **س**

(٣) لأنه لا يملك قبض العدا في هذه
الحالة فلا يملك الاقراؤه كذا في أحكام
الصغار

قوله ولا يرجع الزوج بذلك على الأب
أي إذا كان حال عند أخذ المهر أخذت
منك المهر على أن أبرق لمن مهر بتي ثم
أنكرت البت له أن يرجع على الأب إذا
رجعت المرأة عليه كذا في الثامن من
نكاح الخلاصة **س**

(٤) وأقوى المرحوم يسمي بنذركها
بخلافه **س**

(٥) وإذا حال الأب رزحت فلا تنه من ابني
على كذا يابزم الأب العدا في بلاضمان
بزازية في نكاح الصغار كذا في الخلاصة
س

(٦) وفي فوائد صدر الإسلام إذا ضمن
الأب مهر امرأة لابنته الصغيرة وأدى
لا يرجع على الصغير إلا بشرط الرجوع
كذا في مهر زينة الفتاوى **س**

التصرف في مال الصغيرة فلا يملك قبض مهرها ولو كان عاقدا بحكم الولاية أو الوكالة
في العاشر من الفصولين * (١) رجل قبض صداق بنته ثم أدى أنه رد على الزوج وصدقه
الزوج وكذبته البت قالوا إن كانت بكرة لا يصدق الأب البينة لأنه يملك قبض صداق
البكر فإذا برى الزوج بقبضه لا يملك الردة عليه وإن كانت ثيباً فالقول قول الأب (٢)
زوج ابنته الصغيرة فأذركت ودخل بها الزوج وطلبت مهرها من زوجها فقال الزوج
دفعته إلى أبيك حال صغر ولوصدقه الأب لا يصح إقرار الأب عليها (٣) ولها أن تأخذ
المهر من زوجها ولا يرجع الزوج بذلك على الأب لأن الزوج أقر قبض الأب في وقت كان
للأب ولاية القبض فلا يرجع عليه كالأوكيل بقبض الدين إذا أقر قبض الدين وصدقه
الدينون وكذبته الطالب في حبس المرأة نفسها بالمهر من خزانة المفتي * قال الخليفة
الصغيرة بالبكر الباقية هل تبطل حق الأب في قبض المهر أجاب لا لقسم الدب وهو
البيكاره وتكمل المهر وجوب العدة بما عرفنا نصاً لا ترى ثم أقرتم مقام الدخول في حق
العين وفي حق وقوع الطلاق بعد دها رجعا حتى لو طلقها بعد الخلوة لا يملك مراجعتها
في العدة ذكره في أدب القاضي في باب المطالبة بالمهر من نكاح القساع عدية * خلوة
العين صحبة وكذا خلوة المحبوب في قول أبي حنيفة والرق ينعى الخلوة لأنه يمنع الجماع
وذكر في فلاق الأصل أن العدة تجب على الرقاة ولها نصف المهر ولا تصح خلوة الغلام
الذي لا يجامع مثله ولا الخلوة بصغيرة لا يجامع مثلهما في كل موضع صحته الخلوة لو طلقها
لا يكون له حق الرجعة وبعد ما صحته الخلوة كان لها كل المهر وإن أقرت المرأة أنه لم يجامعها
في ظاهرها رواية في فصل الخلوة من نكاح المتلانية * (ط) زوج لابنته البالغة امرأة بغير
أذن وضع المهر فأجاز النكاح لا يكون إجازة للثمان (٤) (قب) هو إجازة للثمان في باب
نكاح الفضولي من القنية (٥) وفي مختصر القندوري وإذا ضمن الولي المهر صرح بضمائه
والمرأة بخبره في مطالبة المهر من زوجها وأولها وفي باب الولية من نكاح شرح الطحاوي
الأب إذا تزوج الصغيرة امرأة فلم ير أنه أن تطالب المهر من أبي الزوج فيؤدي الأب من مال
ابنته الصغير وإن لم يعطه الأب باللفظ صح بجائز لاف الوكيل إذا تزوج قائم له المهر أن
تطالب الوكيل بالمهر ما لم يضمن وإن أدى الأب من مال نفسه أن أشهد وقت الأداء أنه
دفعه يرجع على ابنته الصغرى كأنه أن يرجع وإن لم يشهد فلقبها أن يرجع لأنه أدى
ديناماً ما نافي الحال فصارك سائر الدينون وفي الاستحسان لا يرجع لتعارف الناس (٦)
وأثبت في بعض المواضع الوصي إذا تزوج امرأة للتييم فالوصي يطالب بالمهر ضمن باللفظ
صريحاً أو لم يضمن وإن أدى من مال نفسه يرجع في مال التيمم والأب إذا تزوج امرأة
لأنه التكبير وضمن المهر فإن كان بامرء رجع عليه يعني إذا كان الضمان بامرء وإن لم يكن
بأمرء لا يرجع والأمر بالنكاح لا يكون أمراً بالضمين والأمر بالخلع يكون أمراً
بالضمين في مسائل أحكام نكاح الصغار لا يشترط * وضع ضمان الولي المهر لأنه
من أهل الالتزام وقد أضافه إلى ما يتقبله فصحه والمراد به أنه في الصحة أمثال مرض الموت
فلا لأنه تبرع لوارثه في مرض موته وكذلك كل دين ضمنه عن وارثه أو لوارثه كافي الذخيرة

وأما إذا لم يكن وارثا له فالضمان في مرض الموت من الثلث كما صرح حوايه في ضمان
 الاجنبي واستفد من القول بضمان الضمان أنه لو لم يضمن الأب مهر ابنه الصغير لا يطالب به
 ولو كان عاقدا لأنه لو لم يضمن الأب يضمن للضمان فائدة كما في المعراج فلو زوج ابنه الصغير
 لا يثبت المهر في ذمة الأب بل يثبت في ذمة الابن عندنا سواء كان الابن موسرا أو معسرا
 (١) وذكره في المنظومة وشرحها معلا بأن النكاح لا يفسد من زوم المال اغنيائك
 عن إيفاء المهر في الحاصل فلا يمكن من ضرورة الأقدام على تزويجه ضمان المهر عنه وهذا
 هو المأثور عليه كما في فتح القدير وبه اندفع ما في شرح الطحاوي من أن للمرأة مطالبة أبي
 الصغير بمهرها ضمن أولي يضمن انتهى في باب المهر من البحر الرائق * وفي اقوال الزيادة
 المرض إذا كان عليه دين الصحة فتزوج في حال المرض قصدا ومهر المثل يكون مساويا
 لدين الصحة والزيادة على مهر المثل كان دين الصحة مقصدا عليه عمدا في أحكام في كتاب
 النكاح * وان نقدها المهر لم يسلها ويتبعها غراما للصحة ويخصا صون بينهم عمدا
 * (ب) قيل المسئلة المزبورة مريضة تزوجت نفسها بأقل من مهر مثلها ماتت فليس
 للأولياء أن يلقوا إلى مهر مثلها في باب المهر من الفتية * امرأه وهبت مهرها من
 زوجها ثم إن الزوج أقر بين يدي الشهرود أن لها عليه كذا وكذا من المهر تسكاه في ذلك
 قال الفقيه أبو الميث يصح إقراره إذا قبلت ويحسد على أنه زاد في مهرها والزبادة في المهر
 بعد حجة المهر جائزة لكن لا بد من القبول لأن الزبادة في المهر لا تصح من غير قبول المرأة من
 مهر المائنة * وفي الفتاوى الصغرى رجل تزوج امرأه ودخل بها ثم طلقها باتباع تزويجها
 في العدة ثم طلقها قبل أن يدخل بها يجب عليه مهر كامل وعليه مساعدة مسبقه وعنده
 نصف مهرها وعليها بقية العدة وهي مسئلة القدوري وعنده نصف المهر ولا شيء
 عليها من العدة بناء على أن الدخول في النكاح الأول دخول في النكاح الثاني عندهما
 (٢) خلافا لمحمد في الثاني من طلاق الخلاصة * (ز) وعن الفقيه أبي الليث جدد العقد
 يجب كلا المهرين وذكر القاضي أنه لا يجب الثاني إلا إذا قصد الزيادة على الأول والزبادة
 جائزة عندنا حال قيام العقد (ز) وان جدد النكاح لا يجبا ط لا تلزم الزيادة بلا نزاع لأن
 الغرض إبقاء الأول ولأن العقد الثاني لم يثبت فكيف يثبت ما في ضمنه كذا في (م) من
 مهر نقد الفتاوى (٣) * تزوجها رجل بألف ثم جدد بالعقد ذكر أبو بكر
 أنه على قولهما لا يلزم الثاني وعلى قول الامام الثاني يلزم وذكر عصام أنه يلزم الاثنان
 ولم يذكر خلافا في الثاني عشر من نكاح البراز به * وذكر شمس الأئمة الحلواني في شرح
 الحلي إذا جدد النكاح في المنتكح وكه روى عن أبي حنيفة أنه يلزم المهر الثاني ويكون
 زيادة في المهر واليه أشار شمس الأئمة الدرر خي في شرح النكاح قال مولانا رويس
 أن لا يلزمه إلا ألف الثانية لأنهما ليستا زيادة لفظا لو ثبت زيادة اغنياءت في ضمن النكاح
 فإذا لم يصح النكاح الثاني لم يثبت ما في ضمنه في مسائل المهر من الحاشية * الزيادة
 في المهر بعد العقد لازمة بشرط قبولها في المجلس على الاصح كما في الظهيرية أو قبول
 وليها إن كانت صغيرة أو لم تعمل كما في أنفع الوسائل بمرورتي * طلق امرأه رجعا

(١) لا يطالب الأب بمهر ابنه الصغير به
 أفنى المرحوم يعني المولى يعني بن زكريا ع

(٢) يجب عليه مهر كامل بالنكاح الثاني
 لأن النكاح الثاني اتصل به الدخول
 كذا في التائارية من النكاح (١٧) ع
 (٣) جدد للعقد نكاحها بمهر يلزم
 إن جدد لا يجبل الزيادة لا احتياطا
 كذا في الفتية في باب الزيادة في المهر

ثم راجعها هل لها أن تطالب الزوج بالمهر المؤجل فيه اختلاف المشايخ وكذلك لو ارتقت ثم أسست وأجبرت على النكاح هل لها أن تطالبه بالمهر فيه اختلاف المشايخ تأتارخانية في المهر (١٧) * وبالنكاح الرجعي يتجمل المؤجل ولو راجعها لا يتأجل من طلاق أنتع الوسائل * وذكر صدر الإسلام أن الرجعي لا يتجمل المؤجل لأنه إما ما مات أو الفراق والرجعي ليس بفراق وذكر القاضي أنه يتجمل ولا يعود الأجل بالرجعة في الصحيح لأن الأجل زال فلا يعود إلا بالتأجيل ولم يوجد في الثاني عشر من مهر البرازية * ولو تزوج المطلقة رجعية فأنه يصير مراحعا ولا يجب المال لأن النكاح لها يحجز عن الرجعة في القول الصحيح جوهر الفتاوى (في الباب الأول من العلق) * (ن) إذا تزوج المطلقة طلاقا رجعا يصير مراحعا هو المختار لأنه أن تعذر العمل بحقيقة النكاح شيء لها يحجز عن الرجعة لأنه يتجملها مبنية كبرى (١) * تزوجها مهر سراً ينع ولا ينع بأكثر من قاضها وتعاقد في العلانية بأكثر فالعلانية إلا أن يكون أشهد عليها أو على الولي أن المهر مهر السر والعلانية سمعة من مهر البرازية * وأما السكنى فحقها في بيت على حدة تأمن على متاعها ولا تسجن من غيرها من معاشرة الزوج فإن كان للرجل والدة أو أخت أو ولد من غيرها في منزلها فقتلته صير في منزل على حدة كأن لها ذلك لأنها لا تأمن على متاعها وتسجن من المعاشرة إذا كان البيت واحداً فإن كانت داراً فيها بيت أو أعلى إقامتها يغلق ويمنع من يسكن إياها أن تطالب بها آخر إذا لم يكن بمكة أحد من أصحاب الزوج يؤذيها فإن لم يكن هناك أحد فستكت إلى القاضي أن الزوج يؤذيها ويضربها ويسكنها في قوم صالحين يعرفون أحسانها وإساءته أن علم القاضي أن الأمر كما كانت زعمه القاضي عن ذلك ومنعه من التعدي وإن لم يعلم القاضي ذلك نظر القاضي أن كان جبراً من الدار وما صالحين أقرها القاضي هناك ويسأل من جبرها فإن أخبروا أن الأمر كما كانت زعمه القاضي عن ذلك ومنعه من التعدي وإن ذكر الجبر أن أنه لا يؤذيها يتركها القاضي في تلك الدار وإن لم يكن في جبرها من يثق به يأمره القاضي أن يسكنها بين قوم صالحين من نفقة الخسائية * ولو كان في الدار بيت وأبت أن تسكن مع ضررها أو مع أحد من أهدان أشلى لها بيتاً منها وجعل له مرافق وعلقا على حدة ليس لها أن تطالب بيتاً آخر وإن لم يكن بها البيت واحد فلهما ذلك من نفقة الاختيار شرح المختار وفي الفتاوى امرأه أبت أن تسكن مع أصحاب الزوج كته وغيرها أن كان في الدار بيت وقرعها بيتاً منها وجعل لبيتها علقاً لم يكن لها أن تطالبه بيتاً آخر وإن لم يكن في الدار البيت واحد لها أن تطالبه * ولو أبت أن تسكن مع جارية زوجها فهو وما ذكرنا سواء ولو كان في الدار بيتان أو أكثر كما لا آت بيت الخلاء واحد ليس لها أن تطالبه بالسكن الآخر في نوع في الخصومة مع المرأة من نكاح فوض كركت * رجل له امرأة وأمة فقات المرأة لأنسكن مع أمسك وأرادت بيتاً آخر ليس لها ذلك لأن الأمة تجوز متاع البيت وكذلك لو قاتل أنسكن مع أم ولد هكذا في فتاوى صدر القاضي وبرهان الأئمة في الفضل الخامس من نكاح الولو الجسية * امرأه أبت أن تسكن مع جارية الزوج إلهما ذلك

(١) (عل) تزوج مطلقته الرجعية في عدة أو وطئها لا يصير مراحعا لأن الزوج لغو الوطء بناء عليه فسكون كاجنية كذا في الرجعة من القنة يمد وهو مخالف لما في الجواهر والمنية الكبرى وفي السفناني وإن تزوجها في العدة لا يكون رجعة في قول أبي حنيفة وعلى قول محمد يكون رجعة في الحادي والعشرين من طلاق التاتارخانية يمد قوله غلقاً هو ما يترك المطلق وهو ما ينفق ويضع بالمفتاح اه

قوله ولو أبت أن تسكن الخسبي ما يخالفه في الولو الجسية وما في الجبر موافق لما في الولو الجسية يمد

وفي الجبر نفسان شرح المختار أنه لا بد من بيت الخلاء ومن وطئ بخلاف ما في الهداية ينبغي إقناع بما في شرح المختار كذا يجمع جامع هذه المجموعة يمد

قوله ليس لها ذلك أي عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقول محمد آخر كما في القبة في باب ما يسقط النفقة الزوجة

وفي الإتهام ليس له ذلك امرأة قالت لا أسكن مع والدك وأقرائك له بذلك خزانة
 الفتاوى فيها يكون للسمرأة أن تفعل * سئل في رجل تزوج بكرا في منزل أبيها وسكنها
 بخدم فهل يجب عليه أن يسكنها منزلا يلق بها ويخدمها خادما ومن يؤتم أم لا أجاب
 حيث لم يغلق لها سكنا من منزل أبيها قلنا أن يسكنها منزلا من جيران صالحين ولا يلزمه
 مؤنسة لها وعليه أن يشتري لها ما يحتاج إليه ولا يخدمها فان كان لها خادم يلزم نفقتها
 ونفقة خادم واحد من فتاوى الشيخ سراج الدين الحافوي * امرأته لها وبس له
 من يقوم عليه ويخدمها الزوج من تعاضدها لها أن تعصبه وتطبع أباها مؤنسا كان
 أو كفرا في باب حق الزوج عليها من نسبة المفق * ولزوج أن يأذن لها بالخروج
 إلى سبعة مواضع زيارة الأيوين وعادتهم ما ترضيها أو أوحدها من زيارة المحارم
 فان كانت قابلة أو غسالة أو لها على أحد حق أو عليها أحد حق خرجت بلا ذنه وكذا
 الحج وفيما عداه من زيارة الأجانب وعادتهم والولية لا وإن أذن الزوج كانا عامسين
 وفي آداب القضاء له أن يعلق عليها السباب من غير الأيوين في الحظر والباحة من تكاح
 الزانية * وله المنع من الحمام من المحل المزبور * وإذا أراد الزوج أن يمنع أباها
 وأمتها أو واحدا من أهلها عن الدخول عليها في منزله اختلفوا في ذلك قال بعضهم له أن
 يمنع من الدخول ولا يمنعهم من النظر والتكلم والقيام على باب الدار والمرأة في الداخل
 ويمنع عن النظر من لا يكون محرما عليهم الزوج وقال بعضهم لا يمنع الأيوين عن الدخول
 عليها الزانية في كل جمعة وانما يمنعها من السكينة عندها وبه أخذنا بخبرنا وعليه
 الفتوى وهل يمنع غير الأيوين من الزيارة قال بعضهم له أن يمنع وقال بعضهم لا يمنع
 المحرم من الزيارة في كل شهر وقال مشايخ بل في كل سنة وعليه الفتوى وكذا
 لو أرادت المرأة أن تخرج لزيارة المحارم كالخالة والعممة والاخت فهو على هذه الأقاويل
 من نفقة الخيانة (١) * سئل عن رجل تزوج بامرأة ولها أبوان بآتيان إليها بمنزل
 الزوج ويحصل بعبيتهما الضرر له لكونهما يكرهان الزوج وبما يمتنع القربان
 والنوم عنده والاساقعة عليه هل منعهما من الدخول إلى منزله ولهما النظر إليها والكلام
 بحضوره خارج المنزل أجاب نعم لغيره ما من الدخول إلى منزله ولهما النظر إليها والكلام
 معها خارج المنزل من فتاوى ابن نجيم * (في الإوبا والأكفاء) * (٢) * الولي شرط
 صحة النكاح في الصغار والجناين والمالك واختلفوا في العاقلة البالغة إذا زوجت نفسها
 روى أبو سليمان عن محمد أن نكاحها باطل وروى أبو حفص عنه أنه إن لم يسكن لها
 ولي يجوز أن كان لها ولي توقف على إجازة الولي * إن أجاز زوجان رد بطل سواء كان
 الزوج كفوا أو لم يكن لأنه إذا كان كفوا كان للقاضي أن يجتد النكاح ولا تخل
 لزوجهما من غير تجديد وفي ظاهر الرواية عن أبي حنيفة يجوز النكاح بكرا كانت أو ثيبا
 تزوجت نفسها كفوا أو غير كفوا لأنه إذا لم يكن كفوا كان للولي ما حق الاعتراض
 وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يجوز النكاح إن كان كفوا وإن لم يكن كفوا لا يجوز
 النكاح أصلا واختلفت الروايات عن أبي يوسف والمختار في زما للفتوى رواية الحسن

(١) وفي نفقة الفتى الاجتز والجميع
 أنه لا يمنعها من الخروج إلى الوالدتين
 ودخولها عليها إلى الجمعة مرة وفي غيرها
 في السنة مرة أو في نفقات مختارات
 التوازل ولا يمنع الزوج عمارهما من
 الزيارة في كل شهر ومرة وعليه الفتوى
 وكذا إذا خرجت المرأة إليهم لزيارتهم
 انتهى وما في المتن موافق لما في الخاتمة
 ومخالف لما في المختارات كذا يحفظ

* المرحوم عبد

(٢) النكاح إذا وقع بغير ولي أو بشهود
 فساق ثم غاب الزوج عنه غيبة منقطعة
 هل يجوز للقاضي أن يمتها إلى شافعي
 المذهب ليعالها أجاب ذكر في المتن عن
 فتاوى شيخ الإسلام في مثل هذا لا يجوز
 إذا خلا عن الرشوة ومن أوائل نكاح
 القاعدية سجد

قال شمس الأئمة السرخسي رواية الحسن أقرب إلى الاحتياط إذ ليس كل ولي يحسن
 المرافعة إلى القاضي ولا كل قاض يعدل في فعل ومن شر أئمة النكاح الولي من الخاتمة
 * ثم ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف ومحمد آخر الزوجات نفسها من
 غير كفؤ يصح حتى ثبت حكم الطلاق والابلا والظهار والتوارث وغير ذلك قبل التفريق
 ولأنه لا ولا واجب الاعتراض وروى الحسن عن أبي حنيفة أن النكاح لا يثبته قبل أخذ
 أكثر المشايخ قال شمس الأئمة السرخسي هذا أقرب إلى الاحتياط فليس كل ولي يحسن
 المرافعة إلى القاضي ولا كل قاض يعدل فكان الاحتياط باب التزويج من غير كفؤ وعليها
 وقال القاضي الإمام غير الدين الفتوى على قول الحسن في زماننا كافي شرح الخوافي
 وكذا في البحر فصلان المعراج * (١) الأولياء في النكاح عشرة الأب ثم الجد أب
 الأب وان علا ثم ابن الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الأخ لأب وأم ثم الأخ لأب ثم ابن الأخ
 لأب وأم ثم ابن الأخ لأب ثم العم لأب وأم ثم العم لأب وأم ثم ابن العم لأب
 والأقرب منهم يجب الابدان فان لم يكن له سبعة من جهة القرابة فوليهما مولى العتاقة
 الذي أعقب أباهما فان لم يكن لها واحد منهم ولها أم أو جدة أو أخت أو خال أو خالة أو عمة أو
 امرأة ذات رحم محرم منها فبن أولادها ان تزوجها أقر بنها الباجاز النكاح في قول أبي
 حنيفة وأبي يوسف وعند محمد لا يجوز ثمانية نفر لا ولاية لهم العبد والعتيقان والجهانين
 والوصي والمثقف والذي يرى يتبع في حجرة والغائب غيبة منقطعة والكافر المسلم من
 نكاح خواتمه الفقه لا يثبت العمة قدي * لا تثبت الولاية للكافر على المسلم ولا للمسلم
 على الكافر في الفصل الحادي عشر من نكاح التنازخانية * ولها أبوها (٢) ثم أخته
 وان علا ثم الأخ لأبوين ثم لأب ثم عم ثم أب ثم ابن ثم عم ثم أب ثم ابن ثم عم
 على هذا الترتيب (٣) وان لم يكن عصبة فمولى العتاقة الرجل والمرأة سواء وكذلك أولادهم فيه
 سواء ثم عصبة مولى العتاقة ثم ذور الارحام وقال محمد ليس لذوي الارحام ولاية وولاية
 الاعتراض في التزويج من غير كفؤ لا تثبت لذوي الارحام وانما يثبت ذل العصباء بخلاف
 والامتنان مقدمة على الاتحالة عدم العصبة قال الامام السرخسي ان نكاح الاخت
 والعمومة يثبت الاصح وثبت العم والقي من قبله الاب ويجوز اجتماعهما في خلاف في الامتنان
 والخاتمة ونحوها ودعواها الجناح تصح في الاخت لا في العمة وثبت الاخ وثبت العم لان
 ثبتت الولاية لذوي الارحام مختلف وفي شرح الطحاوي ذكر الخلاف في النكاح وفي شرح
 الشافعي (٤) الاقرب الام ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت ابن الابن ثم الاخت
 لأب وأم ثم لأب ثم لأب ثم أولادهم ثم العمات ثم الاخوال ثم الاخوات ثم بنات الاعمام والجد
 القاسم اولى من الاخت عند الامام وبشي مما ذكر في الشافعي أن الامتنان مقدمة على الاخت
 في الشافعي من نكاح البرازية * والامتنان وأقاربها كالخاتمة والخال والخاتمة وذوي الارحام
 الاقرب فالأقرب أولياء للنكاح عند أبي حنيفة وبعد العصبة أي بعد أن لم يكن لها من
 العصباء النسبية والسببية أحد قولاً لا يزوج لأب ثم لأخت لأب وأم ثم لأخت لأب
 ثم لأخ أو لأخت لأب ثم لأولادهم ثم العمات ثم الاخوال ثم البنات ثم لبنات الاعمام

(١) الولي من كان أدل لأمهات وهو
 عاقل بالغ كذا في البرازية
 قوله ولها أم في الفتية بسلامة (ق)
 أم الأب أو في التزويج من الأم كذا
 في البحر في الاكفاء
 وقوله أو بجنة سواء كانت أم الأب أو أم
 الأم ويشترط في شرح المجموع قريسا كليا بأن
 إلى أم الأم الأم منهم من خطه
 (٢) ولي المرأة في تزويجها أبوها
 وهو أولى الأولياء خلاصة في الثامن
 من النكاح
 (٣) ثم عم الأب على هذا الترتيب ثم عم
 الجد على هذا الترتيب ثم هو المولى على هذا
 الترتيب خلاصة
 وبعد العصباء من الأقارب الولاية
 عندنا مولى العتاقة لأنه عصبة ثم عصبة
 مولى العتاقة وعند عدم العصبة كل قريب
 يرث الصغير والصغيرة من ذوي الارحام
 على تزويج الصغير والصغيرة في ظاهر
 الرواية عن أبي حنيفة وقال محمد لا ولاية
 لذوي الارحام وقول أبي يوسف مضطرب
 كذا في أول الأولياء من الخاتمة
 (٤) وكذا في الخلاصة وما في الخاتمة
 موافق لما في شرح الشافعي

(١) وإذا تزوج الأب ابنته الصغيرة ونقص من مهر مثلها أو أبنته وزاد في مهر أمهاته بإزالة ثلثيها قال الأسدي جاني وهذا قول أبي حنيفة وزفر وقال أبو يوسف ومحمد لا يجوز والصحيح قول أبي حنيفة وزفر واختاره المحبوبي والنسقي وصدر الشريعة وغيرهم كذا في نكاح الصحيح القدوري وقد مر في المهر سدد

(٢) وقد وقع في أكثر الفتاوى في هذه المسئلة أن النكاح باطل قطاؤه أنه لم ينعقد وفي الفقهية يفرق بين ما لم يقل أنه باطل وهو الحق ولذا قال في المختارة في قولهم فالنكاح باطل أي يبطل كذا في البحر الرائق في شرح قوله ولو تزوج طفله سدد

في غير الأب والجد (١) أمّا فهم ما قاله يصح منهما الخط والزادة وقال لا يجوز في فصل النكاح من أدب الاوصياء * رجل تزوج ابنته الصغيرة من رجل ذكر أنه لا يشرب المسكر فوجدهم شربا سدا منافعت الصغيرة وقالت لأرضي قال الفقيه أبو جعفر قال يمكن أبو البنت يشرب المسكر وكان غالب أهل بيته السلاح فالنكاح باطل (٢) لأن والد الصغيرة لم يرض بعدم الكفاءة وانما تزوجها منه على ظن أنه كفؤ في الكفاءة من الخطانية * وأطلق في الأب والجد وقبده الشارحون وغيرهم بأن لا يكون معروفا بسوء الاختيار حتى لو كان معروفا بذلك مجازة أو فسادا فاعقد باطل على الصحيح قال في فتح القدير ومن تزوج ابنته الصغيرة القابلة للتعلق بالخير والشر ممن يعلم أنه شرير فاسق فهو ظاهر في سوء اختياره يجوز أن في الكفاءة وطاهر كلامهم أن الأب إذا كان معروفا بسوء الاختيار لم يصح عقده بأول من مهر المثل ولا بأكثر في الصغير بغين فاسق ولا من غير كفة وفيهما سواء كان عدم الكفاءة بسبب الفسق أو لاحت لزواج بيته من فقير أو محترف بجرعة ذليلة أو يمكن كفؤا فاعقد باطل وقصر المحقق ابن الهام كلامهم على الفاسق مما لا ينبغي يجوز أن في الكفاءة * وفي المقتطوع في غير الأب والجد تزوج الصغيرة من غير كفؤها فذكرت الصغيرة فأجازت لا يجوز وكذا غير الأب والجد إذا انقص عن مهرها ما انفصا فالحال لا يجوز حتى لو أجازت بعد البلوغ لا يشتد من أحكام الصغار في النكاح * (٣) رجل تزوج ابنته الصغيرة من رجل ظنه سزا لاصل فكان معتقها وباطل قال رضى الله عنه وفيه أن يكون لا اتفاق في باب نكاح الصغار من الفضة * قال غير الأب والجد من الأول لو تزوج الصغيرة من عين معروف لم يجز لأن القدرة على الجماع شرط الكفاءة كالقدرة على المهر واللغة بل أولى من نكاح القاعدية * (٤) غير الأب والجد إذا تزوج الصغيرة من لا يشتر على المهر واللغة لم يصح من كفاءة فقد اقتلدى * غير الأب والجد إذا تزوج الصغيرة من رجل كان جده معتق قوم وكان للصغيرة أباء أحرار فأدرت الصغيرة وأجازت النكاح لا يجوز وكذا لو كان جدهم كافرا ثم أسلم خلاصة في الفصل الثامن من نكاح الصغير والصغيرة * وذكر في الأصل أمره تزوجت نفسها رجلا ولم تعلم أنه حر وعبد ثم ظهر أنه عبد أذن له في النكاح لاخبارها فيكون الخيار للأولياء وان تزوجها الأولياء برضاها ولم يعلموا أنه حر وعبد ثم علموا أنه كان عبد لاخبارهم وعنده لوفد الزوج أنه حر فزوجوها منه ثم ظهر أنه عبد كان لهم الخيار ودلت المسئلة على أن المرأة إذا تزوجت نفسها رجلا ولم يشتر عليها الكفاءة ولم تعلم المرأة أنه كفؤ أو ليس بكفؤ ثم ظهر أنه ليس بكفؤ لاخبارها وكذا الأولياء إذا تزوجوها برضاها ولم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علموا أن شرط الكفاءة أو أخبرهم بالكفاءة فزوجوها ثم ظهر أنه غير كفؤ كان لهم الخيار في فصل الكفاءة من الخطانية وكذا في الخلاصة والبرازية تزوجت نفسها من رجل على أن الزوج حر ثم أدعى رجل أن هذا عبدي ومدة الزوج يثبت لها حتى الفسق من نكاح خزانة المقتن * ومن تزوج ابنته الصغيرة عبدا أو تزوج ابنه وهو صغيرة فهو حرام عند أبي حنيفة خلافا لهما من كبير مشغل الأحكام في آخر الكفاءة * سئل عن البكر البالغة إذا تزوجها أبوها أو لاية الأجير عند الحاكم

قوله لاخبارها ~~الكن~~ للأولياء الخيار خلاصة

في المنة لو تزوجها أي الأولياء بلا شرط الكفاءة برضاها وهو غير كفؤ فلا خيار لاحد كذا في مسائل الكفاءة من زينة الفتاوى سدد

الذي يراه وحكم بصحته هل اعادة النكاح بعد ذلك عند ما حكم حنفى ويحكم بطلانه
 أم لا أجاب ليس لها الرد بعد ذلك ولا لما حكم الحنفى أن يحكم بطلانه من فتاوى ابن تيميم *
 اذا تزوجت المرأة نفسها غير كفو كان الاولياء من العصة حتى القسح (١) ولا يكون القسح
 لعدم الكفاءة الا عند القاضي لانه يجهل فيه وكل من المصحين مفسد بنوع دليل وبقول
 عالم فلا تقطع الخصومة الا بقول من له ولاية عليها كالقسح بخيار البلوغ والرد بالعيب بعد
 القبض من كفاءة الخاتمة (٢) تزوجت نفسها من غير كفو ولها وليان فرضى أحدهما
 لم يبق للآخر حق الاعتراض كالأبداء فنية في باب الكفاءة * سئل عن الولي اذا
 امتنع عن التزويج هل للولي الا بعد التزويج أم الحاكم أجاب للولي الا بعد التزويج
 للحاكم من فتاوى ابن تيميم * وفي المحيط اذا تزوج الصغيرة أو الصغيرة بعد الاولياء
 فان كان الاقرب حاضرا وهو من أهل الولاية توقف نكاح الا بعد على اجازته وان لم يكن من
 أصل الولاية بأن كان صغيرا أو كبيرا اجتزأ نكاحا * وان كان الاقرب غائبا غيبة متقطعة جاز
 نكاح الا بعد في الحادى عشر من نكاح التاترامانية * وذكر في فوائد صدر الاسلام
 طاهر بن محمود اذا تزوج الرجل أخته وتوهم حتى فجات الاب قبل الاجازة ثم أجاز الاخ
 المزوج جاز ولو سكنت ولم يجوز ولا يجوز وعمله لو باع مال أبيه ثم مات الاب ولا وارث له
 غيره لا ينفذ البيع الا بتجديد العقد لما عرف أن الملك البات اذا طرأ على الموقوف أبطله
 من نكاح أحكام الصغار * اذا اجتمع للصغير والصغيرة وليان كلا شيوخ والعين
 فأيهما تزوج جاز عند ما وان تزوجا على التعاقب جاز الاول دون الثاني وان تزوجها
 كل واحد منهما من رجل آخر فوقع معا ولا يعلم أيهما أول بطل العقدان في فصل
 الاولياء من الخاتمة * ان تزوجت نفسها من غير كفو ورضي به أحد الاولياء لم يكن لها هذا
 الولي ولا لمن مثله أو دونه في الولاية حتى القسح ويكون ذلك لمن فوقه من الخاتمة في فصل
 الكفاءة * انفرد ثلاث عشرة فرقة سبعة منها بتحتاج الى القضاء وسبعة لا فالاول
 الفرقة بالجب والعصة وبخيار البلوغ وبعد الكفاءة وبقتضاء المهر وبأية الزوج عن
 الاسلام وباللعان والثاني الفرقة بخيار العتق وبالبلاء وبالردة وببيان الدارين
 وبإكراه الزوجين صاحبه وفي النكاح الفساد أشباه في النكاح (٣) اذا تزوجت
 غير كفو فقلو أن يفرق بينهما دفعا للعارضة والتفريق الى القاضي كما تقدم في البلوغ
 وما لم يفرق فاحكام النكاح ثابتة ولا يكون القسح طلاقا لان الطلاق تصرف
 في النكاح وهذا قسح أصل النكاح ولان القسح انما يكون طلاقا اذا فعله القاضي ثباته
 عن الزوج وهذا ليس كذلك ولهذا لا يجب لهائى من المهران كان قبل الدخول للميناوان
 دخل بها فلها المسمى وعليها العدة ولها نفقة العدة للدخول في عقد صحيح في السادس من
 نكاح نقد الفتاوى * لاهم لها في الفرقة بخيار البلوغ ان لم يدخل بها وهذا اقاعدة كون
 الفرقة فسخا وفائدة أخرى لو تزوجها بعد الفرقة بمثل الثلاث وان دخل بها فظلم المسمى
 وكذا لو اختار الغلام قبل الدخول لاسهر عليه من نقد الفتاوى في النكاح *
 اذا وقعت الفرقة بخيار البلوغ فان لم يدخل بها فإفلامه سر لها وقعت الفرقة باختيار الزوج

(١) وذكر فاضل خان أنه للعصة وقال
 بعض المشايخ أنه للهارم والاولى الصحيح
 كافي المحيط كذا في القهستانى سيد
 قوله كان الاولياء من العصة حتى القسح
 أى مالم يلمس منه ولا يطل حتى الولي
 يسكن به بعد ما علم وان طال الزمان خاتمة
 قريب من مثل المزبور سيد

فلو قال المصنف ولله ولي عليه خيار الفسخ بالسب أو في غيره الأب والجد والابن والمولى
 السكن أو أولى وأمثل في باب الأولياء من نكاح الجور * المولى إذا تزوج أمته الصغيرة فنفقت
 ثم بلغت كان لها خيار العتق وهل يكون لها خيار السب أو في غيره أمته الصغيرة فنفقت
 أنه لا يكون لها خيار البلوغ لأن المولى على الرقة والنكسب جميعاً فكانت ولايته فوق
 ولاية الأب والجد في فصل الخيار من الخيانة * والخجل يثبت بخيار البلوغ
 ليس بعدد خلاصة * قال المولى لا يثبت في التزويج فقال ذلك المالك فهو إذن ولو قال
 أنت أعلم فليس يثبت لأن قوله أنت أعلم عري فارسيته توبه داني وهذا ليس يثبت لما قلنا
 في علامة التوثيق تجنيس ومزق باب ما يكون رضا بالنكاح * رجل قال لأجنبية إنني
 أريد أن أتزوجك من فلان ففصأت بالفارسية توبه داني أو قالت توداني يكون إذا
 (١) ولو قالت اليس يكون فو كلا مختارات التوازل في الأولياء * (٢) والكفاة
 بأهل قبل يذكروا في الكتب واختلف المشايخ فيه خلاصة في الأكفاء * مثل شيخ الإسلام
 عن مجتهول أن نسب هل يكون كقول الأمر أو معرفة النسب قال لا في الخامس عشر من
 نكاح التا تاريخية * والكفاة ما تاحتعبر في حق النساء خاصة حتى أن الرجل الشريف إذا
 تزوج بالأوضاع من النساء ليس للولي حق الاعتراض وإن لم تكن هي كقوله من المجل
 المزبور فقلان النسيب * شربن تزوج بنته من عبده وهي كبيرة رضا حاجي وان كانت
 صغيرة لا كذا في جامع الجوامع في الثامن من نكاح التا تاريخية * (في الاختلاف
 في الجهاز والمهر وغيرهما) * جهز بنته وتزوجها ثم ادعى أن مادفعه لها عارية وقالت
 غلبت أو قال الزوج ذلك بعد موتها الميراث منه وقال الأب عارية قبل القول وتزوج ولها إذن
 الظاهر شهد به إذا العادة دفع ذلك إليها جهزته واختاره السعدي واختار الإمام المرحوم
 كون القول للأب لأن ذلك يستفاد من جهته والمختار للقول الأول أن كان
 العرف ظاهر بذلك كما في ديارهم كما ذكر في الوقعات وقضايا الخاص وغيرهما
 وإن كان العرف مشعر كالأقوال للأب وقيل (٣) أن كان الرجل عن مثله جهز البنات
 فملكها فقول للزوج والأفله من أوامر جهزها من الهام * قال مولانا يوسف أن يكون
 الجواب على التفصيل أن كان الأب من الكرام أو الأشراف لا يقبل قول الأب لأن مثله
 يأثم من الإعادة وإن كان من أوساط الناس يكون القول قول الأب لأنه هو الدافع
 وليس يكذب فيما قال من حيث الظاهر في فصل في هبة الودولة من هبة الخيانة (٤)
 * أجهز ابنته ثم مات الأب وبقية الورثة يطالبون التسعة منها فإن كان الأب اشترى لها
 في غيرها أو بعد ما كبرت وسلم إليها وذلك في حجة فلا يبدل للورثة عليه ويكون للابنة خاصة
 من الوقعات المسماة في كتاب المواريث بعلامة التوثيق * وذكر فيه أيضاً جهز ابنته
 وسلمه إليها ليس له في الاستفسح أن يسترد منه ما عليه الفتوى جامع الفتاوى وكذا
 في القنية فيما يتعلق بجهز البنات * وذكر فيه أيضاً لو كان لها على أبيها دين جهزها
 أبوها ثم قال جهزتها يدين على وقالت بل بما لا فالقول للأب وقيل القول للبنت والأول
 أصح فإنه لو قال الأب كن لأمك على مائة دينار فاختدت الجهاز بها وقالت بل بما لا

وقدم في التجنيس أن هذا ليس (١)
 يثبت تأمل وجه التأمل أن ما في التجنيس
 قول أبي البنت وقال بعضهم قولها توبه
 داني وقولها توداني في عرف بلادنا يكون
 إذا كذا في الخاتمة في شرائط النكاح
 سئل
 رجل قال لأمه أجنبية أي أريد (٢)
 أن أتزوجك فقالت بالفارسية توبه داني
 لا يكون إذا منها كذا اختاره الفقهاء *
 أو قالت هذا قديماً كذا في التوازي
 التوكيد بالثبات فإن قالت ذلك
 فهذا كقول لأن هذا لا يثبت كذا في التوازي
 تجنيس في باب ما يكون رضا بالنكاح
 فإنه فاضحان ذكر في فصل حبس (٣)
 المرأة نفسها بالمهر وإن كان الأب من
 لا يجهز البنات بمنزلة ذلك بل قوله
 والآن كالأب في جهزها كذا (٤)
 في التوازي أخذته من فتاوى حارث
 الهداية وصرح به في كتابه المسمى بعين
 المآل كذا في جامع هذه المجموعة
 قوله وذكر فيه أي في القنية سئل

فأقول للآب جامع الفتاوى وكذا في الفتنة (فضم) غمز فبما قال الزوج إن ابنتي وأجهزها
جهازاً عظيماً فترجعها ودفع الدسيمان إلى أيها ثمن أن أباهما لم يجزها لارواة فيه وأقروا
بأن الزوج يطالب المرأة بالجهيز فإن جهزها لا يسترد ولا يسترد ما زاد على دسيمان مثلها
وقدر بعضهم الجاهل بالدسيمان ليكل دينار من الدسيمان ثلاثة دنانير من الجاهل أن أربعة
دنانير والزوج يطالب به هذا القدر ولا يسترد ما زاد على دسيمان مثلها (فقط) الصحيح
أنه لا يرجع بشئ على أب المرأة إذا المال في باب النكاح ليس بفرض أصلي في العشرين من
القصولين * (فخ) قال القاضي غفر الله له سئل برهان الدين السعدي عن تزويج امرأة
ويعت ثلاثة آلاف بجلا أو أوجه غنى بعثها إلى الزوج من غير جهزها هل زوجها إن يطالب
أبها بجهزها بما قدر ثلاثة آلاف قال نعم وبه بقي جمال الدين الرندي عن في المتفرقات
من نكاح فتاوى الصربية * (يح) يبقى باء إذا لم يجز بما يليق بالمعروف فله استرداد
ما بيعت والعسر بما يتخذ الزوج لا ما يتخذها ولو سكت بعد الزفاف زماناً يعرف بذلك رضاه
لم يصح لأن يتخاصم بعد ذلك وإن لم يتخذ له شئ فتنة في باب الأموال التي تدفع في
المسايرات وفيه تفصيل * وإن اختلف الزوجان في متاع البيت فأقول لكل واحد منهما
فيما يصلح له مع عينه إلا إذا كان الزوج يبيع ما يصلح لهما فأقول له وكذا إذا كانت تبيع
ما يصلح له لا قبل قوله (١) وفي النجاسة لو اختلفا في متاع من متاع النساء وأقاما
البيتين في الزوج وأطلق الزوجين فشمل المسلم مع الزينة والحري (٢) والمسلمين
والمساكين والزوجين الكبيرين والصغيرين إذا كان الصغير يجلس ويشعل اختلافهما
سابق النكاح وما بعد الفقرة وما إذا كان البيت ملكاً لهما أو لأحدهما خاصة وأقول
لزوج في الصالح لهما وما يصلح لهما القروش والامتعة والأواني والرقبي والمنزل والعقار
والمواشي والنقد والبيت للزوج الآن يكون لهما يئسنة عزاء في خزانة الأكل إلى الامام
الاعظم بحجراتي * وإذا اختلف الزوجان في متاع البيت والنكاح بينهما قائم أو ليس
بقائم وذاعى كل واحد منهما أن المتاع كله له فخصم للرجال كالعامة والقباء والعنوسة
والمساكين والسلاح والمنطقة والكتب فأقول في الزوج مع عينه لشهادة الظاهر له
وما يصلح للنساء كالدرع والخمار والماء ونحوها فأقول فيهما قول المرأة مع عينها لأن الظاهر
شاهد لها وما يصلح لهما ما كان القروش والامتعة والأواني فأقول للزوج فيه مع عينه
والرقبي والمنزل والعقار والمواشي والنقد كالقروش لأن المرأة وما في يدها في يد الزوج
فكانت الأموال كلها في يد الزوج وإذا تنازعان في شئ وهو في يد أحدهما كان القول
قوله كذا هنا بخلاف ما يخص بالان لا الظاهر آخر أظهر من البدوه يد الاستعمال
فجاءنا القول قولها كرجلين اختلفا في ثوب أحدهما الأيسر متعلق بكمه فإن
اللايس أولى وهذا إذا كانا حيين وإن مات أحدهما واختاف ورثته مع الآخر
فالجواب في غير المتكفل على ما مر وأما ما يصلح للرجال والنساء فهو للتي منهما أيهما
كان لأن الدليلي للامت من دعوى الكافي شرح الوافي في الخفاف (٤) * وإذا
اختلف الزوجان في متاع البيت فما كان للنساء كالدرع والخمار والحلي والبسط

(١) وما كان من متاع التجارة والرجل
معروف تلك التجارة فهو للرجل كذا
في التاتارخانية وفي لسان الحكماء إلا إذا
كان ما تغاوله سبي النساء أو كانت المرأة
تبيع ثياب الرجال
(٢) ولو كان أحد الزوجين مساكناً لاخر
فكافراً فهذا وما لو كانا مسلمين سواء
تاتارخانية في نوع في اختلافهما في
متاع البيت من النكاح
وإن كان أحد الزوجين غير مد ولا الله
بجامع مثله فأقول في المتاع على
ما وصفت هكذا في التاتارخانية من
النكاح في ٢٠
اعلم أن البيت اسم للبيت واحد له دهن
والمزمل اسم لما يشتمل على بيوت وصحن
مسقف وقطع يسكنه الرجل بعائلته
والدار اسم لما يشتمل على بيوت ومنازل
وصحن غير مسقف فكان المنزل فوق
البيت ودون الدار كذا ذكره شمس الأئمة
السرخسي كذا في الوافي
المزمل جزء من الدار كما يفهم من التاتارخانية
في الثالث من الأجزاء حيث قال استأجره
مترلاً من داروا المقهور من المتي في كلب
القبعة أن المنزل غير الدار والبيت
(٣) قوله فهو للتي منهما أي مع عينه كذا
في لسان الحكماء
(٤) وقال أبو يوسف ومحمد الحكم بهذا
موت أحدهما ما هو يكون الحكم في
حياتهما كذا في الحساب في اختلاف
الزوجين في متاع البيت

والسرير والعندوق وهو للمرأة وما كان للرجال كالسلاح والاقبية والقلنسوة والمنطقة
والطيلسان والسراريل والعمامة والقوس والبرذون وما أشبه ذلك فهو للرجل وما كان
للرجال والنساء كالثوب والخادم والعبد والغنم السائسة والأبل والبق وما أشبه ذلك
فهو للباقي منهم ما في الموت وفي الطلاق فهو للرجل عند أبي حنيفة وقال محمد ما يكون
للرجل والنساء فهو للرجل في الوجهين (١) وقال أبو يوسف يعطى للمرأة من متاع
النساء ما يجهز نفسها وما بقي فهو للرجل في الوجهين في الرابع من نكاح الوالدية •
وان كانت له نسوة فوقع الاختلاف بينه وبينهن في المتاع فان كنت في بيت واحد فمتاع
النسوة بينهم على السواء وان كانت لكل واحدة في بيت على حدة فما كان في بيت
كل امرأتين بينهما وبين زوجها على حدة فمتاعها لا يشارك بعضهن بعضا فانما رخصة في العشر من
من النكاح تقر بثمان آخره • ولا فرق في هذه الوجوه بين ما اذا كان البيت الذي يسكن
فيه ذلك الزوج أو ملك المرأة ولو كان غير الزوج في عيال احسد بان كان الابن في عيال
الاب أو الاب في عيال الولد ونحو ذلك حكاه المتاع عند الاشتباه للذي يعول في قولهم
كذا ذكر في النكاحيات وفي نوادر ابن رستم في اختلاف الزوجين في متاع البيت من
الغنيمة (٢) وان اختلف الزوجان في البيت الذي يسكن فيه كان القول له وان اقامت
البينة أو اقاما جميعا يعطى البينة المرأة لانها خارجة ظهري في نوع في اختلاف الزوجين
من الطلاق لمصدا وكذا في الغنيمة في اختلاف الزوجين من النكاح • (في القسم)
للرجل الحرة أو المملوك امرأتان حرتان فإنه يكون عند كل واحدة يوم أو ليلة أو ثلاثة أيام
ويستوى في البكر والثيب والنكابة والمراعاة والمبالغة والجسوة والجديدة لايجوز أن
يقيم لاحداهن أكثر الا باذن الأخرى فان النبي عليه الصلاة والسلام استأذن
نساءه ليكون في بيت عائشة رضي الله عنها في مرضه والصحيح والمرضى في القسم سواء
وكذا المذموم في نسائه من نكاح خزانة الاكل • وفي المعراج ولو اقام عند احدهما
شهر وانما صمته الاخرى بذلك قضى عليه أن يستقبل العدل بينهما وما مضى هو غير أنه آثم
لان القسمة تكون بعد الطلب ولو عاد بعد ما نهى القاضي أو جعه عقوبة وأمره بالعدل
لأنه أساء الادب وارتكب ما هو حرام عليه وهو الجور فيعزى ذلك انتهى وحاصله
انه لا يعزى في المرة الاولى واذا عجز مرة فبالضرب وفي الجورة لا يعزى بالحبس لانه
لا يستدرك الحق فيه بالحبس لانه يقوت بعض الزمان انتهى وهذا مستثنى من قولهم ان
للقاضي الخيار في التعزير بين الضرب والحبس من قسم جبررائق

(١) لان المرأة وما في يدها في يد الزوج
فكان الاموال كلها في يد الزوج كذا في
الحمل المزبور من الوالدية بعد

(٢) فان قال البيوت بعد موته فمتاع بيته
ان هذا المستند فاعدمت الاب كان
القول له ولهم وان أفترأ أن المتاع كان
في البيت يوم مات الاب أو اقامت البينة
على ذلك فهو ميراث عن الاب لا يقبل
قوله من كذا في فتاوى القاضي معين
المتى

﴿كتاب الرضاع﴾

اذا أرضعت المرأة صبية حومت على زوجها وآبائه وآبائه فتكون المرضعة أم الرضيع
وأولادها أخوته وأخواته من تقدم ومن تأخر فلا يجوز أن يتزوج شيأ من ولدها وولد ولدها
وان سقطوا وآبأوها أجدادها وأهاتها جدها من قبل الأم وأخوتها وأخواتها أخوالها
وخالاتها ويكون زوجها الذي نزل منه اللبن أب المرضعة وأولادها أخوتها وآبأؤها

أحد ادها وجدتها من قبل الاب واخوته وأخواته أعمامها وعمات الامحلال منسكة أحد
 منهم كافي النسب من رضاع الاختبار * (خ) ولو أرضعت امرأة عبد حرم عليه من تقدم
 من أولاده ومن تأخر خزانة المفتين * وهذه الحرمة بمعنى حرمة الرضاع كما ثبتت في جانب
 الام ثبتت في جانب الاب وهو الفعل الذي نزل لينها بوطائه وقال المشافعي الحرمة لا تثبت
 في جانب الاب والفقهاء يسمون هذه المسئلة ابن الفعل فعندنا الفعل أب الرضيع وأم الفعل
 جسده وأخواته عماته وأولاد الفعل اخوته ولا يحل للرضيع أن يتزوج واحدة ممن
 ولا نكاح موطوءة الفعل ولا منكوحته ولا للفعل نكاح موطوءة الرضيع ومنكوحته
 ولو كان للفعل امرأتان حبلسانه وأرضعت كل واحدة منهما رجلاً كان الرضيعان
 أخوين لاب وإن كانت احدهما أنثى لا يجوز النكاح بينهما ولو كانتا أنثيين لا يجوز
 الجمع بينهما في نكاح رجل كما لا يجوز بين الاختين من النسب من أول رضاع الخفية وفي
 نكاح الحسن بن زياد ولدت من الزوج وجف لبنها ثم درت وأرضعت ولدا همدا الولدان
 ينسكح ابنه هذا الرجل من غير الرضعة وليس هذا بابن الفعل لانقطاع النسبة عن القول
 ولو تزوج امرأته لم يولد له منها ولد قط ونزل لها المني وأرضعت ولدا لا يكون الزوج أباً للولد
 وليس هذا أيضاً بابن الفعل السعوط والوجود محرم لا الاقطاع في الاذن والاحليل والباطنة
 وكذا الحقة في ظاهر الزواجة من رضاع البرازية وكذا في الخلاصة * ولو نزل للذكر
 لبن وهي لم يتزوج فأرضعت ولدا فهو رضيع محرم فلو تزوجت الذكر لا تثبت الحرمة من
 الزوج قال في المحيط وكذا اذا تزوج امرأة فلم يولد له قط ثم نزل لها لبن فان اللبن من هذه
 المرأة دون زوجها في الرابع من نكاح الخلاصة

وبين انثى شخص رضاعاً ونسبة * فلا يجمع من فالدر للفعل ينشر

صورة المسئلة لو كان لامرأة أول رجل ابنتان احدهما من الرضاع والاخرى من النسب
 لا يجوز لرجل أن يجمع بينهما في عقد نكاح لان الدر كما ينشر الحرمة من جهة المرأة ينشرها
 من جهة الفعل أيضاً عندنا وهذا الفرع الثاني ذكره صاحب الفتنة في آخر باب الرضاع *
 ولا بد قسطها ولو من رضاع في نكاح بشبهة * ولو من زنا فالخطبكم لا يتغير لما تقدم في
 البيت السابق أن ابن الفعل ينشر الحرمة كما ينشر ابن المرأة وكان ذلك شاملاً لما هو مشكك
 صحيح ووطء بشبهة ووطء زنا والحكم لا يفتقر في كل الاحوال انه عليه في هذا البيت
 والموجب انقضاء الفرع الاخير لكونه منصوباً عن علماً ذكره صاحب الفتنة قال
 علماً بان صورته من زنى بامرأة تنحرم عليه بنتها من الرضاع وهي منصوبة (١) أقول في
 النهاية وقتاوى قاضيه خان والفتاوى الظهيرية والذخيرة رجل زنى بامرأة فولدت منه
 فأرضعت به ابناً اللبن صغيراً لا يجوز له الزنى ولا لاحد من آباءه وأولاده نكاح هذه الصغيرة
 على ما عرفت من أصل أعجائياً يعني أن لبن الفعل يتعلق به التحريم وذلك لوجود البعوضة
 بين الزاني وبين هؤلاء من رضاع شرح الوهبانية للمصنف * ولا رضاع بعد الفطام ومدة
 الرضاع عندهما سنتان وعند أبي حنيفة سنتان ونصف فالرضاع في هذه المسئلة محرم
 قطب النسب أم لا ولا تثبت الحرمة بعد سنتين ونصف وإن لم يقطع به يبقى القاضى الامام

(١) وفي شرح ابن الهمام وفي الخلاصة
 وكذا لو لم تفعل من الزنا وأرضعت لابنت
 الزاني تحرم على الزاني كما تحرم بنتها من
 النسب عليه من شرح الوهبانية لابن
 النخبة وكذا في الفقه الكبري ع

وأجمعوا أن مدة الرضاع في حق استحقات الإبر على الأب ستان في الرابع من كساح
 الخلاصة * وذكر الخصاص أنه إذا طعم قبل مضي المدة واستغنى بالطعام لم يكن رضاعا
 وإن لم يستغن * ثبت الحرمة وهو رواية عن أبي حنيفة وعليه الفتوى ذكره الزيلعي * من
 رضاع الدرر * وقد بالنسبة لأن الرضاع بعد حلا يوجب التحريم وأفاد بإطلاقها
 ثابته بعد الفطام والاستغناء بالطعام وهو ظاهر الرواية كما في الخامسة وعليه الفتوى
 كما في الوالدية وفي فتح القدر مع زيالي وأقعات الناطقي * فها ذكره الشارح من أن
 الفتوى على رواية الحسن من عدم ثبوتها بعده بخلاف المعتمد لما علم من أن الفتوى إذا
 اختلفت كان الترجيح لطاهر الرواية من وضاع البحر الرائق (٤) * إذا مص ندى
 امرأ أنه وشرب لبنها لم يحرم عليه امرأته لما قلنا أنه لا رضاع بعد الفصال فاضحيان في
 كتاب الرضاع * امرأه أرضعت مربية فكبرت فجاءهها زوج المرععة يحرم عليه امرأته
 سواء كان المين من هذا الزوج أو لم يكن في الثالث من تكاح الخلاصة * وفي الحجة
 تزوج امرأه رضية في أم الزوج أو حذته أو أخته فأرضعت هذه الصغيرة حرمت على
 الزوج لأنها صارت أخته أو ابنة أخته من رضاع السائر كما في * وفي آخر الموط
 ولو كانت أم البنات أرضعت أحد البنين وأم البنين أرضعت أحد البنات لم يكن
 للابن المرتفع من أم البنات أن يتزوج واحدة منهن وكان لاخوته أن يتزوجوا بنات
 الأخرى إلا الابنة التي أرضعتها أمهم وحدها لأنها أختهم من الرضاعة من رضاع البحر
 الرائق * يجوز أن يتزوج أخت ابنه من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لأن أخت ابنه
 من النسب إذا كانت منه فإن كانا من أب وأم أو من أب فهي بنته وإن لم تكن بنته فإن كانا
 من أم فهي ربيته والربيعة تحرم بالذخول ولم يوجد هذا المعنى في الرضاع لأن بنت المرععة
 أخت ابنه لا أم فلا تكون بنتا له لأن ابن المرععة ما كان منه ولم يدخل بالمرععة حتى يصير
 متزوجا ببنت امرأته دخل بها حتى لو لم يوجد أحد هذين المعنيين في النسب بأن كانت
 أمة بين شر يمكن فجاءت بولد فأعساه حتى ثبت النسب منهما ولكل واحد منهما ما بنت من
 امرأته أخرى جاز لكل واحد من المولين أن يتزوج بنت شريكه وإن كان كل واحد من
 المولين متزوجا ببنت ابنه من النسب لأنه لم يوجد في بنت شريكه أحد هذين المعنيين
 إذ ثبت شريكه ليست بنتا له ولا بنت امرأته دخل بها كافي شرح الوافي في الرضاع *
 ولو أدخلت امرأته حيلة تدعى في دم رضية ووقع الشك في وصول اللبن إلى جوفها لم يحرم
 لأن في المنع شك كما في الوالدية وكذا في الخلاصة في القاعدة الثالثة من الأشباه *
 ولا بأس بأن يتزوج الرجل أم ابنه التي أرضعته وهكذا يتزوج ابنها وهي أخت ابنه
 ولا يحل هذا من النسب لأنها ربيبة ولا بأس بأن يتزوج أم من أرضعت ولده وفي النسب
 لا يجوز لأنها أم المتنكحة في الرابع من تكاح الخلاصة * صغير ومغيرة بينهما مشبه
 الرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة لا بأس بالنكاح بينهما إذا لم يخبر به واحد عدل فإن أخبر
 عدل ثقة يؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما * فإن أخبر بعد النكاح فالاحوط أن
 يفارقها لأن الشك وقع في الأول في الجواز وفي الثاني في البطلان والدفع أسهل من الرفع

(١) إذا تعارض ما في المتن والفتاوى
 فالعقد ما في المتن كذا في فصل الحبس
 من قضاء البحر وكذا يقدم ما في
 الشروح على ما في الفتاوى كذا في
 المحل المزبور ثم
 وفي أنفع الوصائل في مسألة قسمة الوقت
 أن تقول الفتاوى لا تعارض نقل المذهب
 خصوصاً إذا لم يكن فيها نص على
 الفتوى على
 وقال سعدى أنه سدى في فتاواه إذا كان
 ما في الفتاوى مخالفا لما في المتن بعمل
 بما في الفتاوى ولا يخفى أنه ليس على
 إطلاقه

قد قيل ذلك ان حقاً وان كذباً في الرابع من نكاح البزائية • صبيبة أرضعتهم اربع نساء
 أهل القرية ولا يدري من أرضعتهم اربع رجل من أهل تلك القرية فهو في سعة من
 المقام معهم في الحكم من رضاع خزائة الفتاوى • وكذلك في مختارات التوازل • وفي
 خزائة الفتوة رجل تزوج بامرأة فسال امرأته أن أرضعتهم ما فهي على اربعة اوجه ان
 صدقها الزوجان أو كذبا إذا وصدقها الزوج وصدقها المرأة أو صدقها الزوج وكذبها
 المرأة أما اذا صدقها ارفع النكاح بينهما ولا مهران لم يكن دخل بها فان كان قد دخل
 بها فلهما مهر المثل وان كذبها لا يرفع النكاح ولكن يتفران كأنها كبراً به أنها صادقة
 بفارقها احتياطاً وان كان أكبراً به أنها كاذبة يحكمها وان كذبها الزوج وصدقها
 المرأة يبقى النكاح ولكن لا مهران أن تستخف الزوج بالله ما تعلم أني أخشك من الرضاع فان
 شكك فزني بينهما وان حلف فهي امرأته وان صدقها الزوج وكذبها المرأة يرفع النكاح
 ولكن لا يصعد الزوج في حق المهران كانت مدخولاً بها وبازم مهر كامل والا تصف مهر
 انتهى من رضاع الجوف شرح قوله ويثبت بما ثبت به المال وذكر الاستيعاب أن الأفضل
 له أن ينفقها اذا أخبرت به امرأته يعني بالرضاع فان كان قبل الدخول بها بعينها نصف المهر
 والأفضل لها أن لا تأخذ منه شيئاً وان كان بعد الدخول بها فالأفضل للزوج أن يعطيها
 كالمهر والنفقة والسكنى والأفضل لها أن تأخذ الأقل من مهر مناهل ومن المصحح
 ولا تأخذ النفقة ولا السكنى انتهى من المحل المزبور وفي شرح قوله ويثبت بما ثبت به
 المال رجل تزوج امرأته فشهدت امرأته أنها أرضعتهم ما لانت الحُرمة بقولها وان كانت
 عدلة (١) وان تزوجت كمن أنفصل وقال مالك ثبت الحُرمة بشهادة امرأة واحدة لانها
 من باب الدلالة فثبت بقول الواحد كما لو اشترى لحماً أو غيره عدل أنه ذبيحة المجوسى يحرم
 عليه وانما نقول هذه شهادة قامت على زوال ملك النكاح فلا تثبت الحُرمة كالواقعة على
 الطلاق فان شهد بذلك امرأتان أو رجل عدل فكذلك وكذا لو شهد اربع نسوة وقال
 الشافعي يفرق بينهما بشهادة الأربع وكذا لا يفرق بينهما بعد النكاح ولا تثبت الحُرمة
 بشهادتين فكذلك قبل النكاح اذا اراد الرجل أن يخطب امرأة فشهدت امرأة
 قبل النكاح أنها أرضعتهم ما كان في سعة من تكذيبها كالمشهدت بعد النكاح ولو شهد
 رجلان عدلان أو رجل وامرأتان بعد النكاح عند حال يسعه المقام مع الزوج (٢)
 لان هذه شهادة لو قامت عند القاضي ثبت الرضاع فكذلك اذا قامت عندهما وإذا
 أقروا رجل بامرأته أنها أخذه من الرضاع ولم يصر على اقراره كان له أن يتزوجها وان
 أصرت لا يجل له أن يتزوجها ولو أقروا بعد النكاح بذلك ولم يصر على اقراره لا يفرق
 بينهما وان أصرت فزني بينهما وكذا لو أقرت المرأة قبل النكاح ولم يصر على اقرارها كان
 لها أن تزوج نفسها منه وان أقرت بذلك ولم يصر ولم تكذب نفسها لكن تزوجت نفسها
 منه جاز نكاحها لان النكاح قبل الاصرار وقبل الرجوع بمنزلة الرجوع عن اقرارها
 وقد مرّت هذه بالجلية في فصل المخزومات ولو قالت المرأة بعد النكاح كنت أقورت قبل
 النكاح أنه أخى من الرضاع وقد قلت ان ما أقورت به حتى حين أقورت بذلك لم يصح النكاح

(١) أجنبية كانت أو أم أحد الزوجين

خزائة المفتين •

وهذه المسائل مذكورة أيضاً
 في كتاب الكراهية في فصل
 ما يقبل فيه قول الواحد وما لا يقبل
 فيه •

(٢) ولو شهد عندهم عدلان قبل رضاع

بينهما وهو يجحد ثم ماتا أو غابا قبل
 الشهادة عند القاضي لا يصح المقام
 معه كالمشهدت بالثلاث كذلك
 وقامه في شرح المنظومة كذا في البحر
 الرائق قبل كتاب الطلاق •

لا يترقب بينهما - وبمثله لو أقر الزوج بعد النكاح وقال كنت أفرت قبل النكاح أنها أختي
من الرضاع وقفت أنه حقي فإن القاضي يترقب بينهما - إلا أن المرأة لو أقرت بعد النكاح أن
الزوج أخوها من الرضاع وأصرت على ذلك لا يقبل قولها على الزوج ولا يترقب بينهما -
فكذلك إذا أسندت ذلك إلى ما قبل النكاح أما الزوج لو أقر بعد النكاح وأصرت على إقراره
ترقب بينهما - وكذلك أسند إقراره إلى ما قبل النكاح من آخر باب رضاع الشفاعة -
عن رجل خطب بنتاً فذكرت أنها أمها أنما أرضعت الخطيب فهل يقبل قولها بفردا
أو لا يقبل ويحل له أن يترقب بها - أجاب لا يقبل قولها بفردا ويحل له أن يترقب بها من
فتاوى أمين خيم من النكاح - لو أخبره بخبرائك تزوجتها وهي أختك رضاعاً لم يترقب بأختها
وأربع سواها حتى يشهد بذلك عدلان لأنه أخبره بفساد مقارن والاقدم على النكاح
أعارة يسهل على صحته وانكار فساد ههنا فيثبت المشارع بالظاهر بخلاف ما لو كانت المنكوحه
صغيرة فأخبر الزوج أنها أرضعت من أمه أو أخته فإنه يقبل قول الواحد فيه لأن القاطع
طارق لم يثبت المنافع فالخاص لا يقبل خبر الواحد في موضع المنازعة لحاجتنا إلى
الآثار - وقيل بأن في موضع المسألة لعدم الإلزام في الظاهر من كراهية الكافي شرح
الروافى - ولو شهد رجل وامرأتان فالتزم به القاضي وحل يترقب على دعوى المرأة
الظاهر عدمه بحكم الشهادة بطلاقها - بحجرائي قيل كتاب الطلاق ملخصاً - وإذا ثبت
الرضاع بالشهود والعدول إذا كانت الشهادة على الزوجين ترقب بينهما فإن كان قبل
الدخول فلا مهر لها وإن كان بعد الدخول فلها الأقل من المسمى ومن مهر المثل وليس
عليه النفقة والسكنى ولو لم يشهد عليه أحد ولكن قال الزوج بأنها أختي أو أختي
من الرضاع فإن قال بعد ذلك كذبت أو أوهمت أو غلطت فهم على نكاحهما - وإن قال
هو حقي كما قلت فترقب بينهما - وإن كانت المرأة صدقته فلا مهر - وإن كذبه فلا نصف المهر
وإن كان قد دخل بها فلا جميع المهر والنفقة والسكنى إن كذبه - وإن صدقته فلاها
الأقل من المسمى ومن مهر مثلها ولا شيء من النفقة والسكنى - مضمران من الرضاع *
إذا أقرت هذه المرأة أخته أو أمه من الرضاع ثم قال بعد ذلك أوهمت أو غلطت أو نسيت
وأراد أن يترجىها وصدقته المرأة فهم أمه صدقان - فإن ثبت على الأول فقال هو حقي
كما قلت ثم تزوجها فترقب بينهما ولا مهر لها وعليه أن لا يدخل بها استحساناً من رضاع
الشفاعة (١) * ونص في الرضاع أنه إذا قالت هذا ابني رضاعاً وأصرت عليه يزيله أن
يترجىها إلا أن الحرمة ليست اليها وقد ذكرناه وبه يفتى في جميع الوجوه - بزانية في آخر
الطلاق

﴿كتاب الطلاق﴾

* (الاول ما يقع به الطلاق وما لا يقع) * ورؤى في الخبر خمس جدهن جدهم وهن جدهن
الطلاق والنكاح والعناق والرجعة والنذر مختصر تفسير سورة البقرة (٣) * وطلاق
الهازل والرجل الذي أراد أن يتكلم فسبق لسانه بالطلاق أو العناق أو النذر واقع

(١) ولو قال الرجل إنها أختي أو أختي
رضاعاً ثم قال أخطأت أو نسيت وكذبت به ؟
المرأة أو صدقته يجوز له أن يترجىها
كذلك في البزانية قيل كتاب الايمان عم
(٢) قوله في آخر الطلاق في نسخة بدله قيل
كتاب الايمان ٥١
(٣) للعداوى في تفسير قوله تعالى
ولا تأخذوا آيات الله هزوا وكذا في تفسير
التعالي

(١) قول عبد الجبار القمانى كرى الغر من أنه لو قال امرأتى طالق وله امرأتان أو ثلاث تطلق واحدة وله أخبار الثميين وقيل يقع على كل واحدة منهن تطلق والصحيح الأول ذكرناه بالحق في آخر الأراء كذا في زبدة الفتاوى في مسائل الثعلب وأبى المرحوم (يعنى يحيى أئندى) أنه تطلق واحدة منهن والتمسح إلى الزوج من انفال في الغر كذا يحفظ (٧١) جامعة هذه المجموعة

(۲) المراد من قوله عدينيمايه ودين
الله تعالى ولا يدين في القضاء انه ان استفتي
بجيبه الماقتى على فوقي ماوى ولكن
القاضي يحكم عليه بموجب كلامه ولا
بماقت الى ماوى في باب الحقيقة والنجاز
كذا في كشف البردوى عه
(ترجمة)

(2-7)

$$(\hat{a} - \tau, \hat{f})$$

(٦) ومن قال بالملامة فهو في الملة قاتل -

ہائیں یا یہ مکتبہ اور محلی الجواب پائیں یا یہ

إليه أولان طلاق صر يصادر أبو السعود

(27)

اعا هو في الدنيا واما الباقى باعظ

(مسئلہ) اوج عورنی اولان زید

عورتلر بىلەن ئاۋچىلار ئارىسىدا بىر تالاق بولۇش

[illegible]

= (مسئله) زيد خردن سكران اولوب سكرى حاتنه او سه كاند كده زوجه لى هندوز بايه ايكديگه اوج طلاق بوش اولد ديسه هندوز زينب قاجر طلاق بوش اولور (الجواب) اوجر طلاق بوش اولور (جواب آخر) اوجر طلاق بوش اولور توزيع متعارف نكاح (جواب آخر) اوجر طلاق بوش اولور (٧٢) توزيع مراد ايديجك ايكديگر طلاق واقع اولور اكن خلاف ظاهر اولغين تصديق

اولنار (جواب آخر) هر بيرنه ايكى طلاق واقع اولور يچي افندي في الطلاق (ترجه)

(مسئله) قال في حال سكره زوجه بيه انة طالقان بالثلاث كم يقع عليهم من الطلاق (الجواب) يقع على كل واحدة ثلاث طلاقات (جواب آخر) يقع على كل واحدة ثلاث لان التوزيع غير متعارف (جواب آخر) يقع الثلاث لانه اذا اردنا التوزيع يكون الواقع اثنين اثنين ولكن لكونه خلاف الظاهر لا يعتبر (جواب آخر) يقع على كل واحدة اثنتان

(مسئله) زيد زوجه مدخول بها سيه هنده بندين بيا طلاق بوش اول ديد كند سكره عدني اينجند زيه هنده تكرار يندن بيا طلاق بوش اول ديسه طلاق ثاني شرعا واقع اولور (الجواب) اولوز كنه يچي افندي في الطلاق كذا في البحر بعين عبارته سيه

(ترجه) (مسئله) طلق زوجته المدخول بها طلاقا ثانيا ثم طلقها طلاقا ثالثا وفي العدة فهل يقع الثاني أم لا (الجواب) يقع

(١) قال للمباني أنت طالق يان تقع أخرى ولو قال أنت طالق لانه اخبرنا بخلاف الاول من طلاق البرازية

(٢) لانه لما لم يحتمل التكرار فلا بد من التثنية سيه

(٣) وعليه القسوى اليوم وبه أفق الروم جامع هذه المجموعة سيه

(مسئله) زيد زوجه مدخول بها سيه هندى طلاقا يان ايدى تعليق ايدوب بعده

أطلقتها على مال بعد الطلاق الرجعي فيصح ويحب الماني كافى للخلاصة لا الباسان اذا أنكته جعله خيرا عن الاول لصرقة فلا حاجة الى جعله انشاء فان قلت بشكل على هذا أنت طالق أنت طالق قلت لا بشكل ذلك لأن أنت طالق أنت طالق لا احتفال فيه لتعيينه للاشياء شرعا حتى لو قال أردت به الاخبار لا يصح (١) والمراد بالباسان الذى لا يلحق الباسان النكاح المقتضى للدينونة بكل لفظ كان له هو الذى ليس بظاهر اى الانشاء في الطلاق كما وضح في فتح القدير الا اذا كان الباسان معلقا بشرط قبل المحجور الباسان بأن قال لها ان دخلت الدار فأنت طالق او يا طلاق (٢) ثم يأتيها متحجرا ثم يوجد الشرط في العدة فانه يقع عليها طلاق آخر عندنا والمضاف كالنكاح فلو قال لها أنت طالق عندنا وبها الطلاق ثم يأتيها ثم جاء الغد وقعت أخرى وقد نادى بكونه معلقا قبل التحيز لانه لو علم الباسان بعد الباسان المحجور لم يصح التعليق كالتحيز كافي البداء مخ الغفار لمخلصه وعلى هذا فاقع في جلب من الخلاصة في واقعة وهي أن رجلا بأن امرأته ثم طلقها ثلاثا في العدة الحق فيه أن يلحقها (٣) لما سمعت من أن الصريح وان كان باثباتي الباس ومن أن المراد بالباسان الذى لا يلحق هو ما كان كتابة على ما يوجد الوجه من طلاق ابن الهمام وقيد المؤلف بكون السابق طلاقا لانه لو كان فرقة غير طلاق كافرقة خیارا والسلوغ والعتاق بعد الدخول فانه لا يقع الطلاق في عده وكل فرقة توجب الحرمة مؤدبها يلحقها الطلاق واذا أسلم أحد الزوجين لا يقع على الآخر طلاقا كذا في البرازية واذا ارتدت ولحق بدار الحرب وطلقت في العدة لم يقع لا قطع العدة فان عاد الى دار الاسلام وهي في العدة وقع واذا ارتدت ولحق بدار الحرب لم يقع عليها طلاق فان عادت قبل الحضي لم يقع كذلك عند أبي حنيفة ابطالان العدة بالعائى ثم لا تعود بخلاف المرتد كذا في البدائع وفى الفخرية الحاصل أن كل فرقة هي فسخ من كل وجه لا يقع الطلاق في عدها وكل فرقة هي طلاق يقع الطلاق في العدة انتهى وقد تضمنت أسامته في أول كتاب الطلاق بحصر رأيي قبل تفويض الطلاق في دمة أسامته في دار الاسلام بمرض الاسلام على زوجها فان أسلمه ولا تزق القاضى بينهما ويكون طلاقا في قول أبي حنيفة ومحمد وقيل لا يجوز ان يكون طلاقا فاضحيان في الفرقة بين الزوجين من الطلاق (ش) طلقها على ألف فقلت ثم قال في عدها أنت طالق (م) ولو قال لها أنت طالق يان ثم قال في عدها أنت طالق بطريق أخرى يقع (ط) قال لمبايته أنت طلقه فقلت لا يقع فيه في ايقاع الطلاق (٤) ولو قال أنت طالق أنت طالق يقع طلقا من رجعتين لأن الصريح يلحق الصريح ولو قال فويت التكرار او لا خيار يصح ديانة اقصاء محتارات الزوال في صريح الطلاق ولو قال أنت طالق فقلت له رجعل او امرأه ماذا قلت فقال قد طلقتهما أو قلت هي طالق فذهب واحدة في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى من أوائل طلاق النكاحية وجعل طلق امرأته اثنتين أو واحدة فقبل له لم لا تنزجها فاقضال ميان مارا نيست (أى لا سبيل الى ذلك) ليس له أن يتزوج في الظاهر جميع الفتاوى في التكرار من الطلاق رجعل طلق امرأته ثم قال لها في العدة قد طلقتك أو قال بالنار سيرة ترا طلاق دادم (ايدى طلاق) تقع

على جهة مدفن طلاق ثلاثة ايدى طلق ايله هند زيدن اوج طلاق بوش اولور (الجواب) اولور يچي افندي (مسئله) طلق زوجته المدخول بها ثانيا وثلاثا وهي في عدة الطلاق الباسان هل يقع الثلاث (الجواب) يقع (٤) اذا قال للمباني أنت طلقه فانه لا يقع بخلاف أنت طالق يان كافي البرازية كذا في البحر في شرح قوله الصريح يلحق الصريح سيه

فلمصلحة أخرى ولو قال قد كنت طلقك أو قال بالفاوسمة طلاق دادام ترا (قلتلك) لا تقع أخرى من طلاق الخائفة * قيل لرجل أطلقت امرأتك ثلاثا فقال نعم واحدة فإن التيسر أن تقع عليها ثلاث تطليقات ولكأنه ضمن ونحوها واحدة في الفصل الرابع من طلاق السانارخانية (فقال عن واقعات الناطق) * امرأة قالت زوجها اطلقني ثلاثا فقال الزوج أنت طالق فحضر واحدة الآن بنوي ثلاثا ولو قال قد فعلت طلقك ثلاثا وكذا لو قال قد فعلت من تعليق الخائفة ملخصا * وأما الطلاق والعناق لا يتبعان بالنية بل لا ينعمن التلطف من الاشباة أو أوائمه (قيل العاشق في شروط النية) * امرأة قالت زوجها اطلقني فأشار اليها بثلاثة أصابع ونوى بها الثلاثة تطليقات لا تطلق ما لا يتلف به وذكر في كتاب العلاقات إذا قال لامرأة أنت طالق وأشار اليها بثلاث أصابع ونوى بها الثلاث ولم يذكر بكسامة فإنها اطلاق واحدة فاضحان في آخر الفصل الاول من الطلاق بعد الصلح ان كتب طلاق امرأتى فطلق يكتب أوله بكتب (١) (قوله) مردى باذن

(زوجہ)

فقال رجل زوجته وحضر الى الدكان
لكتابه الصك فقال المرأة للصك
اكتب يا ثلاث فقال الصك للزوج
هل كذلك فقال له اكتب يا ثلاث
الثلاث

(١) وصح في القنية أنه لا يقع ما لم يكن
في باب فيما يقع بكية الصل في الطلاق من
خطه

وفي الخاتمة في فصل الطلاق بالكلية
فصل لا بد من معرفته

ملح كرد و بدان صلح نویس آمدن زن گفت که هر سه مطلق بنویس صلاحت شوی را گفت
بنوین است شوی گفت که هر سه بنویس بیع الثلاث بحکم الاقرار فی الرابع عشر
من الشهر و این * ان الکتاب نوعان هر سوم و غیر هر سوم و الموسوم ان یکسب علی حیضه
مدرا و معنوا مثل ما یکسب الی الغائب و انما علی وجهین الاول ان یکسب هذا کتاب
الان بنظر الان فی فلاة انما بعد فانت طالق و فی هذا الوجه بیع الطلاق و فی الخاتمة و لزومه
العقد من وقت الکتابه و ان قال لم أعن هذا العلق لم یصدق فی الحکم الوجهه الثاني
ان یکسب اذا جاء کتبی هذا فانت طالق و فی هذا الوجه لا بیع الطلاق الا بعد حیضه
الکتاب فی أول السادس من طلاق التام و خاتمه * کتب الی اخيه انما بعد دفن و صل
کتاب الی الذی فطقی امر انی ان سألت ذلک فوصل و عرض علم ان لم تسأل الطلاق الا بعد أربعة
ایام و خمسة ایام فطفاها لا بیع (فی مسائل التعلیق من الطلاق) * رجل
نکح بالضر و الحبس علی ان یکسب طلاق امراته فلاته بنت فلان بن فلان فکتب امراته
فلاته بنت فلان بن فلان طالق لا فطقی امراته لان الکتابه اقيمت مقام البیارة بامتياز الحایجة
و لا حاجة هنا فی الطلاق بالکتابه من طلاق الحایجة * لو قال أنت طالق و نوى به الطلاق
من و نای لم یدین فی القصاص و یدین فی حیایته و بین الله تعالی و لو اراد ان یطالع من العمل
لم یدین فی حیایته و بین الله و عن آبی حقیقه انه یدین و لو صرح و قال أنت طالق من و نای
لم یقع فی القصاص و لو قال أنت طالق من هذا العمل وقع فی القصاص لا فی حیایته و بین الله
تعالی فی أول باب ایقاع الطلاق من جواهر المقفه * (قع) أنت علی حرام و قال ما نوت به
الطلاق لا یصدق و لیس لمنفی و لا لاقضای ان یحکم علی ظاهر المذهب فیکر کالعرف (قع)
(عب) أنت حرام و أنت علی حرام بیع الطلاق بدون النیة و هی بانسیه (ع) (ت)
لا یتحتاج الی کلمه علی قنیه فی الکتابات * و مثابنا انقروا فی قوله أنت علی حرام
و حلال بمن حرام و هر چه حلال است مرا بر من حرام (ای الحلال علی حرام و کل
حلال لی علی حرام) انه طلاق باق بالاتفاق و ان یقول العرف و کذا حلال الله علی حرام

(۲) والفقوى على انه طلاق وان لم ينو كذا في الدرر.

وكذا يزدهدداي (يعني الله) وكذا احلال المسايين وكذا هرجه بدست راست كيرم
او كرتسهام (كل ما تملكه يعني أو مملكتك يعني) وقيل في كرتسهام لا تطلق لعدم
العرف وفي بدست چب كيرم (كل ما تملكه شعالي) قبل يجب أن يكون بيننا (قط)
قوله هرجه مرا حلالست برمن حرام (كل حلال لي على حرام) الصحيح عندي أنه ليس
بإطلاق إلا بالنية (عده) كذلك وفي حلال الله أو حلال انزد يقع بلا نية وهو الصحيح (خ)
لا يصدق على ترك النية في الكل إلا في قوله هرجه حلال ككر دست خدای برمن حرام
(كل شيء حلاله الله فهو على حرام) في السادس والعشرين من القصصين (عك) قالت
زوجه امر حنی فقال الزوج اذهبي حيث شئت ولم ينو الطلاق بل كان ذلك تحوفا لها يقع
الطلاق علما في حال المشاورة المشية المكبري وعن الامام في قوله لا حاجة لي فيك
أو لا أحبك أو لا أشتبك أو لا رغبة فيك لا يقع وان نوى وقال ابن أبي ليلى يقع في قوله
لا حاجة لي فيك بالنية وعن ابن سلام يقع به الثلاث بالنية من أو آخر ككيات البرازية *
قال لا حاجة لي فيك أو ما أريدك أو ما أكرهني (لا حاجة لي فيك) لا يقع وان نوى
من المحل المزبور * وفي الفتاوى لو قال لامرأة طلاقا على واجب أو لازم أو فرض أو
ثابت منهم من قال يقع واحد ترجية نوى أو لم ينو به أخذ المصدر الشهيد (١) قال
وقال الامام خالي لا يقع في الكل في الفصل الأول من طلاق الخلاصة وكذا في الرابع
من طلاق المحيط البرهاني * لو قال طلاقا على واجب أو لازم أو ثابت أو فرض أو قال
طلاقا على نسكاهم أو فيه الصحيح أنه يقع في الكل من طلاق المحيط السرخسي في باب
ما يقع به الطلاق وما لا * لو قال طلاقا على واجب فالصحيح أنه يقع ولو قال لعده عتقتك
على واجب لا يقع (٢) في الثاني من عتاق المحيط * لو قال أنت طالق عد ما في هذا
الحوض من السمك ولا يملك في الحوض يقع واحدة سمك سرخسي * قوت ولم ينظر بها
فقال سه طلاق (طلاق ثلاث) ان قال أردت امرأتي يقع والا لا برازية * ولو قال
لم يبق بيني وبينك عمل أن نوى يقع وكذا في ابعدى في آخر الثاني في الكليات من طلاق
البرازية * وفي المحيط لو قال لم يبق بيني وبينك شيء ونوى الطلاق لا يقع في الكليات
من طلاق البرازية * ولو قال لم يبق بيني وبينك عمل أن نوى يقع وكذا في قوله
لا تنكح باني وبينك ونوى به الطلاق مختارات التوازل في الطلاق * ولو قال لا تنكح باني
وبينك أو قال لست بامرأة ونوى الطلاق يقع الطلاق بلا نية طلاقها قبل ذلك من
طلاق عدة الفتاوى * ولو قال لم يكن بيننا نكاح أو قال لم أنزجك ونوى الطلاق لا يقع
بالانجاس ولو قال لست بامرأة أو ما أنزجك ونوى الطلاق فهو طلاق عندي في حصة
خلافهما (٣) من طلاق المحيط البرهاني * اذا قال الرجل لامرأة لست بامرأة
ونوى به الطلاق يقع ويصح كأنه قال لست بامرأة لا في عقد المثلث من أوائل نكاح
الخاصية * ولو قال لم أنزجك ونوى به الطلاق لا يقع لأن ذلك كذب محض
لا يمكن تصحيحه من المحل المزبور * امرأته قالت زوجه طلاق فقال لست بامرأة
قالوا هذا جواب يقع به الطلاق ولا يحتاج إلى النية من طلاق الخاصة في أوائل الفصل

(١) قال العبدان الشهيد والخمارة أنه يقع
في الكل كذا في واجد باشا شارح الشفاة
وكذا في المختارين من الطلاق سيد

(٢) وفي عتاق الجرح عن الظهيرية أنه يقع
وفي العتق لا يقع سيد

(٣) وفي لست بامرأة لا يقع وان نوى
عندهما وعند الامام يقع بالنية كذا
في نوع في انكار النكاح من الثاني من
طلاق البرازية سيد
ولو قال لست بامرأة أو قال ما أنت لي
بامرأة أو قال ما أنزجك لك قال أبو
حنيفة رجعه الله أن نوى وقوع الطلاق
يقع ولا فلا وقال صاحباه لا يقع وان نوى
من طلاق الخاصة سيد

(١) ولوقيل هل لثأمر أمرة فقال لا ذكر بعض المشايخ أنه لا يقع الطلاق في قولهم وذكر الكرخي أنه على هذا الخلاف أيضا من المجل المزبور عند
سئل عن رجل متزوج بأمرأة فساء له أتزوج وقال له ثأمر أمرة قال لا هل يقع الطلاق أم لا أجاب ان قصد الطلاق وقع والا لا كذا في فتاوى ابن نجيم
(٢) أفتى به في زمان يحيى أنندي ويخالفه فتوى ابن نجيم وكتب في الحاشية ان ظاهر أن هذا على مذهب الامامين أشعريه في الدرر وقد مر أنفا من خطه عند
(٣) وقال في الفتاوى في المغاية لا يقع وان توى بالاجماع وانما الاختلاف في المخاطبة كذا في الخلاصة عند
(٤) وكل موضع عدم فيه لفظ الطلاق انه من جملة الكتابات حتى لا يقع الطلاق بدون التنية وان قال لم أتوا الطلاق ان لم يذكر بدلا لصديق وان ذكر بدلا لمثل ألف درهم لا يصدق كذا في الثالث من خلع الخلاصة عند
(٥) وقوله لها اختاري بيني وبينك في جميع الاحكام الا في خصلته وهي ان يصح نية الثلاث في الامر بالبدل وفي التخيير لا يصح الا الواحد جعل أمرها بدلا دائما فأماها عن المجلس أوجاهها طوعا وكرها خرج من يدها كذا في الرابع من طلاق البرائزية عند
(٦) الغارب ما بين الستام والعق وسمه قولهم جعلت على غايك أي اذهب حيث شئت صحاح
(٧) فلما ذكر التنية صدق مطلقا فله الرضا ولا يصدق قضاء عنه مذكرا الطلاق فينصليح للغير اب دون الرزو التسم كذا في ملتبقي الاخير من الطلاق عند

في الاصح وفي باب علامة السنين تطلق ولا يصدق حكمها ذكر الجميع أولا ولوقال نساء أهل
 هذه الحلة وهو من أهلها أو نساء أهل هذه المدينة اطلقت امرأته وكذا نساء هذا البيت
 ان كانت فيه وفي نساء أهل هذه القرية اختلفوا فيه قيل هو كالحلة وقيل هو كالمصر
 من أوائل طلاق البرازية في الاضافة * قال زغب طلقا وهو اسم امرأته ثم قال أردت
 غير امرأتى لا يصدق في العرف ويقع علمها ان كانت زوجة له من أوائل طلاق البرازية *
 قال لها خذي طلاقك فقالت أخذت وقمع ولا يحتاج الى النية في الاصح وفي فتاوى مدر
 الاسلام والقاضي لا يحتاج الى قواها أخذت نوازل أبي الليث (١) * (بم) قال رجل
 لاخر طلقته امرأتك أو أعققت عبيدك فقال الزوج أو المولى مهل يود (يكون سهلا)
 لا يقع مثل منصور بن محمد السمرقندي مردي مردي را كفت من زن ترسه طلاق دادم
 فقال الزوج نيك آوردى يقع الثلاث قضية الفتاوى في باب ايقاع الطلاق على المأينة *
 قال في الاصل امرأته علمت أن زوجها طلقها ثلاثا (٢) وهو ينكر ولا تقدر المرأة على
 منع نفسها عنه وسعها أن تقتله لأنها عجزت عن دفع الشرع عن نفسها فباح لها أن تقتله
 ولكن ينبغي أن تقتله بالذم لا بالآلة القتل لانه لا يقتله بالآلة تجارة تقتل قصاصا من
 طلاق القاعدة (٣) * (عل) سمع العتيق من مولاوه وهو يجهل بحضرة الجمع ولا يترك
 خدمته وأما الأمة فأنهاته بسلاح كلمته إذا جحد زوجها الباش قضية في منتهى فتا
 العتيق (الثاني في التوكيل بالطلاق) * ولو وكل رجلا بطلاق امرأته ثم طلق الموكل امرأته
 باسمه أو زوجها ثم طلق الوكيل يقع ما دامت في العدة ولو قال وكنت في جميع أموري فطلق
 الوكيل امرأته اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يقع في التوكيل من طلاق خزانة الفتاوى *
 رجل جعل امرأته بيد رجلين لا يشتر أحدهما بالطلاق رجل قال لا امرأته امرأ
 بيدك في هذه السنة ثم طلقها واحدة قبل الدخول ثم تزوجها في تلك السنة ذكر كراخي
 أن الامر يكون بسد حافى تلك السنة في قول أبي حنيفة رجل وكل رجلا بطلاق امرأته
 فطلقها الوكيل في سكره اختلفوا فيه فقال بعضهم لا يقع الطلاق كالأوكل رجلا بالطلاق
 فجئ الوكيل وطلق والصحيح أنه يقع الطلاق رجل قال لا تروكك في جميع أموري فطلق
 الوكيل امرأته اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يقع وفي الفتاوى للفقهاء أبي جعفر رجل قال
 لتسعة وكنت في جميع أموري أو أقنيت مقام نفسي لم تكن الوكيلة عامة فان كان امر
 الرجل مختلفا ليس له صناعة مروفة فالوكيلة باطله وإن كان الموكل تاجرا يصرف التوكيل
 الى التجارة ولو قال وكنت في جميع أموري التي يجوزها التوكيل كانت الوكيلة
 عامة في البياعات والانسكة وكل شيء وعن محمد لو قال هو وكيل في كل شيء غير صنعيه كان
 وكيل في البياعات والهبات والايارات وعن أبي حنيفة أنه يكون وكيل في المعاضات
 دون الهبات والعقاق قال مولا ناسحه الله وهذا كله اذا لم يكن في حال مذاكرة الطلاق
 فان كان في حال مذاكرة الطلاق يكون وكيلنا بالطلاق في فصل الطلاق الذي يكون من
 الوكيل من الثانية * وفي اللوالبية رجل وكل رجلا أن يطلق امرأته فطلق الوكيل
 ثلاثا فان نوى الزوج ثلاثا صح وإن لم ينو لا يصح عند أبي حنيفة وفي السراجية اذا وكل

(ترجمة)

(قال رجل لاخر اني طلق زوجتيك
 ثلاثا فقال الزوج قد صنعت جيلا)

(١) وفي المختارات في فصل الاضافة من
 الطلاق لو قال خذي طلاقك يقع طلاقه
 واحدة وان لم ينو لانه صريح الطلاق
 وفي طلاق القاعدة قال لها خذي طلاقك
 لا تطلق ما لم تقل أخذت

(٢) والطلاق الباش كالثلاث في التاسع *
 من طلاق البرازية وكذا في الخلاصة عهد
 (٣) وذكر الاورجيني أنه ارتفع الامر
 الى القاضي فان لم يكن لها بينة يحلفه فان
 حلف فلاثم عليه وان قتله لاثنى عليها
 والباش كالثلاث في النوع الاول من
 ناسع طلاق البرازية عهد

صداً عاقلاً وبعد الطلاق صح في الخامس من تفويض الطلاق من التاتار خاتمة (١) * أحد وكيلي الطلاق بغيره بالطلاق إذا كان وكيلاً بالخلع أو بالطلاق بالمال من المثل المار بوره رجل وكل رجلان يطلق امرأته واحدة فطلقة الوكيل تنهين ليقع شيء في قول أبي حنيفة وقال يوقع واحدة في التوكيل بالطلاق من وكالة الخاتمة وفي البقاء وإذا غاب الغيرة طلق امرأته ثلاثاً إن شئت لا يصير وكلاً ما تم تشاؤها وأولها المشبهة في مجلس علم وإذا شئت في مجلس علم حتى صار وكلاً لوظافة الوكيل في ذلك المجلس يقع ولو قام عن مجلسه بطل التوكيل ولا يقع طلاق بعده لأن حال شمس الأئمة المأخوذ به ينبغي أن يحفظ هذا فان الباعث قد تم نفسه فان عامة الكتب التي يكتبها الزوج يكون فيها كتب البلع هذا الكتاب سئل امرأته هل تشاء مني الطلاق فان شئت فطلقة هاتم الوكيل كثيراً ما يزورني بالمتاع عن مجلس مشيئتها لا يدرون أن الطلاق لا يقع في الخامس من طلاق التاتار خاتمة (في التفويض) * رجل وكل غيره بالطلاق أو بالمتاع فوكيل الوكيل رجل آخر فطلق الثاني والأول حاذراً وغائب لا يجوز وكذا الوكيل رجل بالطلاق أو بالمتاع فطلقة أجنبي فجاز الوكيل ذلك لا يجوز وفي الخلع والنكاح إذا وكل الوكيل غيره ففعل الثاني بغيره الأول أو فعل أجنبي فجاز الوكيل جاز قيل بآب الخلع من طلاق الخاتمة * (فقط) وكه بطلاق بقوله على مال أو طاعة على مال فالصحيح أنه لا يجوز لمدخولة لانه وكه بطلاق لا يرفع النكاح وقد أقي بطلاق برفعته ولو لم تكن مدخولة جاز قال ففعل هذا تركل الخلع لوطان مطلقاً يعني أنه يجوز فخالقه الى خسر وفي وكيل الخلع لو خاله بالاعوض لم يجوز وقيل الأصح أنه يجوز إذ الخلع بوض وبذونه متعارف فبغيره وكذا لا يملك ما جعاً (نظ) لم يجز الخلع سواء دخل بها أو لا إذ الخلع قسم آخر غير الطلاق في الثاني والعشرين من الفصولين وكذا في القسمة في الوكالة بالطلاق * الوكيل بالطلاق لو بطلما يجبر والا لا في السابع من وكالة البرازية (٢) * ولو وكل رجلاً بطلاق امرأته حين أراد السهر بالنفس المرأة ثم عزله بغير حضرته ورضاها عاك ذلك هو الصحيح (٣) من وكالة خزانة المقتن وكذا في الخاتمة في مسائل التوكيل بالطلاق وكذا في الفرض الكركي * رجل أراد سهره انفاصته المرأة فوكيل رجلاً بطلاقها لم يرجع الى وقت كذا وخرج الى السهر ثم كتب الى الوكيل بالوزل اختلاف فيه المتأخرون قال شمس الأئمة السرخسي الصحيح أنه يصح عزله في مسائل التوكيل بالطلاق من وكالة الخاتمة وكذا في المنسبة * وفي الطحاري قال لو وكل بطلاق امرأته ليس له عزله لا بمجرد ما وقال بعضهم له ذلك من وكالة خزانة الأكل * قال لا شرط طلق امرأته فطلقة إياهها ونفقة عدها فاختار قول أبي بكر الاستسكان فانه لم كانت مدخولة بها لا يجوز لانه خلاف الى شتر لانه يقطع النكاح لانه امرأته بطلقة أرجعها فطلقة ما بانها ولا يجوز لانه خلاف الى خسر من طلاق القاعدية * (في التفويض) * وفي الأصل إذا جعل امرأته يدها نوى الطلاق أو كان الحال حال مذكرة الطلاق أو الغضب ونوى الطلاق لم ينفذت أو كانت غائبة فمات فماتت في المجلس قيل أن يشهد في المجلس وإن تناول يوماً أو أكثر اخترت نفسى يقع الطلاق ويكون

(١) سئل عن صبي وكاه رجل خصي في طلاق زوجته فطلقة لها صبي عن وكاه هل يقع عليه الطلاق أم لا أجاب نعم تطلق امرأته وكاه كذا في فتاوى ابن نجيم في الوكالة شه

(٢) ولو وكله بطلما يجبر وكذا الوكيل بقضاء الدين يجبر خلاصة في التوكيل بالطلاق من الوكالة شه (٣) وهو قول نصير بن يحيى وقال محمد بن سنان لا يملك ولا يشترط به كذا في القاعدية فلا عن العيون ويحيى في باب عزل الوكيل من وكالة هذه الجموعة تفصيل مناسب للمقام شه

وفي أوائل طلاق البرازية وكاه بطلاقها لا يملك عزها *

واحدة اذ انوى واحدة وثنتين أو لم يكن له نية وان أراد ثلاثا ثلاث وليس للزوج أن يرجع
ولا أن يشي المفوض اليه من الايقاع وفي المتي لوجهل أمرها يبدأ بها فقال أبوها
قبلت ما طلقت وكذا لوجهل أمرها بدأها فقات قات نفسها طلقت وفي الخبر بذلك يصح
الزوج قضاء أنه لم يرد به الطلاق اذا كان في حالة الغضب أو مذاكرة الطلاق أنما في غير
مذاكرة الطلاق وغير حالة الغضب اذ لم يرد الزوج بالامر بالمطلاقا ليس بشي فلو ادعت
المرأة نية الطلاق أو أنه كان في غضب أو مذاكرة الطلاق وأنكر الزوج فالقول قوله مع
عينه وتقبل منه المرأة في اثبات حالة الغضب أو مذاكرة الطلاق ولا تقبل ينتهي في نية الطلاق
الآن تقوم البينة على اقرار الزوج بذلك في الرابع من طلاق الخلاصة * ولوقال
لامرأة طلق نفسك فقات قد قبلت فوئى الزوج ثلاثا فني ثلاث من مائة فوات طلاق
التاخر خاتمة فلاقع الخاتمة * قال لها أمر ليدلك فقات قبلت فهي طالق من أواخر
طلاق التاخر خاتمة * ولوقال لها اختاري فهو يختار له الامر بالميد في جميع الاحكام
التي حمله واحدة وهي أنه اذا نوى بالامر بالميد ثلاثا في اختيار لا يصح ولا يقع
الا واحدة وان نوى الاثنين فيهما لا يصح في الثالث والعشرين من العمادية * اذا
قال لها اختاري وهما عريان فقات اختارت نفسها موصولا بالخطاب وقع الطلاق *
من يوع الخاتمة (في أوائل باب البيع) * ولوقال لها اختاري ثم اختاري ثم اختاري
ينوي به الطلاق فاختارت نفسها فهي ثلاث فطالقات أمثال اختارت نفسها بالاولى قبل
أن يشكها بالثانية فاختارت بالاولى واحدة ولم يقع الثاني والثالث * ولوقال لها اختاري
اختاري اختاري فاختارت نفسها فقات الزوج فبطلت بالاولى الطلاق والآخرى التكرار
لبيدق في القضاء وبانت بثلاث في اختيار من طلاق خاتمة الاكمل * قال أمر ليدلك
اذا جاء رأس الشهر ثم طلقها واحدة قبل الدخول ثم تزوجها وجاء رأس الشهر كان الامر
بيدها وكذا لو قال أمر ليدلك في هذه السنة فطلقها يعني واحدة قبل الدخول (١) ثم
تزوجها فمأكل كان بيدها عند الامام فجعل أمرها بيدها أو يد أجنبي ثم من مطبق لا يزول
الامر بخلاف الوكيل بعد جنون الموكل في النوع الثاني من الرابع من طلاق المراجعة *
(عدة) جعل أمر امرأته بيدها على أنه لو لم يصل اليها فانتقم في وقت كذا فهي طلاق
نفسها متى شاءت فمضى ذلك الوقت فآرادت أن تطلق نفسها فانتقم في وصول النفقة في
ذلك الوقت فمضت أنه آقرأنه لم يصل اليها فانتقم اقبل ويندفع دعواه ولو برهنت أنه آقرأنه
لم يدفع اليها فانتقم الا قبل بلو آقرأنه وكله دفع اليها وقبل يقبل في الوجهين لا دفع وكيله
دفعه ألا يرى أنه لو طلقها بمعاين فلا ناحية فامر غيره فاعطاه غيره من في العشرين
القوانين * (٢) فعلا (٣) قال أمر ليدلك اكرسيكي خورم وجوشهده وعصر
وبكبي مرديكي خورم (ان شرب خمر أو مئثرا أو عصيرا أو موزرا فان شرب واحدا
منها) يصير الامر بيدها معلق بهر بكيت (لان كل واحد منهما معلق عليه) كذا
أجاب ووافقه الساقون من أهل زمانه في الثالث والعشرين من القوانين * (واقعة)
اكرتار بن زنجيات وبني جنات (ان ضربتكم بجنات وبغير جنات) أمر ليدلك فضر بها

(١) هذا التفصيل لم يوجد في نسخ البرزانية
(٢) (فشن) اكرمن سبيكي خورم وقبار
تسكن زن اكرمن سه طلاق اكرسيكي اكرين
كارها بكند (ان لم اشرب الخمر ولا لعب القمار
فزوجتي طالق ثلاثا فان فعل واحد منهما)
تطلق ثم قال ولا خلاف في النفي واختلفوا
في الاثبات وهو ما اذا قال اكرسيكي خورم
وقاركم وزنا كنم (ان شربت الخمر واهبت
القمار وزنت) أمر ليدلك ففعل
أحدها قبل لا يصير الامر بيدها وقيل
يصير اذا الغرض في مثل هذه الالفاظ منع
النفس عن المخذور وكل واحد من هذه
الافعال بانفاده يصلح غرضه فينتفي
أن لا يتوقف على الكل وان كان الفاظ
للجمع (كنو) قال الفضلي كل واحد
منها شرط على حدة وقال غيره الكل
شرط واحد من أواخر الثالث والعشرين
من القوانين

ويجوز في السادس من الايمان من نود
العن

بجانبه بصيرا لامر يدها المناس من المحل المزبور * (واقعة) جعل أمرها يدها على أنه
حتى غاب عنها شهرا فهي تطلق نفسها كنف شامت وحيث شامت وأين شامت وغاب شهرا
فلهما أن تطلق نفسها ساعة يتم بها الشهر إلى معنى يتجلبه هال هذه الالفاظ لا تقتضي
تعميم الاوقات فيقتصر على الجاس من المحل المزبور * مروى ان غبت عنك شهرا
فأمر ليدلك فأفسره الكفار هل بصيرا لامر يدها أجاب (في) وأفتى بعضهم ان اجبروه على
الذهب فذهب بنفسه فيبقى أن يتحقق الشرط اذا التمس بالشرط مكرها وناسيا وعامدا
في الجنس سواء (١) أقول لو حلف لا يخرج فهذا يخرج بنفسه حدث قبل لا وقيل
ان أكتفه الامتناع حدث والافلا فيبقى أن تكون مسئلتنا على هذا الخلاف من المحل
المزبور * جعل أمرها يدها ان شرب السكر أو غاب عنها فوجد أحد الشرطين فطلقت
نفسها ووجد الشرط الثاني لا تتحقق من لا يشاع مرة أخرى في الرابع من طلاق
البرازية * (شيخ) قال ما علم أن أو اذا ذكر بين شيئين في الشيء بحيث يوجد أحدهما فان
حلف ان كليهما فلا أو فلا نأخذ ما يترى واثبت أن أو اذا استعمل في امر يدها فان
ان لم أكمل فلا أو فلا نأخذ ما يترى واثبت أن أو اذا استعمل في امر يدها فان
فشرط البر وجود أحدهما فعلى هذا القول أمر ليدلك اكر يك ما من من بالحق من
يعتزمه او قال اكر كثر ما يخرج رسام (ان لم أصل اليك أو وصل اليك النفقة
مقدرة شهر او قال ان لم تلتك بعال أو منديل) فوجد أحدهما لا لا استخفى في المدة لا بصير
الامر يدها وقوله فلان اكر يا فلان رسام كقوله فلان يا فلان رسام (وقوله يا فلان
ان لم أصل كقوله يا فلان أصل) لانه في كلا الوجهين يريد اثباته فعليه لانفقه زواجا
دوره وصورته مقصودا وما ندت دورين مدت (لان المقصود في الصورتين الوصول
في المدة المذكورة) فقد ذكر أو في الاثبات فيكون التفسير فيه بوجود أحدهما
في الثالث والعشرين من الفهوين * (ذ) جعل أمرها يدها فطلقت طلاق
افكندم (او فعت الطلاق) تطلق نوى او لا وكذا لو قالته امر افكندم (أو فعت الامر)
تطلق نوى أو لا في هذه الالفاظ عين الطلاق عرفا يقال زن فلان امر افكندم (زوجة فلان
أرقت الامر) بقهرهم فيما بينهم أنها طلقت نفسها من المحل المزبور * (في التعليق) *
وفي طلاق الواقعات اذا علق الطلاق بفعل في وسعها اقامته لا يقع الطلاق بترك الفعل
الا في آخره من حياتها وان علق الطلاق بفعل ليس في وسعها اقامته يقع الطلاق في
الحال الا اذا وقت ذلك وقتا خلت لا يقع الطلاق الا بعد مضي ذلك الوقت من أو اخرج
طلاق التاخر خاتبة * والطلاق الإضافي الى وقتين ينزل عند أولهما أو المعاق بالفعلي ينزل
عند آخرهما والمضاف الى أحد الوقتين كقوله غدا أو بعد غد طلقت بعد غد ولوعلى
بأحد الفعلين ينزل عند أولهما والمعاق بفعل ووقت يقع بأيهما سبق وفي الزادات
ين وجد الفعل أو لا يقع ولا ينتظر الى وجود الوقت وان وجد الوقت أو لا يقع ما لم يوجد
الفعل وعن الامام الثاني اذا وجد الفعل أو لا يقع حتى يوجد الوقت أيضا في الثالث
من أيمان البرازية * رجل قال لامرأته ان اكلت أو شربت فانت طالق فان أكلت

(١) والقاصد في البين والمنكح
والنمى سواء حتى تجب الكفارة ومن
فعل الخائف عليه مكرها أو ناسيا سواء
وكذا اذا فعله وهو يعمى عليه أو يجهل
لتحقق الشرط حقيقة كذا في خزنة
الفتاوى في فصل السكبي شبه

(١) وفيه تفصيل يعرف منه وجه الفرق
وكذا في تعليق الحاشية والقيمة بعد

أوشربت لا تطلق حتى يوجد ولو قال أنت طالق إن أكلت أو شربت فأعيما وجد تطلق
فما يصح تعليقه وما لا يصح من طلاق الوالدية (١) * وإذا قال لأمر أنه إن كلمت فلانا
ولانا فأنت طالق فكانت أحكام أحدهما لا يقع الطلاق ما لم تسلك الآخر وهذه المسئلة على
وجوده وجد الشرطان في ملكه تطلق وإن وجد في غير ملكه أو وجد الأول في ملكه
والثاني في غير ملكه لا تطلق لأن المعلق بالشرطين ينزل عند وجود أحدهما وإن وجد
الأول في غير الملك والثاني في الملك بأن طلقها بعد ما حلف وانقضت عهدهم فكانت
فلاناً ثم تزوجها فكانت الثاني تطلق عندنا خلافاً لغير مختارات النوازل في فصل الإضافة
من الطلاق وكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خندان * (الحيط) إذا قال لها إن شئتني
فأنت طالق وإن لمعتني فأنت طالق فلعنته حال يجذب من سبله يقع تطلقه ثان وقال نصير
يقع تطلقه واحدة وفي النوازل قال أبو الليث وبه تأخذ في السابع عشر من طلاق
التامر شامية * ولو قال أنت طالق ثم طالق ثم طالق إن دخلت الدار وقع واحدة عند
أبي حنيفة في الحال وينال الثنتان وعنددهم أيتعلق الكل بالشرط فإذا دخلت طلقت
الأنا عنددهما وإن قدم الشرط والمسئلة بمجانها فعندهم تعلق الأول بالدخول ووقعت
الثانية وعلقت الثالثة وإن كانت مدخولة تعلقت الأولى ووقعت الثانية والثالثة
وعندهم أيتعلق الكل بالدخول فإذا دخلت وقعت واحدة في غير المدخول بها وفي
المدخول بها وقعت الثلاث في أوائل القسم الأول من طلاق الطهرية * إن دخلت
الدار فأنت طالق طالق طالق وهي غير مأمورة فالأول معلق بالشرط والثاني ينزل في الحال
وبالغوث الثالث وإن تزوجها ودخل الدار نزل المعلق ولودخل بعد البتونة قبل التزوج
انحل العين لا إلى نساء ولو موطوءة تعلق الأول ونزل الثاني والثالث في الحال من
مقتضى تعيين الطلاق من أيمان السرازية * ولو قال أنت طالق إن دخلت الدار نزلانا
ينصرف الثالث إلى الطلاق الآن ينوي المدخول ولو قال أنت طالق إن دخلت الدار
عشر أشهر هذا على المدخول عشر مرات لا إلى المعلق في أوائل باب التعليق من طلاق
الحاشية * إن قال لها أنت طالق طالق طالق إن كلمت فلانا فإن كان دخلت في تطلق ثنتين في
الحال والثالثة تعلقت بالكلام وإن لم يكن دخل بها طلقت واحدة في الحال وبالغوث
ماسوا علانها معطفت التعليقات بعضها على بعض ولو قال إن كلمت فلانا فأنت طالق طالق
طالق فإن كان مدخولاً دخلت في تعلقت الأولى بالكلام ووقعت الثانية والثالثة في الحال
وإن كان لم يدخل بها تعلقت الأولى بالكلام وتقع الثانية في الحال والثالثة لغو في وأخر
باب الطلاق من المبسوط للسرخسي * ولو قال أنت طالق واحدة إن دخلت الدار ثنتين
يقع الثنتان السابعة واحدة إذا دخلت الدار ولو لم يقل واحدة ولكن قال أنت طالق
إن دخلت الدار ثنتين يقع ثنتان إذا دخلت الدار مرة واحدة في أوائل باب التعليق من
طلاق الحاشية * ولو قال لأمر أنه إن دخلت الدار فأنت طالق طالق طالق إن كلمت فلانا
فالطلاق الأول والثاني يتعلق بالدخول والملاق الثالث يتعلق بالشرط الثاني لودخلت
الدار طلقت ثنتين ولو كلمت فلانا طلقت واحدة ولو قال إن دخلت الدار فأنت طالق إن

كلت فلا نأكل المطلق المعلق بالكلام جزاء لدخول حتى لو كملت قبيل الدخول ثم دخلت
 الجاز لا يقع شيء من المحل المزبور * وجعل قال لا أمر أنه أنت طالق أنت طالق أنت طالق
 ان شاء زيد فقال زيد شئت فطالمة واحدة قال أبو بكر البجلي لا يقع شيء ولو قال شئت
 أربعاً فكذلك في قول أبي حنيفة وعلى قول أبي يوسف ومحمد يقع ثلاث إذا قال شئت
 أربعاً من المحل المزبور * وذكر في آخر باب تعليق المطلق من فتاوى القاضى الامام فخر
 الدين صبي قال ان شربت فكل امرأة أتزوجها فهي طالق فشرى وهو صبي فتزوج وهو
 بالغ فظن صهره أنها الطلاق واقع فقبض هذا البالغ أرى حراماً بمن (نعم حرام على)
 قالوا هذا المقر ومنه بالحكمة فحرم امرأته ابتداءً وقال بعضهم لا تحرم امرأته وهو الصحيح
 لانه ما أقر بالحكمة ابتداءً وإنما أقر بالسبب الذى تصادق عليه وذلك السبب باطل في مسائل
 الطلاق من أحكام الصغار لا تستوي * وفي الجامع الصغير قال الفقيه ابو جعفر إذا
 قالت المرأة لأزوجه شيئاً من السبب نحو قطبان وسفله فقال الزوج ان كنت كذا فانت
 طالق طالقت سواء كان الزوج كذا فانت أو لم يكن (١) لان الزوج في الغالب لا يريد الا ان
 يؤذيه بالطلاق كما أدته وقال الاسكاف فيمن قالت لأزوجه يا قطبان فقال ان أنا قطبان
 فانت طالق تطلق وان قال أردت الشرط يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ونص بعضهم على أن
 فتوى أهل بخارى على الجأزة دون الشرط في باب الايمان من طلاق ابن الهمام والاختار ان
 قال ذلك بطريق الغضب يحمل على الجأزة يقع الطلاق وهو الظاهر من أحوال الناس وهو
 اختيار الامام الفضلى (٢) من طلاق عدة الفتاوى * فلو قال كل امرأة أتزوجها أبداً
 أو قال الى ثلاثين سنة فهي طالق ان كملت فلا تزوج امرأته قبيل الكلام وبعد طالقت كل
 امرأة أتزوجها في تلك المدة فان لم تكن العين موقوفة بأن قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق
 ان كملت فلا تزوج امرأته قبيل الكلام أو امرأته بعد الكلام طالقت التي تزوجها قبيل
 الكلام ولا تطلق التي تزوجها بعد الكلام وقد مرّت المسئلة قبل هذا ولو قال ان كملت فلا نأكل
 فكل امرأة أتزوجها فهي طالق لا يقع الطلاق على التي تزوجها قبيل الكلام كانت العين
 موقوفة أو مطلقة فان نوى وقوع الطلاق على التي تزوج قبل الكلام صحت نيته لان
 الكلام يحتمل التقديم والتأخير فيقع المطلق على المتزوجة قبيل الكلام بنيته وعلى التي
 يتزوجها بانفسها لا يقع الطلاق عليها جميعاً في مسائل تعليق الطلاق بالتزويج من
 انفسية * كل امرأة أتزوجها فهي طالق ان تزوجت عليك فتزوج عليها لا تطلق التي تزوج
 الا اذا تزوج أخرى فحينئذ تطلق الثانية من أوائل أيمان القنينة * ومن قال كل امرأة
 أتزوجها فهي طالق وله امرأة فطالقت ثم تزوجها انطلق في أوائل الثامن عشر من طلاق
 التانارخانية * (المحيط) ولو قال أى امرأة أتزوجها فهي طالق يقع على امرأة واحدة لا
 أن بنوى العموم هكذا قبل وكان ينبغي أن لا تصحبة العموم فيه في السابع عشر من طلاق
 التانارخانية * وفي الحجة اذا قال الرجل ان تزوجت امرأته بعد امرأته فهي طالق فتزوج
 امرأته ثم امرأتين طالقت واحدة من الاخريتين وانما يبارى الزوج ولو تزوج امرأتين ثم
 امرأته طالقت الاخيرة في الحادى عشر من أيمان التانارخانية * سئل عن رجل على

(١) لان الغالب الجأزة دون الشرط
 وان نوى الشرط يدين فيما بينه وبين الله
 تعالى كذا في باب التعليق على سبيل
 الجواب منية المفتى للسجستاني ع

(٢) وقال الامام محمد بن الفضل ان نوى
 الجأزة يقع وان نوى التعليق لا وقال آخر
 ان في حالة الغضب فعلى الجأزة فيقع
 في الحال وعليه الفتوى كذا في آخر
 الفصل الاول من طلاق البرازية ع

نفسه أنه متى تزوج على زوجته تكون طالقاً إذا تزوج بعد ما طلق زوجته وأما يقع عليه الطلاق أم لا أجاب أن تزوج عليها في عدة الرجعي يقع وفي البائن لا يقع من فتاوى ابن نجيم (في كتاب الإيمان) * سئل عن رجل قال لامرأته إن تزوجت عليك امرأته ما دمت في نكاحي فانت طالق ثم إنه أتت زوجها بعد ذلك ثم تزوج عليها امرأته هل يقع عليه الطلاق أم لا أجاب لا يقع عليه طلاق لا قطعاً لا يعممه باليمين المذكورة من فتاوى ابن نجيم (في كتاب الطلاق) * ولو قال لوالديه إن تزوجت علي امرأة فهي طالق فزوجها امرأة لا تطلق لأن التعليق لم يصح لأنه غير مضاف إلى ملك النكاح وتزوجها بغير أمره موقوف بإجازته والطلاق لا يقع في النكاح الموقوف في فضل الإضافة من مختارات النوازل * قال شوي نكت الأكر من زنا خواهم حلال بر من حرام زن دكر خواست زن اول طلاق شود زن دوم (في ١) من طلاق النساء * ولو قال أكر فلانة راجعوا هم أو قال هو زني كنهجواهم (٢) فإن كان ذلك في موضع يريدون بهذا اللفظ التزوج يقع الطلاق عند التزوج وإن كان ذلك في موضع يريدون به الخطبة لا يصح المين ولا يقع الطلاق عند التزوج وفي عرفنا أراد بهذا اللفظ التزوج دون الخطبة في مسائل التعليق بالتزوج من الثانية * وفي شرح الطحاوي * ولو قال لامرأته كلما دخلت الدار فانت طالق فدخلت وقع الطلاق ثم إذا دخلت وقع حتى انثلاث ولو عادت إليه بعد زوج آخر فدخلت الدار لا يقع ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج نسوة طلقت ولو تزوج امرأة واحدة مراراً تطلق الأمرة واحدة وفي الذخيرة ولو قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق فهذا على كل امرأة كل مرة حتى يسقط ثلاثاً تعلقها حتى أنه لو تزوج امرأة واحدة وتزوجها ثانياً وثالثاً تطلق أيضاً في السابع عشر من طلاق التنازخانية * كل امرأة أتزوجها فهي طالق وفلانة طالقت فلانة في الحلال ولا ينظر التزوج أنت طالق وفلانة إن تزوجها لا تطلق امرأته حتى يتزوج فلانة أي امرأة أتزوجها فهي طالق وعرة وعرة امرأة فتزوج امرأة طلقت هي وعرة فإن تزوج أخرى طلقت هي لاعسرة ولا يكثر الحنث في عورة وكذا كل امرأة أتزوجها فهي طالق وعرة إن دخلت هذه الدار فكل امرأة أتزوجها فهي طالق وأنت طالق كان كما قال ولا يقع على امرأته قبل الدخول فإذا دخل وقع عليها ولا ينظر التزوج في نوع في عطف الخاص على العام من سادس طلاق البرائة * وإذا قال أنت طالق إذا شئت أو شئت وفي الكافي أو إذا ما شئت أو متى ما شئت فلها أن تشاء في المجلس وبعده ولكن مرة واحدة وفي الكافي ولوردت لم يكن رداً أي لو قالت لم أشأ تكن لها أن تشاء بعده (م) ولو قال لها أنت طالق كلما شئت فلها ذلك أبداً كلما شئت في المجلس وغيره واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثاً وفي الهداية الآن التعليق ينصرف إلى الملك القائم حتى لو عادت إليه بعد زوج آخر فطلقت نفسها لم يقع شيء وليس لها أن تطلق نفسها ثلاثاً في كلمة واحدة في نوع في تعليق الطلاق بالمشقة من الخامس من التنازخانية * رجل طلق امرأته واحدة ثم قال إن راجعها فهي طالق ثلاثاً فأنقضت عتقها فتزوجها لا تطلق ولو كان الطلاق بائناً تطلق لأن في الوجه الأول المحل يقبل حقيقة الرجعة فأنصرفت إليه

(ترجمة)

- (١) (أي قال الزوج إن تزوجت فأحلال على حرام ثم تزوج طلقت زوجته الأولى دون الثانية)
(٢) (أي ولو قال إن طلقت فلانة أو قال إن طلقت كل زوجة)

ولم يوجد في الوجه الثاني لا قبل فاقصرقت اليه الرجعة مجازاً واقعات في باب الطلاق
بعلامته النون من كتاب الطلاق * (لو) تنازع في الفرائض لوطه فقال ان لم تدخل
في الفرائض لوطه فأنت طالق فان دخلت قبل سكوت شهونه لم يحث في باب في اليقين
الذي يكون على الفور من التيقن * امرأة كذفتها رجل بالزنى فقال له زوجها ان لم يثبت
زناها اليوم فهي طالق ثلاثاً فهي كما قال ان لم يثبت زناها اليوم تطلق ثلاثاً وثابت ذلك
يكون باقرار المرأة أو بأربعة من الشهود في باب التعليق من الخيانة * رجل قال لامرأته
ان لم تحبني غداً أنت طالق فدخلت في بيتها مع رجل كان مراده وصول عين
المتاع اليه لا يحث وان كان غرضه أن يجعل نفسها يحث في نوع في الخروج من أيمان
الذخيرة * (في الاستثناء) * ولو قال ان شاء الله فأنت طالق لا تطلق في قولهم وقال ان
شاء الله أنت طالق لا تطلق في قول أبي يوسف وتطلق في قول محمد والشافعي على قول أبي
يوسف في باب التعليق من الخيانة * (فو) طلق ثم استثنى بان شاء الله غير أنه تكلم به في نفسه
بحيث سمعه هو لا غيره لا يصدق قضاء خيب أن يجهر به (١) ليثبت به باليقين حلف واستثنى
في نفسه - ولعله لسانه ولم يسمع إذ ناله ما استثنى وكذا عن (س) أقول لم يحث أن يرد به
أنه يصدق ديانته لا قضاء قال وكذا القراء في الصلاة ولم يسمع إذ ناله فهو أو وثق في آخر الثاني
والعشر من الفصولين * وفي التجريد لوجز لسانه بالاستثناء صح إذا تكلم بالحروف
المعروفة وهو اختيار الفقهاء أبي جعفر وفي مجمع الزوائد سئل أبو يوسف عن حلف واستثنى
ولم يسمع إذ ناله قال إذا حلف لسانه بجوف الاستثناء يبرأ استثنائه وكذلك روى عن أبي يوسف
وأبي مسعود وإبراهيم الخفي * وكذا القراء في الصلاة إذا حلف لسانه وان سمعت نفسه فهو
أو وثق في السادس من طلاق الخيانة (٢) * طلق أو خالف ثم ادعى الاستثناء أو الشرط
ولا منازع لا إشكال في أن القول قوله وكذا إذا كذبه المرأة فيه ذكره في الحاوي للأمام
محمد بن البخاري (٣) * ولو شهد عليه أنه طلق أو خالفها بغير الاستثناء أو قال لم يستتر قبلت
وهذه من المسائل التي تقبل فيها الشهادة على النفي (٤) فان لم يشهد على النفي بل قال لم
نسمع منه غير قطع الطلاق والخلع والزواج يدعي الاستثناء في المحيط القول قوله وفي فوائد
شيس الاسلام الاوزجندى لا يسمع دعوى الاستثناء اذا عرف الطلاق باليقين بل اذا عرف
باقراره ومثله اذا قال لعبدك أسس وقتل ان شاء الله لا يفتى وفي فتاوى النسفي
لو ادعى الامتناء وقالت بل طلقته فالحق لها ولا يصدق الزوج الا بيقين بخلاف ما لو قال لها
قلت لك أنت طالق ان دخلت الدار فقلت طلقته مخبراً فقال قوله وفي الفتاوى الصغرى
اذا ذكر الجعل لسمع دعواه الاستثناء والطلاق على مال كالمطلوع ونقل فجم الدين النسفي
عن شيخ الاسلام أبي الحسن أن مشايخنا أجابوا في دعوى الاستثناء في الطلاق أنه لا يصدق
الزوج الا بيقين لانه خلاف الظاهر وقد فسد حال الناس والذي عنده أن ينظر فان كان
الرجل معروفاً بانصلاحه وانهم لا يشهدون على النفي يفتى أن يؤخذ بما في المحيط من عدم
الوقوع قصد بقوله وان عرف بالنسفي وجهه بل حاله يفتى أن لا يؤخذ بشئ من المانع اقلية
الشافعي في هذا الزمان ولو طلق فشهدا اثنان أنك استثنيت وهو غير ذكر ان كان بحيث اذا

- (١) وأدى الجهر اسماع غيره وأدفع
الخيانة اسماع نفسه في الصحيح وكذا
كل ما يتعلق بالطلاق كالطلاق والعتاق
والاستثناء وغيرها ملحق في كتاب
الصلاة وقوله وغيرها من الميسر
والنكاح والابلاء واليمين والمذمبة كافي
الكتب فعمل أن ما نقل عن الثانية خلاف
ما صحح يحيى أنندي
(٢) وكذا في العمادية وفيه قال وهو
اختيار الكرخي شه
(٣) كذا في العمادية في أحكام الاستثناء
نقل عن الذخيرة شه
(٤) وهي عشرة كافي قضاء الاشبهاء

غضب لا يدري ما يقول وسعه الاخذ بشهادتهما والا لا يأخذها في فصل الاستثناء من طلاق ابن الهمام * ان شاع امرأته ثم ادعى الاستثناء في الطلع في ظاهر الرواية هذا والطلاق سواء وان ذكر البديل في الطلع فقال لعنك على كذا فقبلت ثم ادعى الاستثناء ذكر عصام وغيره أنه لا يصدق قضاء اذا اخذ على الطلع بجعل أو اربأ بأخذ الجعل ذكر البديل في الطلع لا حثية الاخذ وكما لا يصدق القاضي فيما ذكرناه لا تصدق المرأة في اواخر باب التعليق من طلاق الحائض * وفي الفتاوى الصغرى اذا ذكر الجعل لا تسبح دعوى الاستثناء في السادس من طلاق الخلاصة * ولو قال الزوج طلقك أمس وقت ان شاء الله في ظاهر الرواية القول قول الزوج وذكر في النوادر خلافا بين أبي يوسف ومحمد فقال على قول أبي يوسف يقبل قول الزوج ولا يقع الطلاق وعلى قول محمد يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه الاعتقاد والفتوى استحاطا الامر الفرج في زمان غلب على الناس الفساد في باب التعليق من الحائض * ولو ادعى الزوج استثناء أو شرط فكذبته فالقول للزوج فلو شهد بالجمع أو طلاق بلا استثناء فان قال استثناء أنه خلع أو طلق بلا استثناء لا يقبل قول الزوج وان قال لم يسمع منه الا كلفة الخلع والطلاق فالقول للزوج الا أن يظهر منه دليل صحة الخلع كقبض البديل أو نحوه فحينئذ يقبل قوله ما فهمه مما قبل فيه الشهادة على النفي (ضح) فيما قال لم يسمع منه الا كلفة الخلع الصحيح أن الزوج لا يصدق الا بيينة لانه خلاف الظاهر وقد فسد أحوال الناس وعن (ظ) طلق وقال استنبت لا يصدق قضاء ولو قال طلقت واستنبت صدق ويبقى بأن دعوى الاستثناء تصح الا ان ظهر منه ما مناه في اواخر الثاني والعشرين من النصولين * (المحيط) ولو ضم مع شيشية الله شيشية غيره كان استثناءه بائنا قال أنت طالق ان شاء الله وشئت أو قال ان شاء الله وشاء فلان ولو شرط شيشية من لا يعلم شيشيته نحو أن يقول ان شاء الله جبريل والملائكة والشياطين كان استثناءه وبطلت الكلام وهذا وما لو شرط بشيشية الله سواء وفي شرح الطحاوي وكذلك ان قال ان شاء الله هذا الحائط وما أشبه ذلك وفي الجامع ولو قال الرجل طلق امرأتى ان شاء الله فطلقها المخاطب لا يقع وكذلك لو قال طلق امرأتى ما شاء الله وشئت فطلقها المخاطب لا يقع وهذه المسئلة تدل على أن كلمة ان شاء الله اذا دخلت على الامر رفع حكمه ولو قال له طلق امرأتى ما شاء الله وشئت أو قال أعنت عسدي بما شاء الله وشئت فطلقها أو أعنته على مال يجوز في التاسع من طلاق التاتارخانية * مريض قال لا تسخر حررتني ان شاء الله بعد موتى صح الامر لا الاستثناء لانه في الاوامر باطل وكذا بيع قتي ان شاء الله أو طاق امرأتى ان شاء الله لا يصح الاستثناء لانه هذا الاستثناء تعميل لا يعمل عنه بخلاف قوله أمرت بكذا ان شاء الله حيث يصح لانه عليك والاستثناء يعمل في التلبيكات وكلمة ان شاء الله اذا دخلت في الكلام ترفع حكمه أي تصرف كان كذا (فصل) فعلى هذا لو قال لامرأته طلق نفسك ان شاء الله يصح الامر لا الاستثناء أو قال لا تجبني أمر امرأتى بكذا ان شاء الله يصح الاستثناء لانه عليك في أحكام الاستثناء من الرابع والسلاطين من النصولين * ومن قال على مائة درهم ان شاء الله لم يلزمه الاقرار لان الاستثناء بعيشة الله تعالى اما

قوله لا يقع الطلاق عليه فتوى فاضلان

سيد

(١) وأفتى المرحوم يحيى بن زكريا بأنه لا يجوز نكاح السكران كذا يجتص جامع هذه المجموعة رحمه الله سيد

(٢) قوله وهو من لا يعرف (٢) الرجل من المرأة ولا السماء من الأرض ولو كان معه من العقل ما يقوم به المكلف فهو كالصاحي من طلاق فسخ القدر * وفي واقعات الخاطئ سكران قال لا تسرو بيت دارى هذه لك ثم قال لم أكل من قلى هذا فأمر أن يطلق أو ثلاثاً ثم قال فاقم هذا سكران أطلق امرأته في آخر طلاق التاتارخانية * وفي أشربة فتاوى القاضي ظهير الدين السكران من الجمرة لا أشربة المتخذة من التمر والرايب شعوا لئلا يذوق المثلث وغيرهما تنفذ نصرة فانه عندنا كطلاق

(٣) أو شرب لغيره فاضل من المصداق فصل في طلاق من لا يعرف من الطلاق سيد ولوشرب مكرها فحكمه في التصرفات حكم المجنون يعنى لا يقع طلاقه معين المفتي في الطلاق سيد

(٤) من غاب عقله بالجنج والافسون فانه يقع طلاقه اذا استعمله للهو وادخل الافة قصد الكونه معصية وان كان للتداوى فلا لعدهما مجزأتين من أوائل الطلاق سئل عن أكل الخشيش اذا طلق زوجته وهو سكران منه هل يقع طلاقه أجاب نعم يقع طلاقه زجر اعليه من فتاوى ابن نجيم

(٥) وفي الجواهر وفي هذا الزمان اذا سكر بالجنج يقع طلاقه زجرا وعليه الفتوى انتهى كذا يجتص جامع هذه المجموعة رحمه الله

إبطان كما هو مذهب أبي يوسف وتعلق بكاهر مذهب محمد وعمرة الخلاف تظهر فيما اذا قدم المنيعة فقال ان شاء الله أنت طالق عند أبي يوسف لا يقع الطلاق لانه ابطال وعند محمد يقع لانه تعلق فاذا قدم الشرط قبله ذكر حرف الجزاء لم يتعلق وبقي الطلاق من غير شرط فوقع عنائي كتاب الاقرار * (في طلاق السكران والمجنون وأحكام السكرارى) * تجوز تأجيل السكران من الطلاق والعناق والنكاح (١) والبيع والشراء وتزوجه الجنائيات ما يجنى عليه وأداء الفرائض من الطهارات والصلاة والصيام والحج والازكاز كاجاز منه اذا وقع ذلك وهو سكران لو أدى على ما أمر به أحكام الناطقي * طلاق السكران واقع وكذا اعتاقه وخلعه وهو من لا يعرف (٢) الرجل من المرأة ولا السماء من الأرض ولو كان معه من العقل ما يقوم به المكلف فهو كالصاحي من طلاق فسخ القدر * وفي واقعات الخاطئ سكران قال لا تسرو بيت دارى هذه لك ثم قال لم أكل من قلى هذا فأمر أن يطلق أو ثلاثاً ثم قال فاقم هذا سكران أطلق امرأته في آخر طلاق التاتارخانية * وفي أشربة فتاوى القاضي ظهير الدين السكران من الجمرة لا أشربة المتخذة من التمر والرايب شعوا لئلا يذوق المثلث وغيرهما تنفذ نصرة فانه عندنا كطلاق والعناق والاقراء بالدين والعين وتزويج الصغير والصغيرة والاقراض والاستعقراض والهبة والصدقة اذا قبض الموهوب له والمتصدق عليه وبه أخذ عامة المشايخ وعن أبي بكر ابن تيمية انه قال ينفذ من السكران كل ما يقع بالهزل فلا يبطل بالشرط الفاسد ولا ينفذ منه البيع والشراء ولا تصح رذته استصحابا وذكر فيه أيضا لو أكره على شرب الخمر (٣) فشررب وسكر ثم طلق امرأته روى عن محمد أنه يقع طلاقه لانه وجد المذلة والصحيح أنه لا يقع في أحكام السكران من فصول العمادى وكذا في الخائفة * قال في المحيط وذكر عبد العزيز الترمذى قال سألت أبا حنيفة وسفيان عن رجل شرب البنيج وارتفع الى رأسه فطلق امرأته قال ان كان حين شرب يعلم أنه مأهول فهو طالق وان لم يعلم لم يطلاق ولو ذهب عقله من دواء لطلاق ولو شرب من الاشربة التي تتخذ من الحبوب والعسل فسد سكر فطلق امرأته لا يقع عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا لمحمد من أوائل طلاق الخلاصة * ويفتى بقول محمد لان السكران كل شراب مكرم (٤) في الفصل الاول من طلاق ابن الهمام * اذا سكر بالجنج اختلفوا في وجوب الحد عليه والصحيح أنه لا يجب ولا يصح طلاقه ولا اعتاقه ولا بيعه ولا نكاحه ولا اقراءه ولا ارتداده وعن أبي حنيفة في رواية فحين زال عقله بالجنج أنه ان علم حين أكل أنه ينج بغير طلاق وعشاقه وان لم يعلم لا يقع والصحيح أنه لا يقع على كل حال (٥) وانما حدود الخائفة * وفي شرح الطحاوى ولو شرب النبيذ ولم يواقع فصد به نفسه حتى ذهب عقله من الصداغ لامن النبيذ فطلاق لا يقع من أوائل طلاق الخلاصة * رجل عرف بالمجنون فاذا عت زوجته أنه طلقها ثلاثا في حال اعتداله وزعم الطلاق حال اصابه الجنون ولا يعلم ذلك الا من جهته فالقول له وفي السير انكره ان لم يعلم ان ذلك اصابه فالقول له اياها وان علم فله وان عتدوا أنهم رأوا ومجنونا مرة فالقول له وكذا لو قال طلقك ثلاثا فالقول له وفي المتن أنه لا يقبل ولو ادعى امرأته في بدعيه وقال

(١) المجنون لا يقع طلاقه الا في مسائل اذا عاق عاقله جن فوجد الشرط وفيما اذا كان مجنوناً فإنه يفرق بينهما بطلها وهي طلاق وفيما اذا كان عتيداً يؤجل بطلها فان لم يصل نزق بخصوصه عليه وفيما اذا أسأت وهو كافر أو إياه الاسلام فإنه يفرق بينهما وهي طلاق كذا في عين المراجع كما في القواعد الزينية معين الفتى في الطلاق ع

ومن يجن ويفتن في حالة جنونه له أحكام المجانن وفي حالة افاقته له أحكام العقلاء في المرتبة من سيرة الملقين

(٢) وفي السادس من طلاق نقد الفتاوى سكران دعا امرأته الى الفراش فأبت عنه فقال ان امتلت أمرى وساعدتني والا فانت طالق ثلاثاً ان ساعدته في المستقبل اذا دعاها لم يحنث وان لم تساعده يحنث وكذا في واقعات المفتين الصوري أفندي (٣) وفي النصف الثاني لا يكون فاراً الا بيمين شرائط ولم يشترط في الكتب المعتبرة الدخول ع

قوله الخامسة الخ هكذا في الاصول التي يسدى ولعل فيها تحريها والاصل هكذا الخامسة أن لا يكون فيه فعل المرأة يدل على الرضا ووجه التوثيق هو الاستحسان وليتزر هـ صحيحه

فلنقتصر او ان يجنون فاقول له ان علم جنونه (١) والمعنوه ان كان بغير احسان في حال افاقته هو كالعقل سواء كان لا فاقته وقت معلوم أو لا في نوع في حد المرض الذي يكون فاراً من طلاق الزانية * وفي العمدى طلاق المعنوه غير واقع كطلاق المجنون لسان الحكماء * المصروع اذا طلق امرأته في حال الصرع لا يقع طلاقه بمحض رضوى * خمسة من الرجال حالهم كحال المجنون والناسي وطلاقهم طلاق عند الفقهاء جميعاً احدهم السكران فان طلاقه كذا لا سائر أحكامه الا اذلة فانه اذا ارتد في سكره لا يطلق امرأته حتى يصح ويقال له انك قد كفرت في سكر لسانك ثبت على ذلك فطلق امرأته وان أبى فلا تطلق في طلاق النكاح * سكران دعا امرأته الى فراشه فأبت فقال لها ان امتلت أمرى وساعدتني والا فانت طالق فساعدته بعد ما دعاها في المستقبل بعد العين لا يحنث وان دعاها في المستقبل ولم تساعده حنث قال مولانا رضى الله تعالى عنه ويأبى أن يحنث اذا لم تساعده وان لم يجزء الدعاء لان الناس يريدون بهذا الامتنال لا امر السابق في باب التعليق من الخاتمة (٢) * الوكيل بطلاق لوكسر وطبق يقع في الصحيح وقيل لا قال (ث) عدم وقوعه خلاف قول أصحابنا اذا توكيل بطلاق فعلق بطلاق بالنظر الوكيل ومن قال لا تسر لو قلت لا امرأتي انت طالق في طلاق ثم سكر ذلك الا تسر فقال لها انت طالق يقع كذا احشأ قلت ينبغي أن يكون على التمسك لوكرك بان يطلقها مطلقاً يقع ولو قال لو رأيت مصلحة أو فحوة فطلقها لك لا فلا ينبغي أن لا يقع لوكسر ان لم امرأته لا يقع على المصالح وغرض موكرك ذلك (ط) وكذا بطلاق فطلقها هو سكران فلو تركه وهو (أى الوكيل) سكران يقع اذ رضى بعاقبته ولو تركه وهو صراح لا يقع اذ رضى بعاقبته الصاحي لا السكران هذا يجانب ما قلت في أحكام السكران من الرابع والثلاثين من التصويين * (في طلاق المريض) * ذكر صاحب النكاح أن الرجل لا يكون فاراً الا بيمين خصال احدها ان يطلق امرأته المدخول بها (٣) الثانية أن يطلقها طلاقاً باتناً الثالثة أن يطلقها في مرضه الذي مات فيه الرابعة أن يموت قبل انقضاء عدتها الخامسة أن لا يكون فيه فعل المرأة يدل على الرضا ووجه التوثيق هو الاستحسان فتنبه الفتاوى وكذا في النكاح * قال لها في مرضه قد كنت أبنتك في صحتي أو بجماعتهم أمرأتى أو بنت امرأتى أو تزوجتها بلا شهود أو بفنار ضاح قبل النكاح أو تزوجتها في العدة أو أنكرت المرأة ذلك بانته منه وتزوجه لوجهه كذا (ص) في طلاق المريض في الرابع والثلاثين من التصويين * اذا طلق الرجل امرأته في مرض منته طلاقاً باتناً وهي في العدة وتزوت منه وكذا لو طلقها ثلاثاً وان مات بعد انقضاء عدتها فلا ميراث لها وقال الشافعي لا تراث في الوجهين وأجمعوا على انه اذا مات بعد انقضاء العدة ان ميراثه لا يورث الا في قول ابن أبي ليلى ومالك فان ميراثه عنددهما لم يتزوج والمراذبه اذا طلقها من غير سؤال منها ولرضا ومات في مرضه ذلك وهي في العدة أما إذا سألته المطلق فطلقها باتناً أو ثلاثاً وسألها أو قال لها الختارى فاختارت نفسها ثم ماتت وهي في العدة لم تراث لانها مرضت باطال حقها وانما ذكر الباحث لان الرجعي لا يحرم الميراث في العدة سواء طلقها بسؤال منها أو بغير

سزال منها لان الرجعي لا يزيل النكاح من طلاق الحدادي وفيه فصل * رجل طلق امرأته رجعيًا ثم مات وهي في العدة وورثت كان الطلاق في صحته أو في مرضه وكذا لو ماتت المرأة في العدة ورثها زوجها في أول فصل في المعتدة التي ترث من الخاتمة * امرأة المريض قالت طلقني واحدة فطلقها ثلاثا ثم استسحنا في طلاق المريض من مختارات النوازل وكذلك في التجنيس في طلاق القات * (س) طلق امرأته في مرضه ثلاثا ثم قتل أو مات من مرض آخر وهي في العدة فانها ترثه وان لم يمت من ذلك المرض قتله في الهبة في المرض * مرضية اختلعت من زوجها بغيرها ثم ماتت ينظر الى ثلاثة أشياء الى ميراثه منها وإلى بدل الخلع وإلى ثلث ما لها فيجب أكلها لا الزيادة كذا (شعبي) وفي (خل) في هذه الصورة لو لم يدخل بها سقط نصف المهر بطلانها والنصف الآخر وصية وهو لغير الوارث فتصع من الثلث فالودخل بها ومات بعد مضي العدة فنسك المهر وصية فتصع من الثلث اذا اختلعت بغيره ولو ماتت في العدة فكذلك عند أبي يوسف ومحمد اذا تزوج لم يرق وارثا لرضاها بالفرقة وعند أبي حنيفة يعطى الأقل من ميراثه ومن بدل الخلع ومن الثلث اذا اتهم في حق سائر الورثة ولم يتهم ما في الأقل وهو نظير ما قلنا جميعا في طلاقها بسوء لها في مرض الموت وحاصل النقاوت بعد مضي العدة وعدم مضها الله بعدم مضها لا ينظر الى قدر حق الزوج في الميراث وانما ينظر الى الثلث قبل الزوج قدر الثلث من بدل الخلع ولو أكرم من ميراثه وقبل مضها لا ينظر الى الثلث وانما ينظر الى ميراثه فيسلم قدر ما ترثه من بدل الخلع دون ثلث المال لو ثلثه أكثر كذا (ط) في أحكام المرضى من الرابع والثلاثين من الفصولين * ولو اختلعت بغيره والزوج مريض فخلع جائز بالمسحى قل أو كثر ولا يرث بينهما ما عات في العدة أو بعدها من الحمل المزبور * (في الرجعة) * ولو قال بعد العدة راجعتك فيها فصدقة يصح واللاأى وان لم تصدقه لا تصح الرجعة لانه أخبر عن شيء لا يعلم انشأه في الحال وهي تنكره فكان القول قولاها من غير عين وان صدقته صححت لأن النكاح يثبت بصدقه صا فالرجعة أولى ولو أقام بدنة بعد العدة أنه قال في عدته اقدر راجعتها أو انه قد جامعها كان رجعة لان الثابت بالبدنة كالثابت بالعاينة وهذا من أعجب المسائل فانه يثبت اقرار نفسه بالبدنة فيما لو أقرب في الحال لم يكن مقبولا كذا في المبسوط فتدبر قوله بعد العدة لانه لو قال في العدة كنت راجعتك أمس يثبت وان كذبته للملكة الانشاء في الحال في الرجعة من طلاق البحر الرافعي ملخصا * قال فاضحان هذا اذا كان الفعل من الرجل وان كان من المرأة كما اذا نظرت الى فرجه أو قبضته بشهوة فعلى الخلاف بين الثمنا عند أبي يوسف لا يكون رجعة لانها انما تنكح من جانب الزوج وعندهما تكون رجعة لان فعل الرجل لا يكون رجعة لانه لا يفعل على الخلق فيستوى فيه الرجل والمرأة ولهذا لو دخلت فرجة في فرجها وهو نائم يكون رجعة شرح الجميع في الرجعة لان الملك * وليس في الرجعة مهر ولا عوض ولو جامعته المرأة وهو نائم أو زائل العقل فهي رجعة وكذا اذا قبلته أو باشرته بشهوة وهو طافع أو مسكره في باب الرجعة من جواهر الفقه (الابن صاحب الهادي) * (في الإيلاء والنكاح) * الإيلاء التي يقع بها الإيلاء صريح وكناية

فالصريح بخوقه والله لا أقر بك لا إجماعك لا أطول لا أباعدك لا اعتزل منك من جنسية
وأما الكفاية فكذلك لا أصلك ولا آتيتك ولا غشالك ولا أجمع رأيي ورأيك ولا أشاجعت
ولا أقرب فراشك فلا يكون إيلا بلائبة كذا ذكره في الفتاوى الظهيرية * وفي المشتى لأتمام
معك إيلا بلائبة وكذا والله لا يمر فرجى فوجك كذا في معراج الداراية * وإذا كان ونزرة
الله وعظمته الله يكون موابيا وكل لفظ يتعقده اليه بين يكون به موابيا وما لا فلا ولو قال
والله لا أقر بك حتى تطلع الشمس من مغربها أو حتى يخرج الدجال لا يكون موابيا سالا لأنه
برجى وجود ساعة فساعة وفي الاستحسان يكون موابيا لأنه يستعمل للتأيد عادة وكذا
إذا قال والله لا أقر بك حتى تقوم الساعة أو حتى يلج الجبل في سم الخياط يكون موابيا كذا
في شرح الطحاوى بيان الرواية شرح الوفاية في الإيلا * مسئل عن قال لامرأته أنت حرام
على كذا أو أختي هل تطلق زوجته أم لا أجاب أن نوى الطلاق طلق وان لم ينو شيئا فهو
إيلا * من فتاوى ابن نجيم (م) عن محمد إذا قال لها أنت مثل أمي يريد به التحريم فهو طهار
وان لم يكن له نية فهو باطل وعنه أيضا إذا قال لها أنت أمي يريد به الطلاق فهو باطل وكذلك
ان أراد به التحريم ففعل ذلك فهو باطل في الرابع والعشرين من طلاق الشاتار خاتمة
* (في الخلع) * خلع الفضولي إذا لم يضمن ولم يصف الى ماله لا يجوز ولا يقع الطلاق الآن
ترضى إذا بلغها فإن أجازت وقع الطلاق وبرئ الزوج من الصداق وان لم تجز لا يقع ويق
الصداق في ذمة الزوج في صلح الفضولي في الرابع والعشرين من فصول العمدى *
الفضولي إذا خلع مع الزوج بغير إذن المرأة أن أماف الفضولي الخلع الى ماله اوضح بدله
نقد الخلع على الفضولي وان لم يصف ولم يضمن يوقف على إجازة المرأة الآن يؤذى الفضولي
البذل من مال نفسه قبل أن تبطل المرأة الخلع من المحل المزبور * قوم جاؤ الى رجل
وزعوا أن امرأته وكلهم بالاختلاع فخالعها معهم على التي درهم ثم انما أنكرت التوكيل
فان كان القوم ضمنوا المال للزوج يقع الطلاق ويلزمهم البذل لانهم لما أنكرت التوكيل
بق هذا خلع الفضولي والفضولي إذا خاطب الزوج في الخلع وضمن البذل يكون أصيلا
فيستطيع الخلع بقوله وان كان القوم لم يضمنوا بذل الخلع كان الخلع موقفا على إجازة المرأة
وقبولها ولم توجد فان كان الزوج ادعى أنهم وكلهم كان الطلاق واقعا باقراره ولا يجب المال
هذا إذا خالعهوا وان باع الزوج منهم ثم طلقه بالتي درهم اختلفوا فيه قال أبو القاسم الصغار
يقع الطلاق ويلزمهم المال وان لم يضمنوا الآن لفظ الشراء لفظ ضمان لانه مبادلة وقال أبو بكر
الجلبي هذا أو الخلع سواء وهو الصحيح من خلع الخاتمة * وجعل خلع ابنته من زوجها ان
كانت ابنة كبره وضمن الاب بذل الخلع ثم الخلع لان الاجنبى لو فعل ذلك يوم الخلع
فلا باولى فان خالعه الاب على صداقها وضمن ثم الخلع أيضا ثم يظن ان إجازة المرأة تصح
اجازتها ويسقط المهر وان لم تجز كان صداقها على الزوج ويرجع الزوج على الاب بذلك يحكم
الضمان كان الاب قال له خالعه على صداقها ان أجازته وان لم تجز فعلى صداق ذلك وان
كانت ابنة صغيرة فان ضمن الاب ثم الخلع بقوله ويكون صداقها على الزوج ثم يرجع
الزوج على الاب وان لم يضمن الاب لا يجب المال لا على الاب ولا على الصغيرة كالمو كانت

(١) صح قبول الصغيرة العاقلة الخلع في حق الطلاق لا البراءة من المهر كذا في خلع مشقة المفتي سيد
(٢) كذا في أحكام الصغار سيد

كبيرة (١) وهل يقع الطلاق ان قبلت الصغيرة يقع كالوكان الخلع مع الصغيرة وان قبل الأب عقد الخلع اختلف المشايخ في وقوع الطلاق لا خلاف الرواية والصحيح انه يقع (٢) لان ائسان الأب كلانها وان كان الخلع بين الزوج وأتم الصغيرة ان اضافت الاثم البدل الى مال نفسها اوضعت بتم الخلع كالوكان الخلع مع الاجنبى وان لم تنفق ولم تنفق من هل يقع المطلق كما يقع في خلع الأب لا رواية نفسه والصحيح انه لا يقع وان كان العاقلة اجنبيا ولم يضمن البدل هل يتوقف الخلع قال بعضهم ان كانت الصغيرة تعقل العقد وتعرفه وتوقف الخلع على قبولها وقال بعضهم لا يتوقف ولو اختلفت الصغيرة التي تعقل وتعرف من زوجها على مسداقها يقع طلاق بائن ولا يسهط الصداق ولو كانت الصغيرة وكذا بالخلع فعلى الوكيل نفسه روايتان في رواية يصح التوكيل وبتم الخلع بمول الوكيل كما يتم وقبول الصغيرة وفي رواية اذ لم يضمن الوكيل البدل لا يقع الطلاق كالوكان الخلع من الاجنبى من المحل المزور * واذا خلع الأب على ابنة الصغيرة لا يصح لانه تعليق الطلاق بالقبول فلا يصح كالا يصح من الصغير ولا يتوقف خلع الصغير على اجازة الأب من المحل المزور وفي الذميرة اذا اراد الرجل أن يخلع ابنته من زوجها وهى صغيرة أو كبيرة يشتر أن يخلعها بالشيء من ماله ويضمن بدل الخلع فيجوز الخلع وأما اذا خلعها على الصداق فان كانت كبيرة فان كان الخلع باذنها جائزا ذاك عليها ولو كان بغير اذنها فان لم يضمن الأب الصداق لا يجوز الخلع ولا يقع الطلاق الا أن ترضى اذا بلغها فان اجازت وقع الخلع وبرئ الزوج من الصداق وان لم تجز لا يقع الطلاق ويتر الصداق في ذمة الزوج على حاله وأما اذا ضمن الأب الصداق للزوج أو كان مكان الأب الاجنبى فضمن الصداق للزوج قائمه بوقع الطلاق فاعتبر هذا الخلع معاوضة فيما بين الزوج والمخالع طلاقا بغير عوض في حق المرأة وبعد ذلك ان بلغها الخبر ان اجازت تنفذ عليها برئ الزوج من الصداق وان لم تجز كان لها أن ترجع على الزوج بصداقها ثم الزوج يرجع على الأب بحكم الصمان ويصرفه رده هذا الخلع كان الخلع قال للزوج ان بلغها الخبر فاجازت فالبدل عليها وان لم تجز فابدل على لها يجب على المخالع من الصمان انما يجب بحكم العقد لا بحكم الكفالة من خلع اثنائها وخاتمة * (٣) ثم الحاصل في خلع الصغيرة ان الخلع اذا ضمن الصداق يصح الخلع ويصح الطلاق سواء كان العاقد أباً أو اجنبيا واذا بلغت ترجع بالصداق على الأب ولا يرجع على الزوج قال شمس الأئمة السرخسى قال بعضهم ترجع على الزوج اذا بلغت ثم يرجع الزوج على الأب وان لم يضمن الخلع الصداق فلا شك انه لا يسهط الصداق لانها صغيرة وهل تقع البتونة ان قبلت الصغيرة عقد الخلع وكانت تعقل بان تعبر بوقع الطلاق بالاتفاق وان لم تقبل الصغيرة عقد الخلع هل تقع البتونة ان كان الخلع اجنبيا لم يضمن لا تقع البتونة بالاتفاق وهل يتوقف على اتيانها بعد البلوغ تكا ووافه قال بعضهم لا يتوقف ونص الخصاص على هذا في شروطه وان كان العاقد أباً ولم يضمن هل يقع الطلاق نفسه وروايتان في رواية يقع وفي رواية لا يقع (٤) ونص في حبل الاصل انه لا يقع مالم يضمن الأب البدل للزوج من أحكام الصغار * هشام عن محمد اذا وكل الرجل رجلا أن يخلع امرأته ان تركت مهرها فخركت

(٣) وطلع الصغيرة قبل من اشتمان المهر وحده أخرى أن يحيل الزوج الصداق على الأب حتى تفرغ ذمة الزوج منه ويجب ذلك الصغيرة على الأب لان الأب يملك حالة الصغير والصغيرة على غير من عليه اذا سكن الحمل عليه املا من المحل والغالب أن يكون الأب املا من الزوج ولو كان الحمل عليه مثل المحل في الملاءة ينبغي أن يصح أيضا كذا ذكر صدر الاسلام أبو اليسر في باب الخلع من المبسوط كذا في أحكام الصغار

(٤) كذا في النهاية وفي الخاتمة الصحيح انه يقع فلا يرجع اليه وقد مر القيل عن الخاتمة سيد

(١) الواحد بتولي الخلع من الجانبين وان كان هذا معاوضة اذا كان البذل معلوما في رواية وهو المختار ولو الخية في الخلع **نجد**

(٢) ويصح في الغلام أقل من سبع سنين ألقى به المرحوم يتيما بذكر كذا فقدى كذا بخط جامع هذه المجموعة **نجد**

(٣) طلق امرأته ثم صالحته على شيء ان كانت عدتها بالاشهر جاز وان كانت بالخمس لم يجز لان زمان الاوى معلوم ومدة الثانية غير معلومة ثم لا يمكن جعل الصلح في الثاني ابراء عن البعض لان البراء عن النفقة بعد الطلاق لا يصح كما لا يصح حاقه قيام النكاح ولو صالحته عن ابراء رضاع الولد بعد النونية على شيء جاز ولو صالحته من السكنى على دراهم معلومة لم يجز كذا في الثانية في فضل اتقال العدة **نجد**

(٤) ومافي الثانية موافق لما في شرح الخجوري وموافق لما في الظهيرية **نجد**

(٥) ويصح البراء عن النفقة المستقبلة في خلع الخلع وان كان مجهولا ولا يصح البراء عنها بعد الطلاق كذا في نقد الفتاوى **نجد**

مهر حاقه قال الوكيل طلقك ثلاثا لا يقع شيء في قياس قول أبي حنيفة ونحو شيء أنه يقع واحدة بجميع المهور في و آخر الفصل السادس عشر من طلاق التاثرات **نجد** * والواحد لا يصح في الخلع وكلا من الجانبين بأن ركت رجلا بالخلع فوكله الزوج أيضا سواء كان البذل مسمى أولا وعن محمد أنه يصح في الثالث من طلاق البرازية (١) * المحجورة بالسفة لوقبلت الخلع وقع ولا يلزمها المال ويكون باثنا ان كان باقظ الخلع ورجعها ان كان باقظ الطلاق كما في شرح المنظومة من خلع الجرائق * ولو اختلفت نفسها بالاهر ونفقة العدة ونفقة الولد سنة ثم مات الولد بعد خمسة أيام مثلا وتزوجها برجع نفقة بقية العدة وبقيّة نفقة ولده سنة في مسائل الخلع من زبدة الفتاوى * فان قلت اذا خالعه على نفقة العدة ثم تزوجها بعد خمسة أيام مثلا فهل يرجع عليها بقية النفقة قلت نعم كما في القنينة اختلفت نفسها بالاهر ونفقة العدة ونفقة ولده سنة ثم مات الولد بعد خمسة أيام ثم تزوجها برجع نفقة بقية العدة وبقيّة نفقة ولده سنة انتهى وهو دليل لما ذكرناه من مسئلة النشوز ثم اعلم أن موثقا وأعدم وجود ولد في طعنا كونه في أثناء المدة في كونها زدة بقية الرضاع **نجد** كما في المحيط ولو اختلفت على أن تمسكه الى وقت البلوغ صح في الثاني لا في الغلام (٢) واذا تزوجت فلزوجه أن يأخذ الولد ولا يتركه عندها وان اتفقا على ذلك لان هذا حق الولد وينظر الى مثل امسالك الولد في تلك المدة فمجرعه عليها كما في فتح القدير من خلع الجرائق (٣) * (ق) خالعهما بشرط أن تمسكه حتى يهذين الولدين عشر سنين ببقية ما وكسوتهما حتى تزوجت وذهبت الى قرية أخرى فانفق أبوهما عليه ما يرجع عليها بقية ما أنفق في تلك المدة لا بغيره (ط) مثله في باب الخلع من القنينة اختلفت بهما ونفقة عدتها صح وان لم تجب النفقة بعد وهي مجهولة خالها تبعا كبيع الشرب جاز تبعا لارض وان كان **نجد** كما في المحيط وفي شرح الطحاوي خالعه على نفقة العدة صح ولا تجب النفقة (٤) بخلاف ما لو أبرأت الزوج عن النفقة في المستقبل حيث لا يصح (٥) وفي الظهيرية ان أبرأته عن نفقة العدة بعد الطلاق لا يصح وكذا بعد الطلاق وقيل يصح وهو الاشبه من خلع البرازية * (س) خلع امرأته على مهرها على أن ترضع المسمى في الحولين ككل شهر درهمين ونصف جاز وتجب المرأة على الرضاع في الباب الثاني من طلاق الفتاوى الكبرى * وانما يصح الخلع على امسالك الولد اذا بين المدة وان لم يبين لا يصح سواء كان الولد رضيعا أو طعنا وفي الثاني ان كان الولد رضيعا صح وان لم يبين المدة وترضع حولين * من آخر خلع الخلاعة * امرأته اختلفت على أنها بريئة من النفقة والسكنى ثم اخلع وبرأ عن النفقة ولا يبطل السكنى وان اختلفت على أن مؤنة السكنى عليها كان عليها أن تكتري بيتا من زوجها ومن غيره فتمتد فيه قبيل فصل في الخلع بلفظ السبع من طلاق الثانية * اختلفت على أن مؤنة السكنى عليها بأن تكتري صح وعلى أن لا سكنى لها لا من خلع منية الحق * ولا تقع البراءة عن نفقة العدة في الخلع والمباراة والطلاق بقال الابا بشرط في قولهم وكذا لا تقع البراءة عن نفقة الولد والرضاع من غير شرط وان شرط البراءة عن ذلك فان وقت ذلك وقتا جاز

والأفلا وإذا جازت البراءة عند بيان الوقت والشرط فإن مات الولد قبل تمام الوقت كان الزوج أن يرجع عليه بالجمعة الإجمالية تمام المدة فإن أرادت المرأة أن لا يكون له عليها حق الرجوع قالوا الحليلة في ذلك أن يقول الزوج خالعتك على أي يرى من نفقة الولد إلى سنتين وإن مات الولد قبل تمام المدة فلا يرجع على عليك فاضحيان في الخلع (١) * وفي الحديث ذكر ابن سماعة عن محمد بن عمرو أنه اختلعت من زوجها بما عليها من المهر ورضاع ولده الذي هي حامل به إذا ولدته إلى سنتين جاز فإن مات أو لم يكن في بطنها ولد تركه قيمة الرضاع ولو مات بعد سنة تركه قيمة رضاعه * وكذا إذا ماتت هي عليها قيمته انتهى من خلع ابن الهيثم في آخره * اختلعت على أن تترك الولد عند الزوج صح الخلع وبطل الشرط لأنه لا يخلط بالشرط الفاسد وكون الولد عند الأم حتى الولد فلا تملك الأم بطلاله اختلعت به رها ونفقة عنه وعلى أن تترك الولد سنتين بنفقة ما كانت عليه من نفقة الولد وأما ما وارت نفسه بنفقة المدة فالزوج أن يرجع عليها بقيمة نفقة الولد في المدة التي لم تتركه لأنها امتنعت عن إيقافه بدل الخلع فوجب قيمته كما لو اختلعت على عبد ووارثه من خلع البرازية * ولو قصر في الاتفاق عليه يرجع عليها بقيمة النفقة وينفق هو عليه نظرا له بجزائها في الخلع * ولو خالعتها على نفقة ولده عشرة روي معسرة فطالبته بنفقة يجبر الزوج عليها وعليه الاعتماد لأعلى ما أقامه بعضهم من سقوط النفقة عنه (٢) * ولو خالعتها بما عليها عليه من المهر ثم ذكر أنه لم يبق عليه شيء من المهر وقع عليه إرداء المهر ومثل لو خالعتها (٣) على عبد الذي اعتمد أمه أو مساعها ثم ظهر أنه ليس في يده شيء وقع على مهرها فإن لم يكن قبضته سقط وان قبضته ردت له أو مثله أو قيمته ولو خالعتها بمهرها وهو يعلم أن ليس عليه لها مهر وقع بانثابحانها ولو كان طلقها بمهرها فقبلت والزوج يعلم أنه لا مهر لها يقع رجوعا من خلع ابن الهيثم (في شرح قوله والمباة كالمخلع) * (فقط) كل خلع بطل فيه الجعل وطلقت فهو بائن لأن نفقة الخلع بلا جعل بائن كسائر الكتابات فكذلك حكمه عند سقوط الجعل وكل طلاق بطل فيه الجعل وطلقت فهو رجعي إذا الطلاق بلا مال رجعي فكذلك حكمه عند سقوطه (فت) في كل موضع وقع الطلاق أو الخلع بطل فهو بائن وفي كل موضع لم يجب البطل ينظر إلى اللفظ فالخرج يخرج الانصاح فهو رجعي وإن خرج بخروج الكتابة فهو بائن حتى لو خالعتها طلقها على مال تطلق بلا مال (ث) كل طلاق وقع بشرط لم يعمل فهو رجعي في الثاني والعشرين من الفصول * واقعة أمهرها ثمانية ووهبت المائة وخالف قبل دخوله على المهر المسمى وهو الخمائة وما قبضت المهر حل يرجع عليها بما قبل ولم يعلم الزوج بالقيمة يرجع عليها لا لعلم من المحلل الزبور * ذكر في الاستاوى الصغير لو قال لا مهر أنا خالعتك فقبلت المرأة يقع الطلاق وتقع البراءة من المهر إن كان عليه مهر وإن لم يكن عليه مهر بأن كان دفعه إليها يجب عليها رد ما ساق إليها من المهر لأن المال مذکور فإذ كرا الخلع ثم في نفقة الخلع حل تقع البراءة عن دين سوى المهر في ظاهرها الرواية لا تقع وعن أبي حنيفة أنها تقع وكذلك المبارة في الثامن والعشرين من الاستاوى بنونية * رجل قال لا مهر أنا خالعت نفسك متى بكذا فقالت فعلت خلتك وأفيه

(١) وما ذكر في البرازية موافق لما ذكر أثر لأحدث قال ونفقة الولد وهي مؤنة الرضاع لا تنفع البراءة عنها بلا شرط في الخلع بالاجماع وإن شرط أن وقت في الخلع جاز وإن لم يوقت لا ولا تنفع البراءة عنها كذا يخط جامع هذه المجموعة بعد

(٢) ولها أن تطلب له بكسوة الصبي (٣) إلا أن اختلعت على كسوته ونفقة فلينها وإن كانت الكسوة بمجهره وسواء كان الولد رضيعا أو قطب كذا في جامع ابن الهيثم وفي آخر الفتية

ولو اختلعت نفسها من زوجها بمهرها ونفقة ولدها عشرة سنتين وهي معسرة لا تقدر على نفقة ولدها فلا أن تطالب الزوج بنفقة الولد لأن بدل الخلع دين عليها لا تسقط نفقة الولد عنه بدله عليها كما إذا كان له عليها دين آخر وهي لا تقدر على قضاءه لا تسقط نفقة الولد قال رضى الله عنه وعليه الاعتماد لأعلى ما أحيا به سائر المفتين أمه ان سقط نفقة في باب الخلع من الطلاق بعد

(٣) فرق بين خلعك وخلعتك في الخلاصة والبرازية بعد

لو قال خلعك ثوبا أو العلق فإنه يقع بائنا غير مسقط للفقهاء لعدم توقفه عليه بخلاف خالعتك لفظ المعاملة واختصاصي بالامر ولم يسم شيئا فقبلت فإنه خلع مسقط حتى لو كانت قبضت البطل ردت الثانية وترخصت في أول الخلع

والختار للفتوى أنه لا يصح الا اذا أراد به التحقيق لانه سقم لتحقيق ظاهره فلا يصح الا اذا
 أراد به التحقيق لانه حديثه يكون امرا وهو المختار من خلع الولوة الحية * رجل قالت له
 امرأه اخلعني اوقأت خويشتن خريدم انزو بعدت وكابين (اي اشترت نفسها منك
 بعدة ومهر) فقال الرجل أنت طالق أو طلقك يقع فطلقة بائنة لان هذا اخراج الكلام
 يخرج الجواب وانه يصلح جوابا في تساوي أبي الليث وفي مجموع النوازل عن شيخ
 الاسلام أبي الحسن أنه يقع فطلقة رجعية ولم يجعله جوابا والصحيح هو الاول وهكذا
 كان يفتي شيخ الاسلام الاوزجندى وجعاعة من مشايخ زمانه وحمل براء الزوج عن
 المهر على قول هؤلاء اختلفوا فيما بينهم قال بعضهم ببراء وقال بعضهم لا يبرأ وهو الاصح
 (١) من خلع النخبة البرهانية (٢) * واذا تزوج على مهر مسمى ثم طلقها بانسان ثم زوجها
 ثانيا على مهر مسمى آخر ثم اختلفت من زوجها على مهرها ببراء عن المهر الثاني دون الاول
 (٣) لان الطلع وقع في هذا النكاح فيصرف على نفقة هذا النكاح من خلع المهرات *
 امرأه اختلفت من زوجها بكل حق لها عليه كانت لها النفقة مادامت في العدة لان
 النفقة لم تكن حقا لها عند الطلع من خلع الثانية * رجل خلع امرأته مهرها ونفقة
 عدتها وكل حق هو لها عليه فأقرت المرأة وقت الخلع أنها حائض وأنها غير حامل من
 زوجها ثم ادعت بعد ذلك في الشهرين من عند الاقرار بالنكاح العدة ثم احمل من زوجها
 وانكسر الزوج لا تصح دعواها لانها استأنفت في السابع من طلاق الولوة الحية *
 ورجل خلع امرأته على مهرها ونفقة عدتها ثم ظهر أنها حامل ليس لها أن تطالب الزوج
 بئنة الحمل من طلاق جواهر الفتاوى * اذا قبلت المرأة الخلع كان عليها أن تسلم الزوج
 ما يحى في عقد الطلع ان قدرت على تسلمه وان عجزت عن تسليم ذلك بالاستحقة أو بسبب
 آخر فعلم التسليم المثل في المثل وتسلم القية في القية * محيط برهاني في آخر نواع بعد
 نوع آخر في العوارض بعد وقوع الخلع في ١٥ من الطلاق * رجل خلع امرأته على
 عيدها فاستحق العبد كل علم اقية العبد من خلع الثانية * وكذا لو خلع امرأته على
 عيدها لم يجز صاحب العبد من الحمل المزبور * (ن) خلع امرأته على مال ثم
 زادت في بدل الخلع فأزادة باطلة لانها زادت بعد ذلك المهر فودع عليه في ٢ طلاق
 الفتاوى الكبرى * ولو قال أنت طالق على أن تعطيني ألفا وعلى أن أفان قلت في المجلس
 يقع والالف دين في ذمتها وان لم تقبل في المجلس لم يقع لان كلمة على تذكر للاستيجاب
 والاستيجاب فاقضت وجوب الالف كما لو قال بعثني على أن تعطيني ألفا فقد عاق الخلق
 بوجوب الالف عليها فصار كأنه قال أنت طالق بالفاء فاقضى التقبول في المجلس لانه جواب
 خطاب المعاوضة * ولو قال أنت طالق ان جئتني أو أعطيتني بألف أو أنت في المجلس يقع
 والا فلا لان ان كلمة شرط لانهم الاوقات فيكون ملكا ومعاوضة معني لان الطلاق لا يقع
 الاعمال وعندها وحده المعاوضة فيقتصر جوابها على المجلس * في باب الطلاق على مال
 من محيط السرخسي * واستقدم من قرائنا الزالة ملك النكاح أنه لو خلع المطلقة
 رجعيًا فإنه يصح ويحب المال ولو خالعها على مال ثم خالعها في العدة لم يصح كفي القية

(١) اذا قالت خويشتن خريدم بنفسك اي
 (اي اشترت نفسها بالمهر) ونفقة عدة
 وقد قبضت المهر المجل هل يرجع الزوج
 عليها بما قبضت أفى الفتاوى الامام أنه
 لا يرجع لان المراد من هذا في عرفنا بنية
 المهر
 (٢) وكذا في السادس عشر من طلاق
 التاتارخانية فقلان المحيط والخديرة
 وبه يفتي كذا في جميع الفتاوى في
 الخلع
 (٣) وبه أفى ابن نجيم وكذا في البحر مثلا
 عن الثانية وكذا في جميع الفتاوى عن
 الخلية أيضا

ولكن يحتاج الى الفرق بين ما اذا خالعهما بعد الطلوع حيث لم يصح وبين ما اذا طلقها بعد
 بعد الطلوع حيث يقع ولا يجب المال وقد ذكرنا في آخر الكتابات وخرج الطلوع بعد
 الطلاق المبني وبعد المدة فانه غير صحيح فيها فلا يسقط المهر ويقتضى له بعد الطلوع ولاية المهر
 على النكاح في المدة كما في البرازية من خلع الجرا اثنى * (فص) بأنها خالعهما
 على مهرها لم يسقط المهر لانه لم يسلم لها مهر هذا الخلع شيء وكذا لو ارتدت خالعهما (قسط)
 نكحها فاسدا فوضتها فاختلعت بالمهر قبل يسقط اذا خلع يجعل كتابا عن الابراء لان
 الخلع وضع لهذا وقيل لا يسقط اذا خلع لغالانه انما يصح في النكاح الشائم وكذا لو بأنها
 فاختلعت في العدة فهو على هذا الخلاف في الثاني والعشرين من الفصولين * (فتين)
 ارتدت فقال لها لم يجز فله بعد هذا الخلع أن يجبرها على النكاح من المحل المزبور *
 وتعلق الخلع بالشروط من جانب الزوج يصح ومن جانبها لا يصح (١) من خلع خاتمة المفتين *
 الامة اذا اختلفت من زوجها مهرها أو مال آخر ان طلقها على ذلك فالطلاق بائن في ذلك
 كله وعليها المال واذا اعتدت بأخذها بذلك كله وذلك اذا اختلفت بغير إذن مسدها واذا
 اختلفت باذن المولى لمها ذلك وبيعت فيه المدبرة وأتم الولد حكمهما في ذلك تحكم الامة
 الا أنهما اذا اختلفتا باذن المولى فأنهما يسعيان في ذلك من خلع التنف * (فص)
 تكلمت فقال هذا كفر وحرمت على يفتين أن ذلك اللفظ ليس بكفر وعن النسقي أنها
 لا تحرم (ز) خلعها فاسدا ففسادها رجل بائن جسد ابي كريت (أي أنت اقترقت من
 زوجتك) فقال نعم فهذا اقترابا لحرمة وهو حجة عليه (فقط) مثل النسقي عن خالعهما
 ثم تزوجهما ثم قال يورس حراي بران خلع (أي أنت حرام على بذلك الخلع) قال تحرم لانه
 أخبر أنهما الآن حرام عليه بذلك الخلع واذا حرمت عليه ما قرأه يجب المسح في هذا النكاح
 بالغاميل لانه لا يصح في حقها في الثاني والعشرين من الفصولين * ولو قال بائن خلع
 كردم أو خريد فروخت كردم (أي جعالت الخلع لزوجتي أو جعلت البيع والنساق في ذلك
 اليها) والمرأة منكورة يقع الطلاق باقرا لزوج هذا الما لم يسبق خلع أصلا فليس خلع
 فاسد فقال هو بناء على أن الخلع صحيح قال الشيخ الامام الاستاذ لا يقع وقال الامام فخم
 الدين النسقي يقع ولو أضاف الى ذلك الخلع فقال بأن خلع كردم لا يصح عند الكل
 ولو قال جسد ابي كردم بيان خلع لا يقع به شيء الا أن في الجفم الثاني في ألقاط الخلع من
 الخلاصة * قال لا امرأه اخلني نفسك مني بالمهر ونفقة العدة بالبرية ثم اتهم بالبرية حتى
 قالت اختلفت منك بالمهر ونفقة العدة وأمر أن من المهر ونفقة العدة وهي لا تعلم بذلك ههنا
 أو وال والخيار ما ذهب اليه بعض المشايخ أنه لا يصح الخلع ولا تنفع براءة الزوج ما لم يعلم
 المرأة بذلك لان الخلع معاوضة فصار كالبيع والعرا لم يوافقوا وبنوا واشترىهم ولا يعلمون
 ذلك لا يصح فكذلك اختلفا في الطلاق والعشاق والتدبير لان ذلك ليس في معنى المعاوضة
 بل امقاط والبراءة عن المهر والنفقة اسقاط لكن الاسقاط يحتمل الاقالة والفسخ فصار
 شبه البيع لاشبه الطلاق والعشاق والتدبير فلا يصح من غير علم من خلع الولوالجية * ولو
 لفتها الخلع بالبرية سقي قالت اختلفت منك بالمهر ونفقة العدة قبل يصح وقيل لا يصح

(١) لانه معاوضة من جانبها وبين من
 جانبه عند

كلبيع وبه بقي وكذا لا يصح لولمقتها أن تبرئ الزوج عن المهر والنفقة وهذا يدل على أن
 المديون إذا قلن الدائن أن يبرئهن من الدين بالعمية لا يصح تسهيل في حصة فصل تعدد الحصة
 بالطلاق * قال لها وهي لا تعرف العمية قولي وهبت مهري منك فقبضت وهبت لا يصح
 بخلاف الطلاق والعناق لأن الرضا بشرط جواز الهبة لا بشرط وقوع الطلاق والعناق
 في الأول من جهة البرؤية * بخلاف الطلاق والعناق والتدبير وان لم يعمل بعناء في باب الخلع
 من طلاق الذخيرة البرهانية * (في العنين) * العنين زوجة سنة لكن شبهة وأقربية
 قيل إنما شبهة وهي تزيد على القدرية بأحد عشر يوما والصحيح أنها قربة لأن مطلق
 اسم السنة يطلق على القهرية مائة طالت (قبيل الطلاق) * وفي فسخ النكاح بسبب
 العنة بشرط حضرة الزوج بعدد طلب المرأة وقت القضاء لأن الفسخ بسبب العنة قضاء
 ولهذا لا يشق في غير المصخر بخانة المقتين في العنين من النكاح * الزوج لم يصل إلى المرأة
 وهي تقول وجدته عينا وتطلب من القاضي التأجيل وهو يقول وجدته ارتقاء وأما الصحيح
 قال يريها النساء أو امرأة عدلة فإن قلن ليست برتقاء تأجيله وإن قلن رتقاء تركها
 قال مردى زن خود را يقاضى آورد ودعوى كرده وتقتل وزن منكرت قاضى
 مرواريدان غمایدانى قال اگر دعوى عنت میکند واز قاضى طلب حکم عنت میکند غماید
 واصرغنى لأنه لا حكم للزنى المجرى حتى يبعي لثباته بل يقول له القاضي فامسك
 بعروق أو تسرع بإحسان فاعديه في النكاح * قال دختر ترارسيده را پدرشوى
 بالغ داد اماست وشوى عنين آمد پدر را حتى طلب تأجيل وتفرق بوديانى أجاب على
 محمد وقال لا لاني لا أدري العلم استرضى بزوجها إذا بلغت وليس في إبقاء النكاح عليها
 إلى وقت بلوغها ضرر لأنها لا تحتاج إلى الوطء ولا يخاف فوت حقه في هذه المدة فاعديه
 في النكاح * (في العدة) * المعتقات ثلاث المطلقة والموطوءة عن شبهة والمتوفى
 عنها زوجها ولا اعتداد قد يكون بالحيض وقد يكون بالأشهر وقد يكون بوضع
 الولد أو باسقاط سقط استبان خلقة أو بعض خلقة في أول باب العدة من الخامسة سنة
 من النساء يجوز نكاحهن في العدة المختلعة بزوجها في العدة وأما الولد بعنفها سبدها
 يتزوجها وإذا ارتدت أحد الزوجين ثم أسلم بزوجها في العدة والأمة إذا اعتقت فأختارت
 نفسها بزوجها في العدة والصغيرة إذا أدركت واختارت نفسها بزوجها في العدة والملاعن
 إذا كذب نفسه يتزوج الملاءنة في العدة في قول أبي حنيفة ومحمد خزانة القسمة
 لا في اللبث (١) * والخلوة الناسدة في النكاح الصحيح تجوز العدة كخلوة بالرتقاء
 وخلوة بالتجريب والصائم والحرم وكل صورة يمكن من الوطء حقيقة وفي الرتقاء يمكن بالفق
 وفي التجريب بالسخن ولهذا يقع التحليل بالتجريب إذا حدث منه فطاني ثم ولدت منه
 المتقي في العدة (٢) * ولو خلاها وهي رتقاء فلا عدة عليها كذا ذكره القدوري (٣) *
 وفي المتقي وفي الأصل ولو خلاها وهو حيحيوب فعلمها العدة في قول أبي حنيفة وأما على
 قولهما ذكر أبو الحسن أن العدة واجبة وقال أبو يوسف إن كان نزل فعلمها العدة وإن كان
 لا ينزل فلا عدة عليها من التانارمانية في باب العدة * وأشار في كتاب الطلاق إلى أنه لا يجب

(ترجمة)

٥ (أى ادعى أن زوجته رتقاء وأما هي
 ذلك إلى القاضي فأنكرت الزوجة فهل
 للقاضي أن يريها النساء أم لا قال ان
 كان متعنتا في دعواه وفي المرافعة فإن
 القاضي يريها النساء والا فلا)
 ٦ (أى تزوج ابنته الصغيرة لما بلغ عتقين
 أن الزوج عنين فهل لا يباحق في طلب
 التأجيل والتفريق)
 ٥

(١) مثل من رجل أعنت مستولده هل
 عليها عدة وهل لها علة نفقة العدة أجاب
 نعم عليها العدة ولا نفقة لها عليه بسببها
 من فتاوى ابن نجيم ع
 (٢) والخلوة الصحيحة تجوز العدة
 في النكاح الصحيح دون النكاح الفاسد والخلوة
 الفاسدة في النكاح الصحيح على ضربين
 بكل خلوة يمكن بها من الوطء حسا
 وهو ممنوع عنه شرعا كخلوة الحائض
 والصائمة والحرمه تجوز العدة دون
 بكل المهر وكل خلوة لا يمكن بها
 من الوطء حسا وشرعا كخلوة المريض
 المسنن والصغيرة الصغيرة أو كان
 معها ثاقل أو كانت رتقاء فلا عدة
 في باب العدة من الوجيز
 (٣) وخلوة الرتقاء لم تضع وجبت العدة
 لوطاقتها * كذا في آخر نكاح منية
 المتقي ع

العدة عندهما وإنما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع بحيث قال لا تجب العدة أراد
في محبوب قد جف ماؤه فيكون هذا بمنزلة الصبي لا تغتبر خلوه في إيجاب العدة وحيث قال
تجب العدة أراد في محبوب له ماء يستحق فيزول فوجب العدة احتساباً في باب العذر من
المبسوط للسرخسي * وانتهى كالصغير في العدة بخلاف الصبي وكذلك الجيوب إذا كان
ينزل لأنه يصح أن يكون والده والاعلاق بالحق منهم متوهم وزاد في رواية أخرى حفص
وان كان لا ينزل لم يلزمه الولد لأنه إذا جف ماؤه فهو بمنزلة الصبي أو دونه في باب العدة من
المبسوط للسرخسي * ملخصاً إذا طلق الذمي الذمية فلا عدة عليها عند أبي حنيفة (١)
قال جمال الاسلام في شرحه وقال أبو يوسف ومحمد والمشافعي عليها العدة والصحيح
قوله واعتمد المحجوب والنسبي وغيرهما من تجميع القسودري (في العدة) * (٢)
إن المرأة إذا خرجت المتاهة بغير مسلمة أو ذمية تبين بانفاس بين أصحابها ولكن هل يلزم
عليها العدة فيه اختلاف قال أبو حنيفة لا تلزمها وقالوا تلزمها لهما إن هذه حرة فارتقت
زوجها بعد الانصاف فتلزمها العدة كالطالبة في دارنا وكأني أسأت في دارنا وأبي زوجها
الاسلام في نكاح أهمل الشر من غاية البهتان (في شرح قوله وإذا خرجت المتاهة بغير مسلمة)
* ولو أسألت زوجة الكافر وأبي الزوج فالفرقة طلاق إلى آخره وعليه النفقة والسكنى
مادامت في العدة لأن الفرقة جاءت بسبب من جهة الزوج وهو الاباء عن الاسلام وذلك
منه تفويت الامساك بالمعروف فتعسين التمرح بالاحسان والاحسان في التمرح أن
يؤتيها مهرها ونفقة عدتها في باب نفقة أهل المدة من مبسوط السرخسي * وأقول
المدة التي تصدق الطرة في انقضاء العدة فيها شهران عند أبي حنيفة وعندهما تسعة وثلاثون
يوماً وفي الامة عندهما في أحد وعشرين تصدق وعلى قول أبي حنيفة على الأصل الذي
خبر به الحسن بن زياد خمسة وثلاثون يوماً خمسة عشر طهر وعشرون حضناً في النامن
من طلاق الخلاصة * الطرة المطلقة إذا اقترنت بانقضاء العدة بالحض لا تصدق في أقل
من شهرين هو المختار فأضحكان في فصل انتقال العدة * (ش) قالت المعتدة أسقطت
سقطاً استبان خلقه أو بعض خلقه تصدق وتتقضي العدة وإن أخبر بعد الطلاق بساعة
أو يوم (ق) عني إذا قالت انقضت عدتي في يوم أو أقل تصدق أيضاً وإن لم تقل بسقط
مرضعة وقد قبل أن المرضعة لا ترى الدم فقالت حضت ثلاث حضض يقبل قولها وقد انقضت
العدة وقد تهور رؤية الدم مع الارضاع من عدة نفقة الفتاوى * وفي المراجعة
المطلقة عقب الولادة إذا قالت انقضت عدتي لم تصدق في أقل من خمسة وعشرين يوماً
في الثاني والعشرين من طلاق الثاثر خاتمة * والحامل مطلقاً أي تمتد الحامل مطلقاً
سواء كانت حرة أو أمة أو متوفى عنها زوجها أو مطلقة بالوضع أي بوضع حاملها لعدم
قوله تعالى وأولات الاحمال أجعلن أن يرضن حملهن وهذه الآية نسخة لقوله تعالى
والذين يوفون منكم الآية في حق الحامل كذا روى عن ابن مسعود فسبق في الحامل
على عمومها من عدة شرح لاجمع لابن مالك * عدة الطرة لطلاق والفسخ ثلاثة قرواً

(١) وكذا في الموت على ما أفقته المرحوم
يحيى أئندى كذا يخط جامع هذه المجموعة
شده

(٢) ذمة حامل طلقها ذمة أو مات عنها
لم تغتد إذا اعتقد ذلك ولو حاملًا تعتد
بوضعها اتفاقاً تفويراً لا يسار من
العدة شده

(١) ولا يجب عدة الوفاة في الفاسد كذا في التامع والثلاثين من توراتين عهد

حضر وكذا من وطئت بشبهة أو بنكاح فاسد وفوتت أو مات عنها زوجها (١) وأتم ولد أعققت أو مات مولاه ولا يجب حبس فاسد طلق فيه من عدة المتي * وعدة المنكوسة بنكاحا فاسدا والموطوءة بشبهة وأتم الولد الحاضر للموت وغيره أي عدة هؤلاء ثلاث حبس ووضع الحمل إن كانت حاملًا ولا ثم إن كانت آيسة قيد بأم الولد لأن المدبرة والآيسة إذا أعققت أو ماتت سيدها لا عدة عليها ما بالاجماع كذا ذكره الاستيعابي في باب العدة من البصر لمصا * ولورأى امرأة تزني ثم تزوجها أن حبست من الزنى لا يوطؤها حتى تضع حملها وإن لم تلحبل يستحب له أن لا يوطأها حتى تحيض قبل كذب الاجارات من الحائض * المنكوسة إذا تزوجت رجلا ودخل بها الثاني ثم فرق بينهما لا يجب على الزوج الأول نفقة ما دامات في العدة لأنهما لم يوجبت العدة عليهما صارت ناشرة انتهى عبارة الخانية (٢) وقيد بالوطء بالشبهة لأنه لو تزوج امرأة الغير عالم بذلك ودخل بها لا يجب عليها العدة حتى لا يحصر على الزوج وطؤها وبه يفتى لأنه زنى وبالمزني به لا يحصر على زوجها وفي شرح المغلومة إذا زنت المرأة لا يقربها زوجها حتى تحيض لاحتمال علوقها من الزنى فلا يسق ماءه زوج غيره انتهى ويجب حفظه لغرضه بخلاف ما إذا لم يعلم كإني المدخلة وإنها سبية من عدة الجهر الزاني * وجعل تزوج عنكوسة الغير ودخل بها أن كان يعلم أنها منكوسة لا عدة عليها وفي النكاح الغير كذا كانت عليها العدة ولا نفقة لها وإن كان يعلم أنها منكوسة لا عدة عليها وفي النكاح بغير شهرة وإذا دخل بها كانت عليها العدة على كل حال في فصل نفقة المعتدة من الحائض وكذا في العدة من الخلاصة والبرازية وبه يفتى * وفي مختصر القديري العدة في النكاح الفاسد من وقت الفقرة ثلاث حبس وعدة الوفاة في النكاح الفاسد ثلاث حبس أيضا ولا تقصد في بيت الزوج في عدة الفقرة في النكاح الفاسد هذا في الفتاوى الصغرى وفي الأصل العمل العدتان تنقضان بحد واحد حتى إن المعتدة من طلاق بائن لو تزوجت بائنا ودخل بها ثم فارقها حاضت ثلاث حبس انقضت العدتان فإن حاضت من الأول حبسة اعتدت ثلاث حبس فإذا مضت حاضتان فالشافي أن يتزوجها وليس لغيره أن يتزوجها فإن كان طلاق الأول رجعيًا فراجعها في الحيفتين الأولىين بحيث الرجعة ولكنه لا يقربها حتى تنقضي عدتهما من الآخر ولوراجعها في الحيفية الثالثة لا تصح الرجعة وهذا في شرح الشافي وفي نسخة الامام المرحوم لو كان طلاق الأول بائنًا ليس له أن يتزوجها حتى تنقضي عدتهما من الآخر كما ليس للآخر أن يتزوجها حتى تنقضي عدتهما من الأول وعلى هذا لو كانت العدتان بالشهور في الثامن من طلاق الخلاصة * قال في المبسوط لو تزوجت في عدة الوفاة فدخل بها الثاني ففرق بينهما فاعلم باقية عدتها من الأول تمام أربعة أشهر وعشرة أيام وعليها ثلاث حبس للآخر وتحسب ما حاضت بعد التفريق من عدة الوفاة أيضًا تحقيقًا لما دخل بقدر الامكان وهذا المشق من العدة غير مدكور في الوفاة والمكثوزد غرر في العدة (٣) * رجل طلق امرأة ثلاثًا فاعتدت حبستين جامعها مكرهًا إن جامعها وهو يسكر طلاقها يلزمه عدة مسقة به وإن كان مقربًا بالطلاق وجامعها على وجه الزنى لا يستقبل العدة فكذلك الرجل إذا طلق امرأة ثلاثًا أو ثلثًا ثم أقامها زمانًا ثم أقام

(٢) وإذا طلقها الأول وجبت العدة عليها له ما ولا نفقة لها على أحد فساد نكاح الثاني وكونها ناشرة على الزوج الأول كذا في الخانية عهد

(٣) المتوفى عنها زوجها إذا وطئت بشبهة تنقضي العدة الأولى بأربعة أشهر وعشر والثانية ثلاث حبس تراها في الاثر كذا في الثامن والعشرين من التاتارخانية فاعلم الخانية عهد

وهو يشكر طلاقها لا تنقض عقدته اوان أقام وهو مقرب بالطلاق تنقض عقدته رجل طلق امرأته ثلاثاً وكنتم عن الناس فلما حاضت حبشيتين وفطم باخلت ثم أقر بطلاقها كان لها النفقة حتى تضع حملها في فصل في انتقال العدة من الخاتمة * الحزن المطلق إذا مات زوجها في العدة ان كان الطلاق رجعيًا تنقلب عدتها عدة الوفاة وان كانت مبنية فان كانت لآخر زوجها لا تنقلب عدتها عدة الوفاة وان كانت ترث يجمع بين الا شهر والحض في فصل في انتقال العدة من الخاتمة * طلقها ومضى عليها نصف عام ولم يدم فاعتدت بعده بثلاثة أشهر وتزوجت باخر ولم تبلغ المرأة الايام خمسًا وخمسين سنة وسكن القاضي بصفة النكاح كما هو مذهب مالان يصح وهذه مسئلة يجب حفظها الكثيرة وقوعها (١) في الرابع من آداب القاضي من البرازية * وعند مالك مدة الايسة تسعة أشهر وستة لغيره والرحم وثلاثة أشهر للعدة قال العلامة الفتوى على قول مالك في عدة الايسة من عدة البرازية (٢) * جعل أمرها يدحا ان ضربها وانكر الضرب فبرحت وقضى بالفرقة بعد مدة فاعدة من وقت الضرب كالوادة الطلاق في شوال وقضى بالفرقة في المحرم فاعدة من وقت الطلاق لامن وقت القضاء انتهى وفي الخاتمة طلقها ماثنا او ثلاثاً ثم أقامها زماناً وهو يشكر طلاقها لا تنقض عقدته اوان أقام وهو مقرب بالطلاق تنقض عقدته انتهى فعلى هذا مبدأ العدة من وقت ثبوت الطلاق في هذه المسئلة من عدة الجبر الرائي * رجل أقر أنه طلق امرأته من خمس سنين ان كذبه في الاستناد أو قالت لأدري كان عليها العدة من وقت الاقرار ولها النفقة والسكنى وان صدقته في الاستناد ذكر في الاصل أن عليها العدة من وقت الطلاق وفي الفتوى عليها العدة من وقت الاقرار (٣) ولا يظهر أثر تصديقها الا في ابطال النفقة في فصل في انتقال العدة من الخاتمة وفي الخاتمة الفتوى على أن العدة من وقت الاقرار صدقته أو كذبه ولا يظهر أثر تصديقها الا في اعطاء النفقة ووفق السعدى فحمل كلام محمد على ما اذا كانا متصرفين وكلام المشايخ على ما اذا كانا مجتمعين لان الكذب في كلامهما ظاهر وهذا هو التوفيق ان شاء الله تعالى وفي فتح القدير أن فتوى المتأخرين بخاتمة الايسة الاربعة ووجهها وبالحجاة والتابعين فيجب أن يقيد بمثل التهمة ولهذا قدمه السعدى بأن يكونا مجتمعين من عدة الجبر الرائي * المرأة اذا بلغها طلاق زوجها الغائب أو موته تغير عدتها من وقت الموت والطلاق عندئذ ما من وقت الظهور في فصل في انتقال العدة من الخاتمة * امرأه الغائب اذا أخبرها رجل بموته وأخبرها رجلان بجماعه فان كان الذي أخبرها بموته شهد أنه عين موته أو جنته وكان عدلا ومعهما أنفة وتزوج هذا المهر ثلثان أو خصالاً في خبره هو الحلية متأخر فتمها دهما أولى من الحل المزبور * المطلقة الثلاث اذا أتت الزوج الاول وقالت تزوجت بزواج آخر ودخل بي وطلقني وانقضت عتي ان كانت ثقة (٤) أو وقع عند الاول أنها صادقة وكان ذلك بعد مدة تنقض فيها العدتان وذلك أربعة أشهر فصاعداً يحل للزوج الاول أن يتزوجها وان كان بعد مدة لا تنقض فيها العدتان لا يحل وكذا لو أقرت المرأة بذلك وأنكر الزوج الثاني بل

(١) والمسئلة مذكورة في الخاتمة في باب العدة آنفاً

(٢) قلت لكنه مخالف لجميع الروايات فلا يفتى به نعم لو قضى مالك نفذ من عدة الجبر في شرح قوله أو لأنه أشهر ان لم تحض

وأمرها بمدة الطهر وهي من محض ويمتد طهرها بأن تعتد بالاقراء لا بثلاثة أشهر بعد تسعة أي قال مالك تربعين بعد الطلاق تسعة أشهر ثم تعتد بعدها بثلاثة أشهر لان التسعة أشهر هي العدة لظهورها والحصل اذا انقضت تحققت براءة الرحم ثم تعتد بثلاثة أشهر لصيرورتها في معسق من لا تحيض ولما أنها حائض باستصحاب الحال فلا تعتد بالاشهر لان الاعتداد بها مختص بالصغيرة والايسة من عدة شرح الجمع لابن مالك

(٣) الا أن المتأخرين اخباروا ووجب العدة من وقت الاقرار كذا في عدة النخ في شرح قوله ووجب من وقت الاقرار

(٤) وفي الجبر ان عدتها ليست شرطان غلب على ظنه صدقها

نكاحه الأول ولو أقر الزوج الثاني بذلك وأنتكرت المرأة دخول الثاني لتحل للأول
وان كان الأول تزوجها بعد مدة ولم تقل المرأة شيئا ثم قالت تزوجتني وكنت في عدة الثاني
أوقات كنت تزوجت بالزوج الثاني ولم يدخل بي قالوا إن كانت عاتمة بشرا أم الحل للأول
لا يقبل ولها الأول أن يسكنها وإن كانت جاهلة قبل قولها في فصل أقر أحد الزوجين
بالحرمة من نكاح الخبائية * (في الحضانة) * الأم والجدة أحق بالعلام حتى يأكل وحده
ويشرب وحده ويستغني وحده وقدرة الخصاف بسبع سنين وهما أحق بالجارية حتى
تحيض ومن سواهما أحق بها حتى تبلغ حدثا تنهى (١) ولا خيار للعلام والجارية عندنا
وقال الشافعي لهما الخيار وإذا كانا غافلين لانه عليه الصلاة والسلام خيرهما بينهما قلنا قد قال
الشيء عليه الصلاة والسلام اللهم اهده فوق الأفق بركة دعائه وإذا أراد الزوج أن يخرج
يولد الصغير من المصير ليس له ذلك حتى يبلغ حدا عما ذكرنا وإذا أرادت المرأة المطلقة أن
تخرج يولدها منه ليس له ذلك أيضا لما فيه من الاضرار بالاب إلا أن تخرج الى وطنها وقد كان
الزوج تزوجها منه لانه التزم اقام فيه عرفا وإذا أرادت الطروج الى غير مصرها وقد كان
الزوج فيه فقد اختلفت الرواية فيه ولا يصح أنهم لا يخرج هذا إذا كان بين المصيرين
تفاوتا أما إذا تضار باجبت يستكن للاب أن يطالع ولده ويبيت في بيته فلا بأس به وكذلك
الجواب بين القرين (٢) ولو اتقت من قرية الى مصر فلا بأس به لا فيقه نظر الصغير
حيث يتخلق باخلاق أهل مصر وفي عكسه لا يجوز ولا يفتيه ضرر الصغير من حضنة
تختار النوازل * والتمس أحق بالحضنة ما لم يستغن الصغير فان استغنى بأن كل ما كل
وحده ويشرب وحده وليس وحده وفي رواية ويستغني وحده فالاب بالعلام أولى والأم
بالجارية حتى تحيض وعن محمد حتى تبلغ حدثا شهوة (٣) ومن لا ولادها من النساء لا يحق
لها حق الحضنة بعد الاستغناء في العلام والجارية فالعصبة أو ولي يقدم الأقرب فالأقرب
ولاحق لابن العم في حق حضنة الجارية من حضنة الخبائية * وإذا خلع الرجل امرأته
وله منها ابنة إحدى عشرة سنة فحضرتها الأم اتهمها تخرج من بيتها في كل وقت وتترك
البيت ضائعة كان للاب أن يأخذ البنات منها (٤) لا للاب ولاية أخذ الجارية إذا بلغت
حدثا شهوة والاعتماد على هذه الرواية لقصد الزمان وإذا بلغت إحدى عشرة سنة فقد
بلغت حدثا شهوة في قولهم جميعا من محل المزور * وقيل بالارء لان الاب ليس له
اخراج الولد من بلد أمه حيث كان لها حق الحضنة قال في الظهير بة وفي المتن ابن جماعة
عن أبي يوسف وجعل تزوج امرأة بالبصرة فولدت ولها ثم إن هذا الرجل أخرج ولده
الصغير الى الكوفة وطأته الخاصصة في ولدها وأرادت أن يرده عليها قال إن كان الزوج
أخرجها إليها بأمرها فليس عليه أن يرده ويقال لها اذهبي اليه وخذي به قال وإن كان
أخرجها بغير أمرها فعليه أن يجني معها إليها وروى ابن جماعة عن أبي يوسف في رجل خرج
مع المرأة وولد لها من البصرة الى الكوفة ثم ردا المرأة الى البصرة ثم طلقها فعليه أن يردها ولدها
فيؤخذ بذلك لما انتهى وفي الجاوي القدسي وإذا تزوج امرأة في قرية من رستاق
لها أخرى قرية بعضهم من بعض فأرادت أن تخرج يولدها من قرية الى قرية له ذلك ما لم

قوله ولا خيار الخ أي إذا بلغا سبع سنين

٥١

(١) الأم والجدة أحق بها حتى تحيض
واختلفت في حدثا شهوة فقد رآه أبو القاسم
بسع سنين وعليه الفتوى كذا في مخ
الغفار في الحضنة

(٢) سئل عن المطلقة إذا كان معها ولد
من المطلق وأرادت أن تخرج به الى بلد
قريب وتسكن عنده أهلها والبلد مصر
هل للاب منه ما من ذلك أم لا أبواب إن كان
البلد المصد كورق ريبا يتكفن الاب من
مطالعة ولده في يومه ويرجع فيه ليس
للاب منها كذا في فتاوى ابن نجيم
(٣) والاعتماد على هذه الرواية كما يجيء
بعد هذا عن الخبائية

ويغتر الى الصبي إن رآه ويستغني عن
الولادة بأن يأكل وحده ويشرب وحده
وليس وحده يدفعه الى الاب والافلا كذا
في أحكام الصغار في الطلاق

(٤) ولحضنة أن تخرج في كل وقت وتترك
البيت ضائعة بغير رائق في الحضنة

(١) وهذا أى السفر بالولد الى الوطن لآثم فقط فلا يخرج منه الاب الا أن يستغنى ولا غيره ممن يستغنى المحضنة نظر للصغير كذا فى آخر حاشية القهستاني على وأقضى المرحوم انه اذا سقطت المحضنة بالتزويج بالاجنبى أو بالانكشاف فلم يكن يسافر بالولد كذا ينطبق جامع هذه المجموعة

٨١

وليس للاب أن يخرج بولده من بلده حتى يبلغ حد الانكشاف لما فيه من ابطال - ق - الآثم في المحضنة وليس للآثم ذلك الا أن يخرج الى وطنه أو قد وقع العقد فيه لأن التزويج فيه دليل المقام فيه ظاهرا فقد التزم المقام في بلدها وأزعمها التسامح بحكم الزوجية وازالة الزوجية تجاز لها أن تعود اليه لانه رضى بذلك الا أن يكون تزويجها في دار الحرب وهو وطنه لانه تقرر بالصبي لانه يتوحد بالخلق الكفار ووجبايا فهمهم وإذا أراد أن يخرجها الى بلدها ولم يقع العقد فيه ليس لها ذلك لانه لم يلزم لها ذلك اختيارا في المحضنة

قوله عنه هكذا فى التيمم واحد لم يمتدح والاصل عنه أو مئة تأتى ٨٥ مصححه

سئل عن المطلقة هل تتحكم من السفر لولدها من المطلق بدون رضا أم لا أجاب ان قدمت السفر الى بلدها بعد كان تزويجها فيها فلها ذلك ولا يمنع وان لم تكن بلدها وكانت وقد تزوجها في غيرها فلا بد انتع من فتاوى ابن نجيم على

نقطة من أبيه اذا أراد أن ينظر ولده كل يوم وكذا الاب اذا أراد أن يخرج به الى مثل ذلك وليس له أن يخرج به من المصر الى القري بغير رضا أمه اذا كان مغيرا انتهى وفى الجميع ولا يخرج الاب بولده قبل الاستغناء انتهى (١) وعلمه فى الشرح بأنه لما فيه من الاضرار بالآثم لابطال - قهنا فى المحضنة وهو يدل على أن - حاشيتها اذا سقطت جاز له السفر به وفى الفتاوى السراجية سئل اذا أخذ المطلق ولده من حاشيته لتزويجها هل أن يسافر به فأجاب بأن له أن يسافر به الى أن يعود حتى أمه انتهى وهو صريح فيما قلنا وهى حاشية الفتوى فى زماننا من - حاشية الجرارائق (فى شرح قوله ولا تسافر مطلقة بولدها) * فإذا ماتت الأم فصار الولد الى جسدته من الآثم أو بعض من يجب له أخذه من النساء فأرادت أن تخرج الولد من المصر الذى فيه الاب الى مصر آخر لم يكن لها ذلك وان كان ذلك المصر هو المصر الذى وقع فيه عقد نكاح أم الصبي - انما هذا الحق للآثم خاصة لأن الآثم انما كان لها أن تخرج بالولد الى ذلك المصر بمحض العقد الذى جرى بينهما فى ذلك المصر وعقد النكاح جرى بين الزوج وبين الأم خاصة قال وليس للآثم الولد اذا أعنفها مولاها أن تخرج بالولد من المصر الذى فيه أو يولى غيره لأن ولاية الاخراج بحكم العقد ولم يكن بينهما عقد - قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلوانى ينبى أن تحفظ هاتان المشتان مسئلتا - أم الولد ومسئلة الجدة فلانها مستفيدة تامين صاحب الكتاب لا يوجدان فى المتوسط وما من خواص هذا الكتاب فى باب المرأة المطلقة أزواجها وله امنه ولهم مختصر شرح أدب القاضى * (ج) الآثم أحق بالصغيرة وان سكنت سيئة الدرة معروفة بالقبور أو كانت مطربة لم تعقل ذلك وإذا افتقر فالتزويج كل واحد منهما محضنة الصغيرة للاب إذا لم يكن لها من تكون لها المحضنة ولو تزوجت الآثم تزوج آخر وعقد الصغيرة معها أم الآثم فى بيت الراب - فلا بد أن يأخذها منها من - حاشية القشبة * فعلى هذا تسقط المحضنة لما تزوج غير المحرم أو سكناها عنده للبعض له سكن وقع فى تردد فى أن الخالة ونحوها اذا سكنت عند اجنبى من الصغيرة ولم تكن متزوجة هل تسقط حضنته اقباسا على الجدة اذا سكنت فى بيت بنتها المتزوجة أو هذا خاص ببيت زوج الآثم باعتبار بغضه له كما هو العادة والذى يظهر الاول لانه يضمر بالسكنى فى بيت اجنبى - عنده من - حاشية الصرائق * الآثم اذا كانت تشرب الشراب وتضر مجلس الفسق بعد طلاق زوجها والولدها فان كان فى حالة الرضا لا يؤخذ منها الولد لأن الفسق لا يجعل بترية الولد بالارضا لكن اذا استغنى عن اللبن يؤخذ منها لأن الولد يتخلق بالاخلاق السوء * غرامة الختمين فى المحضنة * ثم اعلم أن المحضنة حق للصغير لا حاشية الى من يسكنه قنطرة يحتاج الى من يقوم بمقتضى يديه فى حضنته وتارة الى من يقوم به حتى لا يلقه الضرر وجعل كل واحد منهما الى من هو أقوى به وأبصر فالولاية الى المال جعلت الى الاب والجدة لآتمهم أبصر وأقوم فى التجارة من النساء وحق المحضنة جعلت الى النساء لأنن أبصر وأقوم على حفظ الصبيان من الرجال لزيادة شفتهم وملازمة من السيوت واتقوا على أن الاب يجبر على نقضه مطلقا ويجبر على امساكه وحفظه وصبايه اذا استغنى عن النساء لأن ذلك حق

لصغير عليه واختلفوا في وجوب حضنته على الأم ونحوها من النساء وفي جبرها إذا
استنعت فصرح في الهداية بأنها لا تجبر لانها استعت أن تعجز عن الحضانة وصححه في التبيين
وفي الوالدية وعليه الفتوى وفي الواقعات والفتوى على عدم الجبر لوجهين أحدهما
انهم ارجحوا لا تعدد على الحضانة والثاني أن الحضانة من الأم والمرء لا يجبر على استنعاها حقها
انتهى وفي الخلاصة قال مشايخنا لا تجبر الأم عليها وكذلك الخالة إذا لم يكن لها زوج
لانها ربي تعجز عن ذلك انتهى فأفاد أن غير الأم كالاتم في عدم الجبر كافي الوالدية وذكر
الفقهاء الثلاثة أبو الليث والمهندوا في نحو اخر زادهم ان تعجز عن الحضانة (١) والحاصل
أن الترجيح قد اختلف في هذه المسئلة والاولى الاقناء بقول الفقهاء الثلاثة لكن قيسده
في الفقهية بأن لا يكون للصغير ذور حرم تحنفه تغير الأم كلابسع الولد أمأذا
كانت له جثة مثلا وامتنعت الأم من أمساكه ورصيت الجثة بامساكه فانه يدفع الى الجثة
لان الحضانة كانت حقها فاذا اسقطت حقها صح الاسقاط منها وعزاه هذا الفصيل الى
الفقهاء الثلاثة وعليه في المحيط بأن الأم لا اسقطت حقها حتى حق الولد فصارت الأم منزلة
المسرة والتمتوجة فتكون الجثة أولى بظاهر كلامهم أن الأم اذا امتنعت وعرض على من
دونه من الحضانات فان امتنعت أجبرت الأم لمن دونهما ولذا قيد والجواب بأن رصيت
الجثة بامساكه من حضانة البحر الرائق * ومن له الحضانة لا يدفع الولد اليه الا باطالع
واذا انتهت مدة الحضانة فالاولى بالحفظ الأقرب فالأقرب من العصبان وإذا امتنع
من الاخذ يجبر عليه من حضانة الزوجين خلاصه وفي الكرماني انهم لا يجبر الا اذا لم يكن له
ذور حرم حرم فأجبرت حينئذ وفيه اشارة الى انها الأولى من الحرم وان طلبت أجرة او لم يطلبه
الحرم (٢) والا صحت أن يقال لها أمساكه وأدفعه الى الحرم كافي اللم (المسك) والى
أنه يدفع اليها بلا طلبها لكن في الاختصار خلاصه وكذا سائر المستحقين للحضانة من أول
حضانة القهسة في * ويستأجر من يرضعه عند حاي ويستأجر الاب من يرضع الطفل عند
الأم لان الحضانة لها والنفقة عليه أطفاه وقد في الهداية بارادة الأم للحضانة وهو مبني
على ما صححه من أن الأم لا تجبر عليها لانها حقها وعلى ما اختاره الفقهاء الثلاثة من الجبر
فليس معلقا بارادتها لانها حق العبي عليها وفي التدبير لا يجب على المنسئ أن يمسك
في بيت الأم اذا لم يشترط عليه ذلك وقت العقد وكان الولد يستعني عن الغثرى تلك الحسالة
بل لها أن ترضع وتعود الى منزلها كما انها لا تتحمل العبي الى منزلها أو تقول أخرجه
فرضعه في فناء الدار ثم يدخل الولد على الوالدة الآن يشترط عند العقد أن تكون النظر
عند الأم حينئذ يلزمها الوفاء بذلك الشرط وفي النهاية عن التقارب لا يجب في الحضانة
أجرة المسكن الذي يحضن فيه العبي وقال آخرون يجب أن كان للعبي مال والافعل من
يجب عليه نفقته من حضانة البحر الرائق * قال في الخلاصة وغيره صغيرة لها أب معسر
وعمة موسرة أرادت العمة أن تربي الولد على ما يحبها ولا تمنع الولد عن الأم والأتم تأي ذلك
وتطالب الاب بالاجرة ونفقة الولد اختلفوا فيه والعبي أن يقال لا إمامان تمسكه بغير
أجر (٣) وأما أن تدفعه الى العمة انتهى ورأيت منه ولا عن المنية اذا تزوجت أم الصغير

(١) هذا اذا طالبت الحضانة أما اذا لم
تطلبه لم تجبر عليها ويجبر الاب اذا امتنع
من أخذ ولده بعد الاستغناء من نفقات
المضرات بعد

(٢) سئل عن رجل طلق امرأته وله منها
قطيع وهو في حضانتها هل يستحق أجرة
الحضانة أم لا الجواب نعم تستحق عليه أجرة
الحضانة مادام في حضانتها من فتاوى ابن
تيمية

وذكر في السراجية أن الأم تستحق أجرة
على الحضانة اذا لم تكن منه كسوجة
ولا مسعدة لاسمه وتلك الاجرة غير اجرة
ارضائه كاستأق في النفقات بحر الرائق
من المحل المزبور

(٣) أي بلا إجماع الحضانة والا فالنفقة
عما لا يخفى في لزومه اعلى الاب ولو معسرا
فلا وجه لابطال حقها في الحضانة بطلبها
ما هو اللزوم شرعا نحو اخر زاده

صرح علما وبأن العمة لو طلبت بلا أجر
يقال للام إمامان تمسكه بلا أجر وتدفعه
للعمة والظاهر أن العمة ليست بقيد بل
كل من لاحق له في الحضانة كذلك
وفي التمارينية ما يشريه ولفظه قالت
الأم أنا راضعه بغيره من وأراد الاب
أن يرضعه غيرهما بغيره من فالأم أولى
وكذلك اذا كانت الأم ترضعه بغير أجر
والاجنسية كذلك كذا في فتاوى
أمين الدين في العلق

أنتوى أو يزوج آخر وراثة أن تربي الصغير من غير نفقة له من ماله الموروث من
 أبيه وأراد وصيه أن يرثه بالنفقة المقدرة يدفع هو المالك إليه انتهى وله وجه وجهه من
 حضنة من الغفار (١) * وظاهر المتن أن الأم لو طلبت الأجرة من المثل والأجنبية
 متبرعة بالارضاع فالأم أولى لانهم جعلوا الأم أحق في سائر الاحوال الا في حالة طلب
 الزيادة على أجرة الأجنبية والمصرح به بخلافه كما في التبيين وغيره أن الأجنبية أولى لكن هي
 أولى في الارضاع أما في الحضنة ففي الولوالجية وغيرها جلي طلق امرأته وبينهم ماضي ولصبي
 عمة أراد أن ترضيه وعسكه من غير أجر من غير أن تنزع الأم عنه والأم تأتي ذلك وقطاب
 الاب بالأجرة ونفقة الولد فالأم أحق بالولد وانما يطول حق الأم اذا طلبت الأم في أجر الرضاع
 أكثر من أجر مملها والصحيح أنه يقال للأم أمأنت عسكى الولد بغير أجر وأمأنت تدعى إلى
 العمة انتهى (٢) ثم علم أن ظاهر الولوالجية أن أجرة الرضاع غير نفقة الولد لاعتطف وهو
 المغيرة فإذا استأجر الأم للارضاع لا يكتفى عن نفقة الولد لأن الولد لا يكفيه المثل بل
 يحتاج معه إلى شيء آخر كما هو المشاهد خصوصا الكسوة نفقرا القاضي له نفقة غير أجرة
 الرضاع وغير أجرة الحضنة فعلى هذا يجب على الأب ثلاثة أجرة الرضاع وأجرة الحضنة
 ونفقة الولد أمأنا أجرة الرضاع فقد صرحوا بها (٣) وأمأنا أجرة الحضنة فنصرح بها قاضي
 الهداية في فتاواه وأمأنا نفقة الولد فقد صرحوا بها في الأليات في اجارة الظفر قال الزبيدي
 فيها والطعام والشرب والنشاب على الوالد انتهى فالخاصل أن الأم ليس عليها الا
 الارضاع واصلاح طعامه وغسل ثيابه من نفقة العجرا لائقا لمخلصا * الأم أحق بحضنة
 ولدها قبل النفقة وبعد (٤) ثم أشها وان علمت ثم أم الأب ثم أخت الولد لا يورث ثم لأم
 ثم أب ثم خاله كذلك ثم عمة كذلك وبنات الأخت أولى من بنات الأخ وهن أولى من
 العمات ومن تكلمت غير محرمه سقط حقها من تكلمت محرمه كأم تكلمت عنه وبدلة
 تكلمت عنه وبدل الحق بزوال نكاح سقط به والقول قولها في نفي الزوج ملحق بالأجر
 في الحضنة * وذكرنا المصنف في النفقات أن كان لا صغير جده الأم من قبل أبيها وهي أم
 أبي أمه فهذه ليست بمنزلة من كانت من قرابة الأم من قبل أشها وكذلك كل من كان من قبل
 أبي الأم فليس بمنزلة قرابة الأم من قبل أمها انتهى وفي الولوالجية حصة الأم من قبل
 الاب وهي أم أبي الأم لا تكون بمنزلة من كانت من قرابة الأم لأن هذا الحق لقرابة الأم
 انتهى قال مولانا في جرحه بعد نفقة الماتة منه وظاهر ما أخرجه أم أبي الأم عن أم الأب بل عن
 النخلة أيضا وقد صارت حادثة القسوى في زماننا من حضنة من الغفار ثم الخالات
 كذلك أي فمن أولى من العمات ترجيحاً لقرابة الأم وزان كما زلت الاخوات فترجى الخالة
 لاب وأم ثم ثم لأم ثم لاب وهو المراقبة قوله كذلك والخالة هي أخت أم الصغير لا مطلق الخالة
 لأن خالة الأم مؤخره عن عمة الصغير وكذلك الخالة اب كاستينها وأفاد كلامه أن الخالة أولى
 من بنت الأخ لانها تدعى بالأم وتلك بالأخ قوله ثم العمات كذلك أي تقدم العمة لاب وأم ثم
 لأم ثم لاب ثم ذكرنا المصنف بعد العمات أحد من النساء والمذكورة في غاية البيان ودفع القدر
 وغيرهما أن بعد العمات خالة الأم لاب وأم ثم لأم ثم لاب ثم بعد من خالة الاب لاب وأم ثم لأم

(١) وفي المجتبى لو استأجر زوجة من مال
 العبي لارضاعه سائر وفي ماله لا يجوز
 حتى لا يجمع عليه نفقة التسريح
 والارضاع انتهى كذا في نفقة البحر
 لو استأجره من كسوته اترضع ولده

من غير ما جاز من المثل المزبور عند
 (٢) ولم أر من صرح بأن الأجنبية
 كالعمة في أن الصغير يدفع إليها اذا كانت
 متبرعة والأم تريد الأجر على الحضنة
 ولا تنقص على العمة لانها حاضنة
 في الجملة وقد ذكر السؤال عن هذه المسئلة
 في زماننا وهو أن الأب يأتي بأجنبية
 متبرعة بالحضنة فهل يقال للأم كما يقال
 لو تبرعت العمة وظاهر المتن أن الأم
 تأخذها بأجر المثل ولا تكون الأجنبية
 أولى بخلاف العمة على الصحيح لأن
 يوجد مثل صريح في أن الأجنبية كالعمة
 والظاهر أن العمة ليست قبل دابل كل
 حاضنة كذلك بل الخالة كذلك بل أولى
 لانهم من قرابة الأم كذا في نفقة البحر
 الرائق في شرح قوله وهي أحق بها عند
 (٣) وظاهر كلامهم أن وجوب أجر
 الرضاع لا يتوقف على عقد اجارة مع الأم
 بل تسحقه بالارضاع مطلقا في المسئلة
 المذكورة وقد قدمنا أنه ليس بنفقة كذا
 في نفقة العجرا الرائق عند

(٤) فان قالت انا أرضعه بما ترضع الظئر
 فهي أولى وان طلبت الزيادة ليس لها ذلك
 في نفقة الاولاد من الخالية عند

ثم لآب ثم بعدهن عجات الانتهاء والآباء على هذا الترتيب ولم يذكر المصنف أيضاً نبات
 الاخ وفي التبيين أن نبات الاخ أولى من العجات ولم يذكر أيضاً أولاد النخلة والعصبة لأنه
 لاحق لنبات العمة والنخلة في الحضنة لانهن غير محرم وكذا لنبات الاعمام والاخوان
 بالاولى وكذلك في كثير من الكتب وفي غاية البيان والعمة أحق من ولد النخلة وهو
 قساص لانه لاحق لولد النخلة أصلاً لما نقلناه من حضنة الجبر الرائق * ابن عجمي وقال فابن
 العم أولى بالذكر والنخال أولى بالانثى والاخ من الامة أولى منهما أم ولد إذا اعتقت مع المارة
 سواء في الحضنة ولا حق لأم الولد إذا لم تعتق ولا لامة في الولد الحرة في أوائل الطلاق من
 حصة المقتى * وفي البدائع لاحق الرجال من قبل الامة وهو محمول على ما إذا كان من قبل
 الاب من هو موجود من حضنة الجبر (١) ماتت الامة وأبست من النساء ذات وجه محرم
 منه فالحق للعصبة من الرجال فان لم يكن عصبة من الرجال فالحق لذوي الارحام على الترتيب
 من حضنة منتهى المقتى * لا تدفع حصة إلى عصبة غير محرم كولي العتاقة وابن العم فبدفع
 اليهم الغلام ولا فاسق ماجن أي ولا تدفع المصيبة إلى محرم فاسق ماجن أي لا يباين ما صنع
 وكذا العبي * وإذا اجتمع مستحقو الحضنة في درجة واحدة فأصلهم أولى وان تساوا
 فأورعهم وان تساوا فأنسبهم وإذا لم يكن لهم غير عصبة يدفع إلى الاخ لانه أولى بولدته من
 العم لانه ثم في النخال لآب وأم ثم لآب ثم لأم لان له ولاية في التسكاح عند أبي حنيفة (٢)
 وفي الشافعي الصغيرى فان لم يكن عصبة فالحق لذوي الارحام يثبت على الترتيب (٣) من
 حضنة منتهى النخلة أو النخلة * وكذلك في فتح القدير * قوله ثم العصبات بترتيبهم يعني
 إذا لم يكن لهم غير أحد من محارمه من النساء واختصم فيه الرجال فأولاهم به أقربهم
 تعصبا لان الولاية للأقرب فقدم الاب ثم الجدة أو الاب وان علمت الاخ الشقيق ثم الاخ
 لآب ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ لآب وكذا كل من سفيل من أولادهم ثم العم شقيق
 الاب ثم لآب وأما أولاد الاعمام فانه يدفع اليهم الغلام قبل ابابن العم لآب وأم ثم ابن العم
 لآب ولا تدفع اليهم الصغيرة لانهم غير محارم وكذا لا تدفع إلى الامة التي ليست بمأمونة ولا
 للعصبة الفاسقة ولا إلى مولى المتأققة تتزوج من القنينة وبهذا علم أن الطلاق المصنف في حمل
 التقييد لكن ينبغي أن يكون محمل عدم الدفع إلى ابن العم ما إذا كانت الصغيرة تشبه
 وكان غيره أموت أما إذا كانت لا تشبه كانت سنة مثلاً فلا منع لانه لا قنينة * وكذا إذا كانت
 تشبه وكان مأموراً قال في غاية البيان معزاً إلى حنفية أفقههاء وان لم يكن للعبارة من
 عصباتها غير ابن العم فالأختبار إلى القاضي ان رآه أصح فتم اليه والا فوضع عند أمينة
 انتهى ولم يذكر المصنف الدفع لذوي الارحام قالوا إذا لم يكن لهم غير عصبة يدفع إلى
 الاخ لانهم ثم لولدته ثم إلى العم لانه ثم في النخال لآب وأم ثم لآب ثم لأم لان له ولاية عند
 أبي حنيفة في التسكاح وبهذا علم أن مرادهم بذوي الارحام هنا وفي ولاية التسكاح
 قرابة ليست بعصبة لا المذكور في القرأض أنه قريب ليس يذمهم ولا عصبة لان بعض
 أصحاب القرأض داخل في ذوي الارحام هنا كالأخ لانه من حضنة الجبر الرائق *
 وهذا الذي ذكرناه من ثبوت حق الحضنة لذوات الرحم المحرم إذا لم يكن ابن أو زوج

(١) وقال محمد لاحق لذكر من قبل النساء
 والتدبير إلى القاضي يدفع إلى ثقة كذا
 في الثلاثين من طلاق التارخانية نقلنا
 عن السفناني ع

(٢) فان كان الصغير أخوة فأفضلهم أولى
 وان كانوا سواء فأكبرهم سنة لان الأكبر
 بمنزلة الاب وهو أكثر شفقة كذا
 في الخوامس من نكاح الولولجية ع

(٣) مرقى الجبر أنفا لا بد في ثبوت حق
 الحضنة لذوي الارحام من المحرمة بنده

(١) فأما إذا كان لها زوج فلا حق لها إلا إذا كان زوجها ذارحم يحرم من التعقيب لانه يلحقه الجناحة والمذلة من زوج لاثام اذا كان اجنبيا ويضعه القاضي حيث يشاء من نفقات المهرات * (جامع الجوامع) النبي المهودي له اخوان مسلم ومودي قال ميهودي اولي وفي الحق وإذا كان النبي مسلما فالأخ المسلم أولى في الثلاثين من طلاق التاتارخانية * طاعت وهي أم ولد أو أمة أو مكاتبه ولدت قبل الكتابة لاحضانها ومولاهن بالولد الرقيق أولى لا الحز ولولدت بعد الكتابة فهي أولى من حضانتها منتهى المفتي * وبعد ما استغنى الفلام وبلغت الجارية فالعصبة أولى يقدم الاقرب فالأقرب من حضانتها الحائسة * وفي الظهيرية (٢) متى كانت الجارية بكر ارضعها الى ثفنه وان كان لا يخاف عليها الفساد اذا كانت حديثة السن أما اذا دخلت في السن واجتمع لها رأى وعقلت فليس للأولياء حق انضم ولها أن تنزل حيث أحب لا يتخوف عليها * وان كانت ثيبا خوف عليها وليس لها أب ولا جد لكن لها أخ أو عم ليس له ولاية انضم الى نفسه بخلاف الأب والجد والفرق أن الأب والجد كانا لهما ولأبيه انضم الى الأبدا المغازان بعد اهمل الى بخيرهما اذا لم تكن مأمونة أما غير الأب والجد فلم يكن له ولاية انضم الى الاداء فلا تكون له ولاية الاعادة أيضا انتهى وان لم يكن لها أب ولا جد ولا عصبة أو كان لها عصبة مفسدة فلا قضى أن ينظر في حالها فان كانت مأمونة خلاها عن ضرر بالكنى سواء كانت بكرا أو ثيبا والاولى عنها عند احرامه أمية نفقة تقدر على الاحتفاظ لانه جعل ناطر للمسلمين كذا في الدين وذكر الاسبيعي أن لأب أن يؤت بولد البالغ اذا وقع منه شيء وفي الولوالجية الا ان اذا بلغ يتقدمين الابوين فان كان فاسدة لم يخشى عليه شيء فالأب أولى من الام من حضانتها البحر الرائق * واذا بلغت الجارية مبلغ النساء ان كانت بكرا كان لأب أن يرضعها الى نفسه وان كانت ثيبا ليس له ذلك الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها والقلام اذا عقل واجتمع رأيه واستغنى عن الأب ليس لأب أن يرضعها الى نفسه واذا لم يصح من مأمونا على نفسه كان له أن يرضعها الى نفسه وليس عليه نفقته الا أن يتأقوع من حضانتها الخلاصة * (في النفقة) * الاصل في نفقة الوالد بن أو المولود بن أنه يعتبر القرب والجريمة ولا يعتبر الميراث (٢) فان استويا في القرب فيجب على من له نوع رجحان فاذا لم يكن لاحدهما رجحان فحينئذ يجب النفقة بقدر الميراث (٤) بيان هذا الاصل اذا كان لفقير والد وابن ابن موسران فالنفقة على الوالدانه أقرب وان كان له بنت وابن فالنفقة على البنت خاصة وان كان الميراث بينهما لان البنت أقرب وان كان له بنت أو ابن بنت وأخ لأب وأم فالنفقة على والد البنت ذكرنا كان أو أنثى وان كان الميراث للأخ لا للولد البنت فعلم أن الهبة بقرب القرابة والجريمة وان سفل ولد الولد وكذلك كان له ولد بنت وولاد فهم سواء في النفقة عليهم دون الاخ ما قلنا وان كان له والد وولد وهما موسران فالنفقة على ولد وهما وان استويا في القرب الا أن الأب يرجح باعتباره التأويل النابت له في مال ولده وفي النوازل ولو كانت له ابنة وابن ابن فنفقة على ابنته خاصة (م) ولو كان لرجل جبة وابن ابن فالنفقة عليه معالي قدومهما معالي الجدة المدس والباقي على ابن الابن

(١) اذا اجتمع النساء وله من أزواج يضعه القاضي حيث شاء لانه لا حق له من بعتة من لا قرابة له كذا في حضانتها الثلاثين سنه

(٢) وفي الظهيرية فاذا بلغت الجارية مبلغ النساء ان كانت بكرا كان لأب أن يرضعها الى نفسه وان كانت ثيبا فليس له ذلك الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها والغلام اذا عقل واجتمع رأيه واستغنى عن الأب ليس لأب أن يرضعها الى نفسه الا اذا لم يكن مأمونا على نفسه فكان له أن يرضعها الى نفسه وليس عليه نفقته الا أن يتأقوع متى كانت الجارية بكرا الميراث كذا عبارة البحر (و) وهذا الهام من وان كان عن مانتقل بعد عن الخلاصة الا انه أفاد في آخره أنه صدر عبارة الظهيرية السابقة فلم يحل على فائدة (هـ محصية)

(٣) ولو كان له ابن وبنت كانت نفقته عليه معالي سواء وقال بهضم مثلنا والقوى على الاول كذا في الحائسة وكذا في شارات النوازل ورجحه ذكره بعد هذا سنه

(٤) وعند الاسترواء في المحرمية يرجع من كان وارثا حقيقة في هذه الحالة حتى لو كان له مع ومال فالنفقة على الأم كذا في نفقات الخلاصة سنه

ثم استشهد في الكتاب لبسان أن العبرة في نفقة الوالدين والمولودين بالقسرب والبنزعية دون
 الارث يسأل منها أن المعسر المسلم إذا كان له ابنتان موسران أحدهما مسلم والآخر ذمّي
 فنفقة عليه ما يجدها بالهوية وإن كان الارث لا يجري بين المسلم والكافر وكذلك إذا كان
 للرجل الفقير بنت وأخت لاب وأُم وهم موسران فالنفقة على البنت وإن استترت
 في المراث وكذلك إذا كان للفقير ابن نصراني وأخ مسلم وهم موسران فالنفقة على الابن
 وإن كن المراث للاخ وكذا إذا كان للفقير بنت ومولى عتاقة وهم موسران فالنفقة
 على البنت وإن كانا بنتين وإن في المراث وكذلك المعسرة إذا كان لها بنت وأخت لاب وأُم
 فالنفقة على ابنتها وإن كانتا شترت في المراث في فصل نفقة ذوى الارحام من نفقات
 التارناخانية * ونفقة الابوين على الابن الموسر والبنت الموسرة على السوية في ظاهر
 الرواية هو الصحيح ولا يشترط العجز عن الكسب فيها (١) بخلاف نفقة ذى الرحم المحرم
 فان العجز شرط في الذكر دون الاناث من نفقات مختارات النوازل * ونفقة الوالدين
 والمولودين والزوجة واجبة قبل القضاء حتى إذا نظر واحد منهم بجنس حقه كان له الاخذ
 وأما نفقة سائر الاقارب لا تجب الا بالنقصاء أو الرضا حتى لو نظر واحد منهم بجنس حقه
 لم يكن له الاخذ الا بقضاء أو رضاً كذا في المنع وأنفع الوسائل * ان كان للغائب عند
 الوالدين أو الولد أو الزوجة مال من جنس حقهم فأنفقوا على أنفسهم جاز ولم ينعوا
 لانهم نظروا بجنس حقهم وكانت لهم ولاية الاخذ بقدر حقهم وإن كان عند غيرهم
 فأعطاهم بأمر القاضي حتى أنفقوا على أنفسهم لم يضمن صاحب البدوان أعطاهم بغير
 أمر القاضي كان ضاماً له لانه صاحب البدن وأما ما حفظ ودفعه الى غيره لينفق على نفسه
 ليس من المفظ في شيء فمعيه بخلاف ضام الله في الثالث من نفقات الذخيرة * الاب
 إذا أنفق مالاً ولده الغائب على نفسه فحضر الابن وادعى أن الاب كان موسراً وقت الاتفاق
 وأنكر الاب فغير جالده وقت الخصومة فإن كان الاب معسراً وقت الخصومة كان القول قوله
 والا فلا وإن أهما المدينة على دعواهما كانت المدينة بين الابن لانه ثبت أمره بأرضاً في نفقة
 الوالدين من التناحية * لو كان لاهراً ابنتان فتقاضى عليهما ما بالنفقة فغاب أحدهما
 أو امتنع وأنفق الآخر يرجع على الآخر بالنصف مختارات النوازل (في نفقة الاولاد
 الصغار) * وان لم يكن للصبي مال ولا لاب أيضاً ولا مال فالحمد ان النفقة على الاب
 دون الام وتجب على الانثى على الصغرى ويكون ديناً على الاب وهو الصحيح كما في حال غيبة
 الاب ولم يخلف مالا ولا مالاً فانه تجب على الانثى على الصغرى ترجع على الاب كما في
 الذخيرة من نفقة المضررات * ونفقة الطافل المضررة على أبيه الحزب والاب اعمن الموسر
 واعتبر الا انه تعرض عليه بقدر الكفاية وعلى الموسر بقدر ما رآه الحاكم كما في المحيط من
 نفقة القهستاني * والموسر في هذا الباب من مالك مالا فاضلا عن نفقة عبالة وبلغ الفاضل
 مقدار تجب فيه الزكاة (٢) فان كان للفقير ابنتان أحدهما فاق في الفنى ولا تخرع لاه
 نصابا كانت النفقة عليهم على السوية (٣) وكذلك إذا كان أحد الابنين مسلماً والآخر
 ذمياً كانت النفقة عليهم على السوية فاضحيان في نفقة الوالدين * ولا تجب على الفقير أى

(١) والاب يستحق النفقة على الابن
 بمجرد الحساب وغيره من الاقارب بها
 وبالعجز عن الكسب في الرابع من
 النكاح من مذبة المفتي س

(٢) وهو قول أبي يوسف وعلمه الفتوى
 كما في الفيض الكركي في النفقة وعن محمد
 وجه الله مقدراً بفضل عن نفقة نفسه
 وعياله شمساً والفتوى على أنه مقدّر
 بالنسب كما في مختارات النوازل كذا
 يخط جامع هذه المجموعة س
 (٣) ونقل عن الحلواني أنه قال قال
 شيخنا هذا إذا انفاد في السائر فواتا
 يسراً أما إذا انفاد فاحسب أن ينفادوا
 في قدر النفقة كذا في الذخيرة س

نفقة أقاربه بشرط أبو يوسف لم يسهله. لأن نصاب فاضل عن الخواص الأهلية بالشرط
 غامو به يبقى ملخص ما في شرح الجمع * (ق ح م) كل نفقة يعتد بها المعسر من تجب له
 الزوجة في باب نفقة الأقارب من النفقة * الفقير لا يجبر على النفقة إلا لأربعة الأولاد
 الصغرى والبنات البالغات أبكاراً كن أو ثنيات والزوجة والمملوك من نفقة الوالدين من
 الخلية (١) * وفي شرح الطحاوي ولا يجبر الابن على نفقة أبيه المعسر إن كان معسراً
 إلا إذا كان معسراً زماناً أو مافقر فقط فإنه ما يدخلان مع الابن وإن كان معه ولا يفرض لهما
 نفقة على حدة انتهى وفي الخلية لا يجب على الابن الفقير نفقة والده الفقير حكى إن كان
 الوالد يقدّر على العمل وإن كان الوالد زماناً ولا يقدّر على العمل وللابن عمال كان على الابن
 أن يضم المال إلى عماله ويستق على الكسب من نفقة البحر الرائق * وأما بيان مشقة من
 تجب له هذه النفقة فهو من كان ذا رحم محرم وهو الضابط عندنا والارضا بالارث ليس
 بشرط حتى وجبت على الخليل والخال دون ابن العم والميراث له وإن يكون فقيراً معسراً
 ثم لا يخلو أما أن يكون صغيراً أو كبيراً بالغاً فإن كان صغيراً فبشرط فيه الفقر خاصة سواء كان
 ذكراً أو أنثى وإن كان كبيراً بالغاً فلا يخلو أما أن يكون ذكراً أو أنثى فإن كان ذكراً فبشرط
 فيه مع الفقر وإن يكون أما زماناً أو أعمى أو متهماً أو مفلوجاً أو أشل البدن أو مفلوج
 الرجلين أو ألبسدين أو مفقود العينين أو متهماً أو مجنوناً أو كان به علة من العوارض ما
 ينجم عن الاكتساب حتى لو كان يصحبه ما مكتسب لا يرضى له بالنفقة على غيره فيجب تجب له
 النفقة وإن كان بالغاً وإن كان أنثى فبشرط فيها ما اشتترطنا في الصغير والصغيرة وهو الفقر
 خاصة ثم اختلف في حدة المعسر الذي يستحق هذه النفقة فبيل هو الذي لا يخل له المدة
 ولا تجب عليه الزكاة وقيل هو المحتاج والذي له منزل وخادم هل يستحق النفقة على
 قربه المعسر فيه اختلاف الرواية في رواية لا يستحق حتى لو كانت أختاً لأبوهما الأخ
 بالاتفاق عليها وكذلك لو كانت بنتاً أو أماً وفي رواية يستحق وهو الصواب من أنفع
 الوسائل في النفقة * رجل معسر زمن وله عمال هل يجبر من عليه نفقة على نفقة عماله
 إن كان من عليه نفقة أم لا يجبر على نفقة زوجته أبيه وإن كان أباً لا يجبر على نفقة زوجة
 الابن لأن زوجة الأب تخدم الأب بخدمة الابن واجبته نفقة من يخدم الأب
 على الابن واجبته حتى تصير خدمتها كخدمته فيجوز أن تكون واجبته ولا كذلك زوجة الابن
 في نفقة شرح النقاية لقطو بغيا * معسرة لها مسكن تسكنه ولها أخ موسر قالوا لا يجبر
 الأخ على نفقتها وقال الخصاصي يجبر وقال شمس الأئمة الخوافي العجيج قول الخصاصي
 والقول الأول قول شريك فإنه قال إذا كان للانسان دار يسكنها أو خادم يخدمه
 أو دابة يركبها اتجيب النفقة على ذي الرحم المحرم وفريق بين ذوي الأرحام وبين الوالدين
 والمولودين وقال في الوالدين والمولودين ذلك لا يمنع وجوب النفقة عندنا لكل سواء
 وملأ الدار لا يمنع النفقة الآن يكون فيها فضل بأن كان يكفيه أن يسكن في ناحية ويبيع
 الناحية الأخرى وكذلك الخادم والدابة إن كانت نفقة يمكنه أن يبيعها أو يشتري بتمتها
 خبيسة ويتق بالفضل على نفسه فينتد لا تجب لها النفقة أئمة معسرة لها مسكن ولها

(١) امرأته زوج معسر وأخ موسر قال
أبو يوسف يبيع الأخ على أن ينق عليه سهم
يرجع على الزوج كذا في نفقة الوالدين
من الثانية منه
وفي الأصل امرأته زوج ولها ابن من
غيره وهو موسر والزوجان معسران قال
أبو يوسف لا فرض على الابن نفقة
الأم وقال محمد لا فرض ويكون ديناً على
الزوج والبنت إذا تزوجت سقطت نفقتها
عن الأب فان طلق أو انقضت عدتها
عادت النفقة على الأب كذا في نفقات
الاغلاصة منه

أب موسر يبيع الأب على نفقتها الآن يبتعون في المنزل فضل فلا يبيع جدي في نفقة
الوالدين وذوي الارحام من الثانية (١) * والاصل في هذا أنه اذا جع لم يجبه النفقة
في قرابته موسر ومعسر ينظر الى المعسران كان يجوز كل الميراث يجعل كالمعسر ثم ينظر
الى من يرث من تجبه له النفقة عليهم فيجبه له النفقة على قدر ميراثهم وان كان المعسر لا يجوز
كل الميراث تقسم النفقة على هذا الوارث الذي هو فقير وعلى من يرث معه فيعتبر المعسر
لانظها وقد ما يجيب على الموسر ثم تجيب كل النفقة على الموسرين على اعتبار ذلك بيان
هذا الاصل صغير له أم وأخت لأب وأخت لأب والأخت لأب والأم وأخت لأب والأم وأخت لأب
وأخت لموسر ثمان ومن سواهما معسرة كانت نفقة الصغير على الأم والأخت لأب والأم وعلى
أربعة والاشقي على غيرهما ولو جعل من لا تجيب عليه النفقة كالمعسر أصلاً كانت نفقة
الصغير على الأم والأخت لأب والأم وأخت لأب والأم وأخت لأب والأم وأخت لأب والأم
على الأم اعتباراً بالميراث صغير له أم وموسرة وأخوان موسران وأخت لأب والأم وأخت لأب
كانت نفقة الصغير على الأم والأخت لأب والأم وأخت لأب والأم وأخت لأب والأم وأخت لأب
على الأخ لأب والأم وأخت لأب والأم وأخت لأب والأم وأخت لأب والأم وأخت لأب والأم
موسران فنفقة على أي الأم وان كان الميراث ثام (٢) * ولو كان له أم وأخت لموسر
ففي الأم وفيه اشكال قوي لانه ذكر في الكتاب (أي المتوسط) اذا كان له أم وعم موسران
فان نفقة عليهم أثناناً فلم يجبه على الأم أقرب من العم وجعل في المسئلة المتقدمة أبا الأم
أقرب من العم * ولم منه أن تكون النفقة على أبي الأم مع الأم مع هذا وأوجبها على
الأم ويتفرع من هذا بالجملة فرع أشكل الجواب فيه وهو ما اذا كان له أم وعم وأبو أم
موسرون فيجمل أن تجب على الأم لأغير لأن أبا الأم لما كان أولى من الأم والأم أولى من
أبي الأم كانت الأم أولى من العم لكن يترك جواب الكتاب ويحتمل أن تكون على الأم
والعم أثناناً في باب نفقة الأقارب من القسمة * والارحام ثلاثة الولاد ورحم محرم
ورحم غير محرم كالولاد الاعمام وغيرهم فلا نفقة لهم أصلاً بالاجماع والرحم المحرم
كالاخوة والعومة والخولة والاصل فيه قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك والمراد
الوارث الذي هو ذو رحم محرم وهو قول عبد الله بن مسعود وهكذا يقرأ فيه أخذاً أصحاً بنا
حتى لا تجب النفقة على ابن العم * وان كان وارثاً لانه ليس بمعمر الصغير من نفقة
التانراخانية (في نفقة ذوي الارحام) * رجل مات وترك ولداً صغيراً وأباً كانت نفقة الصغير
على جده فان كانت للصغير أم موسرة وجده موسر كانت نفقة الصغير على الجد والأم
أثناناً في ظاهر الرواية اعتباراً بالميراث وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة كانت نفقة الصغير
على الجد كالولاد كان مكان الجد أب وان كانت الأم فقيرة كانت نفقة الصغير على الجد
وتجبه له الأم كالمعسر في نفقة الوالدين وذوي الارحام من الثانية (٢) * ولو كان للفقير
أولاد معسرة وجده موسر لم يفرض على الجد ولكن يؤمر بالجد بالاتفاق صيانة لولد الولد
ويكون ذلك ديناً على والدا الصغار هكذا ذكره القدوري فم يجعل النفقة على الجد قال
عسرة الأب وقد ذكرنا في أول هذا الفصل أن الأب الفقير ملحق بالميت في استحقاق

(٢) وإذا كان لولد أم وجده أم وعم
أو أخ لأب وأم النفقة عليهم أثناناً
ككلا الوارث في نفقة ذوي الارحام
من الاغلاصة منه

الثقة على الحد وهذا هو الصحيح من المذهب وما ذكره القدوري قول الحسن بن صالح
هكذا ذكره المصدر الشهيد في شرح أدب القاضي للخصاف من نفقات الجور الرائق *
والجدة أبو الأب عند عدم الأب في الثقة بمنزلة الأب من ثقة الخاتمة * صغير له أب
معسر وجد أبو أب موسر والصغير مال غائب يؤمر الحد بالانفاق عليه ويكون ذلك دنيا
له على الأب ثم يرجع الأب بذلك في مال الصغير وإن لم يكن للصغير مال كان ذلك دنيا على
الأب وإن كان الأب زمنا وليس للصغير مال يقضى بالثقة على الحد ولا يرجع الحد بذلك
على أحد من المحل المزبور (١) * صبي ورث من أمه مالا وله أب معسر محتاج ثقة
الأب على الولد الصغير وكذا إذا كان للأب امرأة أخرى تكون ثقة هذه
الأولاد على مال هذا الصبي الذي ورث من أمه لا لأن الأب إذا كان معسر المحتاج بالأموال
وإذا كان مميتا تكون نفقته على أبيه فكذا هنا من ثقة أحكام الصغار للاستروشي *
ويجوز أهل الذمة على ثقة سبعة نفر من المسلمين ثقة الأم والأب والحد والحد والولد
الولد والزوجة (٢) من ثقة خزانة الثقة * وفي القدوري وثقة الصغرة واجبة على أبيه
وإن خالفه في دينه كالجب نفقة الزوجة على الزوج وإن خالفته في دينه أحكام المعتار
للاستروشي * حر بيان دخلا في دار الاسلام بأمان ولهما ولد مسلم لا تجب نفقتهما على
ولدهما وتجب على المسلم ثقة أبويه الذنبيين وكذا ثقة الولد المسلم على الأب الكافر في
ثقة الوالدين وذوي الارحام من الخاتمة * له ابنتان موسران مسلم وذتى فالثقة عليهما
وإن كان لا يجزى بينهما الارث وكذا لو كان للمسلم ابن كافر أو مسلم فالثقة على الابن
ولو كان له ابنة ومعتق فالثقة على الابنة وإن استوبا في الارث في التامع عشر من ثقتان
البرازية * وإن احتاج الأب إلى زوجة والابن موسر وجب على الابن اعضافه زوجة أو
جارية وتلزمه نفقتهما وكسوتهما كالجب نفقة الأب وكسوته وإن كان للأب أم ولد لزم
الابن نفقتها أيضا وإن كان للأب زوجتان أو أكثر لم يلزم الابن الاثقة واحدة ويدفعها
إلى الأب وهو يوزعها عليهن من نفقات الحدادي * ويجب على الابن نفقة أبيه الفقير
تجب عليه نفقة خادمه امرأة كان أو رجلا إذا كان الأب محتاجا إلى الخادم في أوائل فصل
ثقة الوالدين من الخاتمة * والابن يجبر على نفقة زوجة أبيه ولا يجبر الأب على نفقة زوجة
أبيه من نفقات البرازية * (٣) ويجبر الأب على نفقة امرأة أبيه الغائب (٣) وولدها
وكذا الأم على نفقة الولد ترجع بها على الأب وكذا الابن على نفقة الأم ليرجع بها على زوج
أبيه وكذا الأخ على نفقة أولاد أخيه ليرجع بها على الأب وكذا الأبعد إذا غاب الأقرب
في أوائل نفقات الأقارب من الثنية * (في) إذا فرض الثقة على أبي الأب لا تفرض عليه
ثقة خادم الولد ولا حاضنته إلا إذا كان صغيرا لا يقدر على الأكل أو زمنا تقترض ثقة
تأدبه في باب فرض القاضي من ثقة القنية والخيرة * رجل غاب فادعت امرأة أنه أن في
يد أبيه ودفعه وطالبته بالثقة فهذا على وجهين أما أن يكون الأب منكر أو معترا فإن كان
منكرا فلا خصومة بينهما أملا وإن كان معترا فهذا على قسبين أما أن تكون الودعة غير
الدرهم والدنانير أو مالا صلح في نفقة الأزواج من طعام أو كسوة أو تكون دراهم أو دنانير

(١) وفي ظاهر الرواية البنت البالغة
والغلام البالغ الزمن بمنزلة الصغير ثقة
تكون على الأب خاصة من ثقة الخاتمة
في نفقة الأولاد بعد

(٢) وفيما وراء ذلك لا تجب الثقة عند
اختلاف الدينين في أدب القاضي
للخصاف وكذا في نفقات الحدادي بعد

(٣) يجبر الأب على نفقة امرأة أبيه الغائب
وعلى نفقة ولدها منه (فك) ولا يجبر
الأخوة والاعمام على ذلك فيمن غاب
وانقطع خبره كذا في نفقات الزاهد بعد
وظاهره مخالفا لما في القنية فتدبر كذا
في الواقعات لقدري أخذى

(١) مسئلة زيد زوجه في امانات الجفحة حتى زوجة سي هند زيد آخر دارده ~~اي~~ يمكن نفعه سيجون عروود الفقه قادر ولوري الجواب
عسرو امانت وهند زيد زوجه سي ايديكنه معترف ايسه رأي حاكم ايله اولور اما امانته ياخو زوجيته منسكرا يسه يسه ايله اثبات
ايديوب امانت يمكن دكدر ابو السود اقدنى سحر (١٠٨)

(ترجمة)

(أى غاب زيد وكان له عند عروود بعة من
النقة وفرض له زوجته عند أن تأخذها من
عرو ولاجل تنقته الجواب ان كان
عرو مقر بالودبعة ومعترا فبان هنددا
زوجة زيد فالرأى في ذلك للقاضي وان
كان منكر الادعاء فاقامت على ذلك
بينة فلاس ايمان أن تأخذ الودبعة

(٢) وقد أتى المرحوم يحيى أفندي قائلا
بانه ان لم تستبرع الامة بالانفاق ترجع
بشرط الامر بالاستدانة وان لم يامر
بالاستدانة اتى بأن لا ترجع وكذا اتى
فأرى الهداية ~~مكة~~ لا يحيط جامع هذه
المجموعة سحر

وأفتى بخلافه أبو السعود أفندي كما اتى
موافقا لقوله

(٣) سئل عن فرض له الحاكم زوجته أو
ولده فنفقة في كل يوم وأمرها أن تستدين
عليه فبات الزوج بعد الاستدانة هل لها
الرجوع عما انفقت في تركه أجاب نعم لها
الرجوع بذلك في تركه كذا في فتاوى ابن
تيميم في النفقة سحر

قال في الاختيارات وذكر في النوازل
قال أبو بكر ولو فرض القاضي نفقة
للصبي على أبيه وأنفقت الامة عليه من
مالها كان لها أن ترجع على أبيه بما أنفقت
عليه من وقت الفرض ولا يسطع بعض
الزمان بخلاف نفقة ذى الرحم المحرم
شرف الدين عزمي سحر

سئل عن قتل ولده في ظلمة نفقة وكوته
قد رام لوما في كل يوم حتى عدة شهور
ولم يدفع له ذلك هل لاته المطالبة عليه
بذلك لكونه في حضنتها فان امتنع من
الدفع بحبس أو لا أجاب لا مطالبة لها

أو يصلح في نفقة الأزواج في القسم الأول لا خصوصه بين ما وفي القسم الثاني لها ان
تخصاصه لكن يرفع الامر الى الحاكم حتى يأمر الحاكم بالدفع اليها لانه من جنس حقها
وليس الاب أن يدفع اليها بغير أمر الحاكم في باب الودبعة من الواقيات الحسامة (١) *
وإذا لم يكن للصغير ولا لاته مال فأمر الحاكم الامة بالاستدانة على الصغير حتى ترجع عليه
بعد البلوغ لا يصح ولا ترجع بزانية وكذا في نفقات الصغير الخاص (٢) * فان كان
القاضي بعد ما فرض له النفقة الاولاد أمرها بالاستدانة فاستدانت حتى ثبت لها حتى
الرجوع على الاب فبات الاب قبل أن يؤذى اليها هذه النفقة هل لها أن تأخذ من ماله ان
ترك ما لا ذكره الخصاف في نفقاته انه ليس لها ذلك وذكر في الاصل أن لها ذلك وهو الصحيح
لان استدانة المرأة بأمر القاضي والقاضي ولاية ~~مكة~~ لا يجوز استدانة الزوج بنفسه
ولو استدانت الزوج بنفسه ثم مات لا يسطع عليه الذين كانها هذا اذا استدانت بأمر
القاضي وأما اذا فرض القاضي نفقة الاولاد ولكن لم يأمرها بالاستدانة فاستدانت ثم
مات الزوج قبل أن يؤذى ذلك اليها ليس لها أن تأخذ من ماله ان ترك ما لا ياتفاق في
الثالث من نفقات الذخيرة البرمانية (٣) * وفي الحامو سئل أبو بكر عن صبي كان بين
أبوين فرض القاضي النفقة على الاب فاجتعت النفقة وكانت الامة تنفق من مالها قال لها
أن تغلب مقدار ما أنفقت بعد فرض القاضي من نفقات النكاح خاصة في نفقة ذوى
الارحام * ولوقالت الامة للقاضي فرض النفقة هذا الصبي على أبيه ومرمى أن استدانت
على الاب فان القاضي يفعل ذلك فاذا ايسر رجعت عليه بما استدانت فان لم ترجع حتى
مات ليس لها أن تأخذه من تركه وهو الصحيح * وان أنفقت من مالها أو من المنفعة من
الناس لا ترجع على الاب ~~مكة~~ كذا في نفقة سائر المحارم هكذا ذكر في الاصل وفي
أدب القاضي بناء على أن نفقة ذوى الارحام هل تصير دينا لا فرض فيه روايتان في رواية
لا كما ذكرنا وفي رواية الجامع الصغير تصير دينا لا فرض فيه روايتان في رواية
قال الابن هو غنى وليس على نفقته وقال الاب انما عسر ذكر في المتن أن القول قول
الابن والبيضة بينة الاب من نفقات الخلاصة (في جنس آخر من نفقة ذوى الارحام) *
وقد سئل الاستدانة أن يقول القاضي لها اشترى اللحم والخبز والكسوة وكلتي والبسي لترجعي
بمته على الزوج لأن يقول استعرضي على الزوج لان التوكيل بالاستدانة فرض على الغير
لا يصح من نفقة غير الة المقتن * واذا استدانت هل تخرج ما ياتي استدانت على زوجي
أو تزي أمانا أو صرحت فقط وكذا اذا فوت وان تصرح ولم تتولم تكن استدانة عليه
بحر رائق في النفقة (في شرح قوله ولا يفرق بغير عن النفقة) (٤) * ولو فرض القاضي
النفقة على الاب فلم تستدين الامة أو كل الولد بمسألة الناس لا ترجع على الاب بشئ وان
حصل له بمسألة الناس نصف الكفاية يسطع نصف النفقة عن الاب ونصح الاستدانة
بالنصف السابق وكذا اذا فرضت عليه نفقة المحارم فأكل من مسألة الناس لا يرجعون
على الذي فرضت عليه النفقة بشئ المرأة اذا فرضت لها النفقة فأكلت من مال نفسها
أو من مسألة الناس كان لها أن ترجع بالفرض على زوجها من نفقة الاولاد من الخالية

عليه بذلك لم يطوعه عنه بعض الزمان حدث ما بذن لها في الاستدانة عليه والافاقا لترجع عليه بغيره من فتاوى ابن تيميم سحر (١)
(٤) ولو ادعت ابنه اثبات الاستدانة وأكبر الزوج فالقول له كما في المجتبى كذا في معين الفتى سحر

(١) * ولو أنفق من ماله ما بعد الفرض أو انراضى لها أن تزج على الزوج لان النفقة صارت ديناً عليه كسائر الديون وكذا إذا استدان على الزوج سواء كانت استدانته باذن القاضي أو بغير إذنه غير أن ما كان ثابت بغير إذن القاضي كانت المطالبة عليه خاصة ولم يكن للزوجه أن يطالب الزوج بما استدانته وإن كانت باذن القاضي لها أن تحصيل الغريم على الزوج ضبطاً عليه بالدين وهو فائدة إذن القاضي بالاستدانة في فصل بيان كيفية وجوب النفقة من نفقة البدائع * للزوج عليها دين وطلبت النفقة لا تقع المقاصة بين النفقة بلارضاء الزوج بخلاف سائر الديون لان دين النفقة أضعف قصاراً كاختلاف الجنس فأشبه ما إذا كان أحد الحقيين جيداً والآخر رديلاً يقع التقاص بالاتراض في الوكالة بالبيع من وكالة البرازية (٢) * قدمت عهها إلى الحاكم للنفقة فبرهن ألم أن لها أماموسراً وأنكرت برى ألم من النفقة في العاشر من دعوى البرازية * وبفرض على الزوج أن كان موسراً نفقة خادمها لان عليه أن يقيم لها من يصلح طعامها وشراؤها وأنما شرطه في ذلك كونه موسراً فلهذه رواية الحسن عن أبي حنيفة وهو الأصح وعنه أيضاً أنه يفرض لخادمها وإن كان معسراً وهو قول محمد في نفقات الخدماي * إذا قال الرجل لأمرأته لا افتق على أحد من خدمك لكن أعطى خادماً من خدعي لخدمك وأبى المرأة لم يكن للزوج ذلك ويجوز الزوج على نفقة خادم واحد من خدم المرأة إذا كانت من بنات الاشراف ولها خادم يجير على نفقة خادمين لانها بحاجة إلى خادمين أحدهما للخدمة والآخر للترسالة من نفقات التجنيس والمزيد قبل فصل نفقة المطلقة ملخصاً * تزوج عبد أو مكاتب أو مدبر أمراً ما بذن المولى فولدت أو ولد لا يجير على نفقة الأولاد سواء كانت أمهم حرة أو أمة أو أم ولد أو مدبرة أو مكاتبه لان نفقة الولد صلة مختصة ولا تنسحق الصلة على هؤلاء بخلاف نفقة المرأة لانها عاوضت من وجه فزج على هذا فقال إذا لم يجبر عبد على الأب نفقة الأولاد فعلى من يجبر فقيم إذا كانت المرأة مكاتبه فنفقة الأولاد عليها لان الولد تابع للأم في كآبها فكان كلمة الولد لها لا يرى أن كسبه لها أو رأس الجنابة عليه لها ومبرأته لها فتكون نفقته عليها كسائر عبيدها وفيما إذا كانت المرأة مدبرة أو أم ولد فأولادهم ما يجزئهم ما فتكون نفقتهم على مولاهم وهو مولى أم الولد والمدبرة وفيما إذا كانت المرأة أمة فجل نفقة الأولاد على مولى الأمانة وفيما إذا كانت المرأة حرة فنفقة الأولاد على الأم إن كان للأم مال وإن لم يكن لها مال فنفقتهم على من يرثهم الأقرب فالأقرب وكذا حرة تزوج أمة أو مكاتبه أو أم ولد أو مدبرة فأطواب فيه كالأطواب في العبد والمدبر والمكاتب في مسائل نفقة الأقارب من مجمع الفتاوى * وبإيعاق القن في نفقة زوجته وقيد بنفقة زوجته لان نفقة الأولاد لا تجب عليه سواء كانت الزوجة حرة أو أمة أما إذا كانت حرة فلا أولاد أحرار تبعها لها والأطوال يستوجب النفقة على العبد إلا الزوجة وإن كانت الزوجة أمة فنفقة الأولاد على مولى الأمانة وإن كانت نفقة الأم على العبد لان الأولاد تتبع للأم في الملك فتكون نفقة الأولاد على المالك لأعلى الزوج كذا في الوالدية به زائد في الكافي للعالم وشرحه للشمس شمسى وشرح الطحاوى والشامل وكذلك المكاتب لا تجب نفقة ولده سواء

(١) استدانت قبل الفرض لا ترجع عليه
ببرازية عبد

(٢) المسئلة مذكورة في نفقائه
أبناً عبد

كانت امرأته سنة أو سنة وهذا المعنى وإذا كانت امرأة المكاتب مكاتبته وله سامولى
وأحد نفقة الولد على الأم لأن الولد تابع للأم في كتابتها ولهذا كان كسب الولد لها وأرض
الجنابة عليه لها وميراثها لها فكذلك النفقة تكون عليها بخلاف ما زادوا على المكاتب أمته
فولدت حيث يجب نفقة الولد على المكاتب لأنه داخل في كفايته وإيذا يكون كسبه له وكذا
أرض الجنابة عليه له ولأنه جزؤه فإذا تبعه في العقد كانت نفقة عليه كنفقة نفسه انتهى
من نفقة البحر الرائق ملخصاً * وفي غاية البيان إذا تزوج مدبرته أو أم ولده ووجدت التبرئة
تلازم النفقة على الزوج والأول لأن النفقة جزء الاحتمال ولم يوجد أحد من هذا في غير
المكاتبية لأن المكاتبية لها النفقة والتبرئة السكنى وإن لم توجد التبرئة فيه صرح في شرح
كتاب النفقات المصنف * والفرق بينهما وبين الأمة والمدرية وأم الولد أن المولى لا يملك
استخدام المكاتب فلا يحتاج إلى تبرئة المولى بخلافه فإن المولى لا يستخدامه من بيان
الرواية شرح الوقاية في باب نكاح الرقن * ولا نفقة للموتى عنها زوجها سواء كانت
حاملًا وغير حامل (١) إلا إذا كانت أم ولد وهي حامل فلها النفقة من جميع المال كذا
في الفتاوى (٢) من نفقات الحقة كذا * لا نفقة له سنة موت مطلقاً إلا إذا كانت
أم ولد وهي حامل من نفقات تنوير الألباس وفي الكافي للشيخ لم يأتى أم ولد له لا نفقة
لها في عهده من عدة البحر الرائق * أعتق عبد صغيراً أو أمة صغيرة سقطت النفقة عن
المولى وكانت على بيت المال بزازية في التاسع عشر من النكاح (في شرح قوله المنكوحه
نكاحاً فاسداً) (٣) * وتسقط نفقة الزوجة بأكله أو ما يوسعه في مدة مضت
ولم يصل إليها تماماً بجزءه أو بعته أو غيبته بالمس أو غيره إلا إذا سبق فرض فاض بالنفقة مع
الاستدانة أولاً أو رضياً بشئ معلوم من الكل شهراً أو سنة فإن لا يتبعه عليه أقوى من ولاية
القاضي عليه فيجب النفقة المقرضة أو المرضية لما مضى من زمان الفرض أو أجزأ ما دام
حيين وإن مات أحدهما بعد أحد هذين أو طلقها قبل قبض من الزوج شيئاً من طرف
الفلان سقط بالموت أو الطلاق المقرض بالقبض أو الرضا من النفقة لأنها معلقة بساقطة
بأحدهما قبل القبض كالهبة وفي خزائن المفتين أن المقرضة لا تسقط بالطلاق على الأصح
(٤) وفيه إشعار بأنهم لو لم تنعين بأحدهما تسقط بالطريق الأولى كما في المحط إلا إذا استدان
بأمر قاض قائمها لا تسقط بالموت والطلاق وفي الخلاصة أنه في سقوط المستدانة بالموت
روايتان والصحيح أنها لا تسقط كالمحط من نفقة القهسية في حي أو أهر القتاوى *
النفقة المقرضة تسقط بالموت وهل تسقط بالطلاق اختلف المشايخ (٥) واختار شيخنا محمد
الدين أنها لا تسقط وذكر القاضى أبو علي التستري أن فيه رواية وفرق بعض مشايخنا بين
الطلاق البائن والرجعي والفتوى في الرجعي * أنها لا تسقط كيلا يتخذ الناس ذلك حيلة
اتبعي كلامه منع القفار من باب النفقات * وإذا مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة
ومضت شهراً سقطت النفقة وكذا إذا ماتت الزوجة لأن النفقة معلقة بالصلوات تسقط
بالموت كالهبة تسقط بالموت قبل القبض وقال الشافعي - يصير شيئاً قبل القضاء ولا تسقط
بالموت لأنها عرض عنده وما يعلق بالموت هل يسقط بالطلاق قال بعضهم لا وقال بعضهم

(١) وقد اختلف المذاهب فيما إذا كانت
حاملًا قال بعضهم لا نفقة لها في مال
الزوج وهو الصحيح وقد غلط ابن النكاح
عليه رجعة المتعالم كذا في معين الفتى
في النفقات ع

(٢) سئل عن رجل مات عن أم ولده
الحامل هل لها النفقة في ماله أجاب نعم
لها النفقة في ماله حتى تضع من فتاوى ابن
نجيم ع

(٣) أعتق عبد أرزنا سقطت عن المولى
نفقته وصارت في بيت المال بزازية في
التاسع عشر من النكاح ع

(٤) يخالف لم عليه المتون وأفتى ابن
نجيم بالسقوط قائلاً بأنه تسقط النفقة
المقرضة وكذا الكسوة بالطلاق الرجعي

في طلاق الأسئلة والاجوبة ع
(٥) وفي الجران الرابع سقوطها بالطلاق
كأوت خصوصاً وقد أفتى به الشيخان

الصدر الشهيد والامام ظهير الدين
المرغيناني كافي النخبة قال وظاهر
كلامهم أنه لا فرق فيه بين الطلاق
البائن والرجعي لأنه في عبارة الظهيرية
والخاتمة سقطت البائن على الطلاق
وفي البرزانية فرض القاضى لها النفقة
أوصالح معها أو مضت السنة ولم تعط
ومات سقطت لأنها معلقة وبالطلاق
تسقط بلا خلاف والبقاى ذكر فيه
خلاف بين الشافعي ومحمد انتهى كذا
في منع القفار في شرح قوله يسقط
المقرض من باب النفقات من النكاح

ع

نعم وهو الاظهر كدلة في الفتاوى * ولو أبرأت زوجها من نفقة في الاوقات المستقبلة لم تنص العراة لانها براة غيا سبب فلا يجوز ولو فرض لها القاضي النفقة فلم تقبها حتى انقضت عدتها هل تسقط فيه اختلاف المشايخ * ولو فرض القاضي لها نفقة على الزوج وانقضت من مالها فلها الرجوع في مال الزوج مادام حيا ومن سقطت جوت أحدهما الآن يكون ما انقضت من مالها من القاضي فانه لا يسقط من نفقة الخدأدي وفي الغيبات المفروضة تسقط بالنشور (١) هكذا في قضاء الجماع أما المستدانة على أصح الروايتين يجب أن لا تسقط جميع الفتاوى في النفقات من النكاح * قال وان أبرأت المرأة أن تقول مع زوجها الى منزله أو أراد الزوج أن يجرجهما الى بلد من البلدان فامتنعت من ذلك فلا نفقة لهما ان كان قد أعطاها مهرها لانها لم يطل في هذا المنع وان كان لم يعطها مهرها فابت أن تجبها الى ما أراد فلها النفقة عليه لانها متحقة في هذا المنع هذا اذا لم يدخل بها الزوج فان دخل بها فكذا لك الجواب في قول أبي حنيفة وفي قولهما لا نفقة لهما في الوجهين جميعا ويدخل في هذه المسئلة قول أبي القاسم الصفاق وقدمت المسئلة من قبل في باب نفقة المرأة من مختصر شرح أدب القاضي للعصاف * وقال أبو القاسم الصفاق هذا كان في زمانهم وأما في زماننا لا يملك الزوج أن يداخر بها وان في صدقها لان في زمانهم كان الغالب من حالهم الصلاح وفي زماننا ليس كذلك فاذا كانت بين عشرين لا يملكها فظلموا متى نقلها الى بلدة أخرى ظلموا وهي لا تقدر على الاستغاثة بأحد في باب المطالبة بالمهر من شرح مختصر أدب القاضي * ولو كان الزوج ساكنا معها في منزلها سعت زوجها عن الدخول عليها كانت ناشرة الا اذا امتنعت ايحوا الى منزلها أو يكثر لها سائل لا يغني ذلك لا يملكون ناشرة ولو كانت معقبة في منزله ولم تمكنه من الوطء لا تكون ناشرة في باب النفقة من نكاح الغيبات * واذا سلمت نفسها اليه في منزله (٢) فعليه نفقة ولو كسوتها وسكاها مختبرات النوازل في أول النفقات * لا نفقة للصغيرة التي لا تجتمع سواء كانت في بيت الزوج أو في بيت الأب فان كانت لا فصل للجماع وتصل للخدمة اختاف المشايخ فيه وهذا بخلاف الاماكنة في شرح الطحاوي وفي الفتاوى الصغرى لو كانت بنت ثلث سنين تجب ولو كانت بنت خمس سنين لا تجب وفي الست والسبع والثمان اختلاف المشايخ فيه من نفقات الخلاصة * (المحيط) المرأة اذا كانت رقشاء أو قرناء وصارت محتونة أو أصابها بلاء يمنع الجماع أو كبرت حتى لا يملك وطؤها يحكم كبرها كان لها النفقة سواء أصابها هذه العوارض بعدما اتت الى بيت الزوج أو قبل ذلك اذا لم تكن مائة تسنهان الزوج يفسر حتى في أوائل نفقات الساترا خاتمة * القاضي اذا حبس الزوج في سجن السلطان طلبا لاختلافه فيه والخصم أمها لا تسحق النفقة من تصحيح القدوري (في النفقة) * سئل عن الزوج اذا حبس زوجته بدين عليها هل لها عليه النفقة وهي محبوسة أم لا أجاب نعم لها النفقة من فتاوى ابن القيم (في النفقة) * ولو أسألت المرأة وابت الزوج أن يسلم فلها النفقة لان الفقرة بالاباء هو منه بخلاف ما لو أسلم الزوج وأبت هي لا تجب النفقة لان الامتناع جاء من قبلها ولهذا لا يسقط مهرها كما اذا كان قبل

(١) سئل عن النشور واسقاط النفقة والنكسوة أجاب هو الخروج عن محل الزوج بلاذنه بغير حق من فتاوى ابن القيم في النفقة عه

قوله قول أبي القاسم الصفاق هو ما ذكره بعد هذا عه

(٢) قيد به لانه لو لم تزف الى بيت زوجها لا تسحق النفقة وهو رواية عن أبي يوسف ومختار بعض المتأخرين لكن في ظاهر الرواية تجب لها النفقة اذا لم يطالبها الزوج بالاتصال لانها سلمت نفسها اليه معنى كذا في ابن طلائع شرح المجموع عه

الدخول من نفقة الزبلى * ثم إن كان الزوج هو المرتد فلها كمال المهر ونفقة العدة أيضا
 إن كان دخل بها وإنه ان لم يدخل بها في نكاح المشركين من أين الهام * إن الفقرة
 إذا وقعت من قبل الزوج بمباح أو محظور ونسب حتى النفقة والسكنى وكذا إذا أقر الزوج
 أن نكاح امرأته كان فاسدا وكذبته المرأة وقرق بينهما بعد الدخول أما إذا وقعت النفقة
 من قبل المرأة فإن وقعت بفعل مباح كنياب أو بلوغ وخيار العتق وعدم الكفاية كان لها
 النفقة والسكنى من فتاوى الظهيرية في نفقة المطلقة (١) * صالحته على أكثر من النفقة
 والكسوة إن كان قدر ما يتغابن فيه الناس يصح وإن زاد فأزاد مرة مرة وتزعم نفقة
 المثل والقاضي إذا فرض النفقة ثم خص تسقط الزيادة لا يسطل القضاء وكذا لو فرض لها
 النفقة لخص بالقل من الدراهم فقلها إن تطلب الزيادة وفي الأصل صالحته على قدر
 لا يكفيها إلا أن ترجع ولو على الزيادة للمتع من نفقات البرازية (ق) لو صالحت المرأة
 زوجها عن نفقة كل شهر على دراهم ثم قال الزوج لا أطبق ذلك فهو لازم ولا يلتفت إليه إلا
 إذا تغير سعر الطعام ويعلم أن مادون ذلك يكفيها وإن صالحت المبانة زوجها من سكا على
 دواهم لا يجوز لأن السكنى حق الشرع وهي لا تقدر على إسقاط حق الشرع سواء كان
 يعوض أو يفرض في الباب الثالث من صلح عقد الفتاوى * سئل عن قدر زوجته في
 كل يوم قدر ما لو مافي نفقة أم أوفيت منه بذلك فأراد الرجوع عن ذلك التقدير وأن
 يفتى عليها ما تحتاج إليه أصنافا فهل له ذلك أجاب له الرجوع عن ذلك التقدير أنه لا يفتى
 عليها بقدر الحال والكفاية من فتاوى ابن نجيم في أواخر الإطلاق (٢) وللزوجة أيضا أن
 ترجع ولو بعد الحكم وتطلب كفايتها من الذي شياها بقدر الحال من فتاوى ابن نجيم في
 أواخر الإطلاق * المرأة إذا لم تستعمل الكسوة أتت إعطاها زوجها فانه إذا مضى من الوقت
 مقدار ما لو استعملت أمعدا فتزقت الكسوة لها المطالبة بكسوة أخرى من الزوج قبيل
 فصل مسائل العذر من إجازات تجمع الفتاوى * وإن فرض لها القاضي الكسوة لعدة
 أشهر وأعطاهما فضاءت الكسوة وأسرفت لا يقضى لها بكسوة أخرى ما لم تكن سنة أشهر
 وكذا لو لبست الكسوة لبسا غير معتاد فتزقت قبيل مضى المدة تجزى لبسها ولو لبست
 لبسا معتادا فتزقت قبل الوقت قضى القاضي لها بكسوة أخرى وإن مضت المدة والكسوة
 قائمة إن لم تلبسها في تلك المدة قضى لها بكسوة أخرى وكذا لو لبست تلك الكسوة ومعها
 ثوبا آخر قضى القاضي بكسوة أخرى وإن لم تلبس معها ثوبا آخر مضت المدة والكسوة
 قائمة لا يقضى لها بكسوة أخرى ما لم تجزق تلك الكسوة وكذا النفقة على هذا التفصيل
 إن هلكت أو سرفت أو أسرفت أو أكلت فلم تبق قبيل مضى المدة لا يقضى بنفقة أخرى
 وإن لم تسرق ولم تبق يقضى بنفقة أخرى في باب النفقة من النسيئة * (ق) للصغير
 دين على أبيه فأنفقة عليه لا يرأى أقضا إلا إذا أشهد بقضائه لوالديه لا قضى عنه من دين
 له على أحد المدعيين لا يصدق في الأداء وكذا الوالد من نوبه أو طعمه من خبره واحتجبه
 من دين له عليه في الثامن والعشرين من الفصولين * (ث) ترك طعا ما ودقها وسما
 بين ورثته وفيهم صفاروا من أظلمهم كل ذلك بينهم ومن كان منهم كبير أخذ حصته ولو روى

(١) الأصل في الفقرة أنه إذا جاءت من قبل الزوج بفعل مباح أو محظور أو نسب حتى النفقة والسكنى أما إذا وقعت النفقة من قبل المرأة فإن وقعت بفعل مباح كنياب أو بلوغ وعدم الكفاية كان لها النفقة والسكنى وإن وقعت بفعل محظور كالزنا ومطاعة ابن الزوج لا تجب النفقة كذا في نفقات مختارات النوازل سي

(٢) سئل عن شخص يجمل عليه نفقة زوجته وكسوة مدة معلومة فظالمه عندهما كما فاعترف وأدعى أنه معسر عنها فهل يقبل قوله في ذلك يجزده أم لا بد من بيعة تشهد بذلك بعد حبه أجاب يقبل قوله بيئته في الاعسار عنها ولا يبيعه عليه ولذا لا يجزى ما لم يثبت عنه كذا في فتاوى ابن نجيم في الطلاق سي

بعض المال وأنفق الكبير بعضه على أنفسهم وعلى الصغار فتأوى فهو على كلهم وما
 أنفقه الكبير رخصة والصغار لو أنفقوه بلا أمر القاضي أو الوصي ولو بأمره حسب
 الوصية إلى نفقة مثلهم * (نو) لو ترك طعاماً أو ثوباً فأطعم الكبير الصغير وألبسه الثوب
 وألبس وصي * لم ينفقه الكبير استحساناً بخلاف أنفاق النفقة من المحل المزبور * (من)
 للوصي أن يخلط طعامه بعامه ويأكل بالعرف في السابغ والعشرين من القبولين *
 وفي الثانية للراعي ولا وصي خلط النفقة المقروضة على نفسه وإن لم يأذن له الحاكم وكذا
 له خلط نفقة بعض الأيتام ببعض وانفاقها عليهم جلة واحدة لتحذيرهم أو توعدهم ولكن
 إذا كان الخلط في ما خيرا لليتيم من وصايا التيمانات الفضلية * وصي أنفق على الصغير
 من مرقه وخبره حتى يبلغ فراجع ذلك عليه ليس له ذلك إلا إذا كان أنفق عليه أجمع
 عليه قنبة * (فيما يتعلق بأنفاق الأب والوصي) * (في إيجاب الأتم على الأرضاع) * قال *
 النصفاء إذا لم يكن للوصي أو للأب مال أجبرت الأتم على الأرضاع وهو الصحيح لأن ما ذات
 يسافر في اللبن فصار هذا قياس ما ذكرنا أن الأب إذا غلب وليس له مال وترك امرأته وصغيراً
 وإمهاً لم يملكها فأنفق على الأتفاق على الصغير ثم رجع عليه بذلك فكذلكها نفال فان طلبت
 من القاضي أن يقرض لها نفقة الأرضاع حتى إذا أيسر رجعت عليه ففعل ذلك لأنها
 أنصفت كما في النفقة في باب نفقة السيدان من مختصر شرح أدب القاضي للخصاف *
 قوله وليس على الأتم أن ترضعه يعني في الحكم إذا امتنع وإن كانت الزوجة قائمة وهو
 مفيد بالتسديد الذي سنذكره وقوله وهذا الذي ذكر بيان الحكم أي عدم الجبر بيان
 الحكم قضاء بمعنى أنها إذا امتنعت لا يجبرها القاضي عليه وهو واجب عليها إداية
 وكذا غسل الثياب والطبخ والخبز وكس البيت واجب عليها إداية لا يجبرها القاضي عليه
 إذا امتنعت لأن المستحق عليها بالسكاح تسليم نفسها للاستمتاع في باب النفقة من ابن
 الهوام * قوله ولا يجبر أنه لترضع أطلقه فيشمل ما إذا كان الأب لا يجبر من ترضعه أو كان
 الولد لا يأخذ ثدي غيرها ونقل الزبلي والأتقاني أنه ظاهر الرواية لأنه يغذي بالدهن
 وغيره من المائعات فلا يؤدي إلى ضاعه ونقل عدم الإيجاب في هذه الحاشية في التجبى عن
 البعض ثم قال والاصح أنها تجبر عند الكل انتهى وجزم به في الهداية وفي الحاشية
 وعليه الفتوى وذكر في فتح القدير أنه لا صواب لأن قصر الرضيع الذي لم يأبس الطعام
 على الدهن والشرب سبب إرضه وموته انتهى وفي الخاتمة وإن لم يكن للأب ولا للولد
 الصغير مال يجبر الأتم على الأرضاع عند الكل انتهى فحصل الخلاف عند قدرة الأب بالمال
 وفي غاية البيان معزيا إلى التقة عن اجارة العيون عن محمد بن أسباط عن أبي بصير
 في المذهب الشهر أبى أن ترضعه والوصي لا يقبل ثدي غيرها قال أجبرها أن ترضع
 من ثقبات البحر الرائق ملخصاً * وفي طريقة (ز) قال القاضي هذه الدابة ودبعة
 أو لظعة أو هذا القن آبق ردده من مسيرة صفر والمالك غائب فرفى بالانفاق لا يرجع عليه
 فالقاضي يطلب المينة فلما قامها حكم بالنفقة على الغائب وكذا أمرأة الغائب
 فان القاضي يكافها إقامة المينة على السكاح وعلى أن لا زوج مال ودبعة عند حاضره

فلما قامت فرض لها النفقة في الخامس من الفصولين * ونفقة المبيع على البائع مادام
 في يده هو الصحيح في باب نفقة المالك من القنية * عبد بن رجلين غاب أحدهما فأنفق
 الآخر على العبد فهو متطوع من نفقات البرارية * ذكر عن إبراهيم في الرجل يطلق امرأته
 وهو غائب فلا يملكها نفقة أتتته عدى على ماله قال تستعدى عليه فينفق عليها
 فان لم تطالب النفقة حتى انقضت عدتها فلا نفقة لها كافي حال قيام النكاح وأما إذا فرض
 القاضي لها نفقة فلم تقبض حتى انقضت عدتها لم يذكر في الكتاب أنه هل يقاس على الموت
 حتى تسقط أم لا قال الشيخ الامام شمس الأئمة أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الحلواني في شرح
 هذا الكتاب فيه كلام يذكر في غير هذا الموضع في باب نفقة المطلقة من مختصر شرح أدب
 القاضي للخصاف * المعتدة إذا لم تخصص في نفقة ولم يفرض لها القاضي شأ حتى انقضت
 العدة فلا نفقة لها لأن النفقة في حالة العدة فان كان الزوج غائبا فاستدانت عليه ثم قدم
 بعد انقضاء العدة يعرض عليه نفقة مثلها وهو قول أبي حنيفة الأول ثم رجع وقال لا يعرض
 عليه كافي نفقة النكاح وأما لو فرض القاضي لها النفقة في حالة العدة وقد استدانت على
 الزوج وألم تستدن ثم انقضت عدتها قبل أن تقبض شيئا من الزوج فان استدانت بأمر
 القاضي كان لها أن ترجع على الزوج بذلك لأن استدانة المرأة بأمر القاضي والقاضي
 ولاية كاملة بمنزلة استدانة الزوج بنفسه وأما إذا استدانت بغير أمر القاضي أو لم تستدن
 أصلا هل ترجع بذلك على الزوج أم لا قال شمس الأئمة الحلواني في شرح أدب القاضي فيه
 كلام قال الشيخ الامام الأجل الشهاب الطاهر عسدي أنه لا يسهط وأشار شمس الأئمة
 السرخسي إلى أنه يسهط حيث عاين فقال والسبب في استحقات هذه النفقة العدة
 والمنسحق بهذا السبب في حكم العدة فلا بد من قيام السبب لاستحقاق المطالبة ألا ترى أن
 الذمي إذا أسلم وعليه خراج رأسه لم يطالب بشئ منه فكذلك هنا وهو الصحيح ذخيرة
 في الفصل الثاني من كتاب النفقات * ثم المرأة كاتسحق النفقة حال قيام النكاح تسحق
 ذلك حال قيام العدة أما إذا كانت العدة عن طلاق رجعي فإنه تسحق بالاتفاق لأن النكاح
 قائم وان كانت العدة عن طلاق بائن فمندنا تسحق وعند الشافعي لا تسحق وذكر
 في الكتاب حديث إبراهيم وهو يدل على مذهبناه فانه قال في الرجل يطلق امرأته وهو غائب
 ولم يقبل بين طلاق رجعي وطلاق بائن وأوجب النفقة ثم عندنا لا تسحق النفقة ابتداء بل
 يبقى ما كان واجبا حال قيام النكاح حتى إن كل امرأة لا تسحق النفقة حال قيام النكاح
 لا تسحق في حالة العدة كافي العدة عن النكاح الفاسد والناشرة والامة إذا لم يوتئها
 المولى يئها فان لم تطالب المرأة نفقة في العدة حتى انقضت عدتها أو ماتت سقطت نفقتها
 لأنها من باب الكفاية وما كان من باب الكفاية فيغيرت من له الحق يسقط الحق كنه المعاطاة
 إذا مات قبل أن يأخذ في باب الرجل يغيب عن امرأته من مختصر شرح أدب القاضي
 للخصاف * ذكر عن الخليل أنه قال إذا خربت المطلقة في عدتها فلا سكنى لها ولا نفقة
 لأن العدة مادامت باقية كان النكاح باقيا من وجهه ولو نشزت في حال قيام
 النكاح من كل وجه لم تكن لها النفقة والسكنى فكذلك إذا نشزت في حال قيام النكاح

(١) من وجه من المحل المزبور في باب نفقة المرأة (١) * سأل رجل المرأة العدة عن نفقة العدة فقال شهر بشئ دينار ومضى مدة ولم يؤد ذلك لانه لا يقطع البذل ولا فرق بين أن يكون صلحا وبين أن يكون الفرض حكم حكم لا حكم ولو خرجت بعد الفرض من البيت الذي وقعت فيه الفروقة بغير رضاه لا يقطع قدر المدة التي غابت في باب فرض النكاح من النفقة من القنية * (٢) رجل سأل امرأته المطلقة عن نفقة ما على دراهم معلومة على أن لا يزيد عليها حتى تنقضي عدها وعدها بالاشهر جاز ذلك وان كانت عدها بالحيض لا يجوز لأن الحيض غير معلوم فتحيض ثلاث حيض في شهرين وقد لا تحيض في عشرة أشهر في الثالث من صلح نفقة الفتاوى * ولأن المرأة طالت بها العدة فلها النفقة والسكنى وكذلك إذا ارتفع حجبها بعد الرجوع أو بعد رجوعها إلى النفقة والسكنى وإن امتدت إلى عشر سنين ما لم تدخل في حد الإياس وتنقضي العدة بالنسبة وبعد ذلك من نفقة شمس الطحاوي * وإن طالت العدة بارتضاع الحيض كان لها النفقة إلى أن تصير آيسة وتنقضي عدها بالاشهر وإن أنكرت المرأة انقضاء العدة بالحيض كان القول قولها مع البين وإن أقام الزوج البينة على اقترانها بانقضاء العدة سقطت نفقتها ولو وجبت العدة على المرأة فأنعت أمها حامل كان لها النفقة من وقت الطلاق إلى سنتين فإن خفت سبستان لم تلد وفات كتبت أظن أني حامل ولم أحض إلى هذه المدة وطلبت النفقة كان لها النفقة وتعذر في ذلك لأن هذا مما يشبه فكان لها النفقة إلى أن تنقضي عدها بالحيض أو تصير آيسة تنقضي عدها بالاشهر في فصل نفقة العدة من النكاح (٢) * وإن أدعت حبيلا أنفق عليه ما يداينها بين سنتين منذ طلقها فإن كانت كتبت أظن أني حامل ولم أحض وأنا متدة الظهر إلى هذه الغاية وأظن أن هذا الذي يريح وأنا أريد النفقة حتى تنقضي عدي وقال الزوج وقد أدعت الحبل وأكثرت مدنان فالنكاح لا يثبت في قوله ولزمه النفقة ما لم تنقض العدة أما ثلاث حيض أو بدخولها حد الإياس ومضى ثلاثة أشهر بعده (٣) وإن حاضت في هذه الأشهر الثلاثة استقبلت العدة بالحيض والنفقة واجبة لها في جميع ذلك ما لم يصححكم بانقضاء العدة وهكذا في الخلاصة وقد وقعت حادثة في زماننا هي أمه الأدع الحبل ولم يصدقها فنقضت لها النفقة على أنها إن لم تكن حامل لادت ما أخذته ولا يخفى أنه شرط باطل من نفقة البئر الرائق * لا تسترد مجهولة مدة مات أحدهما قبلها عتد أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد بحسب إله النفقة ماضى وما بقي للزوج فترده وكذلك ذرية المتهلك ولا تزكية إله الهالك بالانفاق قال في الصحة ونسح الاستيعاب الصحيح قوله ما شرح النكاح لفظ لولغة في باب النفقة (٤) * ولو أعطاها الزوج النفقة ثم طلقها الصحيح قوله ما يسترد ما على عتد أبي حنيفة وعليه الفتوى من نفقة التاخر خاتمة وكذلك في الولو الحية * سئل عن رجل أفق على معتدة الغير ليتزوج بم فبعد المدة تزوجت بغيره هل الرجوع مما أنفق أم لا أجاب نعم له الرجوع على ما بذلك اندفع اليها الدراهم لتنفقوا على نفسها من فتاوى ابن نجيم (٥) * هذا إذا دفع اليها الدراهم لتنفقوا على نفسها من فتاوى ابن نجيم (٦) * قال شهدا ثم ودعا

(١) المعتدة إذا لم تلزم بمعتدة بل تسكن زمانا وتخرج زمانا لا تنقض النفقة لأنما ناسرة كذا في النكاح في نفقة العدة عد (٢) سئل عن المطلقة إذا ادعت أمها حامل من المطلق وأنكر المطلق الحمل هل يقبل قولها ولو لها النفقة أم يستجاب إلى قباله أو مضي مدة يظهر فيها الحمل أجاب القول قولها وأصح النفقة ولا يحتاج في ذلك إلى قباله ولا المدة بغيره الحمل وسبق عليها إلى انقضاء العدة من فتاوى ابن نجيم في النفقة عد (٣) أدعت المطلقة أعداد الطهر وعدم انقضاء العدة صدقت لأن الأصل بقاؤها إلا إذا ادعت الحبل فإن لها النفقة إلى سنتين فإن مضت ثنتين أن لا حصل فلا رجوع عليها كاتخ الفقد وكذا في النكاح الثالثة الثالثة من الأشياء عد (٤) ولو لعل الزوج لها نفقة مدة ثم مات أحدهما قبل مضي المدة لم يرجع عليها ولا في تركها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعليه الفتوى كذا في التاخر خاتمة خلاصة عد (٥) وإن عمل نفقة لأجنبية لزوجها ثم ماتت قبل أن يتزوجها فله أن يسترد ما أنفق كذا في باب النفقة من حقايق شرح الجمع عد (٦) سئل عن رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدها منه فوقع لها ما تنفقه في عدة الحمل ليتزوجها بعد انقضاء العدة فأبت أن تتزوج به هل له أن يرجع عليها بذلك أجاب أن أعطاها دراهم كان له أن يرجع ما لم يرجع كذا في فتاوى ابن نجيم في الطلاق عد

المنكرحة أنها أخته من الرضاع وقد دخل بها وأنفق عليها سنين ففرق بينهما هل يرجع عليها بالنكاحات أجاب أن أخذت المنة بقرض القاضي نعم وإن أنفق عليها مسامحة لا والمسحة في أدب القاضي في باب نفقة امرأة شهيد الشهود على طلاقها من شهادات القاعدية

﴿كتاب العتاق﴾

• (القول في اللفظ الذي يقع به العتق) • قال العبد أولاً أمته قد أعنتك الله بعنق وإن لم ينو ذكر في الباب الثاني منه وشرط النية وقال محمد المختار هو الأول في الأول من عتاق الفتاوى الكبرى (١) • ولو قال لعبيده سرفى بلاد الله حيث شئت ونوى العتق لا يعتق من عتاق الفريض الكركي وكذا في النية • قال كل مملوك في عتق قديم فهو حر وأما عتق ذلك في وصية عتق منهم من مضى له حول وأكثر كشف في قوله تعالى حتى عاد كالعرجون القديم (٢) • ولو بعث غلامه إلى بالدة وقال له إذا استقبلت أحد فقل أنا حر فاستقبله رجل فقال العبد أنا حر إن كان المولى قال له حين بعثه سميتك حرًا فإذا استقبلت أحد فقل أنا حر فقال العبد إن استقبلت أحد فقل أنا حر لا يعتق وإن لم يكن المولى قال له سميتك حرًا وأما قال له إذا استقبلت أحد فقل أنا حر فقال العبد إن استقبلت أحد فقل أنا حر لا يعتق (٣) • كذا لو قال لعبيده قل أنا حر لا يعتق مالم يقل أنا حر ولو قال لعبيده قل أنا حر لا يعتق أنت حر أو قال أنا حر عتقتك للعالم ولو قال للعالمور قل لغلامي أنت حر لا يعتق مالم يقل المأمور له ذلك في الأول من عتاق الغلامية • رجل قال لعبيده أليس هذا أرا وأشار إلى عبيده فعتقه عتق في القضاء • رجل قال لعبيدي أحرار وهم عشرة عتق عبيده وإن كانوا مائة من الخلد الزبور • ولو قال اسم عبيدي حر ثم دعاه باحر لا يعتق ولو دعاه بالفارسية يآ زاد يعتق من أوائل عتاق الوجيز (وكذا في النية) • رجل أشهد أن اسم عبيده حر ثم دعاه بالفارسية يآ زاد يعتق لأنه دعاه بغير اسمه وكذا لو دعاه بالفارسية آ زاد ثم دعاه باحر لا يعتق من عتاق الغلامية • رجل قال كل مالى حر ولا عبيد فقال لم أو العتق لا يعتق عبيده من فصل فيما لا يقع به العتق من الغلامية • ولو قال كل عبيد في الدنيا حر ولا عبيد أو قال كل عبيد أهل بغداد أحرار أو هو من أهل بغداد أو لم يشتر عبيده قال محمد لا يعتق عبيده وقال أبو يوسف لا يعتق وعليه الفتوى من عتاق الخصم القدوري • أنت حر من العمل بعنق بلانية فانوى الحزيرة غلامدين لا قضاء من عتاق البرازية • لو قال استأبى بأمة أو قال لاحق لي عليك لا تعتق وإن نوى قبل فصل التعليق من الغلامية • لو قال لعبيده أنت غير مملوك لا يعتق لكن ليس له أن يبعده بعد ذلك فإن مات لارثه بالولا فان قال المملوك بعد ذلك أنا مملوك له فصدقه كان مملوكه وكذا لو قال ليس هذا بعبيدي لا يعتق ولو قال لعبيده سميتك وأراد به العتق عتق ولو قال وهبت لك وقتك فقال هو لا أقبل عتق من عتاق الكركي • ولو قال لعبيده عتقتك علي واجب لا يعتق من المحيط البرهاني في أوائل الناس من العتاق • لو قال لعبيده أو أمته أنا عتقتك عتق إذا نوى من عتاق النية • سئل عن قال لعبيدي ياسيدي هبل

(١) سئل عن قال لعبيده اعنتك الله ولم يقصد بذلك عتقا هل يعتق بذلك أجاب نعم يعتق بذلك وإن لم يقصد العتق كذا في فتاوى ابن القيم في العتق بعد (٢) رجل قال في وصيته أعتقوا عبيدي الذي هو قديم العجبة تكلموا في قديم قال أكثرهم قديم العجبة من عجبة سنة وأخذوا ذلك من قوله تعالى حتى عاد كالعرجون القديم فاضيفان في فصل فيما لا يقع إذا لم ينو من كتاب العتاق بعد ولو قال أعتقوا عبيدي الذي هو قديم العجبة فقديم العجبة تكلموا فيه والمختار أن يكون عجبة سنة كذا في السادس من عتاق الفتاوى الكبرى وتمامه فيه بعد (٣) وفي التيسير والمزيد من العتاق لا يعتق ديانة ويعتق قضاء بعد

يعتق بذلك أم لا أجاب لا يعتق بذلك سواء نوى الاعتق أولا من فتاوى ابن نجيم في الفتاوى
 * اعتق عبد امرئ بشر حتى حياته ويخاف عليه جازوان كان لا يرعى لا يجوز في النذر
 في الأيمان من خرافة الفتاوى * وإذا أخذ العبد ماله في مكان خال وقال إن أعتقتني
 والآن فقتلك فأعتقه بخلافه القتل يعتق وسي في قيمته للمولى (١) وإذا قال لعبد
 أنت لله عتق عبد أبي يوسف وعند أبي حنيفة لا يعتق من عتاق قبض كركي * رجل
 أعتق بارية إنسان فأجاز المولى عتاقه بعدما ولدت لأبعتق الولد من أوائل عتاق الخاتمة
 * (المحيط) وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رجل أعتق أمته ثم اختصها عند القاضي
 وفي حجرها ولد وفي يدها كسب اكتسبته وقال المولى أعتقتك بعند الولادة والكسب
 وقالت المرأة لا بل أعتقت قبيل الولادة والكسب فالقول قول المرأة ولو كان الكسب
 في يد المولى فالقول قول المولى هذا قول أبي حنيفة ومحمد في التسلسل من عتق
 التاتارخانية * وفي الخاتمة من الدعوى في مسئلة عتاقها لو كان الولد في يده عما
 فكذلك يكون القول قولها لأن مقتضى الولادة في أقرب الأوقات وفيه حرية الولد ولو أقاما
 الينة حينئذ أولى لأن ينسب المولى قامت على نفي العتق وينتبهما قامت على اثبات الحرية
 وكذلك في الكفاية * وأما في التدبير فالقول قول المولى لأن مقتضى ما عتق رقب الولد وذكر
 في المقتضى عن محمد أنه قال إن كان الولد يعبر عن نفسه يرجع إليه ويكون القول للولد ولا
 فالقول لله في يده منهما انتهى (٢) من عتاق الجرار أعتق * رجل أعتق عبده فوله
 مال خاله مولاه لا أو باي أرى العبد أعتق أو لا قيل فصل فيما لا يقع به العتق إذا
 لم ينومن الخاتمة * (الشافعي في العتاق) * ولو قال كل مملوكي حرز دخلت الدار وقدم
 الشرط فقال إن دخلت الدار فكل مملوكي حرز فهو حرز وهو حرز على ما كان في ملكه
 وقت المقابلة يعتق عند وجود الشرط ولو قال إن فعلت كذا فكل مملوكي أملاكه حرز فهو حرز
 حرز فهو حرز على ما كان في ملكه عند وجود الشرط ولو قال كل مملوكي أشتريه فهو حرز إن كملت
 فلا فاقه على ما يشترطه قبل الكلام ولو قال إن كملت فلا فكل مملوكي أشتريه فهو حرز فهذا
 على ما يشترطه بعد الكلام ولو قال كل مملوكي أشتريه إذا كملت فلا فاقه حرز فهذا على
 ما يشترطه بعد الكلام ولو قال كل جارية أشتري بها فسي حرز إلى سنة فاشترى جارية قال
 محمد لا تعتق حتى تتم السنة في التعليق والاضافة من عتاق الخاتمة * وأما التعليق بالملك
 أو بسببه صورة ومعنى فهو أن يقول لعبد لا يملكك إن ملكتك فأنت حرز وإن أشتريتك فأنت
 حرز فإنه صحيح عندنا حتى لو ملكه أو اشتراه يعتق وإن لم يكن الملك موجود وقت التعليق
 وقال الشافعي لا يصح ولا يعتق وقال بشر الراسي يصح التعليق بالملك ولا يصح
 بسبب الملك وهو الشراء من البدائع (في كتاب العتاق في فصل وأما شرط الظاهر) *
 رجل قال لغيره جاري يتي هذه فقلت على أن تعتق عني عبدا فلا فقلت فلان ذلك وقبض الجارية
 لم تكن الجارية ملكا له حتى يعتق العبد عن الآخر لأنه ملك الجارية بآراء تعليق العبد منه
 في ضمن الاعتاق والتملك إذا كان في ضمن الفعل لا يتم إلا بتحصيل ذلك الفعل وما لم يوجد
 تملك العبد لا يتم تملك الجارية في فصل الاعتاق عن الغير من الخاتمة * (نجم) قالت

(١) المسئلة في أواخر الفصل الآخر من
 طلاق الخاتمة وقال فيه في طلاقه لأن
 المولى كان بمنزلة المكره ١

(٢) ولو كان مكان التدبير عتق فقال المولى
 للمعتقة ولدت قبل العتق وهو حرز وقالت
 بل ولدت بعد العتق وهو حرز حكم فيه الحال
 إن كان الولد في يدها فالقول قولها وإن كان
 في يد المولى فالقول قوله بخلاف المدبرة
 كذا في تدبير البدائع وكذا في البصر نقل
 منه في شرح قوله الولد يبيع الأم من
 العتاق بعد

لولا هان أعتقني شدة منك ما دمت حيا وأدفع لك غني فأعتقها بهذا الشرط وتركته عتقت
 وازمه أن تسعي في قيمتها في الانقضاء التي يقع بها العتق من القنينة * (ق) أعتقتك على
 أن تتقدم فلا تعتق وعليه قيمته بلهالة البذل قلت وسئلت عن قال لعبد أعتقتك بشرط
 أن تتقدم مني إلى أن أموت فأجبت أنه عتق وعليه قيمته لما مر من المحلل المزبور * (ق)
 ومن أعتق أمته على أن يتزوجها فقبلت الجارية عتقت ثم أن أبت أن يتزوجها فعلمها
 الدعابة وفي أم الولد في هذه المسئلة اختلاف في السهابة مختارات النوازل * (ن)
 رجل أعتق أم ولد له على أن تتزوج به فقبلت فأبت أن تتزوجه فلا شيء عليها من السهابة
 في قياس قول أبي حنيفة لأن رقبتها غرمة مقيمة تجب في العتق يعرض ويكفي
 في الواقعات الحسامة * قال لكاتبه أن كنت عبدى فأنت حر لا يعتق لأنه ليس بعبد له
 مطلقا في التعليق والاضافة من عتاق الخائنة * وفي مجموع النوازل قال لعبد
 أنت حر بعبد موتى إن لم تشرب الخمر فأقام شهران ثم شرب الخمر قيل أن يموت يهلك عتقه
 وإن رفع الأمر إلى القاضي بعبد موت المولى قبل أن يشرب الخمر وأمضى فيه العتق ثم شرب
 الخمر بعبد ذلك لم يرد في الرق ولو قال لعبد أنت حر على أن لا تشرب الخمر فهو حر وشرب
 الخمر أول يشرب في الثالث من عتاق انتا رمانية * إذا قال المولى لعبد أن أعتق
 إلى ألفا فاعتق حر فجاء العبد بالمال وخلى بينه وبين المولى يجبر المولى على القبول وإس
 معناه الإكراه بالسيف وانما معناه أن العبد إذا حضر المال بحيث يتمكن المولى من قبضه
 وخلى بينه وبين المال ينزل المولى قابلا ويحكم بعتق العبد وهذا استحسان أخذه عما رواه
 الثلاثة ويجب أن يعلم أن هذا التصرف بين ابتداء وبقب كاية عند الاداء أما بين ابتداء
 فلا صورة صورة العين لأن العين ذكر شرط وجزء وهذا التصرف في هذه المثابة وأما
 كاية معنى عند الاداء فلا معنى للكاية أن يعتق العبد بمال يؤديه إلى المولى وقد وجد هذا
 الحد عند الاداء وفورنا على الشبهين حفظهما فجعلناه جينا ابتداء عملا بالصورة فقلنا بانه يتم
 بالمولى وحده ولا يحتفل الفسخ ولا يمنع جواز البيع ولا يصير العبد أحق باكتسابه للمال
 حتى كان للمولى أن يأخذه منه بغير رضاه وجعلناه كاية معنى عند الاداء فقلنا إذا أذن
 العبد المال يجبر المولى على القبول كما في فصل الكاية وهذا الآن المولى رضى بالعتق عند
 وصول العوض إليه والعبد ما عني في اكتساب المال لا يصل إلى العتق فلو لم يجبر المولى على
 القبول على التفسير الذي قلناه ضرر به العبد ولو أجبر المولى على القبول لا يضره ربه
 الطريق أجبر المولى على القبول في المكتابة وإذا أجبر المولى على القبول صار القبول
 موجودا تقدير أو اعتبارا فيحقق الشرط وهو الاداء إلى المولى في الثالث من عتاق المحيط
 البرهاني * (الثالث في العتق بدعوى التلب) * ولا عتق في النداء إلا في فصلين يجازى به
 يام ولا يام ولا في ذكر في المنقح هه داعي أو خالي يعتق هذا أخي أو أختي لا والعصم أنه
 يعتق في الكل رواه الحسن عن الإمام من أوائل عتاق البرازية (١) * والأصح أنه إذا
 وصف العبد بصفة من يعتق عليه إذا لم يكن فإنه يعتق عليه إلا في قوله هذا أخي وهذا أختي
 من عتاق الجبر الرائق (٢) * رجل قال لعبد يابني لا يعتق ولو قال يابني يعتق ولو قال

(١) ولو قال هذا عبي ذكر في بعض
 الروايات أنه يعتق والعصم أنه لا يعتق كذا
 في الخاتمة ع
 (٢) وهو مخالف لما مر عن البرازية يبر

باسم لا يعق ولوقال باسمي يعق ولوقال العبد هـ ذا ابني أو أبي يعق ولوقال هـ ذا أخى
لا يعق وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يعق من أوائل عتاق الظالمية لمخلص (١) *
رجل قال لعبد هـ ذا ابني أو قال لجارية هـ ذا ابنتي أن كلن المملوك يسلط ولداه وهو مجبول
النسب ثبت نسبة ويعق العبد سواء كان العبد أم أجعلها جليبا أو ولدا وان كلن العبد يسلط
ولداه لكنه معروف النسب يعق في قولهم ولا يثبت النسب وان كلن العبد لا يسلط ولداه
لا يثبت النسب ويعق العبد في قول أبي حنيفة وقال صاحباه لا يعق ولوقال العبد هـ ذا
ابنتي أو قال لجارية هـ ذا ابنتي ذكر في الأصل أنه لا يعق واختلف المشايخ فيه قال بعضهم
المذكور في الكتاب قولهم لما على قول أبي حنيفة يعق ومنهم من قال لا يعق عند الكل
ولوقال على وجه التساء يا ابني لا يعق وقال الحسن عن أبي حنيفة أنه يعق والصحيح هو
الأول ولوقال العبد يا ابني أو قال لأمته يا بنة لا يعق وان نوى (٢) كالمولود يا ابني أو
قال يا بنة ولم يصف إلى نفسه فإنه لا يعق وان نوى ولوقال العبد هـ ذا أبي أو قال لجارية
هـ ذا أمي ومثلها تملكه يعق فان لم يكن له أبوان معروفان وصدة فثبت نسبة منهما
والأقلا وقال بعض مشايخنا في دعوة البنوة أيضا لا يثبت النسب إلا بتصدق الغلام
والصحيح أنه لا يثبت تصدقه ولوقال له عبد هـ ذا أخى لا يعق وروى الحسن عن أبي حنيفة
أنه يعق ولوقال هـ ذا أخى لا ي أو قال أخى لا ي يعق في فصل في العتق يدعى النسب
من الثانية * وفي الخزانة ولوقال أنت على مثل ولدي لا يعق إذا لم يوال العتق في الثاني
من عتاق التنازلية * قال العبد هـ أنت ولدي الأكبر يعق قضاء قال أبي جعفر
لا يعق من عتاق منية المفتى * مملوك صغير يقول لمولاه يا بنة يقول له المولى ليسك لا يعق
من عتاق البنانية * ولوقال العبد يا بنة لا يعق كما ذكره في الضعفى قهستان في عتاق
* (الرابع عتق البعض) * ولو أعتق شريك خذله أعتق الآخر أدرج فروع العتق من
التدبير والكتابة فيه فأن لا شريك الساكت أن يصرف فيه بهذه التصرفات أو استعاه
أو ضمن العتق مؤمرا أي حال كون المفتى مؤمرا فحظه لا معسر أو الولاء له معان
أعتق أو استسعى وللمعتق أن ضمنه ويرجع به على العبد وقال له ضمنته غنما والسعاية فقيرا
فقط والولاء للمعتق إصلاح إضاح (لكن لا بإشراذه) * معتنى البعض كل الكتاب
الافى ثلاث الأولى اذ لا يراد إلى الرق والثانية اذ جامع بينه وبين في البيع يعق
البطلان إلى العتق بخلاف المكتوب اذ جامع والثالثة اذ اقل ولم يترك وقام لم يجب
القصاص بخلاف المكتوب اذ اقل من غير وفاء فان القصاص واجب ذكره الزيداني
في الجنائز (والثانية في المراج الوهاب والاولى في المتن) أشباه في كتاب العتق
* وفي الأصل أنه اذا اختار الثمنين لم يكن له اختيار السعاية ولو اختار السعاية لم يكن له
اختيار الثمنين فانما رغبته وكذا في الجبر (في شرح قوله وأنه أعتق نصيبه الخ) *
ولو امتنع العبد من السعاية بواجبه جبراً في عتق البعض من البصر الرائي * روى
عن أبي يوسف أن المفتى اذا كان معسرا فوجبت السعاية لم يسع فهو بمنزلة حر عليه
دين إلى أبي يعقبيه والحكم في الحر كذا حاله أنه ان كان بمن يعمل بيده أوله عمل

(١) - سئل عن شخص قال لعبد يا ابني
أو يا أخى هل يعق بذلك أجاب لا يعق
بذلك من فتاوى ابن نجيم سجد

(٢) - واذا قال لعبد يا ابني ذكر
في التوادر أنه يعق وروى الحسن عن
أبي حنيفة أنه لا يعق وهو الصحيح كذا
في عتاق المحيط البرهاني سجد

معروف أن يؤاخره من رجل وبأخذ أجره فيقضى به دينه فهنا كذلك وإذا كان
العبد صغيرا والمعتق موسرا فأراد الاخر أن يؤخره والغلام بعقل ورضى بذلك جاز
عليه وكان الاخر للذي لم يعتق قضاء من خلفه في الخيام من عتاق التاتارية
ومن جملته ذلك إذا مات العبد قبل أن يختار الساكت شيئا والمعتق موسر وأراد تفنين
المعتق فله ذلك في المشهور عن أبي حنيفة وروى عن أبي حنيفة في غير رواية الاصول
أنه ليس له ذلك (١) وبوجه تلك الرواية أن التفتين أن يصير نصيب الساكت
مملوكا للمعتق بالضممان والميت لا يحقل القليل والثقل وجه المشهور أن وجوب الضمان
بالاعتاق لا في الفساد به يتحقق ووقت الاعتاق كان محلا للثقل فلا يمنع الضمان بسبب الموت
كما في العبد المصوب وذكر شيخ الاسلام في شرحه إذا مات العبد وترك كسبا اكتسبه
بعد العتق فلهما كتفتين المعتق بلا خلاف وهو له أن يأخذ السعاية من كسب العبد
أخلف المشايخ فيه منهم من قال له ذلك واليه مال الحاكم أبو نصر وعامة المشايخ على أنه
ليس له ذلك والله أشار محمد في الاصل هذا إذا مات العبد قبل أن يختار الساكت شيئا (٢)
والمعتق موسر فإذا كان المعتق معسرا وبقي السائل بها فلهما كسب العبد
من كسب العبد أن ترك العبد كسبا اكتسبه بعد العتق بلا خلاف وإن ترك العبد كسبا
اكتسبه بعد العتق سبقت السعاية ديني العبد إلى أن يظهر ماله أو يؤخره الساكت وإن
كان العبد قد ترك مالا اكتسب بعضه قبل العتق وبعضه بعد العتق فلهما اكتسب قبل العتق
فوق بين المولين وما اكتسب بعد العتق فهو للعبد وإن كان لا يدرى متى اكتسبه فهو له ماله
اكتسبه بعد العتق لأن الكسب حادث في حال يحدوه على أقرب ما ظهر في الخيام من
عتاق المحيط البرهاني * وإذا مات المعتق والمعتق في صحته يؤخذ الضمان من ماله وإن كان
العتق في مرضه فقد هما لا يجب شيء على ورثته في ماله وعند محمد يستوفى من ماله وهو
رواية عن أبي يوسف وأما إذا مات الساكت فلورثته أن يختاروا الاعتاق أو الضمان أو
السعاية لأنهم فاعلون مقام مورثهم فإن اختار بعضهم العتق وبه فهم الضمان فلهما ذلك
وروى الحسن عن أبي حنيفة ليس لهم إلا الاجتماع على أحدهما لأن المستحب منزلة المكتسب
عنده ولو كان عبدا ثم مات ليس للورثة إلا الاجتماع على الاعتاق أو الضمان وكما لو كان
المورث حيا ليس له إلا اختيار أحدهما فكذلك ورثته وبوجه ظاهر الرواية أن ماله كل واحد
من الورثة متخير من ماله الاخر فتمعين أحدهم لا يلزم الباقي لأنه إذا تفرق المالك صار كعبد
بين جماعة اعتق أحدهم نصيبه وصار كالغائب وغائب الغائب ليس للمالك أن يضمن كل
واحد بعضه ولو مات كان لورثته ذلك فكذلك إذا في باب عتق المملوك بين الشركاء من جهة
السرخسي * وتعتبر القبة في الضمان والسعاية يوم الاعتاق لأنه السبب كما في النصيب
وكذا حال المعتق في اليسار والاعذار حتى لو كان موسرا مذكرا اعتق يضمن ولا يقطع بالعسر
الطاري وإن كان معسرا - يئخذ فاعلى ليس يوجب للضمان فلا يجب من بعد في باب عتق
بعض العبد من الكافي * ثم المعتق يسار التبر وهو أن يملك من المال قدر قيمة نصيب
الاخر لا يسار العتق لأن به يعتدل النظر من الجانبين يتحقق ما قصد المعتق من القرية

(١) وكذا يقطع بالورثته الاعتاق
كذا في فصل الحبس من قضاء الهداية عتق
المرضى إذا اعتق في مرض موته عبدا
مشترى كالإيجاب عليه الضمان عند أبي
حنيفة كذا في غاية البيان (في الحبس من
القضاء) شد
(٢) ولو مات الساكت قبل أن يختار شيئا
فلورثته من الخيار ما كان له لأنهم فاعلون
مقامه بعد موته وليس هذا الورث الخيار
بل المعتق الذي أوجب الخيار للورث
ثبت في الورثة من عتاق ابن المهرام
(في باب العبد يعتق بعضه) شد

وإصايل بدل حتى الساكت اليه في باب العبد يعق بعضه من الهداية وهو المروى عن
أنه إذا كان المعق مالم يكمل مدة عقبه أصيب الساكت من المال سوى ماله وقوت يومه
فهو موسر وعليه عاقبة المشايخ وهو الصحيح (١) وتعتبر بقية العبد يوم الاعتاق في الخامس
من عتاق التاتارخانية (٢) (الخامس في عتق المريض والورثة) * قال ان مت من مرضى
فأنت حر فقتل لابعق ولو قال ان مت في مرضي يعقك كذا (قسط) في كتاب العتق من
ارباع والثلاثين من الفصول (ج) مريض حرزته ورثي به الورثة قبل موته فالق
لابيع في شيء كاتب في مرضه ولأمال فاقر يقبض بدل السكة جائز من الثلث ربي في ثلثي
قيمه بخلاف ما زاداه من أجني ثم أقر يقبض عنه حيث يصح من كل ماله كذا (ص)
وفي (ج) مثله أنه قال في البيع لأقر يقبض عنه مطلق ولادين عليه ويأق جسده في بيع
المريض واقراره من المحل المزبور * رجل مات وترك اعبدا وعليه دين محط برقبه فأعقه
الوارث لا يفسد فان بيع في الدين يطل عتقه وإن أقر الغرماء الميت من الدين أو تبرع
أجني بضاء دينه فند عتقه من عتاق خزنة العقلة لا في الثلث السرقندي * ولو مات
وترك اعبدا فقيمة ألف درهم ولا يدرى أن الميت عليه دين أم لا فأعق الوارث العبد ثم مات
ألف درهم يتأعلى الميت فإن العبد يرقى في الثلاثين من دعوى التاتارخانية (٣) *
(السادس في التدبير) * التدبير اثبات العتق عن درهمه وأنه عتق * علق بطل الموت
ولو علق عتقه بموته بسعة شوا أن يقول ان مت من مرضي كذا أو من سفر كذا أو ضم
اليه معنى فيحمل أن يوجد ويحمل أن لا يوجد فليس بغير وعنه أنه يجوز بيعه ولا تثبت
أحكام التدبير فيه ولكنه ان مات كما قال عتق من التجريد للكرهاني في باب التدبير *
والقيد كما إذا قال ان مت من مرضي هذا أو سفرى هذا فأنت حر وكذلك ان ماتت فانت
حر أو ان عرفت فأنت حر إذا مات من غير ذلك الوجه لا يعقق وإذا مات منه يعقق في آخر
جزء من أجزاء حياته في أول التدبير من غاية البيان * (في القدوم) * قال ان مت
من مرضي هذا أو سفرى هذا فأنت حر فليس بغير ويجوز بيعه فان مات المولى على
الصفة التي ذكرناها عتق كاعتق المبر في شرحه يعني من الثلث من تدبير نقد الفري *
قوله ومن المقيد أي ومن التدبير المقيدان * قول ان مت الى سنة أو الى عشر سنين فأنت
حر فان مات قبل السنة أو العشر عتق مبرا وان مات المولى بعد السنة أو العشر لا يعقق
ومقتضى الوجه كونه لو مات في رأس السنة يعقق لأن الغاية لو لاها تناول الكلام ما بعدها
لأنه يتعق عتقه فصرح بحد السنة والعشر فكون للاسقاط من تدبير ابن الهمام * (ن)
رجل قال لعبدك أنت حر ان مت الى مائتي سنة (٣) ثم باعه جازي يعه لانه مبر مقيد لانه
يصور ان لا يموت الى مائتي سنة (٤) في باب التدبير من التجنيس (ومزيد) * (حك) * ولو
قال أنت حر فليس مولى بشهر فليس بغير وان كان يعقق بعد موته ويجوز بيعه كما في شرح
الجمجم أما عند أبي حنيفة فظاهر لانه أضاع العتق الى وقت وهو غير مبر لانه
وانه لا نفع البيع وعندهما ليس بغير مطلق بخلافه ثم أفاض في شهر قبل لا يجوز بيعه
لانه صار مبرا مطافا (٥) وأما كثر المشايخ على أنه يجوز بيعه وهو الأصح * (شط) * ثم إذا

(١) وقول محمد أصح وفي شرح الهداية
* وقول محمد هو ظاهر الرواية كذا في تصحيح
القدوري

(٢) الوارث أعقب عبد التركة ثم ظهر دين الميت فعلى العبد أن يسعي في قيمته للغمراء لانه ظهر أنه أعقبه وعذ كان حق الغرماء عليه فابدى سعي خلق الغرماء كالمو كان الدين ظاهر فأعقبه الوارث وهو معسر فكذا في كآب الرهن من حيث

وهو يخالف لما في التارخانية
(٣) وفي تدبير جواهر النقة لوقال الى
مائتي سنة قال أبو يوسف يصير مدبر اميدا
يجوز يبعه وقال الحسن بن زياد وهو مدبر
مطلن ومثله في الخانة

في التعليق والاضافة من العتاق ع
(٤) وهو مخالف لما في التمدد اولاً
من أنه اذا غلب الموت فممكن مدبراً
مطلقاً وان كان مقيداً في الصورة ولا
يكون مقيداً بمجرد تصور أن لا عوت
فلما تأمل كذا بخط جامع هذه
الجموعة ع

صرّح في الظهيرية والخانية أن التقييد
قول أبي يوسف والاطلاق قول الحسن
ابن زياد واختار الولوالجي التقييد كما
في التعليل من محمد

(٥) لأن العلق تعلق بالموت وذكر في بعض المواضع انه لا يصير مذبرا ويجوز بيعه لأن العلق عند أبي حنيفة ثبت مستنداً فلا يكون معلقاً بالموت ولو أُلجِية في التذبير بعد

مات المولى بعده بشهر فغضب أبي حنيفة ومن تابعه يستند عتقه الى ذلك الوقت فيعتبره
فيه فان كان صحيحا في ذلك الوقت يعتق من جميع المال والاقل الثلث وعندهما يعتق
من ثلث ماله غير مستند وعند الشافعي اذا مضى شهر بعد التمين عتق في الحال ولو لمات
المولى قبل مضى الشهر لا يعتق بالاجماع من تدبير الزاهد * رجل صحيح كان عبدا أنت
حز قبل موته بشهر ثم مات بعد شهر قال بعضهم يعتق من ثلث ماله وقال بعضهم يعتق من
جميع المال (١) وهو الصحيح ولو قال أنت حر بعد موته بشهر ماتت ماله لا يعتق بالموت
لعدم أهلية المولى للاعتاق من تدبير نقد الفتاوى * ولو قال أنت حر قبل موته يوم
لم يكن مديرا فاذا مات استند العتق الى ذلك الوقت عند أبي حنيفة من وجيز السر حتى
* (ب) قال نصيرا اذا قال له عبدا اذا مات فلا سيل لاحد عليك فانه يصير مديرا في الفصل
السادس من عتاق الفتاوى السكوى * اذا دبره ثم كاتبه ثم مات المولى وهو يخرج من
ثلثه عتق بالتدبير وسقط عنه الكتابة فحق التدبير لابن الهمام * دبر أمته ومات وهي
تخرج من الثلث ثم ماتت التركة قبل أن تصل الى الورثة فلهن حق السعاية من عتاق
التمتعة المديرا اذا قتل خطأ وأخذ المولى قيمته يوم أن يشتري عبدا آخر فديروا بنقل
حكم العبد الاول الى بدله في مسائل الشرط في الوقف من وقف الخيرية * قال وان كان
عبد بين رجلين فدبره أحدهما وهو موسر فلا تخر انبارا في خبثه أشياء أحد هاتين يفتنه
ان شاء أو يدبره كادبر صاحبه أو بتركه كما هو يستخذ ماله جعها وان شاء استعاض في قبة
نصيبه منه وان شاء عتقه فان ضمنه كان العبد للذي دبره نصفه مديرو نصفه غير مديرا فان
مات عتق نصفه من الثلث وبقي في نصفه للورثة والولاء نصفه للمدير ونصفه للورثة فيما كان
للمدير فلا ذكر من عتقه وما كان للورثة فلا ذكر ولا لثالث فيه سواء وان دبره
فمكون مديرا بينهما فاذا ماتا عتق من ثلثهما وان تركه كما هو يستخذ ماله فاذا مات المدير
عتق نصيبه من ثلثه وبقي للآخر في نصيبه والولاء بينهما وان أعتق نصيبه كان لشر بكة
المدير أن يضمه قيمة نصيبه مديرا وان استسعى العبد في نصيبه فاذا عتق فان لشر بكة
المدير أن يستسعى العبد في قيمة نصيبه منه وليس له أن يضمه شر بكة في هذا الوجه قيمة نصيبه
من العبد وهذا كله قول أبي حنيفة وأما في قول أبي يوسف ومحمد اذا دبره الاول صار
مديرا كله بشد بيرة وعلى الذي دبره لشر بكة ضمان قيمة نصيبه منه موسرا كان أو مديرا
لانه قد أسند عليه عبده والعتق والتدبير عندهما سواء لا يفتنه في نفسه واحدة قيل
كتاب المكاتب من التنف * سئل عن شخص دبر أمته تدبير شرعا وبث لى حاكم
حتى وتسكم وجوبه فبعد مدة أسلمت هل تعتق بالاسلام أولا وهل عليها سعاية أولا أجاب
لا تعتق بالاسلام وتسعى في قيمتها وتعتق بأدائها من فتاوى ابن نجيم * لا يبيع الولد الا في
التدبير المقتدوة به في المطلق وان كانت حاملا لم يزد دبرها طهر بيرة من العتاق في
المقطعات * (٢) وولد المدير والمديرة مديرا أم ولد المديرة تبع لأمته وأما ولد المدير باجماع
الحصاة لان التدبير يوصف لازم فيسرى اليه كولد المكاتب من تدبير مختارات النوازل *
ولو اختلف المولى والمديرة في ولدهما فقتل المولى ولدت قبل التدبير فهو رقيق وقالت هي

(١) مثله في الخانية وذكر في الخانية في
تعليقه لانه على قول أبي حنيفة يستند
العتق الى أول شهر قبل الموت وهو كان
صحيحا في ذلك الوقت عند

(٣) ولد المديرة مديرا يعتق بموت سيده
أتمه والمرداد ولد المديرة المطلق وأما ولد
المدير تدبيره مقيدوا فلا يكون مديرا
كذا في باب التدبير من ابن الهمام عند

لا بل ولده بعد التديب فهو مدبر فالقول قول المولى مع عبته على علمه والبيئة بيئة المدبرة
لأن المدبرة تدعى مربية التدبير إلى الولد والمولى يشكر فكان القول قوله مع عبته وبجواب
على علمه لأن الولادة ليست فعله والبيئة بيئة المدبرة لأن فيها اثبات التدبير في فصل في حكم
التدبير من البدائع * (١) دبرته فذهب عنه فالتدبير على حاله ولو في التدبير معنى الوصية
بمخلاف ما لو أوصى برقبته لرجل فجئ فثبت بطل الوصية والفرق أن التدبير يحتمل معنى
التعليق والتعليق لا يطل بجنونه وصكك لا يطل برجوعه بخلاف الوصية ولذا جاز تدبير
المكره لا وصيته جامع الفصولين في كتاب العتق من أحكام المرضى * وقية المدبر ثلثا قيمته
فتنا على ما قالوا (٢) قوله على ما لو أوطأ رقبته في مثله الأشعار بالخلاف فقبل قيمته قننا
وهو غير مدبر لأن القيم تنافرت تناوأت المتنافع الممكنة وقيل نصف قيمته قننا لأنه يتبع
بالمال ولا بعينه وبده وفات الثاني دون الأول وقيل تقوم خدمته مدة عمره عز رقبته فما
بلغت فيه قيمته وقيل ثلثا قيمته قننا لأن الاتعاق بالوطأ والسعاية والبدل وانحازال الأخير
قطق واليه مال الصدر الشهيد وعليه الفتوى الآن هذا الوجه يخص المدبرة دون المدبر
وقيل يسأل أهل الخبرة أن العلماء لو جوزوا بيع هذا فاقامت المنفعة المذكورة كم تبلغ فهو
قيمه وهذا حسن عندي فأما قيمة أم الولد فثلث قيمة الفتن لأن البيع والاستيعا قد اتفعا
وبقي ملك الاستمتاع وقيل قيمة خدمتها مدة عمرها على الخبر أن تقدم والوجه أن يقال
مدة عمر أحداهما ومن مولاها وقيل يسأل أهل الخبرة أن العلماء لو جوزوا بيعها على
ما ذكرنا وقية المكاتب نصف قيمة الفتن لا تحز يد أو بقيت الرقبة فتح القدير لأن
الهوام * قيمة المدبرة قدر ثلثي قيمتها وقية أم الولد قدر ثلث قيمتها لأن للمالك في ماله
ثلاث منافع الاستخدام والاسترباح بالبيع وقننا ويؤنه من ماله بالاستيعا بعد موه
فالتدبير بعدم أحد هذه المعاني وهو الاسترباح بالبيع وبقي متفعتان بالاستيلا عدم
اشنان وبقي واحد فتوزع القيمة على ذلك نهاية (في باب الامتداد) * أقل اختلف
تصحيح المشايخ في قيمة المدبر فقبل على ثلثا قيمته قننا قال في الجوهر في البيع القاسم وهو
الاصح وعليه الفتوى وقيل نصف قيمته قننا قال في الجوهر في الحجة وعليه الفتوى وفي
المصنف واليه مال الصدر الشهيد وعليه الفتوى وفي فتح القدير وعليه الفتوى وفي البرازية
والخلاصة والخروج غير هاهو بقتي وقال في جامع المصنفات اختلفوا في قيمة المدبر المختار نصف
قيمه لو كان قننا تنوير البصائر في التدبير * (السابع في الاستيلا) * وحكمها أي حكم
المستولدة كالمدره كما تفتق بونه من الكل والمدبر من الثلث ولم تسع له ولله والمدبرة
تسعى من استيلا المدر * وإذا أقرت بجهته أن أسته قد ولدت منه فأنما تصير أم ولده
ويكون عتقها من جميع المال سواء كان معها ولد أو لم يكن وإن أقر بذلك في مرضه
أن كان معها ولد فكذلك الجواب وتصير الحارية أم ولده وتعتق من جميع المال وإن
لم يكن معها ولد لم يصح الاقرار بالاستيلا بل تعتبر وصية حتى تفتق من ثلث المال في مسائل
أم الولد من اعتاق الأخيرة البرهانية * ولو قال رجل جاري هذه معنى أو قال ما في بطنها
من ولد فهي قننا فاستطاعت استبان خلقه أو بعض خلقه تصير أم ولده (٣) وإن لم يثبت

(١) ومن الاختلاف بين المولى والمدبر
في ولده في أول عتاق هذه المجموعة مد

(٢) قيمة المدبر اختلفوا فيها والاصح أنها
نصف قيمته كذا في المحيط للسرخسي
وعليه الفتوى كذا في تدبير عند الفتاوى
بعلامه كخص مد

والفتي به أن قيمة المدبر ثلثا قيمته قننا
واختار الصدر الشهيد أنهما النصف وهي
مخالف لما في ابن الهائم كذا في تدبير
من الغفار مد وإذا كان التدبير مطلقا
فانه يقوم مدبرا وإن كان مقيدا يقوم
قننا فسخان في التدبير مد
وه أفني أبو السعود وقال ثلثا في اوق
أظهره بعض مشايخ نقويم أهل خبره
أبدا معلوم ولورده مد
(ترجمة)

وقال كونه الثلثين أظهر وقال بعض
المشايخ تعهده بتدبير أهل الخبرة

(٣) وسه طمري بعض خلقه كيد أو رجل
أو أصبح أو طفسر أو شعر ولد فتكون به
نفسا وتقتضى العتق وتصير لامة أم ولد
كذا في الدرر في باب الحيف مد

كافي الشكاح من المحيط للسرخسي في باب أم الولد من العتاق * وفي نوادر ابن سماعة
 عن محمد وجبل أعتق جارية ولها ولد ثم ادعى ولدها بعد ما أعتقها قال يلزمه وعليه العدة
 في الثلاثين من دعوى التامر خاتمة * لو مات رجل عن أم ولد لجاءت بولدها ما بين
 سنتين ونفساء الورثة لم يثبت نسبهم من الميت في قول أبي حنيفة ولم يرث إلا بشهادة شاهدين
 الآن يكون حسلا ظاهرا فتقبل فيه شهادة امرأة ولو أقره الورثة ثبت نسبهم منه وورثه
 وعندهما بقبل في جميع ذلك شهادة امرأة مسلمة فإن كان المولى كافرا قبلت في ذلك شهادة
 امرأة كفاية وإن كان المولى مسلما وأم الولد كفاية لم تقبل فيه إلا شهادة امرأة مسلمة
 في نفى النسب من دعوى خزانة الأكل * وفي الجامع الصغير في كتاب الدعوى وجبل باع
 جارية قد حبلت عنده فولدت في يده المشتري فأدعى الذائع الولد تصح دعواه وتصر الجارية
 أم ولده ويطل البيع استحصانا فلأن المشتري أعتق الولد ثم ادعى البائع قد عواه
 باطلة ولو أعتق المشتري الأم فهو أبوه وتعتبر دعواه فبرده على المشتري حصته من الثمن هذا
 إذا ولدت لآل من ستة أشهر من وقت البيع وقد كان البائع اشترى هذه الجارية وباعها
 بعد سنتين حتى علم أن العلو في ملك البائع فإن كان مشككا بأن جاءت بالولد لسته
 أشهر فصاعدا من وقت البيع ولا قل من سنتين فأدعاه البائع لا تصح دعواه إلا بتصديق
 المشتري ولو ولدت لأكثر من سنتين من وقت البيع فأدعاه البائع وكذب المشتري لا تصح
 دعواه ولا يثبت النسب وإن صدقه المشتري يثبت النسب ولا يطل البيع ويحمل ذلك على
 الاستيلاء بحكم الشكاح في العائنه من دعوى الخلاصة وكذا في البرازية * وفي المنقذ
 رجل باع أمة له وبها حبل فتقال البائع أبس هذا الحبل متى وهو من غيري فولدت عنده
 المشتري لا قل من ستة أشهر فأدعاه البائع جازت دعواه وورثت الجارية ولها الولد البسه
 ولو ادعاه البائع ثم ماتت الأم وأعتقها المشتري فعنته باطل ويردها إلى البائع ويضمن
 في الموت قيمتها ويرجع جميع الثمن على البائع من الحمل المزبور * أمة ولدت عند المشتري
 فقال البائع هو ولدي ولدت له لا قل من ستة أشهر من وقت البيع وقال المشتري دعوى المطالبة
 لأنها ولدت لأكثر من ستة أشهر من البيع فالقول للمشتري وإن أقام أحدهما بينة تقضى
 له وإن أقام الثانية فعند أبي يوسف بينة المشتري أولى لأبائهما صحة البيع وعند محمد
 بينة البائع أولى لأبائهما الحرية فنية من باب دعوى الولد من كتاب الدعوى * رجل
 تزوج أمة من رضيع ثم جاءت بولدها فدعاه المولى أنه منه يثبت النسب لأنه أقر نسب من
 يملكه وليس له نسب معلوم ولو كان الزوج حبيبا لم يثبت النسب من المولى لأنه ثابت النسب
 من الزوج وعلى الزوج كمال المهر لوجود الدخول حكاه في النسب من نكاح الخاتمة *
 رجل تزوج أمة من عبده فجاءت بولدها فدعاه المولى لا يثبت النسب منه ولكن يعق بإقراره
 بالنسب والولد ولد الزوج لأنه فرأى في الاستيلاء من محتسرات التوازل * كل مملوك
 يثبت نسب ولدها عن يملكها أو يملك بعضها كانت أم ولد من يثبت نسب ولدها منه وكذا
 الجارية إذا ولدت ولدا من غير المولى بشكاح أو وطء شبهة ثم يملكها من يثبت نسب ولدها منه
 تصير أم ولده عندنا وإن ملك ولده منها عتق عليه وإن ملك ولد الهام من غيره يكون مذكالا

(١) وبه أفتى ابن نجيم وفي الظاهرية لا نصير
أم ولده استخفا ما وان اشترى الولد عتق
الولد لمكان الجزئية والبعضية عهد

(٢) وأفتى أبو السعود فيمن وطئ جارية
أمره بالرجوع ويكفي الترويق بأن يحمل
ما في الخاتمة في صورة طلق حلال وطأها
ويدل عليه ما في الخاتمة في فصل تكرار
المهر وسجي في حدود هذه المجموعة
ويجوز أيضا في البعثة لاحد في هذه
الصورة عهد

(٣) الاحلال انما يكون بالنسكاح أو بملك
اليمين عهد

وله أن يبيع في ذم الاستيلاء من الخاتمة * وإذا تزوج الرجل أمة رجل فولدت له ثم
اشترىها أو ملكها بسبب آخر صارت أم ولده لأنه ملك جارية ولدها ثابت بالنسب بغير
أم ولده قياسا على ما إذا استولد في ملكه في السادس من دعوى الولو الخاتمة * ولزني
بجارية نجأت بولد ثم اشتراها أو تصير أم ولده (١) لأن أئمة الولد باعتبار النسب والنسب لم
يثبت منه بخلاف ما إذا وطئها ثم ملكها ثم نجأت بولد في الاستيلاء من مختارات النوازل *
من ملك ولده من الزنى فإنه يعتق عليه ومن ملك أخته لايه من الزنى لم يعتق ولو كانت أخته
لا تهم من الزنى عتقت والفرق في غاية البيان في باب الاستيلاء أمثلة في كتاب العتاق *
ولو اشترى جارية قد ولدت منه مع بنت لها من غيره تصير الجارية أم ولده ليس لأن يبيعهها
وله أن يبيع البنت وان تزوج الجارية بغير ولد بقتل من الزوج ليس له أن يبيع هذه
البنت لأنها ولدت البنت بعد ما صارت أم ولده بعد التزويج من استيلاء الخاتمة * وفي
القيمة في مختارات العتاق رجل وطئ جارية أياه فولدت منه لا يجوز له بيع هذا الولد أذى
الوطئ الشهية أولا لأنه ولد ولده فبعت عليه حين دخل في ملكه وان لم يثبت النسب يكن زنى
بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق عليه وان لم يثبت نسبه منه في نكاح الرقيق من
الجزيرة ولو وطئ جارية أمر أنه أو جارية ولده أو جارية فولدت وأدعاه لا يثبت النسب ويدل
عنه الحديث للشبهة (٢) فان قال أحدهما للمولى لا يثبت النسب إلا أن يصدق المولى في
الاحلال (٣) وفي أن الولد منه فان صدقه في الأمرين جميعا يثبت النسب والافلاوان
كذب المولى ثم ملك الجارية فهو ما من الدهر يثبت النسب من استيلاء الخاتمة * وفي التبيين
ولو ولدت منه جارية غيره وقال أحدهما للمولى لا يصدق المولى في الاحلال
وكذب في الولد لم يثبت نسبه فان ملكها أو ما يثبت نسبه وصارت أم ولده ولو صدقه
في الولد يثبت نسبه ولو ادعى جارية أحد أياه أو امرأته وقال ظننت أنها تطلق لم يثبت
نسبه منه ولا حذ عليه وان ملكها بوطئ عليه وان ملك أخته لا تصير أم ولده لعدم ثبوت
نسبه انتهى في باب الاستيلاء قليل كآب الأيمان من المهر الرائق * ولو ادعى عبد أصبا أنه
ابنه من الزنى لم يثبت النسب صدقه المولى أو كذبه لما يشاء ولو ملكه عتق عليه لأن العتق
باعتبار البتة والجزئية والبعضية وانما البتة وان ملك أمه لم تصير أم ولده لأن الاستيلاء
يشترط على ثبوت النسب فلا يثبت دونه فإذا انصاف الزوجان على أن الولد من الزنى من فلان
يثبت النسب من الزوج لأن ثبت ثبوت النسب قائم وهو القرائن والنسب يثبت بها
للصحة صيانة له عن الضياع فلا بد فان على إبطال حقه في الرابع عشر من دعوى نفقة
النفائز * (ظلم) استولد موطوءة الأب بعده وت يثبت نسبه وان كانت مشتركة بملك
المستولد نصيب صاحبها في باب الاستيلاء من القيمة به الأب وإذا وطئ جارية ابنه نجأت
بولد فدعاه يثبت النسب منه لأن الأب يملك مال الابن عند الحاجة وعليه قيمة الجارية
لأنه ليس له حاجة أصلية هذا إذا كان الأب حرا مسلما وان كان الابن ميتا يثبت من الجدة
أيضا وكفر الأب ورقة بمنزلة موته في استيلاء مختارات النوازل * وان وطئ أبو الأب
مع هاتما الأب لا يثبت النسب منه لأنه لا ولاية للجدة حال قيام الأب ولو كان الأب ميتا

ثبت النسب من الجسد لظهور ولا يتبعه عند فقد الأب في الخامس عشر من عمالق لسان
الحكام * وان مات الرجل وترك أمة حلالاً وتركاً بشين فادعى أحدهما أن الحمل منه
وادعى الآخر أن الحمل من أبيه وخرج الكلامان معاً صحت دعوة الذي ادعى أن الحمل
منه ولا تصح الدعوى من الذي ادعى أن الحمل من أبيه وضمن نصف قيمة والعقر أشريكه
وعاد شيوخ الإسلام هذه المسئلة تنصيص بأن دعوى تنظيم الأقرار بالوطء كدعوة
الاستيلاء وفي هذا الفصل اختلاف المشايخ على ما يأتي بيانه هذا الذي ذكرنا إذا خرج
الكلامان معاً وكذلك الجواب فيما بدأ مدعى الحمل من أبيه بالدعوة لا تصح دعوى في حق
النسب ولضكن بعق نصف الجارية ونصف الولد باقراره ويبقى نصف الجارية ونصف الولد
رقيقاً لا آخر عند أبي حنيفة ولا يضمن المدعى لآخيه شيئاً من الأثم ولا من الولد وأما على قول
أبي يوسف ومحمد إذا ادعى أن الحمل لآخيه عتق الولد والجارية كأنهما فأن ادعى الآخر الولد
بعد ذلك أنه آخيه فعند أبي حنيفة صحت دعواه وصار نصيبه من الجارية أتم ولد ولا يضمن
نصاحبه شيئاً لأن الولد ولان الجارية وعلى قول أبي يوسف ومحمد ثبت نسب الولد
منه استحياساً وإن لم يكن ملك وضمن نصف العتق ونصاحبه في الثامن والعشرين من
دعوى الثانية * ولا يضمن أتم الولد بالنسب والبيع الفاسد والاعتاق في قول أبي
حنيفة فاضحيان في الاستيلاء (١)

كتاب المكاتب

المكاتب تلك خمس خصال يسافر ويبيع ويشترى بالنقد والنسيئة ويدفع المال مضاربة
ويشارك ويكاتب عبده ولا يملك خمس خصال لا يعتق يجعل وغير جعل ولا يترجى إلا بذن
المولى ولا يبيع ولا يصدق ولا يجاني بمحاباة فاحشة كالعبد المأذون (٢) في فصل المكاتب
من الخيانية * للمكاتب أن يبيع ويشترى لأنه صار مأذوناً في التجارة والبيع والشراء
من باب التجارة وله أن يبيع بقابل الثمن وكثيره وبأى جنس كان ومالته ود والنسيئة في قول
أبي حنيفة وعندهما لا يملك البيع إلا بعتا من الناس في مثله بالدرهم والدينارين والنقد
لأن النسيئة كلوكيل بالبيع المطلق وهي من مسائل كآب الحائلة وله أن يبيع ويشترى
من مولاه لأن المكاتب فيما رجع إلى مكاسبه ومساغفه كالحر فكان فيها بمنزلة الأجنبية
فيوزن به من مولاه وشراؤه منه كما يجوز ذلك من الأجنبية إلا أنه لا يجوز له أن يبيع
ما اشتراه من مولاه من أمة إلا أن يبيع وكذلك المولى فيما اشتري منه لأن بيع
المرا ببيعة يبيع أمانة فيجب صيانة عن الخيانة وشبهه انطباعاً ما مكن وكسب المكاتب
مال المولى من وجه فيجب أن يبين حتى ترتفع الشبهة ولا يجوز له أن يبيع من مولاه درهما
يذهبه من لأنه بعدد النكبة صاراً حتى يكاسبه فصار كالأجنبي في المعاملة المطلقة
وكذا لا يجوز للمولى ذلك لما ينافيه في فصل ما يملك المكاتب من البدائع وذكر في فتح القدير
أنه يخالف المكاتب في إحدى عشرة مسألة الأولى إذا مات العبد قبل الأداء وترك مالا ذاهباً
للمولى ولا يؤدى منه عنه ويعتق بخلاف النكبة الثانية لو مات المولى وفي يد العبد كسب

(١) أم ولد بين اثنين مات أحدهما عتقت
ولم تسع لآخر عند أبي حنيفة لأن ماله
أم الولد لا قيمة له عند من القيص
الكركي سجد

(٢) المكاتب كالمأذون في جميع
التصرقات وينسج من التبرعات إلا
ما جرت به العادة وله أن يسافر وأن شرط
المولى أن لا يخرج من البلد ويرتجى
الامة بخلاف العبد فانه لا يرتجيه
ويكاتب عبده ككاذب في خزانة الفنتين
في المكاتب سجد

قوله أنه أى العتق على جعل يضاف
المكاتب الخ اه

كان لورثة المولى وبيع العبد بخلاف الكتابة الثالثة لو كانت أمه ذولت ثم أذنت فعتقت لم يعتق وإدخاله ليس له أصح حكم الكتابة وقت الولادة بخلاف الكتابة الرابعة لو قال العبد للمولى خطعتي مائة غط المولى وأدى تسعة مائة لا يعتق بخلاف الكتابة زاد في البدائع أنه لو أدى مكان الدراهم دينار لا يعتق وإن قيل لعدم الشرط الخامسة لو أبرأ المولى العبد عن الألف لم يعتق ولو أبرأ المكاتب يعتق كذا ذكروها والظاهر أنه لا موقع لها إذا انفرد بعد تحقق الإبراء في الموضوعين يكون والإبراء لا يتحقق في هذه المسئلة لأنه لا دين على العبد بخلاف الكتابة السادسة لو باع المولى العبد ثم اشتراه أو رده عليه بخيار العيب ففي وجوب قبول ما يأتي به خلاف عن أبي يوسف نعم وعند محمد لا ولكن لو قبضه عتق بخلاف الكتابة في أنه لا خلاف في أنه يجب أن يشبهه ويعد فافضا السابعة أنه يقتصر على المجلس فلا يعتق ما لم يؤد في ذات المجلس فلو اختلف بأن أعرض أو أخذ في عمل آخر فأدى لا يعتق بخلاف الكتابة هذه إذا كان المذكور من أدوات الشرط لفظه أن كان لفظه إذا أومئ فلا يقتصر على المجلس الثامنة أنه يجوز للمولى بيع العبد بعد قوله له ذلك قبل أن يؤدى بخلاف الكتابة التاسعة أن السيد أن يأخذ ما ظفر به مما كتبه قبل أن يأتية بما يؤد به بخلاف الكتابة العاشرة أنه إذا أدى وعتق وفضل عنده مال مما كتبه كان للسيد بخلاف الكتابة الحادية عشرة لو اكتسب العبد ما قبل تعليق السيد فأداء إليه بعده عتق وإن كان السيد يرجع بعثله بخلاف الكتابة لأنه لا يعتق بأدائه لأنه ملأ المولى الآن يكون كاتبه على نفسه وماله فانه يصير حينئذ حتى به من سيده فإذا أدى منه عتق انتهى في العتق على جعل من البهر الرأى (في شرح قوله ولو علق عتقه بأدائه) * إنما لا تقيد بالشرط الفاسدة إذا كانت الشرط غير داخله في صلب العقد بأن كاتبه على أن لا يخرج منه من البلد فإن الكتابة على هذا الشرط تضع ويطل الشرط وأما إذا كان الشرط داخلا بأن كاتبه على خيرا وخسيرا فانه يفسد به زيلعي ملخصا في باب المتفرقات من المبيع * ثم الجهالة اليسيرة لا تمنع صحة الكتابة كما إذا كاتبه على عبد مطلق أو على كز حنطة معلومة يابز ويصرف إلى الوسط في الفصل الثالث من عناق الثانية * وأعلم أن حكم الكتابة الفاسدة أن يكون للمولى حتى الفسخ وإعادة إلى الرق من غير رضا السيد وللعبد أن يفسخ بالخائنة والفساد غير رضا المولى عمادية ويجوز الاعتراض عن الأجل بين المكاتب والمولى حتى لو قال مولاه ردي في الأجل حتى أزيد لك في البدل أو قال خطعتي من بدل الكتابة كذا حتى أترك حتى في الأجل وأعمل لك البدل صح في الثاني من صلح البرازية * وإذا كاتب مديرتة جاز لانها باقية على ملكه كأم الولد فان مات المولى ولما لا يغيرها (٤) كانت بالخيارين أن تسمى في ثلثي قيمتها أو جميع مال الكتابة وهذا قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف تسمى في الأقل بلا خيار وقال محمد تسمى في الأقل من ثلثي قيمتها وثاني الكتابة والعصم قول أبي حنيفة لأنه بالتدبير عتق الثلث منها من غير سعاية والكتابة وقعت بعد التدبير فتناول ما لم يتناول التدبير وإذا مات المولى وهي تخرج من الثلث عتقت وسقطت عنها السعاية بالاجماع لاستحقة الحرة بالتدبير والمستسمى إذا استحق الحرة من جهة

(١) وانما قديده لأنه لو كان له مال عرجا وهي تخسر من ماله فعتقت بالتدبير وسقطت عنها الكتابة لوقوع الاستغناء به عن أداء المال فكان هذا بمنزلة ما لو أعتق المولى مكاتبه كذا في المبسوط نهاية شرح الهداية محمد

أخرى بطلت عنه السعيانية في آخر المكاتب من المفهرات شرح القهوري * رجل قال
لمكتابه وهبت مالي عليك إن فقال المكاتب لا أقبل عتق والمال عليه لأنه هبة الدين عن
عليه الدين نص من غير قبول فترد بالرد ولكن لم يظهر الرذق حتى العتق لأنه لا يقبله
ويظهر في حق بدل الكتابة * من هبة المتقطعات * مكاتب عليه دين لمولاه ولغيره ثم عجز بطل
دين المولى عليه وبإيعاد الدين الاجتبي من عتاق خزانه الاكل * وإذا استحق
بدل الكتابة أو كان زيوفا فتردها لم يطل العتق في المكاتب من خزانه المقتين * ولو وجد
المولى البدل ستوقه أو رصا صا لم يعتق بخلاف الزيوف والمستحق فإن كان القاضى قضى
بعتقه في الستة وثقة عتق ويرجع المولى عليه بالأداهم من المحل المزبور * فإن خدم
المكاتب المولى شهرا ثم مات المولى انقضت الاجارة ويرى المكاتب من حصه ما خدم
والباقي دين عليه محمد طرزي * وإذا مات المكاتب وترك ولدا ولدى الكتابة سعى في
تجوزهم فإن كان الولد مشترى يقال له أمان تؤدى الكتابة حالاً ولا ترد في الرق من مكاتب
الخانية * وفي الاصل اذا مات المكاتب عن وفاء وعليه ديون لاجنبي ولمولاه سوى بدل
الكتابة وله وصايا من تدبر وغير ذلك يبدأ من تركته دين الاجنبي لأن دين الاجنبي أقوى
حتى يبقى عليه بعد العجز ثم يدين المولى ثم يبدل الكتابة فإن بقي بعد ذلك شيء يقسم بين
ورثته فإن لم يغ الباقى بعد قضاء دين الاجنبي يدين المولى وبدل الكتابة بعد أن يبدل
الكتابة ولا يبدأ بالدين لوجهين أحدهما في البدء بالدين بطلته لانه إذا بدئ
بالدين والباقي لا يفي يبدل الكتابة بموت عبدا وبطل دين المولى والمولى لا يستوجب على
عبده ديناً وليس في البدء ببديل الكتابة ابتداءً بطل لانه انتهاء فكانت البدء ببديل
الكتابة أولى والثاني انه إذا قضى بجهة الدين لا يصل العبد الى شرف المسرة وإذا قضى
بجهة الكتابة يصل الى شرف الحق في فكان هذا الوجه أولى في كتاب المكاتب قبل الباب
الثاني من المحيط البرهاني * ورجل قال اعبده اذا أديت الى ألفاً ومتى ما أديت الى
ألفاً فأنت حر لا يعتق قبل الاداء ولا يصح كون مقتصر على المجلس ولو قال ان أديت
الى لا يعتق قبل الاداء ويقتصر على المجلس وله أن يبعسه قبل الاداء وان جاء العبد
بألف أو بعض الألف يجبر على القبول فإن وضعها في موضع بقدر المولى على قبضها
كان ذلك قبضاً ويعتق العبد في التعليق والاضافة من عتاق الخانية * ولو قال اعبده
أنت حر على ألف أو باع نفس العبد منه فقبل العبد عتق بقبوله كما في البيع والمال دين
في ذمته حتى تصح الكفالة به بخلاف بدل الكتابة لأنه ثبت مع المتأني وهو بقائه الرق على
ما عرف مختارات التوازل في الكتابة من العتاق * ومن قال اعبده أنت حر على أن
تخدمني أربع سنين فقبل عتق وعابسه أن يخدمه أربع سنين فإن مات المولى قبل أن
يخدمه بطلت الخدمة لأن شرط الخدمة للمولى وقد مات المولى فعلى قول آبي حنيفة وآبي
يوسف على العبد قيمة نفسه وعلى قول محمد عليه قيمة خدمته أربع سنين ولو كان خدماً سنة
ثم مات المولى فعلى قولهما عليه ثلاثة أرباع قيمة نفسه وعلى قول محمد عليه قيمة خدمته
ثلاث سنين وكذلك لو مات العبد وترك مالاً يرضى لمولاه في ماله بقيمة نفسه على قولهما وعلى

الملة قال عليه الصلاة والسلام لا يثارت أهل مائة شئ وقال عليه السلام لا يثارت المؤمن الكفار ولا الكفار المؤمن ويجوز أن يكون الولاء ناشئاً بالإنسان ولا يثارت به لا لعدم شرط الارث به على ما نذكر حتى لو أسلم الذمي منه ما قبل موته المعق ثم مات المعق يثرت به لتحقيق الشرط وكذلك لو كان للذمي الذي هو معق العبد المسلم عصبه من المسلمين بأن كان له عم مسلم أو ابن عم مسلم فإنه يثرت بالولاء لأن الذمي يجعل منزلة الميت وإن لم يكن له عصبه من المسلمين يرد إلى بيت المال ولو كان عبداً لم يثرت به ذمي ومسلم فأعقاه ثم مات العبد فنصف ولأنه للمسلم لأن المسلم يثرت المسلم والنصف الآخر لا يقرب عصبه الذمي من المسلمين إن كان له عصبه بمسلم وإن لم يكن يرد إلى بيت المال من أوائل ولأن البسدائح * ولو مات رجل واختصر رجلاً في ميراثه وأقام كل واحد دينه أنه أعققت الميت وهو عليك وأنه وارثه لا وارث له غيره ولو وقت البنتان وقتاً قضى بالميراث بينهما لأنهما استويا في الدعوى والحجة ولم يقم القاضى بكذب إحدى البنتين بخلاف أن كل واحد من الفريقين عاين شيئاً بطلان له أداء الشهادة وهو التصرف في العبد واعناق العبد بعد ذلك والمنشود به (١) مما يحتمل الاشتراك فقضى بينهما نصفان كما في الاملاط هذا الزم وقت البنتين فإن وقتاً وقتاً واحدتهما أسبق قضى لاسبقهما وقتاً اعتبار الثابت بالبيئة بالنسبة عياناً ولو كان جاء أحد المتدينين أولاً وأقام البيئة أنه أعققت الميت وهو عليك وقضى القاضى ببيته ثم جاء المتدعي الآخر وأقام البيئة أنه أعققت الميت فالقاضى لا يقضى لثاني ولو جاء عباداً وعياً وأقاما بيئة على دعواهما قضى بالولاء بينهما * من ولاه المحيط اليرباني * ولو قضى القاضى بالولاء والارث لاحدهما ثم شهد آخران لا يثرت به لاشبهه إلا أن شهدوا أنه اشترى من الأول قبل أن يعققه فيبطل قضاء الأول لأنه ظهر أن القضاء وقع بعق غير نافذ وبطل ما بطل فيكون باطلاً بخلاف الأول لأن القضاء بالعق تقدم من حيث الظاهر والحق لا يحتمل الفسخ فكذلك القضاء بالحق لا يحتمل الفسخ وصار كالوعد عياناً نسب واحد وأما البيئة يقضى بينهما ولو قضى لأحدهما به ثم أقام الآخر البيئة لا يقضى له لأن النسب بعد ثبوته لا يحتمل النقض فكذلك هذا في باب الشهادة بالولاء من محيط المرخسي

﴿كتاب الأيمان﴾

- * (١) الأول فيما يكون عينا وما لا يكون عينا * ولو قال بسم الله لا أفعل كذا لا يكون عينا مختارات التوازل في الأيمان (٢) * ولو قال بحق الرسول أو بحق الأيمان أو بحق القرآن أو بحق المساجد أو بحق الصور أو الصلاة أو بحق دين الله أو بحدوده أو بطاعته أو بشريعته أو بالقرآن أو بالمصحف أو بعلامته أو بأئسيته أو بالصيام أو بالصلاة لا يكون عينا فتعاقبوا ظهوره في الفصل الأول من الأيمان * ولو قال بحق النبي لا يكون عينا لأنه غير تعارف (٣) ولكن حقه عظيم وكذلك لو قال بحق القرآن وبحق الأيمان لا يكون عينا مختارات التوازل من الأيمان * وفي الفتاوى لو قال إن فعلت كذا فاني برى من القرآن أو ألقبه أو الصلاة أو الصوم شهر رمضان فالكل عين من المختار في نوع ألفاظ الجيمين من أيمان قبض أن يكون عينا

(١) وهو الولاء واستحقاق الميراث كما لو ادعى نسب واحد كذا في محيط المرخسي

- (٢) المختار أنه ليس بين عدم التعارف فتح القدير في باب ما يكون وما لا في الأيمان وأما إذا تعارف في ديارنا فتدبني أن يكون عينا كذا يحيط جامع هدم المجموعة
(٣) وأما إذا تعارف في ديارنا فتدبني أن يكون عينا

كرية * والبراءة من الشفاعة لا تكون عينا في الاصح بزانية في النوع الثاني في البراءة
 من الفصل الثاني (من الأيمان) * وكل ما كان تحيزه كفر يكون تعليقه عينا عندنا
 مثل أن يقول ان فعلت كذا فأنا أبري عن الله تعالى في الحال لان البراءة من الله تعالى
 في الحال كفر والكفر واجب الاستناع فإذا علمته بشرط فقد كذا الامتناع فيكون عينا
 مختارات التوازل في الأيمان * ولوقال صلاحي وصباحي لهذا الكافر لا يكون عينا وعليه
 الاستنفار جامع المتساوي وكذا في الزينة * ولوقال ان قلت فلان فهو مجوسي فكلمه
 لا يكفر لان هذا عين * ولوقال أنا مجوسي يكفر لان الأول تعلق وتعلق الكفر بالشرط عين
 والثاني تحيز من أيمان الولوالجية وكذا في التجنيس في باب ما يكون عينا وما لا يكون عينا
 * أمّا التجنيس بغير الله ذكر شرط صالح وجرأه صالح يختلف به عادة فهو مشروع أيضا لان
 الجزاء يعمه على وجود الشرط أو نفيه ومعنى الأيمان على العرف عادة والعادة فيها تعارف
 الناس الخلف به يكون عينا والافلا وقع به الحلال عين عندنا (١) خلافا لما في
 ولوقال الخمر على حرام فالصحح والمختار أنه يكون عينا مختارات التوازل في أول الأيمان
 * قال هذا الدرهم على حرام (٢) ان اشترى بها شيئا بحث وان تصدق بها أو وهبها لا يبحث
 في باب ما يكون عينا من التجنيس والمزيد * ولوقال هو يهودي أو نصراني أن فعل
 كذا أو حذر لزمته الكفارة وفي كفره اختلاف المشايخ * وقال شمس الأئمة السرخسي
 (٣) ان اعتقده عينا يكون عينا وان اعتقده كفر يكون كفر ولو قال أنا شر من
 المجوسي ان فعلت كذا فهو عينا وكذا لوقال أنا شر من اليهود أو شر من الكفار ان
 فعلت كذا في نوع ألفاظ التجنيس من أيمان فحش كرية * ولوقال لا أشر حرامست
 مراياوتن كنتن (أي حرام على أن أكون) يكون عينا * ولوقال هذا الدرهم على
 حرام يكون عينا على الانساق وفي الطعام على الكل وفي التوبع على التلبس مختارات
 التوازل (في كتاب الأيمان) * وجعل قال والله والرحمن والرحيم لأفعل كذا ففعل
 في الروايات الظاهرة يلزمه ثلاث كفارات ويتعدّد اليمين بتعدّد الاسم اذا لم يجعل الاسم
 الثاني نعتا للأول وروى الحسن عن أبي حنيفة أن عليه كفارة واحدة وبه أخذ مشايخ
 سمرقند لان الواو بين الاسم الاول والثاني وبين الثاني والثالث والاقسم لا واو العطف
 فلا يصل الثاني بالأول ولا الثالث بالثاني فإذا ذكر الخبر عقب الثالث اقتصر الخبر على
 الثالث فيكون عينا واحدا * كثرنا المشايخ على ظاهر الرواية * ولوقال والله والرحمن
 لأفعل كذا ففعله يلزمه كفارتان في قواهم * ولوقال والله والله لأفعل كذا يتعدّد اليمين
 في ظاهر الرواية وروى ابن سماعة عن محمد أن في الاسم الواحد لا يتعدّد اليمين ويجعل الثاني
 على التوكيد والتكرار * ولوقال والله لأفعل كذا هذا الدرهم قال والله لأفعل كذا هذا الدرهم
 فدخلها مرة يلزمه كفارتان وكذا لوقال لأمرأته والله لأفعل كذا ثم قال في مجلسه والله
 لأفعل كذا ففعلها مرة يلزمه كفارتان وحكي عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن
 الفضل قال اذا قال الرجل والله لأفعل كذا فلا نام قال مرة أخرى والله لأفعل كذا فلا نام كذا
 مرة فان نوى بالثاني التكرار والتأكيّد يلزمه كفارة واحدة وان نوى به المبالغة

(١) تحريم الحلال عين حتى لو قال هذا
 التوبع على حرام فبفسه حش كذا
 في خزانة الفتاوى في فصل ما يكون

عينا وما لا من الأيمان عد

(٢) والمختار للفتوى ان أراد به التحريم
 تحريم الكسرة وان أراد به الاخبار
 لا يجب وان لم يوشأ * وكذلك لانه لا يمكن
 تعصيه اخبارا كذا في باب ما يكون عينا

من التجنيس والمزيد عد

(٣) والمختار للفتوى في جنس هذه المسئلة
 ما اختاره شمس الأئمة السرخسي أن ينظر
 ان كان الحالف يعتقد أن مثل هذا اليمين
 كذا با كفر يكفر والافلا لان الاقدم
 عليها يكون رضا بالكفر كذا في باب
 ما يكون عينا من التجنيس عد

أول شوشبأ يلزمه كذا ثمان رجل قال والله الله لا أقبل كذا فهي عين واحدة لأنه جعل الاسم الثاني نعما للآخر فكأن بينا واحدة كالأول قال والله العزير لا أقبل كذا ولو قال بالله لا أقبل كذا وسكن الهاء أو نهها أو رفعها ما يكون بينا لأنه ذكر اسم الله بحرف القسم والخطأ في الأعراب لا يمنع صحة اليمين ولو قال الله لا أقبل كذا وسكن الهاء أو نهها أو رفعها لا يكون بينا لأن القسم الآن بعسرهم بالكسر فيكون بينا لأن الكسر يقتضي سبق الحرف الخافض وهو حرف القسم وقيل يكون بينا بدون الكسر ولو قال الله لا أقبل كذا قالوا لا يكون بينا لأنه لم يذكر اسم الله إلا إذا أعربهم بالكسر وقصد العين ولو قال والرحمن لا أقبل كذا أو أراد به سورة الرحمن روى بشرا أنه لا يكون بينا ولو قال والحق لا أقبل كذا أو قال بالحق لا أقبل كذا يكون بينا لأن الحق من أسماء الله تعالى ولو قال حقا لا أقبل كذا استأنف نفسه قال بعضهم لا يكون بينا والصحيح أنه أو أراد به اسم الله بكون بينا ولو قال باسم الله لا أقبل كذا يكون بينا من أوائل أيمان الخلية * ولو قال أشهدك اللهم أو أشهدكم ملائكتك أن لا أقبل كذا فقل يستغفر الله ولا تلتزمه الكفارة بخلاف أشهد بالله أو أشهد مسلماني تكريم (أى لم أقبل من الإسلام شيئا) أن أقبل كذا فقل لا يجب عليه شيء إلا إذا نوى أن ما إذا من المفروضات لم يكن مقاما كأنه قال ان فعل كذا فهو كافر في باب فيما لا يكون بينا من أيمان البرازية * ولو قال مرا سو كند بطلاقت كشراب تخورم (أى على عيني بطلاقت لا أشرب خمر) تشرب طلقت امرأته وإذا لم يكن حلف ولكن قال قلت لدفع تعثرهم لا يصدق قضاء ولو قال مرا سو كند خاتمة است كشراب تخورم (أى على عيني بطلاقت أهل المنزل لا أشرب خمر) وتشرب طلقت امرأته لأن الأوهام تقتصر فيه ولو قال لا تقص من الدار بغير ذاتي فاني قد حلفت بالطلاق فخرجت بغير ذاتي لافلتاق لأنه ما أضاف بالطلاق إليها من أيمان معصراخ الدراية في باب ما يكون بينا وما لا (١) * وفي الخلاصة والخاصة بالغور لا يؤخذ به صاحبه إلا في الطلاق والعناق والمذدر وفي فتاوى محمد بن الوليد ولو قال أن لم يكن هذا فلا أنا فعلى حجة ولم يكن فلا أنا وكان لا يشك في أنه فلان زمة ذلك اتهمى فقد علمت أن الجمين بالطلاق على وقوع الفلق إذا تبين خلافه موجب لوقوع الطلاق من أيمان الجير الرائي (في شرح قوله وظننا لغور) * رجل أخذ السلطان خاتمه بإذن (أى بالله) فقال الرجل يا ردمثل ذلك فقال له كذا وذا آثره يساني (أى تخضر يوم الجمعة) فقال الرجل مثل ذلك فلم يأت هذا الرجل يوم الجمعة لا يبحث لأنه لما قال يا ردموسكت ولم يزل قل يا ردم لم أقبل كذا لم يكن بينا ونشعب من هذه المسئلة كثير من المسائل في باب ما يكون بينا من التخييم والمزيد * الحالف على عقد لا يبحث إلا بالإيجاب والقبول إلا في تسع فإنه يبحث بالإيجاب وحده الهبة والوصية والإقرار والإبراء والامانة والمصدقة والأعارة والقرض والمكفالة قبيل كتاب الحدود من الأشياء (٢) (الثاني في بيان بينة الحالف والمستهلف) وإذا حلف الرجل على شيء ثم بدى فيه نية فأن ذلك على ثلاثة أوجه أحدها أن يدعى فيه نية مما يجوز في العرف ويحتمل الكلام فيه فإنه

(١) قال لي حلف أو قال لي حلفت بالطلاق أن لا أقبل كذا ثم فعل طلقت ونسخت (في) لا تطلق ديانة قنية وإن كان كذا بأو أدب المقدر أن لا يقول بصديق ديانة لأنه يعلم بل أنه يقول لا يصدق كذا في البرازية فيما يكون بينا * ولو قال مرا سو كند خاتمة است (أى على عيني بطلاقت أهل المنزل) يكون اقاراء بين الطلاق كذا في مختارات التوازل في الإيمان شهد

بصدق في ذلك في قول الفقهاء فيما بينه وبين الله تعالى والثاني أن يدعى فيه نية مما يجوز في العرف ولا يجهله الكلام بوجه فانه لا يصدق في تلك النية والثالث أن يدعى فيه نية مما يجوز في العرف ويجهله الكلام في وجه فانه لا يدين في القضاء ودين فيما بينه وبين الله تعالى الآن يكون ذلك مما يلزم به إطلاق أو عتاق فأعرف ذلك من أيمان المتفق * (ق) ولو قال المستخلف وهو غير مفقود أي يكون ما أتى به وهل يكون ما قلت فقال المستخلف عليه نعم ثم قال المستخلف أردت به تفليق امرأتين فلا يقع سواء سكنت الحائض أو قال أردت به خطابك فقط لأن المعترضة المستخلفة لا نية الحائض هذا إذا كان البيان منهما في مجلس الحلف وأما إذا كان بعده فنية الحائض معتبرة لانيته لأن الحلف على الإطلاق غير مشروع لأنه منهي عنه بنية الحائض امتناع عنه ونية المستخلف ارتكابه فتعتبر نية الحائض لانية المستخلف فلا يقع وكذا لا يقع لو قال الحائض عند ذلك لا أقبل سواء كان البيان منه في المجلس أو بعده وكذا لا يقع لو قال المستخلف أردت به غير الإطلاق أو ما أردت به شيئاً ولو نوى المستخلف عليه الإطلاق يجوابه يقع لأن قوله هذا كلمة فتعتبر نية الحائض إذا لم ينو المستخلف شيئاً ولو قال المستخلف هل يكون طلاقاً ثلاثاً أو أثباتاً قال المستخلف عليه لكن أو نعم يقع للجواب يضمن ما في السؤال وإن لم يكن صريحاً وعند تصريحه فبما الطريق الأولى حاوي الزاوية في إطلاق السكران * ذكروا أن المظالم إذا أشهد عند اختلاف الظالم بالطلاق الثلاث أنه يخلف كاذباً يصدق في الحرة والطلاق جميعاً وهذا صحيح في نوع التوكيد وكما أنه من طلاق البرازية * قال من خلف رجلاً بالطلاق والعتاق فالنية الحائض سواء كان ظالمًا أو مظلوماً وإن خلفه بالنية الحائض فالنية الأصل روى بشر عن أبي يوسف قال كل بين حلف به رجل رجلاً والحالف مظلوم فالنية الحائض وإن كان ظالمًا فالنية التي استخلفه إذا كانت البين بالله من أيمان القاعدة * رجل حلف رجلاً بالحلف ونوى غير ما ربه المستخلف إن كانت البين بالطلاق والعتاق ونحو ذلك تعتبر نية الحالف إذا لم ينو الحالف خلاف الظاهر ظالمًا كان الحالف أو مظلوماً وإن كانت البين بالله فإن كان الحالف مظلوماً كانت النية الحائض وإن كان الحالف ظالمًا لم يرد بهينه بإبطال حق الغير فتعتبر نية المستخلف وهو قول أبي حنيفة ومحمد في أول فصل في تحريم الظلمة وفيما ينوي الحالف غير ما ينوي المستخلف من الحائض * رجل قال لامرأته إن أعطيت من حنطتي أحدًا فأنت طالق وقال نويت بذلك أمها صدق ديانته لا قضاء (١) لأنه نوى تخصيص العمام وذلك جافر فيه وبين الله وعلى قول الخصاص صحته نية في هذا مظان (٢) فالواحد إذا قال بالعربية فإن قال بالفارسية لا تصح نية لأن تخصيص العمام من كلام العرب والصحيح أنه لا فرق بين الفارسية والعربية وتصح نية فيما بينه وبين الله هذا إذا لم يكن الحالف مظلوماً فإن خلفه ظالم كان له أن يشهد بقول الخصاص وينوي انصوص في أو اسطياب الزمان من طلاق الحائض * وكذا في البرازية * (الثالث في حث الحالف بالباشرة والتوكيل في البين الموقنة) * وجه المسائل التي يبحث فيها الحالف بالباشرة والتوكيل سبعة عشر السكاح والطلاق والعتاق بمال أو بغير مال انتهى

(١) قوله صدق ديانته أي لو استحق المتقى يجيبه على وفق ما نوى لأفضاء أي لو رجع إلى القاضي يحكم عليه بموجب كلامه ولا يلتفت إلى ما نوى لمكان النية لا لعدم الجازم أوائل التلويح

وفيه إشارة إلى أن الجاهل لا يمكنه القضاء بالقوى ولا بد من كون القاضي الحاكم في الدماء والقروج عالمًا بشروطه في البرازية والعتاق كالطلاق كما في التفت وكذا بناءً على هذا لا ينبغي للمفتي في أمثاله أن يفتي ويحجب على وفق ما نوى لكثرة الجهل في القضية فتية نقل من خط جامع هذه المجموعة ومزت المسئلة في أول الكتاب

(٢) قال في البرازية في الثاني والعشرين من الأيمان إذا أخذ بقول الخصاص فيما إذا وقع في الظلمة لأبأس وقد ذكرنا عن الشافعي أن البين على نية الحالف إن كان مظلوماً وعلى نية المستخلف إن كان الحالف ظالمًا وفي الديانة يصدق في الأحوال كلها بالإخلاص ومعناه أن المتقى يفتي أنك غير حائض في البين بهذه النية لكن القاضي يحكم بالحديث ولا يصدق

والكفاية والابداع والاستبداد والاعادة والاستعارة والهيئة والمصدقة والافراض
والاستقراض والضرب في العبد والخطابة والذبح والبناء والقضاء والافتضاء
في فصل التزويج من ايمان الخيانة * وحاصل الحث بالامر في ثلاث وعشرين السكاح
والطلاق والتمتع والعتيق بقال وبغير مال والكفاية والهبة والمصدقة وضرب العبد
والزوان كان سلطانا وقاضيا والكسوة في الملقب على أن لا يمسكه ولا يحمله على
دابته والخطابة وذبح الشاة وبناء الدار وقبض الدين وقضائه والصلح عن دم العبد
والقرض والاستقراض والابداع وقبوله والاعارة وقبولها وما لا يثبت بالامرسة البيع
والشراء والأجارة والاستحجار والقبضة والصلح على مال والغتوى على أن الخصومة
صلقة بهذه السسطة في آخر النوع الثاني من رابع ايمان البرازية * ومنها حلف لا يبيع
(١) أولا يبتري أولا يواجر أولا يتأجر أولا يبالغ عن المال أولا يقامه أولا يختاصم
أولا يضرب ولده لم يثبت الا بالامارة ولا يثبت بالتوكيل لانها الحقيقة وهو يثبت الا
أن يكون مثله لا يثبت ذلك الفعل بنفسه كاقاضي والامر في ثلث يثبت بها (٢) وان كان
ياشترى ويوكل أخرى فانه يعتبر الأغلب في القاعدة الثانية من الاشياء * حلف أن
لا يعمل مع فلان شيئا فعل مع شر يكسب كل عمل مع وكيله بخلاف ما اذا عمل مع عبده
المأذون لم يثبت ولو حلف لا يشارك فلان في شيء لم يثبت وجيز المشرخي
في آثر الحلف على الشراء * حلف لا يقبض ماله من المدين قبض من وكيله حث
ومن كفاية لا حثية المقي في مسائل المدين على العقود * وحلف أن لا يأخذ ماله
من غيره اليوم وقد كان وكل وكيله قبضه قبض الوكيل بعد المدين ذكر في المقي أنه
لا يثبت في عينه قال وينبغي أن يثبت في عينه كالموكل وصاحب السكاح ثم حلف أن
لا يتزوج فزوجه الوكيل حث الحالف في العين الموقفة من الثانية * ولو حلف لا يختاصم
فلان فوكل يخصصه وكذا لا يثبت في فصل التزويج من ايمان الخيانة وكذا في المتن *
وفي الثانية حلفه السلطان أن لا يختاصمه في المال الذي أخذته قال ابن مقاتل خصم عنه
غيره بغير أمره وبقيته مع انسان الى الحاكم فيقول الله قد حلفني بكذا وكذا حتى يعلم
الحاكم أن غيره لماذا خصمه وجعل يختاصم بنفسه أي امره بالمال عليه في الفصل الثاني
من ايمان التنازعانية (٣) * سئل عن شخص حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يشكو فلانا
للعالم فهل اذا وكل في شكواه الوكيل لهما كم يقع عليه الطلاق أم لا آيات
نعم إن شكاه وكيله لا يقع عليه الطلاق من فتاوى ابن نجيم في الحلال * (نوع في العين
الموقفة) * (الخطبة) يجب أن يعلم بأن ايمان بالله نوعان نوع في الاثبات ونوع في النفي وكل نوع
من ذلك على وجهين اتمان يكون مطلقا أو موقفا فاما المطلق في الاثبات بان قال مثلا والله
لا تكن هذا الطعام والله لا تشرب هذا الشراب ولم يقل اليوم وما أشبهه قال فيه انما يكون
بصدق الاكل والشرب في العمر وفوات البرهين لانه الحالف أو الحالف عليه حتى في هذه
المثلية اذا حلف الطعام بأن احترق أو كنه غيره وما أشبهه ذلك أو مات الحالف يقع الحث
وتلزمه الكفارة فاما اذا وقت لذلك وقتا بان قال مثلا والله لا تكن هذا الطعام اليوم والله

(١) سئل عن حلف لا يبيع فوكل من
باع عنه هل يثبت أم لا آيات ان كان من
يولي البيع بنفسه يثبت بالتوكيل وان
كان من لا يولي كالمير وغيره لا يثبت
من فتاوى ابن نجيم في الايمان عند
هكذا في الاصل وهو مخالف لما في الصلح
نلمة في الاشياء تأمل اه صحيحه
(٢) كذلك في الرابع من ايمان البرازية
والثاني والعشرين منه وفي العشرين أيضا
وكذا في القنية عند

(٣) قالوا الحلية في ذلك أن يختاصم عنه
غيره بغير أمره وصاحب المال يذهب
معهما حتى يصل الى القاضي الخ كذا
في تحليف الطلبة من الثانية وبه أدق
أبو السعود عليه رحمة الودود درجة
واسعة عند

* قوله نعم إن شكاه الخ هكذا في الاصل
وأعمل الاولى حذف كلمة نعم اللهم لا
أن تكون راجعة ناشئ الثاني في السؤال
وهو قوله لم لا تأكل اه صحيحه

لا يشرى هذا الشراب اليوم فإنه لا يكون بتحقيق الاكل والشرب في اليوم وفوات
 البر حتى اليوم مع شواء الطعام والشراب وشواء الحائض ولا يفوت السبب يموت الحائض
 قبل مضي اليوم حتى لا يحدث في بيته بالانقضاء وهل يفوت البر بالملك الطعام أو الشراب
 قبل مضي اليوم أجمع أو على أنه لا يفوت قبل مضي اليوم حتى لا تنظم الكفارة قبل مضي
 اليوم واختلفوا فيها إذا مضى اليوم قال أبو يوسف يشترى البر ويحب البسطة فارة وقال
 أبو حنيفة ومحمد لا يفوت البر ولا يجب الكفارة في الفصل الثاني من أيمان التائنا رخصة *
 مدبون قال الرب الدين أن لم أدفع الملك حقل يوم الجمعة فعبدى - ترغبات الذي له الدين قبل
 يوم الجمعة لا يحدث الحائض في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف أن دفعه إلى وارثه أو وصيه بر
 وإن لم يدفع حتى مضي يوم الجمعة - حدث في العين الموقوفة من أيمان الخاتمة (١) * رب الدين
 حلف فقال أن لم أتدفع مالي عليك غدا فأمر أنه طالق وحلف المدبون أيضا أن لا يعطيه غدا
 فأخذ منه جبرا لا يحدثان وإن لم يمكنه بجزء إلى باب القاضي فأذا انقضت بر في بيته ولو قال
 لا أدفع مالي عليك اليوم وساق عليه فصدقه إلى القاضي فخصه بأوله وحلفه بر في بيته وكذا
 لو صدقه إلى القاضي ولازمه إلى الليل خزنة الشراوى في فضل المدين في القبض والقضاء
 وكذا في الخلاصة في أوائل الفصل التاسع عشر من الأيمان * لمجل حلف أن لا يقبض
 دينه من غريمه اليوم فقبض من وكيله حدث وإن قبض من متبرع لا يحدث وإن قبض
 من كنهله حدث إذا كانت الكفالة بأمره وكذا لو أحاله الغريم على رجل فأخذها الطالب
 من أهله عليه حدث وكذا لو أحال الطالب بعد المدين رجلا ليس له على المدين دين فقبض
 الختالة حدث الحائض لا أن الختالة وكيل ولو اشترى الطالب من الغريم شيئا في يومه
 وقبض المبيع اليوم - حدث وإن قبض المبيع غدا لا يحدث ولو سخط الطالب بعض حقه
 وقبض البعض اليوم لا يحدث لأنه لم يقبض جميع ما عليه في اليوم في العين الموقوفة من
 أيمان الخاتمة * مدبون قال لصاحب دينه والله لا قضين دينك إلى يوم الجمعة فلم يقض
 حتى طالع الفجر من يوم الجمعة حدث في بيته لأنه جعل يوم الجمعة غاية والغاية لا تدخل تحت
 المضروب بل الغاية إذا لم يكن غاية لاخراج ولو قال لا قضين دينك إلى خمسة أيام لا يحدث
 ما لم تغرب الشمس من اليوم الخامس لأنه وقت العين بخمسة أيام وبدون اليوم الخامس
 لا تكون خمسة أيام فصاركه قال لا قضين دينك قبل مضي خمسة أيام من المحل الزبور *
 ولو قال أن لم أدفع إليك الدين في وقت كذا فأمر أنه كذا فاقضاه قبل ذلك الوقت لا يحدث
 في باب العين التي يجري بين رب الدين وغريمه من الغنية * سئل عن رجل عليه دين
 لا شره له بالطلاق الثلاث أنه يدفعه له في وقت معلوم فمضت الوقت ولم يدفعه له
 فأدعى عليه عند الحاكم بوقوع الطلاق عليه بالقتضي المذكور فأدعى دفع الدين إلى
 ربه قبل دخول الوقت فهل به تدعى في ذلك ويصنع عليه الوقوع أم يقع عليه الطلاق ولا برة
 بدعواه الدفع بلاينة أجاب نعم يصدر في الدفع بيمين بالنسبة إلى عدم وقوع الطلاق ولا
 يبرأ من الدين بذلك ويخاف الدائن على عدم القبض ويستحقه قلت وفي الأصول المعادية
 قال الزوج بعثت الثقة إليها وصلت إليها وأوصتني بغيري أن يكون القول قول

(١) سئل عن له دين على آخر فحلف أنه
 يدفع الدين له في يوم معين فأتى رب الدين
 قبل الوقت المحلوف عليه هل يحدث
 الحائض أم لا أجاب لا يحدث عند الأمام
 الأعظم من فتاوى ابن نجيم في كتاب
 الأيمان ع

قوله إذا لم يكن غاية لاخراج في نسخة
 إذا لم تكن الخ وفي أخرى إذا لم يكن الخ
 فليست
 وفي هامش الأصل ومسئلة دخول الغاية
 مذكورة في السادس والعشرين من
 الأصول فتراجم ع

الزوج لانه مدعى الشرط ومنكر الحكم قال صاحب المدة هكذا سمعت القاضي الامام
الاسفة اذ تم رجع بعد مدة وقال لا يكون القول قوله وكذا في كل موضع يدعى ايقافا حتى
ويكون القول قوله وهو الاصح انتهى ونحوه في الخلاصة لكنه لم يقل وهو الاصح لكن
ما أفق به شيخنا هو الرافق لما تناطفت عليه المتون وعامة الشروح من أنه اذ اختلفا في
وجود الشرط فالقول له لا يفيلا يعلم الا من جهتها فان القول لها في حق نفسها فليكن
المعول عليه لان المتون والشروح موضوعة لنقل المذهب من فتاوى ابن نجيم في الملاقى *
كذلك ينسب على أنه ان لم يوافق غدا فعليه الالف فخا به فتواري المكفول له أو حلف بطلاق
امر أنه ان لم يوفقه اليوم الالف فخا بالمال فتواري الدائن ان علم القاضى نعتيه وقصده
الى الاضرار ونسب وكذا يسلم له المال ولا يكون كسب لابل المال ولا تطلق امر أنه فان لم يعلم
قصده لا يصيب ولو نسب وكلامه هذا وسيله اليه تثبت الاحكام المذكورة ومنه القضاء
لكونه يجهل دافيه قيل الفصل الثالث من اجارة البرازية وكذا في الكفالة (١) * رجل
عليه دين لرجل وطالبه صاحب الدين وقال الدون ان لم أقضك مالاً اليوم فأمر أنه طالق
أو بعده حر ثم تغيب عنه الطالب فخاف الخائف أن يبحث في عينه فخاف المطلوب الى القاضي
وقص قصته فنسب القاضي للعائب وكسب لاق بض دينة فدفع اليه المال فحكم القاضي
بذلك ثم رفع ذلك الى قاض آخر قال أبو يوسف قضاء الاثر باطل لا يعضيه الثاني وذكر
الشاطبي في الوقايع عن حسن بن زياد أن القاضي ينسب وكسب لاق القوي ويدفع
اليه المال ولا يبحث الخائف وقال الشاطبي وعلمه القوي في فصل فيما يقضى
في المجتهديات من دعوى الخيانة * لحيث فلا ناعداً فأنادى ولم يأذن له لا يبحث وان أمناه
ولم يستأذن أول مجده في بته حدث في آخر الفصل السابع عشر من أيمان البرازية * قال
مدعى عليه سو كسدخورد كد فربا بخم ديس قاضي يسام فردا حلف أمده وسته من
في ورور كذات لا يبحث من آخر أيمان القاعدية (شر) * ان لم يخرب بيت فلان غدا
فكذا فقيد ومنع ولم يخبره حتى مضى الفدا خلت فيه والختم للفتوى الحنف (٢) (٣)
قال لها هو في بيت أيتها لم أذهبك الى داري فانت طالق ثلاثاً ثم أخرجه من دار
اتها فترت منه ولم يقدر على أخذها وقع الثلاث (٣) حاوي القصة لازاهدي في أول
باب العين على قول فيقع عنه * حلف الوالي رجلان بجي اليه بامر أنه أو فغيره فحين يقدر
عليه غدا فغابت المرأة ولم يجدها حتى مضى الفقد قبل بحث وقيل لا يبحث والقول الثاني
أصح (٤) هذا اذا لم تكن غيبها باتفاق زوجها ولا يبحث اجاعا من الحبل المزبور *
سئل عن شخص له على آخر دين خلف بالطلاق أن يدفعه له في الوقت الثلاثي فدفعه له آخر
بغير اذنه في غيبته هل يقع عليه الطلاق لا يقع ويرتق بيمينه بالدفع المذكور أجاب نعم
يقع الطلاق مع عدم الدفع منه في الوقت المحلوق عليه من فتاوى ابن نجيم * (الرابع)
في الحلف بالنكاح والطلاق والعناق والبيع والشراء وسائر عقود المعاملات والمحرق
والطاعات والمعاصي * وفي المتن اذا حلف لا يترجح امر أنه فترجح صبية حدث في يمينه
في الحادي عشر من أيمان التارخانية * لا يترجح فلا تة ولها زوج فهذا على النكاح

(١) ليوفقه حقه اليوم فغاب عنه الدائن
يرفع الامر الى الحاكم ويعطيه وان
لم يكن غيبه حاكم يبحث فيه يستقي كذا في
السابع من أيمان البرازية سئل

سئل عن له على آخر دين فأنه بالطلاق
نقضه دينة في يوم عنه فخافه فيه
ولم يجده ما خلاصه في عدم الحث
أجاب يدفع الدين الى القاضي أو الى من
ينسبه القاضي ولا حث عليه من
فتاوى ابن نجيم في الملاقى سئل

ليأينه غدا ويرتبه وجهه فأنه فلم
يجده لا يبحث فيه أفق ابن نجيم برازية
في ١٨ من الايمان سئل

(ترجمة)

(حلف المدعى عليه اليه بحضور مع الخصم
غدا بين يدي القاضي فلما جاء الغد حضر
الحالف ولم يحضر الخصم حتى انتفى
انها لا يبحث

(٢) ولو قال ان لم أخرج الحنطة من الدار
فأمر أنى طالق فأخرج البعض دون
البعض فأنه لا يبحث اذ لم يقدر على
اخراج الكل كذا في أيمان جواهر
الفتاوى سئل

(٣) أقول ولعل الوقوع لعدم المجز عن
الذهاب بها الى داره واحتياط في أمرها
لكنها امر أنه ومحكومته جوى
* زاده سئل

(٤) أقول من الحث في مثله ولعل
الخلاف من جهة تحقيق المجز في صورة
غيبها لعدم الظاهر بها بخلاف صورة
فراها جوى زاده سئل

الصحيح ولو زاد اليوم فهذا على الفاسد ولوحاقف على الماسى أنه لم يتزوج فهذا على الجائز
والفاسد بخلاف المستقبل من أوائل الرابع من أيمان السبازية ملخصا * قال أجنبيه
راكفت (أى قال لأجنبيه) ان تزوجت عليك امرأه فبى طالق أو قال فأنت طالق
فتزوجها ثم تزوج عليها امرأه لا تطلق لأهذه ولا تملك لأن التعليق لم يصح لأنه ليس تعليقا
بالمالك ولا بسبب الملك قبل فلم لا يصح التعليق قلنا لأنه انما يتعلق بالملك لا بالتعريف لأن
التعليق منسوخ المخير عن التعريف لم يتعلق القيد بل بالحيل قبل الشرط ههنا التزوج عليها
والتزوج عليها لا يكون إلا بعد تزوجها فكان تعليقا بتزوجها ضرورة قلنا ما ثبت بالضرورة
لامدخل له في الشرط ألا ترى أنه لو قال لأجنبيه ان دخلت الدار فأنت طالق لا يصح التعليق
ولا يصح رجعي ان تزوجتك ودخلت الدار وان كان الطلاق لا بد له من سبق النكاح لما قلنا
كذا ههنا من أيمان القاعدة وكذا في طلاقها * قال لأجنبيه ان طلقك فعدي - تزوج
وبصير كانه قال ان تزوجتك وطلقك ولو قال لسان طلاقك فأنت طالق ثلاثا لا يصح ولو
قال انك حرة نكاحا فاسد ان طلقك فعدي - تزوجا عين على الطلاق بالاسان (١) في نوع
في تعليقه بالمالك من الفصل الثالث من طلاق السبازية * قال لسان طلاقك فأنت طلاقك
فبى طالق ثم طالق الخاطبة وتزوج بأخرى بغير إذن طالق بخلاف ما إذا قال ان تزوجت
من الدار إلا بأذى فإنه يفسد بجماع قيام النكاح في باب العين على فعل يضاف إليه من أيمان
القنية * رجل يعلم أنه كان حلف بطلاق كل امرأة تزوجها ولا يدري أن كان بالغ أو قنة
العين أو لم يكن فتزوج امرأة لم يبحث لأنه شك في صحة العين فلا يبحث بالملك في السابع
عشر من طلاق التنازع خاصة (٢) * ان فعلت كذا فامرأتي طالق وأيس له امرأة فتزوج
ثم فعل لا تطلق في المتفرقات من النكاح من أيمان السبازية * سئل عن رجل حلف أن
يبيع عبده أو دابته ولم يوف وقتا فسرق منه قال لا يبحث ما لم يتيقن بونه من الخيانة
في مسائل الدائن والمدين من أيمان الزينة * رجل له عبدة حلف بالطلاق أن لا يبيعه
ولا يأمر غيره أن يبيعه فباع نفسه بفن الكل ووجب منه النصف الباقي لا يبحث لأن شرط
الحلف بيع الكل ولم يوجد واقعات حسامية في باب الايمان بلاملة النون * حلف
لا يبيعه فباعه بضمير أو بضمير أو بأم ولد أو بكتبة يبحث ولو باعه بيمينه أو بدم أو بول أو
أو بجز لا يبحث في الحادي عشر من أيمان التنازع خاصة * حلف لا يبيع نفسه فباع
حالا ثم أبجله لا يبحث في باب الخراج من أيمان القنية * ذكر في المحيط رجل ادعى على آخر
ألف درهم فقال المدعى عليه امرأتي طالق ان كان لك على ألف درهم وقال المدعى امرأتي
طالق ان لم يكن لي عليك ألف درهم فأقام المدعى بيعة على حقه لا يبحث المدعى عليه عند
محمد لأنه في الحق والشهادة ثبت الحق في الظاهر فإذا أصر على الإنكار فله ما صدق وانما
اشتبه على الشهود فلا يبحث بالملك في الشهادة من جامع الفتاوى * رجل ادعى على آخر
ألف درهم فقال المدعى عليه امرأتي طالق ان كان لك على ألف درهم وقال المدعى امرأتي
طالق ان لم يكن لي عليك ألف درهم فأقام المدعى على خصمه البيعة ففنى القاضي له على
خصمه فرق بين المدعى عليه وبين امرأته (٣) فلو أقام المدعى عليه البيعة أنه أو فاء قبل

(١) يعنى وقوع الحرية موقوف على قوله

طلقك بعد النكاح الصحيح عند

(٢) مثل محمد بن سباع عن رجل يقول

كنت حلفت بالطلاق ولا أدري؟ كنت

مدركا حالة العين أو غير مدرك قال لا بحث

ما لم يعلم أنه مدرك وفي فتاوى ما وراء النهر

سئل أبو نصر المودبي عن حلف ونسي

أنه حلف بالله أو بالصام أو بالطلاق قال

حلفه باطل إلا أن يذكره كذا في أو آخر

أيمان المحيط البرهاني عند

اشترى متاعا من اللحم فمات هذا قبل من

التي وحلفت عليه فقال الزوج ان لم يكن

منافا فانت طالق فإنه يطبق قبل أن يوزن

ولا يبحث الرجل والمرأة في فصل العين

بالطلاق من أيمان خزانة الفتاوى وكذا

في البحر في كتاب البيوع عند قوله وان

تقص كبل أخذ بخصته نقل منه عند

(٣) كذا في الخلاصة وذكر فيه في التاسع

عشر من الايمان وفي العين بعل هذا

قول أبي يوسف وعن محمد وإسحاق فنفى

بالفرق كذا في المحيط جامع فيه

المجموعة عند

دعواه بطل المتفرق وهذا قول أبي يوسف أما على قول محمد لا يفرق لاحتمال صدق الخالف
من طلاق عدة الفتاوى وكذا في الخاتمة في فصل التعلين * (ق) دفع الى قصار ثوباً بمحمد
القصارة فقال ان لم يكن دفع ثوبى اليك فاصرفه الى ابن القصار
أو تلبه لا يبحث اذا كان في عيال القصار (١) الا اذا نوى نفس القصار في البحث
في الخامس من أعيان نقد الفتاوى وكذا في المحيط البرهاني * ذكر في التوازل لو قال لآتيه ان
سرفت من مالي شيئاً فأنتك طالق فصرق منه أجرة كان الخالف يحلل عنه بهذا المقدار بحث
والافلا (٢) روى أن محمد استل عن هذه فلم يجيب وسئل أبو يوسف فأجاب بهذا الجواب
فأخبر محمد بذلك الجواب فقال ومن يحسن مثل هذا الجواب الا أبو يوسف من أعيان
القاعدة * حلف لا يجامع امرأته فمادون الفرج فلا يجامعها ومس ذكره احدى نفذها
أو أدخل ذكره باطن احدى ركبتيها أو نزل لا يبحث في عينه وتكون عينه على المباشرة في
باب التعلين من طلاق الخاتمة * قال لها اكربا كسى حرام كنى (اي اذا فعلت مع اجنبي
حراماً) فكذلك افاياهم باسم جامعها في العدة طلقت عندهم الا انها يعتبران عموم اللفظ
والامام الثاني يعتبر الفرض وعلى هذا لا تطلق عنده وعليه الفتوى في الثالث عشر من
أعيان البرازية * امرأته اتمت زواجها بطلاق خلفته ان لا تأتي حراماً قبل علامه أو مسه
بشهوة لا يبحث وان جامع الغلام في الفرج أو في غير الفرج حنث وان لم ينزل الى لانه
هو المراد عرفاً رجل قال ان اتمت زواجها فامرأته طالتي فأقبي جمعة لا تطلق امرأته لانه لا يراد
باليمين الا اذا كان الخالف وسناً قدام الجاهل بمعنى خلف الدواب في باب التعلين من
طلاق الخاتمة * (الخامس في اليمين بالسكنى والدخول والمزوج والذهاب والاذن) * وان
حلف أن لا يسكن هذه الدار وهو خارج منها لم يبحث حتى يسكنها بنفسه وينقل أهلها
ان كان له أهل ومن متاعه مقدار ما يات به ويحتاج اليه في الاستعمال وان حلف أن
لا يسكنها وهو فيها لم يبر في يمينه حتى ينقل منها أهلها وولده ومتاعه ومن كان معه من الغلام
وان بقي من متاعه وتداويره حنث في يمينه في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف يعتبر أن
ينقل أكثر متاعه (٣) وقال محمد يعتبر نقل ما يقوم به كخدايشه وهو حسن في الذخيرة
والفتوى في هذه المسئلة على قول أبي يوسف من أعيان المضمرات * رجل حلف أن
لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك أهلها و متاعه فيها كان الخالف في عيال غيره
كالابن الكبير يسكن في دار الاب والمرأة تسكن في دار زوجها ونحوهما لا يبحث في يمينه
وان لم يكن الخالف في عيال غيره لا يبر الا أن يأخذ في النقلة من ساعته لان الدوام على
السكنى سكنى ثم عند أبي حنيفة يشترط للزنتل الاهل وكل المتاع حتى لو بقي فيها تداوير
مكنسة كان حاشا وعلى قول أبي يوسف اذا نقل الاهل وكل المتاع حتى لو بقي فيها تداوير
على قوله وعلى قول محمد اذا نقل الاهل وما يقوم به كخدايشه صار باراً اتقوا على
أن نقل الاهل والتقدم شرط للبر فأذا نقل الكل الى السكنى أو الى المسجد ولم يسلم الدار الى
غيره اختلفوا فيه والصحيح انه يكون حاشا ما لم يتخذ مسكناً آخر وان سلم الدار الى غيره بأن
أجره المالك أو كان ساكناً في الدار باجارة أو أعاره فردا على مالكها ولم يتخذ منزلاً

- (١) لان الدفع الى من هو في عيال الاستاذ
بمنزلة الدفع اليه كذا في المحيط
البرهاني
(٢) والمسئلة مذكورة في فاضل خان في
أواسط باب التعليق من كتاب الطلاق عند

- (٣) قال الفقيه أبو الليث يقول أبي يوسف
ناخذ بهذا اذا كان الخائف كخدايشه
أما اذا كان في عيال غيره أو كان ابناً
كبيراً يسكن مع أبيه أو كنت امرأته خلف
لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك
خدايشه فيها لا يبحث لان السكنى لا تنسب
اليه وهذا كله اذا كانت اليمين بالعربية
فان كتب بالفارسية اذا خرج على نية ان
لا يعود لا يبحث في الاحوال كلها لانه
في اليمين لا بعدد ساكني المنزل المزبور
كذا في الواقيات الحسامية بسلامة

(١) سئل عن رجل حلف بالنساق أن لا يسكن في دار بعينه أو كان الحلف بالليل نفثي انثروج خوفامن الوالي أو غيره فانتقل في الغد هل يحنث أم لا أجاب لا يحنث من فتاوى ابن نجيم في الأيمان ٥ قوله وهو الصحيح كذا في المختارات ٥ (٢) حلف لا يسكن هذه الدار أو البيت أو المحلة فخرج وبقي متاعه وأخذه حنث بخلاف المصر والقريه تنوير الابصار ٦

س

(٣) رجل حلف لا يسكن فلانا فقتل منزله فحنث فيه يوما أو يومين لا يحنث لانه لا يكون ساكنه حتى يقسم معه في منزله خمسة عشر يوما وهذا بمنزلة رجل حلف لا يسكن الكوفة فخرجها مسافرا فتوى ٥ أربعة عشر يوما لا يحنث وان توى خمسة عشر يوما حنث كذا في الواقعات الحسامية في الأيمان بعلامه العين ٥ قوله لا يحنث وبه أفتى ابن نجيم ٥ سئل عن رجل حلف بالطلاق أن لا يسكن مع فلان ما دام في هذه الدار فقتل فلان مدة وعاد الى الدار هل له أن يسكن معه ولا حنث عليه أجاب نعم له أن يسكن معه ولا حنث عليه من فتاوى ابن نجيم اى لا تنقطع الديعة بالانتقال مدة وقد

مر س

(٤) وكذا لو قدر على الخروج بطرح نفسه من الحائط أو بطرح بعض الحائط لا يحنث وليس عليه ذلك انما تعبيرا للقدرة على الخروج من المخرج المعهود وعند الناس كذا في شرح المنظومة لابن وهب ٥

س

آخر لا يكون حاشا في أوّل فصل في المساكن من أيمان الخنائية (١) * حلف لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واشتغل بطلب دار أخرى لينقل اليها الأهل والمتاع فوجد دارا أخرى أو ما يمكنه وضع المتاع خارج الدار لا يحنث وكذا لو خرج واشتغل بطلب الدابة ليتقل عليها المتاع فلم يجد دابة ان كانت اليمين في جوف الدابة ولم يمكن له الخروج حتى أصبح أو كانت الائمة كذبة فخرج وهو سئل الائمة بنفسه وعصمته استنكره الدواب لا يستنكر لا يحنث في جميع ذلك محتجب بطلبه بغيره العميق في الأيمان * ورجل حلف أن لا يسكن في هذا المصر فخرج بنفسه وترك أهله ومتاعه فيه لا يحنث وان كانت اليمين على سكنى القرية اختلفوا فيه قال بعضهم القرية بمنزلة الدار وقال بعضهم القرية بمنزلة المصر وهو الصحيح ذكره الكرخي في مختصره والسكة والمحلة بمنزلة الدار وقال بعضهم هي بمنزلة العمر (٢) رجل حلف أن لا يسكن فلانا في هذه القرية فمضى على أن يسكنه في دار منها في المساكنة والسكنى من أيمان الخنائية * وفي الفتاوى لو سأل أن لا يسكن فلانا فدخل فلان داره عصبا لم يأخذ هو في النقلة حنث وفي الأصل لو دخل عليه زائرا أو ضيفا فأنقاهم فيه يوما أو يومين لا يحنث والمساكنة بالاحتقار والدار والم وذلك بأهله ومتاعه (٣) ولو سافر الحالف وسكن المخلوف عليه مع أهل الحالف يحنث عند أبي حنيفة بناء على أن السكنى تقوم بالأهل والمتاع وعند أبي يوسف لا يحنث وعليه الفتوى هذا في الفتاوى وفي المتن لو سافر الحالف أقل من مدة السفر لم يحنث عند أبي يوسف وفي مجموع النوازل رجل حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكن فيها مع زوجته فأبى أن يخرج فعليه أن يخرجها فإذا صار غائبا لم يحنث خاصا الى السلطان أو لم يخاصم وكذا لو متعه وأوقفه لانه مسكن وليس يسكن في آخر الفصل السادس عشر من أيمان الخلاصة * لو قال ان لم أخرج من هذه الدار اليوم فأمر أنه طالق فقيده الحالف ومنع عن الخروج حنث وكذا لو قال الرجل لامرأته وهي في منزل والده ان لم تحضري الليلة ممزنى فأنت طالق فمضى الوالد عن الحضور وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يحنث في عينه وقال الفقيه أبو الليث لا يحنث كالموسف أن لا يسكن هذه الدار فقام للخروج فاذا الباب مغلق لم يقدر على الخروج أو قيده ولم يقدر على الخروج وثقة تكلموا فيه قال بعضهم يحنث في الباب المغلق ولا يحنث في القيد والصحيح انه لا يحنث فيها (٤) فالحق هو أبو الليث سوى بين ما إذا حلف أن لا يسكن هذه الدار وبين ما إذا قال ان لم أخرج من هذه الدار وقال اذا منعه مانع لا يحنث في المسئلةين والشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل فرق وقال في قوله ان لم أخرج اذا منعه مانع حنث وفي قوله لا أسكن اذا منعه مانع من الخروج لا يحنث والتمس على قوله ان في قوله لا أسكن شرط الحنث السكنى والقتل لا يتحقق بدون الاختيار وفي قوله ان لم أخرج شرط الحنث عدم الخروج والعزم يتحقق بدون الاختيار في فصل التزوج من أيمان الخنائية وكذا في فصل المساكنة منه * (المتن) عن أبي يوسف حلف لا يسكن هذه الدار فأراد أن يخرج فوجد الباب مغلقا بحيث لا يمكنه الفتح أو قيده أو منعه السلطان من التحول لا يحنث وان أقام على ذلك أيا ما بخلاف ما لو قال ان لم

(١) وهذا معنى ما قاله بعض علماءنا في هذا الباب ان كان شرط الحث عدمها ويخرج من مباشرته فالحث والحث وان كان وجودها يخرج فالحث بغيره عدم الحث كذا في شرح المنظومة لابن وهبان س

أخرج من هذه الدار فامر أني طالق فقد ومنع من الخروج بحث (١) ولو قال ان بيتي في هذه الباحة البيت فامر أنه طالق فأما بيته المبنى وصار مجال لا يمكنه الخروج حتى أصبح حث بخلاف ما إذا قيد في باب السكنى من أيمان الوجهه ولو حلف أن لا يدع فلا يداخل هذه الدار فان كانت الدار لمخالفة فبعضه بالقول ولم ينع به بالفعل حتى دخل حث في عينه ويكون شرطه المنع بالقول والفعل يتدرجاً بطريق وان لم تكن الدار لمخالفة فبعضه بالقول دون الفعل حتى لا يدخل لا يكون حاشاً ولو حلف بطلاق امرأته ان لا يدع فلا يترتب على هذه القطة منع فبعضه بالقول لا يكون باراً لانه لا يملك المنع بالفعل ولو قال لا يشبه ان تركت تعدل مع فلان فامر أنه كذا فان كان الابن بالغاً لا يتدرج على منعه بالفعل فبعضه بالقول لا يكون باراً وان كان الابن صغيراً كان شرطه المنع بالقول والفعل جميعاً في الغير على الترتيب من أيمان عزامة المقتين * ولو حلف لا يدع فلا يداخل هذه الدار ان كان لا يملك منعه عن الدخول فهو على النبي ولو كان يتدرج على المنع فهو على النبي والمنع جميعاً تمت الفتاوى في أو آخر فصل مسائل البين على العقود * لو قال لأدع فلا يداخل هذه الدار فان لم تكن الدار ملكاً فالمنع بالقول وفي الملك بالقول والفعل من أيمان عدة الفتاوى * وجعل أجر داره من رجس سنة ثم قال لا أتركك في داري فإذا قال له أخرج من داري فقد برئ في عينه لم يترك حث أمره بالخروج واقعات حسامية في باب البين بعلاءة النون (٢) * وفي الفتاوى رجس قال ان أدخلت فلا ياتي أوقال ان دخل فلان ياتي أوقال ان تركت فلا يداخل بيتي فامر أنه طالق فقله ان أدخلت على أن يداخل بأمره وقوله ان دخل على نفس الدخول أمر المخالف وأول علم وأول يعلم وفي قوله ان تركت على الدخول يعلم المخالف لان شرط الحث الترتيب لا يخلو حتى يعلم ولم ينع فقدر تركه حتى دخل في آخر فصل البين في الدخول من أيمان الخلاصة لا يمكن هذه الدار فاشتد حساسيتها ما دار أخرى في جنب هذه الدار وجعل طريقه فيها وسد باب البيت الذي كان فيه فمكن المخالف في هذا البيت وجعل يداخله ولا يدخل الدار بحيث لا يشترى من هذه الدار شيئاً فاشتد هذا البيت منها بحيث يخالف السكنى في الخامس عشر في المسألة من أيمان البرازية * في الباب فلان فصل في إضافة الملك كالدار والعبد وغير ذلك وفصل في إضافة النسبة كالزوج والاخ والعدي وغير ذلك وكل فصل على وجهين إما ان يجمع بين الإضافة والإشارة أو أفرد الإضافة والأصل فيه أنه متى جمع بين الإضافة والإشارة في إضافة النسبة تعتبر الإشارة دون الإضافة فيحذف وإن انقطعت الإضافة وفي إضافة الملك كذلك عند محمد وعندهما كما تعتبر الإشارة تعتبر الإضافة فلا يثبت ان انقطعت الإضافة وإن أفرد الإضافة عن الإشارة أجمعوا على أن إضافة الملك إذا وجد الفعل بعد زوال الإضافة لا يثبت واختلاف في فصل النسبة قال أبو حنيفة وأبو يوسف إذا وجد الفعل بعد زوال الإضافة لا يثبت وقال محمد يثبت وهل يدخل في البين ما حدث بعده في إضافة النسبة لا يدخل الحادث في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يدخل وفي فصل الملك يدخل الحادث كما يدخل القديم

من زيادات قاضيهان (في أول باب من الأيمان التي يفتقر فيها المالك من كتاب الأيمان) * وإذا حلف لا يدخل دار فلان هذه قباعها ثم دخلها فهو ذاعل الاختلاف لمحمد أن الإشارة أبلغ من التعريف فلفت الاضافة قصار كالمدين والمرأة وله ان الداعي الى اليمين معنى في الحلف اليه بخلاف اضافة النسبة كالمدين والمرأة لانه يادى الله فكانت الاضافة لتعريف هذا وقد في فتاوى شيخ الاسلام قال مشايخنا هذا الاختلاف فيه اذا لم يكن له ثمة فأنما اذا نوى العين قد دخلها أو ركبها بعد ما باعها يبحث بالاتفاق وان لم يتوفر كها أو دخلها بعد ما باعها لا يبحث بالاتفاق فيما يكون عيناً وما لا يكون عيناً من جميع الفتاوى (١) * ولو حلف أن لا يدخل دار فلان ولم ينو شيئاً فدخل دارها يسكنها فلان ما جازة أو عارة ذكر الناطقي أنه يبحث في عينه وان دخل دارها لمكة فلان وفلان لا يسكنها بحث أيضاً وكذا لو حلف لا يدخل بيتا فلان فدخل بيتا وفلان فيساكن بأعارة أو إجارة كان حاشاً ولو حلف لا يدخل دار فلان فدخل دار ابن فلان وغيره سكن فلان يسكنها بحث وان لم يكن فلان يسكنها لا يبحث في فصل الدخول من أيمان الخيرية * رجل حلف أن لا يدخل دار فلان وفلان يسكن دار امرأته قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان لم يكن فلان دارها لمكة تنسب اليه سوى هذه الدار يبحث من المحل المزبور (ن) حلف لا يدخل دار فلان وفلان داره فدخل داره لا يبحث الا أن يدل الدليل على دار الغلة وغيرها في السادس بعلمة الذنوب من أيمان الواقعات الحسامية * ولو حلف لا يدخل دار فلان قباع فلان نصف الدار وهو فيها فدخل الحالف كان حاشاً وان تحول فلان عن الدار لا يبحث في قول أي حذيفة وأبي يوسف ويبحث في قول محمد وكذا لو حلف أن لا يدخل دار فلان قباع فلان داره وتحول عنها لا يبحث في قول أبي حذيفة وأبي يوسف في فصل الدخول من أيمان الخيرية * رجل حلف وقال امرأته طالق ان دخلت دار فلان غش صاحب الدار ودخل ان لم يكن على الميت دين مستغرق لا يبحث وان كان عليه دين مستغرق قال محمد بن سلمة يبحث في عينه وقال أبو الثبت لا يبحث وعليه الفتوى (٢) من المحل المزبور لمختصاً وكذا في فصل البين في الدخول من خزائن الفتاوى وكذا في الخلاصة * حلف أن لا يدخل دارا اشتراها زيد فاشتري زيد الدار فاشتري الحالف منه فدخل لا يبحث ولو وهبها زيد من الحالف فدخل يبحث في فصل الدخول من أيمان خزائن الفتاوى * رجل حلف أن لا يدخل هذا البيت فأنهم سقوه وبقي حطانه ودخل بحث وانهم سقوه وحطانه ودخل العرس لم يبحث وكذا لو بني بيتا بعد ذلك فدخله لا يبحث في فصل الدخول من أيمان الخيرية * ولو حلف لا يدخل بيت فلان ولا نسبه له فدخل في ضمن داره لم يبحث حتى يدخل البيت لأن شرط الحدث الدخول في البيت وهو لم يدخل البيت وهذا في عرفهم وفي عرفنا الدار والبيت واحد فيبحث وان دخل في ضمن الدار وعليه الفتوى كما في شرح الرافعي (من باب الخيرية في الدخول والسكنى من كتاب الأيمان) * ولو حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا غيره لم يبحث ولو أشار إلى حلف أن لا يدخل هذه الدار فدخل بعد ما تم دمت وصارت محصرا بحث لأن اسم

(١) ثم ان الاصل أن المعرفة لا تدخل تحت النكرة والاضافة والإشارة معرفة ولو حلف لا يدخل دارى هذه احد الدار له أو لغيره فدخل الحالف لم يبحث ولو قال دارك لم يدخل الحالف تحت الميم ودخل الحالف ولو قال ان من هذه السيد احد أو هذا الرأس لم يدخل صاحب السيد أو رأس ولو قال ان ألبست هذا القميص أحدنا فلبسته لم يبحث في الفصل الثالث من أيمان العتبية في الباب الثاني عشر

(المتقى) ولو حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا لأمه أو فلان وفلان فيها ساكن ان لم يكن فلان داره تنسب اليه سوى هذه الدار بحث لان الحالف أراد هذه الدار لان السكنى للرجل والمرأة تابعة له والدار تنسب الى الساكن كذا في المحيط الرضوى وكذا في أيمان عدة الفتاوى عشر (٢) لان التركة ان لم يملكها الورثة لقسام الدين لا تقي على ملك الميت سقوة لان الميت ليس من أهل المالك وأما بقية على حكم ملك الميت فلم تكن مملوكة للميت من كل وجه خاتمة

الدار اسم لعروة أدبر عليها الحيطان فلا يزال ذلك برفع البناء الا يرى ان العرب تطلق اسم
الدار بعد زوال البناء تقول دار عامرة ودار غامرة من الحبل المازبور (١) * رجل حائف
أن لا يدخل دار ابنته وابنته تسكن في بيت زوجها لا يدخل دار أمه وأمه تسكن
في بيت زوجها قدخل الحائف حنت في فصل الدخول من أيمان الخانية (س) حائف
لا يدخل دار غلامه قدخل دارها وزوجها لما قدم لا يبحث لان الدار تنسب الى الساكن
والساكن هو الحائف كخداي في السادس من ايمان الفتاوى الكبرى * ولو حائف
لا يدخل دار فلان فباع فلان داره قدخل لا يبحث في قرواهم وكذا العبد والذابة وكل شيء
يكون مضافا بحكم المالك رجل قال لا يدخل دار فلان هذه فباع فلان داره قدخل الحائف
لا يبحث في قول أبي حنيفة واحد الزوايين عن أبي يوسف وعن أبي يوسف في رواية يبحث
في قوله دار فلان فباع فلان داره لا يدخل داره لا يدخل داره لا يدخل داره لا يدخل داره
رجع الى قول أبي حنيفة وان لم يكن لفلان دار يوم الدين فلا يدخل داره لا يدخل داره لا يدخل داره
حنت في قول أبي حنيفة ومحمد ولا يبحث في قول أبي يوسف في أو آخر فصل الدخول من
أيمان الخانية (٢) * ان دخلت دار أخي فكذلك تسكن الاخ دار أخرى ودخلت المدينة
ان كان الحامل غلاما لمسلمة من الدار لا يبحث وان كان غلاما من الاخ يبحث وان لم يتعين
واسد حنت عند الامام ومحمد وان دخلت الدار التي كانت للاخ عند العيين وهي في ملكه
الاخ الا أنه لا يسكن فيها حنت لان خرجت عن ملكه بعد العيين مية وأغبرها في الخمار
والعشرين من أيمان الزاوية قال اكر بخانة زعم الدار آية حنت زن خاله بديهي
فزوجت حائف الجارية كرت واندر آمد قال في الوقعات ان كانت الكراهة من المرأة
سقط عيبتها بالبيع وان كان الحامل على العيين من البيت حنت وتكون الاضافة الى المرأة
للتعريف من أيمان القاعدية * ولو قال كل امرأة أملكها فهي طالق ان دخلت الدار
أو قدتم الدخول يتناول من في ملكه لا من سيملك لانه حقيقة للمالك المأمر فاذا وجد الشرط
طلقت من كانت في ملكه لا غير وكذا العتيق فان عتيق الاستقبال صدق في التعليل فطلق
من كانت في ملكه باعتبار الظاهر ومن سيملك باقراره في باب العيين في العتيق والطلاق من
أيمان الكافي شرح الوافي * ولو حائف لا يدخل الدار فأدخل رأسه ولم يدخل قدميه
لا يكون حاشا وكذا لو أدخل يده في الدار وأخذ من متاع الدار ولو أدخل رأسه وحده
قدميه كان حاشا (٣) وان احتمل الانسان وأدخل فيها فان كان الحائف لا يقدر على الاستمتاع
لا يبحث في قرواهم وان كان يقدر ولم يتبع ودوراض بقله اختلافه والعجيج أنه
لا يبحث مروى ذلك عن أبي حنيفة ولو حلف لا يدخل هذه الدار فجاء الى بابها وهو
مستند في المشي فغير رجله وأزافت رجله ووقع في الدار اختلفوا فيه والعجيج أنه لا يبحث
وان دفعته الرج ووقعه في الدار اختلفوا فيه والعجيج أنه لا يبحث اذا كان لا يقدر
على الاستمتاع ولو كان على دابة فأدخلته في الدار ان كان يقدر على متعتها وامساكها
حنت والا فلا وان أدخله انسان مكرها خرج من حاشا ثم دخل بعد ذلك مختار اختلفوا
فيه والعجيج أنه لا يبحث ولو حلف أن لا يدخل من باب هذه الدار ولم يتوشأ فذهب للدار

(١) وقرواهم الدار اسم للعروة عند العرب
والعجم ضعيف اذا سم الدار لا يقع على
العروة قبل البناء لكن اذا بنيت تسكن
دارا وان انتهت حنت وله هذا الوحلف أن
لا يدخل داره قدخل داره لا يدخل داره لا يدخل داره لا يدخل داره لا يدخل داره
ولو كانت الدار اسم للعروة بحث فقال
الذمة أبو البت ان كان العيين بالقار حنة
لا يبحث فيها الا بدخول المنيعة كذا في
أيمان الكافي شرح الوافي ع

(٢) سئل عن حائف لا يدخل دار فلان
وقلان قدخل احداها هل يبحث أم لا
أجاب لا يبحث من فتاوى الشيخ محمد
الوفائي ع

(ترجمة)

قال ان دخلت دار زوجتي فهي كذا
ثم باعت الدار من أجنبي فاستاذنه الحائف
في الدخول ودخل

(٣) ولو أدخل احد فزوج عليه لا يكون
حاشا سئل هذا اذا كان الداخل
والخارج متساويان فان كان داخل الدار
مهيئا فأدخل احدى رجله كان حاشا
لان أكثره يكون داخل وقال الشيخ
الامام شمس الاعمة السرخسي العجيج
أنه لا يكون حاشا كذا في فصل الدخول
من أيمان الخانية ع

باب ودخل حنث ولو نوى الباب الذي كان له صدق ديانته لأقضاء ولو حلف لا يدخل من هذا الباب لا يبحث في الوجوه كلها ما لم يدخل من ذلك الباب في فصل الدخول من أيمان الثانية * رجل حلف لا يضع قدمه في دار فلان فدخلها راكبا أو ماشيا حافيا أو متعلا حنث فان نوى ماشيا صح فاذا دخلها راكبا لا يبحث ولو أدخل مكرها لا يبحث فإذا أدخل وهو يجال بدق على المنع ورضي بقلبه اختلف المشايخ فيه والاصح أنه لا يبحث وهذا إذا حل فأدخل فان دخل بقدميه بحث قول واحد في فصل الدخول من أيمان الخ لاصلة * (بث) (فع) قال إمامنا في الخصومة الحلال على حرام أن لم يخرج في وقال ما أردت به الخروج للعمال ثم خرجت بعد ساعات بحث أن كانت الخصومة في الخروج والأفلا في باب العين يكون على الفور من أيمان الثانية * ولو قال إن لم أخرج من هذه الدار أو قال إن لم أذهب ونوى عين الذهب وعين النروج ولم يرد السكنى فسكن فيها لا يبحث إذا لم يرد الفور وإن نوى السكنى يعني لا أسكن فسكن بعد العين حنث في عينه في فصل المسألة من أيمان الثانية * رجل حلف لا يسكن هذه القرية فذهب على ما هو الشرح ثم عاد وسكن بحث هذا في الفتاوى الصغرى وأفتى القاضي الإمام أنه إذا نوى الفور لا يبحث إذا عاد وسكن وكذلك إذا كان هنالك مدة الفور في الفصل السادس عشر من أيمان الخ لاصلة (١) * (ن) حلف لا يدخل بلج أو الرى أو قال مد شئ بلج أو مد شئ الرى أو حلف لا يشرب خيرا في هذه القرية فدخل في كرمها أو ضباها فشرب قيم لا يبحث إذا كانت الكرم أو الضباغ في العمران لأن القرية وبلج والرى اسم للعمران وكذلك الحلف لا يدخل بلدة كذا فهو على العمرة لأن البلدة اسم لما هو داخل الرض بضلاف قوله لا أدخل كورة كذا أو رستاق كذا فدخل في أرضه حنث بحث (٢) في السادس من أيمان الفتاوى الكبرى * وإن حلف لا يدخل مكة فقد اختلف فيه نصيرين يحيى ومحمد بن سلمة قال نصيرين يحيى بمسئلة الاتيان فلا يبحث ما لم يصل الى مكة وقال محمد بن سلمة أنه بمنزلة الخروج قال الصدر الشهيد في واقعاته وهذا أصح وصحح خلافة في انحصار (٣) * وجدت في المتن أن الذهب بمنزلة الخروج وهذا إذا لم تكن له شية فان نوى بالذهب الاتيان فهو على ما نوى من أيمان التاخر الثانية * رجل قال لا مرأته أن خرجت الى بيت أبيك فأت كذا فخرجت ناسية ثم تذكرت فرجعت فهذا ثلاث مسائل الخروج والاتيان والذهب قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل في الاتيان لا يبحث إذا اتصل الى دار أبيها وفي الخروج يبحث باختلاف في الذهب والصحاح أن الذهب كالاتيان قال رحمه الله وينبغي أن نوى في ذلك أن نوى بالذهب الوصول فهو على ما نوى وإن نوى به الخروج فهو على ما نوى وإن لم ينو شيئا يبحث على الاتيان لأن الناس يريدون به الاتيان والوصول في فصل الخروج من أيمان الثانية * أصرأه كذا أن خرجت الا ذاتي أو برضاي أو على فهذا على كل من وزان قال أردت مرة صدق قضاء عنده أو أن قال أذنت لك أبدأ أو الدهر وكل ما أردت أو شئت فهو إذن لها في كل مرة وإن قال أذنت لك عشرة أيام يخرج فيها ما شئت

(١) رجل حلف وقال الله رين دمه بناشم (أي لا أكون في هذه القرية) فخرج ياهله ومتابعه ثم عاد وسكن كان حاشا وكذلك كل فعل يعتد لا يسلط العين فيه بالبر في فصل المسألة من أيمان الثانية *
(٢) وقيل لا يبحث إلا بالدخول داخل العمران كذا في منية المفتي ولم أجدهم
(٣) في الايمان بقوله والعصم أن الذهب كالاتيان لخاتمي من الثانية *

وان قال ان فعلت كذا فقد اذنت لا يصح كون اذنا ان خرجت من الدار بمرأته فاذن مرة فخرجت ثم خرجت مرة أخرى بلاذن حدث ان خرجت حتى اذن بنهي الميسن بالاذن مرة فلا يترط الاذن في الثاني وان نوى بكلمة الاحق دين لا قضاء وان اراد بكلمة حتى الاصدق ايضا لانه تغليظ والاول تخفيف في التاسع من ايمان البرازية * ولو قال لها لا يخرجني الا باذني يحتاج الى الاذن في كل خروج فان عشت الاذن مرة واحدة عند أبي يوسف أنه لا يدين في القضاء وعليه الفتوى ولو قال لها الآن اذن لك اذني اذن لك يحتاج الى الاذن مرة واحدة في فصل الخروج من ايمان النسانية (١) * وفي النوازل اذا قال لها ان خرجت بغير اذني فانت طالق فاستأذنته للبرج الى بعض أهلها فاذن لها فلم يخرج الى ذلك ولكنها كانت تنكس الدار فخرجت الى باب الدار تنكس الباب وقع الطلاق لانها خرجت بغير اذن لانه استأذنت لها في الخروج الى بعض أهلها ولم يخرج الى بعض أهلها فان تركت الخروج ثم خرجت في وقت آخر الى بعض أهلها الذي اذن لها في الخروج قال أخاف أن يقع المصداق عليها لان هذا اذن في الخروج في هذا الوقت عادة في السابع عشر في الايمان بالطلاق من ايمان المحيط البرهاني * (ط م) عن أبي يوسف سلطان حاف رجلا لا يخرج من المسجد بغير اذنه ثم عزل السلطان سقطت العين وكذا الزوج الا اذنه وكذا الزوج بعد الايانة ولو أعيد في عمله لا يعود ولو مات لا تنقطع عن محمد حلف الزاوي رجلا لا يخرج من هذا المطعم وعرف الأستاذ لم يضره حتى عزل حدث في القياس لا يحنث وبالأحسن أن أخذ وبأننا خبرنا ما لا يحنث ما لم يعزل في باب العين على فعل من القنية * قال اكرمي دستوروا زهر بروم (أي ان اذهب بغير اذنك من المدينة) فانت طالق ثم استأذنها فقالت دستورى دادم كبروى دهر ووز زبادى (أي اذنت لك في أن تذهب عشرة أيام لأصنع كبر) فذهب ولم يبعث أكثر من عشرة أيام لانتقال لان الحلو ف عليه هو الذهاب بغير اذن والذهاب هنا كان باذن فأما المالك هناك أكثر من عشرة أيام فليس بداخل في العين من طلاق القساعية * سئل عن رجله على آخر دين يغلقه بالطلاق على أن لا يخرج من البلدة التي هو فيها الا باذنه فوفاه دينه وخرج من البلدة هل يقع عليه الطلاق أم لا أجاب لا يقع عليه الطلاق لان الميسن مقدمة بحال قيام الدين فاذا أوفاه وأبرأه بطلت العين من فتاوى ابن القيم في الطلاق * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يخرج من بغداد الا باذنها ثم خرج فقالت لم اذن لك وقال الزوج قد اذنت في القول قول الزوج من آخر فصل الخروج من ايمان النسانية (٢) * (بخ) قال لها ان خرجت من الدار الا باذني فانت طالق فوقع فيها عرق أو حرق غاب فخرجت لا يحنث في باب الميسن في الفعل الا اذنه من ايمان القنية * رجل قال لا تسخر لا يخرج مع فلان اعلم الى مكة اذا خرج معه فجا وزال البيت ووجب عليه قصر الصلاة فقدر وان بدله أن يرجع رجع ولو قال والله لا أخرج من بغداد فخرج مع جنازة والمقابر شارح من بغداد فوالت في آخر فصل الخروج من ايمان النسانية * (شيخ قت) حلف لا يافرغ فلان فخرج مسافر في قافلة فمهم فلان حدث (قب شيخ) لا يحنث ما لم يجمعهما

(١) رجل قال لامرأته لا يخرجني الا باذني يحتاج الى كل خرجة الى اذنه فلو قال عشت مرة واحدة دين قضاء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ويصح روى عن أبي يوسف رواية أخرى أنه لا يدين في القضاء لانه نوى خلاف المأهر فلا يصدق وعليه الفتوى كذا في باب الميسن والاذن من ايمان التجبينس والمزيد سعد والحلة فيه أن يقول كذا أردت الخروج فقد اذنت لك فاذا قال ذلك لا يهمل فيه عند أبي يوسف وعند محمد بهل وبه يفتى ولو اذن لها بخرجة واحدة ثم نهاها عن تلك الخرجة يعمل فيه بالاجماع في عدم كل النهي عن الخروج من منية المنفى به

(٢) لان الزوج ينكر وقوع الطلاق والمبينة للمرأة لانها اثبت به

الطعام الواحد قنينة (في باب العين على الخروج والذهاب أو السفر) * رجل قال إن لم أدخل
البلدة المدينة ولم أن فلانا فأمرته طائفة دخل المدينة ولم يصادف فلانا في منزله ولم يلقه إلى
الصبح قالوا إن كان عالما سقت العين أنه غاب عن منزله حنت والا فلا وهو كالحال قال إن
أكل هذا الرغيف اليوم فأصكل غيري قبل غروب الشمس لا يبحث في قول أبي حنيفة
في أو آخر فصل فيما يكون على الفور أو على الأبد من الخالية * (السادس في العين في الكلام
والذوق والاكل والشرب والتبس والقرب والاسم واللعب) * وفي الجاهل إذا قال والله
لأفعلن في اليوم الذي يقدم فيه فلان فمكاهه في أول يوم وقدم فلان في آخر ذلك اليوم
حنت في عينه ولو قدم فلان في أول يوم وصكاه في آخر ذلك اليوم وقدم في بعض التسعين
فانزعفاني أنه يبحث وعامة المشايخ على أنه لا يبحث ولا ذكر لهذه المسئلة في الكلاب عن
محمد والوجه في ذلك أن القدوم وإن كان في معنى الشرط من حيث أنه ملقوع على خطر
الوجود لأنه ليس بشرط حقيقة وصورة لأن الخائف ما جعله شرطاً لأنه ما قرنه بحرف
الشرط وما عطفه على الشرط بل جعله معترفاً لشرط الحنت وهو الكلام وانما يكون معترفاً
الشرط إذا وجد الشرط قبله لأن من شرط المعترف للشيء أن يكون ذلك الشيء ما عليه
حتى يحصل التعريف بوجود نفس المعترف ولم يوجد ذلك مما فاعملنا بالمعترف فقلنا إذا وجد
القدوم قبل الكلام لا يبحث في عينه وعملنا بالشرطية فقلنا إذا وجد القدوم بعد الكلام
يقع الحنت فتصورنا عليه عملاً بالمعنيين بقدر الامكان في الفصل العاشر من أعيان
المحيط البرهاني * لا يكلم أو لا يكلم أبداً فهو على الأبد وإن نوى يوماً أو يومين أو ثلاثاً
أو بلداً أو منزلاً يدين ولا يبحث حتى يكلم بكلام مستأنف بعد العين منقطع عنها حتى
لو وصل وقال إن كلمك فأنت طائفة لا يبحث ولو قال اذهب أو واذهي بحث
في نوع آخر في المعارضة من الثاني من أعيان البرازية * رجل حلف لا يكلم فلانا عما
هذا فالعين من حين حلف إلى غير محرم لا على سنة كاملة من حين حلف في فصل الكلام
من أعيان الخالية * رجل حلف لا يكلم فلانا فحسب فلان الباب فقال الحالف كسبت
(أي من) لا يبحث ولو قال كذا أي (أي من أنت) يبحث وهو المختار وبه أخذ الفقيه
أبو الليث لأن قوله كسبت ليس بخطاب الأبري أنه يجوز أن يخاطب غيره فيقول للعالم
بين يديه كسبت ابن (أي من هذا) وقوله كذا أي تو خطاباً وادعيات حسامية في أواسط
باب العين بعامة النون * لا يأكل هذا اللبن فحسب به لا يبحث في الثالث عشر من أعيان
البرازية * لا يأكل هذا الصقر فجعل في قفاج (اسم للمرق) وكأه يبحث لأن عين
الصقر في الطائفة (قفاج) قائمة ترى والاسم ليزل في الحادي عشر من أعيان البرازية
(١) * ولو حلف أن لا يأكل من ثمن غزل فلانة فاشتري غزل فلانة أو وهبت له قباعة
وأكل ثمنه لا يكون حاشاً ولو باعته فلانة غزلها أو دفعت إليه الثمن فأكل الحالف حنت
في عينه في فصل الاكل من أعيان الخالية (٢) * رجل قال لأمرته تراكرن دهم
يا أبا دهم تو طلاق (أي إن أعطتك خبزاً أو ماء فأنت طائفة) فالخالية في ذلك أن يعطى
الذهب اليه لا يشترى الخبز أو يأتي بالخبز إلى الدار ولا يعطى اليها فتستعمل المرأة ثمن غير أن

(١) وفي المحيط والاصل فيه أن الحالف متى أكل الخائف عليه بعد ما خلط بخلاف
جنسه فإن صارها الكامن كل وجهه أو
من وجهه لا يبحث وإن لم يصرها الكا
وكان قائماً من كل وجهه بحث
سئل عن حلف لا يأكل من هذا القمح
فأكل من شيزه هل يبحث أجاب نعم يبحث
أفتى بقوله ما من فتاوى ابن نجيم
(٢) لو حلف لا يأكل من غزل فلانة
قباعة فلانة غزلها فأكل من ثمنه لم يبحث
من أعيان مختارات النوازل وهو يحصل
تأمل بعد

يعطى اليها في أوائل الإيمان من جواهر الفتاوى * وإذا خاف الرجل على شئتين
بين واحدة قائمه على ثلاثة أو بجهة واحدة أن يقول والله لا أكل من هذا وهذا أو قال
لا أكل فلا يؤفلنا فإذا فعل واحد منهما لا يثبت حتى يفعل الآخر والثاني أن يقول
والله لا أكل هذا ولا هذا أو قال لا أكل فلا يؤفلنا فلهذه عيشتان فإذا حدث في أحدهما
لزمته الكفارة وإن حدث في الآخر لزمته كفارة أخرى والثالث أن يقول والله لا أفعل
كذا أو كذا فهذه عين واحدة فإن حدث بأحد الأمرين بطل الآخر ولزمته الكفارة

(ترجمة)

(أن لم أشرب خرا ولم ألعب قمارا ولم أزن
فأنت طالق متى ثلثا فإن لم يفعل واحدا
من هذه الأمور طالق)

(أن أشرب خسرا وألعب قمارا وأزن
فأمر بك بذلك)

(أن قال لها أمر بك بذلك أن قمارا وخسرا
عصرا وبخافا شرب البغي بصيرا الأمر يدها
لا أن كل واحد شرط على حدة وليس الكل
شرطا واحدا)

(قال امرأته طالق أن يشرب خرا ويلعب
قمارا ويسك حاما)

(أي ولو قال لا يشرب خرا ولا يلعب قمارا
ولا يسك حاما)

(١) لأنه متى كثر كلمة التي صار كل واحد
من ذلك جينا على حدة كذا في جواهر
الفتاوى

(٢) قال امرأته طالق أن يشرب الخمر
وقمارا ولعب بالجاسم حكى عن الشيخ أبي
بكر محمد بن الفضل أن كل واحد من هذه
الاشياء شرط على حدة وغيره من المشايخ
جعلوا الكل شرطا واحدا ولو دلت
أن لا يشرب الخمر ولا يلعب القمار ولا يلعب
الجاسم فكل واحد شرط على حدة بطل
خلاف كذا في النوع الثاني من الفصل
الرابع من طلاق البرازية

من أوائل أيمان المتق * (فشين) أكرم من يده غفورم وقمارتكم وزنا نكتم ازمن سه
طلاقا كركي ازمين كارها نكند تطلق ولا خلاف في الثاني واختلاف في الأول والثالث وهو
ما إذا قال أكر باده خورم وقمارتكم وزنا نكتم أمر بك بذلك فعل واحد من ذلك لا يصير
الأمر بيدها وقيل بصيرها الغرم من مثل هذه اللفاظ منع النفس عن المحذور وكل واحد
من هذه الأفعال بانفراده يصلح غرضه فيبقى أن لا يتوقف على الكل وإن كان اللفظ للجمع
(كنو) قال الفضل لكل واحد منها شرط على حدة وقال غيره الكل شرط واحد (فولان)
قال لها أمر بك بذلك أكر باده جوشيده وعصيرم كنكي خورم كنكي خورم صبيرا الأمر
بيدها كد معاني استهمركي بجودا كأنه فكله قال نه بجملي كذا أجاب ووافقه الباقر
من أهل زمانه خلاصة (وماني الخلاصة مذ كورتي البرازية والقنينة) وفي المحيط قال
امرأته طالق أكر باده خورم وقمارتكم وكبورتك دارد وقال الفضل لكل واحد شرط
على حدة وغيره من المشايخ جعلوا الكل شرطا واحدا ولو قال باده في خورم وقمارتي كند
وكبورتك دارد فكل واحد شرط على حدة بخلاف قول الغين في أوائل الفصل الثاني
والعشرين * رجل قال والله لا ذوق طعاما ولا شرابا فذا في أحدهما كان حاشا
(١) ولو قال والله لا ذوق طعاما ولا شرابا فذا في أحدهما لا يثبت وقال أبو القاسم
الصفار يثبت في عينه لأن المراد من هذا الكلام في العرف نفي كل واحد منهما وقال
الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يثوى في ذلك فإن لم يوشأ لا يثبت بأحدهما وعليه
الفتاوى في فصل الأكل من أيمان الخمانية * (بم) حلف لا يشرب خرا بغير أنهما يتم
استأذنهما فقالت فوداني (أي الرأي ثالث) فودان في باب العين في الفعل لا يثبت من
القنينة * رجل حلف أن لا يشرب الشراب ولم يوشأ ما كان العين على الخمر قال رضي
الله عنه وفي عرفنا يقع العين على كل مسكر في الشرب من أيمان الخمانية * وقال
القاضي الإمام أبو علي الثاني في عرفنا ليس التذيق يقع على كل مسكر من ماء العنب أيضا
نبا كان أو مطبوخا أو سمى يقع على الخمر خاصة ويسكن يقع على كل مسكر من العنب أيضا
وعليه الفتاوى في فصل العين على الشرب من أيمان الخمانية (٢) * إن دلت من غزلت
فاشترى من غزالها ونسجه وباسه لا يثبت وقيل إن كان الحلف لعني في الغزل يثبت
والأفلا كما إذا اشترى دار فلان فباع داره ثم دخل أن كان لعني في الدار يثبت
والأفلا لا بأس من ثوبها فاشترى وليس لا لاتقطاع النسبة إلا أنوى من غزالها في الرابع
عشر من أيمان البرازية * جعل أمرها يدها أن ضربها فامر غيره فشر بها فلهذه

مسئلة الحلف على أن يضربها فأمر غيره بضربها أقبل بحيث كالواجب لا يضرب عنه فأمر
 غيره وقيل لا يحدث كالواجب لا يضرب ولده فأمر غيره ولو قرصها أو متشعرها أو عضها
 أو خنقها أو أكلها أو غيرها إذا ضرب فعل يصل بالحق ويحصل له الأثم قالوا هذا
 لو لم يكن في حالة المزاح أما لو فعله فيما من أجل البصير الأمر بدها وإن أكلها وكذا لو أصاب
 رأسه أو فمها أو مزاح فأدماها لا يحدث هو الصحيح لأنه لا يحدث ضربا عرفا وبه ضمهم قالوا
 لو حلف بالفارسية لا يحدث بهذه الأفعال لأنهم بالسان الفارسية لا تسمى ضربا كذا (فقط)
 أقول وصحة التركية وهذا هو الحق عندى (جف) حلف لا يضربم المتشعرها
 أو عضها أو خنقها حدث في عرفهم لا في عرفنا أقول وكذا لا يحدث في عرف أهل الروم
 (فقط) ولو نفى نوبه فأصاب وجهها لا يحدث لأنه لا يتعارف ضربا فلا يقصده بعينه
 (نه) ولو رمها بتجسدة أو نسيابة أو نحوها لا يحدث لأنه رمى لا ضرب وكذا لو دفعها
 دفعا لم يوجهها لا يحدث ولو نعه مدغرها بالضرب فأصابها قبل يحدث وقيل لا
 في الثالث والعشرين من الفصولين * وجعل حلف أن لا يضرب امرأته فترصها أو بعضها
 أو خنقها أو متشعرها أو أكلها أو غيرها حدث في عينه قالوا هذا إذا لم يكن في الملاعبة فإن كان
 في الملاعبة لا يحدث وهو الصحيح وكذا لو أصاب رأسه أو رأسها في الملاعبة فأدماها لا يحدث
 وقيل هذا إذا كانت البين بالعبية فإن كانت بالفارسية لا يحدث في جميع ذلك والصحيح
 أنه يكون حائشا إذا كان على وجه الغضب فإن تشعرها تكلموا به والصحيح أنه يكون
 حائشا إذا كان على وجه الغضب وإن نعه مدغرها أو أصابها لا يحدث وكذا لو نفى الشوب
 فأصاب وجهها أو وجهها لا يحدث وإن رمها بجحر أو نسيابة أو نحوها ذكر في النوازل
 أنه لا يحدث لأن ذلك رمى وليس بضرب وإن دفعها ولم يوجهها لا يحدث في فصل الضرب
 والقول من أيمان النسيابة * وفي الجامع لو قال لها إن لم أضربك فأنت طالق فهو على
 أربعة أقسام فإن كان فيه دلالة القوربان قصد ضربهم انفع انصرف إلى القور وإن نوى
 القور بدون الدلالة يصدق أيضا لأن فيه تغلظا وإن نوى لا يبدون الدلالة يصدق
 أو لم يكن له نية انصرف إلى الأبدون نوى اليوم أو الغد لم تعدل نيته قيمة في باب البين
 يكون على القور ولو أرادت المرأة الخروج فقال زوجه إن خرجت فأنت طالق فخلعت
 ثم خرجت لم يحدث وقدم في المطلاق وكذا لو أراد الرجل أن يضرب عبده فقال لا تخزن
 ضربه فعبده حر فتركه ثم ضربه وهذه تسمى عين خور وتقرأ بالوحشية باظهاره وجهه
 إن حراد المتكلم الرقع تلك الضربة والخروج عرقا ومضى الإبان على العرف بمخارقات
 النوازل * ولو حلف لا قذف أو لا يشتم أحدًا فذف أو شتم مبتاحث لأنه قذف وشتم
 وفي عتاق (ن) قال لعمدة إن شتمك فأنت حر فقال له لا يول الله فيك لا يعتق لا قذف
 ليس بشتم بل اتهام هذا ادعاء عليه في الفصل العاشر من الباب الخامس من مطلق الفتاوى
 الكبرى * (السابع في النذور والكفارة) * النذر بإيجاب عين الفعل المباح على نفسه
 تعظيم الله تعالى بذكر اسمه وإيجاب العبد معتبرا بإيجاب الله تعالى حتى لو قال لله على صوم
 أو صلاة صم نذره ولو قال على تسبيح أو تحميد لا يصح نذره ولو قال لله على حجة أو صوم

سنة يلزمه ليجب الوفاء وان عاقب نذره بشرط بان قال ان فعلت كذا فعلى حجة
أومر سنة ففعل فعله الوفاء بنفس النذر لاطلاق الحديث وهو ظاهر الرواية ولا يخرج
عن العهدة بالكفارة وعن أبي حنيفة أنه يرجع عن ذلك وقال أجزأه كفارة بين وهو قول
محمد ويخرج عن العهدة بالوفاء بما سمى أيضا يعني هو مخير بين الكفارة وبين الوفاء
بما سمى وهو أحد قول الشافعي وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي من أيمان شتات
النوازل * المنذور اذا كان له أصل في الفروض لزم الناذر كالمصوم والصلاة والصدقة
والاعتكاف وما لأصل له في الفروض فلا يلزم الناذر كعبادة المريض وتشيع الحنابلة
ودخول المسجد وشاء القنطرة والرباط والسقاية ونحوها هذا هو الأصل الكلي ولونذر
مطلقا فحرقه على صوم هذا الشهر أو معلقا بشرط بريد فحرقه على كذا ان قدم غائب
فوجد وفي وان نذر معلقا بشرط لا يبرده كان زيت فعلى كذا وفي أو كافر (١) وبه يفتى
دور في الأيمان * ولو قال ان برئت من مرضي هذا أذبحت شاة أو على شاة أذبحها
وبرئ لا يلزمه شيء (٢) ولو قال على شاة أذبحها أو أتصدق بعلمه الزم في فضل النذر
من الخزانة * (الفتاوى) نذر بعق رقبة بكسها وفيها أو الأثم ولا يجبره القاضي
من أيمان الدرر * أئزم على نفسه الحج ان فعل كذا الزم الحج ولا يجوز به كفارة المدين
وعن القاضي الرزوي أنه بالخيار ان شاء كفر وعن الامام أنه يرجع وقال يجب الكفارة
وعليه الفتوى لكثرة البلوى في الناس من النذور من أيمان البرازية * سئل عن
شخص قال لله على أن أتصدق بدراهم مائة في يوم معين فصدق بها في يوم غيره لم يجزه
ذلك أجاب بجزئه ذلك من فتاوى ابن نجيم * وأما كفارات الميت اذا مات وعليه
كفارة وأوصى بأجرها من ثمن ماله فان كانت كفارة بمعين خبر الوصي بين الاطعام
وبين الكسوة وبين التحرير وكفارة القتل والمظهار والافطار يتعين التحرير ان بلغت
قيمتها ثلث والاعتين الاطعام ولا تدخل للصوم في الكل كذا في الصلوة لاعتق البدائع
من الغفار * أعتق المرتد عن الكفارة لم يجز كفر عن إيمان كثيرة رقابا أو غيرها ولم يشتر
عن كل واحدة بئز أعتق الابن عن الكفارة جاز في باب النذر والكفارة من منية الفتى

﴿كتاب الحدود﴾

* (الاول في شرائط الاحصان وفي الوطء الذي يوجب الحسد والذي لا يوجب وفي شهادة
الزنى) وشرائط الاحصان ستة اسلام الزوجين وبلوغهما وعقلهما وحريةهما والدخول
بالمسكوحة بالنكاح الصحيح في انقلب أو لم ينزل وعند الشافعي اسلام الزوجين ليس
بشرط واحصان كل واحد من الزوجين شرط عندنا لصير الانحر به محصنا في قول
أبي حنيفة ومحمد وظاهر قول أبي يوسف فلو أن عاتلا بالغت في تزوج امرأة صغيرة أو أمة
ودخل بها أو تزوج امرأة نكاحا قاندا ودخل بها أو تزوج المسلم ذمية ودخل بها لا يصير به
محصنا وان دخل بالمسكوحة الصغيرة ثم بلغت أو دخل بالمسكوحة الأمة فاعتقت لا يصير
أحدهما محصنا ما لم يجامعها بعد البلوغ والحرية في قولهم وأما الذمية اذا أسلمت لا يصير

(١) وفي المتن هو الصحيح وهو أي التفصيل
المذكور هو الصحيح كما في الهداية الا ان
الاولى أن يرجع الصغير الى ما يلزمه من
الكفارة في الصغير أنه يرجع من الوفاء
الى الكفارة وهو اختيار السرخسي
وغيره وبه يفتى كما في الخلاصة من أيمان
القهرستاني في فصل من حلف لا يدخل

بيتا

(٢) الا اذا أراد وأتصدق تنوير
أو الا أن يقول لله على أن أذبحها الا ان
الزوم لا يكون الا بالنذر والذات عليه
الثاني لا الاول من أيمان الدرر والغفر

بها

زوجها ولا هي محصنة حتى يدخل بها بعد اسلامها في قول أبي حنيفة ومحمد والذي اذا دخل
بامر أنه الذميمة ثم أسلا أو أسلم الزوج لا ثبت الاحصان ما لم يجامعها بعد الاسلام من حدود
الختانة في قوله * واحصان كل واحد من الزاينين ليس بشرط لوجوب الرجم على أحدهما
حق لو كان أحدهما محصنا ولا آخر غير محصن فالمحصن منهم ما رجم وغير المحصن بمجده (١) من
حدود البدائع * ثمانية من الاحكام لا يجوز جهدها مع الثاني الحد مع المهر والاجرم مع
الضمان والمقاع مع الضمان والعشر مع الخراج والوصية مع الميراث وكذا القطر مع زكاة
التجارة والقصاص مع الدية والجلد مع الرجم من خزانة المفتين وكذا في التاتارخانية
(قبيل الثاني من الحدود فضل على خزانة الفتحة لمخفا) * لا حد بشبهة المحل وان ظن حرمة
كوطه أمة ولده وولد ولده ومعدته بالكتاب وبشبهة في الفعل ان ظن حله كعتة الثلاث

وأمة أو به وروحه وسببه والنسب ثبت في الاول فقط (٢) وحد بوطه أمة أخيه وعه
وامرأة وجدت في فراشه لأجنبية زفت وتبل هي زوجتك (٣) وعليه مهر بذلك قضى
على كرم الله وجهه وبالعتة لأن الوطه في دار الاسلام لا يتحقق الحد أو المهر وقد سقط
الحد فنعين المهر وهو مهر المثل ولهذا قلنا في كل موضع سقط فيه الحد عما ذكرنا يجب فيه
المهر للمأزونة الأفي وطه جارية الابن وقد علقته منه وبشبهت نسبها لما ذكرنا في النكاح وفي
وطه البائع المبيعة قبل التسليم ذكرها في الزيادات وينبغي أن لا يجب بوطه جارية السيد
لأن الأولى لا يجب له على عبده دين ولو قبل وجب ثم سقط فستقيم على ما اختلفوا في تزويج
المولى عبده بجارية كذا في التبيين في أوائل باب الوطه الذي وجب الحد من حدود البحر
ملخصا * ومن تزوج امرأة لا يصلح له نكاحها فوطه الم يجب عليه الحد قال الاسديابي
وهذا قول أبي حنيفة وزفر قال أبو يوسف ومحمد اذا تزوج نكاحا جمعا على فحرمه بحرمه
كانت المرأة أو غير محرمه والواطي يعلم أنها حرام فليس ذلك بشبهة وعليه الحد اذا وطئ
وان كان لا يعلم فلا حد عليه والصحيح قول أبي حنيفة وزفر وعليه معنى النسق والمجبوري
وغیره ما وقال في الوقعات تزوج محاربه ودخل بها حد عند أبي يوسف ومحمد قال
أبو ألاث وبه تأخذ فخص أيضا تأخذ به وقال في الفتاوى السراجسة وعليه الفتوى
وفي الخلاصة والفتوى على قولهما قلت الم ربح في جميع شروح هذا الكتاب وجميع شروح
المنظومة والهداية وأصولها وجميع شروحه وأيضاح البدرانغ والاختصار وطرائق
الخلاص دليل أبي حنيفة فكان تصحيح قوله واختيار الفتوى عليه أولى (٤) من حدود
تصحيح القدوري * ومن تزوج امرأة لا يصلح له نكاحها فوطه الم يجب عليه الحد وهذا
قول أبي حنيفة وزفر لكن يجب عليه مهر المثل كذا في الخلاصة وعند أبي يوسف ومحمد
والشافعي ان علم الواطي أنها حرام فعليه الحد في كل وطء حرام على التأييد وان كان
لا يعلم فلا حد عليه وفيما ليس بمحرم على ان تأييد عليه كان نكاحا بغير ولى وبغير شهود
وقال الحاكم الشافعي في النكاح تزوج امرأة من لا يصلح له نكاحها فدخل بها قال لاحد
عليه وان فعله على علم لم يحد أيضا ويجمع عقوبة في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد
انما علم بذلك فعليه الحد في ذوات المحارم منه انتهى أراد بنكاح من لا يصلح له نكاحها

(١) واحصان الرجم الحزبة والتكليف
والاسلام والوطه بنكاح صحيح حال وجود
الصفات المذكورة واحصان القذف
كونه مكافحا لاصم الماعية فمن الزنا كذا
في المتن في أوائل الحدود

(٢) أي ثبت النسب في شبهة المحل
بالدعوة ولا يثبت في شبهة الفعل وان اتعاه
كذا في البحر في شرح المحل المزبور
(٣) أي لا يجب بوطه أجنبية زفت البسه
وقالت النساء هي زوجتك كذا
في البحر

(٤) ونكاح المحارم قبل باطل وبسقط
الحد بشبهة الاشتباه وقبل فامد وبسقط
الحد بشبهة العقد في الثلاثين من
الفصولين
وأما نكاح المحارم مع العلم بأنها حرام
فمناسد عند الامام خلافا لهما كذا
في التاتارخانية

نكاح المحارم والمطابقة الثلاث ومشكوكه القبر ومعتدة الغدير ونكاح الخامسة وأخت
المرأة في عدتها والمجوسية والامة على الحرة ونكاح العبد والامة بغير إذن المولى والنكاح
بغير مهر ودفع كل هذا لا يجب الحد عنده وان قال علمت ثم احرام على وعندهم يجب الحد
اذا عدل بالتحريم والا فلا وتكنم ما قال لا لقبالس بحرام على التأيد لا يجب الحد كالنكاح
بغير مهر ود في باب الوطء الذي يوجب الحد من حدود وغاية البيان * واذا تزوج
بذات رحم يحرم منه نحو الام والبنت والاخت والعممة والخالة أو تزوج بامرأة أمه أو ابنة
ودخل بها لا حد عليه في قول أبي حنيفة وعليه مهر مثلها بالغاما بلغ (١) وقال أبو يوسف
ومحمد وان شافعي ان علم أنهم اذا تزوج محرم منه عليه الحد ولا مهر عليه وان لم يعلم كان عليه
المهر ولا حد عليه من او اثر باب المهر من الخاتمة * (ق) ولو طلق امرأته ثلاثا ثم طلقها
في الفدة ان كان طلقها ثلاثا قبل لا حد عليه في الاول من حدود فقد الفتاوى * (م) قال
محمد في الاصل اذا غصب جارية فزنى بها ثم مات ضمن قيمتها ولا حد عليه بالايجاب ولو
زنى بها ثم غصبها بعد ذلك ضمن قيمتها فعلى قول أبي حنيفة ومحمد لا يسهط الحد وعلى قياس
ماروى عن أبي يوسف في غير رواية الاصول في المسئلة التي تلى هذه المسئلة لا يجب ان
يسقط الحد عنها فانما اذا زنى بأمة ثم اشتراها ذكر في ظاهر الرواية يحد عندهم جميعا
وروى عن أبي يوسف في غير رواية الاصول أنه يسقط الحد وكذلك اذا زنى بالحرة وتزوجها
فبوعلى هذا (٢) ذكر شيخ الاسلام في شرحه كتاب الحدود في الفصل الثالث من حدود
النساء خاتمة * ولوزنى رجل بامرأة حرة فقتلها خطأ حتى وجبت الدية يجب الحد لانها
وجب بابين مختلفين ولو كان مكان الحرة جارية والمسئلة بجمالها فعليه الحد ويضمن قيمتها
وعن أبي يوسف أن عليه قيمتها ولا حد عليه في الاول من حدود الظاهرية * رجل زنى
بصغيرة لا تتحمل الجماع فأدناها لا حد عليه في قولهم ثم انه يطرأ بالافضاء ان كانت
تستملك البول كلن عليه المهر والوطء وثالث الدية بالافضاء وان كانت لا تستملك البول
كان عليه الدية جميعا ولا مهر عليه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد وعليه الدية
والمهر أيضا ولا يحرم عليه أمها وابنتها بهذا الوطء في قول أبي حنيفة ومحمد وقال
أبو يوسف يحرم من حدود الخاتمة * ولوزنى بهيمة يجماع مثلها ولم يقضها يجب الحد
وهذا ظاهر وهل يجب مهر المثل ينبغي أن لا يجب لان الحد واجب وانه يشاق وجوب
النسيان وكانت واقعة الفتوى ولو طلقت صغيرة لا يشترط مثلها لا يكون هذا الوطء في المحل الحلال والحرام
ولهذا لم يوجب أبو حنيفة ومحمد بذلك الوطء حرمة المصاهرة ولكن وجب اعترافه أنه أرض
تلك الخاتمة اذا لم يقضها وهذا لا يشترط وجوب الحد وهو المحل المشتبه لان الفعل فعل
اقتضاء الشهوة فلا يسهل الا في محمل مشتبه (٣) ذكره أبو زيد في خزنة الهداية
في باب الحدود من احكام الصغار في الحدود * زنى صبي يصبية لا حد عليه وعليه المهر
(٤) لانه مأخذ بأفعاله وانهم لم يصحوا أن تزنى الصبي بذلك لا مهر عليه وان باعته مكرهه
فكذلك وان مطاوعة لامهرها لو بين أمالها وانما لانها واسقاط حقها ولانه لو ضمن رجوع وليه

(١) ولا يجب المهر في النكاح الفاسد
الا بالجماعة في القبل وحينئذ يجب الاقل
من مهر المثل والمسمى ان سعى والا يجب
مهر المثل بالغاما بلغ كذا في الخزانة
كذا في النكاح الفاسد من زينة الفتاوى
وقدم النقل في النكاح الفاسد من هذه
المجموعة سيد

(٢) رجل زنى بأمة الغير ثم اشتراها أو
بجوزة ثم تزوجها فانما يحدان في قول أبي
حنيفة ومحمد وعن أبي يوسف في رواية
لا يحدان والحرة اذا زنت بعد ثم اشتريته
فانما يحدان جميعا كذا في الخاتمة قبل
الشهادة على الزنا سيد
وأفتى ابن نجيم بقول أبي يوسف في
الامة سيد

(٣) وفي الدرر الزنا وطء مكاف في قبل
مشتهة خريج به وطء غير المشتهة كصغيرة
لا تشترط ويحدان باثباتي المنية والخاتمة
ظلت مثل كذا بخطيب مع هذه المجموعة
وما في الدرر ووافق المال البديع سيد
(٤) الوطء في دار الاسلام لا يخلو عن الحد
أو المهور وقد سطا الحد فعين المهور وهو
مهر المثل كذا في البحر سيد

عليها به كن أمرها بما ينشئ ولحقه غرم ولبه على الأمر فلا يفيد الضمان دعت أمة صديا
 فزني بها ايضاً المهر ولا تآمرها لم يصح في حق المولى في نوع مشرتين الحدود والجنابات
 من حدود البرازية * وفي النظم عصب أمة فزني بها هي مطاوعة يجب الحد ولا مهر ولا ضمان
 ان لم يقصها وان مكروهه عليه المهر ولا سدة (١) من الحمل الزبور * وفي نكاح فؤاد
 صاحب الحيط الحد والضمان لا يستمعان الا في مسئلتين الاولى اذا زني بجارية بكر يجب
 الحد ونقصان البكارة والثانية اذا زني بغير ذمتي أي بغير اذنه يجب الحد وقصة النحر من
 حدود أسكام الصغار * والبالغة العاقلة اذا دعت صديقا فوطئها لا حد علم اعلم بالحكمة
 أول تعلم وعليها العدة قولها رها والبالغ الصحيح اذا زني بصديقه أو بجارية أو نائمة فعليه الحد
 ولا حد عليها ولو أكرهت المرأة على الزنى لا حد علم اعند الكل والرجل اذا أكره على الزنا
 قال أبو حنيفة آتوا وهو قول صاحبنا لا حد عليه وكان يقول أول وهو قول زفر عليه الحد
 من حدود النسانية * ولو كان المكروه غير السلطان بحد وقال لا يحد وعلمه الفتوى
 من تناوى السراجية في الحدود (٢) * وجل زنى بامرأة فأخذها فقال هي امرأتى وللمرأة
 زوج معروف فانه يسقط الحد عنه وعليها العدة وله المهر باقرار الرجل من نكاح
 الجواهر * والحاصل أن الزانيين أماما مسلمان أو ذمتان أو مستأمنان أو أحدهما مسلم
 والاخر ذمتي وهو صادق بصورتين أو أحدهما مسلم والاخر مسلمة آمن وهو صادق بصورتين
 أو أحدهما ذمتي والاخر مسلمة آمن وهو صادق بصورتين فهي تسع صور والحد واجب
 في الكل عند الأمام الا في المستأمنين والافعال اذا كان أحدهما مستأمناً أما كان فلا حد
 عليه في ثلاث منها كالأجنبي في باب الوطء الذي يوجب الحد من حدود المهر * ولو زنى ثم أُلِمَ
 وكان زانداً ثابتاً بمسئلة مسلمين لم يسقط الحد باسلامه والاسقط في أحكام الذمتي من الأشياء
 (٣) * وسئل عن الذمتي اذا زنى بذمية وثبت عليه ما يطربق شرعي هل يحدان أم لا أجاب
 نعم يحدان بالحد لا بالرجم من فتاوى ابن نجيم * وفي شرح الطحاوي ومضى به بحد يعزر
 فان كانت ما كولة تنذبح ولا تؤكل وعن الفاروق أنه يحد وفي الصغرى أنه يؤكل كل عند
 الامام ولا تحرق وعند الثاني لا تؤكل وتحرق كالموكل كانت مما لا تؤكل والتي لا تؤكل تحرق
 به الذميج ولا تحرق قبل الذميج وبعضه الذميج ان تغير فتمتأ بالحد والتمديد والاعتقاد
 على رواية شرح الطحاوي وذكر الأئمة المختار والاحراق اقطع القصد (٤)
 في الثاني من حدود البرازية * رجل قبل حرة أجنبية أو أمة أو عاتقها أو مملوكها بشهوة
 يعزر ولو جامعها فمأذون الفرج فانه يعزر وكذا القوطي في قول أبي حنيفة وفي قول
 صاحبنا اذا توطئ حدته ان زاناً كان المفعول به بالغاً يعزى في قول أبي حنيفة وفي قول
 صاحبنا يحدان كان مملوكاً فلا شيء عليه من تعزير الخائسة * زنى بامرأة أجنبية في
 دبرها يحدان جميعاً (٥) وفي الزيادة وفي الطحاوي أنه على الخلاف لا ط بامرأة أو أمة أو
 عبده لا حد من أوائل الثاني من حدود البرازية وكذا في الخلاصة * ولو اعتاد اللواط فله
 الامام مصلحاً كان أو غير مصلح سياسة في الوطء الذي يوجب الحد من حدود ابن همام *
 وأما مساحقة الرجال بالرجال فانه لا يحزم شيئاً وقبه التعزير وليس فيه الحد في قولهم جميعاً

(١) وفي النية اذى عليه أنه وطئ جارية
 وحملت منه وادعى النقصان بهذا السب
 له أن يحد أنه أنكر الدخول فان لم يحد
 له أن يطلب من الحاكم تعزير المذمتي
 ولو ربح من المذمتي له طلب النقصان كذا
 في المحلل المزبور من البرازية *
 (٢) وفي الحيط ذكر محمد الاختلاف
 في الإكراه على الزنا فظن البعض اختصاصه
 به أما في غيره فافا السلطان وغيره سواء فيه
 عنده أيضاً والصحيح مذهب السب
 الآخرون من أنه يعم الأحكام كلها كذا
 في ضمان الإكراه من ضمانات فضيلة *
 (٣) سئل عن الذمتي اذا صدر منه
 ما يوجب الحد فقبل أخته عليه أسلم
 هل يستوفى منه أو يرد عنه أجاب أن ثبت
 عليه باقرار أو بشهادة مسلمين عدلين
 يساق عليه الحد وبشهادة اثنين لا يساق
 عليه الحد ويسقط عنه من فتاوى ابن
 نجيم في الحدود *
 (٤) وفي التهمة قبل مسائل الأمر
 بالمعروف وان كانت ما كولة تنذبح
 وتؤكل ولا تحرق قال وفي شرح الطحاوي
 خلاف هذا والاعتقاد على هذا هو
 في حدود الأصل كذا يحفظ جامع هذه
 المجموعة في آخر باب الاقرار في الزنا *
 وأنتى أبو الوعد أنه يؤكل ويشرب لبنه
 وما وقع في بعض الكتب من خلافه فهو
 غلط *
 (٥) هذا اشاعه لما في المتن *
 واما

وأما مساقعة الرجل بالنساء فإنه في التحريم كجبايع وفيه التميز وليس فيه الحسد في قولهم
 بجعا وأما مساقعة النساء بالنساء فإنه لا يحترم شبهه أوفيه التعزير وليس فيه الحسد وأما
 مساقعة النساء بالرجال مثل العتق والخلع والجرب والعمان الذين لا يصلحون للاستمتاع
 فإنه في التحريم كالجبايع وفيه التعزير وليس فيه الحسد أيضا وأما تباين الرجال الجوارى
 الصغار الواقي لا يصلحون للاستمتاع فإنه لا يحترم شبا إلا أن دناها في الفرج فإن وطئها
 في الفرج وجب عليه العتق فإن قتله الواقي وجب عليه الدية ودخل العتق في الدية وأما
 عتق النساء بالغلمان الصغار الذين لا يصلحون للاستمتاع فإنه لا يحترم شبا وفيه التعزير
 وليس فيه حد من نكاح النصف * وفي المتن قال أبو سليمان عن محمد إذا قال زنت
 بفلانة وهي حرة مسلمة قضى على ذلك ولم يرجع فطلبته بمخذه ضرب له الحد عاتين بقتله أيها
 ولا يحسد هـ حد الزنى لأنه حكم يكذب حين ضرب حدا للذف في السابع من حدود المخط
 البهائم * أقر بأنني بامرأة وهي تكرر عنده لا يحسد وعندهما يحسد وكذلك لو كانت المرأة هي
 المقررة والرب غائب بحكم الرجل بحكم المرأة تانارخانية وكذا في حدود النية * ولو جاء
 أربعة من تزويج وشهدوا على الزنى واحد بعد واحد لا تقبل شهادتهم ويحدون حدا للذف
 وإن كثروا وعن محمد إذا كانوا قودا في وضع الشهود فقام واحد بعد واحد وشهد
 قائما دة جائز وإن كانوا خارجين من المسجد فدخل واحد وشهد وخرج ثم دخل آخر
 وشهد إذا دخل واحد بعد واحد وشهد لا تقبل شهادتهم من حدود الخائفة * شهد أربع
 من الصغار على نصراني بأنني قضى عليه بالحكم ألم لا يحسد لأن الطارئ في الحدود وعلى
 القضاء كالمشركين ولا تقبل شهادة الكافر على المسلم أبدا فكذلك إذا طرأ على الشهادة
 يظلمها ولأن الإسلام يجب ما قبله بالنص في باب الحد على الزنى من حدود المخط
 للسرخسي * شهد أربع من أهل الذمة على ذمتي أنه زنى مسلمة لا يحسد وحد الشهود لأن
 الشهادة قامت على فعل مشترك بينهم وهو الوطء والتحكيم منها ولم تقبل هذه الشهادة في حق
 المرأة لاسلامها فلا تقبل على الرجل للشركة بينهما من المحل المزبور * سئل عن شهد عليه
 ثلاثة بالزنى هل يلزمه حد أم لا أجاب لا حد عليه بقتضى عدم كمال التصاب وعلى الشهود
 حد القذف من فتاوى ابن نجيم من الحدود وكذا في الخائفة * سئل عن جماعة شهدوا على
 رجل أنه أقر بأنني حملت فقبل شهادتهم عليه ويلزمه الحد أم لا أجاب لا تقبل شهادتهم عليه
 بذلك ولا يلزمه الحد من المحل المزبور * وإذا أرادوا الرجوع لا يجوز للاب والام والجد والولد
 وولد الولد وكل ذكر رحم محرم منه أن يرجعوا فلو أنك لم يجرى موافق الميراث في الرابع
 من حدود التانارخانية * (الثاني في حد القذف وحده الشرب) * أربعة عشر نفرا بعز
 قاذفهم ولا يحسد إذا قذف عبدا أو امرأة أو مدبرا أو مكسبا أو أم ولد أو صبي أو مجنون أو
 كافرا أو مجردا أو قال زنت بانيان أو بيقرة أو بمحمد وذات الزنى أو امرأة ملاعنة بولد أو
 قذف امرأته أو أولاد لا يعرفهم والد من خزائن النفسية أبي الليث (١) * ومن قذف
 امرأة أو زنى أو شرب مرارا حثثه ولكلهم وأطلق في قوله قذف مرارا يشتمل ما إذا كان
 الموقوف واحدا أو جماعة قذفهم بكلمة واحدة أو بكلمات ويشتمل ما إذا كان في يوم

(١) وإذا قال لامة الغير أو لأم ولد الغير
 أو لذمية يازانية يجب عليه أقصى غايات
 التعزير لأن الحد لا يجب هناك عدم احصان
 المقذوف كذا في التانارخانية في الثاني
 من الحدود هـ
 * سئل عن الذمتي إذا قذف ذمتا مثله هل
 يحسد أم لا أجاب لا يحسد بسبب التمسك
 ولكن يؤتب * سئل عن يهودي قذف
 يهود يانار ناهل يلزمه حد القذف أم لا
 أجاب لا يلزمه حد القذف وانما يلزمه
 التعزير من فتاوى ابن نجيم في الحد رد هـ

واحد أو أيام وماذا طلبوا الحق كما هم أو بهضم وماذا حضروا أو حضروا أحدهم
 كما في الخيانة وغيرها في أوخر باب حدة القذف من حدود البصر * ولو قذف واحد
 جماعة بكلمة أو كلمات متفرقة يتداخل عند أبي حنيفة في حدة واحدة الكونه حقا لله
 تعالى ولا يتداخل عند الشافعي لكونه حق العبد شرح يجمع لابن المالك (في القذف) *
 ولو قال لجماعة كلكم زان الا واحد يجب عليه الحدة لان القذف يوجب الحدة فكان
 السكوت واحدا منهم أن يدعى مالم يعين المستثنى من حدود الخلاصة * ولو قال لاهل قرية
 ليس فيكم زان الا واحد أو قال كلكم زان الا واحد أو قال لرجلين أحدكما زان أو قيل لهذا
 لاحدهما بعينه فقبال لاحدهما من أوائل فصل في الانفاط اني يوجب الحدة
 وما لا يوجب من حدود الخيانة * ومن قذف رجلا يجب بأبوابه أو امرأة رقتاء لاحدهما
 (١) من خشي الساتر خائفة وكذا في حدود البصر * ولا يقطع هذا الحد بالقوة
 ولا بالابرام مع ثبوته وكذا اذا عا قبل الرفع إلى القاضي وكذا لو صالح عن القذف
 على مال يكون باطلا يرد المال عليه وله أن يطالبه بالحدة بذلك عندنا (٢) ولو قذف
 حيا ثم مات القذوف يبطل الحد ولا يورث عندنا (٣) من أوائل حدة القذف من
 الخيانة * المذوف اذا كان حيا ضرا أو غائبا لا خصوصه لاحد سوام كان ولده
 أو والده وان كان ميتا لا خلاف في أن ولده ذكر كان أو أنثى ولا بن ابنه وبنت ابنة
 وان سفلوا ولو والده وان علان يتخاصم القاذف في القذف وأما اولاد البنات فيجب كون
 الخصومة عندهما خلافا لمحمد وان كان حيا وقت القذف ثم مات ليس لاحد من
 الخصومة لانه لا يحتمل الارث لمخص ما في البديع (٤) * حدة القذف غير مشروطة
 بحضور المذوف عند الحد من شرح الطحاوي (في حدة القذف) * رجل قال لغيره
 يا ابن الزانية وقد مات أو أواه كان عليه حدة واحدة لانه لو قذف حين أو قذف جماعة لا يلزمه
 الا حدة واحدة سواء قذف جماعة بكلمة واحدة أو قذف كل واحد بكلام على حدة سواء
 حضر واجبعا أو حضر واحد في فصل الانفاط التي توجب الحد من الخيانة * ولو قال
 لرجل يا ابن الزانية يكون قاذفا لانيه وأمه فان كانا حيين كان طلب الحداهما
 وان كانا ميتين كان طلب الحد له من المحل المزبور * ولو قال يا ابن الزانية وأمه التي
 ولده مسلمة فعليه الحد وان كانت كافرة فلا حدة عليه ولا يبالى بحال الحد لان الآية
 حسيمة لا ولد والدة والحدة تسمى بها المجاز من قذف معين الحكم * ادعى على رجل
 أنه قذف أمه وقال يا ابن الزانية وطلب الحد بسأل ان كانت أمه حية كان طلب الحد لها
 فلا بد من ثبوت وكانت له تصح دعواه وان قال أمي ميتة لا بد من ثبوت موتها وثبوت
 كونه بحيث لا وارثا لغيره ولا بد من ثبوت كون أمه حرة مسلمة حتى يصح طلب الحد
 من دعوى القاعدية لمخلص * قذف أم أبيه وهي ميتة فليس له أن يتخاصم أباه لان
 الاب لو قذف ابنه وهو حي محصن ليس له أن يتخاصم أباه تعظيما له في قذف الأم الميتة أولى
 من البديع * وكذلك المولى اذا قذف أم عبده وهي حرة ميتة فليس للعبد أن يتخاصم
 مولاه في القذف لانه عبده لمولاه لا يشد على شيء من المحل المزبور * واذا قال تعبيره

(١) لانها لا يلحقها العار بذلك لظهور
 كذبه يبين كذا في البصر

(٢) ولا يقطع حدة القذف بالتقدم
 مختار فيه

سئل عن المذوف اذا عا عن القاذف
 هل له الطلب بالحدة بذلك أم لا يجب
 نعم له الطلب بالحدة بعد ذلك من فتاوى
 ابن نجيم في الحدود

(٣) وفي الكشف في أوائل سورة النور
 فان قلت هل يورث الحد قلت عند أبي
 حنيفة لا يورث أقوله عليه السلام الحد
 لا يورث ويورث عند الشافعي

(٤) يحذف القاذف بطلب المذوف ولو كان
 غائبا عن مجلس القاذف سال القذف
 ذكر هذا النعميم في التاتارخانية كذا
 في الدرر

(١) ومن قال لغيره في غيب استبان فلان لابه الذي يدعي له بحد ولوقاله في غير غضب لا يحسد لان عند الغضب يراد به حقه بتهديه وفي غيره يراد به المعايه ينفي مشايه اباه في أسباب المروءة فكذلك في الهداية في حد المقدوف ع
سئل عن قال لا تحرق في حال الخصامة أنت لست لا ليك وانما أنت ابن لغيره (١٥٥) وهو معروف الذنب منه هل عليه حد القذف من

ألم لا أجاب نعم عليه حد القذف من فتاوى ابن نجيم ع

(٢) وجعل قال لامرأته بازائية فقالت زنت بك حدث المرأة دون الرجل ثمانية في أوائل فصل الذي يوجب الحد ع

(٣) واذا قال لا تحرق يا بحيث يجوز أن يقول لا بل أنت الا في كلمة يجب الحد مثل أن يقول يا زاني فقال لا بل أنت

فانما يحدثان جمعا فالحق معناه بل أنت زان مختصات التوازل من الحد ويشد سئل عن قال لا تحرق يا زاني فقال له بل أنت

زان هل الحد عليهم أم على أحدهما فقط أجاب يجب الحد عليهم مع أن كلامهما قاذف للأخر من فتاوى ابن نجيم ع

(٤) ولو اختلف الشاهدان في الأيام لا تطل شهادتهما مع أن في حدته خلافا لهما ولو شهد أحدهما بالقذف والآخر على إقراره لم يحسد كذا في حدوده وشرائه

الأكمل ع
(٥) ولا يحسد من شرب الخمر لأن الشرع مباح له ولو سكر بحدته لأن السكر حرام في الأدب انكها وهذا في بعض الرواية ذكر الصدر للشهد أنه يحسد وذكر في بعض

المواضع أنه لا يحسد وان سكر في أوخر كتاب الأشربة من الوالوية ع

إذا شرب الخمر وجب عليه المسعة غانون سوطا قليلا وكثيرا وإذا شرب غير الخمر لا يجب عليه الحد ما لم يسكر وإذا شرب وهو مريض لا يحسد حتى يبرأ وإذا شهد

عليه الشهود أنه شرب ولا يوجد منه راحة الخمر لا تقبل شهادتهم مع أنه في حدته وأبي يوسف وعند محمد وقبل

ما لم يتقدم وإذا وجدته راغبة الخمر ولم يشهد الشهود فانه لا يحسد ولو شاء

الخمر لا يحسد من أحكام السكران من أحكام الناطقي ع
سئل عن السكران إذا أقر في السكر أنه سكر من الخمر طافعا لم يحسد

أجاب لا يحسد حتى يصحوق بقر أو تقوم عليه البينة من فتاوى ابن نجيم ع

يا ولدا زني بحد القاذف ان كانت أمه حرة محصنة وفي تحريم الناصري قال محمد يابن الزني كقوله يا ولدا زني وفي المتن رواية الحسن عن أبي حنيفة في قوله يا ولدا زني ان هذا ليس بقذف فلا حد عليه في السادس من حدود التارخانية * ولوقال لرجل يا ابن الزني أو يا ولدا زني كان قاذفا فانه كان محصنة حد في الاقفاط التي يوجب الحد من حدود التارخانية * رجل قال لرجل بازائية لا يكون قاذفا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يكون قاذفا ولو قال لا امرأتي زني يوجب الحد في قولهم جميعا من المحلل المزبور * عن أبي يوسف في قال لغيره في رضا وغضب لست لا ليك فهذا قاذف من قذف معين الحكم * ولوقال ليس هذا أبل فانه قاله في رضا وأعلى وجه الاستهزام طيس بقاذف ولو قاله في غضب أو على وجه التعزير فقه قذف من المحلل المزبور (١) * وأجمعوا أنه لو قال لا بنية ليس هذا الذي ولدته من زوجك لا يصير قاذفا ما لم يقل أنه من الزني فخرج القدر لابن المهام * قال لا بنية بازائية فصارت زنت بك لا يحسد الرجل تصديقه واتخذ المرأة (٢) محبوضي (في القذف) * ولوقال لرجل يا زاني فقال لغيره صدقت حد الميتى دون المصدق ولو قال صدقت هو كالتف وهو قاذف أيضا في أوائل باب حد القذف من حدود البحر * رجل قال لبي وطى امرأته الحائض أو أمته المجموسية يا زاني كان عليه الحد ولو وطى امرأته في نكاح فأسد أو وطى جارية مشتركة يشهد به غيره أو اشترى جارية فوفى بها ثم استحققت قذفه انسان فقال يا زاني لا يحسد في فصل الاقفاط التي يوجب الحد من الخانية * ولو وطى جارية أنه قذف يا زاني لا يحسد عند الثماني ولا رواية تيسر عن الامام هدية المهدي (في النوع الرابع) * رجل قال لغيره يا زاني فقال له العبد لا بل أنت حد العبد لانه قذف المحصن ولا يحسد الخمر لانه قذف غير محصن من حدود الخانية (٣) * ولوقذف رجلا بغير إسان العربية كان عليه الحد من حدود البحر الرافق وكذا في قذف الخانية * لقد قذفه انسان بعد البلوغ وجب الحد في قاذفه في كتاب القذف من الخانية * وان شهد أحدهما أنه قال له يا زاني يوم الجمعة وشهد الآخر انه قال له يا زاني يوم الخميس قال أبو حنيفة تقبل هذه الشهادة ويحد القاذف وقال لا تقبل وكذلك لو شهد أحدهما بالاقرار والآخر بالانشاء من الفتاوى الظهيرية (٤) * رجلان شهدا على رجل أنه قذف فلانوا اختلاف في الوقت وفي المكان جازت شهادتهما في قول أبي حنيفة ويحد القاذف وقال صاحباه لا تقبل شهادتهما ولا يجب الحد ولو شهد أحدهما أنه قذفه يوم الخميس وشهد الآخر أنه أقر بقذفه يوم الخميس لا يجب الحد على القاذف في قولهم في قولهم لا يحسد أحدهما أنه قذفه بالعرف وشهد الآخر أنه قذفه بالفسادسية أو ببلغة أخرى لا تقبل شهادتهما في أوخر فصل الاقفاط التي يوجب الحد من الخانية * وشمام على الذي سائر الحدود الاحدية السكر والشرب في قول أبي يوسف وقال أبو حنيفة ويحد لا يقام عليه حد القاذف في أوخر فصل حد الشرب من أشربة الخانية * ولا حد على الذي في شرب الخمر في ظاهر الرواية فان أظهر أقر وعن الحسن أنه يحسد إذا سكر كالمسلم إذا سكر ما يحل شرب قتله في باب حد الشرب من الحاوي القديم (٥) * ولا يحسد

الخمر لا يحسد من أحكام السكران من أحكام الناطقي ع
سئل عن السكران إذا أقر في السكر أنه سكر من الخمر طافعا لم يحسد

أجاب لا يحسد حتى يصحوق بقر أو تقوم عليه البينة من فتاوى ابن نجيم ع

بأقراره فيه أى السكران إذا أقر بأنى أو بغيره في سكره لا يكون إقراره موجبا للعدالة
 السكران لا يثبت على شئ فأقيم سكره مقام الرجوع لا يجد القذف أى إذا أقر بما وجب
 حده القذف أو الفحص أو غيرها مما فيه سق العبد في السكر يحد لأنه لا يحتمل الرجوع
 شرح مجمع في حد الشرب * والمسألة إذا شرب الخمر أو سكر من غير الخمر ثم ارتد والعدا
 بالله ثم أسلم فإنه يقام عليه حد الرق وحد السرقة وجميع أنواع الحدود إلا حد الشرب لأن
 السكر لو كان قارنا للشرب يمنع حد الشرب فإذا اعترض كان أولى بخلاف سائر الحدود
 وإن يشر أسباب الحد في رذته لا يقام عليه حد الشرب والسكر لما قلنا وما سوى حد الشرب
 والسكران بأسباب الحد في رذته قبل أن يأخذ الامام لا يقام عليه حد ما لا حد القذف
 وإن يشر أسباب الحد في رذته بعد ما أخذ الامام وصار بحال لا يمكنه الذهاب إلى دار
 الحرب فقام عليه الحد ودل الحد الشرب والسكر لأنه كافر لا يصح منه الذهاب إلى دار
 الحرب فكان بمنزلة المذنب في وأخر فصل حد الشرب من كتاب الاشربة من الغنية *
 حذف لا شرب الخمر فشهد أنهم ما وجدوا سكران ووجد في فيه ريح الخمر يحد وفي الأصل
 القسطنطين لا يقتضى بهذه الشهادة وفي الملقط الحاكم لا قبل شهادة من لا يعاين الشرب
 خزانة الفتاوى في فصل اليمين في الشرب * وإن أقر أو شهد وأعله بعد زوال ربحها لا يحد
 خلا فالحمد ولا يحد من وجدته منه رائحة الخمر أو تعباها أو أقر ثم رجع أو أقر ثم رجع
 والسكر الموجب للعدا لا يعرف الرجل من المرأة ولا الأرض من السماء وعنده أن
 يهذى ويخلط في كلامه وبه يبقى ملقى البحر (٢) * (ع شج) (قع) وجد سكران ووجد
 منه الرائحة لا يحد ولكن يعزر بأقل من أربعين سوفا (٢) (عت) ولو وجد منه رائحة
 الخمر دون السكر يعزر (شج) ولا يؤخر التعزير حتى يزول السكر ولو وجد يحتمل آية نها
 بحر يعزر والماصل أن باب التعزير مسمى على الغالب والغالب في مثل هؤلاء الجماعة
 والفسق فيعزرون بشاء على الظاهر في أول باب التعزير من القنية * سكران قذف
 رجل لا يحد حدان حد الشرب وحد القذف لأن السبب مختلف في الخامس من حدود
 جواهر الفتاوى * ولا يحد الأخرس بالشرب سواء شهد الشهود عليه أو أشار إشارة
 معهودة ويكون ذلك إقرارا منه في المعاملات لأن الحدود لا تثبت بالشهادت يجوز أنى *
 (الثالث في التعزير) * (مت) وفي مشكل الاستمار وأما التعزير إلى الامام عند أبي
 حنيفة وأبي يوسف ومحمد والشافعي والحنابلة إليه أيضا وقال الطحاوى وعندي أن العفو
 ثابت للذي جنى عليه لا للامام قال رضي الله عنه ولعل ما قالوه من إن العفو إلى الامام فذلك
 في التعزير الواجب حقا لله تعالى بأن ارتكب منكرا ليس فيه حد شرع من غير أن يجنى
 على إنسان وما قاله الطحاوى فيما إذا جنى على إنسان من تعزير القنية (٣) * (ظلم)
 رأى غيره على فاحشة موجبة لمعزير فعززه بغيره فأن الحدب فالحسب أن يعزر المعزير
 أن عززه بعد الفراغ منها قال رضي الله عنه قوله إن عززه بعد الفراغ منها إشارة إلى أنه
 لو عززه حال كونه معزولا بالناحية فلذلك وإنه حسن لأن ذلك تنهى عن المنكر وكل أحد
 مأثور به وبعد الفراغ ليس تنهى لأن التنهى عما مضى لا يندور فيتمتع تعزير أو ذلك

(١) عن ابن الولية قال سألت أبا يوسف
 عن السكران الذي يجب عليه الحد
 قال أنه يستقرأقربا إليها الكافرون
 فلا يقدر عليها قلت له كيف عين هذه
 الصورة ورعا خطأ فيها الصالح قال
 لأن تعزير الخمر نزل في شرع فينا فلم
 يستلحق قرائتها أكمل الذين حد
 (٢) مثل من وجد منه رائحة الخمر
 يحد أو يزرأجاب بعزوه ولا يحد ما لم يثبت
 شربه من الخمر بما روى شرعى من فتاوى
 ابن نجيم حد
 (٣) وقال الشيخ أبو العباس التعزير
 حتى لا أدى يجوز إلا إقراره وفي نوادر
 ابن رستم عن محمد يقبل فيه شهادة النساء
 والشهادة على الشهادة في شرب فيه اليمين
 ويجوز عنه العفو وتصح فيه الكفالة
 بنفسه ثلاثة أيام كذا في حدود خزانة
 الأكل من التعزير حد

الى الامام من الجبل المزيور * وعن أبي بكر الاسكاف وجعل له عيدا ساء الادب
لا ينبغي لأن يضربه ولكن رفع الامر الى القاضي حتى يؤدبه القاضي وهذا قول يخالف
قول أصحابنا وعندنا المولى لا يقيم الحد على ماله وله أن يزوجه وكذا الزوج يضرب المرأة
من تعزير بالخيانة * وفي نوادر ابن جماعة عن أبي يوسف في وال عزير مائة شاة فثبت
الرجل قال لا أشتمه وفي الذخيرة أن زاده على المائة في التعزير شاة نصف الدية في بيت
المال (١) لأنه ضعا، من الوالي فإن جاء من ذلك ما يعمله أنه تعدد وليس بخطا فهو على عاقبته
في التعزير من حدود التاتار خاتية * وذكر الطحاوي وتعزير الشراف كالغفارة
والعاقبة أن يقول له الحاكم بلغني أنك تفعل كذا وكذا وتعزير الشراف كالغفارة
الاعلام والجزا في باب الحاكم وتعزير الاوساط كالسوقية الاعلام والجزا في باب الحاكم
والطيس وتعزير الشراف في الاعلام والجزا في باب الحاكم والطيس والضرب بعدد التعزير
بأخذ المال أن رأى المصلحة فيه جاز قال مولانا خاتمة المجهدين مولانا ركن الدين النجاشي
الخوانساري معناه أن يأخذ ماله ويودعه فان تاب برده عليه كما عرف في قبول البغاة
وسلاحهم وضوبه الامام ظهير الدين وانقر تاشي الخوانساري (٢) ومن جعلته من لا يحضر
الجماعة يجوز تعزير بأخذ المال من حدود البرازية * ولو اجتمع التعزير مع الحدود
قدم التعزير في الاستفتاء لتخصه حقا العبد من تعزير مخ الغفار * وان شتم اثنين
أو ثلاثة زيد في التعزير على قدر ما رآه الامام في التعزير من حدود خزانة الاكل * ومن
موجبات التعزير الزهد البارد وفي البواقي روى أن رجلا قد وجسه قرة لمسا في سوق
الديعة فبذمن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فأشدها وقال من فقد هذه القرة وهو
يكثر كلامه ويعزها ومراة من هذا الكلام اظهر زهده وورعه ودياته على الناس
فسمع عمر رضي الله تعالى عنه كلامه وعرف مراده فقال كل يا بارد فانه ويرع يغضه الله
وضربه بالدرية في التعزير من حدود التاتار خاتية * ولو قال له يا خبيث فقال له أنت تكافأ
ولا بد زك منك مما لا تخزن التعزير برحق الا حدى وقد وجب عليه مثل ما وجب للاخر
فما عفا كذا في فتح القدير * وفي القنية ضرب غيره بغير حق وضربه المضروب أيضا أنما
يعززان ويؤا فاقامة التعزير بالبادي منه لأنه أنظم والوجوب عليه اسبق انتهى فعلم أن
التعزير بالضرب كذا القذف وأن التكافؤ انما هو في الشتم (٣) بشرط أن لا يكون بين
يدى القاضي قالوا لو شتم الخاطيء بغير يدى القاضي عزهما من أوخر حد القذف من
الحجر (٤) * خدمان تشا جماعة عند القاضي فلا يسبهما او تعزيرهما فاقامة حرمة المجلس
ولو فعله أحدهما باصاحبه لا يعزير ما لم يطلبه خصمه في الفصل الاول من الفصولين * قال
القاضي عليه القاضى أخذت الرشوة من خصمي وقضيت على عزره (٥) في مسائل شتى
في نوع ولاية القاضي من قضاء البرازية * ولو قال أنا لا أعمل بفتوى الفقهاء أو ليس كما قال
العلماء فانه يزور ولا يكفر في فضل التسليم من الخطر والاباحة من الخيانة * ومن اتسب
الى النبي عليه السلام بضرب شر بأشدها وجهه عا وشهروا به ويحس طوبى لاجل ظهور
نوبته لانه استخفاف بحق الرسول عليه الصلاة والسلام معين المصالحكم * أنظر مسلم

(١) لأن ما زاد على مائة غيره ما دون فيه
فيحصل القتل بفعل ما دون وبفعل غير
ما دون فيضن نصف الدية كذا في جميعه
رضوى في باب التعزير من الحدود سجد

(٢) والحاصل أن المذهب عدم التعزير
بأخذ المال وأما التعزير بالشتم فلم أره الا في
النجاشي قال وفي شرح أبي اليسر التعزير
بالشتم مشروع ولكن بعد أن لا يكون
قافا كذا في تعزير الجور الرائي سجد

(٣) ويمكن الفرق بأن الضرب يختلف
كيفية وكنته فلا يمكن القول بالتكافؤ كما
في نوع من أنواع الشتم لعدم المماثلة
معين المفتي سجد

وهذا يشير الى أنه اذا كان الشتم بلفظ آخر
لا يلفظ الاول لا يوجد التكافؤ سجد

(٤) خدمان تشا عا بين يدى القاضي فلم
ينتهى بالنبي فإرأى الى القاضي بحسبهما
وعزهما وان عفا فحسن من خزانة
القائوى سجد

(٥) مثل عن المذمى عليه اذا قال للقاضى
أخذت الرشوة من خصمي وقضيت على
هل للقاضى أن يزوجه على ذلك أجاب نعم له
أن يعززه على ذلك من فتاوى ابن
نجيم سجد

المسلم اذا شتم المذمى يعزرتا تاريخية سجد
ولو شتم ابنه الصغير جاز يعزرد

مقيم في رمضان منه ما يعز ويحبس بعد ذلك تانار خاتمة من الحدود في التعزير * وفي
 القنينة من أكل كل في رمضان منه ما يشهره ويؤم بقتله وجهه ابن وهبان بأنه مستعزى
 بالدين أو منكر لما ثبت كونه من الدين بالنفسرة معين المقتى في كتاب الصلاة * مسلم
 يبيع الخمر ويأكل كل الزبا ولا يرجع عنه فانه يعز ويحبس المغنى والخنث والنساجة
 يعز ويحبس حتى يحدث قوبه في القصد الثاني من النوع الرابع من القسم الثاني من
 هدية المهدين * يعز ومن وجد في شبه النحر وكذا من جلس بجوار الشراب وان لم يشرب
 يعز ويضرب المسلم يبيع الخمر بأوجعها بخلاف الذمى (١) تانار خاتمة في التعزير *
 وفي القنينة لو قال له يا فاسق ثم أراد أن يثبت فسقه بالبيئة لم يدفع التعزير عن نفسه لا تسبح
 بيته لان الشهادة على مجزء الجرح والفسق لا تقبل بخلاف ما إذا قال يا زاني ثم أثبت زناه
 بالبيئة يقبل لانه متعلق الحد ولو أراد اثبات فسقه فعنه لا تصح فيه المصومة كجرح الشهود
 وإذا قال رشوته بكذا فعليه ردة تقبل بيته كذا هذه انتهى وهذا إذا شهد وأعلى فسقه
 ولم يبينه ولم تقبل وأما إذا يئونه بما تضمن اثبات حتى الله أو العبد فانه تقبل كما إذا قال له
 يا فاسق فمارفع الى القاضي ادعى أنه رما قبل أجنبية أو عاتقها أو خلاها أو نحو ذلك ثم
 أقام رجلين شهدا أنها رأياه فعل ذلك فلا شك في قبولها وسقوط التعزير عن القائل
 لانها تضمنت اثبات حق الله وهو التعزير على الشاعل لان حق الله تعالى لا يحتمل الجدل
 أعظمه ومن التعزير وكذلك يجزى هذا في جرح الشاهد له وإقامة البيئة عليه وينبغي
 على هذا القاضي أن يسأل الشاتم عن سبب فسقه فان بين سببا شرعيا طاب منه إقامة
 البيئة عليه في فصل التعزير من الضر الرافق * واقتصر المصنف في مسائل الشتم
 على النداء وليس بقيد لان الاشبار كذلك كما إذا قال أنت فاسق أو وفلان فاسق ونحوه من
 أهل المزبور * (كب) قال ليأمنساق أوأنت منساق يعز من تعزير القنية * وان
 قاله حاله حال الغاية لا يلزمه شيء لان ذلك لا يساوي غيبة لا شتم (٢) من حدود سواي
 القنينة * رجل شتم الناس ان كان مائة وعظا وان كان شئ ضرب وحبس حتى يترك
 برازية ومن الاقفاط الموجبة للتعزير براس ستاق ويا ابن الاسود ويا ابن الحجام وهو ليس
 كذلك (٣) كذا في التبيين ومنها يا خائن كافي الظهيرة ومنها يا سفيه كافي المحيط في
 فصل التعزير من البحر * وكذا لو قال يا كلب وحكي عن الهند واني أنه قال يعز في
 عرف ديارنا والاصح أنه لا يعز لان من عادة العرب اطلاق هذا الاسم لمعنى المبالغة في
 الطلب وقلة الاستحسان فقد يسمونه بكذا ككبي ونحوه كل ثم أحد يعلم أنه كاذب فاشن يلقى
 القاذف دون المقدوف من حدود المسوط * ولو قال يا ذر واجبهة أو يا وليد يبيع
 التعزير من خزائن الفتاوى (في القذف من الحدود) * ولو قال لامرأ يا روسي (معناه
 بلسان العامة شرموطه) بمخدة بخلاف ما لو قال يا بختة فانه يعز (٤) قبيل فصل التعزير من
 ابن الهمام * وكذا في فصل فيما يجب التعزير من الخيانة * ولو قال يا ولد الحرام لا يجب
 التعزير من تعزير الخيانة * ولو قال حرام زاده (أي ابن حرام) يعز ولا بمخدة كذا لو قال
 لابنه قبيل كتاب السرقة من البرازية * كل فعل اختياري يحرم شرعا ولا يجب حدا

(١) (تبع عت) يضرب المسلم يبيع الخمر ضربا
 وجيعا بخلاف الذمى حتى يتقدم اليه
 فان باع في المصري بعد التقديم ثم أسلم لم
 يسقط الضرب (سنت) هذا دليل على أن
 التعزير لا يسقط بالتوبة قنية من باب
 التعزير من كتاب الحدود

(٢) وأشقى المرحوم يحيى بن زكريا أنه
 يلزمه الاستغفار فيما إذا قال في القنية
 انه كافر وأنتى أبو السعود في أمثاله انه
 مقفوز الى رأى القاضي ان رأى استماعه
 يسمع ويجزى على القائل ما يلزم شرعا
 كذا يجمع هذه المجموعة
 (٣) وانما يجب التعزير فيما لا يعلم اتصافه به
 فتح القدير من حد القذف

(٤) وكان الفرق بينهما أن روسي صريح
 في القذف باننا بخلاف القنية فانه كتابة
 عن الزانية كذا في البحر

(١) وبعد عار عا فامتناده الى المذنب وجب التعزير والا فلا الا أن يكون تحمير الاشراف
 فالتعزير بالاختيارى وجهه ظاهر اذا يجب في غير مني فالجاء بتحقيق الاشراف (مصنفك)
 رجل يتألى امرأته رجل أو ابنته وهي صغيرة (١) يخرجهما وأخرجهما من منزل أبيهما
 أو زوجها كان للاب أو الزوج أن يعاصمه في ذلك ويحبس حتى يأتيها أو يعلم أنها قد ماتت
 في فصل الدعوى من الخيانة رجل خدع صبية وذهب بها الى موضع لا يعلم حال محمدانه
 يحبس حتى يأتيها أو يعلم أنها قد ماتت في الثالث من غصب النظمية وكذا في الخيانة *
 سئل شيخ الاسلام القاضي محمد بن عيسى قبرا قال انه يعزى من جواهر الفتاوى في الباب
 الثالث من كتاب الجنائيات والحدود * ومن قال لا تخربا بمبايعة زور وقال يا عوان
 فالعوان في عرفنا يقع على السامى والظالم ومن كان بريئا فذمه يعزى من المحلل
 المزبور * سئل عن متولى الحسبة اذا سار الضائع بالثقة وتهدى بعض السوقة ويأبع
 بأكثر من القيمة هل لأن يزره على ذلك أحياء اذا تعدى السوق ويأبع بأكثر من القيمة
 يعزى على ذلك من فتاوى ابن نجيم *

(٢) وبعد عار عا فامتناده الى المذنب وجب التعزير والا فلا الا أن يكون تحمير الاشراف
 فالتعزير بالاختيارى وجهه ظاهر اذا يجب في غير مني فالجاء بتحقيق الاشراف (مصنفك)
 رجل يتألى امرأته رجل أو ابنته وهي صغيرة (١) يخرجهما وأخرجهما من منزل أبيهما
 أو زوجها كان للاب أو الزوج أن يعاصمه في ذلك ويحبس حتى يأتيها أو يعلم أنها قد ماتت
 في فصل الدعوى من الخيانة رجل خدع صبية وذهب بها الى موضع لا يعلم حال محمدانه
 يحبس حتى يأتيها أو يعلم أنها قد ماتت في الثالث من غصب النظمية وكذا في الخيانة *
 سئل شيخ الاسلام القاضي محمد بن عيسى قبرا قال انه يعزى من جواهر الفتاوى في الباب
 الثالث من كتاب الجنائيات والحدود * ومن قال لا تخربا بمبايعة زور وقال يا عوان
 فالعوان في عرفنا يقع على السامى والظالم ومن كان بريئا فذمه يعزى من المحلل
 المزبور * سئل عن متولى الحسبة اذا سار الضائع بالثقة وتهدى بعض السوقة ويأبع
 بأكثر من القيمة هل لأن يزره على ذلك أحياء اذا تعدى السوق ويأبع بأكثر من القيمة
 يعزى على ذلك من فتاوى ابن نجيم *

﴿كتاب السرقة﴾

السرقة التي يتعلق بها قطع اليد أخذ مال الغير على سبيل الخفية والاستسرار (٢)
 استداموا انتهاكوا نهرا أو ابتداء بأن يقب البيت على سبيل الخفية والاستسرار لا يلزم
 بأخذ المال عن يده على سبيل المكابرة جهارا بأن استيقظ صاحب المال فأخذ المال
 مكابرة منه في أوائل كتاب السرقة من التنازلية * والخفية والاستسرار في السرقة
 عند ابتداء أخذ المال أو عند انتهائه أو فيهما التنازلية اذا كان الاختفاء النهارا
 اذا كان في الليل فلا تشترط الخفية والاستسرار حال الدخول من المحل المزبور * ثم لها
 شرائط الخفية والاستسرار ابتداء وانتهاء فان قب البيت خفية وأخذ المال من يد
 صاحبه مكابرة بأن استيقظ صاحبه لا يقطع ومنها أن لا يكون للشارق فيه شركة ولا شبهة
 ملك ومنها أن لا يكون مأذونا في الدخول فان أذن بالدخول في بيت فسرقة من بيت آخر
 من تلك الدار اختلعه وفيه ومنها أن يكون له سرقة منه يد صحبة على المال حتى لا يقطع
 السارق من السارق ومنها أن لا يكون بين السارق والسرقة منه زوجية ولا رحم
 كامل ومنها أن يكون للسرقة مائة وما وأن لا يوجد جسمه مباحا في الأصل ولا يكون
 نافعا ولا تنسارع اليه الفساد وقته عشرة (٣) وقت السرقة وذكر الطحاوي أن المعتبر
 قيمته يوم الاخراج لأن تمام السرقة وفي بعض النسخ ان كمال التصاب شرط وقت
 القضاء فان انتقص العين لا يسطر الطعير وان انتقص من حيث السعر يسطر الطعير ومنها
 أن يكون المال المأخوذ محررا أما بالمكان المعنى كالذور والذكاكين والجنائيات والاختية
 والفساطط أو بالحفاظ حتى لو سرقة من البحراء ولحقا فأن سرقة من تحت رأسه وهو
 نائم في الصراء أو في المسجد يقطع وان موضوعا بين يديه اختلعه فانه قال السرقة حتى
 انه محرر وعن محمد بن عيسى سرقة من رجل نو باعليه أو قلنسوة أو من امرأة غائبة حليا

أولاً هي لا يستقطع في أوائل كذب السرقة من البرازية وكذا في الخلاصة *
 جمع المسافر متاعه في الجعراء وبات عنده يباع السارق منه لأنه حرز بالحفاظ فالتعسير
 الحفظ المعتاد والنام عند متاعه يعد حفظاً (١) ولا فرق بين أن يكون صاحبه نائماً
 أو غير نائم * والمتاع تحته أو عنده وهو الصحيح (٢) من سرقة محتات النوازل * إذا
 سرق الغنم من المرعى فقد أطلق محمد عدم القطع فيه (٣) وفي القرة والقرس وهو مقسود
 بها إذا لم يكن معها من يحفظها فإن كان قطعاً لم يكن راعياً فإن كان راعياً في البقال
 لا يقطع (٤) وهكذا في المشتق عن أبي حنيفة وأطلق خواهر زاده ثبوت القطع إذا كان
 معها حافظ ويمكن التوفيق بأن الراعي لم يقصد حفظه من السرقة فتح التقدير لابن الهمام
 (في فصل الحرز من السرقة) * وفي المجتبى لا قطع في النوازل في المرعى وإن كان معها سوى
 الراعي من يحفظها يجب القطع وكثير من مشايخنا أفتوا بهذا في فصل الحرز من سرقة
 البحر * وإن كان الغنم يابى إلى بيت في الليل له باب مغلق فكسره ودخل فيه وسرق منها
 شاة قطع وفي البقال ولا يغير الغنم إذا كان الباب مغلقاً ولو كان مفتوحاً لا يقطع
 الجعراء (٥) من سرقة الخلاصة * وفي الحاوي اتخذ من الجعراء والشوك صغيرة وجمع هذه
 الأغنام وهو نائم عندها قطع وعن محمد قطع سواء كان معها حافظ أو لا وعنده عامة المشايخ
 انتهى في فصل الحرز من سرقة البحر * والخمسة وأربعون في السرقة ونحوها إذا كان لها
 حافظ يقظان أو نائم فيها أو قريب منه فسرز ولا فلا وإن كانت الخلية أو الحبس وحدها في
 برية أو صحراء ولم يكن لها حافظ لم يقطع السارق منها كافي الحاوي معين الفتى * وفي
 الحاوي إذا كان باب الدار مردوداً غير مغلق فدخلها السارق خلسة وأخذ المتاع قطع ولو
 كان باب الدار متوقفاً فدخلها السارق لم يقطع ولو سرق من السلع ثياباً تسرى ثياباً
 يقطع لأنه حرز في فصل الحرز من سرقة البحر * ولو سرق نفس القسطاط فإنه لا يقطع لعدم
 أسراره إلا إذا كان القسطاط غير منصوب وأغماها وموقوف عنده من يحفظه أو في قسطاط
 آخر فإنه يقطع فتح التقدير في فصل الحرز من السرقة لابن الهمام * وفي المشتق سرق من بيت
 السوق لبان عندها من يحفظه يقطع والألا دخل على سوق فتمارافس سرق من حائوته
 لم يقطع وفي الحاوي دخل السارق فيها وأبواب الدار مفتوحة لم يقطع ولو لبان باب الدار
 وكان الباب مفتوحاً مردوداً بعد ما عمل الناس العتمة وسرق خفية أو مكبرة معه سلاح
 وصاحبه يعلم به أو لا يقطع ولودخل بين العشاء والعتمة والناس يجهلون ويجهلون فهو
 بمنزلة النهار ولو كان صاحب الدار يعلم بدخول اللص والمص لا يعلم أن فيه صاحب الدار
 أو يعلم به اللص وصاحب الدار لا يعلم بقطع ولوعلى ما يقطع ولو لم يعلم بقطع من سرقة
 البرازية وكذا في الخلاصة * ولو أن سارقاً كبراً انما لا حتى سرق متاعه قطع معي قوله
 كبره أنه دخل عليه بسلاح وقاطعه على أخذه ماله ولو كبره ثم أراقب بيبه سراً أو أخذ
 متاعه معي لا يقطع والشاس أن لا يقطع في الوجهين في الثاني من سرقة التاتارية *
 بسط الشوب على حائط المسكة فسرق لا قطع لأن ما يلي الدار يحجز ولا ما يلي المسكة من سرقة
 البرازية * ثم الحرز نوعان حرز يمكن الدخول فيه فإن نصب وأدخل يده فيه وأخذ لا يقطع

(١) وقال في سرقة التبة إذا سرق متاعاً
 من رجس في الجعراء وهو حافظ له قطع
 سواء كان الحافظ نائماً أو يقظاً ناظراً لحفظ
 الجعراء كذلك يكون وهذه إشارة إلى أن
 الراعي إذا نام لا يكون تاركاً للحفظ السكن
 هذا إذا نام فاعداً لا مضطجعا انتهى
 أقول فيه إشارة إلى أنه يقطع وإن كان
 الحافظ راعياً كما ذكرنا يقطع جامع هذه
 المجموعة ع

(٢) مثله في البرازية وقال فيه شمس الأئمة
 الصحيح أنه يلزم القطع بكل حال لأن الاعتبار
 الحفظ المعتاد ع

(٣) ولاية قطع السارق من الغنم لما روى
 عن علي رضي الله عنه وقد أرى رجس
 سرق من الغنم قدر أعنه الحد وقال إنه له
 نصيبا كافي ع

وفي المشتق قال الامام لو أن الراعي رعى
 غنمه لا يقطع وإن أرادها الموضع وهو
 عندها قطع من سرقة البرازية وكذا في
 التفت ع

(٤) قال البقال وفي المشتق لا يقطع وهو
 المختار لأن الراعي يقصد الاعلاف
 والاسامة لا الحفظ كذا في سرقة
 البرازية ع

(٥) وفي البقال والمراخ والجسر حرز
 وإن لم يكن عليه حافظ وقيل هذا إذا كان
 معه حافظ في أوائل الفصل الثاني من
 كتاب سرقة التاتارية ع

وحزرا يمكن الدخول فيه كالجزء الذي فلو أدخل يده وأخذ به قطع من سرقة البرازية وكذا
 في الخلاصة وقال الطحاوي حرز كل شيء يعتبر بحوزته حتى أنه إذا سرق دابة من اصطبل
 يقطع ولو سرق أولوه من اصطبل لا يقطع من سرقة الخلاصة وكذا في البرازية * وقال
 الكرخي ما كان حرز النوع فهو حرز الأنواع كلها حتى لو سرق أولوه من شريحة يقال
 يقطع وكذا لو سرق ثياب الراعي من المراح قال الإمام السرخسي هو المذهب عندنا
 من الخيل المزبور * ولو كبر أنسا لا يلا وسرق متاعه قطع ولو كبره ثم أزاله يقطع بأن تقب
 بيته سر أو أخذ متاعه معايشه والقياس أن لا يقطع في القصلين وفي الفتاوى جماعة
 نزولوا بينا أو ما ناضق بعضهم من بعض متاعا وصاحب المتاع يحفظه أو تحت رأسه لا يقطع
 ولو كان في المسجد جماعة قطع ولو سرق من بيت وأخذ قبل الخروج لم يقطع من سرقة
 الخلاصة وكذا في البرازية * ولا قطع على من سرق مصفا أو كان مفضضا الاصل في
 هذا أنه متى جتمع بين ما يجب القطع وبين ما لا يجب القطع لا يجب حكاها لو سرق شرابا
 أو ماء ورد في آنية من ذهب أو فضة لا يجب القطع لأنه جتمع بين ما يجب القطع وبين ما لا يجب
 فأورث شبهة في أمره كالسرق جماعة منهم من يجب القطع ومنهم من لا يجب فلا يجب
 القطع على واحد منهم كذلك ههنا من سرقة شرح الطحاوي * ولو أن جماعة دخلوا منزلا
 وسرقوا سرقة وجعلوا على واحد منهم فأخرجوا القياس أن يجب القطع على الحامل
 لا غير وبه قال زفر وفي الاستحسان يجب القطع عليهم جميعا لأن الباقين كانوا رده الله وعونا
 له في ترك كون جميعا في القطع كما قلنا في قطاع الطريق كذلك ههنا من سرقة شرح الطحاوي * ومن
 سرق شيئا ورد قبل الخصومة إلى مالكه لا يقطع وكذا لو نقتضت قيمته عن النصاب قبل
 القطع أو ملكه بعد القضاء أو ادعى أنه ملكه وإن لم يثبت وكذا لو أذاع أحد السارقين
 ولو سرقا وغاب أحدهما وشهدوا على سرقة ما قطع الآخر ولو أقر العبد المأذون بسرقة
 قطع وردت وكذا المحجور عند الإمام وعند أبي يوسف يقطع ولا ترد وعند محمد لا يقطع
 ولا ترد ومن قابع بسرقة والعين فأنه رد لها وإن لم تكن فأنه فلا ضمان عليه وإن استهلكها
 وإن سرق مرقاة يقطع بكلها أو بعضها لا يضمن شيئا منها وقال لا يضمن مالم يقطع به في
 فصل كيفية القطع من سرقة المقتني * ولو شهدوا على عبد محجور بسرقة عشرة دراهم
 وهو يمتدح لا يقضى حتى يحضر مولاه فيقتضى بالقطع ورد العين إن كانت فأنه ولا يقضى
 بالضمين لأن المحجور لا يملك الخصومة في المال ولا تقبل الشهادة عند غيبة المولى ولو
 شهدوا على أقراره لا تقبل أصلا وإن كان مولاه حاضرا لأنه لا يقضى بالقطع بهذه المدينة
 فكذلك المال والشهادة على الأقرار بالسرق مع وجود السارق لا تسع في أو آخر كتاب المأذون
 من الخيانة * العبد إذا سرق لا يقطع يده إلا بحضرة المولى عند الإمام ومحمد وكذا
 القصاص والخلاف في سماع البينة على العبد عند غيبة المولى وعند غيبة عبده لا تقبل عليه
 اجباة من سرقة البرازية * وإذا أقر العبد بسرقة لا يجب في مثلها القطع كان أقراره باطلا
 لأن كسبه ومالية رقبته حتى مولاه فلا يصدق في أقراره بالمال مالم يذعن إلا أن يكون العبد

مأذوناً فحينئذ اقراره بالمال بهذا السبب صحيح كإقراره بالعصب من أقراره بسوط
 السرقة * قوله وطلب المسروق منه شرط القطع أى وطلبه المال فلا قطع بدونه لأن
 الخصومة شرط ظهورها أطلقه فتشمل ما إذا أقر أو أقرت عليه المينة لا احتمال أن يقر
 بالمال ففسق القطع فلا بد من حضوره عند الاداء والقطع لتتفق تلك الشهية * وبما ذكرنا
 ظهر أن ما في التبيين معزى إلى البدائع من أنه إذا أقر أنه سرق من فلان الغائب قطع
 استحساناً ولا ينتظر حضور الغائب وتصديقه (١) فأنما هو رواية عن أبي يوسف وليست هذه
 عبارة البدائع فإن عبارته قال أبو حنيفة ومحمد الدعوى في الأقرار شرط حتى لو أقر السارق
 أنه سرق مال فلان الغائب لم يقطع ما لم يحضر المسروق منه ويخاصم عندهما وقال
 أبو يوسف الدعوى في الأقرار ليست بشرط الخ وفي البدائع أيضاً قال محمد لو قال سرق
 هذه الدراهم ولا أدري لمن هي أو قال سرقها ولا أعلم لمن صاحبها لا يقطع لأن جهالة
 المسروق منه فوق غيبته ثم الغيبة لما منعت القطع على عمله فإلجأه إلى أولى انتهى ولم
 يعين المصنف مطالب المسروق منه فأحتمل شيئين أحدهما طلب المال وبه جزم الشارع
 وثانيهما طلب القطع وأشار الشئى إلى أنه لا بد من التالين وأن أحدهما لا يكفي لكن
 ذكر في الكشف قيل بحث الأمر أن وجوب القطع - حق الله تعالى على الخصم - ولهذا
 لم يتقيد بالمثل وما يجب - قتالاً بعد يتقيد به ما لا كان أو عقوبة كإتيان العصب والخصاص ولهذا
 لا يكال المسروق منه الخصومة بدعوى الحد واليمين ولا يملك الدفوع بعد الوجوب ولا يورث
 عنه انتهى فقد صرح بأنه لا يملك طلب القطع الآن يقال أنه لا يملك طلب القطع بمجرد ادعاء
 طلب المال والطاهر أن الشرط اتحاد وطلب المال وبشرط حضرته عند القطع لا طلبة
 القطع أهو حتى الله فلا يوقف على طلب العبد (٢) في فصل كيفية القطع من البحر
 الرائق * إذا سرق الرجل من المستودع أو المستعير أو المستبضع قطع بخصومة هؤلاء
 عند علمائنا الثلاثة وفي السفناتى وكل من له يد حافظة ككتولى الوقف والاب والوصى (م)
 وروى ابن جماعة في نوادره أنه لا يقطع بخصومة هؤلاء حتى يحضر المالك وكذلك السارق
 من الغاصب والمرتمن يقطع بخصومتها من سرقة التارخانية * وللغاصب والمستودع أن
 يخاصم في قطع يد السارق وكذلك المستعير والمستأجر والمستبضع والقابض على سوم الشراء
 والمرتمن والمضارب مختارات التوازن وكذلك الملقى في كيفية القطع * ويقطع بطلب
 المالك أيضاً في السرقة من هؤلاء في فصل كيفية القطع من الملقى * أو شهدها رجلان
 عدلان فلم تقبل شهادة النساء وتقبل شهادة رجل واحد أتى في حق المال كالتحادة
 على الشهادة كإتيان الهيب وعمره من سرقة التهناتى وكذلك في سرقة البحر * وإذا شهد
 كافران على كافر مسلم بسرقة مال لا يقطع الكافر كإتيان المسلم من سرقة البحر *
 ادعى أنه سرق فقال كفته ام (أى أخذت) ضمن المال ولا يقطع ولو أقر بعد ذلك
 بالسرقة لم يقطع أيضاً في فصل ظهور السرقة من التارخانية * أقر بسرقة ثم رجع ثم
 أقر بضمين ولا يقطع من المحل المزبور * لا يقطع بالكول وإن ضمن المال من سرقة البحر *
 طلب الأمر وق منه أن يخلف السارق ويقول له القاضى أتريد المال أو القناع إن قال أريد

(١) وما في الخسيرة يوافق ما في التبيين
 حيث قال وإذا أقر بالسرقه من فلان
 الغائب قطع استحساناً ولا ينتظر حضور
 الغائب وتصديقه هكذا ذكر في بعض
 المواضع وذكر في الفتاوى على قول أبي
 حنيفة ومحمد لا يقطع حتى يحضر الغائب
 ويطلبهما معا وعلى قول أبي يوسف يقطع
 ولا ينتظر حضور الغائب ذكره في الثالث
 من سرقة الخسيرة وفي التارخانية
 وعندنا لا بد من حضرة المسروق منه في
 الأقرار والشهادة عند الاداء وعند
 القطع وفي باب السرقة من شرح العيون
 وروى هشام عن أبي يوسف أنه قال أقطع
 السارق لا أنتظر المسروق منه وهو قول
 ابن أبي ليلى وهو خلاف قول أبي حنيفة
 ومحمد وليس الفريق مذكور فيه كذا
 بخط المرحوم جامع هذه المجموعة
 (٢) وفي نوادر ابن جماعة عن محمد إذا شهد
 الشاهد على رجل أنه قطع الطريق وأخذ
 المال وقتل ولم يحضر معهم أحد لم أقم
 عليه الحد وعزيرته من سرقة
 التارخانية

المال سلقه وان قال أريد القطع لا يحققه في التوكيل بالخصوص من الخلية * والاصل اذا دخل دارا انسان وأخذ المتاع وأخرجه فله أن يقتله مادام المتاع في يده فإذا ربح به الماله يقتله (١) رجل استقبله الصوص معه مال لساوي عشرة دراهم حل له أن يقتلهم الصوص معروف وجده رجل يذهب في حاجة غير متقول بالسرقة ليس له أن يقتله وقيل له أن يقتله وله أن يأتي به الى الإمام ليحبسه الى أن يتوب لان الحبس للزجر (٢) قوم أخذوا السراق أموالهم فاستغاثوا بقوم فخرجوا في طلب السراق فان كان ارباب الاموال معهم أو غلبوا ولكنهم يعرفون متاعهم ولا يقدرون على رد المتاع عليهم جازلهؤلاء القوم المستغاث بهم أن يقتلوا السراق لاسترداد المال وان كانوا يعرفون المتاع ولا يقدرون على الرق لم يجوزهم أن يقتلوا السراق من متاعهم فيضركم في أواخر السرقة

باب قطع الطريق

وقطع الطريق على أربعة أوجه ففي اثنين منها يقام الحد وفي اثنين لا يقام الحد أما اللذان يقام بهما الحد أحدهما أن يقطعوا الطريق في مفارقة الإخوان يقطعوا على قرية نائية عن انصر لا يقدرون أن يمنعوا النقطاع عن أنفسهم ولا يمسكهم الاستغاثة وأما اللذان لا يقام بهما الحد أحدهما أن يقطع الطريق في مصر أو مدينة ولا يخرج أن يقطع الطريق خارجا عن المصر من حيث يمكنهم الاستغاثة فانهم لا يقطعون في قول أبي حنيفة وأصحابه ولا يقام عليهم الحد ولكن يدفعون الى أولياء الدم فيكون الامر لهم فيما اقتلوا وفيما جرحوا وفيما أخذوا من الاموال من أواخر سرقة النصف * قالوا ان الشراطة المختصة بالسرقة الكبرى ثلاثة في ظاهر الرواية الاول أن تكون من قوم لهم قوة وشوكة أو واحد كذلك الثاني أن لا تكون في مصر وما هو بمنزلة مصر كباين المصريين أو القرينين الثالث أن يكون بينهم وبين المصر مسيرة سفر وعن أبي يوسف اعتبار الشراطة الاول فقط فيمحق في المصر ليدلوا عليه الفتوى بالحكمة الناس في أوائل باب قطع الطريق من البحر * وعن أبي يوسف أنهم لو كانوا في المصر ليلأ وفيما بينهم وبين المصر أقل من مسيرة سفر يجزى عليهم أحكام قطع الطريق قال في الاختيار وعليه الفتوى في باب قطع الطريق من الدرر * وعن أبي يوسف ان كل من كان خارج المصر ولو كان يقر به يجب عليهم الحد لانه لا يلقاهم الغوث وعنه أيضا في المصر ان قالوا انها باب السلاح يجب الحد لان السلاح لا يلبث وكذا ان كان قاتلا ليلأ بغير سلاح لان الغوث يبطئ بالليلي في أواخر كتاب السرقة من مختارات التوازل * ومن شرطه على المسلمين سبنا وجب قتله ولا شيء يقتله وله عليه الصلاة والسلام من شهر على المسلمين سبنا فقد أبطل دمه ولأن دفع الضرر واجب فوجب عليهم قتله اذ لم يمكن دفعه الا به ولا يجب على القاتل شيء لانه صار باغيا بذلك وكذا اذا شرب على رجل سلاحا قتله أو قتله غيره دفعه عنه فلا يجب قتله شيء الا أيضا ولا يختلف بين أن يكون بالليل أو بالنهاري في المصر وخارج المصر لأن السلاح لا يلبث وان شهر عليه عصا فكذلك ان كان ليلأ أو نهاري خارج المصر لانه لا يلقاه الغوث بالليل ولا في خارج المصر فكان له دفعه بالقتل بخلافه اذا كان في المصر وقيل ان كان عصا لا يلبث يحتفل أن يكون مثل السلاح عندهما فيجوز

(١) ولو أن له ادخل دارا ولا سلاح معه وصاحب الدار ربه الله وقوى على أخذه ان ثبت الا انه يخاف أن يأخذ بعض متاعه ولا يقدر عليه وسعه ضربه وقتله كذا في سرقة البرازية

(٢) مسئلة فلاما أن يقتل السارق سبنا لبعده في الارض بالنسبة في كتاب السرقة من الدرر وكذا في التاخر جاية

قوله في المصنف ما راكبي السيف زلمي في أوأرباب ما يوجب القود وما لا يوجب من الجنائيات * واذا أخذ بعد التوبة وقد قتل عدوا صار القتل إلى الأولياء ان شاؤا واستوفوه وان شاؤوا عفوا عنه وأما عقوبته إذا أخذ بعد التوبة فلا تنائب مستثنى من هذا الحكم في آخر الآية اعلم أن هذا فيما إذا أخذ بعد التوبة ورد المال وأما إذا نأب ولم رد المال فمسئله لا يقطع كالأبسط سائر الحدود بالتوبة وقيل يقطع واليه أشار في الأصل لأن الله تعالى استثنى التائب في السركة الكبرى ولم يستثن في سائر الحدود كذا في المحيط * وكذا يقطع الحد عنهم إذا أخذوا قبل التوبة وقد قتلوا وأخذوا من المال إذا قسم لا يصيب لكل منهم نصيب فالأمر بالقصاص إلى الأولياء وفي القود الظاهرية هذه مسئلة بجمية من حيث أنهم إذا صدر عنهم القتل فقتل يلفت إلى عفو الأولياء بل يقتلهم الإمام حدا وإذا وجد معه أخذ المال القليل اعتبر فيه عفو الولي من شرح الجمع لابن مالك

﴿كتاب الجنائيات﴾

• (الاول في يجب فيه القصاص والدية وحكومة العدل) • يقتل الذكر بالأنثى والأنثى بالذكر والحر بالعبد والحر بالمرء والمسلم بالكافر الذي يؤدى الجزية ويجرى عليه أحكام الاسلام ولا يقتل المسلم بالمستأمن ولا يقتل والد الولد ولا جده من قبل الرجل والنساء والاعلاء ولا يولد الولد وان سفل ولا والدة بولدها ولا جده من قبل الأم والأب علت أو سفلت ويقتل الولد بالوالد ولا يقتل المولى بعبد مالا يملك بكملا وبعضه ويقتل العبد بولده ولو جرح القاتل بعد القتل لا يقتل ويقتل مالا ويقتل سليم الجوارح بقصاص الأطراف من خزانة القناوى * لا قصاص بين الأحرار والعبيد ولا بين الذكور والإناث فيما دون النفس من أوائل كتاب الدييات من الخلاصة وكذا في خزانة المفتين * وفي السكافي لا قصاص بين الحر والعبد فيما دون النفس وبين العبدین خسلا فاللساقى في جميع ذلك إلا في الحر يقطع طرف العبد في الثالث من جنائيات التنازع خاتمة • وفي الجامع الصغير رجل ضرب رجلا بجره فقتله فإن أمأته الحديدية قتل به عنده الكل وإن أصاب بظاهرة ولم يجرح فعندها لا شك أنه يجب القصاص (١٠) وكذا عند أبي حنيفة في ظاهر الرواية وفي رواية النخعاوى عن أبي حنيفة أنه لا يجب القصاص فعل هذه الرواية يعتبر الجرح سواء كان حديدا أو عودا أو بجرافعد أن يكون آلة بقصدها الجرح وقال الصدوق الشهيد في نسخة وهو الأصح لان المعتبر عند أبي حنيفة الجرح وسخبات الميزان من الحديد على الزوايين في أوائل الموجب للقصاص من كتاب الدييات من الخلاصة • وفي شرح الطحاوى إذا شق رجل بطن رجل بطن وأخرج أمعاء ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عدا فقاتل هو الذي ضرب عنقه فيقتل ان كان عدا وان كان خطأ يجب الدية وعلى الذي شق بطن الدية وان كان الشق نفذ إلى الجناب لا يستر فثلث الدية هذا إذا كان عليه عيش بعد شق البطن يوم ما أو بعض يوم وان كان لا يعيش ولا يهرم منه الحسنة معه ولا يبقى معه إلا اضطراب الموت فقاتل هو الذي شق البطن ويقتل في العمد ويجب الدية في الخطأ والذي

(١) وان أصاب بظهر الحديد ان جرح يجب القصاص على الأصح والأفلا كذا في الخزانة عند

ومن ضرب رجلا بجره فقتله فإن أمأته بالحديد قتل به وإن أمأته بالعود فعليه الدية قال رضى الله عنه وهذا إذا أصابه بجره الحديد ولو جرح بالجرح فكميل السبب وإن أصابه بظهر الحديد فعندها يجب وهو رواية عن أبي حنيفة اعتبارا منه لأنه وهو الحديد وعنه انما يجب إذا جرح وهو الأصح (وهو رواية الطحاوى) على ما سنده ان شاء الله تعالى كذا في الهداية

(١) به آفتی المرحوم کذا یحفظ جامع هذه المجموعة وفي شرح المختصر (١٦٥) والنسوی علی قول الامام ~~ص~~ کذا فی جمالیات

القضايا

(٢) وفي الخلاصة قال الصدر الشهيد وهو الأصح يعني الاشتراط في الحديد كذا في أوائل جنائيات ضمانات فضلية مع وفي ظاهر الرواية عن أبي حنيفة بعدم القتل بالحديد إذا كان أوسع حراً كذا في شرح الجامع لقاضيان وفي أوائل الجنائيات من شرح القرافي قال القنطوري جواب الظاهر استحسنه ونقيس ما ذكره الطحاوي وعندهم يقتصر بكل حال وعلمه الفتوى كما في مستطاب التمارينة

平

(٣) وفي جامع الرمزوزي قتل بالآلة
أو المسلة لم يقتل وعلمه القوي فالعبر
لجديد أو الجرح كما في تفة الوعجات انتهى
وفي التانراخانية وفي التقي أبو يوسف
عن أبي حنيفة في رجل ضرب رجلاً بالآلة
أو بوش يشبه الآلة متعمداً وقتله فلا قد
فيه وإنما المسلة فيها القود وفي السكر
خلاف ما حفظنا في مسائل الخلاف
أن غر زعفران بآلة قتال يجب القصاص
لكن ذكر قاضيان أنه لا قصاص في
الآلة وفي المسلة القصاص وفي الذخيرة
ذكر خمس الأئمة عدم قصص في ذوات
الاصل أن في الآلة إذا أصاب المقتل
يجب القود انتهى كذا بخط جامع هذه
المجموعة

المجموعة ٤

(٤) قالوا في المسئلة رويانان والقتهوى
على أنه لا قصاص في غزاة الابر وفي الملة
قصاص كذا في الظاهر به
غزاة الملة والألابة فأت قصاص
منية المفتي وفي شرح الجامع لأضيافان
وكذا الغزاة مابة يقتل لوجود الله
بصفة الكمال

تقبره. وكذا الجرح رجلًا بجراحة مخنفة مالا يتوهم العيش معها أو جرح
فالقناتل هو الذي جرح الجراحة المخنفة هذا إذا كانت الجراحة حادثة على
كاتبها فكلاهما قاتلان. وكذا الجرح رجل عشر جراحات والآخر جرحه
مخنة فكلاهما قاتلان لأن الميم يوت بجراحة واحدة ويسلم من الكثير من الخلل
أكانت الجنايات من وجدين فمات من أحدهما دون الأخرى أنه إذا كان ذلك
صاحب النفس القصاص في النفس وعلى صاحب الجناية فيعادون النفس
ذلك أن كان يستطاع وإن كان لا يستطاع غلاز في أن كان ذلك خطأ فعلى
سوية النفس وعلى صاحب الجراحة فيعادون النفس أرض ذلك وإن كان
بعد والأخرى خطأ فعلى العائد القصاص وعلى الخطأ الأرض ولا تدخل
الأخرى سواء كان بعد البراءة أو قبل البراءة لأن الجنايتين أن كاتبهما شخص واحد
ما جناية واحدة كنهما محاصلا بضره واحدة وإن كاتبهما شخصين لا يمكن أن
واحدة لأن جهل فعل أحدهما فعل الآخر لا يتصور فلا بد أن يعتبر فعل كل
بماقراده سواء برئت الجناية الأولى أو لم تبرأ على ما تبين في فصل من جنائيات
إذا قتل إنسانا معصوما بالجرم العظيم أو بالشرب الكبير الذي لا ينطق المنية
بالبعضاص عند أبي شيفة (١) وهو قول زفر وعندهما وعند الشافعي
إذا لم يجرح فإن جرح بالشرب أو الجرح فإن القصاص يجب بالاتفاق وفي الحديث
جرح أو لم يجرح في ظاهر الرواية وروى الطحاوي عن أبي حنيفة إذا قتل رجلا
بأية آلة كانت وإن لم يجرحه لا يجب القود بأية آلة كانت (٢) في باب
والوقوف على أحكام النظم من كشف البرذوى وكذا في الخاتمة في باب
تفصيله وإن ضربه بالماله فمات منها قاتل وإن ضربه بأية رمية مما أو
برية فمات لا يجب القصاص (٣) وذكر في الأصل إذا ضربه بجديد لاحد
إن العمد يجب القصاص وإن لم يجرح وروى الطحاوي عن أبي حنيفة أنه
باص إذا لم يجرح كالضرب بالعصا الكبير أو بحجر مدور ولم يجرح لا يجب
في قول أبي حنيفة وفي ظاهر الرواية في الحديث وما يشبه الحديث كأن قصاص
شترط الجرح لوجوب القصاص في فصل فمن يقتل قصاصا وفين لا يقتل من
رجل شجر بسلامة رمية بالعصا يجب القصاص بالرمية فان مات منها
باص ولو شتم رجلا بالحديد لا يجب القصاص في الهمزة فان مات منها يجب
قتله ولو جرح رجلا بالشرب فمات لا يجب القصاص ولو شتم رجلا
بالحديد يجب القصاص وإن مات منها يقتل به من الخلل المزبور لا قصاص
لوركة والرواية والرمية وفي المتن ضرب رجلا بعمد مسيف فاقطع العمد
لديه لا القصاص وإن برأه لا قصاص منه إلا إذا غرق في المقتل (٤) وكذا
مات والحاصل أن كل ما يتعلق به الذكوة في النهاية يتعلق به وجوب القصاص
به الذكوة لا يتعلق به وجوب القصاص كذلك ذكره الخطابي في الأجناس

(١) وأما الموضحة والهاشمة والمنقلة فأتى موضع هذه الشجاجة الثلاث الرأس والوجه جميع المواضع منه بما في ذلك على السواء حتى لو وجدت هذه الشجاجة في غير هاهن من البدن يجب (١٦٦) فيها حكومة عدل والمذنب من توجهه بالأخلاق والعظم الذي تحت الذقن

وهو العبدان من الوجه عندنا حتى لو وجدت هذه الشجاجة الثلاث في العيين كان لها أثر وقد عندنا خلافا لما لك كذا في الثالث من جنبايات التارخانية (٢) لأن الأرض لا يقطع إلا إذا زال سبب وجوده من كل وجه فتأوى أي السعود (٣) كغيرها اندملت ولم يبق لها أثر لأنني له عنده وعند أبي يوسف في مثله حكومة عدل وعند محمد لآجرة الطبيب وعن الادوية وان في الأثر وجب حكومة عدل كذا في العمدة * إن شج وموضحة فبرأت ونبت عليه الشعر حتى لا يرى موضع الشجة قال أبو حنيفة لآثني عليه وقال محمد عليه آجرة الطبيب كذا في جنبايات الخاتبة وفي خزائن الفتن والاختار قال الفقيه أبو الليث الفتوى على قول محمد لآثني عليه أنه لم يبق لها أثر لأن الأدوية وآجرة الطبيب كذا في التارخانية واختار أصحاب المتون قول الامام أنه لآثني عليه سوى عن الادوية وأمر الطبيب قال هذا قول محمد وأما على قولهما إذا ندم لم يجب شيء وعليه الفتوى كذا في عدة الفتاوى للصدر الأشهب

واخذلوا في تفسير حكومة العدل والذي عليه الفتوى هي أن ينظر إلى الجنى عليه لو لم يكن نقص شعره في الجنباية يجب عشر الدية وعلى هذا القياس من جنبايات البرازية

وفي فتاوى الامام اختلوا في حكومة العدل قال بعضهم ينظر إلى الجنى عليه أنه لو كان مالم ينقص من قمته بمهذه الجنباية ان كان ينقص عشر قمته في الحز يجب عشر دية قال والفتوى على هذا في التاليف من جنبايات الخلاصة

في النوع الاول من جنبايات البرازية * شج العاصم موضحة لا يجب القصاص وان مات منها لا يجب أيضا وان شج بالمخيلة هاشمة لا يجب القصاص وان مات منها يجب القصاص وان شج بالمخيلة موضحة يجب القصاص فان مات منها يقتل به في الثالث من جنبايات البرازية ولا يجب قصاص في قطع ولا جراحة حتى يكون البرء منها وكذلك لا يحكم بآثرها في الجنباية على الاطراف من الظهيرة * وأما أحكامها في الموضحة إذا كانت عدا يجب القصاص بالأخلاق وفيما قبل الموضحة روى الكرخي عن أصحابنا أنه لا يجب القصاص وان كانت عدا وبه أخذ بعض المشايخ وذكر محمد في الأصل أنه يجب القصاص وبه أخذ جماعة المشايخ وفي الذخيرة وفيها من الموضحة من الهاشمة والمنقلة وغيرهما الاقصاص بالإجماع وان كانت عدا (١) وفي العيون شج رجلا منقلة فزال حتى لا يبق لها أثر فلا شيء عليه ما سألنا الدوا الذي عالجها به وهو رواية عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة لا يجب شيء ولو برأ من أثر الشجة وبقي شيء قبل قال اذا بقي شيء من أثرها بعد البرء وان كان فعله أرش المنقلة (٢) وفي الكبرى وبه يفتي وفي شرح الطحاوي هذا كله اذا برئ ولم يبق له أثر فلا شيء عليه في العمد والخطا الا في رواية عن أبي يوسف أنه قال يجب مقدار آجرة الطبيب وأما اذا بقي له أثر وكان خطأ فبادر ان الموضحة ليس له أرش مقدّر ولكن تجب حكومة العدل (٣) وفي الحواشي في كتاب الجناس قال كل شجة تحت الذقن فيها حكومة العدل لا يفر أرشها بالتقدير ٩ وموافق الذقن فيلحق بالشجرج شيئا للظهور أثر الشجة في الثالث من جنبايات التارخانية وفي المتن ان كان بين الاثنين والبرخي وصل إلى الجوف فهي جائفة وفي الحواشي الجائفة ما بين اللبة والعبانة ولا تكون فرق اللبة ولا تحت العبانة قال أبو حنيفة الجنابة ما دون الذقن لا تكون فوقه ولا تكون الجائفة في الرقبة ولا في الخلق الاما وصل إلى الجوف من الصدر والظهر والجنبين ولا تكون في اليدين والرجلين وتكون بين اليدين والاثنين اذا وصل إلى الجوف ولا قصاص في الجنابة فان كان عدا في ماله ثلث الدية وان كان خطأ فعلى عاقله وان نفذت من ورائه فقمه ثلثا الدية وفي العيون أبلغ ذهب شعره من كبره فشج رجلا موضحة عدا فملى الشاح الأرض دون انقصاص فان كان الشاح أبلغ أيضا وجب انقصاص للسواة وان لم يكن الشاح أبلغ لكن رضى أن ينقص منه ليس له ذلك ويجب حكومة العدل وفي واقعات الناطق موضحة الاصل انقص من موضحة غيره وكان الأرض انقص أيضا وفي الهاشمة يستويان لأن الهاشمة كسر العظم وعظم غيره على السواء أما الموضحة من الجلد وجلد الاصل انقص دية من جلده غيره وكان فمها حكومة عدل وفي المتن شج رجلا أبلغ موضحة خطأ فعليه أرش الشجة دون أرش الموضحة في ماله وان شج هاشمة فيها أرش دون أرش الهاشمة في الثاني من جنبايات التارخانية * واذا برئت الموضحة أو الجراحة ولم يبق الاثر لآثني عليه عند محمد * وهذا قياس قول الامام أيضا وفي الاستحسان الحكومة وهو قول الثاني قال الفقيه الفتوى على قول محمد أنه لآثني عليه الاثن الا دوية قال القاضي ألا نأثر لآثني عليه وان بقي أثر يجب أرش ذلك الاثران منقلة مثلا فارش

المقالة قبل نوع الشجاج من الثالث من جنائات البرازية * رجل جرح انساناً فغير الجرح
عن الكسب يجب على الجراح انفق المداواة جامع الفتاوى وكذا في الباب الاول من
جنائات الجوارح * واذا تعد الرجل شيئاً من انسان فاصاب منه شيئاً آخر فهو عدوان
اصاب غير ذلك الانسان فهو خطاً ويان ذلك رجل نعمة أن يضرب رجل بالسيب
فأخطأ فاصاب عنقه فأبان رأسه فهو عدوان وقصد رجل فاصاب عنقه غيره فهو خطأ
من جنائات خزانة المفتين * وفي شرح الطحاوي * ومن قطع من رجل يداً أو رجلاً أو أصبعاً
أو أذن من اصبع أو ماسوى ذلك أو مفصلاً من المفاصيل عدا فعدله القصاص بعبد البر
من الجنابة ولا قصاص عليه قبل ذلك واذا قطع رجل يداً آخر عدا فان كان القاطع
والمقطع حزينين مسلمين أو كافرين أو أحدهما مسلم والاخر كافي يجرى القصاص فيما
بينهما أو كانتا امرأتين حزينتين مسلمتين أو أحدهما مسلمة والاخرى كافية أو كانتا حزينتين
يجري القصاص ولو كانا عديين أو أحدهما عديم والاخر حزين أو أحدهما ذكر والاخر
أنثى فلا يجب القصاص بينهما (١) * ويجب أرض الجنابة في ماله سالا في الجنابة على ما دون
النفس من التاتارخانية في الرابع من الجنائات * امرأة قطعت رجل عدا فهو
بأنه اراد أن يشاء قطع يدها ناقصة وأن شاء أخذ الارض ولو قطع الرجل يداً امرأة فليس
لها الا الدية لان الكامل لا يستوفي بالناتق عدا الفتاوى في الجنائات * شات
السيد بالضرب بحيث لا يتقبض ولا يتدق فدية في الثالث من جنائات البرازية *
وفي الكافي وان قطع اصبع رجل من المفصل الاعلى ففسل مائتي من الاصبع أو كمل
السيد فلا قصاص شيء من ذلك بالاجماع وينبغي أن يجب الدية في المفصل الاعلى
وقيما في حكومة عدل في الرابع من جنائات التاتارخانية * واذا قطع الرجل
اصبع انسان فسلت أخرى بجنبه ففلسه أرض الاصبعين دون القصاص في قول أبي
حنيفة وعندهما عليه القصاص في المقطوعة والارض في الأخرى وفي الكافي وهو
قول زفر والحسن وفي المتنق والصحيح قولهما في الخامس من جنائات التاتارخانية *
رجل قطع لسان انسان ذكر في الاصل أنه لا قصاص فيه وقال أبو يوسف لا قصاص في بعض
اللسان حتى يقطع الكل وان قطع بعض اللسان فمع الكلام يجب فيها الدية وان منع بعض
الكلام دون بعض فمقتضية للسان على الحروف التي تعلق باللسان فوجب الدية بقدر
ما فات من الحروف في أوائل كتاب الجنائات من الخالية (٢) * ويقص الخمر من
الخرس والثدي والثانية والثالث بالكتاب (٣) ولا تؤخذ العليا بالسفلى ولا السفلى
بالعليا من جنائات القاهيرية * ولا تؤخذ اليمنى باليسرى ولا اليسرى باليمنى جوهره
في الجنائات * اعلم رجلاً فكسر بعض اصابته يقتص من الضارب ذلك القدر ولو كان
المماثلة مقدورة والقصاص في السن لا يكون على اعتبار قدر سن التكسير والتكسور
صغيراً أو كبيراً بل على قدر ما كسر من السن انقصاً أو نكناً أو بغير ذلك ان انكسر
مسنن أو باسقاط الاقصاص يقتص باليد وان انكسر من ثلثه غير مسنن ولا قصاص
فيه وعليه الارض في الثالث من جنائات البرازية * وعن الشافعي أنه لا يؤجل في سن البالغ

(١) من في أول الباب أن القصاص
فيما دون النفس لا يجرى بين الحر والعبد
ولا بين العبدين ولا بين الذكر والأنثى شد
(٢) عشرة في الانسان في كل واحد الدية
الكاملة الا في اللسان والذكر والعقل
والرأس اذا سلق فلم يبق وللحية والضب
اذا كسر واذا انقطع الماء واذا سلس
البول وفي البر اذا لم يملك الطعام
وفي عشرة أخرى يجب في كل اثنين الدية
العشرين والاثنين والشفقين والحاجبين
والسدين والرجلين والاشقين والعينين
والسمع والبركة في ديات الملقط بعد
(٣) ان مالا قصاص فيه من الجنائات على
ما دون النفس وليس له أرض مقدرة فيه
الحكومة في كسر العظام كلها حكومة
عدل الا السن خاصة لان استيفاء
القصاص بصفة المماثلة فيسوي السن
متعذر ولم يرد الشرع فيه بأرض مقدرة
فوجب الحكومة ولكن استيفاء المثل
في السن والشرع ورد فيه بأرض مقدرة
أيضاً فوجب فيه حكومة عدل كذا
في البدائع في فصل وأما شرط الوجوب
من الجنائات ملخصاً بعد

(١) وإلى هذه الرواية مال بعض أصحابنا مثل خبر امرؤ زاده وغيره وبه يقتضى خلاصة
 منه
 (٢) (ب) ولو كسر سن انسان فأسودت
 أو اجترته أو اخضرت يجب غم الارش
 في ماله وفي (ج) حكومة عدل وجواب
 (٣) هو الصواب كذا في جنبايات القنية
 من باب ما يجب فيه القصاص عهد
 (٤) وفي دعوى السن لا بد من ذكر أنها
 بيضاء أو سوداء أو لا يجب غم الدية
 في السوداء كذا في أوائل جنبايات جميع
 الفتاوى عهد

(١) انما ذلك في سن الصبي لكن ينظر الى أن يراه موضع السن وان تحرك بالضرب
 ينظر حولا وفي الصغرى لا يؤجل في البالغ وأشار في الزيادة اني أنه يؤجل وذكر
 السر حتى يستأنف حولا كاملا في الكبير الذي لا يرجي نبأه في الكسر والقطع وبالأول
 ينفي بأنه لا يؤجل من المحل المزبور * وقال القاضي الامام وفي كسر بعض السن انما
 يبرد بالمبرد اذا كسرت عن عرض أو مألوع طول فقبه الحكومة وان كسر بعضه فأسود
 الباقي يجب الارش لا القصاص لان هذا شيء واحد من المحل المزبور * لا يتلعق سن القاطع
 ولكن يرد الى أن يصل الى اللحم ويسقط ما سواه ولو نزع جاز (٢) والابراد احتياط لثلاث
 يؤدى الى فساد اللحم وفي الكسر ينظر الى المكسور عالم كم الذاهب فيرد منها ذلك القدر
 من المحل المزبور * وفي الايضاح رجل ضرب سن رجل فخر كهوا واضربا بن فخر سن
 لاشئ فيها وان كان عبدا فتم احكومه تعدل فلو انظر حولا فان اجترت أو اخضرت أو
 اسودت يجب كمال الدية (٣) وان اصغرت اختلف المشايخ فيها والخلة ان رجبا الدية
 كالاسوداد فلو لم يتغير لونها لكن تحركت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت
 حكومة العدل ثم اذا اخضرت أو اسودت أو اجترت انما يجب الدية اذا فأت منفعة
 المضع فان لم تفت ان كانت من الاسنان التي ترى يجب الدية أيضا القوات منفعة
 الجبال وان لم يكن واحدا منها فقيهه روايتان والصحيح أنه لا يجب شيء في الفناوى
 الصغرى في الثالث من كتاب الذبايح من ان خلاصة وكذا في الثالث من جنباية البرازية
 (٤) * ولو ضرب سن انسان فحركه فأجل فان اخضرت أو اسودت يجب دية السن تخمها
 وان اصغرت اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يجب شيء ولو اسودت يجب دية السن اذا
 فأت منفعة المضع وان لم تفت الا أنه من الاسنان التي ترى حتى مات جاله فكذا
 وان لم يكن واحدا منها فقيهه روايتان والصحيح أنه لا يجب شيء فاضحان من أوائل
 الجنبايات * ولو كره فقط منه سنه المحرك كقبيل ذلك حكومة عدل ولو سقطت بعد
 ثلاثة أيام ولا يدري أمن الزكرة أم من الحركة السابق يضاف الى الزكرة وان تأخر السقوط
 لانه آخر السنين ويجب حكومة عدل من جنبايات القنية في باب ما يجب فيه القصاص
 * (ب) امرأة قطعت ذواتي امرأه أخرى عند الرأس ومضت سنة فلم تبلغ الذوات
 النهاية القدعية بل بقيت كما قطعت فعليه احكومه عدل من المحل المزبور * ان قطع
 الاذن كلها عمدا ففيها القصاص وان قطع بعضها ففيها القصاص ان كان يستقطع
 ويرى في هذا هو لفظ الكرخي وهو اشارة الى أن المأله في الاطراف في مقدار المقطوع
 شرط وفي المتن عن أبي حنيفة اذا قطع نصف الاذن فكان يقدر على أن يقتص منه
 يقتص منه وكان أبو يوسف يقول لأن من مفاصل فاذ قطع منها شيء وعلم أن القطع من
 الفصل اقتص منه والمرجع في معرفة المفاصل الى أهل البصر فان قالوا الاذن مفاصل
 وقد حصل القطع من مفصل يقتص من ذلك المفاصل وان قالوا لا مفصل له يقطع من أذن
 القاطع مقدار ما قطع وفي العيون الحسن بن زياد عن أبي يوسف أنه قال اذا قطع تخمة
 أذنه اقتص منه وفي الاجتناس اذا كانت أذن القاطع صغيرة المعلقة وأذن المقطوع

كبيرة الخاقصة كان المقطوع اذنه بالشارح ان شاعته نصف الدية وان شاء قطعها على مغرمها. وكذلك لو كانت خرقة او مشقوقة فان كانت الناقصة هي التي قطعت كان ذمها حكمومة عدل. وكذا في الكبري * (م) واذا قطع الرجل اذن الرجل خطأ ثابتهما المقطوعة اذنه في مكانها ثبتت فعلى القاطع ارض الاذن كما قال الشيخ أحمد الطراويسي هذا الجواب غير صحيح لان الاذن لا يصح روايتهما بالاحتمال وانما ثبت باتصال العروق فاذا ثبتت فافقاهراً انه اتصل بالعروق وزالت الجناية فيه بول موجبها عند أبي يوسف وفي الكبري وان جذب اذنه فانتزعت شحمته فعليه الارش في ماله دون القصاص لتعذر مراعاة التساوي وفي الناصرية عن أبي حنيفة فحين قلع اذن عبداً وأنته عليه ما تقتضيه في الرابع من جنابات النار خاتمة * (خ) ان ضمان العين على مراتب ثلاث احداها أن يكون في احداها نصف بدل الذات وهو الاذى في المثل نصف الدية وفي المثل نصف القيمة والثانية أن يكون في احداها ربع بدل الذات كالبهايم التي يجعل عليها ويركب نحو الفرس والبغل والابل والبقر والثالثة أن يكون الواجب في احدي العينين ما يقتص من قيمته كالشاة والكتاب والسنور وغير ذلك كذا في فاضيلان في الثالث من جنابات نقد الفتاوى * رجل قلع عين رجل عبداً قال محمد كان أبو حنيفة يقول لا قصاص في العين الا في مودة واحدة اذا ضرب عين رجل فذهب البصر بقيت المثلة كان فيها القصاص اذا تم وطريق استفاء القصاص ما ذكر في الكتاب يؤخذ النار على المراقعة تائب ثم تقرب من العين التي يريد القصاص وتوضع على وجهه وعينه الاخرى شرقة فاذا سالت ناظره تم القصاص ويكف عنه من جنابات الخاتمة * وعن الحسن اذا قلع العين اليمنى من رجل اليسرى من الفاقية ذهبة وعينه اليمنى بجمجمة يقتصله من عينه اليسرى وبقر لئلا يعمى وعن الحسن اذا قلع عين رجل وكانت عينه حولة الا أن ذلك لا يضر بصره ولا يقتص منه شيئاً ففعلها انسان عمداً يقتص منه * وان كان الحول شديد بضر بصره فقتل كان ذمها حكمومة عدل (١) ولو كانت عين الفاقية شديدة الحول بضر بصره فقتل عيناً اليسرى الحول كان الجني عليه بالخيار ان شاء اقتص منه ورضي بالقصاص وان شاء قطعته نصف الدية في ماله من المثل الزبور * وفي عين الاعور نصف الدية في الثالث من ديات المقاصد * وفي ذكر العينين وانقضى الحكم حكمومة وكذا في اسنان الاخرس والعين الثالثة الذهاب ضوؤها واليد الشلاء والرجل الشلاء حكمومة عدل في الثالث من ديات الخلاصة * وفي الضلع والرقبة وفي كسر الساعد وكسر الزند وفي الساق حكم عدل في كله وفي قطع نصف الساعدية اليد وحكم عدل في يمين الكف الى الساعد فان كان من المرفق في الذراع بعد يد الكف حكم عدل اكثر من ذلك وفي كسر الاتص حكم عدل من اوائل ديات شرقة الاكل * وفي الخلاصة عن شرح الخصاوي لوقوع الحشفة لا قصاص عليه ولابد كراهته ما يجب عليه وفي الفتاوى يجب حكومة عدل انتهى في الرابع عشر من ضمانات فضيلة * ولو قلع اقلني فقتل يجب الدية لا القصاص ويجعل الاباحة فيه في ذم القصاص لا لاسمه بل بآل من جنابات البرازية * لو أن رجلاً

(١) واختلفوا في تفسير حكمومة العدل والذي عليه الفتوى هي أن ينظر الى الجني عليه لو لم يكن قصص عشر قيمته بالجناية يجب عشر الدية وعلى هذا القياس من جنابات البرازية كذا في المتن سجد
الا أن الكرخي ضعفه بأنه يؤدى الى أن موجب هذه الشجاج أى ما دون الموضحة أكثر من موجب الموضحة بان كان نقصان قيمتها أكثر من عشر الدية كذا في التفسيرات من الثالث وفيه تفصيل سجد
ويمكن ايراد هذه الشبهة في الاصبع بان يكون نقصان القيمة على تقدير نوع من الشلل فيها أكثر من عشر الدية على تقدير كمال الشلل الواقع فيها تأمل سجد
وأشاراً لتأمل واقعه أعلم الى ما قاله في جامع الرموز بعد ذكر ما يتعلق به مفصلاً والاصح أنه ماري القاضى بشويرة أهل البصرة أنه أعم كما في البصريات سجد

أمسك رجل حلقه لآخر قتل الذي ولي القتل وجلس المسك في السجن وعوقب وكذا
لوقته وقال له اقلته قتلته في أوائل جنابات خزانة المقتين * رجل قط وجلاد قماره قتلته
سبع لم يكن عليه فرد ولا دية ولكن يعزروا ويحبس حتى يموت وعن أبي حنيفة الدية ولو قط
صدافاً لقتل في الشمس أو في ماء بارد حتى مات على عاقلة الدية في جنابات خزانة الفتاوى
وكذا في أوائل جنابات البرازية والخلاصة * ألقاه من جبل أو سفل لاقصاص عليه عنده
خلافا لهما في النوع الأول من جنابات البرازية * ولوروى رجل أن أصاب حائطاً ثم رجع
فأصابه فهو خطأ في الثاني من ديات الخلاصة * وفي الظهيرية ولو قطه فألقاه في الثلج
أو جزده وجده له على سطح إلى أن مات فعلى عاقلة الدية المغالطة وكذا لو ألقاه في البحر
فوسب ثم طفا ميتاً أو غمس في مخوفات مزارت حتى مات ولو ألقاه في البحر فوسب حين
الطرح ولم يدر وجهه ولا ماله لا يلزم شيء حتى يعلم أنه مات وكذا لا شيء عليه لو ألقاه في
صرا أو به حيا ولم يدر حاله ولم يدر عليه وفي المتن قذفه في بئر أو دجلة فوسب كما وقع
ومات فعلى عاقلة الدية المغالطة وإن ارتفع ساعة ثم غرق مات فلا شيء عليه لأنه غرق
لغيره وذكره العتبي * وفي المحيط وكذا لو كان جدد السباحة فسمع ساعة ودفن فم يرضى
لاضافة الفرق إلى سبعة لا تقطع فورده به له ذكره الكردي (١) * وفي الإحسان
للإمام خواجه زاده عزقه فبات أن كان الماء قليلاً لا يقتل مثله غالباً أو كان رجي منه الحياة
غالباً أو كان يجهل منه الحياة مثله بالسباحة وهو يحسنه أو يدر عليه بأن لم يكن مشدوداً
ولا مستغلفاً وشبهه عمد وقاطعاً ولو لم يتمكنه النجاة أو كان الغالب الهلاك فكذلك عند الإمام
وقال أبو عبد في الضمان في أصناف القتل من الجنابات من ضمانات الجاني (٢)
* وفي الحمط إذا أدخل انساناً في بيت حتى مات جوعاً أو عطشاً لا يضمن شيئاً عند أبي حنيفة
وعندهما محجب الدية وفي الكبرى إذا طبق عليه الباب فمات جوعاً أو عطشاً لا يضمن عند
أبي حنيفة وقال عليه الدية وفي الخانية قال محمد بن عاقب الرجل وعلى عاقلة الدية وفي
الظهيرية ولو أن رجلاً أخذ رجلاً فلققه وجب عليه في بيت حتى مات جوعاً قال محمد وأوجهه
عقوبة والدية على عاقلة وفتوى على قول أبي حنيفة في أنه لا شيء عليه في الفصل الثاني
من جنابات التارخانية (٣) * أدخله بيتاً وسد عليه بابها فمات جوعاً أو عطشاً لا يضمن
عند أبي حنيفة وقال عليه دية ولو دفعه حياً في بئر فمات قتل به عند محمد والفتوى على أنه
على عاقلة دية في الأقبار وفي الحبس الفتوى على قول أبي حنيفة من قطفوا ووكذا
في الظهيرية * وإن ألقاه من سطح أو جبل على رأسه فمات فلا قصاص عند أبي حنيفة
وعندهما فاقه القصاص إذا كان لا يتخلص منه في الغالب من جنابات السراج الوهاج * رجل
لو أقرقه بالترعد يجب القصاص فحين يقتل قصاصاً من جنابات الخيانة * رجل
نمسه مسمومة في يده وضربه عقرب في رجله وجرحه أسد في ظهره ومسمومة أنسان ثم مات
من كاه فعل الإنسان نصف الدية والمباقي عذر خزانة الأكل من الجزدي كتاب الديات *
صاح انساناً فمات مسموم أو سفل جلدته وجهه فمات مسمومة في الثاني من الخطمان جنابات
البرازية وكذا في الثاني من جنابات التارخانية * وإن سقاء السم ومات أن دفعه إليه

(١) أوقع انساناً في البحر فسمع ساعة
لم يضمن وقبل يضمن هو المختار ~~كذلك~~
في مئة الفتى في أوائل الحدود سب
(٢) سئل عن رجل رمى رجلاً في الماء
فغرق فما يلزمه أجاب أن كان الماء عميقاً
لا يكتفه القصاص وهو لا يعرف الغرض
بإزمه الدية من فتاوى ابن نجيم سب
(٣) أخذ انساناً فلققه وجب عليه في بيت حتى
مات جوعاً أو عطشاً فالدية على العاقلة
على المختار وعليه العقوبة * أخذ رجلاً
فأدخله في بيت وسد عليه بابها حتى مات
ففيه جوعاً أو عطشاً لا يضمن على الأصح
وهذا خلاف الأول كذا في جنابات
خزانة المقتين سب
وذكر التدوير إذا ملين على حرب حتى
مات جوعاً أو عطشاً لا يضمن في قول أبي
حنيفة وقال عليه الدية لأنه أدى إلى التلف
انتهى في التصيل الثالث من جنابات
الفتاوى العسكرية للفتاوى سب

وشريه هو بنفسه لا بغيره وان كان قال لعله فانه طيب ولكن يمس ويعزر وان أوجره
ومات منه فآلية على عاقلة في نوع من الجنائيات البرازية (١) * ضرب
امرأته لثور أو نحوها فمات فهو ضامن أجنبيا ولا يرث من إمارات الحد الأدنى *
يلامع ذو شبه جاعا يجامع مثلها وامعات لا يضمن في السادس من إمارات البرازية
(٢) الثاني في الشهادة على الجنائية والاقراء بها وفي اختلاف القاتل وولي القاتل في العمد
والخطا وفي إثم الجرح * والقصاص يقام بالشهادة أو الاقرار وان لم يوجد انصرح
بالعمد والحاصل أن القصاص عوض لانه شرع بغير إجازة أن يثبت مع الشبهة كسائر
الاعراض التي هي حق العمد كافي في مسائل شتى وكذا في مسائل شتى من آخر الهادية
والاقرار بالقتل المطلق (٣) يوجب الدية كالشهادة بالقتل المطلق ولو ادعى عبد افعال
قتله أو قتل عددا وأنكر قتلان أو كان غائبا فله أن يقتل المقتول ولو ادعى أن قتلته ابني
عددا أو قتال نعم فهو اقرار ثم قال لم يقتله أثبت بل قتله غيره وقال القاتل قتلته أنا وصاحبه
لم يقتله في العفو من الجنائيات من خيانة المقتين * شهدا يقتله وقالاجهنا آلمته وجبت الدية
والقياس أن لا يجيب شئ لأن القتل يختلف باختلاف الآلة فيعمل المشهود به وجه
الاستحسان أنهم شهدوا بقتل مطلق والمعلق ليس بعمل يشع العمل به قبل البينان فيجب
أقل * وجبه وهو الدية في الشهادة في القتل من جنائيات الدرر وفي الجرح روى الحسن
ابن زياد عن أبي حنيفة رجل أقر أنه قتل فلانا بجديده أو قال بالسيف ثم قال انما أردت
غيره فأصبت دري عنه القاتل ولو قال ضربت فلانا بجديده أو قال بالسيف فقتلته
ثم قال انما أردت غيره فأصبت لم يقتل منه ويقتل وعن أبي يوسف إذا قال ضربت
فلانا بالسيف فقتلته قال حنيفة أخا حتى يقول عددا ولو قال ضربت بدمي فقتلت فلانا
أو قال وجأت بسكيني فلانا ثم قال انما أردت غيره فأصبت دري عنه الحد ولو قال قتلته
فلانا ثم عد بجديده فلما أخذ بذلك قال كنت يومئذ غلاما لم يصدق وقتل به وفي المتنق إذا
قال الرجل قتلته فلانا بأنا فانا متهمين ثم قال كان معي غيري لم يصدق وقتل به ولو قال
ضربت فلانا بالسيف متعمدا ثم قال لأدري مات منه أم لا ولكنه مات وقال الولي مات
منه لم يقتل ولو قال مات منه ومن حبة ثم شتته أو من حبة عقوب وقال الولي مات من ضربك
قال قول قول القاتل وعليه نصف الدية في الفصل الثاني من جنائيات الخط الهراي *
وإذا شهد شاهدان على رجل أنه ضرب رجلا بالسيف فلم يزل صاحب فراس حتى مات
فعليه القصاص (٣) باعتبار ذلك عن إبراهيم وهذا لأن الثابت بالبيننة كالثابت
بالأبينة وقد ظهر عنه هذا السبب ولم يعارضه سبب آخر فيجب إضافة الحكم إليه
والروح لا يمكن أخذه شهادة وانما طريق الوصول إلى إزهاق الروح هذا وهو أن يجرحه
فيوت قبل أن يبرأ توضيحه أنه لا طريق لنسالي حقيقة معرفة كون المات من ضربه
وملا طريق إلى معرفة لا يتبين عليه الأحكام وانما يتبين على الظاهر المعروف وهو أن
يقتره ويكون صاحب فراس حتى يموت من الميسوط للشرعي * وإذا أقر رجلان
كل واحد منهما أنه قتل فلانا فقتل الولي قتلتهما جميعا لأنه أن يقتلهما وان شهدا على رجل

(١) تستل عن رجل دفع لآخر سنا وهو
لا يعلم به فمات هل يرثه إذا كان وارثا له
وعمل عليه شيء بسبب ذلك أجاب نعم يرثه
ولا شئ عليه كذا في الخلاصة من فتاوى
ابن نجيم من الجنائيات

(٢) ولا يصح رجوعه من الاقرار بالقتل
ولا عن الاقرار بالنصاص لأن ذلك من
حقوق العباد من حدود شرح مختصر
الطحاوي

(٣) جرحه ولم يزل صاحب فراس حتى
مات يصحكم به وان لم يشهدوا أنه مات
من جراحته لانه لا علم لهم به في الثالثة من
جنائيات البرازية
وإذا شهد الشهود أنه ضربه فلم يزل
صاحب فراس حتى مات فإن كل عددا
فعليه القصاص كذا في الثانية من الجنائيات
في الثاني من الجنائيات

أنه قتله وشهد الاستحراق على يمينه أنه قتله فقال الولي - قتلهما جميعاً باطل ذلك كله والقسوق
 أن الاقرار والشهادة يتناول كل منهما وجود كل القتل وجوب القصاص وقد حصل
 التكذيب في الأول من المقر له وفي الثاني من المسموده غير أن تكذيب المقر له
 في بعض ما أقتره لا يبطل اقراره في الباقي وتكذيب المسموده الشاهد في بعض ما شهد به
 يبطل شهادته أصلاً لأن التكذيب تفسيق وفسق الشاهد يمنع قبول الشهادة وأما فسق
 المقر لا يمنع صحة الاقرار عداية في الشهادة بالقتل * باب من الحماية التي يدعى الولي
 العمد والخطأ فوجب له فيه الارش أصل الباب أن تعذر استيفاء القصاص إذا كان من له
 القصاص بسقط القصاص وإن كان من جهة القاتل تجب الدية لأن الأصل فيه القتل
 الخطأ والخطأ معني في القاتل ودعوى العمد لا تنافي وجوب المال لأن القصاص قد يقب
 ما لا يمد دعوى المال تنفي وجوب القصاص لأن المال لا يقب قصاصاً قال محمد رجل
 أذني على رجلين قصاصاً وقال انكيا قتلتما وليي عمدا فأقتر به أحدهما وقال الآخر
 ضربته بالعصا خطأ يقضي له عليه ما بالدية استخساناً والقياس أن لا يجب شيء لأن ما يدعيه
 لا يقضي به إجماعاً وما يقضي به وهو المال لا بدعيه وجه الاستخسان أن تعذر استيفاء
 القصاص إجماعاً من عليه القصاص وهو مشاركتهم مع الخطأ فيصير ما لا ودعوى العمد
 لا تنافي وجوب المال للماتر فوجب الدية في مالهما لأنه وجب بالاعتراف وجب في ثلاث
 سنين ~~لكنه~~ بديل الدم ولو أذني الولي الخطأ وأقر القاتل بالعمد لا يجب شيء لأن
 دعوى المال تنافي وجوب القصاص ولو أذني العمد عليه ما فقال أحدهما قتله عمدا
 وجهد الآخر القتل أصلاً فيقتل المقر لأنه أقر على نفسه بالقصاص والولي يتدعي ذلك
 وشركة الآخر لم تثبت لا تكاره والعمد لا يكون شبهة حتى لو كان الذي يدعي الخطأ في هذه
 الصورة لا يجب شيء للماتر (١) وإن قال أحدهما قتله أنا وفلان عمداً أو أنكر الآخر
 وقال قتله خطأ وقال الولي لا بل أنت قتلتهم وحدهما عمداً كان له أن يقتله لاتفاقهما
 على القصاص وشركة الآخر لم تثبت لتكذيب الولي من جنابات شرع الزادات
 لثغته * ولو أذني الخطأ وأقر بالعمد أو أقر أحدهما بالعمد وجهد الآخر لم يقض
 بشيء ولو أذني العمد عليه ما فأقر أحدهما وجهد الآخر القتل قل المقر ولو أقر أحدهما
 بالعمد ولا استر باطلاً ونكر الولي شركة الخطأ قتل العمد من متفرقات جنابات
 الكافي للخصا * إذا أقر القاتل أنه قتله خطأ وأذني ولي القاتل العمد كانت الدية
 في مال القاتل لورثة المقتول ولو أقر القاتل بالعمد وأذني ولي القاتل الخطأ لا شيء
 لورثة المقتول وروى زفر عن أبي حنيفة وجوب الدية في الوجهين جميعاً في فصل القتل
 الذي يوجب الدية من جنابات الخطأية * القاتل إذا أقر بالخطأ أو صالح عن دم العمد
 على مال يكون المال على الخاني في ماله الآن في الاقرار تجب الدية في ثلاث سنين وفي الصلح
 عن عمد يوجب المال حالا إذا شرط الاجل في الصلح فيكون مؤجلاً وكل جزء من
 الدية إذا أوجب على العاقلة أو في مال الحماية يجب في ثلاث سنين في كل سنة ثلثها في فصل
 المعاقلة من الخطأية * وذكر بكرأ شهد الجروح أن فلا تألم بجرحه ومات الجروح منه

(١) إذا أذني الخطأ فصدق أحدهما
 وقال الآخر لا شيء عداية الدية كذا
 في متفرقات جنابات الكافي

ان كان جرحه معروفا عند الحاكم والناس لا يصح اشتهاده وان لم يكن معروفاً صح لاحتمال الصدق (١) فان برهن الوارث في هذه الصورة ان نلانا كان جرحه ومات منه لا يقبل لان القصاص حتى الميت (٢) ولهذا يجزى فيه سهام الارث وتقضى ديونه والموتون اكذب شهوده وتقليده ما اذا قال القاتل لا يقتلني فلان ان لم يكن تذف فلان معروفا يسمع اقاربه والا لعفو اولياء قبل موت المجرور يصح كما يصح عفو المجرور (٣) لوجود السبب وصحة الابراء وتعقد وجود السبب قبيل نوعي الشجاج من الفصل الثالث من جنابات البرازية وفي المتن وجعل جرح فقال فلان قتلتني ثم مات وأقام وارث الميت شية على رجل آخر أنه قتله لا تقبل شيته في أوائل النسيان والعشرين من جنابات التارخانية * اذا قتل شخص وله وليان حاضر وغائب فأقام الحاضر الشية على القاتل لا يقبل القاتل قصاصاً فان عاد الغائب ليس له ما أن يقتله بثلاث المينة بل لا بد له ما من اعادة البيعة لقتله وهذا عند أبي حنيفة وقال لا بعد ولو كان القتل خطأ أو دينا لا بعد ما بالاجماع وأجمعوا على أن القاتل يجب إذا أقام الحاضر البيعة لانه صار متما بالقتل وانهم يجب على أنه لا يقضى بالقصاص ما لم يحضر الغائب لان المقصود من القصاص الاستيفاء والحاضر لا يتكمن من الاستيفاء بالاجماع بخلاف ما اذا كان خطأ أو دينا لانه يتكمن من الاستيفاء في أوائل الشهادة في القتل من جنابات الزبلي *

(١) الثالث فمن يستوفى القصاص وقين يستحق الديه * القصاص حتى الورثة ابتداء * وعندهما حتى الميت ثم يقتل الى الورثة وتقضى ديون الميت من المدية وبذل الصلح في الاول من ديات الخلاصة * الديه تب للمقتول أولاً (٤) حتى تقضى منه ديونه وتنقض وصايا وكل واحد من الورثة يكون خصماً فيما يدعى الميت فلا يجتاج الغائب الى اعادة البيعة بخلاف العفو والصلح لان ذلك ما يثبت بالشهادة والقصاص لا يثبت في باب الوكالة من جنابات التارخانية * وبورث دم المقتول كسائر أمواله ولا يتحقق من يرث ماله ويحرم منه من يحرم ارث ماله ويدخل فيه ازواجهان خلافاً لما لا ولا يدخل فيه الموصى له لان ما يتحقق من ماله انما هو ديار بن الصدقة لا بالارث من أوائل جنابات الحدادى شرح القدورى * الموصى له بثلاث المال لا يثبت حقه في القصاص واذا انقلب ما لا يثبت حقه فيه في باب الوصية بالعين والدين على الاجمعي من المبسوط في الذخيرة * رجل قتل عبداً وعلى المقتول ديون ثم ان ولّى القاتل صلحاً مع القاتل على مال يقضى من ذلك ديون المقتول وكذلك لو كان المقتول اوصى بوصايا يتقضى ذلك المال وصاياه وكذلك لو كان للمقتول اولياء عفا بعض الاولياء عن القاتل حتى انقلب نصيب الباقي من الاقضى من ذلك المال ديون المقتول وتنقض وصاياه وزعم بعض مشايخنا ان العمد اذا انقلب مالا في الابتداء فهو بمنزلة القتل الخطأ من الابتداء الا يرى انه يقضى من ذلك ديون الميت وتنقض وصاياه وليس الامر كما زعم الا يرى أن المثل اذا قتل رجلاً عبداً وله متول اولياء فغفا أحد هم حتى انقلب نصيب الباقي من الاقضى من مال القاتل ولو كان خطأ من الابتداء يجب على عاقلة القاتل من متصرفات جنابات التارخانية * وليس لبعض

(١) وفي جنابات العصل لو قال المجرور لم يجر حتى فلان صح اقاربه حتى لو مات ليس للورثة على فلان سبيل قال (صط) هذا اذا كان الجراح أجنبياً ولو كان وارثاً لم يصح كذا في هبة المريض من الفصول في الرابع والثلاثين ع

(٢) هذا عندهما وعند الامام القصاص يثبت للورثة ابتداء واعتمد عليه المتون كذا يحط بجامع هذه المجموعة ع

(٣) عفو الاولياء قبل موت المجرور لا يصح قساً او يصح استحساناً كما كانت الجراحة أو خطأ أو يصح عفو المجرور أيضاً كذا في مبسوط خواهر زاده من مجموعة محمد يديك ع

(٤) دية القاتل عليه أو لا ثم تقتل الى الورثة ومنها الغرة على كل واحد من الجنين فتورث عنه وانما يصب اذا فعل بالمعصوب شيئاً أزال اسمه وأغلق منافعه ملكه واذا اخطأ المثل على يمين لا يميز ملكه كذا في الاشياء في القول في المالك من الفن الثالث ع

(١) وأما إذا كان الورثة كلهم مغاراً فاستنفاء القصاص إلى السلطان وهو

الاصح وجيز

(٢) والحبس كالأب على ما في الزيلعي وأخي

جلبي

وليس الورثي أن يقتص في النفس كما في المتن

وان كان بين كبير وصغير للكبير استنفاءه

عند أبي حنيفة خلافاً لهما ولو كان

الشريك أباً له استنفاءه بالاجماع وكذا

للسلطان استنفاءه مع الكبير عنده خلافاً

لهم ولو كان المكل مغاراً قبل الاستنفاء

إلى السلطان وقبل ينتظر إلى بلوغهم

أو بلوغ أحدهم ولو كان الكل بكاراً

وأحدهم غائب فليس للسلطان الاستنفاء

كذا في مختصر المحط

(٣) وفي الكلام إشارة إلى أنه لو كان

الكل مغاراً ليس للأخ أو العم أن

يستوفيه كما في جامع الصغائر قبل

ينتظر بلوغ أحدهم وقبل يستوفى

السلطان كما في الاختيار والقاضي

كالسلطان كذا في جنائيات القهستاني

(٤) قوله أن القاضي كالأب هو الصحيح

كذا في المتن

(٥) إذا قتل رجل رجلين بمحض جماعة

وكان له ولي واحد يجازيه قتل القاتل

بنفسه حتى لو كان متعدداً فإن مقتولا

كانوا كأفراد

(٦) ولو كان القاتل اثنين فعذا الولي عن

أحدهما فله أن يقتل الآخر تماماً لو قال

عقوت عن بعض دم المقتول سقطت عنهما

كذا في أول الفصل الثاني من جنائيات

قتل العتافي

الورثة استنفاء القصاص إذا كانوا أكثراً حتى يجمعوا وليس لهم ولا أحدهم أن يوكل
باستنفاء القصاص في فصل فمن يستوفى القصاص من الخاتمة وذكر في الأصل بالفظ
آخر فقال إذا قتل الرجل وله ورثة صغار وكبار (١) فأراد الكبير أن يستوفى موجب
القتل كما هو له ذلك بعمل المسئلة على وجهين أما أن يكون القتل خطأ أو عدواً إلى قوله
وان كان القتل عدواً ان كان الشريك الصغير أما كان له أن يستوفى القصاص (٢)
وان كان الشريك الكبير أجنياً بان قتل عدواً وهو مشترك بين أجنيين أحدهما صغير
والآخر كبير ليس للكبير أن يستوفى القصاص بالاجماع وفي السفة في قول أبي حنيفة
لصغير أب يستوفيه (حم) وان كان الشريك الكبير غائباً وعفا في قول أبي حنيفة
له أن يستوفى القصاص قبل بلوغ الصغير وعلى قولهما ليس له ذلك (٣) حتى يبلغ الصغير
الآن يكون للصغير أب يستوفى الأب نصيب الصغير مع الكبير في السابع من جنائيات
التاريخانية وفي النخبة وأما القاضي هل عليك استنفاء القصاص للصغير ذكر كثيرين
المشايخ المتأخرين في شروحه أن القاضي كالأب في هذا الباب (٤) واستدلوا في ذلك
بفعل السلطان فقد ذكر محمد في الكيسانية أن القاضي لا يستوفى القصاص من المكل
المزبور (ق) ولو لم يكن له ولد ولا ولد له استنفاء القصاص كما في القتل ولو قتل
المكاتبان لم يكن وقفاً فالولد له ولا يستنفاء القصاص ومعنى البعض إذا قتل عبداً
ذكر المتن في أنه لا يجب القصاص عند أبي حنيفة وان قتل المكاتب وترك وقفاً ومورثه آخر
سوى المولى لا يجب القصاص لجهالة المستوفى فان اجتمع المولى والوارث على استنفاء
القصاص لا يقتل أيضاً لان قبل اجتماعهما المستوفى ليس يعلم وان قتل المكاتب
وترك وقفاً وليس له وارث آخر سوى المولى يجب القصاص في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
وقال محمد لا يستوفى المولى وهو رواية عن أبي يوسف في الباب الخامس من جنائيات نقد
الفتاوى ملخصاً * قتل من له ولي واحد فله أي ذلك الولي قتل القاتل قصاصاً (٥) قيل
قضاء القاضي بالقصاص بنفسه أو أمر الغريم ولا ضمان عليه أي على ذلك الغريم إذا كان
الامر ظاهراً في باب ما يوجب القود ومن الدرر والنذر ومن له القصاص ليس له أن يطالب
الدية في غير رضا القاتل ولو صالح معه على مال جائز في الفصل العشر من جنائيات
التاريخانية * ولو صالح أحد الورثة أو مولى العبد على مال جائز الصلح ويجب على
القاتل ما شرط في الصلح في ماله ولو قتل رجلين وجاز رجلان فله أن يأخذ ما كان له أن
يقتل الآخر (٦) وكذا لو قتل رجل رجلين فله أن يأخذ ما كان له أن يقتل الآخر
بقته ولو كان في ورثة المقتول ولد القاتل أو ولد له ومن سفل بطل القصاص ووجبت
الدية في فصل فمن يستوفى القصاص من جنائيات الخاتمة * (الرابع في العفو وسقوط
القود وفيما يقبل القصاص فيه مالا) * رجل قتل عدواً فباع بعض رثته عن القاتل
ثم قتله في الورثة أن علواً أن عفو البعض يسقط القصاص يلزمهم القود وان لم يعلم بهذا
الحكم لا قود عليهم وان علواً بالعفو في فصل من يقتل قصاصاً ومن لا يقتل من جنائيات
الخاتمة * (ب) لو قطع يده فقال عفوته عن القطع ثم سري فمات فعليه الدية وأما لو قال

عفوته عن القطع وما يحدث منه أو قال عفوته عن الجنابة لاشئ على القاتل وقال صاحباه العفو عن القطع عفو عن القتل أيضا وكذا العفوية والشبهة خبرنا الأكل (في أواسط الديات) * وان عفا عن القطع أو الجراحة أو الشبهة أو الجنابة ثم مات أو لاقان كان عدا فاجروح لا يخلو أما أن يقول عفو عن القطع أو الجراحة أو الشبهة أو العفوية أو الجنابة وأما أن يقول عفو عن الجنابة والاول لا يخلو أما أن ذكره وما يحدث منها وأما لم يذكر وحال الجروح لا يخلو أما أن يرى وجه وأما مات من ذلك فإن برئ من ذلك صح العفو في التصول كلاهما وان سرى الى النفس ومات فان كان العفو بلفظ الجنابة أو بلفظ الجراحة وما يحدث منها صح بالاجماع ولا شئ على القاتل وان كان بلفظ الجراحة ولم يذكر وما يحدث منها لم يصح العفو في قول أبي حنيفة والقياس أن يجب القصاص وفي الاستحسان يقطع القصاص للشبهة ويجب الدية في حال القاتل لانه عدا وعند أبي يوسف وعبد بن يعقوب العفو ولا شئ على القاتل هذا اذا كان القاتل عدا فاما اذا كان خطا فان برئ من ذلك صح العفو بالاجماع ولا شئ على القاطع سواء كان بلفظ الجنابة أو الجراحة وذكره وما يحدث منها أو لم يذكر وان سرى الى النفس فان كان العفو بلفظ الجنابة أو الجراحة وما يحدث منها صح أيضا ثم ان كان العفو في حال حصه الجروح بأن كان يذهب ويحيى ولم يصر صاحب فرائض يعتبر من جميع ماله وان كان في حال المرض بأن صار صاحب فرائض يعتبر عفو من ثلث ماله لان العفو يبرئ منه ويبرئ المريض في مرضه وانه يعتبر من ثلث ماله فان كان قد راد الدية يخرج من الثلث يسقط ذلك القدر عن العاقلة وان كان لا يخرج كله من الثلث فنقله يسقط عن العاقلة ونساء وخسده منهم وان كان بلفظ الجراحة ولم يذكر وما يحدث منها لم يصح العفو والدية على العاقلة عند أبي حنيفة وعندهما يصح العفو وهذا قوله عفو عن الجنابة أو عن الجراحة وما يحدث منها سواء وقد ينأحكمه في قتل ما يقطع القصاص بعد وجوبه من البدائع ملخصا * (ب) عفو الولي عن نصف القصاص يسقط الكل ولا يقبل الباقي مالا في باب امر الغدير بالجنابة من جنابات القنية * ولو كان القاتل اثنين فعفا الولي عن أحدهما قل أن يقتل الاثني فاما لو قال عفو عن بعض دم المقتول سقط عنهم في أول الفصل الثاني من جنابات العتامة * ويسقط قودورته أي استحقة احدث له أيه متلا فلو قتل أب احدهما ورثه ولد ذلك الأب سقط القود عن أبيه مطرمة الابوة وكذا لو قتل واحدا من اخوته ومات واحد منهم لم يقص منه بقيته لانه ورث جزاء من دم نفسه مع الاخوة ولو قتل أحدا الاخرين لأب وأم أباهما عدا والآخر أهما كان الاول أن يقتل الثاني بالام ويسقط القود عن الاول لانه ورث عن اتهمما الثمن من دم نفسه فسقط عنه ذلك القدر واقتبل الباقي مالا غير لمورثة الثاني سبعة أعنان الدية من جنابات القهستاني (أ) * قوله ومن ورث قصاصا على أبيه سقط صورته رجل قتل أم ولده أعني به امرأته وولده وارثها أو قتل أخا له من الام وهو وارثه وعلى هذا كل من قتله الاب وولده وارثه وكذلك لو قتل رجل رجلا عدا لم يستوف الولي القصاص حتى مات وورثه الابن كما اذا قتل جده من الام وأجدته ولم

(أ) اخوان لاب وأم قتل أحدهما أباهما عدا ثم قتل الآخر الام عدا فالاول يقتل الثاني قصاصا بالام ويسقط القصاص عن الاول ويعزم لمورثة الثاني سبعة أعنان الدية كذا في الفصل الاول من ذيات الوالدية عند اخوان لاب وأم قتل أحدهما أباهما عدا والآخر أهما عدا من أبي يوسف أنه لا قصاص على واحد منهما وعلى كل واحد منهما دية قتله في ثلاث سنين اذ لم يكن للقتولين وارث سواهما كذا في الفصل الاول من باب قصاص

تقص منه الأم - حتى ماتت فورئها ابن دون الأب ولو كان الأب وارثا لها سقط
 القصاص أيضا لانه ورث قصاصا على نفسه وكذلك لو قتل أحدا من أخوته فلم يقتص
 منه بقية الأخرى حتى مات واحد منهم لانه ورث جزءا من دم نفسه مع أخوته فسقط عنه
 القصاص من أوائل جنابات المنفرات * ويجب القصاص لانسان ذات من له القصاص
 فورث القاتل القصاص سقط القصاص (١) في فصل ما بسقط القصاص من جنابات
 البدائع * رجلان أحدهما في قتل رجل عدا ولم يجب القصاص على أحدهما كالأجنبي إذا
 شارك الأب في قتل ابنته لا يجب القصاص على الشريك وكذا العقيم العاقل مع المجنون
 والبالغ مع الصغير وشريك الحية والسبع والأجنبي إذا شارك الزوج في قتل زوجته وله
 ولدهما والخطاطي مع العمد في باب القصاص من الخائفة (٢) * رجلان اشتركا في قتل
 رجل أحدهما باعصا والآخر بمحذبة لا قصاص على كل واحد منهما ويجب الدية عليهما
 نصفها على صاحب المحذبة في ماله ونصفها على صاحب العصا وكذلك لو قتلاه بسلاح
 وأحدهما أصاب - أو معة توه لا قصاص عليهما وهو بمنزلة الخطاطي مع العمد في أوائل
 العاقل من الجنائفة * (الخامس في الجنابة بالحفر والتسبب وفي ضمان المداوى) *
 أجنبي الجنابة بالحفر لا يحلوا ما أن يـون في غير الملك فيظن ان كان في غير الطريق
 بان كان في المفازة لا ضمان على الحافر لانه لم تعد في الرب لان الحفر في المفازة مباح
 وان كان في الطريق يجب الضمان على الحافر أو يكون في الملك فان كان في ملك غيره
 بغير اذنه ضمن وبأنه لا يصدق المسالك في قوله أنا أمرته بالحفر وان كان في ملك نفسه
 لا يضمن وان كان في قتله داره يضمن لان الانتفاع به مباح بشرط السلامة * السهر
 في الطريق من البدائع في فصل ما بسقط القصاص بعد وجوبه من الجنابات لخصا * وفي
 الجامع الصغير رجل جعل قنطرة بغير اذن الامام فتمد رجل المروعه بالهناط لا ضمان
 على الذي جعل القنطرة وكذلك الوضغ خشبة في الطريق فتمد رجل المروعه بالهناط
 لا ضمان على الواضغ خلاصة قبل كتاب الجملان * حفر بئر في سوق العامة لمصلحة
 المساكين فوقع فيها انسان ومات ان كان باذن الامام لا يضمن وان بغير اذنه يضمن وكذلك
 اذا اتخذ قنطرة للعبادة من البدائع في أوائل فصل ما بسقط القصاص بعد وجوبه من
 الجنابات * رجل حفر بئر في المفازة في موضع ليس بمنزلة الطريق لا يضمن بغير اذن الامام
 فوقع فيها انسان لا يضمن الحافر (٣) وكذلك حفر بئر في الطريق وغطى رأسها ثم جاء
 آخر ورنع الغطاء ثم وقع فيها انسان ضمن الاول ولو احفر الرجل بئرا في ملكه فغطى به
 انسان أو دابة لا يضمن وكذلك الرجل عليه جسر أو قنطرة في أرضه وإذا حفر في غير
 ملكه ثم رافه بمنزلة البئر يكون ضامنا وكذلك الرجل عليه جسر أو قنطرة في غير ملكه
 وعن أبي يوسف انه لا يضمن وان أحب دمه في غير ملكه اذا كان بحيث لا يتضرر بغيره
 لانه محتسب بنفع الناس بما أحدثه وفي ظاهر الرواية يكون ضامنا الا اذا حفر باذن
 الامام كالحفر بئر في الموضع الذي يحتاج الناس اليه يكون ضامنا للمعاطبة اذا لم
 يفعل باذن الامام وان منى على جسر انسان متعمدا فقتل بغير اذنه لا يضمن واضع الجسر

(١) قوله سقط القصاص لاستحالة وجوب
 القصاص له وعليه فسقط ضرورة من
 الحل المزبور
 (٢) وفي التسبب ولا يقتل شريك من
 لا قصاص عليه كالأب والأجنبي
 والعمد والخطاطي والصغير والكبير
 في الثاني من جنابات التناخية عند

(٣) احتقر بئر في طريق مكة أو غيره ومن
 الضافي في غير هذا الناس فوقع فيها انسان
 لم يضمن بخلاف الامصاروم إذ عرف
 أن المساريد الطريق في الكتب الطريق
 في الامصار دون المفاوز والحصارى
 لانه لا يمكن العدول عنه في الامصار
 غالباً دون الحصارى كذلك في شرح
 الزاهد على القدروري في أواسط
 الجنابات عند

لأنه لما سرق متعمداً كان التلف مضافاً إليه في فصل ما يحدث في الطريق من جناسات الخيانة ملخصاً • رجل سافر برفاق الطريق خفاءً آخر وسفره من طاعة في أسفل سائر وقع فيها انسان ومات في القياس بعض الاول وبه أتد محمد لان الاول هكذا وقع كمن سقط في القعر الذي حفره صاحبه في أسفل وفي الاستحسان يجب الضمان عليهم لأن كل واحد منهم ما تمتد في الحفر من الخلل المزبور • ولو وقع من حفر الأبراء الاربع على واحد منهم وقته ضمن الثلاثة كل واحد ربع الذية وحذر ربع الذم كما لو استأجر ابراء اهدم حائط فسقط على واحد منهم وقته في باب الجزاية بالحفر من الوييز • رجل ادعى على آخر سرقة وقدمه الى السلطان وطلب من السلطان أن يضربه حتى يقتل بالسرقة فضربه مرة ثم أمر أن يعيد الى السجن من غير تعذيب وخاف المحبوس من التعذيب والضرب فصعد السطح ليفترق قطع من السطح ومات وقد كان لحقه غرامة في هذه الحادثة وقد نظرت السرعة على يد غيره وكان للورثة أن يأخذوا صاحب السرقة بدية أبيهم وبالغرامة التي أدى الى السلطان (١) من متفرقات سرقة التسانخانية • (ص) شكك عند الوالي بغير حق وأتى بقائه فضرب المشكوك منه فكسر سته أويده بضم الشاكي أو شة كالنمل ولومات المشكوك منه يضرب القائد لا يضمن الشاكي لأن الموت فيه نادوة فعايته لا تقضى اليه غالباً (٢) في ضمان الساعي من غصب القنية • وليس على المزاع والقصار والجلبام ضمان السراية اذا قطعوا زيادة على ما أدن لهم فان قطع الختان الجلدة وبعض الخشعة ان لم يمت من ذلك كان عليه في بعض الخشعة حكومة عدل وان قطع الخشعة كلها فان لم يمت كان عليه كمال الذية وان مات من ذلك كان عليه نصف الذية وان شرط على هؤلاء العمل الصحيح دون الساري لا يصح شرطه ولو شرط على القصار العمل على وجه لا يقتضيه شرطه لأن ذلك مقدوره قبل فصل في القصار من اجارة الخشانية • المزاع أو القصاد أو الجلبام اذا برغ أو فسد أو ججم وكان ذلك باذن المولى في العبد أو باذن الولى في العبي • وسرى الى النفس ومات فلا ضمان عليهم وكذلك الختان على هذا فهو لا يضمنون بالسراية بلا خلاف (٣) واذا شرط السلامة عن السراية على هؤلاء لا يصح الشرط ولو شرط على القصار السلامة عن الخرق سمح ذكره شيخ الاسلام في باب ما يضمن الاتجير • واذا قاتل لغيره اقطع يدي فقطع وسرى الى النفس فلا ضمان على القاطع واذا قاتل الختان بعض الخشعة في العبد أو في العبي فعليه حكومة عدل وان قطع الخشعة كلها فبئى فعله في العبد كمال القنية وفي العبي كمال الذية وان ماتت فيه نصف الذية في العبي ونصف القنية في العبد لأنه اذا مات فالتلف حصل بغير ما أدن فماتت فيه وهو قطع الجلدة والثاني غير ما أدن فماتت فيه وهو قطع الخشعة فاذا برئ فقطع غير الخشعة ما أدن فيه جعل كان لم يكن وبقي قطع الخشعة وهو غير ما أدن فيه فوجب ضمان الخشعة كاملاً وهو الذية في السابغ والعشرين من جناسات المحيط البرهاني • (ص) سئل عن قصاد جاء البسه غلام وقال اصدني فقصده فصد اعتاد لثباته قال بعض قيمة الفتن وتكون على عاقلة القصاد لأنه خطأ كذلك الصبي تجب دية على عاقلة الفساد وسئل عن قصاد تأماتر حتى مات بسيلانه قال يقاد

(١) لأن الكل حصل بسببه وهو متعمد في هذا التسبب هكذا ذكر في مجموع النوازل قبل ويؤيده ما في القنية هذا الجواب مستقيم في حق الغرامة أصله مسئلة الدعوى غير مستقيمة في حق الذية لأنه معد السطح باختياره وقيل هو مستقيمة في الذية أيضاً لأنه مكره على الصعود والقار من حيث المعنى لأنه انما قصد القار من غرضه على نفسه من التعذيب انتهى كذا في الجوزي كمال السير عهد (٢) والضمان التناجيب على الساعي اذا كان سعيه عبداً الى التلف غالباً وذلك القدوم من التلف موجود في أخذ المال وتلف مادون النفس وانه معدوم في الموت كذا في المنية (٣) وهذا كله اذا لم يجاوز المعتاد وان جاوز فمعه ضمان كما في الدرر وبشر اليه المسئلة المذكورة بعد ما هو وتونه واذا قاتل الختان بعض الخشعة الخ كذا بخط جامع هذه المجموعة • ولا ضمان على حجام وبزاع وهذا لم يجاوز المعتاد فان جاوز ضمن الزيادة كلها اذا لم يملك وان هلك ضمن نصف ذية النفس كذا في اجارة تنوير الابصار •

(١) رجل دفع جاره بمرضه الى طبيب وقال له عالجها عاكت فايزد ادم من قيمها بالصحة فايزد ذلك ففعل الطبيب فبرأت الجارية بحسب أجر المثل وشن الادوية والنقطة والكسوة ان أعطاهما (١٧٨) وليس له منه الا ستيناء أجرة المثل في الناقص من اجارات الخلاصة بعد

(٢) سئل شيخ الاسلام عن ذكره رجل على عينه فخر بها فعدا الجرح وجعل يهرق دما بعد اوقات لا عين لدا وبها فقال المدعوات هذه العين لا تصلح لداواني فقال دواها فان لم يصلح ففعل وجعلها يسكن فداواها فاندمل جرحها بعد زمان وقت وجعلها ولكن ذهب بصرها فقول هذا الجرح انك اشدت بصري وأعلنت عيني فأتت ضام قال لا يضمن لان أقصى ما في الباب أنه أمر بالانفلا والمأمور بالانفلا طرف الانسان من جهة صاحب الطرف غير ضامن بخلاف ما اذا قال اتاني فقتله يجب عليه الدية للورثة وكذا اذا قال لا تترأقل عبيدي لا يضمن قيمته لان الحق للمولى وقد أبطل حقه بالامور ما يتم الامر في هذا كما وبغيره وبذلك وكذا المأمور اذا كان غير مكره ويجب على الجرح أن يجرى دواها ونقطة وكذا القول للمداوى أصح البصر بحيث لا يذهب البصر فدواها وذهب البصر لا يضمن هو أيضا ونضاف السراية الى الجراح والمداوى أجر مثله * أذن مريض الطبيب بالعلاج ثم قال لورثته ان مت فهو يرى من الله فمات لم يضمن ان لم يخطئ في علاجه بأن كان عالما بكل مرض بدواه وعلاجه وورثته ما وسواء كان بالشرب أو بالغبروان لم يعلم ذلك فهو خاطئ غالباً فيضن * ولو قال الطبيب شفاه مريض في هذا الدواء أو في هذا العلاج فمضى بهذا الدواء أو العلاج شبه على القول بجهل من ذلك ضمن لان هذا الرضا عنه ليس باذن لكونه متنبأ على الشفاء بهذا القول منه حاوي المتنبأ في ضمان المداوى من الجنائيات بعد

في ضمان الضامن ضمانات الفصولين * (جمع في ٢٣) مدعى علم الطب ضمن خطئه وزيادته لا في سرايته وبه أفق الورى في ضمان المداوى من ضمانات القنينة * رجل ابتلع عرض الماشية وهو الجرح فمات الميت رضى باخراج الطبيب الجرح وكذلك أبرأه الطبيب بطلب خط البراءة واذن القاضي قال روي ويودون غالب بسلامة يود (أي يجوز ولا) الغالب السلامة) ويرجم غرامت يود يعني أن المثل يجب الغرامة على الجراح * وعن أبي يوسف رجل له جرح وأراد أن يستخرجه ويخاف منه الموت قال ان كان أحدكم له قضاة فلا بأس بأن يفعله في الباب الأول من ضمانات جوارح الفتاوى * حمام قال لا تترأ في عينك ناخنة لولم تره عيت عينك وقال أنه يله عنك فقتل الحمام لحمان عينه وهو ليس بضامن في هذه الصنعة فغيب عين الرجل بلمه نصف الدية متنبأ الكبري * صعب الكسكال الذروري عين أرمه فذهب ضوؤها لا يضمن كللتان الا اذا غلط فان قال رجلان انه أهل ورجل ان له ليس بأهل وهذا من غلظه لا يضمن وان مرق به رجل وسخطا ورجلان فالتخطي صائب والمعوق يضمن ويضمن في ضمان الجراح والبراغ من اجارة البرازية وكذا في الخلاصة (١) * أصاب الزكري عنه وجرحه فدواؤه الطبيب بشرط الضمان ان ذهب البصر لا يضمن لانه فعل باذنه والاذن يعتبر في الأطراف في الثالث في الأطراف من ضمانات البرازية * (٢) * سئل عن صبيعة سقطت من السطح فالتفت راسها فقتل كبر من الجرح اسين ان شقته راسها فماتت وقال واحد منهم ان لم تقموا اليوم غرت وأما أشقه وأبرئها فشقته فماتت بعد يوم أو يومين هل يضمن قاتلها لما تم قال لا اذا كان الشق باذن وكان الشق معتمدا ولم يكن فاحشا خارج الرسم فقتل له انما ذنوبه انباء على أنه علاج من ملها فقال ذلك لا يوقف عليه (٣) فاعتبر نفس الاذن قبل له ولو كان قال هذا الجراح ان ماتت أنا ضامن هل يضمن قال لا في باب ضمان المداوى من ضمانات القنينة * استسأجر حجما لم يلق له سدا فقتل فقال صاحب السن ما أمرتك بقلع هذا السن كان القول فيه قوله ويضمن القاتل أوش السن في أو اخر فضل في البقار والراعي من اجارة الخمانية * (٤) لو أمر رجل بفتح سنده لوجع أصابه وعين السن والمأمور بفتح سنده ثم اختل فافسده فالقول لا أمر فاذا حلف فادعى في ماله لانه عامد وسقط القصاص للشيعة في الثالث من ضمانات تعد الفتاوى * ولو قلع ما أمره فاقطع سن آخر حمله بهذا السن لا يضمن ذكره في الخلاصة في ضمان الضامن من ضمانات الغنائم * عبد قال للعلاج اقطع سني فقتل بغير اذن المولى ضمن وأمره لا يصح من مدعى ضمانات الجنائيات التامرانية * (٥) السادس فمات رجل بمرضه فماتت عينه فقتل في قتل الخناق والساحر والزندق * اذ وجد رجل لا جنين مع امرأته أو أمته أو محارمه ورأى بينهما علامة الهل كالفلة والمهر واللب فله أن يقتلها اذا باشر الفعل كلاهما من الجنائين طوعا ولا ظهرا لا يقتل المصكره دون المكره فلا يحتاج الى إقامة البينة واليمين يقوم مقام البينة ولا يشعل هذا الأعداء فوران الغضب لا بالتقدم عتاسية * رجل رأى رجلا يزني بامرأته أو بامرأة أخرى وهو محصن فصاح به فلم يبر ولم يتع عن الزنا فقتله لاشئ عليه وكذا

(٣) متاعفان البرازية أن الاذن يعتبر في الأطراف وينقسم منه أنه لا يعتبر في انفسه فليأتل عند الفتوى اذا كذا يجمع هذه المجموعة بعد

أذرى رجل يسرق ماله فصاح به ولم يهرب أو رأى رجلا يشرب حائله أو حائل غيره وهو
معر وف بالسرقه فصاح به ولم يهرب وكذا لو قتل قاطع الطريق لاشي عليه وكذا لو قتل المسلم
مرئيا أو مريئة لاشي عليه وكذا لو شهد الشهود على رجل بالزنا أو لاحتضان فزكيت
الشهود بخمس لرجلهم عدا فقتله رجل لاشي عليه في الفصل الأول من جنائيات ضمانات
الغنائم * من رأى رجلا يريد أن يزن مع امرأة أو ياربته أو مع محرمة له وهو مكرها فافله
قتله ولو كانا مطاوعين قتل الرجل والمرأة جميعا والكلام في اثباته إذا أنكر ووارثه فنية
وجوه أصحابها كان القتلان في فراش واحد أو في منزل واحد أو في بيت واحد فإلین
على القاتل وقيل إن صدر القتل عن يستبعد منه ذلك وهما متهمان قبل ذلك فالتقول قول
القاتل مع يمينه وقيل حلف بالله تعالى خمس مرات كالأقوال ذلك في جنائيات ما ومع ذلك قتل
الرجل والاصح الأول كالأقوال التجبا مع قطاع الطريق لم يطلب منهم غير اليقين ولو قتل
رجل منهم في المقاتلة حلفوا بالله ما قتلناه إلا في المقاتلة على أمر الناذا أنكر ووارث القاطع
قتله في قطع الطريق وكذا لو قتل امرأة رجلا مكرها عليها الزنا كلها مذكور في الغيبة
في أول جنائيات جامع الفتاوى للصبغاني * وفي نوادر ابن جماعة وجد قتل في دار
وصاحب الدار يقول أنا قتلته فإنه أراد أخذ مالي إن كان على القتل سيما للصوص
لأقصاص عليه ولأدية وهكذا روى الحسن عن الإمام وقال هشام عن محمد بن بزملة الأديبة
وانفقت الروايات على أنه إذا لم يكن المقتول متما يقتص القاتل أن لم يهرن على ما قلناه
ولم يقتصر صاحب الدار بقوله فنية أو القسامة وفي الحاشية ولو يهرن صاحب الدار
على أنه كاره هدر دمه وإن لم يكن له يمين أن لم يكن المقتول معروفا بالشر والسرقة قتل به
القاتل وإن كان متما به فكذلك في القصاص وفي الاستحسان عليه الأديبة في ماله وفي
العناية ولو ادعى أنه كاره وهو معروف بالمكارة فنية الأديبة استحصانا وروى الحسن أنه
لاشي عليه في أجناف القتل من ضمانات القضيامة * ولو خنق رجلا فمات فهو شبه العمد
لأقصاص فيه الآن ~~يكون~~ معروفا بذلك فيقتل وعندهما إن دام على خنقه أو مقدار
ما عوت الإنسان منه حتى مات يجب القصاص والأفلا (١) في أوائل القصص من
الوجيز * (ص) خنق رجلا فمات فلا دفعه عن أبي حنيفة لكن إذا اعتاده بقتله الإمام
سباسة وإن تاب قبل أن يقع فيه الإمام لا يقتل وإن تاب بعد ما وقع فيه لا يقتل بوجه
كالسائر وعندهما فيه القود إذا خنقه حتى مات وإن تركه ثم مات كان خنقه مقدار
ما عوت الإنسان منه غالبه القصص والأفلا من جنائيات الزاهدين * والخنق
والساحر يقتلان إذا أخذ السحرة ما في الأرض بالفساد فإن تابا قبل التلفر قبل التعرية
وبعد الإخلا ولا يقتلان وكذا الزنديق المعروف والداعي إلى الأسجاد والأباحتى ولا تقتل
توبته كذا أفنى الإمام عز الدين الكندي وقبل الخاقان أراخيم بن محمد قد قتلهم
في الفصل الأول من جنائيات البرازية * والساحر يقتل إذا علم أنه ساحر ولا يستتاب
ولا يقبل قوله إن أثر الساحر أو توب بل إذا أقر أنه ساحر فمدخل دمه وكذا إذا شهد
الشهود به ولو أقر أنه كان مدة ساحر أو تركه منذ زمان قبل منه ولا يقتل وكذلك لو ثبت

(١) وعندهما إن دام على الخنق حتى
مات يجب القصاص لأنه قصد القتل
فكان عدا فأن تركه الخنق ثم مات ينظر
إن دام على الخنق مقدار ما عوت الإنسان
منه غالبا يجب لأنه قصد قتله وإن كان
مقدار ما لا عوت الإنسان منه غالبا
لا يجب لأنه قصد خنقه لا قتله فكان عدا
باعتبار الخنق خطا باعتبار القتل فكان
شبه العمد كذا في قصاص المحيط
البرخي خبط

ذلك بالشهود في عبارض فيه في المقطوعات من التروغ الثاني ما يوجب التكفير من
سيرة الظهيرة * وكذا المرء السافر اذا ادعى أنه يخطق ما يشعل يقتل ان لم يثبت وكذا السافر
اذا اعتقدت ذلك بالاثرون كانت المرتقة لا تقتل يتخذ العسبة للناس ويقترق بين المرء
وزوجته بتلك اللعبة فهذا مصر ويحكم بارتداده ويقتل ذكره في الفتاوى مطافاً وهذا محمول
على ما اذا اعتقد أن له اثراً في أوائل حدود البرازية * (السابع في جنائيات الصبيان
والجنانين وعلمهم وفي انلاف الجنين) * اذا قتل الصبي أحد افلاقصاص عليه وكذلك اذا
قتل المجنون أحد افلاقصاص عليه في ذلك وفيها الذبعية على عاقبتها في كتاب القصاص
من التفت * (ن) أبو بكر صبيان يرمون لها ما يصاب بهم أحد منهم امرأته هو ابن
تسع سنين ونحوه فالذبة في مال الصبي ولا شيء على الاب وان لم يكن له مال فتطرق الى ميسرة
قال أبو الوليد وانما أوجب الذبعية في مال الصبي لانه لا يرى للجم عاقلة قال وأما اذا كان
للصبي عاقلة وثبت بالذبة فعلى عاقلة ولو شهد الصبيان أو أقر الصبي لم يجب على أحد شيء
(١) في باب جنائيات الصبيان من القنية وكذا في الخلاصة والبرازية * صبي قتل أباه عمداً
لا يجب عليه القصاص وتجب الذبعية على عاقلة ويرث الصبي منه * وكذا المجنون في باب
الشهادة في الجنائيات من الخسائية * من يجن ويقتل انسا ما في حالة الافاقة يقتل
كالحصيف فان جن بعد ذلك ان كان المجنون مطبقاً سقط القصاص عنه وان كان غير مطبق لا
من أوائل ديات الخلاصة * صبي ضرب ستى صبي حتى انزعه ان تقطع الى بلوغ الصبي ابلغ
ولم يثبت يجب على عاقلة خمسة مائة درهم وان كان من الججم في ماله خزائن * صبي عاقل
أشلى كلباً على غنم آخر ففترت وذهبت ولا يدري أين ذهبت لا يضمن وعن شرف الأئمة
المكي ان من شئ عند الاشلاء معه خطوات يضمن والا لا (٢) من جنائيات غانم البقداى
وكذا في القنية في باب ما يستملك البهايم من الجنائيات * رجل قتل ولده عمداً لا يجب عليه
القصاص وتجب عليه الذبعية في ماله في ثلاث سنين ولا كفارة عليه لأن قتل العمدة لا يوجب
الكفارة وكذا الاجداد وان علوا وان كان القتل خطأ وجبت الذبعية على عاقلة وعلمه
الكفارة في المعاقل من ديات الخسائية * رجل ضرب ولده الصغير في أدب فقات قال
أبو حنيفة يضمن الذبعية وعلمه الكفارة وقال أبو يوسف لا كفارة عليه ولو ضرب المزدب
بأذن والده لا ضمان على المزدب وعلمه الكفارة وقال محمد لا كفارة عليه وكذلك قال
أبو يوسف في القتل الذي يوجب الذبعية من جنائيات الخسائية * وذكر في أو اخر فصل البقار
والراعى من اجارة الخسائية مفصلاً * والمعلم اذا ضرب عبداً أو الاستاذ المتصرف اذا ضرب
التلميذ فمات من ضربه ذلك حال الامام الفضلى ان ضربه باهرأيه أو وضعه ضربه بامتهاد
في موضع معناد لا يضمن وان ضربه غير معناد يضمن وكذا اذا ضربه بغير امره ما في قواهم
ضربه معناداً أو غير معناد وفي الحافضة ضرب الاستاذ أو المعلم الصبي أو القتل بلا إذن
وليه أو مولاه قتل يضمن والا لا وكذلك لو مات من ضرب الوصي أو الاب فانهم لا يضمنان
لأن ضربهم لا انفسهم الا ان منتهتة تعود اليهم بالاجتلاف * علم وضرب باذن الولي حيث
لا يضمن لأن ضربه ليس لنفسه لأن منتهتة تعود الى غيره في آخر الجنائيات على الصبيان من

(١) وانما تجب الذبعية في ماله اذا ثبت ذلك
بالذينة أو بالمعاينة لا بالافرار لأن اقراره
لا عبرة به كذا في نوع في الخسائية على
الصبي من جنائيات البرازية ع

(٢) أي لان الاشلاء قولى ع

(١) ثم ان الالب لما أثر في اسقاط النعمان
عن المعمل ففعل الالب بنفسه كيف يوجب
النعمان على الالب وحال الالب أقوى
من حال المعمل ذكر الناطقي "أن الانسان
قد يستفيد أمر من جهة غيره ثم يكون حاله
أقوى من حاله كالمعلم والاب والوصي
وكذا الالب لا يسع حال ولده الكبير ووصي
الاب يلك ذلك وكذا المريض مرض الموت
اذ باع الحياة البسيرة لا يجوز ولا يكون
عفو والوصي يملك البيع بالحياة البسيرة
وقيل هذان من محمد استدلال على الرجوع
من أبي حنيفة عن قوله في فصل الالب
ووجهه أن ابن الالب لما أثر في سقوط
فعل العلم فأولى أن يؤثر في منع النعمان
عن الالب اذا فعل بنفسه واليه مال شمس
الائمة السرخسي وذكر في منبره أن أبا
حنيفة رجع الى قوله ما هو الصريح كذا
في جنائيات أحكام الصغار للاسترواح
(٢) أدخل صيدا أو مفعي عليه أو غامحا
في بيته فسقط البيت قال محمد بن في الاول
والثاني لا الثالث نور العيني في الجنائية
على الصبي من الفصل الثاني والثلاثين

ع

(٣) ولو بعث صغير الى حاجته بغير إذن
أهله فارفق فوق بيت مع الصبيان ووقع
ومات فعين وكذا لو أدخل صبيانه
فسقط البيت كذا في ضمانات فضيلة ع

(٤) دفع سكيناً في يدي صبي فقتله بنفسه
لم يعقن ولو بعثه (أي لعب) فمات فعين
كذا في الفصولين ٣٣ ع

ضمانات فضيلة (١) * أمر الصبي المحجور الذي لا يعقل التصرف فالت ونحوه بأخذ الفرس
السائر أو الكب العفورا والجلج الهائج أو قال له أصعد السطع فأكسر السطح أو أمره
بشطين سطع ونحوه أو أمره بدخول البئر أو طلب الدلو ونحوه فتلغف الصبي بعقر الكب أو
بضر ب الفرس برجله أو ذنبه أو وقع من السطح أو زن تحت قاذية على عاقلة إلا مرفى كله
بجماويه بقى كذا لو كان هذا كله في العبد المحجور في باب حكم الجنين من جنائيات منية
المتقى * رجل قال لصبي بمحجور أصعد هذه الشجرة وانفض لي غمارها فصد الصبي وسقط
وهلك كان على عاقلة الأمر دية الصبي * وكذلك لو أمره بحمل شيء أو كسر حجاب ولو قال
لصبي أصعد هذه الشجرة وانفض الغمار ولم يعقل في ففعل ذلك الأمر فعطبت اختلاف
المشايخ فيه والصحيح أنه يعقن سواء قال انفض لي هذه الفرة أو قال انفض ولم يعقل
(ص) في فعل في القتل الذي يوجب الدية من جنائيات الجنائية * قال لعبد الغنم أو لصبي
ارفق الشجرة وانفض الغنم لكنا كنه قبل بضعين وقيل لا ولو قال حتى أكل بضعين ولو
قال أنا كل من الغنم (٢) من عصب منية المتقى للصبي * وفي المحيط قال لصبي
أصعد هذه الشجرة ولم يعقل شيئا آخر أو قال وانفض الفرة لنفسك فسقط اختلاف فيه المشايخ
وفي المتنق أمر صبياً بقتل دابته من النهر وأرسله في حاجته فمات أو قتل قال العتايي معناه
اذا ذهب الى ما أرسله اليه ثم توجه الى غيره فقتل لم يلزمه شيء وأن غرق في النهر أو نهب شاة
نحو حية فعاقلة الأمر الدية وفي العتايي أمر صبياً بقتل دابته وقال له لا تذهبها الماء
فأدخلها فغرق الصبي لم يضمن الأمر ولو كان الماء مورقنا ضمن لأنه باستعماله صار غاصبا
فانظر ما وفي الخلاصة بعث صغيرا الى حاجته بلا إذن فارفق مع صبيان يلعبون الى سطح فوقع
مته ومات قال النووي ضمن عاقلة الاباء الدية وبه قال الامام لأنه باستعماله صار غاصبا
له ذكره في الجنائية في الجنائيات على الصبيان من ضمانات فضيلة (٣) * أمر صبياً أن
يسقي دابته من نهر أو أرسله في حاجته فقتل أو مات لا شيء على الرجل أمالو غرق في النهر أو
طرحته الدابة أو نهب شاة حية ضمن عاقلة الأمر من ديات خزانة الأكل * ولو أعطى رجل
صبياً سلاحاً أو عصا لم يسكه ولم يأمره بشيء فعطبه الصبي فدينته على عاقلة الرجل أمالو قتل
الصبي به نفسه أو قتله به انسان لا شيء على الدافع (٤) من الحبل المزبور غرساً من أوائله
* ولو أعطاه عصا أو سديداً أو شيئاً من السلاح لم يسكه ولم يأمره بشيء فعطبه به ضمن
عاقلة الرجل دية الصبي لأن الدافع لما نال الصبي السلاح لم يسكه فقد صار مستعملاً له
في عمل من أعماله وهو حفظ السلاح ومن استعمل صبياً محجوراً في عمل له بغير إذن وله تلف
الصبي من ذلك الاستعمال كان ضامناً لأن استعماله حناية فإياديه مكنه مكنه منتهونا
عليه وإن قتل نفسه لم يضمن لأنه تلف بسبب عمل آخر لم يستعمله إلا مرفى في ذلك العمل
ولو عصب حراً ضمن دينه إن قتل أو أصابه جرح أو جرح وإن مات حنق أنه لم يضمن
الاجنباء أو أكل سبع أو زرق لينة تسبب لنفسه لأن حدثاً التسبب أن يتعلق التلف بأثر
فعله بواسطة فعل آخر ويستقيم اضافة التلف الى اثر فعله كافي حفر البئر التلف اصيل بأثر
فعله وهو العمق بواسطة فعل آخر وهو فعل الماشي واستقام اضافة التلف الى اثر فعله فإنه

يستقيم أن يقال لولا أثر فعله وهو العمق لما اتفق الماشي هذا المعنى هناء وهو دلالة اتفق
 التآلف بأثر فعله وهو حصوله في المكان الذي نقبله إليه بواسطة فعل آخر وهو نسي الحياة
 والتردى وغير ذلك ويستقيم إضافة التآلف إلى أثر فعله وهو حصول الصبي في المكان الذي
 نقله إليه فإنه يستقيم أن يقال لولا حصول الصبي في هذا المكان لا يتلف الصبي لأن هذه
 الصواعق التي حلت بالصبي لا تم إلا ما كن وانما توجد في بعض الأماكن والمسبب
 ضامن متى لم يجيب العثمان على المباشر فإذ مات حبيب أنفه من الجني أو غيره لا يمكن إضافة
 الموت إلى أثر فعله وهو حصول الصبي في المكان الذي نقله إليه لأن الموت مما يصيبه
 في الأماكن كلها فربما يكن تسميها حق لو كان موضوعا في نفسه الجني والأمراض ينسب إلى أن
 يضمن في الفصل الثاني من ديات الولوالجية * غصبه ومات في يد غاصبه فجاء ويحصى
 لاضمان عليه وإن مات بصاعقة أو بهش حية فمن عاقلته دية لأنه تسبب في اتلافه
 بالنقل إلى مكان الصواعق والحيات والسباع وقالوا لو لم يكن مكان يكثر فيه الجني أو الوباء
 بأن كان المكان مخصصا بذلك يضمن أيضا لا بسبب العدوى لأن القول به باطل (١)
 بل لأن الهواء يجازي الله مؤثر في آدم وغيره كالغذاء (٢) في نوع آخر من الجناية على
 الصبي من جنابات البرازية * غصب صبيًا ثم غصبه منه آخر فربما يحسب هو أم ميت لا شيء على
 الغاصب ولو كان الصبي عبدا ضمن في الباب الثالث من جنابات العتابة * وحل
 غصب صبيًا حرًا غناب الصبي من يده فإن الغاصب يحبس حتى يجي بالصبي أو يعلم أنه مات
 ولو غصب صبيًا وقر به إلى الممالك فهلك كان عليه دية إن كان حرًا صبيًا هو ابن سبع سنين
 سقط من سطح أو غرق في ماء قال بعضهم لا شيء على الوالدين لأنه من يحفظ نفسه وإن كان
 لا يعقل أو كان أصغر سنًا قالوا يكون على الوالدین أو على من كان الصبي في حجره الكفارة
 لتركه الحفظ وقال بعضهم ليس على الوالدین شيء إلا الاستغفار وهو الصحيح الآن يسقط من
 يده فحينئذ كان عليه الكفارة في فصل في اتلاف الجنين من جنابات الخيانة * (شم)
 امرأته تضرع أحبا فاحتاج إلى حفظها لأنها تلتقي نفسها في ماء أو نار وهي في منزل زوجها
 فعليه حفظها فإن لم يحفظها حتى ألفت نفسها في نار عند العرع فعلى الزوج ضمانها
 وكذلك الصغيرة التي تحتاج إلى حفظها وهي مسلمة إلى الزوج إن لم يحفظها ووضعها ضمن
 من جنابات القنية في باب جنابة الصبيان والجنابين * (شم) صبي ابن ثلاث سنين وحق
 الحضانة لأمه فخرجت وتركته للصبي فتوقع في النار ضمن الأم (ط) لا تضمن في بنت ست
 سنين في فصل في جنابة الصبيان عن حاوى المنة وكذا في القنية * (ح) امرأة تركت
 ولدها عند امرأة وقالت احفظيه حتى أرجعه فذهبت وتركته فوقع الصغير في النار فعلى
 الدية للآتم رسائر الورثة إن كان بمن لا يحفظ نفسه (ط) أو دعت صبية فوقت في الماء
 تخافت فإن غابت عن بصرها ضمنتم والأول من المحل المزبور من فتاوى القضاة *
 وفي لسان الصبي الذي إذا كان استهل فأنما إذا لم يستهل ولم يتحمل نفسه حكومة عدل
 وفي الجامع الصغير الحسامي فان قطع لسان الصبي إذا كان قد استهل ففيه حكومة عدل
 وإن تكلم بالدية في الخطأ ولم يذكره النور علم أنه لا قود فيه استوعب الكل أو قطع البعض

- (١) لأن العدوى مني يقول النبي
 عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا عدوى
 ولا طاعة ولا عول
 (٢) غصب صبيًا صغيرا ضمن إلا إن مات
 حنيفة أو غرق أو أحرق أو قتل قاتل
 ضمن كذا في غصب نور العينين

(١) زيد هذلك يوانه كلوب فلي جبقاروب شرب انشكلا امتيوب خسدو فذلن مسئين الخلقه فزال القابله مسكوك كوندن صكره هندفوت اولسه زيدنه لازم اولور الجواب ديت هند وغزه لازم اولور (١٨٢) أبو السعود كذا أفتى ابن كمال بعد

(ترجمة)

(نعرض زيداً هذلك في الطريق وصل البيت وأراد أن يضرب به يابه فأسقطت من ثوبها بيتاً مستيناً الخلق وماتت هند بعد عناية أيام فبالزم زيداً الجواب يلزمه دية هند والغزة)

(٢) لو صاح على آخرقات من صبيته نجس البنية كذا في ضمانات غنم (ق) وغير صورته غنوم سراً أو بعد الخن من نخل فقد التماوى في الثالث من الجنابات بعد وبه أفتى أبو السعود وأفتى بالغزة فيها إذا صاح على المرأة فألقت جنيناً كذا فيخط جامع هذه المجموعة ولو ضرب بطن امرأة فجات الأم وخرج منها جنين ميت فعليه دية الأم ولو ليجب الجنين شيئاً فقه برهانية في فصل من مسائل الجنين من الجنابات بعد

(٣) امرأة أسقطت مبيداً واداً وقول عليه الغزة على عاقلة في سنة واحدة كذا في الدرر وإن لم يكن لها عاقلة ففي مالها في سنة وجيز بعد

(٤) قوله لا شيء عليه بمخالفه ما في التهمة حيث قال وفي المتن إذا شرب دواء فأسقطت وقد كانت شربت لغير ذلك يعني لغير اسقاط الولد عليها الغزة ولا بصفارة عليها في قول أبي حنيفة ومحمد وقال بعضهم عليها الكفارة وهذا بخلاف ما ذكر في الزوائد انتهى وما في السبازية موافق لما في النخاسة ويمكن أن يوفق بأن قوله وهذا الشارة الى قوله فاعلمها الغزة تأمل كذا في خط المرحوم سيد

وعن أبي يوسف أنه يجب إذا استوعب والحجج جواب الكتاب وفي المهاروى إذا قطع لسان ميت وكان يصيح فادعى القاطع أنه آخرس وصباحه آخرس لم يقبل قوله وعليه الدية في الخلع والقصاص في الدم وإن لم يصع له صباح ففي القاطع حكمه عدل في الفصل الرابع من جنابات التارخانية رجل صاح على ميت فثابت دل بين الصائح بينه أم لا أو صاح على امرأته فألقت جنيناً أو خوقها بالضرب فألقت جنيناً ما الحكم الجواب لا يضمن الصائح في المشتكين شيئاً لعدم تعديه الا في مسئلة ما لو خوقها بالضرب فإنه يصير ضامناً (١) من تتاوى أمين الدولة عبد العال * صاح انساناً فمته أو سلج بجلده وبه ثابته فذية في الثاني في الخط من جنابات الزارية وكذا في الثاني من جنابات التارخانية (٢) * وفي الاصل وإن كانت الأم أمية فإن كان الجنين حراً بآل كان من مولاها يجب فيه الغزة ذكر كان أو أثنى وإن كان الجنين رقيقاً يترجم على الهبة واللون التي انفصل لو كان سداً فإن كان ذكر ففيه نصف عشر قيمته وإن كان أنثى ففيه عشر قيمته وهذا ظاهر الرواية وفي جنين البهايم لا يجب شيء إلا إذا قصت الولادة الأم فليزم ضمان النقصان قال ولو ضاع الجنين لم يمكن تقويمه باللون والهبة لو كان حياً واختلف في القيمة الضارب والمولى صدق الضارب بيمينه كالأول اختلف المشتال والمولى في قيمة القتل القيسل ولم يمكن تقويمه باعتبار حالته وهيئة حيث صدق قيمته القاتل بيمينه لا تكارره الزيادة التي يذهبها المولى فكذلك العدا في الضمان في الجنين من جنابات ضمانات فضلية * (م) ومن ضرب بطن بهيمة فألقت جنيناً ميتاً فإنه لا يضمن في الجنين شيئاً أو يضمن نقصان الولادة فإن قصصها الولادة في أوائل الخامس والعشرين من جنابات التارخانية * إذا أسقطت المرأة الولد بعلاج أو شربت دواء تمعده به الاسقاط فسد الولد وجبت الغزة على عاقلة (٣) وإن شربت دواء ولم تمعده به الاسقاط الولد فسد الولد لا شيء عليها (٤) شرط لو جوب الغزة شرب الدواء قصد اسقاط الولد في سقمها وفي سق غيرها لا بشرط قصد اسقاط الولد وتكون الغزة قاروب والغزة عندنا خمسة درهم نصف عشر ندية أو بعد أو فرس قيمته بخمسة درهم ذكر كان الولد أو أنثى في قول فعل اختلف الجنين من الخلية * ولا ترث هي من الغزة لأنها قاتلة بغير برى والتاثل لا يرث بخلاف ما إذا فعلت باذن الزوج حيث لا يجب الغزة * ويأبى في الجنابات * إن ألقت المرأة جنينين وجب في كل واحد منهما حالية الاجتماع ما يجب حالة الانفراد في باب الغزة من الفض الكركى * وفي الكركى رجل جامع صغيرة لا يجامع مثلها فاحت أن كانت أجنبية فالدية على العاقلة وإن كانت منكوبة فالدية على العاقلة والمهر على الزوج في الرابع من جنابات التارخانية * (الثامن في جنابة الرقيق وعليه) * وإن قتل العبد وجلساً واستم لك مالاً لاخر وحضر جميعاً فإنه يدفع الى ولى الجنابة ثم يبعه الاسترقاق في دين الاستملاء ولو حضر صاحب المال أو لأباه القاضى في المال الذي استم له كذا فإذا حضر ولى الجنابة بعد ذلك لم يكن له شيء في جنابة العبد من الحساب القدسي * (نج) عبد محجور رضى على مال فباعه المولى بعد عمله بالجنابة فهو في رتبة العبد يساع فمالا على من اشتراه بخلاف الجنابة على النفس في باب أمر

الغير بالجناية من جنائبات القنية * فرق بين الجناية على الآدمي وبين الجناية على المال
ففي الأول خير المولى بين الدفع والفساد وفي الثاني خير بين الدفع والبسيع في التسامح
من جنائبات التآثر جانية * فان وهبه السيد بعد الجناية أو باعها بصحتها بغير فائدة بالنقد
لم يصير مختاراً للفساد الا اذا سلم كافي المهادية أو اعتقه أو دبره أو كذبه أو استولى لها أي
الجانية بالجانية والحال أنه لم يعلم السيد أي الجناية عند هذه التصرفات ضمن الأقل
من قيمته ومن الارش وان تصرف السيد واحدة من هذه التصرفات وقد علم السيد
بها عزمه وضمن الارش لأن كلاً منها دليل اختيار الارش وفي الاكثاف اشعاراً بالوزوجها
أو ووطئها أو أوجرها أو رهنهم لم يكن مختاراً للارش وعن أبي يوسف أن في كل منها سوى الأول
اختيار له كافي الذميرة في فصل جناية العبد من القهستاني * حرمة سب وعبد
مع عساقا لقتلها وضرب كل واحد منهما صاحبها حتى قتله قاتلاً ولا يدرى أيهما بدأ بالضرب
فليس على ورثة المولى ولا على مولى العبد شيء وان كان السيف بيد العبد والعصا بيد المولى فعلى
عاقلة الحزب نصف قيمة العبد ولا شيء للورثة المولى على مولى العبد وان كان بيد كل منهما عصا
وضرب كل واحد منهما صاحبها وضربه موصضة ثم ماتا ولا يدرى من الذي بدأ بالضرب
فعلى عاقلة الحزب قيمة العبد بصحتها لمولاة ثم يقال لمولاة ادفع من ذلك قيمة الشبهة الى ولى
المولى وهذا استحسان والقياس أن لا يكون له شيء بحط مبرئتي * ولو أن رجلاً قتل
رجلاً الى الحاكم فادعى أن غلامه قد استملكه ما لا أوجب عليه جناية فمات دون النفس أو
ادعى أنه جنى على ابنه أو على عبده جناية في النفس أو في ماله أو ادعى أنه قتل ولداً له
خطأ أو محرماً أو أراد استعلاف المولى على ذلك فهذا على وجهين ان ادعى جناية موصضة
للمال فلان يحلف المولى وليس له أن يحطب العبد لأن شرعية اليمين لرجاء المنكول
الذي هو بذل أو استقرار واقترار المولى بالمال على عبده صحيح فأما اقرار العبد بالجناية
الموجبة للمال فانه لا يصح ولهذا لا يؤخذ به في الحال ولا في تأخير الحال بعد العتق (١)
بخلاف ما اذا ادعى المال على العبد فان اليمين يتوجه على العبد لأن اقرار العبد (٢) على
نفسه بالمال صحيح في حق نفسه الا انه لا يستوفى في الحال لحق المولى بدليل أنه اذا سقط
المولى بالعقوبة يطالب العبد بذلك بخلاف الجناية الموجبة للمال على ما ذكرنا فأما اذا
ادعى جناية موصضة للقصاص فان اليمين على العبد دون المولى لأن اقرار العبد على
نفسه بالقصاص صحيح واقترار المولى عليه ليس بصحيح الآن في هذا الوجه يستحلف العبد
على البينات لانه يستحلف على فعل نفسه وفي الوجه الأول يستحلف المولى على العلم لانه
يستحلف على فعل غيره في باب اليمين على العلم من حتمه مبرر أدب القاضي للتصانف
* (٣) ان جنى مبرراً أو أم ولد خطأ ضمن السيد الأقل من قيمته أي قيمة كل منهما بوصف
التدبير والاستيلاء يوم الجناية وتعمه في الكفاية ومن الارش فيعبد أقلهما في فصل
جناية المذبر من القهستاني * وأتم الولد اذا قاتل سيده خطأ فليس عليه ابعاء في شيء
لأن عقوبته ليس بوصية وموجب جنايته على غير المولى يكون على المولى فلا يلزمه الجناية
على مولاها شيء قال وان قتل عمداً وليس اهامته ولد كان عليها القصاص فان عفاه أحد

(١) فرق بين الاقرار بجناية توجب المال
وبين الاقرار بامتلاك المال فان الأول
لا يصح ولا يؤخذ به العبد أصلاً بخلاف
الثاني تأمل كذا يجنبه جامع هذه المجموعة

بتد
(٢) أي العبد المحجور فان اقرار المأذون
يصح في حق المولى ويؤخذ به في الحال
كذا يجنبه جامع هذه المجموعة بعد
ويجى في الخبر مسائل اقرار العبد
المأذون والمحجور وطاعة البيئة عليهم ما

الوارثين سعت الاثر يصف قمتها لان نصيب الاثر انقلب مالا بعد ما عتقت وصارت احق
 بكسبها وان كان لها منتهى وقد بطل عنها القصاص لصعوره جزء منه لولدها
 وعليها ان تسعي بقمتها لان القصاص انما انقلب مالا بعد موت المولى حين ورث ولدها
 جزء منه في باب الوصية لا اجنبي والوارث والقاتل من وصايا مبطو السرخسي *
 ولا يقادح لو كان لايقل المولى ولكن يعزى بقتل قن ومذروء كاتب وام ولد له (١) من
 أوائل جنابات القهستاني في النوازل اذا حلق رأس عبد فلم يثبت قال ابو حنيفة ان شاء
 المولى دفعه اليه وأخذ قيمته وان شام ترك في الفصل الثاني من جنابات المتأخرات *
 وذكر ابن رستم عن محمد بن قطع قرون امرأة أولادها شعرا جارية وذلك بقصها ما كان لاشئ
 عليه الا أنه يؤدب (٢) في أول جنابات الظهيرية * غضب عبد اقتل العبد نفسه
 يرضى في الثالث من غضب البرازية (٣) غضب قنا فاعور عنده ثم رده ورضى الارض
 فباعه مولاه فالحجبي البيضاء عند شترية رجع الغائب بالارض على ان يائع في غضب القن
 من الفصل الثالث والثلاثين من الفصولين * (التاسع في جنابات الدواب وعلل اوقية
 بعض مسائل الاصل طدام) * (٣) وفي المبسوط الامام الغزوي وشيخ الاسلام
 خواهر زاده ان جنابة الدابة على الاموال والانس في ملك مالكها ولو بشركة بجزء منه
 يسره دسوا كان بوطه مطنا أو كدم أو رقيق رجل أو ضرب بالذنب و... كانت سائرة
 أو واقفة أو موقوفة اذا لم يكن معها مالكها أو كان بقودها فيه أو بسوقها فان ركبها وبهرها
 فيه ضمن وطأها ولو لرجل لانه حينئذ يسائر لا يركب ولا يركب ولا يركب ولا يركب ولا يركب
 أو روث وان جنت في ملك غيره أو غيره فذلك وقد دخلها لم يغير اذنه جنابها مفعلة مطافا
 وسواء فيه السبر والوقوف لان تسيرها فيه وإيقافها جنابة فيضمن كل ما يتولد منها على أي
 وجه يتولد وان جنت في طريق العامة فان كانت في وقودها وقد أوقفها فيه مالكها
 فكذلك لانها متولدة من جنابها لان الطريق للعمرو والساو لا الاشغال والوقوف
 وان كانت في سمرانها بلا مالك فان كان أسرها هو فكذلك لان التسيب تسيب للثانف وهو
 فيه منع وقد أمكن له الحذر ومنه بأن يسرها يحافظ فيضمن ما تلفه في وجهها في فورها
 لاضافة فعلها الى مرسلها الكونه مسيما تعديا فلورقة هتية ثم سارت فالتفت لايضمن
 لان الدابة اختيارا متبررا ووقودها اختيارا فيقطع به اضافة الفعل الى المرسل لان تحلل
 الواسطة الاختيارية فاطاعة للتسيب لانها مسيرة فان ردها وادخنها الرادما أصابت
 في فور ردها لانه كالناتق الهادي وجهه الذهاب حتى لو أوقفها وتركها فوقفت لحظة
 ثم سارت أو ماتت عن سنن الرذينة أو يسره بالطريق ليس بواحد لم يضمن لما من الانقطاع
 وان سهرها مالكها في الطريق بأن قادها أو ساقها ضمن فان كان بوطها يابعد أو رجل
 لا المضرب بالذنب ولوسار عليها في الطريق وأوقفها البول أو روث أو وقفت في لحدهما
 أو راث أو باتت في سهرها أو ساقها من سارق أو من فيها لعاب فعطب بها مال أو نفس لم يضمن
 لان التسيب في الطريق مباح لكل أحد فلا يتعدى ذلك بشرط السلامة الاعيايكن عنه
 الحذر ولا ينسب عليه باب التظرق وهو مفتوح وهذه الاشياء لا يمكن عنها الحذر فلا تعتبر فلا

(١) واذا قتل الرجل عبده أو دبره أو أمته
 ولده فانه يحبس ولا يجب القصاص ولا
 الدية كذا في ضمانات غنم عيد
 (٢) وفي اجناس الناطق اذا قطع خشفة
 امرأته أو امرأه غيره ينبغي أن لا يجب
 شيء في المالك في أوائل الفصل الاول
 من جنابات الظهيرية عيد

(٣) ذكر في المبسوط وشرح الطحاوي أنه
 لو أرسل في الطريق بومة فاصابت في
 فورها شئ في ذلك الوجه ضمن ولو لم يسق
 أو قد أمر بوزير لأن سهرها في سنها مضاف
 الى مرسلها فاصار كذا اذا كان معها ولو
 انقضت بومة أو يسره فاصابت فان لم يكن
 لها من غيرها فكذلك لانها في فورها بعد
 فيضمن وان كان لها طريق آخر لم يضمن
 كما اذا وقفت لحظة ثم سارت حيث لا يضمن
 وان لم يكن غنة طريق سواء لانها في
 فعلها اختيارا فيقطع بوقودها وان عطاها
 الارسل كذا في الضمانات الفضيلية

من ضمان جنابة الدواب عيد
 وفي الخلاصة عن المتني أرسلها في الطريق
 فاستلبها في وجهها حاطة في يمينها أو
 يسارها طريق فأخذت خمسة أو يسره
 فالتفت شئ ضمن المرسل ما تلفته
 في عطفتها أتلف لانها في فورها بعد وكذا
 لو ساقها ثم كف عن سوقها أو ربحها
 فانه عطف ذلك من جنابات الدواب من
 ضمانات الخمانية عيد

في قوله وما تلفها كذا في السمع والبصر
 صوابه وما تلفه تأمل اذ صححه

يضمن وهذا بخلاف الوطء لانه لا يكون عراً أي منه يمكن التحرز عنه باليقظة في السير فيضمن
ولو أوقفها الغير بول أو روث فبالتأويل أو راث فزلق به ما رث فهلك أو تلف ماله ضمن عاقلة اليد
وقضه المال لتولده من إيقافه الذي هو جنابة في جنابة الدواب من الضمانات الضمنية
مخلصاً ولا يضمن الرாகب بالسير في ملكه إلا في وطء شيء وهو راكبها. والسير في ملكه غير ولو
بأذنه كان كذلك والاشتمال مائتف جنبايات الدور مخلصاً. ويضمن الرாகب كل ما أصاب
الداية يدها أو رأسها أو كدمت أو غبطت لما تحت برجلها أو ذنبها. وإن أوقفها
يؤاخذ بنفقة الرجل والذئب أيضاً وكل ما ضمنه الرாகب ضمنه السائق والقائد وما لا يضمن
لا يضمنان في الرابع من جنبايات البرازية وفي المتنق أوقفها الرாகب في الطريق فأمر
غيره بالتعويض فخصها بأشارت عن موضعها ثم أفتت ضمن الناسخ لالراكب. وفي شرح
الخصص وقف على دابته في ملكه أو سار عليها فيه أو في طريق العامة فضمن بها الآخر
أو تخصها بالأذن منه فضمنت الداية برأسها أو ذنبها أو يدها أو رجلها رجلها أو غبطت
أو نقت يدها أو رجلها أو كدمت أو نقرت فضمنت في فورها ما تلفته أو تلفت مالا ضمن
الناسخ أو الضارب لانه مسبب متعدي لانه متصرف في ملك الغير بغير الأمر يضمن ما يتولد
من الجنابة بالاصابة على أي وجه كانت كانه وقع الداية عليه بشرط كونها في الفور ولان
ما تمهيه بعد الميل وأن يكون في فعلها الاختيارى يكون فلا يضاف الى الغير وفعل الجباه
جبار فلا يضمنه أحد وصار كأنها أصابه قبل النسخ ولو وقف عليها في طريق لم يؤذن له به
فضمنها أو أفتت أو خصها بالأذن أو يؤذنه أو تلفت شيئاً ضمن الناسخ والراكب على
المناصفة لأن كل منهما متعدي ولا كفارة على الناسخ في القتل لانه مسبب ولو كانت
واقفة في ملكه أو في ملك غيره فاذنه أو سائر في الطريق فخصها بالأذن في النسخ ولو بالسد
لا يضمن أحد لانه لم يصح أمره به لا باحتماله صار فله كفع الرாகب وفيه ما لا يضمن النسخ
لا تمتناع التحرز عنه فلا يضمنه المأمور أيضاً وفي المحيط كذلك الوضرب بذنبه فانه
لا يضمن وفي الوطء ولو بالرجل يضمن كل منهما بالنصف وفي العساية عند محمد لا يمكن
التحرز عنه وعدم كونه مأذوناً فيه في ضمن الأذن بالنسخ لاتفصالة عنه فلا ينسب
تعبه الى الأذن ثم النسخ على السبيل أو شرطه ودفعه للوطء كالركوب فلا يرجع صاحب
أمره ما على صاحبه في الضمان على ما عرف في الأصول وعن أبي يوسف أن الضمان كله
على الرாகب لا تنفصل الفعل السبب لانه ذكره ابن مسعدة في نوادره وفي الهداية
(١) وانما يضمن الناسخ إذا كان الوطء في فور النسخ والافاضة على الرாகب
لا تنقطع أثره بالسكون فيسبق السوق مضافاً الى الرாகب على النكاح قال ثم قيل يرجع
الناسخ على الرாகب لانه فعله بأمره وقيل لا يرجع وهو الأصح فيما أراء لأن المأمور به
وهو النسخ فله عنه الإبطاء فلا يكون مأذوناً به فلا يرجع قال القس في الكافي
وهو الأصح وفي شرح المقدوري وروى ابن جماعة في نوادره عن أبي يوسف أن الرாகب
ضامن كالناسخ ولو خصها بالأذنه لان التلف من فعله وفعل الناسخ قلنا هو مدفوع
بالنسخ كالركوب على انه ليس عسى في الركوب وضمان السبب بالتعدي وفي الكافي

(١) وكذا في الدور وقال فيه ثم الناسخ
انما يضمن إذا كان الاغتصاب في فور النسخ
حتى يكون السوق مضافاً اليه وإذا
لم يكن في فوره فالضمان على الرாகب
لا تنقطع أثر النسخ فيسبق السوق مضافاً
الى الرாகب ع

قوله مدفوع بالنسخ كالركوب هكذا في
النسخ ولم يظهر عنه فعل نفسه فخر بها
والاصل هكذا مدفوع بأن النسخ ليس
كالركوب فليقتل ويحجز اه معجم

فخصها بالاذن فوثبت على شيء أو وطئته ضمن الناحس لأن الرأى لا يملكه في التسبب
 فيجعل حكم المباشرة في الضمان والوقوف في ذلك والسبب عليها يعني في الطريق سواء فيه
 وفي العدة سار عليها في الطريق فخصها غيره بغير اذنه فألقت راحتها وقتله ضمن عاقلة
 الناحس الذببة (١) ولو خصها بالاذن هدر دمه لأن فصله حيث شذ كعمل الرأى
 فلا يكون مسيئاً متعمداً ولو تفتت الذببة الناحس هدر دمه لأنه يوجب لخصه فهو الجاني
 على نفسه (٢) قال القنذوري ألا يرى أنها لو تفتت الذببة غيره ضمن الناحس وفي
 المتنق أو قضاها في الطريق فخصها غيره بأمره فلم يسر ولكن تفتت ناحسها أو أجنبيا
 فذبة الأجنبي عليها ونصف ذبة الناحس على الرأى ولو سارت ثم أصابت في فور
 فخصه أجنبيا ضمن الناحس لا الرأى ولو وقفت هي بنفسها فخصها الرأى أو غيره
 فتفتت فلا شيء عليها لأن التسبب فيه مطابق عن الاحتراز عما لا يمكن عنه الحذر
 وفي الخط والمبوط ولو فخصها فن خا أصابت في فور فخصه فمات في رقبته يدعه مولاه
 أو يفسده يمجوروا كان أو لم أذونا وهذا إذا فخصها بالاذن فان فخصها بالاذن فلا شيء
 عليها في النخسة إذا سارت في الطريق وفي الوطأة في فور النخسة ضمن عاقلة الرأى
 نصف الذببة والنصف الآخر في ربة الفتن بمنزلة السائق مع الرأى ثم يرجع المولى على
 الأمر بالأقل من قيمة الفتن ومن نصف الذببة يمجوروا لأنه باستعماله أيام في النخم صار
 غاصم ماله فإذا ألحق بمولاه في ذلك غرامة ترجع بها على الضامب لأنه مسبب متعمد ولو كان
 الفتن أذونا لم يرجع المولى على الأمر لأن للمأذون بداء على نفسه وفي النهاية وكذا
 إذا فادها الفتن أو ساقها بأمر السار والصبي في هذا كالأرجل لأنه مؤاخذ بأفعاله فتضمن
 عاقلة النفس ونفسه المال قلت وهو المارد من قول صاحب الهداية وإن كان صبيلا في
 ماله أو هو محمول على ما إذا كان من العجم على قول من يقول أنه لا عاقلة للعجم أو على
 ما إذا كانت الغرامة أقل من أرواح المرحمة والأغلام واضح والله أعلم وفي الهداية
 ولو فخصها شيء منصوب في الطريق فالضمان على الضامب لأنه متعمد ما شغل الطريق
 فضايف إليه أثره كأنه فخصها بسببه وفي المتنق وكذا الوعتر يمجور موضوع في الطريق
 أو كان مبيعا أو مأكلا مسكوب عليها فأنزلت شيئا عن الضمان على من فعله دون الرأى
 وفي الخسائية ولو كان لها قائد أو سائق فخصها برجل بلاذن ضمن الناحس ما أصابته
 ولو بالفتح لا القائد والسائق ولو فخصها بالاذن لم يضمن في النخع أحد إذا كانت تسبب في
 الطريق ويضمن الأمر والناحس في غيره قال الكندي لأنهما كل الرأى فيضنهما مع
 في حقه فكذلك في حقهما إذا كان القودا والسوق في ملك الغير بغير اذنه فيضنهما مع
 الناحس إلا أن وفي الخلاصة عن شرح الطحاوي ذببة تسبب عليها صاحبها فخصها
 رجل بغير اذن فأصابت رجلا برجل أو ذنب أو كية ما أصابته ضمن الناحس وإن كان
 بالاذن ضمنا لأن النخعة بالرجل أو الذنب فأنما يجبر إذا كان الرأى واقضا في غير
 ملكه فأمر رجلا فخصها فتفتت ضمنا وإن كان بغير اذنه فالضمان كله على الناحس
 في جنائيات الدواب من ضمانات الفضل في ساق حمار عليه وقرح طب وهو يقول

(١) ولو فخصها ذببة أو ركب بغير أمره فوثبت
 في فورها وألقت الرأى ضمن الناحس
 كذا في جنائيات الدواب من الخلاصة
 (٢) سئل عن فخص ذببة وعلم الرأى بغير
 أمره فتفتت الناحس برجلها فقتله هل
 على الرأى ضمان بسببه أم لا أجاب
 لا ضمان عليه بسببه ودمه هدر من
 فتاوى ابن القيم ع

طريق طرق أو بالفارسية كوس كوس أو عبر من الطريق ورجل واقف في الطريق لم يسمع أو سمع ولم يتسمر له الفهم عن الطريق فأصابه الحطب وخرق ثوبه يعض السائق وأن سمع أو سمع لم يكن لم يتقبل لا يضمن لأن عدم الاستقبال دليل الرضا ولا فرق بين الاصم وغيره يرازيه في الرابع في الجنائية * وإذا وقف الرجل دابة الرجل في الطريق وربطها رغب فأمر رب الدابة رجلا حتى نخسها فثقت رجلا أو ثقت الأسم فديته على الناحس وإن كان الأسم أو فقهها في الطريق ثم أمر رجلا حتى نخسها فثقت رجلا فديته على الأسم والناخس فثقتان في جنابة البهيمة من الأسابع عشر في المحيط البرهاني في الجنائيات * أو وقف دابة في سوق الدواب لأشمان على صاحبها وكذا السفينة المربوطة على الشط قال محمد أو وقف الدابة على باب السلطان أو على باب الجامع أو مسجد آخر يضمن ما ثقت رجلا أو ذنبها إلا إذا كان أعقد الموضع لا يقاوم الدواب (١) في الرابع من جنائيات البرازية * وفي الجنابة أو وقف دابة في الطريق أو وقف آخر آخرى فبه فهربت أحدهما أو أصابت الأخرى وأهلكتهما لم يضمن رب النافرة لأن فقهه زال بالنفورة حتى لو عبطت النافرة أو أوقفت من صاحب الواقعة النافرة لبقاء جنابته من جنائيات الدواب من الضمانات الفضيلية * ربط جواره في موضع فجاء آخر وربط جواره في ذلك الموضع فعض أحد الجارين أو أضره فأن كان لهما ولاية على ذلك الموضع بأن لم يكن طريق العامة ولا حلق أحد فلا ضمان (٢) والأفان كان المتأخر هو العاض ضمن صاحبه وإن كان الأول فلا من غضب متجنب التنازعية وكذا في الضمانات الفضيلية * في دار بعيرة وأدخل عليها آخر بعير أو غير معتقل بأن صاحبها مقتسل إذا دخل ذلك الأبل لا يضمن وإن بلاذته يضمن في الرابع من جنائيات البرازية وكذا في ضمانات الفصولين * أدخل بقرا أو غنما في سرح ففسخ جحشا لا يضمن (٣) مشغل الأحكام فلا من البرازية * (ب) أدخل ثورا في السوق فأنفاه فبسه واستهلك صيدا لا يضمن (ج) ربط كيشا على طريق العامة فأشهد عليه فبسه حتى قطع صيدا وكسر شئته يضمن (ج) حل ثورا في اصطبل غيره لصاحبه وفتح ثورا لا يضمن في باب ما يستملك البهائم من جنائيات القنية * وفي شرح الطعساوي دخل دار فعضه كلب عقور لرب الدار لا ضمان عليه إلا إذا أشلاه أو أغراه فبسه من جنائيات الدواب من الضمانات الفضيلية له كلب عقور كلبا مر عليه ما عرضه لاهل القرية أن يقتلوه فأن عضه أو أذاقه فأنه كان قبل التقدم إليه فلا ضمان وإن بعد التقدم إليه عليه ضمانه كالحائط والمائل في الأشهاد وبعده وفي النية في مسئلة قطع الثور يضمن بعد الأشهاد النفس والمال في آخر الفصل الرابع من جنائيات البرازية * وعن الحكيمة له كلب يأكل العنب فوقع إليه ذلك فلم يحفظه حتى أكل من كرم الجار لم يضمن مالكه لأن الأشهاد انما يضمن بما يحفظ منه تلف الأدي كالحائط والناطح والعقور حتى لو لم يمد يده ولم يحفظه ضمن ما أنف بعدده والاموال تبع للأنفس من جنائيات الدواب من الضمانات الفضيلية وكذا في القنية * وفي المنتقى إذا أرسل دابة في زرع غيره وأفسده ضمن قيمة الزرع وطريق

(١) قال القاضي الإمام لأن ذلك كالأيقاف في الفلاة حيث لا يتضرره الناس وأيضا تخرج تلك البقعة عن كونها طريقا بالاذن إلا إذا أوقفتها في نفس المجعة من الفلاة فإنه يضمن حيث دلل أنه حضر للمارة فصار كالمطريق يضمن كذا في جنائيات الدواب من الضمانات الفضيلية ع

(٢) أي على صاحب الجار بعد أن يكون في المكان معه وإن كان في الطريق أو موضع لم يكن له ما أضر به طائفة جار بهما فهو ضمان لما أصاب جواره في جنابة البهيمة من جنابة نية المفتي ع وفي سماع التساوي لو كان ذلك في طريق العامة أو ملك الغير ضمن مالك العاض سواء ربط أو لا أو أناسا له لم يكن له ما ولاية ربط فيه فتكون العض متولدة من جنابته يضمن أم لا لم يكن فيها وفي المكان سعة لم يضمن لأنه لو ضمن ضمن بالربط وهو ليس بعتد نية حتى يزجر ذكره في أخيهية كذا في الضمانات الفضيلية من ضمانات جنابة الدواب ع قوله ذلك الأبل هكذا في الأصل ولعل الوقت تلك البعيرة أو تلك الناقة كالأبقع

اه محضه

(٣) لأنه نطعمه باختياره ضمانات

معرفة قيمته أن تقوم الأرض مع الزرع النبات فينبغي حصصه الزرع في الرابع عشر
من جنبايات التناثر خاتمة * في الخاتمة أرسل جواره فأفسد زرعاً ساقها إليه بأن كان
خلقه ضمن والا فان أفسده على فوره في الوجه الذي أرسله بالأعطف خمسة أو ستة
فكذلك وان عطف فان كان الطريق واحد فكذلك وان كن متعدد داخل فكذا لا يضمن
كأول وقت ساعة ثم ذهب فأصاب من جنبايات الضمانات الفضيلة في جنبايات الدواب *
وفي القضية رأى جواره يأكل زرع غيره فلم يمنع حتى أكله ففيه اختلاف المشايخ والصحيح
الضمان (١) من المجل المزبور * وقال القاضي الامام على السعدي اذا وجد في
زرعه دابة فقد ارمها بخرجه اعم من ملكه لا يكون مضروفاً عليه فاذا ساقها وراء ذلك القدر
يصير ضمان بنفس السوق وهكذا قال أبو نصر الدوسي لأنه قال ان ساقها في موضع
يأمن منها لا يكون ضامناً (٢) وقال بعضهم اذا وجد الرجل دابة في زرعها فأخرجها
فقتلها ما سبغ كان ضامناً لأنه لا يثبت له أن يخرجها وإن كان ينبغي أن يستعدي على صاحبها
حتى يخرجها ما سبغها والصحيح ما قاله القاضي الامام على السعدي أن نأن يخرجها عن
ملكه ولا يسوقها وراء ذلك فان ساقها بعدما يخرجها عن ملكه يصير غاصباً ضامناً وان ساقها
ليدها على صاحبها فغلبت في الطريق فأنكسرت رجلها كان ضامناً في باب جنباية الماشي
من الخاتمة * دابة رجل دخلت زرع الإنسان فأخرجها صاحب الزرع فذهب فأكلها ان
أخرجها ولم يصبها بعد ذلك فلا ضمان وعليه أكثر المشايخ وهو المختار للفتوى وان ساقها
بعد ما أخرجها فأكثر ما يجتنب على أنه يضمن سواء ساقها إلى مكان يأمنه فيه على زرعها أو
أكثره عليه الفتوى من غضب منغيب التناثر خاتمة نقلنا عن فتاوى أبي الليث * (الحاوي)
وان ساقها بعدما أخرجها بإشارة عليه ايدها وبخشية فوقعت في بئر فغلبت يضمن في قولهم
وكذا الزاعي اذا وجد في باروكه بقر من غير هارط ردها فقد ارمها بخرجه من باروكه لا يضمن
وان ساقها بعد ذلك ضمن (الظهرية) وان ساقها وأراد ردها على صاحبها فغلبت في الطريق
أو أنكسرت رجلها يضمن أيضاً (٣) قال الفقيه أبو الليث ولسنا تأخذ به إذا غنما تأخذ بها
روى عن محمد بن الحسن أنه لا يضمن من المجل المزبور * اذ ركب دابة غيره فقتل وزركها
في مكانها (٤) يضمن عند أبي يوسف وزفر في المتن وقتل من غضب خزانة الفتاوى * رجل
ركب دابة الغريب غير الامر فانت الدابة اختلفت الروايات والصحيح أنه لا يضمن عند أبي
حشيمة حتى يخرجها عن موضعه (٥) في حيس الدواب من غضب المقاصد * (م) وفي
فتاوى الفعلي اذا قطع الرجل يد دابة انسان أو رجلها ان كان لا يؤكل لحمها فعلى الجاني قيمتها
وليس له ما لا يتكسب الدابة ويضمنه النقصان وان كانت مأكولة اللحم كالشاة والبعير والبقر
فكذلك في ظاهر الرواية وعن بعض المشايخ ان المال في هذا الفصل بالتبايران شاء منجته
جميع القيمة ودفع الدابة إليه وان شاء أمسكها وضمنه النقصان والفتوى على ظاهر
الرواية وفي غضب شمس الأئمة امر مخي اذا غضب دابة فقطع يدها أو رجلها فإلصاقها
أن يضمن المقاصد قيمتها بخلاف ما لو غضب عبداً أو قطع يده أو رجله حيث يأخذ مع أرض
المقطوع ان شاء والفرق أن الأولى يقطع طرفه ولا يكون مستهلكاً والدابة تصير مستهلكة

- (١) رأى جواره يأكل حنطة غيره فلم عنعه
حتى أكلها ففيه اختلاف المشايخ
والصحيح أنه لا يضمن كذا في ضمانات غنم
وقال أكثر مشايخنا يضمن وعليه
الفتوى كذا في موجبات الاحكام
(٢) (حيس) لو ساقها إلى مكان يأمن منها
على زرعها لم يضمن كذا في خروجها من زرعها
وقال أكثر مشايخنا يضمن وبه يفتى
كذا في جنبايات الدواب من النناث
والثلاثين من القضاوين
وان أخرجها صاحب الزرع فأكلها
الذهب في المتسقى لا يضمن وفي الفتاوى
والختارات ساقها بعد الاخراج يضمن
والالاكذا في الرابع من جنبايات
البرارية
(٣) وعليه أكثر المشايخ وهو المختار
للفتوى ذكره في الحيط كذا في جنبايات
الدواب من الضمانات
(٤) أي الذي أخذها منه صار ضامناً ولا
يرأى من النقصان ما لم يسلم إلى صاحبها كذا
في غضب جامع الفتاوى
(٥) قال في النخبة لو ركبها ضمن ساقها
أولاً في ظاهر الرواية وروى أنه ضمن لو
ساقها كذا في القسم الثاني من معين
المكالم في الباب السادس والاربعين
قبل الفصل الثاني عشر وفيما أنه مافي
المقاصد

(١) ذبح شاة انسان فلما قصها بالخنجر ان شاة من الذبوح عليه وضمنه قيمته وان شاة اخذ الذبوح وضمنه النقصان وكذا اذا سلمها او جعلها عضوا وعضوا وضمن الفقيه اى يعقرانه اذا اخذها لئلا يسهل أن يضمنه النقصان والفتوى على ظاهر الرواية كذا فى غصب الخيانة فى فصل فيما يصير به غاصبا والظاهر ان فى هذه المسئلة اسقاطا من التماسخ بعد

يفهم من قوله وعن الفقيه انه خلاف ظاهر الرواية فيكون ما روى أولا ظاهر الرواية فلا حاجة لحل الاسقاط على الكتاب بعد

(٢) قطع احدى قوائم الدابة يضمن كل قيمته ما عدا اذا كانت لا تؤكل فان كانت مأكولة يضمن اذ كانت له قيمة بعد قطع اليد وسله وضمنه الفقيه اى وامسكه واخذ من الجاني النقصان وفى العيون استمر ذلك جارا لتدبيره وبطل قطع يده أو يذبحه ان شاة سلمه اليه وضمنه قيمته اى وجهه ولا يضمنه شاة كذا فى جنائيه البرازية فى الرابع فى الجنابة على غير بنى آدم بعد وجعل غصب دابة فتقطع يدها ان كانت الدابة لا يؤكل كلها لا يكون اصحاب الدابة الخاد لان استئلا من كل وجهه وان كان يؤكل كلها له الخاد لانه استئلا من وجهه كذا فى الولوالجية فى الثالث من الغصب بعد

بسط طرفها وكذلك لو كانت بقرة أو جزر أو ارتفاع يدها أو رجلها أو كانت شاة فذبحها وهذا يؤيد ما اختاره الفتوى (١) فى السابع عشر من التاتارية من الجنابات * (عدة) قطع احدى قوائمها فلو لم يكن مأكولة اللحم ضمنه جميع القيمة وان كانت مأكولة اللحم سلمها اليه وضمنه تمام القيمة أو أمسكها وضمنه النقصان (عن) قال أبو حنيفة لو أهلك جارا أو فعلا بقطع يده أو يذبحه ضمنه وسلم اليه أو امسكه ولا يضمنه يفتى ولو ضرب دابة فصار عرجا فهو كقطع كذا فى (عدة) فيما يجب بالجنابة على الدواب فى الثالث والثلاثين من الفصولين (٢) * ذكر فى العيون قال الامام رضى الله تعالى عنه اذا استم لم يفتى انسان أو جارا بقطع يده أو يذبحه فان شاة صاحبه ضمنه قيمته وسلم اليه وان شاة غيره فلا يضمنه شيا وقال محمدان كن له قيمة بعد المتع وإختاروا سلمه وضمنه النقصان قبل الفتوى على قول الامام وهذا فى غيرنا كقول فان كان مما يؤكل وقد ذبحه لم يكن له امسكه واخذ النقصان بل ان شاة اخذ قيمته ودفعه الى الذابح وان شاة امسكه ولا يضمنه ولو ذبح جارا غيره فلما لم يمسكه كذا فى النقصان وان قتله فلا يضمنه النقصان قال البرهانى وهذا التفصيل انما يتأتى على قول محمد اثناعلى قول الامام ليس له تضمين النقصان فى الوجهين جميعا ان اختار الاخذ من جنابات الدواب من الضمانات القضائية * وعن شريح اذا قطع ذنب جمار القاضى يضمن جميع القيمة وان كان غيره يضمن النقصان لا غير فى الفصل الثانى من غصب المحطة البرهانى * وفى شرح ذنب الفرس وشر الكسفة قوم بدونهما وهو غير النقصان فى نوع من مسائل القيمة فى الثالث من جنابات البرازية * (٣) قطع اذن الدابة أو بعضها أو ذنبها ضمن النقصان جعل قطع الاذن قصا تابيرا فى الثالث والثلاثين من الفصولين * (ع) ولو قذف عني جمار فاصحاب الجمار نقصان الجار لانه قد يذبحه لئلا يستفاد وفى قول ابي حنيفة لا يأخذ النقصان (قوله) فقام عني جمار فعليه ربع قيمته ثم اذا قذف الاخرى أو قذفها معا فجميع القيمة ان سلم الجحشة وقال غير القضاة يجب نصف القيمة بخلاف الاصحى * فى باب الجنابة على الدابة من جنابات القيمة * ضرب بقرة الغيرة سقطت وخيف تلفها فباعها من قصاب فذبحها فبطل الشارب ضمان النقصان من غصب البرازية وكذا فى الضمانات * لو مال جمل على انسان فقتله المصول عليه دفعا للشر ضمن قيمته عندنا كما فى الهداية البعير المسكر ان اذ اصل فقتله المصول عليه يضمن قيمته من الاطعمة فى جنابة البهية من ضمانات غانم * قوله واذا اصطدم الفارسان فماتوا فبطل عاقلة كل واحد منهما مادام الاثر هذا ان كان الاصطدام خطأ أما اذا كان الاصطدام عمدا فماتوا فبطل عاقلة كل منهما نصف دية الاثر لان كل واحد منهما قد مات بعمد وبطل غيره فوقع الفرق هذا اذا كان بين حزين فى العمد والخطا اذا كان بين عديمين وكان الاصطدام خطأ فانه يدر دمه لان الجنابة تعلقت برقبته مادفعه واحدة وقد فانت الرقبة لا الى شئ من غير فعل المولى فهو دالم وكذا فى العمد فان كان أحدهما حرا والآخر عبدا وكان الاصطدام خطأ وجب على عاقلة الحر قيمة العبد فمات أحدهما ورثة الحر المقتول ويطلق حق الحر المقتول فى الدية فيما زاد على القيمة وان كان عبدا وجب

(١) مسئلة عن رجل وكب فرما غير قادر على عباده فاصدم آخر فمات فدينه تلزم المراكب أم لا جواب اذا قصد أن يصبها عنه وتحقق عدم قدرته على ضبطها لا يلزم المراكب كدينه بل يدر كافي القسولين كذا في فتاوى المسائل من فتاوى أمين الدين كذا نقل من مجموعة أبي السعود عن تاج الشريعة عبد العال شيخ

١٩١

(٢) مسئلة زينة زوجته سي هند لكلامه
أوله بغير رضا بمرسوق بولتسه قاتل
معه يوم وأولسه هند ميت لازم ولوري
الجواب أو أوزير اعندك دعي أوزير
قبض وبسطنده دركندی ملكي كيدر
أبو السعود وأقضى المرحوم ما يحل الله به

(ترجمة)

(ووجد قاتل يربح في بيت هند زوجة زيد
ولم يعلم قاتله فهل تلزم هند ادانة الجواب لا
لأن بيت هند في تصرف زيد كملكه نفسه)
(٣) ولوجود القاتل في دار أبيه أو أمه أو
المرأة في دار زوجها فالدية على صاحب
الدار والقسامة على عاقلة كذا في الوجيز
وكذا في قسامة التارخانية

(٤) الظاهر أنه على أن تكون الدية في
اللائحة والكنان والعدو قبل أن يؤمر
القضاة بالحكم بوجوب الدية على السكان
فإنه على عدم وجوب الدية على الزوجة
في محل آخر فإنه يلزم الدية على السكان ولا
شركة للزوجة في السكن بل هي تابعة
للزوج وقد علق في هذا المقام بأنه لا ملائ
للمرأة بل الدار في الزوج كذا بخط جامع
هذه المجموعة

(٥) وأنعمل اليوم على قوله لأن القسامة
متمنعون من الحكم على مذهب أبي
حنيفة كذا بخط جامع هذه المجموعة
مسئلة برقر به بيت ماله اري
غائب ولأن عورته دعي الجسه ويرد
لازم ولوري الجواب ساكن وله قلى
ملك عورتك ايسه او المازك ايسه
مأخذ لأن لم تدعي غيب مانع المازك ايسه
وصبي به ديت وقسامة يوقدر أبو السعود
رحمته الله

(ترجمة)

على عاقلة المصنف قيمة العبد لان المفقود هو النصف في العمد وهذا القدر يأخذ في
المنقول وماعلى العبد في رقبته وهو عاقلة المفقود يسقط عنه الا قدر ما اختلف من البديل
وهو نصف القيمة سدادى شرح القدر في شرح قوله واذا اصاب المفقود في مسئلة قاتل
الظلمة وفي الفصلين عن أبي الفضل الصكر ماني سكران جميعه فمعه مضمون انسابنا
مجان قال لو كان لا يقدر على منعه فليس بمسئله فلا يفتن اذا اصاب انبه مسيره وكذا غير
السكران لو عازع منعه (١) في الفصل الخامس من الباب الثاني عشر من مضافات
نظام (في القسامة) * القسامة شرعت تعظيما لامر الله حتى لو بدوا الدية بالقسامة
أو كانوا يجسدون الى الحلف في التماس من دعوى البرائة وحكمه وجوب الدية بعد
الحلف وفي الاما المحبس حتى يحلفوا والذى في قوله الله ما أتوا دعي الولي انقتل خملأ
فالتعاضد بالدية عند التسلول في الحادي عشر من التارخانية * وجدت امرأة قاتلة في
دار زوجها فاقسمت دية ولا يلزم الزوج من المراث (٢) من ديات الوجيز وكذا
في فصل ميراث القاتل من التارخانية * ولوجود المقتل في دار أبيه أو أمه أو المرأة
في دار زوجها فاقسمت القسامة والدية على العاقلة ولا يلزم من المراث (٣) من قسامة نقد
الفتاوى * وفي النشرة اذا وجد القاتل في دار زوجه فاقسمت عليه بكثر عليه جسد
بينما إذا حلف أن كان له عاقلة يتعاقلون فيما بينهم فعلى عاقلة الدية ولا تجب الدية في ماله
من قسامة التارخانية * ولوجود قاتل في دار رجل يملكه في السوق فعلى عاقلة القسامة
والدية وروي أن القسامة عليه وحده كزنت الاعيان عليه ولوجود قاتل في دار امرأة في
مصر ليس فيه غيرها أو في قرية كزنت الاعيان عليها كالأرجل من قسامة العتابة *
وفي الاستيعاب أن الرجل اذا وجد قتيلا في دار اثنان فاقسمت عليه فاقسمت القسامة
والدية على عاقلة رب الما دونهم (٤) من قسامة التارخانية * وفي نوادر بشرن الوليد
عن أبي يوسف واذا وجد القاتل في داره ساكن وأربابا غيب فالدية والقسامة على
أرباب الدار في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف على السكان وأن كانوا يتقنون الى أهلهم
بالليل مثل النخيل والصباغ يكونون بالشارع موضع وينصرفون الى أهلهم بالليل فلا شيء
عليهم (٥) من قسامة التارخانية * ولوجود قاتل في سفينة فان لم يكن معهم ركاب
فالقسامة والدية على أرباب السفينة وعلى من يستدعيها من مالكها أو لا يملكها وان كان
معهم تياركاب عليهم جميعا وعداني الظاهر يزيد قول أبي يوسف في إيجاب القسامة
والدية على الملاك والسكان جميعا وكذلك العجوة كملكها حكم السفينة لأنها بمنزلة القتل
ولو وجد القاتل معه رجل يحمله على ظهره فعليه القسامة والدية لان القاتل في يده في
نافي فضل القسامة من جناب البدائع (٦) الملائكة أصحاب الرقبه والسكان هم
المستأجرون والمسيرون والمودعون والمترهون (٧) من قسامة التارخانية * واذا
وجد الغيب في دار المضيف فبلاؤه وعلى رب الدار عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف
أن كان نازلا في بيت على حدة فلا دية ولا قسامة وان كان معنطا فعليه الدية والقسامة من
قسامة التارخانية * ولو أن رجلين كانا في بيت ليس معهما ثالث فوجد أحدهما

(اذا وجب على قربة تهل يلزم المرأة التي زوجها غائب أن تدفع دراهم أم لا الجواب أن كل بيت الذي هي ساكنة فيه ملكها
لا يلزمها شيء وان كان زوجها يلزم ماله والغيب لا تمنع وليس على المرأة ولا وصي دية ولا قسامة)
(٧) والضيف منهم كافي التارخانية والحق أبو السعود والقاصب بهم

(١) كذا في جميع التون وأقنى أبو السعود ويحيى أفتدى بوجوب نصف الدية فكأنه على العمل بأن كلا الجوابين كذا الجواب المشترك كذا
 بجمع جامع هذه المجموعة بعد (٢) ولا قسامة على محبي ولا ينجون ولا امرأة ولا بعد كذا في الهداية والتون (٣) والمرأة
 تدخل مع العاتلة في العمل (١٩٢) على اختيار المتأخرين كذا في خزائن المتقين بعد (٤) وبعد قبل في ملائرجل ولا يعرف

قاله فأقر رجل أنه قتله لا يرأى المالك عن
 الدية ما لم يصدق الورثة وإن وجد في محلة
 يبرأ أهلها ولا يحتاج إلى تصديق الورثة
 لأن وجوب الدية على أهلها ليس قويا
 لوجوبها على المالك فأذا لم يكن إقرار
 القتل يلزم في الواقعة يكفي في إسقاط
 الوجوب الضعيف ترجمة ما في فتاوى أبي
 السعود قبل باب الإبراء من الجنائيات
 وأقنى سعدى أفتدى بأنه يحتاج إلى
 تصديق الورثة في القرية بعد

نفي القسامة لا يستلزم نفي الدية فإن الدية
 يجب بدون القسامة كذا ما أوجد
 في الشوارع العاتلة وسوق السلطان فقله
 البعض من عبد الباقع فلا مخالفة بين قول
 الهداية وقول الخزانة فأقول كذا يخط
 جامع هذا المجموعة بعد

وما في الهداية فيما إذا وجبت الدية على
 أهل القرية وما في الخزانة فيما إذا كانت
 المرأة قاتلة وقد وجبت على عاتلة القاتلة
 وفي الصورة الأولى لا تثب الدية على المرأة
 كما أقنى أبو السعود كذا يخط جامع هذه
 المجموعة بعد

أهالي محله ديت لازم أولد قدر
 اووه كسبه قادر دوت كسبه اولوبير
 آخر اودير كسبه اولسه اعتبار اووه صدر
 يوخسه رؤسه الجواب اودير اعناكم
 رؤسه اعتبار ايسه جائز در أبو السعود
 (ترجمة)

(إذا وجبت على أهل محلة دية ووجد في بيت
 واحد أربعة أشخاص قادرين على الكذب
 وفي بيت آخر شخص واحد كذلك فهل
 يعتبر البيت أم الرؤس أحب بعتبر البيت
 وإذا اعتبر الحاكم الرؤس يجوز له ذلك

مذبحا قال أبو يوسف ضمن الآخر الدية وقال محمد لا يضمنه لأنه يجهل أن القاتل قتل
 نفسه ويجهل أن يكون قتل الآخر فلا يضمنه بانك لا يوجب أن الظاهر أن الإنسان
 لا يقتل نفسه فكان التوهم ساقطا كالووجد قاتل في محلة لم يثبت في هذا التوهم فكذا
 هذا (١) وروى عن أبي يوسف أن كانت الدار مفرقة وهي مغلقة فوجد فيها قاتل
 فالقسامة والدية على عاتلة رب الدار وهو قول أبي حنيفة فلو حقة فلو حقة بعتبر المالك دون
 السكنى فصار وجود السكنى وعدمها بمنزلة وأبو يوسف يرجع السكنى على المالك عند
 الاجتماع فإن لم يكن ثمة سكنى بعتبر المالك قيل كتاب الجنائيات من المحيط السرخسي *
 (المحيط) وفي مجموع التنازل إذا وجد رجل قاتل في دار اسمه وقد كان قال قبل موته
 وهو يروح قلني فلا فداة أعاقلة أتبه من الدية إلا أنه لا يطلع عن الابن ما عليه من ذلك
 إذا كان من أهل العطاء خمسة دراهم وأقنى من ذلك من قسامة التنازل خاتمة * وفي
 المحيط إذا وجد في دار صبي فلا قسامة عليه وانما على عاتلة كاتبة وهذا بالإجماع
 لأنه لا تشديده في ملكه بنفسه ذكره في الميسوط (٢) * وفي الميسوط ولو وجد في دار امرأة
 في مصر ليس فيها من غيرهم أحد فالقسامة والدية على عاتلة أقرب القابل منها عندها
 (٣) وكذا عند أبي يوسف في قوله الأول ثم قال آخر انما على عاتلة جميعا وروى أنه إذا
 انقضت أهلها فالقسامة عليهم والدية على الأقرب من قبله قوله هذا ذكره العتاني وجه
 قوله الأخير أن وجوب القسامة باعتبار العمرة وهي ليست من أهلها فأشبهت العبي
 وأهلها أيضا لا تدخل في قسامة قاتل ووجد في محلة وجه قوله الأول أن وجوب القسامة
 باعتبار المالك وهي فيها كالرجل ألا يرى أنها المختصة بالتدبير فيها وهي المترتبة في حفيها
 فليها القسامة عند وجود القاتل فيها كالرجل بخلاف الصبي فإنه ليس له قول ما زعم في
 الجنابة بخلاف المرأة والقسامة في معناها فهذا المعنى ثبت القسامة في حقها دون الصبي
 وبخلاف المحلة لا تكون القسامة فيها باعتبار القيام بحفظها وهي كالصبي لا تقوم بحفظ
 المحلة والذب عنها والتدبير فيها كما أنها تقوم بحفظ ملكها لا اختصاصها به دوتها فاقترعا
 في الضمان في مورد الوجدان من الفضائل الفضلية * ولو وجد القاتل في قرية لم يأت
 وليس في تلك البلاد من عشرينم أحد قلنس على الشيا قسامة ولادة ولكن على عاتلة
 الدية والقسامة بمنزلة ما لو باشر والقتل باليد ثم كان أحد مدركا فعليه القسامة يكرر
 عليه العين لأن له قول لا ملازم في الجنابة ثم على أقرب القابل منهم الدية في الوجهين جميعا
 لأنهم عاتلة الشيا فإن الشيا يسوان الديوان والتناصر بالديوان فالهـم في ذلك
 كحال النداء من قسامة ميسوط السرخسي * قال محمد في الجامع الصغير داره رجل
 وعشره الآخر ولا تخرماني فوجد فيها قاتل فهو على رؤس الرجال دون فتاوت المالك حتى
 أن القاتل لو وجد في دارين اثنين أثلاثا فالدية يجب بينهما تصقين في القسامة من جنائيات
 التنازل خاتمة * وفي الأخيرة إذا وجد قاتل في دار فان أدنى وفي القاتل على صاحب الدار
 يجب الدية والقسامة على صاحب الدار وإن أدنى وفي القاتل القاتل على رجل آخر
 فلا يجب القسامة والدية على صاحب الدار (٤) في الحادي عشر من جنائيات

وهذا بخلاف أهل المحلة فإن الوجوب فيها يترك القسام بالنصرة والنعاقد ذلك بالنسبة فالمرثية عند النسية
 دون الرؤس ذكره في المحيط كذا في الضمان في مورد الوجدان من الفضائل بعد

(١) والكلام فيه يرجع الى أصل مجمع عليه ان كل من ينصب خذني حادثة ثم تخرج من أن يكون خصما لم تقبل شهادته كالوكيل اذا خاسم ثم عزل كذا في أواخر كتاب الجنائيات من الظهيرية ع

(٢) فان ادعى وفي القتل القتل على رجل بعينه من غير أهل المحلة كان ذلك ابراء منه لاهل المحلة حتى لا تسمع دعواه بعهد ذلك القتل على أهل المحلة ولو أقام وفي القتل شاهدين بذلك من أهل المحلة لا تقبل شهادتهما في قول أبي حنيفة وتقبل في قول صاحبيه كذا في باب الشهادة في الجنائيات من جنائيات الخانية ع

سئل اذا وجد المقتول في أرض بلد ولم يعلم قاتله فادعى عليه على أهل البلد أنهم قتله وأبكر وأهل يسوع بعد ذلك الدعوى على باقي أهل البلد ولا يبرهم القسامة

والدية أم تنفع من ذلك الدعوى على بعضهم أجب للورثة المطالبة على باقي أهل البلد ولا تنفع من ذلك الدعوى وتزعمهم القسامة والدية بالطريق الشرعي من فتاوى ابن نجيم من كتاب الكراهية والاستحسان ع

(٣) ولو شهد اثنان من أهل المحلة على رجل من غيرهم أنه قتله لا تقبل شهادتهما وان ادعى الولى القتل على واحد من أهل المحلة بعينه فشهد شاهدان من أهل المحلة عليه لم تقبل اجماعا ع

واشهد اثنان من أهل المحلة على رجل من غيرهم أنه قتله لم تقبل شهادتهما قال الامام بهاء الدين في شرحه وهذا قول أبي حنيفة وقال صاحباه تقبل والصحيح قوله وعليه اعتماد الجوزي والنسفي وغيرهما كذا في تصحيح القدوري لقنابغا في أواخر القسامة ع

التاريخانية * ذكر في المحيط انه اذا وجد قتل في المحلة فادعى الولى على أهلها كلها أو على بعض منهم غير معين وأبكر ويحلف منهم خمسة رجال بالله ما قتلته وما علمت له قاتلا بذلك ورد الشك ولا يحلفون فيه بالله ما قتلته فان حلفوا غرم عاقلة أهل المحلة كلهم الدية في ثلاث سنين ويستوى فيه دعوى العمد والخطأ فان نكروا أو شكك بعضهم حبس المظالم حتى يحلف لان العين هاتم حتى لانه تعلق بالدية وله هذا الايقاع بيذل الدية كما يسقط بيذل ما يدعى في غير هذا وهذا هو ظاهر الرواية وقيل هو قولها وقول أبي يوسف الاول ثم قال آخر الاجماع الناكل بل بغض على عاقبتهم بالدية في ثلاث سنين وهو رواية الحسن عن أبي يوسف ولو ادعى على بعض معين منهم واحد أو اثنين أو ثلاثة فكذلك عند محمد وقال أبو يوسف في غير رواية الاصول لا قسامة فيها ولا دية على الباقيين منهم بل يقال للبدعي امان تبرهن أو تحلف انك لم يمسسا واحدة كجاني سائر الدعوى وهو القسام وقول محمد استحسن ولو ادعى على غير أهل المحلة فلا قسامة ولا دية عليهم فحلف البدعي عليه مرة ولا ولى اختيار صلها أهل المين استحسننا لانهم عسى يتزوجون عن العين على عدم علمهم بالقتل وهم يعاون قتلهم دون قتلهم فائدة القسامة لكن ليس للولى ترك الناسق وتكرير البين عليهم فيكم ما عمن يختارونه من الفسقة كذا روى عن محمد في غير رواية الاصول ولو قال أهل المحلة أو واحد منهم قتله فلان وهو من أهلها ساو الولى لادعى القتل على أحد منهم بعينه لا قسامة منهم الدية والقسامة لانه إذا مضى انحصارهم عن نفسه فلا يقبل وأيضاً يصح أن يكون هو شريكاً لفلان في القتل أو يكون غيره شريكاً له على قول أبي يوسف يصح انهم قاتلوه قاتلاً غيره لانه اذا لم يقبل قوله صار وجوده كعدمه (١) فكان كانه لم يزله وعلى قول محمد وهو المختار به يصح انهم قاتلوه ولا علم له قاتلاً غيره فلان لا المقترعة منهم بالقتل صار مستثنى عن العين فلا يلزمها الا في حق غيره وعلى هذا اذا وجد في البلدة والعشيرة في الغلمان في صور الوجدان من الغلمان الفضية (٢) * أما البراءة عن القسامة فلا دية فيها أن يدعى الولى القتل على رجل من غير أهل المحلة فبإر أهل المحلة عن القسامة والدية فان أقام البينة على المدعى عليه والاحلف فان أقبرى وان شكك حبس حتى يحلف أو يقر في قول أبي حنيفة وعندهما يقضى بالدية ولو شهد اثنان من أهل المحلة للولى في هذه الدعوى لا تقبل شهادتهما في قول أبي حنيفة وعندهما تقبل وجه قولهما أن المنع من القبول قبل الدعوى كان التهمة وقد زالت بالبراءة فلا معنى لرد الشهادة ولا يـ حنيفة أنه كتبت التهمة في شهادتهم من وجهين أحدهما أن من الجائز أنه أبرأهم لتوسل بالبراءة في تصحيح شهادتهم والثاني أنه أحسن اليهم بالبراءة حيث أسقط القسامة والدية عنهم عن الجائز أنهم أرادوا المكافأة على ذلك بانهم هادوا والشهادة ترد بالتهمة من وجه واحد من وجهين أولى (٣) في أول الفصل الثالث من قسامة البدائع ملخصاً ادعى الولى القتل على رجل بعينه من أهل المحلة فالحق القسامة والدية على حالها في ظاهر الرواية وروى عبد الله بن المبارك عن أبي حنيفة أن القسامة تسقط وكذا روى عن محمد وقال

(١) وهذا كله اذا وجد القتل وبه أثر القتل نحو الجرح والضرب وما اذا وجد ميتا ولم يكن به أثر القتل كالجرح وغيره فلا شيء عليه كذا في قسامة التاتارخانية عهد (٢) وفي الحواشي القسامة في التسمية وقوله ما نأخذ وفي العراج قوله أظهر وقوله ما أحق من خطا زاده أفندي (٣) الظاهر أن هذه المبتنى على جواز دعوى الدفع من غير المدعى عليه لتوجه المدعى عليه فيصير مدعى عليه معنى كما حال بعضهم وانما قلنا ذلك لأنه لو فرض سبق الدعوى من أولياء القتل على أهل المحلة شيء غير المحلة من الدعوى كما صرحوا به فلا يمكن أولياء القتل من الدعوى على غيرهم فلا يستقيم قوله ههنا ثم إن ادعاء الأولياء على ذلك الرجل أخذوه بالدم كالأبني ثم رأيت الامام الاسيخاني صرح به في شرح الطعناوى حيث قال في تصور المسئلة فان لم يدعوه ولكن ادعى أهل المحلة على رجل الخ كذا حرر المرحوم جوى زاده عهد (٤) واذا وجد الرأس في محلة لا تحجب القسامة وإن وجد البدن كله إلا الرأس تحجب القسامة كذا في الجفان من تسمية الفتاوى عهد

أبو يوسف القياس أن تسمية القسامة إلا أنار كاه لا أثر فلو شهد شاهدان من أهل المحلة عليه لا تقبل شهادتهما على ظاهر الرواية عن أبي حنيفة لأن المصومة بعد هذه الدعوى قائمة فكان الشاهدان متماثلان بقطع المصومة عن نفسه بشهادته (١) من أهل المزبور خلاصا * وإن لم يدع أولياءه ولكن ادعى أهل المحلة على رجل منهم أو من غيرهم فانه يصح دعواهم فان أقاموا بيعة على ذلك الرجل فانه يجب عليه القصاص في العمد والدية في الخطا إذا وافقهم الأولياء في الدعوى وإن لم يدع الأولياء على ذلك الرجل فلا يجب على ذلك الرجل شيء لأن الأولياء أبرؤهم حيث أنكروا قتله ولا يجب على أهل المحلة شيء لأنهم أبغوا القتل على غيرهم وإن لم تقم لهم البيعة وحالف ذلك الرجل فان القسامة تحجب على أهل المحلة بخلافون بالله ما قلناه ولا علوا له فالتاخر فلان في قول أبي حنيفة ومحمد وفي قول أبي يوسف يخلفون بالله ما قلناه ويرفع عنهم ما علمناه قاتلا (٢) من شرح الطعناوى في باب القسامة وإن ادعى أهل المحلة على رجل من غيرهم أنه هو الذي قتله وأقاموا عليه بيعة من غيرهم قبلت بينهم لأنهم يسقطون بهذه البيعة الخصومة عن أنفسهم ومن ادعى نفي الخصومة عنه وأبنته بالبيعة كان ذلك مقبولا منه كالأقلام ذو السيد البيعة أن العين وديعة في بيده لفلان ثم إن ادعاء الأولياء على ذلك الرجل أخذوه بالدم وإن لم يدعوا ذلك ليس عليه ولا على أهل المحلة شيء لأن أهل المحلة صاروا أخصا في أسقاط القسامة والدية عن أنفسهم لا في إثبات موجب القتل على غيرهم انما الخطم في ذلك الولي فلا يمتن دعواه بقضى بموجب القتل على ذلك الرجل (٣) مبسوطا من حصى من باب القسامة من الديان * واذا جرح الرجل في قبيلة أو أصابه الخنجر ولا يدري من رماه فخصه ولم يزل صاحب فراش حتى مات فعلى أهل القبيلة أو القسامة على أهل القبيلة والمحلة والدية وعلى عواقبهم فان لم يضر صاحب فراش فان كان صحبا يذهب ويحيى ثم مات فلا شيء عليه على أهل المحلة التي جرح فيها وذكر المسئلة في المتن زاد عليهم وأجل إلى أهل وذكر أنه على قول أبي حنيفة إذا لم يزل منها صاحب فراش حتى مات فعلى أهل المحلة القسامة والدية فان كان يحيى ويذهب ويخرج ثم مات فلا ضمان ولا قسامة وقال أبو يوسف لا شيء فيه إذا جل إلى أهله حيا وهو قول ابن أبي البقي وفيه أيضا رجل معه جرح وبه رمق جرح رجل إلى أهله فبكت جرح يحيا ويوما أو يومين ثم مات فلا ضمان على الذي كان في يده عند أبي يوسف وفي قياس قول أبي حنيفة هو ضمان من قسامة التاتارخانية * ولو جرح في محلة أو قبيلة فقتل مجرعا ومات في محلة أخرى من تلك الجراحة فالقسامة والدية على أهل المحلة التي جرح فيها وعند ابن أبي اسبيلى لا شيء على أهل المحلتين والصحيح قولنا لأن القتل حقيقة وجد في المحلة الأولى دون الأخرى لأن الموت متصل بذلك الجرح لأن انزهاق الروح من متولات قتله وفعله هو الجرح فصار قاتلا ولهذا وجب القصاص لو علم قاتله وإذا كان صاحب فراش استند إليه في باب القسامة من المحيط للسر حصى * واذا وجد بدن القتل أو أكثر من نصف البدن أو نصف البدن ومعه الرأس في محلة فعلى أهلها القسامة والدية وإن وجد نصفه مشقوقا بطول أو وجد أقل من نصفه فلا شيء عليهم فيه (٤) واذا وجد العبد والمكاتب

(١) ان كان ملكو كعبل الملا القسامة والدية على عاقبتهم وان كان مباحا الا انه في أيدي المسلمين فالدية في بيت المال كذا في قسامة زبدة الفتاوى ^{سنة} لان المختص بتدبير ذلك الموضع المال ولا يعتبر بالسكان مع الملا وقيل في قياس قول أبي يوسف ينبغي أن يكون على التنازب فيه لانهم عنده كائلا كذا في النعمانات الفضائية (١٩٥) في صورة الوجودات ^{سنة} وكذا الجرجاني يقول

الصوت على قدر أذان الناس في المعتاد

كذا في سير القريش ^{سنة}

(٢) وعن أبي يوسف يقوم رجل جهوري الصوت من أقصى العمران على مكان عال ويشادي بأعلى صوته فأى الموضع الذي يسمع صوته فيه يكون قريبا وأى الموضع الذي لا يسمع صوته يكون بعيدا كذا في ثقة الفتاوى من كتاب الشرب ^{سنة} القائل وصول صوت جهوري الصوت اليه من أقصى العمران كذا في آخر كتاب الشرب من التنازب ^{سنة}

(٣) الشارع الأعظم هو ما يكون مرور جميع الطوائف فيه على السوية كالطريق الواحدة في الأسواق وشوارع البلدان وهذا لما قال في الهداية ومن وجد في الجامع والشارع الأعظم لقسامة فيه كذا في باب القسامة من مخ الفغار ^{سنة} وأردبه أن يكون نائبا عن الحال أما

الاسواق التي تكون في المجال فهي المحفلة يحفظ أهل الجهة فتكون القسامة والدية على أهل الجهة نهاية وفيه تفصيل ^{سنة}

وأيضا أردبه أي بالشارع الأعظم أن يكون بعدد سكان الحال إنما الاسواق التي تكون في الحال فهي محفوظة يحفظ أهل الجهة وكذا في السوق الباقية اذا كان يسكنها في الباقية أو كان فيها الأحادي دار ملكو كذا تكون القسامة والدية عليه لانه يلزمه صيانة ذلك الموضع فهو صاحب القصر فبسبب القصر عليه كذا في ميسر نخر الاسلام وفي المتن وجد قتل في صف من السوق فان كان أهل ذات الصف يمتنون في حوائجهم فدية القتل عليهم والا فالدية على ملائله الخوازي كذا في ذخيرة وكذا في معراج الدراية ^{سنة}

وقد أتى بوجوده على أقرب المحلات شيخ الاسلام أبو السعود مفتي الدار الرومية وقال وأما يكون على بيت المال فيها اذا كان الشارع

أولاً الولد أو ولد برقتيلا في محلة وجبت القسامة والدية في ثلاث سنين وأما الدواب والبهائم والعروض فلا قسامة فيها ولا قيمة وإذا وجد منهم جبين أو سقت فلا شيء فيه عليهم وإن كان تاما يوه أثره وقيل وفيه القسامة والدية ولو وجد المكاتب في دار نفسه قتيلا فلا شيء فيه وليس هو كالمرتضى هذا من الكافي للعالم ^{سنة} وإذا وجد القتل في سوق المسلمين أو في مسجدهم ذكر في موضع أن الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه وذكر في موضع آخر أن فيه الدية والقسامة وأما اختلاف الجواب لاختلاف الموضع وموضع ما ذكر أن الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه اذا لم يكن السوق ملكا لهم بل كان للسلطان وإن كان السوق ملكا لهم كان وجود القتل في السوق أو في مسجدهم كوجوده في مسجد المحلة وتجب القسامة على أهل المحلة والدية على عوالمهم (١) وإن وجد في المسجد الجامع كانت الدية في بيت المال ولا قسامة فيه في باب الشهادة في الجنابة من الخاتبة * وإن وجد القتل في سوق المسلمين أو في مسجد جماعتهم فعلى بيت المال وليس فيه قسامة وإن كان في دار رجل حاضر يملكها في السوق فعلى عاقلة القسامة والدية من الكافي للعالم ^{سنة} وفي التجريد وإن وجد في دار قسمن الارض فان كان ملكا لانسان فاقسامة عليه والدية على عاقلة وإن لم يكن له مالاً وكان مضافا ليهما الصوت في مصر فعلى أقرب القبائل الى ذلك الموضع من مصر وإن لم يسمع الصوت فدمه حدر (٢) وفي المتن وإذا وجد القتل على الجسر أو على القنطرة فذل على بيت المال وإن وجد القتل في بعض هذه الطرق العظام التي ليست ملكا لاسد أو ناعها بل بياعة المسلمين فإن الدية على أهل الحال التي تشرع الى هذا الطريق وفيه أيضا إذا وجد القتل في محل خندق مدنية أي جعفر وهي بمنزلة الطريق في الأعظم على أقرب الحال اليه (٣) وإن وجد في أرض ليست ملكا لاسد جزيرة أو لافلام من الارض فعلى أدنى القرى اليه من يسمعهم الصوت فان لم يكن حولهم من القرى من يسمعهم الصوت من عند القتل الى القرى فدمه حدر من قسامة التنازلية * وفي الباقي اذا وجد القتل في وقف المسجد كانت الدية في بيت المال وإن كان الوقف على قوم معلومين فالدية والقسامة عليهم (٤) من قسامة التنازلية على وقف قتل على دابة بين قريتين أو سكتين أو محلتين أو قبيلتين كانت القسامة والدية على أقربهما من القتل فقسامة * إذا هم الناس يوم الجمعة في المسجد الجامع أو غيره فقتلوا رجلا ولا يدرى من قتله فدية على بيت المال وكذا قوله رجل من المسلمين ولكن لا يدرى من هو من قسامة التنازلية * وإذا وجد قتل بين القريتين أو السكتين فالى أقرب ما كان عليه القسامة والدية ثم قال أما تجب الدية والقسامة على أقرب القريتين اذا كان بهما ليهما الصوت وأما اذا كان بهما لا يسمع منه الصوت فإنه لا تجب القسامة ولا الدية على واحد من القريتين وأما راي حال المكان الذي وجد فيه القتل من قسامة التنازلية * وإذا وجد قتل بين قريتين أو بين القريتين فالى مساواة وفي إحدى القريتين ألف رجل وفي الأخرى أقل من ذلك فالدية على القريتين نصفان ولا خلاف من قسامة التنازلية ولو وجد القتل بين القبيلتين من العسكر فعليه ما جبهما

وقد أتى بوجوده على أقرب المحلات شيخ الاسلام أبو السعود مفتي الدار الرومية وقال وأما يكون على بيت المال فيها اذا كان الشارع نائبا عن القسامة على ذلك في شروح الهداية وعامة كتب الفتاوى من المحل المذكور ^{سنة}

(٤) وأما اذا لم يكن على قوم معلومين كآلاف السلاطين فعلى أقرب القرى على ما أتى به المرحوم كذا يحفظ جامع هذا المجمع رعة ^{سنة}

(١) قلت والفرق جريان أحكامنا على كل من العاقلتين في المتعصبة بخلاف البغاوة والكفرة كذا في الغنم في صورة الوجدان من الغنمات الفضيلة ع

(١٩٦)

على أصل المكان أن جعل قتل المكان والكلام في أنه لا يجعل قتل المكان ولا يلزم من عدم جريان أحكامنا عليهم كون القتل قبلهم بل الفرق ما ذكر في الخطط البرهاني ونحوه أن في مسألة لقاء العدو وأما جعله قتل العدو ولا قتل المكان لأن فيه محل أمر المسلمين على الصلاح بخلاف ما إذا اقتتل المسلمان عصية لأنه لا أي الأحرار أحاطا القتل عليه لم يكن فيه محل أمر المسلمين على الصلاح لأن كلا الفريقين مسلمان فقتل حال القتل مشكلا ولا يجاب القسامة على أهل المكان حال وقوع الشك في القاتل جازيا بل على غيرهم والتفصيل فيه في النسخة المفصلة جرى زاده س

(٢) وإن التقي قوم من المسلمين بالسوف وتداربوا عصية ولم يقتلوا فأنزلوا أي انكشفوا عن قتل فعلى أهل المحلة القسامة والدية لأن حفظ المحلة عليهم الآن بقى الولى على القوم الذين تداربوا أو على معينهم حال الراى فحشد لم يكن على أهل المحلة شئ ولا على أولئك حتى يشي على أولئك البينة لأنه أبرأهم الدعى أهل المحلة كذا في شرح الكثر لابن جابر ع

(٣) ولو كان الهرم صغيرا وهو الذى يستحق به الشفعة للشرىك فالدية والقسامة على أقرب القرى لأن أهل محله ون بتدبيره وأيديهم فاعلم عليه فتكون الدية والقسامة عليهم والنهر الذى اتخذهم قروم معروفون من النهر الكبير فيها فيه على عاقل أربابيه ولو كان موضع تبعات الكبير دارا للشرىك لأن المأخذ ملك لأربابه فاعلم الدية والقسامة كذا في الغنم في صورة الوجدان من الغنمات الفضيلة ع

والا

(١) وهذا بخلاف الدابة إذا كان عليها قتل وهي تسمى في المحلة فإن الدابة يجب على أهل المحلة كذا في قسامة التاتارخانية

✽

﴿كتاب الماقل﴾

وفي حديث ابن عباس موقوف عليه ومرفوعا إليه عليه السلام لا يعقل العاقلة عمدا ولا صلحا ولا اعترافا ولا مادون ارش الموضحة من معاقل المبسوط للسر حسي وكذا في المتن * اختلف المتأخرون في العاقلة قال بعضهم لعاقلة تلجم وهو قول الفقيه أبي بكر الجيني وأبي جعفر الهندواني وقال بعضهم للجم عاقلة عند التناصر والمقاتلة مع البعض لأجل البعض فهو الاسا كفة والصفاء ويرجو ودرج المشايب وكلاهما بدعيان وكذا في طلب العلم وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني وكثير من المشايخ وكان الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهر الدين المارغيناني يأخذ بقول الفقيه لأن العبرة للتناصر واجتماع الاسا كفة وطاعة العلم ونحوه لا يكون للتناصر فلا يلزمهم التمسك عن غيرهم في أول الماقل من العاقلة خصوصا في صورة وجوب الدية على العاقلة لو كانت المرأة هي المقاتلة أو العجي لم يكن عليهم مائش من الدية بخلاف الرجل لأن وجوب جزه على المقاتل باعتبار أنه أحد المقاتلين وهذا لا يوجد في النساء والصدان قال القاضي الامام واختلف المشايخ في وجوب شيء من الدية على القاتل إذا كان امرأ أو عجي أن القاتل يشترك العاقلة بمجنونا كان أو صديقا أو امرأة لأنه مباشر حقيقة فزعم عليه ما رجع على العاقلة من ضمانات فضيلة * ذكر عصام أن سجدا روى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أن من لا عاقلة له إذا قتل رجلا خطأ فإن دية القاتل تكون في مال الخاني من معاقل الخانية * ومن لا عاقلة له فقتله على بيت المال وقيل في مال الخاني وهو اختيار الزيادات قيل كاب الوصايا من خزائن المعين

﴿كتاب الآبق﴾

لا جعل للسلطان أو الشخصنة أو الخفير في ودة الآبق والمال من قطاع الطريق لوجوب العمل عليهم ابن همام نقل عن المبسوط (٢) * السلطان إذا ظفر بعبد آبق فهو بالتأثيران شاه اسمه وأتفق عليه من بيت المال فيكون ديني على صاحبه أو في غنمه وان شاه باع أو أقر أو أن لا ينجح بيعه فإن طال أمسا كنه في شيعه ولا يزوج بوجه بخلاف الضال حيث يزوج في الفصل الخامس من الفصولين * والرجل إذا أخذ عبدا آبقا ورنع الأمر إلى القاضي فإن القاضي باهر الذي في يديه أن ينق عليه ويرجع على المولى بذلك ولا يأمر العبد بالاكساب كالأبق من نفقة الخانية * ونفقته كنفقة أي حكم نفقة الآبق حكم نفقة اللائقة لأنه لائقة حقيقة فلا أتفق عليه إلا أخذ بلا أمر القاضي كل من ستر عاوانه كان له الرجوع بشرط أن يقول على أن يرجع على الأصغر وله أن يجسه لنفقة الدين فإن طال المدة ولم ينجح صاحبه باعه القاضي وحفظ غنمه كنفقة شاه وأهله ولا يزوج

(٢) وأتفق المرحوم بأن لشاهه الأوابق جعلاً وبأنه لاخذ من أخذ ليرد على صاحبه وليس عليه الاشهاد عند الاخذ وله طلب الجعل وإن لم يسافر للرد على صاحبه كذا بخط جامع هذه المجموعة

القاضي بخلاف المأقولة ولكن يحسبه تعزير له بخلاف الضال وقد روي التمارينية مدة
 حبه بمسنة أشهر ثم يديه بعدها قال ويستحق عليه مدة الحبس من بيت المال انتهى هذا
 في الآتي من مخ الغفار * وكسب الآتي لولاه لأنه كسب عبده وإن أجرة الرضا لا جرة
 له ولكن يصدق به بطلب في السبب محتارات التوازل من كتاب الآتي * فان ادعى
 انسان انه عبده وبرهن دفعه اليه واستنوى بكفيل ان شاء لجواز ان يدفعه آخر وان لم
 يبرهن وأقر العبد مدعيه دفعه اليه أيضا لعدم المنازع وبأنشد كفيلا (١) فان طالت
 المدة باعه القاضي وحفظ ثمنه لصاحبه فان جاء صاحبه بعده وبرهن دفع الثمن اليه وليس
 له نقض البيع لان بيع الشاخي لولاية شرعية ولوزعم المدعي انه دبره وأكثبه لم يصدق
 في حق نقض البيع من أوائل اباي البحر * والمدبر وأتم الولد بقرعة نفسه هو الصحيح ثم
 من دفعه اليه الله لا يسخره الا بسببه ولا يخدمه بغيره ولا وان أشد لا يكون مسبا وان لم
 يكن له سنة وأقر العبد انه لا يدفعه اليه بكفيل من اباي محتارات التوازل * الثالثة
 تخلف مدعي الآتي مع اليقينة باقائه الباقي على الملك الى ان لم يخرج ببيع ولاهبة (٢)
 كافي اباي فتح القدير من أوائل دعوى البحر * وأما الدفع فهو على أربعة أوجه أولها
 أن الذي أخذ الآتي اذا جاء به أنه لا يدفعه الى صاحبه حتى يأخذ الجعل والشاخي أن
 لا يدفعه الى صاحبه حتى يقبض اليقينة أنه له والثالث أن يقبض العبد أنه له فعليه أن يدفعه
 اليه والواقع أن لا يدفعه اليه إلا بأمر القاضي والزابع اذا دفعه بغير أمر القاضي فهو لك
 في يد المدفوع اليه ثم جاء رجل فاستحققه فلأن يقبض الدافع ان شاء وان شاء يقبض المدفوع
 اليه فان ضمن الدافع ينظر فان كان الدافع حين دفعه اليه مدته أنه ليس له أن يرجع عليه
 بما ضمن وان كان حين دفعه اليه كذبه أو لم يكن له ولم يصدق أو مدته ومعين فله أن يرجع
 عليه في الآتي من الشك * جاء بالآتي له حبه لاستيفاء الجعل فان ذلك بعد ما حكم له
 بالامسالك الجعل أو قبل المرافعة اليه لا ضمان ولا جعل في الآتي من البرازية * وان أبق
 منه أي العبد من الذي أخذ فلا عليه أي لا شيء له على عليه من النضيم لان الآتي كان
 في يده أمانة على تقدير أخذه بالاشهاد وفي النفسه واذا الآتي اذا استعنه في الطريق في
 حاجة نفسه ثم أبق منه يقبض ولا له أي لا جعل للآتي على المولى لانه في معنى البائع من
 المولى ولهذا كان لا يخدمه لان يحبس الآتي من المولى لاستيفاء الجعل فصار كالبائع
 اليه لا في البائع من المولى شرح الجمع لابن ملك * أثبت من المشتري الى بيت البائع فجا
 البائع ليضويه المشتري فأبق من منزله أيضا ان كان لم يخدمه ولم يبق له عن موضعه لم يقبض
 من اباي البرازية * ويجب للآتي من مسيرة ثلاثة أيام أو يعون درهمه فكون بازاء كل يوم
 ثلاثة عشر درهما وثلاث درهم بقضي بذلك ان رده من مسيرة يوم أشار اليه في كتاب الناصح
 وبه تأخذ ورضه هم قالوا يفرض الذي رأى الامام (الابانة) وهو الصحيح (القائمة) وعليه
 القوي وفي الجزع عن أبي حنيفة واذا وجد في المص فلا شيء له (الغشابة) والصحيح انه
 يجب له الرضخ (م) قال محمد في الاصل والحكم في رد الصغير للحكم في الكبير ان رده من
 دون مسيرة السفر فله الرضخ وفي الكبير أكثر مما يرضخ في الصغير ان كان الكبير أشد

(١) سئل عن وجد المأقولة أو عبدا أباها
 فزده الى من يدعي ملكه ما حصل له أن
 يأخذ كفيلا لاحتمال مدع آخر اجاب ان
 دفعه ما بأمر الحاكم بعد الثبوت ليس له
 ذلك وان دفعه ما بأمره لامة أو تصديق العبد
 الآتي انه سيده له أخذ الكفيل من
 قواي ابن نجيم ع
 (٢) الآن يحلف المدعي بالله ما بعته
 ولا وهبته وفي التهذيب ولا فعل وكذا
 ذلك واذا حلف دفعه اليه كذا في
 التمارينية سجد

مؤنة قالوا وماذا كرم البواب في الصغير يحول على مسير يعقل الاباق ائمان لا بعة له فهو
ضال وراة الضال لا يستحق الجعل في الفصل الثاني من القطة من مختصر التاتارخانية
الاطاق الرافقه هل ما اذا كان الثين فيشتتر كان في الاربعين اذ ارده الى مولاه كانى الحادوى
وشمل ما اذا كان الرافقا باغا او صيدا حرا او عبد الان الصبي من أهل استحقاق الاجر باعمل
وكذا العبد الا ان الجعل لمولاه لانه ليس من أهل تلك المال كذا في البدائع وشمل ما اذا
رده بنفسه او نائيه قال في المحيط اخذ ابا من مسيرة سافر ودفعه الى رجل وامره ان يأتى
به الى مولاه وان يأخذ منه الجعل جاز وذكر في آخر الباب لو اخذ عبدا آتيا فاعتصمه
منه رجل وجاء به الى مولاه فدفعه اليه واخذ منه له ثم جاء بالذى اخذ منه واقام البيعة انه
أخذ من مسيرة ثلاثة أيام فانه يأخذ من مولاه الجعل ثانيا ويرجع المالى على الغاصب
بما دفعه اليه لانه اخذه بغير حق انتهى والطاق في السيد شمل البالغ والصبي فيجب الجعل
في ماله وشمل ما اذا كان متعذرا فالجعل على قدر التمسب ولو كان البعض غائبا فليس
للغاصب ان يأخذ حتى يعطى غلام الجعل ولا يكون متبرعا بغير الغائب فيرجع عليه
والطاق في المردود شمل ما اذا كان صغيرا فهو كالكبير ذكره الحاكم في الكافي لكن ذكر
بعده واذا أقيمت الامة وانما هي رضيع فردهما وجعل كان له جعل واحد وان كان ابنا
غلاما قد قارب الحلم فله الجعل ثمانون درهما انتهى فبدول لا بقية بالراهن ولم يقبدا ولا
قالظاهر ان الصغير ان لم يكن تبعا لاحد او به لا يشترط أن يكون مراهقا والافهر شرط
لكن لا بد من تقييد ما به نقل قال في التاتارخانية قالوا وماذا كرم البواب في الصغير
شمل على ما اذا كان يعقل الاباق اما اذا كان لا يعقل الاباق فهو ضال لا يستحق له الجعل
انتهى من اباى البحر الرائق * رجل قال لاسر قد ابقى عيدي فان وجدته فخذ فقال
ثم فوجده المأمور على مسيرة سافر وجاء به الى مولاه فلا جعل له لان المالك استعان منه
وهو قد وعد الاعانة في كلب الاتيق من الخلاصة * وجعل المغصوب اذا ائق من يد
الغاصب عليه وان كان الاتيق خدمته لرجل ورقبته لاسر فالجعل على صاحب الخدمة
فاذا انقضت الخدمة رجع صاحب الخدمة على صاحب الرقبة او باع العبد فقه في الاتيق
في الفصل الثاني من التاتارخانية * وفي جامع الجوامع ابق من المردع فاذا جعل الجعل كان
متبرعا وفيه ابق فقتله عمدا اولقه دين بخاء به رجل وقتل في يده لا جعل له وفيه جنى عند
الاخذ او اتلف مالا ثم ان المولى دفع الجعل ولم يعلم ثم دفع الجناية يرجع بالجعل ان كانت
قته مثل ارض الجنابة وكذا في الدين وان كانت ~~عقوبة~~ فمن الارش يرجع في الجعل بوجه
ما ادى من حقه او دينه او جنائيه في كلب الاتيق من التاتارخانية (في الفصل الثاني)

(كتاب المنة ود)

عن أبي حنيفة ان منة الفقده موضة الى رأى القاضي فيحكم بما ادى اليه اجتهاده فيقسم
ماله حنثين الاحياء من ورثته (مت) وهذا نص على انه انما يحكم بعونه بقضاء لانه امر
محمول فيقال ينضم اليه القضاء لا يكون حجة من موقوف القنية والمعتبر في موت الموقوف

قوله وفيه ابق فقتله عمدا
هذه العبارة لم توجد الا في نسخة واحدة
ولا تخلو عن تأمل اه معجمه

(١) قال السدر الشهد وعليه الفتوى
كذا في البرازية

(٢) وقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم
يعتبر موت أقرانه من أهل بلده وهذا
القول ارفق بالناس وفي فتاوى الخلاصة
هو الاصح (م) ولم يعتبر محمد في موت
المفقود وحجته من المشايخ اعتبروا
ذلك والمقتدمون من المشايخ بعد محمد
قد راعوه بمائة وعشرين سنة وقالوا
حتى مضى من مولده مائة وعشرون سنة
يحكمهم موته وان بقي بعض أقرانه في
الاحياء ولا يحكم موته قبل ذلك وان مات
جميع أقرانه في الفصل الاول من
مفقود التارخانية

(٣) ولو كان في ابدي الورثة فأقران موته
يقسم بينهم الا لعقار ولو كان في يد غير
لم ينزع الآن بصلة قهرم في موته هكذا
في مفقود الغاية

موت أقرانه (١) وقبل تسعون سنة وبقي من مفقود مشية المفقود وكذا في
التارخانية (٢) * ولو أقران موته في أيديهم مال قسم القاضي بينهم لان قواهم
معتبر فيما تحت أيديهم ولا يصح قوت على دينه ووديعته اذا جحد القهر والمودع مونه (٣)
محيط رضوى * واذا كان للمفقود وديعة أو دين أفتى القاضي من ذلك على زوجته وولده
والديه اذا كان المودع متزما للوديعة والمدينون متزما بالدين (م) فان أعطيا الورثة
شيئا بغير أمر القاضي فالمودع يضمن والمدينون لا يبرأ وان أعطياهم بأمر القاضي
فالمودع لا يضمن والمدينون يبرأ والقاضي أن يصب وكلا في جميع جهات المفقود طلب
الورثة أو لطلبوا ولهذا الوكيل أن يتقاضى ويقبض ويخاصم من يجحد حقاً وجب بعقد
جري بينه وبين هذا الوكيل ولا يخاصم ماسوى ذلك الا أن يكون القاضي ولأه ذلك
في الفصل الثاني من مفقود التارخانية * ان ادعى أحد من المفقود حقاً من الحقوق
لم يثبت له دعواه ولم تقبل منه بيعة ولم يكن وكيل القاضي ولا أحد من الورثة خصماً وان
رأى القاضي سماع البيعة وحكم بذلك لم ينفذ حكمه لان الاختلاف في نفس القضاء
ذكره الزيلعي درغزور * في مفقود السراجة ويستوفي حقه اى القاضي من جنس
الثقة كآذرهاهم والذئاب والفلوس والنجبة والأكسوة ولما كول ونحوه وفي الكينايه
سواء كن في بيته أو كان ديشاعاً على الناس أو وديعة عندهم وهم محزون * تارخانية (في
الفصل الثاني من المفقود)

﴿كتاب القبط﴾

أمر القاضي بالملقط أن يفتق على اللقط على أن يرجع به على اللقط جاز ورجع عليه بما
أنفق اذا كبر وان أمره بالاتفاق ولم يقل له على أن يرجع عليه قبل رجوع كمال يفتق عليه
بأمره بعد البلوغ وفي الاصح لانه ليس بأمر بقضاء الدين فلا يضمن شرط الرجوع كما اذا
قال أدرككم مالي في كتاب الاتق واللقط من مشية المفقود * (م) اذا أنفق الملقط
على اللقط من مال نفسه ان أنفق بغير أمر القاضي فهو في ذلك متطوع وان أنفق بأمر
القاضي ان كان القاضي أمره بالاتفاق على أن يكون ديناً عليه فان ظهر له أب كان
للملقط حق الرجوع على الاب وان لم يظهر له أب فله حق الرجوع عليه اذا كبر وان كان
القاضي أمره بالاتفاق عليه ولم يقل على أن يكون ديناً عليه ذكر شيخ الاسلام ان في المسئلة
روايتين وذكر شمس الاعسة السرخسي انه لا يكون له حق الرجوع في ظاهر الرواية وذكر
الطحاوي عن أصحابنا انه له حق الرجوع والاصح ما ذكر في ظاهر الرواية واذا بلغ
اللقط وصدق الملقط فيما ادعى من الاتفاق عليه وجب بذلك وان كذبه كان القول قول
اللقط وعلى الملقط البيعة في الثالث من لقط التارخانية

﴿كتاب اللقطة﴾

وأما الاتفاق فهو على ثلاثة أوجه أحدها أن يفتق على ما أخذ بغير أمر القاضي فقال مالك

(١) القول قول صاحب الدابة في عدم اتفاق المتقط وان كانت نقطة مثلهما كما في ضمانات غائب في مسائل اللقطة واللقطة

(٢) لانه منهي عن الاخذ لنفسه فيصير به غامبا غامنا واقعات

(٣) لانه اجارة فاسدة كذا في محيط الرضوى

(٤) وفي الخاتمة هذا التلاني فيما اذا أمكنه أن يتشهد أم اذا لم يجد أسدا يشهد بعدد الرفع وأخاف من أنه لو شهد بأخذ منه النظام فتكون الاشهاد لا يكون ضامنا بالاتفاق كذا في شرح الجمع من اللقطة لابن مالك

(٥) مخالف لما في الخاتمة غريب مات في بيت رجل وليس له واثب معروف وخلف مالا وصاحب البيت يقره أنه أن يصدق به على نفسه لانه في معنى اللقطة كذا في آخر النوع الاول من الفصل الثاني من لقطة الظهيرية كذا في مسائل الايق من منية المفتي وفي الوجه الثاني اختلاف الروايتين عن أبي حنيفة وصحح في الهداية خلاف ما في الخاتمة كذا

بخط جامع هذه المجموعة

واين شجرة رجع بالنقطة (١) وله أن لا يرذ الخاتمة حتى يأخذ النقطة وكذلك ان أخذ المتاع بعد رزق بالذكاء فعلى صاحبها الذكر أو سواء أنفق بأمر القاضي أو السلطان أو غير أمره وقال أبو حنيفة وأصحابه والشافعي ولي بن سعد وأبو عبد الله لا يرجع إلا أن يتفق بأمر القاضي فخرج حديثه والثاني اذا وجد الخاتمة ثم أنفق بأمر القاضي ثم ماتت الخاتمة قبل أن يرذها يرجع بالنقطة أم لا فقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومالك لا يرجع وقال زفر وأبو عبد الله يرجع عليه بما أنفق عليها والثالث ان أنفق عليها بأمر القاضي ثم رذها على صاحبها فله ما أنفق عليها في آخر كتاب اللقطة من التتبع * ولو ضل شيء فقل من دلتى فله كذا فله انسان لا شيء له لانه لا جعل لراد انضال الاجماع (٢) اهدم السماع فيه وان قال رجل لبيته فله أجر مثله مختارات النوازل في الاياق * ولو قال من وجدته فله كذا فأقبح ان انسان يستحق أجر مثله (٣) تانراخانية * قال أبو القاسم اذا أخذ اللقطة لنفسه ليس له أن يتصدق بها على نفسه وان كان فقيرا لانه في حكم الغاصب ولكن يتصدق بها على الفقراء من لقطة مجمع الفتاوى * وان عرف أن اللقطة لأحد لم يتصدق بها وكانت في بيت المال للترائب تانراخانية * أخذ لقطة ليعزفها فأعدها الى مكانها ان كان قبل القول بيرا عن العثمان وبعده فلا في الأصح لانه صار غاصبا من غضب منية المفتي * قال المتقط أخذ ماله مالك وكذبه المالك فانه ضامن عندهما وقال أبو يوسف لا يضمن وأقول قوله (٤) ورجع في الحاوي القدسي قول أبي يوسف قال وبه تأخذ التمسى في كتاب اللقطة من العجر الرائق لمصنفه * التقط لقطة وضاعت ثم وجدها في يد رجل آخر فلا خصومة بينهما قال وليس المتقط في هذا كالمستودع والفرق هو أن المستودع مأثور في الحفظ من جهة المالك فلا ولا يتأمله الحفظ الا للاسترداد فكان مأثورا من جهة المالك بالاسترداد والخصومة ولا كذلك المتقط في الفصل الرابع من اللقطة من المحرم البرهاني * سكران غائب في الطريق أخذ انسان ثوبه للحفظ عليه فله أن في يده فلا ضمان عليه واذا كان الثوب تحت رأسه فأخذته بلوف الضاع ضامن لانه محفوظ به وكذا لو كانت الدراهم في كفه فأخذها ليصقلها ضمن عتاني في اللقطة * أمز اللقطة باللقطة لرجل ودفعه بغير قضاء ثم أقام آخر البينة ثم اله ضمن أيهما شاء وان دفع بقضاء لا يضمن وبه يفتى وهو قول أبي يوسف في الايق واللقطة من منية المفتي * اذا كانت اللقطة في يده مسلم فأذاعها لرجل ووصفها فأبى الذي في يده أن يعاها البينة فأقام شاهدين كافرين لم يعز شهادتهما لأن الذي في يده مسلم فان كانت في يد كافر فكذلك في القياس أيضا لعالمها السلم ولكن استحسن فأقضى له كافي في اللقطة * رجل مات في البادية كان لرفقة أن يبيع جهازه ومناعه ويحمل ثمن ذلك ثلثي أهله من لقطة الخاتمة وكذا في آخر الخامس من الفصولين * رجل غريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف وأخاف ما يساوي خمسة دراهم وصاحب الدار فقير يمكن له أن يتصدق بهذا المال على نفسه لانه ليس بمنزلة اللقطة من المحل المار بورد (٥) * غريب مات في دار رجل وله دراهم فأراد صاحب البيت أن يتصدق على نفسه لانه ان فقيرا كاللقطة من لقطة

البرازية * ولو سبب دابة فاختذها انسان فأصلحها ثم جاء صاحبها فان كان قال عند
التسبيح جعلت اني أختذها فلا يسبل لصاحبها عليه الا انه أباح القليلك . وان لم يقل ذلك له
أن يأخذها سيطر سخي (في آخر باب معرفة أحكام القطة) أو قيل فخل من
كواره صاحبها الى كواره غيره فهو له سالك لانه لا يكون في معنى الصيد . وكذا يخرج
ولده ودخل في كواره غيره أو طار فوقع على شجرة غيره فأخذوه فهو له مالك * حاوي

﴿كتاب الوقف﴾

• (الاول في بيان ما يجوز من الاوقاف وما لا يجوز وما يدخل تبعاً وما لا يدخل وفي وقف
المنقول والمحتاج وفيمن يقرب بأرض في يده أو يهبها) • ولا يلزم الوقف عند الامام الا
بإثباتين أحدهما قضاء القاضي بالزومه والثاني أن يخرج به مخرج الوصية فيقول أو وصيت
بفله لأرضي هذه أو بفله لأرضي هذه أو يقول إذا مت جعلت هذه لأرضي هذه فتدقوا بطلانها
على المساكين . وكذا لو أوصى بأن يوقف يجوز من الثلث في قولهم من أوائل وقف
الغنائمة لمصدا * قال ولا يلزم الوقف عند أبي شيفة ومحمد حتى يجعل آخر ماله لانه لا يتقطع
أبداً وقال أبو يوسف إذا سمى فيه جهة تنقطع بالزوم صار بعدها الفقراء وان لم يسمهم الهما
أن موجب الوقف زوال المالك بدون القليل وأنه يتأبد كالعق و إذا كانت الجهة سنة فهو لهم
انقطاعها لا يوقف عليه مقتضى هذا كان التوقيت مبطل لانه كالتوقيت في البيع ولا ي
يوسف أن المقصود هو الترتيب الى الله تعالى وهو موقوف عليه لأن التقرب تارة يكون
في الصرف الى جهة تنقطع ومنه ما صرف الى جهة يتأبد فيصح في الوجهين وقيل ان التأيد
شرط بالاجماع لا عند أبي يوسف لا يشترط ذكر التأيد لأن لفظة الوقف والصدقة منتهية عنه
لما ذكرنا أنه إزالة المالك بدون القليل كالعق ولهذا قال في الكتاب في بيان قوله وصار
بعدها الفقراء وان لم يسمهم وهذا هو الصحيح وعند محمد ذكر التأيد شرط لأن هذا صدقة
بالصدقة أو بالمال وذلك قد يكون موقفاً وقد يكون مؤبداً لانه لا يصرف الى التأيد فلا بد
من التسمي من كتاب الوقف في الهداية * وقف أرض على مسجد ولم يجعل آخره للفقراء
تكمال المشايخ والمحتاج وأنه يجوز في قولهم جميعاً قال أرضي هذه موقوفة أو قال أرضي
هذه وقف كانت الوقفا على الفقراء عند أبي يوسف خاصة ويه أنقى مشايخ بل يوجب في إمكان
العرف وهذا لو لم يذكر الفقراء أمه الوفا قال أرضي هذه موقوفة على الفقراء وكذلك في الاقفاط
الثلاثة كان وقفاً عند أبي يوسف وهلال هذا لو لم يذكر التأيد فلو ذكره وقال أرضي هذه
صدقة موقوفة مؤبدة على الفقراء وكذلك في الاقفاط الثلاثة صار وقفاً عند جميع الوقف الا
أن في هذه الفصول التسليم الى المتولي ليس بشرط عند أبي يوسف وعند محمد بشرط به يبقى
قاسم بن قطلوبغا عن وقف هاشم خان * قال أرضي هذه صدقة موقوفة على وجه البر أو قال
على وجه الخير أو قال على وجه الخير والبر يكون وقفاً صحيحاً على الفقراء لأن البر عبارة عن
الصدقة وفي وصاياهم أيضاً رجل قال مالي وقف ولم يذكر على هذا قال أبو نؤمة إن كان ماله
نقد فهذا القول باطل بنزله هذه الدراهم وقف وإن كان ماله ضياعاً يصير وقفاً على

الفقراء في الباب الثاني من وقف المسكر ماني * وفي فتاوى أبي الميث سئل المفتي
 أبو جعفر عن رجل قال جعلت جثتي لدهن سراج المسجد ولم يزد على هذا سارت الحجرة ووقفنا
 على المسجد بما قال وليس له الرجوع ولأنه أن يجعل لغيره وهذا إذا سلم إلى المتولي عند
 محمد وليس المتولي أن يصرف غلتها إلى غير الدهن في الفصل الحادي والعشرين من
 وقف التانارخانية * وفي الثانية ولجعل أرضه صدقة موقوفة على مرثية مسجد كذا
 وعن بواريه أوقيت قناديله وما يحتاج إليه ذكر الخصاص أنه باطل فإن زاد على ذلك وقال
 وإن استغنى عنه المسجد كانت الغلة للمساكين جاز تانارخانية (في الفصل الحادي
 والعشرين من الوقف) * وفي فتح القدير وقف عقارا على مسجد أو مدرسة هيا
 مسكانا بالناس قبل أن يتيقن الاختلاف المتأخرون والعجيج الجواز تصرف غلتها إلى الفقراء
 إلى أن يتيقن فإذا ثبت ردت إليها الغلة أخذ من الوقف على أولاد فلان ولأولاده حكموا
 بعقبتها وصرف غلتها إلى الفقراء إلى أن يولد فلان انتهى من وقف الجسر الرائي وكذا
 في الثالث عشر من الفصول وفيه تفصيل * رجل جعل أرضه وقفاً على كل مؤذن
 يؤذن أو امام يؤم في مسجد بعينه قال الشيخ الامام جميل الزاهد لا يجوز هذا الوقف
 لأن هذه قرية وقت لغير المعين وذلك المؤذن والامام قد يكرران غنيين فلا يجوز وإن كان
 المؤذن فقيراً لا يجوز أيضاً والحيلة في ذلك أن يكتب في صك الوقف وقفت هذا المنزل على كل
 مؤذن فقير يكون في هذا المسجد أو المحلة فإذا خرب هذا المسجد وشوى عن أهله تصرف
 الغلة بعد ذلك إلى فقراء المسلمين فيجوز أمّا إذا قال وقفت على كل مؤذن فقير فهو مجهول فلا
 يجوز من وقف جميع الفتاوى وكذا في الجسر * قال محمد إذا جعل أرضه مقبرة للمسلمين جاز
 وليس له أن يرجع فيها بعد تمامها ونظامها أن يعبر فيها النساك واحداً منه أو أكثر من ذلك
 وحل بتم التسليم إلى المتولي فلا راية عن أصحابنا وقد اختلف المشايخ فيه وكذلك إذا
 جعلها خاناً لخدمة من المسلمين وحتى ينهم وينها فإذا نزلها باذنه وأكثرت لاسبل له
 بعد ذلك عليها وإن مات لم يكن شيء من ذلك مبرأنا وإذا سلمها إلى المتولي بتم بالقبض ذكره
 محمد في الأصل فعلى قول من قال في مسئلة المقبرة لا يتم بالتسليم إلى المتولي يحتاج إلى الفرق
 بين المقبرة والخان والفرق أن المقبرة لا يكون لها متول في العادة فلا يعتبر قبضه بخلاف الخان
 وكذلك السقاية فيجعلها في أرضه فيدقون ويشربون ويتوضؤون فشراب منها انسان
 أو سلمها إلى المتولي فليس له أن يرجع بعد ذلك عنه وكذلك الخوض والبر فيجعلها في أرضه
 في الفصل الثاني والعشرين من وقف المحيط البرهاني * وفي الجامع الصغير أن الوقف على
 أهل بيت رسول الله عليه الصلاة والسلام لا يجوز وفي التلخيص لا يصير وقفاً في الثالث
 من وقف التانارخانية * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدأ ولم يزد يصير
 وقفاً ويدخل فيه ما قدم من الشجر والبناء دون الزرع والتمر وكما في البيع ويدخل فيه أيضاً
 الشرب والطريق استحساناً لأنهم انما توقف للاستغلال وهو لا يوجد إلا الماء والطريق
 فكان كالأجارة بخلاف ما لو جعل داره أو أرضه مقبرة وفيها أشجار وعظام وأبنية فانها
 لا تدخل في الوقف فتكون له ولورثته من بعده في باب ما يجوز وقفه وما لا يجوز من

الاسعاف * وذكر الابطال رجل قال جعلت أرضي هذه وقصاعلى الفقراء ولم يقل يحقوقها
يدخل البساتين والشجر الذى فيها ولا يدخل الزرع الثابت فيها حنفة كان أو شعيرا أو غيره
وكذلك البقل والاسس والرايحان والخلاف والطرفاء وما فى الأجمة من الخشب ينقطع
فى كل سنة والورد والياسمين وورق الحناء والنقطن والبادنجيان وزهر بصل الرجس
والزباب فانها لا تدخل وأما الاصول التى تبقى والشجر الذى لا ينقطع الا بعد عامين أو
أكثر فانها تدخل بها ولوزاد يحقوقها تدخل الثمرة القائمة فى الوقت وهذا أولى خصوصا
اذا زاد جميع ما فيها ومنها من المحل المزبور * رجل وقف بستانا بانيافيه من البقر
والغنم والرقيق فانه يجوز فى وقف المنقول من الثمانية * وقف بقرة على رباط ليكون
البيت واليمن لانشاء السبيل ان تعارفوا ذلك جاز من وقف مائة الفقى (أ) * وقف دارا
بجميع ما فيها وفيها اجسامان بطن أو بيتا وفيه كوارات عسل يدخل الحمام والكل بها
فأدارو العسل كالمو وقف ضبعة وذكر ما فيها من العبيد والدواب وآلات الحسنة
فانها تصير وقفها بها وان لم يجز اصاله كالماء والهواء والاطراف فى بيع الاراضى
والعبيد وثقتهم من غلة الوقف وان لم يذكرها الوقف فى باب ما يجوز وقفه وما لا يجوز
من الاسعاف (ب) * تكلموا فى وقف المكتبة والمختار جواز لمكان العرف وبه
أخذ أبو الألب وكذا الوقف مصاحف للمسلمين وكذا خمس الفومن فى سبيل الله قاسم
ابن قسطلوغا (فى كتاب الوقف) * وعن الانصارى وكان من أمصلى زفر قين وقف
الدراهم أو الدنانير أو الطعام أو ما ياكل أو ما يوزن أو ما يوزن فم قبل وكيف قال يدفع
الدراهم مضاربة ثم تصدق بها فى الوجه الذى وقف عليه وما ياكل أو ما يوزن يباع
ويدفع ثمنه مضاربة أو بضاعة من وقف البحر الرائق * (العناية) وقف دراهم أو مكيلا
أو نائما لم يجز وقيل فى موضع تعارفوا ذلك بقي بطوار منتخب التاتار ثانية فى الفصل
الثالث * (م) وقف مائة وخمسين دينار على مرضى العوقية ومات يصح ويدفع الذهب
الى انسان مضاربة فاستغلها وبصرف الربح اليهم (ط) وقف الدراهم والمكيل
والموزون كذلك من أوائل وقف الفتنه * وفى تناوى خاضعان وقف بناء بدون ارض
قال دلال لا يجوز انتهى لكن فى الخصاص ما يشهد أن الارض اذا كانت مقترنة للاستحكاك
جاز فانه قال فى رجل وقف بناء دار له دون الارض انه لا يجوز قيل له فانه قول فى حوائت
السوق ان وقف رجل حائوتا منها قال ان كانت الارض اجارة فى أيدي القوم الذين
بنوها لا يجوزهم السلطان عنها فالوقف جائز لا نأى بناها فى أيدي اصحاب البناء وتوارثهم
وقسم بينهم لا يضر من لهم السلطان ولا يضرهم من عنها وانما غلة بناء تحتها وتداواها
الخلفاء ومضى عليها الدهور وهى فى أيديهم بانيافهم أو بوجرونها ويجوز وقفها وصاياهم
وبهم دون بناء أو يبنون غيره فأفاد أن ما كان مشتملا ذلك جاز وقف البناء فيه والافلا
وذكر فى موضع آخر من تناوى خاضعان اذا بنى قنطرة للمسلمين جاز ولا يكون بناؤها
مراعاة ذكره انما يخص البناء بذلك لانه العادة أن تنفذ على جنس البناء العاصم معنى وذلك
غير محموله ثم قال وعده المشبه دليل على جواز وقف البناء بدون الاصل ثم قل عن الاصل

(١) سئل عن وقف ثورا أو قمل تلموس
على أهل بلدة وغيرهم للانزاع على قرااتهم
وجاءوا بهم هل يجوز ذلك أم لا يجوز
بيعه أم لا يجب لا يجوز له بيعه من تناوى
ابن عديم فى الوقت

وقف الغنم والابق من البقر يجوز
مسئلة لوجود الاتفاق بالبناء بخلاف
الذين كذا فى تناوى أبي السعود
فى الوقت

وفى الخالية وعده القوي
(٢) ولو وقف بانيافه كوارات العسل
يجوز وتصير الكل تابعة للعسل كذا
فى التناوى الكبير فغير يرجع الى
الموقوف عليه

(١) سئل هل يجوز وقف البناء والقراة دون الأرض أياب أم القوي على صحة ذلك قارى الهداية
سئل عن وقف الانجبار دون الارض هل يصح أم لا أياب أم يصح ان كانت الارض وقفا ولو اقره الواقف من تباوى ان يجزم
(٢) وفي جامع التتولين والاملاصة بنى المستاجر أو غرس في أرضه (٢٠٥) الوقف صالحة فيه ماحق القرار أم لا الامتضاء
بأمر المثل انتهى كذا في الفتاوى

الطبعة: ١٩٩٩

ان وقت البناءين أصل الدار لا يجوز ولا يجوز وقف البناء في أرض هي عارية أو أجرة
وإن كانت لمالك أو لقب البناء عند البعض وعن محمد إذا كان البناء في أرض وقف جاز
على الجهة التي تكون الأرض وقفها على ذلك الكلي في القناري وإطلاق الأجرة يعارض
قول الخصاف في أراضي الخزانة لأنهم لا يجوز جعل تخصيصاً بسبب أنها صارت كالملك
على ما ذكره ويجمعونه من وقتها بين المهمام (شرح قول المصنف ولا يجوز وقف ما ينقل
خ) وفي القناري السراجية مثل هل يجوز وقف البناء والقرس دون الأرض أصيب
التشريع على هذه الكلي وظاهره لا يفرق بين أن تكون الأرض ملكاً أو وقفاً
وقف الجرائق (١) * وذكر في الواقات ذكراً لعل البصري في وقفه وقت البناء
من غير وقف الأصل لم يجر وهو الصحيح وكذلك وقف الكردار بدون وقف الأصل لا يجوز
هو المختار لأن الكردار البناء منقول ووقفه ما يصير عارفاً وإذا كان أصل المقعة
موقوف على جهة قريبة فبني عليها وقتها على جهة مقربة أخرى اختلف المشايخ
فيه قال بعضهم لا يجوز لأن جهة القربة إذا اختلفت لا يبصر البناء بها المقعة فأبى
ما إذا كانت المقعة واستثناء لنفسه وقال بعضهم يجوز لأن جهات القربة وإن اختلفت
فأصل القربة يتبعها واختلفت الجهة لا يوجب اختلاف الحكم بعد اتفاق أصل القربة
وهذا كما قلنا في سبعة فقر خروا بقره وأبدت ونوى بعضهم الإضحية وبعضهم هدى المتعة
أو القران وبعضهم جزاء الصد وبعضهم التطوع جازاً أصل القربات وتولد ونوى بعضهم
الحكم لا يجوز كذا هيئنا وأما إذا وقف البناء على الجهة التي كانت المقعة وقفها على ما يجوز
بالاتفاق وبصرف المقعة كالجواز وقف البناء والعرضة جماعاً على جهة واحدة وأما إذا
غرس شجرة ووقفها في أرض غير موقوف فلا يخلو أن وقفها على موضعها من
الأرض صح بما لا يخلو من حكم الاتصال وإن وقفها دون أصلها لم يصح وإن كانت
في أرض موقوفة ذرفه على تلك الجهة جاز وإن وقفها على جهة أخرى فعلى الاختلاف
الذي مر وهذا لأن الشجرة تقدر البناء من حيث أن قبليها بالأرض وهي تتبع حكم الاتصال
كالبناء (٢) في الفصل الثالث من وقف الأخيرة * ثم أعلنا لا يشترط لصحته أن
تعلق حق القسرية فلو وقف ما في أجرة الغير صح ولا يطل الأجرة فإذا انقضت أزمات
أحدها صح صرفت إلى جهات الوقف وأما حق المهرون فإن أفتحه كالأزمات وقفاً عادلي
الجهة وإن ما منع من غير وقفاً يبيع ويطل الوقف كذا في فتح القدر * وسكت عن حكمه
حال الحياة لو كان معسراً وفي الأضعاف لو وقف المهرون بعد تسليمه أجبته القناني
على دفع ما عليه أن كان معسراً وإن كان معسراً بطل الوقف وباعه فيما عليه انتهى
وهكذا في الأخيرة انحط من أوائل العصر (٣) * (فاضلنا) لا يجوز وقف
البناء في أرض هي عارية أو أجرة ولا يجوز وقف القناني لأرض وقف الكردار بدون
وقف الأرض لا يجوز وهو بمنزلة وقف البناء بدون وقف الأرض والكردار تراب بكس
في الأرض من غرس فيه الأصناف ويبنى عليه الأبنية في الأخيرة وفي الواقات ذكره ملل
البصري في وقفه وقف البناء من غير وقف الأصل لم يجر وهو الصحيح وكذلك وقف الكردار

٥٣ انقروى ل وقاعلى مانىرطه وكذا الرمن على له فيد المرمن - بنفشكه الراهن فان انشكه
فالوقت ناعذلى شرمه وان لم يفتشكه حتى مات ان كان له مال انشكه لاثوت أو الوصى وان لم يكن له مال يناع في وفاة الدين من قتاوى
ان يحمى ارقب سید

من غير وقف الاصل لا يجوز لان الذكر دار والبناء منقول ووقفها غير معروف في آخر
الباب الرابع من وقف الكرماني * ولو وقف أرض غيره فأجازها المالك جاز الوقت عندنا
خلافاً لما في جواز تصرف الفضولي * موقوفاً عندنا وبطلاناً عند غيره فيما
يعمل من الوقف من الاسماء * وقف المشاع صحيح عند أبي يوسف غير صحيح عند محمد
ومشايخه * أخذوا بقول أبي يوسف ومشايخه بخاراً أخذوا بقول محمد بن ينفى ولو ألبس
* (نخ) والاصح أن وقف المشاع جائز عند مشايخ ترسان ولا يجوز عند محمد
وهذا دعامة مشايخ بخارا وأقرباؤه والمتأخرون أفتوا بقول أبي يوسف أنه يجوز وهو
المتأخر من وقف خزانه المنتين (١) * ولو استحق نصف ما وقفه وقضى له كله مستحق
بستقر الباقي وقفاً عند أبي يوسف خلافاً لمحمد (٢) من وقف المشاع من الاسماء *
جعل داره مسجداً ثم استحق شيء منه خرج الباقي من أن يكون مسجد إلا أن المستحق
استحق البعض يتحقق سابق وكان شيئاً مما كان قابلاً لتبديل في فصل جنس مسائل لا يصح
فيها التبرع من هبة الخيرية * قلت فإن اشترى أرضاً بشراء صحيح وبغضها فزوتها
وقف صحيحاً وجعل آخرها للمساكين فاستحقها مستحق فأخذها ورجع الوقت بالتمن
على البايع وأخذها هل عليه أن يبيعها أرضاً بغيرها قال ليس عليه ذلك من قبل
أنه وقف حالاً عيلاً قلت فإن استحق نصفها مشاعاً ومعلوم أنها أخذت المستحق ما استحق منها قال
فباقي منها فهو وقف ولا يبطل على مذهب أبي يوسف في باب الرجل يوقف الأرض من
أرض التلجرح من وقف النصف (نخ) * وقفه على أنه بالخيار ابطال الوقت ولو جعل
أرضه مسجداً على أنه بالخيار ابطال الخيار لا المسجد في آخر الفصل الخامس والعشرين
من الفصولين * وانفقوا على أنه لو اتخذ مسجداً على أنه بالخيار جاز الوقت والشرط باطل
من وقف التنازلية * وشراؤه أهلية الواجب للبرع من كونه حراً عاقلاً بالغاً
وأن يكون مختبراً غير معاق فإنه مما لا يصح تعليقه بالشرط ولو قال إن قدم ولدي فإني
صدقة موقوفة على المساكين غيابه ولده لا يصح وقفاً وذكر في جامع الفصولين الوقف مما
لا يصح تعليقه بالشرط في رواية فأشاروا إلى أنه روايتان وحرم بطلاناً وفي البرازية
تعليل الوقف بالشرط باطل وفي الخيرية ولو قال إذا جاءني صدقة موقوفة أو قال
إذا علمت هذه الأرض فهي صدقة موقوفة لا يجوز لأنه تعليل الوقف لا يحتمل التعليق
بالظن لأنه لا يحلف به فلا يصح تعليقه بما لا يصح تعليق الهبة بخلاف النذر لأنه يحلف به
ويحتمل التعليق انتهى من أوائل وقف الجرائد (٣) * رجل أقر بأرض في يده أنها
صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك جازاً أفراداً ونصب الأرض وقصاعاً الفقراء في أوائل فصل
في رجل يقر بأرض في يده أنها وقف من الخيرية (٤) * رجل أقر بأرض في يده أنها وقف
على قوم معينين ومما هم غير يقر بعد ذلك أن الوقف على غيرهم أو زاد معهم أو نقص عنهم
لا يثبت إلى قوله الآخر ويعمل بقوله الأول ولو أقر رجل بأرض في يده أنها وقف وسكت
ثم قال إنها وقف على فلان وفلان وسعى عدداً معلوماً في القياس لا يقبل قوله الآخر لأن
إكلامه الأول صارن الغلبة للفقراء فلا يملك الإبطال وفي الاستسنان يقبل قوله من

(١) وقف مشاعاً لم يجز عند أبي حنيفة
ومحمد بن ينفى فاسم بن قطلوبغا
وفي الخيرية في وقف المشاع والقوى على
قول محمد ويحیی المنفصل عن الخيرية
في وقف الميراث وكذا في المنسبة
(٢) وهذا بناء على أن وقف المشاع جائز
عند أبي يوسف لا عند محمد
(٣) وقف على ولده وشرط أنه أن يقر
عن اسم كذا ما كان شرطاً في الوقف بطل
الوقف وعند الثوري الوقف صحيح والشرط
باطل من متفرقات وقف البرازية
(٤) أقر رجل صحيحاً بأرض في يده أنها
صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك صحيح
أفراداً ونصب وقفاً على الفقراء والمساكين
لأن الأوقاف تكون في أيدي الفقراء
عادة فلو لم يصح الإقرار بمن هو في أيديهم
لبطلت أوقاف كثيرة كذا في الاسعاف
في فصل أفراد الصحيح بأرض في يده أنها
وقف
ولو وقف أرضاً على رجل ونسبه فقال
الموقوف عليه لا يقبل اختلافه قال
هلا يبطل الوقف وقال الأصمعي يصح
الوقف ولا يبطل بالرد من أوائل تكاح
الخيرية

الحمل المزبور * رجل أقر بوقف صحيح وأقر أنه أخرجه من يده ووارثه يعلم أنه لم يكن أخرجه من يده قالوا اقراره على نفسه جائز وليس لأورثته أن يأخذوه ولا يسمع دعواهم في القضاء من الحمل المزبور * ويجب أن يعلم بأن قول من في يده أرض هذه الأرض وقف أقرار بالوقف وليس بإبداء وقف حتى لا يشترط له شرائط الوقف (١) في الخيام من وقف الزانراشانية * في الاسعاف لو أقر بأرض في يد غيره أنهم أوقف ثم اشتراها أو ورثها أصارت وقفا وأخذ له بزمعه انتهى من اقرار الاشياء (٢) * أرض في يد ورثته أقر وأقر أنها مأمومة وقفه وأذكر كل منهم جهة أخرى يقبل قولهم وتصرف حصة كل إلى الوجهة الذي أقرت ولاية هذا الوقف للبحاكم بوليهم من شاء ولو في الورثة صغار وغائب لا يحكم بحصتهم حتى يدرك الصغير ويحضر الغائب قبل نوع في الشهادة من السابعة من وقف البرازية * (للتأنيب في الدعوى والشهادة في الوقف وفي بيان حكم الاوقاف المتقدمة وفي تثبيت القرابة) ثم اعلم أن الاعتراف في الشرع ولو ماتكم به الوافق لا ما كتب في مكتوب الوقف ولو أقرت بنية بشرط تمسككم به الوافق ولم يوجد في المكتوب عمل به لما في البرازية وقد أثر أن الوقف على ماتكم به لا على ما كتب الكاتب فيدخل في الوقف المذكور وغير المذكور في الصلح أي على كل ماتكم به انتهى من وقف البصرا في (م) ولو شهد الشهود أنه أقر عندنا أو شهدنا على نفسه أنه وقف هذه الأرض وقفنا صححوا وأنها كانت في يده حتى مات فاقضائي لا يقبل بالوقف ولو شهد الشهود أن فلانا أقر عندنا أنه وقف هذه الأرض وحددها وأنه كان مالكها في وقت ما وقفه اقضينا بأنهم وقف من قبل الواقف وأخرجناها من يده الذي هي في يده تانراشانية في العشرين من الوقف * ولو شهدوا على اقرار الواقف بالوقف لا يقبل الا إذا قالوا أقر بالوقف وهو يملك في الثاني من شهادة البرازية في نوع في التناقص * (ط) القضاء بالوقفية قبل يكون قضاء على الناس كافة حتى لو برهن المتولى على وقفية أرض وحكم بها على ذي البدن ثم ادعى آخر أنه ملكه لا تسمع دعواه فجعل القضاء بغيره بالأصل وقيل لا حتى لو ادعى آخر أنه ملكه تسمع فجعل قضاء مالك في أول الثالث عشر من الفصولين * أرض في يد رجل ادعى رجل أنها وقف وبين شرائط الوقف وقضى القاضي بالوقف ثم جاء آخر وادعى أنه ملكه قالوا قبل سنة المدة لأن القضاء بالوقف بتزلة استحقاق المدة وليس بصريح لا يرى أنه لو جمع بين وقف ومالك وباعه ما صدقة واحدة جاز بيع الملك ولو جمع بين حرمه وباعه ما صدقة واحدة لا يجوز بيع العبد دل أن القضاء بالوقف بتزلة القضاء بالملك وفي القضاء بالملك يقتصر على المتقضى عليه وعلى من تاق المالك منه ولا يتعدى إلى الغير وكذلك في الوقف في باب ما يبطل دعوى المتقضى من دعوى الخيانة وكذلك في الظهيرية * ولا يشترط في الشهادة بالوقف بيان الواقف على ما ذكر في وقف البرازية بشرط لقبه في كتاب الشهادة وهو الصحيح من شهادة البصرا في (فقط) الشهادة بالوقف بلا بيان واقفه تقبل (فمن) لا تقبل (عدة) ينبغي أن تقبل لو كان قد دعي (٣) ولو ذكر الواقف لا ما صرف تقبل لو قد عاينوا صرف إلى الفقراء وقف مشهور وقدم لا يعرف واقفه انتهى عليه ظالم فأدعى المتولى أنه وقف على كذا مشهور وشهدوا بذلك

- (١) أي الشرائط التي يصح فيها الوقف لازما
(٢) أخرجه وقف فلان ومات لا تصح دعوى الورثة أنه ملك مورثه على ما أفق به أبو السعود وبه صرح في الكتب وأما إذا باع اقرارا بدين تصديق المشتري على ما في الاسعاف كذا يخط جامع هذه المجموعة على

- (٣) شهدوا أنه وقف ولم يثبت الواقف تقبل قال الامام ظهر الدين هذا إذا كان الوقف قد عاينوا قبل لا بد من بيان الواقف على كل حال وهو الصحيح برازية في نوع زيادة الشاهد من الفصل الثالث من كتاب الشهادات على

فالتحتمار انه يجوز اذا الشهاده على أصل الوقف بالشهر تجوز في المختار ولو كان الوقف على قوم بأعيانهم وأعماله الشرائط فلا هو المختار كذا (فو) وفي (خسر) تقبيل الشهادة على الشهادة في الوقف وكذلك الشهادة الرجال مع النساء وكذلك الشهادة بسماع ولو سر حبه اذا الشاهد رجل يكون سنة عشر من سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيدعي القاضي أنه شهد بسماع فإذا اذرق بين سكوت وإصاح بخلاف سائر ما تجوز فيه الشهادة بسماع فأنه مما لو صرح أنهم شاهدوا بسماع لا تقبيل في الثالث عشر من الفصولين * وقف قدیم مشهور لا يعرف واقفه اسمولى عليه ظالم فادعى المتولى أنه هذا وقف على كذا مشهور معروف وشهدوا كذلك فالتحتمار أنه يجوز لأن الشهادة على أصل الوقف بالشهر تجوز على الجواب المختار وإن كان الوقف على قوم بأعيانهم وأعماله الشرائط فلا هو المختار كذا في الفتاوى في العاشر من العبادية * تكلم المصنف في الشهادة على وقف شهيد بالشهر المختار جوازها وبأنه أشد بالإلزام وفي الذخيرة لا تقبل الشهادة على أصل الوقف بالشهر وعلى الشرائط فلا هو المختار وفي الجنبى المختار أن تقبل على شرائط الوقف أيضا انتهى ولما عمت البلوى بالوقف أن قبل زيادة من مائة منها ما قبل في الأصول ان كان الوقف على فقراء بأعيانهم لا تقبل البيعة بدون الدعوى عند الكل وإن كان على الفقراء أو على المسكين عند أبي يوسف ومحمد وقبل وعندهما في حصة لا تقبل وهذا الفصل هو المختار ودونى أى الفضل الكرماني وفي الذخيرة وذكر أن الشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى وهذا الجواب على الإطلاق غير صحيح وإنما الصحيح أن كل وقف هو حق الله تعالى فالشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى وكذلك وقف هو حق العباد فالشهادة عليه لا تصح بدون الدعوى فأنهم ابن قنولغا * إذا شهدوا أن هذه الضيعة وقف ولم يذكروا البيعة لا تجوز ولا تقبل بل يشترط أن يقولوا وقف على كذا قيل باب من تقبيل شهادته ومن لا تقبل من ابن همام * ادعى أرضاً أنها وقف ولا ينسب له فصالحه المنكر أقطع الخصومة جاز وبعبارة إذا كان صادقا وفي الاجناس لا يصح لأن فيه معنى البيع ويسع الوقف لا يصح في آخر صلح البحر الرافق * وفي فتاوى رشيد الدين في باب الصلح ادعى على رجل بمحذود أنه وقف على كذا فأكثر فصالحه المذعى عليه على مال لا يصح لأن الصلح بمنزلة البيع وليس للمتولى ولاية البيع والاستبدال ولودفع المتولى شيئا إلى المذعى عليه وأخذ الدار لاجل الوقف يجوز إذا لم يكن له ينة على الثبات الوقف والموقوف عليه لو فعل ذلك لا يجوز لأنه ليس بخصم والمتولى لو فعل ذلك لا يجوز لأن الموقوف عليه فعل ذلك لأخذ الدار وأما الفصولي لو فعل ذلك من مال نفسه لاستقلال الوقف فإنه يدفع المال ولا يأخذ الدار في العاشر من فصول العمدادى في دعوى الوقف * الوقف الذى تقادم أمره ومات وارثه ومات الشهود الذين يشهدون عليه فهذا على وجهين أما أن يكون له رسوم في دواوين القضاة المعتمد عليها أو لم يكن ففي الوجه الأول اذا وقع النزاع فيه أجرى على الرسوم الموجودة في دواوينهم لأن ذلك دليل ظاهر وليس ههنا دليل فوقه وفي الوجه الثاني يجعل مرقوقا فمن أثبت في ذلك حقا قضى له به لأنه لا دليل على أنه أصلا فتعذر القضاء أصلا هذا كله إذا لم يثبت

ورثة الوقت فان بقي وتنازع قوم يرجع الى ورثة الوقت في الوجهين جميعا فان اقرروا بشي يؤخذ به اقرارهم لانهم قائمون مقام الوقت فكان الرجوع الى ورثة الوقت أولى فان تعذر الرجوع الى الرسوم فان تعذر يجعل موقوفه الى قيام الدليل من وقف واقعات حسامة بعلامة الواو * وقف قديم لا يدري شرائط الوقت ومصارفه يفعل ما فعل من قبل في دواوين القضاة والاصرف الى الفقهاء من وقف شخصيات النوازل * ذكر في الذخيرة قال سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور استتم مصارفه وقدر ما يصرفه الى مستحقيه قال يتقار الى المعهود من خاله فياسبق من الزمان من ان تقامه كيف يعملون فيه والى من يصرفونه فيبقى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الوقت وهو المظنون بحال المسان فيعمل على ذلك هذه عبارة الذخيرة قلت وهذا ايضا ظاهر لا يخفى فيه وهو موافق لتواعد المذهبية والمراد بشيخ الاسلام والله اعلم شوهرزاده في مسئلة اشتباه مصارف الوقت من انفع الوسائل (١) * رجل ادعى أن هذه الارض وقف عليه لاتسبع وانما تسع الدعوى من المتولى وفي القساي قال يصح والفتوى على الاول في السابع من وقف الخلاصة * (عدة) لاتسبع الدعوى من الموقوف عليه (نو) تسع وبالاول يبقى في النصل للثالث عشر من الفصولين (٢) * (فش) الدعوى في الوقت على المتولى تجوز اما القاضي لو امر رجلان يؤجر دار الوقت مشاهرة فهو ليس يخصم لانه وكيل القاضي بالاستغلال وليس بآفة في التصحوة فلم يميز بينهما الا اذا اذنه القاضي يخصومه والمأذون بالاستغلال ليس يتولى والمتولى من يل التصرف في الوقت في الثالث عشر من الفصولين * وفي الشروط وقف على فقهاء قرابته فادعى رجل انه من فقهاء قرابته انما تسع على الوقت ادعى فيه ادعى وصيه ادعى ارباب الوقت ان كانوا أخذوا شأمن القلة من كفالة القرابته * ولولم يكن له وصى أقام القاضي للوقت فيما وجبه له على ما بان بدعي انه قرابة الوقت ولو احسن المادى وارث الوقت وادعى عليه لا يكون صحيحا الا ان يكون قريبا على الوقت في اثبات قوم مشاركة القرابة من الاعراف * وقف على فقهاء قرابته فادعى انه من أقرباء الوقت وهو قنبر كان أن يبرهن على الفقر وأنه من اقارب الوقت وأنه لا أحد يجب عليه نفقته وينفق عليه في السادس من وقف البرازية (٣) * فان ادعى أحد انه من القرابة ان الوقت حيا فهو لانهم لان الوقت والغلة في يده والمتدعي يدعي عليه حشا وان مات نفسه الوصى الذي الوقت في يده وان له وصيا فادعى على أحد هه أجاز ولا يكون الوارث ولا ارباب الوقت خصما كالترين لانه لا مال لهم غير الاتفايع فان برهن على المتولى بالله قرب الوقت لا يقبل حتى يبرهن على نسب معلوم كالأخوة لابوين أو لآباء أو لآلام ولا يقبل على الاخوة المطلقة وكذا العمومة فان قالوا لا نسب له وارثا آخر أعطاه وان لم يقولوا ذلك تأخر زمانهم يدفع اليه ويأخذ كالأخوة عدهما كافي الميراث من المحل المزبور * ولو وقف أرضه على فقهاء قرابته غني أثبت قرابته وفقره يستحق والا فلا فان أقام البينة على قرابته لم تقبل ما لم يفسر الشهادة بجهة قرابته وان أقام البينة على فقره ينبغي أن يفسر الشهادة بغير

(١) سئل عن الوقت القديم المشهور اذا ضاع كتابه واشتبه على المتولى مصارفه كيف يصرفه على مستحقيه أجاب سنفّر الى المعهود من حاله في الزمن السابق في الاستحار ان وجد والمحاسبات المادرة في زمن تقار الوقت قبله كيف يعملون فيه والى من يصرفونه من ارباب الوظائف فبني على ذلك من فتاوى ابن خزيمة في الوقت **س**

(٢) وقد ذكر في التفصيل قبيل هذا أن الاصحاب لا يصح لان له حقا في الغلة لا غير وقال بعده وفيه بأنه لا يصح لان حقه أخذ الغلة لا التصرف في الوقت وهذا اذا ادعى بغير اذن القاضي وأما اذا ادعى بأذنه يصح وأما كذا في القساي بعلامة (فش) وهذا الاختلاف فلهذا اذا كان الموقوف عليه واحدا وأما اذا كان جماعة فادعى أحدهم انه وقف بغير اذن القاضي لا يصح رواية واحدة **س** في الفصولين في ١٣ **س**

وهذا يدل على أن الموقوف عليه دعوى حصته من الغلة من المتولى وعليه فتوى المرحوم وأما دعواه من تصرف الوقت فلا تجوز كما صرح به في الفصولين **س**

(٣) وان اختلفت القسم وجبا بشاهدين شهدا على انه قريب هذا الوقت فاقاضي لا يقبل شهادتهما حتى يشهدا بنسب معلوم بشهادة الله أنه أو أخوه أو عمه أو ابن عمه أو ما أشبهه وبني مع ذلك أن بينا انه أخوه لآبيه وأمه أو لآبيه أو لآلته كذا في التاخر طائفة في أول الفصل

الحادي عشر من كتاب الوقت **س**

عدم لأتعم له مالا ولا أحدا يلزمه نفقته وكل من له مؤنة من مال الغير وجب له استيفاء ما غفر
 فرض القاضي فلا حظ له في هذا الوقت كأولاد الغني إذا كانوا فقرا وصغارا أو كبارا إن شاء
 لا أزواج أو بن أو ذكورا زمني أو مجبئين وكل من له مؤنة من مال الغير ولكن لا يملك
 استيفاءه لا يفرض القاضي فله حظ في هذا الوقت كذو رحم محرم منه في باب الوقت
 على فقرا قرابته من وقف الزوجين للسر خمسي * ولو حكم القاضي لرجل بانه قرابة الوقت
 ثم حضر ابنته وأقام بيعة على انه ابن المحكوم له كفا ذلك لاستحقاق الوقت والمرأة وابنتها
 والجد وولد ولد عوان سفل كالرجل وابنته في حكم الحاكم ولو حكم القاضي لرجل بانه قرابة
 الوقت وفرض الشهود قرابته لأبويه ثم جاء آخر وأقام بيعة أنه أخو المقتضى له من أبويه فتضى
 له بها كذلك ولو فسر واقربته بانه قرابته لأبيه وأقام آخر بيعة أنه أخو الميت لانه فتضى
 له كذلك وهكذا حكم قرابة الأم ولو قضى لرجل بانه عم الوقت أو ناله مثلا وفرض واحدا ثم
 حضر رجل واقعى عليه انه قرابة الميت وأقام على ذلك بيعة بقبله المقتضى ان كان المقتضى
 له أخذ من الوقت شيئا والأولاد لعدم كونه خفصا وهذا الاستحسان وفي القياس يقبل
 مطلقا في اثبات يوم مشاركة القرابة من الاسعاف * (الثالث في الوقف على الأولاد) *
 سئل شيخ الاسلام عن رجل وقف داره على أولاده وكتب في الصك وقف فلان على
 أولاده فلان وفلان كذا وقفه عليهم وتصدق به عليهم في حال حياته وبعد وفاته قال هذا
 يوجب الفساد لان هذا وصية للوارث والوصية للوارث باطله قال وينبغي أن يحتاط في ذلك
 فيكتب في حال حياته وصحته قال وكذا سمعت من السيد الامام أبي شعيبان وهذا الجواب
 صحيح فبما إذا كان له وارث آخر سوى هؤلاء الذين وقف عليهم غير صحيح فيما إذا لم يكن له
 وارث آخر في أول التسليم عشر من وقف التاتارانية * ولو قال ارضي هذه صدقة
 موقوفة بعد وفاتي على ولدي وولد ولدي وتسلمهم فالوقف على ولده اصله لا يجوز لان
 الوصية للوارث لا يجوز وعلى ولده ولده يجوز لكن لا يكون الكل ايهام مادام ولد الصلح حيا
 فتقسم الغلة في كل سنة على عدد رؤسهم فما أصاب ولد الولد فهو لهم وقف وما أصاب ولد
 الصلح فهو ميراث بين جميع الورثة حتى يشاركهم الزوج والزوجة وغيرهما فان مات
 بعض ولد الصلح فالغلة تنقسم على رؤس ولد الولد وعلى الباقي من ولد الصلح فما أصاب
 الباقي من ولد الصلح يكون بين جميع الورثة وللحياء والاموات كل من كان حيا عند موت
 الواقف هذا في التناوي في باب الباقي الفصل الخامس من وقف الخاتمة * رجل وقف
 أرض على أولاده وجعل آخره الفقرا فمات بعضهم قال هل لا يصرف الوقت الى الباقي فان
 ما أو يصرف الى الفقراء الى ولد الولد في باب الوقف على الأولاد من الخاتمة (١) * ولو
 قال وقتت على أولادي وله ولد واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف الآخر
 للفقراء ويدخل فيه الذكر والأنثى من أولاده ويدخل فيه ولد الابن أيضا (٢) لمقتل ان
 ولد الابن بمنزلة ولده من المثل المزبور * أرضي صدقة موقوفة على أولادي الذكور
 والامهات على السواء يصرف على ولده ولده الأنثى يقول على الذكور في الثلث لا تدل الامهات
 وما دام من ولد الصلح يصرف له فاذا انقرضوا فالى الفقراء الى ولد الولد وان لم يكن له يوم
 في الوقف على الأولاد من الخاتمة

(١) رجل وقف أرضا على أولاده وجعل
 آخره لفقراء فمات بعضهم يصرف الوقت *
 الى الباقي فان ما أو يصرف الى الفقراء
 لا إلى ولد الولد كذا في الخامس من وقف
 الخاتمة وكذا في البرازية بعد
 وهذا الاختلاف ماسبق آتاهان المراد من
 دخول ولد الابن تناول الثلث الأولاد إذا
 لم يوجد وقت الوقف ولد صالح بل وجد
 ولد الابن فقط ويدل عليه قوله لما قلنا
 ان ولد الابن بمنزلة ولده ومراعاة الإشارة
 الى ما قال آتاهان أن يكون ولد الابن
 عند عدم ولد الصلح بمنزلة ولد الصلح
 فليأخذ كل حصة يحق عليه من هذه
 المجموعة بعد
 قال أبو السعود وما ذكر في المحيط
 الرضوى وفي الذخيرة وفي فتح التدبير
 وفي الدرر من تناول الثلث الأولاد غير مكرر
 لولد الولد غلط صريح ولا بد للتناول من
 ذكر مكرر كما ذكر في البرازية والخاتمة
 فعليك بالرجعة للكتب المعتمدة والتأمل
 في الفرق بعد
 (٢) أي عند عدم ولد الصلح كما في أول فصل
 في الوقف على الأولاد من الخاتمة

(١) ولوقال أولادى بلغوا الجع يدخل المنزل كذا كذا الطينيات الثلاث بلغوا ولدى خنكذا فى ابن همام وكذا فى الدردى
 (٢) وبطله عما ذكره فاضلان فى فصل الوقف على الأولاد أن عدم الدخول فى طهار الرواية فيما إذا لم يذكر الأولاد مكررا أو أمثالا
 ذكرهما مكررا فلا شبهة فى الدخول وبه صرح أبو السهم وفتقلا عن (٢١٤) خمس الأئمة السرخسي فقال وما وقع فى الكتب من عدم
 الدخول فهو غلط ككذا يخطب يباسع

هذه المجموعة بعد

وصحبه فاضلان فى فصل فى الوقف
 على الأولاد والاقرباء والجيران وفي
 الوالدية والتتوى على عدم الدخول
 وكذا فى أواخر الفصل الأربعين من
 الفصول وكذا فى النسبة والسرانية
 فتقلا عن (ف) بقوله فيه روايات
 والقوى على أنهم لا يدخلون كذا يخطب
 جامع هذه المجموعة بعد

(٣) رجل وقف أرضا على أولاده وأولاد
 أولاده أبا ما تنسلوا له أولاد أولاد
 قسم بينهم على السوية ولا يفضل المذكر
 على الأنثى كذا إلى الحادى عشر من وقف
 الكرابسى بعد

(٤) وهو الصحيح كذا فى الدرر فيكون
 الذكور مفضلين للوالتنصاف وهو الأصل
 كما عرف فى شرحه بكذا يخطب جامع هذه
 المجموعة بعد

مسألة زيد وقف سهمه ذكره مقيدة
 فقول على ولدى ولدى ولدى الذكور ديه
 أولاد بنين وبشتان ذكره بده داخل
 أولادى الجواب أولاد الذكور مات
 قولك صفتى أولادى أبو السهم بعد
 (ترجمة)

زيد قبض وقفته بالذكور وقال على
 ولدى ولدى ولدى الذكور فعمل يدخل
 الذكور كقسم من أولاد البنين والبنات
 الجواب نعم يدخلون فإن الذكور مقيدة
 للترتيب

أولاده وأولاد أولاده مشروط أن
 وقته وأولاد بنات دى حصه الورثى
 الجواب الورثى وأولاد بنات حصه المقتضى
 أولاد مكررا ولدى بى صورته درامام

الوقف والدصلى وله ولد الابن يصرف اليه ولا يشاركه من دونه من البطون ولا يدخل نفسه
 وله البنت فى طهار الرواية به أخذ غلال وذكر الخصاف عن محمد أنه يدخل فيه ولدا البنات
 أيضا والصحيح ظاهر الرواية أنه من ذوى الارحام من أوائل الخامس من وقف البرازية
 رجل وقف صبغة على ولده وليس له ولد له صبغة وله لابنه فإن الغلة تصرف إلى ولد الابن
 فإن حدث بعد ذلك الوقت ولد أصله قال الفقيه أبو جعفر تصرف الغلة إلى الولد الحادى
 وتبقى كغلة إلى مستحقه يوم الدار ولا يعتبر ما مضى سواء حدث بعد الوقت
 أو كان موجودا وقت الوقف فى الوقف على الأولاد من الخاتمة وقف صبغة على
 أولاده وأولاد أولاده أبا ما تنسلوا وله أولاد أولاد قسم فيما بين الأولاد بالسوية لا يفضل
 الذكر على الأنثى وأولاد البنات يدخلون فى رواية الخصاف أما فى طهار الرواية لا يدخلون
 وكذا لو كان مكان الوقت وصية والتتوى على طهار الرواية وهو عدم الدخول
 موجبات الاحتكام لفظا بفا (١) وفى الفتاوى رجل وقف أرضا على أولاده وأولاد
 أولاده قسم بينهم على السوية لا يفضل الذكر على الأنثى وكذا لو لم يوقف على شرط
 الوقت والوقف على البنين والبنات يقسم بينهم على السوية فى الخامس من وقف
 خلاصة وقف على أولاده وأولاد أولاده يصرف إلى أولاده وأولاد أولاده أبا ما
 تنسلوا ولا يصرف إلى التفرع مادام واحد منهم باقيا وإن سئل لأن اسم الأولاد يتناول
 الشكل بخلاف اسم الأولاد فإنه يشترط ذكره لا يطعن حتى يصرف إلى التفرع ما تنسلوا
 فى الخامس من وقف البرازية (٢) رجل وقف صبغة على ابنه وأولاده وأولاد أولاده
 أبا ما تنسلوا قال أبو القاسم تقسم الغلة بينهم على من كان من ولده وله على عدد الرؤس
 بسوى قيمة الذكور والأنثى قبل له أولاد الأنثى قال يدخلون لأنهم أولاد أولاده قال
 مولانا زى الله عنه هذا هو الحق مملأن فى ولد الذكور يدخل أولاد البنات كما يدخل أولاد
 البنين فى فصل الوقف على الأولاد والاقرباء من الخاتمة (٣) وذكر خلال فى الوقف
 إذا حال وقت على ولدى وولد ولدى الذكور قال كور من ولد البنين والبنات يدخلون فى
 الوقف (٤) من الملى المزبور قلت رأيت رجلا قال أوقف هذه صدقة موقوفة لله أبدا
 على ولدى فإذا انقرضوا على المساكين قال الوقف جز قلت فلن تكون لله هذه
 الصدقة قال لولا صدقة من الذكور والأنثى من كان له ولدى يوم وقف هذا الوقف ولكن
 ولدى حدث له بعد ذلك وانما ينظر إلى الغلة يوم تأتى فتكون لك وليكون لغيره ويؤخذ قلت
 فإن ولده مولود بعد ما طاعت الغلة قال إن كان ولده هذا المولود لاق من سنة أشهر منذ
 طاعت الغلة دخل فى هذه الغلة وبقيا من الغلات بعدهما وإن كان هذا المولود ولدا أكثر
 من سنة أشهر منذ طاعت هذه الغلة فإنه لا يدخل فى هذه الغلة ولا يكون فيه باقى
 ويدخل فى كل غلة تأتى بعدهم قلت فى مات من ولده قبل أن تأتى هذه الغلة قال لا حق
 له فيها ومن مات منهم بعد أن جاءت هذه الغلة تخصه منها ورثه بقضى من ادبته ويقضى
 منها وصاياه ويكون الباقي منها الورثة فى الباب الرابع عشر من وقف الخصاف قلت
 رأيت رجلا قال أوقف هذه صدقة موقوفة على ولدى وعلى أولادهم قال يعطى ولد الصلب

محمد بن أبى رويات أنه در فتحة صورته اختلاف روايات وقد روى أولاد بنات أولاد أولاده داخل فوافق محمد بن خمس الأئمة
 تصريح محمد بن محمد بن محمد بن أبى رويات أولاد عدم دخول أولاد ذوىهم وأولاد كتب فتاوى بن حوف كانه بالزائد
 بما غلطوا ولقد روى عن و أبى خمس الأئمة السرخسي يدعى شيدرا أبو السهم (ترجمة) على أخذ أولاد البنات حصه من الوقف =

المشروط للولاد والولاد الاولاد أم لا
الجواب نعم بأخذون وكذلك يأخذون
حصة من الوقف في صورة ما إذا لم يتكرر
لفظ الاولاد وان كان في هذه الصورة
روايتان عن الامام محمد وأما صورة
التعدد فلا اختلاف فيها فدخل اولاد
البنات فيها أمر محقق صرح به شمس
الأنسة السرخسي وما وقع في أكثر نسخ
الفتاوى من جعل الروايتين في صورة
التعدد وأن الأولى عدم دخولهم وهم
والعوايب ما قاله شمس الأنسة

(١) سئل عن أولاد البنات هل يدخلون
في الوقف على الذرية أو النسل أو العقب
أجاب لا يدخلون قلت هذا افتناهما
اختاره الامام الطرطوسي في وفاته من
احدى الروايتين عن أبي حنيفة لكن مروج
شيخ الاسلام عبد البر في شرح المنظومة
في الوقف الدخول كسدة في فتاوى ابن
نجيم

عبد

قال الطرطوسي

آل وأهل وأولاد كذا عقب

نسل وجنس كذا ذرية تحضروا
فلا دخول لاولاد البنات بها
فيما ذكرت وقد تم الذي ذكرنا

وولد ولد الصاب خاصة فإذا انقرضوا كانت الغلة للفقراء قلت رأيت من حدث من
ولد الصاب ومن أولادهم أعطون جميعا قال نعم قلت رأيت إذا انقرضوا ولد الصاب
وأولادهم أعطى من هودون ذلك البطن قال لا قلت وقلت ذلك قال لانه انما سمي
هذين البطنين خاصة فاقتصر على ما سمي دون ما لم يسم قلت رأيت لو قال ارضي هذه
صدقة موقوفة على ولد ولد وادى وعلى أولادهم قال جائز وأعطيم جميعا قلت أفتعطي
من هو أسفل من ذلك حال نعم هذا بمنزلة قوله وذرهم ما تناسلوا لانه قد ذكر ثلاثة بطون فإذا
ذكر ثلاثة بطون استحسن أن يجعل هذا بمنزلة قوله وذرهم ما تناسلوا وكان الفاس أن
لا يعطى إلا البطن التي سماها خاصة دون من ترك نسبه والذي استحسن أن أعطاهم
ما تناسلوا في باب الرجل ينفق على ولده ونسبه ونسب هلال * قلت رأيت لو قال ارضي
صدقة موقوفة على ولدى المخلوقين وعلى أولاد أولادهم ولم يرد على ذلك قال هذا جائز
لا يعطى البطن الثاني شيء لانه لم يسمهم وتركهم فانما الوقف على ولد الصاب وعلى البطن
الثالث قلت أفتعطي من يحدث من البطن الثالث قال نعم من المخل المازبور * ولو قال
وقفت ارضي على ولدى ونسلي وله ولد وولد ولد نسلي في الوقف لان النسل يشتمل القريب
والبعيد القريب بحقيقته والبعيد بحكم العرف ثم اتفقت الروايات على أن أولاد البنين
يدخلون في لفظ النسل وفي أولاد البنات روايتان كما ذكرنا في اسم الولد ولو قال وقفت
على وادى ونسلي وله ولد وولد ولد ثم حدث له ولد لصلبه بعد الوقت دخلوا في الاستحقاق أما
ولده وولد ولده لأن لفظ الولد يتناولهم وكذلك لو قال على ولدى المخلوقين ونسلي يدخل فيه
الولد الحادث بلفظة النسل لأن الولد الحادث من نسبه ولو قال على ولدى المخلوقين ونسبهم
لا يدخل فيه الولد الحادث من نسبه لانه اثبت الاستحقاق لاولاد المخلوقين والمعذور
لا يكون مخلوقا هكذا قالوا فلا يدخل فيه الولد الحادث ويدخل فيه أولاد المخلوقين
وأولاد أولادهم أبدأ ما تناسلوا لأن أولادهم المخلوقين ثبت لهم الاستحقاق بلفظة الولد
وثبت الاستحقاق لمن بعدهم من البطون بلفظة النسل لانهم من نسلهم وكذلك لو قال على
ولدى المخلوقين وعلى أولادهم فحدث له ولد لصلبه لا يكون لهذا الولد الحادث شيء في فصل
الوقف على الاولاد من الشافية * ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على نسلي وعلى ذريتي
يدخل فيه من كان من ولده ونسبه مخلوقا في الوقف وانما خلف بعده وان كان في نسبه أولاد
البنات لا يدخلون فيه (١) في باب الرجل ينفق على ولد وولد ولد من وقف الوصي * النسل
الولد وولد الولد أبدأ ما تناسلوا كذا كذا كانوا أو أنا ما والعقب الولد وولد الولد من المذكور
في أول باب ذكر الوقف على أولاد من الاسعاف * قلت رأيت إذا قال ارضي هذه
صدقة موقوفة على عقب زيد ثم من بعده على المساكين قال الوقف جائز والغلة لعقب زيد
أبدأ ما تناسلوا قلت ومن عقب زيد قال ولده وولد ولده أبدأ ما تناسلوا من أولاد المذكور
دون الاناث الآن يكون أزواج الاناث من ولد ولدي فكل من يرجع نسبه بآبائه إلى زيد
فهو من عقب زيد وكل من كان أبوه من غير ولد زيد فليس من عقب زيد في مسئلة
هل يدخل أولاد البنات في لفظ الاولاد والنسل والعقب من انفع الوسائل * ولو قال

على زيد وعمر ولسه ليس لولد زيد شيء من الغلة وإنما هي لزيد وعمر وولد عمر ولاضافة
 الولد اليه في باب الوقف على قوم يتقدم بعضهم من الاسعافه * (يخ) وقف أرضا
 على أولاده وعمر فلان وفلان فلان ثم من بعدهم على أولادهم وأولادهم وأولادهم
 ماؤالذوا بعتا بعد بنان (١) فلو مات واحد منهم عن أولاد فلا شيء لهم مادام في
 البطن الأول حتى في باب ما يتعلق بالوقف على أولاد من القسمة * ولو وقف على أولاده
 وعمرهم فلان وفلان وفلان وجعل آخره للفقراء بنات واحد منهم فانه يصرف نصيبه الى
 الفقراء في الخامس من وقف البرازية وكذا في الخاتمة * ولو قال أرضي صدقة موقوفة
 على بني ولده بنات أو أكثر كانت الغلة لهم وإن لم يكن له إلا ابن واحد وقت وجود الغلة
 كان نصف الغلة والنصف الآخر للفقراء ولو كان له بنون وبنات قال هلال كانت الغلة
 لهم على السواء لأن اسم البنين يتناول البنين والبنات وعن أبي حنيفة في رواية تكون
 الغلة للبنين خاصة (٢) والجميع هو الأول وهو كالو قال أرضي صدقة موقوفة على أخوتي
 وله أخوة وأخوات أشتركا جميعا في فصل الوقف على الأولاد من الخاتمة * ولو قال
 أرضي صدقة موقوفة على بني ولده بنات ليس معهن ابن كانت الغلة للفقراء ولا شيء للبنات
 لأن اسم البنين لا يتناول البنات عند الافتراء وكذا الوقف على بناته وله بنون ولا بنات
 فله كانت الغلة للفقراء من محل المزبور وكذا في النصف * وقف على بني فلان وله بنون
 وبنات قال هلال هم فيه سواء فلان الإمام أنه لهم لانه قال بعض المشايخ في المسئلة
 روايتان وهذا اغتياص في بني أبي يعقوب أنما لا يصحون بضم أن يقال هذه المرأة
 من بني عجم في الخامس من وقف البرازية * ولو قال جعلت أرضي صدقة موقوفة على
 المحتاجين من ولدي وليس في ولده الاحتياج واحد فله النصف والباقي للفقراء من وقف
 العسمة * (الرابع في الوقف على القرابات وعلى أهبات الأولاد وعلى الأهل والعسالة
 وعلى الفقراء والموالي) * رجل قال أرضي هذه صدقة موقوفة على أفاعي أو على
 قرابي أو على ذي قرابي قال هلال يصح الوقف ولا يفضل الذر على الأخت ولا يدخل فيه
 والد الواقف ولا جدته ولا ولده في أول فصل في الوقف على القرابات من وقف الخاتمة *
 قلت فان قال يجرى غلة هذا الوقف على فقراء قرابي أبدا قال فالوقف جائز وتكون غلة
 هذا الوقف لكل من يكون فقيرا يوم تأتي الغلة قلت ولا يشتر في ذلك إلى من كان فقيرا يوم
 وقف هذا الوقف قال لا وإنما تقسم الغلة على فقراهم يوم تقع القسمة ألا ترى أنه لو كان له
 قرابة فقراء وقرابة أغنياء فاقترع بعض الأغنياء واستغنى بعض أولئك الفقراء قبل يوم
 الغلة ثم جاءت الغلة انما يعطى كل من كان فقرا يوم جاءت الغلة فان قال قائل انما أنكر إلى
 من كان فقرا من قرابته يوم وقف هذا الوقف وأعطاهم تلك الغلة قبل له فان استغنى أولئك
 الذين كانوا فقراء واقتصر الأغنياء في قولك يجب أن تدفع الغلة إلى هؤلاء الذين قد استغنوا
 وجعل الذين اقتصر واو هذا خلاف ما عليه المسلمون في باب ذكر القرابة من وقف النصف *
 وقف ضيقة على فقراء قرابته وقرابته وجعل آخره للمساكين جاز يحصون أولادهم
 ثم أراد القيم تفضيل البعض فالمسئلة على وجوه إن كان الوقف على فقراء قرابته وقرابته

(١) أعلم أن تسلا بعد تسلا لا يجعل على
 افادة الترتيب بل يجعل على افادة التأييد
 كالموقف قربا بعد قرن اللهم إلا أن يكون
 اصطلاح أهل ديار الواقف على عدم
 الفرق بين البطن والمثل كذا في فتاوى
 أبي السعود سيده

(٢) أما مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف أن
 البنين جماعة الابن فيقع هذا اللفظ على
 الذكور دون الإناث لا يمكن أن
 يصرف الكلام إلى الحقيقة فيستغنى عن
 المجاز وحققة هذا اللفظ لا ذكر كذا
 في غاية البيان في باب الوصية للأقارب من
 الوصايا سيده

درهم يحصون أولا يحصون أو أحدا الفريقين يحصون والاخر لا في الوجه الاول بصرف
 الغلة الى الفريقين بعددهم وليس له أن يفضل البعض على البعض لأن قصده الوصية
 وفي الوصية ما حكمكم كذلك وفي الثاني للقيم أن يجعل نصف الغلة للفقراء لقرابة وصية
 الفقراء قرينة ثم يعطى من كل فريق من شاء منهم وبفضل البعض على البعض كما يشاء لأن
 قصده القرينة وفي الصدقة الحكم كذلك وفي الوجه الثالث يجعل الغلة بين الفريقين أولا
 فيصرف الى الذين يحصون بعددهم والى الذين لا يحصون سهما واحدا لأن من يعطى لهم
 وصية ولأن لا يحصى صدقة والمستحق للصدقة واحد ثم يعطى هذا السهم من الذين لا يحصون
 من شاء وبفضل البعض على البعض في هذا السهم في نوع في ألقاظ جارية في الوقت من
 الثالث من البرازية * (ن) وقف ضريبة على الفقراء وله بنت محتاجة فلو وقف في حقته
 جاز الصرف اليها والى ولدها ولو في مرضه لم يجز الصرف اليها (١) وبصرف الى ولدها في
 كتاب الوقت من الفصولين (٢) * رجل وقف في حقته أرضا على الفقراء فاحتاج بعض
 ورثة الوقت قالوا لا يجوز صرف الوقت اليه وهو أولى من سائر الفقراء بأحد الشرطين
 أحدهما أن يصرف البعض اليه والبعض الى الأجانب أو الكل الى ورثة الوقت في بعض
 الاوقات لانه لو صرف الكل اليهم على الدوام لكان الناس أنهم اوقف عليهم فربما يتخذونه
 ملكا في اوقف على القرابات من وقف الخساسة * رجل وقف في حقته وقف على الفقراء
 فما صرف الى أى فقير أفضل ذكرنا السابق أن الصرف الى ولد الوقت أفضل (٣) ثم
 الى قرابة الوقت ثم الى موالى الوقت ثم الى جيرانه ثم الى أهل المنصر من كان أقرب
 الى الوقت مثلا (٤) من أهل الزبور * ولو احتاج الوقت فانه يعطى له على قول أبي
 يوسف وقبل يجوز على الاطلاق وقبل لا يجوز من وقف خزانة الاكل * وقف بشرط
 الكل أو البعض انفسه مادام حيا وبعد له الفقراء بطل الوقت عند محمد وهلال وقال
 الشافعي يصح وشايخ بل أخذوا بقول الشافعي وعنده الفتوى فيما يتعلق بالشرط من وقف
 البرازية ملخصا * قال في الكافي ولو شرط الغلة لامة أو عبيده فهو كاشد تراطها انفسه
 فيجوز عند أبي يوسف ولا يجوز عند محمد قال والفتوى على قول أبي يوسف في باب
 الوقت على أتمهات الاولاد من الاسعاف وفي الذخيرة اذا جعل أرضه صدقة موقوفة
 على عبد الله وزيد فالغلة لهما ولو ماتا كانت الغلة كلها للفقراء وان سمى جماعة قسمت
 الغلة بينهم على عدد رؤسهم فان مات أحدهم صارت حصته للفقراء والباقي لمن ينسب
 ولو قال على ولده عبد الله فلان وفلان ثبات أحدهما كان نصف الغلة للفقراء ولو قال على
 زيد وعمروا زيد الثلث كل لعمر الثمان وكذلك اذا سمى ثلاثة وبين نصيب الاثنين وسكت
 عن الثالث كان الباقي للثالث وكذا اذا سمى جماعة وذكر بعضهم أرضا فاعلموه فانه
 يعطى ما سمي والباقي لمن لم يسم ولو قال زيد النصف ولعمرو الثلث وسكت يعطى لكل
 واحد ما سمي والباقي بينهم انصفان وكذلك ان سمي لكل واحد منهم شيئا فان زادت
 الغلة على ما سمي كانت الزيادة بينهم على السوية ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة
 لعبد الله من غلاتها مائة درهم ولزيد مائتان زادت الغلة فالغلة الزائدة تكون للفقراء

(١) لأن الوقت في المرض وصية ولا تجوز
 الوصية للوارث

(٢) وقف صدقة على الفقراء مات عن بنت
 صغيرة ضريبة فلو كان الوقت في الصحة جاز
 للتقسيم أن يصرف اليها قدر حاجتها وهو
 الأفضل ولو كان في حال المرض لا يجوز
 لأن هذا يعنى الهبة والهبة للوارث في
 حال الصحة تجوز وفي حال المرض لا تجوز
 قال الصدوق في هذا ما عرفت وهذا
 التنصيص على أبي القاسم الصغار وبه يفتى
 بهذا القاسم بن قدا لولغا من موجبات
 الاحكام

(٣) كذا ذكر الشافعي في واقعاته
 وهلال في وقفه غير أنه قال يعطى أقل
 من ما في درهم وان كان نصيبه أكثر من
 ما في درهم كذا في وقف الخلاصة
 (٤) والفصل في صرف الصدقة ان
 يصرفها الى الاخوة ثم الاعمام ثم ذوى
 الارحام ثم جيرانه ثم أهل سكنه ثم أهل
 مضره كذا في زكاة جامع الفتاوى

ولا تكون بينهما اختلاف المسئلة الاولى في الحادي والعشرين من وقف الكرماني
 * (الهداية) ولو وقف بشرط البعض أو الكل لأتتهات أولاده ومديره مادام أوصاء
 وإذا ماتوا فهو لائقهم والمساكين فقد قبل يجوز بالاتفاق وقيل على الخلاف أيضا
 وهو الصحيح وفي المسألة رجل وقف على أتهات أولاده في حال وقفه وعلى من يحدث
 منهم بعد ذلك في حياته وبعد وفاته ما لم يتزوجن فهو جائز أما على أصل أبي يوسف
 فلا تنعده يجوز الوقت على نفسه فكذلك على أتهات أولاده وعلى قول محمد بن سيار
 الوقف على أتهات أولاده لأنه لا بد من تصحيح هذا الوقف بعد موته لأن من أجنبات
 وإذا جاز بعد الموت جاز في حياته تبعاً لكم من شيء يجوز تبعاً ولا يجوز أصلاً في الرابع
 عشر من وقف التانار خاتمة * رجل وقف وقفاً على أتهات أولاده الأمن تزوج فانه
 لا شيء له ما تزوجت واحدة منهم ثم طلقها وزوجها لا يكون له شيء إلا إذا شرط الواقف
 في الوقف أن من تزوجت وطلقها وزوجها فلها أيضاً بقية شيء يكون له شيء (١) كمن
 وقف على بن فلان الأمن خرج من هذه البلاد فخرج بعضهم ثم عاد فهو على هذين الوجهين
 وكذا الوقف على بن فلان عن تعلم العلم فترك بعضهم ثم اشتغل به فهو على هذين الوجهين
 يعني لا شيء لأن بشرط الوقف أنه لو عاد فله أيضاً قبل الوقف على أهل البيت من وقف
 خزائن المقتنين * قلت رأيت رجلاً قال أرتى هذه صدقة موقوفة على مولاي وهو رجل
 من العرب قال فالوقف جائز أو الغلة لكل من أعقبه هذا الواقف ولكن من يدركه العتق من
 قبله بعد هذا الوقف ومن كان على دين المولى ومن كان على غيره دينه قلت وهل يدخل في هذا
 الوقف أتهات أولاده ومديره وإذا اعتقه بعد موته قال نعم قلت فإن كان أوصى أن
 يعتق عنه رقيقاً من رقيقه بعد موته أو أوصى أن يشتري رقيقاً بعد موته فبعتوا عنه قال
 نعم يدخل هؤلاء جميعاً في الوقف قلت فدخل المذكور والآن جميعاً قال نعم لأن قوله
 مولاي اسم لجميع المذكور والآن قلت فهم جميعاً في الوقف سواء تقسم الغلة إذا كان
 على جماعةهم على عددهم يوم تقع القسمة قال نعم قلت فمن مات منهم قال أمان مات بعد
 أن جاءت الغلة فقصيبه منها الورثة ومن مات قبل مجي الغلة فلا حق له في الغلة في باب
 الرجل ينفق الأرض على مواله من وقف الخصاص * رجل حر الأصل وقف على مواله
 فالوقف جائز أو الغلة لأن أعقبتهم وإن يعتق من قبله بعد الوقف وإن يعتق يومه من أتهات
 أولاده ومديره وإن اعتق بعده وبه بوضيعة مؤسسا كان المولى أو كافراً ذكره أو أنثى
 ويدخل فيه أولاده ومواله لأنه لا ولي لهم غير الواقف فإذا اعتق عبد الله ولد له من امرأة
 حره دخل الولد في الوقف في أول باب الوقف على المولى من أوقف الناصبي * قد ذكرنا
 أنه لو وقف على مواله يدخل فيه أتهات أولاده ومديره ولو أوصى لمواليه لم يدخلوا
 في الوضعية لأن الوضعية تقبيل من كان مولى يوم مات الموصي وهو لا يحدث ولا وهم بعده
 والوقف يجب أن كان مولى يوم تعلق الغلة وقد كان ألا ترى أنه لو أوصى لولد عبد الله وجب
 لولد يوم موت الموصي دون من يحدث بعده ولو وقف على ولد عبد الله كان لولد عبد الله
 يوم تعلق الغلة وكذا لو قال صدقة موقوفة بعد وفاتي دخل فيه أتهات أولاده ومديره

(١) ولو شرط أن من تزوج منهم فلا سكني
 له ما سقط حق من تزوج منهم ثم لا يعود
 حقه بموته أو إطلاقه إلا إذا شرط أن من
 مات زوجها أو طلقها عاد حقه أهلي السكني
 كذا في الامعاف بن

(١) ويصلح وصيا ناطر الزكوة في الاشياء في أحكام الصبيان اه
 (٢) هذا يدل على أن تولية الذي صحبته وينبغي أن يخص بوقت الذي قان تولية الذي على المسلمين حرام لا ينبغي اتباع شرط الواقف فيها من شرط ابن نجيم سدد
 (٣) وفي الاصل الحسا كرم لا يجعل القيم من الاجانب مادام من أهل بيت الواقف من يصلح لذلك فاذا لم يجد من يصلح لذلك منهم ونصب من غيرهم ثم وجد منهم من يصلح صرفه عنه إلى أهل بيت الواقف كذا في الثاني من وقف البرازية سدد
 (٤) ما قولكم في ناطر بشرط الواقف أشهد على نفسه أنه لاحق له في الوقت وأن الحق لفلان وقرر القاضي فلان قام وأراد أن يطلب النظر هل له ذلك أوجب حيث أقر أنه لاحق له في النظر سقط حقه وتعلق الحق بفلان بزرعه واقراره وتأكيد ذلك بتفسير بر القاضي فليس له الطلب بعدما تعلق حق الغير ولم يتعلق الحق بالغير كان للقاضي ان شاء ان يقرره تقرر بما سدد من فتاوى سراج الدين الحافى وكذا في نقد الفتاوى نقلنا منه سدد
 (٥) قوله فان لم يوجد الى قوله كافي حقيقة المالك لو ذكره عقب قوله فيما سبق مادام يوجد من ولد الواقف وأهل بيته من يصلح لذلك كان مناسباً كما لا يخفى اه صحبه
 (٦) سئل عن ناطر وقف لم يشترط الواقف له معلوما هل للمالك أن يقرضه معلوما أوجب نعم للعالم كذا من فتاوى ابن نجيم
 (٧) وليس للمشرف على التسيير أن يتصرف في مال الواقف كذا في فصول العمادى

كاهم في الفضل سواء تكون الولاية الى أكبرهم سنا من أنفع الوسائل • وقسر في الذخيرة ان نقل فقبال هو الاروع والاصل في الامور الوقف واذا استوى اشان في المصالح فالاصل بأمر الواقف أولى من أنفع الوسائل • ولوجعل الولاية الغائب أقام القاضي مقامه وجلا الى أن يقدم فاذا قدم رذالته في باب الولاية على الوقت من الاسعاف • قلت أرأيت اذا قال أرى صدقة مؤنفة على أن ولايتي الى ولدى وفيهم الصغير والكبير قال يدخل القاضي مكان الصغير وجلا وان شاء أقام الكبار مقامه قلت أرأيت اذا وصى في وقفه الى وصي قال القياس أن تكون وصيته باطلة ولكني استحسن أن أبطلها مادام صغيرا فاذا كبر كانت الولاية اليه من وقف أنفع الوسائل • ولو وصى الى وصي (١) يفاضل في القياس مطلقا وفي الاستحسان باطلة مادام صغيرا فاذا كبر تكون الولاية اليه وحكمه لم يحتاج من ولده ونسبه في الولاية تحكم الصغير قياسا واستحسانا ولو كان ولده عبد اجبر قياسا واستحسانا لاهلية في ذاته بدليل أن تصرفه الموقوف لحق المولى ينفذ عليه بعد العتق والى المانع بخلاف الوصي • والذمتي في الحكم كالعبد (٢) قلنا أخرجوهما القاضي ثم أعتق العبد وأسلف الذمتي لا تعود الولاية اليهما في باب الولاية على الوقت من الاسعاف • (٣) مات الواقف ثم مات القيم فلو وصى الواقف الى غيره فوصيه بنزله ولو لم يوص الى غيره قولانية نصب القيم الى القاضي ولا يجعل القيم من الاجانب مادام يوجد من ولد الواقف وأهل بيته من يصلح لذلك (٤) ولوأقام القيم غيره مقام نفسه في صحته لم يجز الا اذا اقتضى اليه على سبيل العموم وفي محل آخر وللقاضي عزل قيم نفسه الواقف لو خسر الوقت وذكر (٥) القاضي لا يملك نصب وصي وقيم مع بقاء وصي البتة وقيمه الا عند ظهور ثمانية منها في الفصل الثالث عشر من الفصولين (٦)
 • (ح) اذا مات الواقف بطل ولاية القيم الا اذا جله قسما في حياته وبعد وفاته وحده يصير وصيا وعند محمد التسليم الى القيم شرط صحة الوقت فلا يكون القيم كوكيل فلا يشترط بونه من المحل المزبور • فان لم يوجد (٧) فن يصلح من الاجانب فان أقام أجنبيا ثم صار من يصلح من ولده صرفه اليه كافي حقيقة المالك في باب الولاية على الوقت من الاسعاف وكذا في البرازية • وقف صحيح على مصالح مسجد بعينه ثم مات قيمه واجتمع أهل المسجد ونصبوا متوليا بغير أمر فاض فقام على ذلك مدة وأنفق من غلاته على المسجد بما معروف تكلم المشايخ في جواز هذه التولية واختار أنه لا يجوز ولا ينص هذا المتولى ما أنفق ثم قال المختار لا تقوى أنهم لو نصبوا مسجد متوليا بغير استطلاع رأى القضاة رأى القضاة أنه لا يصح من موجبات الاحكام انقسام من قبله بغيره • وفي الجنبى للقاضي أن نصب قسما على غلات المسجد بأجر مده وان لم يشترط الواقف انتهى (٦) ومثلى القنية مع الغفار في الوقت وان كان الوقت متروك ومشرف لا يتصرف في الوقت الا المتولى لأن المشرف مأور بحفظ المال لا غير (٧) في آخر باب الولاية على الوقت من الاسعاف • رجل بنى مسجدا وجعله لله تعالى فهو أحق الناس بمرسته وعمارته وبسط البوارى والمصير وتقليد الفناديل والاذان والاقامة والامامة ان كان أهلا لذلك وان لم يكن فالرأى في ذلك اليه في فضل

في المسجد من صلاة لخائفة * (السادس في شرط الزيادة والنقصان وفي استبدال
الوقف وفي شراء المتولى بغيره الوقف داراً أو مستغلاً) * ولو شرط في وقفه أن يزيد
في وظيفة من يرى زيادته وإن ينقص من وظيفة من يرى نقصانه من أهل الوقف وأن يدخل
معه من يرى دخاله وأن يخرج منهم من يرى إخراجهم من غير أن إذا زاد أحد منهم شيئاً
أو نقصه شيئاً أو أدخل أحد أو أخرج أحد البس له أن يغيره بعد ذلك لأن شرطه وقع
على فعل يراه فإذا رآه وأمسكه فقد انتهى مآله وإن أراد أن يكون له ذلك دائماً مادام حياً
يقول إن الفلان بن فلان أن يزيد في مرتب من يرى زيادته وأن ينقص في مرتب من يرى
نقصانه وأن ينقص من زاده ويزيد من نقصه منهم ويدخل معهم من يرى دخاله ويخرج
منهم من يرى إخراجهم متى أراد مرة بعد أخرى رأياً بعد رأي ومثله بعد مثله مادام حياً
ثم إذا أحدث فيه شيئاً بشرط نفسه أو مات قبل ذلك بسنة رآه الوقف على الحاشية التي
كان عليها يوم موته وليس أن يلب عليه بعده شيء من ذلك إلا أن يشترطه في أصل الوقف
وإذا شرط هذه الأمور أو بعضها للمتولى من بعده ولم يشترطها لنفسه جاز له أن يشترطها
لغيره مادام حياً لأن شرطه لا يتولى مادام حياً جاز له وللمتولى فعل ما شرطه
ولو شرط هذه الأمور للمتولى مادام حياً جاز له وللمتولى ذلك مادام حياً ولو شرط
لنفسه في أصل الوقف استبداله والزيادة والنقصان ولم يرد عليه ليس له أن يجعل ذلك أو
شيئاً منه للمتولى وإنما ذلك له خاصة لاقتضائه في الشرط في أصل الوقف على نفسه ولا يجوز له
أن يفعل إلا ما شرط وقت العقد وسأني هذا الفصل من زيد بيان في فصل التخصيص في فصل
اشتراط الزيادة من الأسعار * (فرع مهم) * وقع السؤال بالقاهرة بعد سنة تسعين
أن الواقف إذا جعل لنفسه التبدل والتغير والإخراج والإدخال والزيادة والنقصان
ثم قسم التبدل بالاستبدال الوقف هل يكون ذلك محضاً وهل يكون له ولاية الاستبدال
فأقنيت فيها الشيخ الوالد الإمام بصفحة ذلك وأن يكون له ولاية الاستبدال لأن الكلام
ما أمكن جملة على التأسيس لا يحمل على التأكيذ ولا يفتى بالتبدل محضاً المعنى المذكور وهو
على معنى يغير فيه ما بعده أو يبنى عليه كدأبه وبغنى موافقة بعض أصحابنا من
الحنفية على ذلك ومخالفة بعضهم من وقف شرح المنطوية لابن الخضر (١) * قلت
أرأيت إذا قال على أن يبنى عليها أو يستبدل بغيرها فمات الذي أوصى إليه
أن يبنيه أو يستبدل بغيرها هل لا يكون له وإنما هذا شرطه خاصة قلت أرأيت أن شرط ذلك
لوصيه من بعده قال فالوصيه أن يبنيه أو يستبدل بغيرها قلت إن شرط أن لكل من ولي هذا
الوقف الاستبدال به قال فالشرط جائز ولهم الاستبدال به قلت أرأيت أن يجعل
الاستبدال لرجل آخر سواء قال فالشرط جائز ولا رافق أن يبنيه أو يستبدل بها قلت
والرجل الذي اشترط له الاستبدال بها قال نعم إذا شرط بها الاستبدال لرجل كان ذلك جائزاً
وله من الشرط مثل ما شرط لذلك الرجل لأنه كالوكيل فما كان للوكيل أن يفعله فله وكل أن
يفعله قلت أرأيت أن قال الواقف لرجل الذي شرط له الاستبدال بالوقف قد أخرجك مما
جعلت السلك من البيع قال فهو مخرج من ذلك وليس له أن يبيع هذه الصدقة بعد ذلك

(١) استبدال الوقف جائز ما لم يكن
مبجداً منية المفق عليه

قلت فلو باع الواقف ثم باع الرجل الذي شرط له الاستبدال قال فيسقط الواقف أولى من بيعه
ولو باعها الرجل ثم باعها الواقف فكان بيع الواقف باطلا وانما ينظر إلى أول البيعين
في مسئلة استبدال الوقت من أنفع الوسائل * (د) وفي العناية لو شرط أن يبيعها
ويشتري بثمنها عيبتة أو يصدق بثمنها أو يصدق على نفسه فهو باطل وقال أبو نصر بطل
الشرط ويصح الوقف * (م) وإذا وقف ضيعته على أنه أن يبيعها أو يصدق بثمنها إلى حاجته
قال أبو نصر الوقف جائز والشرط باطل ومن أبي القاسم نحوه وقال أبو بكر الاسكاف
الوقف باطل قال الصدوق والشهد وهو المختار وفي فتاوى المجلس الوقف والشرط باطلان
هو المختار في الفصل الرابع من وقف التاباخية * شرط في أصل الوقف الاستبدال أو
البيع وشراء أرض أخرى بثمنها صح الشرط والوقف عند الثاني وعند محمد وطلال الوقف
جائز والشرط باطل وذكر القاضي قول جلال مع الثاني وعليه الفتوى لأن الوقف يحتل
الانتقال من أرض إلى أرض في الثالث من وقف البرازية (١) * وإن كان الوقف قال
في أصل الوقف على أن يبيعها عيبتة إلى من أذن من ذليل أو كثير أو قال على أن يبيعها
واشتري بثمنها عيبتة أو قال يبيعها ولم يرد على ذلك قال جلال هذا الشرط فاسد يفسده
الوقف لأن هذا شرط ولاية بمال الوقف كأنه قال على أن يبيعها ويشتري بالبيع للوقف
إذا شرط الاستبدال بأرض أخرى لا يذلل نقل ويحول وأجوعا على أن الوقف إذا شرط
الاستبدال لنفسه في أصل الوقف يصح الشرط والوقف وبذلك الاستبدال أو الاستبدال
الوقف بدون الشرط أشار في السير إلى أنه لا يملك الاستبدال إلا القاضي اذ رأى المصلحة
في ذلك ولو قلنا الواقف في الوقف على أن يبيعها واشتري بثمنها أرضا أخرى ولم يرد على ذلك
في القياس يطل الوقف لأنه لم يذكر كرامة أرض أخرى مقام الأولى وفي الاستحسان يصح
الوقف لأن الأرض الأولى تعبت للوقف فيكون ثمنها فائضا مقامها في الحكم وكانوا يشتري
الثانية تصير الثانية وقفا بشرائط الأولى فائضا مقام الأولى ولا يحتاج إلى مباشرة الواقف
بشرط في الثانية كالعديد الموصى بخدمته لأنه إذا قتل خطأ أو أخذت قيمته واشتري بها
عبد آخر يثبت حق الموصى بالخخدمة فيه من غير تجديده وكذا المذبر إذا قتل خطأ أو أخذ
المولى قيمته يوصى أن يشتري عبدا آخر فديده وينقل حكم الأول إلى بدله فكذلك
ههنا ثم ليس له أن يستبدل الثانية بأرض ثالثة لأن هذا حكم يثبت بالشرط والشرط وجد
في الأولى دون الثانية في مسائل الشرط من وقف الخالية * قلت فإذا شرط أن يبيعها
ويستبدل بها باعها ثم قال فيها أنه أن يبيعها بعد ذلك قال لا قلت ولم قلنا لأنها عادت
على غير الملك الأول فإذا عادت على غير الملك الأول فكأنه باع الوقف واشتري بثمنها أرضا
فوقها فليس له أن يبيع البديل لأنه لم يشرط فلو ردت عليه بعيب بعد البيع بقضاها فاض
أن يبيعها ويستبدل بها لأنها قد عادت على الملك الأول ولو ردت عليه بغير قضاء فاض
فليس له أن يبيعها ويستبدل بها لأنهم اعترضوا فلا حاجة ولم نعبد على الملك الأول قالت أرباب
لو باعها على أن يشتري بالخيار أو بالخيار فأبطل الذي له الخيار البيع قال فيقيد عادت
على الملك الأول وله أن يبيعها قلت وكذلك لو ردت عليه بخيار أو روية بقضاء وبغيره قال نعم

(١) وإن شرط في الوقف أنه أن يبيع دقا
ولم يشرط الاستبدال بثمنه ما يكون وقفا
سكانه قال محمد الوقف باطل وعن أبي يوسف
أن الوقف جائز والشرط باطل وفي الكبير
هو المختار كذا في أوائل الفصل الرابع
من وقف التاباخية

(١) زيد متواصي اولاد بني وقت منزل عرولته منزله ثم انما استبدال موجوده وادبني حاله استبدال اليه جازا ولدي الجواب
اولور متقاري زاده (ترجمة)
وجود شرط (٢٠٠) الاستبدال الجواب ثم يجوز متقاري زاده

وقف عقار لزيد يعني واستبدل التي مسوقة
شرعية موجوده اولسه وتفي بعبه
واستبداله اذن ويركض قضائي منع
ايون امر شريف وارد او شيعه
الجواب احدي وخسين وتسعمائه
تاريخه وارد اولشدر آيو العوديه
(ترجمة)

هل مدر امر شريف بيع القضاء عن
اذنهم في بيع الوقف واستبداله وان كانت
المسوقة الشرعية لبيع العقار
الموقوف واستبداله موجوده الجواب
ثم صدر الامر بذلك سنة احدى وخسين
وتسعمائة اوله عود

(٢) شرط الواقف عدم الاستبدال
فالقاضي الاستبدال اذا كان اصل كذا
في وقف الاشياء

سئل عن واقف شرط في وقفه عدم
الاستبدال فصار الوقف بصفة مسوقة
للاستبدال هل يصح استبداله ام لا يصح
لمنع الواقف ذلك وما الحكم في اجاب
ثم يصح الاستبدال باذن الحاكم ولو منع
الواقف من فتاوى ابن تيميم في الوقف

(٣) وقف استولى عليه غاصب وحال بينه
وبين المتولي ويجزأ المتولي عن الاسترداد
فاذا اراد الغاصب ان يدفع قيمته كان للمتولي
ان يأخذ القيمة ارضا على شيء ثم يشتري
بها اخذ منه ارضا اخرى فيبيعها وقفا
على شرائط الاول لان الغاصب اذا جدد
يصير بمنزلة المستبدل فيجوز اخذ القيمة
كذا في او اخر فصل اجارة الارواق
من الخاتمة

(٤) الفاضل من وقف المسجد عن يصرف
الى الفقراء تسهل لا يصرف الى الفقراء
وانه صحيح ولكن يشتري به مستغلا له مسجد
كذا في حيط البرهان

قلت ثلويها واستبدي بهم ارضها وقفا ثم اخرجت الى الارض الاولى ببيع بقضاء قال
فتسددت الى الوقف واما الارض الذي اشتراها وقفا فهي للواقف ببيعها ما بدله
في مسئلة الاستبدال بالارواقف من كفاية السائل من اتفق الوسائل (ب) * بمادة دار
الوقف دار اخرى انما يجوز اذا كانت في بلدة واحدة وتكون مثل المملوكه خبرا من مثل
الموقوفة وعلى عكسه لا يجوز وان كانت المملوكه ككثر مساحة وقيمة واجرة لاحتمال
خرابها في اذن الختسين لدناهم واقله وغبات الناس اليها (١) في باب بيع الوقوف
من وقف القنية * اذا شرط الواقف انه لا يستبدل فهل يراعى فيه شرطه ولا نقول
الاصل انه يجب مراعاة شرطه حيث أمكن لقوله لم يمس شرط الواقف كنص الشارع يجب
اساعه ولا يترك للضرورة ولا شك ان مقصوده ابقاء الوقف على الدوام فيبيع شرطه *
وذكر الطرسوسي في اتفق الوسائل هذه المسئلة وقال انه لا تنقل فيه واقفه قضائي قواعد
المذهب ان لا تقاضي ان يستبدل اذا رأى المصلحة في الاستبدال لانهم قالوا اذا شرط الواقف
ان لا يكون للقاضي او السلطان الكلام في الوقف انه شرط باطل وللقاضي كلام لان نظره
أعلى وهذا شرط فيه تفويت المصلحة للموقوف فعليه ومن تعطيل الوقف فيكون شرطه
لاقضاء فيه لا لوقف ولا مصلحة فلا يقبل اتفق وهو مردود لانه لا ضرر في تنكح القاضي
ونظروا بل فيه مصلحة فلم يعتبر شرطه وأما شرط عدم الاستبدال فيه مصلحة وهو لا يضره ولا يضره
ما ذكره عارضته قاعدة اخرى ان شرط الواقف كنص الشارع ولا ينفى ولا يضره ولا يضره
بفتايات الطرسوسي ابن تيميم في الرسالة المسئلة الاستبدال (٢) * سئل عن استأجر
دارا واقفة فتمتع بمسألة فاستبدل بها بن شري في أشيا المقتل فتصح الاجارة بذلك
أم لا اجاب لا فتصح الاجارة بذلك ويستأجر المستأجر واضعنا على الدار الموقوفة الى نهاية
مدته حيث لم يجز البيع من فتاوى ابن تيميم * رجل وقف وضعا في حجة وأخرجه
من يده فاستولى على الوقف غاصب وحال بينه وبين الوقف قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
ابن الفضل وروشد من الغاصب قيمته وبشترتها موضع آخر فوقف على شرائط
الاول فقبيل له الذين يبيع الوقف لا يجوز فقال اذا كان الغاصب واحدا وليس
للاواقف يشترطه بغيره مسلكا والشئ المسبل اذ صار مستعجلا كالمسبل الاستبدال كالفرنس
المسبل اذا قل في فصل وقف الموقوف من وقف الخاتمة (٣) * (عن) اجتمع من مال
المسجد شيء فليس ان يشتري به دارا الوقف ولوقف وقف يكون وقفه وبشترته (ث)
محمد بن مسلمة أفى بأنه يجوز (ث) وهذا المستحسن والقياس ان لا يجوز وبشترتي
وببيع بأمر الحاكم ولو اشتري بالغة خافنا الاستبدل وبيع عند الحاجة فهو أقرب
الى الجواز في باب تصرف القيم من وقف القنية (٤) * متولى المسجد اذا اشترى مال
المسجد حافوا تأودارا ثم باعها اجاز اذا كانت له ولاية الشراء وهذه المسئلة تنسأ على مسئلة
أخرى ان متولى المسجد اذا اشترى من غلة دارا أو حوانا فأنفذه الدار وهذه الخاتمة
هل تلقى بالحوادث الموقوفة على المسجد ومعاها أنه هل تصير وقف الخاتمة المشايخ فيه
قال الصدر السعيد المختار أنه لا تلحق ولكن تصير مستغلا للمسجد وهذا لان شرائط

التي يتعلق بها لزوم الوقف رحمة حتى لا يجوز نسخه ولا بيعه لم يوجد شيء من ذلك ههنا
 فلم يصرف وقفاً فيجوز بيعه في التاسع عشر من وقف النخبة * المتولى إذا اشترى
 من غلة المسجد حائناً أو داراً أو مستغلاً آخر جاز لأن هذا من مصالح المسجد فإن أراد
 المتولى أن يبيع ما اشترى وباع اختاره فانه قال بعضهم لا يجوز هذا البيع فإن هذا صار
 من أوقاف المسجد وقال بعضهم يجوز هذا البيع وهو الصحيح لأن المشتري لم يذ كر شيئاً
 من شرائط الوقف فلا يكون ما اشتراه من أوقاف المسجد في باب الرجل يجعل داره
 مسجداً من وقف الخيرية * (السابع في عمارة الوقف وفي البناء والغرس فيه وفي صرف
 أحد الوقفين على الآخر وفي بيع البناء المهدوم وفي الاستدانة على الوقف) * قال
 والمضى يداً به من ربيع الوقف عمارته شرط الواقف أو لاثم ما هو أقرب إلى العمارة وأعم
 إلى المصلحة كالإمام للمسجد والمدرس للمدرسة بصرف اليهما مقدار كفايتهما ثم السراج
 والبساط كذلك إلى آخر المصالح انتهى وظاهره تقديم الإمام والمدرس على جميع
 المستحقين بلا شرط والتسوية بالعمارة تقتضي تقديمها عند شرط الواقف أنه إذا ضاق
 ربيع الوقف قسم الربيع عليهم بالحصة وأنت هذا الشرط لا يعتبر من وقف البصر الرائق
 في شرح قوله ويبدأ من غلته * والواجب أن يبدأ من غلة الوقف بهما رتبة شرط الواقف
 ذلك أول شرط إذا كان الوقف على الفقراء وما فضل منها يقسم على الفقراء وإن كان
 الوقف على رجل بعينه وآخره للفقراء فهي في ماله أي ماله شاء في حال حياته ولا تؤخذ
 من الغلة إلا أن الوقف إذا كان على الفقراء لا يمكن مطالبته بالعمارة لكثرة وقفه وغلة الوقف
 أقرب أسوأهم فيجب فيها والعمارة وإن لم تكن مشروطة في الوقف نهائية مشروطة
 اقتضاء لأن مقتضود الوقف ادراك الغلة مزيداً على الساكن وهذا مقتضوداً ما يحصل
 بالصلاح وعمارته وإن كان الوقف على رجل معين يمكن مطالبته بالعمارة ومطالبها
 ولا يجزئ شيء من الغلة لأجله لأنه معين يمكن مطالبته وأما مستحق العمارة عليه بقدر
 ما يبقى الوقف على الصفة التي وقف المالك وإن خرب يبقى على ذلك الوصف لأنها باقية فيها
 صارت غلته مستحقة الصرف إلى الموقوف عليه ولو كان الوقف على الفقراء فكذلك
 في الصحيح لأن صرف الغلة إلى العمارة لضرورة إبقاء الوقف ولا ضرورة في الزيادة فتوجب
 صرف الغلة إلى مصرفها وهو الفقراء (١) ولو وقف داراً على سكتى ولده فله إمارة على
 من له السكتى فإن أبى من ذلك أو كن فقيراً اجرها الحاكم وعمرها بأجرها فإذا عثر ردها إلى
 من له السكتى لأنه لم يعمرها إلى حق الوقف وحق صاحب السكتى أصلاً ولو عمرها متأخر
 حق صاحب السكتى وتأخير حقه أولى من إبطال حقه من كل وجه ولا يجبر إلا على
 العمارة ولا يكون أباً أو وصياً بلان حقه ولا تصح إمارة من له السكتى لأنه لا ولاية له عليها
 وصرف الحاكم تنهية إلى عمارة الوقف إن احتاج وإن استغنى عنه أمسه حق يحتاج إلى
 عمارته نصرفه فيها فإن احتاج إليه في الحال صرف اليها أو لحفظه لوقت الحاجة وإن
 تعذر إعادة عنه إلى موضع يبيع به ويصرف منه إلى الميرثة تصرفاً لا يبدل إلى مصرفه لا يبدل
 ولا يتسم التخصيص بين مستحق الوقف من وقف الكافي شرح الوافي لمصفاً * ولو جعل

(١) ولو وقف داراً على سكتى شخص بعينه
 فالعمارة عليه ولو أبى أو عجز عمرها الحاكم
 بأجرها ولا يصح إمارة من له السكتى لأنه
 غير نافر ولا مالك لكن الحاكم يؤمرها
 له أو لغيره فيعمرها بأجرها بقدر ما يبقى
 على الصفة التي وقفها الواقف ولا يزيد على
 ذلك إلا برضا من له السكتى لأنها باقية
 صارت مستحقة له فترد إلى ما كانت وإن
 كانت وقفاً على الفقراء فكذلك في رواية
 حتى لا يزيد على ما كانت وفي رواية يجوز
 والاول أصح كذا في وقف الراعي عليه

(١) قلت أ رأيت هذا الرجل الذي جعل له
السكنى ان مات بعد ما بناها قال الذي
بناها ميراث لورثته دون أهل الوقت
ويقال لورثته هذا الرجل ارفعوا هذا
البناء كذا في باب الرجل يقف دارا على
أن يسكنها قوم يسكنهم من وقف
الاسعاف ع
(٢) تاجر الخياط أن يصلح أسفله فيجعل
ذلك كالآثار ومنه قوله أ زرع حيطان
الدار الموقوفة مغرب

سكنها لواحد بعد واحد تكون مرثتها واصلا حيا على من بدأ به الوقت بالسكنى (١)
ويقال له رثتها مرة لا غنى عنها وهي ما يمنع من خرابها ولا يلزمه أن يبنه ذلك ولو أوزر (٢)
الأول حطانها أو أدخل جذوعا في سقفها بديلا عما انكسر منها ثم مات وانتقلت الدار إلى
الثاني يكون ذلك لورثة الأول ويقال للثاني ان شئت فادفع اليهم قيمة ذلك ويكون ملكا لك
والأول وان لم تدفع قيمة ذلك فهو يرد دفع اليهم قيمة ذلك من الأجرة ثم تعود سكاكك اليك ولو
انهم دمت وقال الأول أنا بنيتها وأسكنها كان له ذلك وإذا مات يكون البناء لورثته ويقال لهم
ارفعوا بنايتكم عن الدار وخذوه والفرق بين هذه وبين ما قبلها أن ما رتب له لا يمكن تحلصه أو
تغييره الا بضرر بخلاف البناء فان كله لهم فلهم أخذه وليس للثاني أن يتأكل البناء بقيته بدون
رضائهم ولو حصصه الأول أو طين سطوحها ثم مات لا ترجع ورثته بشئ لأن ما لا يمكن
أخذ قيمته هو في حكم الهالك في فصل في وقف دار على سكنى أو لاد من الاسعاف •
وفي الظهيرة فان كان المشروط له السكنى رتب حيطان الدار الموقوفة بالأجر وحصصها
أو أدخل فيها جذعا ثم مات ولا يمكن نزاع شئ من ذلك الا بضرر بالبناء فليس لورثة الأول أخذ
شئ من ذلك ولكن يقال للمشروط له السكنى بعده ضمن لورثته قيمة البناء ولك السكنى
فان أبي أو جرت الدار وصرفت الغلبة إلى ورثة الميت بقدر قيمة البناء فاذا وقت غلبته بقيمة
البناء أعطيت السكنى إلى من له السكنى وليس لصاحب السكنى أن يرضى بغير ذلك وهدمه
وان كان مارت الأول مثل شخص الحيطان أو طين السطوح أو ما أشبه ذلك ثم مات
الأول فليس لورثته أن يرجعوا بشئ من ذلك ألا يرى أن رجلا لو اشترى دارا وحصصها
وطين سطوحها ثم استحققت الدار لا يكون للمشترى أن يرجع على البايع بقيمة الحصص والطين
وانما يكون أن يرجع بقيمة ما يملكه أن ينقصه ويسلم نفسه إليه انتهى وجعل في المجتبى
مسئلة ما إذا عرها ومات فظير ما إذا عر دار غيره بغير إذنه من وقف البحر الرائق • وتظاهر
كلام المصنف وغيره أن من له الاستغلال لا تكون العمارة عليه بناء على أن من له الاستغلال
لا يملك السكنى ومن له السكنى لا يملك الاستغلال كما صرح به في البرازية وفي فتح القدير
بقوله وليس له وقف عليهم الدار سكاها بل الاستغلال كما ليس له وقف عليهم السكنى
الاستغلال انتهى من المحل المزبور • (بث) لو وقف دار على رجل وأولاده وأولاد
أولاده أبدا ما شاءوا فان انقطعوا قال الفقهاء ثم يورث واحد من أولاد الأولاد الموقوف
عليهم بعض الدار الموقوفة وطين البعض وحصص البعض ويسقط عنه الأجر فطلب منه
الاخر حصته ليسكن فيها فخره منها حتى يدفع له حصته مما أنفق فيها ليس له ذلك والطين
والجص صار معا للوقف وله أن ينقص الأجر قال وانما ينقص الأجر إذا لم يكن في نفسه
ضرر بالوقف كن بنى في الحسان أو المسبل فله رفعه إذا لم يضر بالبناء القديم والأفلا في باب
ما يتعلق بعارة الوقف والبناء والغرض فيه من وقف الغنية • (بخ) دار سكنى الامام
هذه هاء وبناها لنفسه وسقفها من الخشب القديم لم يكن له بيع البناء ان بناها كما كانت
من المحل المزبور • قلت أ رأيت سكنى هذه الدار ان كان جعل فيها الرجل بعد هذا الرجل
الأول فقال أنا أعطى قيمة البناء وأبى أن يدع الورثة برفعون البناء قال ليس له ذلك

(١) سئل عن استأجر داراً وقام من مؤجر شرعى مقدّمه لمؤته بأجرة المثل ثماناً المستأجر تعذّر على بناء الدار وهدمه وعمر غيره بحسب ما أودع في يده هدم بيانه وإعادة العين الموقوفة كما كانت عليه أجاب أن كان ما عمر رقبته تنفع كان لمؤته الوقت ولا رجوع له بما أنفقه وإن لم يكن فيه مطلقاً يلزمه هدمه وإعادة الوقت الى ما كان عليه من وقت (٢٢٢) فتاوى ابن نجيم

(٢) سئل بنى في أرض الوقت فهو للوقت إن بنى من مال الوقت أو مال نفسه وقواه للوقت أو لم يبنها أو بنى لنفسه وأشهد عليه كان له يومئذ له على أولئك جائز أو لورثي الجواب أو لورثي الجواب

(ترجمة)

هل يجوز أن يسهل به هذه المسئلة الجواب نعم يجوز وإن لم يكن متولياً فإن بنى باذن المتولى ليرجع فهو وقت ولا فإن بنى للوقت فرق وإن بنى لنفسه أو أطلق رقبته لم يضر وإن أضر فهو المبيع ماله فلا يترتب على خلاصه وفي بعض الكتب لا يضر قلنا كما يأكل الفقهاء للوقت منزوعاً وغيره يزوج بمال الوقت كذا في أوائل الوقت من الاشياء

(٣) سئل عن المستأجر إذا بنى في أرضه أوقف باذن القاضي هل أن يرجع في الاجرة هل يكون البناء للوقت ويرجع بما أنفق في العمارة أجاب نعم يكون البناء للوقت ويرجع بما أنفق من فتاوى ابن نجيم

(٤) أن زيد متولى أذن شر وقب رده فوافقه متولى منعه فادار ولورثي الجواب أو لورثي ضررى أو لورثي الجواب

(ترجمة)

لو أراد زيد أن يبيع بئر في أرض موقوفة بلاذن متوليه فهل له أن يبعه من ذلك نعم ينصه ان حصل منه ضرر سئل عن رجل استأجر أرضاً وقام من الناظر مقدّمه مؤتمنه هل له أن يفسر فيها الاشجار بغير اذن الناظر أم لا يضمن اذنه أجاب له الغرس بدون اذن الناظر ان يضر الغرس بالأرض من فتاوى ابن نجيم

والبناء للمؤتمنه دون هذا الرجل الآن يصلحوا من ذلك على شيء وهذا على قياس قول أبي حنيفة في النصب باب الرجل يفتل الدار على أن يسكنها المقوم يبيعهم من وقت هلال (ص) حاشوت وقت بنى فيه ما كنه بلاذن متوليه وقال أنفق كذا وكذا ولو لم يضر رقبته بيانه القديم رقبته وهو لا كنه وما يضر رقبته فهو الذي ضيع ماله فلا يترتب على أن يخلص ماله من تحت البناء ثم يأخذه ولا يكون بناء المستأجر فيه مانعاً من صحة الاجارة من غير ذلك لا يذبح على ذلك البناء حيث لا يملك رقبته ولو اصطخوا على أن يصعد ذلك للوقت بغير الاجازة أقل الفقهاء منزوعاً وميناً فيه ص (١) ولو بنى بأمره متوليه على أن يرجع في غلة الوقت فالبنا للوقت ويرجع بما أنفق في أحكام العمارة في الأوقاف من الفصل الرابع والثلاثين من الفصولين (عدة) المتولى بنى في عرسه الوقت لو بنى من مال الوقت فهو للوقت وكذا لو بنى من مال نفسه لكن للوقت ولو نفسه من ماله فلا يشهد له ذلك ولو لم يذ كر شيئاً كان للوقت (٢) بخلاف آجنى بنى في ملك غيره ولم يذ كر شيئاً فإنه لو بنى من ماله على ما مر (قطر) المستأجر بنى في دار الوقت على أن يرجع في الغلة فلا الرجوع (٣) قيل المسئلة السابقة من الفصولين رجل وقف ضبعة على جهة معلومة أو على قوم معلوم ثماناً الوقت غرس فيها شجيرة قالوا أن غرس من غلة الوقت ومن مال نفسه لكنه ذكر أنه غرس للوقت يكون الوقت وإن لم يذ كر شيئاً وقد غرس من مال نفسه يكون له ولورثته من بعده ولا يكون وقتاً ولو غرس في المسجد يكون للمسجد لأنه لا يفسر نفسه في المسجد • أراض موقوفة على الفقراء استأجرها رجل من الثموني وطرح فيها المسرفين وغرس الاشجار ثم مات المستأجر قال الاشجار تكون لورثته وتؤمر الورثة بقلعها وليس للورثة الرجوع بما زاد المسرفين في هذه الاراضي عندنا في فصل الاشجار من وقت النسيئة • رباط غرس شجرة في أرض موقوفة على الرباط وقام عليها في سقيها وتهددها حتى كبرت ولم يذ كر وقت الغرس أنه الرباط قال الفقيه أبو جعفر ان كان هذا الرباط على بقعة الأرض الموقوفة على الرباط فالشجرة تكون وقتاً وإن لم يكن الرباط للشجرة فالشجرة تكون للأغراس وله أرضها • مسجد فيه شجرة التفاح قال بعضهم لا تقوم أن يقطروا بهذا التفاح والصحيح أنه لا يباح لأن ذلك صار للمسجد يصرف في عمارة المسجد من محل المزبور وفي التفتة يجوز له استأجر غرس الاشجار والسكر من في الاراضي الموقوفة اذ لم يضر بالأرض بدون صريح الاذن من المتولى دون حق الخياض (٤) وانما يحصل التفتة متى اذن فيما يذ كر الوقت بغيره خيراً قاله صاحبها قلت وهذا اذ لم يكن لهم حق اذ انما عمارتها أما اذا كان لا يحرم الحفر والغرس لوجود الاذن في مثله من وقت البصر الرائق • بناء الحائرة من غلة المسجد هل يجوز ذكره يجوز مطلقاً والمسئلة على وجهين أما أن يكون في البناء مصلحة المسجد أو لم يكن ففي الوجه الاول لا يباح لأنه من جدلة البناء وتفسر المصلحة أن يكون أجمع للقوم وفي الوجه الثاني لا وتفسر عدم المصلحة أن يكون المسجد في موضع يبيع كل أهل المسجد الاذن

(١) أبنائنا المئارة من وقفه ان شرط الواقف يجوز ان لم يعرف شرطه ان كان الوقف سعة وفي سائر ما جعله للقوم بأن يجمع الاذن به كل القوم يجوز والا فلا كذا في مختارات النوازل

(٢) ولو أن قيم المسجد اراد ان يبنى حوائط في حرم المسجد وفساته قال الفقيه أبو الليث لا يجوز له أن يجعل شيئاً من المسجد سكناً ومستغلاً كذا في باب الرجل يجعل داره مسجداً من وقف الثانية وكذا في الاصعاف والنوازل

(٣) به أنى ابن القيم وكذا أنى المرحوم يحيى افندي
(٤) بنى رجل مسجدين وعين لصالح كل منهما وقفاً وقل مرسوم بعض الوقوف عليه بأن اتقص مرسوم امام أحد المسجدين أو مؤذنه مثلاً بسبب كون وقفه خير باجر للعالم أن يصرف من فاضل الوقف الاستعماله لانهم جاهدوا كشي واحد وان بنى رجلاً من مسجدين أو رجل مسجداً أو لا آخر مدرسة ووقفهما أو قافلاً لا يجوز للعالم أن يصرف من فاضل وقف أحدهما إلى الآخر كذا في البرازية من وقف الدرهم لمصالح

بغير المشاركة (١) في باب اقتناء المسجد والتصرف في رقبته من التجسس والمزيد استأجر حائناً موقوفاً على الفقراء وأراد أن يبنى عليه غرفة من ماله ويقنع بها من غير أن يزيد في أجره فأنشئت على قدر ما سأل أجر فانه لا يعاقب له البناء الا أن يزيد في أجره فيزيد يبنى على مقبداً لا يخاف على البناء القديم من الضرر وان كان هذا حائناً لا يكون معطلاً في أكثر الاوقات وانما عيب فيه المستأجر لاجل البناء عليه فانه بطلن ذلك من غير زيادة في الاجر لان فيه مصلحة الوقف من آخر وقف الذخيرة مسجد انهم وقد اجتمع من غلته ما يحصل به البناء قال المصنف لا يتفق الغلة في البناء لان الواقف وقف على مرتبه ولم يأمر بأن يبنى هذا المسجد والفقير على أنه يجوز البناء بتلك الغلة في باب الرجل يجعل داره مسجداً من وقف الثانية ضبعة موقوفة على مسجد على أن ما يفضل من عمارة المسجد فهو للفقراء ما جئعت الغلة والمسجد لا يحتاج الى العمارة للعمال حل يصرف في من تلك الغلة الى الفقراء تكلموا في ذلك والصحيح ما قاله الفقيه أبو الليث انه ينظر ان اجتمع من الغلة ما لو احتاج الضبعة والمسجد الى العمارة بعد ذلك يكن اعماره منها ويبقى شيء تصرف تلك الزيادة الى الفقراء في الوقف على الفقراء من وقف الثانية وكذا في المحل المزبور قيم المسجد اذا أراد أن يبنى حائناً في أحد المسجدين أو فساته لم يجز له ذلك لان فيه جعل المسجد سكناً وقبـه ابطال حرمة وقفه والناسخ للمسجد فمأخذ حكمه (٢) من وقف تهذيب الواقفات نقلا عن النوازل لم يكن للمسجد أوقاف واحتاج المسجد الى العمارة لأبأس بأن يخرج جانباً من المسجد في أواخر الثالث عشر من القسولين مسجد له أوقاف مختلفة لأبأس للقيم أن يخلط غلته وان خرب حائناً منها فلا بأس بعمارة من غلته حائناً آخر لأن الكل للمسجد سواء كان الواقف واحداً أو مختلفين لأن المعنى يجمعها في الباب الثاني عشر من وقف الكرامات وكذا في المحط والملاصحة ولو خرب أحد المسجدين في قرية واحدة فطلقا شي صرف خشبه الى عمارة الآخر إذ لم يعم بنايه ولا وارثه وان علم بصرفها هو بنفسه قلت ان شاء كآمر في باب المساجد من وقف الثانية (ط شيخ) حوض أو مسجد خرب ودفن الناس عنه فلقاضي أن يصرف أوقافه الى مسجد آخر أو حوض آخر (٣) وفي شرح للمزادات والمسجد اذا استغنى عنه المسجون ولا يصح فيه أو خرب ما حوله يعود الى صاحبه كما كان ان كان حائناً ورثته ان كان ميتاً وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يبنى مسجداً أبداً فأما أوقاف المسجدين فان كان باني المسجد ومخذهما واحداً تكون ميراناً وان كانوا جماعة تصرف الى أقرب المساجد في تلك الجهة لان قصد الواقف في الأول عمارة مسجده وفي الثاني عمارة المحلة وبالصرف الى مسجد آخر في الجهة عارضا من المحل المزبور وقد تفرق فتاوى خوارزمي أن الواقف ومحل الوقف أعنى الجهة ان التحدث بأن كان وقفان على المسجد أحدهما الى عمارته والاخر الى امامه ومؤذنه والامام والمؤذن لا يستقر لعله المرسوم (٤) للعالم الذين أن يصرف من فاضل وقف المصالح الى الامام والمؤذن باستحقاق أهل الصلاح من أهل المحلة ان كان الواقف متحداً لأن غرض الواقف احياء نفسه وذلك يحصل بمعاذنا وماذا اختلف الاوقاف أو المتحد

الواقف واختلقت الجبة بأن بنى مدرسة ومسجدا وعن لكل وقفنا وفضل من غلة أحدهما لا يبدل شرط الواقف وكذا إذا اختلف الواقف لاجل جهة تتبع شرط الواقف وقد علم هذا التفرير أعمال العلين أحيا الواقف ورعاية شرط الواقف في آخر نوع في المنقول من الثالث من وقف البرازية * وفي المنيع إذا خرب ما حول المسجد واستغنى أهل المحلة عن الصلاة فيه بنى مسجدا عند أبي يوسف وهو قول أبي حنيفة وبه قال الشافعي ومالك ولا ينقل إلى مكان ما به أن كان حيا ولا إلى ورثته أن كان ميتا وقال أحمد بن حنبل نقله عنه وصرف الغلة إلى المسجد آخر وعند أبي يوسف ينقل إلى أقرب المساجد من ذلك المسجد ولا يعود إلى ملك الباني (١) إسان الحكم من كتاب الوقف * حائوت هو وقف صحيح احترق السوق والحائوت وصار بحال لا ينتفع به ولا يستأجر بنى الستة يخرج من الوقفة ومن هذا الجنس الرباط إذا احترق يظل الوقف وبصير ميراثا ومن هذا الجنس منزل موقوف وقفها جميعا على مقبرة معلومة تخرب هذا المنزل وصار بحال لا ينتفع به فخا ورسل وعمره وبني فيه بناء من ماله بغير إذن أحد فالاصل لزوم الواقف والبناء لزوم الباني ومن هذا الجنس وقف صحيح على أقوام مسلمين تخرب ولا ينتفع به وهو بعيد من التربة ولا يرغب أحد في عمارته بطل الوقف ويجوز بيعه (٢) في مسائل الوصية من وقف المشهور * المسجد إذا خرب واستغنى عنه أهل القرية فزعم ذلك القاضي فباع الخشب وصرف الفلن إلى آخر جاز (٣) قبيل وقف المريض من وقف الخانية * أهل المسجد لا يبيعوا غلة المسجد وتقتضيه بغير إذن القاضي لا يبيع وهو الأصح مسجد عتيق لا يعرف بأنه خرب فأخذ يجنبه مسجد آخر ليس لأهل المسجد أن يبيعوه ويستعينوا بغيره في مسجد آخر له على قول أبي يوسف هو مسجد أبدا وبه يفتى من وقف منية الفتى * وفي فتاوى القاضي ظاهر الدين يبيع البناء الموقوف لا يجوز قبيل الهدم ويجوز بيعه وكذلك الشجر الموقوف لا يجوز بيعه قبل القطع ويجوز بيعه وإن كانت الأشجار غير مخمرة يجوز بيعها قبل القطع وبعده من الفصول العمادية وكذلك في المسائل التاريخية والبحر * (جوز) أهل مسجد اقترعوا وتدعى المسجد إلى الخراب وبعض المتغلبة يستولون على خشب المسجد فانه يجوز أن يباع الخشب بأذن القاضي ويسلك الخشب ويصرف إلى بعض المساجد أو إلى هذا المسجد قال قد وقعت هذه المسئلة في زمن السيد الإمام أبي شجاع في رباط خرب وهو في بعض المارق ولا ينتفع به المارة وله أوقاف قال يجوز صرفها إلى رباط آخر ينتفع به المارة لأن الواقف غرضه من ذلك انتفاع المارة ويحصل ذلك في الثاني في الخامس من وقف نفقة الفتاوى * حوائط مال بعضها إلى بعض والآخر منها وقف والباقى ملك والمتولى لا يعمر الوقف قال أبو القاسم إن كان للوقف غلة وكان لأصحاب الخوايت أن يأخذوا القيم بتسوية الخلفاء المائل من غلة الوقف وإن لم يكن للوقف غلة فيد القسيم رفعوا الأمر إلى القاضي أم الأمر القاضي القيم بالاستدانة على الوقف في اصلاح الوقف وليس له أن يستدين بغير أمر القاضي كذا في الخانية من وقف البحر الرائق * ليس لائمه أن يستدين على الوقف في اصلاح الوقف بغير أمر القاضي وتسعير الاستدانة أن لا يكون للوقف غلة فيحتاج إلى

(١) والفتوى على قول أبي يوسف كافي السراجية والمنية

(٢) وقف أنهم وليس من الغلة ما يمكن عمارته بطل الوقف وعادة تقض البناء إلى الواقف أو إلى ورثته وإن كان لا يعرف واقفه فهو كالقطة هل يعمل بهذه المسئلة الجواب نعم يعمل بها من يعلم معناها ويطالع على ما يريد بها من الحكم الشرعي وأما من ليس كذلك فنجعل عنها وعن النظر إليها من فتاوى أبي السعود

(٣) سئل عن المسجد إذا خرب وإليه ما يعمر به هل يعمر بأقاضيه مسجد آخر أم لا يجب أن عرف بأنه أو وارثه له أخذ الانتقاض والانتفاع بها وإن لم يعرف فيعمر به مسجد آخر من فتاوى ابن نجيم في الوقف

انهمد الوقف وليس من الغلة ما يعمر به بناءه دفع النقض إلى الواقف أو وارثه * احترق حائوت الوقف والسوق وصار بحال لا ينتفع به بطل كونه وقفا وعاد إلى الواقف أو وارثه وكذا حوض القرية أو المحلة خرب بحيث لا يمكن عمارته واستغنى عنه أهل المحلة وإن كان لا يعرف واقفه فهو كالقطة يصدق به على فقير يشتري منه وينفع به كذا في البرازية قبيل الخامس من الوقف * وسنخى في أنه لا يجوز لأهل المحلة ويجوز برأى القاضي لأنه مختلف فيه وفعل القاضي رفع الخلاف تأمل

القرض والاستدانة أما إذا كان للوقت غلة فأنتق من مال نفسه لاصلاح الوقت كان له أن يرجع بذلك في غلة الوقت في باب الرجل يجعل داره مسجداً من وقف الخيرية * (عده) الاستدانة لاصلاح الوقت عند الضرورة هل يجوز أن أمر الواقف بتحويل وإن لم يأمر بتحويله ففساوى نفسه والخشاعة برفع الامر الى القاضي حتى يأمره بالاستدانة (١) وفي فساوى القاضي فظهر الدين والاحوط في مثل هذه الضرورات أن يستدين بأمر الحاكم إلا أن يكون يعلم منه ولا يمكنه الضرر فيقتضيه يستدين بنفسه في السابغ والعشرين من فصول العمادى وكذا في الفصولين * والذي يظهر لنا في ذلك أنه ان أمكنه القرض بدون ربح فلا يهدل الى ما قد يربح وان لم يكن الربح استأمر القاضي وفعل والا أدى الى خراب الوقت خصوصاً في زماننا الذي قل فيه من يقرض الجذاهم بدون معاملة شرح الوهبانية للمصنف فلو عدهم ولم يكن فيه غلة العمارة في الحال واستقرض العشرة بثلاثة عشر في سنة واشترى من المقرض شيئاً بثلاثة دنانير يربح في غلته بشرة وعليه الزيادة في باب تصرفات القيم من القنية * (الشامى في تصرفات المتولى وخبراته وفيما يقبل قوله وفيما لا يقبل وفيمن يستحق الوظيفة ومن لا يستحقها وفيه مسئلة النيابة عن الوطائف) * فان قلت اذا شرط الواقف ناظر أو جاسياً أو صديقاً ما على كل منهم قلت الامر والنهي والتدبير والعقد وقضى المال وظيفة الناظر وجب على المال من المستأجرين هلاسياً أو خراجياً ووظيفة الجاسي وثقتا المال وزنه ووظيفة الصديق فان قلت فهل للجاسي الدعوى على المستأجر وهل له اجارة المسقف قلت لا لا يتوكل الناظر وهذه الوظائف اثنتان على العرف فبما كلفه في فتح القدر في المشرف وأما بيان ماله فان كان من الواقف فله المشروط ولو كان كغيره اجرة المثل ولو كان منصوب القاضي فله اجر مثله واختلفوا هل يستحق بلا تعيين القاضي فتقل من القنية أو لا لأن القاضي لو نصب قديماً عاقلاً ولديه بله أجراً حتى فيه سنة فلا شيء * وثانياً أن القيم يستحق أجر مثل سبعة سواء شرط له القاضي أو أهل الخلة أجراً أو لا لانه لا يقبل القوامه تطاهر الابال مؤنة والاجرة والمعهود كل شرط (٢) من وقف البحار الزائق * وليس لاحد ان يتصرف دون الاشرع عندهما خلافاً لا يوقف وفي الخافية ولو أن قيمين في وقف أقام كل واحد منهما قاضى بلدة غير قاضى بلدة أخرى هل يجوز لكل أحدهما أن يتصرف دون الاشرع قال الشيخ اعلمم الزاهدى ينبغى أن يجوز لتصرف كل واحد منهما ولو أن واحداً من هذين القاضين أراد أن يعزل القيم الذى أقامه القاضي الاشرع فان رأى القاضي المصلحة في عزله كان ذلك والا فلا انتهى وفيه دليل على أن القاضي عزله منسوب قاض آخر بغير خيانة اذا رأى المصلحة انتهى فان قلت هل لاحد الناظرين أن يؤمر الاشرع قلت لا يجوز لى انما من كتاب الوصايا يباع أحد الوصيين لصاحبه شيئاً من التركة لا يجوز عند أى خليفة ومحمد لان عندهما لا ينفرد أحد الوصيين بالتصرف انتهى والناظر اقرضى أو وركب من المحل المزبور قبل المسئلة المزبورة ورقة * (قسطخ) ليس للمولى ايداع مال الوقف والمسجد الامن في عياله ولا اقرضه فلو أقرضه من وكذا المستقرض (٣) وقد كررنا القيم لو أقرض

(١) واختاره الاختاره الصدر الشهيد وأبو الليث اذا لم يكن يقدم بالاستدانة يرفع الى القاضي فيما أمر به الخيفة ثم يرجع الى الغلة وقامه في (ط) كذا في تصرفات التقسيم في الاوقاف من وقف القنية عه

(٢) في السراجية من ميسوط نحو الاسلام واذا مات من له وظيفة من بيت المال لحن الشرع واعزاز الاسلام كالامامة والتأذين وغير ذلك بحاجته صلاح الاسلام والمساكين واليتامى يراعون ويشعرون حق الشرع واعزاز الاسلام كما يراعى وتقسيم الاب فالأمام أن يعطى وظيفته لائلاء الملت لا لغريم حصول المصود والتجسار فلو يسم والامام مررب تخلف المولى باذن الشرع والسرع أمر بإبقاء ما كان على ما كان كائناً الملت لا لغريم من خزانة الروايات من باب بيت المالى ومصارفه عه

(٣) مثل عن الناظر اذا أبرأ المستأجر من شيئاً من الاجرة هل يصح ابرأه وبسرى على الوقف أم لا آيا لا يتقذر ابرأه على الوقف ويضع من فتاوى ابن القيم عه ولو أبرأ القيم المستأجر عن الاجرة بعد تمام المدة تصح البراءة عند أى خليفة وشهد ويشعرون في تصرفات القيم من حاوى القنية عه

مال المسجد لأخذ عند الحاجة وهو أجر من أمساكه فلا بأس به * (عده) يسع المتولى اقراض ما فضل من غلة الوقف لأجره في السابيع والعشرين من القصولين * وأشار المؤلف إلى أن القاضى ولاية اقراض مال الوقف كما في جامع القصولين قبيل باب التصحيح من البحر الرائق * (عج ك) طالب القيم أهل الحلة أن يقرض من مال المسجد للامام فأبى فأمره القاضي فأقرضه ثم مات الامام فقلنا لا يضمن القيم (عج) مثله في تصرفات القيم من القنية * وفي الجواهر ظالم طمع في مال الوقف فانه لا يجوز للمتولى أن يدفع اليه شيئا يبقى الباقي محفوظا هذا ما ذكر وهو الصحيح بخلاف الوصى حيث لم يمكن دفعه حل له الاعطاء ولم يضمن من وقف نقد القضاوى في الخامس لمخصا وكذا في وصايا النخبة البرهانية * وللقيم صرف شيء من مال الوقف الى كتابة الفتوى ومحاضر الدعوى لاستخلاص الوقف في باب تصرفات القيم من وقف القنية * وفي البرازية قيم الوقف أنفق من ماله في الوقف ليرجع في غلته له الرجوع وكذا الوصى مع مال الميت ولكن لو ادعى لا يكون القول قوله المتولى إذا أنفق من مال نفسه ليرجع في مال الوقف له ذلك فان شرط الرجوع يرجع والا فلا انتهى وفيها أيضا قسم المسجد اشتري شيئا لمؤنة المسجد ولا إذن الحاكم بماله لا يرجع على الوقف انتهى وظاهره أنه لا رجوع له معاملة الا باذن القاضى سواء كان أنفق ليرجع أولا سواء رفع الى القاضى أولا سواء برهن على ذلك أولا من وقف البحر الرائق * (يق) ادعى وصى أو قيم أنه أنفق من مال نفسه وأراد الرجوع في مال اليتيم والوقف ليس له ذلك إذ يدعى بذاته نفسه على اليتيم والوقف فلا يصح بغيره الدعوى هذا لو ادعى من مال نفسه فلو ادعى الانفاق من مال الوقف واليتيم فلو ادعى نفقة المنسل في تلك المدة صدق في الرابع والثلاثين من القصولين * (م) ولو استهلك المتولى مال الوقف حتى صار ضامنا ثم وضع مثل ذلك على مال الوقف لا يجزى عن العهدة لأنه الواحد لا يصلح أن يكون مملوكا ومقتضا الحيلة أن يرفع الامر الى القاضي حتى يثبت رجلا فندفع اليه ثم يدفع ذلك الرجل اليه ولو أنفق في عبارة الوقف يجزى عن العهدة في تصرفات المتولى من فصول العهدة * (عج) القيم ضمن مال الوقف بالاستهلاك ثم صرف قدر الضمان الى المصرف بدون إذن القاضي يجزى عن العهدة في تصرفات القيم في الاوقاف من القنية وكذا في البرازية * ولو خلط المتولى ماله بمال الوقف يضمن وقبل يضمن ولو خلط مال الوقف بمال الوقف لا يضمن وقفا (١) في السابيع والعشرين من القصولين * لو كان في يد رجل أوقاف مختلفة خلط أموال الاوقاف وغلط الوقف كان ضامنا (٢) وكذا البالغ والحصار إذا خلط أموال الناس والعلبان إذا خلط حنطة الناس الا في موضع يكون العلبان مأذونا بالخلط عرفا في فضل أدراكه من الخانية * إذا أجبوا اوقفه أو وصى الأوقف أو القاضى أو أمينه ثم قال قبضت الغلة فضاءت أو وفقت على الموقوف عليهم وأتوا فالتوا ولم يمسح به (٣) في الباب التاسع عشر من وقف الكرمانى * نائب الناظر كره في قبول قوله فلو ادعى ضياع مال الوقف أو فقريته على المستحقين وأكثروا فالتوا له كالأصل السكن مع عينه من دعوى البحر الرائق * فان قلت إذا قصر

(١) المتولى خلط أموال أوقافا مختلفة يضمن في الكراهية والاستحسان من القيمة بعد مخالفتها في القصولين موافق لما في الثانية

(٢) لان الخلط استهلاك فكونه سبب الضمان الا في موضع جرت العادة والعرف فظاهر بالاذن بالخلط كما عرفت العادة بالاذن من أرباب الخلطة للطلبان بالخلط ولا عرف في حق السمايرة والبايعين كذا في زكاة الوقاعات الحسامية بعد

(٣) وأغنى أبو الهيثم ودأن المتولى ان كثر فاسد أميرا لا يقبل قوله في صرف مال الوقف بيمينه بعد

(١) المشهور عند قضائنا أن المتولي أذونات جهل لا ذراهم الموقوفة التي هي أصل الوقف لا يضمن ومعه من شيخ الإسلام مولانا أبي السعد أنه قال رأي على الضمان لكن بالمعنى وقفة الدراهم والمساكن المتعلقة بمأخذ كورة في المكتب لم تذكر كذا المسئلة في الكتب ووجدت مسئلة في الكتب المعتمدة وهي أن (٢٢٨) الواقف إذا شرط أن يستبدل الوقف وسباع ويشترى بفضة أرض فانه يفتقر

عند أبي يوسف فبعد ما نابع المتولي إذا مات جهلا لا ذراهم التي هي عن الوقف يضمن بالاتفاق وتلك المسئلة استدلى على رأيي وأيضاً فعليه علمه ضمان غلة الوقف إذا مات جهلا لا ذراهم ولا صرفها إلى مصادره غير جائز في الدراهم التي هي أصل الوقف فان أصل الوقف لا يصرف إلى هنا محمول ككلام شيخ الإسلام في الوقف إذا شرط في الدراهم الموقوفة شرطاً وانفسه المتولي فانه يلزم الضمان حال سعة الإسلام وهذه المسئلة أيضاً غير مرد كورة في الكتب لكون وقفة الدراهم غير مرد كورة لكن استنبطت من مسئلة تركت في كتاب الوكالة وهي أن الوكيل إذا خالف شرط الموكل بزمه الضمان وفيما نحن فيه المتولي ووكيل اتام من جانب الواقف كما هو رأي أبي يوسف أو من جانب الفقراء كما هو رأي محمود وعلى كلا التقديرين يكون المتولي وصيلاً فلهذا التمس ترفع إلى مخالفة الوكيل فلزم الضمان هذا ما ذكره شيخ الإسلام فيقول على رأي محمود رحمه الله يكر أن يناقش بأنه ليس الفقراء شرط حتى يجالسه المتولي بل الشرط للوقت والموت وليس بوكيل من جانيه ويمكن دفعه تناقض من خط سعدى القندى

(٢) أي في صورة شرط الواقف قضاء دينه ثم صرف الناضل إلى الفقراء ولولم يظهر الخ فان دفع اليهم ذلك ضمن وإذا ضمن ينبغي أن لا يرجع على المستحقين بما دفعه إليهم في هذا الحالة كما سأل على مودع الابن إذا اتفق على الابن بغير إذنه وبغير إذن القاضي فانهم قالوا لا يضمن ولا يرجع له على الابن قالوا لأنه ملكه بالضماني

المتولي في شيء من مصالح الوقف حصل يضمن قلت ان سكان في عين ختمه وان كان في مال في الذمة لا يضمن قال في القسمة انهم سجد المسجد فلم يحفظ التسم حق ضاعت خشمه يضمن اشترى التسم من الدهان وهذا وقع الثمن ثم أنفلس الدهان لا يضمن انتهى وفي البرازية استمسح المتولي عن تناقش ما على المتقبلين لا يأثم فان حرب بعضهم بعد ما جتمع عليه مال كثير يجرى الضمان لا يضمن المتولي من وقف البحر الراقي * وإذا أخذ من تولى الوقف من غلته شيئاً ثم مات بلا بيان فانه لا يكون ضامناً أكدوا وقاله الطروسى في أنفع الوسائل بما إذا لم يطالبه المستحق وأما إذا طالبه المستحق ولم يدفع له ثم مات بلا بيان فانه لا يكون ضامناً انتهى ومقتضاه أنه لو ادعى في حياته الهلاك لا قبل قوة لانه صار ضامناً بغير المستحق بعد الطلب من الحل المزبور * ولو باع المتولي أرض الوقف وقبض الثمن ثم مات وبين حال الثمن كان ديناً في تركته (١) في فضل الشرط من وقف الخاتمة وكذا في شرط استبدال الوقف من الاعساف * لو كان في يد التسم من مال المسجد خسوس ديناراً إذا اشترى بها مسئلة فلا يحصل منه خسة دينار ولو دفعها لمعامله تحصل الخسة وزيادة ليس له ذلك في الباب الثالث عشر من التكرامى وفي باب نصرة فالتسم من القسمة * لو تزوج الحاكم جارية الوقف يجوز بيعه ولا يجوز زلانه يلزم عليه المهر والنفقة ولو تزوج بعد الوقف من أمة الوقف لا يجوز ووجوبه عليه بعد الوقف في مال الوقف في نوع في وقف المنقول من الثالث من وقف البرازية * إذا حصل تعمير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كله أو بعضه فقطع لا يقر لهم ديناً على الوقف إذا لاحق لهم في الغلة زمن التعمير بل زمن الاحتياج إليه عر وأولاً في الأخيرة ما يفيد أن الناظر إذا صرف لهم مع الحاجة إلى التعمير فانه يضمن انتهى وقاله ما ذكرناه لو جاءت الغلة في السنة الثانية وقاضى شيئاً بعد صرف معلوم في هذه السنة لا يضمن الناضل عوضاً عما قطع * وقد استفتيت عما إذا شرط الواقف الناضل عن المستحقين للعتقاء وقد قطع للمستحقين في سنة شيئاً بسبب التعمير هل يعطى الناضل في السنة الثانية لهم أم لا معناه فأجبت للعتقاء لما ذكرناه والله أعلم وإذا اقتنا بضمين الناظر إذا صرف لهم مع الحاجة إلى التعمير هل يرجع عليهم بما دفعه لمكوتهم قبضوا أم لا يستحقونه أو لا لم أره سراجاً يمكن نقلوا في باب النفقات أن مودع الغائب إذا أتقن الدويعه على أي مودع بغير إذنه وأذن القاضي فانه يضمن وإذا ضمن لا يرجع عليهم لانه لما ضمن حين أن المدفوع ملكه لا يستأد ملكه إلى وقت التعمير كما في الهاديه وغيره أو قالوا في آخر كتاب الغصب ان المضمون ان ملكه ما ضمن مستنداً إلى وقت التعدي في أو آخر كتاب الوقف من الاشياء * ولو لم يظهر دين في تلك السنة وصرف الناضل إلى المصرف المذكور ثم ظهر دين على الوقف يسترد ذلك من المدفوع اليهم (٢) في باب الشرط من وقف القسمة * فان قلت هل للمتولي أن يصرف غلته سنة عن سنة قبلها قالت لما في الطواى الحصري وغيره مثل أبو جعفر عن قبح جمع الغلة وقسمها على أهل الوقف وحرم واحد منهم ولم يعطه وصرف نصيبه إلى حاجة نفسه فلما خرجت الغلة الثانية طلب المحرم نصيبه هل لذلك قال ان شاء ضمن القيم وإن شاء امتنع شركاءه مشاركتهم فيما أخذوا فان اختار تضمين القيم سلم

فتبين أنه دفع مال نفسه وأنه متبرع ولا رجوع فيه كذا في وقف البحر في شرح قوله لم يضمن غلة الوقف الخ بعد لهم قوله ينبغي أن لا يرجع على المستحقين أقول فيه نظر بل مادام المدفوع قائماً في يده الرجوع فيه لا ما إذا اعتلأ أضراراً له أنه هبة وقبضها له الرجوع مادامت العين قائمة بالترشي أو مقتضاه القاضي الامناع فتدبره ثم راقى في ذيل القول المذكور لا يخفى الغمعة في الاشياء =

لأن القاضى ليس بمعتد فى هذه الصورة لعدم ظهور الدين وقت (٢٢٩) الدفع فلم يملكه القاضى فساكن للناظر استرداده

بمخلاف مسئلتنا لانه معتد لكونه
صرف عليهم مع علم الحاجة الى التعمير
كذا فى الاشهاد وقناه فيه قريبان
المسئلة المنقولة عد

اهم ما أخذوا وليس له أن يأخذ من غلة هذا العام أكثر من نصيبه انتهى وظاهره أنه اذا
اختار اتباع الشركاء فانه لا مطالبة له على المتولى وأن المتولى لا يدفع الى المحرم من الغلة
الثانية شأوا اختار نصيبه أو اتباع الشركاء لكن فى النسخة وان اختار اتباع الشركاء
والشركاء فعلاً أخذوا كان له أن يأخذ ذلك من نصيب الشركاء من الغلة الثانية لانه لا مختار
اتباع الشركاء بين أنهم أخذوا نصيبه فله أن يأخذ من أنصباهم مثل ذلك لانه جنس حقه
بني أخذ جميعاً جميعاً القيم على تلك القيم من حصص المحرم فى السنة الاولى لانه بقى
ذلك حقه للجميع انتهى فظاهره أن المتولى يدفع له من الغلة الثانية شأوا أو أبو احدث اختار
اتباعهم ومفهوماً أنه لم يصرف حصص المحرم الى نفسه وانما صرف الغلة اليهم وحرم
واحد منهم اما لعدم حضوره وقت القسمة أو عساده أنه يشاركهم ولا يضمن المتولى وأنه
يدفع اليه من الغلة الثانية من أنصباهم وظاهره فى الحاوى أنه يشبههم فيما أخذوا ولا يعطى
من الثانية أكثر من حصصه وهو الظاهر لان حقه صار فى ذمتهم والمتولى ليس له ولاية قضاء
ديونهم ومقتضى القواعد أن المحرم فى صورة صرف الجميع اليهم له أن يضمن المتولى لكونه
معتد بما كماله أن يرجع على المسحقين من وقت البحر الرائق وفى القسمة (عن حج) قضى
للقاضى بدخول أولاد البنات فى الوقف على الأولاد الاولاد بعد مضى سنين لا يظهر حكمه
الافى غلة المسحق (١) دون ما مضى وغلات تلك السنين معدومة (٢) كالأظهر للحكم
بفساد المسحق بغيره وفى الواقات الماضية امر حتى لو كانت غلة السنين الماضية فاقعة
يسحق أولاد البنات حصص منها ومن (عن حج) وغيره أن الحكم يظهر فى الغلات القائمة دون
الهالك وفى الكبرى أخوان عليه ما دار موقوفة غاب أحدهما وقبض الآخر غلتها
ثم حضر الغائب وقد مات الحاضر فأراد الغائب أن يرجع نصيبه فى تركه فان كان
الحاضر قوماً كان له أن يرجع لانه ان استغل كانت الغلة له ما وان لم يكن قوماً لم يكن
له أن يرجع لانه ان استغل فالغلة له فان استغل القيم كان نصيبه على المستأجر فى الحادى
والعشرين من وقت الكرماتى كذا فى الواقات الحسامة فى كتاب الوقف بعلامة النون
دار موقوفة عليه ما غاب أحدهما وقبض الآخر غلتها سبع سنين ومات عن الوصى ثم
حضر الغائب وطالب الوصى بحصصه من الغلة ان كان الحاضر الذى قبض الغلة هو القيم
كان للغائب الرجوع فى تركه المبت محصية من الغلة وان لم يكن القاضى قوماً لا تأمها كانا
اجرا معاً كذلك وان أجرا الحاضر كانت الغلة كاهاله ولا تطيب له بل يصدق بحصة
الغائب فى السابع من وقت البزانية والظهيرية فان همل الاجرة وانفسه الموقوف
عليهم ثم مات أحداهم القياس أن تنقض القسمة ويكون للذى مات من الاجرة حصصه قدر
ما عاش لكأنه حسن ولا تنقض القسمة (٣) فى السابع من وقت تنقضى التاتارخانية
(حك) ولا يجوز أخذ غلة وقف مدرسة حتى يكون سكانها أكثر مما فى داره وأكثر
تقلها (٤) ولا يصح أخذ غلتها لمن قرأ فيها كل يوم سبع أو مائة (٥) ثم فى المسجد
سنة فلما أدل غلة الوقف فيه مات فبقي ثورته بخلاف ورز القاضى فى فصل فيما يجل
بدررس والتمه من وقف حاوى القسمة قال الفقيه أبو الباقى من يأخذ الاجر من طلبه

(١) لان دخولهم مختلف فيه كذا قال
ابن نجيم وقال أبو السعود لا خلاف
فى الدخول ان كان لفظ الاولاد متكرراً
كما ترى فى الوقف على الاولاد عد
(٢) قبل أن يستند هذا الحكم الى وقت
الوقف فقال بلى ولكن فى حق الموجود
وقت الحكم وغلات تلك السنين معدومة
هكذا عبارة القسمة فى المسائل المتفرقة شهيد
(٣) همل يجوز لناظر أن يجعل معلوم
مسحق قبيل استحقاقه يبنى أن يجوز
والأفضل خلافه قياساً على ما فى البزانية
الصديق اذا أخذ غلتها قبل الوصوب
أو القاضى استوفى رزقه قبل المذبحار
والأفضل عدم التجهيل لاحتمال أنه
لا يعيش الى المدة وهذا الاستنباط لم أره
منقولاً من خط ابن نجيم كذا فى البحر ريد
(٤) زيد دائرته ولد ببق مدرسته فك
حجره سنة اولوب هو كرون واروب درس
اوقه وظيفة الغلة رخصت واريد
(ترجمة)
اذا كان زيد المشتغل بالعلم فى مدرسة وهو
ساكن بجميع رقبته وله سكن خارج عنها
وهو باق كل يوم اليها يقرأ درساً فيها
فوله لا أخذ الوظيفة
الجواب لا يجوز أخذ غلة وقف المدرسة
حتى يكون سكانها أكثر مما فى داره وأكثر
تقلها وهذا يستغل بالقرآن وأمان قرأ
فيها كل يوم سبعاً ولكن فى داره لا يبعه
أخذ غلتها خزانة الاكل فى آخر الوقف

العلم في يوم لا در من فيه أروحو أن يكون جائزاً وفي الحاشي إذا كان مشغولاً بالكتابة والتدريس في الثامن عشر من وقف الدار الثانية * التعلّم إذا كان لا يختلف إلى الفقهاء للتعلم أن كان في المصدر ويستعمل بكتابة العلم وشي من الفقه لنفسه بما يحتاج إليه ولا بأس له أن يأخذ الوظيفة لانه من معلّم والكتابة من بجهة التعليم وان كان لا يشتغل بشي لا يحل له ذلك ولا يحل له المتولى أن يعطيه وان خرج من المصراع خرج إلى مسير ثلاثه أيام فصاعداً فلا يأخذ من الوظيفة شيئاً لأن هذه مدة طويلة وان قام أقل من ذلك يتطسر ان خرج لآخر له منه بد كالتزّه والتفريح لا يأخذ من الوظيفة وان لم يكن له بد كطلب الموت فإنه يأخذ وظيفته لانه قليل في عني عنه من وقف ثم ذيب الواقات نقلا عن النوازل * (قم) استخلف الامام في المسجد خلفه ليوم فيه زمان غيبته لا يستحق الخليفة من أوقاف الامامة شيئاً ان كان الامام أم أكثر السنة (١) في باب ما يحل للمدرس من وقف الطلبة وكذا في الغيبة * فان قلت هل يجوز النيابة في الوظائف مطلقاً وبعدراً ولا مطلقاً قلت لم أوفى فيها تفصيلاً عن أصحابنا الاما ذكره الطرسوسي في أنفع الوسائل فهو ما من كلام الخلفاء فإنه قال قلت أ رأيت ان حلت بهذا القيم آفة من الآفات مثل الخرس والعصبي وذهاب العقل والفالج وأشباه ذلك هل يكون الاجرة قائماً قال اذا حل به من ذلك شيء يمكنه معه الكلام والامر وانتهى فالاجرة قائم وان كان لا يمكنه معه الكلام والامر وانتهى والاخذ بالأعطاء لم يمكن له من هذا الاجرى انتهى * قال الطرسوسي فاستنبطنا (٢) منه جواب مسئلة واقعة وهي أن المدرس أو الفقيه أو المعيد أو الامام أو من كان مبائراً شيئاً من وظائف المدارس اذا مرض او حج وحصل له ما يبيعه الناس عذراً شرعياً على اصطلاحهم المتعارفين انفقوا أن لا يحرم من رومته المعين بل يصرف اليه ولا يكتب عليه غيبة ومقتضى ما ذكره الخلفاء أنه لا يستحق شيئاً من المعلوم مدة ذلك العذر فالمدرس اذا مرض أو الفقيه أو أحد من أرباب الوظائف فإنه على ما قاله انصاف ان أمكنه أن يباشر ذلك استحق وان كان لا يمكنه أن يباشر ذلك لا يكون له شيء من المعلوم وما جعل هذه العوارض عذراً في عدم منع من معلومه المقوله بل أذا راعى الخلفاء في المعلوم على نفس المباشرة فان وجدت استحق المعلوم وان لم يوجد لا يكون له معلوم وهذا هو الفقه واستخرجنا أيضاً من هذا البحث والتقرير جواب مسئلة أخرى وهي أن الاستنابة لا تجوز سواء كان بعدراً أو بغير عذر فإن الخلفاء لم يجعل له أن يستنيب مع قيام العذر الذي ذكرها فلما كانت الاستنابة تجوز كان قال ويجعل له من يقوم مقامه إلى أن يزول عذره وهذا أيضاً ظاهر الدليل وهو فقه حسن انتهى وقد منعنا عن ابن وهبان أنه اذا سفر للجمع أو صلة الرحم لا يعزل ولا يستحق المعلوم مع أنهم ما فرقوا بينه والامام ذكره في الغيبة استخلف الامام خلفه في المسجد ليوم فيه زمان غيبته لا يستحق الخليفة من أوقاف الامامة شيئاً ان كان الامام أم أكثر السنة انتهى وما صدره ان النائب لا يستحق من الوقف شيئاً لأن الاستحقاق لا يترتب بولم يوجد ويستحق الاصيل الكل ان عمل أكثر السنة (٣) وسكت عاينته الاصيل للنائب كل شهر في مقابلة

(١) زيد امامت يعقوب نائب نصب
استدعي كونه عروم متولى من بول
وظيفة سني ويرحمه قادر اولور
الجواب اولور أبو السعود
(ترجمة)

اذالم يشر في الامامة بنفسه ونصب
فانباغته فهل لعمر والمتولى أن لا يعفى
ذلك النائب أجرة أيام نيابته أم لا
الجواب له ذلك

(٢) قوله فاستنبطنا منه الخ مع قوله
ومقتضى ما ذكره الخلفاء الخ لا يفتي
ما فيه من التضارب ويجزى اهـ صحيحه
(٣) هذا على أن يكون ما يدفع اليه صلته
وأما اذا كان أجرة فلا يستحق الاصيل
شيئاً في أيام لم يزمت فيها كما أفق في الجواب
السعود

عمله بل يستحقه النائب عليه أولا والظاهر أنه يستحقه لانه اجابة وقد وفي العمل بسأله
قول المتأخرين المتقرب به من جواز الاستئجار على الامامة والتدريس وتعليم القرآن وعلى
هذا المذهب يعمل الاميل وعلى النائب كانت الوظيفة شاغرة ولا يجوز لظناظر الصرف الى
واحد منهما ويجوز للقاضي عزله وعلى الناس بالقاهرة على جواز الاستئابة في الوظائف
وعدم اعتبارها شاغرة منع وجود النيابة ثم رأيت في الخلاصة من كتاب القضاء أن الامام
يجوز استخلافه بلا إذن بخلاف القضاء وعلى هذا لا تكون وظيفة شاغرة وتقع النيابة
وعمره على الطرسوسي أن الخصاص صرح بأن التقسيم أن يوكل وكلا يقوم مقامه وله
أن يجعل له من ماله ما يشاء وهكذا في الاعفاء وهذا كالتصريح بجواز الاستئابة لان
النائب وكيل الاجرة كالايجني فالذي يقرر جواز الاستئابة في الوظائف من وقف المير
الرائق * (ب) وقف دار على امام مسجد ككنه بشرائطه ثم أخذ يوم نفسه ليس له أن
يأخذ آخرتها في المسائل المتفرقة من وقف القنية * ولو شرط للمحققين خيرا ولما
معنا كل يوم للقيم أن يدفع القنية من النقد وفي موضع آخر لهم طلب العين وأخذ القيمة
في أوائل كتاب الوقف من الاشياء * (ش) وقف على المتفقه حنطه فيدفعها القيم
ذاتهم فلهم طلب الحنطه ولهم أخذ الدنانير ان شاءوا ولو أبرأ صاحب الحق انقيم عن نصيبه
بعد ما استلمه لا يصح (١) في باب ما يحل للمدرس من وقف القنية * شرط أن يصح
بفاضل الفقه على من يبال في مسجد كذا كل يوم ليراع شرطه وللقم التصديق على مسائل
غير المسجد وأخرج المسجد وعلى من لا يسأل من وقف الاشياء * وقد سئل عن تقرير
القاضي المرتبات (٢) بالوظائف فأجبت بأنه ان كان من وقف مشروط الفقراء فالتقرير
صحيح لكنه ليس بلازم وللناظر الصرف الى غيره وقطع الاول الا اذا حكم القاضي بعدم تقرير
غيره فحينئذ يلزم وهي في أوقاف الخصاص وغيره وان لم يكن من وقف الفقراء لم يصح ولم يحل
وكذلك ان كان وقف الفقراء وقدر من ذلك فصاها ثم سئل لو تقرر من فائض وقف
سكت الواقف عن مصرف فائضه فهل يصح فأجبت بأنه لا يصح أيضا لما في التاخرية
أن فائض الوقف لا يصرف للفقراء وانما يشتري به التولى مستغلا (٣) وسرح
في التبرأة وتسمه في الدرر والغرر بأنه لا يصرف فائض وقف لوقف آخر اتحدوا فقهما
وأختلف انتهى في القاعدة الخامسة من الاشياء * (ش) يجوز صرف الفائض
عن المصالح الى الامام الفقيه ياذن القاضي (بو) لا باس بأن يعين شيئا من مسيلات
المصالح الامام (ح) زيد في روجه الامام من مصالح المسجد ثم نصب امام آخر فله
أخذه اذا كانت الزيادة لقله وجوه الامام وان كانت لمعنى في الامام الاول نحو فضله
أو زيادة حاجته فلا يحل للثاني في فضل فيما يحل للمدرس من وقف القنية * وان ضاق
المصدع عن عمله جاز للمولى أن يدخل بعض منزل الوقف فيه ولو أدخله بلا حاجة لا يصح
مسجدا من وقف البرازية في المتفرقات * ولو جعل المتولى المنزل الموقوف على المسجد
مسجدا يصح مسجد ولو ضاق المسجد جاز أن زيد واقفه بأمر القاضي في الثالث عشر من
وقف الكرماني (ج) كسب) ولو اشترى من مال المسجد شعبا في رمضان يثنى قلت هذا

(١) الظاهر انه لا يمكن قبل قبضه حتى

يصح إبراءه عند

(٢) المراد بالمرتبات في اصطلاحهم

احداث المعاملات للاشخاص لا في مقابلته

الخدمة بل شيئا ناصلا له أو عمله ويسمى

في عرف الروم بالزائد

(٣) الفاضل من وقف المسجد مثل بصرف

الى الفقراء قبل لا يصرف الى الفقراء وانه

صحيح ولكن يشتري به مستغلا لمسجد

كذا في المحيط البرهاني في النوع الاخر

من الوقف عند

إذا لم ينص الواقف عليه * (ق) أو سيئ حاله أن ينفق على بيت المقدس جازي ينفق في سراحه ونحوه قال هشام فدل هذا على أنه يجوز أن ينفق من مال المسجد على قتاديه وسرجه والنقطة والبيت (طاهر) مثله (كص) ككتاب المشايخ (ق) (ق) هل للقيم شراء المراوح من مصالح المسجد فقال لا (عب) الدهن والخمير والمراوح ليس من مصالح المسجد أنما مصالحه عمارته (خم) الدهن والخمير من مصالحه دون المراوح قال رضي الله تعالى عنه وهو أشبهه بالمواعظ وأقرب إلى عرض الواقف (عل) (ج) أنهم هم المسجد فلم يحفظه القيم حتى ضاعت خشبته ينفق في باب تصرفات القيم من القيمة * (التاسع في الإجارة في الوقت وفي قيمة الوقت) * (ف) فيم الجامع القديم آجر موضعا تحت ظلة الباب بعض الصكا كن لا يصح (خ) نعيم بيع فناء المسجد لغيره فيه القوم لا بأس به إن شاء الله إذا كان فيه مصلحة للمسجد وكذا الوضع في فناءه كرامتي وسردا وإبرها إذا لم يكن جزءا لعمارة والمستأجر يكون معذورا إن شاء الله إذا كان لأصلاح المسجد وفناء المسجد ما كان عليه ظلة المسجد إذا لم يكن جزءا لعمارة المسلمين قيل له الوضع القيم على فناء المسجد سوق كرامتي وسردا وإبرها وبصرف الإجارة إلى نفسه أو إلى الأمام فقال ليس لذلك (مت) وعندنا أنه أن يصرف الإجارة إلى من شاء لأن السرور ملكه وإن لم تكن ملكه يتصدق به على الأمام إذا كان فقيرا في باب المساجد وما يتعلق بها من وقف القيمة * المتولى إذا استأجر رجلا في عمارة المسجد درهم ودينار وأجر مثله درهم فاستأجره في عمارة المسجد وتقد الأجر من مال الوقف قالوا يكون ضامنا لجميع ما تقدم لأنه لما زاد في الأجر أكثر مما يتغاب فيه الناس يصير مستأجر نفسه دون المسجد فإذا تقدم الأجر من مال المسجد كان ضامنا من وقف البصر إلى آتني وكذا في باب الإجارة في الوقف من التجهيز * المتولى إذا أجز نفسه في عمل المسجد وأخذ الإجارة لم يجز في ظاهر الرواية وبه يفتي وقيل يجوز كالوصي وهو اختيار الميداني في باب تصرفات القيم في الأوقاف من القيمة * ولو عمل في الوقف بأجر جازي قاسا على المضاربة ودفن بعدهم إذا لا يصلح من جبر أو مستأجرا وصح لو أمره الحاكم أن يعمل فيه في السابع والعشرين من المصولين نقل عن (م) * متولى الوقف إذا تقبل أرض الوقف من نفسه لا يجوز لأن الواحد لا يتولى طرفي العقد إلا إذا قبلها من القاضي لنفسه فيتم العقد باثنين (١) من فصل إجارة الأوقاف من الخيرية وكذا في الأسعاف وإذا أجز القيم دار الوقف من نفسه لا يجوز (٢) وكذا لو أجز من عبده أو مكنابه لا يجوز كما لو أجز من نفسه قبل انما لا يجوز إجارة القيم من نفسه على قياس الوكيل وقيل ينبغي أن يكون هذا على قياس الوصي إذا باع مال العبي من نفسه إذا كان فيه منفعة لا وقف يجوز عنده أي حنفية خلافا لهما وإن أجز من أبيه أو من ابنه فهو على الاختلاف عند أي حنفية لا يجوز وعندهما يجوز في تصرفات القوام من وقف الظاهرية * (ق) لو باع القيم مال الوقف أو أجز من لا تقبل شهادته لم يجز عند أي حنفية وكذا الوصي وقيل الوصي كضارب وفيه المتولى إذا أجز دار الوقف من ابنه البالغ أو أبيه لم يجز عند أي حنفية إلا أن أجز من أجز المثل كبيع

(١) فن قال هل للقاضي ولاية الإيجار مع وجود المتولى قلت نعم من أواخر وقف البصري في شرح قوله وإن جعل الوقف

(٢) وفي مجموع التنازل إذا أجز القيم دار الوقف لنفسه لا يجوز وكذا لو أجز من عبده أو مكنابه كذا في الباب الثالث عشر من وقف الذكر ما سيئ

الوصى ولو بقيته صح عندهما ولو خيرا اليتيم صح عنه أي حنفية وصكذامة تولي الجرم
نفسه لو خسر صاحبه والا لا ومعنى الميراث في بيع الوصي من نفسه وبه يفتى في السابع
والعشرين من التصولين * ولو أبرأ المتولي الوقف من الموقوف عليه أو فتر بسكن وقف
الوقف أبرأه ولو ترك ما وجب عليه بحساب ما له يجوز ألا يرى أن من لم يفتى في بيت المال فترك
عليه خراج أرضه لمكان حقه جاز فكذا هذا في باب تصرفات المتولي والموقوف عليهم
من الوجيز * وفي منية المفق وقف منزل على ولديه وأولادهما أبدا ما تناسلوا ليس له ما أن
يسكنه لأن حقه ما في النقلة وفي التجنيس في الفناوى وسئل وقف منزل على ولديه وعلى
أولادهما أبدا ما تناسلوا فأراد السكنى ليس له ما حق السكنى في الباب العشرين من
وقف الكرماسي * ولو جعل سكنى داره ولده ثم من بعده لرجل بعينه ليس له ولده (١)
ولأن من بعده أن يسكن غيره فيها إلا بطريق العارية دون الاجارة لأن العارية لا توجب حقا
للمستعير وهو بمنزلة ضيف إضافة بخلاف الاجارة فأنه توجب حقا للاحق استأجر وهو لم يشترط
له فلا يجوز وهو نظير الوصية بخدمة العبد في عدم جواز استأجره في فصل وقف داره على
سكنى أولاده من الأسعاف وكذا في وقف البحر * وفي فتح القدير وأجمعوا أن الكل لو كان
وقف على الأبواب وأرادوا التمسك لا يجوز وكذا التنازل وعليه فروع ما لو وقف داره على سكنى
قوم بأعيانهم أو ولده ونسبه ما تناسلوا فإذا انقضى أو كانت غلته بالمساكين فإن هذا الوقف
جائز على هذا الشرط فإذا انقضى أو انقضى أو وقع غلته بالمساكين وليس لاحد من
الموقوف عليهم السكنى أن يكرهها ولو زادت على قدر ساجية سكاوتهم له لأعارة لا غير ولو كثر
أولادهما أو الوقف ولده ونسبه حتى ضاقت الدار عليهم ليس لهم الاستكثار من تسقط على
عددهم ولو كانوا ذكورا وإنا ما كان فيه حرج ومضايكة كان الذكور أن يسكنوا نساءهم
معهم ولأننا أن يسكن أزواجهن معهم وإن لم يكن فيها حرج لا يستقيم أن يقدم بينهم
ولا يقع فيها ما يات وأغنا سكاوتهم جعل الوقف له ذلك لا لغريمهم (٢) ومن هذا يعرف أنه
لو سكن بعضهم فلم يجدوا استروا ما يكفيه لا يستوجب أسرة حصته على المساكن بل
أن أحب أن يسكن معه في بقعة من تلك الدار بلا زوجة أو زوج أن كان لاحدهم ذلك والا
ترك المتضيق وتخرج أو جلسوا معا كل في بقعة إلى جنب الآخر من وقف البحر الرائق *
(كبيج) دفع الامام واحدة من دوره الموقوفة إلى وجهه إلى رجل مجتافا فسكن فيها
مدة وكان القيم سلم هذه الدور إليه ليستقلها بنفسه ففعل الساكن أبرأ المثل في استأجر
سكنى الوقف والاجارة من وقف القنينة * وإذا أبرأ الموقوف عليه الوقف أن كان كل
الاجر له بأن لم يكن له شريك ولم يكن الوقف محتاجا إلى العمارة جاز في الدور والحوالي (٣)
وفي الأرض أن كان الوقف شرط البداية بالخارج والعشر على أن يواجر لانه لو جاز
لكن كل الاجرة فليست بطلان شرط الوقف وإن لم يكن شرط له أن يواجر ويؤجر بنفسه
والمؤنة والخارج عليه وعلى هذا لو كان المصارف ثلاثة أو أربعة فأرادوا المهاديات (٤)
أن كان الوقف شرط ما ذكرنا لا يجوز ولا فيجب من متصرفات وقف المهاديات * أبرأ
الوقف غير انقيم ومضت المدة فالتسلي للعاقول لا شيء للقيم عليه كافي الاملاك (٥) وللقيم

(١) وقال أبو بكر له ذلك وقال أبو القاسم
وأبو بكر بن يوسف ليس له ذلك وعليه
الفتوى كذا في وصايا القلوب

(٢) وإن كانت دار واحدة لا يجوز أن
تقسم ولا بد منها الأمن جعل لهم
الوقف السكنى دون غيرهم من نساء
الرجال ورجال النساء كذا في وقف
داره على سكنى أولاده من الأسعاف
وفيه تفصيل

(٣) ولو أبرأ الموقوف عليه ولم يكن ناظرا
لم يصح إذنه للمستأجر في العمارة فلو
أنفق لم يرجع على أحد وكان متطوعا
كذا في آخر الفتاوى المتأخر من الأشباه
(٤) أي يسكنون بطريق المهاديات
أنفق المرحوم يحيى بن زكريا
(٥) أعلم أن الوقف عليه أن لم يكن ناظرا
قلنا لا لك الاجرة على التقيد فندفع
المستأجر الاجرة إليه خراج عن العهدة
كافي القنينة فيما إذا أبرأ القضي الخ
من تعليقات ابن نجيم

والثالث أن يرجع على العاقد إذا أجاز الاجارة في المدة (ج) اجر الفضولي دارا موقوفة
 واستوفى الاجارة خرج المستأجر من العهد ان كان ذلك أجرة المثل ثم سئل: الاجارة
 للعاقد أم للوقف فقال: رده الى الوقف في أول باب اجارة غيره المدة من اجارة القنية *
 (دج) ولو اجر القسم ثم عزل ونصب الاستم فقبل أخذ الاجارة للعزل والاصح أنه
 للمستعوب لأن العزل اجرها للوقف لا لنفسه في باب تصرفات القيم من وقف القنية *
 رجلى اجره فلا كان والده وقفه على أولاده أبدا ما تناسلوا فاجره هذا الرجل اجارة عابدة
 وأنفق المستأجر في عمارة هذا الوقف بأجر المؤاخر قال الشيخ الزمام أبو بكر محمد بن الفضل
 ان لم يكن المؤاخر ولاية في الوقف بان لم يكن متواليا ~~يكون~~ المؤاخر غاصبا وكان له على
 المستأجر الاجر المسمى ويصدق به ولا يرجع المستأجر بما أنفق في العمارة على الاستم ولا على
 غيره لانه كان متوقفا عاوان كن المؤاخر متواليا ~~كان~~ على المستأجر الاجر المسمى ان كان
 ذلك مقدارا بجر المثل أو أكثر ويرجع المستأجر في غلة الوقف بما أنفق في العمارة في فضل
 اجارة الوقف من اجارات الخيرية * (يم) للقيم فسخ الاجارة مع المستأجر قبل قبض الاجر
 ويصدق فسخه على الوقف وبعد القبض لا في فضل تصرفات القيم من وقف ساوى القنية *
 وسئل عن متولى الوقف اذا اجره بشرط ان يار له ثلاثة أيام هل يصح هذه الاجارة بالشرط
 المذكور وان شاذ فسخه في المدة له ذلك أم لا أجاب نعم فصع الاجارة بشرط ان يار له
 الفسخ في المدة ان شاء (١) من وقف قفاوى ابن نجيم * متولى الوقف اذا سكن رجلا
 بغير أجر ذكره هلال لاشي على الساكن وعامة المتأخرين أن علمه بجر المثل سواء كانت
 المارعة بالاستقلال أو لم تكن وعليه الفتوى (٢) وكذا لو سكن دار الوقف بغير أجر
 القسم وبغير أجر الواقف وكذا لو رهن الوقف حين لم يصح فسخه المرتهن يجب اجر المثل
 سواء اعتدلا باستقلال أو لا (الغاية) قال المصنف والشهيد حسام الدين هو الخنار للفتوى
 في السابع من وقف مختصم التنازل خاتمة * (فص) متولى الوقف لو اجر الوقف بدون
 أجر المثل يلزمه تمام أجر المثل وكذا الاب لو اجر متولى الصغير بدون أجر مثله يلزمه تمام أجر
 مثله اذ ليس له كل منهما ولاية لخط في الخامس من وقف نقد القفاوى * ثم اعلم أن الفتوى
 اذا اجر بأقل من أجر المثل ينقصنا فاحش حتى فسدت لضمان عليه وانما يلزم المستأجر
 أجر المثل وقد فسد بعض من لا خيرة له ولا راية أنه يكون ضامنا ما نقص وهو غلط صرح
 به العلامة قاسم في فتاواه مستند الى النقل الصريح (٣) من وقف اجر الزائق وكذا في
 اجارة البئر وفيه تفصيل * ولو اجر الوقف على ائنة بغيره لا يجوز الا اجارة وبنيت للقاضي
 اذا رجع اليه ذلك أن يطلها ثم ان كان المؤاخر مؤنونا وكان ما فله على سبيل السهو والغفلة
 ففسخ الاجارة وأقره ما في يده وان كان غير مؤمن أخرجهما من يده ويدهها الى من يوثق به
 في اجارة الوقف من الاسعاف * وان جاء واحد وزاد في الاجر درهمين في عشرة فهو
 يسير حتى لو اجر بثمانية وأجر مثله عشرة لا تنقص في فسخ الاجارة من اجارات القبض
 الكركي * استأجر أرضا موقوفة بقر فيها حاققوا ولو سكتها فأدارا غيره أن يريد في الغلة
 ويجوز حجبها من الحاققون نظر ان كان اجرها مشاهرة فالقيم فسخ الاجارة عند رأس الشهر

(١) سئل عن ناظر اجر الوقف من وجعل
 اجارة شرعية بأجرة النسل ويجعل
 الاجارة ثم تقابل مع المستأجر أحكام
 الاجارة فهل تسع الاقالة أم لا أجاب
 لا تصح الاقالة من فتاوى ابن نجيم في
 أول الوقف ع

(٢) والفتوى على انه يجب أجر المثل كذا
 في اجارة الخيرية في فضل في اجارة الوقف
 ومال القيم ع

(٣) وقال أبو السعد وفي الجواب برروا يده
 نصي متولى نصي مستأجره فتعين اولنور
 برروا يده بجهل سي مستأجره فتعين اولنور
 فتاوى خاتمة به قول اول اصول اصحاب
 حنفية به وافق قدر امام قفاوى قول ثانی
 اوزره در دريوسطور در ع

(ترجمة)

في رواية يضمن نصفه المتولى ونصفه الآخر
 يضمنه المستأجر وفي رواية يضمن النكل
 المستأجر وفي فتاوى الخاتمة قول الاول
 أوفى بأصله قول اصحاب أبي حنيفة لكن
 الفتوى على قول الثاني

ثم رفع البناءان كان لا يضر بالوقف فليس بالوقف فليس له رفعه ثم ان رضى
المستأجر أن يملكه للقيم بقتنه مبنياً أو مبنوياً به ما كان أقل ملكه بها ولا يتركه الى أن
يقتلص * حاوت لرجل في أرض وقف فأنها صاحبه أن يستأجر الأرض بأجر متناه وان
كانت العمارة لورعت يستأجر أكثر مما استأجر فأنه يؤجر برفع العمارة ولا يترك
في يده بذلك الاجر من وقف منسبة للمنفى وكذا في الثالث عشر من الفصولين * حاوت
وقف وعمارة مثل رجل في صاحب العمارة أن يستأجر بأجر مثله يتقارن فكانت
العمارة لورقت يستأجر بأكثر مما يستأجر به صاحب العمارة كافت برفع العمارة
ويؤجر من غيره والا فلا ويترك في يده تلك الاجرة لان نفسه ضرورية من المحيط الرضوى
مختصاً في أوّل باب تصرفت المولى * ولا تجوز الاجارة العلو في الوقف وان استيج الهاء
بعد عقد وادامته فكتب استأجر فلان من فلان كذا بلاثين عقدة كل عقدة على سنة
فيكون العقد الاول لازماً لانه ناجز والباقي لانه مضاف في نوع من العقد ومن الثالث
من وقف البرازية * وبه المشايخ في وفاة هذه الحيلة لان الاجارة العلو يله انما لم تجز
على الوقف ككيفية لا ترى الى ابطال الوقف لانه اذا طال تصرف المستأجر فيه تصرف
المالك في أنكر المستأجر الوقف بهذه الناس بالمك وحق هذا المعنى لا فرق بين العقود
والعقد الواحد قال أبو جعفر النعماني على ابطال الاجارة العلو يله في التاسع عشر من
وقف الكرماسي فتلان الفخيرة * أجرة المولى الوقف سنة ان كان الوقف شرط
أن لا يؤجر سنة لا يجوز وان لم يشترط يجوز الى ثلاث سنين كذا اختاره النقيب أبو الليث
وقال الامام أبو حنيفة في الضياع كذلك وفي غيره لا يجوز أكثر من سنة وقال
القاضي أبو علي لا ينبغي أن يفسد الوقف ليعتد به فلو كان يفسد بالاجارة فرفع بعد
الاجارة بأكثر من ثلاث سنين الى المالك فيحكم بجوازه كما علم فيجوز على قول الكل ان
وجدت شرطاً لمالككم (١) في نوع في اجارة الوقف من الثاني من اجارات البرازية * قال
الصدر المشهور في واقعاته واختار أنه يبقى في الضياع بالجواز في ثلاث سنين الا اذا
كانت المصلحة في عدم الجواز وفي غير الضياع أن يبقى بعدم الجواز فيما زاد على السنة
الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا امر يختلف باختلاف المواضع واختلاف الزمان
من وقف التنازلية * ولما أجز القسم دار الوقف خمس سنين قال الشيخ أبو القاسم
البلخي لا تجوز اجارة الوقف أكثر من سنة الامن عارض يحتاج الى انهيجل الاجرة يعمل
من الاحوال في اجارة الوقف من الاسعاف * ولو امتنع أحد الموقوف عليهم من
الترميم قسم الدار ويؤجر نصيبه مدة يحصل منه ما قدر يبنى له لو دفع من عنده بعد ذلك
برذابه نصيبه في فصل وقف داره في سكنى أولاده من الاسعاف * (ج) ضبعة
موقوفة على المولى فلم يسم قسمها ضبعة حفظ وعمارة لاقصة تلك فيما يجوز الموقوف
عليهم من التصرف فأتى وقف الضبعة * (عل) اقتضى أو رضاهم وقوة تراضهم ثم أراد
أحدهم بعد سنين ابطال تلك الضبعة فله ذلك في باب فسخ الضبعة من قسم الضبعة * (ف)
سئل عن أرض نصفها وقف ونصفها ملك فهل يجوز قسمها بطول المولى والمالك أجب ان

(١) سئل عن واقف شرطه لا يؤجر
وقفه أكثر من سنة فاجره الناظر ثلاث
سنين هل يصح أولاً أجب بان الواصفة
اذا شرط أن لا يؤجر وقفه أكثر من
سنة والناس لا يرغبون في استئجارها
وكانت اجارتها أكثر من سنة أرفع
للاقرار ليس للناظر أن يؤجرها أكثر من
سنة ولكن يرفع الامر الى القاضي
فيؤجرها القاضي أكثر من سنة لان
للقاضي النظر على التقدير وعلى الوقف
أولاً ذكره قاضيان في فتاواه
من فتاوى ابن نجيم في الوقف
سئل عن الواقف اذا شرط في وقفه ان
لا يؤجر أكثر من سنة واحدة فاحتاج
الوقف الى العمارة فيما رغبه فاحتاج
المستأجر مدة طويلة له بهمه و باجرة
يستعملها عن المدة هل الناظر أن يؤجره
له باذن المالك لا يقتضي المذكور أم لا
أجب نعم الناظر أن يؤجره باذن المالك
للمنفى المذكور من فتاوى ابن
نجيم
(الغاية) وهذا أقرب وهو المختار وعلى
هذا الاحتجاج الى الحيلة في الاجارة
الطويلة كذا في وقف منتخب
التنازلية

تجوز القسمة ويفرز الوقف من المالك حدث كان ذلك أنفع للوقف من فتاوى ابن نجيم من كتاب الشفعة • سئل هل تجوز قسمة الوقف من وقف آخر إذا كان فيه مصلحة أم لا أجاب أن كان لكل وقف ناظر تجوزها ما لمقاسمة وإن كانا تحت نظر واحد يرفع الأمر إلى الحاكم ليقم فيه قيمة ما حقه من فتاوى ابن نجيم من المحل المزبور *

(العاشر في وقف المريض والوقف المضاف إلى ما بعد الموت) قال الامام أبو بكر محمد بن الفضل الوقف على ثلاثة أوجه إما أن يكون في الصحة أو في حالة المرض أو وقف بعد الموت فما كان في الصحة فالقبض والاقرار يكون شرطا للصحة كالهبة وما كان بعد الموت فالقبض والاقرار ليس بشرط لصحته لانه وصية لأنه لا ينعين من الثالث وما كان في حالة المرض فحكمه حكم الوقف في الصحة وإن كان ينعين من الثالث كالهبة في المرض ينعين من الثالث ويشرط فيه ما يشترط في الهبة من القبض والاقرار كذلك الوقف في المرض وذكر الطحاوي أن الوقف المنقذ في المرض كالمضاف إلى ما بعد الموت لأن تصرف المريض مرض الموت في الحكم بمنزلة المضاف إلى ما بعد الموت حتى ينعين من الثالث وذكر شمس الأئمة السرخسي الصحيح أن وقف المريض مرض الموت بمنزلة المباشرة في الصحة حتى لا ينعين من الثالث في قول أبي حنيفة ولا ينعين به لزوم كالتبرع إلا أن يقول وقتت في حياي وبعد مماتي تخشى أن يكون لازما إذا كان مؤبدا ويصير الابد فيه كعمر الموصي له بالتخديم في لزوم الوصية بعد الموت في وقف المريض من الخالية • (م) وذكر الطحاوي أن الوقف المباشر في مرض الموت عند أبي حنيفة كالشأن المضاف إلى ما بعد الموت حتى إن الوقف المباشر في مرض الموت يقع جائزا لا زما عند أبي حنيفة وفي الطحاوي قال شمس الأئمة السرخسي الصحيح أن المباشرة في مرض الموت عنده كالشأن في الصحة حتى لا يجوز في ظاهر الرواية من غير وصية (١) أو الإضافة إلى ما بعد الموت وحتى لا يلزم على ما ذكره شمس الأئمة السرخسي وذكر شيخ الإسلام الوقف المباشر في مرض الموت إذا لم يكن مضافا إلى ما بعد الموت حقيقة عن أبي حنيفة روايتان في الثاني من وقف التنازل خالية • أما عندية بالموت فالصحيح أنه لا يلزم ملكه إلا إذا تصدق بموافقه مؤبدا فإلزامه فصار بمنزلة الوصية بالمتافع فيلزمه من غير حكم الحاكم ولو وقف في مرض موته فهو بمنزلة الوصية بعد الموت والصحيح أنه لا يلزم عند أبي حنيفة وعندهما يلزم لأنه ينعين من الثالث محتات الزوال في أوائل كتاب الوقف لمخصا • ولو قال في مرضه اشتري من غلة دارى هذه كل شهر بعشرة دراهم خير للمسلمين صار الدار وقفًا كقول وقت دارى بعد موتى على المسلمين المسلمين في آخر وقف خزانة الأكل وكذا في باب من يجعل داره مسجدًا من الخالية • (ق) عك قال إن مات فهو الدار مسجدًا لا كالمسجد المحلة ثم مات صارت مسجدًا (ث) عن أبي بكر البجلي إذا حال أدامت من مرضى هذا فقد وقفت أرضي هذه لا يصح لأن الوقف لا يعلق بالأخطار (ص) مثله من أوائل كتاب الوقف من القنسية • قلت أرأيت أن قال أرضي هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على الفقراء والمساكين ولأولاد غيري وأبي الورثة أن يعجزوا ذلك قال يكون الثلث منها وقفًا على الفقراء ويبطل الثلثان الباقيان قال

(١) وتفسير الوصية أن يقول جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة أو وصيت به بعد موتى والوقف المباشر في المرض كالمضاف إلى ما بعد الموت بدليل أن تبرع المريض وإن لم يرضه إلى ما بعد الموت ينعين من الثالث واختار السرخسي أن المباشرة في المرض كالمباشرة في الصحة عند أبي بكر كذا في وقف البرازية بعد

فإذا أُلقي القاضي الثلاثين من اللورنة وحسب الثالث منها الموقوف ثم ظهر مال كثير من اللورنة يخرج من ثمنه الموقوف قال برد السلطان الى الوقت فتكون الارض كلها وقفاً ويكون المال للورنة قلت فان باع بعض الورنة ما صار اليه من الارض ولم يبيع البعض الآخر ثم ظهر له مال كثير كيف يكون الامر عند ذلك قال يؤخذ جميع ما بقي من هذه الارض لئلا يفتت ويصير وقفاً من الثلث ويؤخذ من مال الميت قيمة ما يبيع من الارض ويستريء ارض أخرى فتكون الموقوف ويقسم الورنة الباقي بعد ذلك على قدر وارثهم ويحسب على المزابيع حصته من الارض بقيمة ما صار في يده منها قلت ولا يرذبه قال لا

من أنفع الوسائل (١) * وقف أرض في مرضه وهو يخرج من الثلث فتلك المال قبل موته وما لا يخرج من الثلث أو تلك المال بعد موته قبل أن يصل إلى الورثة فتأنيها وقف ولتأنيها للورثة في الأول من وقف البرازية * قلت أرأيت رجلا وقف أرضا له في مرضه وله مال كثير ثم إن ماله ذهب قبل أن يموت ثم مات ولما له غير ما قال فخير الثلث منها وبطل الثلثين الباقيين قلت أرأيت لو وقفها أو أوصى بوقفها له مال كثير ثم مات على ذلك ولم يقبض الورثة ما صار لهم من المال حتى ضاع المال قال يجوز الوقف في الثلث منها وبطل الثلثان الباقيان منها من أنفع الوسائل * (قسط) * وقف أرض في مرضه على ولده وولد ولده ولما له فثلاث الأراض وقف على ولده ولده أجاز له الورثة وأولاد ثلثاهما بن ولده الصلب وبين ولده الولد نسوية لو أجازوا والأهنا ما كانت الورثة * وقفها في مرضه وخرج من الثلث فتلك ماله قبل موته فبطل ولما له ما سواها فثلاثها وقف ولتأنيها وكذا الوقف قبل أن يصل إلى الورثة بعده موته جاز في ثلثها * وقفها في مرضه على بعض ورثته فلو أجاز بن كوصيته لبعض الورثة * ولم يميز فلو خرجت من الثلث فبطل الوقف والا فقدر ما يخرج منه وقف ثم ينقسم جميع غلة الأرض على أجازها فبطل الوقف وما لم يجز على قرأش الله مادام الموقوف عليهم أو واحد منهم في الأحياء فلو مات كلهم بصر فحصة الوقف من الغلة إلى الفقراء ولو لم يوص لأحد بعده ورثته فلو مات أحد منهم وقف عليهم من الورثة وبقي الآخرون فأنبت في حق حصة الغلة مادام بقية من وقف عليهم في الأحياء يجعل كانه حتى يقسمه ثم يجزئ سهمه ميراثا لورثته الذين لأحصة لهم من الوقف * وقفها في مرضه وأوصى بوصايا قسم ثلث ماله بين الوقف وسائر الوصايا بقية فلا للوصايا حصتهم وما أصاب بقية الأرض أخرج من الأرض بذلك القدر فغير وقفا على وقف عليهم حال ولا يكون الوقف المنفذ أولى بخلاف العتق المنفذ فانه يقدم على عامة الوصايا في كتاب الوقف من أحكام المرضى من الفصل الرابع والثلاثين من الفصولين * وإذا جعل المريض أرضه صدقة موقوفة تتعالى على ولده وولد ولده ونسله أبدا ما شئوا ومن بعدهم على المساكين فان كانت هذه الأرض تخرج من الثلث صارت موقوفة لتسفل ثم تقسم غلتها على جميع الورثة على سهام الميراث حتى انه إذا كان له زوجة وأولاد يعطى لها الثلث ولو كان له أبوان وأولاد يعطى لهما السدس ويقسم الباقي بين أولاده لذكر مثل سفل الاثنين وهذا إذا كان له أولاد صلح له ولكن معهم أولاد الأولاد فان كان معهم أولاد

(١) * سئل عن وقف زوجه في مرض موته ومات فأجاز بعض الورثة بخلافه من الميت من المال وبعض الورثة قاصرون فأتى القاصر وانتهت حصته إلى الورثة المجيزين هل يكفي بالإجازة المذكورة أولاً بتمن إجازة في الحصة المنتقلة إليهم بالارث عن القاصر المذكور أجاب لا بتمن إجازة في الحصة المذكورة لحدوث المثل فيها من قبضه ابن خزيمة في الوقت

الاولاد وباقى المسئلة يحالها فانه تقسم الغلة على عدد رؤس الاولاد لصلبه وعلى عدد رؤس اولاد الاولاد فاصاب اولاده لصلبه من ذلك قسمت بين ورثته على قرأ نص الله على نحو ما يتا وما اصاب اولاد الاولاد يقسم بينهم بالسوية فاذا انقرض اولاد اصاب قسمة الغلة على اولاد اولاده ونسبه ولا يكون له وراثته ولا يورثه من ذلك شئ وان كانت هذه الارض لا يخرج من الثالث فان اجازت الورثة الوقف جاز الوقف جاز وتكون الغلة بينهم بالسوية لا يفضل الذكر على الانثى وان لم يجزوا الوقف جاز الوقف من الثلث وصار الثلث الرقبة وقفاً للفقراء وتقسم الغلة بين جده الورثة على قرأ نص الله وهذا الذى ذكرنا قول هلال والقاسمى أبى بكر المصنف والفقهاء أبى بكر الاعشى والفقهاء أبى بكر الاسكافى فى وقف المرضى من وقف المحيط البرهانى ملخصاً * (ف) قال ارضى هذه مسددة موقوفة على ابن فلان فان مات فعلى ولدى وولدى ونسلى ولم يجز الورثة فهى ارث بين كل الورثة مادام الابن الموقوف عليه حياً وان مات صار كاه التمسك فى الاول من وقف البرازية * امر آة وقت دارا فى مرضه على ثلاث بنات لها وآخرها للفقراء وليس لها شئ غير الدار ولا دار لها غيرهن فالو اراث الدار وقف والثلثان لهن يصنعن ما شئن وهذا قول أبى يوسف وجهه الله لان عنده وقف المشاع جائز افعال قول محمد لا يجوز والفتوى على قول محمد فى وقف المشاع من وقف الخاتمة * (ف) امر آة وقت منزل فى مرضه على بناته من بعدهن على اولادهن وعلى اولادهن ابدا ما تاسلوا فاذا انقرضوا فعلى مصالح المسجد ثم ماتت من مرضها ذلك وخلفت بنتين وأختا والاخت لا ترضى بهذا الوقف ولا يخرج المنزل من الثلث قال الشيخ الامام اذا هدى جاز الوقف بقدر الثلث ويصل فى زيادة على الثلث وما زاد على الثلث يكون ملكاً للورثة على سهامهم وقد رث الثلث بصير وقفنا فصار من غلة المنزل يقسم بين الورثة جميعاً على قرأ نص الله تعالى ما عاشت الا بنتان فاذا ماتا صرفت الغلة كلها الى اولاده او الى اولاد اولاده ولا شئ للاخت من ذلك فى الوقف على الاولاد من وقف الخاتمة * وفى تناوى قاضى خان مريض وقف عليه دين يحيط به يباع وينقص الوقف كمال الوقف دار ثم جاء الشفع كان له أن يأخذها بالشفعة وينقص الوقف انتهى من غير تعييد يكون ذلك قبل الحكم وهذه اختلاف ما لو وقف المدينون الصحيح وعليه دين جميعاً بما له فاق وقته لازم ولا ينشئه ارباب الديون ان كان قبل الجبر بالانفاق لانه لم يتعلق حقهم بالدين فى حال صحته (١) من وقف ابن همام * ولو وقف المريض داره وعليه دين يحيط به لايصح فان لم يكن يحيط بالصح بعد قضاء الدين من ثلثه فى ما اقل الوصية من وقف خرافة الاكل * وجعل آفة فى مرضه بأرض بيده أمها وقفان آفة بوقف من قبل نفسه كان من الثلث كمال آفة المريض يعنى عليه أو آفة بيده تصدق على فلان وان آفة بوقف من جهة غيره ان صدقة ذلك الغير أو صدقة ورثته جاز فى الكل وان آفة بوقف ولم يبين أنه منه أو من غيره فهو من الثلث فى فصل فى اقرار المريض من اقرار الخاتمة * (الحادى عشر فى وقف الذمى) * نصرا فى وقف شريعة له على اولاده ابدا ما تاسلوا

(١) (ف) سئل عن وقف وقفنا وعليه ديون ولا مال له هل يصح الوقف أولا وهل يوفى دينه من غلته اجاب الوقف صحيح فان وقفه على نفسه وشرط أن يوفى دينه من غلته يصح الشرط ويوفى الدين من غلته وان لم يشترط يوفى دينه من القاسم عن كفايته بلاسرف وان وقفه على غيره وجعل الزكاة فهو لمن جعله خاصة من تناوى ابن نجيم فى الوقف

وأخبره فقراء كاهن الرسم فأسلم بهض أولاده يعطى له من ذلك لأن الوقف كان باسم الأولاد
وهذا الاسم يتأني بعد الإسلام * نصراني وقف مائة على أولاده وعلى أولاد أولاده
فإذا انقرضوا فعلى الفقراء المسلمين جاز الوقف على هذا الشرط لأن هذا وقف على فقراء
المسلمين وكذا لو قال فإذا انقرضوا فعلى الفقراء جاز فإذا انقرضوا صرف إلى فقراء المسلمين
لأن حتى فقراء المسلمين أقوى لشرف الإسلام فيعينون عند الإطلاق ولو قال فإذا
انقرضوا فعلى فقراء النصارى لا يجوز وإنما عند أبي حنيفة فلا نعدام الإضافة إلى ما بعد
الموت وإنما عندهم فلا نعدام هذه موصية في حقنا في مسئلة وقف الصبي والكافر من
وقف الكرماسي * وإذا وقف الرجل من أهل الذمة نصرانيا أو يهوديا أو مسيحيا أرضا له
أو دارا أو عقارا على ولده أو ولد ولده ونحوه وعقبه أبدا ما تناسلوا وجعل آخر ذلك ثلثا لمساكين
فذلك جائز قلت فهو ذلالمساكين من هم قال من يسميهم الواقف قلت فإن لم يسميهم
الواقف قال فأي المساكين فترى ذلك فيهم فهو جائز قلت فإن فترى ذلك في مساكين المسلمين
فهو جائز وإن فترى ذلك في مساكين أهل الذمة فهو جائز قال نعم قلت أرأيت إن قال قد
جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أيداع على مساكين أهل الذمة والواقف
نصراني قال الوقف جائز بفرق غلبة الوقف على مساكين أهل الذمة فإن فترى ذلك في
مساكين النصارى أو المهود أو المجوس جاز ذلك في باب وقوف أهل الذمة من وقف
الخصاف * قلت أرأيت الرجل المسلم يجعل أرضه أو داره صدقة موقوفة على أهل بيته
أو قرابته وهم من أهل الذمة ثم من بعدهم على المساكين قال الوقف جائز ويكون وقفه على
ما وقفه على ما اشترطه من ذلك من المحل المزبور * الذي لو جعل داره في حيايته بيعة
أو كنيسة فميراث عندهم لأنه كوقف المسلم غير لازم عنده وعدم جوازها هو موصية
عندهما من وصايا البرارية قبيل نوع الرجوع * سئل إذا وقف الذمي وقفه على
الكنيسة أو البيعة هل يجوز إيجاب الوقف بالمحل (١) ويجوز بيعه ولو وثقه عنه وكذا
إن وقف على الرهبان والنصارى وإن وقف على فقراء النصارى جاز من وقف قارئ
أنه دابة * ولو وقف أرضه على الرهبان الذين في بيعة كذا أو على القساكين بها كان باطلا
بخلاف ما لو وقفه على فقراء بيعة كذا فإنه يجوز لكونه قد صدقه ولو وقفه على مصالح
بيعة كذا من عمارة وممرضة وسراج وأذخريه واستغنى عنها تكون الغلة لاسراج بيت
القدس أو قال للفقراء والمساكين يجوز ولا ينطبق على البيعة في باب أوقاف أهل الذمة
من الإصناف وكذا في الخصاف

* (مسائل شتى من الوقف) * الواقف إذا افتقر واحتاج إلى الوقف رفع الأمر إلى القاضي
حتى يصح أن لم يكن معجلا من وقف الخلاصة وكذا في الثالث عشر من النصوفين بعلامه
(عده) * لو حكمكم الحاكم بدم موت الواقف لزوم الوقف لم يجوز ولم يلزم لأن الوقف
إذا لم يكن لازما انتقل إلى الورثة بموت الواقف فبيعت في كتاب البيوع (٢) ولو وقف
مجدودا ثم باعه وكتب القاضي شهادة في صلح البيوع وكتب في الصلح باع فلان منزل كذا
أو كان كتب وأقر البائع بالمبيع لا يكون حكمه ببيعة البيوع وقض الوقف ولو كتب باع يباع

(١) قال يجوز الوقف ويكون في الفقراء
والمساكين ولا ينطبق على البيعة من ذلك
شيء كذا في وقف أهل الذمة من
الخصاف

(٢) ولم أجده في الفتية ولكن أنقذ به أبو
السعود كذا في جامع هذا الموضع

بما تخرجها كان حكا بصفة البيع وإطلاق الوقت وإذا أطلق الحاكم وأجاز بيع وقف غير
مستحب أن أطلق ذلك لثلاثة كان حكا بصفة بيع الوقت وإن أطلقه لنفسه الوارث لا يكون
ذلك نقضا للوقف أما إذا بيع الوقت (١) وحكم ببعته فاضن كان حكا بإطلاق الوقت
من وقف البرازية

(١) أي وإن لم يكن البائع وارثا أو الظاهر
من النص أن هذا إذا كان البائع
الوارث أو الوارث كذلك اجتزأ جامع
هذه المجموعة

﴿كتاب البيوع﴾

(الاول فيما يجوز بيعه وما لا يجوز وما يدخل في البيع من غير ذكر وما لا يدخل)
أنواع البيع بالنظر إلى مطلق البيع أربعة مأخذ وموقوف وفاسد وباطل فالنافذ
ما أقاد الحكم له والموثوق ما أقاد الحكم عند الاجازة والقاسم ما أقاده عند القبض
والباطل ما لم يقسده أصلا كذا في الحماوى وغيره وبالنظر إلى المبيع أربعة مقايضة
وهو بيع العيين بالعين وبيع الدين بالدين وهو الصرف وبيع الدين بالعين وهو السلم
وعكسه وهو بيع العين بالدين ككف البياعات وبالنظر إلى الثمن خمسة مراهجة
وفولية واشترائى ووضعية ومساومة من بيع البحر الرائق ملخصا • ويجوز بيع أم
الولد من نفسه وكذلك بيع المذبر من نفسه فاضى خان من البيع الباطل من البيوع •
ولا يجوز بيع المكاتب والمذبر وأم الولد ومعتق البعض وفى الخاتمة ولواضع أم الولد
وساها لا يملكها المشتري وفى فتاوى الخلاصة وجب باع مذبرة أو أم الولد فبكت عند
المشتري لأشعنان عليه وروى المولى عن أبي حنيفة أنه يضمن قيمة المذبر بالبيع كما يضمن
بالشراء ومشايخنا يصحوا هذه الرواية قال أبو يوسف ويضمن قيمتها بالشراء (م)
وإنما لا يجوز بيع المكاتب بغير رضاه وإن باعه برضاه ذكر المشايخ في كتبهم أنه يجوز
البيع وتنفس الكتابة وفى الهداية فيه روايتان والأظهر الجواز (م) وحكى عن
السكرت أن كان يقول لأرواية فيه من أصحابنا نصا وانما هو شئ بقوله مشايخنا
المتأخرون وقد أشار محمد فى الجامع إلى أنه لا يجوز ولا تنفس الكتابة فى السابع من
بيوع التناخر خاتمة وعامه فيه • ولا يجوز بيع الدقيق فى الحنطة والزيت فى الزيتون
والدهن فى البسمم والعصير فى العنب والسمن فى اللبن ويجوز بيع الحنطة وسائر الحبوب
فى سمنها وفى فصل وأما الذى يرجع إلى المعقود عليه من بيوع البدائع • وصح بيع غرة
لم يدسلا حها أى لم تظهر صورتهما مشتملا على ما بأن يأككلها حيوان وقيل لا يصح
والصحيح هو الأول كفى الكفاى وغيره أو قد بدو يجب قطعها بشرط تركها على الشجر
بفسد البيع عندهما وعليه الفتوى كفى البرازية والنهاية ولا يفسد عند محمدان بد اصلاح
بعض وقرب صلاح الباقي وعليه الفتوى كفى المفترحات (٢) فهاستأنى فى البيوع ملخصا
وإذا اشتري نزل الكرم وهو حصرم جاز وهل للبائع أن يأمره بقطع الغيب فى الحال
قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل أن اشتراها مطلقا كان له أن يأمره بقطع الغيب وإن
اشترى بشرط التزل إلى النضج فسد البيع فاضى خان فى فصل بيع الثمار والزروع من الخاتمة
وأما بيع الثمار على الاشترا فرفع وعلى وجهين الأول أن يبيعها قبل الظهور وفى هذا الوجه

(٢) وفى الاسرار القنوى على قول محمد بن
أحمد الطحاوى وفى المتن ضم اليه أبا
يوسف وفى القصة والعصم قولهما

لا يجوز البيع الوجه الثاني أن يبيعهما بعد الطلوع وأنه على ثلاثة أوجه أحدها أن يبيعهما قبل أن تصير ممتعة ما لم تصلح لتناول بني آدم وعلف الدواب في هذا الوجه اختلاف المشايخ ذكر شمس الأئمة المرحوم شيخ الإسلام شواهر زاده أنه لا يجوز وذكر الشيخ أبو الحسن القندوري في شرحه والقاضي الأسدي أن يبيعهما قبل الطلوع وأشار محمد في كتاب الزكاة في باب العشر وفي الجامع في كتاب الأجزاء وهو الصحيح والحيلة في ذلك حتى يجوز هذا البيع على قول الكل أن يبيعه مع أوراقه بأن يبيع الكمية في أول ما يخرج من ورد مع أوراقه فيجوز البيع في الكمية مع البيع في الأوراق ويجعل كأنه ورق كله حتى يجوز البيع الوجه الثاني إذا باعه بعد ما صار ممتعة إلا أنه لم يأت به عظمه وفي هذا الوجه البيع جائز إذا باعه مطلقاً وبشرط القطع وإن باع بشرط الترك فالبيع قاسم إذا جاز البيع إذا باعه مطلقاً وبشرط القطع إذا ترك المشتري حتى أدرك أصل يوجب الزيادة فإن تركه باقن البيع أو استأجر منه الشجار يوجب الزيادة الوجه الثالث إذا باعه بعد ما تناهى عظمه (١) ولا شك أن في هذا الوجه يجوز البيع إذا باعه مطلقاً وبشرط القطع وإن باع بشرط الترك فالقياس أنه لا يجوز وبه أخذ أبو حنيفة وأبو يوسف وفي الاستحسان يجوز وبه أخذ محمد (٢) في السادس من يروع المحيط وإذا اشترى غارستان على ما هو العرف وقاله بالفارسية برياق وبض الفخار قد خرج وبعضه لم يخرج بعد هل يجوز هذا البيع ظاهر المذهب أنه لا يجوز وفي السكافي خلافاً لما ذكره وكان شمس الأئمة الحلي أن يبقى بالجواز في الفخار والباريجان والبطيخ وغير ذلك وكان يزعم أنه مروى عن أصحابنا وهكذا حتى عن الشيخ الإمام محمد بن الفضل أنه يفتي بجواز هذا البيع وكان يقول أجعل الموجود أصلاً في هذا العقد وما يحدث بعد ذلك تبعاً ولهذا شرط أن يكون الخارج أكثر من الأقل يجعل نادماً لا أكثر وقد روي عن محمد بن يبيع الورد على الاستحسان أنه يجوز وفي الفتاوى المتأينة مع أنه يتلاقى بعضها ببعض (م) قال شمس الأئمة المرحوم الأصم عندى أنه لا يجوز (٣) وإذا اشترى أنزال الكرم وبعض الثمار صار ممتعة والبعض لم يصر ممتعة ما لا شك أن هذا الثمر جائز على قول من قال بجواز شراء الفخار قبل أن تصير ممتعة وما من قال بأن شراء الفخار قبل أن تصير ممتعة لا يجوز فاختلافوا فيما بينهم قال شمس الأئمة المرحوم الأصم عندى أنه لا يجوز وفي فتاوى أهل سمرقند إذا اشترى أنزال الكرم وبعضه في وبعضه قد نضج فإن كان كل نوع بعضه في وبعضه قد نضج جاز وإن كان بعض الأنواع باقياً والبعض قد نضج لا يجوز والصحيح أنه يجوز في الوجهين وهذا إذا باع الكل فإن باع البعض وبعضه في أو الكل في لا يجوز وكذا إذا كان مشتركين رجلين باع أحدهما نصيبه وبعضه في أو الكل في لا يجوز وهذا إذا باع من أجنبي فإن باع من شريكه أفتى ركن الإسلام السعدي أنه لا يجوز وقال بعضهم لو باع من الماعل لا يجوز ولو باع الماعل من رب الكرم يجوز كافي الزرع على ما ساقى يائه فأما إذا باع من الأجنبي لا يجوز في البيع من يروع الفخار ثانية • قال محمد إذا باع غرماً وادركه من كل نوع منه شيء فباعه واشترط أن يذمه في أرضه حتى يدركه فالبيع جائز والشرط جائز وإن لم يجعل تركه

(١) كذا في الفصل الثاني من القسم الثاني من يروع الفخار به وفيه قال محمد أنه إذا تناهى عظمه يأخذ النضج من الثمر والآخر من القسم والعلم من الكواكب

(٢) وفي شرح القندوري وشرح الطحاوي والإيضاح يبيع الثمر بعد الوجود والظاهر وجائز إذا لم يشترط الترك وإن لم يبد ملاحها ولم يكن ممتعة به هو الصحيح والحيلة حتى يجوز عند الكل أن يبيعه مع الشجر

(٣) وهذا ظاهر المذهب على ما عرفت وفي الخاتمة في فصل بيع الفخار وعامة المشايخ لم يجوزوا بيع الفخار قبل أن تصير ممتعة بها

(١) الظاهر أن هذا على ما قال محمد بن
بعد تناسي عمله ولو شرط الترتل يجوز
البيع استحسانا وقال لا يفسد
شراء الفار على رؤس الاشجار بصفته
لا يجوز و يصف آخر بعد الادوار ويجوز
في الثالث من يوع الخلاصة ووقع
في عبارة البرازية سهو من النسخ حيث
وقع النصف بدل النصف في الموضوع بعد
(٢) يحيى ما يتعلق به لوكمة الكلا في كتاب
المزارعة نقلنا عن شرب منتخب فاضل

في هذا الاختلاف مبني على ما ذكر
في هذا الكتاب سابقا

أجلا معلوما وليس للبايع أن يأخذ بالقطعة حتى يدرك (١) من يوع العدة لصدر الشهيد
* رجل اشترى أوراق التوت فان اشتراها على أن يأخذها من مائة يجوز ولو اشتراها
مطلقا فاشد هذا اليوم جاز وأن مضى اليوم فسد البيع لأن ما يحدث بعد البيع بغير
الساعات لا يمكن الاحتراز عما يقع عدوا وان اشترى على أن يأخذها شيا فاشد لا يجوز
لأنه إذا دققت لطلب البيع بغير البيع وكذا لو اشتراها على أن يتركها على الشجر والحيلة أن
يشترى الشجرة بأصلها فاشد لا يجوز في بيع الشجر من البايع لسان الحكم في السابع
عشر من البيع * (م) وأما قوائم الخلاف وسف الغل اختلاف المشايخ فيه منهم من لم
يجوز بيعه ومنهم من جوزه ذكر أبو الحسن النكري جوازه وروى الحسن بن زياد عن
أصحابه جوازه ومن لم يجوز من المشايخ اختلفوا فيما بينهم وفي السقاني وكان الشيخ محمد
ابن الفضل يقول الصحيح عندي أن بيع قوائم الخلاف لا يجوز في السابع من يوع
الساكنات غاية * (نم) ولو اشترى قديم لا قبل أن يصير سنة ما به اختلاف في جوازه ولو بعد
ما صلح لعلى الدواب جاز لو أطلق البيع أو شرط القلع وسف ولو شرط تركه لأدائه فسد العقد
وهو شغل ملك الغير اذ هو صفقة في صفقة وهي إعادة أو إجارة في بيع جامع القسولين
في الثاني والثلاثين * لو أن رجلا في أرضه كلاً فاشد صاحب الأرض وقام عليها أو كانت
في صحراء فقام عليها وسفها حتى ارتفعت جاز له بيعها في قول الفقهاء ولا يجوز في قول
ما لم يجوزها فإذا جازها صارت له ملكا جواهر الفتاوى في الشرب * بيع الكلا الذي بنت
في أرضه بغيره يراى بأنه باطل لأنه ليس بمأثور (٢) وكذا بيع الماء في الحوض أو في البئر
فاضل في البيع الباطل * ولا يجوز بيع ما بنت في أرضه من الحشيش إلا إذا قطعه
فيجوز بيعه فله أن يستتره عن أخذه منتخب التاكاغاية في الشرب * ذكر الصدر
الشهد في شرح الجامع بيع الشرب يجوز له الأرض بالاجماع ومعه مرد في رواية وهو
قول مشايخ بل وإذا اختلفه متلف يجب الضمان وإذا باع الأرض بشرب أرض أخرى
اختلف المشايخ (٣) وسأني في آخر الباب السادس من جنس ذلك جواهر الفتاوى
في الخامس من البيوع * قال مالك المأثور أو العلاء ذكر في نوادر هشام أن بيع الماء
جاز عند أبي يوسف والحجقة من أصحابنا قد أواماً ذكر محمد في الأصل أن يعمه لا يجوز
فقالوا لئلا يكره في شرب العراق وأما في بلادنا فخلافة ونفاذ الحكم ببيعة بيع الشرب
منصوص عليه في الاجتهاد وقد ترشع من ذلك في آخر الباب الخامس جواهر الفتاوى
في السادس من البيوع * قضى بجواز بيع الماء ليس لغديره إبطاله لأنه روى عن الثاني
جواز بيع الماء بدون الأرض برأية في الرابع من القضاء * ويساعد دود القز ويمنه
أبناؤه ولا يجوز بيعه عند أبي حنيفة لأنه من الهوام وعند أبي يوسف يجوز إذا ظهر فيه
الفرز عا وعند محمد يجوز كيفما كان لكونه متفعا به وأما بيه فلا يجوز بيعه عند أبي
حنيفة وعند محمد لا يجوز لكان الضرورة وقيل أبو يوسف بيع أبي حنيفة كما في دوده وأما
اختيار المؤلف قول محمد في الدود والبض لكونه المقتني به يجوز أن يبيع في البيع القاسم * بيع
الزرس العائز الذي لا يؤخذ إلا بجعله لا يجوز شبهة المقتني في باب بيع المهرثون * وأشار

الموافق الى أن الذممين اذا باعوا الخمر واخذوا ثمنها اسلموا اسلم أحدهما قبل القبض فانه البيع
ينفسخ لان التسليم والقبض حرام كالبيع بخلاف ما اذا كان الاسلام بعد القبض لان
الموسود الدوام وهو لا يشاق ولواقرض الذي يخر من ذمي ثم اسلم أحدهما فان اسلم
المقرض مسعة فالتخمر لان اسلامه مانع من قبضه ولا يثنى له من قيمتها على المستقرض لان
الجزء ما من قبله وان اسلم المستقرض نفسه روايتان في روايته كالتول وفي أخرى وهو قول
محمد يجب قيمتها كذا في البدائع وقيل بالتخمر والخمر لان بيع آلات الله وكالبرط والطبل
والمزمار والدف صحيح مكره عند الامام وقال لا ينعى عليها والعصم قوله لا يتقاع بها
شرعاً من وجه آخر وعلى هذا الاختلاف سبع الترد والشرع وعلى هذا الاختلاف
الضمان على من ائتمنه فعهده يضمن وعندهما الاكذا في البدائع وليكن المشتري في الضمان
على قوله ما يكاسباً في الغصب ومجمله ما اذا كسرهما غير القاضى والمحاسب أماهما فلا
ضمان اتفاقاً يجوز ان في البيع الفساد وان كان المشتري قبض الخمر ولم يوفى الثمن حتى
اسلموا اسلم أحدهما فالبيع ماض والتمن عليه ميسر حتى في البيع (شس)
اشترى بالخنطة لايصح ما لم يبين أهم اجيدة أو وسطا ووردية قنية في حبس المبيع لأن من
البيع * ولو جعل الكيل * والوزن ثمنان في الذمة بشرط بيان محل الايفاء حتى لو باع قنابك
بر في الذمة بشرط بيان محل ايفائه عند أبي حنيفة هو العصم في السابع عشر من
القوانين * اذا كان له على آخر طعام أو فلولس فاشترى من عليه بدراهم ووقف قبل قبض
الدراهم بطل وهذا لا يحتفظ فان مسطر الخنطة أو الشعي ثلثها ثمنها باليه المال بها
ويجوز عن الاداء فبيعها مقرضها منه باحسد التقدين الى أجل ويسمونها كندمها كردني
وانه فاسد لانه افتراق عن دين بدني في اخر صرف البرازية والحيلة في ذلك أن يبيع
الخنطة ويضوها بثوب ثم يبيع الثوب منه بدراهم أو دنانير ويسلم الثوب اليه * زبدة الفتاوى
فيما يجوز بيعه وما لا يجوز وكذا في الثالث من يوع البرازية قبل المتفرقات وكذا
في دعوى القاعدية وكذا في صلح الجواهر قال يكي برديكري راصد من كندم ورام
داده بود چون بازخواست گفت مرا كندم نيت بهاى كندم سيم دهم گفت بدعت
روز قبض دادوى قبض كردا كنون مثل آن سيم اور دوى ده دهم كه من سيم دهم كندم
خواهم آيدش باى آياد آيد (١) لان هذه معاوضة فاسدة لان الخنطة في الذمة تلحق ثمنها
أما لا تلحق مبيعاً الا في السلم من دعوى القاعدية رجل باع عبداً بثوب وموصوف
في الذمة فان ذكر الثوب اجاز وان لم يذكره اجاز لا يجوز لأن الثوب لا يجب في الذمة
بعدها المعاوضة الاسلام والسلم لا بد من الاجل فان ذكر الثوب اجاز لا يقتضي قبض
العبد لا يفسد العقد فاضحيان في فصل قبض الثمن * ولو اشترى شيئاً بالدراهم الكسادة
فان كانت الدراهم بعينها اجاز لانهم ابدوا الكسادة صارت سلعة فان لم تكن بعينها قالوا لا يجوز
البيع قال رحمه الله ينبغي أن يجوز لانها ان كانت بعد الكسادة تساع ورنافه تدباغ
برزون في الذمة وان كانت تساع عدداً فقد باع بعدى في الذمة عدداً معلوماً فاضحيان
في الصرف * رجل باع شيئاً بثمرة ثم باع من المشتري أيضاً بمسعة عشر مع البيع الثاني

(ترجمه)

(١) له على آخر ما منه من خنطة وديارها
ظلم الله قال له ليس عندي خنطة
فاعلم ان قيمة الخنطة فقال له اعطى قيمتها
الحارية في هذا اليوم فأعطاه ايها
فقيمتها ثم احضر القاضى مثل تلك القيمة
وبريد أن يعطيه ايها قال لا انا اطلب منك
ما تسمى خنطة هل ذلك أم لا اجاب له ذلك

(١) وأما إذا اشتراه بعرض آخر قيمته أقل مما باع أو اشتري من غير المشتري يجوز بالأجماع تدافي مقدر رقبات كالباليوع من البرازية

ويتضمن البيع الثاني انقضاء البيع الاول فكذا ذكر وهو الصحيح وسواء كان البيع باكثر من الثمن الاول أو باقل يكون كتحال الاول حتى لو أقام البائع البيعة على أنه باع دارا من فلان بألف في رمضان وأقام المشتري البيعة أنه اشتراها في شوال بخصم ما أنه يقضى بالبيع الثاني ذكره الناصحي في الخاس من يوع بطواه شره ما باع باقل مما باع قبل فقد ألغى الثاني **لا يجوز (١)** استخصانا والصحيح أنه ينعقد فاسد أمقيد المالك وشراؤه من وارثه لا يجوز لأنه قائم مقامه في الملك بخلاف ما لو اشترى ورثة البائع بعده موته وهو بمن يبيع بشفادة البائع له جاز ميتي في البيع • ولو باعه بذنا بغير ثم اشتراه بدهم باقل أو على العكس لا يجوز لأنه ما جنس واحد في حق الثمنية ولو باعه بذنا بغير ثم اشتراه بغير الفضة باقل جاز لأن الثمنين • وإذا اشترى بالفلس باقل قبل على قول محمد لا يجوز لأنه من عنده وعلى قياس قوله ما يجوز لأنه ساعة عندهما عتابة في فصل بيع المشاع وقيد بما باع لأن البيع لو انقص خرج من أن يكون شرا ما باع فتكون النقصان من الثمن في مقابل ما انقص من العين سواء كان النقصان من الثمن بقدر ما انقص أو باكثر منه وعلى هذا يفرع ما قالوا ولدت الجارية عند المشتري ثم اشتراها البائع باقل إن كانت الولادة نقصت فجاز كما لو دخلها عيب عند المشتري ثم اشتراها منه بالاقبل وإن لم ينقصها لا يجوز لأنه يحصل ربح لم يدخل في ضلوعه كذا في فتح القدير بحجراتي في البيع الفاسد وفي الأصل في تحريم باب العيوب شرا ما باع باقل مما باع من الذي اشتراه أو من وارثه قبل فقد ألغى نفسه أو غيره بالوكالة والمبيع بجهالة لم يرد ولم ينقص عيب والثمن الثاني من جنس الثمن الاول أو كان هو باع بألف نسبية ثم اشتراه بنسبة مستترة فاسد عندهما ولو باع بالدرهم فاشترى بذنا بغير ثم لم يجر استخصانا وإذا نقل المالك إلى آخر بيع أو هبة فاشتراه من ذلك الرجل باقل جاز ولو اشتراه باكثر من الثمن الاول قبل فقد ألغى أو بعده جاز ولو رخص السعر فأنقص من حيث السعر فاشتراه باقل مما باع لم يجر ولا عيب للسعر ولو كان وكلا بالبيع فاشتراه لنفسه لم يجر خلاصة في الرابع من البيوع فإذا أمر رجل بشرا عبيد الذي باع باقل مما باع قبل فقد ألغى صحيح وملكه المولى ملكا صحيحا لأن المعتبر عند أبي حنيفة حال العاقل حال الأحمق والتوكيل لو اشترى لنفسه صح فكذا إذا اشتراه لوكله وعند أبي يوسف مثل التوكيل ويكون مشترا لنفسه كما في شرح الوافي في البيع الفاسد وفي القنية لو قبض نصف الثمن ثم اشترى النصف باقل من نصف الثمن لم يجر وكذا لو حال البائع على المشتري انتهى وفي المراج الوهاج لا يجوز أن يشترى باقل من الثمن وإن بقي من ثمنه درهم ولا بد من نقد جميع الثمن ولو خرج المبيع عن ملك المشتري ثم عاد إليه فإن عاد إليه بيمينكم ملك جديد كالأقالة قبل القبض أو بعده وبالشراء أو الهبة أو الميراث فاشتراه البائع منه باقل جاز وإن عاد إليه بما هو فسخ كمنار رؤية أو شرط قبل القبض أو بعده فاشتراه منه بالاقبل لا يجوز من يوع البحر الرائق • رجل تزوج غلامه ثم أراد أن يبيعه ولم ترص المرأة لم يكن للامرأة على العبد مهر قلته لو أن يبيعه بدون رضاها وإن كان عليه المهر ليس أن يبيعه بدون رضاها وهذا كما قلناه في العبد المأذون المديون من تسكح الجوهر (شم) بعث

عبدى الى فقه اختلاف والاصح انه لا يجوز البيع (ش) فيه اختلاف المشايخ والواحد
 عن محمد ولو قال عبدى فى مكان كذا جاز قنية فى باب جهالة المبيع (١) * (سم) خفاف
 قطع خفاف من جلد رجل حرقه وبيع من الجلد قطع فاستأمر الخفاف منه فقال صاحب
 الجلد لا أعرفها ولكن بعث منك مابق منه وهو فى يديك كذا فقال اشترت منه (ط) بيع
 ما لم يعلم البائع والمشتري عقداً ويجوز اذا لم يتحقق فيه الى التسليم والتسليم كمن اقتران في يده
 متاع فلان غصبا أو ودعة ثم اشتراهما المقتزمان المقتزلة جازوان لم يعرفه مقداره (شس) قال
 غيره يعنى ما فى يديك كذا فباعه ولم يعلم البائع به فاذا هو جوهري للبائع جاز (ن) أبو القاسم
 رجل قال لغيره لك فى يدي أرض خربة فى شعبة كذا الانساوى شيئا فبعها مني بستة دراهم
 فباعها ولم يعرفها البائع وهى تساوى أكثر من ذلك فالبائع جائز من المحل المزبور * باع
 عبد الله ولم يصفه ولم يشر اليه فان كان له عبد واحد يجوز وان كان له عبدان أو أكثر
 لا يجوز وفى العبد لا بد أن يصفه الى نفسه بأن يقول بعثت منك أمنا لو قال بعثت سالما
 واسمه سالم لا يجوز ولو قال بعث الجارية التى اشتريتها من فلان أو الجارية التى فى هذا
 البيت يجوز فى الثالث من الخلاصة والبرازية * ولو قال بعثت عبداً أو جارية ذكر فى المتن
 فى موضع رجل قال لغيره عندى جارية بيضا فبعها منك كذا فقال المشتري قبلت لم يكن
 ذلك بيعاً لأن بين الموضوع وغيره فقول أبيعك جارية فى هذا البيت أو يقول جارية
 اشتريتها من فلان فلهذا يسمى البيع وذكر فى موضع آخر اذا قال بعثك جارية جاز اذا
 لم يكن عنده الا جارية وان كان عنده جاريات فسد البيع وذكر في الاثمة السر سعى
 اذا أضاف الى نفسه فقال بعثك جارية جاز البيع وان لم يصف الى نفسه لا يجوز فاضحان
 فى البيع الفاسد * رجل باع دارا على أن للبائع فيها طاريقا من هذا الموضع الى باب الدار
 يكون فاسدا وكذا لو شرط الطاريق للاجنبي وبين موضعه وطوله وعرضه كان فاسدا
 ولو قال أبيعك هذه الدار الا طاريقا من هذا الموضع الى باب الدار ووصف الطول
 والعرض جاز البيع شرط الطاريق لنفسه أو لغيره (٢) من المحل المزبور ملخصا * ولو قال
 أبيعك دارى هذه بعشرة آلاف درهم على أن فى هذا البيت بعينى لا يصح ولو قال الا هذا
 البيت جاز البيع بجميع الثمن فيما سوى البيت ولو قال بعثك دارى هذه الخارجة على أن
 تجعل لى طريقا الى دارى هذه الداخلة لا يجوز ولو قال بعثك دارى هذه الخارجة
 الا طريقا الى دارى الداخلة جاز وطريقه مقداره عرض باب الدار الخارجة من المحل
 المزبور * قال بعثك هذا البيت على ما فيه من المتاع فهو جائز ويدخل فيه ما فى البيت من
 المتاع من المحل المزبور * رجل قال بعث منك جميع ما لى فى هذا البيت كذا جاز وان لم
 يعلم المشتري لان الجاهل فى البيت بسيرة فاضحان فى البيع الفاسد * (ن) بعث منك
 جميع ما فى هذا البيت والمشتري يعلم ما فيه جاز وان لم يعلم يميز عندهما ويجوز عند أبي
 يوسف ولو قال بعث منك جميع ما فى هذه القرية من متاعى لم يجوز عندهم وانما يجوزوا
 اذا كان فى صندوقه قنية فى باب جهالة المبيع وفى الخاوى قال الفقيه لو باع ما فى
 الدار ينبغي أن يجوز فى قياس قول أبي يوسف ولا يجوز فى قياس قول أبي حنيفة ومحمد

(٢) ولو باع أرضا الا هذه الشجرة بعينها
 يقررها جاز البيع من البيع الفاسد
 وتقامه فى هامش مسائل شتى من البيع
 من هذه المجموعة

(١) كذا في أكثر النسخ والصواب الموافق لما في القاعدية وهو أخذ أن يشول القطع بدل القاع **ع**
 (٢) كذا في أكثر النسخ وفي بعضها فانه يقطعه وفي بعضها يفتنه يقطع وعبارة القاعدية فان شرط البائع قطعها على وجه الارض أو لم يشترط ولكن القلع يضرب بمقتضى أو ينهر يمنع عن الحفر بل يؤمر بقطعه على وجه الارض **ع**
 (٣) رجل اشترى بيتا من منزل بحدوده وحقوقه ومساكن المنزل عنده من الدخول وبأمر بفتح الباب فهذا على وجهين ان بين صاحب المنزل وهو البائع له طر يقاسم لولا ما ليس له منه لانه دخل في البيع وان لم يكن طر يقا اختلاف المشايخ فيه والمختار ليس له أن يجنيه أيضا لان باب الاغنام دخل بذكر الحقوق ولوالجبة في الفصل الثالث من البيوع **ع**
 ولو باع دارا وله طريق قدسده صاحبها قل ذلك وجعل لها طريقا آخر ثم باعها بحقوقه بالطريق الثاني الاقتصار والوصية كالبيع في ان السرب والطريق لا يدخلان الا يذكر والرحن والصدقة غير ذلك خلاصه في ١٤ من البيوع **ع**
 رجل اشترى أرضا وأدارها لا يدخل السرب والطريق الا يذكر الحقوق لانها لا يدخلان الا يذكر الحقوق في ان السرب والطريق اصل ذلك في الاقرار والوصية والعلج وغيرها ويدخلان في الاجارة والقسمة والرحن والصدقة الموقوفة ولوالجبة في الثالث من البيوع **ع**

اشترى بغير شرط أن يقطعهما تسكوا في جوارهما ويصح أن يجوز ولا يشتري أن يقطعهما من أصلها وان اشترى الشجرة بشرط القطع قال بعضهم ان بين موضع القطع أو مكان موضع القطع معلوما عند الناس بانها البيوع والا فلا وقال بعضهم يجوز البيع على كل حال وهو الصحيح فاضيقان في فصل فيما يدخل في بيع الكرم من باب ما يدخل في البيع من غير ذكر * وشراء الشجرة على ثلاثة أوجه اما بشرط القلع (١) وانه صحيح في الصحيح والبعض على عدم الجواز ان لم يكن موضع القطع لاحتمال المنازعة فيه فبطلها بغيرها على العادة ويدخل أصلها في البيع ولا يخرجها الى نهاية العروق الا اذا كان بشرط القطع من وجه الارض أو يكون في القلع معتزلة للبائع من فحين يشاء وشوه أو يقطعهما (٢) من وجه الارض فإذا قطع أو قطع ونبتت من العروق أخرى فالبائع أرضاء المشتري بدخول ذلك القدر في ملكه الا اذا قطع من أعلى الشجرة فانها ثابت اذا لم يشتري وان شرط القرار فيها لا يؤمر بالقطع قاله أن يفرس مكنها أخرى وان مطلقا قال الثاني لا تدخل الارض وقال مجملده الشجرة مع القرار كما في الاقرار والقسمة والهبة والصدقة والوصية على الاختلاف والفتوى في مسألة البيع على قول محمد وإذا دخل ما تحت الشجرة في التمر ثبات التي تدخل بدخل وبدورها فانها وقت البيع فإذا زاد القاع عليه البائع تحت الزائد ولا يدخل ما ينتمي اليه العروق والغصان برزاية في الثالث من البيوع * وان اشترى أرضا دخل في البيع الا لشجار الممره بغير الذكر وغير الممره أيضا يدخل صغيرا كان أو كبيرا ولا يدخل في بيع الارض ما على الاشجار من القطن من غير شرط وشجر القطن لا يدخل على الصحيح والصكرات وشوه وما كان على ظاهرها من الارض من غير ذكر وما كان مغيبا في الارض من أصوله الصحيح أنه يدخل من بيوع خزائن المقتنين * اذا اشترى بيتا من منزل بحدوده وسقوفه ومساكن المنزل يتبعه عن دخوله وبأمر بفتح الباب الى السكنة ينظر ان كان البائع بين له طر يقاسم لولا ما ليس له منه وان لم يكن له اختلاف المشايخ فيه منهم من قال له منه ومنهم من قال ليس له منه قال الصدر الشهيد هو المختار (٣) فانما رخصته في السادس من البيوع * وجل له علوه وسفل فقال لرجل بيت منك علوه هذا السفل بكذا جزا البيع ويصكون سطح السفل لصاحب السفل ولا يشتري حق القرار عليه وكذا لو انهم دم هذا الملاك لم يشتري أن يبي عليه علوا خرمن الاول فاضيقان في باب ما يدخل في البيع من غير ذكر * ويدخل المذاري في بيع القرض والمذام في بيع البعير ولا يدخل المقود في بيع الحمار برزاية في الرابع من البيوع * ويدخل العذار في بيع القرض ولا يدخل السرج ولولعه بالانص وقيل يدخل عليه والخر لولمؤ كفة يدخل الا كافي والبردة ولولعه مؤكدة لا يدخل ولو باع عبدا أو أجرة تدخل في البيع ثاب تكون على مثل المبيع عادة والبائع ان يأخذ هذه الثياب ويرعط غيرها ولو استحق شي من الثياب لا يرجع بشئ من الثمن وكذا كلها وعليه ثياب مثل المبيع لان الدخول تحت العقد يعرف ثياب مثله وكذا الحكم في العذار والبردة برزاية في الرابع عشر من البيوع * وفي بيع الشجرة لا يدخل مواضع اروق تحت البع عند الثبات والوصية والوقف كالبيع وعند

محمد بن سعد بن علي بن الفتوى من الحبل المزبور * ولو باع عبد مع ماله فان سعى المال ولم يكن ديناً جاز ويشترط التقاض في المجلس فيما كان صرفاً ولو كان بعضه ديناً لم يجز
 مجمع الفتاوى في فصل ما يدخل في البيع * باع بارية وعليها لي وقرطان ولم يشترط ذلك
 للمشتري لكن تسلم المشتري البارية وذهبها والبائع ساكت كان سكوتُه بمنزلة التسليم
 فكان الحلي لها كذا في الظهيرية في الفن الأول من الأشباه * رجل قال لا تبرأ الناس
 يشتركون كملك هذا بأنني درهم فقال بعته منك بألف درهم وقال اشترته صح ان لم يكن على
 طريق الهزل وان اختلفا في الهزل والخذ فالقول قول من يدعي الهزل وان أعماه شيئاً
 من الفن لا يسمع دعوى الهزل خلاصة في الثاني من البيوع * لو اشترى ذراعاً من ثوب
 ولم يبين الجانب فقطعه البائع ولم يرض به المشتري لا يلزم المشتري ولو بين الجانب فقال من
 هذا الجانب فقطعه البائع لم يلزم المشتري ولا يكون للمشتري أن يردّه فاضنان في فصل
 قبض المبيع * وفي الخاتمة لو اشترى حنطة على أنها كره فقال البائع هي كرهنا لا نكفان
 فلم يخذها فخذها بعشرة فأخذها على ذلك قالو لا يجوز له أن يصرف فيه حتى يكمل موزة
 وكذلك الموزون فأن لم يكمله حتى باع من غيره بعد القبض أو طبعها وأكمل الخبز قالوا
 لا يطيب له فيه عليه الصلاة والسلام وقال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل النهي محمول على
 ما إذا لم يكن المشتري حاضراً وقت قبض البائع فأن كان حاضراً ورأى رأى العين لا يحتاج
 بعد ذلك إلى الصكلي ثانياً ثانية في الفصل الثامن من البيوع * باع حنطة غير معينة
 ولا مشارة (١) البهاقي مسكه في السواد وعلية المشتري فلا خيار له وان لم يعلم له الخيار (٢)
 وذكر الخليل في جواز البيع ولو كان البعض في السواد والبعض في المعر لا يجوز
 ولو كان الكل في المعر في موضعين يجوز بالإشارة في الأصح سواء كان الثمن نقد أو ديناً
 على البائع فأن لم تكن في ملكه واشترها وسلم لا يجوز وكذا إذا لم يكن البعض في ملكه لأنه
 باع الموجود والمعدوم برأية في الثالث من البيع وفيه تنصيص وكذا في الخامس
 عشر من الدعوى * (بشم) باع حنطة قد راعها ولم يبعها إلا بالاشارة ولا ما وصف
 لا يصح فتم في باب حيلة المبيع والثمن في البيع وعن أبي بكر محمد بن الفضل باع شيء له
 ولم يصف البيع البسه ولا وصفه فالبيع جائز لأنه باع ما عاين ولو لم يكن في ملكه مقدار ما باع
 بطل في كله لأنه باع ما يملكه وما لا يملكه (قب) باع كراً من حنطة أن لم يكن في ملكه بطل
 وان كان بعضه في ملكه بطل في المعدوم وفسد في الموجود وان كان في ملكه أكثره من
 نوعين أو في موضعين لا يجوز وان كان من نوع واحد في موضع واحد لكنه لم يصف
 المبيع اليه بل قال بعت منك كذا إنما من الحنطة جاز وإذا علم المشتري مكانه لم يضر شيء
 أشد هذا في الفن في ذلك المكان وان شاء تركها وعن أبي يوسف نحوه من الحبل المزبور
 وكذا في الثانية في البيع الفاسد وكذا في الثالث من البرأية من البيع * إبراهيم
 عن محمد بن رجل اشترى ألف من من قطن ثم اختصم البائع والمشتري بعد ذلك وفي يد
 البائع ألف من من القطن يوم الخصومة فقال البائع لم يكن في ملكي يوم البيع قطن أصلاً
 أو قال قد كان وقد بعت ذلك القطن ولم يكن هذا القطن في ملكي يوم البيع وانما حدث

- (١) قوله ولا مشارة إليها كذا في غالب
 الشيخ وفي نسخة وأشار إليها فليتردد اه
 مصححه
 (٢) وانما ثبت له ان خياراً إذا لم يعلم موضع
 الباع لم يملكه من موزة الحبل ولو علم
 لا خيار له لأنه وضى موزة الحبل كذا في
 مجموعة المرحوم وجد هكذا منه

بعد ذلك قال قول البائع انه لم يبيع هذا القطن في العاشر من يوع الذخيرة * دار
 بين رجلين مشاع غير مرسوم فباع أحدهما ماشيا منها بعبئته قبل ان تقسمه أو يباع قطعة
 من الارض بعينها لا يجوز لافي نصيبه ولا في نصيب صاحبه ولو باع جميع نصيبه من
 الدار والارض جاز يذائع وكذا في الخاية في البيع الفاسد * دار بين اثنين باع أحدهما بيتا
 معبنا من رجل لا يجوز وعن الثاني انه يجوز في نصيبه وفي شرح الطحاوي * لو باع
 أحد الشرى بكن في الدار نصيبه من بيت * بين فلان وآخر أن يطله في الثالث من يوع
 البرازية رجل قال لا * ثم بعث نصيب من هذه الدار بكذا ان علم المشتري نصيبه ولم يعلم
 البائع جاز بعد أن يقر بالبائع انه كما قال المشتري وان لم يعلم المشتري عند أي حصة ومحمد
 لا يجوز علم البائع أو لا ولو قبضها وباع صح كالبيع الفاسد في الاقضية خلاصة في الثالث
 من البيوع * (صل) دار بينهما باع أحدهما ماشيا * هـ من أجنبي لم يميز لا يجوز ما نأما باعه
 بشرط الترتل أو بشرط التطلع أما الأول فلا يجوز وأذنه شرط * منعة له شترى سوى المبيع
 فصار بمنزلة شرط الاجارة في بيع وأما الثاني فلم يميز بضره لشر بكن جامع الفصولين
 في الحادى والثلاثين * ولو باع نصف البناء مع نصف الارض جاز من أجنبي * أو من
 شريكه ولو باع نصف البناء دون الارض من أجنبي * أو من شريكه لم يميز قالوا لئلا يكون
 البناء يفتى أما لو كان يفرحق جاز يبيع نصفه من أجنبي * أو من شريكه إذا البناء يفرحق
 يجب قلعه وواجب القلع كقولهم ولو مائة عاقبة جاز يبيع نصفه من أجنبي * ومن
 شريكه وكان كبيع زرع بدون أرض وهو مائة في الزرع فإنه يجوز من المحل المزبور
 (ج) داره فباع من رجل نصف بنائها بلا أرض لم يميز ولو باع سهم ماشيا لم يجد وهذا
 السهم قال النسفي * قال مشايخنا رحمهم الله انه يجب الفساد إذا زرعهم الا فرقا لقرن يكون
 له المودود وأما الشائع فلا والصحيح عندي انه لا يفسد من المحل المزبور * (جن)
 شترى نصيب أحد الشرى بكن من البناء دون الارض لم يميز (صل) يبيع الارض مع نصف
 الزرع لم يميز ولو بينهما شترى أجنبي نصيب أحدهما بلا إذن الآخر لم يميز وكذا
 الشجرة والزرع ولو باع من شريكه جاز (هـ) لم يميز من المحل المزبور * وفي الفتاوى
 الزرع إذا كان كله لواحد أو كان مشتركين رجلين أو ثلاثة باع بعضه أو واحد قطعه بلا
 أرض ان مدر كجائز وان لم يكن مدر كذا لا يجوز فان لم يفسخ حتى أدرك عاد جاز الزوال
 المانع وهو لزوم الضرر عطالة المشتري بغير الارض كخضع من سقف * (القاضي)
 شجرة بين شرى بكن باع أحدهما نصيبه من أجنبي لم يميز وان من شريكه يجوز وان بين
 ثلاثة باع أحدهم من الآخر لا يجوز وان باع منهم جله يجوز وكذا الزرع لو بين ثلاثة
 باع أحدهم نصيبه من أحدهما لا يجوز وان باع منهم جاز برزاية في الثالث من البيوع
 * شجر بين رجلين بلغت الاشجار القطع باع أحدهما حصته من أجنبي جاز لانه لا ضرر
 وله شترى أن يقطع من المحل المزبور وكذا في الحادى والثلاثين من الفصولين * (م)
 رجل قال لغيره ابن خمار زار شرفه وضمه درهم (١) وكان ذلك قبل أن يخرج النمرجة
 قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل انه يجوز البيع ويكون البيع على شجرة البطين

(ترجته)

(١) بمثل هذه البطيخة بعشرة دراهم

دون ما يجوز من الخرجة فان أخرج الخرجة بعد ذلك كانت الخرجة للمشتري فانها
 غنما للملك وان كان البيع بشرط الترتل لا يجوز البيع قاضيان في بيع الثمار والزرع
 * (ط) شرط جواز البيع كون البيع قائما معلوما قدورا للتسليم وقيام المنفعة وامكان
 الانتفاع للعلل ليس بشرط وفي الاجابة شرط حتى ياتر بيع المهر والجنس والطفل والمنفعة
 ولم يجوز اجازتها قسمة في باب ما يجوز بيعه من كتاب البيوع * رجل باع المنصوب من غير
 الغاصب ان كان الغاصب جاحدا يدعي أنه له ولم يكن له فغصب منه بنسبة لا يجوز بيعه
 وان كانت له بنسبة جاز بيعه قاضيان في أواخر البيع الفاسد * اذا باع عقارا هي ملكه
 لكن هي في يد آخر القسوى على أنه لا يصح عقلا بل قول محمد لأنه لا يرد على تسليمه
 في النظام من بيع الجواهر * غصب ثوبه فبجوز عن استرداده فقال لأجنبي للمالك يعني حتى
 استرده فباعه فأراد أخذه من غاصبه وقال هو لي فكذبه الغاصب تخلف المشتري بطلاق
 امرأته فلائنا أنه ثوبه قالوا لا يبحث اذ شراء المنصوب صحيح وروى عن أبي يوسف ليس له
 حق التسخير والمشايع أخذوا بهذه الرواية جامع الفصولين في الثاني والثلاثين (١)
 (فصل في البيع الموقوف) * (ج) باع الزمان الرهن المشاع لا ينفذ في المرتين اذا كان
 الرهن سابقا على الدين قال رضى الله تعالى عنه وأنه صحيح فان الرهن الفاسد حكم الصحيح
 اذا كان سابقا على الدين من حق الحبس وكون المرتين أحق به من سائر الغرما بعد الموثق
 فان كان الدين سابقا فلا عرف في (ط) ولو باع الزمان الرهن بعد قضاء الدين قبل قبضه
 فقبضه خلاف قسمة في بيع المستأجر والمرهون * بيع المرهون غير نافذ في حق المرتين
 وليس للزمان والمرهون حق الفسخ كالمتأجر (٢) وبقي بأن بيع المستأجر والمرهون صحيح
 لكنه غير نافذ وفي بعض المواضع أنه فاسد ومعناه أنه غير نافذ في حق المستأجر والمرهون
 لازم في حق البايع حتى اذا قضى الدين أوتعت الاجارة لزوم البيع واذا علم المشتري بكونه
 مرهونا أو مستأجرا فمدهما لآلائك النقص (٣) وعند الشافعي وبه أخذ المشايخ أنه يملك
 النقص اذا لم يكن عالما كالعيب بأن اشترى امرأة ذات بعل وبعلمه وبه وجهه كالاختلاف
 وانعلم به لا يمنع الرجوع وأجاب عن المسئلة بأن الزوج لا يمنع التسليم وانتفاع المستأجر يمنع
 بزانية في المفسر فقامت من الصرف * وان علم المشتري عند الشراء بالزنا والاجارة
 روى عن أبي يوسف أنه لا يكون له حق الفسخ والمشايع أخذوا بهذه الرواية قاضيان
 في تصرفات الوكيل من أواخر البيوع (٤) * رجل اشترى أرضا مستأجرة فهدا على
 وجهين أمان لا يعلم المشتري وقت الشراء أو علم فعلى الوجه الاول له ان خياره شاتر بخص
 وان شاء رفع الامر الى القاضي وطالبه بالتسليم واذا عجز فضع القاضي بينه ما وفى الوجه
 الثاني كذلك في ظاهر الرواية ولما له القسوى في الشال عشر من بيع التارخانية وكذا
 في التقييس بعين العبارة في باب من له ان خياره بغير شرط * الزمان اذا باع الرهن أو الاجارة اذا
 باع المستأجر بوجه ذلك على اجرة المرتين والمستأجر في أصح الروايات الآن المرتين يملك
 نقض البيع واجازته والمستهأجر يملك الاجارة ولا يملك النقص وان لم يجوز المستأجر حتى
 انفسخ الاجارة ففسد البيع السابق وكذا المرتين اذا لم يفسخ البيع حتى فسد الرهن نفذ

(١) وفي أوائل البيع الفاسد من الجهر
 ذكر أن البيع الموقوف في عدة
 وعشرين موضعا

(٢) واشتلت الروايات في بيع المرهون
 والمستأجر والصحيح أنه موقوف وليس
 للبايع أن يفسخ كذا في السابع
 من التارخانية وكذا في أواخر البيع
 الفاسد من الخاتمة

(٣) كذا في أكثر النسخ والظاهر أن
 النقطة لا زائدة وقت سهوا من الناحية
 والحوادث يملك كذا في بعض النسخ

(٤) وذكر الصدر الشهيد في واقعته أنه
 اذا كان يعلم بكونه مرهونا أو مستأجرا
 فلا خيار في ظاهر الرواية وذكر القاضي
 الامام الاسيبغاني في شرحه اذا كان
 عالما بكونه مرهونا أو مستأجرا فلا خيار له
 في ظاهر الرواية كذا في السادس من
 المحيط والسابع من بيع التارخانية

البيع فاضطرب قبل باب الدار من البيع * وان باع المستأجر ما دون المستأجر هل أن يزرعها
من يده وقال الصدر الشافعي لا حتى يورث مال الاجارة وفي الجماع حتى الميراث ان اجاز
البيع ثبت في البديل وهو الثمن وحق المستأجر لا اذا اجاز البيع بزازة فما يمكن
فقد كان أحد ههنا من الاجارة * وعن بعضهم باع المستأجر الاجر بغير رضا المستأجر وسلم
ثم اجاز المستأجر البيع والتسلم بطل حقه في الجدير ولأجاز العقد لا يطل حقه في الجدير
من المحل المزبور * ولو باع الدار الموردة والمشتري يعلم بالاجارة فانه عاقل رقبته او في منفعته
على حق البائع حتى يملكها المستأجر عليه بالاستنفاء ويكون الاجر للبائع بسقوط باب
الصلح في العشار * (قج) سمع المستأجر البيع فقال للمشتري انهم باي اجازي ولكن
من كمك ان تتركني حتى اخذ الاجارة التي دفعها اليه فواجزتوه فبذل البيع فتم في بيع
المردون والمستأجر * (قح) اشترى دارا في اجارة انسان فقال أخو المشتري ان اخي
اشترى الدار التي في اجارتك فقال ميا لباد (ليكن مباركا) فهذه الاجارة فتمت
في البيع الموقوف * ولو باع جارية زوجته فقال له المشتري اني جدي فافوا بالاجارة
من المحل المزبور * (ج) فضولي باع عمدا ورويه حاضرساكت لم يكن بكونه اجارة
ولو باعه فقال مالكة أحسنت أو أحببت أو وقفت أو كفتني مؤنة البيع وأحسنتم فخر الله
الله خيرا لم يكن اجارة لانه يذ كر الاستهزاء الا ان سمحدا قال قوله أحسنت وأحببت اجارة
استحصانا فضولين في الرابع والشرين * (فسط) قال الفضولي بتمسعا صنعت
فهو واجارة في بيع وكناح وطلاق وغيرها كذا عن محمد وهو روي في ظاهر الرواية وبه بقي
من المحل المزبور * (ق) اشترى من فضولي شيئا ودفع اليه الثمن مع علمه انه فضولي
ثم حلف الثمن في يده ولم يجر المالك المبيع فالثمن مضمون على الفضولي (قح) يرجع على
الفضولي بمثل الثمن (م) لا يرجع عليه بشئ (شم) ان علم انه فضولي وقت أداء الثمن
بلا امانة ذكروا (م) قال رضي الله تعالى عنه وهو الاصح فتمت في البيع الموقوف
* وفي فروق الكرايمى شراء الفضولي على أربعة أوجه الاول أن يقول البائع بع
هذا فلان بكذا والفضولي يقول اشتريت لفلان بكذا أو قبلت ولم يقل فلان فلهذا
يترتب والثاني أن يقول البائع بع لأجل فلان والمشتري يقول اشتريت له لأجله أو
قبلت بتوقف والثالث أن يقول بع هذا منك بكذا فقال اشتريت أو قبلت ونوى
أن يكون لفلان فانه ينفذ عليه والرابع أن يقول اشتريت لفلان بكذا والبائع يقول
بع منك بطل العقد في أصح الروايتين انتهى وفي كافي الحاكم ولو أن رجلا اشترى عبدا
وأشهدا به يشتره فلان وقال فلان قد رضيت فاراد المشتري أن يبعه كان له أن يبعه
ذلك فان سئل له وأخذ منه الثمن كان هذا بخره يبيع جديده مستقبل بينهما انتهى (١)
بحر رائق في الوكالة بالبيع والشراء مخلصا (قج) قال بع هذا العبد من فلان فقال
الفضولي اشترته فلان لا ترجع الحق الى الفضولي لانه أخرج الكلام مخرج الرسل
(ط) الاصل فيه أن من اشترى شيئا لعبد بغير أمره لا يملكه الا ان لا ما قد وان أجاز لفلان
(٢) الا اذا أضافه اليه بأن قال اشترته فلان أو قبلته له أو قال البائع بعه من فلان

(١) كان ذلك يباعا بينهما ما يملك كذا
في الخاتمة في التوكيل والشراء من
الوكالة س

عبارة الاصل قال البائع بع هذا العبد
من فلان وقال الفضولي اشتريت
منه فلان قبلت فلان أو قال اشتريت
قبلت ولم يقل فلان أو قال الفضولي
لصاحب العبد بع هذا العبد من فلان
يكذا فقال البائع بع وقال الفضولي
قبلت فلان اشتريت فلان أو لم يقل
لفلان ففي هذه الوجوه يتوقف العقد
ولا يتقدم على المشتري هكذا وجددت
في حاشية القنية بخط بعض الاكابر س
(٢) لان الاجارة تفعل في الموقوف دون
الثان فكذا في الخاتمة في التوكيل
بالشراء س

والاستدلال بمد كورة في البحر في بيع
الفضولي مفصلا وفي التاسع من بيع
المخيرة تفصيل لا بد من معرفته س
والاجارة تلحق العقود الموقوفة دون
المسوخة وتلحق الأفعال أيضا وهو الصحيح
وتفصيله في ضمان النصب من الضمانات
الفضلية وله تلحق النافذ كما أشير اليه
في هذه الصيغة س

وقال الفضولي اشترت أوقبات فبقيت ذيتوقف ولا يشترط على العاقد قسمة في البيع الموقوف * (فد) يتوقف بيع الفضولي عندنا ويطل عند الشافعي ثم لا يجزئ ما لم يباع بشئ من أودين فلو باعه بفن دين كنفدين وفلس وكبلى وورق بقدر عينه بشرط أحقة الاجازة قيام أربعة البائع والمشتري والمالك والمبيع ولا يشترط قيام الثمن (١) فان هلك أحد الأربعة لم يجز الاجازة ويجوز مع قيام الأربعة فالاجازة للاسقف كوكالة سابقة فالتن للعجز ولو فاعا ولو هلك في يد البائع بملك أمانة * (عد) وقيام الثمن بشرط للاجازة أيضا وان باعه بفن لا يمين باليمين * (هد) ولو كان الثمن عرضا بشرط قيامه أيضا ويكون هذا اجازة نقد لا اجازة عقد حتى يكون العرض ملكا للفضولي وعليه مثل المبيع ان مثله والا فقيته لانه شرامن وجه وهو لا يتوقف ولو هلك المالك لا تنفذ اجازة الوارث في الفضل أي في ثمن دين وعرض وذكره في (شبي) بعده هذه المسئلة بخلاف القسمة عند أبي يوسف وهو أن التركة اذا كانت بين كبارها يجبرون على قسمة فاقسموها بلا أمر القاضي وبهضم غائب فبقيتوقف على اجازة الغائب فان مات قبل الاجازة فأجاز ورثته جازت استحسانا لا عند محمد بناسا * (جـ) في بيع المقايضة من الفضولي اذا هلك العرض الذي من جهة الفضولي ثم أجاز المالك ينبغي أن يجوز جامع الفضولين في الرابع والعشرين * ومن البيع الموقوف بيع الصبي المحجور الذي يعقل البيع والمثراء يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة والده أو وصيه أو حظه أو القاضي وكذلك المعتوه والصبي المحجور اذا بلغ صفها يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة الوصي أو القاضي والعبد المحجور اذا باع شيئا من مال المولى أو من مال وجهه أو اشترى شيئا يتوقف ذلك على اجازة المولى والرجل اذا باع عبده المأذون المديون بغير إذن الغرماء يتوقف على اجازة الغرماء فاضحين في البيع الموقوف * ومن الموقوف اذا باع المريض مرض الموت عينا من أعيان ماله من وارثه ان صنع جاز بيعه وان مات من ذلك المرض ولم يجز الورثة بطل البيع * ومن المرتذ اذا باع واشترى يتوقف ذلك ان قتل على رقه أو مات أو لحق بدار الحرب بطل تصرفه وان أسلم جاز ونفذ بيعه * ومن الرهن اذا باع الرهن أو أاجر اذا باع المستأجر يتوقف ذلك على اجازة الرهن والمستأجر في أصح الروايات الا أن المرتن ذلك نقض البيع واجازته والمستأجر بملك الاجازة ولا يملك النقض فان لم يجز المستأجر حتى انقضت الاجازة بينهما نفذ البيع السابق وكذا المرتن اذا لم يفسخ البيع حتى قتل الرهن تنفذ البيع من المحل المزبور * (نبي) باع ملك غيره فشر من ملكه وسلم الى المشتري لم يجز والبيع باطل لا فاسد واعيجوز اذا تقدم سبب ملكه على بيعه حتى ان القاصب لو باع المغصوب ثم ضلته المالك جاز بيعه أو أمالوا اشتراه القاصب من ملكه أو وهبه له أو ورثته منه لا يفسد بيعه قبله (شبي) غصب شيئا أو باعه فان ضمنه المالك قيمته يوم الغصب جاز بيعه ولو ضمنه قيمته يوم البيع فصول في أوخر الرابع والعشرين * باع مال أبيه بلاذنه ثم ورثه لا يفسد ولا يجهيد وهذا زوج أخته برضاها حال حياة الأب بلاذنه ثم انتقل الى الأخ الولاية جاز باجازه بعد انتقال الولاية لا بالملك والفرق أن السكاح ولا يفسد

(١) ولا بد أن يكون الثمن واجبا لأن الثمن لو كان كلسا في سال الاجازة لا تنسخ الاجازة كذا في النخامس عشر من أنواع الدعوى من البرازية جـ

بالاجازة والبيع تملك فيشترط كونه مالكا برزازية في العاشر من البيوع * (عدة)
قبض الثمن اجازة وكذا طلبه (فقط) دفع الثمن اجازة ولو باعته الفضولي وأخذ المالك
بمنه خاف من الفضولي فهو اجازة. فهو أين في الرابع والعشرين من البرازية * والمشتري
فسخ البيع قبل الاجازة يترزاعن لزوم العقد بخلاف الفضولي في الفكاك ايس له أن يفسخ
بالقول ولا بالفعل لانه سخر محض فبالاجازة تنقل المبراة الى المالك فتصير الحق
منوط به لا بالفضولي. يجر رائق في فصل الفضولي * (فخر) باع فضولي فبرهن المالك
على الاجازة وأراد أخذه من المشتري ليس له ذلك الا اذا ادعى أنه الفضولي وكاه يقبض
ثمنه في الرابع والعشرين من الفصولين * (خل) المشتري من الغاصب لو حرق أجاز
المالك به لا ينفذه عنه قياسا وهو قول محمد وينفذ عندهما استحسانا ولو باع المشتري
من الغاصب فأجاز المالك البيع الاول لم ينفذ بيع المشتري وفاقا والمشتري من الراهن
لو باع أو حرق فأجاز المهر من البيع نفذ عنه وبعه وفاقا وكذا المشتري من الوارث
والدين محبط من المحل المزبور * الامر عندنا أن العقد يتوقف على الاجازة لو كان
له مجزأة العقد والابطال وقال الشافعي يطل مطلقا بياته أن الصبي المحجور لو تصرف
نصر فليجوز عليه ولو فعله وليه في صغره كبيع وشراء وتزويج أمته وكأية فنه
ويجوزها فاذا فعله الصبي بنفسه يتوقف على اجازة وليه مادام صبيًا ولو بلغ قبل اجازة وليه
فأجاز بنفسه جاز ولم يجز ينفسر بالسواغ بالاجازة ولو طاق الصبي أمر أنه أدخلها
أو حرقه بجناأ أو بعوض أو هب ماله أو صدقه أو تزوج نفسه امرأه أو باع ماله بمجانة
فاحشة أو اشترى شيئًا بأكثر من قيمته فاحشة أو عقد عقداً ولو فعله وليه في صباه لم يجز عليه
فهذه كلها باطلة وإن أجازها الصبي بعد بلوغه لم يجز لانه لا يجز لها وقت العقد فلو توقف
الاذا كان لفظ الاجازة وهذا البلوغ ما يصلح لبدء العقد فيصير ابتداء الاجازة (١)
كقوله أو وقت ذلك الملاقاة والعقد يقع لانه يصلح للابتداء من المحل المزبور
(فصل فيما يعلق بالقبض وجنس المبيع) باع دابة بعدة وقال سلمها اليك وقال المشتري
قبض لا يكون قبضا وان قرية قبض لان التخلية أقيمت مقام القبض عند التمكن وكل
ما يمكن اغلاقها فهو قرية وان لم يمكن اغلاقها من ذلك المكان فبعيدة وبه قال
الحنافى والناس عن هذا اختلفوا فاتهم بشتر من الضعية في السواد ويقرون بالقبض وذلك
على ان يصح فيه القبض وان كان بقرى يصير قابضا وفي المحيط يصير قابضا بالتخلية وان يرد
العقد عليه عنهما وفي الثور دار واشترى عقارا فقال البائع سلمته اليك وقال المشتري قبضت
والعقد ارفعاب عن حضرتهما كان قابضا في قول الامام وقالان كان يقدرون على اغلاقه
ودخوله قبض والا برزازية في الثاني عشر من البيوع * وفي الظهيرة ذكر في ظاهر
الرواية التخلية في الدور والعقد لا يكون قبضا الا بالتأخير منهما والاعتماد له ما ذكر
في ظاهر الرواية (٢) في الرابع من التناحرانية وفي ظاهر الرواية اعتبر القرب ولم يذكر
فيه خلافا والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية فاضحان في قبض المبيع * (بخ) لو اشترى
دارا من انسان ببلدة أخرى فله أن يمتنع عن أداء الثمن للعالم لان البائع غير قادر على تسليم

(١) الرواية شاذة عن أبي يوسف ولا يؤخذ بتلك الرواية ولا يعمل بها وكذا
في الرابع من التناحرانية والثالث
من المحيط البرهاني ع
(٢) ذكر في ظاهر الرواية أن التخلية
في الدور والعقد لا تكون قبضا الا
بتأخيرها فاضحان في أوائل باب قبض
المبيع من البيوع ع

المبيع للحال فهو المبيع أن يخرج مع المشتري إلى تلك البلدة أو يبعث وكلما وبسبيلها
المه ويقض الثمن هناك نقد الفتاوى في الرابع عشر من كتاب البيوع * وفي الاضحية باع
دارا بجزر اسان في العراق ونقد الثمن وكله بالقض والخسومة فرجع وقال لم يسلم الدار الى
من يسهه الدار لا يسترد الثمن ما لم يبرهن على ذلك في الخامس من دعوى البرازية وكذا
في الخلاصة وفي آخر الخامس من دعوى التاتارية * ولو قبض المشتري المبيع بغير إذن
البائع قبل نقد الثمن كان للبائع أن يسترده فان خلى المشتري بين المبيع وبين البائع لا يصير
البائع قابضا ما لم يقبضه حقيقة وأجمعوا على أن الخلقة في البيع الجائز تكون قبضا
وفي البيع الفاسد روايتان والصحيح أنه قبض قاضيان في قبض المبيع * قال
أبو حنيفة الخلقة بين المشتري وبين المبيع تكون قبضا بشرائط ثلاثة أحدها أن يقول
البائع خلت بينك وبين المبيع فأقبضه ويقول المشتري قد قبضت والثاني أن يكون
المبيع بحضرة المشتري بحيث يصل إلى أخذه من غير مانع والثالث أن يكون المبيع مفرزا
غير مشغول بحق الغير فان كان شاعلا حتى الغير كخفصة في جوارق البائع وما أشبه ذلك
فذلك لا يمنع الخلقة واختلف أبو يوسف ومحمد في الخلقة في دار البائع وقال أبو يوسف
لا تكون تخلية وقال محمد تكون تخلية ومن ذلك رجل باع خادما فقال البائع خلت
بينك وبين الخادم فأقبضه والخادم في منزل البائع بحضرةهما يصل إلى قبضه فقال المشتري
دعني إلى الغد وأني أن قبض تلك الخادم فانه يموت من مال المشتري عند محمد (١)
ومن مال البائع في قول أبي يوسف من المحل المزبور * (٢) وتسليم المبيع هو أن يخطي بين
المبيع والمشتري على وجه يتمكن المشتري من قبضه من غير حائل وكذا التسليم في جانب
الثمن وقال الشافعي الخلقة ليست قبض وان اشترى خفصة بعينها وسلّى البائع بينهما وبين
المشتري في يد البائع فعلى قول أبي يوسف لا يصير المشتري قابضا حتى لو هلك هلكت من
مال البائع وعلى قول محمد يصير المشتري قابضا حتى لو هلك هلكت من مال المشتري
فعلى هذا الاختلاف اذا اشترى خلا في دين المشتري وسلّى البائع بين المشتري وبين الدين
في بيت البائع وشتم المشتري على الدين يصير قابضا عند محمد خلا فلا ييوسف وفي الظاهرية
فان هلك ذلك من مال المشتري في قول محمد وعليه الفتوى وحاصل الخلاف يرجع
في الخلقة في بيت البائع هل هي صحيحة فعند محمد وصحيحة خلا فلا ييوسف ثانيا تاتارية
في الرابع من البيوع * باع قرا على نخل وخطي بينه وبين المشتري صار قابضا في الثاني
عشر من بيع البرازية * وفي الفتاوى اشترى ثوبا فأمره البائع بقبضه فلم يقبضه حتى
أخذه انسان ان كان حين أمره بقبضه يمكنه قبضه بلا قيام صبح التسليم وان لم يمكنه بلا
قيام لا يصح (٢) من المحل المزبور وكذا في جميع الفتاوى * ولو اشترى شيئا فنقد به
الثمن ثم قال البائع تركه رهناء عندك بيقينة الثمن أو قال تركه ودعيت عندك لا يكون ذلك
قبضا قاضيان في قبض المبيع من كتاب البيوع * رجل باع مكيلا في بيت مكيلا أو
موزنا موزنة وقال المشتري خلت بينك وبينه ودفع اليه المفتاح ولم يكلمه ولم يره صار
المشتري قابضا ولو أنه دفع المفتاح إلى المشتري ولم يقل خلت بينك وبينه فأقبضه لا يكون

(١) ويجوز في الحاشية بعد ورقة تقريباً
أن الفتوى على قول محمد سجد

(٢) قال في القاعدية قريبان أو آخر
كتاب البيوع القبض اما قبض أو
حكمي وهو يتمكن من القبض بحيث
لو مثله بقبضه من غير واسطة فعل
آخر غير مذهب السيد ولو احتاج إلى الشيء
لم يكن قابضا وان وجدت الخلقة سجد
أي بان كان يفعل البائع كافي الخلاصة
فتلأعن شرح الطحاوي سجد

قائضا فاضحان في قبض المبيع من كتاب البيوع • (م) قال أصحابنا ولا بائع حتى
 حبس المبيع لاستيفاء الثمن اذا كان الثمن حالا وان كان مؤجلا لم يكن له حق الحبس
 ولو كان بعض الثمن حالا وبعضه مؤجلا فله حبسه حتى يستوفي الثمن الحلال ولو بقي
 من الثمن شيء قليل كان له حبس جميع المبيع وفي الفتاوى الخلاصة اذا استوفى الثمن
 وسلم المبيع أو لم يقبض الثمن أو قبض المشتري بإجازة البائع لفظا أو قبضه وهو يراه
 ولا ينهاه منه ليس له أن يترده ليحبسه بالثمن وفي التقرير ولا يشتري أن لا يسلم اذا كان
 المبيع غائبا ولو دفع بالثمن رهنا أو كفل به كفيل لم يسقط حق البائع في الحبس ولو أحال
 المشتري البائع على غيره بالثمن لا يسقط حق البائع في الحبس واذا أحال البائع غريبا
 من غرما له على المشتري حواله مقيدة بالثمن سقط حق البائع عن المطالبة بالثمن وسقط
 حقه في الحبس وفي القدوري اذا أحال المشتري البائع بالثمن على انسان أو أحال البائع
 رجلا على المشتري سقط حق البائع في الحبس في قول أبي يوسف وقال محمد اذا أحال
 المشتري البائع بالثمن على انسان لم يسقط حق البائع في الحبس ولو أحال البائع رجلا
 عليه سقط حقه فان تاريخا في الرابع في البيع • قال في الصفة ولو دفع المشتري الى
 البائع بالثمن رهنا أو تكفل به كفيل لاستقط حق الحبس ولو أحال البائع رجلا على
 المشتري بالثمن قيل سقط حق الحبس وكذلك اذا أحال المشتري البائع على رجل وهذا
 عند أبي يوسف وعند محمد فيه روايتان في رواية كما قال أبو يوسف وقال في رواية أن
 أحال البائع رجلا على المشتري سقط حق الحبس واذا أحال المشتري على رجل
 لم يسقط حق الحبس وهي مسئلة كتاب الحوالة وهذا الذي قلنا من وجوب دفع الثمن
 أو لا على المشتري فعلا اذا كان المبيع حاضرا غاية البيان ملخصا قبل باب خيار الشرط •
 وان كفل به رجل أو رهن المشتري لا يسقط حق حبسه وكذا ان أحاله البائع الى غريم
 وعند الثاني يسقط بالخوالتوان سلمه قبل الاستيفاء ان ياذنه لفظا أو كان يراه ولم يمنع
 لا على الاسترداد وان بغير اذنه ملك الاسترداد ونقص كل تصرف يمتثل النقص
 كالبيع والهبة والعق (١) وفروعه وان دفع الثمن وقبض بلاذنه ووجد البائع
 الدرهم زيوا أو مسخرة أو مستوقلة نقض قبضه وان ياذنه لا في الزيف واسترد
 في الرصاص والسقوة والمسخة وان تصرف فيه بعد قبضه بغير اذنه ثم وجد الثمن
 كذلك لا ينقض التصرف لأن تصرف المشتري بعد القبض باذن البائع كعصمة
 وان كان قبضه بعد نقد الثمن بلاذن البائع وتصرف فيه ثم وجد الثمن كذلك ينقض
 من التصرفات ما يمتثل النقص وان علم البائع قبضه بلاذنه ورضي به فهو كالاذن استبداء
 بزازة في الثالث عشر من البيوع • اذ يجانس القبضان تناوبا بأن كانا قبض أمانة
 أو ضمان وان اختلفا تاب المضمون عن غيره ولا غير سانه أن الشيء متى كُن في يده يغيب
 أو عقد فاسد فاشتره من المالك بغير اشتراط القبض الاول عن الثاني حتى لو هلك قبل
 أن يصل الى منزله ويصح من قبضه ذلك عليه ولو في يده أمانة كود بعة أو عار فهو واجب
 منه ما لكان لا يحتاج الى قبض آخر ويوجب القبض الاول عن الثاني ولو في يده بعقد فاسد

(١) قوله والعق وفروعه هذه جملة
 وفي نسخ لا لعق فليزر اهـ مصححه

أو غصب فوجه لا يحتاج إلى قبض آخر. ونوب المضمون عن غيره ولو في يده ودعيه فبإعائه
المالك منه يحتاج إلى قبض جديد ولا ينوب الأول وإذا اتهم إلى مكان يتمكن من قبضه
يصير قابضاً بالقيمة والرهن كالعارية « أرسل غلامه من حاجته ثوباً من ابنه الصغير جاز
فإن مات قبل أن يرجع مات من مال الأب وبطل البيع وإن رجع أن كان الابن صغيراً
فقبض الأب قبض له وإن بلغ حين رجع انقلام فالقبض للابن حتى لو هلك قبله يرجع
بالتن بزاره في أول الثاني عشر من البيوع

(١) فصل في هلاك المبيع والتمن (١) وفيه المقبوض على سوم الشراء * هلاك المبيع بآثام
أو بخيار الشرط في يد البائع باقعة مماويه أو باستهلاك المبيع أو كان حياً وانما قتل نفسه
يطل المبيع لأنه مضمون بالتفن فيسقط التن فلا يكون مضموناً بالقيمة لأنه لا يتولى على شيء
واحد ضمانات فإن ألتفه المشتري والمبيع بات أو لتأخر المشتري لزم التن على المشتري
وإن لتأخر البائع أو المبيع فاسداً لزم المثل في المثل والقيمة في القمي وإن فعل أجنبي خير
المشتري فإن نسخ عاداً إلى ملك البائع وضمن الجاني المثل أو القيمة والمضمون من جنس
التن وفيه فصل لا يطيب الفضل وإن من خلافه طالب وإن اختار المشتري أمضاء المبيع
اتسع الجاني بالمثل أو القيمة وحكم الفضل ذكرناه في جانب البائع واختاره اتباع الجاني
قبض عند الثاني خلافاً للمجد (٢) وأثره في الدأوى على الجاني رقيقاً إذا أخذ من الجاني
مكالة شيئاً آخر جاز عند الثاني وإن هلك بعد القبض فعلى المشتري إلا إذا ألتفه البائع
والقبض بلاذنه والتفن حال غير مفقود فالبايع يصير مسترداً وبطل البيع وسقط التن
عن المشتري وإن هلك البعض قبل قبضه سقط من التن قدر النقص سواء كان نقصان قدر
أو وصف وخير المشتري بين القسح والأمضاء وإن فعل أجنبي فالجواب فيه كالجواب
في جمع المبيع وإن باقعة مماويه أن نقصان قدر طرح عن المشتري حصه الفائت من التن
وله التذابر في الباقي وإن نقص وصف لا يسقط شيء من التن لكنه يجزئ بين الأخذ بكل التن
أو التفرق والوصف ما يدخل تحت المبيع بلا ذكر كالاشجار والبناء في الأرض والأطراف
في الحدوان والحدوة في الكلب والوؤى وإن فعل المعقود عليه فالجواب كذلك
وإن فعل المشتري صار قابضاً مما تلت بالانكشاف والباقي بالتعيب فإن هلك الباقي قبل
حصه فعلى المشتري وإن بعد الحيز نعد إلى البائع وعلى المشتري حصه ما ألتفه لأثره فإن
حيز بعد سقوط حصه في الحيز فعلى المشتري كل التن وعلى البائع ضمانه ولو هلك
البعض قبل القبض فعلى المشتري إلا إذا كان يفعل البائع فإن لم يكن له حق الاسترداد
فهو كالاستهلاك من الأجنبي وإن كان له حق الاسترداد انفسخ البيع في قدر ما ألتف
وسقط حصه من التن من المشتري فلو هلك الباقي في يد المشتري لزمه سقط من التن
إذا هلك الباقي من سريه جناية البائع فيكون مسترداً أيضاً فيسقط التن وإن
زعم البائع أنه هلك بعد قبضه والمشتري أنه هلك قبل قبضه فالقول للمشتري وأهم ما يبرهن
قبل وإن برهننا فالبايع ~~وهو~~ كذلك الذي البائع أن المشتري استملكه وقبضه المشتري
وأن أرتخاينة الأصبى أولى في الهلاك والاستهلاك وهذا كما أنه يمكن قبض المشتري

(١) إذا هلك بعض المبيع فإن كان قبل
القبض وهلك باقعة مماويه يفار أن كان
النقصان نقصان قدر بأن كان مكيداً أو
سوزناً أو معدوداً ينسخ العقد بقدر
الهلاك وتسقط حصه من التن والمشتري
بالتذابر في الباقي إن شاء أخذه حصته من
التن وإن شاء ترك لأن الصفقة قد تفرقت
عليه وإن كان النقصان نقصان وصف
وهو كل ما يدخل في المبيع من غير تسمية
كالشجر والبناء في الأرض وأطراف
الحدوان والحدوة في المكسل والموزون
لا ينسخ البيع أصلاً ولا يسقط عن
المشتري شيء من التن والمشتري بالتذابر
إن شاء أخذ بجميع التن وإن شاء ترك
لتعيب المبيع قبل القبض كإثبات البدائع
في فصل حكم المبيع من كتاب البيوع
خلاصاً عنهم

(٢) قوله وأثره في الدأوى إلى قوله عند
الثاني وكذلك في النسخ وهي عبارة غير
مؤثرة كما لا يخفى اهـ مصححه

ظاهرا فان كان ظاهرا وادى كل استهلاك الاخر فالقول للذائع وأى برهن قبل
وان برهن فله المشتري ثم ان كان للبايع حق الاسترداد للعبس صار به مستردا وانفسخ البيع
وسقط الثمن عن المشتري وان لم يكن له حق الحبس فله المشتري أن يضمنه القيمة ولا يبطال
البيع بينهما في الثاني عشر من يوع البرازية * وفي التجريد اذا اكسدت في المشتري بطل
البيع عند الامام وعند الثاني فتمت يوم العقد وعند محمد فتمت آخر ما تعامل الناس ثم
عندهم الكساد في بلدة كانت للفساد في تلك البادية وقيل بالكساد في جميع البلدان
(١) وان رخص العدد الى قال الامام ظهر الدين لا يعتبر هذا وبطلان بيعه عليه انعاما
بالعيار الذي وقت المعاملة وفي المتن غلبت القلوس أو رخصت فعند الاول والثاني أولا
ليس عليه غيرها وقال الثاني ما عليه قيمته من الدراهم يوم البيع والقض وعليه
الفتوى وفي المحققات عليه في المنقاع قيمته في آخر يوم القطع من الذهب والفضة قال
هذا هو المختار والافتاء والكساد * وحده الافتاء أن لا يوجد في السوق الذي
يساع فيه ويستوى أن يكون البيع مقبوضا أولا وان لم يكن البيع مقبوضا فلا حكم لهذا
البيع وان مقبوضا فكونه كالبيع الفاسد والجاره كالبيع والذين على هذا في النكاح
عشر من يوع البرازية في نوع الكساد * والبايع اذا أقام الدينة أن الجارية تاتي بعاه من
فلان ما تشي فيه وأقام المشتري الدينة أشتم ما تشي فيه البائع فبينة البائع أولى لانها
تتم الثمن ولو رخصا فالسابق أولى ولو لم يقم الدينة فالقول قول المشتري لانه متكرر
في الحادي عشر من يوع الخلاصة * المقبوض على سوم الشراء ممنوعون لا لاقبوض
على سوم النظار كما في الوجيز ذكره في يوع الاشياء * وفي موضع آخر منه المقبوض على
سوم الشراء ممنوعون عند سبب ان الثمن وعلى وجه النظر ليس ممنوعون مطلقا كما بيناه في
شرح الكنز التبيين قلت وهذا هو المقتضى بالموافق لما في الكتب المتسيرة من ضمانات
الغام * والمقبوض على السوم المتماثلين اذا كان الثمن مسمى على ما عليه الفتوى (٢)
في الثاني من يوع البرازية * وجعل المشتري ثوبا ولم يقضه ولم يتقدم الثمن فقال لا بايع
لا آتق عليه ادفع الى فلان ليكون عنده حتى أدفع اليك الثمن * فدفع البائع الى فلان
فلا عندك كان الهلاك على البائع * فانما رخصة في الرابع من كلب البيع وكذا في الخافضة
والبرازية قبل الثالث عشر * (الخبرة أخذت من رجل وقال أذهب فان رضىته اشتريته
فذهب به فوضع فلا شيء عليه ولو قال ان رضىته أخذت بعشرة فضعه فوضع من قيمة النصاب
وعليه الفتوى (٣) من يوع منتخب التاتارمانية * رجل قال لغيره هذا الثوب لك بعشرة
دراهم فقال هات حتى أنظر اليه أو حتى أرى به غيري فأخذته على هذا فضعه قال أبو حنيفة
لا شيء عليه وان قال هات به فان رضىته أخذت فضعه فضعه الثمن ولو قال ان رضىته اشتريته فهو
باطل وهكذا قال أبو يوسف رجل سارم رجلا فقال البائع هو لك بعشرين وقال المشتري
لا بل بعشرة فذهب به المشتري على ذلك ولم يرض البائع بعشرة فليس هذا بيع الا أن
المشتري ان استهلك الثوب يلزمه عشرون درهما وله ان يرد ما لم يستهلكه قال أبو حنيفة
وأبو يوسف القياس أن يكون عليه قيمته لكن تركا القياس المعروف ويلزمه عشرون

(١) قال هل يبطل البيع بهلاك الثمن
كما يبطل بهلاك المبيع أي باينهم وهلاك
الثمن ان يرد ذلك النوع في جميع البلدان
أو يقطع عن أيدي الناس في الاسواق
وان ردوا صار سلعا لم يقطع في القياس
فهو بمنزلة عيب فاحش فخير البائع
بين قبضه وبين قبض البيع وفي الاستحسان
بمنزلة الهلاك لأن المقصود من الدراهم
الثمنه ففواتها كفوات الغائب وان انتفع
ولم يرد في يوع الوافعات أنه لا يبطل
البيع لان الغيبة لا تنطل بالعزة كما لا تنطل
بالغلام والرخص ولكن عليه قيمته في آخر
يوم القطع من الذهب والفضة قال هو
المختار وان انتفع ورد في هذا البلد هو
راعي في بعض البلدان ذكر في الباب الثاني
منه أنه لا يبطل البيع وهو بمنزلة عيب
فاحش فخير البائع بين قبضه وبين قبض
قيمته من الدنانير أو من الدراهم ارا حجة
في آخر يوم الزواج كذا في أوائل يوع
القاعدة وكذا في أواسطه فبينة
(٢) ومثله المسامحة مذكورة في
الثاني من يوع التاتارمانية على وجه
الاستعفاء من
(٣) وبعبارة الخلاصة ان رضىته
أخذت بعشرة وفقر فاضطجعت بين قول
المشتري ان رضىته أخذت به وبين قوله
ان رضىته اشتريته فبينة فقال ولو قال ان
رضيته اشتريته فهو باطل ولم يفرق بينهما
في فصل في المقبوض على سوم الشراء

فاضيخان في أوائل باب البيع

* (فصل في الدين والمحاباة وما لا يتغيب فيه) • قبل في العروضة ده نيم (في العشرة نصف) وفي الحيوان ده بازده (العشرة بخمسة عشر) وفي العقار ده دوازده (العشرة ثلثي عشرة) وقبل ما لا يدخل تحت تقويم المقومين (١) جامع الفصولين في أوخر المسابع والمشرين • قال شيخ الاسلام في شرح المضاربة هذا التعبد بما ليس له قيمة معلومة في البلد كالعبد وغيره وأما الذي له قيمة معلومة كالخبر والجمع وغيرهما زاد الوكيل بالشراء أو كرا لا ينفذ على الموكل لأن هذا مما لا يدخل تحت تقويم المقومين لأنه انما يدخل تحت تقويم ما يحتاج فيه الى تقويم المقومين وهذا لا يحتاج الى التقويم فالخدا الفاضل هذا وبه يفتي وسيأتي نحوه وفي وكالة هذا الكتاب خمسة برهانية في مسائل تصرف الفصولي من البيوع • والدين اليسير جائز بمحصل الا في مسائل منها الوكيل اذا باع من عبده نفسه وخط من قيمته بقدر ما يقاين الناس فيه أو باع من لا يجوز شهادته له ومنها رب المال اذا باع مال المضاربة وخط شيئا يسيرا ومنها اذا مال قيمة الجارية التي غصبتها ألف وأخذها رب الجارية بقره لمع عينه ثم ظهر ان قيمتها ألف وداق كان اصحابها أخذ الجارية ومنها اذا أوصى بثلث ماله فباع الموصي في مرض موته شيئا وجاباه محاباة بغيره فان تلك المحاباة تدخل في ثلث ماله ومنها ان المريض الذي عليه دين يحبط بماله اذا باع وجاباه محاباة بغيره لا تصح المحاباة اجازت الورثة أو لم تجز وقال لم يشرى امان ببلغ تمام القيمة أو لا يفسخ البيع ومنها الوارث اذا اشترى من مورثه في مرض موته (٢) فالخاسل في بيان من يفعله عنه الدين ومن لا يحصل ان الوكيل بالبيع يبيع بقبول الثمن وكثيره وكذا المكاتب والعبد والعبي • فيما باعوا واشتروا والا ولاء نحو الاب والجد والموصي والقاضي لا يبيعون بالاقل الا بما يتغيب الناس فيه وشراؤهم كبيعهم خزانة المفتين من كتاب البيع قبل الاستحقاق وكذا في التهمة البرهانية في مسائل تصرف الفصولي من البيوع • وكذا في الفصولين في السابع والعشرين • (مصل) لا مرض باطل حق وارثه عن صورة المال حتى لو باع كل ماله بدوهم يجوز فصولين في بيع أحكام المرضى • (رخ) مريض عليه دين يحبط بماله لو باع عيناً من ماله من أجنبي بغير يسير لم تجز المحاباة وفاها اجازت الورثة أو لا قالوا يشرى بيم القيمة أو يفسخ البيع ولو لا دين جازت بقدر الثلث (٣) وصى المديون لو باع تركته بدينه بغير يسير صح وهذا من جميع المسائل أن النائب لا مالاً لعلكم المالك ولو كان هذا مع الوارث لم يجز عند أبي حنيفة أملاً الارضا ورثته ولو جئنا قيمته وعندهما يجوز ويخير بين فسخه وانعام لوفيه غنن أو محاباة قلت أو كثرت وكذا أوصى الميت لو باع من الوارث فهو على هذا الخلاف وكذا وارث صحيح باع من مورثه المريض فهو على هذا الخلاف لم يجز عند أبي حنيفة ولو بقبته وعندهما يجوز (قش) غن الادوية يعتبر من كل ماله لو شراها من أجنبي أملاً لو شراها من وارثه لم يجز (صف) نفس البيع أي يبيع المريض من وارثه لم يجز بلا جازة بقبه الورثة وكذا المحاباة معه لم تجز الا به ساو كره على وجه الاستشهاد الا يرى أن مريضاً لو شري من وارثه شيئاً بعمالة الشهود وأعطاه عنه جاز ولو لا محاباة فيه كثيراً من أجنبي والوارث

(١) الدين الفاحش في الاجرة مقدروده بازده (في العشرة خمسة عشر) وسيجيء في كتاب الاجارة

(٢) وزاد في الفصولين في السابع والعشرين سابعة وهي مأذون مديون فاعه مولاه

(٣) ثم قال لم يشرى امان ببلغ الثمن الى تمام ثلثي القيمة ولا تره شيأ من المبيع وامان تسع العدة كذا في التامع غير من بيع النافذة

يخالف الاجتهاد في الاقرار أما فيما ثبت عينا فهو ما سواه ولم يذكر خلاف فهذا دل على
جواز شراء المريض من الوارث عند الكل (ص) المحابة مع الوارث لم تجز اجازة الورثة
أولا وبمع القيمة وهذا ينسب لكل الاذا حمل على مريض مدين ضولين من يبيع أحكام
المريض • وإذا باع عينا من أعيان ماله من وارثه عند أبي حنيفة لا يصح أصلا من غير اجازة
باق الورثة سواء ساقى أو لم يحسب باع مثل القيمة أو بأضعاف القيمة وعندهم البيع مثل
القيمة أو بأضعاف القيمة جاز (١) والوارث إذا باع عينا من أعيان ماله من ورثته
المريض فكذلك الجواب عند أبي حنيفة وفي الزيادات أن نفس البيع من الوارث لا يصح
أصلا من غير اجازة الورثة عند أبي حنيفة وعندهم ما يصح من غير اجازة الورثة والمحابة
مع الوارث لا تصح الا باجازة باقي الورثة وهو الصحيح تانرا ثانية في التاسع عشر من البيوع
• اشترى عبدا في حصته بدين فاحس على أنه بالنسيئة ثلاثة أيام ثم مرض فأجاز أو سكت حتى
مضت المدة فالمحابة من الثلث منه المقتضى في اقرار المريض • بيع ما يساوي درهما بألف
درهم يجوز ولا يكره عند أبي يوسف وقال محمد يكره ولا يجوز منسبة المقتضى في باب ما يجوز
بيعه وما لا يجوز • قال لا تخزن لأشرا خربة في موضع كذا لا تساوي شيئا بغيره ما
يكذولم يعرفه البائع فباعه منه بذلك الثمن وهي كانت تساوي أكثر من ذلك جاز في آخر
مسائل قبض المبيع من منسبة المقتضى وكذا في الخلاصة في الثالث من البيوع وكذا في البرازية
• إذا اشترى البائع المشتري وقال له قيمة منى كذا فاشتره فاشتره بضاعته على قوله ثم ظهر فيه غبن
فاحس فانه يردده وفيه بطل وكذا إذا اشترى البائع ويرد المشتري بغير رد الال (٢)
أشياء من الكسالة • (ب) قال الغزال لا يعرفه في بالغزل فأنقذ بغيره فأنقذ رجل
بغزل لهذا الغزال ولم يعلم به المشتري فجعل نفسه دالا لبيته ما فاشترى ذلك الغزال له بأزيد من
ثمن المثل وصرف المشتري بعضه الى حاجته ثم علم بالغبن وبما ضاع فله رد الباقي بخصته من
الثمن قال ونرى انه تعالى عنه والعواب أن رد الباقي ومثل ما صرف الى حاجته وبتردد
جميع الثمن كمن اشترى بيتا معلوما ثم زفاد فيه ذلك عظيم فله الرد وأخذ جميع الثمن قبل
الانفاق حتى منه وبعدم رد الباقي ومثل ما أتفق وبتردد الثمن كذا ذكره أبو يوسف ومحمد
قضية في باب خيار المغبون • ولو تصرف المشتري المغبون في المبيع تصرف المالك بعد
ما عرف الغبن فيه لا يرد ولو تصرف فيه تصرفه تصرف المالك لا يرد به حاوى القضية في خيار
المغبون

(مسائل شتى) بكره بيع الامر من رجل فاسق يعلم أنه يعصى لانه اعانته على المعصية
فاضطران في فعل فيما يخرج من الغنم من كتاب البيوع • لا يجوز أن يفرق بين جارية
ودولها الصغيرة يبيع ولاهبة ولا صدقة ولا وصية وكذا كل ذي رحم محرم والكافر
والسلم فمساواة • من يبيع خزائنه الاكل • (قع عن) دلال قال ليزا هذه السلعة بدينار
فخذها فقال ليزا فوضعها فخرج ولم يأخذ الثمن قال أستحسن أن يكون بيعا ولو قال
ليزا لرجلي بكم تدفع هذا قال كل من يدينار ين فقال زن منها من بين فوخته وتركه ولم
بأخذ الثمن فهذا ناقص ليس ببيع (بث) مثله وان قبض الثمن فبيع قضية فيما ساقه

(١) وأفتى مولانا أبو السعود واستأذنا
الناضل يحيى أفندي بأنه لا يجوز بيع
المريض من وارثه مثل القيمة فكأن
اشترى اقول الامام

(٢) والصحيح انه يفتى بالرد اذا وجد
التدبير وبدونه لا يفتى بالرد وكذا قال
الترمذي في حاشية القضية وكذلك في
التبيين والنهاية والكافي في رد المثل
المراجعة والتولية

(١) قال في شرح المسكرات الفرق بينه في فروق العسكرة يسمى ومنها انقلت قال لو قال هذا الثوب لك عشرة فقال هات انظر اليه اوصى اوبه غيرة فاحذ فضاخ قال ابو حنيفة لا شيء عليه يعني تلك امانة وان قال هاته فان رضيته اخذته فضاخ فعليه الثمن والفرق انه في الفصل الاول امره لينظر اليه اذ يريه (٢٦٠) غيره وذلك ليس يبيع وامافي الفصل الاخر امره بالانسان به امره يأخذه وذلك

يبيع بدون الامر في الامور الاولى انتهى
وفيه تفصيل وان اردت الاطلاع
فراجعه

المقبوض على سبب الشراء مضمون
للمقبوض على سبب النظر كافي الذخيرة
اشباهه في آخر البيع وفي النصاب وعليه
الفتوى (م) وهذا بناء على ان المقبوض
على سبب الشراء انما يبيعكون مضمونا
بقيته اذا كان الثمن مقبوضا كذا
في الثاني من يوع التاخرائية

والمقبوض على سبب الشراء انما يبيع
اذا كان الثمن مسمى وعليه الفتوى من
الحصل المزبور وكذا في الثاني من يوع
التاخرائية

وفي الخاتمة في فصل في المقبوض على سبب
الشراء من البيوع المقبوض على سبب
الشراء لا يكون مضمونا لالامديان الثمن
في ظاهر الرواية وكذا في الثاني من يوع
الطلاصة فتلاعه

وبان الثمن من جهة البائع وحده اذا
أخذ المشتري بهد على وجه السوم
كأنه لثمنه كذا في البحر في باب ختم
الشرط وقال فيه والظاهر من كلامهم انه
لا فرق بين الهلاك والاستهلاك وما في
الذخيرة عن أبي يوسف أن المقبوض على
سوم الشراء مضمون بالثمن مجرور على
النسبة وما ذكره الطرسوسي من أنه ان
هالك مضمون بالثمن وان استهلكه مضمون
بالثمن ليس يصحح لما في الخاتمة اذا أخذ
ثوبا على وجه المساومة بعد بيان الثمن
فولأن كان عليه قبضه وكذا لو استلمه
وارث المشتري بعد موته اشترى

البيع * وادومه السلعة عشرة من دينار فقال البايع لأبيعه الاجمعة عشرة وعشرين فقال
اترك لي السلعة ورضي بذلك ولم يوجدهم قول فهذا ليس يبيع من المحل المزبور * (ص)
اذ به هذه السلعة فانظر اليها فان رضيتها فهي لك بألف درهم أو قال ان رضيتها اليوم
فهو لك بألف درهم فوجبا ترعى ما شرط استحصانا عندنا من المحل المزبور * اذهب به
فان رضيتها اشترته فذهب به وضاع لا يضمن ولو قال ان وضعت اشترته بعشرة فذهب
وضاع فمن رفع فارورة الزاجي لبراه أو لبرم غيرة فقلت وانكسرت ان كان الثمن
بين ضمه والا لا في الثاني من يوع البرازية في نوع المقبوض مع السوم * والمقبوض
على سبب الشراء انما يضمن اذا كان الثمن مسمى على ما عليه الفتوى من المحل المزبور وكذا
في الثاني من يوع التاخرائية * المقبوض على سبب الشراء مضمون عند بيان
الثمن وعلى وجه النظر ليس مضمون مطلقا كذا بناء في شرح العسكرة (١) من يوع
الاشباه اشترى شيئا ينفى الى أجل سنة كان على البايع تسليم المبيع في الحال فان لم يسلم
حق مضي السنة فالأجل السنة المستقبلة عند أبي حنيفة وكذا لو كان في البيع خمار
دعيرا لأجل من وقت سقوط الخمار عنده خزائن الفتاوى في فصل التأجيل من البيوع *
لو اشترى عبدا بقب موصوف في القمة ولم يضمن له أجل بل يضمن وان شرب له أجالا جاز
ولو انقرا قبل قبض العبد لا يسل البيع وجسه في باب معرفة البيع من الثمن من كتاب
البيوع وفي الثاني عشر من يوع البرازية * (مهم) ومن وجب له حق من قرض أو ثمن
مبيع فأساع به شيئا بعينه جاز قبضه أو لم يقبضه الذين لا يخلو أمانة يكون دراهم أو دنانير
أو فلو ساء أو مكلا أو موزونا أو قيمة المسك للاشترى به شيئا بعينه أو غير بعينه أمانة اذا
اشترى به شيئا بعينه في التصول كما جاز الشراء وقبض الثمن ليس بشرط لانهم ما اقترقا
عن عين يدين الا اذا كان صرفا كما اذا اشترى دراهم أو دنانير بد شيه وهو دراهم أو دنانير
لحينئذ القبض من شرطه وان اشترى به شيئا بغير بعينه فانه ينظر ان كان الدين دراهم أو دنانير
أو فلو ساء اشترى به دراهم أو دنانير أو فلو ساء جاز الشراء الآن قبض المشتري قبل التقري
بالابدان شرط حتى لا يكون الاقتراق عن دين يدين لانه لا يضمن للعقد وان عين فان اشترى
به كلبا أو وزيئا أو باعه دراهم أو دنانير أو فلو ساء واشترى هذه الاشياء بدينه جاز قبضهما
كان ولكن القبض قبل التقري بغير شرط حتى لا يقع الاقتراق من دين يدين وان اشترى به
كبدا من خلاف جنسه ينظر ان جعل الدين ميسعا أو لا فلو ساء جاز وان كان
بغير بعينه ولا يمكن القبض في المجلس لانه صار باعنا ما ليس عنده وذلك لا يجوز خزائن الفتاوى
في الاقالة * ويجوز بيع الجسم المختلفة بضمها بعض متفاضلا ومرا ادم لم الايل
والبقر والغنم لانها اجناس مختلفة فالأبقر والجواميس بجنس واحد لا يجوز بيع لحم
البقر بلحم الجواميس متفاضلا وكذا المعز مع الضأن والعرا بواقيها لا يجوز بيع شيء
منها بالآخر متفاضلا ولا جاز بيع لحم الجنس الواحد من الطيور بركب السمان مثلا
والعصافير متفاضلا لانه ليس مال الراباذ لا يوزن لحم الطيور ولا يكال وفيه أن يستثنى

من لحوم الطير والدجاج والاولاد يوزن في عادة ديار مصر بعضهم فتح القدر في أو آخر
 الربا من كتاب البيوع * اشترى شيئا بدينارهم نقد البلد فلما نقدته حتى تغير الثمن ان كان
 لا يروح في السوق فسد البيع وان كان يروح لكن انتقص لا ينقص البيوع وليس للبائع
 الا ذلك وفي البحر بهذه العبارة اذا اشترى بفانوس شيئا فكسدت قبل القبض بطل البيع
 عند أبي حنيفة وعندهما لا يطل ثم عند أبي يوسف يجب على المشتري قيمته يوم العقد وعند
 محمد تعتبر قيمتها آخر ما ترك الناس المعاملة بها خلاصة في الثالث عشر من البيوع * وقع
 البيع بالعدا إلى أو الفانوس وكسدا قبل قبضهما فسد البيع وان غلا أو رخص لا يلاخيأر
 لاحدهما بزيادة في الثالث عشر من البيوع * ولو باع أرضا لهذه الشجرة بعينها
 بقرارها جاز البيع ولم يشترى أن يمنع البائع عن تدلي أغصان الشجرة في ملكه
 لأن المشتري مقدار غلة الشجرة في باب البيوع الفاسدة من الخيانة * الزيادة في الثمن
 والممن جائزة حال قيامهما من جنس الثمن أو غيره ولو بعد المدة ولا ينفعه الندم بعد
 الزيادة حتى يجبر على تسليمها أنى وتلقى بأمر العقد حتى تردعهما ان رد أو شرط
 زيادة الثمن بقاء المبيع وكونه محملا للتقابل في حق المشتري حقيقة وجوز الباقى الزيادة
 في المبيع بعد ذلك بخلاف الزيادة في الثمن على ظاهر الرواية ولو جارية فأعتقها أو أنشأ
 فيها شعبه لا تصح الزيادة في الثمن كمالو باعها من غيره وهو قولهما يورى عن الامام
 فيها تجوز ولو أجرها أو رهنها أو شاة فذبحها تجوز في الثمن لا بعد الموت لعدم بقاء
 المحل وفي الاول باقى اقسام الاسم والصورة وبعض المنافع واحده غير فعلا من المشتري
 فتصح الزيادة في الثمن اذا كانت حطسة فطمحها أو دقها ففقره أو لحما فأزريه أو جعله قذبة أو
 سكا جارا لا اعتاق بشعبه حتى الاستلاد أو قطننا ففقره أو غزلنا ففقره والحادى عشر
 موت المبيع وانشاعه فعلا (١) لا تنفع الزيادة ذبح الشاة وذبح المحل وجعل
 غير المحل وجعل انكرابا من خبطة بلا قطع وجعل الحديد سيفا ورهن المبيع
 واجارته ولو أرضا أو باعه ثمان المشتري الثمانى لى البائع فزاد في ثمنه أو زاد ربح
 الارض سدس ما في نصيب المزارع والثور منه قبيل أن يستخصم جاز وبعده لا ولا بد
 للزيادة من قبول الاخر حتى لو لم يقبل وفتح قاع المجلس قبل قبول الاخر يطل الزيادة
 وكما تصح من العقد تصح من ورائه أيضا والزيادة تصح وان فسدت للعقد والتحت
 بأصل العقد وأفسدت انعقدت عند خلافهما وتصح الزيادة من الاجنبى أيضا لكنه
 ان بأمر المشتري تنزهه لا على الاجنبى كالمصلح وان بلا أمره ان أجاز جاز وان رد بطلت
 ولو كان حين زاد منها عن المشتري أو اضافها الى مال نفسه لزمت الاجنبى وان بأمر
 المشتري رجعت عليه وان لا بأمره لا يرجع والخط جائز في جميع المواضع جائزة الزيادة أولا
 لكنه ان خط بعض الثمن المتبقى بالعقد وان خطه كله لا يلقى من المحل المزبور وكذا
 في الخلاصة * رجل اشترى جارية ولم يقبضها فقال للبائع بعها أو طأها أو كان طعما
 فقال له ففعل كان ذلك فصحا للبيوع وما لم يفعل البائع ذلك لا يكون فصحا أما لا كل
 والوطه فان البائع لا يكون نائباً عن المشتري في ذلك فيجوز مجاز عن النسخ حتى يكون

(١) قوله وانشاعه فعلا لا تنفع الزيادة ما
 لم يذكرها كلها على ما في النسخ التي بأيديهم
 انهم معجمه

واظهار كلاما لنفسه وأما البيع فهو على وجه ثلاثة ان قال البائع بعه لنفك فباعه
 يكون فسخا ولو قال بعه لي لا يجوز البيع ولا يكون فسخا ولو قال بعه من شئت فباعه
 كان فسخا ويجوز البيع الثاني للمأمور في قول محمد وقال أبو حنيفة لا يكون فسخا وهو
 كقول بعه لي ولو اشترى ثوبا وحظته ففسل البائع بعه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن
 الفضل ان كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل الرؤية يكون فسخا وان لم يقل البائع ثم لأن
 المشتري يتقدم القبض في شراء الرؤية وان قال بعه لي أي كن وكيلي في القبض فمالم يقبل
 البائع ولم يقبل ثم لا يكون فسخا وان كان ذلك بعد القبض والرؤية لا يكون فسخا ويكون
 لو كذا البيع سواء قال بعه أو قال بعه لي فاضحان في باب قبض المبيع من كتاب البيوع
 * اذا كانت الاجرة عيننا وقد شرط التجديد لا يصح بيعها قبل القبض وكذلك بدل الصلح
 عن الدين اذا كان عيننا لا يجوز بيعه قبل القبض وأما المهر وبدل الصلح وبدل الصلح عن دم
 العمدان كان عيننا فبها جاز قبل القبض وفي الكافي والاصح أن الاجارة لا تصح انتفاقا
 وعليه القوي (م) ولو تصدق بالمنقول المشتري قبل القبض وما هو في معنى المشتري فهو
 الاجرة وبدل الصلح عن دعوى العين فعلى قياس أبي يوسف لا يجوز بيع قول محمد يجوز
 وعلى هذا اذا وهب والقرض والوصية على هذا الخلاف هذا اذا تصرف المشتري
 في المنقول المشتري قبل القبض مع أجنبي وأما اذا تصرف فيه مع بائعه بأن باعه منه لم يجز
 بيعه أصلا قبل القبض وان وهبه له لا تصح هبته وتصح أقالته وفي فتاوى الخلاصة ولو
 رهن قبل القبض لم يصح ولو قبل البائع بنفسه (١) وفي شرح الطحاوي وان لم يقبل البائع
 الهبة بطلت والبيع صحيح على حاله (م) اشترى دارا وهبها للبائع قبل القبض
 وأمره بالقبض جازبا لاتفاق وذكر الكرخي في مختصره اذا قال المشتري للبائع قبل القبض
 بعه لنفك فقبل فهو نقض بيع ولو قال بعه لي لا يكون نقضا وفي التجريد بالاتفاق
 (م) ولو باعه لم يجز بيعه ولو قال بعه ولم يقل لي ولا لنفك فقبل فهو نقض للأول وهذا
 قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يكون نقضا وفي فتاوى الخلاصة ولو قال بعه من
 شئت لا يصح وفي المشددة اذا اشترى من فلان شيئا ولم يقبضه حتى أمر البائع أن يهبه من
 فلان ففعل ثم البيع وصار المشتري قابضا (م) ولو قال المشتري للبائع قبل القبض أعتبه
 فاعتقه البائع جازا لاعتق عن البائع ونفس البيع الأول ولا يقع العتق عن المشتري عند أبي
 حنيفة وعند أبي يوسف العتق باطل ولو ملكت المنقول بالوصية أو الميراث يجوز بيعه قبل
 القبض وأما مسئلة العتارة فتقول الفقهاء اذا ملك بالبيع أو الاجارة والصلح عن الدين
 لا يجوز التصرف فيه قبل القبض عند محمد وزفر والشافعي وفي شرح الطحاوي وهو
 الاستحسان وفي النوازل اذا اشترى دارا وقفها قبل القبض وقبل نقد الثمن فالأمر
 موقوف ان أدى الثمن وقبضه جازا للوقف وقبل هذا على قول من يوقف صحة الوقف على
 التسليم الى المولى وفي المذخرة يبيع العتارة قبل القبض لا يجوز وأما اجارته فعلى قول
 محمد لا شك أنه يجوز وأما على قول أبي حنيفة فقد اختلف المتأخرين فيه والصحيح أنه
 لا يجوز تارة ثانية في الثاني من البيوع * اشترى حنطة لم يرها ولم يقبضها حتى

(١) وبإدارة الخلاصة في الآخر الثاني من
 البيوع اشترى عبد او باعه من البائع قبل
 القبض لا يفسخ البيع ولو وهب قبل
 القبض يفسخ وفي التجريد ولو وهب من
 البائع أو رهن قبل القبض لم يصح فالوقوف
 البائع بنفسه البيع انتهى

باعها البائع من غيره وسلمها اليه وأتقها التسخيب المبيع وعليه رد الثمن على الاول قسمة فيما يتعلق بقبض المبيع * اشترى داراً وأعبددا أو عرضاً وتركها في يد البائع وباعها وأرجع المبيع باطل وإن أجاز المشتري ففساد أيضاً ويجب فسخه من المحل المزبور * ولو باع عبداً تغيب المشتري قبل نقد الثمن ولا يدري مكانه فأقام البائع اليئسة على ذلك عند القاضي فإن القاضي يقبل اليئسة ويبيع العبد ويقتضى دين الغائب من ثمنه فإن فصل شيء وضع على يدي عدل خزانة القضاوي في فصل القضاء على الغائب من أدب القاضي * اشترى ثياباً فذهب ليأتى بالثمن فابطأ فباع البائع الثياب فسد يحصل للعالم بالقصة شراءه فإن باع بأزيد مئة في به وإن ناقص فالثمن مائة موضوع وأصله مائة للمجامع الصغير اشترى عبداً وغاب قبل قبضه الخ برأية في نوع من المتفرقات من الفصل الثالث من كتاب المبيع * اشترى في مصر طباغ فقصه غاصب حاله إلى منزل المشتري من البائع ضمن البائع لأن عليه التسليم في منزل المشتري بالعرف كمن استأجر دابة إلى مصر له أن يبلغ عليها إلى منزله بالمرف برأية في الثاني عشر من المبيع * لو باع شيئاً بدين له عليه ثم صادف أن لادين كل المبيع مثل ذلك الدين في دقة المشتري من خلغ الخاتمة * باع عبداً ثم أقر البائع أنه كان سراً وأنكر المشتري لا يبرأ المشتري عن الثمن ولم يجعل ذلك للأقرار من البائع أبرأه للمنفق ثانياً وخاتمة في الخامس والعشرين من كتاب الأقرار * قال باع عبداً بألف وثلاثمائة بضعاً ثم أقر البائع أنه كان دبره قبل أن يباعه وقد أبق العبد من يد المشتري أو هلك هل يقدر المشتري على الرجوع بالثمن من غير أن يراد العبد عليه في الفصولين أجاب نعم (١) من مبيع القاعدية

(باب الخيارات)

ثم الخيارات وصفت إلى ثلاثة عشر المذوق بها خيار التعيين والخيار بفوات وصف مرغوب فيه وخيار العقد والاستحقاق وتفرق الصفقة بهلاك بعض المبيع وأجازة عقد الفسوخ والخاتمة في المراجعة وخيار الثمن والكمية وخيار الكشف وأغلبها ذكره المصنف يعرف ذلك من فهارس الكتاب (٢) ثم فرائق من باب خيار الشرط من المبيع * (فصل في خيار الشرط) * هو يصح في ثمانية أشياء في بيع وأجرة وقسمة وصلى عن مال بعينه أو بغير عينه وكاتبه وخلع وعق على مال جامع الفصولين في الخامس والعشرين * وتصل ما إذا شرطه وقت العقد أو ألقاه به فلو قال أحدهما بعد البيع ولو أيام جهلك بالخيار ثلاثة أيام صح إجماعاً من البحار الرائي في خيار الشرط * (بس) ولو باع بشرط أكثر من ثلاثة أيام فسد البيع عند أبي حنيفة فإن أجاز والخيار في الثلاثة أو سقط الخيار بموت ذي الخيار أو عوت أنفق أو حرره المشتري أو أحدث فيه ما يوجب لزوم العقد فالبيع جائز عند أبي حنيفة وعليه الثمن في الخامس والعشرين من الفصولين * (بس) هلك المبيع في يد المشتري فلو كان الخيار للمبيع ناقص المبيع والزم على المشتري قيمته ولو للمشتري ياربه الثمن ويتم المبيع من المحل المزبور * باع عبدين على أنه بالخيار بينهما

(١) لأن البائع أقر يسطر لان المبيع

وأن الألف ليست يبدل عن العبد

وإذا لم تكن بدلا لم يكن له حبسها بالعبد

كأنه أقر أنه قد أعتقه قبل البيع أو كان

سرا الأصل كذا في القاعدية في تعليل

هذه المسئلة

(٢) لفظ فارقش غير عربي والصواب

أن يقال من مارس من الممارسة

(١) وان ذلك في يد البائع أو استهلكه قبل قبض المشتري ينتقض البيع كذا في قول العماد في خيار الشرط به

وقضها المشتري ثم مات أحدهما أو استحق لاجور البيع في الباقي وان تراخى باع
اجازة البيع (١) ولو قال البائع في حياة العبد من نقضت البيع في هذا بعينه أو قال في
أحدهما كان نقضه باطلا كأنه لم يتكلم بالنقض وبقي الخيار فيما قاضيان في باب الخيار
ملخصا وكذا في التجنيس وقال فيه وهذه المسئلة من مسائل الأصل * (٢) اذا باع عبدا
بأنه على أن البائع بالخيار ثلاثة أيام فقال أحدهما بعد الثلاثة مات العبد في الثلاثة
وتجب القيمة على المشتري وقال الآخر بل أبى فالقول قول من يدعي الأباقي والبيعة بينته
أيضا وقال عيسى بن امان يجب أن تكون البيعة بينة من يدعي الهلاك ولو قال أحدهما مات
في الثلاثة وقال الآخر بل مات بعد الثلاثة ويجب الثمن فالقول قول من يدعي موته
في الثلاثة والبيعة بينة من يدعي موته بعد الثلاثة ولو صادف على موته بعد الثلاثة في يد
المشتري فأقام أحدهما البيعة على نقض البائع البيع في الثلاثة فمضى المشتري وأقام
الآخر أنه أجاز في الثلاثة فالبيعة بينة من يدعي النقض ولو صادف على موته في الثلاثة
والمسئلة بها فالبيعة بينة الذي يدعي الاجازة ولو ادعى أحدهما أنه مات بعد الثلاثة
وأن البائع نقض البيع في الثلاثة وادعى الآخر أنه مات في الثلاثة وأن البائع أجاز البيع
قبل موته فالقول قول الذي يدعي النقض والبيعة بينة الذي يدعي الاجازة فالقول قول الذي
جاءه وقبض العبد فادعى أحدهما أنه مات بعد الثلاثة وأنهما نقضا البيع في الثلاثة فمضى
منهما وأقام البيعة وأقام الآخر البيعة أنه مات في الثلاثة وأنهما أجازا البيع قبل موته
فالبيعة بينة من يدعي الجواز من يوع خزنة الاكمل * شري بقره أو شاة تجوز
فخلفا قال أبو حنيفة بطل خياره وقال أبو يوسف لا حتى يشرب اللبن أو يلقه ذوا الخيار
في الخامس والعشرين من الفصولين * (خ) لو استخدم الخدام مرة أو ليس النوب مرة
أو ركب الدابة مرة لم يبطل خياره ولو فعله مرتين بطل (قصط) شري قنبا بخياره أو ركبهم
السام بأجرة فسكت فهو رضا لا لوبلا أجبر لأنه كاستخدام ألا ترى أنه لو قال له اجمعني
فجميع لم يكن رضا شري أمة فأمرها بإرضاع ولده لم يكن رضا لأنه استخدام من الحل
الزبور * رجل باع عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم انه عرض العبد على بيع لم يبطل
خياره لأنه لا يعمل فسخ البيع عند غيبة صاحبه قاضيان في باب الخيار من كتاب البيوع
* لو عرض المشتري بشرط الخيار المبيع على البائع بطل خيار الشرط لا الرؤية عمادية
في الخامس والعشرين * ولو اشترى باع أنه بالخيار فرضي أحدهما لا يرد الآخر
عند أبي حنيفة وقاله أن يردّه وعلى هذا الخلاف خيار اللعب والرؤية كذا في الهداية
وخذه في العناية بما إذا كان بعد القبض أما قبله فليس له الرد يعني اتفاقا وقوله رضي
أحدهما لا يردّه الآخر اتفاقا إذ لوردة أحدهما لا يغير الآخر ولم أره صريحا ولكن قوله
لوردة أحدهما معيب الردينل عليه وكذا قوله أو اشتريا أو لوبا عا ليس لاحدهما الاقرار واجازة
أورد كما في الشناينة ورجل اشترى عبدا من رجلين صفقة واحدة على أن الباععين بالخيار
فرضي أحدهما المبيع ولم يرض الآخر لزمهما المبيع في قول أبي حنيفة انتهى من الخبر
الرائق * (في صحيح) إذا كان الخيار للبايع فله أن ينافي المشتري الثمن ولو أخذه لا يسقط خياره

(ط م) ولو اخذ بالانهاض من المشتري مائة دينار فهو اداء البيع وكذا لو ارأى المشتري صح
وهو اجازة وكذا لو اشترى منه بالنسيئة او ساءمه ولو اشترى بالدين من غيره لم يصح وزم
العقد (ط) والمشتري في خيار الشرط للمشتري بعد الفسخ يفتنون عليه بالنسيئة كالرهن
وفي خيار البائع بعد الفسخ يفتنون عليه بالقيمة والرد بخيار الرؤية والرد بالبائع بقضاء نظير
الرد بخيار الشرط للمشتري فنه في باب خيار الشرط من كتاب البيوع * (خل) لو كان
الخيار للمشتري بهذا البيع باجازه قوله لا أو فعلا بصره وعونه ونجى المدة وبصورة المبيع
بجبال لا يملك فبصره كلف ونقدان بصر أو فاحش بفعل المشتري أو بفعل البائع أو بفعل
الاجنبى أو بفعل المبيع أو بأداة مماوية وقال أبو يوسف آخر أو قبل هو قول محمد أيضا
لوقوعه في يد المشتري بفعل البائع لا يطل خيار المشتري في الخامس والعشرين من
الفصولين * وأما اذا كان الخيار للمشتري فان تعيب في يد البائع لم يطل خياره لانه
مكنه اجازة العقد في الدائم وان تعيب في يده بآفة مماوية أو بفعل البائع أو غير ذلك لم يطل البيع
عندهما ويرجع على البائع بالارش وعند محمد لا يلزم بآفة البائع ولو حرم العبد المبيع
فأقلعت الحنفي في مدة خياره الرد من محيط السر خشي في النصل الثاني من باب خيار
الشرط ملخصا * لو اشترى على أنه بالخيار ثلاثة أيام فتورى البائع في الثلاث نصب وكذا
فتره اليه كذا عن الامام الثاني والله حسن (١) في الفصل الثاني من كفاية البرازية
«فصل في خيار الرؤية» * خيار الرؤية يثبت في عقد ينسخ بالرد كالمبيع والاجارة
والقصة والنصل عن مال ولا يثبت فيها الا ينسخ كثلث والانسكاخ والصلح عن النقصان
وما أشبه ذلك منية المتق في خيار الرؤية * من خيار الرؤية اذا نسخ العقد قبل الرؤية
صح فسخه وان اجاز العقد وأبى الخيار قبل الرؤية لا يصح ابطاله حتى لو آه بعد ذلك كان
له خيار الرؤية والفسخ بخيار الرؤية يصح من غير قضاء ولا رضا وهو ضحى على كل حال قبل
انقبض بعده في فصل خيار الرؤية من الخاتمة * وان كان المبيع من العدييات
المقاربة كالطبخ والمان والسفرجل ونحو ذلك ما لم يبرأ الكل لا يطل خياره من فصول
العقارى في الخامس والعشرين * رجل اشترى أرزاقى جواقين فرأى أحدهما وأنه
ثم رأى الآخر ان كان الثاني دون الاول رد بالبائع والا فلا اشترى زقاقا من دهن وذاق
واحد ان كان الكل من نوع على صفة واحدة بطل خيار الكل والا فلا برز به قبل النام
من البيوع * رؤية الوكيل بالشرع كروية الموكل وروية الرسول لا وكل أو رسل قبل
الشراء حتى رآه ثم اشتراه الموكل أو المرسى بنفسه ثبت له خيار الرؤية والوكيل بالرؤية
مقصود الا يصح ولا تصرف رؤية الوكيل كروية الموكل حتى لو وكل بها وقال ان رضيت به الخذ
لا يجوز اشترى مرفى موكله ولم يعلم الوكيل ثبت للوكيل خيار الرؤية منية المتق في خيار
الرؤية وكذا في البرازية في السابع من البيوع وفي خيار الرؤية من الخاتمة * (قع) ولو
كان خيار الرؤية في دار فرائضها أو مسكها زمانا قلها الرضا لم يتصرف فيها قضية
في باب خيار الرؤية * خيار الرؤية يطل بمجرد الثرة ولا يادة في يد المشتري أو وكيله وبم
ما حدث الزيادة على يده ليس الرد بحال تناولا أو لم يتناولا الوكيل بالشراء ان ارأى

(١) قال القسمة أبو الليث هذا خلاف
قول أصحابنا غير أنه يرى في بعض الروايات
عن أبي يوسف ولو فعلا القاشى فهو
حسن كذا في الخلاصة في الثاني من
الكفاية

الكمال

المبيع أو حدثت الزيادة في يده سقط الخيار من جواهر الكرماني * رجل اشترى أرضا لم يرها ولا كاد ورثها المشتري الأرض في بدال كادها لا كادته فزعمها لا كادته ثم أراد المشتري أن يردّها بها بخيار الرؤية لم يكن له ذلك لأن فعله لا كادته فقل اليه فصار كأنه زعمها بنفسه فاضحيان في فصل خيار الرؤية من البيوع

* (فصل في خيار العيب) * رجل اشترى شيئا فعمل به عيب قبيل القبض فقال أبطلت المبيع بطل المبيع إن كان بعضه من البائع وإن لم يقبل البائع قال ذلك في غيبة البائع لا يبطل المبيع وإن علم به عيب بعد القبض فقال أبطلت المبيع الصحيح أنه لا يبطل المبيع إلا بقضاء أو رضا فاضحيان في الرتبة العيب * ويصح الرد ولو لم يكن المبيع حاضرا أيضا في الثالث

من الفصولين * ولو وجد المشتري عيبا برده على العاقد الفصولي لا على الجيزلانه صار

كأنه لم يرد ولو قبل من كل عيب فإنه لا يبرأ عن العيوب (١) لأن الداء يدخل في العيوب أما

العيب لا يدخل في الداء في السادس من بيع الخلاصة * ولو اشترى كرم فوجد في الكرم

يوتا كثيرة فالتى فهو عيب ظهري في العيوب وكذا في الخاية في العيوب * إذا كان

الكرم غزائرا ومسيل ماء الغير فهو عيب ولو وجد حمارا تفعه لا يصل الماء اليه إلا بالسك

فهو عيب خزانة الفتاوى في فصل ما يكون عيبا من البيوع * رجل اشترى دارا وقبضها

وأدى رجل أن قبضها مسيل ماء وأطام البيئة خال هو عيب والمشتري بالخيار وإن شاء أمسكها

بجميع الخن وإن شاء ردّها فاضحيان فمبايع بنقصان العيب * قال رحمه الله اشترى

دارا وله مسيل ماء إلى ساحة الغير ثم ظهر أنه يفرح ولم يعلم وقت الشراء أنه يفرح حتى فله

الرد وإن شاء أمسكها ويرجع بنقصانه (ط) مثله ولو كان للدائر كيف شاع في الطريق

أولاه شارع فأمره القاضي برفعه بخصومة أهله لم يرد الدار لأنه ليس من حقوقها الواجبة

ولو كان لها باب في الطريق الأعظم وباب في سكة غير نافذة أطام أهلها بيته أنهم أعاروا والبائع

هذا الطريق فأمره القاضي بسده بخيار المشتري إن شاء ردّه وإن شاء رجع بنقصان ذلك

الطريق والتخفيف هنا بخلاف سائر العيوب فتنه في باب العيوب * الزوج والزوجة عيب

للعبد والامة وجده سارفا أو كافر أو مختنفا في الرد من الأفعال ردّه وأما الذي له رغبة

وليس في صوته وتكسر في مشيبيه إن قل لاوان كثر ردّه والزنا عيب فيها وفيه إن مؤنة

أو مؤنن لا ولو كثر ردّه ولو مد ماردة ويشترط العاودة عند المشتري في كل عيب إلا في الزنا

وفي الجنون أيضا عند الثاني والخال والشو لول موضع محل باز يتعيب أما في موضع

لا محل بها كتبت الأبط والركبة لا والصهوة في الشعر والخط وهو اختلاط السباح

بالسواد في الرأس والألحية ورجع الغم والنف والأبط عيب لا في العبد ولو أمرد الآن يكون

من داء هذا الخش فإن قل يجب أن يكون في الناس لا يكون عيبا في الجارية أيضا اشترى

غلاما أمرد فوجد له مخلوق العجبة برده وشرب الخمر فيه ما إن كان ينقص الخن عيب والاذن

(٢) تقاطر الماء دائما إلى الأرضية عيب والاذن في الغلام والعقل (٣) ويرم في فريخ الجارية

عيب والسنن الساقط والخضر أو السوداء خسر أو لا عيب (٤) واختلف في الصفرة

من الثنا وخنانية

(١) ونظا الكردى هنا وقال برئ من

العيوب أيضا بدل قوله فإنه لا يبرأ عن

العيوب وهو ظاهر

(٢) قوله والاذن تقاطر الخ في القاموس

الاذن من يسيل فخره

(٣) عقلت المرأة عقلا من باب تعيب إذا

خرج من فريجه شيء يشبه أذنة الرجل

مصانح المتبر

(٤) والسنن الساقط عيب خسر ساكن

أو غيره وهو العجب كذا في الثنا

من الثنا وخنانية

(١) وفي نوع آخر في الرؤية السعال
القديم عيب إذا كان من داء

والسعال القديم عيب (١) وعدتهما في الرجعي عيب لا بائنا والاعسر وهو أن يعمل
بمساره برده لان عمل كذا يديه والظفر الاسودان نقص القيمة عيب وعدم استئصال
البول عيب والحرقن في الدابة وهو ان تقف ولا تقاد والجوح وهو ان لا تقف عند الاجام
عيب وخلع الرسن والجسام عيب والدين في العبد والجارية عيب الا ان يقضى البائع
أو يدري الغريم والاباق مادون السفر والسرقة مادون النصاب عيب وهل يشترط في
الاباق الخروج من البلد قبل وقيل وإذا أقر بائنه من المشتري ليس له طلب الثمن من اذائع
قبيل الرد اليه وسرقة النقد مطلقا عيب وسرقة الماء كولات للأكل من المولى لا ومن غيره
أولا لكل كالباع ونحوه مطلقا عيب والمنطمان ككثيرا يساع مثلهما عيب مطلقا
والافليس عيب من المولى وان أبق من الغاصب الى المولى لا يكون عيبا ولو لا اليه ان عرف
منه له وقوى الى الوصول اليه ولم يفعل عيب والا لا وان من المشتري والمودع والمشتري
عيب بزانية في السادس من المبيع وكذا في الغلاصه * والهرم عيب والسعال القديم
عيب اذا كان من داء وأما المعتاد فلا الجرب عيب وناحسه عيب وسيلان الماء من
الخصرين عيب بزانية في نوع في الرؤية * وعن أبي حنيفة في العنار اذا كثر وخش فهو
عيب خزانة النساء * (قسط) شري أمة على انها مغيرة السن فاذا هي كبيرة السن ليس له
الرد المقتصر وهو الخسدة والكبيرة اقدر عليها في الخامس والعشرين من الفصولين *
اشترى أمة على انها مغيرة فاذا هي كبيرة العلة لا ترد خزانة الفتاوى في باب ما يكون عيبا *
واذا عيب في الجارية لا في الغلام لانه يشد القراش وقد يقصد القراش في الاما بخلاف
الغلام الا ان الخش وصار اتساع النساء عادة له فيكون عيبا فيه أيضا لانه يجب تعطيل
منافعه على المولى وكذا اذا ظهر وجوب الخسدة عليه فهو عيب بدافع في تفسير العيب الذي
يجب الخش من كالببيع * والجنون اذا وجد مرة فهو عيب لازم أبدا سواء وجد في
الصغر أو بعد البلوغ (٢) مبسوط عرخصي في باب البيع بشرط البراءة من العيوب *
والجنون عيب لا يختلف باختلاف السن فلو وجد عند بائنه في مغره وعادوه عند المشتري
بعد كبره برده لانه عين ذلك الاول وقيل لا يشترط المعاودة عند المشتري بل اذا ثبت انه كان
به جنون عند البائع برده وان لم يعاوده عند المشتري والصحيح انه لا يرده حتى يعاوده عنده
زبلي في خيار العيب لمخصا * قال والجنون لما ذكرنا ولا يقضي منه وجوده عند البائع ثم
عند المشتري كذلك كما لا يخفى سواء اتحدت الحالة أولا فلا وجب عند البائع في صغره ثم عند
المشتري في صغره أو بعد بلوغه فهو عيب كونه عين الاول لانه عن فساد في الباطن ولا
يختلف سببه بالصغر والكبر كما في العيوب الثلاثة وحذا معنى قول الامام محمد انه عيب أبدا
وليس معناه عدم اشتراط العود في يدى المشتري لان الله قادر على انزاله وان كان قلما
ما يزول كذا في الهداية وهو الصحيح وهو قول ابنه وهو المذكور في الاصل والجامع
الكبير وبه أخذ الطحاوي ولكن ميل الحلواني وشواهر زاده الى ظاهر كلام محمد من عدم
اشتراط العود عند المشتري للحديث من جن ساعة لم يبق أبدا وقال الاستيعابي ظاهر
الجواب عدم اشتراط المعاودة في يد المشتري وقيل يشترط وهو الصحيح وقيل يشترط بلا

(٢) وفي التلويح الجنون اختلال القوة
المعيرة بين الاشياء الحسنة والسيئة
الدرسة لا عواقب انتهى والخصر
اختلال القوة التي يديرها الكليات
وبه يعرف تعريف العقل من أنه القوة
الذكورة كذا في البحر الرائق في باب
خيار العيب في شرح قوله والجنون خبر

خلاف بيع المشايخ كذا في عامة الروايات فالجاءل أن المشايخ اختلفوا فيه على ثلاثة
 أقوال فمنهم من جعله كالأباق والبول في الفراش فلا يضمن المعاودة واتحاد السبب وهو
 قول أبي بكر الاسكاف البجلي كما في غاية البيان مع ما إلى أبي المعين في شرح الجامع الكبير
 ومنهم من لم يشرطه انظر إلى قول محمد في الجامع الصغير أن الجنون عيب لازم أبدا فلا يجزئ
 في بد البائع كفي للرد واختاره الفقيه أبو الليث كما في غاية البيان والحوالي وخواهر زاده
 كما قدمناه وعامة المشايخ على اشتراط العود في بد المشتري وإن لم يتعد السبب واختاره
 الصدر الشهيد وقاضيان ومالك الهداية وصحوه وحكمه وأبطلوا معا عدة من الجهر
 الراقي في خبائر العيب * وفي الذخيرة إذا اشترى جارية قد كسبت زنت في بد البائع فله أن
 يرد لها وإن لم تكن عند المشتري ورواه محمد من الفصل الخامس عشر من روع التاتار خاتبة
 * ذكر في كتاب الأجزاء تشترط المعاودة في بد المشتري في جميع العيوب إلا الزنا وهذه
 رواية عن محمد قال في الإمداد قال أبو يوسف وكذلك الجنون وكان الزنا في الجارية عيب
 كذلك ولذا زنا في الجارية عيب تنقذ الفتاوى في السادس من البيوع وكذا في خزنة
 الفتاوى فيما يكون عيبا * (م) اشترى جارا ذكر أبوه الجرو وبأقوله في دبره قال وقعت
 هذه بجاري فلم يستقر فيها جواب الإثنية قال عبد الملك النسي أن طواعي عيب والأفلا
 وقيل عيب (ق) سمعت عن بعضهم لو اشترى عبدا يعمل به عمل قوم لوط فأن كان جنانا
 فهو عيب لأنه لا يدل الإثنية وإن كان باعرا فلا بخلاف الجارية فإنه يكون عيبا كقصة ما كان
 لأنه يفسد الفراش فتنبه في باب العيوب من البيوع * ولو اشترى جارية وقد فها تم ادعى
 أن لها زواجا ولو أراد أن يردّها ففسل البائع ككان لها زوج عند أبيها أو مات عنها قبل
 البيع كان القول قول البائع ولا يرد عليه ولو أقام المشتري الدية على قيام النكاح للرجال
 لا تقبل ولو أقام الدية على إقرار البائع بذلك قبلت بيته قاضيان في فصل العيوب *
 برهن المشتري على أنه له شجرة زوجة ثبات أن ادعى المشتري أن البائع أذن لها بالتزويج
 أو تزويجها بنفسه وبرهن على ذلك يحكم بالرد ولو زوج معلوما وإن شهدوا مطلقا ثبات لها
 زوجا أو باع البائع زوجها لا تقبل لأنه في الأول ادعى على الحاضر بسبب ما يدعي على
 الغائب فثبت كلاهما ولا كذلك في الثاني وقال في أعيوه الفتاوى يحكم في حق الرد
 ولا يحكم في حق اثبات النكاح ولم يذكر التفصيل السابق وقد ذكرنا في شرح الجامع
 لا يقبل في حق الرد أيضا في الثالث عشر من دعوى البرازية في المتوفات ملخصا * إذا
 اشترى جارية قد ولدت عند البائع لامن البائع أو عند آخر ولم يعلم المشتري بذلك وقت العقد
 هل له أن يردّ فيه روايتان على رواية البيوع لا يرد إذا لم يكن له سبب الولادة نقصان ظاهر
 وعلى رواية المضاربة يرد لأن على تلك الرواية الولادة عيب لازم لأن التكسر الذي يحصل
 بسبب الولادة لا يزول أبدا وعلم الفتوى نفس الولادة (١) عيب في جن آدم وفي الهائم
 لا لأن زوجة نقصان في مأذون الكبير بخلاف زاده وبه يفتي من الفتاوى المغري
 في مسائل العيب وكذا في التمة البرهانية والمنية وكذا في خزنة الفتاوى فيما يكون
 عيبا (م) والحال في الجارية عيب يزول بالولادة ذخيرة من البيوع * ولو اشترى جارية

(١) المراد بالولادة هي التدة صرح به
 في الذخيرة بعد

فوجدناها حاملا وسقط الحمل وأراد ردّها ليس له ذلك لأنه حصل التقصان في يده فمنع الرد
فخرج بالثقة من دعي يتقصان الحمل لا يتقصان الولادة لأن ذلك حصل في ذلك المشتري
بجواهر الفتاوى في الباب الأول من البيوع * وجعل المشتري جارية كان حملها لم يولد عليه
فولدت عند المشتري ولم تقصه الولادة من مانت لاشئ على البائع (١) فاضحين في البائع
بثقة العيب * اشترى أمّة حبلى فولدت عند المشتري ليس له مع البائع خصوصية فإن
مانت في المشتري في تقاسم يرجع بالثقة (٢) لا يملك القمحة أن يولد الحمل عند الشراء
بزارية في السادس من البيوع * اشترى جارية وإذا دعي أنها حامل والبائع يتكرووضع
على يد امرأة أمينة حتى يبين حملها والثقة في هذه المدة على المشتري لأنها ملكه بجواهر
الفتاوى في الباب الخامس من البيوع * عيب الحمل يثبت بقول النساء لكن لا ترد
بقواؤه في آخر باب العيز من شرح أدب القاضي للخصاف وكذلك في فتاوى الصغرى
من مسائل العيب * لو اشترى جارية وقبضها ثم قال أنها حبلى برها القاضي النساء
أن قال هي حبلى يحلف البائع أن ذلك لم يكن عنده وإن قل ليست حبلى فلا شئ على البائع
فاضحين في العيوب لمخصا (٣) شراها وهي عن تحض فوجدناها ثغرة الحيض فعند
أبي حنيفة يدعيها حتى تبين أنها ليست بحامل وقال أبو طيسر يدعيها ثغرة أشهر وقال
سفيان الثوري يدعيها ستين وقال محمد بن عمار أربعة أشهر وعشرا جامع الترمذي
في النكاح من والعشرون (٤) لمحض عند المشتري شهر أو أربعين يوما قال عدم الحيض
عيب وأخذ شهر فإذا ارتفع هذا القدر عند المشتري فلا رد فلا يثبت أنه عند البائع (٥)
(قد) طريق إثباته إقرار البائع أو تكفيله لا غير من الحمل المزبور * وعن شواهر زاده
رجل اشترى جارية أمينة طهرها لم يردّها عالم يردّها أو تناسع الحيض ابتداء والحمل
والرجوع إلى الأطباء في المدا (٦) ويشترط أن يولد في الحمل إلى النساء ويكتفي بأحد
وارتفاع الحيض لأحد هذين السببين ليس يعيب فلا دعي بسبب الحمل عن محمد بن عثمان
في رواية أن كان من وقت الشراء أربعة أشهر وعشرة أيام سمع المهرى وإن كان أقل من
ذلك وفي رواية شهران وخمسة أيام وعليه عمل الناس اليوم وإنما يعترف في الباب أقصى
ما يثبت في اليه اشتداء حيض النساء في العادة وذلك سبع عشرة سنة عند أبي حنيفة وإذا
بلغت هذا المبلغ يحكم بالوفاة وإن لم تر شيئا واختلف الروايات عنه في الغلام في رواية سبع
عشرة سنة وفي رواية ثمان عشرة سنة وفي رواية تسع عشرة وفي التجريد وفي مختصر
الندوي أن يحد على ثمان عشرة سنة وعندهما في الجارية والغلام خمس عشرة سنة (٧)
وأنما يعرف هذا إذا شكك أو وقت المنازعة بقول الأئمة ولكن في حق جماع الدعوى
وفوجه البين لا في حق الرد كذا في الخلاصة فلا دعي أنها أمينة ثغرة الحيض عند البائع
يسمع في الحمل ولو أقام البينة أنها أمينة ثغرة الحيض عند البائع لا تتقبل لأن ارتفاع الحيض
لا يوقف عليه ولو أقام البينة أنها كانت مسخاضة عند البائع تتقبل وإن هجر عن إقامة
البينة يحلف وكيفية التحلف كما تقدم ولو أخبرت امرأة أن بها حملا وراثة أو أكثر
أنها لا حمل بها صحت الخصومة ولا يقبل قول تلك المرأة على التقي فلو قال البائع إن هذه

(١) لأن هذا عيب قد ذهب كبعض عن
قد ذهب وهذا قول أبي حنيفة وأبي
يوسف كذا في الخلاصة في السادس من

البيوع

(٢) يرجع بثقة الحمل لا بثقة
الولادة لأنه حصل في ملك المشتري كذا
في الجواهر وقد مر آنفا

(٣) قوله فلو أثبت الخ لم يرد ولو جوابا
وسمى ما يدعى ثغرة الجواب في قوله فلو
أدعى أنها أمينة ثغرة الحيض عند البائع يسمع

في الحال هذا ما يظهر ولا يجوز أحده
(٤) وقال مشايخنا قبل قول الأطباء
من أهل الكفر كذا في خزانة الأكل من

البيوع وأخفى قارئ الهداية بأنه لا يقبل
في

ويجوز النقل في بطن الجمجمة بعد ثلاث
أوراق

(٥) وعليه الفتوى كما في أكثر الكتب
في

المرأة استلها بصارة فالتفتني بختار من لها البصرة فبض كرك فيباع الرذ من
 خيار العيوب * قال وعدم الخيض والاستحاضة وتعتبر في الارتفاع أقصى غاية البلوغ
 سبع عشرة سنة عند الامام وخمس عشرة سنة عندهما ويعرف ذلك بقول الأمة لأنه
 لا يعرف غيرها (١) ولكن لا ترتد قبلها بل لابد من اختلاف البائع فترد بكوله ان كان
 بعد القبض فان كان قبضه فكذلك في الصحيح ولو ادعى في مدة قصيرة لم يسمع وأقلها ثلاثة
 أشهر عند الثاني وأربعة أشهر وعشرة أيام عند الثالث وابستدأها حين وقت الشراء
 وحاصله أنه اذا صح دعواه سئل البائع فان صدقته ردت عليه والام يخطف عند الامام
 كما سبأني وان أقربه وأنكر كونه عنده حلف فان نكل ردت عليه ولا تقبل البينة على أن
 الانقطاع كان عند البائع لثبوت بكتهم بخلاف الشهادة على الاستحاضة لانها ورود الدم
 والمرجع في الجبل الى قول النساء وفي الداء الى الأطباء وهم عدلان كذا ذكره الشارح
 تبع الامامية والدراية ولحقن فيها أن الرجوع الى قول الأمة انما هو قول محمد وأما
 في ظاهرها الرواية فلا قول للأمة في ذلك انتهى وبما تقررناظره ان انقطاع الخيض لا يكون
 عيبا الا اذا كان في أوانه أما انقطاعه في سن الصغر أو الالباس فلا اتفاق كما في المعراج
 بجورائق من خيار العيوب المختصا * واعتبر قاضيتان في فتاواه (٢) مدة الانقطاع
 بشهر (٣) ورخصه في فتح القدير وكذا الرشد شرط قاضيتان لصدور دعوى الانقطاع
 تعين أن يكون عن داء أو حبل ورخصه في فتح القدير لأنه وان لم يكن عن داء فهو طريق اليه
 وطريق لوجه المصومة على ما صححه في فتح القدير (٤) أن تدعى انقطاعه في الحال
 ووجوده عند البائع فان أنكر وجوده ردت على البائع في الحال استجبت الجارية
 فان ذكرت أم منقطعة التجهت الخصومة فيخطف ما وجد عنده فان نكل ردت عليه
 وفي الفتنة ولو وجد الجارية تخص كل سنة أشهر ردة الرذ من المحلل المزبور والمختصا
 * ولو اشترى جارية وقبضها ثم قال انها لا تبضع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل
 لا تبضع دعوى المشتري الآن تدعى ارتفاع الخيض بالمحسل أو بسبب الداء فان ادعى
 بسبب المحسل سمع دعواه وير بها القاضى النساء ان قلن هي حبلى يخطف البائع أن ذلك
 لم يكن عنده وان قلن ليست بحبلى فلا يمين على البائع وفي معرفة داء في بطنها يرجع الى
 الأطباء ثم في الداء ترده بشهادة رجلين اذا شهدا أنه قديم وفيه لا ينظر اليه الرجال كالقرن
 والرق ونحوه اختلف فيه الروايات وآخر ما روی عن محمد أنه ان كان ذلك قبل القبض وهو
 عيب لا يحدث ترده بشهادة النساء في قول أبي يوسف الآخر والمرأة الواحدة والمرأتان
 فيه سواء والمرأتان أوفق وأما المحلل فثبت بقبول النساء في حق الخصومة ولا ترد
 بشهادتين قاضيتان في فضل العيوب * لو اشترى جارية على أنها بكر فاذا هي ثيب غير
 بكر عرف ذلك باقرار البائع كان للمشتري الجارية فان تذر الرذ يرجع المشتري على البائع
 بحصة السكارة فتقوم وهي بكر وغير بكر ويرجع الفضل ولو شرط اشوية فوجدتها
 بغيره لا خيار له فان كان الاختلاف بعد قبض الثمن فلو قال المشتري لم أجدها بكرا (٥)
 فقال البائع نعم واسلمت وهي بكر فزالت البكارة عندئذ فالقول قول البائع (٦) مع عيشه

(١) وفي فتح القدير ويعرف ذلك أى
 الارتضاع والاستقرار بقول الأمة لأنه
 لا طريق الا ذلك فاذا انضم الى ذلك
 نكل البائع اذا اختلف قبل القبض
 أو بعده في الصحيح ردت عنه

(٢) ولم أره في فتاواه وسببه خلافة تغلا
 عن الفاضلي محمد

(٣) وكذا في البرازي في آخر نوع من
 السادس من البيوع في الردية وقد سبق
 في البرازي بقريب ما من أوائل هذا النوع
 سمع دعوى المحلل بعد شهرين وخمسة
 أيام عليه على الناس فلا تكون دعوى
 انقطاع الخيض من دعوى المحلل بل
 يكون بينهما ما ذكرى محمد

(٤) وقال في فتح القدير بعد ما طر فظهر
 أن ما ذكر في النهاية من لزوم دعوى الداء
 أو الحبل في دعوى انقطاع الخيض ثم أنه
 يحتاج في وجه المصومة الى قول الأطباء
 أو النساء ليس بتقرير ما في الكتاب بل
 ما ذكره مستأخرون يغلب على الظن
 خطأهم محمد

(٥) وليس المراد من قول المشتري
 لم أجدها بكرا الانتخاب بالوطء فانه مانع
 من الرد بل انه علم بغيرها وغير غيرها
 كذا في بيوع التامر خاتمة محمد

(٦) لأن الأصل هو البكارة ولا ير بها
 الناقض للنساء لان البائع قد تزوال
 البكارة وانما يقول رأت يسدها كذا
 في فتح القدير محمد

بأنه قد بعها وسلمها وهي بكر ولم يذكر أنها بربها النساء وذكر في كتاب الاستحسان أنه بربها
النساء لأن وضع المسئلة هنا الشأن البائع يدعى أنها بكر في الحال فربها النساء إن قلنا هي
بكر يلزم المشتري من غير بين البائع وإن قلنا هي ثيب يختلف البائع أنع حلقه من المشتري
أيضا وإن نكل ودت عليه وكذلك الواحدة قبل القبض فقال البائع هي بكر والمشتري يقول
هي ثيب بربها النساء والامتحان بيض الحماة أو لذيك هل يسمع أم لا قال رضى الله تعالى
عنه سمعت من ثقة أن الامتحان بيض الحماة المقشرة فإن كان القاضي ليس بمحضرة
من النساء من يثق بها الزمت الجارية المشتري من غير بين البائع حتى تحضر من النساء
من يثق بها الكل في الجامع الكبير خلاصة في الخامس من البيوع * وهذا على أصل
أبي حنيفة فأما على قواها فتمساده النساء فيما لا يطلع الرجال حجة مطلقة فيجب أن تثبت
الشبهة بشهادتين في حق الفسخ على قياس قواهما وقائمة شهادة النساء على قول أبي
حنيفة المدين على البائع فإن نكل ودت عليه فإن لم يكن بمحضرة القاضي من النساء من
يثق بها الزمت الجارية المشتري من غير بين البائع مقتضب التاخرانية في الثامن من
البيوع * ولو شرها على أنها بكر فقال هي ثيب يرجع إلى النساء فإن قلنا هي بكر
فأقول للبائع بلايين وإن قلنا هي ثيب فأقول للبائع مع عبته فإن وطئ المشتري فعلم بالوطء
فلو زانها لم أعلم أنها ليست بكر بلان ثبت قلة الرد ولا زمنه وعن أبي يوسف أنها مرة بشهادة
النساء كذا (خ) وفي (ذ) شرها على أنها بكر فأقول للبائع أنها ثيب قلة الرد فلو امتنع
الرد بسبب رجوع المشتري بحصة البكارة من الثمن فتقوم بكرا وثيبا فيرجع بفصل ما بينهما
ولكن من الثمن ولو شرط الردية فإذا هي بكر فهي له ولا خلاف للبائع * (ت) وانما شرط علم
كونها بكرا باقرار البائع لأنه لو علم بالوطء فإنه ينع الرد وإن علم بقول النساء فتقواهن
لا يثبت الرد * (ج) وطئها أو قبلها بشبهة لا ترد بسبب ف يرجع بقصده إلا إذا رضى البائع
بأخذها لا يدفع نقصانها ولو وطئ المشتري فعلم عيبها فباعها بعد العلم وقبله لا يرجع
بنيص عيبها لأن شرط الرجوع أن لا يرضى البائع برده ألا ترى أنه لو رضى بها فلا شيء
عليه ولم يتحقق بهذا الشرط بعد البيع ولو وطئها غير المشتري بزا أو نكاح أو تزوجها
المشتري ولم يطأها الزوج ثم رأى عيبا فله الرجوع بقصده لا الرد لتحقيق المانع في الرجوع كلها
جامع القصوين في الخامس والعشرين * ولو اشترى عبدا في عيبه يبايع فقال بأنه
فقال أنه من الضرب وينزل إلى عشر تأييم ومضت العشرة ولم ير له الردية فنية فيما ينع
الرد البائع * ولو باع فرسا أو عبدا أو به جراحة وقال للمشتري لا تخف منه فإن طعن
بشيء فأنما من فأنخذة وهذا سببها لا شيء عليه من مسئلة الاحتكام * كذا
في التنية في المسائل المتفرقة من العيوب * (ف) اشترى غلاما بركته وورم فقال أنه
حديث أصابه من الضرب فاشتراه على ذلك ثم ظهر أنه قديم ليس له رد * (أ) بخلاف ما لو
اشتراه وبه شيء فقال البائع أنها غيب فإذا هي ربع أو عكس فإنه برده * (ط) اشترى
فرسا طهور برده قرحة هي أثر الختام وقال البائع هي قرحة أخرى واشتراه على ذلك ثم ظهر
أنها كانت أثر الختام ليس له الرد كدالة الرد وقدم تأنيها * (ن) محمد بن مسلمة

(١) قال رضى الله عنه هذا إذا لم يبين
العيب فأما إذا بين العيب ثم ظهر أنه
كان بديب آخر غير الذي بين كان له الرد
كألو اشترى عبدا وهو محرم فقال له أن
هو حبي غيب فإذا هو غير ذلك كان له أن
يرده لأن العيب يختلف باختلاف السبب
كذا في فعل خيار العيب من الخاتمة

(١) لا قد هذا ما يثبت في الناس فإثر
أن يشبه عليه كذا في حركاته المقتنين
والخاتمة

(٢) الكسكاب ايدى وكى خسته به
ايحورل جواب معناسته فارسيدار صرى
(ترجمة)

تاء الشعير يسوقه لادريض وهي فارسية
يعنى شعير وما

(٣) ذكر في السراجية قبيل باب الاقالة
حيث قال ولو زاد المرض في يد المشتري
وقد كان أصل المرض في يد البائع ولم يعلم
المشتري بذلك لارثة وفي البرازية في نوع
فيما يقع الرثة اشترى عبدا وبه مرض
فازداد في يده لارثة وقيل يرده كافي
وجمع السن الا أن يكون صاحب فراش
فلا يرده وقال بعدد بورقين ولو زاد المرض
عنده لارثة بل يرجع بالنقص

(ترجمة)

(٤) فلهو ناسور في يد المشتري بعد يومين
وشهد طبيبان بأن هذا الما لا يظهر
في الخارج الا بعد مدته في الباطن مدة
(٥) والا باق مادون السفة رعب بلا
خلاف وتكلموا هل يشترط الخروج
من البلدة كذا في حاشية القنية وقد سبق
في البرازية

اشترى جارية بها قرحة فتدفق الما ليدل على أنه عيب ثم قاله الرثة (١) * (ط) والصحيح
أنه إذا كان عيبا ينال لا يخفى على الناس لا يكون له الرثة والا فلا رثة * (ب) للزيادات
قبض البيع وهو عيب ورثة لم يطل حقه من الرثة وان رجوع لانه قد يرى ولا يعرف تلك
القرحة وكذلك ينظر الى مكان العيب ويراه ولا يعرفه وقد يكون به ورم فيظنه سخما أو ورم
ولا يعرف من أى نوع هو أو يظن أنه أصريه حتى يذهب عليه فلا يطل حقه حتى يعرف
حقيقة العيب ويرضى به فتمت في فصل ما يمنع الرثة بالعيب من البيع * رجل اشترى جارية
فوجد بها قرحة فدأواها ان داواها من تلك القرحة كان ذلك رضا بالعيب وان داواها
من عيب حدث فيهما لاعتن القرحة لم يكن ذلك رضا بالعيب قاضخان من فصل العيوب
* ولو اشترى مديسا فرأى عيبا آخر فمالج الاول مع العلم بالعيب الثاني لا يرده ولو عالج ثم علم
عيبا آخر فله الرثة سواء مع الفصول في الخناسم والعشرين * اشترى جارية فقتل أيام
ثم ظهر رشعاوار السعال فامسك ليطهر أنه قديم أو حديث فظهر أنه قديم قال الاطباء ان
في باطن عيبا له أن يردها لانه لما تبين أنه من حرارة الكبد تبين أنه عيبان فترضى بأحدهما
دون الآخر في الباب الاول من بيع جواهر الفتاوى * (قط) وجدنا اتفاقا من كوما
فنهناه كشكبا (٢) في أن لا يطل الرثة بخلاف ما لو ساء دواءه أجل الاطلاق فانه يطل
في الخناسم والعشرين من الفصول * وفي المتن اشترى عبدا وهو كان يأخذه الحسى
كل يومين أو ثلاثة فأطبق عليه عنده فلما ان يرده وان يخالف ما ذكر في الفتاوى لأبي الليث
فقد ذكره كرامة اذا اشترى عبدا وبه مرض فآزاد المرض في يد المشتري فليس له أن يرده على
البائع (٣) لكنه يرجع بنقصان العيب فان كان صاحب فراش عنده فهذا عيب غير
الحسى فلا يرده ويرجع المشتري بالأرض وكذلك اذا كانت قرحة فأنفجرت عنده أو
جدري فأنفجرت فله أن يرده محبط برهاني في الرابع عشر من البيع * قال ناسور ظاهر شد
دروست مشتري بعد ان دوروز طبيب ازاهل شهدت مكبو بسد ثاين بيمارى مدق
در باطن نشود ظاهر نشود (٤) لا يرده المشتري لانه وان ثبت أنه كان قديما في يد البائع لكنه
كان كاسنا فله في يد المشتري زيادة عيب فيمنع الرثة ويرجع بالنقصان من دعوى
القاعدة * وفي فتاوى أبي الليث اشترى عبدا وبه مرض فآزاد المرض في يد المشتري
فليس له أن يرده على البائع لكنه يرجع بنقصان العيب وان كان به قرحة فأنفجرت عنده أو
جدري فأنفجرت فله أن يرده ولو كان به موضوعة فالتأتمه ظهير له الرثة في النوع الثاني من
الفصل الخناسم من القسم الاول من بيع التلهيرية * (قح) اشترى ثورا بأين من
قرية اشترى الى قرية البائع لا يكون عيبا في الغلام عيب * (جم) هو عيب في الثور كلعاع
الزن عيب فهذا أولى (قب) ان دام على ذلك فعيب أمال الثوران والثلاث فلا قال رضى
الله عنه وجواب (جم) أحسن قنية في العيوب * (بج) أبى العبد من المشتري الى بائعه
ولم يتصف عنده لا يكون عيبا من المحل الزبور * وحده الاباى اذا استخفى عن مولاه
تجدد فله رباق وهذه الحشايط ظهير الدين الكلدی (٥) * وفي الاصل الاياق من محلة
الى محلة أخرى ليس باباق وكذا من قرية الى مصر ومن مصر الى قرية وان وصل الى موضع

يرضى رد الالبني يكون عبدا وان كان دونه فلا خزانة الله تعالى في فصل فيما يكون عبدا من
اليوم * اراد المشتري أن رد العبد بعيب الا باق بعد ما أتى عنده وادعى أنه كان أتى عند
البائع والبائع يقول ما أتى عندي وانما بعثته في حاجتي وأقام المشتري بيته على أنه أتى منه
لم يقبل وان أقام بيته على أنه أتى به لأنه أتى عندي وكذلك لو ادعى رد الالبني الجعل وقال
مولاه ما أتى بي وانما بعثته لحاجتي فاعترية في اليوم وكذا في الدعوى منها * رجل
اشترى عبدا فأبى من يده وقد كان أتى عنده البائع لا يكون له أن يرجع بثقصان العيب
مادام العبد حيا آتيا في قول أبي حنيفة وكذا لو اشترى دابة فسرقت منه ثم علم بعيب
لا يرجع بثقصان العيب فاضحيان في فصل العيوب من اليوم * أتى العبد ليس له
اليوم بالنقص الا أن يموت العبد أو يعود لأن له أن يقول أقبله كذلك بزانية في نوع
فيمتنع الرد وما لا يمتنع من خيار العيب * قال فان اشترى غلاما فوجده يبول في الفراش
ان كان جبال يبول مثله على الفراش عادة لا يملك الرد العيب وان كان الصبي جبال لا يبول
مثله في الفراش عادة يملك الخصومة ثم صاحب الكتاب أشار إلى أن الصبيان الذين يبولون
في الفراش أن يكون ربا عبا أو جناسا فإذا جاوز هذا قال بول فيه عيب فان لم يجزعه حتى
بلغ وهو يبول في الفراش فإنه لا يملك الخصومة في الرد العيب لأنه عيب يتجدد فلا يملك
الرد * من شتم شرح أدب القاضي للخصاف في الباب التاسع والسبعين ملخصا *
شراء فاذي بوله في ذراشه يضعه القاضي عند عدل لينظر فيه في الخيام والعشرين
من النصولين * ولو اشترى عبدا قد كان أتى أو سرق أو بال في الفراش عند البائع ولم يفعل
عند المشتري قال أبو بكر سعيد الجني له أن ردّه وقال أبو بكر الاسكافي لا رد له ما لم يعد عند
المشتري وهو الصحيح وفي فوائد صاحب المحيط المعاودة في السبعة عدل على شرط الصحيح
أنه يشترط العود في رد المشتري بخلاف الجارية إذا زنت في يد البائع مهما لا يشترط المعاودة
في رد المشتري بالاتفاق عمادية * وفي فوائد الظهيرية وهو ما سئل به بحجة وهي أن
من اشترى عبدا صغيرا فوجده يبول في الفراش كان له أن ردّه وان لم يتمكن من الرد
حتى تعيب عنده بعيب آخر كان له أن يرجع بثقصان العيب فليرجع بثقصان العيب ثم كبر
العبد هل للبائع أن يسترد ما أعطى من النقصان لزوال العيب بالبلوغ لا روبا له هذه
المسئلة في الكتب ثم قال رضي الله تعالى عنه وكان والذي يقول ينبغي أن يستردّه
استدلالا بعمدتين أحدهما أن الرجل اذا اشترى جارية فوجد ذات زوج كان له أن
ردّها فان تعيبت عنده بعيب آخر وجع بالنقصان فإذا رجع بالنقصان ثم أبانها زوجها
كان للبائع أن يسترد النقصان لزوال ذلك العيب فكذلك فيما نحن فيه والثانية اذا اشترى
عبدا فوجده مرضا كان له أن ردّه فان تعيب عنده بعيب آخر وجع بالنقصان فإذا رجع
شهرين من مرضه هل للبائع أن يسترد النقصان قالوا ان كان البر من المدا ولم يكن له
أن يستردّه والأدلة ذلك والبلوغ هناك لا يباذلة فكل له أن يستردّه كفاية في باب
خيار العيب * (ج) رد المبيع بعيب فضاء أو غير فضاء أو تقبلا ثم نظر البائع بعيب
حدث عند المشتري فله الرد فنية في أحكام الرد بالعيب * (ق) علم بالعيب القديم

(١) وإن كان العيب غير ظاهر فاعلم بعونه
الاطباء نحو بيع الطحال والكبد فان
القاضي يرى الاطباء هو الواحد في هذا
الباب يكفي ويستدل قوله في حق فوجه
الخصوصية والذين على البائع ولا يتقبل
في حالة كتمان شرح ادب القاضي
سماهم الذين التزم في الرابع والخامس

وبنول القاضي فبائع حبل كان هذا
العيب عنده فان قال نعم أو أنكروا فقام
المشتري بينه عليه يتدبر لا بد وان لم يكن
له يمينه يستحق البائع الا ان يدعى
الرضا والبراءة كذا في النهاية (م) من
شيار العيب في شرح قوله وان لم يكن له
يمينه الخ

وفي فصل العيوب من الثانية وفي معرنة
دا في باطن ارجع الى الاطباء ثم في الداء
يرد بشما اذ رجلين اذا شهد الله قديم بعد
(٢) لانهم لم يثبتوا عن حقيقة الامر
والمخبر يشهد عن غيبياته لا يقع حجة
للا بد كذا في الضرعية البرهانية في نوع
آخر في دعوى العيب والخصوصية في الثاني
عشر من البيوع

(٣) وفي السابع من بيوع المحيط
والضرعية في دعوى التوبة لان شهادة
النساء قبل الاطلاع عليه الرجال حجة مطلقة
فتبين ان ثبت التوبة بشهادتهم
في حق الفسخ على قوله فاقول في الضرعية
قد روي عن محمد في الزاود انه ثبت
التوبة بشهادتهم في حق الفسخ على
قباس قولهما في مسائل العيب من
الضرعية والتمة قال محمد اذ شهادة النساء
قبل البض وبعده وعندها فيه

نأى العمل في زماننا في هذا ويكتب
في الفصل على هذا

بعد ما تعيب عنده فوجه بالنقصان ثم زال العيب الجسد فله ان يرد المبيع مع النقصان
(ج) مثله (فم نظم) ليس له الرد ومال (ب) الى انه يرد اذا كان بدل النقصان
قائما لا للاغلا فنية فيما يقع الرد العيب * (م) وأما اذا كان المبيع باطلا فان كان يعرف
بما راق فانه في البدن وكان ذلك في موضع يطلع عليه الرجال فان كان للقاضي بصيرة معرفة
الامر ارضى بنظر نفسه في ذلك وان لم يكن له بصيرة في ذلك يسأل عن له بصيرة في ذلك ويتقدم
على قول مسلمين عدلين وهذا أحوط والواحد يكفي فاذا أخبره مسلم واحد بذلك ثبت
العيب بقوله في حق فوجه الخصوصية فيحالف البائع باق ولا يرد يقول هذا الواحد هكذا
ذكره بعض المشايخ (١) وذكر بعض المشايخ انه ما لم يتفق اثنين عدلان من الاطباء
لا يثبت العيب في حق فوجه الخصوصية بعد ذلك نظر ان كان هذا العيب مما يحتمل الحدوث
في مثل هذه المدة عرف ذلك يقول الواحد والمثنى أو أشكك عنهما ذلك واختلفوا
ففي بينهم فانه لا يرد على البائع بل يحلف وان كان هذا العيب لا يحتمل الحدوث في مثل هذه
المدة ان عرف وجوده يقول الواحد لا يرد ويحلف البائع وان عرف وجوده يقول المثنى
ذكر في القضية وفي القدوري انه يرد بقوله أو هكذا ذكر بعض المشايخ وعن أبي يوسف
انه لا يرد يقول المثنى ويحلف البائع وفي أدب القاضي ان قبل القبض يرد يقول المثنى
وبعد القبض يحلف البائع وان كان عيبا لا يطلع عليه الا النساء كالحبل وما اشبه ذلك
فالقاضي يريها النساء والواحدة العدة تكفي والتنان أحوط فاذا قالت واحدة عدلتهما
جسلي أو قالت اثنين ذلك ثبت العيب في حق فوجه الخصوصية بعد ذلك ان قالت أو قالتا
حدث في مدة البيع لا يرد على البائع ولكن يحلف البائع فان كل الاثر يرد عليه وان
قالت أو قالتا كان ذلك عند البائع ان كان ذلك بعد القبض لا يرد ولكن يحلف البائع وان
كان ذلك قبل القبض فكذلك لا يرد يقول الواحدة وحلي يرد يقول المثنى ذكر بعض مشايخنا
ان على قياس قول أبي شعبة لا يرد وعلى قياس قوله ما رآه وذكر ان خلاص في أدب
القاضي انه لا يرد في ظاهر الرواية عن أصحابنا (٢) وفي القدوري انه لا يرد في المشهور
في قول أبي يوسف ومحمد وروي الحسن بن زياد عن أبي حنيفة مطلقا انه يثبت الرد
بشهادتهم (٣) وعن محمد في رواية ابن جاعة مطلقا انه يثبت الرد بشهادة النساء وعن
محمد في رواية يثبت بشهادة النساء فعلا لا يطلع عليه الرجال الا في الحبل وفي الزاود عن
أبي يوسف ان قبل القبض يثبت الرد بشهادتهم في خلاف ما بعد القبض في الخامس
عشر من بيوع النساء نارية * الذي في الحانية دا باطنا معا وما يشهد طيبان من
أهل الشهادة بذلك يثبت حق الخصوصية فان كان هذا قبل القبض يرد تجبره قوله ورددت
لانه لا حاجة فيه الى التمسك وان كان بعده ما هما هل يحدث هذا في مثل هذه المدة أي
منذ تباعا الى الآن أم لا فان قالوا لا ردت بقوله ما * ذكره في شرح الطحاوي من
دعوى الضاعية * سهل بل يقول الذي الطبيب في قدم العيب وحده وهه وهه
يرد به على البائع اذ لم يكن بالمدّة طبيب غيره ولا من يعلم ذلك العيب من المسلمين أجاب
لا يقول قول الكفا على المسألة قارئي انه يدين مسائل البيوع * قال مشايخنا يقول

قول الأطباء من أهل الكفر من خزائن الأكل * فان ادعى أن بعينه مريح السبل
القاضي يرى العدول من الأطباء فان قالوا نعم ان كان بعد القبض بحلف البائع على ذلك
وان كان قبل القبض يرد على البائع بالتأني في الرابع والسميعين من شرح أدب
القاضي الخفاف * (م) وانما اذا كان العيب باطلا لا يفسد بائنا فادعى في البسند
نحو الجنون والباقي والمعرفة والبول في الفراش فانه يحتاج الى اثباته في الحلال بالهيئة
في الطامس عشر من بيوع التاتار ثمانية وعشمة فيه * فان لم يكن له نية وسأل
القاضي أن يحلف البائع ما يعلم أنه أتى وسرق أو جنى أو باع في الفراش عند اشترى قال
أبو يوسف ومحمد ذلك هكذا ذكر في الجامع الكبير ولم يذكر قول أبي حنيفة واختلف
المشايخ على قوله والصحيح أنه لا يحلف في الرابع والسميعين من شرح أدب القاضي
للخفاف * وان اختلف التبار فيما بينهم قال بعضهم هو عيب وقال بعضهم ليس عيب
لم يكن له أن يرد اذا لم يكن عيبا عند المكل فاضحان في فصل العموب * (قع علق) اشترى
جارية على وجهها خشبة (١) واسعداج ظنه من حسنها فلما غسلت وجهها زال ذلك
الحسن فليس له الرد الا اذا ظهر عيب ستره الاسعداج والخشبة وهذا صحيح فقد نص في (ط)
أن القبح في الجوارى ليس عيب قبيح في آخر باب خيار المغبون * اشترى على أنها جارية
فوجد عيبا فجدت خزائنه فتناوى في فصل ما يكون عيبا * اشترى عبدا أمرد فوجده
مخاوي النخبة أو متوفها كان له أن يرد ان ظهر ذلك في مدة عد الشراء يعلم أنه كان عند البائع
فاضحان من العموب في البيع * وفي فتاوى الولوالجي رجل اشترى غلاما فوجده غير
محتون ان كان صغيرا ليس له أن يرد لانه ليس عيب وان بالغ فاقا السئلة على وجهه من ان كان
موردا له أن يرد لانه عيب وان كان جليلا لا يرد لانه ليس عيب لسان الحكام وكذا
في الصغير والنفقة في مسائل العيب من البيوع * والكي عيب الا ان يكون حمة كجاف
الدواب خزائنه المقتين في العموب * والمتموع عيب (٢) وهو ما خوذ من الهبة وهي
دائرة تكون في مدد الفرس الى جانب فخريه تشاءم به فوجب نقضه في الثمن بسبب تشاؤم
الناس ولوالجي في اثنا من البيوع * ولو اشترى دابة فوجد بها قلة الأكل فهو
عيب ولو كانت بطيئة السير ليس عيب الا اذا شرط أنها ساجدة وفي فوائد شمس الاسلام
ولو كانت اكولا خارجا عن العادة ليس عيب وفي الجارية عيب في السادس من
بيوع الخلاصة * وفي المنتقى اشترى حيفا فوجد في حروفه سقطا واشتراه على أنه منقوط
بالخوف فوجد في نعله سقطا قال هذا عيب يرد به وفيه أيضا اذا اشترى حيفا على أنه جامع
فأذنيه آستان ساقطتان أو آية قال هذا عيب يرد به بحفظ برهاني في الرابع عشر من
البيوع * وسند الحروف ونقصها أو النقطه أو الاعراب في المصحف عيب مجراني
في خيار العيب * (وس) اشترى عشر بيضات فوجد احداهما مذرة لاقية لها بأعشر
بيضات احداهما فاصد لاقية لها فسد البيوع في الكل لانه اشترى مالا وغيره مال بخلاف
الغراب في الطوب لانه لا يضاف العقد لها فقة قيل باب بيع الاشياء المتصلة ومانيها *
اشترى حنطة فوجد فيها اربابا ان كان مثل ما يكون في الحنطة لا يرد ولا يرجع بالنقصان وان

(١) خشبة بالفارسي غازه وباتركي
قزلبه م

(٢) قال في المحط في الرابع عشر من
البيوع فسر في الاصل وفسر في المنتقى
فقال المهقوع الذي اذا سار مع من بين
خامسته وفرجه صوت كذا في ماشيته
القيمة بخط بعض الاكابر وكذا في البحر
من خيار العيب م

كان حال لا يكون في الحنطة مثل ذلك وبعده الناس عيبا له أن يرد الحنطة كلها ولو اراد أن يعجز التراب ويرده على البائع ويحسب الحنطة ليس له ذلك اشترى مسكا فوجد فيها رصاصا عجز الرصاص ويرده على البائع بمحضته من الثمن قل أو كثر خزائن الفناوى في فضل ما يكون عيبا من كتاب السور * جعل أبو يوسف جنس هذه المسائل أصلا فقال لكل ما يساغ في قلبه لا يعجز كثيره وكل ما لا يساغ في قلبه كان له أن يعجز كثيره والرصاص في المسك لا يساغ في قلبه فبغير كثيره ويساغ في قليل التراب فلا يعجز كثيره وعامة المشايخ أخذوا بهذه الرواية من عيوب الخسائية * وإذا اشترى نالحة المسك فأخرج المسك منها لم يكن له أن يرد بغير الرطوبة والعيب لانه تعيب بالأخراج حتى لو لم يخرج المسك كان له أن يرد بغير الرطوبة والعيب فاضحان في شراء الرطوبة * (خ) اشترى على أنه بذرا بطبخ شوى فزرعه فوجده صفييا بطل البيع فما أخذ واشترى منه وعليه مثل ذلك البذر وعلى هذا فقم خريز بلا رقنا كسسته وسر خطبا كرمه وسوها في باديكرو نوع اجناس مختلفة (١) وهذا أصح ولو اشترى بذرا للورين فزرعه في أرضه فلم يثبت رجوع على بائعه بكل ثمنه ان كان نقصان فيه وكذا لو اشترى بذرا بطبخ فزرعه فثبت القضاء ولو اشترى بذرا القضاء فوجده بذرا قضاء الخ بطل البيع جملة (قسطه) وفي (ث) شري بذرا فزرعه فلم يثبت اكره معلوم شدة برنا آمدن از عيب فقم استم بازار كريد (٢) (عده) شري بذرا البصل وزرعه فلم يثبت ان يثبت كريد بدهود ما است يرجع بقمته (٣) (قلقه) شري حب القطن فزرعه فلم يثبت قبل يرجع بنقص عيبه وقبل لا يرجع لانه ادق المبيع (ش) شري بذرا الخبار فزرعه ولم يثبت اكره معلوم شدة كريدنا آمدن از قضا فقمته شري باز كريد اكره جدي ديكرورا صالح في بود از فساد (٤) وثبت فساد ببيته أنه فاسد أو بخلاف بائعه ونظيره ما مر أنه لو شري أمة فوجدها لا تضيض (قد) طريق انباهه اقرار البائع أو تنكوله (خ) شري بذرا بطبخ ففاهر أنه بذرا قشاميرد المشتري مثله وبناخذ منه لاستلاف الجنس فبطل البيع ولو اختلف النوع لا يرجع بقمته في الخامس والعشرين من الفصولين * اشترى شجرة ليختمها بابا أو تخود ذلك فقطعهافوجدها لا تصلح لما اشتراه فانه يرجع بنقصان العيب (٥) الآن يأخذها البائع مقلوعة ويرد الفئ فاضحان في فقهه بل فيما يرجع بنقصان العيب * رجل اشترى شجرة فوجد بعض الاشجار عيبا فأراد أن يرد العيب خاصة ليس لذلك لانه لا تنافوت حقيقة فهي كشي واحد معني من يوع الواقعات الخسائية * قال رضى الله عنه ان كان ذلك قبل القبض فكذلك الجواب وان كان بعد القبض واشترى الشجرة بأرضها فكذلك وان اشترى الاشجار خاصة رد العيب خاصة من عيوب الخسائية * (قسط) شري زوج ثور فوجد في أحدهما عيبا ظاهرا الجواب أن له رد العيب فقط كثنين وقال مشايخنا ان أنما أحدهما العمل مع صاحبه ولا يعمل الا معه ردعما لا للعيب وحده فصارا كصراعى الباب في الخامس والعشرين من الفصولين * اشترى أمتين وأطلع على عيب باحدهما أقبل قبضه ما ان قبض المعبية لزمناه وان قبض السابعة له ردعها لا رد أحداهما وان قبض السابعة وباعها وأعتقه فالزمته المعبية لئلا يلزم

(١) هكذا العبارة التناوبية في الفسخ التي يابدينو بعض الفسخ فيها اختلاف ولم تنصف لها على ترجمة ولعلها أسماء أشياء مما يزرع كما يعلم من سابقه ولا حقه

(ترجمة)

(٢) فان علم أن عدم النبات من عيب في البذر يرجع بالثمن

(ترجمة)

(٣) ان ثبت كونه فاسدا

(ترجمة)

(٤) ان علم أن عدم النبات من فساد بالبذر يرجع بالثمن ان لم يصلح لشي آخر بسبب الفساد

(٥) ولم يكن له أن يرد كافي جواهر الفتاوى وفي الفصولين ليس له الرد الا برضا بائعه

تفريق الصفة وقد قبض قبضهما وقبض احدهما ردهما أو أمسكهما وأيسر رد العيب خاصة وبعد قبضه له الرد العيبية خاصة وإن كان باع احدهما (١) في السادس من يوع البرازية في نوع فيه يمنع الرد * وفي الانصاح والفوائد القلبيية قال مشايخنا لو اشترى زوبى ثوباً ألف أحدهما الآخر بحيث لا يعمل أحدهما دون الآخر لا شك رد العيب (٢) من فتح القدير من باب خيار العيب * (ج) اشترى غزلاً ولفقنا ثوباً فوثره بعد أيام فتقص بأن كان وطاف بغير الرد ان صدقه البائع في الرطوبة فإن اختلفا فالقول للبائع لأنه أنكر وجوب الرد وتوسيع الغزل وجعل القليل ابريساً ثم ظهر ذلك رجوع بالتقصان بخلاف ما اذا باعه وودعه * (ن) أبو بكر ياع منه ابريساً كذا ما فوثره عليه وقبضه ثم باعه بعد مدة وقال وجده ناقصاً فإن كان أقر قبضه كذا ما فاقبله في اليد واسترد حصصه انقصان من الخن اذ لم يكن نقصانه للهواء ولا لتفاوت الوزنين فقبضه في المسائل المتفرقة في العيوب * وفي فوائده صاحب المحيط اشترى ابريساً فبذلها ما لم يطلع على عيب فانه يرجع بنقصان العيب وكذلك الادبم اذا نفعه بالماء ثم اضلع على عيبه ليس له أن يرد وإن رضى البائع بذلك وكذلك اذا اشترى كرماً وأكل الثمار ثم اطلع على عيب أو اشترى بقره وشرب لبنها ثم اطلع على عيب يرجع بالتقصان ولا يرد وإن رضى به البائع في هذه المسائل (٣) ولو اشترى سكيناً وهدمه ثم وجد به عيباً ان حدده ما لم يرد ايسر له أن يرد لأنه ينقص منه شيء وإن حدده ما لم يرد لأن يرد من الخن الزبور * (في) شري جراب هريرى فوجد عيباً بالثياب وقد ألتف الجراب في رد الثياب بكل الخن ويبنى أن يكون الجواب في الثمن والامة كذلك اذا وجد عيباً عيباً بعد ما أنفق فيه ما فله الرد بكل الثمن شري شاة أو بقره وقع ولدها فاعل عيب فارتفع منها ولدها فله ردّها ولم يكن ذلك رضا ولو أرسل هو عليها أو أخطب المشتري من لبنها شاة أو بقره به الولد أو طاعه هو اياه بعد العلم بالعيب فهو رضا (قد) شري بقره وشرب لبنها فوجد عيباً لا يرد ويرجع بنقصه (شع) لا يرد رضى به البائع أو لا ولكن يرجع بنقصه وكذلك الرأع الشعير وأكله ولو أكل غيره انقضى أو لا فله الرد * (م) شري امة فأرضعت ولد المشتري فوجد عيباً فله الرد وقد مر أنه استخدام جامع الفصولين في الخامس والعشرين * وفي فتاوى الميشارى اشترى بقره وشرب من لبنها لم يطلع على عيب لا يردّها ويرجع بنقصان العيب * وفي مسائل البهق ولوحabin البقرة وشرب أو لم يشرب يكون رضا لانه لا يمكنه الرد دون الثمن لانه نغاه ولا مع اللبن لانه انفصل فلا يمكن فحينئذ قد فسح تعاليفه في الاصل عمادية في الخامس والعشرين * اشترى زناً وناولها ثم علم عيب كان له أن يرد لانه ليس بتعيب فلا يمنع الرد (٤) فاضحان فيما يرجع بنقصان العيب * (ج) اشترى أربعة بقرود على أن كل اثمناسة عشر ذراعاً فباع احدها ثم ذرع البقرة فأدعى خمسة عشر فله رد البقرة فنية في بيع النوى على أنه كذا * اشترى عدل طبرزد فباع منه خمسة أمناً فوجد الباقي ردياً فله أن يرد بالعيب وليس هذا كك الطعام فإن كل طبرزد بمنزلة العددي فله أن يرد العيب بخلاف الطعام (٥) جواهر الفتاوى في الباب الاول من البوع ملخصاً

(١) كذا في المختار وفي الغايب وهو

المختار لا فتوى به

(٢) ولو باع بعضه لا يرجع بقصه فيما باع ولا يرد الباقي في قول أصحابنا الثلاثة

(٣) وعن محمد لا يرجع بقص ما باع

ويرد الباقي بخصه من الثمن وعليه الفتوى

كذا في الخامس والعشرين من الفصول

اشترى طعاما فأكل بعضه أو عرضه على البيع أو باع يرد الباقي عند محمد ويرجع بقصان العيب في الاكل لا في البيع والعرض عليه عند محمد وعليه الفتوى اشترى دقيقا فخب بعضه فوجده مزا يرد الباقي بخصه ويرجع بقصان ما استهلك عند محمد وبه أخذ الفقيه (١) برزاقية في نوع فيما يمنع الرد وما لا يمنع * ولوليس الذوب حتى يتخلف من اللبس أو أكل الطعام ثم اطلع على عيب به قال أبو حنيفة رحمه الله لا يرجع بقصان العيب وقال لا يرجع وفي المذخبة والصحيح قول أبي حنيفة وفي السفن في الفتوى على قوليهما ما تارخانية في الخامس عشر من السبع * (٢) وفي المتن عن أبي يوسف فبن اشترى ثوبا باع نصفه ثم وجد بالانصف الآخر عيبا أنه يرد ما بقي وقال أبو حنيفة لا يرد ويرجع بقصان العيب قال أبو الفضل هذا خلاف جواب الاصل ولو اشترى خنطة أو سويقا فطبخ الخنطة أو لول السويق بتمه ثم اطلع على عيب يرجع بقصان العيب وإذا اشترى طعاما فأكل بعضه ثم وجد بالباقي عيبا فعلى قول أبي حنيفة لا يرد ما بقي ولا يرجع بأرض ما أكل ولا بأرض ما بقي وقال أبو يوسف لا يرد ما بقي ويرجع بأرض ما أكل وما بقي وقال محمد يرد ما بقي ويرجع بقصان العيب فيما أكل وفي المذخرات رضى بذلك أو ليرض وفي واقعات الناطق وبه كان يفتي الفقيه أبو جعفر وبه أخذ الفقيه أبو الليث وفي النهاية وبطل لكل بعض حكم نفسه وعليه الفتوى وفي النصاب وان باع نفسه يرد ما بقي عند محمد أيضا وعليه الفتوى ولا يرجع بقصان ما باع (٣) هذا كله ما ذكر في الاصل وذكر في موضع من المتن عن محمد أنه إذا أكل بعض الطعام ثم علم بالعيب أنه يرجع بقصان العيب فيما أكل وفيما بقي ولا يرد الباقي وذكر في موضع آخر منه عن أبي يوسف أنه إذا أكل بعض الطعام رجع بقصان العيب في الذي بقي عنده وذكر في موضع آخر منه عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه إذا أكل بعض الطعام ثم اطلع على عيب كان بالذي أكل وبالذي بقي يرجع بقصان ما أكل وكذلك جميع ما يكال أو يوزن مما لا ينقصه البعض وأما إذا باع بعض المكمل والموزن فنفسه في حنيفة وأبي يوسف لا يرد ما بقي ولا يرجع بشئ من النقص (٤) وعن محمد أنه يرد ما بقي ولا يرجع بخصه العيب فيما باع هكذا ذكر في الاصل وكان الفقيه أبو جعفر وان نفسه أبو الليث يفتيان في هذه المسائل يقول محمد على ما ذكر في الاصل رقا بالناس وعليه اختيار الصدوق والشهيد حسام الدين من المحل المزبور * ولو اشترى أمة واحدة وباع بعضها واطلع على عيب لا يرد ولا يرجع بالنقص فيما باع وقفا وكذا بخصه الباقي في الظاهر وهو الصحيح برزاقية في نوع فيما يمنع الرد وفيما لا يمنع * ولو اشترى أرضا فجعلها مسجدا ثم وجد بها عيبا فإنه لا يرد ويرجع بقصان العيب على المختار كما لو اشترى أرضا فوقفها ثم علم بعيب خزانة المقتنين من العيوب * ويطلب العرض على البيع وإجارة المشتري ورهقه وكفايته واللبس والركوب والسكنى برزاقية في نوع فيما يمنع الرد * ولو بعته إلى المرش لا يقطع حقه في الرد قنية فيما يمنع الرد بالعيب * كل تصرف فيدل على الرضا بعد العلم به يمنع الرد والرجوع بالنقص وفي المشتراة والتي جعلها أجرة في الاجارة ثم عثر على عيب لا يرد

ولا يرجع بالنقص بكرة كانت أو نسيان قصدا الوطء أو لا بخلاف الاستحسان وكذا لو قبضا
 بشهوة أو سها و يرجع بالنقص الآن بقول البائع أقبلها وان وطئها الزوجان شيئا ردها
 وان بصرها إلا أن وجد الوطء عند المشتري أو سداؤه عنده وانقص البائع في الصحيح
 ولو وطئها غير الزوج والمشتري لا يرد ويرجع بالنقص إن أن قبضها البائع وفي التبريدان
 نقص بغيره إلا جني أو وطئها فوجب العزل لا يرد ويرجع بالنقص وان رزقها المشتري
 أو جني عليها غيره ثم طالع على عيب لا يرد ويرجع بالنقص ولو وطئها الزوج أو وطئت بشبهة
 وزام العهر وقال البائع أنا أقبلها كذلك لم يكن له ذلك بخلاف ما إذا وطئ المشتري وقال
 البائع أقبلها كذلكه ذلك لا يرد وطء المشتري لا يلزم المهر ووطء الزوج يلزم ووطء المولى
 إذا كان معلقا أن يرجع بالنقصان لا إذا لم يكن معلقا لأن البائع له أن يقبل في الثانية
 ولو وطئها وهي في يد البائع صار قابضا والبائع أن ينعها منه حتى يستوفي الفم فإن
 منع ونقص الفم ثم طالع على عيب والوطء ما كان نقضا لردّها بلا رضا البائع بترابيه
 في نوع فبما يرجع الرذوم لا عنه ووطئ المشتري الجارية ثم باعها بعد العلم بالعيب لا يرجع
 وان وطئها غير البائع ثم باعها يرجع بالنقص والاصل أن تسترد الرذومى كان أمر من جهة
 المشتري يطل من الرجوع بالنقص وحتى كان لا من جهة المشتري لا وبعد وطء المشتري
 للبائع أن يقبل فاستع الرذومى وفي الثاني الامتناع كان حاصلا قبل البيع كما قلناه
 من القول الزبور * وإذا باع المشتري البيع بعد ما علم بالعيب به فالاصل في هذا أن كل
 موضع لو كان البيع قائما على ملكه أنه كرهه الرذومى البائع آثاره ضاها وبغيره فإذا كان له
 عن ملكه البائع أو ما أشبهه لا يرجع بنقصان العيب وفي كل موضع لا يمكنه الرذومى كان
 البائع قائما على ملكه فإذا أضافه عن ملكه يرجع بنقصان العيب (١) سمط برهاني في
 نوع في بيان ما يمنع الرجوع بالأش * الأصل أن امتناع الرذومى حصل بأمر مفعول من
 المشتري كاقترال من الرجوع بالنقص وان بغير مفعول كالاتفاق يرجع وإن الامتناع
 بجهة البائع أو الشرع يرجع بالنقص لأن امتناع الرذومى كان من البائع فالمشتري يرد
 الآن البائع لا يرد في بكونه ناقصا حتى لو قبضه يجوز فلم يحصل الامتناع من المشتري
 فيرجع وكذا إذا كان الامتناع الشرع كالنسيان بعد قطع الثوب وولادة العيبه لأن
 المتع يضاف إلى الشرع لزوم الشراء بأقل مما عالج لوقبل النقضاء والبر بالمراد من الفعل
 المفعول أن لو كان في ملكه لا يلزم النقصان على المشتري فالمستفاد منه النقصان كما أخذ
 العرض (٢) وكذا الخراج المبيع المغيب من ملكه بترابيه في آخر السادس من البيوع
 * (ق) اشترى عبد الجارية وثقاقبها ووطئها واشترى ثم ردها لمشتري العبد العبد بغير
 رؤية أو عيب فهو بالخيار أن شاء فتمت قبة الجارية يوم دفعها إليه وان شاء أخذ الجارية
 على حالها ولا ينعته نقصا بكرة كانت أو شيئا فتمت في المقابلة من البيوع * إذا اشترى
 عبد الجارية وثقاقبها وجد بعد العبد عيبا ومات عنه فله يرجع بصفة العيب من الجارية
 فتمت قبة العبد بغيره يوم رده العيب فإن كان ذلك ينعته العشر يرجع بعشر الجارية لأن
 بدل العبد الجارية (٣) من مبسوط الدرر حتى في أو ساط باب العيب من البيوع * ولو اشترى

(١) وهذا لأن المشتري الثاني عام مقام
 الأول بالبائع فصار ككون المبيع
 في يد المشتري الثاني ككونه في يد
 المشتري الأول ولو كان المبيع في يد
 الأول وأراد أن يرجع بنقصان العيب
 مع امتناع الرذومى له ذلك وعند
 تعذر الرذومى له ذلك وإذا كان في يد الثاني
 بين هذا الأصل إذا تعيب المبيع
 في يد المشتري بعيب ثم طالع على عيب كان
 في يد البائع ليس له أن يردّه إلا رضا البائع
 فإن أخرجه المبيع عن ملكه ليس له أن يرجع
 بنقصان العيب وإذا اشترى ثوبا بصفة
 أو دارا فبقي فيها ثم طالع على عيب به ليس
 له أن يردّه وان رضى البائع فإن أخرجه
 عن ملكه في هذه الصورة يرجع بنقصان
 العيب كذلك في المحيط البرهاني في تعليل
 هذه المسئلة منه

هذا طريق معرفة النقصان ذكره
 في انطالية في فعل فيما يرجع بنقصان العيب
 ولا يردّه

(٢) أي استفادة المشتري دوره النقصان
 كما أخذ المشتري العرض فإذا أخذ
 العرض لا يرجع فكذلك في استفادة دوره
 النقصان

(٣) فإن كان تفاوت ما بين القيمة العشر
 يرجع بعشر الثمن وان كان نصف العشر
 يرجع بنصف عشر الثمن كذلك في باب البيع
 بشرط البراءة من هذا الكتاب يعني
 المبسوط

جارا بثلاثة ناندرها ثم أعطاه عوضها ادراهم ثم ردّه به مد شهر بعيب وقد اتقص سعر
 الدراهم فله أن يطلب من البائع عن الذهب وبمثلها أجاب في الاقالة اذا دفع مكان الدعي
 حنطة قنية في مسائل متفرقة من العيوب * اعلم أن الزيادة نوعان منفصلة ومتممة
 وكل منهما متولدة أولا والمتصلة التي لم تولد كصنع وبناء ونحوه تمنع الرد فاقاوان قبله
 البائع الرذالة الرجوع بقصه والمتصلة المتولدة كعين وجمال ونحوه لا تمنع الرد في ظاهر الرأية
 فان أراد المشتري الرجوع بقصه لارته فله ذلك عند محمد لا عندهما والمنفصلة المتولدة كولد
 ونحوه كالشوك وعقر تمنع الرد وكذا اتفق الفصح بئسأ سبب الفسخ والمنفصلة التي
 لم تولد ككسب وغله لا تمنع الرد والفسخ بئسأ سبب الفسخ كذا (فقط) وفي (خ)
 أما الزيادة المتصلة كعين وجمال ونحوه فالصحيح أنها لا تمنع الرد بعيب (قع) لافرق في كون
 الولد مانعا من الرد بين ماثرها حاملا أو لا فولدت منه فاذولدت الامة تمنع رده
 بعيب سواء مثلك الولد ولا يخلو في غيرها حيث لا يمنع رد الامة بعيب اذا علك الولد والولادة
 لا تنقص في غير نبات آدم ولو اشترى أمة حاملة فولدت زال العيب * (خل) خيار الشرط
 والرؤية يطل بولادة الامة مات الولد ولا والاد الولادة تنقص في نبات آدم لافي غير جن
 في الخا من العشر من من القصوين * الزوائد المنفصلة بعد القبض كالولد والنمر والارض
 تمنع الرد بالعيب ويرجع بالتقصان وأما الزيادة المتصلة كالعين والجمال فالصحيح أنها لا تمنع
 الرد فاضحيان في فصل فيما يرجع بقصان العيب وكذا في القنية في فصل فيما يمنع الرد
 بالعيب وفيه تفصيل لا بد من معرفته * وفي خيار العيب واذا اتمتع الرديسبب الولادة
 لومات الولد ليس له الرد ولو كانت دابة فولدت لم يرد بخيار الرؤية ولا بخيار الشرط لما ذكرنا
 أنه زائدة منفصلة ولومات الولد في الرد لا تولد لا تمنع في غير نبات آدم عمادية
 في فصل في أن الولادة عيب أم لا * اشترى جارية فولدت ولدا ثم وجد بها عيبا لارته فان مات
 الولد كان له أن يرد الجارية فاضحيان في أوخر فصل الرديسبب * (مع خوت عجم)
 قابض ثور ايقتر حامل فولدت عند المشتري ووجد الاخر بالثور عيبا فرده ببيع بقيمة
 الفرة (ن) * ناله قنية من أحكام الرديسبب * ولو اشترى أرضا فبى فيها أو غرس
 شجر اثم وجد بها عيبا كان عليه البائع فانه يرجع بقصان العيب ولا يرد فان قال البائع
 أنا أقبله كذا أو أرد كل الثمن لم يكر له ذلك خزانة الملتين في العيوب من البيوع * اشترى
 جارية وقضها وانصام البائع في عيب الجارية ثم ترك النصوصمة أيا ما تم خصامه فقالت له
 البائع لم أمسكتها طول المدة بعدما اطلعت على عيب فقال المشتري انما أمسكتها لانها رهل
 يزور العيب (١) قال الشيخ الامام ترك النصوصمة لهذا لا يكون رضا بالعيب وله أن يردّها
 على البائع فاضحيان في العيوب * آخر الرق مع القدرية عليه بالتراضي أو بالنصوصمة
 بأن كان هنالك ما كرم لم يفعل ولم يفعل ما يدل على الرضا فندنا لا يطل خيار الرق منه وعند
 الشافعي يطل (٢) فتح القدير في شرح قوله ومن اشترى جارية به (نو) باع بعير افوجده
 المنسحقى عيبا فرده فقال له البائع اذهب به وتعهده الى عشرة أيام فان برأ ذلك البعير
 وان هلك من مالى لا يكون ردّ قنية من أحكام الرد بالعيب * لو باع عبيدا أو جارية

(١) قال لا تظروا سأل أهدأ عيب فله أن
 يخاصم في العيب كذا في الظاهرية
 والبرازى سهر
 (٢) وعندنا ما لو وجد منه تصرف
 يدل على استبقاء المالك لا يطل خياره
 كذا في مراح الدرابة سهر

(١) وجد في البيع عيباً لم عرضه على البيع تبع الرذخ خلاف ما لو مضى دينه زيداً وقال اشترىه فان راجح الارتفاع على تسليم يرجح له أن يرده استحضاراً كذا في المختارات ويحيى في أوائل فصل في الخبر عن البيع والمداينات نقل عن العمادية ع (٢) وفي القنية فرق بين استخدام العبد وبين استخدام الجارية وبين استعمال الدابة فانظر إلى ما في ٢٨١ المختارات ع (٣) ونسب هذا الصحيح صاحب

البرازية إلى السيرحسي وعطف عليه بل الصحيح من صاحب الخلاصة وقد قال نفسه بعد ورقين ولعله السيرحسي دليل الرضا طافاً ع

(٤) وفي السكاي الاستخدام بالمرأة الثانية وفي فتح القدير الاستخدام رضا ولو مرة وفي المبسوط الاستحسان أن الاستخدام ليس رضا وقال في الخلاصة بعد ما ذكر ما في المبسوط الصحيح أن المرأة الثانية دليل الرضا وما في الفتح تحالف لكل أي فتح القدير ع

(٥) وقد استخدم بسط الثوب وانزله من السطح ورفع كذا في الخلاصة ع وفي السالغ من يوع البرازية أن الاستخدام مراراً لا يكون رضاه انتهى وحاشية القنية يحفظ بعض الأكابر أن الاستخدام مرتين يكون رضاه به انتهى ع

(٦) ولوله لا يرجع نقصان العيب كذا في جميع الفتاوى فيما عني الرذخ كذا في الخلاصة وفي الجرائد كذا في مشغل الأحكام نقل من البرازية وكذا في نوع فيما عني الرذخ لا يمنع من البرازية ع

(ترجمة)

(٧) ان ينزل الحل في وسط الطريق لم يملكه فتركه على ظهور الدابة حتى وصل المنزل اه

(٨) سئل عن شخص اشترى دابة فوجد فيها عيباً فأراد الرجوع إلى البائع فوجد عيباً ثانياً فقصح البيع فحضر جماعة وأورد عيباً عند آخره يحضر البائع ويردها إليه فماتت الحقة البائع بعد ذلك فهل يصح المسخ المذكور ويرجع عليه باني أم لا أجاب لا يصح المسخ المذكور في عيبه الثاني ولا يرجع عليه باني كذا في فتاوى ابن نجيم من البيوع ع

فوجد المشتري عيباً فباع البائع عرضاً على البيع فان قصت والا فذهاباً عن نفسه فليس له أن يرده عيباً بذلك العيب (١) قنية في المداينات * ولو وجد الثمن زيوفاً فقال المشتري اشترىه فان لم يرجع فحق فلم يرجع رده استحضاراً في السادس من يوع البرازية * ولو استقال بانه فأنى أن يقوله فليس هذا بعرض البيع على البيع فله الرذخ ولو ساء البائع المشتري وقال هل يبيعني فقال نعم بطل حق الرد كذا (خ) ولو قال المشتري للرجوع ان لم يرده اليوم فقد رضيت بالعيب فله الرد في الخامس والعشرين من الفصولين * رجل اشترى عبداً وقضه فداوموه رجل آخر فقال المشتري لا عيب فيه فلم يقق البيع بينهما ثم رجعا المشتري بالعبد عيباً برده بخلاف الثوب فخلص ما في الخاتمة في العيوب * احتجيم ما لو اشترى بغيره ما لم يعل به العيب فيه رايان برازية في نوع فيما عني الرذخ من البيوع * اذا اشترى جارية مرسومة فوجد فيها عيباً فداومها أن ترضع صبيلاً لا يكون رضاه لأن هذا استخدام والاستخدام لا يكون رضا (٢) مختارات النوازل من الخيارات * قال السيرحسي الصحيح (٣) ان الاستخدام بعد علم في المرة الثانية رضا (٤) وعجز الرجل لاعتق شهوة والاصر بالطبخ والخبز يسيراً لا ولو في العادة رضا بسط الثوب وانزله من السطح ورفع (٥) فإذا تجاوز عن هذا الاستخدام فهو رضا وأبداء السكاي رضا لا دواهما برازية فيما عني الرذخ من السادس * وفي (خ) لو استخدم الخادم مرة أو ليس الثوب مرة أو وكتب الدابة مرة لم يطل خياره ولو لم يطل لم يطل في الخامس والعشرين من الفصولين * ولو وجد في الدابة عيباً في السرور هو يخاف في الطريق فأقصى السفل لا يكون رضا للعيب (٦) برازية فيما عني الرذخ وكذا في الخاتمة في الفصل المزبور * سئل (ش) ويذهب الدابة في الطريق إلى ولد عليها رجل ركز وكبر فلا يزال المشوود ريسان راسه من دابة كذا كانت تاجز بل رد (٧) هل له الرد بعده أجاب لا وكان يرضاهم أقصا بانه رد كذا منه من الضرورة كالحول عليه العلف في دعاء واحد فركبه والفرق بينهما واضح لانه عوت بلا علف فلا يمكنه الرد وبه بخلاف الحل في الخامس والعشرين من الفصولين * أو رد الرذخ عيب لم يجد بانه فاطعمه وأمسكه أياماً ولم يصر فيه فصر فليدل على الرضا ثم وجد بانه فله الرد من المجل المزبور * أطلع على عيبها فأعلم فأنقض ورجع على الشراء والعيب فوضعهما القاضي عند عدل وباتت عنده ثم حضر البائع ان كان لا يقص باره على الغائب لا يرجع بالثمن وان كان قضى يرجع لأن للقضاء على الغائب فاذا في اظهر عن احتجاجنا (٨) برازية في نوع فيما عني الرذخ وكذا في الدور * رجل اشترى داراً بائناً صامياً ودفع إلى البائع التيسار ببيعة اليوم ثم ظهر عيب وردها فانه يرجع إليه بائناً صامياً وقع عليها العقد لا بما أذى كذا ذكره وهو الصحيح وكذا اذا رخصت الرقبة أو ثياباً لا يرجع ما وقع عليه العقد وفي السكاي يرجع عما كفل والمأمور بقضاء الدين يرجع عما أذى ذكره في كنه الايضاح جواهر الفتاوى في الباب الأول من البيوع * (ذ) اذا راد رده بعيب فيه من بانه أن المشتري أنزله بانه من زيد ليس للمشتري أن يرده سواء كان زيد حاضراً أو غائباً فرق بينه وبين ما لو رهن أن المشتري بانه من زيد وهو غائب لا يرجع ولا يشتري رده عليه بعيب وقد قيل يجب أن يسلم

في الثاني أيضا قاسا على مسئلة صورته اذ جاء خبره من ذواليد أنه باعه من زيد فقبل بيته
ولورهن البائع أن المشتري باعه من زيد وهو حاضر لم يكن ما يجد البيع لا يرد له المشتري
الاول (خ) لأن جهودهما بمنزلة الاقالة لأن جهودهما عند النكاح فقبله فلا يرد بالعيب
(١) في العاشر من الفصولين رجل اشترى جارية وقضها فباعها من آخر فوجد المشتري
الثاني بها عيبا يحدث فأراد أن يردّها فقبل المشتري الاول هذا العيب حدث عند
وأقام المشتري الثاني البيعة أن هذا العيب كان عند البائع الاول فردّها للقاضي على المشتري
الاول كان للمشتري الاول أن يردّها على بائعه بذلك العيب في قول أبي يوسف وقيل هو
قول أبي حنيفة ولا يرد في قول محمد فاضحان في العيوب * رجل باع جارية وسلمها إلى
المشتري ثم وجد بها عيبا فأراد أن يردّها على البائع كان للبائع أن لا يقبل الرد بغير
قضاء من كان يعلم بالعيب لأنه لو قبله باعها لغيره فلا يصح أن يردّها على بائعه (٢)
تأخرنا في البيوع * المشتري إذا ادعى بالمبيع عيبا أنكره البائع فأقام المشتري بيعة
ورده عليه كن للمردود عليه أن يردّه على بائعه وإن كان المشتري أنكر العيب أولا لأن
القاضي حين ردّه عليه قد أهلك قوله في أنكاره العيب فاضحان في الرد بالعيب * إذا
اشترى جارية وقضها فباعها من غيره فوجد المشتري الثاني بها عيبا فردّها على المشتري
الاول بقاؤه بقضاء القاضي أن كان عيبا لا يحدث مثله كان للمشتري الاول أن يردّها على
بائعه بذلك القضاء وإن كان عيبا يحدث مثله فردّها على المشتري الاول بقضاء القاضي باقاره
م يكن ذلك ردّا على البائع الاول إلا أن البائع الثاني لو أقام البيعة على أن هذا العيب كان
عند البائع الاول قبلت بيعة ويرد على البائع الاول من أجل المزبور * رجل اشترى عبدا
وقضه فباعه من غيره ومات عند الثاني ثم علم الثاني بعيبه كان عند البائع الاول فإن
المشتري الثاني يرجع بقضاء العيب على البائع الثاني والبائع الثاني لا يرجع بقضاء العيب
على البائع الاول لأن البيع الثاني لم ينقض بإرجوع بقضاء العيب ومع بقاء البيع الثاني
لا يرجع البائع الثاني عن القول (٣) فاضحان فيما يرجع بقضاء العيب من البيوع *
اشترى عبدا وقضه فأقام العبد بيعة أن البائع كان ذمه قبل البيع وقد تعيب في يد المشتري
بعيب فكيف يصنع المشتري أجاب بترده ويحيط بقدر نقصان العيب الحادث في يده من الثمن
من دعوى القاعدية * المهر وبديل المخلع وبديل الصلح عن دم العمد لا يرد بالعيب اليسير ويرد
بالعيب القاسح وفيما ورد ذلك من العقود رد بالعيب اليسير والقاسح جميعا وإنما
لا يرد المهر بالعيب اليسير إذا لم يكن مكبرا وموزونا وأما إذا كان مكبرا وموزونا يرد بالعيب
اليسير أيضا من خزائنه التي في أول العيوب من البيوع ملخصا * ويجوز بالمبيع عيبا
فأصلها على أن يدفع البائع شيئا بالمبيع في يد المشتري جاز ولو اصطالح على أن يدفع
المشتري شيئا والحجارة للبائع لأنه ربالا إذا باعه بأقل من الثمن الاول في السادس من
بيوع البرازية * أدى عيبا في المبيع فأصلها على أن يسد البائع للمشتري ما لا يشاء أن
لا عيب أو كان لكنه قدر أو استرد بدل الصلح من أجل المزبور * أراد المشتري الرد بالعيب
فقال البائع المبيع غير هذا فالتقول قول البائع وإن أراد رد الثمن لكونه زيوفا فقال المشتري

(١) وفي السادس من البرازية أراد الرد به
فأدى البائع بيعه من غيره ورهن بطل
حق الرد وقال بدورقة ونصف تقريرا
أراد الرد بالعيب فقال البائع إنه يبيع العين
أو قال باعه من فلان والمشتري وقلان
يجوز أن ورهن البائع بقبل ولا يرد لأنه
إذا جده فلان والمشتري فجودهما
بكالأقالة والله يبيع جديد في حق الثالث
وأكثر نسخ البرازية إذا جده فلان
والبائع بدل والمشتري وقول بعض
المتضلاء في شأنته الصواب المشتري بدل
البائع محل تأمل سجد

لا وجه للأمل فكلاهما صحيح لأن المشتري
في الصورة الثانية هو البائع
(٢) لأن الرد بالعيب بغير قضاء بمنزلة الاقالة
والاقالة يبيع جديد في حق ثالث فيكون
مشتريا بعد العلم بالعيب سجد

(٣) وفي السادس من بيوع الخلاصة فأت
العبد في يد المشتري الثاني ثم أطلع المشتري
الثاني على عيب يرجع على بائعه بالنقصان
وبائعه لا يرجع على بائعه عند أبي حنيفة
خلاف قالهما سجد

الى المشتري الى شهر أو أقل أو أكثر أو بقرضه مالا أو بعه أو بصدق عليه جمال أو بواجره أو بغيره وكذا شرط المشتري أو تفعيل بيعه بحيث أي ثبت له حتى فيصع منه طلبه مثل أن يبيع عبد بشرط أن لا يتجره من ملكه أو يستولد أو يكتسب أو يذبح أو غير ذلك فان كل واحد منهما فسد البيع وفيه إشارة الى أن البيع جائز بشرط يقتضيه العقد كشرط تسليم المبيع أو التمسك بالملك للمشتري وكذا بشرط فيه مضرة لاحد ههنا خلافا لابي يوسف وكذا بشرط فيه تفعيل بيعه غير مستحق كشرط أن لا يتجره من ماله أو يبيع من ملكه فانه ربما يكون للمشتري أكثر تعاقده به وكذا بشرط أن لا يتفع ولا يضر كإذ باع طعاما بشرط الاكل كافي الحظ وكذا بشرط أن يتفع لغيرهم كشرط أن يقرض أجنيا دراهم فان الشرط باطل كافي الاختيار والى انه لو كان شرطا لا يقتضيه لكن بلاغه (١) كاعطاء المشتري الكفيل والزمه بالثمن ولا يلاغه لكن برد الشرح يجوز ان يملك بالواجل أو لم يملكه متعارف كالاتصاف وحذو البائع فعلا كان البيع فاسدا لكنه صحيح كافي الحظ وغيره فاستأنى في الثالث من السور * البيع بشرط الرأفة من كل عيب صحيح معنى العموب وعدها ولا عليه البائع أو لم يعمله وقف عليه المشتري أو لم يوقف أشار اليه أو لا موجودا فكان عند العقد والقبض أو حدث بعد العقد قبل القبض عند أبي حنيفة وأبي يوسف في رواية وقال محمد يدخل الحادث قبل القبض وخو رواه عن أبي يوسف وقول زفر والشافعي ومالك وقال زفر إذا كان صحيح ولا يصح البيع وفسد الشرط وقال الشافعي لا تنفع الرأفة من كل عيب ما لم يقل عن عيب كذا وعن عيب كذا من مخرج الهداية لا يملك الدين * إذا باع شيئا بألف درهم على أن يقرضه فلانا الأجنبي لا يفسد البيع لأن الشرط جرى بين أحد العاقدين وبين الأجنبي ومثل هذا لا يفسد البيع ولا خيار للبائع أن لم يقرضه الأجنبي فاضحان في الشروط المقدمة وان شرط فيه ضرر كإفراض أجنبي - الفالو والقدوري على أنه يفسد بزانية في الخامس في البيع بشرط ومنها ما يكون فيه منفعة لأجنبي - كبيع بشرط أن يقرض فلانا - كذا وفي فساد اختلاف بين المشايخ والمصنف اخنا وعدم الفساد تبعها صاحب الهداية وخو رأي بعضهم (٢) لكن الأصح هو القول بالفساد لأن له الإفضاء إلى النزاع. وبشرط كاحترامه وهو جار في الصورة المذكورة ههنا زيادة ما في النباشة تفلا من الخفة من حاشية أخى جلي وفي البحر زيادة تفصيل * ولو باع على أن يعطيه ثلثين كفيلا فان كان الكفيل غائبا عن المجلس وكفل - حين علم أو لم يكفل كان فاسدا وان كان الكفيل حاضرا أو غائبا وحضر قبل الافتراق وكفل جازا استحسانا ولو باع على أن يعجل البائع وجلا فانهم على المش - ترى فسد البيع قساما واستحسانا ولو باع على أن يعجل المشتري البائع على غيره بالثمن فسد قساما واستحسانا فاضحان في الشروط المقدمة * ولو باع على أن يعمله المشتري بالثمن رغبنا فان كان الرهن مجهولا كان فاسدا وان كان معلوما أعطاه الرهن في المجلس جازا استحسانا (٣) من المحل المزبور ولو قال أبيع هذا العبد على أن تبعه فعهطني عنه فسد البيع ولو قال على أن تبعه فالبائع جازا استحسانا وان شاء ماله رغبة الفتاوى في فصل ما يفسد بحكم الشرط * باع عبد اعلى أن يبعه من فلان كان فاسدا وان باع

(١) وذكر في البحر الرائق وهو معنى كونه ملائعا أن يتركه موجب العقد كذا في الذخيرة والسكافي في أواخر البيع الفاسد ويحكم

(٢) وفي الثامن من النسات تاريخية ذكر الصدور الشهيد أن العقد لا يفسد وذكر في القدوري أنه يفسد بغير

(٣) مثل عن باع شيئين آخر تخريف معلوم موجب بشرط أن يرهن تحت يده على الثمن رهنه معلوما هل البيع صحيح أو لا واجب البيع صحيح كذا في فتاوى ابن نجيم من البيوع سجد

على أن يبيع جاز قاضيان في الشروط المفسدة * (خ) رجل اشترى عبدا على أن لا يبيع
 أولا يبيع أو لا يصدق في البيع فاسد فقد الفتاوى في البيع الفاسد * رجل اشترى شيئا على
 أن يوفيه الثمن في ذلك إذا كان الثمن موجب لاجاز وإذا حل لا أجل إن كان الثمن شيئا له
 حل ومؤنة كان عليه الإبقاء في المكان المشروط وقبل الاجل له ولا مؤنة فاصحاب الدين
 أن يعطيه البسه في أي مكان شاء وإن لم يكن الثمن مؤنلا وكان الاجل مجهولا لا يصدق البيع
 كان له حل ومؤنة أو لم يكن له * وعن أبي يوسف إذا لم يكن له حل ومؤنة جاز استحسانا فاوله أن
 يطالبه بحد ثلث من الثمانية في آخر السلم وكذا في الشروط المفسدة * وكذا في التمتع
 البرجانية في مسائل البيع بشرط وفيه تفصيل * رجل باع دقلى داره على أن يكون له حق
 قرار العلوة عليه جاز * ذكره شمس الأئمة الدرر في القسمة * وكذا لو باع رقبة الطريق
 على أن يكون التابع حتى المروءة جاز قاضيان في الشروط المفسدة * بت الدار
 الخارجة على أن تجعل في طرفة عينها إلى الداخلة فسد ولو قال الاطراف بها إلى الله الخلة
 صحيح وقد عرّض باب المراجعة * ولو اشترى بيتا على أن لا طريق له في الدار وعلى أن يابه
 في الدار جاز ولو على أن لا طريق يقاين بعده الرد برأية في الخامس في البيع بشرط
 * ولو باع زرعاهو بقل على أن يرسل المشتري فيه ادوابه جاز استحسانا وعليه الفتوى
 وفي القياس يفسد وبه أخذ بعض المشايخ قاضيان في الشروط المفسدة * اشترى لبنا
 على أن يحميه البائع إلى منزل المشتري لا يجوز ولو باع بالثمن خمسة جاز لأن في العربية يترق
 بين الحبل والابناء وفي الفارسية لا يفرق ويكون شرط الحبل يترق له شرط الابقاء ولو حله
 فراء ما اشترى ليس له خيار الردية كذا اختاره الفقه أبو الثالث خلاصة في الخامس من
 البوع * رجل باع شيئا بألف درهم على أن يعطيه على التفريق إن كان ذلك شرط في البيع
 لا يجوز البيع فان لم يكن ذلك شرط في البيع وانما ذكر ذلك بعد البيع كان للبائع أن يأخذه
 بالثمن بجله قاضيان في فضل الاجل من البوع * وقوله للمشتري حال كون الثمن حالا
 أتى في كل جمعة أو إلى شهر لا يكون تأجيلا (١) برأية في التأجيل من البوع قيل
 الرابع عشر * ولو اشترى كتابا على أنه كتاب السكاح من تأليف محمد فاذ هو كتاب الطلاق
 أو كتاب الطب أو كتاب السكاح لا من تأليف محمد بل من تأليف مالك أو الحسن بن زياد أو لوال
 يجوز البيع لأن الكتاب هو السوداء على البيضاء وذلك جنس واحد وانما يختلف أنواعه
 واختلاف النوع لا يمنع الجواز (٢) * ولو اشترى شاة على أنه لجة فاذا هي مع جاز
 البيع ويخبر المشتري لانها من جنس واحد (٣) قاضيان في الشروط المفسدة * اشترى
 عبدا على أنه يخل ثياب خصله الرد ولو عسا قال الامام الغصاة في العديب فاذا بان فلا
 مصلح له شرط العديب فان سلميا وقال الثاني انقصي أفضل لرغبة الناس فيه فيخير
 برأية في البيع بشرط * وفي المتن اشترى جارية على أنها ولادة السكوة فاذا هي مولدة
 البصرة ردّها لان مولدة السكوة أفضل ولو اشترى غلاما تركا وجارية تركية أو على أنها
 تركية فاذا هي جندية ردّها فان تعدد يرجع بالقصان (٤) وان كانت التركة لا يرجع
 بشئ عند أبي حنيفة رحمه الله خلاصة في الخامس من البوع * اشترى ماعلى أن البائع

(١) سئل عن اشترى من آخر شاة بشرط
 أن يحضر له الثمن في غد تاريخه وان لم
 يحضر له الثمن فيه فلا يبيع منه اهل البيع
 على هذا الحكم صحيح أم لا إذا مضى الغد
 ولم يحضر له الثمن هل يسطل البيع أم لا
 أجاب نعم البيع صحيح فاذا مضى اليوم
 الذي كور ولم يحضر له الثمن في يوم يسطل البيع
 كذا في فتاوى ابن تيميم من البيوع وكذا
 في الملتقى في باب اختيارات سئل
 (٢) لكن يخبر المشتري بكيد له عليه
 سباني كلامه وقال في الخامس من
 الاختلاصة جاز البيع وله اختيار كذا في بيع
 العدة للصدر الشهيد سئل
 (٣) قال في فتح القدير ومن المختصرين
 جنسا ما اذا باع فصاعا على أنه ياقوت فاذا
 هو زبلج فالبيع باطل ولو باعه لبلع
 أنه ياقوت أحر فظهر رأيهم صحيح ويخبر
 انتهى وفي القيسمة ما إذا اشترى نصا
 على أنه ياقوت أحر فاذا هو أصفر فالبيع
 جائز الا أنه لم يشرى الخيار به اذا رآه منه
 (٤) ولو عذر الرد رجوع بالثمن على
 باع له لم يكن لبايعه أن يرجع على الأول
 خلافا لما كذا في الزاهد يشرح
 القدوري قيل البيع الفاسد سئل

لم يكن وطها تم بين خلافه له الرد والخيار ليس له الرد منية المقتى في باب اشتراط قدرا المبيع وقضه * ولو اشترى جارية تعرض ولده فوجد في ايها نقصا ناليس له أن يردّها اذا لم يكن في العقد شرط الابن ولو اشترى لها بشرط أنها غيرة الدين فالبيع فاسد جواهر الفتاوى في الباب الاول من سماع المحدث * اشترى شاة وأناقعة على أنها حامل ففسد البيع الا في رواية الحسن والاصم في الامة جوارزه بحيث في البيع

* (نوع آخر) * اذا باع برذونا على أنه هملاج فالبيع جائز واذا اشترى شاة على أنها حامل أو اشترى ناقعة على أنها حامل فالبيع جائز وفي ظاهر الرواية لا يجوز لان الحمل في البهائم زيادة فلا يدري وجودها وقت البيع وكان عزيزا ففسد البيع كالمو باع على أنه معها ولدا بخلاف ما لو باع برذونا على أنه هملاج لان الوقوف على المشروط يمكن وقت البيع بالسر ولو باع شاة على أنها حاوية فالبيع جائز كذا ذكره الحسن في المجرد (١) وكذا ذكره

الطحاوي في المبين لان المشروط صفة من أوصاف المبيع ويمكن الوقوف على وجوده وقت البيع فصار كالمو باع برذونا على أنه هملاج وبه أخذ الفقهاء أبو الليث وشمس الأئمة السرخسي وفي الواقعات وعلمه الفتوى * (م) وذكر الكرخي أن البيع فاسد وهكذا

روى ابن جماعة في نوادره وبه كان يفتي ظهير الدين المرغيناني * واذا اشترى جارية على أنها ذات ابن فهذه أو ما لو اشترى شاة على أنها لبن سواء * وفي السراجية اشترى شاة على أنها حاوية يعني باشر جاز * ولو اشترى على أنها لبن يعني شيرناك لا يجوز * وفي الظاهرية ولو باع شاة على أنها حامل تسكاه وافقه أبو الفقيه أبو جعفر ان كان الشرط من قبل البائع جاز وان كان من قبل المشتري لا يجوز من الثانية * ولو باع جارية على أنها بارى من الحمل

جاز وروى الحسن عن أبي خنيفة أنه اذا اشترى جارية على أنها حامل فاذا عاى ليست بمحامل كان البيع لازما وليس للمشتري أن يردّها * (م) ولو باع شاة على أنها تحلب كذا وكذا فالبيع فاسد باتفاق الروايات وكذلك لو اشترى على أنه دفع بعد شهر فالفقد فاسد في الشامن من سماع التارخانية * اشترى جارية على أنها ذات لبن ففسد العقد في وجاز

عند الهذلي وعليه الفتوى وهو المختار موجبات الأحكام من السماع * اشترى جارية على أنها ذات لبن اختلف المشايخ فيه قال الفقيه أبو جعفر الشراعي جاز (٢) كالو اشترى على أنها خبازة وبالفارسية دابكي قال الصدوق والتهذيب وعليه الفتوى خلاصة الخامس من السماع * (نمق) قال اشترى منك هذه البقرة على أنها ذات لبن وقال البائع أنا أبيعها كذلك ثم باشر العقد من سماع غير شرط ثم وجدها بخلاف ذلك ليس له الرد قنينة في بيع الشيء على أنه كذا * ولو اشترى جارية على أنها حامل ففسد ذكر

أبو بكر البجلي أن المشايخ اختلفوا في جواز هذا العقد بعضهم قالوا لا يجوز كما لو اشترى الحمل في البهائم (٣) وقال بعضهم البيع جائز (٤) قال الفقيه أبو بكر البجلي هذا القول أصح عندي وعن الفقيه أبي جعفر أن اشتراط الحمل ان كان من جهة البائع فهو

برى من العيب فلا يفسد العقد وان كان من جهة المشتري فهو شرط على الحقيقة والمشروط على خطر العدم فيفسد العقد ومن المشايخ من قال اشتراط الحمل في الجارية

(١) باع على أنه حاوية فإذا هو غيره فإنه يرد على ما يفهم من البرازية في مسئلة المملاج

(٢) واذا وجدها بخلافه ردّها وان كان البيع جائزا كما والمفهوم من الكتاب

(٣) وفي المجتبى والاصم في الامة جوارزه تجاسي

(٤) وبزعمه في الولولبية

(١) وفي الخاتمة في الشروط المفسدة ولو
اشترى جارية للظفيرة على أنها حامل لم يجز
البيع **سبح**

ان كان لاجل الزيادة بأن كان اشتراطها لظفيرا يفسد البيع (١) وان كان لا يريد
التخاذل فاشترط الحمل على وجه التبري فيكون البيع جائزا وقد ذكر هشام في نوادره
عن محمد ما هو أقرب من هذا فانه روى عنه أنه قال البيع جائز الا ان يظهر المشتري أنه
يشترىها للظفيرة عندئذ لا يجوز البيع وذكر الشيخ أحمد الطوايبي أن الجارية ان كانت
نفسية فالبيع جائز وان كانت خديسة بحيث تشتري لتخذل ظفرا فالبيع فاسد قال محمد
الا أن يكون الحمل عيبا فيها فيجوز البيع فيها أيضا في الثامن من بيع التاتار خاتمة
* قال محمد في الزيادات واذا اشترى الرجل من آخر عبدا على أنه كتيب أو خباز فالبيع
جائز فان قبضه المشتري فوجده كتيباً أو خبازاً على أدنى ما يطلق عليه الاسم لا يكون له حق
الرد لوجود المشروط فالمستحق بطلاق العقد أدنى ما يطلق عليه الاسم لا نهاية في الجوده
ومعناه أن يعمل أدنى ما يسمى الفاعل به خبازاً أو كاتباً وان وجده لا يحسن الكتابة
أو لا يظفيرة أنه لا يعرف من ذلك مقدار ما يوجب به الفاعل خبازاً أو كاتباً كان للمشتري
الرد فان خاتمة في الثامن من البيوع وكذا في شروح الهداية في خيار الشرط * رجل
اشترى بعيراً على أنه يدور بالطبانة فاذا هو ليس كذلك فله أن يردّه بالعيب كما اذا اشترى عبداً
كاتباً فوجده غير كاتب من بيع العمد للصدور الشهيد * اشترى عبداً على أنه خباز
أو طباطح يحسن ذلك فوجده المشتري بخلاف ذلك ومات عنده قبل الرد كان له أن يرجع
بفضل ما بينهما وعن أبي حنيفة في رواية لا يرجع فاضحيان في فضل فيما يرجع بقتضائ
العيب * اشترى جارية على أنها مغنية فسد عند الامام ومحمد في مبيعوط الفقيه جاء
رجل إلى محمد وقال اشتريتها على أنها مغنية تغني كذا لو نأفأذا هي لا تدرى قال قم
لذلك البيع لأنه أخبرك عن عيبها ولو على أنها ليست بمغنية لانه شرط البراءة من
العيب بزيادة في الثامن من البيوع * ولو باع على أنها مغنية على وجه التبري من
العيب يجوز خلاصة في الثامن من البيوع * ولو اشترى جارية على أنها مغنية جاز
البيع فاضحيان في أوائل الشروط المفسدة * باع جارية على أنها مغنية جاز ولا ترد
سواء كانت تغني أو لا ولو اشترى على أنها مغنية فاسد عند أبي حنيفة ومحمد (٢)
خاتمة الفتاوى * سئل عن شخص اشترى من آخر فرساً ذكر البائع أنها من نسل خليل
فلان أو فرس مشهورة بالجودة فتمت كذبه هل للمشتري الرد أجاب إذا اشتراها بناء على
ما وصفه به بمن لو لم يصفها بهذه الصفة لا يشتري بذلك الفرس والتفاوت بين التمتين فاحش
وعلى أنساوي ما اشتراها به الرد إذا تبين خلافه فإرى الهداية * (م) قال محمد
إذا اشترى قوسرة قرع على أنه فارسي فاذا هو دقل ثبت له الرد ولو امتنع الرد بيب من
الاسباب يقوم فارساً على أدنى ما يطلق عليه الاسم وبقوم دقل على هيئته ويرجع بفضل
ما بينهما ولكن من الفرس وكذلك إذا اشترى قوسرة قرق فارسي على أنها جسيمة فاذا
هي رديئة وقدم امتنع الرد بيب من الاسباب يقوم فارساً جسيمة على أدنى ما يطلق عليه
الاسم ويقوم رديئاً كما هو ويرجع بفضل ما بينهما في الثامن من بيع التاتار خاتمة
وكذا في السابع من المحيط * سئل الخنذي عن باع ديباجاً على أنه جسيمة أو على أنه

(٢) يظهر مما ذكر في خاتمة الفتاوى
أنه فرق بين البيع على أنها مغنية وبين
الشراء على أنها مغنية ووجهه أن اشتراط
كونها مغنية ان كان من المائع فهو التبري
من العيب فيجوز وان من جهة المشتري
فهو شرط على الحقة والشروط على خيار
العدم فيفسد العقد وهو نظير ما روي
التاتار خاتمة في اشتراط الحل في الجارية
فليقبل **سبح**

من نوع كذا وباع للمشتري بصارفة فيه فاشترى على ذلك الشرط فأراه البصر فإذا هوليس
 بجيد وأنه من نوع آخر هل للمشتري أن يرد على بائعه فقال نعم بثبوت الدرهم من البيوع *
 اشترى على أن يخرجها ثلاثة أو أربعة فبان أن زيداً وأقص منه فدل أنه باع بشرط أنه يجب
 على المشتري خراج أرض أخرى هذا إذا علم فإن لم يعلم جاز وخبر المشتري بين التزام
 الخراج كله أو القليل اشترى خراجية الأصل بغير خراج أو غير الخراجية مع الخراج بأن كان
 لها نوع خراجية فوضع خراجها على هذه فسد وان لم تكن في الأصل خراجية فوضع عليها
 جاز لأنه ظالم المشتري على أنها حرة من النوائب الدوائية أو على أن قانونه كذا فبان خلافه
 في الأول أو أكره في الثاني قال الامام ظهير الدين المرغيناني يفسد كل خراج وقال القاضي
 بغير المشتري وكذا بشرط أن لا يؤخذ منه جباية ولو بشرط جباية الأولى على البائع وانفقها
 عليه جاز بزائدة في نوع الخراج من البيوع * باع حانوا على أن غلته عشرون درهما
 فإذا هي خمسة عشر أن أراد بذلك أن غلته في ماضى كانت عشرين جاز البيوع وان أراد
 أن غلته في ماضى يستقبل عشرون فسد البيوع كالأوباع حانوا على أنها كل يوم يجب كذا
 وان لم يتبين مراده فسد لأن الناس يريدون بهذه الغلة فيما يستقبل من بيوع خزائن الفنتين
 وكذا في الخلاصة في الخامس من البيوع * (صط) ولو اشترى أرضاً وبين حدها وكرأها
 كذا جريباً أو قال جندين فتحرم يرد (تأخذ قدر كذا من البذر) فوجد نقص جريباً جاز
 البيوع بالإختيار إذا لم يبيع علم وقد كثر الجريب والبذر وقع زائداً جامع القسوتين في السابع
 * (طائ) اشترى أرضاً على أنها عشرين جريباً وفيها عشرون نخلة فزاد الجريب والنخل على
 عدد سبى فهو للمشتري يفتح سبى إذا الجريب كزروع في الدار والنخل كسبى في الدار حتى يدخل
 في البيوع من غير ذلك زرع زيادة المصفة لا يوجب زيادة الثمن ولا الجبار من المحل المزروع * باع
 أرضاً على أن فيها كذا وكذا نخلة فوجدتها المشتري ناقصة جاز البيوع وبغير المشتري أن
 شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء ترك لأن الشجر يدخل في بيع الأرض تبعاً ولا يكون له
 قطعه من الثمن وكذا لو باع داراً على أن فيها كذا وكذا بيتاً فوجدتها المشتري ناقصة جاز
 البيوع وبغير على هذا الوجه (١) ولو باع أرضاً على أن فيها كذا وكذا نخلة عليها غمارها
 فباع الكل بمارها وكان فيها نخلة غير مرقدة فسد البيوع لأن النخلة تقطع من الثمن فإذا كانت
 الواحدة غير مرقدة لم يدخل المعلوم في البيوع فباعت حصه الباقي مجزئة فيكون هذا استداً
 العقد في الباقي مجزئ ولا يفسد البيوع فاضطران في الشروط المقدسة * (خ) قال لا تحرم
 بيع مثلك غنبي هذا الكرم كل وقر بكذا فلو كان قر الغنبي معلوماً عندهم والغنبي جنس
 واحد شئى أن يجوز البيوع في وقر واحد عند أبي حنيفة وفي الكل عندهما وجعلوا هذه
 المسئلة فرفع مسئلة عبدة البر ولو غنبي الكرم أجناساً قالوا يذبح أن لا يجوز البيوع في شئ
 عند أبي حنيفة ويجوز عندهما في الكل ويقتى قوله ما تسير على الناس (فقط) اشترى
 غنبي كرم على أنه ألف مثقالاً فوجدته مائة مثقالاً لمشتري أشد البايع بمائة مثقالاً من الثمن
 فلو اوعى قياس قول أبي حنيفة يفسد البيوع في الباقي وروى هذا عن أبي حنيفة يذهب
 (ح) وقال (شع) صح العقد فيما وجد (محق) هزار من الكروان من رزق وخرم (٢)

(١) وفي الزاوية أو دوا على أنها مائة
 ذراعاً فذهبت خير لأنه وصف لا يقابله
 عين بحد

(ترجمة)

(٢) يملك ألف مثقالاً من عينا من هذا الكرم

جائز لمن نوع واحد كبيع كثر من برقي يذمه وله بر من نوع واحد ولو كان البر من نوعين
 لم يجز (فت) شري نصف ما في هذا السكر من العنب على أنه خمسة من جاز ولو وجدته
 كذلك (فقصا) جائز لو وجدته بذلك الوزن أو أقل أو أكثر في أواخر الثاني والثلاثين من
 القسولين * (من) انما يجوز شراء العنب من الكرم لولم يشترط كذا كواره وانما يكره
 الكواره وينظر الموقوفون لتقدير القيمة فالو شرط كذا كواره وبين وزن الكواره جاز
 لو اجتمع شرائط السلم واللا يجوز وضمن المشتري ما أتلفه ولا شيء عليه من ثمن الباقي
 وإذا كان الجائز ما لا يشترط فيه ذكر الكواره وعددها فلو وجد ناقصا أو زائدا فلا شيء
 لاحدهما على الاسترخاء اشترى نصف هذه الجله من غيره بغير من المحل المزبور * رجل
 اشترى حنطة بيمينها على أنها عشرة أقفزة فوجدها كذلك جاز ولو اشترى على أنها أكثر من
 عشرة فوجدها أكثر جاز وان وجدها عشرة أو أقل من عشرة لا يجوز ولو باع على أنها
 أقل من عشرة فوجدها أقل جاز وان وجدها عشرة أو أكثر لا يجوز وعن أبي
 يوسف (١) انه يجوز ذكر المائتين في المأذون الكبير ولو اشترى دارا على انها عشرة
 أذرع جاز في الوجه كما هي في أواخر فصل الشروط المفسدة من بيع الحائلية * رجل
 باع الزاوية على انها ثمن مثقالا فوجدها أكثر سلبا المشتري لان الوزن فيها بضره التبعيض
 وصف بخره الزرعان في النوب تسلم الزيادة فالمشتري كل ما باع على انه عشرة أذرع فوجد
 أكثر فاضحان في أوائل الشروط المفسدة * ولو اشترى خمسة على أن فيه كذا وكذا ذهبا
 أو حنطة على أن فيها كذا وكذا دقيقا فليس فاسد خلاصه من الخلف من البيوع *
 بيع المكره فاسد منه مبدئيا لأنه إذا اتسبه القبض خذلا فالفرق والفرق يشبهه وبين
 الفساد لا ياباكره ان المشتري هبها لولوعه أو تصرف به أو كتبه أو جره فهو ذل
 مما يقبل التذوق فليأخذ أن يتخضا (٢) وقلة ليس له أن يشترى ذلك (٣) من بيع
 القاعدية * ولو باع مكرها فقبضه المشتري وباعه من غيره وتزاد فت عليه العقود فليأخذ
 أن يفسخ فإن اجاز واحد من العقود جازت العقود كلها ما قبله وما بعده فاضحان
 في الإكراه * مشتري العبد شراء فاسد اذا باع العبد من غيره بما صححنا ليس للبائع الأول
 أن يأخذ العبد من المشتري الثاني وانما له أن يضمن المشتري الأول قيمة العبد (٤) ولو
 أراد أن يضمن المشتري الثاني قيمة العبد حيل له ذلك لم يكره فله هذا الفصل في شيء من
 الكتب وذكر في المشتري من المكره اذا باع العبد من غيره واعتق المشتري الثاني العبد
 كان للبائع أن يضمن المشتري الثاني كما أن له أن يضمن المشتري الأول فمن مشايخنا من
 قال على قياس مسئلة الإكراه ينبغي أن يكون للبائع حق تفتين المشتري الثاني القيمة
 في هذه المسئلة لأن الشراء من المكره فاسد والله نوع من أنواع الاثربة القاسدة ومنهم
 من قال ليس للبائع الأول تفتين المشتري الثاني قيمة العبد وانما له تفتين الأول وهذا
 القائل فرق بين المكره وبين سائر البيوع القاسدة وهو الأصح فخره في الثاني من
 البيوع * الفساد اذا تعاقب به حتى عذر لم وارفع الفساد في مسائل الجرح فاسد فاجرح
 المستأجر صحيحا لا لولا تفتنها المشتري من المكره ولو باع صحيحا لمكره فقبضه المشتري

- (١) كذا في البرازية براحه الله
 (٢) وفي موضع آخر يعني بعد
 سبع ورفات تقريرا من بيع القاعدية
 لو أن في بيع المكره على المبيع يباع
 كثيرة وتداولته الا يذري يكون حسن التفتين
 للمالك انما يجر
 (٣) في القاعدية والفرق بين بيع المكره
 والبيع القاسد أن المشتري في البيع
 القاسد اذا باع المبيع من آخر أو عبه
 انتطع حق المالك في الفسخ لو أن الخ
 (٤) وفي أواخر الإكراه المسئلة انه اذا تعاقب
 المشتري بعد القبض يفسد عقده

فأسد اذا جرد فللبائع نقضه وكذا اذا زوج أشباهه من البيوع * ولكل منهما فسخة أى يجوز لكل من البائع والمشتري فى الفساد فسخة دفعه الفساد الآن يبيع المشتري اطلة ففسخ فبطل ما اذا قبضه المشتري السابق أو لا ولكنه مقيد بما اذا لم يكن فيه خيار الشرط لأنه ليس بالزم وفى البرازية وجامع الفصولين أقام المشتري مينة على يده من قتل الغائب لا يقبل فللبائع الاخذ لا لوصدقة فله قيمته انتهى * ولو فسخ البيع بعيب بعد قبضه بقضاء القاضي فللبائع حق الفسخ لو لم يقبض بقيمة لروال المانع ولو رد بعيب بغيرة قضاء لا يعود حتى الفسخ كالأشياء ثانياً وسأبقى فى الضابط يجوز رائق فى فصل قبض المشتري المبيع فى البيع الفساد ملخصاً * ولو اشترى جارية ثمراء فأسد واستودعها بطل حق الفسخ كالأعتقة أو يفرم قيمتها للبائع واختلفوا فى وجوب العقر للبائع قال أبو حنيفة وأبو يوسف إذا غرم القيمة لا يجب العقر وقال محمد يجب العقر مع القيمة ويدخل الاقل فى الاكثرون وظنها ولم يسه ولا هارت على البائع وبغرم العقر عند الكل باتفاق الروايات فاضحان فى الشرط المفسدة فى البيوع * ولا يحل كل طعام اشترى فأسد ولا طوط الخبازية بعد القبض أيضاً (١) * وان صبغته المشتري أهر بطل حتى البائع وقبل يكره وطء الجارية المتزوجة ثمراء فأسد وقبل يحرم ولو جات صارت أم ولد للمشتري وبغرم قيمتها لا يعقرها وفى رواية البيوع العقر أيضاً برزانية فى البيع الفساد * ولو كان المبيع فو باطلعه المشتري وشاطبة قصاً أو بطءه وحده بطل حق الفسخ وقدره له قيمته يوم القبض بدائع فى بيان ما يطل به حق الفسخ ويلزم البيع * قال الامام الخفاف فى أحكام الاوقاف ولو اشترى أمة أو يبيعها فأسد أو قبضها وقتها وقتها صحيحها وجعل آخرها للمساكين فقال الوقت جائز عليه قيمتها للبائع من قبل انه استهلكها حين وقفها وأخرجها من ملكه انتهى (٢) وهكذا فى الاسراف بجور رائق فى البيع الفساد * والزوائد لا تمنع الفسخ فى البيع الفساد المتصلة غير متوادة كالفسخ والشاطبة والمتوادة كالكبر والسمن وان منفصلة متوادة كالكسب والزوائد لا تمنع ولا يضمن الزوائد ان حلت ويضمن ان استهلك وان حلت المبيع لا الزوائد اخذها البائع مع قيمة المبيع يوم قبضه وان منفصلة غيره تولد كاهية استردتها مع المبيع ولا يطالب له الزوائد وان هلك استردت أو استهلك الزوائد لا يضمن خلافها لهما فى الاستهلاك وعلى اختلاف زوائد النصب المنفصلة وان هلك هو وهذه الزوائد قائمة ضمن المبيع والزوائد للمشتري بخلاف المتوادة منه برزانية فى نوع فى بيع الشيء فى الشيء فى الرابع من البيوع * قال اذا اشترى أرضاً ثمراء فأسد اثنى فيها وأغرس ثم أراد المشتري أن يفسخ البيع ويردّها بحكم الفساد هل له ذلك أم لا يجب أن لا يرضى بضره وهو نقص شأنه بخلاف ما اذا أراد البائع ذلك ولو انهدم البناء أو هدمه المشتري هل يعود حق الفسخ للبائع كما يعود حق الرجوع للأهلب أم لا يجب نعم الآن يكون التقاضى ففى يلزم المبيع بشرائط القضاء من القتاوى القاعدية (م) وفى كل موضع تعذر رد المشتري ثمراء فأسد اعلى البائع فعلى المشتري المثل فيما حرم من ذوات الامثال والقيمة فيما ليس من ذوات الامثال ثم فى كل موضع تعذر على البائع فسخ البيع واسترداد

(١) وان حصل الملك بالقبض فيهما كما شرح فى الثانية فى أحكام البيع

الفساد (م) عند

(٢) وفى الرابع من البرازية وبمسرد الوقت وجعله مسبباً بلا بيان لا يعال نسقته عند

المبيع مانع ثم زال ذلك المانع بان فلك المشتري الزهن أو رجوع في الهبة أو هجر المكتاب عن
 ادائها لئلا ينكح: أو رد المشتري على المشتري الأول بالبيع بعد القبض بقضاء كان
 للبائع حق الاسترداد (١) إذا لم يكن القاضي قضى على المشتري بالقيمة فإن كان قد
 قضى عليه بالقيمة لا يصحكون للمانع حتى الاسترداد في الوجه كلها ولو زاد المشتري في يد
 المشتري لا يمنع الفسخ في الأحوال كلها إلا إذا كانت الزيادة من جهة المشتري بان كان
 المشتري ثوباً فبعضه المشتري ببيع يزيد فيه أو كان سويقاً فله بمن أو عمل فحينئذ يمنع
 الفسخ على المشتري حتى لو رضى المشتري بالفسخ واسترداد المشتري مع الزيادة كان للبائع
 حق الاسترداد وإذا انتقص المشتري في يد المشتري ببيع نفسه أو بأية مما يوجب أو بغير
 المشتري فالبايع يسترد المبيع مع أراض النقصان وليس له أن يترك المبيع على المشتري
 ويضمنه تمام القيمة إزالة الفساد وإن كان النقصان بفعل اجنبي فالبايع أن يأخذ الأرض
 من المشتري إن شاء وإن شاء أخذه من الجاني ولو قتل اجنبي المبيع في يد المشتري فالبايع
 إن يضمن المشتري وليس له أن يضمن القتال من الماتارخانية في التاسع من البيع
 * (سجى) الفساد ولو قد دخل في صلبه وهو البديل والمبدل فلكل منهما فسخه وأبو حنيفة
 ومحمد بشرط أحدهما لا أبو يوسف ولو فسد بشرط نافع لأحدهما فلكل منهما
 فسخه قبل قبضه وأما بعده فإن له الشرط فسخه لا الآخر (ح) لكل منهما فسخه بفسخة
 الآخر قبل قبضه وأما بعده فلو كان الفساد في صلب العقد ولا ينقلب جائزاً لبيع بغير
 ونحوه ففسخ ذلك ولو بشرط أو لأجل فاسد فكذا ذلك عندهما وقال محمد ولو فسخ من له
 منفعة الشرط صح بفسخة الآخر وإن لم يقبل ولو فسخه عديم المنفعة لم يفسخ فيه لا يقول
 الآخر أو بالقبض * (د) لكل منهما فسخه قبل قبضه وكذا بعده ولو كان الفساد في صلب
 العقد ولو كان بشرط زائد فإن له الشرط فسخه لا الآخر (قط) لكل منهما فسخه قبل
 قبضه إجماعاً وعلى بشرط علم صاحبه اختلاف فيه المشايخ وبعد قبضه فلكل منهما فسخه
 بفسخة الآخر أي بعلمه ولو في صلب العقد ولا أكثر إلى أحدهما فلكل المشتري فسخه لا للبائع
 الإرضاء وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف * (ط) عن بعضهم لو كان الشرط للمشتري فلا
 فسخه بفسخة الآخر ولا رضاه ولو للبائع فلا فسخه كذلك وفي فوائد في البيع الفساد
 لكل منهما فسخه بفسخة الآخر إذا كان بعد القبض في الثلاثين من الفصولين * إذا
 اشترى شيئاً ثم فاسد ما ثم مات أحدهما فمؤثرته النقص (سجى ظم) مثله * (ط) ولو تعيب
 عنده فله الرد فساد الشراء إن كان العيب يسيراً ولا فلا وفي مختارات أبي حنيفة اشترى
 جارية ثم فاسد ما فاعورت فمؤثرته ما مع نصف قيمتها ولو تعيب يرد أو يرد ما قصت
 ولو ولدت يردّها وولدها ولو ماتت الأم يرد الوالد وقيمة الأم قال أبو حنيفة وهو قولهم
 وفي القنية ولو فسخ عنه رده ونصف قيمته قنية في البيع الفساد في الظهيرية * اشترى عبداً
 ثم فاسد ما وقضه واشتد عليه فمؤثرته رد الكعب معه من بيع التارخانية
 * (سجى) لو رده ثم ترد على بائعه انفسخ البيع على أي وجه رده عليه يبيع أو هبة أو صدقة
 أو عارية أو ودية إذا الرتيب عليه فعلى أي وجه رده يقع عن الواجب دليله العواري

(١) وفي الفصولين ثم الأصل أن المانع إذا
 زال كفلك الرهن ورجوع الهبة وهجر
 المكتاب ورد المبيع على المشتري ببيع
 بعد قبضه بقضاء للبائع حق الفسخ ولو لم
 يقبض بقيمة كأنه هذا العقد ولم توجد
 تنفسخ من كل وجهه في حق الكل على

(١) ونفسه في ضمان الكوالة المرامن الضمانات الفضيلة وفي البحر شرح قوله ولا بد من معرفة فائدة ووصفها
 (٢) الطبيعة والهزل في الاصطلاح سواء كذا في الكشف من التتوير شرح تلخيص الجامع في باب ما يكون القالة
 فصل في الطبيعة الطبيعة على ثلاثة أوجه أحدها في نفس (٢٩٢) المبيع أن يقول الرجل أخيره أني أريد أن أسبع لك عبدي هذا

في الظاهر ولا يكون ذلك سماعا
 في الحقيقة فصال فلان نعم وأشد عدلي
 مقابلة ذلك شماعه في مجلس آخر يأتي
 درهم وتصاد فاعلى ما كان بينهما من
 المواضع كان البيع باطلا وهو البيع
 الهازل ذكر محمد في كتاب الأقرار
 في الأصل أن هذا قول أبي حنيفة وقوله ما
 وعن أبي حنيفة في رواية أن البيع جائز
 هذا إذا تصاد فاعلى أن البيع منهما كان
 على تلك المواضع فإن ادعى أحدهما
 أن البيع كان لحشة وأسكر الآخر
 لا يقبل قول من يدعى الطبيعة ويستحلف
 الآخر وإن أقام مدعى الطبيعة العينة
 على ما ادعى قبلت بيته ولو تصاد فاعلى أن
 البيع كان طبيعة ثم أجاز البيع بعد ذلك
 صحت الأجازة كالتواضع عز لا تم جعلا
 حدة أبي حنيفة وإن أجاز أحدهما لا تصح
 إجازته وإذا كررت المرأة على قبول
 الخلع قبلت ثم ردت إن كان الخلع باطلا
 الخلع لا يلزمه النال والطلاق بائن وإن
 كان به في الطلاق على قول أبي حنيفة
 وأبي يوسف تسمي بائنا ويلزمه المال إذا
 ردت وعلى قول محمد يكون رجعا
 ولا يلزمه المال وفي بيع الطبيعة إذا قبض
 المشتري العبد المشتري وأعتقه لا يجوز
 اعتاقه وليس هذا كبعض السكره فإن
 المشتري خالف إذا أعتقه بعد القبض ينفذ
 اعتاقه لأن بيع الطبيعة هزل وذكر في
 الأقرار من الأصل أن بيع الهازل باطل
 أنما بيع المكره فاسد فإذا كان الطبيعة في
 نفس المبيع فإن كانت في الثمن ومورثه
 أن يتفقا بالسر إن الثمن ألف درهم وباعا
 في الظاهر بأبي درهم قال عبد الله بن
 التمر ولم يذكره خلافا وروى المولى عن

والودائع وكذا لو باعه من وكيل البائع بشرائه ورث من ضمانه * (فصل) لو رد عبده
 بوجه من الوجوه فزعه وغيره ودفع في يد البائع ربح عن ضمانه جامع القضاة في أحكام
 البيع الفاسد * وإذا أصر البائع والمشتري على إمسك المشتري فاسدا أو علمه القاضي
 له ضيقه حقا للشرع وبأي طريق ردته المشتري فيه إلى البائع صار تاركا للبيع ورث عن
 ضمانه وإن باعه من البائع وقبضه البائع انقضى البيع وإن عي خلاف الثمن الأول وإن جاء
 بالمبيع فيه إلى البائع فلم يقبله فاعاده المشتري إلى منزله أو القاصيص فعل ذلك رداه في يدها
 لا ضمان عليهم ما وإن وضع بين يدي البائع أو المالك لم يقبله قبل إلى منزله فلا ضمانا له
 بالتقل ثانياً عديدها لم يطل بخلاف الأول لأن الرد لم يتم وهو قائم بالوضع برأيه في الرابع
 من البيوع * باع منه صحيفا ثم باعه فاسدا منه انقضى الأول لأن الثاني لو كان صحيفا انقضى
 الأول فكذلك لو كان فاسدا لأنه يلحق بالصحيف في كسبه من الاحكام برأيه في الرابع من
 البيوع في نوع بيع الشيء في الشيء * وفي جامع العتق لو مات البائع وعليه دين آخر
 في البيع الفاسد ولا مال له غير المبيع فامتنع من البيع من سائر الغرماء كافي الزهري والبيع
 الجائر عند الفسخ ولو مات المشتري شراء فاسدا أو المالك أو صحيفا لم يمسح من غرماء المشتري
 خلاصة في الرابع من البيوع * باع عبد فاسدا وقبضه المشتري ثم أبرأه البائع عن قيمة الغلام
 ثم مات لزمه قيمته وإن أبرأه عن العبد ثم مات لا يلزمه شيء لأنه أخرج الغلام عن كونه مضمونا
 والإبراء عن القيمة حال قيامه يصح لأن الواجب رفع الفساد إذا عين القائمة وبعد الهلاك
 وإدراك القيمة برأيه في الرابع في بيع الشيء بالشيء * وفي المتيقن لو اشترى حنطة شراء
 فاسدا أو أمر البائع بضعها فادفع البائع ولو كان عبدا فقال للبائع قبض القبض أعتقه
 عن فأعتقه عتق على البائع خلاصة من أحكام البيوع الفاسدة وفي البرزلية تفصيل
 وفي التجر يد يجوز التصرف في الأثمان والديون قبيل القبض سوى الصرف والسلم وكذا
 في الديون والمنقولات الموروثة في الرابع من بيع البرزلية والخلاصة * الدراهم متعين
 في البيع الفاسد حتى أن في البيع الفاسد يجب على البائع رد عين ما قبض ولا تتعين
 في البيع الصحيح حتى لا يجب على البائع رد عين ما قبض إذا انقضى البيع بينهما ولا يتعين
 فيما قبض بسد الحصة وفي قيمته فساد الصرف لعدم القبض في كتاب الصرف ولا يتعين
 والأطهر أنه متعين وهو الصحيح فقه برهانية في الصرف * النقد لا يتعين بالتعيين في العقد
 معنى عدم تميزه فيه أنه لو أشار عند الشراء إلى نقد بعينه بأن قال اشتريت مثل هذا العبد
 بهذه الدراهم كان له أن يتركها ويدفع إلى البائع غيرها من الدراهم لما إن الثمن عند الشراء
 يجب في ذمة المشتري لا باعيا ذلك الدراهم المشار إليها وإنما قلنا في العقد ما حذرنا من
 الذهب والوديعه والشركة نهاية في آخر البيع الفاسد * النقود متعين في الوكالات
 والشركات والمضاربات بعد التسليم التي لا تكون أمارة وقيل التسليم لاتعين (١)
 كافي التسي في أوامر وكالات

* (فصل في بيع) (٢) الطبيعة * وإذا قال الرجل أخيره أني أريد أن أسبع لك عبدي هذا الطبيعة
 لا مراما فاسد ومضمر هذا القالة فهو رد فقال المشتري فمخرجي إلى السوق وتبادوا ثم مد على

أبي حنيفة أن الثمن غير العينة وان اتفاقا في السر أن يكون الثمن مائة درهم وأشهد على ذلك ثم تابعا في الظاهر عينة
 دينار قال محمد يطل البيع في القياس وفي الاستحسان يجوز البيع جائده دينار والله أعلم فأعينه من آخر كتاب الأكرام

ذلك فهذه المسئلة على ثلاثة أوجه إذا تصادق فيه البيع أنه ما بينا البيع على تلك المواضعة
ففي هذه الصورة لبيع فاسد بخلاف الثاني إذا تصادق فيه البيع أنه ما قد كسنا
أعرضا عن تلك المواضعة قبل هذا البيع ففي هذا الوجه البيع جائز بخلاف الثالث إذا
تصادق على المواضعة بالتلطيعة قبل البيع إلا أن أحدهما ادعى البناء على تلك المواضعة
وآدى الاسترخاء اعراض عن تلك المواضعة قال أبو حنيفة البيع جائز والقول إن يدعى
الاعراض عن تلك المواضعة وعلى هذا الاختلاف إذا التفتا على المواضعة ثم تعادلت فالا
لم يحظر بيننا شي وقت البيع فعلى قول أبي حنيفة البيع جائز وعلى قولهما البيع فاسد
ولو ادعى أحدهما المواضعة على التلطيعة وانكر الاسترخاء فالتلطيعة فالتلطيعة فالتلطيعة
فان أقام مدعى المواضعة حنيفة على المواضعة وقال بينا البيع على تلك المواضعة ان صدقه
الاسترخاء في البناء فالبيع فاسد وان قال الاسترخاء عرضا عن تلك المواضعة فالتلطيعة على
الاختلاف على قول أبي حنيفة البيع فاسد وعلى قولهما البيع جائز فان اتفقا على أن
البيع كان تلطيعة وقضى المشتري العبد على ذلك وأعنته فالتلطيعة باطل ولو تواضعا على
أن يحضر أنهم ما بينا هذا العبد أمر بألف درهم ولم يكن بينهما بيع ثم اقتربا ذلك فليس هذا
بيعه فان قالوا جاز هذا البيع بمعنى البيع الذي أقرناه لا يجوز وان ادعى أحدهما أن
هذا الإقرار هل وتلطيعة وادعى الاسترخاء أنه جاز فالتلطيعة على البيع وعلى الاسترخاء البينة (١)
هذا إذا كانت تلطيعة في ذات البيع وان كانت التلطيعة في البديل بان تواضعا في السر أن
التم ألف درهم الأنهما أقرافي العلانية بألف درهم ليكون احد الالفين جمعة فان تصادقا
على تلك المواضعة فعلى قولهما البيع جائز بألف درهم وهو احدى الروايتين عن أبي
حنيفة (٢) وفي رواية أخرى عنه أن البيع فاسد كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي وان
تصادقا على أنه لم يحظرهما في وقت المعاقدة فعلى قولهما البيع بألف درهم وهو احدى
الروايتين عن أبي حنيفة وفي احدى الروايتين عنه البيع بألف درهم وهذه الرواية أصح
ولو تواضعا في السر أن ألف مائة دينار وتصادقا في العلانية بعشرة آلاف درهم لا فقد
البيع بعشرة آلاف درهم وهذا الخصان والخصان أنه لا يجوز البيع ثانيا حنيفة في
أول الثامن والعشرين من البيوع ثم كالا يجوز بيع التلطيعة لا يجوز الاقارب التلطيعة
بأن يقول الاسترخاء في ذلك في العلانية على أوبداري وتواضعا على فساد الاقارب لا يصح
أقراره حتى لا يملك القتل بدائع المنازع في التلطيعة

(في بيع الوفاء)

واختلفوا في البيع الذي يسميه الناس بيع الوفاء وبيع الجواز قال أكثر المشايخ منهم
الشيخ الإمام أبو شجاع والقاضي الامام أبو الحسن علي السعدي حكمه حكم الرهن
لا يملك المشتري ويضمن المشتري ما كل من غره ولا يباح له الانتفاع ولا الاكل الا بالباحة
المألف وبسته الدين يملكه اذا كان به وفاء بالدين ولا يضمن الزائد اذا هلك لا يضمنه
وللبائع أن يستردها اذا قضى الدين والصحيح أن العدة الذي جرى بينهما ان كان بلفظ
البيع لا يكون رهنا ثم نظران ذكر استرخاء السعدي في البيع فسد البيع وان لم يذكر كذا في

(١) وان اختلفا فادعى أحدهما أن البيع
كان بتلطيعة والاسترخاء شكر التلطيعة لا يقبل
قول مدعى التلطيعة الا بينة ويستحق
الاسترخاء كذا في الحاشية في أحكام
المبيع القاضد

(٢) وفي الوجه في باب بيع التلطيعة وفي رواية
عنه يملك وهو قوله ما وهو الاصح

(٤) العدة في بيع الوفاء ثلاثة أقوال أما من كاذبه البه الاكثرون أو ينع ثبوت كاذب ذكر البيع من غير شرط على ما في الثانية وغيرها أو يبيع فاسد قبل وعده الفتوى وفي دعوى الثانية في باب ما يطل دعوى المذهب أن يبيع الوفاء عند مشايخ سمرقند بطله الزهني وعنده مشايخنا بطله البيع الفاسد (٢٩٤) وذكر في فتاوى مشايخ سمرقند أن يبيع الوفاء فاسدا وأنه يبيع بشرط وأنه يفسد

المالك عند القبض قال ظهير الدين المرغيناني بهذا إذا دخل الشرط في البيع فإن لم يدخله فكذلك أقول بعض أهل سمرقند أمّا على قول كلهم وهو المختار عندي يجوز البيع والشرط واليه كان عمل عراقي محمود في آخر الرابع من يوع الجواهر

البيع بطريق الاستئصال والاستحقاق من المشتري أمّا يجوز على قول من جعله باعما جازا فلا يجوز على قول من جعله باعاً أو يبيع فاسدا إلا أن الزهني مالك الزهني فلا يجيب عليه إلا بوجوب البيع فاسدا إذا وصل إلى البائع بأي طريق كان ينقص البيع ويدعو إلى ملك البائع فلا يجيب إلا بوجوبه

(٢) وفي الثانية في باب الخيارات ولو أخلقا فاعده الصحيح مكان الخيار بشرط فاسدا بطل الشرط ولا يفسد العقد في قولهم وقال أبو حنيفة يلتحق بالشرط الفاسد ويفسد البيع

(٣) وأفتى ابن مالك وأبو السعود بأن حكم الزهني وبين من المشتري ما أكل من غيره وجعلها الاستاء المردوم يحيى بن زكريا

(٤) وسئل عن بيع الخبيثة مذكورة مفضلة في الثامن والعشرين من يوع التنازلية

(٥) تأييداً لعرض الذي لا جواب عنه مجابوهم عنه ظاهر التعبير كذا يخطأ عدو اقتدى فيكون ظاهره مخالفاً لما جزم به في الثامن عشر من يوع أنه لا يجوز إيجابه العقار من البائع قبل قبضه

(٦) وفي الأول من يوع الذخيرة إجارة العقار قبل القبض على قول محمد لا شك أنها

البيع وتلفها باطل البيع بشرط الوفاء وتلفها بائع الجائر وعنده هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فكذلك وإن ذكر البيع من غير الشرط ثم ذكر الشرط على وجه المعاوضة فالبيع جائز ولا يزم الوفاء بالوعد لأن الوعد قد يكون لازماً فيجعل لازماً لحاجة الناس (١) فاضحياناً في الشروط المنفردة من البيع * (فحين) تباعها بلا ذكر شرط الوفاء ثم شرطه بكون يبيع الوفاء إذا شرطه فلا يلحق بأصل العقد عند أبي حنيفة (٢) (محض) الشرط الفاسد إذا لم يلحق بالعقد يلتحق عند أبي حنيفة لا عندهما (نقص) وهل يشترط الاتفاق في مجلس العقد لصحة الاتفاق اختلف فيه المشايخ والصحيح أنه لا يشترط في الثامن عشر من النصوص * شرطاً شرطاً فاسداً قبل العقد ثم يطل العقد ويطل الوفاء في الثامن عشر من الفصول * (يق) والتتوي على أن يبيع الوفاء فاسداً بوجوبه عليه أحكام البيع الفاسد إلا أن المشتري لو باعهم من آخر فلبائع الأول أخذها لو باع المشتري من المذكر من آخر (٣) وزادوا المبيع وفاء كزاد المبيع فاسداً انتخب بالتعدي لا بد منه كزاد الغصب وأفتى (سين) ومشايخ زمانه أن المشتري يلتزم إذا أخذ المبيع وفاء ولا يفتنه بما لا فلا من المحل المزبور * وفي فوائد البرهاني تباعها مطلقاً لم يلحق الوفاء يلتحق عند الإمام كثبات الشرط المفسد واستقاطه أن لم يكن بوجوبه عند مالك وان شرط الوفاء ثم تقدم مطلقاً أن لم يبق إيجابه على الأول فاعده جاز ولا عبرة بالسابق كافي للثقة عند الإمام (٤) بترافق بيع الوفاء من الرابع في البيع * وإن أجزأ المبيع وفاء من البائع فن جعله فاسداً قال لا تصح الإجارة ولا يجب بيع لأن المشتري يجهل إذا وصل على وجه إلى المشتري يقع على تلك الجهة والرتب يحكم للفساد لازم فيقع عنه ومن جعله رهنه كذا لم يلزم البائع إلا بوجوبه وقد ذكرناه ومن أجزأه جزأ الإجارة من البائع وغيره وأوجب الأجر * وإن أجزأه من البائع قبل القبض أعاب صاحب الهداية أنه لا يبيع واستدل بما لا راجع عبيداً اشتراه قبل قبضه أنه لا يجب الأجر وهذا في المبتدئين مطلقاً في الجائر غير أن الرواية في إجارة الموقوف قبل القبض والذي ورد عليه الوفاء في القترى مطلقاً فلا بد من القيد وذكر في الإيضاح أن كل ما يبيع يبيع قبل قبضه يجوز إجارته وما خلا ويبع العقار قبل القبض جائز فكذا إجارته وقال الإمام الأرساني لا يجوز إجارة العقار أيضاً قبله لأن العقد ردعي المنفعة رعي ومقوله لا تعرض عليه الكرماني بأنه إن صح لم أن لا يجوز إجارة المستأجر قبل القبض والنص على خلافه وأنت خير (٥) بأن السين قائم مقام المنفعة في حق ارتباط الآتين فينظر إذا نال ما قام به المنفعة من المحل المزبور * (ط) كل ما جاز يبيع قبل قبضه جاز إجارته قبله وما خلا يبيع العقار جائز قبل قبضه فكذا إجارته لم تجز إجارته في الأصح وبه يفتى (٦) وفي الثانية اشترى داراً أو عقاراً فوجها قبل القبض من غير البائع يجوز عند السكك ولو باع يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف ولا يجوز في قول محمد ولو أجزأه قبل القبض من البائع أجزأه لا يجوز عند الصمك في الرابع من يوع التنازلية * وإجارة العقار قبل القبض على خلاف الأصح أن الإجارة لا تصح إذا فاعله الفتوى من يوع السكك قبل باب الراب

لا يجوز وأما على قول أبي حنيفة فتد اختلاف المشايخ فيه وانصحب أنه لا يجوز وفي التاسع عشر من العمدية الثانية وإن العشرين من الاسترويسية في فصل وفي الثامن عشر من يوع البرازية والإجارة من البائع لا يجوز بنحو لا كان أفعاراً

(١) وقال قبل هذا بورق من دفتر الم يصح بيع الوفاء في المقتول وتصح في العتق واستحسان بعض المتأخرين (٢) وأيضاً ذكر عمر ق فوالده رجل اشترى أرضاً مع أخيه جازاً ثم احترق بعض الانجبار أو داراً فاقامهم ثأوا هال للبايع أن يملك حصصه النقصان من الخن أجاب لا ويكون له الخيار كما أثرنا إليه في الفصل التاسع من (٢٩٥) العمادية (٣) قلت وقوي ثمة زماناً من أدركنا من

وان زعم البائع أنه كان قبل قبضه ولم يجب بالسكنى وزعم المشتري الوجوب لكونه بعد القبض فالقول للمشتري لدواء الصحة وان نقد البائع المال في أثناء المدة فتفسخ الاجارة ويجبر المشتري على القبول لعدم لزوم العقد وله الاجر بحسب الماضي برأيه في بيع الوفاء من الفصل الرابع • باع داره وفاء ولم يقبض الخن ليس للبائع فسخ المبيع ولا يبره من غير بلا حضور المشتري واذ جمع في البيع الجائز بين العتق والائصال الذي لا يجوز فيه البيع الجائز بأن لم يكن ثمة العتق حتى فسد في المقتول لا يمتد إلى العتق بل يجوز فسخه وهذا الشارحة إلى أنه لا يجوز الوفاء في المقتول (١) وفي التوازل جواز الوفاء في المقتول أيضاً (٢) واختلف أئمة حمق في أن الوصي هل يملك بيع عتق الصبي وفاء فأكثروا على أنه لا يملك وقوي صاحب الهداية أنه يملك (٣) من المحل المزبور • اذ باع المبيع وفاء بئنا وقضى الخن لا يصح البيع الباطل الموقوف ويحتاج إلى تجديده بعد القضاء لكنه يفتد بآجاره المشتري وفاء فاذا باع إليه بالخن وقال بعث المبيع فواء مثله من آخر بئنا وهذه دراهمت من ذلك فخذها فأخذها يكون اجارة ولا يحتاج إلى التجديد برأيه في بيع الوفاء • (فص) باع جازاً فاستباح إلى العمارة ففعل بأمر القاضى على أن يرجع فله الرجوع (٤) في الثامن عشر من الفصولين وكذا في البرازية • (فص) الكفالة بمال الوفاء يصح مضافاً إلى الحال اذ المال يجب على البائع بعد الفسخ لافي الحال من المحل المزبور وكذا في البرازية والعمادية

• (في الاقالة) •

وفي المضمرة ولا تصح الاقالة الا بالظن الاقالة حتى لو قال البائع المشتري يعني ما شريت منى بكذا وقال المشتري بعث فقبل البائع فهو بيع بالاجماع فيراعى في ذلك شرائط البيع تاترانية في الاقالة من البوع • ولو قال البائع للمشتري اقضى البيع فقال أقل لا يجوز ما لم يقل البائع قبلت وقال أبو يوسف ثم الاقالة وان لم يقل قبلت فاضحيان في أواسط الفصل الاول من كتاب النكاح • أسله أن الاقالة تصح عند الثاني بل ظن أن أحدهما ما مضى والآخر مستقبل كقوله أقلنى فقال الآخر أقلت وقال محمد لا لأبعضين كالبيع واختار في الفتاوى قول محمد (٥) برأيه في الثاني في نوع الاقالة • قال البائع لا أخذ الخن فافسخ البيع فسكت وذهب كان فسخاً من المحل المزبور • بيع بن يارده (أعطى المبيع) فقال دادم (أعطيت) لاتم الاقالة ما لم يقل بذريتم (قبلت) وبه يفتى وفي المحيط بيع بن يارده (أعطى المبيع) فقال هلا بدهم (حلالاً أعطى) ينسخ وان لم يدفع (٦) من المحل المزبور • طلب ان يقص من الخن فقال البائع هات المبيع وتمتلك هذا فقال المشتري هيجان كنم (اجعل مثل ذلك) أفي بانه الاقالة من المحل المزبور • جاء بقضالة العتق المستتره فأخذها البائع ونصرف في العتق فأقالة وفي الخزانة دفع القبالة إلى البائع وقبضه ليس بأقالة وكذا لو تصرف البائع في المبيع بعد قبض القبالة وسكت المشتري لعدم تسليم المبيع وقبض الخن (٧) من المحل المزبور • واعلم ان الاقالة تتعقد بالتعاطى أيضاً من أحد الجانبين على الجميع كمال البرازية • من بيع الجوز الرائق في شرح قوله

استاذنا وغيرهم على هذا الاختيار الذي مر وأما اختاروا فيه حكم الرهن قالوا بأنه اذا انقضى المبيع وفاء في يد المشتري سقطت حصصه النقصان من مال الوفاء وقسم مال الوفاء على قيمة الباقي والهالك فما أصاب الهالك سقط وما أصاب الباقي بقي كما هو الحكم في الرهن كذا في العمادية في التاسع عشر وأخيه أبو السعود (٢) (فص) الوصي يبيع عتقه بآجاراً وأخيه أغصه بمرقته بآجاراً لا يملك لا تلاف ماله ومنافعه بائناً بل لا يملك ومنافعه لغيره ووجه جواز أنه يبرأ من الدين باستيفاء ملكه ودفع حاجته كذا في الفتاوى في الرابع والعشرين وفي أواسط دعوى القاعدية يبيع الوفاء في عتق الصبي ما لم يطل لأنه انلاف أعبان غلته من غيره عوض قال فيجب أن يأمرهما القاضى بقض ما فعلا (٣)

(٤) وهذا على أن يكون بيع الوفاء بيعاً لا رجلاً له اذا كان رهنه بكذا يكون البائع فلامع للرجوع (٥) ويصير عتقه أن الامام مع محمد كذا في الماشية وفي التارخانية عن المضمرة أشع الثاني وفي فتح القدير رد في الهداية والذي في فتاوى قاضيه أن قول أبي حنيفة كقول محمد وفي الخلاصة واختاروا قول محمد (٦) المشتري اذا قال البائع عما زاد (أعطى) فقال البائع بدهم (أعطى) يكون فسخاً كذا في الخلاصة في الاجارة الطويلة (٧) والظاهر أن هذا على قول من شرط الاعطاء في الجانبين (٨) الاقالة كبيع فلا بد في المبيع من

القباض من الجانبين فكذا في الاقالة كذا في المضمرة في أحكام التعاطى قلت هذا انما يستقيم على قول من شرط الاعطاء في البيع من الجانبين وأما على قول من قال البيع شفعه بالتعاطى من أحد الجانبين فهو اقالة وهو الصحيح كما في آخر الاقالة البرازية (٩)

وبسط التناوي الخلاصة ولو جاء المشتري الى البائع وقال انه قام على بين غال ورتة البائع
عليه ما قبض من الثمن ولكن لم يقبض ما باع لانهم الاقالة في الحادي والعشرين من
التاريخانية * تركت البيع فقال رضىت أو جرت فاقالة بزازية في نوع في الاقالة
ملخصا * طلب البائع الاقالة فقال المشتري هات الثمن فاقالة كقوله اقلنى وقبوله باقتصر
على المجلس وكما يصح القول نصا يصح دلالة بان خاطبه بعد قول المشتري اقلت نصا قبل
المسارفة والتكلم بكلام ويشترط لصحتها قيام المبيع أو بعضه لا الثمن ومانع الرضى البيع
السادس والمعيب مانع من الاقالة من الحمل المزبور * هلك المبيع بعد الاقالة قبل
التسليم بطلت بزازية في الاقالة * وما يمنع الرضى بالعيب عن الاقالة وكذا اذا هلك الزيادة
المتصلة أو انفصلت أو استمكتها أجنبي من شرح النقابة للشيخ فاسم * (شم) طلب
البائع من المشتري فبيع البيع فقال المشتري ادفع الى الثمن فكتبه قبالة ودفعه اليه
فأخذها منه ورث المبيع فهو فسخ * (شم) ولو قال اشتريت منى هذه الحاربية وأكر
فان عزم البائع على تركه انقصه فهو فسخ والقياس ان يشترط فيه المجلس * (قم) رضى
الصندل بعد الرضى وقال له اتخذها أخرى أو سق فقال الصندل ضعه انقصه ذلك أخرى
أو سق ففعل ووضع الصندل في الخفية وفسخ قسبة في الاقالة * باع بقره ثم قال اشترها
يعتصمك رخصة فقال المشتري ان كانت رخصة فخذها وبها واستخرج منها لنفسك
وأوصل الى ثمن بقرى التي يعتصمك فباعها ورخص فان كان قبل القبض أو بعده وقال له
مشتريها بعها لنفسك فهو فسخ ورخص والبيع له والا فهو وكيل والبيع له وكل قسبة في الاقالة
* (ق) اشترى ابراهيم ما فآخذ ثم قال للبائع لا يصلح لعملى فخذ وادفع الى الثمن فأبى وقال
تركت كذا من الثمن وادفع الى الباقي ففعل فهو اقالة وعلى البائع رد كل الثمن لا يبيع مبتدأ
تعد التناوي في الباب الخامس عشر من البيوع وفي المشتري من آخره او نقادضا
ثم قال البائع اقلنى حتى أذخر لك الثمن سنة فقال فعلت جائز الاقالة دون التأخير وكذا
لو قال اقلنى على أن أضع عنك خمسين فقال فعلت جائز الاقالة دون الخط ويدفع كل الثمن
وهذا قول محمد (١) وقال أبو يوسف جائز الاقالة على المسمى من الاجل والنقصان
في انشائي من بيع لثلاثة في آخر الاقالة * رجل اشترى عبدا بألف درهم ودفع الثمن
ولم يقبض العبد فقال للبائع بعد ما قبله وهبت لك العبد والثمن كان ذلك نقضا للبيع
ولا تصح حبة الثمن فاضحان في الاقالة * (جج) جاء الدلال بالثمن الى البائع بعد ما باع
بالامر المطلق فقال البائع لا أدفعه بهذا الثمن وأخبر به المشتري فقال لا أريده أيت لا يفسخ
لانه ليس من الفاظ الفسخ ولان انعكاس المجلس في الايجاب والقبول شرط في الاقالة ولم
يوجد قسبة في الاقالة * (لحط) اشترى حمارا ثم أتى ليرده فبيعه البائع فأخذ منه في اصطبله
فجاء البائع بالبيطار فبرغه فليس يفسخ لان فعل البائع وان كان قبله لا يشترط فيه انعكاس
المجلس وكما يصح قبول الاقالة نصا في مجلس الاقالة فكذا دلالة بالقبول والا فلا أتري أن
من باع ثوبا سلمه ثم قال للمشتري اقلت المبيع فاقالة في قصافن قطعه في المجلس فهو اقالة
والا فلا قسبة في الاقالة * رجل اشترى حمارا وقبضه ثم جاءه بعد أيام ورده على البائع فلم يقبل

(١) وفي التنية الكبرى أن الامام مع محمد

٢٩٦

البائع رده وقال لأقبل ثم استعمل بعد ذلك أبا مائمه أراد أن يرد على المشتري ولا يرد الثمن
كان له ذلك لأنه لما قال لأقبل بطل رد المشتري وأقالته فلا يفسخ البيع بينهما باستعمال
البائع بعد ذلك لأن الاستعمال وإن كان دليلة على الرضا إلا أنه دون الصريح فلا يسلط به
صريح الرد فاضيقان في الأقالمة وكذا في نوع في الأقالمة من الميزانية * ولو ولدت المبيعة
وله بعض بعد القبض ثم تقابلها فالأقالمة باطلة عنده لأن الولد زيادة منفصلة والزيادة المنفصلة
إذا كانت بعد القبض تعدل معهما القسح حقا لا شرعا بخلاف ما قبل القبض والحاصل أن
الزيادة منفصلة كانت كاسمن أو منفصلة كالولد والأرض والعقد إذا كانت قبل القبض لا تمنع
القسح والرفع وإن كانت بعد القبض فإن كانت منفصلة فكذلك عنده وإن كانت منفصلة
بطلت الأقالمة لعدم القسح معها والأقالمة لا تصح على قوله الأقسح وعندهما تكون بيعا
فتح القدر في الأقالمة * وأشار أيضا بقوله له من الثمن الأول إلى أنه لو كان الثمن الأول حالا
فأجله لمشتري عند الأقالمة فإن التأجيل يسلط وتصح الأقالمة وإن تقابلها ثم أجده ينبغي أن
لا يصح الاجل عند أبي حنيفة فإن الشرط اللاحق بعد انعقد ملتصق بأصل العقد عنده كذا
في القنية. وإلى أنه لو أبرأ المشتري عن الثمن بعد قبض المبيع ثم تقابلها لم تصح منها أيضا والا
يلزم المشتري رد المبيع وفي القنية اشترى ماله لجل ومؤنه ونقله إلى موضع آخر ثم تقابلها لا فائدة
الرد على البائع من أقالمة البحر الرائى * ولو اشترى عبد ابنة أو عصوغ وتقابلها ثم هلك
العبد في يد المشتري ثم تقابلها والنفقة قائمة في يد البائع صححت الأقالمة لأن كل واحد منهما
مبيع لبعينه بالعينين فكان معقودا عليه بقي البيع بقاء أحد همار على البائع رد عين
النفقة وبستر من المشتري قيمة العبد لكن ذهب الأقالمة لأن الأقالمة وردت على قيمة العبد
فلما سترت قيمته فسخة والنفقة تختلف فترداد وتنقص فيؤدي إلى الربا ولو كان العبد قائما وقت
الأقالمة ثم هلك قبل الرد على البائع له أن يرد القضية ويسير قيمة العبد إن شاء ذهبوا وإن شاء
فسخه لأن الأقالمة هنا وردت على عين العبد ثم وجبت النفقة على المشتري بدلا للعبد ولا يباين
العبد وقيمتها (١) شرح النفاية للشيخ فاسم في الأقالمة * رجل باع من آخر كروما وسله الميه
وأكل المشتري زله سنة ثم تقابلها لا يصح وكذا لو هلك الزاد المتصل أو المنفصل أو أضعها لهما
الاجنبي في الثاني من أقالمة الخلاصة من البيوع * (ج) اشترى كروما بذهب ورفض مكانه
حنطة ثم تقاسمها البيوع قبله أن يطلب الحنطة * (م) اشترى بدارهم جساد ورفض زوقا
سكانا رقيق ونجها البائع ثم تقابلها فلا فائدة ثم يرى أن يرجع الجساد وكذا ذكره في الرد بالعيب
قنية في الأقالمة * اشترى شيئا بعشرة دنانير ورفض إليه الدراهم عوضا عن الدنانير ثم تقابلها العقد
وقد رخصت الدراهم يرجع على البائع بما وقع العقد عليه وهو الدنانير دون ما دفعه وكذا الورق
يعيب خلاصة في نوع من آخر الفصل الثاني من البيوع * وإن تغيرت الجارية إلى نقصان
بأن تغيرت الجارية في يد المشتري بفعل الماشترى أو بأفة معايمة فإن تقابلها بطل الثمن الأول
أو سكتا عن ذكر الثمن الأول يجعل الأقالمة فسخا عنده غير أن البائع إذا لم يعلم بالعيب وقت
الأقالمة كان له الخيار إن شاء أمضى الأقالمة وإن شاء ردان علم بالعيب فلا خياره تارة ثانية
في الحادى والعشرين من البيوع * (ق) تقابلها فيه وعلى الثمن الأول وإن سمي أكثر من

(١) سئل عن رجل باع من آخر ساعة بفلس
ورائحة وقبضها ووسله السلعة ثم إن ولى
الامر أبطل العامسلة بالفلس ثم تقابلها
هل للبائع رد الفلوس المقبوضة أم بدلها
أجاب نعم له رد الفلوس ولا يلزمه غيرهما
فتاوى ابن تيمية من البيوع شبه

المن الأول أو أقل - أوجده آخر عند أبي حنيفة لأن الأقالة فسخ فيعود اليه رأس ماله كما كان بلا زيادة ولا نقصان إلا إذا حدث بالمبيع عبث فيجوز باطل (١) فنقد الفتاوى في الأقالة * ولو اشتري عبثاً ثم تقايصت بالبيع ولم تقايص حتى اشتراه من البائع جاز شراؤه ولو باعه البائع بعد الأقالة من غير المشتري لا يجوز بيعه فاضطرب في آخره فصل قبض المبيع * أقالة الوكيل في السلم يجوز عند أبي حنيفة ومحمد كالأبراء وكذا أقالة الوكيل بالمبيع عندهما وأقالة الوكيل بالشراء لا يجوز اجتماعاً وضع الموكل مع المشتري جائز (ج) أقالة الوارث جائزة وروى أنها يسع وأطلق في الجاهل جواز أقالة الوصي من شرح القندوري للزاهد في الأقالة * وفي جامع النصولين الوكيل إذا قبض الثمن لا يملك الأقالة اجتماعاً يجرى رائق في باب الوكالة بالمبيع والشراء * وإذا أقال الوكيل بالمبيع صح الأقالة وسقط الثمن عن المشتري عند أبي حنيفة ومحمد لأن عندهما يملك إسقاط الثمن عن المشتري بالأبراء فهلك الأقالة ولكن أنما تنفذ الأقالة في حق الوكيل والمشتري لا في حق الموكل حتى لا تعذر العلم إلى ملك الموكل وعلى قول أبي يوسف لا يسقط الثمن عن المشتري بالأبراء فلا يملك الإسقاط بالأقالة ذخيرة في الفصل العاشر في إبراء الوكيل وأقالته من البيوع * (فو) المتولى يملك الأقالة لو خيرا الموقف وقال الوكيل بالمبيع لو أقال أو احتال أو أبرأ أو حط أو ربح صح عندهما وفيه لم يملكه إلا عند أبي يوسف الوكيل لو قبض الثمن لا يملك الأقالة اجتماعاً في السابيع والعشرين من النصولين * (خ) الوكيل بالشراء لا يملك الأقالة اجتماعاً من المحل المزبور * (يم) باع بضعة مشتركة بين يمينيها البالغ وأجاز لابن البيوع ثم أقال ابن البيوع ثم أجاز لابن الأقالة ثم باعها ثانياً بغير إجازته يجوز ولا يتوقف على إجازته لأن الأقالة لا تعود بالمبيع إلى ملك العاقد لا إلى ملك الموكل والمجيز قسنة في الأقالة

* (في بيع الأب والوصي مال الصغير والشراء له) * يسع الأب مال طفله من الاجنبي على ثلاثة أوجه فإن الأب أتعادل ومستور الحال أو فاسق بخلاف في الأولين فليس له نقضه بعد بلوغه إلا لأب شفقة كاملة ولم يعارض هذا المعنى معنى آخر وكان هذا البيع نظراً وفي الوجه الثالث لم يجز بيع عقاره فله نقضه بعد بلوغه هو المختار إلا إذا كان خيراً يابن باع بضعه قيمته (٢) إذا عارض ذلك المعنى معنى آخر فربك هذا البيع نظراً وبيع منقوله جاز في رواية ويوضع ثمنه بعد عدل في رواية ولا يخر بضعه قيمته وبه بقي كذا في (خ) وفيه الوصي في بيع العقار كالأب المفسد جاز لو باع بضعه القيمة والأفلا وقيد صح في الوجهين يسع عقاره يسر الثمن في السابيع والعشرين من النصولين * لأب يسع عقاره لئلا يملك ولا يته ثمة الأخذ منه لئلا يفسد لانه جنس حقه من المحل المزبور * والوصي في بيع العقار مثل الأب المفسد لا يجوز بيع الوصي إلا بضعه القيمة أو بضعه الصغيرة أو دين لو فاقه الأب من أحكام الصغير لا ستره في مسائل البيع * وصي الميت باع التركة لقضاء الدين والدين غير محظوظ جاز بيعه في الكل عنده وعندهما لا يجوز في الزيادة على قدر الدين وعليه الفتوى ولو لم يكن في التركة دين وفي الورثة صغير فباع كل التركة بقضه عنده وإن استغرق التركة بتدفق الكل عروهاً واعتقاراً فعنده إذا ثبت الوصي ولا يبيع بعض التركة له يسع كالأول لا يدين

(١) وفي فتح القدير الآن يكون حدث بالمبيع عبث فيصح بالنقصان جهلاً للعدول لما زاماً فالتأويل بالبيع

(٢) وفي الخاتمة وعليه الفتوى في التاسع عشر من التمارين الثانية

والورثة كارتب ببيع المنقول لا العقار الا اذا كان بحال ولو لم يبيع له الخينة بغير العقار
كالعروض بزازية في تصرفات الوصي وفيما وفي الاقضية والصغرى والخاتمة ببيع الوصي
على خمسة اوجه ان تكون الورثة كلهم صغارا فخذله ان يبيع كل المنقولات ولو يبيع للفقير
وليس له ان يبيعه بفاحشة وليس له ان يبيع العقار الا بزيادة في الثمن بان يبيعه بضعف القيمة أو
انصرور الدين أو لوصية مرسله (١) في التركة لا تنفذ بدون بيعه أو لوصية بعينه وهذا لا ينقسم
أو لضرورة القسمة أو لمصلحة التيمم الى غته أو لزيادة مؤتمه وخر اجسه على غلته وارتقاء
أو لتداعيه الى الخراب فيما اذا كان داراً أو خانوتاً أو لخوف من تسلط طائر ذي شوكه عليه
ذكره في الخاتمة وغيره حتى لو باعه بدون شيء من هذه السوغات التسع يكون التيمم نفسه اذا
بلغ آداب الاوصياء في البيع * وفي القسمة للزاهد والوصي مال الوصي فاحش
الفن قال القاضي علاء الدين المروزي يطل البيع حتى لا يملك المشتري المبيع بالقبض وقال
نجم الدين الحنكسي بل يفسد البيع قلت في مال المشتري المبيع بالقبض ويكون على كل من
المتبايعين التمسح مادام المبيع قائماً في يد المشتري من المحل المزبور * وفي الجواهر باع
الوصي ضبعة للدين قمينين في قيمتهما أكثر فابيع باطل ولا يستباح الى ضبيع الحاكم ولو باعها
ثانياً بنى المنزل صح البيع الثاني من المحل المزبور برهن الوصي الثاني أن الوصي الاول
كان باعه بغير فاحش أو باع العقار المتروك اقتضاه الدين مع وجود المنقول يقبل ويطل
البيع في نوع من الدفع من دعوى بزازية * وعن سيف الائمة الساتلي وصى باع كرم
الصغير مبلغ الصغير وادى غنماً وأقام يئنة وأقام المشتري يئنة أن قيمة الكرم في ذلك الوقت
مثل الثمن قيمة الغنم أولى في باب يئني المتضادين من شهادة القنية * وعنه اختلاف
الوصي واليتم بعد بلوغه فقال الوصي بمائة عشارى الى حاجتي لكن بغير فاحش وقال
الوصي بل بعته بمثل القيمة لا يكون القول له (٢) في باب اختلاف المتبايعين من دعوى
القنية * وصى باع ضبعة لليتم من مقلد ولم أنه لا يقدر على أداء الثمن قال أبو الناصر ان
كان البيع بيعاً وغلبة فالقاضي يؤجل المشتري ثلاثة أيام فأتى وفي الثمن فيها أو لا تقض
البيع قال رضى الله عنه ويطبق أن لا يجوز بيع الوصي اذا كان يعلم أن المشتري لا يقدر
على أداء الثمن لأن بيع الوصي ممن هذا حاله لا يكون مستملاً كالأهواذ أى الذى قبل أن
يشترى القاضي يطلن البيع الآن يصح هذا البيع * فاضحيان من تصرفات الوصي *
وان أنكر المشتري الشراء واليمين في يد المشتري يرفع الوصي الامر الى الحاكم فيقول ان
كان يملكه يبيع * فقد فسخت البيع بزازية في نوع في تصرفات الاب والوصي * وان
كانت اورثه بكراً غنياً وباس على الميت دين ولا وصية فالوصي أن يبيع غير العقار استحياساً
لان غير العقار يفتش عليه الزعماء والتكاثف فكان البيع حذفاً وتخصيماً وعلى الجارة المكل
فان كان بعض الورثة حضوراً وبعضهم غائباً أو واحداً منهم غائب فان الوصي يملك بيع نصيب
الغائبين من العروض والمنقول والرفق لا جعل الحفظ واذا ملك بيع نصيب الغائب يملك
بيع نصيب الحاضر أيضاً قول أبي حنيفة * وعند صاحبنا لا يملك وهذه أربع مسائل
احداها هذه والخاتمة ان كان على الميت دين لا يخطب بانه كره فان الوصي يملك البيع

(١) مطلقة بان يقول لثمال أو أربعة
ملاوصية فخذله يجوز بيع العشار كذا
في الدرر في اصابه

(٢) لو ادعى الابن بعد البلوغ أن والده
باع منك في حال صغري بغير فاحش فانه
كانت قيمته يوم باع مائة وقد باعه بخصمين
فخذ الخمسين ورد على مالك * وقال القاضي
عليه السلام كانت قيمته خمسين فانه يحكم
الحال اذا لم تكن المدة مدة تقبل فيها
الامار فالقول قول المشتري كذا في
مسائل البيع والشراء من أحكام الصغار
للاستروءى وكذا في النكاح والمهرين
من فصوله وكذا في السابع والعشرين
من العمادية

(١) الاصل عند أبي حنيفة انه اذا ثبت للوصي بيع بعض التركة ثبتت له ولاية بيع الكل كذلك في الخاتمة في فصل تبين فأن الوصي يهد

(٢) وفيه اختلاف ذكره في السناد من التصويل وفي آخر مسائل المتضامن أن حقوق العقد ترجع إلى ورثة الوصي يهد

بشتر الدين عند السكندر وهل يبيع الباقي عند أبي حنيفة ذلك (١) وعندهما لا يملك والثالثة اذا كان في التركة وصية بمال مرسلاً فأن الوصي يملك البيع بقدر ما تقوم به الوصية وهل يملك بيع ما زاد عليه عنده يملك وعندهما لا يملك والرابعة اذا كانت الورثة كباراً فهم صغيراً فأن الوصي يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك بيع نصيب الكبار ايضاً عنده وعندهما لا يملك وكل ما ذكرناه في وصي الاب فكذلك وصي وصيه ووصي الجد اب الاب ووصي وصيه فاضحيان في بيع الوصي من البيوع وكذا في تصرفات الوصي منه * أب أو وصي باع مال وصي من اجنبي فبلغ حقوقه فقد ترجع إلى العاقد (٢) فصول في السابعة والعشرين * وفي فتاوى رشيد الدين مات الوصي فبلغ الصبي فولاية قبض بمن ماباه الوصي والمطالبة من المشتري لو ارث الوصي أو وصيه دون اليتيم الذي بلغ من أدب الاوصياء في ايضاء الوصي * وجعل مات وترك اولاداً صغيراً أو أياً ولم يوص إلى أحد يملك الاب ما يملك الوصي فان كان الميت أو وصي كان للاب أن ينفذ الوصية وليس لأن يبيع الغنم أو العروض لقضاء الذين فرق بين الجد والوصي فان لوصي الاب بيع التركة لقضاء الذين وتنفيد الوصايا وليس الجد ذلك أقام محمد الجد مقام الاب فقال اذا ترك وصية وأباً فالوصي أولى وان لم يكن وصي فالأب أولى ثم ثماني أن قال فوصي الجد أولى ثم وصي القاضي منه المقتضى في تصرفات الاب من كتاب الوصايا * الاب أو الوصي اذا باع عقاراً للصغير قال الشيخ الامام محمد بن الفضل ان رأى القاضي نقض البيع خير للصغير كان له نقضه فاضحيان في بيع الودين من البيوع * قال استاذنا اطلاق الجواب في كتاب المأذون في الاب والوصي تنصيص على أن الاب أو الوصي وان كان مصلحاً فللقاضي نقضه ما ذكرنا في المصلحة فيه فنية في باب ولاية القاضي من أدب القاضي * وفي الخاتمة لا يجوز بيع القاضي مال اليتيم من الوصي وسعه ماله من اليتيم ثم الوصي بقبوله حيث يجوز ان كان الوصي وصياً من جهة أدب الاوصياء في البيوع * الخلاصة عن نظم الزبدستي جواز بيع الوصي ماله من اليتيم وجواز شراءه مال اليتيم انما هو في وصي الاب وانما وصي القاضي فلا يملك فكذلك من يقوم مقامه من الجمل المزبور * وفي الخلاصة والمحافظة لا يملك وصي القاضي البيع من لا يقبل شهادته له لأنه كالوكيل ولا يجوز بيع الوكيل منهم من الجمل المزبور * الواحد لا يملك باعاً ومشترياً من نفسه الاب والجد عند عدم الاب فانهم ما يملكه بثل القيمة أو بما يتغابن فيه في ظاهر الرواية (٣) ويكتفي بعبارته واحدة بقوله بعث عبدى من ابني واشترت عبداً وبعت عبداً بنى هذان ابني هذان عبدنا والشافعي يشترط عبارتين ويكون أصلاً في حق نفسه نائباً عن غيره فاذا باع أو باعاً للعهد عليه واذا اشترى مال ابنة لا يبرأ من الفح حتى يسلمه إلى وصي ينصبه القاضي ثم يرده وصيه اليه ويكون أمانة عنده برزاقية في الثامن من البيوع * باع ماله من ابنة الصغير لا يثوب ذلك عن قبض الشراء فإلم يملك الاب من القبض حقيقة فملك من مال الاب منه المتبقى في باب تصرف القضي من البيوع * حل للاب شراء مال طفله لنفسه يسير الغنم لا بفاحشه ولم يجوز لوصي ولو بثل قيمته ولو بأكثر جازعاً خلافاً لمحمد (شئ) الجد كالأب في ذلك

(٤) وفي السناد من الولو الجدة وفي ظاهر الرواية يجوز هذا البيع من الاب بثل القيمة أو بتغابن الثمن في مثله وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يجوز لاجل القيمة والاصح ما ذكر في ظاهر الرواية يهد

(ن) جاز الوصي ذلك لو خيرا (١) وتفسيره أن يأخذ بصفة عشر مائة أو عشرة أو يبيع منه بعشر مائة أو خمسة عشر. وفيه بقى وضع له يبيع عقار اليتيم على القيمة ويقتى بأنه لا يجوز الإبطاف القيمة أو الضرورة. ومن جهتها أن تزيد مائة العقار على غلته وصح للأب يبيع ماله من ابنه لو لم يضر في السابع والعشرين من الفصولين * وصي اشترى لنفسه شيئا من مال الميت أن لم يكن له بيت وأرث لا صغير ولا كبير جاز فاضحان في تصرفات الوصي * إذا باع الوصي مال الميت ثم استبدع منه واحدا كثيرا باع نظرا إلى القيمة أن قال عدلان أنه باع القيمة فالبيع صحيح ولا يلتفت إلى الزيادة (٢) من وصايا العدة لا صدر الشهيد * اشترى خادما لابنه الصغير لا يرجع عليه بالثمن وكذا إن مات قبل الأداء ويؤخذ من تركه كدنيه إلا إذا أشهد أنه أخذ له لابنه ليرجع بثمنه على ابنه (٣) ويعتبر الانهيار وقت الشراء وقبل وقت انعقاد الثمن وفي الوصي يرجع أشهد أم لا وعى محمد إذا لم يشهد على الرجوع لكنه نواه وقت الشراء وتقدر على هذه التبعة بعه الرجوع ديانة اشترى طعاما للصغير من ماله وللصغير مال كان متبرعا وعن الثاني أن اشترى لابنه شيئا مما يجبر عليه كأطعام والكسوة ولما لم للصغير لا يرجع وإن أشهد وإن مما لا يجبر عليه بأن كان للصغير مال فاشترى طعاما أو كسوة أو اشترى دبرا أو ضياعا أن أشهد وقت الشراء على أن يرجع يرجع والا فلا في الثامن من بيع البرازية والخلامة * وفي المتقي إذا اشترى الوصي بمال اليتيم غلاما لنفسه أن كان الثمن خير لليتيم أجرت الشراء وإن كان الغلام خيرا لليتيم جعلته لليتيم ولم أجز شراؤه لنفسه وفي غريب الروايات وجامع الفتاوى من مجموع التنازل وصي اشترى بمال اليتيم غلاما وباعه مائة قلبا باع اليتيم قال كنت اشتريت الغلام في الرجب وفي الوصي اشترته في ثلاثين للثمن في الرجب يكون الرجب كله لليتيم وإن نوى المال بفضله الوصي * أدب الوصايا من البيع (في الملم) *

قلت أما شرائط صحة السلم فذكرها المصنف سبعة (٤) وفي المحيط أربع عشرة هذه السبعة المذكورة وسبعة غيرها لم يذكرها المصنف في عقد الشرط وإن ذكرها قبله أحدا أو دام وجود المسلم فيه من وقت العقد إلى المحل (٥) وثانيها أن يكون المسلم فيه مما يتعين بالبيعين حتى لا يجوز السلم في الأمان وفي التبرؤايشان وفي القلوس يجوز عند هذا خلافا لمحمد وثالثها أن يكون المسلم فيه من المبكيات أو الموزونات أو المذروعات أو المعقدودات المتفاوتة حتى لا يجوز السلم في الحيوان ورابعها قبض رأس المال قبل الاقتراح سواء تعين بالتعيين أولا وخامسها أن يكون رأس المال متقدرا عند أي حنيفة خلافا لهما وسادسها أن يكون عقد السلم بالآلاف أو بالدينار حتى لو سلم بشرط الضمان أو لا أحد مفسد إلا إذا بطل صاحب الخيار خياره قبل التفرق بالأبدان ورأس المال قائم في يد المسلم إليه فحينئذ ينقلب جائزا وسابعها أن يكون المسلم فيه مضبوطا بوصف يتحقق به بذوات الأمثال وذكر الشرط في (ج) سبعة عشر هذه الأربعة عشر وشرطان آخران في رأس المال وخبريان نوعه أنه محدد أو

(١) وتفسيره الطرية في غير العتار قال شمس الأئمة السرخسي أن يبيع مال نفسه من اليتيم مائة أو خمسة عشر بعشرة وإن يشتري لنفسه مائة أو عشرة بصفة عشر وتفسير الطرية في العقار عند البعض أن يشتري لنفسه بضعف التبعة وأن يبيع من اليتيم بنصف القيمة كذا في بيع الوصي وشراؤه من بيع الخاتمة (٢) والمسئلة في الخاتمة في فصل تصرفات الوصي * وقال فيه هذا قول محمد وأما على قولهما فقول الواحد يكفي فيه

(٣) ثم لا يرجع ببيعة الورثة بذلك على هذا الوالدان كان الميت لم يشهد أنه اشتراه لولده كذا في بيع الخاتمة في فصل في بيع الوالدين

(٤) ولا يبيع السلم إلا ببيع شرائط تذكر في العقد جنس معلوم ونوع معلوم وصفة معلومة ومدة دار معلوم وأجل معلوم ومعرفة مقدار رأس المال إذا كان له يتعلق العقد على مقدار كالمكبل والموزون والمعدود ونسبة المكان الذي يوقع فيه إذا كان له محل وموتنة كذا في شرح القدوري لأزاهدي

(٥) سئل عن السلم إليه إذا انتزع دون حلول الأجل وصار لإيجده بلزم المسلم إليه قيمته أو لا يلزمه ونسخه عند بعد حلول الأجل أجاب لا يلزم المسلم إليه قيمته واعتل به السلم بالخيار إن شاء فصح وإن شاء انتظر إلى حال وجوده فإن فسخ أخذ رأس ماله كذا في تناوئي ابن نجيم

مصر ياودراهم غطر بقية أو عداية وبيان صفته أنه جيد أو ردي أو وسط إذا كان في البلد تقر دخيلة وشروط في المسلم فيه وهو أن لا يشمل البدلين أحدهم وفي غيره الرابا كسلام الخطة في الشعر أو الذوب الهروي في الهرويين فإنه يحرم النساء من شرح القدوري الزاهدي * وكذا في التناحرانية عن السفناني * واختلقت الروايات في أدنى الاجل الذي لا يجوز السلم بدونه وعن محمد أنه قدر أدناه بشهر فصاعدا وعليه الفتوى وفي الكافي وأقل الاجل شهر في الأصح وعليه الفتوى وفي السراجية وأدنى مدة الاجل ما يمكن تحصيل المسلم فيه هو المختار في الثالث والعشرين من التناحرانية ملخصا * الحواله برأس المال جائزة وكذا الكفالفه بالمسلم فيه منية المفق في سائل السلم * إذا شرط في السلم الجذب بئوب واذي أنه جيد وأنكر الطالب فالقاضي يرى اثنين من أهل تلك الصنعة وهذا أحوط والواحد يكفي فان قالوا جيد أجبر على القبول خلاصة في الاقل من البوع * ولا خبر في السلم في الرطة عزرا وكذلك في الخطب حرما وأقارافان بين شيامن ذلك على وجه لا يمكن المنازعة بينهما في التسليم والسلم يجوز وفي بعض الشروح لو بين الطول والعرض والغلط في المستثنين أو كان عرف ذلك جاز تناحرانية في الثالث والعشرين * وفي بوع الاصل لأبأس بالسلم في الجذوع إذا بين ضم بامعلا ما بين الطول والعرض والغلط والأجل والمكان الذي يوقف فيه وكذلك الساج وصنوف العبدان والقصب وأعلام الغلط في القصب ما يشبه أنه ذراع أو شبر محيط برحان في أوائل السلم * ولا بأس بالسلم في الحصر والبوارى إذا وصفت وبين طولها وسورها وصفها لانه من روع كالتباث والحصر ما يتخذ من البردى والحشيش والبوارى ما يتخذ من القصب بجميع الفتاوى في مسائل السلم * وفي تجنيس خواهر زاد يجوز السلم في البسط والحصر إذا شرط من ذلك ذراعاعلا وما وصفه معلومة تناحرانية في الثالث والعشرين * ويجوز السلم في اللبن والعصير والخل كدلا أو وزنا وإذا قطع العصير لا يجوز السلم فيه من سلم البرازية * وفي الثانية وإذا سلم الدراهم في حنطة والدراهم لم تكن عنده فدخل في بيته وأخرج الدراهم فان توارى عن عين المسلم اليه عند دخول البيت بطل السلم والافلا تناحرانية في الثالث والعشرين * ولا يطل الاجل بعوت رب السلم ويطل بعوت المسلم اليه حتى يؤخذ السلم من تركته حالا قاضيا في السلم * الوجه الثالث إذا اختلفا في الاجل فهذا لا يجوز من ثلاثة أوجه أما أن اختلفا في أصل الأجل بأن قال أحدهما كُن بأجل وقال الآخر بغير أجل أو اختلفا في مقدار الاجل بأن قال رب السلم كان الاجل شهرا وقال المسلم اليه لا بل شهرين أو اختلفا في المضي بأن قال رب السلم كان الاجل شهرا وقدم مضي وقال المسلم اليه لم مضى بعد وانما أسألت الى الساعة فان اختلفا في أصل الاجل فهذا على وجهين أما أن يكون مدعى الاجل الطالب أو المطالب فإذا كان مدعى الاجل هو الطالب والمطالب يسكن ولم يقيم اهما مائة فأنقاس أن يكون القول قول المطالب مع عينه وفي الاستحسان يكون القول قول الطالب مع عينه هذا إذا كان طالب الاجل هو المدعى فأما إذا كان المطالب هو مدعى

الاجل قال أبو حنيفة رحمه الله بأن القول قوله استحسانا وقال أبو يوسف ومحمد بأن القول قول الطالب هذا إذا لم يتم لأحدهما بينة وإن قامت لأحدهما بينة فبينة بينته وإن أقام البينة فالبينة بينته من يدعي الاجل هذا إذا اختلفا في أصل الاجل وإن اختلفا في مقدار الاجل إن لم يتم لأحدهما بينة فالقول قول الطالب مع بينته ولا يخالفان عند علماء الثلاثة وقال زفر بن الحارث في التمهيد وفي الخبر لم يخالفوا إجماعا (م) هذا إذا لم يتم لأحدهما بينة فإن قامت لأحدهما بينة بقضى بينته وإن أقامها جميعا البينة فالبينة بينة المملوك ولا يقضى بعقدين عندهم جميعا من التنازعانية في الثالث والعشرين من البيوع * وإن اختلفا في المنى إن لم يتم لأحدهما بينة فقول المملوك أنه لم يتم وإن قامت لأحدهما بينة تقبل بينته وإن أقامها جميعا البينة بينة المملوك من المملوك * اختلفا في قدر المسرفه أو جندسه أو وصفه أو ذرعاه أو اختلفا في رأس المال كذلك اختلفا في رأس المال وأقام البينة قضى للمسلم اليه وإن أقام البينة قضى لرب المسلم ولو اختلفا في رأس المال وأقام البينة قضى للمسلم اليه وجيز في الاختلاف في السلم * وإذا كان السلم سلمة ورأس المال مائة درهم فصالحه على أن يرده عليه مائة درهم أو مائة درهم وخمسين كان باطلا (١) أما إذا خال صالحه من السلم على مائة من رأس مال كان جائزا (٢) وكذلك إذا خال على خمسين من رأس مال كان جائزا وبهذا اختلف المشايخ في قوله صالحه من السلم على خمسين درهما من رأس مال أنه يصير أقالة في جميع السلم أو في نصف السلم وإن قال صالحه من السلم على مائة درهم من رأس المال لا يجوز برده بقوله لا يجوز الزيادة (٣) هكذا ذكره شيخ الإسلام في شرحه وأشار شمس الأئمة السرخسي في شرحه إلى أنه تبطل الأقالة في هذا الوجه أصلا وفي الذخيرة الأقالة في باب السلم على $\frac{1}{2}$ من رأس المال لا يجوز تنازعا في الثالث والعشرين * (قع عك) باع رب السلم المسلم فيه من المسلم اليه بأكثر من رأس المال أو برأس المال لا يصح ولا يكون أقالة (قع مك) أسلم دينار في مائة من زبيب فأماحل الأجل ويجز عن أدائه فباع رب السلم من المسلم اليه مائة من ذلك الزبيب الذي على المسلم اليه بدينار وقضى الدينار لا ينسخ السلم في حصة الدينار (قب) السلم في اللعب الفسافي في وقت كونه حصر مالا يصح والسلم في التلغح الستاف قبل الادراك يصح لأنه يسمى تقاسما (قع مك) أسلم زبينا في كرتة لا يجوز (حم عك) يجوز فأبو الفضل جعل الزبيب كيلا وجماعه لا وزن في قبعة في السلم

* (كتاب الصرف) *

يجب أن يعلم أن الرهن والحالة والسكفة يبدل الصرف جائزة عند علمنا الثلاثة وإذا جازت هذه التمهيد قالت فقول بعد هذا أن قض من الخيال عليه أو الكسبل قبل الاتفاق أو حقه الرهن في الدرهمين قبل الاتفاق تم الصرف بينهما ويعتبر اتفاق مجلس المتعاقدين ولا يعتبر فتراق الكسبل والخيال عليه وإن اختلف المتعاقدان والرهن قائم تبطل الصرف

(١) لأن الصلح عن السلم إذا لم يكن مضافا إلى رأس المال يقع عن المسلم نفسه وهنا الصلح غير مضاف إلى رأس المال فإنه لم يتحل مائة وخمسين من رأس مالك ويسع المسلم فيه قبيل القبض لا يجوز كذا في الذخيرة قبيل نوع آخر من الثاني والعشرين من البيوع * (٢) لأن الصلح على رأس المال في باب السلم أقالة وأقالة السلم قبل القبض جائزة كذا في الذخيرة قبيل النوع الأخير من الثاني والعشرين من البيوع * (٣) لأن الأقالة في باب السلم على أكثر من رأس المال يجوز عندهم جميعا إلا أنه لا تثبت الزيادة وتقع الأقالة على مقدار رأس المال كذا في بيع المنقول وتوثيقا على أكثر من الفين الأول قبيل القبض تصبح الأقالة بمنزلة الفين ولا تثبت الزيادة هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرحه *

في النصل السابع من صرف التا تاريخية * ويبيع الدين بالدين جائز إذا حصل الافتراق بعد قبض الدين حقيقة عند صرف كان أولا نظير الصرف باع دينار بدينهم ولم يكونا يحضرهم ما تم نقدا وتقا بذا قبل الافتراق جائز وكذا لو قبض احكما بأن كان له على آخر دينار ولا أثر عليه دراهم فاشترى كل ماعلى صاحبه بماعله ثم بنفس البيع وكذا لو كان لا أثر عليه ماعا أو فلوس وله على آخر دراهم أو دينار فاشترى من عليه الطعام بالدينار التي له عليه ذلك الطعام صح وتم يجوز البيع ارجل اذا باع لحليلة أبيه ضحية بمهر لها على أبيه قبل لا يجوز لانه يبيع دين لها على ثالث وذكر عن المصنفين ما يدل على الجواز برأية في الصرف * وعقد الصرف يذ كر الاجل في أحد البدلين أو الخيارين شفعدي وصف الفساد وفوق الامام بين المنعقد على الفساد وبين ما عترض عليه الفساد باخلال شرط البقاء على الصحة فقال اذا باعها بألف وفي عقد طوق قدر مائة بألف ونظر فاقبل قبض شيء من الثمن صح في الجارية وبطل في الطوق ولو باعها بالطوق الى أجل بطل في الطوق وقاها وصح في الجارية عندها وشاع الفساد عند الامام اشترى ضعة كثيرة بفضة قليلة معها شيء غيرها ان لم يكن لهذا الغير قيمة ككف من تراب أو حصاة لا يجوز البيع للربا وان لها قيمة تساوى الفضة الزائدة من ذلك الطوق أو انقص من المساوي قدر ما يتغاب الناس فيه فيجوز بلا كراهة والا كفسلة أو جوزه يجوز بالكرهه قبل محمد كيف تجده في قبيل قال مثل الجبل من المحل الزبور * يبيع السيف المحلى بدراهم الفضة على أربعة أوجه الأول أن تكون الفضة التي هي عن أكثر من الفضة في السيف فهذا جائز ويجوز مقابلة الفضة التي في السيف من الدراهم ما هي مثلها والباقي يكون بازا والنصل والخف والجناح فان تقابضا في المجلس جاز البيع والصرف والابنصل والصرف وأما البيع ان كانت الخلسة تخلص منه من غير ضرر (١) كالطوق في عتق الجارية والفضة الموقوفة في قبضة جاز البيع وبطل الصرف وان سككت ان تخلص الابنصر بطلا لاجيعا ولو شرط ان يلزمه والابل بطل الصرف بالاجماع وكذا البيع عنده سواء كان من قبيل الأول أو من قبيل الثاني وقال ان لم يكن التخلص من غير ضرر فهو كاقال الامام وان أمكن كالطوق جاز البيع في الجارية وبطل في الطوق والوجه الثاني أن تكون الفضة التي هي عن مثل الفضة التي في السيف والوجه الثالث أن تكون أقل مما في السيف والوجه الرابع أن تكون بحيث لا يدري أنه الفضة التي هي عن مثل الخلسة أو أقل أو أكثر ففي هذه الوجوه الثلاثة لا يجوز البيع وان لم يعلم مقدار الدراهم وقت البيع ثم علم وكانت أكثر من الفضة التي في السيف فان علم في المجلس جاز البيع وان علم بعد الافتراق لم يجز وكذلك لو اختلف أهل العلم به فقال بعضهم الثمن أكثر من الفضة وقال بعضهم مثلها ملخص ما في الحاشية عشر من صرف التا تاريخية * هذا اذا كان الثمن من جنس الخلية فان كان من خلاف جنسها جاز كقما كان بلوازا ففاضل ولا خصوصية للعلمية مع السيف والطوق مع الجارية بل المراد اذا جتمع مع الصرف غيره فالتقيد لا يخرج عن كونه صرفا بانضمام غيره اليه وعلى هذا يبيع المزركش والمطرز بالذهب والفضة بمجراتي

(١) قوله من غير ضرر أي شره يعود الى البائع كذا في جامع الرموز للتهستاني وهذا لا يجوز شرعا وان وصى البائع كما اذا باع جذا من سقف فيكون كالأذا قدر لكل الشركاء في السعة فيما اذا كان البيت مغفرا فانه لا يقسم القاضى وان وصى الشرع كما بل يترك ولا يمنع اذا اقتسموا عهد

(١) في شرح قوله من يبيع سبعة فاحطهم
تجوز (٢)

في الصرف (١) * ففكرنا أن يبيع المفضض الاوّل أن يباع المفضض بالذهب
وكذا يبيع المزركش بالفضة ولو بيع بالفضة بعثى الدراهم المضمومة أو غيرهما من
الفضة فالواجب أن ينظر الى ما في المبيع من الفضة فان كانت قدر الدراهم لا يجوز
وان كانت أقل من الدراهم التي هي الفئ فيجوز ان كانت أكثر فلا يجوز وان كانت
لا يمكن معرفة قدرها فلا يجوز أيضا وفيه خلاف زفر صار في صورة واحدة يجوز وهي
أن تكون الفضة التي في المبيع أقل من الفئ الذي هو الدراهم وفي بقية الصور لا يجوز هذا
إذا بيعت بالفضة فلو بيعت بالذهب لاحتاج الى هذا بل يجوز بالاقل والاكثر لكن لا بد من
قبض العوض كما في الاوّل أيضا لا بد من القبض في صورة الجواز ولو بيع المصوغ من
الذهب أو المزركش منه أيضا بالدراهم فلا يحتاج الى معرفة قدره هل هو أقل أو أكثر بل
يشترط التقاض في المجلس لا غير فلو باعه بالذهب محتاج فيه الى ما قدّمناه من الوجوه
الاربعة وفيه وجه واحد يجوز كافي الفضة والضابط في هذا واشكاله أن عند احتياج جنس
لفئ والمبيع يعتبر التساوي في الوزن والتقاض في المجلس وعند اختلاف الجنس لا يعتبر
التساوي بل التقاض وحده انفع الوسائل * ويبيع السيف الحلي بالفضة فضة خالصة
ويبيع المنطقة المفضضة بالدراهم أو التبر لا يجوز الا أن يعلم أن الفضة الخالصة أكثر وكذا
لو باع حلا من ذهب فيه جوهر لا يمكن اخراجه الا بشره باعه بذهب لا يجوز الا أن يكون
أكثر مما في الحلي من الذهب فاضيان في باب الزمان البيوع * رجل اشاع لؤلؤة في
قرطعة من كبة يصنعها متقومة فان كان لا يمكن تخليصها لا يشرى لم يميز البيوع كلسيف الحلي
وان لم يلقه من فصلها ضرر فالباع جائز ولو قال رب التمرة انزع اللؤلؤة وأسلمها لي
المشتري والمشتري لا يقبلها فانه لا يجبر على القبول الا اذا نزعها واسلمها اليه وتسلم فانه حينئذ
يكون بيعا بالتسليم والاعضاء جواهر الفتاوى في الخماس من البيوع * وان باع من آخر
حلي ذهب لؤلؤة أو جواهر يدينار وقبض المشتري الحلي فلهذا على أربعة أوجه
أحدها أن تكون الدنانير مثل الذهب الذي في الحلي الوجه الثاني أن تكون الدنانير أقل
من الذهب الذي في الحلي الوجه الثالث اذا كان لا يدري أن الدنانير التي هي ثمن مثل الذهب
الذي في الحلي أو أقل أو أكثر وفي هذه الوجوه الثلاثة لا يجوز البيوع أصلا في الذهب
ولا في الجواهر سواء أمكن تخليص الجواهر من غير ضرر أو لم يمكن وأما اذا كانت الدنانير
الحلي هي ثمن أكثر من الذهب الذي في الحلي فالبيوع جائز في الكل في الذهب وفي الجواهر
وبصرف الى الذهب الذي في الحلي من الذهب الذي هو ثمن قدره والباقي بازاء الجواهر
واللؤلؤة فلهذا ثلث المسئلة على ثلاثة أوجه ان تقدم الدنانير التي هي ثمن كلها قبل أن يتفرقا
فالعقد ماض على الصحة وكذلك ان تقدم من الدنانير التي هي ثمن حصص الذهب الذي هو
في الحلي يريد ان تقدم من الدنانير التي هي ثمن قدر حصص الذهب الذي هو في الحلي ولكن لم
ينص على أنه حصص الذهب فالعقد ماض على الصحة في الكل فان لم يتقدم ثمن الدنانير حتى
تتفرقا لاشك أن العقد فاسد بائع الحلي من الذهب يفسد وفيما يخص الجواهر هل يفسد ينظر
ان كان الجوهر بحيث لا يمكن تخليصه لا يشرى يفسد وأما اذا أمكن تخليصه من غير ضرر

لا يفسد العقد في الجوهر هذا اذا باع الحلي بدنانير ثم قد فاما اذا باع الحلي بدنانير ثم يفسد فهو
على أربعة أوجه ان كان المبيع من الدنانير مثل الذهب الذي في الحلي أو أقل منه أو كان
لا يدري ذلك فالبيع فاسد في هذه الوجوه الثلاثة في الحلي وفي الجوهر فاما اذا كانت
الدنانير أكثر من الذهب الذي في الحلي لاشك أن العقد يفسد فيما يخص الحلي من الذهب
فاما فيما يخص الجوهر هل يجوز البيع يتظر ان لم يمكن تخليصه الا بضر يفسد البيع في
حصة الجوهر وان أمكن تخليصه من غير ضرر يجب أن تكون المسئلة على الخلاف في قول
أي حصة لا يجوز البيع في الجوهر وهو نظير ما لو أسلم كثر حنطة في كثر شعير وبزيت فالعقد
يفسد في الزيت عند أي حصة وعند هذا العقد في مسئلة السلم لا يفسد في حصة الزيت
فكذا في هذه المسئلة لا يفسد العقد في حصة الجوهر محبط بها في الحلي أي عشر من
الصرف ولوباغ خاتم فضة بعشرة دنانير وفيه نص ياقوت وقبض المشتري النظام يجعل
قدر حصة الفضة من الثمن أو أكثر جاز البيع في جميع الخاتم فان قيل له أقل من حصة الفضة
ثم اقتراها فان أمكن نزع القص من الخاتم بغير ضرر جاز البيع في القص في قدر ما يجعل له
من حصة الفضة وان كان لا ينزع الا بضرر بطل البيع في كله وكذا ان لم يجعل له شيئا حتى اقتراها
فلا يمكن نزع القص بغير ضرر جاز البيع في النص بخصته من الثمن وبطل في الفضة وان
لم يمكن الا بضرر بطل البيع في الجميع وكذا لو جعل الدنانير كلها ولم يقبض الخاتم حتى اقتراها
فان أمكن نزعها بلا ضرر جاز البيع في النص بخصته والابطال البيع في الجميع وكذا اذا
اشترى عشرة دراهم والفضة وزن درهم فجعل درهمها وقبض الخاتم قبل أن يتوزعها جاز
البيع في الجميع وان لم يجعل شيئا حتى اقتراها ولا ينزع القص بغير ضرر بطل البيع في الجميع
وان أمكن نزعها بغير ضرر جاز في النص بصفة درهم وكذا السلم الحلي اذا باعه بمائة
وفيها خمسة حلية وكذا المظافة والسرج والقدر ذلك مما فيه حلية خزائن الأكل
(المجامع) الدراهم المشروية على ثلاثة أنواع اما أن يكون مضرها على البائع الفضة أو كذا
سواء أو كانت فضتها غالبة عليه فان كان مضرها غالبا يتظر ان أمكن تخليصها بالادابة
والسبيل بتميزه بمضرة وفئة منفصلين لا يجوز بيعها بالفضة الخالصة الا أن يكون
النقص أكثر مما في الدراهم من الفضة لتكون الفضة بازاء الفضة بمثلها ووزن الباقي بازاء
العصر وان لم يمكن تخليصها بالادابة والسبيل تكون الفضة مستهلكة بغيره فغيره تكون
بتميزه الخالص ويجوز بيع هذه الدراهم واحد اثنان ويجوز استقراضها والمبايعتها
عددا ان كانت ترجع بين الناس عددا وان كانت ترجع وزنا لعددا لا يجوز ذلك الا وزنا
لانها لا يصير عددا الا بالاصطلاح فاذا لم يوجد الا بالاصطلاح بقيت وقيمة واما اذا كانت
نقشها غالبة بان كان ثلثها فضة وثلثها صاعرة افسى في حكم الزنوف (١) ولا يجوز بيعها
الاجل على من الفضة الخالصة ولا يجوز استقراضها والمبايعتها الا وزنا كالفضة الخالصة
وكذا حكم الفضة المغشوشة اذا كان غشها على بالفضة فكون كفضة واما اذا كان
صفرها ونقصها واه فلا يجوز بيعها بالفضة البيضاء الا اذا كان الخالص أكثر ولا يجوز
استقراضها والمبايعتها الا وزنا لانهم بتميزه الدراهم الرديئة والفضة فيها وزنها شرعا

(١) واذا كانت الدراهم ثلثها فضة وثلثها
صفر فبتميزه الدراهم الزينة ان لم تكن
مشار إليها لا يجوز الشراء بها من غير وزن
كافي الدراهم الزينة والتبرجة ان اشترى
بها او لهما لم يجوز استقراضها الا وزنا وان
كانت مشار إليها لا يجوز الشراء بها من غير
وزن كافي الدراهم الزينة كذا في
التاريخية من البيوع

كالخطة في السبلة ولا يجوز ائتمارهم الا ونا الآن بشرها في المبيعة تصير باع
القدر كالأشياء الى الدراهم الجيدة ولا يتقض العقد به لا كهي قبل التماس ويعينه عليها
لا ما من ولم يعين في العقد ولا يجوز بيع بعضها بعض نسبة لاجل الوزن من المحيط
المسخر في باب الصرف بخازنة * ثم ان كانت هذه الدراهم التي غلب غشها تروج
بالوزن فالبيع بها والاعتراف بها بالوزن وان كانت تروج بالميزان فالبيع والاستقرار بها
بالعتايس غير وان كانت تروج بها فكل واحد منهم وما دامت تروج فهي أمانة لا تعين
بالتعيين ولو هلك قبل القبض لا يطل العقد واذا كانت غير رائجة فهي مبيعة تعين بالتعيين
ويطيل العقد به لا كهي قبل التماس وهذا اذا كانا يعلمان بجالها ولم كل من العاقد أن
الآخر يعلم فان كانا لا يعلمان ولا يعلم أحدهما أو يعلمان ولا يعلم كل أن الآخر يعلم فأن
البيع يتعلق بالدراهم الرائجة في تلك البلدة لا بالمشاير اليه من هذه الدراهم التي لا تروج وان
كانت يقبلها البعض ويردّها البعض فهي في حكم الزيف والنهر حجة فيتمتع بالبيع
بجنسها لا بغيرها كما هو في الرائجة لكن يشترط أن يعلم البائع خاصة ذلك من أمرها لانه
رضي بذلك وأدرج نفسه في البعض الذي يقبلها وان كان البائع لا يعلم تعلّق العقد على
الأروج فتح القدر في الصرف * عادت شهر بخاري وسمرقند أنت كبيع بخاري
ميكند وانكاهردياري راسي درم رانج ميدهندوني ~~تصحيح~~ وكسي تواله كنيكر دكه
حطمان تاديب ميكنه تماندري شري آيد كزخو اهداني آجياب في چون عرف مسبقه
شده است (١) من أوائل بيع القاعدية * قال من لم على آخر جاد اذا اقتضى زوفا
في عرف فأنه عرف فارت عليه بيع الزايفه فان كان علم حين أنفقها أنها زيفة ليس له أن
يردّها على الأول والا فله رد على الأول رواه بعضه أو رضاء من دعوى القاعدية

(كتاب المداينات)

(س) رجل طلب من آخر قرض عشرة دراهم بأكثر لا يجوز لأن فيه ربا والمصلحة في
ذلك أن يبيع المقرض ثوبا يساوي عشرة بأكثر من عشرة بما يتفقان عليه ثم يقرض
رجلا آخر عشرة ثم يبيع المشتري ذلك الثوب من المستقرض بعشرة وبأكثر منه
العشرة ثم يبيع المستقرض من البائع الأول بالعشرة التي استقرض منه فيرد المدة المقرض
من العشرة وبيع في يده شيء وقد وصل الثوب الى صاحبه وحصل له على المشتري الأول
فمن الثوب وهو أكثر من عشرة ووصل الى المشتري عشرة فخير ومن يفي فضل
الفساد يحكم الزمان بالسودق الفاسدة * رجل له على آخر عشرة دراهم أراد أن يبيعها
ثلاثة عشر الى أجل قالوا يشتري من المدينون شيئا ثلث العشرة وبيع المبيع ثم يبيع من
المدينون ثلاثة عشر الى سنة فيقع التجر من الحرام ومثل هذا مروى عن رسول الله عليه
السلام أنه أمر بذلك رجل طلب من رجل دراهم بقرضه بده وازده فوضع المستقرض
ستاعين يدى المستقرض ويقول لأقرض بعت منك هذا المتاع بمائة درهم فيشتري
أقرض ويدفع الدراهم اليه وبأخذ المتاع ثم يقول المستقرض بعتي هذا المتاع بمائة
وعشرين فيبيعه فيحصل له المستقرض مائة درهم ويعود اليه مائة ويجب المقرض عليه

(ترجمة)

(١) عادة أهل مدينة بخاري ومدينة
سمرقند أنهم يجعلون البيع بالدينار
ويجعلون قيمة كل دينار ثلاثين درهما
بغير تكبير ولا بقدر أحد على أن يسكر
لأن السلطان يركبه فولي بخاري وعثمان
بطلب الدينار ولا آجياب لأن العرف
كان مستقبضا

مسئلة مذ كوره سائر كنبه اولان
خيلدن احسن ووجه اولوب على شري
اولوري الجواب مشر وعسر كذا أفتي
ابو الوه ودرجه الله به

(ترجمة)

هل تكون هذه المسئلة المذكورة أحسن
وأوجه من المسئلة التي في سائر الكتب
ويعمل بها شرعا الجواب نعم

مائة وعشرون درهما والواثق الا حوط أن يقول المستقرض للمقرض بعد ما قترنا المعاملة
كل مقالة وشرط كان بينهما قد تركته ثم بعد أن يبيع المتاع وهذه المسئلة دليل على
جواز بيع الوفاء اذ لم يكن الوفاء شرطا في البيع هذا اذا كان المتاع المستقرض فان كان
المتاع للمقرض وليس للمستقرض شيء ويريد أن يقرضه عشرة بثلاثة عشر الى أجل فان
المقرض يبيع من المستقرض سلعة بثلاثة عشر ويبيع السلعة الى المستقرض ثم إن
المستقرض يبيع السلعة من أجنيبي بعشرة ويدفع السلعة الى الاجنبي ثم الاجنبي
يبيع السلعة من المقرض بعشرة ويأخذ منه العشرة ويدفعها الى المستقرض فيسبرأ
الاجنبي من الثمن الذي كان عليه للمستقرض فتصل السلعة الى المقرض بعشرة وللمقرض
على المستقرض ثلاثة عشر الى أجل وحيلة أخرى أن يبيع المقرض من المستقرض سلعة
بثلاثة عشر الى أجل معلوم ويدفع السلعة الى المستقرض ثم يبيعها المستقرض من أجنيبي
ثم إن المستقرض يشتري البع من الاجنبي قبل القبض أو بعده ثم يبيعها المستقرض من
المقرض بعشرة ويأخذ العشرة فيحصل المستقرض عشرة وعليه للمقرض ثلاثة عشر
وتصل السلعة الى المقرض بعشرة والمقرض وان كان مشتريا ما بأقل مما باع فأقل فتم
الثنى الا أن ذلك جائز لتخال البع الثاني وهو البيع الذي جرى بين المستقرض والاجنبي
وحيلة أخرى أن يبيع المقرض من المستقرض سلعة بثمن ويجعل ويدفع السلعة الى
المستقرض ثم إن المستقرض يبيعها من غيره بأقل مما اشترى ثم ذلك الغير يبيعها من
المقرض بمثل ما اشترى لتصل السلعة اليه بعينها وبأخذ الثمن ويدفعه الى المستقرض فيحصل
المستقرض الى المقرض ويحصل الربح للمستقرض وهذه الحيلة التي هي العينة التي ذكرها محمد
وقال مشايخنا يبيع العينة في زمانها من البع الذي يجري في أسواقنا وعن أبي يوسف
أنه قال العينة جائزة ما جورة وقال أبو حنيفة كان القرار من الحرام قاضيان في فصل
فما يكون فورا من الرابن كالبسوع * (حم) لا بأس بالبيوع التي دفعها الناس
لتصير زرع الرابا * (عن) هي كبرهنة وذكر الباقي في تفسيره أن عند محمد تكبره وعند
أبي يوسف لا بأس به او عند أبي حنيفة مثله قال الزهري خلاف محمد في العقد بعد المقرض
أما اذا باع ثم دفع الدراهم لا بأس به بالاتفاق فتنة في باب الكراهة فيما يتعلق بالبيع في
الاموال * قضى المديون الثمن المؤجل قبل الحلول أو مات فأخذ من تركته جواب
المأخرين أنه لا يؤخذ من المراجعة التي جرت بالمبايعه بينهم الا بقدر ما مضى من الايام قبل
لتم الدين أتقى بدأضا قال نعم وقال لو أخذ المقرض والمراجعة قبل مضى الاجل
فالمديون أن يرجع منها بمجدة ما بقي من الايام (١) فتنة في المدائيات * رجل أقرض
عشرة دراهم وطلب على ذلك رجلا وأخذ فقامتقرض أن يحجب ذلك من الاصل جواهر
الفتاوى في أوائل السكفالة (نح) كان يطالب الكفيل بالدين بعد أخذه من الاصيل
ويدفعه بأمر المراجعة شيئا حتى اجتمع عليه سبعون ديناراً ثم بين أنه قد أخذه فلا شيء لأن
المبايعه بناء على قيام الدين ولم يكن فتنة في المدائيات * ولو أقرض على أن يقرضه
بالكوفة فهو فاسد (٢) خلاصة (ت) في الصرف * القرض الفاسد يفسد المال

(١) فيه فتنة كذا في فتح القدير والمخ
ومسائل القرض ذكرت في البرازية في آخر
الفصل الاول من البيوع وفي الخاتمة في
باب الصبر

كعقبيه حتى لو استقرض بثأفه منه ما ملكه وكذا ما عثر الاعمى ويجب القيمة على المستقرض
 او هذه المسئلة في اخرى وهي ما اذا اقرض بشرا اقرض بأمه المأمورة فله على القرض ثلاث
 * (قت) لم يجوز قرض القيمي ككتاب وحطب وخشب وقصب وسائر الياحين الرطبة والبقول
 اذا الواجب في القرض رد المثل وايت هذه بخلية وكذا الحيوان لم يجوز عندنا ما مر ويجوز
 الثاني كيجوز سلمه الا في الجوارى وأما الحناء والوسمة والياحين اليابسة التي تكال
 فلا بأس باستقرضها لانها مضمونة بالمثل ثم في كل موضع لا يجوز القرض لم يجوز الانتفاع
 الانتفاع به لعدم الحل ويجوز بيعه لشبوث الملك كبيع فاسد اذ المقبوض بقرض فاسد
 كقبوض ببيع فاسد سواء جامع القصورين في الثلاثين * (م) استقرض فورا به ورجعي
 استعار فورا البتة عمله يوما غير فوره فله في حالة الاستعمال لم يضمن وما في الجامع أن
 استقرض الحيوان مضمون ليس هذا امتداد ذلك أن يدفعه حيوانه ليستملكه فينتفع به من
 المحل انزوي به ابن جماعة عن الثاني استقرض قواما ككيلا او وزنا ثم انقطع به برأى أن
 يدخل الحديث الا ان تراضي على قيمته كاستقرض طعاما في باديه الطعام رخيص ثم
 التقى في باديه الطعام غالي ليس له الطلب بل يوفى المطلوب ليعطيه في تلك البلدة وعن محمد
 استقرض طعاما بالعراق ونقيه بمكة عليه قيمته بالعراق يوم الخصومة وليس عليه أن يرجع
 معه الى العراق لآخذه وقال الثاني عليه قيمته يوم أقرضه وبشر عن الثاني أقرض طعاما
 أو عصب ثم التقى في باد الطعام فيه غالي أو رخيص يستوفى منه بكفيل حتى يوفيه في مكان
 الاخذ وقال الثاني أيهما طلب قيمته التي في تلك البلدة حال الخصومة أقضى بها والقول فيها
 قول المطلوب وان كان قائما في يده ألزمه أخذه ولا أقضى بالقيمة بزيادة في القرض من
 كتاب الميوع * رجل استقرض من رجل حنطة في خراسان ثم التقى في كerman
 فله قرض أن يطالبه بأن يخرج اليه أو إلى وكيله في خراسان أو أن يخرج اليه من قيمته ببيعة
 خراسان في كerman وله أن يكلفه بذلك كفيل يخرج اليه عند موافاة أو موافاة وكذا
 يخرج ان كان أي المستقرض دفع الكفيل اليه يجيبه حتى يخرج اليه خراسان أو يخرج اليه
 من قيمته بكرمان لكن بسعر خراسان وان رضى المقرض بالقيمة وأبى المستقرض يؤاخذ
 باسم القيمة الى المقرض وان رضى أن يأخذ منه القيمة بقيمة خراسان فلان يؤاخذ به حتى
 يخرج اليه في الموضع الذي يخاضه فيه من كerman هكذا ذكر وهو الصحيح وانصب كالقرض
 في هذه الاحكام ذكره في المتن جواهر الفقه في الكفالة * ورجل استقرض من
 رجل دراهم بخارية بخارية أو اشترى ساعة بدراهم بخارية بخارية فالتقى في بلدة لا توجد
 البخارية فيها قالوا يرجل بقد والمساقة ذاهبا وجابيا ويستوفى منه بكفيل لانه ذو عسرة
 فكان له المنظر الى المسيرة من صلح الخياينة في الصلح في الدين * التدوير استقرض
 دراهم بخارية والتقى في بلد لا يتدر على البخارية ان كانت تنفق في ذلك البلد فان شاء
 صاحب الحق أجله قدر المساء ذاهبا وجابيا ويستوفى منه بكفيل ولا يأخذه وان كانت في
 بلد لا تنفق فيه وجب القيمة مختصرا للتاريخانية في الرابع والعشرين من الميوع ورجل
 أقرض من الناصري مبلغا قيمته سبعة اشاقيل نصف دينار ونيابوري وصفت سبعون ونيابوري

سعر الناصر حتى صارت قيمته ثمانية عشر دينارا نيسابوري فله أن يدنا له بالسند الذي
 دفعه اليه وإن لم يوجد ذلك يجب عليه من النيسابوري من جواهر الفساوي في الكفاية
 والمواصلة والمقرض * استقرض فلوسا فكسدت رذمتها در المقرر في الصرف أن
 الدائن إذا استوفى من غريمه زيوفا فأنفقها ثم علم أن زيوفا رذمت الزيوفا ويرجع بالحياد
 شرح المجمع لابن ملاك في فصل فيما يدخل في المبيع تبعا لمخلصا * استوفى دينه دراهم
 فأنفقها ثم علم زيوفا ثم يرجع بشئ عند حدهما وعند أبي يوسف رذمت الزيوفا ويرجع بالحياد
 فنية في بيع الشئ على أنه كذا من البسوع * ومن له على آخر دراهم حياد فقتضاها زيوفا
 وحول لا يعلم فأنفقها أوهاه كسكت ثم علم فليس له شئ وقد تم احتدؤه عند أبي حنيفة ومحمد
 وإن كان المتقبض فأنما له أن يرده ويرجع بمثل حقه (١) كافي شرح الوافي من مستترقات
 البيع لمخلصا * قال إذا كان له على آخر دراهم حياد فقتضاها زيوفا وقال أنفقها فإن لم يرج
 فرددها على ففعل ولم ترجح أنه أن رددها ولو وجد المشتري المبيع معيا فأراد أن يرده فقال
 البائع بعه فإن لم يشتر فرده على فغرضه فلم يشتر ليس له أن يرده (٢) والفرق أن الزيوفا
 لا تصير ملكا للفايض بالحياد ما لم يجوزهم أو أنه على التجويز برواجه أو راجعا أن يذهبها
 انسان مسكن بالحياد في غن مبيع أو قضاء دين فإذا وجد القبول من ذلك تم المقتضى لهذا
 قبله ساقا عليه اقتضاء وإذا لم يوجد القبول لم يصير ملكا فلكان حق الزيايا كما كان
 فأنه انما يقطا إذا دخلت في ملكه ولم تدخل بعد فهو انما تصرف في ملك الغير وفي فصل
 العيب المبيع ملكه وامتناع الرد كان معلقا بالتصرف فيه فانه دلالا لرضا وأما البايع
 بيبه ووجد القبول إذا لم يشتر باطل لا ينم شيا (٣) قال ومن له على آخر حبة إذا اقتضى
 زيوفا فلم يعرف فأنفقها فوردت عليه بعيب الزياية فإن كان علم حين أنفقها أنها زيفة ليس له
 أن يردها على الأول والأقله أن يردها على الأول سواء رذمت قضاء أو برضا بخلاف المبيع إذا
 رذمت برضا حيث لا يرده على بانبه لانه انما امتنع الرذمة لأن الرذمة برضا جعل يباع
 حديدا في حق الثالث وهو البايع الأول وههنا لا يمكن أن يجعل يباع حديدا لانه لا يعلم
 الرذمة قلنا أن ملكه متعلق بالتجويز لم يوجد ولا يبيع بدون الملك من دعوى القاعدية
 * أخذ دراهمه من عليه وأنفقها بالناقد ثم وجد بعضها زيوفا فلا ضمان على الناقد
 وردت على الدافع وإن أنكر الدافع أن يكون ذاهم فوقعه فالقول قول القايض (٤) لانه
 ينكر أخذ غيره هاو هذا الم بشر باستيفاء حقه من الحياد فإن كان أقل فلا يرجع إن
 أنكر الدافع أن يكون ذاهو في أواخر السابيع من قضاء البرازية * ولو أضر خلطاله
 أن يشد فلا ناعنه أنه دراهم حبيدة فقتده ألقا به رجعة وأغتمه لم يرجع إلا على ما أعطى
 لأنه يرجع بحكم الاقراض ولو كان المأمور كقبلا يرجع بألف حبيدة لأنه يرجع بحكم تلك
 ما في ذمة الاصيل (٥) منة المفتي * السيدون إذا اقتضى الدين أجود دنا عليه
 لا يجبر الدين على القبول كالأودع اليه أنه أنقص مما عليه لا يجبر رب الدين كالأودع
 خلاف الجلس وذكر في بعض النكبات أنه إذا أعطاه أجود دنا عليه يجبر على القبول عندنا
 خلافا لآخر والصحيح هو الأول ولو كان الدين مؤجلا فقتضاء قبل حلول الأجل يجبر على

(١) وإن علم فلا شئ له انشاقا وليس له أن
 فأنما أن يرده لانه استقط حقه في الجودة
 كما سبق في القاعدية

(٢) سئل عن له على آخر دين من الدنانير
 أو النضفة دفعه له بشرط أن لا يرج وأن
 لا يردها عليه فخرج منها البعض وبقي
 البعض هل له أن يرده أعاب نعم له رده كذا
 في فتاوى ابن نجيم في آخر الهبة

(٣) والمسئلان مذكوران في الصلح من
 الدين من الثمانية والتارخانية في خيار
 العيب فتلاعن القنية والمختارات

(٤) كذا في الفصل السادس من اجارة
 الخلاصة وقد تقدم في كتاب الاجازات
 (٥) مما يناسب هذه المسئلة في كتاب
 الوكالة فتلاعن الغنيمات الفضلية

القبول وان أعطاه المدينون أكثر مما عليه ورأفان كانت الزيادة زيادة تجرى بين الوزنين جائز
 وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أوفى الدين أكثر وقال إن الله ما ينظر إلا في
 هكذا وزن محمول على ما إذا كانت الزيادة زيادة تجرى بين الوزنين وأجبهوا على أن الدافع
 في المائة تسير بجري بين الوزنين وقد دراهم والدرهم من كثير لا يجري واختلافوا في نصف
 الدرهم قال أبو نصر الدوسي نصف الدرهم في المائة كثير دعي صاحبه فإن كانت الزيادة
 كثيرة لا تجرى بين الوزنين إن لم يعلم المدون بالزيادة ترد الزيادة على صاحبه وإن علم المدون
 بالزيادة فأعطاه الزيادة اختياراً هل يحمل الزيادة للتساوي إن كانت الدراهم المدفوعة مكسرة
 أو صحاحاً لا يضره التبعيض لا يجوز إذا علم الدافع والتابعض ويكون هذا حسب المشاع
 فيما يحتمل التسعة وإن كان المدفوع صحاحاً يضره التبعيض وعلم الدافع والتابعض جازي ويكون
 هذا حسب المشاع فيما لا يحتمل التسعة فاضحيان في أوائل باب الصرف * (جن) رب الدين
 إذا ظفر بجنسه حقه من مال المدينين على صفته فله أخذ بقبر رضاه ولا يأخذ الجدي بالردى
 وله أخذ الردى بالجدي ولا يأخذ بخلاف جنسه كالدراهم والدنانير وعن أبي بكر الرازي له
 أخذ الدنانير بالدراهم وكذلك أخذ الدراهم بالدنانير استحساناً لا قياساً ولو أخذ من القرم غيره
 ودفعه إلى الدائن قال ابن سلة هو غاصب والغريم غاصب الغاصب فإن ضمن الاستدانة بصر
 قصاصاً بدينه وقال نصير بن يحيى صار قصاصاً بدينه والأخذ بعين له فيه ينسقى (١)
 ولو غصب جنس حقه من المدينين فدفعه منه القرم فالخيار هنا قول ابن سلة قسبة في كتاب
 المداينات رجل أخذ دراهم المدينين ودفعها إلى الدائن قال نصير لا يضمن لأنه كالعين له
 وعليه الفتوى كذا ذكره في غصب الواقعة من غصب الناعدية لمصاح * وفي جمع البخاري
 أخذ غير الدائن من مال المدينين قد رد الدين ودفعه إلى الدائن إن كان ما أخذه من جنس
 الدين فالخيار وفيه قول نصير وإن كان من غير جنسه فالخيار قول ابن سلة ضمانات فضيلة
 في ضمانات غاصب الغاصب والحاصل من الجواب أن صاحب الدين إذا استهلك شيئا من مال
 المدينين فإن كان من جنس دينه بصير قصاصاً بدينه وإن لم يتقاهما وإن لم يكن لا يصير
 قصاصاً وإن استهلك شيئاً من ذوات القيم لا يصير قصاصاً بدينه ما لم يتقاهما (٢) عمادية
 في بيع الوفاء * وفي وكالة البرازي للزوج عليها دين وطلبت النفقة لا تقع المقاصة بين
 النفقة بالرضا الزوج بخلاف سائر المدينين لأن دين النفقة أضعف فصار كاختلاف الجنس
 فشا بهما إذا كان أحد الحقين جيداً والآخر ديباً ولا يقع التقاضي بلاثراض عند رجل
 ودبعة وللمودع عليه دين من جنس الوديع لم يكن قصاصاً بالدين حتى يجتمعا وبعد الاحتجاج
 لا يصير قصاصاً ما لم يحدث فيه قبض وإن قبضه بكفى الاجتماع بالتجديد قبض فتقع المقاصة
 وحكم المنصوب عند قيامه في يد رب الدين كالوديع (٣) انتهى اشياء في المداينات
 * وفي الفتاوى رجل لعند رجل ألف درهم ودبعة وعلى المودع لرجل ألف درهم دين
 فدفع المودع الوديع إلى الغريم المودع فلمودع اختياراً إن شاء أجاز القضاء ولا شيء له على
 المودع وإن شاء ضمن المودع فبأن أخذ منه القرم والمودع لرب الدين لأن المودع ملك الوديع
 بأداء الشئان سابقاً على الدفع إلى الغريم وتبين أنه قضى دين الغريم من ماله بخلاف أمره فيكون

- (١) كذا في الخاتمة في إراء الغاصبية
 والمدينين من كتاب الغصب سيم
 (٢) سئل عن رجل له دين على آخر
 فطالبه فوجد منه ثوباً فآخذه منه وقال
 لا أعطيك حتى تعطيني حق وذهب به ففاه
 له المدينون بعد مدة بدينه وطلب بدينه
 فادعى هلاكه هل يكون حكمه حكم
 الرهن ويكون مفعولاً عليه من دينه أم لا
 أجاب نعم يملك هلاك الرهن وهو نا عليه
 كذا في فتاوى ابن نجيم في الرهن عم
 (٣) وتبي هذه المسئلة في كتاب الوديع
 نفعاً عن وكالة البرازية سيم

متبرعا وأشار محمد في كفاية الأصل إلى أن المودع ضامن يدفع الودعة إلى غريم صاحب الودعة. ومروءة ما ذكر في كتاب الكفالة وجعل دفع إلى رجل أو أنفد درهم وقال لما قضى بهذا ما وجب إقلاق على من الدين ولا تدفعها إلا بغير ضمان فلان قد دفعها إليه بغير ضمان من فلان كان ضامنا. ألا ترى أن سجدا ضمن الوكيل الدراهم مع أن الدراهم أمانة في يده وقد دفعها إلى غريم صاحب الامانة ذخيرة في الثاني من المداينات * قضاء الدين بطريقه المقاصة بآله أن ما يقبضه رب الدين يصير مضمونا لانه يقبضه لنفسه على وجه التملك ولرب الدين على المديون منه أي من ماله ذمته فله شتان قصاصا وقد تحققت بغير ذم الباع لان عن العبد آخر الدين يكون قضاء عن الاول وانما كان طريق قضاء الدين المقاصة لان قضاء الدين حقيقة لا يمتد ولا في القضاء بصادف العين وحق صاحب الدين وصف في الذمة. وإذا قالوا الدينون تقضى بأمتثالها (١) غايه في آخر كتاب الايمان * (شج) طلب دينه العشرة من المديون فأعطاه النامان الحنطة ولم يعدها منه صريحا ولم يقل انما من جهة الدين فهو يسع بالدين وان كانت قيمتها أقل من الدين فان كان السعر بينهما معلوما ما يكون يسعا بقدر قيمتهما من الدين والا فلا يسع بينهما قسمة في المداينات * (جث) قضى دين غيره ليكون له ماعلى المثل لطلب فرضي جائز وفي (ط) و(حك) بخلافه (٢) وقال ولو أعطى الوكيل بالبيع الأمر الثمن من ماله قضاء عن المشتري على أن يكون الثمن له كان القضاء على هذا الخاصة ويرجع البائع على الأمر بعا أعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله من أجل المازبور * وفي ذخيرة صاع الوكيل الأمر على جارية بعثها على أن يكون الثمن للأمر على المشتري لا يمتد إلى صلح ولو أن الوكيل قضى الأمر الثمن الذي له على المشتري ولم يشترط في القضاء أن يكون الثمن للأمر على المشتري لا يمتد إلى صلح فهذا القضاء لا يجوز وكذلك لو قضى الوكيل الثمن للأمر على أن يكون الثمن الذي للأمر على المشتري لا يمتد إلى صلح كان باطلا أيضا (٣) تناه حاشية في الوكالة في الفصل المازبور * وفي العيون ميت عليه لا شرأ وله على رجل أنف فأذى الرجل دين الميت إلى دائته بغير أمر وصيه أو وارثه قال محمد بن قال للداين حين القضاء خذ هذا الألف الذي على فلان الميت عن الألف الذي لك عليه برئت ذمة الميت ولم يكن الوصي أو الوارث مطالبة بمدين الميت بالألف وان لم يقل ذلك فمك ذلك تبرأ ذمة الميت ويبقى عليه دين الميت على حاله حتى يكون الوصي أو الوارث مطالبة بالدين لانه قاض دينه بماله متبرع برضائه وبه لا يسقط عنه دين الميت شيئا من فحائل الأمر فوات الوصي * (شج) اذا كان على الميت دين وللميت دين على رجل فكان للمديون الميت أن لا يقضى دينه مالم يقضوا دين الميت لأن مدين الميت لا يبرأ بدفعه الدين إلى الوارث حال قيام الدين على الميت في الثامن والعشرين من التصوانين * (ص) تبرع رجل بأداء دين لا رضامن عليه صنع وكذا لو قبل الحوالة بغير أمر الخبير برضا الحال له صنع ولو تبرع بدين ثم انقض ذلك بوجه من الوجوه يعود إلى ملك القاضى اذا تبرع بقبضه دينه ولو قضى بأمره يعود إلى ملك من عليه وبينه للقاضى مثله ولو تبرع بغيره ثم خرج من المهر بتردها وأخرج نصفه من المهر بطل قبل الدخول

(١) عسى قضاء الدين بآله العاقل
عاشقوه أن الدين وصف ثابت في الذمة
وهذا الوصف لا يزول عن الموصوف فإذا
انصف الدائن حال كونه أخذ ما أعطاه
عن المديون برئ منه وخلص من المطالبة
بغير طريق المقاصة كما وجدت في بعض
العلماء بعد
(٢) لانه يكون تملك الدين من غير من
عليه الدين بعد
(٣) حتى هذه المسئلة في كتاب الوكالة
تقلا عن الأشباه بطريق النقل من القسمة
وذكر ما يناسبه أيضا نقل عن
إسنا بأرضانية ونور العين سب

يرجع الى ذلك المتبرع وكذلك المتبرع بالن في اذا انقضى البيع ورجع بالن في الرابع
والثلاثين من الفصولين * (ع) تبرع بقضاء الدين على انسان ثم أبرأ الطالب المظلوب
على وجه الاستاقطاع فله تبرع أن يرجع عليه عما تبرع فنية في المداينات * اذا
تبرع انسان بقضاء الدين بغير امره ثم ظهر أن لادين وهو الدين الى ملك المتبرع خزانة
المعتدين في آخر فصل في التبرع من البيع * ولودفع المديون الى الطالب لينة فله ذلك
في يده كتبت في الفصل الثاني عشر من كتاب الغصب أنه يملك على المظلوب من يبيع
الفتاوى الكبرى في البيع * أعطى المديون دينه من الدائن حيث أخذ اللصوص
الطريق يأخذون أموال المسافرين فأراد الدائن أن لا يأخذ منه ليس له ذلك لأن المدينون
حينما قدر على الاداء فله أن يؤذى كذا ذكر عن ابراهيم بن يوسف * قال الفقيه أبو الليث
وعندي أن اللصوص اذا استولوا عليهم فله أن يتعسف من القبض لأن المال صار في أيدي
اللصوص ألا يرى أن الكفيل بالنفس اذا أسلم في قفارة أو في موضع لا يقدر المسكون له
على استيفاء حقه منه لم يصح تسليمه وكذا الغاصب اذا سلم الغصوب الى المالك في موضع
يحتاج عليه لم يصح تسليمه حتى كان للمالك أن لا يقبل وإذا لم يقبل لا يبرأ الغاصب عن
المغصوب ويقول الفقيه يفتي ذخيرة هانية في كتاب المداينات * (ق) يبيع المديون
طالب القبل لمن ربه الدين بعد القضاء ان كان دفعه وورق الكتاب ولومات الدائن بعد
الاستيفاء وبقت القبالة في ورثته فله مديون طلبها منهم ان كانت الكفالة مملوكة له وان
كانت مملوكة للدائن فله طلب وثيقة القضاء منه أو من ورثته اذ يدفع القبالة ولا بد في بيان
صحته دعوى القبالة من بيان قدر الكفالة وصحتها وبيان قدر المال المكتوب فيها فنية
في أوائل كتاب المداينات * (ش) قال المديون بعشرة للدائن أعط القبالة وخذت خمسة
فأخذها منه ودفع القبالة من غير صلح جرى بينهم ما لا يقطع حقه في الباقي في باب ما يقع به
البراءة من مداينات القسيمة * قال المديون وفي يده قبالة عشرة دنانير ببيع دينار بده قبالة
شورهم (١) يبرأ من الباقي ويهبط في جامع الفصولين * رجل أورد الى بعض التجار
من رجل سقجة فأعطاه التاجر بعض المال وبقي البعض حل يكون لصاحب السقجة أن
أن يطالب التاجر بأداء ما بقي قال رحمه الله ان كان للكتاب مال قبل المكتوب اليه فكيف
اليه أن يدفعه الى صاحب السقجة فأقر المكتوب اليه بالكتاب وأقر أن المال دين عليه
للكتاب يجبر المكتوب اليه على دفع الباقي فان لم يقر المكتوب اليه بالكتاب لا يجبر وكذا اذا
لم يقر أن المال دين عليه للكتاب لا يجبر الا اذا أقر المكتوب اليه أن لصاحب السقجة ديناً
على الكتاب وشئ منه لصاحب السقجة فيصحب شئ منه ويؤخذ به قاضيان في كتاب
الكفالة والمقرض لو نجح به كل شهر ثم رجع فله ذلك جامع الفصولين * والحق في صحة
تأجيل المقرض أن يجعل المقرض المتقرض على آخر يديه فأجل المقرض ذلك الرجل
مدة معلومة فانه يرضى حتى ليس له أن يطالب المقرض بشئ اذا انحلت المدة براءة الدين
في رواية وبراءة المطالبة في رواية وليس له أن يطالب الممتلئ عليه قبل الاجل جامع
الفصولين في الرابع والثلاثين * (س) قال الدائن للمديون بعد المطالبة اذهب وأعطني

(ز)

(١) أعطني خمسة دنانير أعطك القبالة

كل شهر عشرة وليس بتأجيل لأنه أمر بالايعاء * (مط) ما يدل على أنه لو باع عبادة إلى
سنة على أن يؤدى إليه كل شهر كذا صبح البيع من شروط الخصم * قال أى الدين
بشر المدين لا أتقر بحال حتى يؤخره على أو يحط ففعل أى التأخير والحط لأنه ليس بمكر
عليه أى الدين حتى أنه بعد التأخير لا يتمكن من مطالبة في الحال وفى الحط لا يتمكن من
مطالبة ما حط أبداً ولو أعلن أى ما قاله سراً أخذ الآن أى أخذ المال من التز في
الحال بلا حط وتأخير در في باب الصلح * ماتت المرأة والمهر على الزوج فأجل سائر
الورثة شهراً فهل لهم أن يطالبوه قبل الشهر أم لا أجاب نعم لأن التأجيل دفع العقد
فيسمى بشراء العقد كالزيادة وشراء العقد ديمقاً للعقد وعليه ولم يبق لأبى أنه لو أجل
في الفتن بعد هلاك المبيع أوزاد في الفتن أو في المبيع لا يصح ولو أجل بعد هلاك البائع
أو المشتري والمبيع قائم صحت لهذا قاعدة في كتاب الدعوى * والتأجيل ثلاثة أن ضرب
تأجيل بأيام أو شهراً أو سنة من معلومة وأنه صحيح إذا قبل المطلب والأفلا والمال حال
وتأجيل إلى أجل مجهول جهالة متقاربة كالصناديق والديار والحداد والمنهوز والمهرجان
ومحوراه فصح التأجيل وإن كان البيع بهذه الأجل فاسداً لا يمكن التأجيل في الفتن إلى
هذه الأجل جائز وتأجيل مجهول جهالة متفاحشة كالأجل إلى مهيب الرمح أو مطر
السما أو قدوم الحماح أو قدوم شريك من سفر ومحوها فاجل باطل والمال حال في
باب ما يتعلق بالأجل من مدائيات القنية * صح تأجيل بدل المسم لك درهم كان أو دينار
أو غير ذلك وقال زفر لا يصح جامع القسوين في الرابع والثلاثين * ولو كان على آخر
تتم مبيع ففعله بمحو ما على أنه أن أخر عليه فحله فاقبال مال عليه حال فالأمر كما شرط مجمع
الحنافى * رجل له على رجل ألف درهم فترض فصاله على مائة منها إلى أجل صحت الحط
والمائة حال وإن كان المستقرض جاحداً للقرض فالمائة إلى الأجل فاضحان في
الصرف من كتاب البيوع * من عليه الدين المؤجل إذا قضى المال قبل حلول الأجل ثم
استحق المقبوض من يد القابض عاد المال مؤجلاً لأن الأجل ما سقط ههنا مقصوداً إنما
سقط حكم القضاء من قبل من له الأجل وفي المتن عن محمد رجل له على آخر ألف درهم حالة
فقال له رب الدين إن دفعت إلى عبد أجسمائة فالحسمائة الأخرى مؤخرة عنك سنة
وإن لم تدفع عدا أجسمائة فالألف عليك على حالها فهذا جائز (١) ذخيرة في أول كتاب
المدائيات * (ص شش) قضاة قبل أجل برئ وليس للطلب أن يأبى القبول * (قخ)
ولو رده بائناً عاد مؤجلاً ولو اشترى منه شيئاً بالدين المؤجل ثم رده بغير قبضه عاد
الأجل ولو تقبلاً باللا يعود ولو كان بهذا الدين كميل لا تعود له الكفاية في الوجهين في آخر باب
ما يتعلق بالأجل من مدائيات القنية * عليه مال مؤجل فقال بطله حالاً وقال
أو أبطلت الأجل أو قال تركت هذا الأجل فهذا كله بطل الأجل ويصير المال حالاً ولو
قال لا حاجة في الأجل أو قال برئت من الأجل فالمال مؤجل على حله (٢) قبل
المسئلة المذكورة * ولا يجوز لأمر بض أن يقضى دين بعض الغرماء دون بعض (٣)
سواء كان الدين في الصحة أو في المرض إلا ما استقرضه في مرضه ولو اشترى شيئاً في مرضه

(١) مثل من رجل عليه دين لا تسقط
عليه في غرة كل شهر قدر ما علموا أو شهد
عليه أنه أدام في الشهر ودخل من
الثاني فصفه ولم يوف قطعه كان لاحق
عليه في القسط ويكون المال حالاً فهل
الاتهاد صحيح ويعدل بوجوبه أم لا
أجاب نعم الاتهاد صحيح كذا في فتاوى
ابن نجيم

(٢) كذا في خزنة المنتهين في أقرار
أمر بوض

(٣) الآن يكون استقرض في مرضه
ألفاً أو بض أو اشترى شيئاً بثل قيمته وقبضه
ثم قضى القرض وقد غن ما اشترى فأت
ذلك يجوز على الغرماء كذا في خزنة المنتهين
في أقرار المريض

(١) وكذا في الفصولين في إقرار المربض
من أحكام المربض وذكره في البداية
وكذا في الخلاصة والبرازية في إقرار
المربض مع التفصيل

فيقرضه ساؤه خزانة الاكل (١) في آخر كتاب الإقرار * رجل مات وعليه دين لرجل
فقال صاحب الدين قبضت منه في حجة الالف التي كانت في عليه وغرماء المات قالوا ابل
قبضت في مرضه الذي مات فيه وناحق لما ذكره فيما قبضت منه قالوا ان كانت الالف
المقبوضة قاطعة شاركوه فيها لان الإخذ حدث في حال التي أقرب الاوقات وهو حالة المرض
ولو كانت المقبوضة هالكه لاشي الغرماء المات قبله لانه انما يصرف الى أقرب الاوقات بنوع
ظاهر والظاهر يصلح للدفع لا ليجاب النعمان لخال قيام الالف هو يدعى لنفسه سلامة
المقبوض والغرماء يشكرون ذلك وقد أجمعوا على أن المقبوض كان ملكا للمات فصلح
الظاهر شاهدًا لهم وبعد هلاك المقبوض حاجبة الغرماء الى ايجاب النعمان فلا يصلح
الظاهر شاهدًا لهم قاضيان في أواخر الوصايا

كتاب الكفالة وفيها فصول

*(الفصل الأول في ألفاظها وما يكون كفالة وما لا يكون) *

وفي المتن يد ألفاظ الكفالة كل ما ينشئ عن العهدة في العرف والعادة في الثاني من كفالة
التا تاريخية * وفي فتاوى التنقيح لوقال صاحب الدين الدين الذي لا على فلان أما أدفعه
الك أنا أسلمه الك أنا أقضيه الك لا يصير كفلا ما لم يتكلم باللفظ يدل على الالتزام بأن يقول
كفلت أو ضمنت أو على أو ألت وفي متفرقات الامام خالي لوقال بخبر لا يكون كفالة أما
لوقال تعلقه لا يكون كفالة بخبر أن قال لم يؤد فلان أنا وأد يصح في الأول من انطلامه
والبرازية * رجل عامل انفا فقال له بالفارسية من الزركي طابم أوقال أنه كطلب كتم
فقال رجل زمن (٢) لا يثبت النعمان بهذا اللفظ المجرد إلا أن يضم اليه شيء يعتبر
عن الكفالة جواهر الفتاوى في الخامس من الكفالة * رجل قال لتقوم هرجه شمارا
از فلان يدبر من (٣) قالوا هذا كلام باطل لا يبرمه شيء (٤) قاضيان في الكفالة
قبيل مسائل السفةية * قال اكن لي بنفس هذا أوقال اكن لي بعاليه فقال كفلت
فكفالة قاضيان في واسط الباب الأول من النكاح * طلب من غيره قرضا
فقرضه فقال لرجل أقرضه في أقرضته أنا ضامن فأقرضه في الحال من غير أن يقبل
ضمناه صريحا يصح ويكني هذا القدر بزازية في الفصل الأول من الكفالة * رجل قال
لاخر ادفع لي فلان ألف درهم على أني ضامن لها والمدفوع اليه حاضر يسمع هذه المقالة
فدفع فلان ألف قرض لا دفع على الآخر والقابض وكل بالقبض وليس للأمر أن يأخذها
من القابض وللامر أن يأخذها بعينها من القابض وانما قال في الكتاب والمدفوع اليه
حاضر يسمع لأن المدفوع اليه يصير وكلام من الآخر بالقبض ولو كلفه لاقصم قبل علم الوكيل
فدعته حاضرة وحاضره فلو اصدت له القابض يضمن ولو هلك في يده تمك أمانة وكذا
لوقال أعطه لوقال أقرضه على أني ضامن والمدفوع اليه حاضر يسمع فدفع فهو قرض
على القابض والآخر ضامن ولوقال القابض أعطني ألفا على أن فلا ضامن وذلك الرجل
حاضر يسمع فقال نعم فهو قرض على القابض والآخر ضامن في أواخر السابع من

(٢) من أن أطلبك أوقال من أطلبك
فقال رجل معنى
ترجمة
(٣) كل شيء بأني عليكم من فلان فهو
علي
(٤) ولوقال بخبره ترا بر فلا يثبت قرض
بدفعه (النبي الذي لا على فلان أنا
أعطيك) لا تكون كفالة في البرازية
في نوع في الالفاظ

(ترجمة) (١) جواب مالا عليه على - أرونا قول الجواب عنه أو كل شيء لك عليه على (ترجمة) (٢) الشيء الذي لك على فلان أنا قول الجواب عنه. (٣) وجزم بالاقول في كفاية المنية والفتاوى والغري والفتحة بعد (ترجمة) (٤) أنا أن لم أقدر على أن أحضر فلا جواب مالا على - (٥) هذا اذالم (٣١٦) يقبل عن الغائب في المجلس رجل فان قبل أو خاطب الفضولي عن

الطالب بأن قال نعمن للسلان أو ضمن
فلان فقال قد فعلت توقف على اجازة
الغائب ولكندبل أن يخرج عن الكفاية
قبل اجازة الغائب كذا في الخلاصة بعد
(٦) وفي تصحيح القدوري للشيخ قاسم بن
قلوبغا المختارة قوله ما عند المحبوب في
والسني كذا في تفتيح الجامع الكبير
على مافي الدرر بعد

(٧) وفي كفاية الاسرار للويس الكفاية
لغائب لا يتوقف على اجازته حتى يقبل
عنه حاضر عند أبي حنيفة ومحمد وقال
أبو يوسف آخر اصبح فني مشايخنا من
نية ولا يصح نافذا ومنهم من يقول يصح
متروكا على اجازته وظاهر الرواية يدل على
القول الاول لانه ذكر في الامل انها جائزة
على القول الاول ولو جاز انما يطلقه
محمد على النافذ أو ما روي في تصحيحه محمد
فاما الان فيجزمه بعد

(٨) وأما اذ اختلف بعد ما قدم الطالب
فقال أردت به الاقرار بكفاية وجد فيها
إخطاب وقبول وقال الكندبل لا بل أردت به
الانشاء وما أردت خطابا ولا قولنا فالقول
قول الطالب فهذه المسئلة انما تنأت على
قول أبي حنيفة ومحمد فاما على قول أبي
يوسف فالكفاية صحيحة حل كلاه على
بطل الاقرار أو على الانشاء كذا في الخواميس
عشر من كفاية التارخانية بعد

(ترجمة) *

(٩) أنا ضمت وقبلت على أن أبيع
بستانه وأعطى لك هذا المال أو قال له
قلت على أن أعطيك هذا المال من
تركه

(١٠) وفي الاول من كفاية البرازية
وان ضمن على أن يبيع مال نفسه ويوفيه
هذا المقدار يصح ويجوز على البيع

وقضاء المقدار بعد
عليه تسليم الدين من ماله كذا في آخر كفاية الرجعية بعد

الاستروشي * وذكر في الاسلام جواب مال يور من أو جواب كوم أو موجه ترابروى
اليد برمن (١) لا يكون كفاية انجبه ترابروى فلا تست من جواب كوم (٢) فهو كفاية
بجزم المرف وقيل لا (٣) الذهب الذي لك على فلان اذن من قبل كن لا يكون كفاية وقد
ذكرناه من المحل المزبور * وفي اجناس الناطقي اذ قال لك عندى هذا الزجرى أو قال
الى أو قال دعه الى فهذا كله كفاية من المحل المزبور * وأما اذ قال كوكى فنيبي
أن يكون كفاية واذا قال انجبه ترابروى فلا تست من جواب كوم ان هذا كفاية يحكم
المرف وكان الشيخ الامام ظهير الدين يفتي بأنه لا يكون كفاية وكذا كان يفتي في قوله
جواب مال يور من أو جواب مال فومن بكوم انه لا يكون كفاية وعن القاضي الامام
ركن الاسلام على السعدي أنه قال اذ قال لك من فلان كس راخاشر توائم كرد
جواب مال برمن (٤) ان هذا لا يكون كفاية في الثاني من كفاية التارخانية *
(٥) قال لا تتركف على عى عالى من الدين فقال فيكتب وكب في القابلة فتكتب فلان
ان فلان هذا المقدار المذكور في هذه القابلة ولم يفتظ به البس للدائن أن يطالب به ولو ائتم
هذه الكفاية وان قبل الدائن انط ولو أشهد على نفسه في الصورة لاوى لا يصح ايضا
• كسبة الكفاية في انط بعد ما طلب الدائن كفاية وان لم يفتظ بها قسبة في أوائل
كتاب الكفاية * اذا كان المكحول غائبا ففى باطلا خلافا لثاني (٥) وأبعدوا
أنه لو أشهد عن الكفاية حال غيبه يجوز ولو كان المكحول عنه غائبا فتكفل وأجاز الطالب
وهو حاضر جاز وان قبل عن الغائب في المجلس قابل توقف وان لم يقبل عنه قابل بطل
عندهما (٦) وفي بعض الكتب أن الفتوى على قول الثاني (٧) ولو قال الطالب
أشهرت عن الكفاية حال غيبه المكحول له وأجاز وقال الكندبل كان انشاء فالقول لفظ الطالب
(٨) في الاول من كفاية البرازية * قال محمد في الاصل أنا كندبل بكل ما يترك به فلان
فاذى المكحول له على فلان مالا فذكر خلاف فتشكلى وقضى عليه بما لا مال لا يصير كفاية
ولو كان اقرارا من كل وجه اصر كفاية كذا في الجامع الصغير لم يراضينان والقواعد
الطهرية خبارة في العتق في باب عتق أحد العبدین * (البايع) ولو قال الورثة
للمريض شئنا الناس كل دين لهم علمك ولم يطالب المريض ذلك من الورثة والغرماء فقب
لم تصح الكفاية ولو قال ذلك بعد موته صححت وفي رواية أخرى يجوز كفاية لهم في مرضه
وان لم يطالب المريض منهم وقال أبو يوسف الكفاية جائزة في الوجهين جمعا فانما رخصت في
الاول من الكفاية * (فيجزم) له على آخر عشرة فطالبه فقال رجل من شعبان كردم
ويذكرهم كدباغ ويرافروهم وابن مال يتودهم أو قال له يذرفهم كدباغ ما نذر كدوى دهم
(٩) لا تصح الكفاية ولو أضافه الى بيع ماله صححت حتى لو ابيع بلسه ذلك المقدار ويجوز على
بيعه قسبة من باب تعاقب الكفاية وكذا في الاول من كفاية البرازية * ضمن اذ افعالى أن
يؤديه من ثمن الدار هذه فليبيعها الاضمان على المكفيل ولا يلزمه بيع الدار في الثاني (١٠)
من كفاية البرازية وكذا في الخلاصة * كسبل بنفسه وسلمه الى طالبه ويرى فلازم الطالب
المذلوب فقال الكندبل دعه وأما على كفاية ففعل فهو كسبل بنفسه يقبل منه وهو ترك

اللازمة

ويعجب
عليه تسليم الدين من ماله كذا في آخر كفاية الرجعية بعد

اللازمة ولم يترسأ بنبي أن لا يكون كشيء إلا نصح الكفالة بالقبول الطالب ولو قال
 خل سيدي على أن أوافيك به تكون كفالة بنفسه استحسانا ولو قال على أن أوافيك به أو
 أن آتيتك فهو كقول في هذا الوفاء يترفع كذا فلان يترفع أو قال آتيتك فلان يترفع
 فترفع (١) فهو كقول جامع الفصولين في الكفالة الفاسدة وفي المتيقن عن الحسن إذا
 قال إن يلزم غريمي خل سيدي أنا أوافيك به إذا بدل اليمين بكفالة النفس ولو قال خل
 سيدي على أن أوافيك به ففي التماس كذا وفي الاستحسان يكون كفالة بالنفس تاتارخانية
 في الثامن من الكفالة * وان كفل للمراة قبل نفقة كل شهر لم يكن كفلا لا بنفقة شهر
 واحد وعند أبي يوسف إذا كفل بنفقة كل شهر كان كل شهر كان على الابد استحسانا وكذا لو قال
 رجل لامرأته تزوجي فلانا على أن أوفيك به فترفع كل شهر كان كل شهر كان على الابد استحسانا ولو
 قال الكفيل كفلت فلان عن زوجي بنفقة سنة كان كفلا بنفقة السنة وكذا لو قال كفلت فلان
 بنفقة أبدا وما عاشت كان كفلا مادامت في نسكاه وإذا كفل انسان ثلثة أشهر أو سنة
 فطلقة الزوجها باءا وأوجبه أبو خذ الكفيل بنفقة العدة فاضحان في باب النفقة * (ع)
 قال لامرأته ما دمت حية وميت حيا بنفقة كل على صم * (م) لا يصح حتى يقول فأنفقة
 التي تجب على أبي فعلي * قضية في باب ما يصح من الضمان رجل كفل بنفسه رجلا إلى
 ثلثة أيام ذكر في الأصل أنه يصير كفلا بعد الأيام الثلاثة وجعله منزلة ما لو قال لامرأته أنت
 طالق إلى ثلثة أيام فإن الطلاق يقع بعد ثلثة أيام وعن أبي يوسف أنه يصير كفلا في الحال
 (٢) وفي الطلاق يقع الطلاق في الحال (٣) أيضا وقال الشافعي أنه يصير كفلا في
 الحال قال وذكر الأيام ثلثة أنما خبرنا بطالبه إلى ثلثة أيام لئلا أخبر الكفالة ألا ترى أن
 هذا الكفيل لو لم نفس المكفول عنه قبل الأيام الثلاثة يجبر الطالب على القبول وما ذكر في
 الأصل أنه يصير كفلا بعد الأيام الثلاثة أراه أنه يصير كفلا مطا بعد الأيام الثلاثة
 وعبره من المشايخ أخذوا بظاهر الكتاب (٤) وقالوا لا يصير كفلا في الحال فإذا مضت
 الأيام الثلاثة قبل تسليم النفس يصير كفلا لا بد الاحتجاج عن الكفالة ما لم يسل فاضحان
 في أوائل الكفالة * (ح) قول أبي يوسف أشبه بعرف الناس ولو قال كفلت بنفسه من
 هذه الساعة إلى شهر يبرأ بعض الشهر بالأخلاف وكذا لو قال على أبي يري بعد الشهر قال
 يترفع ثم فلان راد روز (٥) يصير كفلا للعمال ويبرأ بعض الشهر ولو قال تاده روز
 (٦) يصير كفلا بعد العشرة * (ع) كقول يترفع إلى شهر على أنه يري بعد الشهر فهو كما
 قال في السادس والعشرين من الفصولين * ولو أراد أن يكفل بنفسه إلى شهر ولا يصير كفلا
 فالحيلة (٧) على ظاهر الرواية أن يقول كفلت بنفسه إلى شهر على أبي يري بعد ولا يصير
 كفلا أصلا لا يصير كفلا للعمال في الظاهر أذ يصير كفلا بعد فليأمرط أنه يبرأ بعده
 بطل أصلا في الثلاثين من الفصولين * ولو قال كفلت بنفسه فلان شهر أو ثلثة أيام لم يذكر
 محمد هذا النص في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هذا ما لو قال إلى شهر أو إلى
 ثلثة أيام سواء ومنهم من قال بأن في هذه الصورة يطالب الكفيل في المدة ويبرأ بعض المدة
 واليه مال الإمام عبد الواحد الشيباني (٨) في السادس من التاتارخانية وذكر في الأصل

(ترجمة)

(١) قلت على أن أحضر لك فلانا أو
 قال يراد فلان عندك على

(٢) وفي التبعة وعن أبي يوسف أنه كفل
 للعمال إلى ثلثة أيام وهو أشبه بعرفنا ونفتي
 أنه إذا مضت المدة المذكورة فالقاضي
 يخرجهم عن الكفالة وكذا في الصغرى عد
 وفي آخر الفصل الأول من الوالوالمسبة
 وإذا كفل عن انسان مالا أو نفسا إلى شهر
 فأما بطالبه بعد مضي الشهر قال بعضهم
 يصير كفلا إلا أن يبرأ إلى شهر والاول
 أصح عد

(٣) وفي الظهيرة أيضا يقع الطلاق بعد
 انقضاء المدة على قول زفر عد

(٤) وفي السرايحية وهو الأصح وفي
 الصغرى وفيه يقتضي كذا في السادس من
 التاتارخانية وكذا في التبعة عد

(ترجمة)

(٥) قال قلت الكفالة بين فلان عشرة
 أيام اه

وفي الحلية لو قال أنا كفيل بنفسه فلان
 إلى عشرة أيام وإذا مضت العشرة فأنا
 بري منها قال محمد بن الفضل لا يطالب
 بهذه الكفالة في العشرة ولا بعد حانها
 في الفصولين لا يحتلوعن قصور فليأمرط عد

(ترجمة)

(٦) ولو قال إلى عشرة أيام اه
 (٧) وهذه الحيلة مختلفة على ما قال عامة
 المشايخ لا يصير كفلا في الحال وهو
 ظاهر الرواية لا على ما قاله أبو جعفر (م)
 (٨) وقوله إلى غد ذكر السر شسي أنه يصير
 كفلا مطا في الحال وفيه يقتضي من أوائل
 كفاة التبعة عد

أن لو قال قلت بنفس فلان شهرا بكون كذا لبدأ قاضيان في الكفالة

• (الفصل الثاني فيما يصح منه الكفالة وما لا يصح وما يقع من الكفالة وما لا)

اعلم أن الأعيان بالنسبة إلى جوار الكفالة يتم تقسيمها بقسمين الأول ما هو أمانة لا تقعن كالوديعة والمستعار المستأجر ومال المضاربة والشركة وإلى ما هو مضمون ثم المضمون ينقسم إلى ما هو مضمون بغيره كالبيع والمزهرين وإلى ما هو مضمون بنفسه كالبيع فاسدا والمقبوض على سؤم الشراء والمعدوب والعكس فالكفالة بها كالأمانة تكون بذاتها أو بتسليمها فان كان الأول لم تصح الكفالة فيها يكون أمانة أو مضمونا بالغير وتصح بما يكون مضمون بنفسه عندنا وإن كان الثاني فغيبا كان مضمونا بغيره جازت وفيما كان أمانة فإن كان غيره واجب التسليم كالوديعة ومال المضاربة والشركة لا يجوز الكفالة بتسليمه وإن كان واجب التسليم كالمتاجر تصح الكفالة والكفيل مؤاخذة بذاته ليس بما دامت بقاؤه فان هلك فليس على الكفيل شيء عناية في الكفالة • وتصح الكفالة بالأعيان المضمونة بنفسها كالمقبوض على سؤم الشراء والمقبوض والمبيع فأما الأمانة فيجب تسليمه عنه حال بقائه بغيره حال هلاكه فكان مقدورا التسليم فتصح ولا تصح بالمضمونة بغيره كالبيع والمزهرين لأنه لو حدث لا يجب شيء بل ينفسخ البيع وبسقط الدين فلا يزال البيع وقيل يصح وهو الأصح وسقط بالهالك لا قدره قبل الهلاك والغير بعده من كفالة الاختيار قال ولو كفل بالآمنة ولم يميز ثم صارت الأمانة مضمونة حل تعدد الكفالة لاختياره حتى يؤاخذ بها الكفيل أجاب لا لأن يكون أضاف الكفالة إلى سبب الضمان من شخص معلوم أو علقها به فحرق أن يقول أن أقد التصارف بك غدا ولو ضمن بنفس الثوب من غير شرط الأضداد لا تصح عند أبي حنيفة وعندهما تصح أنه غير مضمون على الأجير عنه ومضمون عندهما قاعدة من الكفالة • ولو دفع ثوبا إلى قهار ليقتصر وضمن به رجل أو كفل جاز على قول من يضعن القهار لا عند أبي حنيفة وكذا أمثاله من الضمان ولو قال إن أقد ما جاز لا جاز أذاع الكفيل بما وجب الضمان جامع التصولين في الكفالة الفاسدة • وفي المبيعة أمر بولا أن يكفل عنه فلان فكله لا يرجع على أدى على الأمر (١) في الأول من كفالة البرازية • مريض كفل عن رجل على أمره ثم مات الكفيل وأبى الورثة أن يجيزوا الكفالة فان لم يكن على الكفيل دين يحميها لم يجز الكفالة من نفسه وإن أقر المريض أن الكفالة بذلك كانت في صحته ثم لم يجمع ذلك في جميع ماله إذا لم تكن الكفالة لوارث ولا عن وارث (٢) قاضيان في مسائل الأمر بقدر المال من الكفالة • ومنها الحرة وهي شرط فكذا هذا التصرف فلا يجوز كفالة العبد لمججورا كان أو أذواني التجارة ولكنهم يتعقد حتى يؤاخذ به بعد المقت من كفالة البدائع (٣) ملخصا • ولو أذن المولى بالكفالة لآخر فكفل بنفس أو ماله على مولاه صح كفالات ولو مججورا عليه فيباع المحجور في الدين كما ذكره مالك حالا من كفالة العتقات انفصالية • كماله المكاتب لا تصح وإن أذن به المولى وإن كفل يؤاخذ به بالحرة منية المقتى في أواخر الكفالة • ضمن بدل الكتابة لم يصح فلو أدى على ذلك الضمان رجع به بمن المحل المزبور • التوكيل بالبيع إذا ضمن الثمن لا بائع عن المشتري لم يجز لأنه يصير عاملا

(١) لأن الكفالة بقوله له غالب فتكون الكفالة باعالة وقد سبق في قول النوع وهذا يشير إلى أنه لو أدى يحكم الكفالة الباطلة لا يرجع فلا تأمل • (٢) وكفالة المريض على ثلاثة أوجه في وجه كدين العصة بأن كفل حالة العصة ومعنى ذلك بسبب وصل ذلك في المرض بأن قال ما ذاب لك على فلان فعلى أو ما وجب لك على فلان فعلى فثبت له على فلان في المرض وفي وجهه بغيره دين المرض بأن أشرف في المرض أي كنت كفلت لفلان في حالة العصة لا بغيره في حق غرما العصة والمكفول له مع غرما المرض وفي الأول مع غرما العصة وفي وجهه كسائر الوصايا بأن أذن الكفالة في المرض الذي مات فيه كذا في الخلاصة في نوع آخر في الجنس الأول من أوائل الوصايا وكذا في البرازية (٣) • وكذا في محجور السر سخي وفي الخلاصة ولا تصح الكفالة من الصغير وأما العبد فلا يطالب في الحال ويطلب بعد العتق •

لنفسه كما ستر ولو أدى بحكم الضمان ربيعاً لطلاته وبدونه أى بدون حكم الضمان لأى
 لا يرجع لكونه تبرعاً فى باب الوكالة بالخصوص من الدور • كقول بألف درهم باذن سيده
 وقيته ألف ثم كقول بألف أخرى باذنه لم يلزمه حتى يقضى الاول فاذا ازال حتى الاول بالقبض
 يؤخذ به لزوال المنافع فان عتق قبل أن يقضى الدين لزمه من يحيط بالسرخسى • من
 كسالة العبد ملخصاً • وحكم كسالة العبد وأتم الولد والمدير مال أو نفس بدون اذن المولى
 لا يجوز فى حق المولى وفى حق نفسه صحيح يؤخذ به بعد العتق وان باذن المولى ولادين عليه
 صحته برضاه ويصاح فى دين الكسالة وان كان عليه دين مستغرق لم يصح فى حق القرماء وان
 اذن المولى فاذا أدى دينه غرسهم أجبرهم بالزوال المنافع وان كفل العبد باذن المولى بنفس ورجل
 ثم أعتقه مولاه لم يضمن شيئاً وان مال ضمن المولى الأقل من قيمته ومن الدين والطالب ان شاء
 اتبع المولى وان شاء اتبع العبد • واذا أدى أحدهما رجع على الآخر • ان الكسالة بأمره
 برزاقية فى الاول من الكسالة • عيده ما دون له من على رجل فكفل مولاه للعبد ان كان العبد
 مديوناً جازت الكسالة فلو أن هذا العبد قضى الذى كان عليه بطلت كسالة المولى • فاضحيان
 فى الكسالة • وكسالة الصبي التاجر باذن والده أو بغير اذنه بنفس أو مال باماله وكذلك المعتوه
 والمبرس وكذلك رجل عليه مال فأدخلى ابنه لغير بالغ معه فى الكسالة أو بنفسه • ولو
 أقر بعد بلوغه أنه كفل بصل أو بنفس وهو صبي كان اقراره باطلاً وان ادعى الطالب أنه كفل
 بعد بلوغه لم يصدق على دعواه فان أقر أنه كفل وهو مغمى عليه فان كان ذلك عرف منه
 فالقول قوله وان لم يعرف منه أخذ به من الكفاى للحاكم فى الوكالة بالخصوص من الكسالة •
 أقر الصبي بعد بلوغه بالكسالة حال صحابه والمغمى بعد افاقته أنه كفل حال انحصاره لا يصح
 برزاقية فى أوائل الكسالة • وان وقع الاختلاف بين الصبي بعد البلوغ وبين الطالب فقال
 الطالب كفلت وأنت رجل وقال الصبي كلفت وأنا صبي فالقول قول الصبي • ولو قال كفلت
 وأنا جنون أو مغمى عليه أو مبرس أو نكرو الطالب ذلك وقال كملت وأنت صحيح ان كان ذلك
 معهوداً من المقر فالقول قول المقر • وان لم يكن معه ود فالقول للطالب فى الثالث من
 كسالة التاجر خائبة • (ج) وكذا الوعاى الوصى أو الاب فضمن للتأذى أو للتيه بعد
 بلوغه لم يميز بخلاف القاضى أو أمينه لو باع ضمن للتيه بعد بلوغه بجزاقية فى الكسالة ولو
 كذل يضمن رجل غائب لا يعرف مكانه لا يصح فى التاسع والعشرين من انه مادية مات
 الرجل ولم يترك شيئاً فكفل عنه رجل بالدين لا يصح عند أبي حنيفة لأن الطالب يساقطة
 وعندهما صح (١) خلاصة من أواخر الفصل الاول من الكسالة • قلت فتحرر لسان
 هذا كانه أن الكسالة عن الميت المفلس لا يصح عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف ومحمد تصح
 هذا الذى يمكن للميت مال لا قليل ولا كثير أصلاً فأما اذا كان له قليل من المال تصح بالافساق
 لكن عند أبي حنيفة تصح بقدار ذلك المال لا غير • وعندهما انصح فى جميع ما كفل من غير
 تقدير فوضعه ترك الميت مثلاً مائتى درهم أو مائى درهم وهو مائتان ولا يلزمه ألف درهم وكفل
 عنه رجل بالالف فعند أبي حنيفة تصح فى مقدار ما خلفه وهو مائتان ولا يلزمه ألف درهم ذلك
 وعندهما انصح ويلزمه الالف بقضاءها ولا فرق بين أن يكفل عن الميت المفلس ابنه أو واحداً

(١) وأيد ابن القيس قولهما فى ثابته
 على الهداية بحديثين فى فتاؤه وزيف
 دليل الامام فان ثبت فراجعهم

من ورثته واجتنبوا الخلاف في السك والحد انفع الوسائل في الكفالة * (فح) كفل
عن ميت مفلس ثم ظهر له مال صحت الكفالة بقدره قنية في باب ما يصح من الضمان * ولو
تزوج امرأة ولم ينسب لها مهر افكحل رجل مهر المثل جائز الكفالة كما تجوز لكفالة المسمى
وان دخل بها الزوج يؤخذ المكفيل به المثل وان طلقها قبل الدخول بها وجبت المنة
ولا يؤخذ الكفيل بالمنة من نكاح خزانة المفتين * الكفالة بالاجرة جائزة وكذا الحوالة
ولا يطالب بنسب منها حتى يجب ما يتبعها أو شرط التحجيل وهو كالإضافة إلى ذنب الوجوب
فاذا وجب له أن يطالب به أبه ما شاء ولو جعل الكفيل قبل الوجوب لم يرجع على الأصل حتى
يجي الوقت وليس للكفيل أن يأخذ المستأجر حتى يؤذيه لكن إن لم يزمه جويلزم المكفول
عنه لما عرفت في كتاب الكفالة خلاصة في الرابع من الكفالة وكذا في الرابع من اجارة
الزانية * فان أعطاه المستأجر كفيلا بالاجرة مازم المستأجر لزم الكفيل ولا تسقط هذه
الكفالة بالموت كما لا تمل الكفالة بالدرك وليس للكفيل بالاجرة أن يأخذ المستأجر قبل
أن يؤذيه فاذا أذى الكفيل كان له أن يرجع بذلك على المستأجر ان كانت الكفالة بأمره
فاضجان قبل فصل السفينة من كتاب الكفالة * جعل الاجرة فكفيل بها رجل ان لم يوفه
المستأجر صحت لانه دين مضمون بزانية في الرابع من الاجارة * قضا القاضى بضمه ان
انطلاص باطل (١) صورته واستخلاص الدار من يد المتحقق اثم اشرأ أو هبة أو وجوه من
الوجوه من شرح أدب القاضى للعصاف * (ق) اشترى الوكيل بالشرأ فطالب البائع
الموكل بالشر وكفل به رجل لم يصح من كفاية القنية * (م) الكفاية بادية على رواية
القدوري تصح اشاري الأصل ان كان لهم حظ في المديون لا تصح والاتص قنية في باب
ما يصح من الضمان والكفالة * (خ) اهما دين مشترك على آخر فضمن احدهما ذنب صاحبه
لم يجز فبرجع بما أذى بخلاف ما لو أذاه من غير سبق ضمان فانه لا يرجع بما أذى ولو تولى نصيبه
على المديون مرفى مسائل الشريعة * (ضك) في صورة الضمان يرجع عا دغ اذ قضاؤه على فساد
فبرجع كما لو أذى الكفالة فاسدة ونظيره لو كفل ببذل الكفاية لم يصح فبرجع عما أذى اذ حسب
أنه يجبر على ذلك لضمائه السابق وفيه لو أذى من غير سبق ضمان لا يرجع لغيره وكذا
وكيل البيع اذ ضمن الثمن لو كلف لم يجز فبرجع ولو أذى بغير ضمان جاز ولا يرجع * (ط) قال
لغيره من هذه الحجج ومشاغوا بأضامن ائتمه فباعه وقضه وأتلفه لم يضمن اذ ضمن الثمن
ولا غن عليه لفساد البيع ولو قال ما يابعه من درهم الى مائة فان أضامن له فباعه ثوابه
يضمن بمائة وقضه واستهلكه ضمن في الثوب وقوله أنا ضامن له بخلاف قوله أنا ضامن
لثمن * (مك) قال له ادفع الى هذا الصبي عشرة دراهم تنفقها على نفسه على أني ضامن لها
والصبي محجور ففعل كان ضامنا لوالده ضمن بعد الدفع في الثلاثين من الفصول * السفناني
ولو كذا بالزكاة بعد وجوبها في الاموال الظاهرة والباطنة لا تصح تانار ثانية في الحادى
والعشرين من الكفالة * وتصح الكفالة بالثمن والنائب قبل هي ما يكون يحسب كاجرة
المارس وكري النهر المشترك والمال الموظف لتجهيز الجيش وقضاء الاحارى وقيل هي ما ليس
بحق كالجبايات التي في زمامتنا أخذ الخلفة بغير حق فان أريد الاقل جائز الكفالة بما اتفقا

(١) لانه لم يقل بضمه الكفالة بالانطلاص
بهذا المعنى

لأنه واجب مضمون وإن أريد الثاني ففيه اختلاف المشايخ درر غرر في الكفالة * فإن
كفل عن رجل بالحيات اختل فوافيه والصحيح أنه يأتبع ويرجع على المكفول عنه إن كان
بأمره وكذا السلطان إذا صادف رجلاً فأمر الرجل غيره أن يؤذى عنه المال كسلي ما هو
مطالب به حساً جازت الكفالة به فإن أمره غيره بذلك أن قال على أن يرجع على بذلك كان له
أن يرجع وإن لم يفسل على أن يرجع بذلك على اختلافه والصحيح أنه يرجع فاضطرار
في الكفالة بالمال * وفي الحلية وتجاوز الكفالة والرجوع بالخراج والتواب التي تكون
بحق ذكره في الهداية ويرجع على الأصل إن كانت الكفالة بأمره وكذلك الجبايات
والمصادرات السلطانية في الصحيح * وفي الكافي للشيخي قبل المراد الخراج الموظف وهو كل
يريب من الأرض فقيرها شيء * ودرهم لا المقاسمة وهو ما يعين عليه من ربح الخراج من
الأرض أو يخسه إلى نفسه لأنه من لا يثبت في الذمة فلا يمكن فيها الكفالة * وأما التواب
الحقة فهي ككرى النهر المشترك وأجر حراس بلد من بلاد الإسلام من الأعداء وما وظف
الأمام لجهنم الجيوش وقعه بالحبس والفساطر ونحوها عند خلو بيت المال عن المال
وهذا لأن كلامهم ما دين مطالب يمكن الاستيفاء فيمكن ترتيب موجب الكفالة عليه وتوثيق
استيفائه بالرجوع به كجافي سائر الديون ضمانات فضيلة في الكفالة * صادر الوالي رجل
وطالب منه مالا ومنه رجل ذلك وبذل الحظ ثم قال الضامن ليس على شيء لأنه ليس للوالي
عليه شيء قال شمس الإسلام والقاضي علك المطالبة لأن المطالبة الحسية كالطالبة الشرعية
بإزائه في الأول من كتاب الكفالة * قال المشتري أنه يضمنه فقال البائت بعه فان خسره
فبلى قباغ ففسره لا يلزمه شيء من أقاله البرازية * ولو قال أن قتلك فلان أو ضحكك فلان
ضامن لك لم يصح في قول أبي حنيفة ويصح على قول محمد ولو قال من قتلك أو غصبك
من الناس أو بايعت من الناس فأنالك ضامن فهو جائز ولو أن رجلاً قال أن أبق عبدك
فأنامض من فهو باطل (١) فكذلك لو قال أن غصبك كذا أو قتل عبدك ولو قال أن غصب
فلان ضيعتك فهو باطل في الحادى والعشر من كفالة التاتارخانية * ولو قال أن قتلك
فلان أو أن ضحكك فلان أو أن غصبك فلان أو أن بايعت فلاناً فأنامض لذلك جاز ولو قال
من قتلك من الناس أو من غصبك من الناس أو من ضحكك من الناس أو من بايعت من
الناس لم يجز لأن جهالة المضمون عنه تنقض صحته من كفالة البدائع ملخصاً * وجهالة
المكفول عنه في الكفالة المضادة فكذلك قوله أن غصبك إنسان شيئاً فأنامض كقول من جوازها
لا في الكفالة المرهنة * (شجي) قال لا تخارسل هذا الطريق فإن أخذ مالك فأنامض
فأخذ مالك صح الثمنان (٢) والمضمون عنه مجهول (يق شجي) قال ماذاب لك على الناس
أو على أحد من الناس فعلى لا يصح لجهالة المضمون عنه وكذا لو قال ماذاب للناس أو
لأحد من الناس عليك فعلى لم يصح لجعل المضمون له وكذلك إن امتلك مالك أحد (٣) جامع
الفتاوى في الثلاثين * رجل قال للمودع أن تألف المودع ودعتك أو يهد فأنامض من صح
* ولو قال أن قتلك أو أبنتك فلان خطأ فأنامض من الدية صح بخلاف قوله أن أكلت سبع (٤)
ولو قال أن غصب فلان مالك أو أهد من هؤلاء القوم فأنامض من لك صح * ولو عظم فقال أن

(١) وعند محمد جاز بقاءه على أن غصب
العقار لا يتحقق عند أبي حنيفة وأبي
يوسف وعند محمد لا يصح كذا في البدائع
م

(٢) وهي مذمومة في الثالث والثلاثين
من النصولين مع ما عليه م

(٣) وفي الثامن عشر من كفالة
التاتارخانية جعل جهالة المكفول له
مانعة عن جواز الكفالة ولم يجعل جهالة
المكفول عنه مانعة م

(٤) وكذا لو قال أن أكلت مالك سبع
كفي النصولين

غصبك انسان شيئا فانالك ضامن لا يصح النكاح في الاصل في أول الثاني من الخلاصة
* (الثالث فيما ينكح عنه وما لا ينكح) *

وفي الاقضية في النفقات اربعة وان في الدين المؤجل اذا قرب حلول الاجل واراد المديون
المسفر لا يجبر على اعطاء الكفيل * وفي الاصل رجل كفل بنفس رجل او بعمل بأمره
فأراد ان يخرج من البلدان كان ضمانه الى اجل ليس للكفيل ان يئنه وان لم يكن
الى اجل له ان يطالبه اتماما اذا المال او بتسليم النفس وفي الفتاوى الصغرى المديون
اذا اراد ان يغيب ليس لرب الدين ان يطالبه باعطاء الكفيل وقال أبو يوسف لو قال قائل
بأن له ان يطالبه قيا على نفقة شهر لا بعد * وفي المنتقى رب الدين لو قال القاضي ان
مديوني فسلنا يريد ان يغيب عني فانه يطالبه بالكفيل وان كان الدين مؤجلا خلاصة
في آخر كتاب الكفالة * وفي الظهيرية قالت زوجي يريد ان يغيب فخذ بالنفقة كفيلا لا يجبر
الحاكم اني ذلك لا لم تجب بعد واستحسن الامام الثاني أخذ الكفيل رقاها
وعليه الفتوى (١) ويجعل كانه كفل بمأذابه اعلمه * وفي المحيط لو اقرى يقول الامام
الثاني في سائر الديون بأخذ الكفيل كان حذرا رقا بالناس برأيه يقبل الرابع من
الكفالة * أخذ الكفيل بعد اقامة البينة قياس واستحسن وقبل اقامتها بمجرد الدعوى
استحسن عندنا كما في باب العيين من دعوى الكفاي * وعن الثاني اشترى من رجل
عبدا ونفقة باضاعة فزعم المشتري ان رجلا يدعي هذا العبد وطلب من القاضي ان يأخذ من
البايع كفيلا انه ان استحق المبيع يرجع بالنس على الكفيل في القياس وهو قول الامام
لا يجيبه لعدم ادراك الدرر واستحسن الامام الثاني وقال يجيبه القاضي الى طلب الكفيل
فان أدرك شيئا طالب الكفيل برأيه في مسائل شي من كتاب القضاء * وان قال المذعي
في بيعة حاضرة في المصر وطلب الكفيل من خصمه قبل له اعطه كفيلا لا نفقة
ايام لان الكفالة بالنفس جائزة عندنا وأخذ الكفيل بمجرد الدعوى استحسنانا كحاضر
المذعي عليه في مجلس القاضي لان فيه نظرا للمذعي ولا ضرر بخصمه ولا فرق بين الحاضر
والرجيع والحاضر من المال والحاضر منه في الظاهر وان قال فهو دعي غيب لا يكفل بل يحلف
فاذا حضر بعد ما حلف تقبل بيته من شدة ارات النوازل من الدعوى * (يك) وليس
للمذعي ولا للقاضي طلب الكفيل به وله في عليه دعوى قبل بيانه المدعى قنية قبل
باب تعاقب الكفالة * قالوا ذعي الوارث على رجل ديشا لميت يكفله بمجرد الدعوى ثلاث
ايام حتى ثبت الوفاة والنسب والدين ولو كان المذعي وصيا أو وكلا لا يكفله مالم يثبت
الوكالة والوصاية من واسط دعوى القاعدية وقامه فيه * فاذا جعت الدعوى وطلب
المذعي قبل ان يقيم البينة ان يأخذ القاضي من المذعي عليه كفيلا بنفسه فان القاضي
يقول للمذعي انك بينة ان قال لا لم يكفل خصمه وان قال نعم انكم اغايبه فكذلك لا يكفله
وان قال في بيعة حاضرة في المصر كفله القاضي بطلب الخصم وعن محمد ان طلب المذعي
ليس بشرط وقبل ان كان المذعي عليه رجلا لجه ولا يوراءه غلبه غالبا كفه القاضي
من غير طالب وان كان رجلا لشره لا يكفله وقال بعضهم ان كان المذعي متهديا الى

(١) وقال في التاسع عشر من كتاب
النكاح والثاني يكفل لشهر وعليه
الفتوى ولو علم انه يئك أكثر من ذلك
يكفل عنه على ذلك القدر ثم

الخصومات لا يكفله من غير طلب المذني وإن كان به حجة لا بأس بأن يرشده القاضي الى طلب الكفيل فيكفل خصمه فاضحيان في أوائل الدعوى * وإذا ثبت أن القاضي يأخذ كتمان المذني عليه بنفسه بطلب المذني ينبغي أن لا يجبره على اعطائه الكفيل لو امتنع فان اعطاه كفيلاً ينبغي أن يكون الكفيل معروف بالذم ومعلوم الضارة وبعضهم شرط أن لا يكون بخير معروف بالذم ومعلومه وأن يكون من أهل المصر ولا يكون غريباً (١) وإذا كفله كفه مدة مؤقتة واختلف الروايات في تلك المدة والصحيح أنه يكفله القاضي الى المجلس الثاني وإن كان القاضي يجلس كل ثلاثة أيام أو أكثر يكفله تلك المدة وقال شمس الأئمة الحلواني ذلك مفروض الى رأى القاضي هذا إذا كان المذني عليه رجلاً من أهل المصر وإن كان مسافراً لا يكفله ولكن يرسل المذني الى آخر المجلس فان أقام مينة والاحتمال في القاضي سيده فاضحيان من المجلس المزبور * والتقدير ثلاثة أيام مرمى عن أبي حنيفة وهو الصحيح تارة ثانية في السابع من القضاء وكذا في باب البين من دعوى الكفاي * وفي الأخيرة يرسل له على آخر ألف درهم وتجدد طلب وب الدين من المديون كفيلاً فالقاضي لا يجبره على اعطاء الكفيل وفي ظاهر الرواية عن أصحابنا أنه لا يرسله باعطاء الكفيل وإن كان الدين مؤجلاً ولو طلب انشترى من البائع كفيلاً بالرهون فظهر له ذلك في الدين المؤجل أولى لسان الحكم من الدعوى

(١) (الرابع في تعليق الكفاية بالشرط) *

وإذا حال الرجل ان مات فلان قيل أن يعطيهك الائف التي لله عليه فاما كفيلاً بها أو كانت الائف الى أجل فقال ان مات ولم يعطيك فأتانا كفيلاً فذلك جائز وإن ادعى الكفيل بعدم موت المطلوب أو بعدم مضي المدة أن المطلوب أعطاك المال ولم أحضر كفتيلاً وقال الطالب لم يعطيه المال وصرت كفيلاً فالقول قول الطالب مع عينه وفي الأخيرة قيل هذا استحسان والقاس أن يكون القول لمطلوب * (م) هكذا ذكر محمد المسئلة في الأصل قال القاضي الامام أبو جعفر ما ذكر محمد استحسان والقاس أن يكون القول قول الكفيل تارة ثانية في الفصل السابع من الكفاية * قال محمد في الأصل إذا حال الرجل لغيره ما ذاب الله على فلان فهو على وجهه ما يذوب لله على فلان ورضي به الطالب ثم إن المطلوب أقر بوجوب شيء معين على نفسه بعد ذلك وأنكر الكفيل فذلك لازم الكفيل ما قرضه وهذا بخلاف ما لو قال ماقضى به لله عليه فهو على وجهه ما يذوب لله عليه فذلك لازم الكفيل بعد الكفاية ولا يلزمه ما يقر به الطالب وفي الأخيرة واعلم بأن الذوب والذوم في عرف أهل الكوفة برادهم ما لوجب بجهة القضاء ففي قوله ما ذاب لله على فلان وما لزم فلان لا يلزم الكفيل ما قرضه المطلوب للطالب ولم يقض به الطالب وما قضى به الطالب يلزم الكفيل وصار قوله ما ذاب لله على فلان بحكم عرفهم بتزلة قوله ماقضى لله على فلان أما في عرفنا الذوب والذوم عبارة عن الوجوب وكل ما وجب على المطلوب يلزم الكفيل وإن لم يكن ذلك المال مقضياً به وجوب هذه المسئلة في الذوب بناء على عرفنا وفي الصغرى يفتي بهذا من التارة ثانية في التاسع من الكفاية * فان قال الكفيل

(١) أعلى المذني عليه كفيلاً لا ذنباً للمذني الكفيل غير ثقة يجبره القاضي على اعطاء كفيل ثقة والنقطة هو الذي لا يفتي نفسه ولا يهرّب من البلدة بأن كان له ذم معروف لا يسكن بكرة في بيت بركة ويهرّب منه وهذا مما يحفظ هكذا في البرازية في مسائل شتى من القضاء عهد

ما بايعت فلانا فتمسكه على - أو قال كلما بايعت فلانا أو قال الذي بايعته فانه يقع ذلك على جميع
 ما بايعه ولو لم تكن كفالة لم يمتد الالفاظ الثلاثة ولكنه قال ان بايعته فتمسكه على - أو قال اذا
 بايعته أو قال متى بايعته فانما يؤخذ الكفيل بمن أول المبيعة ولا يؤخذ بمن ما بايعه بعدها
 من آخر كقوله شرح الطحاوي * رجل قال لا ترابع فلانا على أن ما أصابك من
 خبره ان فهو على - أو قال رجل لرجل ان هلك عبدك فخذ ما بايعه من به لا تصح هذه الكفالة
 فاضحيان في فصل الكفالة بالمال * رجل قال للطلب ان عجز عني عن الاداء فهو
 على - فالحج يظهر بالحس ان حسيه ولم يؤخذ من الكفيل خلاصة في الثاني من الكفالة *
 رجل قال لا تران لم يطق فلان مالك فهو على - فقضاء الطالب فلم يعنه المطلوب ساعة
 نقاضا لم الكفيل استحسانا فاضحيان في الكفالة بالمال * رجل قال ان تقاضيت
 فلانا لم يطق فأناضامن المالك فأت المطلوب قبل التقاضي ذكر ابن سماعة في النوادر أنه
 يطل الضمان من المثل المزبور * (فقط) كذل بنفسه على أنه متى طالعه أسلمه والا فهو
 ضامن بدنه فأت المطلوب فطالبه الطالب فيجوز لاروايته فيه وينبغي أن يبرأ اذا طالعه بعد
 موته لا تصح فلم يوجد الأمر فلا كفالة بالمال ولو قال لم يطق فلان مالك عليه فأناضامن
 فأناضامه المال لو تقاضاه أو مات فلا قبل تقاضيه في الثلاثين من الفسولين * رجل
 كذل بنفسه رجل على أنه ان لم يوف به غدا فعليه ما عليه فأت المكفول عنه قبل مجيء الغد
 يلزمه المال جواهر الفتاوى في الثاني من الكفالة * ذكر في كفاية الأخيرة اذا كذل
 بنفسه رجل على أنه ان لم يوف غدا فأت المكفول له درهم التي على الغريم على الكفيل فبعث الطالب
 في الغد فطلب الكفيل فلم يجده حتى مضى التمهيد له المال فقبل الضامن من فصول
 الاسترواق * لو كفل بنفسه وقال ان لم يوف غدا فعلى ألف درهم والمطالب يدعى الألف
 والمطلوب يشكركه الكفيل يشكره لأنه عليه ما لزمه المال عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 وقال محمد لا شيء عليه وهو قول أبي يوسف آخر أما لو ادعى الطالب المال والمطلوب يشكره
 فقبل رجل بنفسه المطلوب بأنه ان لم يوف به غدا فعلى المال الذي ادعاه على المطلوب
 فلم يوف له لم الكفيل المال لا اتفاق من أوائل كفاية خزانة الأكل * ولو قال
 ان وافقك غدا والاعلى - المال لا تصح الكفالة بخلاف قوله ان لم يوف غدا فأت المكفول له
 المطلوب ان لم يوف غدا فعلى غدا فعلى ما تذهب فلم يوف لا يلزمه شيء اذ لزوم المال في ضمن
 كفالة باطله اذ لا يكون كفلا بنفسه بخلاف الاجنبي في الثلاثين من الفسولين
 * رجل قال لا تر كذبت لك بنفس فلان فان غاب عنك فأناضامن لماعليه فأت المكفول
 به الى الكوفة ولم يطلبه المكفول له ثم رجع الكفيل اليه بعد رجوعه عن الكوفة
 فالكفيل ضامن للمال لأنه عاق الكفالة بالغيبة ولو قال قد كذبت لك بنفس فلان فان
 غاب ولم يوافك فأناضامن لماعليه فأت المكفول له ان يوافقه المال وهو بمنزلة ما لو قال ان
 غاب قبيل أن يوافك به ولو قال فان غاب فلم يوافك فأناضامن لماعليه فهذا على أن
 يوافيه بعد الغيبة فاضحيان في أو آخر مسائل تسليم المكفول به من كتاب الكفالة
 * (الضامن في التسليم والمطالبة به وبالمال) *

سلمه الى الطالب برئى قبل الطائفة أولاً في الثالث من كفالة البرازية * (بج) كقول نفسه
رجل على أن يسلم الى المكفول له متى طال به ثم سلمه اليه قبل أن يطالب به ولم يقبله برأى
(١) قضية في تعليق الكفالة * وان شرط الكفيل على أن يدفعه اليه عند الامر دفعه
اليه عند انقاضي أو شرط عليه أن يدفعه اليه عند انقاضي فدفعه اليه عند الامر وشرط
عليه ان دفعه عنده انقاضي فاستعمل فاش آخر دفعه اليه عند الثاني برئى فاضحيان
في تسليم نفسه المكفول به * قوله ولو شرط نفسه في مجلس القاضي سلمه لان الشرط
مقبول فان سلم في مجلسه برئى وأما بقوله سلمه فمضى الى الشرايط ذلك فان سلمه في السوق
لم يبرأ وهو قول زفر وبه يفتى في زماننا وان الناس في إقامة الحق ومحل الاختلاف
في بدلة لم يعتادوا اطلاق الغريم من يد الخصم كذا في التائرا خاتمة وهذه إحدى المسائل
التي يفتى فيها بقول زفر ومنها تعدد المريض في صلته كقعود المصلى في التشم ومناها مع
الدين من امر أذا الغائب لعدا القاضي له انفقة ومنها أن الوصى بل بالوصية لا بل
القبض ومنها يضمن الساقى اذا سعى به الى السلطان وعززه شيئاً ومنها أن رؤية البيت من
البحر لا تصفى بل لا بد من رؤية داخله ومنها أن رؤية التوب مطولاً لا تكفى بل لا بد
من شمه فهو سبع وليس المراد المحصر من البحر الراقي في كتاب الكفالة * كقول نفسه
على أنه ان لم يوف به يوم كذا فعليه المال فتورى الطالب في ذلك اليوم ولم يجده المكفيل
يرفع الامر الى الحاكم لينصب وكيله يسلم اليه في الثاني من كفالة البرازية * فان قال
لا علم له بمكان المكفول به ان صدقه المكفول له سقط المطالبة وان لم يصدقه يجوز
حتى ينظر بجزءه (٢) وهل يحلف قال القاضي الامام لا يجمع التاوى * فان كان المكفول به
غائباً يعلم أين هو عمل حتى يدفع ويحجى وان لم يدفع يحبس وان كان غائباً بحيث لا يوقف
على أثره ويثبت ذلك عند القاضي لا يحبس وكذا اذا مات المكفول به برئى الكفيل بنفسه
منية المقتى في باب التسليم من الكفالة * وذكر في الوقعات كقول نفسه رجل وهو محبوس
فلم يقدر أن يأتي به الكفيل لا يحبس الكفيل لانه يجهز عن احضاره ولو كفل به وهو مطلق
ثم حبس حبس الكفيل حتى يأتي له حال ما كفل به فادرجى الايمان به عناية في الكفالة
* الكفيل اذا حبس فهو يحبس المكفول عنه وان لازمه الطاب فهو يلزم المكفول عنه
ان كانت الكفالة بأمره ولا يأخذ المال قبل الاداء وهذا يدل على أن رب المال لو أراد أن
يجبس الكفيل ولاصيل له ذلك وهي واقعة الفتوى وكذا يحبس الكفيل وكفيل الكفيل
وان تكرروا في التسليم من قضاء الخلاصة وكذا في البرازية في العاشر من أدب القاضي * وفي
الشافعي ثلاثة كملوا بأب معا يطالب كل واحد بنات الالف وان كلفوا على التعاقب
يطالب كل واحد بالالف كذا ذكره السرخسي والمرغيناني والقرطبي * نهاية في الكفالة
في شرح قوله ومن أخذ من رجل كفيل بنفسه ثم ذهب

(السادس فيما يقع به البراءة عن المال ومالا) *

إبراء الاصيل يوجب إبراء الكفيل الا كدل النفس لم يجمع الفصولين كدل بنفسه فأقر
طال به أنه لا حق له على المطلوب فله أخذ كفيل بنفسه انتهى وهكذا في البرازية اذا قال

(١) لان حكم الكفالة وجوب التسليم
وهو ثابت في الحال وقوله على أن يسلم
اليه متى طال به ذكر لنا كذا لا للتعديق
فقد سلم في حال كونه كفيل لا غيراً كذا
في القضية سدد

(٢) وأما ان لم يعلم حال المكفول به
ومكانه وأقر بذلك المكفول له فيجب أن
لا يحبس اذا مدعى أقصر أنه لم ينظر به
ويكون ذلك بمنزلة الموت وان مات بطلت
الكفالة ويحبس ان لم يظهر بجزءه وان
ظهر لم يحبس

وفي المنة برئى عندهم وأنه خلاف
جواب الكتاب ولو فعل به قاض فحسن
وفي الخامس من القضاوين قال لو فعل به
قاض فوقع لم أن الخصم يقبض لذلك فهو
حسن ولو قال ان لم أقضك حاله اليوم
فأمر أن طالق فتورى الخصم ذكر في
الثاني من الاستبر وشبهه عن الناطقي أن
القاضي ينصب عن الغائب وكذا وتبين
مأمله ولا يثبت وعلمه القدرى والمأهر
أنه لا فرق بين المستعين تأمل سدد

ضمان ما بين المذمى صحيح وحكم له به ان يرهن بزيادة في دعوى الكفالة من الدعوى * (ط)
 غاب المكفول عنه فادعى الكفيل على الطالب أن الالف التي كفلت بها عن فلان من ثمن خمر
 وقال الطالب لا بل من ثمن عبد قالة ولوطالب فلورهن عليه الكفيل لا يقبل ولا ينصب
 الطالب خصمه له فيه بخلاف ما لو كان المطلوب حاضر أو يرهن على الطالب أن الالف التي
 تدعى على ثمن خمر حيث يقبل كذا (ط) أقول ينبغي أن تقبل بينة الكفيل أيضا (١) على
 ما نقل قبل من (فش) حيث قال ولوطالب الدائن كميله بن شيه فنه من الكفيل على أداء
 المديون الغائب يقبل وينصب المكفيل خصما من المديون اذ لا يمكنه دفع الدائن الا بهذا
 فكذا نقول هنا في الخادم من الفصولين * رجل كفل عن رجل بألف بأمره ثم ادعى
 الكفيل أن الالف التي كفل بها قمار أو غنر أو ما أشبه ذلك مما لا يكون واجبا لا يقبل
 قوله ولو أقام البينة على إقرار المكفول له بذلك والمكفول له يصح عدل لا يقبل بينته ولو
 أراد أن يحلف الطالب لا يلتزم به ولو كان الكفيل أذى المال الى الطالب وأراد أن
 يرجع على المكفول عنه والطالب غائب فقال المكفول عنه كأت المال قمارا أو غنر متة أو
 ما أشبه ذلك وأراد أن يقيم البينة على الكفيل لا تقبل بينته ويؤمر بأداء المال الى الكفيل
 ويقال له اطالب خصمك وانما سمعنا من حضر الطالب قبل أن يأخذ المال من الكفيل وأقر
 الطالب عند القاضي أن المال كان ثمن خمر أو ما أشبه ذلك برئ الاصيل والكفيل جوا
 فاضحيان في الكفالة بالمال

* (السامن في الرجوع على المكفول عنه) *

قضى عليه بالكفالة بشكوه طالب الاصيل أن أقرب بأمره أو يرهن عليه والا بزيادة في آخر
 الثالث من الكفالة • الكفيل بأمر الاصيل أذى المال الى الدائن بعدما أدى الاصيل
 ولم يعد له لا يرجع على الاصيل لأنه شيء حكمي فلا يفتق فيه العلم والجهل كعمل الوكيل
 ضمنا فتنه قبل الكفالة بالنفس * ولو أن صاحب الحق أخذ الحق من المطلوب ثم جرد
 فأخذ من الكفيل والكفيل يشكر أن صاحب الحق قد أداء يرجع الكفيل به على الاصيل
 مؤيد زاده في الكفالة والحقوق المتفلا عن التنازلية * لو كفل عن رجل بعمل بأمره فقال
 الكفيل بعد ذلك قضيه ومصدقته المكفول عنه وكذبه صاحب المال وحلفه وأخذ من
 المكفول عنه ثم يرجع الكفيل على المكفول عنه • ولو أن الأمر جرد القضاء أيضا فأقام
 المأمور به أنه قضاء يرجع على الآخر وتقبل هذه البينة على الطالب أيضا وإن كان غائبا
 وينصب الآخر خصما من الطالب منتخب التنازلية (٢) في الكفالة • رجل عليه دين
 لرجل فكفل رجل بالدين بحضرة الطالب والمطلوب بقدر أمر المطلوب ورضي به المكفول
 عنه ثم قال المكفول له قد رضيت بكفالتك جاز فأذا أدى المكفيل المال يرجع به على
 المكفول عنه • ولو قال المكفول له أولا قد رضيت بكفالتك ثم قال المكفول عنه قد رضيت
 أو قال أجزت وأدى المال لا يرجع على المكفول عنه لأن الكفالة تمت ونفذت ولزم
 الكفيل فلا يتغير بإجازة المكفول عنه فاضحيان في الكفالة بالمال * قال لرجل أكنل
 بنفس هذا الكفيل ففعل ثم أخذ الطالب الكفيل بالنفس لم يكن للكفيل بالنفس على

(١) أقول ما ذكره ليس يسدي فأن
 الكفيل اذا ادعى أن الالف التي كفل بها
 ثمن خمر فقد أنكر صحة الكفالة فلا تسع
 دعواه لانها انما سمع على اعتبار أن
 الكفالة تضمن الوكالة فاذا أنكر الكفالة
 فقد أقر أنه فلولي فلا تسع دعواه
 أو تقول ان إقدامه على التزام المال
 إقرار منه بصحة سبب وجوب المال
 فلا تسع منه دعوى الفساد ولو يرهن
 على إيقاع الاصيل وعلى إرائته تبطل لأنه
 تقرر للوجوب انسابي • ويحين تقرره
 في الفصل العاشر من فصوله يعلمه (فش)
 وقال في الميسر في باب ادعاء الكفيل أن
 المال من ثمن خمر أن الكفيل لو قال بعد
 ما غاب الاصيل ان المال الذي كفلته
 ثمن الخمر فهو وليس يخصم لانه اتزم بالمالية
 بكفالة صحيحة والمال يجب على الكفيل
 بالتزامه بالكفالة وإن لم يكن واجبا على
 الاصيل وهو مع هذا ما اقتضى في دعواه
 لأن التزامه بالكفالة إقرار منه أن الاصيل
 مطالب بهذا المال والمسلم لا يكون مطالبا
 بشئ بخبر فيكون مناقضا له قوله والمسلم
 لا يكون مطالبا بشئ بخبر انما ظاهره انه على
 قوله ما قال على قول الامام ان المسلم
 قد يجب عليه ثمن خمر بان يؤكل ذنبا
 بشرائه وعلى قوله ما لا يجب ثمن الخمر
 على المسلم بحال ذكره في الثالث
 والعشرين من دعوى الميسر

(٢) وكذا في السادس والعشرين في
 الكفالة من التنازلية

الذي أمر بذلك لا يبدل ولو كان أمر رجلا حتى كف عن الكفيل بالمال ثم إن الطالب أخذ الكفيل الثاني وأخذ منه المال كله إن رجع على الذي أمر بذلك هكذا ذكر المسئلة في المنتقى وذكر شمس الأئمة السرخسي في باب الأمر بالضمان إذا أمر الرجل رجلا بأن يكفل عن فلان فكفل وأدى لا يرجع على الأمر تارة ثانية في آخر الخامس والعشرين من الكفالة * وفي التجربة إذا كف عن رجل بدراهم صحاح جباة فأعطاها زيوفاً ومكسرة وتجوز بهما يرجع على الأصل مثل ما ضمن لا يثبت ما أدى (١) وليس هذا كلاماً ورباً أم الدين خلاصة قبل الخامس من الكفالة وكذا في البرازية * ولو كف بالزيف وأدى الجباة يرجع على المكفول عنه بالزيف نهاية في الكفالة *

• (مسائل شتى) •

(مسموع) دفع المدينون إلى الكفيل الدين قبل أن يوفي الكفيل ولم يقل قضاء ولا بجهة الرسالة فإنه يقع عن القضاء لأنه الغالب ومستحق عليه أيضاً فكان وقوعه عنه أولى فنهى في باب الأداء لا يصل إلى الكفيل من كتاب الكفالة * رجل أمر رجلاً بأن يكفل لرجل بألف درهم فكفل ثم إن المطلوب دفع الألف إلى التكفيل ولم يدفع الكفيل إلى الطالب وأراد المطلوب أن يسترد المال من الكفيل إن أداه على وجه القضاء فليس له أن يسترده لأنه إنما وجب للكفيل عليه بعد الكفالة (٢) وإن أداه على وجه الرسالة (٣) فله أن يسترده لأنه أمين في الأداء في الثاني من كفالة الولو الجباة وكذا في الخامس من التنازعانية * الكفيل إذا أخذ المال من المكفول عنه قبل أن يأخذ المكفول له المال من الكفيل ينفى أن يكون مضموناً حتى لو ضاع المال في يد الكفيل ضمنه وإن دفع المكفول عنه المال إلى المكفول له جازاً لمكفول عنه مالم يؤد الدين إلى المكفول له ليس له أن يسترجع من الكفيل ما أعطاها جواهاً أو التناوي للكرمان في الخامس من الكفالة * وفي المحيط ولو كان بمال ككفلان فما أداه الأصل ولم يدين فهو عنه ماله لأنه به يدفع الترجيع بالإمريج وكذا لو كان لكل نصف منه كفيل على حدة فأدى الأصل نصفه منه ولو قال هو عما كف به فلان فهو عنه لأنه جعل فعله لأحد ما يحقه فيقع عنه فيصدق فيه وكذا إذا كان الألف يتفرع عنه في الأصل فإن كان من قرضين أو بيعين أو مالهين وجباة يدين مختلفين بأن كان أحدهما قرضاً والآخر جباة وكفل أحد التكفيلين بأحد المالهين والآخر بالآخر فأدى الأصل بخمس مائة وقال هي التي كف به فلان فهو على ما قال قال في الكتاب لا يرى أنه لو كان بكل خمسمائة مصلك أو رهن فأدى خمسمائة وقال هي من هذا المصلك أو من هذا الرهن يقبل قوله فكذلك هنا وكذا إذا كان بأحدى الخمسمائة كفيل فأدى خمسمائة وقال هي مالهها كفيل يقبل قوله من كذالة الضمانات الضمنية * ولو كان بالدين رهن عند الطالب من المطلوب وقتى الكفيل الدين فلا يبدل له على الرهن عشانية وكذا في أواخر السادس من كفالة التنازعانية * رجل كف عن رجل بمال ثم إن المكفول عنه أعطى الكفيل رهنه إذا كفى الأصل أنه لو كف عن رجل بمال لم يبدل له على الأصل فأعطاها المكفول عنه وهذا جائز الرهن بذلك فاضحيان في الكفالة بالمال * لو جعل الكفالة مؤجلة إلى أجل محمول نحو أن يقول كفلت بنفس

(١) وهو أشد الردي مكان الجبر كذا

في العناية في الرهن بعد

لو أدى زيوفاً وقد كان كفلاً بجباة يرجع

بالمجباة كذا في التنازعانية نقلاً عن

الذخيرة (م)

(٢) وفي خزائن المفتين الآن أخذ الطالب

بالمال فثبت أنه بأن أخذ المكفيل حتى

يقضها الطالب أو يردّها

(٣) بأن قال المطلوب بالكفيل خذ هذا وكن

ردي به إلى فلان كذا في الولو الجباة بعد

هذا ما بطر في الخامس من التنازعانية

قال ثمان فهو على المكفول عنه على وجه

الرسالة فإن يكره مطالبة الكفيل فأعطاها

المال وقال خذها وأدفعه إلى المكفول له

وكذا في الكافي والنهاية

فلان الى الحصاد أو الى الدباس أو الى خريج العطايا جاز تأخير الكفالة الى ذلك الوقت
فاضضاً في الكفالة * اذا كفّل بالقرض الى أجل هل يتأجل على الاصل أم لا ويحسر
الكلام في ذلك ذكر القدوري في شرح مختصر الكرخي ألا يرى لو أن رجلاً اقترض رجلاً
مالاً وكفّل به رجل عنه الى وقت كان على الكفيل الى وقته وكان على المقرض حالاً (١) وذكر
في المحط السرخسي * قال الكفالة بالقرض في أجل جائزة وهو حال على الاصل لأن
ما وجب على الاصل قرض لانه وجب بالاستقراض والقرض لا يقبل الاجل وما وجب
على الكفيل ليس يقرض لانه وجب بسبب الكفالة وهي ليست باستقراض حقيقة لكن
الكفيل يسير بمفردة المقرض بالاداء فانه عال الدين بمقابله ما أدى فصار بمعاوضة ومبادلة
حقيقة وذكر في خزائن الاسكندرية الكفالة بالقرض الى أجل جائزة والمال على الكفيل الى
الاجل وعلى الاصل حالاً وذكر في هذا في شرح التكملة وغيره بوقته الكتب أيضاً
قلنا فخصزلنا من هذا أن الكفالة بالقرض الى الاجل تصح وتكون مؤجلة على الكفيل
وحسبه وعلى الاصل حالاً كما كان ولا يلتفت الى مقاله الحصري من قوله في التحرير اذا
كفّل بالقرض الى أجل يتأجل على الاصل وهذه الحيلة في تأجيل القرض فان كل
الكتب ترد ذلك ولم يقل هذه العبارة أحد غيره أنفع الوسائل (٢) من مسائل الكفالة
* كقول عن انسان يعال عليه الى سنة يجب على الكفيل مؤجلاً وان كان على الاصل
حالا وان مات الكفيل يؤخذ من تركته حالاً برزاقه في الكفالة * ولو كان المال حالاً
فكفّل به ناسن مؤجلاً بأمر الكفيل عنه فانه يجوز ويكون تأجيله في نفسه
في ظاهر الرواية وفي رواية ابن جماعة عن محمد أنه حال على الاصل مؤجل في حق الكفيل
من كفالة تحتة الفقهاء وكذا في الهداية ومحط السرخسي * وان كفّل ولم يذكر الاجل
يجب على الكفيل كما وجب على الاصل حالاً أو مؤجلاً منه في أقل الكفالة * نحن
على أن يعطى نصفها ههنا ونصفها بغيره وقد وردت أخذ من حيث شاء منه المفتي في كتاب
الكفالة والحوالة * نحن على رجل مالاً بأمراً أو نفسه فأراد الخصم أن يخرج الى السفر
لنجه الكفيل قال محمد ان كان ضمانه الى أجل فلا سبيل له عليه وان لم يكن الى أجل
فله أن يأخذ حتى يخطه ما ما بدأ المال أو بغيره منه وفي كذالة النفس رد النفس منه
المفتي في الكفالة وكذا في الثقة ولو ضمن لأمر أو ثقة كل شهر عن زوجها ليس له أن
يرجع عنه رأس الشهر (٣) ولو ضمن بالأجرة في اجارة كل شهر فله أن يفسخ ضمانه
عند رأس الشهر من كفالة ضمانات الغنم كذا في الثالث والعشرين من كفالة
التأخر خاتمة * وضمان الدواب هو ضمان النعم عند استحقاق المبيع وإذا استحق المبيع
بخصاص المشرى المبيع أولاً فاذا قضى عليه بالنعم يكون قضاء على الكفيل وله أن يأخذ من
أيم ماشاء وليس له أن يخاصم الكفيل أولاً في ظاهر الرواية وهذا اذا كان المبيع ماسوى
العبد فان كان عبداً فظهر أنه حر بالدينه ولله شري أن يخاصم أيم ماشاء بالاجتماع من
كفالة الدواب * (٤) صحيح قال غيره ما أقول له فلان فهو على ثم مات الكفيل ثم أقر
فلان بشي لزيم المال المقرض في تركه الكفيل ظهر به قبل كتاب الصلح * ولو كفّل بمال

(١) وفي السادس من كفالة التأخر خاتمة
نقل عن النسخة لو كفّل بالقرض الى
أجل فالمال على الكفيل الى أجل
وعلى الاصل حالاً وكذا في العتامة عند
(٢) وكذا في النسخة أقول هذا مختلف
لما في الهداية وشروها من أنه يتأجل
على الاصل أيضاً في ظاهر الرواية وكذا
في النسخة وقال في النسخة بعد ما ذكرنا
بورقة تقريرنا كقولنا من حال
تأخر الدين عنهم وهو استحسان فبما ذكره
الكردي قياس وهو قول زفر كافى
النهاية ورواية عن محمد كافي التحفة
ومحط السرخسي فيحتاج الى أن يكفّل
وقال ان المراد هنا من المال هو القرض
وهو بعد اللهم إلا أن يقال ان المعنى
وان سلم أنه حال على الاصل كما قال
زفر ورواه ابن جماعة عن محمد فهو مؤجل
على الكفيل أو يقال ان المعنى وان كان
على الاصل حالاً لا يقبل التأجيل كما
في القرض عند

(٣) انظر ان هذا على ما ذهب
اليه أبو يوسف وأما على مذهب الامام
لا يكون كذلاً الا بشقة شهر واحد
(٤) وكذا في الثالث والعشرين من
كفالة التأخر خاتمة نقل عن النسخة

على فلان فقامت المينة عليه بألف ضمنها الكفيل لانه تبين أنه كفيل بمضمون على الأصل
وان لم تقع المينة فالقول قول الكفيل مع مضمونه في مقدار ما يقر به ولو أقر الكفيل عنه
بأكثر مما أقر به لم يصدق على كفيله بدائع في آخر فصل شرائط الكفالة ملخصا

(كتاب الحوالة)

تعقد قبول الخصال والخصال عليه ولا تصح في غيبة الخصال كالكفالة إلا أن يقبل رجل له
الحوالة ولا يشترط حضرة الخصال عليه لصحتها حتى لو أقال على غائب فقبل بعد ما علم صحت
ولا حضرة الخصال أيضا حتى لو قبل لصاحب الدين لك على فلان ألف فأحتل به ساعلي - فرضي
الطالب بذلك وأجاز صحت فليس له أن يرجع بعد ذلك ولو قبل للمدين عليك ألف فلان
فأحل له بها على - فقال المدين أحلت ثم بلغ الطالب فأجاز ليجوز عند الامام ومحمد بن
حوالة البرازية وكذا في الخلاصة * وكل دين جازت الكفالة به فالحوالة جائزة من حوالة
الخلاصة * يجب أن يعلم أن الحوالة نوعان مطلقة ومقتدة فالقاعدة أن يقبل الخصال
بالدين الذي له على الخصال عليه أو العين الذي له في الخصال عليه بالعصب أو لو بدعي
والمطابقة أن يطلق الخصال أو يرسلها أو يرسلها بالدين الذي له على الخصال عليه
ولا بالعين التي له في الخصال عليه أو يحل على رجل ليس له عليه دين ولا في يده عين
في الفصل الأول من حوالة المحط البرهاني * ولو قال للمدين أدفع له الدين انما ائني عليك
فقال هذا لا يكون حوالة بل يكون توكيلا بقضاء الدين * انما راجعية * قال اندر
حواله مردمان بجم لفظ حوالة حتى كونه مدين قد ركبوك شيكاه ابن دهرهم كمرها
برتب بوى ده وماتده ابن واحكم حواله يوديا حكم وكاله أجاب اكر ابن كسى رابرجل
دين است حكم حواله يودوا كريت حكم وكاله (١) من - حوالة القضاة * ولو أن وكيل
البائع أقال الأمر على المشتري فهو وكالة وليست بحوالة لانه لا شيء للأمر على الوكيل
خلاصة في الرابع من وكالة السابيع * الحوالة جائزة بالدين احترازا عن الاعيان فإن
الحوالة بها لا تصح من - وأخر الفصل الأول من حوالة التانارخانية * لو أقال مائة من
المنطقة ولم يكن للخبيل على الخصال عليه شيء ولا للخصال على الخصيل لم تصح الحوالة وكذا
لو قبل الخصال عليه فلا شيء عليه كفاي المنية * هـ ستاني في الحوالة * رجل عليه دين
لرجل فأقال الطالب على رجل ليس عليه للخبيل دين تجاهه ففوضي وقضى المال عن
الخصال عليه تبرعا كان للخصال عليه أن يرجع على الخصيل (٢) كما لو أدى الخصال عليه
المال بنفسه وليس عليه دين كان له أن يرجع على الخصيل ولو كان للخبيل دين على الخصال
عليه فأقال الطالب على مدينه بذلك المال تجاهه ففوضي وقضى دين الخصال له عن الخصيل
الذي عليه أمسل المال كان للخبيل أن يرجع بدنيه على الخصال عليه فإن قضاء الفوضي
عنه كقضاءه بنفسه ولو قضى الخصيل دين الطالب بمال نفسه بعد الحوالة كان له أن يرجع
على الخصال عليه بدنيه كذلك ههنا (٣) وليس للفوضي أن يرجع على الذي عليه أمر الدين
لانه متبرع ولو اختلف الخصيل والخصال عليه كل واحد منهما يدعى أن الفوضي قضى عنه

(ترجمة)

(١) لا تستعمل الجيم لفظ الحوالة وانما
يقولون أعطاه العشرة الدراهم التي
عليك فهل يكون مثل هذا القول حكم
الحوالة أم حكم الوكالة أجاب إذا كان
للقائل دين على المال عليه يكون لذلك
حكم الحوالة والا حكم الوكالة

(٢) قوله على الخصيل في نسخة الخصال وكتب
عليه صح وبقيته النسخ الخصيل ويساعده
التنظير ولجزء الحكم اه معجمه

(٣) وهذه المسئلة مذكورة في محيط
البرهان وخزانة الأسكل والظاهرية

سنة

والفضولي لم يبين عند القضاء احدهما بعينه ترجع الى قول الفضولي عن أبيهما قضيت
فان مات الفضولي قبل الدين أو غاب كان القضاء عن المحتال عليه لأن القضاء يكون
من المظاہر ظاهرا قاضيان في مسائل الحوالة (١) من كتاب الكفالة * ولو كانت
الحوالة مظاهرة ثم ان المحتال قضى دين المحتال له بغير المحتال له على القبول ولا يكون الحمل
متبرعا ولو أبرأ المحتال له المحصيل عما كان على المحصيل أو وهبه منه لا يصح ثانيا رخصة
في أواخر الثاني من الحوالة * وفي المحيط باع مسلم من مسلم خيرا بألف وأحال على
المشتري مسلما حوالة قسدا قال ثمن ثم قال الحويل وهو المشتري ان الألف عن الخمر وقال
المحصيل بل عن متاع فانقول للمحصيل بينه ولا تطل الحوالة ولو برهن عليه الحويل لسمع
بينه أما لو كانت الحوالة معاملة بان يقول أحلت عليك فلا تألف ولم يرد في الحوالة بآخرة
برهن الحويل أن ما عليه من الألف عن خمر أولا قال البرهان في فرق محمد بين الحوالة المضافة
الى الدين والبيع المضاف اليه اذا تصادقا بعد العقد على أن لادين عليه فانه يجوز
البيع وتطل الحوالة ضمانات فضيلية في الحوالة المقيدة * غاب المحيل وزعم المحتال عليه
أن المال المحتال به على المحصيل كان عن خمر لا تصح دعواه وان برهن على ذلك كافي الكفالة
ولو دفع المال المحتال عليه الى المحتال وأراد الرجوع على المحيل فقال المحيل المال المحتال
به كان عن خمر لا تصح وان برهن ويقال للمحصيل أنه الى المحتال عليه ثم خاصم المحتال
فان برهن على المحتال انه كان عن خمر يقبل ثم المحتال عليه بالخيار بين الرجوع على المحيل
والمحتال بزمانه في أواخر الحوالة * ولو كان للمحصيل دين على المحتال عليه فالحال معاقب
ولم يستقر في الحوالة أن يعطيه مما عليه فالحوالة بآخرة ودين المحيل بجماله ولا أن يطالب به
بخلاف ما لو قدمه خزائنا لا تكمل في الكفالة في آخره ملخصا * وذكر في الزيادات وشرحه
أنه لو أحال دأبه على مدونه أو ودعه أو الفاضل منه عينا أو دأبه مقيدة بجماله عليه أو
عنده جاز ولم يكن للمحصيل أخذ ماله من الحويل كما كان له ذلك في الحوالة المطلقة فالوجه
الحويل الى المحيل بعد ما طالبه منه فطلب عنده فتمنع الحويل للعمال من ضمانات فضيلية
في أول ضمان الحوالة المقيدة ملخصا * واذا كانت الحوالة مقيدة بأقبح ودعة في يد
المحتال عليه أو غصب فذلك الودعة أو استحققت تطل الحوالة ويعود الدين على المحيل
ولو هلك الغصب في يد المحتال عليه لا تطل الحوالة وكذلك لو قال المودع ضاع الودعة
وحلف على ذلك بطلت الحوالة وان استحققت الودعة أو استحق الغصب بطلت الحوالة
في الثالث من حوالة التاخر رخصة * سئل عن شخص باع سلعة من شخص وأحال بها
شخصا وقبل المحتال عليه الحوالة وكذلك المحتال ثم تقابل بالبيع ما حكم الحوالة هل تنفسخ
أجاب المقابلة صحيحة ولا تنفسخ الحوالة ولا يزم المحتال عليه دفع المبلغ ثم يرجع على المحيل
من فتاوى قارئ الهداية في مسائل الحوالة * اذا باع عبدا من رجل بالدرهم ثم ان
البائع أقال غرر بجماله على المشتري حوالة مقيدة بالثمن فمات العبد قبل القبض حتى سقط
الثن أو ورث العبد بغير رؤية أو خبا بمرض أو خبا بمرض أو خبا بمرض أو خبا بمرض
لا تطل الحوالة عند غل ما الثلاثة استحضانا (٣) وقال زفر تطل الحوالة ولو استحق

(١) المسئلة في السابع من حوالة المحيط
وكذا في التاخر رخصة

(٢) وفي المسئلة بعد القبض قضاء أو قبل
القبض من غير قضاء

(٣) وفي الظاهرية وروى أبو سليمان
عن أبي يوسف في رجل باع عبدا من
رجل بألف درهم فمات بفساد حتى أحال
البائع غريبا على المشتري بثلث العبد
ثم مات العبد في يد البائع أو فسخ
المشتري البيع فسه يحكم أو بغير حكم
بطلت الحوالة وهو مخالف لما في المحيط
وأشبهه في التاخر رخصة وفي الزاوية
قال أبو القاسم هذا على خلاف الروايات
وأما الفسخ بعد القبض فحكم باقرار البائع
بالغيب لا تطل الحوالة

العبد المسيح أو استحقق الدين الذي تقدم به الحوالة من جهة الغرماء أو ظهر أن العبد المبسح
 كان حراً بطلت الحوالة وفي الذخيرة قال جماعة (١) في الثالث من حوالة التاتارخانية
 وكذا المحيط * ولو أحال المبادع رجلاً على المشتري بالثمن وأدى المشتري الثمن إلى
 المحتال ثم استحققت الدار من يد المشتري فاشتري على من يرجع بالثمن ذكر في مجموع
 النوازل عن شيخ الاسلام السغدري أن المشتري يرجع على البائع قبل له فإن لم ينظر
 المشتري بالبائع هل يرجع على المحتال قال لا وفي الجامع أن المشتري بالخيار أن شاء يرجع
 على البايع أو أن شاء يرجع على الأمر (٢) في السابع عشر من بيع التاتارخانية *
 ولو باعه بغيره وأحال بثمنه لغيره على المشتري فاستحق المبيع فلهما أن يطلب البايع
 لو كانت الحوالة مطلقاً لا لو كانت مقيدة وله أن يرجع على بائعه لادائه بأمره وهل له أن
 يرجع على المحتال بما أدى في الجامع إشارة إلى أنه ذلك في الثامن عشر من القبولين
 وكذا في التاسع عشر من العمادية * أحال الطالب على رجل بألف أو بغيره مبيع حق
 وقبل منه ثم أحاله أيضاً بمبيع حق على آخر وقبل منه صار الثاني قضاء للأول منبهة
 الخفي في مسائل الحوالة من الكفالة وكذا في الخائسة والوالية ومقتضات حوالة
 التاتارخانية * ولو أحال الطالب الطالب على رجل فلا يسلل للوكيل بالقبض على المحيل
 فإن مات المحتال عليه مفسداً عاد الدين على المحيل وعادت مطالبة الوكيل عليه ولو كان
 بالدين كقبيل قال أبو يوسف للوكيل أن قبض من الكفيل ومن الذي يبيع مرقضاً مدين
 الأصل خلافاً للمحمد من وكلة الفتاوى العمادية * وإن مات المحتال عليه بلا تركه
 ولكن كان له كفل بالمال ثم أبرأ صاحب المال الكفيل عنه يرجع على الأصل المحتال
 أخذ الكفيل من المحتال عليه بالمال ثم مات المحتال عليه مفسداً لا يعود الدين إلى ذمة المحيل
 سواء كفل بأمره أو بغيره أمراً له المكفلة حادثة أو موجد له أو كفل حالاً ثم أجهل المكفول له
 برزاية في الحوالة * رجل آدى على رجل مالاً فقال المدي عليه أني قد أحلتني هذا المال
 على فلان وقبل فلان الحوالة في المجلس وأقام البينة على ذلك فقال صاحب الدين إن المحتال
 عليه مات مفسداً قبل أداء الدين فإن القول قوله مع يمينه ولا يقبل قول المحيل أنه مات مفسداً
 وكان له أن يرجع على المدين بدينه (٣) كذلك كره في الأصل قاضخان في باب ما بطل
 دعوى المدي من الدعوى * زعم المدبون أنه كان حال الدائن على فلان وقبضه وأنكره
 الطالب سأل الحاكم من المدبون البينة على الحوالة أن أخبرهاوا المحتال عليه حاضر قبل
 وبرئ المدبون وإن غابا قبضت في حق التوقيف إلى حضور المحتال عليه فإن قدم وأقر
 قال المدبون برئ ولا أمر بإعادة البينة عليه وإن أتهم ودماق أو غابوا أحلف المحتال عليه
 وإن لم يكن له مدبون بينة وطلب المظالم بأنه ما احتال على فلان بالمال فلهه فإن
 تمكن برئ المظالم برزاية في الحوالة * مات المحيل بعد الحوالة قبل استيفاء المحتال
 المال من المحتال عليه وعلى المحيل ديون كثيرة فالحال مع سائر الغرماء على الدوام
 ولا يرجع المحتال بسبب الحوالة وكذا لو قبضه مدينه الذي على المحتال عليه لو مات قبل
 الاستيفاء يتساوى المحتال مع سائر الغرماء برزاية في الحوالة * وحيل عليه ألف

(١) والفرق أن في الأول سقط الدين
 بعد الوجوب مقصوداً فلم تبطل الحوالة
 وفي الثاني ظهر عدم الوجوب وقت
 الحوالة فبطلت وإذا لم تبطل أدى فانه
 يرجع على المحيل كذلك في البحر الرائق
 (٢) وفي استحقاق البرزاية من كتاب
 الدعوى فلو كان أدى الثمن إلى المحتال
 فهو بالخيار أن شاء يرجع على البايع المحيل
 وإن شاء يرجع على المحتال القابض وكذا
 في استحقاق الخلاصة من دعواه سيد
 وأفتى قارئ الهداية بأنه إذا ظهر
 أن المبيع مستحق وأخذ المستحق يرجع
 المشتري بالثمن على القابض لا على المحيل
 وهو مخالف لما في العمادية نقلاً من
 صاحب الهداية ولما في التاتارخانية
 (٣) فلو مات المحتال عليه فقال المحتال
 مات مفسداً وقال المحيل بخلافه ففي الشافعي
 القول للبعث مع المدين على العلم لتسبكه
 بالأصل وفي شرح الناطقي القول للمحيل
 مع المدين على العلم لا تكراره دعوى الدين
 ولكن ذكر في المنسوط كما ذكر في الشافعي
 فقال القول قول الطالب مع البينة على
 علمه لأنه يتسبك بالأصل وهو العمرة
 كذلك النهاية

درهم دين احوال الطالب بما على رجل على أن يؤدى من الألف التي له عليه فلم يؤد الحق له عليه حتى مرض المحتال فأتى المحتال عليه ثم مات المريض من مرضه وعليه ديون ولا مال له سوى ذلك الألف الذى على المحتال عليه مسلم الألف للمحتال وليس لأغرماء في ذلك حق وهو غريم المحتال عليه لا غريم المحتال عليه بأداء الألف غريم من غرماء المحتال وصار له ثوبا الألف الذى في ذمته بدنيه فلا يختص به بل يشترك فيه الغرماء وبنيه له حصته من حوالة الخلاصة وكذا في البرازية • لو غاب المحتال عليه بحيث لا يدري مكانه لعسره لم يرجع المحتال على المحتال بالدين لكنه لو ما طرأ الخفاء المحتال الى المحتال فقال آت زرعود كبركع بنى دهد فقال المحتال سهلست من كيرم اومن عى توام كرفت (١) رجوع المحتال على المحتال بالدين لانه يظل به الحوالة فكما في الجواهر قهستافى في الحوالة • ولو كانت الحوالة بألف كانت الحوالة على المحتال عليه ثم ان المحتال أبرأ المحتال عليه من مال الحوالة برئ المحتال والمحتال عليه عن دين المحتال له المحتال بالحوالة والمحتال عليه بالأبراء ورجع المحتال بدنيه على المحتال عليه ولو وهب المحتال له مال الحوالة للمحتال عليه تجوز الهبة ويصل ما كان للحصيل على احتقال عليه ولا يكون للتجديد أن يرجع بدنيه على المحتال عليه فاضيقان في مسائل الحوالة • رجل عليه دين لرجل وبه كدبل وأحال التكتيل الطائب بالمالي على رجل فقبل المحتال عليه برأ الاصيل والتكتيل جميعا الآن بشرط الطائب في الحوالة فبرأة التكتيل خاصة فبذلك لا يبرأ الاصيل فاضيقان في الحوالة • أحال رب المال غريمه على مديونه وبالدين كدبل ثم أحال غريمه آخر على التكتيل بذلك لم تضع الكفالة الثانية (٢) ولو أحال أولا على التكتيل ثم بذلك على المديون أو كانت الحوالة الثانية معاهضة منبذة المقتضى من الكفالة والحوالة • رجل له على رجل مال فقال الطالب لا مدون أحلف بى على عليك على فلا على أنك ضامن لذلك فتعل فهو جازئ له أن يأخذ بمال أبيه سبحانه لانه لما شرط الضمان على المحتال فقد جعل الحوالة كفالة لا أن الحوالة بشرط عدم براءة المحتال كدالة فاضيقان في الحوالة • رجل له على رجل ألف درهم ولله ديون على رجل مائة دينار أحال الذى عليه الدراهم غريمه على الذى عليه الدراهم على أن يعطيه الدنانير التى عليه من الدراهم أو على أن يعطيه الدراهم من الدنانير التى عليه فالحوالة باطله ولو كانت الدنانير في يد المحتال عليه فاضيقان • وأودعة وهى قائمة بعينها وبابى المتبذرة بها كانت الحوالة جائزة في آخرها من حوالة المحيط البرهاني • ومن صور فساد الحوالة ما إذا كانت الحوالة بشرط أن يعطى المحتال عليه مال الحوالة من غن دار المحتال أو من غن بيده كانت الحوالة فاسدة لأنه هذه حوالة بما لا يقدر على الوفاء بها وهو يبيع الدار والبيد فافان الحوالة بهذا الشرط لا تكون فوكيل يبيع دار المحتال بخلاف ما إذا قبل المحتال عليه الحوالة بشرط أن يعطى مال الحوالة من غن دار نفسه أو من غن عبيد نفسه فانه تجوز الحوالة ولكن لا يجوز المحتال عليه على بيع داره ولا على بيع عبيده (٣) في آخر حوالة الخلاصة • ولو أحال على أن يعطيه من غن دار المحتال لا يبيع الا اذا أمره بالبيع في التاسع من حوالة التاريخانية • وفي التلخيصية احتال على أن يؤدبه من غن دار المحتال

(ترجمة)

(١) خذ ما لك نفسك فانه لم يعطه شيئا
 المحتال ذلك على يسيرا وقال يعنى أخذ
 ذلك

(٢) كذا في النسخ وكذا في السراجية
 والتساخراته هو والصواب الحوالة بديل
 الكفالة

(٣) وفي الشافعي والمحيط والتاريخانية
 وعلى بيعه على البيع يتطرق كان البيع
 مشروعا في الحوالة فيجوز عليه كافي الرهن
 وفي التاسع من التاريخانية ولو باع بغير
 على الاداء

(١) وفي حواله المنهية والثاني من حواله المحبط لم يذكر محمد في الاصل ما اذا حصلت الحوالة منه. هل يثبت الاجل في حنى المحتال عليه قالوا لا. يعني أن يثبت كافي الكفاية عند فوق من الحوالة والكفاية فانه المكفيل اذا كفل بدين وأحال الطالب المدين ولم يصفه الاجل الى الكفيل صار الاجل مشروطا ٣٢٤ للاصل حتى لو مات المكفيل كان الدين على الاصل موجب لا وفي الحوالة متى

أضحت الاجل الى الدين ولم يصف الى المحتال عليه لا يصير الاجل مشروطا في حق الاصل حتى لو مات المحتال عليه. فانه لا يعود الدين الى الاصل حالا كذا في البرازة وهي عين عبارة المحبط في الثاني من الحوالة عند

(٢) بخلاف ما اذا أدى شي على الكفاية القاسدة وقد سبق في الكفاية من التصديق عند

(٣) لان قبول الحوالة ليس اقرارا بالدين كما في خرافة الفتن عند

(٤) وكذا في الخاتمة والثاني من المحبط هو اخر الحوالة من خرافة المقتن (٥) عند

(٥) كافي في الخلاصة في الفصل الاول من القضاء اذا قلنا القضاء بوجاهة واستثنى خصوصه او رجلا معناه ما يصح الاستئذان ولا يصير هو قاضيا في تلك الخصومة أو في حق ذلك الرجل عند

(٦) كذا في اكثر النسخ النعمانية في عهده للسلطان وفي دعوى القاصدية لو أمر السلطان أن لا تسع الدعوى بعد ثلاث

سنتين لا يجوز السماح ولا يثبت الحكم فانه يكون القاضي معزولا اذا لم يكن مثله في حق هذه الخصومة ولكن اذا كانت

القضاء يصحح ويرى في سماع هذا النوع من الخصومات يجب على السلطان أن يسمح بنفسه انتهى وتظهر في الفصل الاول من قضاء البرازة قال قلد السلطان

رجلا قضاء بشرط عليه أن لا يسمع قضية رجل بعينه يصح الشرط ولا يصح قضاء القاضي على هذا الرجل ويجب على السلطان أن يتصل قضته عند

قال في العرا الرائي في آخر باب التمسالت الخاين الغرم وفي المسوط رجل ترك

وقد كان أمره بذلك بالبيع حتى جازت الحوالة لا يجب المحتال عليه على الاداء قبل البيع ويجوز على البيع أن كان البيع مشروطا في الحوالة كافي الزعن من أو اخر حواله البرازة • لو احتال على رجل على أن يحتال بالبرازة وجازت الحوالة اذا حاله على أنه شيء يرجع على المحصيل جاز ويرجع على أمه • انما • برازة في الحوالة وكذا في خرافة الفتاوى من الحوالة • والحوالة متى حصلت منه يثبت الاجل في حق المحتال عليه كافي الكفاية (١) ولو كان المال حالا على الذي عليه الاصل من قرض أو غصب فأحال به على رجل الى سنة فهو جاز وان مات المحتال عليه قبل انقضاء الاجل عاد المال الى المحيل لا من حواله البرازة • ولو احتال الوصي بمال معزولاً لم يملكه هذا اذا وجب بدانة الميت فلو وجب بدانة الوصي جاز الاحتال ولو لم يكن من الاول أملاً • ولو احتال الوكيل بالبيع صح ونعزم للموكل عند أبي حنيفة ومحمد اذا حوالة ابراء وقت والخلاف في الوقت والمعلق سواء ويستوى فيه الا أملاً ولا يفسد بخلاف الاب والوصي فانهم ما لو اذاع الى الاملا يضمنان اذا مر استترف على أحسن الوجوه جامع للتصويل في السابيع والعشرين • والحوالة اذا كانت قاسدة وقد أدى المحتال عليه المال هو بالخيار أن شاء رجوع على القاضين وان شاء رجوع على المحصيل هذا في الجامع الكبير (٢) وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق في حوالة الخلاصة ملخصاً • قال المحتال قبضت مالي لملك أعاتني بدين لي عليك وقال كنت ركبني بالتص فالتقول للتعصل ولو قال المحتال عليه أدبت ديتني في الرجوع وقال المحصيل أدبت ديتني عليك فالتقول للمحصيل عليه (٣) برازة في الحوالة • ولو كان المحتال لمخاطباً فأراد المحصيل أن يقبض ماله من المحتال عليه وقال أحتبه بوكالة لم يكن له على دين قال أبو يوسف لا أصدق ولا أدل يثبت لانه قضاء على الغائب وقال محمد يثبت قول المحيل انه وكاه فاضحيان في الحوالة (٤)

كتاب القضاء

« فصل فيما يفتد من القضاء وما لا يفتد وما يطل القضاء وما لا يطل وما يتابعه »
القضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصومات كافي الخلاصة (٥) « على هذا لو أمر السلطان بسماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا تسع ويجب عليه سماعها (٦) أشباه في القضاء • قال قلد السلطان فرمود كدر مسئلة تسكاح بغيرولى بذهب شافعي حكم كند وقتوى دهر دته بذهب أبي حنيفة أكثر ثايد بر قاضي وقتوى را برفول أبي حنيفة رقتى إلى أبي حنيفة (٧) لانه أمره بالدين بعصية ولا يخالف الشريعة في وطاعة أولى الامر في مثله واجب من دعوى القاعدية وفي الوهابية ونوعية الاطراف الاصح جواز عاونه الشرايح بان يسمع بأقوى الاموات الاصم بخلافه وهو من لا يسمع البتة من البحر الرائي في شرح قوله اهل الشهادة من القضاء • اذا قضى القاضي في حادثة يثبت ثم قال رجعت عن قضائي أو بدلى غير ذلك أو وقت على تلبس الشهود أو أبطلت حكمي ونحو ذلك لا يعتبر والقضاء ماض اذا كان بعد دعوى صحيحة وشهادة

الدعوى فلا يوثق لثلاثين سنة ولم يكن له ما منع من الدعوى ثم ادعى لم تسع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم استيقنة الحق نفاها عند (ترجمة) (٧) وان أمر السلطان في مسئلة التسكاح بغيرولى فانه لا يملك بدخ الامام الشافعي فقال الحكماء أو أتوا بما ولا تنفوا بذهب الامام أبي حنيفة في بزم الثاني والفتي العمل بذهب أبي حنيفة ولا أجاب لا

(١) وفي العاشر من التا تاريخية والقضاء
ماض على حاله اذا كان بعد دعوى صحبة
وشهادة مستقيمة وعدا الشهود ظاهرة
انتهى وهذا يشير الى انه لو قال ذلك
فيما اذا احكم والشهود فسخة يبطل
القضاء ولم اورد صريحا به

مستقيمة (١) في أو اواخر المتي في مسائل شتى * القاضي القاضي اذا قضى فلقاض آخر
أن يبطل من أو اواخر وقف منه المتي قبل الدعوى وفي المصوبات حكم الذي بين أهل
الزمة جان لانه أهل الشهادة بين أهل الزمة دون المسكين ويكون تراضيه ما عليه في جنه ما
كتقليد السلاطين اياه وتقليد حكمه الذي يحكم بين أهل الزمة صحيح خباية في مسائل
التحكيم من القضاء * (ط) القضاء بالوقفية قبل يكون قضاء على الناس كافة حتى لو برهن
التولى على وقفه أرض وحكم بها على ذي اليد ثم ادعى آخر أنه ملكه لتسمع دعواه فجعل
كقضاء بجزءه الاصل وقيل لاحق لوادعى آخر أنه ملكه تسمع فيجعل كقضاء بالمالك جامع
القضويين من أول الثالث عشر * وفي ثقة الفتاوى الصغرى ادعى على آخر وقفية لمجدودة
وقضى بالبيئته ثم ادعى آخر المالك المطلق على المقتضى له يقبل لانه بمنزلة الملك المطلق بخلاف
العتق لانه قضاء على الناس كافة فتنة في آخرياب البيئتين المتضادتين من الشهادات
وكذا في البرازية في نوع من الخصم من الخامس عشر من الدعوى * أقر القاضي له بعد
القضاء أنه حر أمه أو امرأه بأن يشترى له من المقتضى عليه يبطل القضاء أصله ورهن على أن
هذا العين بالشرأه أو الارث وقضى ثم قال لم يكن لي بطل القضاء ولو قال ليس هذا بلكي
لا يبطل (٢) ادعى الحرية وبرهن عليها وقضى بها ثم قال كذبت في دعوى الحرية لا يبطل
القضاء لان الحرية حق الناس كافة (٣) فلا يباطلها وأما الملك حقه فحسب في الرابع
من قضاء البرازية في نوع من ابطال القضاء وكذا في الخلاصة * والمحكم بالمرأة الأصلية حكم
على الكافة حتى لا تسمع دعوى المالك من أحد وكذا العتق وفروعه وأما الحكم في الملك
المؤرخ فعلى الكافة من التواريخ لا قبله يعني اذا قال زيد ابرك عبدى ملكك منذ خمسة
أعوام فقال بكراى كنت عبد بشر ملكك منذ خمسة أعوام فأعتقني وبرهن عليه اندفع
دعوى زيد ثم اذا قال عمرو ابرك عبدى ملكك منذ خمسة أعوام وأنت ملكي الآن
فبرهن عليه يقبل وينسخ الحكم بجزئية ويجعل ملكا للعمور ويدل عليه أن قاضيان
قال في أول البيوع في شرح زيادات نصارى مسائل الباب على تسعين أحدهما عتق في ملك
مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل والقضاء به قضاء على كافة الناس والثاني القضاء بالعتق
في الملك المؤرخ وهو قضاء على كافة الناس من وقت التاريخ ولا يكون قضاء قبله فليكن
هذا على ذكر منك فان الكتب المشهورة غالية عن هذه القاعدة وهما فائدة أخرى هي أنه
لا فرق في كونه على الكافة بين أن يكون بيئته أو قبله أو تاحر اذا لم يسبق منه اقرار بالرق
كما شرح به في المحط النيراني أشباه في كتاب القضاء * (ط) أقر المذنب بعد القضاء بالبيئته
أنه كانت في يد المذنب عليه وفي يد رجل آخر يبطل القضاء لان المذنب باقراره كاذب شهوده
في بعض ما شهدوا به بعد القضاء وتكذيب المذنب شهوده في بعض ما شهدوا به بعد القضاء
يوجب بطلان القضاء على ما عليه اشارات الاصل والجامع ولو ادعى المذنب عليه ذلك
لا تسمع دعواه ولا بيئته (٤) فتنة في باب ما يتعلق بكون المذنب في يد المذنب عليه شرط الصحة
الدعوى وفيه تفصيل * (الابانة) ادعى دارا وشهد له الشهود بذلك وقضى القاضي له دارا ثم
أقر أن البناء ملك المذنب عليه لا يبطل القضاء بالارض للمذنب ولو شهدوا بالاصل والبناء

(٢) وهذا لا توفيه ليس ملكي يتناول
الحال وليس من ضرورية الملك لله
انتفاء وفي الاصل بخلاف قوله لم يكن
في كذا في العاشر من قضاء التا تاريخية
والحيط به
وكذا في الرابع عشر من المحيط
والتا تاريخية به
(٣) وقال في العاشر من قضاء المحيطات
في الحرية حتى انه تعالى والعبد لا يتقدم
على ابطال حتى الله تعالى به

(٤) أي أقام البيئته على ان الدار المدعاة
كانت في يده ويد فلان وقت الدعوى كذا
في عايشة نسختي بخط بعض الاكابر بهم

نحو المسئلة بحالها يطل تاتارخانية في أواخر التاسع عشر من الدعوى (م) رجل
أدعى على رجل أربعة مائة درهم وأشكر المذنب عليه ذلك فأقام المذنب على دعواه وقضى
القاضي له بالاربع مائة ثم إن المذنب أقر للمدعي عليه بمائة درهم قال أبو القاسم الصغار
سئل عن المدعي عليه الثلثمائة السابقة وبه أفتى عبد الكريم وأفتى أبو أحمد عيسى بن النسير
وغيرهم من أصحابنا أنه لا يطل عنده الثلثمائة السابقة وفي الأصبري وعن أبي أحمد عيسى
ابن نصير أنهم لا تسقط وعليه الفتوى تاتارخانية في العشرين من الدعوى • القاضي إذا بدا
له أن يرجع أن كان الذي قضى خطأ لا خلاف فيه أنه رده وإن كان مختلفا فيه أمضاء وفي
المسئلة قبل يقضى بالذي يرى أنه أفضل فإن ظهر له نص بخلاف قضائه ينقض قضائه بعد ذلك
إن كان في حقوق العباد كالقصاص والعلاق والنكاح والعق ولوطه رأيت الشهد وعبد
أحمد ودون في كذب إن قال القاضي تعددت بعضن والغلمان في ماله ويعز القاضى
للبيانة وإن كان خطأ بعضن المقتضى له الدية وفي العلق ترد المرأ إلى زوجها وفي العتق يرد
العبد إلى مولاه (١) وفي حقوق الله كذا الزنا والشرب والسرقة إذا عاها رأيت الشهد وعبد
وقال تعددت في وضامن الدية وإن كان خطأ فعصاه في بيت المال وهذا إذا ظهر الخطأ
بالبيانة أو بأقرار المقتضى له أما إذا أقر القاضي بذلك لا يصدق ولا يطل القضاء كانه هود
إذا رجعوا في الرابع من قضاء الخلاصة في نوع في إبطال القضاء وكذا في الرابع عشر من
المطج والتاتارخانية • وفي النوازل السلطان إذا حكم بين اثنين لا ينفذ وفي أدب القاضى
للنصاف ينفذ وهو الأصح وبه يفتى في الرابع من قضاء الخلاصة وكذا في البرازية والقصولين
• ويجوز قضاء الأمير الذي يولى القضاء وكذا كتابه إلى القاضى الآن يكون القاضى من
جهة الخلاصة قضاء الأمير لا يجوز (٢) من المدة في كتاب الدعوى • وفي المتقى من
أبي يوسف أن للامير الذي ولاه السلطان على ناحية وجعل خراجها له وأطلق له التصرف في
الريعية كما تقتضيه الأمانة أن يقتل ويعزل (٣) وكذا حال السلطان مع الخليفة أما لو قال
فلان ولايت يتودأدم أوترا دادم (٤) لا يملك تعبد القضاء في أول المجلس الأول من
الفصل الأول من قضاء الخلاصة • قال أبو يوسف إذا كان القاضى من الأصل ثم مات
القاضى فليس للإمير أن يولى قاضيا وإن كان أمير عشرها وخراجها له أنه قد عزل عنه الحكم
حيث كان القاضى من الأصل وإن حكم الأمير لم يجز حكمه فإن جاء هذا القاضي الذي ولاه
هذا الأمير بكلب الخليفة اليه من الأصل لا يكون أمضاء للقضاء في الأول من قضاء النصاب
وكذا في الخلاصة من المجل المزبور بعد المسئلة المزبورة • قضاء قاضى العسكر (٥) لا ينفذ
في العقار لأنه قوض اليه القضاء في أمور العسكر وذلك يقع في المنقولات دون العقارات
الا إذا وجد النصيب على ذلك عند تقادمه في الثالث من قضاء جواهر الفتاوى • ولو في
المصر قاضيان كل منهما في محلة فتخصم وجهان واختلاف في تخصصه اليه فإن كان
منزل المختصين في محلة واحدة فتخصص مائة إلى قاضى تلك المحلة وإن كانا من المحلتين
فأراد المذنب أن يخصمه إلى قاضى محله فأي الاستحقاق أبو يوسف العبرة بالمذنب وقال
محمد لا بل العبرة بالمذنب عليه وبه يفتى وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والاخر من

(١) وإذا كان المقتضى به ما لا يرد المال إلى
من أخذ منه في الخطأ بعضن القاضى فيما
إذا قال تعددت الجور كافي الرابع عشر
نحن المهيطة والتاتارخانية وفي أجناس
الطائفي إذا قضى بجحد أو قصاص أو مال
أو مضاربة ثم قال قضت بالجور وأنا أعلم
فيه من ذلك من ماله عزل
(٢) لأن هذا اللفظ يقتضى توبيخ أمر
المسال كذا في النصاب في الفصل الأول من
القضاء
(٣) وهذا إذا لم يكن القاضى من جهة
السلطان وصريحه في النصاب ويجيب
بيانته

(ترجمة)

(٤) أعطيتك الولاية فلا تملكها أو أعطيتكها
(٥) ليس المراد من قاضى العسكر من يطلق
عليه هذا الاسم في زمانين المراد من
يقال له بالتركى ووردى قاضى عيسى (م) سجد

أهل البلدة وعلى هذا ولا ولاية للقاضي العسكري على غير الجندي ومختبر سوق العسكر
جندي في الأول من الفصولين * وأما إذا تعدد القضاة في المذهب الأربعة وكثروا كما في
القاهرة فأراد المذمى قاضيا شافعا مثلا وأراد الاستمرار كما لو لم يكن من محام ما فإن الخبر
للمذمى عليه وهذا هو الظاهر به أفتيت مرارا من البحر الرافعي من أوائل الدعوى *
السلطان لو قلدر بين قضاء ناحية قضى أحدهما المميز كوكيلين ولو قلدهما على أن
يفترد كل منهما بالقضاء ينبغي أن يجوز رأي حكم أحدهما في الأول من الفصولين * القضاء
يختص بالزمان والمكان فإذا ولاء قاضيا يمكن كذا لا يكون قاضيا في غيره وفي الملقط
وقضاء القاضي في غير مكان ولايته لا يصح واختلوا فيما إذا كان المتن في غير ولايته فاختار
في التكملة عدم صحة قضائه وصح في الخلاصة الصحة واقتصر قاضيان عليه من الأشياء
في كتاب الشهادة والدعوى * (قد) محمودى رادعوى كردوان محدود در ولايت اين
قاضى نیست حكم فائدة كذا أسباب فائدة كرد (١) ولو كان في ولاية من قلده في الأول
من الفصولين * اختصم غريبان من ولاية أخرى عند قاض وقضى يصح لانه بالرأفة
صار حكمه كالمكان الدعوى في دين أو عين يصح حكمه وإن في عقار لافي ولايته وحكمه بالقصر
والتسليم لا يصح اسددم الولاية فاندفع العين والدين للولاية بالحضور والصحيح أن الحكم
في المحدود يصح ويكتب حكمه الى قاضى ثمة الناحية حتى يأمره بالتسليم وقصر الباع
(٢) برازية في النوع الرابع من كتاب القضاء * القاضي إذا نصب متوليا في وقت
ليس في ولايته لا يصح فإن كان الموقوف عليه في ولايته بان كاتوا طلبه العلم أو رباطا أو
مسجدا في مصره ولم تكن متبعة الوقت في ولايته أجاب ركن الاسلام أنه يصح إذا كان
المتقضى عليه حاضرا وقال شمس الأئمة الحنفى في معتبر المرافعة والتعامل وهذا قريب من
الأول وما يوافق هذا في مجموع النوازل فإن قاضى سمرقند نصب قضايا في محدود وقف
بغضارى والمذمى عليه يسمى قند صح الدعوى والجبيل خلاصة في الثامن من القضاء
* قال لرجل غريم في بلدة أخرى وشهوده بهذا فاتفق أن قاضى تلك البلدة حضر
هنا فلما قام الرجل شهده بين يديه وأتبعه الى تلك البلدة لقضى له على غريمه بما شهده وادى
هل يجوز ذلك أم لا أسباب نعم من أوائل دعوى الناعدية * الاختلاف إذا أذن للقاضى
بالاستغلاف له أن يستغلف وله أيضا أن يستغلف ثم وثم والأذن الأول للأول يكنى ولا حاجة
الى إضاء الاصل ولو أراد أن يشترى قضاء الخليفة عند الامل فهو كاتبات قضاء قاض
آخر عند القاضي برازية في الرابع من كتاب القضاء * ولو لم يكن مأذونا بالاستغلاف
فاستغلف وقضى النائب ثم أمضا القاضي جاز إذا كان النائب أهلا للقضاء فلم يكن
أهلا (٣) لا يجوز في الرابع من قضاء الخلاصة في جنس آخر في الاستغلاف * القاضي
لو استغلف بالأذن لم يجز ولو مرض أو سافر ولو باذن خلفه قاض من جهة الامام حتى
لا يحل القاضي عزله إلا إذا قال له الامام ول من شئت واستبدل من شئت ولو لم يؤذن
في الاستغلاف وحكم خلفه بمحضره جاز كوكيل وكل غيره قساع بمحضرة الأول ولو حكم
في غيبته ثم أجاز القاضي فندع عندنا السعسانا وكذا الواجز حكم المحكم في المحدثات كذا

(ترجمة)

(١) آدى محدود عند قاض وليس ذلك
المحدود في ولايته هل يصح أن يحكم أجاب
نعم يصح اه
الصحيح أن ولاية القاضي في المحدود يصح
وإن لم يكن في ولايته والمنسلة منصور
عليه في أدب القاضي للشافعية في
الجنس الرابع من الفصل الرابع من
قضاء الخلاصة نقلا منه ع
وفي الرابع والعشرين من قضاء
التاتار خانية نقلا من الوولوجية والكبرى
خلافة فلما تم عند الفتوى ع
(٢) ولا يشترط أن يكون المتداعيان
من بلدة القاضي إذا كانت الدعوى
في المنقول والدين وأما إذا كانت في عقار
لا في ولايته فالصحيح الجواز كما في الخلاصة
والبرازية والملك انهم خلاف ذلك فانه
غلط كذا في البحر في أوائل كتاب القضاء
يعنى المقدمة ع
(٣) بأن كان عبدا أو ذميا أو وصيا أو
مجنونا كذا في السادس والأربعين من
شرح أدب القاضي ع

(نقط) في الأول من جامع الفصولين • وان كان المذمى به مشهورا على ما لا يمكن نفيه الا بقرينة
وضم نحو الخشب العظيم وجر الرحي والغشم الكبير والمكيل والموزون اختلوا فيه قال
بعضهم ينقل الى مجلس القاضى وروية النقل تكون على المذمى عليه والصحيح أن القاضى
يبحث من يسمع الشهادة بحضور المذمى به وشهودا معه فشهدون عند القاضى أن شهود
المذمى شهدوا للمذمى وحيداً بقضى القاضى للمذمى والذي بعثه القاضى لسماع
الشهادة لا يكون قاضياً فلا بد من القضاء بتلك الشهادة قاضيان في دعوى المذمى • فلو
أن الامام قادر على القضاء وأذن له بالاستخلاف فأمر القاضى وحيداً لسمع الدعوى
والشهادة في حادثة وسأل عن الشهود أو يسمع الاقرار ولا يحكم هو بذلك لكنه يكتب
بذلك الى القاضى وينهى حتى يقضى القاضى بنفسه لم يكن لهذا الخليفة أن يحكم (١)
وانما يفعل بما أمره القاضى واذ ارفع الامر الى القاضى فإن القاضى لا يقضى بتلك
الشهادة ولا بذلك الاقرار بل يجمع بين المذمى والمذمى عليه ويأمر باعادة البينة فإذا
شهدوا بذلك بحضور الخلفين بخلافه يقضى القاضى بتلك الشهادة قالوا هذه المسئلة
يغلط فيها القضاء فإن القاضى يستخلف رجلاً لسمع الشهادة في حادثة ثم يكتب اليه في كتاب
ف يفعل الخليفة ذلك ثم يكتب الى القاضى انهم شهدوا وعندي بكذا ويكتب القاضى الشهادة
أو يكتب أن المذمى عليه أقر عندى بكذا فعنى القاضى بذلك من غير اعادة البينة عنده
فلا يصح هذا القضاء لأن القاضى لم يسمع تلك الشهادة ولم يسمع ذلك الاقرار فكيف
يقضى بتلك الشهادة وبذلك الاقرار باخبار الخليفة الا أن يشهد الخليفة مع آخر عند
القاضى على اقراره ويكون فائدة هذا الاستخلاف أن ينظر الخليفة هل للمذمى شهود
أو يكذب ولعل لشهود الا انهم غير عدول وقد لا تتفق افساطهم فيمنع القاضى النظر
في ذلك الى الخليفة قاضيان في أوائل الدعوى * النائب المطلق اذا سمع الشهادة
جاز للقاضى أن يقضى بتلك الشهادة باخبار النائب وكذلك جاز للنائب أن يقضى بتلك
الشهادة التي جاءت عنه الاصيل فيصير كركى في نوع آخر من القضاء وفي شرح الطحاوى
وكل من لا يجوز شهادة القاضى له كالأولاد والفقير والزوج لانه لا يجوز قضاء
القاضى له في العشرين من قضاء التائارية (٢) * قال لا يجوز قضؤه لمن لا يجوز
شهادته (٣) ومن جازت شهادته عليه جاز قضاؤه عليه قاضيان في فصل من لا يجوز قضاؤه
القاضى * لو وكل من لا تقبل شهادة القاضى له لم يجز حكمه للوكيل وجاز له على الوكيل
كما لو كان أصلاً لعدم التهمة ولو كان ابن القاضى وصى بتميم لم يجز حكمه له في أمر التميم اذا
فيما يحكم به التميم حق القبض ثبت لاوصى فبصر حكمه لائمه في الثاني من الفصولين
• ولو قضى بشهادة وله لاجبى ترفع ذلك الى قاض آخر انفذ القاضى قاضيان في كتاب
الدعوى والبيئات في فصل من ينفذ قضاؤه ومن لا يقض * اذا كان للقاضى خصومة
تخاصم عند خليفته فقضى له أو عليه هل ينفذ قضاؤه اختلاف فيه قال بعضهم يجوز حكمه له
وقال بعضهم لا يجوز من فصول الاسترواق في الفصل الاول * وقعت للقاضى حادثة
أو لولده فاناب من هو من أهل الانابة وخسما عنده وقضى له أو لولده جاز قضى الامام

(١) لأن الخليفة ليس يقاض بنفسه حكمه
كذا في الرابع من قضاء الخلاصة وبفهم
منه أنه اذا أرسل نائبه المأذون لمعاًكم
في حادثة فقضى القاضى باخباره جاز بعد
(٢) كذا في الرابع من قضاء الخلاصة
فانوع في الاستخلاف وفي البرازية في نوع
في الامضاء من كتاب القضاء وكذا منبه
في الثاني من كتاب القضاء قبيل نوع
في الترميم والترجمة بعد
(٣) الا في مسألة ما اذا ورد عليه كتاب
القاضى فإنه يقضى له كما في السراج
الوجه كذا في البصر في شرح قوله أهل
أهل الشهادة بعد

الذي قلده أولولدا الامام جاز مشية المقتى قيل مسائل كتاب القاضي الى القاضي • القاضي
اذا كان له خصومة على انسان فاستخلف خليفته فقتضى له على خصمه لا يتخذ لان قضاء نائبه
كقضاءه بنفسه وذلك غير جائز واستشهد بما ذكره محمد بن من وكل رجلاني ثم صار الوكيل
قاضي القضاة او كما في تلك الحادثة لم يجز لانه قضي لمن ولاه ذلك فكذلك نائب هذا
القاضي والوجه ان ابني مثل هذا ان يطلب من السلطان الذي ولاه ان يولي قاضيا آخر
حتى يحضره اليه ليقضي بينهم فيجوز أو ان يتحاكما الى الحاكم يحكم ويترضا بقضائه ليقضي
بينهما فيجوز • جواهر الفتاوى في الباب الثالث من القضاء • وفي أدب القاضي للخصاف
ولي قاضيا على مثل خراسان وأمره ان يولي قضاة على المكور فعمل ثم خاصم القاضي الاعلى
الى بعض من ولاه قضاة وجرأه عليه وكذا قضاء الاعلى للاسفل وعليه لانه لو شهد كل
واحد منهما لما صاحبه جاز فكذلك القضاء خلاصة في الرابع من القضاء • السلطان اذا أمر
عبده على بلدة وأمره بنصب القاضي جاز له التقلد بغير رق النيابة عن السلطان ولو قضى
هو لا يتخذ ولو قال السلطان لرجل فلان ولاية يتوادم (١) لا يملك نصب القاضي لان ذلك
تقرير لقبض الاموال في الفصل الاول من العمادية والاشتر وشبهة وكذا في القصولين
بعلامه (عدة) وكذا في خزائن الفتن • ولو أمره على بلدة وجعل خراجها له وأطلق له
التصرف في الرعية كما تقتضيه الامارة فلان يقتل ويغزل قال الامام لوالى البلدة
هر كوي بايدت تقلد كن قضاء (٢) أو قال قلد من شئت صم ولو قال كسي راق تقلد كن
أو قال قلد أحد الايص (٣) كالي قال لو كره وكل من شئت صم لا لو قال وكل أحد كذا (٤)
في الاول من القصولين وكذا في خزائن الفتن ملخصا • يجب أن يعلم أن جهة ظهور الرضا
عند القاضي الاقرار والبيئة أفعال القاضي فليس بجهة في هذا الباب وكذلك في سائر
الحدود الخاضعة لله تعالى كذا السرقة وحق الشرب علم القاضي ليس بجهة حتى لا يجوز
للقاضي أن يقضى بعله في هذه المواضع وهذا الشخصان تانار حانية في أول الثالث من
الحدود • وفي (ط) حكم القاضي في الجتهد فيه وهو لا يعلم به بعض المشايخ قالوا يتخذ
وعاشتهم على أنه لا يتخذ وانما يتخذ لو علم بكونه مجتهد فيه قال (شيخ) هذا ظاهر المذهب
وهنا شرط آخر لئلا اذا قضاه في الجتهد فيه وهو أن يصير الحكم حادثة فيجوز فيه خصومة
بجهة عند القاضي من خصم على خصم في الثاني من القصولين • وان لم يعرف
مواضع الاجتهاد والخلاف في نفاذ قضائه روايان الاصح أنه يتخذ من قضاء خزائن
المقتنين في القضاء في الجتهدات • وذكر شمس الاغة السرخسي في رجوع الشهادات
قضى من اطا وهو ليس لا يتخذ في ظاهر المذهب وعن أبي حنيفة يتخذ ان قضاء
القاضي في الجتهدات انما يتخذ اذا صدر عن اجتهاد أما اذا لم يكن عن اجتهاد لا يتخذ وذكر
الخصاف انه يتخذ وان لم يكن عن اجتهاد كاذكر في كتاب الاكرام وفي الاقضية انما يتخذ
القضاء على مذهب غيره اذا كان يعلم بانه محل الاجتهاد والالا يتخذ وأما كونه مجتهدا
لا يشترط لنفاذ قضائه في الجتهدات في أربع الروايتين (٤) من فتاوى الترتاني من كتاب
القضاء * (قمع) القاضي المتخذ اذا قضى على خلاف مذهب لا يتخذ * (ط) اختلاف

(ترجمة)

(١) أعطيتك الولاية للفلائية

(٢) ترجمته قوله بعد أو قال قلد من شئت

بمعنى لو قال بالجمعة أو بالعريسة وكذا

ما بعد اه

(٣) ولو قال السلطان لوالى قلد من

شئت يصح ولو قال له قلد أحد الايص كذا

في الاول من قضاء البرازية وكذا في قضاء

الخلاصة مع

(٤) وعن الامام النفاذ ولو لاجتماع

كذا في البرازية في الرابع من القضاء

في نوع في علمه مع

(١) وفي الأول من الأول الجسدية في أدب القضاء وما يفعله القضاة من التنبؤ على شهود المذهب قول أبي حنيفة محمد ولو قوض إلى غيره لا يقضى على وفق مذهبه فهذا جامعاً كذا في الرابع من البرازية في نوع في علمه وفي الثانية في فصل فيما يقضى في الجتهادات وإن قوض إلى الشفيعي لم يقضى برأيه أو يقضى بما هو حكمه التوسع في دفعه عند الكل محمد (٢) وفي الرابع من البرازية وقال غيره الصحيح أنه يتخذ هذا احتياطاً وإن كان لا يرى ذلك محمد

(٣) وفي الثانية قيل فصل القسم أنه لو قضى يتخذ قضاؤه في أظهر الروايتين وكذا في الفصول العمادية وفي الفصول المتروكة في الفصل الثاني القاضي إذا قضى على الغائب وهو لا يرى ذلك قال محمد لا يتخذ وقال أبو يوسف يتخذ ذكر الفضلي "قول أبي حنيفة مع أبي يوسف وعليه القوي وفي التاتارخانية عن المعمرى قال يظهر الدين في نقض القضاء على الغائب روايتان ونحن نقض أنه لا يتخذ حتى لا يتلقوا إلى عدم مذهب أصحابنا وكذا في الثقة والمثبة وغيرهما وفي المثبة وقيل لأن أنزاع القاضي فتنقض به فيقتل يتخذ وفي فتح القدير ما حاصله أن القضاء على الغائب لا بد منه من تنفيذ قاض آخر لأن الخلاف في نفس القضاء وعلى هذا القبول يحتاج إلى تنفيذ قاض آخر لصيرورة حكمه غير قابل للنقض محمد (٤) وهي مذكورة في الفصل الثاني والثلاثين من التاتارخانية في مواضع وفي آخره أقدم الصغرى والمثبة والتمتة وفي الخاطم من جامع الفصولين محمد

الروايات في قاض يجتهد إذا قضى على خلاف رأيه فتنبه في باب القضاء في الجتهادات * وفي الصغرى قضى بخلاف رأيه يتخذ عند الامام والثاني وعليه القوي برأيه في الرابع من القضاء في نوع في علمه * (فصل) وما يفعله القضاة من التنبؤ على شهود المذهب في نسخ البين المضافة وسيع المدبر وغير ذلك انما يجوز إذا كان المقوض يرى ذلك بان قال لاح إلى اجتهد في ذلك أما إذا كان لا يرى ذلك لا يصح تقويضه وقيل يصح التقويض وإن كان لا يرى ذلك وهو المختار (١) من قضاء خزائن المفتين * (ص) ومن أخذ القضاء برشوة فالصحيح أنه لا يصير قاضياً ولو قضى لا يتخذ قضاؤه (٢) (هـ) وبه يبقى إذا الامام لو قبل رشوة أخذها هو وقومه وهو عالم به لم يجز تقليده كقضاؤه برشوة * (ن) من أخذ القضاء برشوة أو شفعاء فهو كعدمه لو رفع حكمه إلى قاض آخر عرضه لو وافق رأيه والأبطل * (ط) من أخذ برشوة لا يتخذ حكمه ولا حاجة إلى نقضه ومن أخذ بشفعاء فهو كمن يقاد به حتى القاضي لو ارتضى وحكم فنقض حكمه فيما لم يرتض لا في الباقي قال (ز) فنقض ما و قال (ض) بطل فيما وبالأول أخذ (شخ) جامع الفصولين في الفصل الأول

* (فصل في القضاء للغائب وعليه والنصر في أمواله وأموال المقتد والمداينون) * الذي على غائب ليس للقاضي أن يصب ويحكمه مع ذلك لو سمع البيعة على الغائب بلا وكيل وقضى فنقضه كذا (٣) والمثبة (٤) في اثبات الدين على الغائب أن يكفل المدعى رجل بكل ماله على الغائب ويجوز المدعى كذا أنه شفعاء ما يدعى المدعى عليه مالا من أمواله بالكفالة المطلقة فيتم التكفل بالكفالة فيسكن لزوم المال الذي له على الغائب فيبرهن المدعى على لزوم المال على الغائب فيقضى بالمال على التكفل لا لقراره بالكفالة ثم يبرهن المدعى التكفل عن الكفالة فيثبت المال على الغائب سيكون التكفل بخصمه عنه لأن ما يدعى على الحاضر لا يثبت إلا بعد ثبوت المال على الغائب وفي مثله يكون الحاضر خصماً عن الغائب وهذا إذا كانت الكفالة بكل ماله على الغائب أمّا إذا ادعى أنه على الغائب ألفاً وهو كفيل عنه وبرهن فالقضاة لا يكون قضاءه على الغائب إلا إذا ادعى الكفالة عن الغائب بأمره فيثبت يكون القضاء بالمال المعين قضاءه على التكفل والغائب وفي دعوى الكفالة بكل ماله على الغائب القضاء بماله من يكون قضاءه عليه ما ساء ادعى الكفالة بالأمر أولاً برأيه وفي آخر الثامن من القضاء * ويجوز قضاؤه على المسجر إذا لم يعلم أنه مسجر ولا يتخذ قضاؤه إذا علم وصورة المسجر أن يدعى غائب ثم أحضره رجل لا وادعى أن هذا الرجل كفيل لي بماله على الغائب فيقول الرجل بلى أنا كفيل ولا تثنى لك على الغائب فأقام المدعى البيعة أنه على الغائب ألف درهم فتقضى القاضي بتلك البيعة فإذا ذلك يكون قضاءه على الغائب قاضيان في فصل بن يجوز له قضاء القاضي * (ج) قضى بالبيعة فغاب المقضى عليه وماله عند الناس لا يدفع إلى المقضى له حتى يحضر الغائب إلا في نفقة المرأة والأولاد الصغار والوالدين كذا عن محمد * (ص) وكذا لو مات وله ورثة غيب ومال في المصير بيد المقتري به لأنه قضى عليه فالقاضي لا يدفع شيئاً

(١٢) وفي عبارة الخلاصة أذاعاب المذني عليه أومات **ع** وكذا أدامت المذني عليه كافي التهمة وعمره **ع** وقول أبي حنيفة ومحمد بن داود أذني على رجل مالا وأقام منته فزكت ثم وده فقبل ان يقضي القاضي ثلث البيعة مات المذني عليه فالقاضي لا يقضي ثلث البيعة معناه لا يقضي بدون الخصم فان كان له ورثة يقضي عليهم (٣٤١) فان كانوا عسافا بلادة متعلقة عن هذه البلدة ينصب القاضي وكذا كذا في التهمة في فصل

من يكون خصما **ع**

وفي الثالث والعشرين من دعوى القاتار خاتمة تعلقان التهمة ان كان الخصم متعنتا في القضية له أن يقضي وفي دعوى التهمة وذكر في آخر الباب الثاني والثلاثين من أدب القاضي أذات له في غيره مال اما لو ارأى بينة قامت عليه بجنونه ثم غاب المظالم عن خصمه وامتنع من الحضور معه فالقاضي على قوله أبي يوسف ينصب عنه وكلا ويحكم عليه بالمال ان سأل الخصم ذلك (م) **ع**

(٢) كل يوم ألا ليحضر فلان باب القاضي فان لم يحضر يقض القاضي عليه فان لم يحضر يقض عليه وان لم يتركه غاب لا يقضي عليه فيجوز القاضي من الاعذار وهذا أوفى للقياس وقيل ان يقضي وهو أوفى للقياس كذا في البرزاني في نوع من العاملة في الفصل الثاني **ع**

وقول محمد بن عوف بن القاسم كذا في القلم مرة **ع** (٣) فان كان المدينون يسكن دارا باجارة وامتنع من الحضور والمباب القاضي هل يسير القاضي بالاختلاف فيه والنعيم كذا بعده والتعسير الضرب بالسامية كذا في السادس من كتاب الدعوى والبيئات من الطبرية **ع**

(٤) هكذا يسأل القاضي ثلثة أيام فان لم يحضر يفعل ما قاله لا يقضي على وكل بما يذني عليه الخصم فان شمس الأئمة الحلو في مكان القاضي الامام الاستاذ يقول رأيت في النوادر منسل هذا عن أبي حنيفة ومحمد فكان ذلك منهم انشاقا قال أبو يوسف وكذا لو كتب القاضي الى القاضي كتابا في حادثة فمقدر

حتى يحضر ورثته أيجوز القاضي عليه لو غابا قال ماذكر هنا بما ذكر في الاصل ان القاضي يقضي بثلاثة ايام الغائب في ماله لو كان ودع الغائب من أربعة وسكاح فيحتاج الى الفرق في الخامس من الفصولين (ع) المذني ابرأ المذني عليه عند القاضي أو برأ عليه المذني عليه بجنونه غاب المذني فبال المذني عليه من القاضي كذا بالبراءة كاسع فانه يحميه ويكتب من المجلس الزبور **ع** وذكر في ذواق فاضحان اذا غاب المذني عليه (١) بعدما سمع القاضي البيعة عليه أومات الوكيل بالضرورة بعد قبول البيعة قبل التعديل أومات الوكيل ثم عدت تلك البيعة لا يقضي **ع** وقال أبو يوسف يقضي وقال شمس الأئمة الحلو في هذا أوفى للناس واذا غاب الموكل بعدما قامت عليه البيعة ثم حضر الموكل لا يقضي عليه بعدما قامت عليه البيعة ثم حضر الموكل لا يقضي عليه البيعة ولا إقامة البيعة على المورث ولو كان المورث غائبا غيبة منقطعة شطب القاضي وكلا يطلب الخصم ويقضي عليه بتلك البيعة وكذا لو أوفت البيعة على أحد الورثة ثم غاب يقضي بتلك البيعة على المورث الآخر وكذا لو أوفت البيعة على نائب الصغير بلغ الصغير يقضي على الصغير بثلث البيعة والذي وجه عليه الحكم اختفى لا يقضي القاضي عليه عند أبي حنيفة وقال محمد بن داود (٢) على بابه ثلاثة أيام فان خرج والااضي عليه وان لم يخرج فلكم غاب لا يقضي في الفصل الخامس من العمادية فان أرسل القاضي لم يجز المذني عليه وقال المذني له توارى عني وسأل أن يسير الباب فانه يمكنه إقامة البيعة أنه في بيته فان شهدا ثلثان وقالوا لا يشاء اليوم أو أمس أو منذ ثلاثة أيام فانه يقبل ويؤمر بالبيعة وان كانت الرؤية قد تقدمت لا يقبل وحده مفوض الى رأى القاضي ولا يقدر بثلاثة أيام فان حصل له العلم أنه في البيت ولا يحضر يسير الباب الذي من جهة السكة والمباب الذي من جانب السطح ويسير المداو المسألة جارة وكذا دار امرأته ان كان ساكنها (٣) والمسير تلمسا كذا فان قال الخصم بعد ختم الباب انه جلس في داره لا يحضر قال أبو يوسف يثبت رومالعه شاهدان بعد لان ينفذ على بابه ثلاثة أيام كل يوم ثلاث مرات فان كان ان القاضي يقول ذلك احضر مع خصمك ثلاثين فلان مجلس الحكم وان صدقنا ذلك وكلا وأقبل عليه البيعة (٤) وينبغي أن يكون وقت جلوس القاضي ومن أبي حنيفة ومحمد هكذا وأما الهجوم فقد ورد في ذلك بعض أصحابنا عن أبي يوسف أنه كان يفعل ذلك وقت قضائه وصورته انه لو قال الخصم انه توارى عني في منزله وطلب الهجوم يثبت أمينين معه أو أعوان القاضي ونساء فيعزم أعوان القاضي حول البيت من جانب السكة والسطح وتدخل التسامح ثم يدخل أعوان القاضي فيفتشون الدار عرقها وما تحت السرير وعرضها الله عنه جميع على بيت رجلين يلقاه أن في بيتهم ما شرافا فوجئ بيت أحد همدان الاسحر وهجم على بيت نائمة بالمدية وأخرجها وعلاها بادرة حتى سقط التجار عن أسبها وعن هذا قال مشايخنا اذا سمع صوت الفساد من بيت انسان لا بأس بالهجوم عليه وعمدة أصحابنا لا يجوزون الهجوم خلاصة في الفصل الثاني من كتاب القضاء **ع** وأجمعوا انه لو أقر به هذا المذني ثم غاب يقضي

القاضي المكتوب على الخصم ٨٦ انشور ل فان الباني يوكل عنه في نحو ما قلنا قال شمس الأئمة الحلو اني أعجبنا لم يجوز الهجوم وصورته أن يثبت القاضي نساء بطلنه في البيت وأمرنا بأخذون السل والنعول كلاهما يرب قال الشيخ الامام علي البردوي التهم ومن قول أبي حنيفة ان القاضي لا ينصب وكلا بعد الحكم ولكن يصح عليه كذا في الخاتمة في الدعوى في قيل =

القاضي عليه حال غيبته وهذا اذا أقر عند القاضي أمّا اذا أقر عند غير القاضي ثم أنكر
 فشهد وأعلى أقراره عند القاضي وغاب فهو كالبينة وقد ذكرنا الخلاف * ولو ادعت امرأة
 النالاق على زوجها أو ادعت أمة العتق على مولاه أو أقامت البينة وغاب المدعى عليه
 لا يقضى عليه سلك البينة من الحمل المزور * ولو أقر الزوج أو المولى وغاب يقضى بقية
 في الدعوى في فصل من يكون خصما * وإن مات المدعى بعد ما برهن قبل أن يقضى بقضى
 لورثته بزيادة في نوع في المعاملة من الفصل الثاني من القضاء * رجلان شهدا على
 رجل بحق من الحقوق فقال المشهود عليه هما بعدان فقالا كلا عبد بن اقلان الغائب
 لأنه أعتقنا وأقاما البينة على ذلك فإن القاضي يقضى بقتلهما ويكون ذلك قضاء على
 مولاها حتى لو حضر المولى وأنكر العتق لا يلتفت إلى إنكاره فاضضاء في الدعوى
 في فصل فيما يقضى في المجتمعات * (ص) الظاهر شرط القبول للبينة لو أراد المدعى أن
 يأخذ من يد الخضم الغائب شيئا أمّا لو أراد أن يأخذ حقه من ثمن مال كان للغائب في يده
 لا يسترط حاضرة الخضم ولا يحتاج القاضي إلى نصب الركيل ونقصه لورثته فغاب قبل
 قبضه غيبة منقطعة جاز للقاضي بيع المبيع وبقاءه عن البائع (١) وفي طريقة (ب)
 بأمره القاضي بأقامة البينة للبرهن بحكمه يبيع المبيع ولو في الثمن * (ض) وكذا
 لو استأجر ابلا إلى مسكة ذاهبا وجائبا ودفع الكراء ومات رب الدابة في الذهاب حتى
 انقضت الاجارة فله استأجر أن يركبها إلى مكة ولا يضمن وعليه الكراء إلى مكة فإذا أتى
 مكة ورفع الأمر إلى القاضي فرأى أن يبيع الدابة ويدفع بعض الأجر إلى المستأجر جاز
 * (عبث) شراء وغاب قبل قبضه غيبة منقطعة ولا يدري أين هو جاز للقاضي بيع المبيع
 وإيضاف الثمن لو كان المبيع منقولا لا عقارا فعلى هذا لو عرض المدينون فغاب غيبة منقطعة
 فرفع المدين الأمر إلى القاضي حتى يبيع الزن يدنه يقضى أن يجوز كافى هاتين المسألتين
 في الفصل الخامس من الفصولين * وإذا باع الرجل جارية من رجل ثم غاب المشتري
 ولا يدري أين هو فرفع البائع الأمر إلى القاضي وطالب منه أن يبيع الجارية ويوفي
 ثمنه فإن القاضي لا يجيبه إلى ذلك قبل اقامة البينة وهو نظير رجل جاء بدابة إلى القاضي
 وقال هذه لقطعة فبعها فإن القاضي لا يبيعها حتى يقيم البينة على ذلك من أوائل الخنافس
 من دعوى التارخانية * (جس) باع دابة ولا يوقض على المشتري فلما كرم أن يأذن له
 في بيعها فبأخذ ثمنه من ثمنه لو من جنسه ولو أذن له أن يجرها وبعها من أجزها جاز
 في الخامس من الفصولين * القاضي اذا وكل رجلا يقضي دون الغائب لا يكون هذا
 الوكيل وكلا بالخصومة في قولهم من وكالة الخاتبة في فصل في التوكيل بالخصومة
 * (عدة) للقاضي أن نصب عن المقتود وصيا يطالب بدونه عن غيره (٢) ولا نصب عن
 الغائب * (بن) ادعوا حقوا على ميت وورثه غائب غيبة منقطعة يجوز نصب الوصي
 عنه اذا نصبة المنقطعة كوت فلم يجز في غير المنقطعة ونصب القاضي فيما في مال الغائب
 غيبة منقطعة حل بالخصومة في دونه قبل ثم وقبل لا (٣) في الفصل الخامس من
 الفصولين * ولا يطلب - وقوة من العقار والعروض التي لا يدرك حل لأنه يحتاج إلى

= فبايحق على القاضي وتعامله فيه
 لكن ذكر في الخاتمة قبيل كتاب الوكالة
 بعض مئة تقريرا وعامة المشايخ لم يصحوا
 هذا القول أي قول أبي يوسف فليراجع
 إلى محله

(١) وفي الخاتمة في فصل في نوع دعوى
 الملك ويقع القاضي البائع الثمن ويستوثق
 منه بكفيل لاحتمال أن البائع استوفى
 الثمن أو أبرأ المشتري عن الثمن فان كان
 فيه فضل أسلف الفضل للغائب وان كان
 فيه نقصان فذلك على المشتري وفي خزانة
 القادري فان فضل شيء يوضع في يده حل
 (م)

(٢) استحسن في المقتود خاصة أن يجعل
 ابنه وكفيل في طلب - وقوة لأن المقتود
 كالميت في بعض الأحكام والقاضي ولاية
 نصب القيم في مثل خلاف الغائب كذا
 في التاسع عشر من قضايا المحيط البرهاني
 من البيوع ملخصا وتعامل الكلام فيه (م)
 (٣) وفرق الخصاص بين الوصي والقيم
 وقال الوصي من قرض اليه الحفظ
 واتصرف واقام من قرض اليه الحفظ
 دون التصرف وقالوا لفرق بين الوصي
 والقيم في زمانا فالقيم في زمانا كالوصي
 كذا في الثامن عشر من التارخانية من
 أذهب القاضي ملخصا

الخصومة وهو ليس بخصم انفاً قالانه وكيل من جانب القاضى والخلاف فى أن الركيل
 بقبض الدين وكيل بالخصومة انما جرى فى وكيل منصوب من المالك وليس للقاضى أن
 يشب وكيل عن الغائب بالخصومة أو عليه شرح يجمع لابن مالك من كتاب المقفود * (فن)
 المجلس المحبوس بسبب الدين يملك ايشار بعض الغرماء على البعض الا اذا غاب غيبة منقطعة
 فحينئذ يقسم القاضى ماله بينهم بالخصص (١) وهذه المسئلة دليل على أن للقاضى أن يقضى
 دين الغائب * (صلح) حبس المدينون وغاب الطالب فقال المدينون أنا أوذى المال
 فالقاضى ان شاء أخذ ووضعه عند عدل وان شاء أخذ منه كفيلاً ثقة بنفسه وهذا يدل
 على أن للقاضى قبض ديون الغائب من مديونه فى الخامس من الفصولين فى التصرف
 فى أموال الغائب * وفيه ترك لما لا يدرك نقد أو عقاراً أو غيره فادعى رجل أن ذلك له
 أو دعه المبت أو عصبه منه الميت وصدقه فواليد بذلك وبأنه لا يعلم الميت ترك لوارثاً أو ترك
 وارثاً فانما كان القاضى لا يدفع الى المتدعى شيئاً بقراردى اليد ويجعل فى بيت المال بعد
 التلوم والانتظار فى آخر الثامن والعشرين من الفصولين * ذكر الخصاص الذى دينا
 فى تركه وكل الورثة كبار غيب ان البلد الذى فيه الورثة منقطعاً عن بلد المتوفى لآفاق
 ولا تذهب اليه القافلة نصب القاضى وصبا وان لم يكن منقطعاً لا نصب برأيه فى التاسع
 من أدب القاضى * (مظله) استحق فأراد المشتري أن يرجع بثمنه وقد مات بائعه ولا وارث
 له فالقاضى يشب عنه وصبا يرجع المشتري عليه * (ذ) ظهر المبيع حرراً وقد مات بائعه
 ولم يترك شيئاً ولا وارثاً ولا وصياً غير أن بائع الميت حاضر يجعل القاضى الميت وصياً غير يرجع
 عليه المشتري ثم وصى الميت يرجع على بائع الميت فى السادس عشر من الفصولين *
 ظهرت المشترة حرراً ومات البائع لآعن وارث وتركته وبائع البائع غائب نصب الحاكم عن
 البائع الثانى وصبا غير يرجع المشتري عليه وهو يخاصم البائع الاول فى السادس عشر من
 دعوى البرازية * مات عن عروس وعذارى عليه دين فمتنع ورثته الكبار عن البيع
 وقضاه الذين وقالوا الرب الدين سلنا التركة اليك قيل نصب القاضى وصبا وقيل لا بل باصر
 الورثة بالبيع فان امتنعوا حبسهم كالعدل المسلط على بيع الزهن واذا حبسهم ولم يبيعوا
 الا ان نصب وصبا أو يبعه الحاكم بنفسه برأيه فى آخر كتاب الوصايا * رجل فى يديه مال
 (رجل غائب فمات الغائب فجاء رجل وادعى أنه بائع صدقه ذواليد فان القاضى يتلوم
 ولا يدفع المال الى المتدعى سواء قال للميت وارثاً أو لم يقل فان ظهر له وارثاً أو لا
 دفع المال اليه وتقدر مدة التلوم بمغوض الى القاضى وقد راطعوا مدة التلوم بالمول
 قيل ما ذكر الطحاوى قوله ما فاما ما أوجبه فلا يرى التقدير قاضيان فى فصل دعوى
 المالك بسبب * الغريب اذا مات وترك لما لا للقاضى أن يترخص مدة حتى يحضر الوارث
 فان لم يحضر يضعه فى بيت المال ويصرفه الى القنطرة وثقة الا يسام فلو صرف ثم حضر
 الوارث قضى ماله من بيت المال من دعوى خزانة المقتنين قبيل التناقص * اذا مات
 الرجل وعلمه ديون كثيرة فجاء رجل الى القاضى وأقر أن للميت عليه كذا وكذا من الدراهم
 أو ألفاً فأنظر القاضى المقر بأداء ما عليه الى غريم الميت صم أمره فاذا دفع برى عن دين

(١) لأن ولاية القاضى نظرية ولا يشار
 والتقديم يشارى النظر كذا فى البرازية
 فى نوع فى ولاية القاضى من مسائل شتى
 من القضاء ع

الميت ولو أن هذا الغريم قضى دين الميت بما عليه بغير أمر القاضى على فتوى شمس الأئمة
 البرخسنى أن القضاء صحىح وسقط عنه ديون الميت من مديات الزخيرة ملخصا *
 إذا مات الرجل وترك بنتين وأبنا. فقود أو لهذا المفقود بنتان وابن والترك في يد البنتين
 والكلى يقرون بأن الابن مفقود فاختصموا إلى القاضى فإن القاضى لا يثبت له أن يحرك
 المال من موضعه أى لا يزع شئ من البنتين (١) خزانة المقتنين في المفقود * ولا يأخذ
 القاضى ماله الذى فى يده مدعوه وشمار به للعدول لأن يدهم أبدا نيابة عنه فى الحفظ وكان
 محفوظا لحفظه. معنى فلا حاجة إلى حفظ القاضى بدائع فى المفقود * وذكر
 (شيخ) فى (سلك) القاضى لو أخذ ودعية المفقود من حى يسهده ووضعها عند ثقة لأبأس به
 فى الخامن من الفصولين * (نشر) للقاضى ولاية ابتداء مال الغائب ومفقود * (شبه)
 للقاضى اقراض مال الغائب وله بيع متقوله لو خيف تلفه ولم يعلم مكان الغائب لا لو علم
 أنه يمكنه أن يبعث إليه إذا خاف التلف فيمكنه حفظ العين والمالية جيدا * (نصر)
 وأحاله إلى (من) الأمانة المصوبة إذا كان ماله غائبا للقاضى لا بدعها الغائب بيع مال
 المفقود من المحل المزبور * (فتح) القاضى لا يملك ترويج أمة الغائب والمخزون ونهها
 وله أن يكتسبها ويبيعها * (٢) * (قد) لا يملك ترويج أمة الغائب وإن لم يكن له مال
 قريبه للقاضى يبيع قن المفقود وأتمته لا لو كان المالك غائبا غير مفقود من المحل المزبور
 * (عدة) الودعية لو كانت شيئا من الصوف وورم غائب وخيف فسادها رغب إلى القاضى
 لبيعها وذكر (رخ) فى (بق) للقاضى ولاية بيع مال الغائب وفيه لو كان المدين غائبا
 لا يبيع القاضى عروضه يسهده عند أى حشفة وقالايهها وأما العشار فلا يبيع عند
 أى حشفة وكذا قول ما فى الظاهر وعنه ما أن له يسهده كعروضه وعلى هذا الخلاف يبيع
 عروضه بثقة أمرائه وفى العشار عنهم مار وأيتان * (عن) مات ولا يعلم له وارث فباع
 القاضى داره جازوا ولم يضع الوارث جازوا يكون حقه (٣) ألا يرى أنه لو باع إلا بقى
 يجرى وفيه له يبيع متقول المفقود ولا يثبت له أن يبيع عقاره ولو باع سائر الوصى ولو باع
 عقار الكبير لم يجز من المحل المزبور * للقاضى يبيع مال المفقود والاسير من المتاع
 والرقى والعشار إذا خيف عليها الفساد وليس له بيعه النقصة ماله وفى بابها الخوف
 الضايغ فضاوت دواهم أو دناهم يعلى الثقة منها بطريقه وفيه لا يبيعها للثقة وإن فعل
 تفذولوا بعها القضاء به جاز وكذا لو علم حياته لكنه لا يرجع متدس من من المحل المزبور
 * والفضة فى زمانها قبلون البينة على التكاح لفرض الثقة لأنه يجهت دفعه وللناس حاجة
 وعلى قول من يقبل هذه البينة لا يحتاج المرأة إلى إقامة البينة أن الغائب لم يخلف له الثقة
 فى باب الثقة من تكاح الخاتمة * اجرداره وغاب وكان لحقه دين فأدح عندهما أيضا
 لا يجوز للقاضى يبيع داره لأنه إنما يبيع لمن ظاهر عنده ولا يمكنه اثبات الدين على الغائب
 برأيه فى نوع ولاية القاضى * (شيخ) لا يقضى على المفقود دين نعيمه * (صه)
 ليس للقاضى أن يقضى فى مال المفقود ولا شئ عليه من أحكام المولى حتى يدرهن على موته
 فى الخامن من الفصولين * (قيم) سئل (شبن) عن غضب شيئا للغائب هل للقاضى

(١) وإنما قال لا يثبت لأنه ذكر
 فى الخامن من الفصولين بعلمه (سلك)
 القاضى لو أخذ ودعية المفقود من حى
 يسهده ووضعها عند ثقة لأبأس به سئل
 (٢) سئل عن رجل سافر وغاب عيية
 منقطعة وله ياربه لا يجتمع بثقة عليها
 وخيف عليها الفساد هل للعالم أن
 يزوجها أو يبيعها أوجب للعالم أن
 يبيعها ولا يزوجها كذا فى فتاوى ابن
 نجيم سئل
 (٣) ولو ظهر الوارث فالبيع ماض كذا
 فى المابع عشر من قضاء التاتارية

سئل

(١) وفي المتن عن أبي يوسف أن المديون إذا أتوا أن يقضى ما عليه أن كان من يعمل بدينه أو له عمل معروف فله بواجب من رجل ونحوه
الأجرة ويقضى منه ما يشبه من الحبس البرحاني في الخماس من القضاء بنوع تخلص عنه (٢) ثم أتى بقدر ترك المديون من ماله
ويباع ما سواه لم يذكر محمد هذه المسئلة في شيء من الكتب وقد روى ٣٤٥ عن عشرين عبد العزيز ثلاث روايات في رواية قال تترك

شيء منه وأجاب له ذلك ولو كان هذا في مثل المفقود قوله لا أخذ بالظرف الأول فإنه
ذكر في (ب) أن للقاضي مبدئية في مال المفقود وليس له في مال الغائب من المحل
الزبور • (ق) عنك • والقاضي يبيع عبد المفقود وأرضه إذا كان يقص بغير الأيام
قضية في المفقود • ولو باع خادما قبل التقديس للمشتري أن يردّه على ولده أمالوا واستحق
من يد المشتري قالوا لا يؤدّي نفسه من ماله إن كان من جنس الثمن إذا علم وجود الثمن
وحكم المديون بحكم الثمن بزيادة في المفقود • يبيع القاضي ما يدرع إليه الفساد
من مال الغائب كالنصارى ونحوها • يجمع الفتاوى في فصل ما يجوز للقاضي من كتاب القضاء •
ولا يبيع مال المديون في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبيه يبيع مفقوده ولا يبيع عقاره
عندهما في رواية وفي رواية يبيع ما يبيع المشتري وهو الصحيح (١) وإذا أراد بيع ماله عندك
له دسمن من الثياب وإن كان له ثياب حسنة يبيعها ويشتري بثمنها أو ياكله ويصرف
الزيادة إلى الدين (٢) قاضيان في فصل من يجوز له قضاء القاضي من الدعوى • وحبر

القاضي المديون بثمنه وقضى دراهم دسمن من دراهمه ودنانيره ودنانيره وباع كلاً لقضاء
الاستمر لأعرضه ولعاقاره وهذا عند أبي حنيفة وأما عندهما فإن القاضي بأمره يبيع
عرضه وعقاره أو لا فإذا لم يبعها يبيعها القاضي فيبيع أو لا العرض ثم العقار وتترك عليه
دسمن من ثياب بدنه ويبيع الباقي وقيل دسمن لأنه لا بد له من غسل ثيابه وذكر في الخزانة
أن الفتوى على قوله ما (٣) من كتاب الطبري شرح القاية لأبي حنيفة ملخصاً

(٤) • (التمه) وسئل أبو حامد عن رجل
أدى على رجل مالا فأنكر فأقام عليه
الدينه فقبل القاضي شهادتهم وحسب
الذي عليه بطل المال هل يكون هذا
قضاء من القاضي فقال نعم هذا قضاء ولا
فالمجلس أقر كذا في العاشر من قضاء
التاثرانية

(٥) ذكره قاضيان في فتاواه من باب
الدعوى من كتاب الدعوى والدينات وقال
رجل أدى دية رجل فقام الدينه
عليه بعد الجود فقال القاضي ثبت عندي
أن أخذ الرجل على هذا الرجل كذا
أخذه الشيخ فبه قال يفسد ما يكون
حكم من القاضي وقال شمس الأئمة
الطوائف والقاضي أو عاصم يكون حكماً
وعليه الفتوى وكذا في أنواع الوسائل
ومعين الحكم نقل من الكبرى وقال
قاضي الهداية في تناوأة الصحيح أن قول

قضى منه أوجب له ذلك ولو كان هذا في مثل المفقود قوله لا أخذ بالظرف الأول فإنه
ذكر في (ب) أن للقاضي مبدئية في مال المفقود وليس له في مال الغائب من المحل
الزبور • (ق) عنك • والقاضي يبيع عبد المفقود وأرضه إذا كان يقص بغير الأيام
قضية في المفقود • ولو باع خادما قبل التقديس للمشتري أن يردّه على ولده أمالوا واستحق
من يد المشتري قالوا لا يؤدّي نفسه من ماله إن كان من جنس الثمن إذا علم وجود الثمن
وحكم المديون بحكم الثمن بزيادة في المفقود • يبيع القاضي ما يدرع إليه الفساد
من مال الغائب كالنصارى ونحوها • يجمع الفتاوى في فصل ما يجوز للقاضي من كتاب القضاء •
ولا يبيع مال المديون في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبيه يبيع مفقوده ولا يبيع عقاره
عندهما في رواية وفي رواية يبيع ما يبيع المشتري وهو الصحيح (١) وإذا أراد بيع ماله عندك
له دسمن من الثياب وإن كان له ثياب حسنة يبيعها ويشتري بثمنها أو ياكله ويصرف
الزيادة إلى الدين (٢) قاضيان في فصل من يجوز له قضاء القاضي من الدعوى • وحبر
القاضي المديون بثمنه وقضى دراهم دسمن من دراهمه ودنانيره ودنانيره وباع كلاً لقضاء
الاستمر لأعرضه ولعاقاره وهذا عند أبي حنيفة وأما عندهما فإن القاضي بأمره يبيع
عرضه وعقاره أو لا فإذا لم يبعها يبيعها القاضي فيبيع أو لا العرض ثم العقار وتترك عليه
دسمن من ثياب بدنه ويبيع الباقي وقيل دسمن لأنه لا بد له من غسل ثيابه وذكر في الخزانة
أن الفتوى على قوله ما (٣) من كتاب الطبري شرح القاية لأبي حنيفة ملخصاً
• (فصل في الفرق بين الثبوت والحكم) • (ج) قامت البيعة عند القاضي على رجل بحق
فقال لعقده أيقه وأطلب الذهب منه فهو حكم عليه • (ق) حم • المجلس بعد إقامة البيعة
بالحق قضاء منه (٤) وفي فتاوى هذا الكتاب أمر القاضي بحسب المقتضى عليه قضاء بالحق
من قضاء القسنة في باب ما يكون حكم من القاضي • وإذا قال القاضي ثبت عندي أن لهذا
على هذا كذا وكذا هل يكون هذا حكم من القاضي كان القاضي الامام أو عاصم العامري
يفي بأنه حكم وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني واختيار الصدوق والشهيد وفي الخاتمة (٥)
وعليه الفتوى • (م) وكان القاضي شمس الإسلام محمود الأوزنجندي يقول لا بد وأن
يقول القاضي قضيت أو يقول حكمت أو يقول أفضت عليك القضاء وهكذا ذكر
الناظم في وقايعه • والمذكور هذا الذي رجل دارا في يد رجل فقال القاضي لقد قضيت
عليه لا أرى لك حاشي هذه الدار فهذا لا يكون حكماً • وهكذا كان يفتي الشيخ الامام ظهير
الدين المرفياني • وكان يقول إذا ظهرت عدالة الشهود في دعوى عين محدودة فقال
القاضي لقد قضيت عليه أين محدودة بدين مدعيه (٦) فهذا لا يكون حكم من القاضي • ويفي
أن يقول حكم كردم بدين محدودة بدين مدعيه (٧) والصحيح أن قوله حكمت وقضيت ليس
بشرط وأن قوله ثبت عندي يكفي وكذلك إذا قال ظاهري عندي أو قال صح عندي أو قال
علت فهذا كله حكم في العاشر من قضاء التاثرانية • وفي فتاوى رشيد الدين قال شمس
الأئمة الحلواني قول القاضي ثبت عندي يكون حكمه وبه تأخذ لكن الأولى أن يبين أن
الثبوت بالبيعة أو بالقرار لا أن حكم القاضي بالبيعة يحضات بالحكم بالقرار في الأول من

(١) لأن معنى قوله أرى أنن ولو لم ألق أن لم يكن ذلك قسماً كذا في الخالية في فصل من يجوزته تقلد القضاء ع (٢) قوله وقيل أنه حكم القائل به شمس الأئمة السرخسي على ما صرح به في الرابع من قضا البرازية وشمس الأئمة أعلى كعبان ظهر الدين المرغشاني وصاحب البشارة فلو أنه نقل كلامه بصيغة القريض دون كلام من دونه وفي دعوى التهمة قال عزير أمر القاضي بتسليم بعض المسد على أوكاه بعد إقامة البينة العادلة بحكم منه انتهى وهو اختياره قوله شمس الأئمة وأيضاً أن المسئلة المنقولة من ذخيرة قول ظهر الدين المرغشاني يظهر ذلك لمن تقرر في العاشر من قضا المحيط وقد سبق بيانه نقله من التارخانية فلامه في جعل أحد قوله دال على صحة قوله لا يخبر أن ما قلناه من شروط ظهر الدين انما يدل على أن فعل القاضي ليس يحكم لعل أن أمره ليس يحكم والكلام منه ولذا عذر صاحب البرازية العارة وقال يدل على أمر وهذا أيضاً لا يتلوه عن شيء وأيضاً لا ينبغي أن يكون فعل القاضي حكماً لاختلاف المشايخ أياً وألا أكثر على أن فعله حكم فيما يكون موضع الحكم والطردوسى ذكر في أنفع الوسائل في مسئلة تزويج الصغار والصغار وفي مسئلة ما يكون حكم من القاضي وما لا يكون مسائل نقل من المعسرات كما ساند على أن فعل القاضي حكم وفي الجعري وأقل كتاب القضاء قال بعد بسط الكلام في هذا المقام فمن نقل أن فعل القاضي حكم صاحب التبيين والتتمة والذخيرة وصرح به في بروج المحيط والامام شمس الأئمة السرخسي وفي روع فتاوى فاضلنا وصرح به في الأصل قال إذا حضر الولاية إلى القاضي فطلبوا التهمة بينهم وارث غائب أو صغير (٢٤٦) والتركه عاقل قال أبو حنيفة لا أقسم بينهم بأقرارهم ولا أقضي على الغائب والصغير

بقوله لم لأن قسمة القاضي قسماً منه وما في الأصل من قوله لأن قسمة القاضي قسماً منه قضا طالع الشبهة كما ساند في الرجوع إلى الحق اه مافي البحر وقال في دعوى التهمة وسئل والذي وعى ابن أجد وعزير بن رجل أذى على آخر ضربه أنها ملكه وأقام البينة على ذلك ثم إن القاضي طالب الذي عليه الجواب فقال أنا أجي ما دفع فأملى فأمهل القاضي خمسة أشهر وفعل التسعة إلى الذي حتى يأتي بالدفع ثم أتى بالدفع فصرخ فقبل أن يقضى بوله حكمت بأن هذه التسعة للثقات هل يكون هذا التسليم حكماً وقال والذي يتم يكون حكماً وقال على ابن أجد التسليم بعد إقامة البينة العادلة بحكم منه وبعد الحكم تجمع منه الدعوى انما كانت صحيحة قال عزير في أوضاع التسليم

العادية وكذا في الاستروثية * (عدة) قوله لا أرى للحق في هذا ليس يحكم وكذا قوله بعد الشهادة وطالب الحكم لم الحدود إلى الذي ليس يحكم (٤) كذا (فتن) وقال وقيل انه حكم (٢) لأن أمر الزام وسكهم ورض في (ذ) أن أمر القاضي ليس يحكم إذا قال فيها قوله ده (أى أعط) ليس يحكم ويخفى أن يقول حكم كرم (أى حكمت) وبذل على صفة ما ذكر في (نظن) انه لو وقف وقتاً على قراءه واحتاج بعض قرائته فأعطاه القاضي شيئاً من الوقت لم يكن هذا قضاء من القاضي لكنه بمنزلة الفتوى حتى لو أراد الرجوع في المستقبل فله ذلك بأن يعطى غيره من القراء جميع الغلة أملاً قال حكمت أن لا يعطى غير قرائته فله حكمه دل هذا على أن فعل القاضي ليس يحكم في الأول من الفصلين وكذا في العامة والامامة والاستروثية (٢)

• (فصل في الحبس والملازمة والحبولة) • يحبس بذات وفي كل دين مالا لدين والدين أو الأجداد أو الجدات لولده ويحبس في نفقة الولد الصغير ولا يحبس المكاتب والمأذون في دين المولى والمولى يحبس في دينهما إذا كان المأذون مدعيه أو دين المولى ليس من حبس بدل الكتابة لأنه لو منه تقع المقاصة فيعتق والمكاتب والعبد المأذون والعبيد الحر المأذون يحبسون والصبي المحجور لا يحبس دين الاستيلاء بل يحبس والده أو وصيه فان لم يكونا أمر القاضي رجلان يبيع ماله في دينه بزازية في العاشر من القضاء ملخصاً * وفي الخاتمة والمولى لا يحبس المكاتب في دين الكتابة وغيرها وفي رواية ابن سماعة يحبس في غير مال

من القاضي وقد وجب القضاء عليه بأن زكت البينة فهو حكم الآن يقضى الحاكم على خلافه انتهى وفي كلام الصنابة عزير إشارة إلى أن الخلاف في نفس القضاء ففاض آخر تفهذه ونقصه فإذا انقضه فاض آخر ليس ثالث نفسه وإطلاه لكن التنبه الشرعي لا يكون إلا بعد تقدم دعوى صحيحة وطردوسى تفهذه في أصله قال ابن العباس أن وقع الذبوت على مقدمات الحكم أو بعضها فلا يحبس المحكم والافه وسكهم ومثال ذلك أن للدعوى إذا حصلت عند القاضي في عقد تباع وكان المصود منها اتهاوا الحكم للمشتري على البائع بالمال وقال لمسلم ثبت عند القاضي جريان العيين المبيعة بالصفة مقدور التسليم وإن العاقر بالصفة المسوغة للاستئذان أو لا ولا التيم لالحالة سوى هذه وفي غير هذه الصورة لا يكون الثبوت حكماً على أن المعارف في اصطلاح الموثق أن الثبوت غير الحكم فهو التمسك وعند الإطلاق بواسطة هذا المعارف فصار له استعمالاً ثبوت محذور وهو اعتبار القاضي مقدمات الحكم أو بعضها وحكم كذا في اعانة الوسائل وغايته ع (٢) قال في أنفع الوسائل بعد أن ذكر مافي الكتب من الأقوال قلت فيجزر لنا من هذا كله أشياء منها أن الثبوت حكم في المختار وهو القول المقتضى به ومنها أن الحبس بعد إقامة البينة بحكم ومنها أن فعل القاضي حكم أعني فيما يكون موضع الحكم حتى يخرج منها الأفعال وما سلكها المحذور في الصفات الثلاث لا في لولي لهن وي القاضي يبيع القاضي مال البتيم وقسمة القاضي العاقر في غير ذلك كما صرح في هذا المعنى

(١) وفي أنفع الوسائل أن الكتاب لا يجبس بدلين بدل الكتاب لولا أنه لا اتفاق وفي الدين سوى بدل الكتاب فيه خلاف والقوى على أنه لا يجبس فيه أيضا **سبح**

(٢) ويجازئه ما ذكره في الخلاصة والبرازية **سبح**

(٣) وفي دعوى القاعدية إلا أن يعلم أنهم لو أضعوا على ذلك ليطلقها **سبح**

(٤) بقيد الدين إذا خيف الفرار كذا في أول القضاء من الفتاوى الصغرى **سبح**
(٥) أقول وبزاد رابعة وهي إذا خيف فرار المحسوس قال في البرازية وعن محمد من حبس يحن وجعل يحتال للزوج والهروب يؤذيه بالسبب لا يمنع عن ذلك كذا في الزواهر شرح الأشياء **سبح**
(٦) وكل من أجبرته على النفقة أسببه أما كان أو أمّا أو جده أو جده أو زوجا كذا في السابع والعشرين من التآريخية **سبح**

الكتاب والصحيح هو الأول وفي الكبرى والفتوى على الأول (١) في السابع والعشرين من قضاء التآريخية • المسلم يجبس بدلين الذي والمستأمن وعكسه في العاشر من قضاء البرازية • له سماعيل رجل دين لا حدهما أقل ولا أكثر كتر صاحب الأقل • حبسه وليس لصاحب الاكثر إطلاقه بلا رضاه وإن أراد أضعها إطلاقه بعد رضاه حبسه ليس له ذلك من المحل المزبور • المدين إذا قال أبيع عبدي هذا وأقضى حقه ذكر صاحب شرح عصام في أول كتابه أنه يؤجله القاضي يومين أو ثلاثة ولا يجبسه في مسائل الحبس من قضاء الصغرى • (م) عليه ديون الجماعة لواحد غناية ولو واحد عشرة ولا تسع عشرون غنیه صاحب الغنایة في المزمخسة أيام فكل من واحد من الباقين أن يفرجه من المزمخ ليهتد بقدر نصيبه (٢) قنیه في باب الحبس من كتاب القضاء • أفتت المرأتين على نفسها الرجل فصدقهما المقتله وكذبها الزوج وأراد المقتله أن يجبسها بالدين أو يئدها معان المسافرة تصح إقرارها في قياس قول أبي حنيفة وللمقتله أن يجبسها بالدين وتنع عن المسافرة (٣) وعلى قولهما لا يصح إقرارها على الزوج ولم يكن للقتلى أن يأمران الخصم بملازمتها من شرح الزیادات تلقضت في الإقرار • إذا حبس الرجل في دين امرأته هل للقاضي أن يجبس امرأته معه إن حبس بهرها لا لأن لها أن تمنع نفسها منه بخلاف سائر الديون من دعوى القاعدية قبل مسائل القضاء على الغائب • الزوج إذا حبسته المرأة بهرها أو بدلين آخر فقال الزوج للقاضي حبسها معي فإن لم يوضع في الحبس لا يجبسها معه بل في بيت الزوج في مسائل الحبس من قضاة المنفعة وكذا في الصغرى والمنفعة • واستحسن بعض المتأخرين أن تجبس المرأة إذا حبس الزوج وكان قاضي لا ملامس بحبسها معه صانته ليعان التجهيز في مسائل الحبس من قضاء البرازية • وفي تناوئ فاضتقان من يتم بالقتل والسرقة وضرب الناس يجبس ويختل في السجن إلى أن يظهر التوبة وقد ذكر في كتاب الكفالة أن التهمة تثبت بشهادة مستورين أو واحد عدل فظاهر أنه لو شهد عند الحاكم واحد مستور أو فاسد فساد شخص ليس للحاكم حبسه بخلاف ما إذا كان عدلا ومستورين فإن له حبسه بغير رائق في التعزير • وذكر عن سلام بن مسكين قال سمعت الحسن يقول إن أنا سامن أهل الجباز اقتلوا فقتلوا بينهم قتلًا فبعث إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فحبسهم فأورد هذا الحديث ليس أن الحبس بالتهمة مشروع وهذا موافق لما روي بهرام بن حكيم عن أبيه عن جده أن النبي عليه الصلاة والسلام حبس رجلًا بالتهمة من الجهادي والثلاثين من شرح أدب القاضي للخصاف • من عليه الحق إذا امتنع عن قضائه فله لا يضرب وكذلك قالوا أن المدين لا يضرب في الحبس ولا يقيد (٤) ولا يغل قلت في مسائل ثلاث (٥) إذا امتنع عن الاتفاق على قريسه كذا ذكره في النفقات (٦) وإذا لم يقسم بين نسائه ووعظ فلم يرجع كافي السراج الوهاج في القسم وإذا امتنع من كفارة الظهار مع قدرته كاستحواله في بابه والعلل الجامعة أن الحق يفوت بالتأخير فيها لأن القسم لا يقضى وكذا نفقة الترتيب تسقط بمعنى الزمان وحقه في الجماع يفوت بالتأخير لا إلى خلف أشباه من أوائل القضاء والدعوى •

(١) وكذا في الخاتمة في باب ما يمنع عنه المحبوس من الدعوى قال شمس الأئمة السرخسي الصحيح أنه يمنع وقال غيره لا يمنع لأن دفعته وثيقة عدا له عسى يكون في ذلك منه

المدين هل يمنع في الحبس من الاكتساب قال بعض المشايخ لأن فيه نظرا من الجانبين وقال شمس الأئمة يمنع وهو الصحيح (٢) في مسائل الحبس من قضاء الصغرى لا يخرج المحبوس من حبسه ولا عيذ ولا ح ولا صلاة جنازة ولا عيادة المريض ولا حبس في موضع وحس لا يسع له فرش ولا وطاء ولا يدخل عليه أحد يستأنس به ذكره الامام السرخسي وفي الاقضية أنه لا يمنع عن دخول الحبيران والاغل عليه لانه يحتاج الى المشورة معهم لاجل الدين ولا يمكنون من المكث طويلا معه كبلا بسمه تأسيهم وعن محمد أنه يخرج في موت ولد ووالد اذ لم يجد أحدا يغسله وبه كفته أما اذا كان معه من يقوم به فلا يخرج وفي غير الروايتين والمولودين لا يخرج مطلقا وفي الفتاوى للقاضي وقيل يخرج المكفيل بالخسارة والوالدين والاعباد والخدم والخدم لا يخرج وفي غيرهم لا يخرج وعليه الفتوى ولو حبس المحبوس قال أبو بصير الاسكاف لا يخرج به الحاكم وفي واقعات الشافعي لو مرض في الحبس وأضناه ولم يجد من يخدمه يخرج به من الحبس هكذا روى عن محمد هذا اذا كان الغائب الهالك عن أبي يوسف أنه لا يخرج والهالك في السجن وفي غيره سواء والفتوى على رواية محمد قبل وانما يطلقه به قبل فان لم يجد من يكفله لا يطلقه فان كفل رجل يطلقه وحضره الخصم ليست بشرط في التسامح من قضاء الخلاصة اذا أقر الكفيل بالنفس بالكفاية عند القاضي فان القاضي لا يجبهه أول مرة وكذا في سائر الحقوق فان أعيد الى القاضي ثانيا فان القاضي يجبهه حتى يسلم نفس المكفول به وان ثبت الكفاية بالبيعة لا باقرار كذلك في رواية الخصاف لا يجبهه أول مرة وفي ظاهر الرواية اذا ثبت الحق أو الدين بالبيعة يجبهه أول مرة فاضيفان في مسائل تسليم نفس المكفول به وكذا في منية الحق في الكفاية * فقيل لا شيء له ولا يجد من يكفله بنفسه لا يجبهه القاضي ويحلف بيته وبين غيره ان شاء لازمه وان شاء تركه لأن الحبس انما شرع لتوهم الماطلة بذلك والتأنيب يكون عند القدرة وهو غير قادر لكن يلزمه لانه يتوهم أن يظهر له مال فباخذ (٣) من قضاء الوالدية فيما يوجب الحبس والملازمة من النصل الثاني * وذكر في أدب القاضي عن شمس الأئمة الحلواني أن من أريد حبسه بالدين فاذا عي أنه معدم وطلب بين المدي أنه لا يعلم أنه معدم يحلف فان حلف حبسه وان نكل أطلقه الى الميرة من دعوى القاعدية * وطلب المدين عي المدي أنه ما يعلم أنه معسر حلف فان نكل أطلقه ولو قبل الحبس وان حلف أبدي حبسه ولا شك أن معناه ما لم يقم بيته على حدوث عسرته فتح القدر وكذا في اتبع الوسائل * وفي المحيط اذا ثبت عسرته للقاضي لا يجبهه به ذلك ما لم يعرف له مال وفي الخزانة القاضي اذا أطلق المحبوس بسبب افلاسه لا يجبهه ان ادعى عليه رجل آخر ما لا مال من بعض زمان يعلم حصول الغنى فيه وقال القاضي الامام ما لم يظهر الغنى لا يجبس من قضا مجمع الفتاوى وكذا في العاشر من البرازية * وبه الدين اذا ادعى أنه له مال بعد ما برهن على الافلاس يحلف عند الامام برأيه في العاشر من أدب القاضي وفيه أيضا ولو معسر وعليه دين وله على ميسر دين يعلم به القاضي يجبس المعسر حتى يطالب الميسر فاذا طالبه وجبس الميسر أطلق المعسر انتهى وفي البرازية في العاشر من أدب القاضي

(٢) وكيفية الملازمة أن يثق المدي مح المدي عليه في قسامه وجاوبه ومشيده الا أن القاضي بأمر المدي عليه بالجلوس في مكان معين لا يخرج منه ولا يسي في أحواله لانه نوع حبس ولودخل المدي عليه دار نفسه حاجته لا يمكن المدي من الدخول عليه الا رضاه لكنه يجلس على باب الدار الى أن يخرج كذا في اتبع الوسائل في آخر الكتاب منه

(١) ويجلس القاضي المدين لبيع ماله فيه كذا في جرائد الدور وفي جامع الرموز والفقهستاني. وحسن القاضي المديون لم يمتد إلى اقتضاده عليه كالمور والكذالة لا يبيع ماله لاجل كفايته لأن البيع غير متعين لذلك لا مكان القضاء بالاستيهاب والاستعراض وأخذ الصدقة وغير ذلك انتهى ولا يخالفه صافي الصغرى والتمه المديون إذا كان له عار بحسن لبيع وفيه في الدين وإن كان لا يشترى إلا بشئ قليل فليأخذ ما يشاء من ماله ليعمل به (٢) وفي القاموس ثمانية تنال من الذخيرة فلأن أخيراً من أعادته قبل الحبس واحدا عدل أو شهد بذلك لثان فصح جرد وإن في رواية قال لا يوصيه القاضي وبه كان يفتي (٣٤٩) الامام مجرب من الفتن وهو قول واحد لمن

وفى أواخر الوسائل نقل فاصحان عن
الامام محمد بن الفضل أن الصحابي أنما يقبل
ونقل في شرح أدب القاضي للشافعي أن
الصحابي إنما لا يقبل وقال وعليه عامة
المشايخ واختار فاصحان أنه مقفوض
لدى رأي القاضي فلم ير أنه لا يقبل
وان رأى أنه قد فتح في العاشر من أدب
القاضي

وفي التاسع من قضاء الخلاصة أن القول
اختاره عامة المشايخ رحمهم الله

(٣) وفي البرازية والواحد يكتفي أن من
المقات والاشنان أسوأ ولا يشترط لفظ
الشهادة وشروطه في الصغرى

(٤) قال يعقوبهم ان كان الدين واجبا
بدلا عما هو مال كالقرض وغن المبيع
القول قول مدعى الدين مروى ذلك
عن أبي حنيفة وعابيه القموى عن
دعوى الخانة

وفي أنفع الوسائل المذهب المفتى به أن
القول فيهم الزم المسديون يبدل هو مال أو

لا يلتفت إلى ما قاله الخصاصف من أن القول
 قول ما اختاره الخصاصف وهو مروى عن
 الله البخاري وهو رواية عن الإمام الثاني وفي
 الاستيعاب نسبة إلى جعفر الهندواني
 في عليه حال في الخاتمة وعليه الفتوى =

ولو لمحبوس مال في يده آخر يظلمه بكفيل وان علم القاضي عسره لكن له مال في آخر
يتقاضى عرسه فان حبس غيره المرسلا بجسده انتهى وظاهر كلامهم ان القاضي
لا يحبس المدون اذا علم انه مالا غائباً او محبوساً مرسلاً بطلته اذا علم احداهما (١)
من البحر الرافقي في القضاء المدون انعام البينة على الافلاس قبل الحبس فيه روايات قال
الامام القاضي العليم نعم ان قيل قال رحمه الله الله ينبغي ان يكون مضاف الى رأى القاضي
اذا علم القاضي انه معتذر لا يقبل وان علم انه لين يقبل (٢) مجمع التناوؤ في أوائل فصل
الحبس من القضاء وكذا في الخاصة في أوائل الدعوى ان انعام المدون بينة على الاعسار
بعد الحبس في الروايات الظاهرة لا تنبئ الا بعد مضي المدة واختلفت الروايات في تلك المدة
روى محمد عن أبي شامة انها معتدلة بغيره من أوله وروى الحسن عن أبي شامة انها من
أربعة أشهر إلى سنة أشهر وعن أبي جعفر الطحاوي انها معتدلة بغيره وقال شمس الأئمة
الجلواني وهذا رأي الاقوال والحاصل انه يشترط ان رأى القاضي ان وقع عند القاضي
بعد مضي ستة أشهر انه معتذر بديم الحبس وان وقع عند قبيل تمام شهر احداهما عايناً بطلته
وهذا اذا كان امره مشككاً اما اذا كان قفراً فظاهر ايصال القاضي عنه عاجلاً وقبل
البينة على الافلاس وينبغي بيده بحضرة خصمه واغلب ائمة عسره من حيزه وخصمه فانه
واحد سوقه من الثقات دون الشقاق فان قالوا لا يعرفه فلا يمكن ذلك ولا يشترط في هذا
لفظ الشهادة بعد ما نحن بسبيله هل اصحاب الدين ان يلزمه استخفافه والصحح ان
له ان يلزمه قاضيان من كتاب الدعوى قريسان قوله * وخبر الواحد العدل الثقة
يكتفي والاثنتان احوط ولا يشترط لفظ الشهادة (٣) تنه التناوؤ في فصل في الحبس وكذا
في العاشر من البرازية فان برهن المطلوب على الاعسار والطالب به اليسارية الطالب
أولى كينة الارباع بينة الاقراض ولا يشترط بيان ما به ثبت البسار في العاشر من
قضاء البرازية * لو حكم القاضي بافلاس رجل يأمر الترم باللازمة ولو حكم بافلاس امرأة
لا يأمر باللازمة من شرح الزبادات من الاقرار لقاضيان * وقال الخلفاء ثبت
الافلاس بقول الشهود هو تفسير لا تعلمه مالا ولا عراض فخرج به عن الترم وعن الفقهاء
يشهدون انه مفلس مدم لا تعلمه الا لاوى كونه وثياب له واختبرناه سراعنا
فان لم يضره عن حاله احد امكن ادعى المدون الاعسار والدائن اليسار قال في التجريد
لا يصدق في كل دين بل كل دين اقرض او حصل به قدر والتزام كصدقة وكفالة وفي جامع
الصدر لا يصدق في المهر المجمل ويصدق في الموزل وعلمه التوى وفي الاصل لا يصدق
في الصدق لافضل بين مجمله وفي نفسه وفي النفقة وكذا يصدق في نفقات الاطراب
والزوجات وأرض البنات (٤) برزاق في العاشر من ادب القاضي (ج) المحبوس

بعد وقوع باختراره قول المتدعي ٨٨ انقروى له لاقول المدعون
 للمدعيون في الجميع ولا يفتى به في اعانة السائل اذ من جهة اقوال الاختلاف الروايات
 الاحصاء ان القول لا مطلوب مع المين لتسليمه الاصل الذي هو الفقر الثاني ما ختاره اربعة
 المدعى ان صاحب الكتاب يعنى به الحاكم الذي يندسب هذا القول الى ابي حنيفة وآبي يوسف
 في كل دين امله ما كفى المسمع وبذل القرص فاقول له تدعى وما لم يكن كذلك فاقول له لا

بالدين أقام البينة على إخلاسه فأراد رب الدين أن يطلقه قبل القضاء بإفلاسه وأبى المحرموس
أن يخرج حتى يقضى بإفلاسه يجب على القاضي القضاء به حتى لا يقدر رب الدين ثانياً قبل
ظهور غناه فنية في باب الحفس من القضاء * إذا أقامت البينة على الإفلاس لا يرتبط
لها ما عدا حضور رب الدين لكنه ان كان حاضراً أو وصى عليه فالقاضي يطلقه بغيره
وإن لم يكن حاضراً يطلقه بكنيل أشنع الوسائل * إذا ثبت الإفلاس المحرموس بعد المدة
والدوال فإنه يطلق بلا كفيلا إلا في مال اليتيم كافي البرازية والحق به مال الوقف وفيما إذا
كان رب الدين غائباً من الأشياء في القضاء

* (نوع في الحيلولة) * ادعى على ذات زوج أنها منكوتة بغيره الدعوى لا يحتمل
ولو لا ذات بعد لكنهما في بيت أيها لا تخرج منه في الثاني من قضاء البرازية في نوع
في الحيلولة وكذا في أواخر الثاني والعشرين من قضاء التاتارخانية * ادعى نكاح كبيرة
وهي تتجعد أقام عليها بينة وأل القاضي أن يعدلها حتى يسأل عن شهوده لا يفعل
القاضي ذلك لكن يكفلها أو أقام يعدل التي مع رجل يطؤها * ادعى على امرأة نكاحاً
بغيره الدعوى لا يحتمل ادعى على كبيرة نكاحاً وهي غير منكوتة وأقام البينة وسأل
القاضي أن يضعه على يدي عدل لا يضع وكذا البنت في بيت أيها ادعت على زوجها أنه
طلقها ثلاثاً لا يحتمل الدعوى لكن إذا أقامت امرأة عدلة يحتمل وإن أقامت
فاسقة فيكذب في إحدى الروايتين أنه في يد رجل أقامت بينة أنها حرة فالقاضي
يضعه على يدي عدل حتى يسأل عن شهودها (١) وإن طلبت النفقة من المولى مدة
المستثناة عن الشهود فالقاضي بأمره بالاتفاق ولا يضع العبد على يدي عدل ويجوز
الدعوى لا يحتمل بينه وبين الأمة والمرأة وفي العبد لا يحتمل وإن أقام شاهداً واحداً
وإن أقام مستورين حيل وقيل هذا إذا كان مولاه فاستأخروا عليه التعيب وإن أقام
فاسقة فيفسه وروايتان وفي الأمة يحتمل بشهادة امرأة عدلة إذا كان المدعى طلاقاً
امرأة وشهد العدل ثبت الحيلولة بأن ينصب امرأه عدلة في بيت الزوج تحفظها إن
كان الزوج عدلاً ولا تخرج من بيت الزوج وفي المطلقة ثلاثاً لا ينصب امرأة ولكن بأمر
القاضي الزوج أن يجعل بينهما مسطرة وإن كان المدعى عتيق أمة توضع على يدي أمينة
وتخرج وإن كان عبداً لا يحتمل ولا يفرج إلا في ثلاثة مواضع أن أبى المدعى عليه إعطاء
الكفيل أو لم يجد ويجزأ المدعى عن ملازمته إلا أن يضعه على يدي عدل والثاني أن يكون
قائراً بالغان والثالث إذا كان يخاف عليه التعيب أو الأباقي وإن كان المدعى يداية
أو ثوباً لا يضع إلا في الوجه الأول والثالث علم القاضي بجرمة امرأة قبل أن تقلد القضاء
يحول بالاجماع لكن لا يقضى بالفرقة ادعى مئة ولا يطلب بنفس الدعوى أن يضعه على
يدي عدل ولم يكتب إعطاء الكفيل بنفس المدعى عليه والمدعى به فإن كان المدعى عليه
عدلاً لم يجبهه القاضي والإيجاب وفي العقار لا يجبهه إلا في النحر الذي عليه ثمران أثر
تقلى قالت للقاضي لا آمن من أن يظاني زوجي في الحيف فأجعتني على يدي عدل
في الحيف لا يجبهه في مسائل الحيلولة من دعوى منية المتق

== الثالث ما اختاره صاحب الهداية
والامام القسبي وغيرهما أن كل دين لزمه
بدلاً عن مال حصل في يده أو لزمه بعده
كله المخرج والدم كقوله القول *
فيه للطالب وفي غيره القول للمطالب
كلش الجزاءات وديون النفقات وضمان
الاتفاق والمصوب وبدل الصلح عن دم
العمد وبدل الخلع الرابع ما قاله بعضهم
أن كل دين لزمه بجماعه كان القول فيه
للدائ والافالمديون الخامس ما قاله
جعفر الجني من أنه يحكم الزنى أن كان
برئ القراء ما قاله والافالمديون
في العلماء والأشراف كالمولوية والعباسية
لأنهم يكفون في لباسهم مع فقرهم شد
(١) هذا على ما في الجامع وأما على
ما في الأصل الحيلولة بطريق الاستحباب
والتمنيز في الثاني والعشرين من قضاء
الحيط سحر

• (فصل في أجرة المشخص واليهان والسكك وغيرها) • ولو ذهب إلى باب السلطان وذهب بمائة لآخره خصه فأخذ منه زيادة على الزمير مع انضمام على المذني بشأن زيادة أن ذهب إلى باب السلطان استبداء وإن ذهب إلى القاضي أولا ثم جرح عن استبداء حقه في المحكمة لا يرجع ولو أمر القاضي رجلا بلازمة المذني عليه لاستخراج المال ويسمى موكلا فوته على المذني عليه وقيل على المذني وهو الأصح • (شماحت) المزكي يأخذ الأجر من المذني وكذا المبعوث للتعديل فنية في أدب القاضي • (حت) وإذا بعث أميناً لمديل فأجعله على المذني كأنه صفة إقصيهما من المحل المزبور ومائة المشخص على المتخذ (١) هو الصحيح وقيل تكون في بيت المال فإذا أحضره بحسبه القاضي عقوبة قاضيان في فصل ما يباحق على القاضي من الدعوى • (شمس) لأدب القاضي القاضي إذا بعث أميناً إلى المذني عليه بعد صلاة فعرضت عليه فامتنع وأشهد عليه المذني على ذلك وثبت ذلك عنده فإنه يعث إليه ثانياً وتكون مؤنة الرجالة على المذني عليه ولا يكون على المذني شيء بعد ذلك قال (حت) فأصله أن مؤنة الرجالة على المذني في الابتداء فإذا امتنع فعلى المذني عليه وكان هذا الصحن مال إليه للزجر فإن القياس أن تكون على المذني في الحالين فنية في كتاب أدب القاضي • ولولا ذلك أن يأخذوا الأجر عن يعملونه كالمذني والمذني عليه ولا يأخذون بكل شيء ليس أكثر من درهمين والرجالة يأخذون أجورهم من يعملون لهم بأخذون في المعسر نصف درهم إلى درهم ولا يأخذون خارج المصر لكل فرسخ أكثر من ثلاثة دراهم هكذا وضع الأتباع أجوراً ما لهم يجتبي في آخر أدب القاضي وكذا في الفنية • وأجرة السجين واليهان في زماننا يجب أن تكون على ربة الدين خزانة الفتاوى في المجلس من القضاء يحمل للقاضي أخذ الأجرة بكتبه السجلات والوثائق قدر ما يأخذ أمثاله (٢) في تحرير الكتابة والعلم بشرط وقدر قبل إذا كتب الوثيقة بحال يبلغ ألفاً فاقبته خمسة دراهم وفي ألفين عشرة ومشقة الأقل من الألف أن كانت مثل مشقة الألف فقبته وإن كانت ضعفاً فضعفها وإن كان خمسيناً فدرهمان ونصف روى ذلك عن أبي نيفة (٣) • (س) هذا يختلف باختلاف الزمان والقطر والسعة قال نجم الدين الزاهد في الأصح أنه مقدّر بقدر المشقة وقد تزداد مشقة كتيبه الوثيقة في أجناس مختلفة تبلغ ما لم يأتها على مشقة كتيبه ألف ألف في النقود ونحوها وقيل القاضي لا يستحق الأجر وقبل أن يالحقحه إذا لم يكن في بيت المال شيء شرح القسدي روى الزاهد في فنية كتاب المحظور والأمانة وقامه فيه • ولو تولى القاضي القضية لا يعمل له أخذ الأجرة أبين نحل له الأجرة على الكتابة ولا يعمل له أخذ شيء على النكاح إن كان نكاحاً يجب عليه مائة مائة نكاح الصغار وفي غيره يحمل ولا نحل الأجرة على إجازة بيع مال التيم ولو أخذ لا نفذ البيع ويحمل له في أخذ الأجرة على كتيبه الجواب بقدره لأن كتيبه الجواب ليست بواجب عليه في العاشر من قضاء الخلاصة لمخاض • وفي الخط وإذا أراد القاضي أن يكتب السجل وبأخذ على ذلك أجرة يأخذ مقدار ما يجوز أخذ نفسه وكذا لو تولى القضية بنفسه يأجر (٤) في الثاني من قضاء الخلاصة • وأجرة القضية على عدد

(١) وبجي تفسير الفتوى في مسائل شتى

عند

(٢) كما يستأجر الحكك والقباب بأجر

كما يرى مشقة قاله كذا في الخا من

والثلاثين من الفصولين ع

يجب بقدر أجر المنزل هو المختار

في العاشر من قضاء الخلاصة ع

(٣) قال في الثالث من اجارة جواهر

الفتاوى بعد ما ذكر التقدير المذكور

قال عطاء بن سزة كذا ذكر السيد الامام

أبو شجاع وقال كانه مروى عن أبي

حنيفة أو بعض أصحابه المتقدمين ع

(٤) وإن كتب سجلاً أو تولى قضية وأخذ

أجر المثل لذلك ولو تولى نكاح صغير

لا يعمل له أخذ شيء لأنه واجب عليه لا يجوز

أخذ الأجر وما لا يجب عليه بأخذ الأجر

وذكر عن الباقي في القاضي يقول إذا

عقدت عقد البكر في دينار ولو يبا في

نصفه أنه لا يعمل له أن لا يمكن له ما ولى

ولو كان ولى غيره يحمل شيء على ما ذكرنا

كتاب أدب القاضي من البرازية في الفقه

الثاني ع

(١) الفتوى على أنه لا يعزل النساب يعزل القاضي كذا في البرازية في نوع في تعليق عزل القاضي بشرط من الأول من أدب القاضي يحذف
(٢) كذا في الخلاصة في كتاب القاضي في الجنس الرابع في العزل وقوله أنه اذا عزل القاضي لكن لم يصل الخبر لا يعزل كذا في عزل
الوكيل وعن أبي يوسف أنه لا يعزل وإن علم (٣٥٢) ما لم يقدم آخره بانه ملحق بالنام كذا في قضاء جامع الموزلة - الثاني -

الرؤس عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد على قدر الانصاف قال الاسيحي الصبح
قول أبي حنيفة وعليه معنى الخبري - والثاني - غيرهما فصح قد روي اقلو بغمان
الشمعة اذا اعي أحد الشركاء القسمة وأبى الساوق فاستأجر المثلث قسما كان الاجر
عليه خاصة في قول أبي حنيفة وقال صاحبنا يكون على الكل من قسمة فاضحيان
• (فصل في العزل والانعزال) • ولومات الخليفة لا يعزل قضائه وولاته ولومات القاضي
يعزل خلفاؤه خزانة العتاي في أدب القاضي وكذا في الأول من الفصولين
بعلامة (صه) وقال بعض المشايخ اذا عزل السلطان القاضي اعزل نائبه ولا يعزل القاضي
نائب السلطان أو نائب العاتية (١) أفترى أنه لا يعزل نائب القاضي لأنه
من المشايخ (٢) فخص تركي في نوع في عزل القاضي من كتاب القضاء وكذا في الأول
من الفصولين • اختلف عبارات الاصحاب فيما اذا مات القاضي هل يعزل خلفاؤه أم لا
فذكر الناطقي • وصاحب المحيط والكفاي أنهم يسمون يعزلونه وذكر الخلفاء وقاضيان
وغیرهما أنهم لا يعزلون وكل من هؤلاء لم يذكر خلافا فيما قاله أنفع الوسائل في مسئلة
تعلق الولاية بالشرط وقسمه فيه ملخصا • السلطان اذا قدم رجلا قضاء به - ثم بعد أيام
قدم القضاء لا تستر ولم يعرض له عزل الأول الاظهر والاشبه أنه لا يعزل (٣) برزانية
في نوع في تعليق عزل القاضي • أربعة خصال لو حلقت بالقاضي يعزل ذهب البصر
والسمع والعقل والراثة (٤) في الفصل الأول من الفصولين • قال هشام بالذلة يعزل
القاضي والفتوى على أنه لا يعزل من موجبات الاحكام • القاضي لو قال عزلت
نفسى أو أخرجت نفسي عن القضاء أو كتب به الى السلطان يعزل اذا لم يقبله كولو كليل
في الأول من الفصولين

• (كتاب القاضي الى القاضي) • في السراجية كتاب القاضي الى القاضي فيمادون مسيرة
سفر لا يجوز في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه لو كان جبال لو غدا الى باب القاضي
لا يمكنه الرجوع الى منزله في يومه ذلك يقول وعليه الفتوى في الرابع والعشرين من قضاء
التاريخية • وقبل في الايسرة ما يشبهه كالأدب والعقار والنتكاح والطلاق والعقار
والوصية والنسب والمغصوب والامانة والمضاربة المجبوتين والشفعة والوكالة والوفاة
والنقل اذا كان موجبه المال والرواثة وكالمقتول في المختار في حد وقود غرر في باب
كتاب القاضي الى القاضي • وعلى أصل الرواية لا يقبل الكتاب في المتولات بأمرها (٥)
وعن الثاني يجوز في العبد لقلبة الاياق دون الامة وعنه الجواز في الكل والفقهاء
لم يأخذوا بقول الامام الثاني وعمل الفقهاء اليوم على التجيز في الشكل للمراجعة قال الامام
الاسيحي وعليه الفتوى برزانية في السادس من كتاب القضاء • ويكتب في وكيل دار
بقضاه او في الخصومة فيها أو يبيعها أو ياجارها في السادس من قضاء البرزانية والخلاصة
• ولو كان المدي به لا يبالغ في اعلامه بذكر كنهه ونوعه وموصته وقدره (٦) وإن اراد أن
يوجه وكيله يكتب كاتبه في الكتاب ويعرف الوكيل بوجه وقبته من المحل المزبور وإذا

(٣) قال في الفصل الرابع من الباب
الأول في قضاء المصالح اذا قلده
وجلسا في بلدته فيها فاضل هل يعزل
القاضي تنقل عن أبي اليسر أنه قال
لا يعزل وقال الامام خلى الاصم عندى
أنه يعزل قال فعوضت على القاضي •
الامام فقال الاصم عندى أنه لا يعزل
(٤) قال في الكفاي شرح الوافي من كتاب
الكراخه ان القاضي لا يعزل بالحق
عندنا خلافا له معتزلة وقال في الخطاية
في أوائل كتاب الدعوى الصحيح ما قال
عائسة المشايخ انه اذا قلده وهو عدل ثم
فسق يستحق العزل ولا يعزل - ولو
قض جاز قضاؤه وفي الاشياء في أوخر
القاعدة الرابعة عن ابن الكمال أن الفتوى
على مذهب الله بعض المشايخ وعمر
الانعزال وقد قال في الجفر في كتاب الوقت
اذا فسق القاضي لا يعزل على الصحيح
الفتوى به

(٥) وعن محمد أنه يقبل في جميع ما يتقل
وعليه المتأخرون كذا في الهداية وقال
الاسيحي وعليه الفتوى كذا في النهاية
والثانية وفي التاتارخانية في الرابع
والعشرين من أدب القاضي نقلا عن
شرح الطحاوي والعتاية ان الفتوى على
أنه يجوز في الامة وفي التاسع والتمسين
من شرح أدب القاضي وروى عنه
في النوادر أنه قال يجوز في جميع
العروض به أخذ من اجتناء المتأخرون
قال القاضي الامام الاسيحي وعليه
الفتوى

(٦) ولا بد أن يذكر المدي أنه غيب عن
هذه البلدة مدة السفر فاذا ذكر ذلك ولم
يعلم القاضي فبأنه غيب على ذلك فاما

أفامها كتب القاضي وذكر أنه غاب عن هذه البلدة مدة سفره فبأنه غيب على ذلك فاما
ثم يكتب المدي به ويبلغ في اعلامه على نحو ما بيناهم في كتابه بكونه كذا برزانية كورة القاضي المكتوب
اليه ثم يكتب وانه ساجد دعواه هذه في الرابع والعشرين من قضاء المحيط البرزاني ملخصا وقام الكلام فيه

قال المدعيون للقاضي كنت استقرضت من فلان واديت اليه أو أرايتني عنه وهو في بلدة أخرى وأريد القدم عليه ولى بيته على معاوية هنا وأخاف أن يأخذني بجمعة ولا يئتي لي مرة وطلب منه على ذلك كتابا يكتب عنده محمد خلافا لثاني وأجمعوا على أنه لو قال بحدفي وطلب مني ولى بيته على ذلك وأراد الاستماع والكتابة يبيحه الى ذلك (١) من المحل المزبور وكذلك على الخلاف إذا ادعى أن الشفع سلم الشفعة وغاب وهو في مكان آخر وشهودي هنا وكذلك إذا ادعت الملاقى على زوجها الغائب هل يكتب على الخلاف (٢) من المحل المزبور وتامه فيه * ولو أقام شاهدا واحدا عند قاض وأراد أن يكتب الى قاض آخر فدل من المحل المزبور

وفي الدار والعقار يكتب في قولهم سواء كانت الدار في البلد الذي فيه المدعى عليه أو في بلدة أخرى أو بلدة للقاضي الكتاب وإن كانت في بلدة القاضي المكتوب اليه فإذا توجه الحكم يقضى القاضي المكتوب اليه وبأمر الخصم تسليم الدار اليه وإن كانت في بلدة القاضي الكاتب فهو بالخيار إن شاء قضى وكتب الى القاضي الكاتب قد جاءني كتابك عن محمد بن جناق وعنه نافع بن عواث سمعت بين المدعي والمدعى عليه فظهر الحق للمدعى وظهر أن المدعى عليه كان مانعا الدار من غير حق قضت عليه ونفذت الحكم ولو كانت الدار في بادي سلمها اليه فإذا لم يمكن كتب كافي هذا اليك تسلمها اليه وينبغي أن يكون هذا الكتاب على رسم كتاب القاضي يختص ما وعنه نافع بن عواث سمعوا قرا الكتاب عليهم وختم بحضرتهم وأشهدهم في قول أبي حنيفة ومحمد وإن شاء قضى القاضي بذلك وأمر المدعى عليه حتى يثبت وكيلها اليه أو يؤخر الحكم ويكتب الى القاضي الكاتب حتى يحكم القاضي الكتاب

قضاء التنازع خالية من العشر من

(٣) وفي المحيط أن وجد حالية العبد مخالفة لما يشهده الشهود عند القاضي الكتاب رد الكتاب وإن كانت موافقة قبل الكتاب ودفع العبد الى المدعى (٤) واختار صدور الشريعة في شرح الوقاية هذه الرواية وصرح في شرح المحط أن الرواية الأولى أصح

(٥) وينبغي أن تكون منة الكتاب في جميع المنقولات على الكيفية المذكورة في العبد مع رعاية ما يناسب حال ذلك المذلول الخصوص من الاعطاء أو الكفيل والارسال بالأمان في جهة ما فله في قضاء ما شمن الحكم بمجرد المكتوب في المنقولات كافي العاد والدين كلام كذا ذكره توب باشا على صدر السردية في القضاء

قال المدعيون للقاضي كنت استقرضت من فلان واديت اليه أو أرايتني عنه وهو في بلدة أخرى وأريد القدم عليه ولى بيته على معاوية هنا وأخاف أن يأخذني بجمعة ولا يئتي لي مرة وطلب منه على ذلك كتابا يكتب عنده محمد خلافا لثاني وأجمعوا على أنه لو قال بحدفي وطلب مني ولى بيته على ذلك وأراد الاستماع والكتابة يبيحه الى ذلك (١) من المحل المزبور وكذلك على الخلاف إذا ادعى أن الشفع سلم الشفعة وغاب وهو في مكان آخر وشهودي هنا وكذلك إذا ادعت الملاقى على زوجها الغائب هل يكتب على الخلاف (٢) من المحل المزبور وتامه فيه * ولو أقام شاهدا واحدا عند قاض وأراد أن يكتب الى قاض آخر فدل من المحل المزبور وفي الدار والعقار يكتب في قولهم سواء كانت الدار في البلد الذي فيه المدعى عليه أو في بلدة أخرى أو بلدة للقاضي الكتاب وإن كانت في بلدة القاضي المكتوب اليه فإذا توجه الحكم يقضى القاضي المكتوب اليه وبأمر الخصم تسليم الدار اليه وإن كانت في بلدة القاضي الكاتب فهو بالخيار إن شاء قضى وكتب الى القاضي الكاتب قد جاءني كتابك عن محمد بن جناق وعنه نافع بن عواث سمعت بين المدعي والمدعى عليه فظهر الحق للمدعى وظهر أن المدعى عليه كان مانعا الدار من غير حق قضت عليه ونفذت الحكم ولو كانت الدار في بادي سلمها اليه فإذا لم يمكن كتب كافي هذا اليك تسلمها اليه وينبغي أن يكون هذا الكتاب على رسم كتاب القاضي يختص ما وعنه نافع بن عواث سمعوا قرا الكتاب عليهم وختم بحضرتهم وأشهدهم في قول أبي حنيفة ومحمد وإن شاء قضى القاضي بذلك وأمر المدعى عليه حتى يثبت وكيلها اليه أو يؤخر الحكم ويكتب الى القاضي الكاتب حتى يحكم القاضي الكتاب قاضيان في فصل كتاب القاضي * وصورة كتاب العبد الآتي من مصر بعد العنوان والاسلام شهد عدي فلان وفلان بأن العبد الهندي الذي يقال له فلان حالته كذا وقامته كذا ووسسته كذا وقيته كذا له فلان المدعى وقد أتني الى الاسكندرية وهو اليوم في بلدة فلان بغير حق وبشهادة على كاهه شاهدين مسافرين الى الاسكندرية على ما فيه وعلى خفته كما سيذكر فإذا وصل وفعل القاضي ما تقدم وفتح الكتاب دفع العبد الى المدعى (٣) من غير أن يقضى له به لأن الشهود الذين شهدوا على العبد للمدعى لم يشهدوا بحضرة العبد ولا أخذ كفل لا يثبت العبد من المدعى ويجعل خاتمان للقاضي في كنف العبد ولا حاجة الى هذا إلا دفع من يتبرض له ويتمسه بصرقة فإذا أتيه كان له صاحبه وكتب كتابا الى قاضي مصر وبشهادة على كتابه على ما عرف فإذا وصل الكتاب اليه ففعل ما بهل المكتوب اليه ثم أمر المدعى أن يحضره ودملته ودنا بالاشارة الى العبد أنه ملكه فإذا شهدوا قضى له به وكتب الى قاضي الاسكندرية عما ثبت عنده ما يبرئ كفسيله وفي بعض الروايات أن قاضي مصر لا يقضى بالعبد للمدعى لأن الخصم غائب ولكن يكتب كتابا آخر الى قاضي الاسكندرية فيه ما جرى عنده وبشهادة على كاهه وخفته ورد العبد معه اليه ليقضى به بحضور القاضي عليه ففعل ذلك وبيرأ الكفيل (٤) وصورته في الجوارى كافي العبد الآن القاضى المكتوب اليه لا يدفع الحاربة الى السدة بل يبعثها على يد أمين لا يحتمل أنه إذا أرسلها مع المدعى بطولها لا يعتاده أنها ملكه (٥) شرح لاداية لابن حمام في كتاب القاضي الى القاضي * قال در عبد آتني كتاب

(ترجمة)

(١) أحضر كتاب من القاضي بفرا عبد
وفيه شهد عليه كنيته لا يعلن يد صاحب
المسد لعم عالم بوضع يد أحد علمه
والحال انه قد وضع واحد يد علمه مدعي
ملكه والشهود لم يذكروا وضع يد غيره
حق مع ان هذا شرط فكيف يحكم
القاضي بأجاب يحكم عليه الغلام ويحتاج
المدعي لبطالان يد صاحب اليد الذي لا
أخر ولا يحلف صاحب اليد
(٢) وفي التاتارخانية الا ان يدعي
ميراثا بعد موته في الرابع والعشرين
من القضاء **من**
(٣) لان قاضي الرستاق ليس يقاض
وما بعده وعلى سبل الصلح لا على سبل
القضاء كذا في نقد الفتاوى في الثاني من
القضاء **من**
(٤) وهي رواية الزوادر وبها يفتى كافي
الزانية قبل الفصل الثاني وقال فيه في
الرابع في نوع من قضاء بعلمه ان على
رواية الزوادر وهذا مأخوذ به المهر
ليس بشرط لنفاذ القضاء وقال في نوع
من الخامس عشر في أنواع الدعاوى المهر
شرط لنفاذ في الظاهر وان كانت
التوى على خلافه وفي المحيط قبيل الحادى
والعشرين من القضاء قال خمس الاثمة
السرخسى وكثير من مشايخنا أخذوا
برواية الزوادر وعلمه فيه وفي التاتارخانية
في فصل بان يجوز لقة القضاء وعن
أبي نفع المهر ليس بشرط لنفاذ القضاء
وفي قضاء خزائن الفتن المهر شرط لنفاذ
القضاء في ظاهر الرواية وفي الزوادر
ليس بشرط وهو المختار وسبب زيادة
بيان في اول كتاب الدعوى **من**

قاضي آورده است وكواه در كتاب قاضى بملكيت عبد است و بطلان صاحب يد في كجتن
دانشته اند كه اين عبد در دست كسى نيست و اين جا بعد در دست كسى است و اين كس
ميكويد ملك منست چون كواهان كتاب قاضى نكشند باشند كدر دست اين مدعى عليه
بناحق است و اين كفتار شرطست قاضى چه كونه قضا كند اجاب قاضى بملكيت غلام
حكم كند و بر بطلان يد صاحب يد ان مدعى كواه ديكر خواهد يا مهر صاحب يد را
سو كند دهنده (١) من دعوى القاعدة في اواخره * ادعى اثنا و اربعة انه له معروف
نسبه منه وهو في بلد كذا بسترقة فلان بن فلان بغير حق لا يكتب عندهما (٢) وقال
ابو يوسف يكتب في النسيب لا في الابوة والبنوة والامومة بخلاف الاخوة والعصومة
وأشباهاها ولو ادعى النسيب قصدا ولم يذكر انه بسترقة فلان يكتب بالاتفاق لانه دعوى
النسيب قصدا فيكون كدعوى الدين بخلاف المسئلة الاولى لانه دفع الملك والرق عنه
فيكون كدعوى الملك انه يدعى وهو على هذا الخلاف زبدة الفتاوى في الثامن من القضاء
* فالخامس انه اذا كان في دعوى البنوة دعوى الاسترقاق لا يكتب في قول أبي حنيفة
ومحمد الا ان يدعى ويقول هو ابى غصبيه فلان بن فلان منى فانه يكتب في قولهم قاضيان
في فصل كتاب القاضي من الشهادة * ثم ان القاضي الكتاب بعد ما ظهرت عنده عدالة
الشهود الذين شهدوا عنده بالحق لانه يدعى بخلاف المدعى فان كان المدعى يدعى بشا يستحلفه
بما عليه ما قضت هذا المال منه ولا تعدل ان تسو لا لا * وركلا لا يقضى منه وذكر القاضي
أبو على النسبي ان الخلف في جميع ذلك على الثبات والاصح ما ذكرنا واذا عرفت حكم
الاستخلاف في الدين وكذا في جميع الدعاوى التي يجوز فيها الكتاب يكتب في كتابه استخلاف
المدعى وكيفية استخلافه وهذا اذا لم يذهب المدعى بالكتاب بل يثبت وكلا وأما اذا ذهب
بنفسه فلا يحتاج الى هذا الاحتياط وفي تحليف المدعى في الرابع والعشرين من أدب
القاضي من التاتارخانية وكذا في المحيط وعلمه فيه * قال في الاصل ولا يقبل كتاب قاضى
وستاق أو قرية أو عاملا (٣) وانما يقبل كتاب قاضى مدية فيها منبر و جماعة وهذا
على ظاهر الرواية لانه على ظاهر الرواية المهر شرط لنفاذ القضاء والكتاب القاضي حكم
القضاء أما على الرواية التي لم يشترط المهر فيها لنفاذ القضاء (٤) يقبل كتاب قاضى
الستاق وقاضى القرية في الرابع والعشرين من قضاء المحيط * قاضى قرية أرسل كتابا
سكيا الى قاضى بلد قال في الاموال الخطيب فلا يقبل أثنى المال اليسير فيقبل اذا كان
شهود الاصل عدولا في الخامس من قضاء جواهر الفتاوى * العلوم الخمسة شرط جواز
وهو ان يكون الكتاب من معلوم يعنى القاضي الكتاب الى معلوم يعنى القاضي المكتوب
اليه في معلوم يعنى المدعى به معلوم يعنى المدعى على معلوم يعنى المدعى عليه أما القاضي
الكتاب فينبغي ان يكون معلوما لان الخلق كتاب القاضي ولا بد ان يعلم المكتوب اليه انه
كتاب القاضي حتى يقبله واعلامه يكون بكتابة اسم القاضي واسم أبيه واسم جدته أو قبيلته
واذا لم يذكر اسم أبيه وجده لا يحصل اتعريف بالاتفاق وان ذكر اسم أبيه ولم يذكر
اسم جدته أو قبيلته فعند أبي حنيفة لا يحصل التعريف وسيأتي الكلام فيه بعد ان شاء

الله تعالى وان كان مشهورا اكتفى بالاسم الذي كان مشهورا بذلك وكذلك اذا كتب من
أبي فلان اذا كان مشهورا بذلك الكتبة كتابي خفيفة وكذلك اذا كتب من ابن فلان وهو
مشهور به كاتب أبي ليلى يكتبني به ولا تقبل شهادة اليهود على اسم القاضي ونسبه ما لم يكن
مكتوبا في الكتاب (١) في الرابع والعشرين من المحيط ملخصا * ولود كراسم القاضي
الكتاب ونسبه ولم يذكر كراسم المكتوب اليه بل عم وقال الى كل من يبلغ كتابي اليه من قضاة
المسلمين ولولاهم لا يجوز والثاني وسع وأجاز وعلمه العمل اليوم (٢) وأجبهوا أنه لو خص
واحد الصواب وتسايم عم به وله والى كل من يدل اليه من قضاة المسلمين يعوزعوى كل من يدل
اليه المكتوب بلزم قبوله ولو لم يكتب في المكتوب التاريخ لا يقبله وان فيه التاريخ يفتقران
كان قاضا وقت الكتابة قبله والالا بزانية في السادس من أدب القاضي * ولا يكتبني
(٣) بالتهادة أنه كان قاضيا في ذلك التاريخ اذ لم يكن مكتوبا وكذلك كونه كتاب القاضي
لا يشهد بمجرد شهادتهم بدون الكتاب وكذلك لو شهدوا على أصل الحادثة ولم يكن مكتوبا
لا يعمل به خلاصة في السادس من القضاء * وكذلك اعلام المتدعي والمتدعي به والمتدعي
عليه شرط لان كتاب القاضي لشهادة هذه العلوم الثلاثة شرط لصحة الشهادة
واعلام المتدعي والمتدعي عليه بما يوجب تعريفا لهم من ذكر الاسم والتعب على حسب ما بينا
في القاضي ثم عند أبي شعبة لا يصح التعريف بذكر اسمه واسم أبيه بل يشترط مع ذلك اسم
الجد وعند أبي يوسف ذكر الجد ليس بشرط وقول محمد مضطرب في الرابع والعشرين من
قضاء المحيط * وفي شرح الالفية ان ذكر الجد عند أبي شعبة وهو رواية ابن جماعة عن أبي
يوسف بشرط وقول محمد وهو قول أبي يوسف في ظاهر الرواية ليس بشرط وكان القاضي
الامام علي السغدري يقول في الاستدعاء لا يشترط ذكر اسم الجد ثم يرجع في آخر عمره وكان
يشترط ذكر الجد وهو الصحيح وعليه الفتوى من المحل المزبور * ادعى دينا على غائب
في الحاضر كان يكتب الاشارة وفي الغائب لا يثبت من ذكر الاسم والتعب والنسبة الى الأب
لا تكتفي عند الامام ومحمد بل لا يثبت من ذكر الجدة خلافا لثاني بزانية في السادس من أدب
القاضي * فان لم ينسب الى الجد ونسبه الى القضاة الا الى الأعلى كعمي وبخاري لا يكتبني وان
الى الحرفة لا الى القبيلة والجد لا يكتبني عند الامام وعندهما ان معروفا بالصناعة يكتبني وان
نسبه الى زوجته يكتبني (٤) والعقد والاعلام ولو كتب أن فلان بين فلان القفاقي على فلان
السندى عبد فلان بين فلان القفاقي كني اتفقا لانه ذكر عام تعريف ولو ذكر كراسم المولى
واسم أبيه لا غير ذكر السرخصي أنه لا يكتبني وذكر شيخ الاسلام أنه يكتبني وبه يفتي
لحصول التعريف بذكر ثلاثة أشخاص العبد والمولى وأبوه وان ذكر كراسم العبد والمولى ان
نسبه الى قبلته الخاصة لا يكتبني على ما ذكره السرخصي ويكتفي على ما ذكره شيخ الاسلام لانه
وجد ثلاثة أشخاص وان لم يذكر قبلته الخاصة لا يكتبني وان ذكر كراسم العبد ومولاه ونسبه الى
مولاه ذكر شيخ الاسلام أنه يكتبني وبه أفتى الصدوق لانه وجد ثلاثة أشخاص بشرط الحاكم
في المختصر لا تعريف ثلاثة أشخاص الاسم والنسبة الى الأب والنسبة الى الجد أو القفاقي
أو الصناعة والصحيح أن النسبة الى الجد لا يثبت وان كان معروفا بالاسم المجرد ومشهورا

(١) لانهم لو شهدوا على ما في الكتاب
بدون الكتابة لا يقبل ذلك منهم وكذلك
على التعريف كذا في المحيط

وكذا في الخلاصة والمحيط تفصل
(٢) وأما قطاب أبو يوسف بشرط أن يكتب الى
قاضي معين حين ابتي بالقضاء واستحسنه
كثير من المشايخ تبه لئلا مكر كذا
في الاصلاح والابحاح من كتاب القاضي

الى القاضي
فان القاضي يحتاج الى الكتابة الى الا فاق
ولا يمكنه معرفة قضاة الا فاق وأنسابهم

كذا في المحيط
وفي فتح القدير وهو مذهب المشافعي واحد
والموجبه قول أبي يوسف
(٣) ووقع في نسخ البرزانية يكتبني بسقوط
لا والظاهر أنه هو

(٤) أي ولم ينسبهم الى جدّها كما صرح
به في الخلاصة

كشيرة الامام أبي حنيفة يكنى ولا حاجة الى ذكر الاب والجد من المحل المزبور وكذا في
 التتمة والعقري في مسائل كتاب القاضى • وبقره وزنه بن عبد الله الهندي لا يقع
 التعريف ويجب أن يقول عبد فلان أو مولى فلان والمحقق يعترف بجولاه فان كان مولاه
 معتقاً فلا بد من أن يقول أنه مولى فلان فان كان المولى الثالث معتقاً أيضاً لم يفسد به الى
 معتقه فلا بأس به لان المولى الثالث بمنزلة الجد في النسب فيجوز للاقتصار عليه في الباب
 الثالث من دعوى جواهر الفتاوى وكذا في التاسع من الفصولين • وان كذب ابن فلان
 على فلان السندي غلام فلان الفلاني كذا وكذا جاز وان ذكر اسم العبد والمولى واسم أبي
 المولى ولم يذكر اسم جد المولى ولا قبيلته ذكر الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي أن ذلك
 لا يكتفى وذكر شيخ الاسلام أنه يكتفى واذا ذكر اسم العبد واسم المولى ان لم ينسب المولى الى
 قبيلته الخاصة لا يكتفى وان نسبته الى قبيلته الخاصة فعلى قياس ما ذكر القاضى الامام شمس
 الأئمة السرخسي في المسئلة المتقدمه لا يكتفى وعلى قياس ما ذكره شيخ الاسلام يكتفى
 في الرابع والعشرين من قضايا التمارينية وكذا في الخطب • اما اذا ذكر اسم المولى واسم
 أبيه لا غير فظاهر ما ذكره شمس الأئمة السرخسي عن أدب القاضى لمجد أنه لا يصحكي ونص
 خواهر زاده أنه يكتفى وبه يقتضى في مسائل كتاب القاضى الى القاضى والتعريف من قضاء
 العقري والتتمة وقام الكلام فيها • لو ذكر لقبه واسمه أبيه قبل يكتفى قبل لا والاصح
 انه لا يكتفى (٤) في التاسع من الفصولين وسيجي مقامه في الشهادات • (خ) ذكر محمد بن
 كثير عن الموارض فلان بن فلان الفلاني ولو حصل التعريف باسمه واسم أبيه واقربه فلا حاجة
 الى الجد وان لم يحصل بذكر أبيه وجده لا يكتفى به ولو كان يعرف باسمه وأبيه وجده لا يحتاج
 الى القتب ولو لم يعرف الا بذكر القتب بأن يشارك في المصغرة في ذلك الاسم والنسب كافى
 أحدين محمد بن عمرو فهذا لا يقع التعريف به من المحل المزبور • وان كان المذبح يدعى الدار
 بالارث فالقاضى الكاتب يكتفى في كتابه ويذكر أن فلان بن فلان مات فقصد ذكره بغير
 من يلقى الملك عنه بالارث ثم انتقل منه الى الوارث وتعرف به بذكر اسمه ونسبه ثم يكتب
 وترتل دار بالكوفة في بنى فلان الى آخر ما ذكرنا ويكتب وكانت هذه الدار ملكا وبقا فلان
 ابن فلان وفي يده ويحت تصرفه الى أن توفي وخلفه فلان لا وارث له غيره وترتل هذه الدار
 المحموده ميراثه ولا ينبغي أن يكتفى بذكر المذبح لأعدله وان غاب عن يده ثم يذكر وأنى فلان
 المذبح بفلان وفلان وشهد أن فلان بن فلان توفي الى آخر ما ذكرنا في الرابع والعشرين
 من التمارينية • (م) قال في كتاب الخرافة واذا جاء الرجل بكاتب القاضى الى قاض
 آخر فلم يجد حقه فساءل الطالب القاضى المكتوب اليه أن يكتب له الى قاض آخر بما جاءه
 من القاضى الاول فعل اذا ثبت ذلك عنده وشراط الشئ ما ذكرناه الا أن القاضى
 المكتوب اليه انما يكتب بقدر ما ثبت عنده والثابت عنده كتاب القاضى الاول لا نفس الحق
 ويكتب ويشرح كتاب القاضى الاول لانه هو أصل الحق وان شاء حكى ذلك في كتابه وكذلك
 ان كان المذبح قال للقاضى انى لأجد من الشهود من يهيمنى الى بلد انخلص فاكسب الى
 قاضى بلد كذا يكتب ذلك القاضى الى قاضى بلد انخلص أجابه القاضى الى ذلك من المحل

(١) وفي التاسع من الفصولين ولو ذكر
 اسمه واسم أبيه وصناعته لا يصحكي
 الا ان كانت صناعته يعرف بها الامحالة
 بخير يكتفى بعد

الزبور * لو أن الطالب قال ضاع مني الكتاب وطلب من القاضي أن يكتب له ثانياً يكتب
 وبين في الكتاب أنه قد كتب له هذه النسخة مرة وأنه زعم أنه ضاع مني (١) من المحل الزبور
 * (م) ولو أن رجلاً في يده أمة أقام الاسخريئيلة أنه له وقضى بها القاضي له فقال الذي
 في يده إنني اشتريتها من فلان وهو في بلد كذا وقد دفعت إليه الثمن فاستمع من شهودي
 واكتب لي فانه يكتب له في ذلك بما يصح عنده ولو أن جارية في يد رجل ادعت أنه امرؤ
 الأصل بعد ما أقرت وأقامت البيعة قضى القاضي بحريتها فان أقام الذي في يده البيعة
 على أنه اشتراها من فلان الغائب ونقده الثمن وطلب من القاضي الكتاب يجيبه إلى ذلك ولو
 أنهم لم يقيم البيعة على حريتها ولكن ادعت الحرة وأبكرت أقرارها بالرق ولم يكن لدى البد
 بيعة على أقرارها بالرق جعلها القاضي حرة والقول قولها بلايين عند أبي حنيفة خلافاً
 لهسما وان قال ذو الدنانى اشتريتها من فلان ونقده الثمن فاستمع من شهودي لأرجع عليه
 بالثمن لا يجيبه إلى ذلك من المحل الزبور * ولو كان الطالب أبرأ المطلوب عند القاضي
 أو كان الشفيع سلم الشفعة عند القاضي أو كان الزوج طلق المرأة عند القاضي فالقاضي
 يكتب ما سمع منهم وهذا على أصل مجرد ظاهر قالوا وعلى قياس قول أبي يوسف فيجب
 أن لا يكتب جامع الفتاوى * ولو كان المدعى حاضر أو أبرأ بين يدي القاضي ثم غاب وطلب
 المدعى عليه كتاباً بالبراءة كما سمع فانه يكتب وكذلك لو أقام البيعة على البراءة على المدعى
 ثم غاب المدعى وطلب من القاضي أى المدعى عليه كتاباً يجيبه إلى ذلك (م) وإذا أراد القاضي
 أن يكتب بعلمه فاعلم بأن كتاب القاضي بعلمه بمنزلة قضاؤه بعلمه في كل موضع جائزه أن يقضى
 بعلمه جائزه أن يكتب بعلمه من المحل الزبور * (م) قال في كتاب الاقضية وادرك
 الرجل رجلاً بالخصومة في غيب خدام اشتراه وأخذ بذلك كتاباً لم يجز من المحل الزبور وعامه
 فيه * وإذا أراد أن يكتب إلى قاض آخر يكتب باسم المدعى في الكتاب واسم أبيه واسم جدته
 وحاشه ونسبه إلى قبيلته ونخله وأوصانته وان ذكر اسم أبيه واسم جدته وتركت ما سوى
 ذلك كقصه وان ذكر اسمه واسم أبيه ولم يذكر اسم جدته كان في صحة الكتاب خلاف كما ذكرنا
 وكذا لو نسبته إلى قبيلته ونخله وتركت اسم الجدته كان في صحة ذلك خلاف وان ذكر اسمه ولم
 يذكر اسم أبيه لكن نسبته إلى قبيلته لا يصح الكتاب بالإجماع وإذا صحت التسمية فبعد ذلك
 المستعمل على ثلاثة أوجه (٢) أما أن يعرف القاضي المدعى أو لم يعرفه لكن سأل الشهود عن
 اسمه ونسبه إلى جدته أو لم يعرف ولم يسأل ففي الوجه الأول يكتب حضر مجلس الحكم يوم
 كذا وكذا رجل يقال له فلان بن فلان وقد أنبت معرفته أنه فلان بن فلان أو يكتب عرفت
 أنه فلان بن فلان وزعم أنه له على فلان بن فلان كذا إلى آخر الكتاب وفي الوجه الثاني يكتب
 حضر مجلس الحكم يوم كذا وكذا وذكر أنه فلان بن فلان الفلاني ولم أعرفه فأقام بيعة
 نشهد أنه فلان بن فلان الفلاني وأبنت معرفته أو يكتب عرفت أنه أو يكتب بنت عندي
 بحجة حكمة أنه فلان بن فلان الفلاني وفي الوجه الثالث يكتب حضر مجلس الحكم يوم
 كذا وكذا رجل ذكر أنه فلان بن فلان الفلاني وبسته قصي في تعريفه كلابي عن رجل باسم
 رجل فأتى ذلك المال بغير حق فأذاع عرف المدعى بعرف المدعى عليه على نحو هذا ويكتب

(١) وفي الخاتمة وذكر التلخيص
 يأخذ الحق مرتين بكاتبين

(٢) وهذه الوجوه الثلاثة مذكورة في
 الرابع والعشرين من قضاء المحيط والأولان
 مذكوران في الخاتمة

(١) ثم اذا ذكر اسماء الشهود فالتزم على وجهين ان يعرفهم القاضي بالعدالة كنب ذلك في الكتاب وان لم يعرفهم بالعدالة التمس عنهم فاذا عدلوا كتب في الكتاب انه سأل عنهم فماتوا او عروا او اجبروا لان القاضي المكتوب اليه محتاج الى ان يقضي وانما يمكنه القضاء اذا ظهر عدالة الشهود فان لم يكتب (٣٥٨) القاضي عدالة الشهود لا بأس به لان القاضي المكتوب اليه متى وصل اليه

الكتاب يقتصر عن حال الشهود الذين شهدوا عند الشهود الذين شهدوا عندهم وانما عليهم وضاههم ويعرفهم كعرف القاضي والمتدعي عليه لانه رباط على المشهود عليه الغائب عنهم فتدعي ان يعرف انما بهم حتى اذا ضمن في البعض يعرف المطعون من غيرهم (١) وان لم يكتب اسماءهم وانما بهم وأخفى واسمكتي بقوله شهد بذلك عندي شهود عدول وقد عرفتهم وأثبت معرفتهم كفاء من

الولاية في الفصل الرابع من كتاب أدب القاضي وقامه فيه • اذا كتب القاضي كتابا الى قاض وقال هذا من فلان بن فلان الى قاضي بلد كذا ولم يكتب اسم ذلك القاضي ولا اسم اليه لا ينبغي للقاضي الذي اليه الكتاب ان يقول في قول أي شخنة ومحمد وأبي يوسف الأول وقال أبو يوسف آخر اقبل (٢) بشرط ان يكون تاريخ الكتاب بعد لاية القاضي

الذي رد عليه الكتاب (٣) من فضل كتاب القاضي من جهة اذنه الثانية وكذا في الرابع والعشرين من قضايا المحيط • ولا يقبل الكتاب الا بحضور من الخصم وان قبل بدونه أيضا جاز • وان اورد الكتاب بحضور من الخصم مجلس القضاء فان أقر بما ادعى ازمه وان جحد قال للمدعي لا بد لك من حجة فان قال معي كتاب القاضي اليك قال الامام الثاني القاضي يقول

الكتاب بلاينة وقال لا يقول بلاينة ويقول له اثبتة أنه كذبه ان قال شهد واعي الختم والقراءة والعلامة والارصاف وتوقيع القاضي يسأل القاضي عن الشهود (٤) فان عدلوا فتح الكتاب ولا يفتح قبل العدالة ولا بد من حضرة الخصم ويسأل عن الشهود وعن عدالة القاضي المكتوب اليه كون ابعاد الخلاف (٥) وان كان القاضي لا يعرف الذي جاء

بالكتاب أنه فلان بن فلان يسأل البينة أنه هو فان سأل قبل ذلك كان أفضل لانه اذا لم يقدري اثبات ذلك لا ينبغي الاشتغال باثبات الكتاب فان قبل الكتاب وقرأ كتب أسماء الشهود ليسأل عن عدالتهم فان لم تعدل الشهود حتى مات القاضي المكتوب يقضي بما في الكتاب بخلاف ما اذا عي وأخرس وكذا لو مات الكاتب أو عزل بعد وصول الكتاب الى المكتوب اليه قبل القراءة ولو مات الكاتب أو عزل قبل وصول الكتاب اليه ليس

للقاضي ان يشبهه عندنا في السادس من قضايا البرازية • وفي أدب القاضي للخصاف أي يكفيه فقال المتدعي عليه است على هذا الاسم والنسب فان قوله وعلى الذي جاء بالكتاب البينة أنه فلان بن فلان فان قال أنا فلان بن فلان وعلى الحق غيري بهذا الاسم والنسب

فالقاضي يأمر باثبات ذلك فان برهن انك قد عرفت عن الخصومة والا فلا • من اجل المازيور وكذا في فتح القدير والتمه والتمه غري • ويجب ان يقرأ على من يشهدهم (٦) ويحتمل عندهم ويسألهم اليهم وأبو يوسف لم يشترط شيئا من ذلك واختار الامام السرخسي قوله فتدعي أي يوسف يشهدهم ان هذا كذبه وشخه وعن أبي يوسف انتم ليس بشرط (٧) اقول اذا كان

الكتاب في يد المتدعي يبقى بأن الختم شرط وان كان في يد الشهود بقى بأنه ليس بشرط (٨) • من شرح الوقاية لصدر الشريعة عن القضاء • وفي الثانية فاذا جاء المتدعي بكتاب القاضي الى القاضي المكتوب اليه وأحضره خصمه وشهد الشهود على كتاب القاضي وخافه بحضرة الخصم وفتح الكتاب وقرأه على الخصم وقفل كل ما هو شرط القضاء بالكتاب الا انه لم يحكم حتى غاب الخصم الى بلدة أخرى وطالب المتدعي من هذا القاضي ان يكتب

الكتاب يقتصر عن حال الشهود الذين شهدوا عندهم وانما عليهم وضاههم ويعرفهم كعرف القاضي والمتدعي عليه لانه رباط على المشهود عليه الغائب عنهم فتدعي ان يعرف انما بهم حتى اذا ضمن في البعض يعرف المطعون من غيرهم (١) وان لم يكتب اسماءهم وانما بهم وأخفى واسمكتي بقوله شهد بذلك عندي شهود عدول وقد عرفتهم وأثبت معرفتهم كفاء من

الولاية في الفصل الرابع من كتاب أدب القاضي وقامه فيه • اذا كتب القاضي كتابا الى قاض وقال هذا من فلان بن فلان الى قاضي بلد كذا ولم يكتب اسم ذلك القاضي ولا اسم اليه لا ينبغي للقاضي الذي اليه الكتاب ان يقول في قول أي شخنة ومحمد وأبي يوسف الأول وقال أبو يوسف آخر اقبل (٢) بشرط ان يكون تاريخ الكتاب بعد لاية القاضي

الذي رد عليه الكتاب (٣) من فضل كتاب القاضي من جهة اذنه الثانية وكذا في الرابع والعشرين من قضايا المحيط • ولا يقبل الكتاب الا بحضور من الخصم وان قبل بدونه أيضا جاز • وان اورد الكتاب بحضور من الخصم مجلس القضاء فان أقر بما ادعى ازمه وان جحد قال للمدعي لا بد لك من حجة فان قال معي كتاب القاضي اليك قال الامام الثاني القاضي يقول

الكتاب بلاينة وقال لا يقول بلاينة ويقول له اثبتة أنه كذبه ان قال شهد واعي الختم والقراءة والعلامة والارصاف وتوقيع القاضي يسأل القاضي عن الشهود (٤) فان عدلوا فتح الكتاب ولا يفتح قبل العدالة ولا بد من حضرة الخصم ويسأل عن الشهود وعن عدالة القاضي المكتوب اليه كون ابعاد الخلاف (٥) وان كان القاضي لا يعرف الذي جاء بالكتاب أنه فلان بن فلان يسأل البينة أنه هو فان سأل قبل ذلك كان أفضل لانه اذا لم يقدري اثبات ذلك لا ينبغي الاشتغال باثبات الكتاب فان قبل الكتاب وقرأ كتب أسماء الشهود ليسأل عن عدالتهم فان لم تعدل الشهود حتى مات القاضي المكتوب يقضي بما في الكتاب بخلاف ما اذا عي وأخرس وكذا لو مات الكاتب أو عزل بعد وصول الكتاب الى المكتوب اليه قبل القراءة ولو مات الكاتب أو عزل قبل وصول الكتاب اليه ليس

للقاضي ان يشبهه عندنا في السادس من قضايا البرازية • وفي أدب القاضي للخصاف أي يكفيه فقال المتدعي عليه است على هذا الاسم والنسب فان قوله وعلى الذي جاء بالكتاب البينة أنه فلان بن فلان فان قال أنا فلان بن فلان وعلى الحق غيري بهذا الاسم والنسب فالقاضي يأمر باثبات ذلك فان برهن انك قد عرفت عن الخصومة والا فلا • من اجل المازيور وكذا في فتح القدير والتمه والتمه غري • ويجب ان يقرأ على من يشهدهم (٦) ويحتمل عندهم ويسألهم اليهم وأبو يوسف لم يشترط شيئا من ذلك واختار الامام السرخسي قوله فتدعي أي يوسف يشهدهم ان هذا كذبه وشخه وعن أبي يوسف انتم ليس بشرط (٧) اقول اذا كان

الكتاب في يد المتدعي يبقى بأن الختم شرط وان كان في يد الشهود بقى بأنه ليس بشرط (٨) • من شرح الوقاية لصدر الشريعة عن القضاء • وفي الثانية فاذا جاء المتدعي بكتاب القاضي الى القاضي المكتوب اليه وأحضره خصمه وشهد الشهود على كتاب القاضي وخافه بحضرة الخصم وفتح الكتاب وقرأه على الخصم وقفل كل ما هو شرط القضاء بالكتاب الا انه لم يحكم حتى غاب الخصم الى بلدة أخرى وطالب المتدعي من هذا القاضي ان يكتب

الى القاضي الذي انظمه في بلده لا يكتب في قول أبي يوسف ويكتب في قول أبي حنيفة
ومحمد وفي الفتاوى العتبية ولورجع انظمه الى بلد القاضي الكتاب فحضر مجلسه لا يقتضي
بذلك الشهادة السابقة الا أن تعاد في الرابع والعشرين من قضاء التاخرانية وذكر
انصاف في أدب القاضي واذا انكسر خاتم القاضي الذي على الكتاب أو كان الكتاب
منشورا (١) وفي أسفله خاتم القاضي (٢) فإن القاضي المكتوب اليه يقبل الكتاب اذا شهد
الشهود أن هذا الكتاب كتاب القاضي فلان وأنه قرأه عليهم قال انصاف عقب هاتين
المسئلتين وهذا قول أبي يوسف فأما على قول أبي حنيفة ومحمد فالقاضي المكتوب اليه
لا يقبل الكتاب اذا لم يكن محتوما غير محتوم (٣) اذا كان الكتاب غير محتوم لا تنص
الشهادة على الكتاب ما لم يشهد الشهود بما في الكتاب (٤) واذا كان الكتاب محتوما
فعلم الشهود بما في الكتاب وشهادتهم على ما في الكتاب ليس بشرط من المحل المزبور *
ولا يقبل اذا كان غير محتوم (٥) وقيل عند أبي يوسف يقبل والصحيح أنه لا يقبل بالاتفاق
لان الكتاب اذا لم يكن محتوما فهو فيه التبدل والتغيير لانه في يد المدعي في باب كتاب
القاضي الى القاضي من المحل للمرخص وتسامه فيه * وذكر ابن جماعة عن محمد
أن في قياس قول أبي حنيفة اذا جاء الرجل بكتاب في حق يدينه للقاضي أن يحضر المدعي
عليه فاذا حضر سأل الذي جاء بالكتاب أهو هذا الذي يدعي عليه فان قال نعم سأل بعد ذلك
أو كـيل أن في الكتاب أم صاحب الكتاب فان قال صاحب الكتاب سأله البينة
على أنه كتاب القاضي وان قال أنا وكـيل القالب وأنا فلان بن فلان فانه يسأل البينة
أنه فلان بن فلان وأن فلانا وكـيله فان أقام بينة على الكتاب قبل أن يقضى بوكالة القايين
أن لا يقبل وهو قول أبي حنيفة وفي الاستحسان يقبل وهو قول محمد وعن أبي يوسف
روايتان في الرابع والعشرين من قضاء التاخرانية وتسامه فيه * وفي جامع
الفتاوى لوجاهة رجل بكتاب قاض وقال أنا وكـيل فلان بآليات هذا وأنا فلان بن فلان
فإن القاضي بأمره بإقامة البينة على أنه فلان بن فلان فاذا أقام البينة التماس
أنه لا يقبل البينة على الكتاب حتى تظهر عدالة الشهود ولكن استحسنوا وقالوا يقبل
من المحل المزبور * وفي نوادر ابن جماعة عن أبي يوسف رجل جاء بكتاب قاض الى قاض
وقبل المكتوب اليه الكتاب وشهد الشهود على الكتاب ثم قدم بينة صاحب الحق على أصل
الحق مصر المكتوب اليه (٥) لا يعمل بالكتاب وأمر الطالب أن يضر البينة على أصل
الحق (٦) في الرابع والعشرين من قضاء المحل * القاضي اذا كتب للمدعي كتابا ثم حضر
بلد المكتوب اليه قبل أن يقضى المكتوب اليه بكتابه لا يقضى بكتابه كالأمر شاهد
الأصل قبل أن يقضى بشهادة الفرع فاضطجاف في فصل كتاب القاضي الى القاضي
من الشهادة * واذا مرض شهود الكتاب في الطريق أو بدالهم الرجوع الى وطنهم
أو أرادوا السفر الى بلد آخر فاشهدوا وقروا ما على شهادتهم يجوز ذلك كالجواز في غير كتاب
القاضي وتسمي شهادتهم أن يقولوا هذا كتاب قاضي بلد كذا فلان بن فلان الى قاضي
بلد كذا فلان بن فلان في دعوى المدعي هذا على غائب هو فلان بن فلان قرأ علينا وختم

(١) وعن أبي يوسف أن الكتاب وان
كان منشورا يقبل فهنا أو ليكن
هذا فيما اذا كان الكتاب في يد الشهود
أو كان الشهود يشهدوا بما في الكتاب بنده
وفي شرح النقاية ويحتم على الكتاب بعدد
طيه ولا اعتبار للتم في أسفله فلا انكسر
خاتم القاضي وكان الكتاب منشورا لم
يقبل وان ختم في أسفله كذا في الذخيرة
بنده

(٢) كما هو الرسم في زماننا هذا بنده
(٣) أقول ظاهره هو عدم أن الكتاب
اذا لم يكن محتوما لا يجوز الشهادة على
الكتاب ما لم يشهد الشهود بما فيه وان كان
الكتاب في يد الشهود وذكر في فتح القدير
أن الكتاب اذا كان مع الشهود لا يشترط
معرفة بما فيه وكنتاه في الحاشية بنده
(٤) لانه اذا لم يكن غير محتوم فهو بمنزلة
الصك وعلم الشهود بما في الصك شرط صحة
الشهادة عنده كذا في المحطتين بنده
(٥) وفي الفرع وصلوا الى المكتوب اليه
ووجه انظمه في ولاية قاض آخر بنده
(٦) لما مر من قبل أن كتاب القاضي
الى القاضي غير أنه الشهادة على الشهادة
وشهود الأصل اذا حضر وأبأنفسهم
لم تقبل شهادة الفرع على شهادتهم
فكذا هنا كذا في المحل البرهاني في ذيل
المسئلة بنده

بحضرته وأشهدنا عليه فأشهدوا أنتم على شهادتنا هذه فاضيفان في فصل كتاب القاضي
 * (مسائل شتى وفيها مسائل لطيفة) * (خ) القاضي بتأخير الحكم بأنهم ويعزل
 ويعزل في الأول من الفصولين * القاضي إذا لم يقنع به الاعتقاد على فتاوى أهل
 عصره فبعث الفتوى إلى عصر آخر لا بأنهم يتأخرون القضاء أما إذا أخر الحكم خوفاً من المذمى
 عليه أو أمر (١) المذمى بالصلح ففعل بالحال القاضي بأنهم من الخلاصة في العاشر
 من القضاء * القاضي إذا قاس مسئلة على مسئلة وحكم ثم ظهر رواية بخلافه فالخسومة
 للمذمى عليه يوم القيامة مع القاضي والمذمى أئمة المذمى لأنه آمن بأخذ المال وأئمة
 القاضي لأنه آمن بالاجتهاد لأن أحد ليس من أهل الاجتهاد في زماننا برأية في أو آخر
 مسائل شتى من أدب القاضي وكذا في الخلاصة * من صار مفضياً عليه لا تسمع دعواه فيه
 بعده إلا أن يبرهن على إبطال القضاء بأن ادعى على آخر دار بالاثربن وبرهن وقضى ثم ادعى
 المقضى عليه الترامن موثرته أو ادعى الخارج الترامن فلا بد وبرهن وقضى له وبرهن
 المذمى عليه على شرائها من فلان أو من المذمى قبله (٢) أو قضى عليه بالدية فبرهن على
 تأجيلها عنده في الرابع من قضاء البرازية في نوع من علمه وكذا في الخلاصة * ولو اختلفوا
 قال المتقدمون من مشايخنا يؤخذ بقول أبي حنيفة وقال المتقدمون لو كان أحدهما مع
 أبي حنيفة يؤخذ بقوله وأولو كان أبو حنيفة في جانب وهما في جانب (٣) فيجوز للقاضي
 فيه لو جتهد أو لا يستقي غيره فبأخذ بقوله كعائى * ولو في المصنفين اختلفا بأخذ
 بأصولهم ساعدته ولو ثلاثة فاتفقوا بشان بأخذ بقوله وأولو جتهدوا في أن يأخذ بقول مالك
 والشافعي * فيخالف مذهب وله أن يأخذ بقول قاض حكم عليه بخلاف مذهبه في الأول
 من الفصولين * (سم) خرج الحماكم عن المحكة ثم أشهد على حكمه لصح الشهاده
 * (قع علكم) أشهد القاضي شهوداً أنى قد حكمت لفلان بكذا فهو شاهد بأبطل
 لأعزبه والحضور شرط قسمة في باب متى يحل للشاهد أن يشهد في الشهادة * وأعلم بأن
 أخبار القاضي عن أقرار رجل بشئ لا يخفى أو أمان أن يكون الأخبار عن أقراره بشئ يصح
 رجوعه كالحديث في باب الزنا والسرقة وشرب الخمر وفي هذا الوجه لا يقبل قول القاضي
 بالاجتماع وأمان أن يكون الأخبار عن أقراره بشئ لا يصح رجوعه عنه كالتفصيص وحده
 التذوق وسائر الحقوق التي هي للعباد وفي هذا الوجه لا يقبل قوله في الروايات الظاهرة من
 أصحابنا وروى ابن سماعة عن محمد بن حماد أنه لا يقبل قوله قال شمس الأئمة الخلواني
 ما ذكر في ظاهر الرواية قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وأولو وماروى ابن سماعة قوله
 آخرائهم وقع في بعض النسخ رواية ابن سماعة مطلقاً وفي بعضها مقيدة وفي بعضها لا يقبل
 قوله ما لم ينضم إليه عدل آخر وهو الصحيح وكثير من مشايخنا أخذوا بهذه الرواية في زماننا
 وذكر بعض مشايخنا رجوع محمد بن هذيل الرواية هذا إذا أخبر القاضي عن ثبوت الحق
 بالأقرار وأما إذا أخبر عن ثبوته بالبينه قبل قوله أنه آمن بحكمهم في اختلاف الأقرار
 تآخراً في السابع عشر من كتاب القضاء * وقول القاضي فيما يجزى عنه شهادة شاهدين
 كالقوله قال ثبت عندى زنا فلان وأصاحبه فأرجوه وأثبت عندى قد فاقوه ثبت ذلك بمجرد

(١) المراد من الأمر الإلحاح بشريعته
 قوله فنفسه بالإلحاح القاضي وفي الأول
 من الفصولين وإذا ألح القاضي على الصلح
 بأنهم سـ
 (٢) كذا في النسخ والظاهر تقديم قوله
 قبله على قوله أو من المذمى أو ترك قوله من
 المذمى كافي للخلاصة سـ
 (٣) وفي السراجية في كتاب أدب المفتي
 قبل إذا كان أبو حنيفة في جانب وصاحبه
 في جانب فالتقى بالظهور الأصح أن الفتوى
 على قول أبي حنيفة على الإطلاق إذا
 لم يكن الفتوى مجتهداً سـ
 وذكر قبله أى قبل قوله ولو اختلفوا
 فتدفع الحاشية وهو صاحب الفصولين
 ولو خالف أبو حنيفة صاحبه فلا يكن
 اختلافهم بحسب الزمان كحكمهم
 بظاهر العدالة يأخذ بقول صاحبه لتغير
 أحوال الناس وفي المازعة والمعاملة
 يختار قوله بالاجماع المتأخرين على ذلك
 وفيما هذا ذلك قبل بخبر المجتهد ويعمل
 بما أدى إليه رأيه وقيل يأخذ بقول أبي
 حنيفة سـ

(١) وفي شرح الطحاوي في انتفاء اذا طمع القاضي في أن يضطلع بنفسه إن فاته بأمرهم بالصلح ويرددهم مرة ومرة من لصلحوا وفي
آخر الفصل الأول من الفصولين ورد: ألع القاضي على الصلح بآثم منه (٣٦١) (٢) وفي تناوئ القاضي الإمام يظهر الدين كان

قوله وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يصدق القاضي فيما أخبر حتى يعرف الجنب
التي بها يقتضى في الأول من قضاء الوالدية وعلمه فيه * وإذا قال قضيت على هذا الرجم
فأرجوه وسعدك أن ترجمه وكذلك القطع والضرب وفي رواية لا أقبل قول القاضي ولا يصح
العمل إلا أن يعان أحبة خفيته يصح الاعتقاد ومشايخنا أخذوا بهذه الرواية من قضاء
خزانة الأكل تقلان من الجامع الصغير وعلمه فيه * إذا قضى القاضي لانسان بحق ونسبه
لخاصة الطالب وأقام المينة على قضائه فعند أبي يوسف لا تقبل هذه المينة وقال محمد
تقبل ملاحظات في كتاب أدب القاضي * ورأيت في عمود المذهب أنه لو قال قاض عدل
عالم حكمت على هذا الرجم أو بالقطع أو بالضرب فافعل وسعدك أن تعمل الاعتد مالمالك
والشافعي في قول ومحمد في رواية يفتى في العاشر من الفصولين ملخصا وعلمه فيه *
ولو قال قاض قضيت عليه برجم أو ضرب فافعل وسعدك فعله لأنه أمين ولذا كان كانه بمجة
ورده محمد رحمه الله آخر احتج بهما في الأمور الجنية احتياطا وعلى قياسه لا يقبل كانه أيضا
وبه يفتى إفساد القضاء الذي كلهم للضرورة قبل لو علم الماعد لا سعدك في التمسك بشرح
الاشارات فيقبل كتاب الدعوى ملخصا * وإذا ادعى رجل على القاضي المعزول أنه قتل ابنه
وهو غاض أو أخذ ماله أو أرضه أو ما في يده أو شأداً كرمه من العقود والطلاق والعاق وأكل
قد فعلت في ذلك ظلماً وتعدياً فقال القاضي قامت عليك المينة عندى بما فعلت أو أقررت
بذلك إن حكمت به بما حكمت فالقول قول القاضي المعزول ولا يمين عليه في ذلك كأننا
ما صكنا ذلك ولا تقبل بينة يقيها على ذلك ولو قال الطالب للمعزول ما أقررتى عندك
ولا قامت عليه بينة أنه فعل ما يجب بالقود وحضر الرجل الذي ذكر المعزول أنه مقترنه
بالقود والحق وكذب القاضي في ذلك لم يقترن عندك ولا قامت بينة بذلك فالقول قول
المعزول في ذلك ولا يسبيل عليه إذا كان المستدعى مقترنه فعل ذلك وهو قاض وكذلك سائر
المتقوى إذا كانت مستهلكة ليست بقائمة من روضة القضاء للسمع إلى في الفصل الأول من
باب عزل القاضي وخلع الإمام (١) * ولو أمر السلطان بأن يقضى في مسألة النكاح بغير
ولى على مذهب الشافعي ويفتى به بسبب الطاعة لأنه ليس بمعصية ولا مخالفة للشرع يفتى
وطاعة أولى الأمر في مثله واجبة بخلاف ما إذا كان معصية بأن قال لا قط المهر من تركه
الزوج مثلاً من دعوى النكاح ملخصا * ولا بأس للقاضي أن يبع الخصمين إلى المصالحة
إن طمع منهما المصالحة فإن لم يطعمه ولم يرض بذلك فلا يردهم إلى الصلح ولا يتركهما على
الخصومة ويفقد القضاء في حق من قامت الخلة له تحفة الفقهاء في آداب أدب القاضي *
و ينبغي للقاضي أنه إذا اختصم إليه أخوان أو بنو الأمعاء أن لا يجعل بالقضاء بينهم وبينهم
قليلاً قليلاً لكي يضلوا الآن القضاء وإن كان بحق لكن رجا به سبب العداوة بينهم من
الواجبات الحسامية في أدب القاضي بعلمه العين وعلمه فيه * المدعى عليه إذا استهل في حق
بأن يدفع فانه يجيبه إلى ذلك (٢) ولا يجعل الحكم حتى لا يحتاج إلى نقض القضاء في الثاني
لأن صيانة قضائه عن التفتت واجب ولو ألجبه في الفصل الأول من القضاء * وما يجب
حفظه فيما إذا قال المدعى دفع أو المدة على عليه بدله عن الدفع إن كان صحيحاً لمه وإن كان

مشايخنا المتقدمون بجورون دفع الدعوى
ومن المتأخرين من مشايخهم من رددهم
أهل عصر السدا الإمام أبي شعاع على أن
دفع الدعوى صحيح ودفع الدفع غير صحيح
وقبل دفع الدفع صحيح مالم يظهر احتيا
وتليس في الثاني عشر من الفصولين
الاستروشى * كايصع الدفع يصح دفع
الدفع وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه
يصح هو المختار فصولين في آخر الفصل
العاشر * ادعى مهر مورثة فقال الزوج
كانت أبرأني فبرهن الوارث على إقراره
بالمهر بعد موتها يقبل ويطل الدفع
ولا خفاء أن الزوج لو قال علت بعد الإقرار
بإبرائهم يفتى أن يقبل الماهر أم أن يستبد
بالإبراء وقد تقرر أن دفع الدفع وإن فراد
يقبل في المختار برأيه في نوع في الدعوى
من الدعوى * سئل (فتن) عن ادعى
ملا فبرهن خصمه أنك أقررت بهذا المال
بعد إقرارى بالبراءة هل يدفع المدعى
عليه أجب لا ولو برهن أنك أقررت بعد
دعواك إقرارى بالبراءة يقبل والفرق
أنه لما قال بعد إقرارى بالبراءة صامدة
في هذه الخلة فكان دعواه إقراره بالمال
سابقاً على إقراره بالبراءة وفي الإقرارات
يعتبر الأخير بخلاف ما لو قال بعد دعواك
إقرارى بالبراءة لأنه يقتضى الإقرار بها
تلقية ادعى داراً أربعاً من أبيه وبرهن
خصمه أن أنك أقررت أنه ملك وبرهن
المدعى أن خصمه بعد إقرارى أنه أقر أنه
ملك أبي هل يدفع يفتى أن يكون على
تنصلي من الفصولين في العاشر منه

فأدعى إلى التفت إليه في الخامس عشر من دعوى البرازية * وبهذه ثلاثة أيام أن قال المدعى عليه في دفع وانما يعله هذه المدة لأن القضاة يجاسون كل ثلاثة أيام أو جمعة وان كان يجلس صكك يوم ومع هذا يعله ثلاثة أيام يجوز فان قضت المدة وبات بالدفع بأمر المدعى بأحضار المدعى عليه وقتئذ عليه وبكتب السجل وبأمره القاضي بقبض الداران كان الدعوى فيها والقضاء قصير اليد فبض ركز في نوع في المعاهدتين المتداعين من كتاب القضاء * برهن عليه بمكة شئ فقبل القضاء به أكثر المدعى عليه به له قال في الاقضية يقتضى بالاقرار لأن شرط سماع البرهان والقضاء به الانكار وقد فأت (١) وقال في الجامع بالبرهان للتدعي لا بالاقرار للاقتصار والله مال المستغنى من أوائل دعوى البرازية * وفي مجموع التوازل في مسائل الرستغني في شهادته أربعة على رجل بلزنا فأقر المشهود عليه بالزنا ثم هل يقتضى القاضي بالزنا بالبينه أو لا يفتى في الاقرار اختاف المشايخ فيه والامام الرستغني مال الى أن القضاء بالبينه أولى لانهم أقوى (٢) من أوائل دعوى الخلاصة * وفي شرح بكر ذكر السرخسي في أدب القاضي والشهيد في الجامع ان الاحتجبت الشهادة والاقرار يقتضى بالاقرار من شرح الجامع لثمة في الشهادة * رجل لا يحسن الدعوى والخصومة فأمر القاضي بجلين فعلمه الدعوى والخصومة ثم شهادته على تلك الدعوى جازت شهادته ما كانا عاين لانها مع علمه بأمر القاضي ولا بأس بذلك القاضي بل هو جاز فين لا يقدر على الخصومة ولا يحسنها خصوصاً على قول أبي يوسف لأن القاضي نصب ناظر او هذان النظر واجبا الحقوق فاضحيان في فعل فبن لا تقبل شهادته قائمه من كتاب الشهادة * لا يلزم أحد احضار أحد فلا يلزم الزوج احضار زوجته الى مجلس القاضي لسماع دعوى عليها ولا ينعها منه الا في مسائل الكفيل بالنفس عند القدرة وفي الاب اذا أمر أجنبي بشئ من ابيه فطلبه الضامن منه فعلى الاب احضار ولد لكونه في تدبيره كما في جامع الفصولين الثمانية سبحان القاضي خلى رجلا من المحجورين بحسبه القاضي بين عليه قارب الدين أن يطلب السحبان بأحضاره كما في الفتاوى الرابعة ادعى الاب مهر بنته على الزوج فأدعى الزوج أنه دخل بها وطلب من الاب احضارها فان كانت تخرج في حوائجها أمر القاضي الاب بأحضارها وكذا الوادى الزوج عليها اشياء آخر ولا أرسل اليها أمسا من أمه انه ذكره الولو الخ في فتاواه من القضاء من كتاب الاشياء وانما ذكره كذا من الفوائد الزينة في كتاب الكفالة * قال عن أبي حنيفة اذا اختفى المشهود عليه لا يقضى عليه حتى يحضر وقال محمد يفتى ثلاثة أيام تنادي على بابه فان ظهر ولا يقضى عليه وان غاب عن المهر لا يقضى عليه وقال أبو يوسف في الاما لا يقضى عليه من قضاء امرأة لا تكل قتل من العيون * قال هشام قلت لعمدة تقول في رجل له حق على ذي سلطان فلا يجبه الى القاضي فأخبرني أن أبا يوسف كان يعمل بالاعدار وهو قول أهل البصرة وبه تأخذ والاعدار أن يفتى الى بابه من يناديه أياماً ان القاضي يدعو الى مجلس الحكم فان أجابه والاعدار القاضي وكذا علمه ولا يأخذ أبو حنيفة بالاعدار من المجلس المبرور * وأطلق بعض المشايخ المذهب الى باب السلطان والاستعانة بأعوانه أولاً لاستيفاء حقه قبل

(١) وفي السابع من الفصولين الاستروشي
ان الاظهر والاقرب الى الصواب أن يقتضى
بالاقرار به
وقال في الفتاوى الساعدية في تعمله لأن
الاقرار أقوى من البينة حتى لا يصار الى
البينة الا عند اليأس عن الاقرار به
(٢) شهدوا على رجل بلزنا وأقره هومرة
فبن أبي يوسف لا يجزى لأن الشهادة بطلت
بالاقرار ولو وجد الاقرار أو بعدا عن محمد
يجوز لأن هذا الاقرار غير تام فهو كالأقرار
كذلك في الجامع للترتبي

المعجز عن الاستيفاء بالقاضي لكنه لا يقي به الا اذا عجز بالقاضي وبعض المشايخ لم يطلق له ذلك وقالوا ان ذهب الى السلطان أولا وأخذ ثمنه أكثر مما يأخذه موكل القاضي يلزمه ضمان الزيادة وإذا قال له أحضر وتمرد ولم يحضر وثبت تمرد عند القاضي يعاقبه على قدر تمرده (١) يترتب في الثاني من القضاء * الرأي الى الثاني في مسائل في السؤال عن سبب الدين ان تدعى به ولكن لا جبر على بيعه وفي طلب المحاسبة بين المدعى والمدعى عليه فان امتنع لا جبر وهم في الخائفة وفي التفريق بين الشهود وفي السؤال عن المكان والزمان وفي تخلف الشاهد ان رآه جاز كما في الصروفة وفيما اذا باع الاب والوصى عقار الصبي * قال رأى الى القاضي في نقضه كما في بيع الخائفة وفي مدة حبس المدون وفي تنفيذ المحبوس اذا خيف نراه وفي حبس المسجون في مجلس القاضي أو اللص اذا خيف نراه كما في جامع القصولين وفي سؤال الشاهد عن الايمان اذا اتهمه وفيما اذا تصرف الناظر فيما لا يجوز كبيع الوقت أو رهنه فالرأي الى القاضي ان شاء عزله وان شاء ضمن اليه ثمة بخلاف العاجز فانه يضم اليه كما في القنية من الاشياء في القضاء * (ق) سبحانه القاضي حتى رجلا من المسجونين حبسه القاضي بدين عليه فلو لم يملك المال أن يطالب السجنان باحضاره فقد التاوى في الباب الحادى عشر من القضاء * سئل عن شخص خرج من عند القاضي في الترسيم مع رسول على حق شرعى وذهب مع الرسول ليرضى خصمه بالدية أو بالسجن فحضر الرسول وأدى هروبه منه ولمس للرسول بنسبة بذلك فهل يلزم الرسول بالمبلغ وهل القول قوله في هروبه أم لا * أجاب اذا هرب الغريم من الرسول وعجز عنه القول قول الرسول في ذلك ولا ضمان عليه لكن اذا لم يعلم هروبه الا بقوله يؤذبه على التقرير قبسه من تتاوى قارئ الهداية * القاضي اذا أمر أمينه ببيع العبد المأذون المدون لطلب الغرماء ان قال القاضي جعلتلك أمينة في بيع هذا فباعه لم تكن العهدة على الامين حتى لو وجد المشتري به عيبا لا يرد عليه لكن المشتري يطلب من القاضي أن يثبت أمينة له عليه أما الاول وأما غيره فان قال القاضي لا يمينه ببيع هذا العبد ولم يرد عليه اختلف المشايخ فيه الصحيح أنه لا تلحق العهدة على الامين ولو باع القاضي أو أمينه العبد باذن الغرماء وأخذ الثمن فضاع عنده ثم استحق العبد رجع المشتري بالنظر على الغرماء ووصى الميت اذا باع العبد لغرماء الميت بأمر القاضي ثم استحق العبد أو هلك قبل التسليم فضاع الثمن عند الوصى يرجع المشتري بالنظر على الوصى ثم الوصى على الغرماء ولو باع أمين القاضي لاجل النوارث الصغير وقبض الثمن فضاع عنده وهلك العبد قبل التسليم أو استحق لا يرجع المشتري على الامين وانما يرجع على الوارث ان كان الوارث أهلا وان لم يكن أهلا نصب القاضي عنه خصما فقفى دين المشتري من وكالة القاضي فان التوكيل بالبيع وعنده فيه * ذكر في فصل الاستحقاق من بيع الدخيرة سئل شمس الاسلام الا وزججنى عن رجل شرى من آخر جارية ثم ظهر أمها حرة وقدمات المباع ولم يتل شمساً ولا وارثاً ولا وصاعاً غير أن بائع الميت حاضر قال يجعل القاضي للميت وصية حتى يرجع المشتري على وصي الميت ثم وصى الميت يرجع على بائع الميت عمادة في الخامس عشر * (م) أمه بين رجلين خاف كل

(١) التمرد: يقول لأحضر وأمسكت أو قال أحضر في وقت كذا ولم يحضر فإذا أحضر عزمه يجنب أو ضرب على حسب حاله على ما يراه كسذ في خاتمة المفتين في أجرة لثلاثين من كتاب الدعوى شه

منهم صاحبها عليها فقال أحدهما تكون عندك يوما وعندى يوما وقال الآخر نضعها
على يدي عدل فأتى أجمعاه عند كل واحد منهما يوما ولا أضعها على يدي عدل قال مشايخنا
ويحسب في باب القروح في جميع المراضع نحو العتق في الجوارى والطلاق في النساء في
الشهادة (١) وغير ذلك إلا في هذا الموضع فإنه لا يحسب طحونة فكله تاتار خلية قبيل
الثالث والعشرين من القضاء • وفي الأخيرة إذا أدى رجل على امرأته تحت رجل أنها
مكروهة بغير الدعوى لا يحسب من الحمل المزبور وكذلك في الثاني من البرازية في
نوع في الحيلولة

* مسائل الحيطان *

طاحونة على نهر أراد أن يضع فوقها طاحونة أخرى بسبب وضعها بقل ماء الطاحونة
التدعية ويحسب دورانها صاحبها أن يمنع الثاني وإن كان ينقص عنه الأولى ينصب الثانية
ليس للأول أن يمنع الثاني كالتاجر إذا التقى في جنب تاجر آخر حانوا بمثل تجارة الأول
فكسدت تجارة الأول بالتخاذه ليس للأول المنع برأية في نوع فمن يحدث عمارة تضمر
بصاحب من كتاب الحيطان • خبر العامة يجب أرض رجل فخر الماء حريم النهر (٢)
حتى صار الماء يجري في أرض الرجل فأراد الرجل أن ينصب في أرضه وحى ذلك فلما أراد
أن ينصب في نهر العامة فليس له ذلك لأنه لم ينصب في ملكه من التجنس والمز يدعى آخر
كتاب الغصب • أراد اتخاذ دارة يستألف البعير المنع الأرض صلبة لا يتعدى
إلى جدار البعيران فشره وإن رخواه لم يمنع وكذا الرجل دكانه طاحونة أو مقصورة أو
جاما أو اصطبل برأية في أوائل كتاب الحيطان • سئل ظهير الدين عن اتخاذ دارة
بيت قصار أو بغيره الجيران إذا كانوا يؤذون بذلك قال لا قبل • كتب يعمل قال بجاء بخمار
ويعمل بجنبه حتى يتضرر وقبل أن وجن الحائط المشتمل يدق القصار يمنع والأفلا منة
المقتى في باب من يحدث عمارة تضمر بجاره من القسمة • وفي العتاي أراد نصب تنورة في
وسط البرازين ويضمرهم دخانه لهم منع استحسانا وعليه الفتوى برأية قبيل الثاني من
كتاب الحيطان • وفي كتاب الحيطان للصدر الشهيد أن الرجل إذا بنى فيها تنورة الخبز الدائم
كما يكون في الدكاكين أو رضى الطعن أو مدق القصارين لم يميز قال الصدر الشهيد وكان
والذي يبقى بأنه إذا كان الضرر يشايخ قال الصدر الشهيد والفتوى عليه قال
وهذا جواب المشايخ وجواب الرواية أنه لا يمنع خلاصة من الحيطان • (شه) نصب منوالا
لا يتجاوز الأبريسم من القبايق للبعير المنع إذا تضمر روبا الدخان ورائحة الديدان (قع)
يرفعه إلى الخشب فيمنعه إذا كان فيه ضرر بين (بخ) اتخذ دار أبويه عمل نسج العنانيات
فليس للجيران الملاصق منعه ولو اتخذ طاحونة لنفسه لا يمنع ولا لغيره يمنع وللجيران منع دقاق
الذهب مالح ذرفى أو كوندل (٣) من دقه بعد العشاء إلى طلوع الفجر إذا تضمر رواية (بخ)
اتخذ تاجانه (٤) في داره • بلده مستأجرة ووضع فيها كوى للزور والجوار المقابل يقول
أن تلامذته تطلع علينا إذا كفى السطح أو المبرز أو غمد السباب فسدت الكوى ليس له

(١) أي إذا شهد الله أعتق أمته أو طلق
امرأته تاتار بحال بينهما حتى يركى الشهود
أشهر إليه في البرازية في نوع في الحيلولة

(٢) عبارة ثلثية فشق الماء حريم النهر
كذا في حيطان البرازية في أوائل الفصل
الأول نقل عنه وكذا في الخلية قبيل كتاب
الحيلولات بورقة تقريبا

(٣) قوله مالح ذرفى الخ لم نقله على
معنى بعد السؤال والتفتيش والعربي
مربط بدينه ولدا لا تقطع من بعض النسخ
هـ

(ترجمة)

(٤) تاجانه معناه بيت الجرار وهو
المعروف بالمتوقد هـ

والساحة بجنبه لآخر فأراد صاحب الساحة أن يبنى بيتا في ساحة يسميها ربيع والخمس
على صاحب الشاة ذلك في ظاهر الرواية وليس له أن يمنعه وبه بقي قال لصبر والعقار له
المنع وعلى ذلك لو أراد أن يبنى حماماً وشوراً وأصحاباً لافله ذلك من غير خلاف فمن يحدث
عمارة تضرب بغيره من منية الحق في القصة • ولو فتح صاحب البناء في علونه باباً أو كوة
لا يلى صاحب الساحة منعه بل له أن يبنى ما يشاء منه (١) براز في أوائل الحيطان
وكذا في الخلاصة • وفي التهذيب وأما صاحب البناء لو فتح كوة في ساحة وتحوها لا يمنع
والفتوى على أنه أن كانت الكوة للظنر والساحة وضع النساء يمنع من كراهية
النار خافية في المنقورات • المتخذ داره خفية عنهم في سكة غير نافذة والجيران يتأذون بتن
السريقين ولا يأمنون فيه الرعاة ليس لهم في الحكم منعه وعن أبي يوسف اتخذ داره حماماً
وتأذى الجيران من دخانه فلم يمنع (٢) منية الحق في القصة • (بج) دهلير شتر ليهنما
بني أحدهما فوق سطحه حجر تأذى شريكه ثم باع الآخر لاه من الدهلير ليس للمشتري
أن يأمره برفع الحجر عن سطحه والمسألة بمجالها مذ كورناه إذا البت تعار من آخر بداروا
الوضع جدد وعه عليه ووضعها ثم باعه الغير ليس للمشتري أن يأمر المستعير برفع جدد وعه لأن
المستعير وإن لم يثبت له حق لازم لكن المشتري لم يملك الحدار لا المشغول لا يجوزع المستعير
فكان خقه فيه ناقصاً فلا يتمكن من رفعه قال أستاذنا هذا وإن كن حسناً لكن عثرت
على مسئلة الاستشهاد في الأما في (فج) وفي تساوى أبي اللبث على خلافه رجل أن بداره
في وضع الجذوع على حائط أو حفر سرداب تحت داره ثم باع داره فلم يشتري رفع الجذوع
والسرداب إلا إذا شريط في البيع ثم ذلك فيخذ لا يجوزع ذلك (٣) ثم ذكر (فج)
مسائل من جنسه إلى أن قال أحدث بناء أو غرفة في سكة غير نافذة برضا أهلها فاشتري رجل
من غير أهل السكة دار منها فله أن يأمره برفع الغرفة ولو باع ضبعة فيها أغصان جاره
مستدلة فقامت شري أن يأمر جاره برفع الضبعة عن أغصان شجرة لأن المشتري يقوم
مقام البائع فيما كان للبائع أن يفعله وكذا لو مات صاحب الضبعة كان لوارثه أن يأخذ
الجار برفع الضبعة عن الأغصان قال وما ذكره (فج) أوفق فلاصول وأشبهه بالمواب
وإن كانت مسائل قضية الكافي تشهد لعمية جواب (بج) قضية في الحيطان في آخر كتاب
الهدوى • أراد هدم داره وفه ضرر لاهل السكة بخراب الحلة المختار أن لهم المنع وإن
هدم مع هذا وأنه يضرب الجيران أن كان قادراً على التما قبل ببيع (٤) والاصح أنه
لا يجبر براز في كتاب الحيطان • (س ط) له دار في سكة عامرة فأراد أن يخرجها
فذلك قياساً لا لا محسناً وبه أفتى (م) وقال (فج) الفتوى اليوم على القياس لو هدم
بيته ولم يبن وجاره أنه يضربون به فلم يجبه على البناء لو قادراً على البناء كذا (فج) وقال
(فج) المختار أنه لا يجبر إذا المرء لا يجبر على بناء ملكه جامع القصاين في الخامس والثلاثين •
رجل له دار وله عليه باب أراد أن يفتح باباً آخر أسفل من ذلك الباب والسكة غير نافذة له ذلك
وإن أبى أهل السكة خلاصة في الفصول الأول من كتاب الحيطان • رجل له دار
في سكة فاهر هذه الدار في سكة أخرى غير نافذة أراد أن يجعل له داره باباً في هذه السكة اختلفوا

(١) وأفتى بعض معاصرينا بما في البرازية
وليس على ما ينبغي لأن هذا مقيد بما إذا لم
تكن الساحة مجلس النساء والكوة
تصرف على الساحة المذكورة فخذ
بضم صاحبها بسطة ها وعليه الفتوى
كما في المضمرات وكذا في الروايع على
الاشباه ولا ينبغي أن ما في البرازية فيما إذا
كانت الساحة حرة صرة فلا حاجة إلى
التفصيل كما ذكر يدل عليه سياق كلام
البرازية •

(٢) وفي الرابع والعشرين من العمادية لا
أن يكون دخان الحمام مثل دخان الجيران
•

(٣) وفي التساوى العتية ولو أذن لجاره
وضع الجذوع على حائط داره أو أذن له أن
يحفر سرداب تحت داره ثم باع الدار وشريط
على المشتري أن يرفع الجذوع
والسرداب هكذا لم يكن للمشتري أن يطالبه
بالنقض • كذا في السادس من يوع
النار خافية •

(٤) وفي الخلية قبل كتاب الخانات قال
أبو نصر الدوسي أن قدر على شائه فلم
أخذها إلا إذا اضروهم •

(١) اذا كان لرجل دار ظهرها في مكة غير نافذة مشتمكة فيه وبين غيره اراد أن يفتح بابا ليس له ذلك هو المختار كذا في حيطان الخلاصة وهو ينفذ أنه ليس له ذلك وان كان له حق المروية لأن الاشتراط يقتضي ٣٦٧ أن يكون له حق المرور بعد

(٢) لأنه ليس له حق المرور أصل من الباب الأول كذا في جواهر الفتاوى وفي الرابع والثلاثين من العمادة به ذلك وما قالوا بأنه ليس له حق المرور فليس يصحح الأثر أنه لو أراد أن يطلع جسده الذي وراءه به كان له ذلك ولا يكون ذلك بدون المرور فالأصل أن في المسئلة اختلاف الروايات واختلاف المشايخ واختلاف الشيخ الإسلام أن له أن يفتح بابا على جسده أسفل من الباب الأول وأعلى منه بعد

(٣) قوله غير نافذة في نسخ المسئلة غير اه

(٤) وفي بعض نسخ القاعدة الضر لا يلزم بالرضا والالتزام بعد

(٥) الجرح من قداختلاف فيه فقبل البرج وقبل بحري ما مرقب في الحياض وعن البرزوي جرحه بغيره الانسان من حائطه إلى عليه معرب اه

(٦) وفي الرابع عشر من جنبايات المحيط والتاريخية وان كانت هذه الاشياء قديمة لا يكون لاحد حق الرفع وان كان لا يدري حالها يجعل حديثة وهذا هو الأصل أن ما يكون من هذه الاشياء على طريق العامة ولا يعرف حاله أنه يجعل حديثا حتى كان فلا مقام حق الرفع وان أخرج شيئا من هذه الاشياء في الطريق الخاص في سكة غير نافذة فذلك واحد من أهل السكة اذا كان له حق المرور حتى للرفع وان كانت هذه الاشياء قديمة ليس لاحد حق الرفع وان كان لا يدري حال هذه الاشياء يجعل قديمة والأصل أن ما كان في سكة غير نافذة من هذه الاشياء اذا لم يعرف حاله يجعل قديما بخلاف ما اذا كان على طريق العامة بعد

فيه والصحيح أنه يمنع عن ذلك اذا لم يكن له طريق في هذه السكة (١) فاضيقان في أوامر باب المحيط من كتاب الصلح • رجل له دار في سكة غير نافذة له باب يفتح لها بابا آخر أسفل من بابها الاختلاف فيه والصحيح أنه ليس له ذلك (٢) ولو أراد أن يفتح لها بابا آخر أعلى من بابها كان له ذلك من المحل المزبور • ولو أراد أن يفتح بابا في موضع ليس له حق المروية قيل له ذلك وقيل لا وبه يقتضي من نسخة منية المقي • (٣) أحدث مسئلة في سكة غير نافذة برضا الخيران ثم قبل تمام العمادة منعه وليس لهم فيه ضرر بين قلمهم المنع فتبني باب التصرفات وأخذ ثلث من كتاب النكاحية • من له حق المرور في أرض غيره في مجرى فبني صاحب الأرض على ذلك المجرى بناء ماذن صاحب الحق ليس له أن يتخاصم به بعد ذلك لأن الحق يظل ويسقط بالرضا بخلاف ما اذا كان له رقبعة الطريق فبني صاحب الأرض قاعدة قريسيان أوائل الدعوى • الضر لا يصير لازما بالرضا والأذن (٤) قاعدة في البيوع وتما فيه • وفي الاجتناس قال هشام قلت لحمد ما تقول في رجل له داران احدهما عينية والاخرى يسرقونهما طريق المسلمين فبني ظلة فوق الطريق عليهما قال في قولك ان كان البناء لا يضرب الطريق لا بأس به وان خاصه بعد البناء أحد لا أحد منها وان خاصه قبل البناء لم يتبعه خلاصة في أول كتاب المحيطان • رجل اتخذ كنيضا في دار وأشرعه إلى طريق المسلمين أو كانت داران احدهما عينية والاخرى يسرقونهما طريق المسلمين فبني عليه ظلة فهذا على وجهه ان كان يضرب الطريق لم يسعه أن يفعل وان كان لا يضرب الطريق وسعه ومن خاصه من المسلمين قبل البناء فله أن يتبعه وبعد البناء له أن يهدمه لأن الحق لهم ولو الجابحة في الأول من كتاب القسمة • وفي الذخيرة أخرج إلى الطريق الأعظم جرسنا (٥) وغيره أو بنى دارا كالكل رفعه ان حديثة وار قديمة ليس لاحد الرفع وان لم يعرف القدم والحديث يجعل حديثا ويرفع وفي السكة الغدا المتنافذة يجعل قديما اذا أشكل ولا يرفع واذا أحدث في الطريق ظلة لكل أحد الرفع والمنع أضرب أم لا وقال مجد اذا لم يضرب يمنع ولا يرفع وقال الثاني اذا لم يضرب لا يمنع ولا يرفع (٦) بزازية في نوع في الطريق من المحيطان • ليس لاهل السكة أن ينصبوا على رأس سكتهم دربا ويسدوا رأس السكة لأن مثل هذه السكة ولو كانت ملكا ظاهر الكس للعامة فيها نوع حتى وهو انه اذا ازدحم الناس في الطريق كان لهم أن يدخلوها حتى يحقق الزحام (٧) قال أبو حنيفة في سكة لا تملك ليس لأهلها ما يعاملون أو تملكوا عليه ولا أن يقتصر هافيا بينهم اذا الطريق الأعظم اذا كثرت فيه الناس كان لهم أن يدخلوها هذه السكة حتى يحقق الزحام فهو في الخامس والثلاثين

﴿كتاب الشهادات وفيها فصول﴾
 • (الاول في تحمل الشهادة وكيفية أدائها وفيما لا بد منه في الشهادة) •
 وفي شرح شهادات الجامع أن من عين دابة تتسع دابة وترفع منها سائل له أن يشهد الدابة المارضة له احب الدابة الاخرى وبانتاج وهكذا ذكر الشيخ الامام شمس الانعة السرخسي

(١) لأن الاستحباب ليس بجمعة في الاستحسان ولا يشهد على إقرار التنازل قبلت ولو شهد على إقرار الجفاء حيا لم يفتنا كذا في الوافي
والشهادة على الإقرار بالسارق مع جحد السارق لا تسع في أو آخر كتاب المأذون من الخائفة كذا في كتاب السرق في هذه المجموعة وفيه
تفصيل العبد إذا سرق (٢) الظاهر أنه يقول ٣٦٨ أو على مثل شهادته كما في الخلاصة والتبعة والمحيط والخائفة والمنسوبة وإن كان

الطبيب يفتي عن إعادة التعلقة على س (٣) وتدل أن لم يحس القاضي بجمعة قبل
الاجمال وإن أحسن لأوجه يفتي كذا في
المنية في القول من مسائل أداء الشهادة
وكذا في السراجية والصغرى والتبعة وفي
الولاء الجية والمحظرة ما قاله المرشسي وفي
الربيع من المحيط قال الصدر الشهيد في
شرح أدب القاضي وعليه القوي وأعاد
الكردي المستشهد في الجلس الثالث من
الشهادة وقال فيه شهد أحداهما مقسرا
والآخر مثل شهادة أو على شهادة لا تقبل
واختار شمس الأئمة أن القاضي إذا أحسن
بجمعة لا يقبل الاجمال وإن لم يحس بقبله
وبه يفتي وهذا مع مخالفة الماذكر هنا
لم يفرق بين قوله على مثل شهادته وبين
قوله مثل شهادته فلتأمل س

والمسئلة مذكورة في الرابع من شهادة
المحيط والتاخرنا مع م زيادة تفصيل
وكذا في الخلاصة والتبعة والكردي
أخذ بعض المسئلة من التبعة وبعضها من
الخلاصة والفرق بين قوله أشهد بمثل
ما يشهد الأول وبين قوله على مثل شهادة
الأول مذكورة في شرح أدب القاضي
للعنص والاربع من الولو الجية س

(٤) المراد واضعيفان لأنه نقله صاحب
الخلاصة عن التناصب وصرح في التناصب
أنه إذا قال قال القاضي الإمام المراد غير
الدين حسن بن منصور والأوزجندی س
(ترجمة)

(٥) أنا كما أوردني الشهادة لأنه قرأ من
هذه النسخة اه

(٦) وسئل شمس الأئمة الأوزجندی عن
الشهود إذا قالوا أنا فرس ما جعيتين
كرواهي وهم كراين عن مدعي به مثل ما ين

في شرح دعوى الأصل وفي الينابيع الشهادة بالتنازل أن يشهد بأن هذا كان يتبع هذه
المنفعة ولا يشترط أداء الشهادة على الولادة ثانياً بما في في الفصل الأول من كتاب
الشهادات (س) أذني على آخره يشاء مودته وشهدوا أنه كان له على الميت دين
لا يقبل حتى يشهدوا أنه مات وهو عليه (١) في باب الشهادة على الميت من شهادات القنية
• كتب شهادته تقرأ بعضهم فقال الشاهد أشهد أن هذا المذني على هذا المذني عليه كل
ما سمي ووصف في هذا الكتاب أو قال هذا المذني الذي قرئ ووصف في هذا الكتاب في يده
المذني عليه يقرن وعليه تسليمه إلى هذا المذني تقبل لأن الحاجة تدعو إليه لعل الشهادة
أو ليجل الشاهد من البيان بزيادة الجنس الثالث من الشهادات وكذا في الأول من منية
المذني • أذني دارا وقال أن الدار التي حدودها مكتوبة في هذا المحضر ملكي والشهود
قالوا أن الدار التي حدودها مكتوبة في هذا المحضر ملكه كصح الدعوى والشهادة وكذا إذا
شهدوا أن المال الذي كتب في هذا الصل عليه تصع هذه الشهادة والمعني فيه أنه أشار إلى
معلوم في الحادي عشر من العمادية • وفي الدعوى شهد أحداهما مقسرا والثاني على
شهادته أو مثل شهادته (٢) لا تقبل وقال أشهد مثل شهادة صاحب لا تقبل عند
انحصار وعامة المشايخ على أنها تقبل قال الحلواني أن كان فصيحاً لا يقبل منه الاجمال
وإن كان عجمياً يقبل بشرط أن يكون بحال أن استقر بين قال السرخسي أن أحسن
القاضي بغيره كلفه التفسير والألا (٣) قال شمس الإسلام يقبل إذا قال هذا المذني على
هذا المذني عليه وقضى القاضي الإمام (٤) على هذا وجه يفتي وذكر الإمام الحلواني لو
قرأ المذني أو وكلفه فقال الشاهد أشهد بما أذني هذا المذني على هذا المذني عليه وأقر
المذني في يده بغير حق يصح عندنا وفي القضية قرأ المذني من النسخة المذني فقال الشاهد
من جعيتين كرواهي مدعيهم كما زين نسخه بخرائه (٥) يقبل (٦) بزيادة في نوعه في
أعاطفه في الثاني من الشهادات وكذا في الخلاصة والاربع من المحيط • وأشهد و
بشيء يقول أن هذا الشيء للمذني يجوز شهادتهم وإن لم يشهد وأنه في المذني عليه بغير
حق لأنهم لما شهدوا به بالملك وملك الإنسان لا يكون في يد غيره إلا بأرض فالية تكون
على مدعي المعارض فلا تكون على صاحب الأصل وقال بعضهم ما لم يشهدوا به في يد
المذني عليه بغير حق لا يقطع به المذني عليه والأول أصح ونفاي العار لا يشترط أن
يشهدوا وأنه في يد المذني عليه لأن القاضي يراه في يده فالحاجة إلى البيان بخلاف العقار
في دعوى المتقول من دعوى الخائفة • سئل عن أي جود عن الشاهد إذا كان يفتي
حدود المذني به حين ينظر في الصل وأذني لم يتلفه لا بد من وصفها هل تقبل شهادته
فقال إذا كان ينظره بشفاه ويحفظه عن النظر لا تقبل فأما إذا كان يستعين بنوع
استعانة كقارئ القرآن عن المحصف فلا بأس به من شهادته بيمينه الدهر • قال لو كانت
الشهادة على الحاضر يحتاج إلى الإشارة إلى ثلاثة مواضع إلى الخصة والمشهود
به ولو على غائب أو ميت فصح ونسبه إلى أبيه فقط لا تقبل حتى يفسب إلى جده ولو
ذكر اسمه واسم أبيه وصفاً عنه لا يكتفي إلا إذا كانت صفاً عنه يعرف بها لا محالة فيمكن

مدعيست هل تقبل شهادته قال نعم وقيل يفتي أن تقبل لأن قولهم ما كرواهي وهم في العرف لا يستقبل والبيان ما كرواهي ولو
مدعيهم كذا في الرابع من المحيط س (ترجمة) إذا قالوا نحن كذا فؤدي الشهادة أن هذا العن المذني به لملك هذا المذني هل تقبل
شهادتهم قال نعم وقيل يفتي أنه لا تقبل لأن قولهم نحن فؤدي الشهادة في العرف لا يستقبل والبيان نحن لأن فؤدي الشهادة

(١) قال لما سئل عن صحة محضر ذكره أنه حاضر فلان بن فلان ولم يذكر فيه الحديث أنه صحيح لانه حاضر فلا حاجة الى المسألة في التعريف بذلك الجدل إنما الغائب فلا يعرف بدون ذكر الحديث عند أبي حنيفة ومحمد وعامة العلماء أنه قول أبي حنيفة وحده لكن ثبت الرواية أن قول محمد كذلك وبناخذ وكذا في الوقت إذا شهد الشهود أن فلان بن فلان وقت ~~بكذا~~ لا يبقى بصحة لانه لا يصير معروفين بذكر الجلسة أو ما يقوم مقامه وقال غيره من المشايخ أن الوقت يصح لانه يساهل في أمر الوقت قال وكذلك في الحد ولا بد من ذكر الجدل في تعريف الحد وقال وهكذا انتهى الشيخ الامام علي بن حسين السعدي ٣٦٩ في آخر عمره بعد ما كان لا يشترط ذلك في الحدود

وقال كان لا يفي في قرية بهال من الامة فيه ارجح لان مسيبان محمد بن عبد الله فكيف يقع التعريف بدون الجدل ثم قال بأنه يجب لانه لم يذلل الا قول بخلاف ما كان يقول به في الابداء ان يرجع الى الحق فالقول في الحدود ان يشترط ذكر الجدل لانه قد ثبت بان يقول ان دار محمد ابن عبد الله فلا بد من ذكر الجدل ليقع التعريف كذا في الثالث من دعوى الجواهر ~~ع~~

(٢) كذا ذكره في الباب الثاني من دعوى جواهر الفتاوى وكذا في الرابع عشر من دعوى نصاب الفقهاء وقال فيه لا بد أن يقال عد فلان بن فلان ولو كان عتيقا يذكريه فلان بن فلان ~~ع~~

(٣) هذا في الشهادة أماني الدعوى فلو كان ما يدعيه مفتوقا في الخصم ذكر المدي انه في يد غيره حتى يكفى الغرور وغيره وفي أوائل دعوى البحر ما جاز به يجب في الدعوى أن يقول في المثل قول انه في يد غيره بخلاف الشهادة وفي فصل دعوى الدور والارض من انذار لو قال ملكي حتى ولم يقل في يد غيره حتى فقد ذكرنا اختلاف المشايخ فيه انتهى أقول ما ذكره من الاختلاف في دعوى المنقول انما هو في الشهادة فانظر من كلامه أنه لا فرق بين الدعوى والشهادة الى هنا مأخوذ من الصغرى في الفصل الثاني من باب أداء الشهادة ~~ع~~

ولو ذكر اسمه واسم أبيه وقبلته وحرره ولم يكن في محلة آخر بهذا الاسم وهذه الطريقة يمكن ولو كان مثله آخر لا يكفي حتى يذكر شيئا آخر يحصل به التعريف كذا (بني) وفي (شي) لو كان المدي عليه حاضر فلا حاجة الى ذكر نسبه لانه يشار اليه فلا حاجة الى ذكر اسمه فذكره أولى وأما الغائب فلا بد من ذكره عند أبي حنيفة وهو الصحيح وكذا في التعريف لا بد من ذكر جد صاحب الحد وكذا في تعريف المتخاصمين لا بد من ذكر الجسد والتموي على قول أبي حنيفة (١) كذا في محاضر (شي) وفي (مط) لو ذكر اسمه واسم أبيه ونحوه أو صناعته ولم يذكر الجسد قبل وشرط التعريف ذكر ثلاثة أشياء فعلى هذا لو ذكر نسبه واسم أبيه قبل يكفي والصحيح أنه لا يكفي أقول الغرض التعريف لاكتنار الحروف فبني أن يكفي ذكر ما يحصل به التعريف فلو كان معروفا بلبته وجده يشفي أن يكفي ذكر لقبه وجده قال وفي اشتراط ذكر الجسد اختلاف فلو حكم بدون ذكره نقلا لانه محمد بن (ح) ذكر محمد بن كثير من المواضع فلان بن فلان فلا بد ولو حصل التعريف باسمه واسم أبيه ولبته فلا حاجة الى الجدل وان يحصل بذكر أبيه وجده لا يكفي به ولو كان يعرف باسمه وأبيه وجده لا يحتاج الى اللقب ولو لم يعرف الا بذكر اللقب بان يشاركه في المصغرة في ذلك الاسم والنسب يكفي أحد من محمد بن عرفه لا يقع التعريف (شي) في تعريف الفتن • سئل السعدي عن محضر في أوله روزبه بن عبد الله الهندي أذى الى آخره فأجاب انه غير صحيح اذ النسبة على هذا الوجه لا يقع به الاعلام ويجب أن يكتب انه عبد فلان أو ولي فلان اذ المعتبر يعرف بمولاه وان مولاه معتقاً أيضاً لا بد أن يقال انه في فلان وان كان المولى الثالث معتقاً أيضاً ولم ينسب الى مولاه لا يأم به اذ المولى الثالث غفلة الجلف في النسب فيجوز الاختصار عليه (٢) كذا في محاضر (شي) وفي (هد) ذكر اقبيلته والتخذ كذا في الحد في التعريف ولو قال فلان بن فلان التميمي لم يجز حتى ينسبه الى نخله فالخاصة اذ التعريف لا يتم بالنسبة الى قوم لا يجهلون وقبيل القرعاني نسبة عامة والاوزجندی نسبة خاصة وقبيل البحر قدي والبخاري عامة والنسبة الى السكة الصغيرة خاصة والى الكبيرة عامة (طعم) المدينة والقريبة والسكونية ليست بسبب التعريف ولا يقع المعرفة بالاضافة اليها في التاسع من الفصول • شهد والله ملكه ولم يقولوا في يد غيره حتى يقتضي بالقبول قال الامام الاجل الخوارزمي اختلافه في المشايخ والصحيح انه لا يقبل لانه ما لم يثبت انه في يد غيره حتى لا يمكن المطالبة بالتسليم وبه كان ينبغي أكثر المشايخ وقيل يقتضي في المثل ولا يقتضي في العتار حتى يقولوا انه في يد غيره حتى (٣) والصحيح الذي عليه الفتوى انه يقبل في حق المتخاصمين لا في حق

٩٣ انعمون ل ووافقه ما في أوائل دعوى الفاعدية قال اذ في كرام سبب الارث أو غيره فشهدوا أن هذا ملكه بهذا السبب ولم يقولوا انه في يد المدي عليه بغير حتى وقالوا لا ندري انه في يد غيره حتى أو بغير حتى بل يصح أن لا أجاب الامام محمودهم ولكن قاضي كواء دكر خواه ملكه در دست وی ساحت است لكن قال بعد عشرة أرواق تقر بأن قولهم في يد المدي عليه بغير حتى محالاً منه ~~ع~~ (ترجمة ما في الهامش) ولكن القاضي يطلب منه أخرى على أنه في يد غيره حتى ~~ع~~

(١) ذكره رد المحتار في الرابع من الشهادات مع نزع غايه وقال فيه بعد هذه الحصة وفي فتاوى الشافعي ينبغي للشاهد ان يقول في شهادته ان عيّن حق مدعيت حتى لا يمكن أن يظن به وحى سحر (ترجمة ما في الهامش) ان هذا العين حق المدعى حتى لا يمكن أن يظن به وليس سحره اهـ (ترجمة) ٣٧ (٢) هذه الدار بطائفة وابطاقتين فقال الشاهد بطائفة واحدة فأدبها بطائفة

المطالبة بالتسليم حتى قال هبذا القائن لرسائل الشاهدي اعرفني بالمدعى عليه فقال لا أدري يقبل على الملك (١) نص عليه في المحيط في الثالث من شهادات البرازية

• (الثاني فيما يقبل من الشهادة وفيما لا يقبل وفيه أنواع) •

• (نوع فحين لا تقبل شهادته ما في الشاهد) •

(ط) شهادته اذ قد ألهما الثاني اين دار يكسبه ما يستبد به فقل يكسبه فاذا بعضها يكسبه وبعضها لا ويكسبه فقل يقبل شهادته ما يجوز كونه يكسبه وقت تحمل الشهادة ثم صار بعضها لا ويكسبه (٢) قال (صه) على قياس ما لو شهد اذ به وقال له سألته است (٣) فأدعى جهار سأل (٤) لا تقبل شهادته ما لم يقل أحد يقبلها لجواز كونه مع سأل وقت تحمل الشهادة ولا ان صارت جهار سأل ينبغي أن لا تقبل شهادتهما في مسئلة الدار أيضا (فتى) لو وقف الشاهد قال حين تحملنا الشهادة كن معنا كذا والان زاد كذا فشهدنا عليه فقبل كما تقبل في مسئلة الدار ما قال لا عين رأينا كذا كذا فشهدنا عليه (٥) في الرابع عشر من الفصولين • ولو شهد رجل واحد أو ثمان بقتل الخطأ أو بقتل لا يوجب القصاص تقبل شهادتهم وكذا الشهادة على الشهادة في باب الشهادة في الجنابة من جنابات الخمسة • ولو ادعى عليه مدد وازده درهم (٦) وهم شهدوا كذلك لا تقبل وكذا لو ادعى انه ملكه ازيد وازده مال (٧) وشهدوا هكذا لا تقبل (٨) خلاصة في جنس آخر في ألقاظ الشهادة وكذا في البرازية وتسامحه فيه • سكت شاهدها البيع عن بيان الوقت والمكان فسألها القاضي فقال لا أعلم ذلك تقبل شهادتهما لانهم لم يكفوا بحفظ ذلك (٩) في الحادي عشر من الفصولين • لو شهدا ان هذا على هذا ألف درهم ولكنه قد أربأ منها وقال المدعى ما برأته عن شيء وقال الشاهد عليه ما كان على شيء ولا أربأ في عن شيء قال اذ لم يدع شهادتهما على البرائة قضت عليه بالالف فاضحان في الاول من باب في الشهادة التي يكتفي بها المدعى شاهدها وكذا في العشرين من دعوى المحيط • جامع الفتاوى شهد ان هذا الغلام مدرك تحتك قبل ذلك ولو قالوا رأينا به تحتك قبلت ذلك منهم من متفرقات شهادة التاتار خاتمة • ولو شهد بوقف على نفسه أو على أحد من أولاده وان سئلوا أو على آباءه وان علوا لا تقبل وكذا لو شهد به على نفسه وعلى أجنبي لا تقبل لا في حق سحره ولا في حق الاجنبى • ولو شهدا أحدهما أنه وقفه على زيد وشهد الآخر أنه وقفه على عمرو وقبل وتصرف غلبه الى الفقراء لانهم اتفقوا له وقف ولو شهدا أنه وقف على فقراء جيرانه وهما من جيرانه الفقراء قبلت اذ الجوار ليس بأهل لازم وكذا لو شهدا أنه وقف على فقراء مسجد وهو من فقراءه قبلت وكذا لو شهدا أهل مدرسة بوقف المدرسة قبلت ولو وقف رجل كرامة على مسجد لقراءة القرآن أو على أهل المسجد وشهدا ذلك المسجد على وقف الكرامة فسدته المستقلة نظير شهادة أهل المدرسة على وقف تلك المدرسة وشهادة أهل الخلة على وقف تلك الخلة والمناسخ فضلوها فاقوا أهل المدرسة لو كانوا يأخذون الوظائف من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم وان كانوا لا يأخذون قبلت وكذا في أهل الخلة وكذا الشهادة على وقفه مكتب ولشاهد

واحدة وبعضها بطائقتين قبل قبل بطوار كونها بطائفة واحدة وقت تحمل الشهادة ثم صار بعضها بطائقتين وتفسيره بطائفة واحدة ما ذكره في هامش بعض النسخ الصبيحة اهـ

(ترجمة)

(٢) يعني عرهما عشر سنين اهـ

(ترجمة)

(٤) فإذا عرهما أربع سنين اهـ

(٥) وذكره الدار والدار في أواخر الثالث من شهادة البرازية وقال في البرازية في نوع من الخامس عشر في أنواع الدعوى اذا خالف سن الداء الدعوى أو الشهادة بطلت الدعوى والشهادة سحر

(ترجمة)

(٦) اذ عرهم مرة درهم وشهدوا بالثاني عشر درهم

(ترجمة)

(٧) اذ عرهم مملوك من عشرين وشهدوا أنه مملوك من اثني عشرة سنة

(٨) قال نرى دعوى كرد وكنت ابن نرده

سألته ويد يد أمه مدسكه ابن نرديه

سألته است دعوى درست بود كره وصفت

درم من لغو بود بخلاف ما ادعى ثم انه

ملكها عشرين فاذا هي بنت ثلاث سنين

حيث لا تسع لانه ادعى الملك بسبب سابق

على وجودها ولو لم يسبب فسلم كذا

في دعوى القاعدية ع

(ترجمة ما في الهامش)

اذ عر جارا وقال عر عشرين سنين فظهر

أن عرهم ثلاث سنين تصح الدعوى لان

الوصف في العين يكون لغوا

(٩) قال في الباب العاشر من دعوى

النصاب الشاهدان لو نسباً فلهما على

انغله لا يوجب قدح في بعض المواضع كذا شهدا على القتل وقال لا ندري بأى آفة قتله يقبل في حق الدية وكذا في الشهادة على الملك اذا قال قسيدا فتاوى لا يوجب قدح في الشهادة ع

محي فيه لا تقبل وقيل في هذه المسائل كلها تقبل وهو الصحيح لأن كون الفقيه في المدرسة وكون الرجل في الحلة ليس بلام بل ينقل وشهادة أهل المسجد تقبل لأنهم لم يجزوا لانفسهم هذه الشهادة فنعما في الثالث عشر من الفصولين * وفي الفتاوى وقف وقضاعى مكتب وعلى معلم فيه فكتب رجل هذا الوقف فشهد بعض أهل القرية أن هذا وقف فلان بن فلان على هذا المكتب ومعلمه وليس للشهود أولاد في المكتب تقبل ولواهم فيه أولاد تقبل أيضا في الأصح وكذا لو شهد بعض أهل الحلة للمصعب بشيء أنه وقف المسجد وكذا لو شهدوا أن هذا المحضف وقف على هذا المسجد وكذا شهادة الفقهاء على وقفية وقف على مدرسة كذا وهم من أهل تلك المدرسة وكذا لو شهدوا على وقف المسجد الجامع وكذا أبناء السبيل إذا شهدوا على أنه وقف لأبناء السبيل وقيل إن كان الشاهد يطالب نفسه حقاً من ذلك لا تقبل والاعتقل وقال بعضهم منهم الإمام الفضلي لا تقبل شهادة أهل المسجد وقال أبو بكر بن حامد تقبل وقال في مغرى صدر الإسلام قال سيد في هذه المسائل تقبل على كل حال لأن كون الفقيه في المدرسة والرجل في الحلة والصبي في المكتب غير لازم بل ينقل ولو شهدوا أنه أوصى فقرا جيرانه وللشهود أولاد محتاجون في جوار الموصى قال محمد لا تقبل في حق أولادهم وتقبل في حق الباقين وفي الوقف على فقرا جيرانه على هذا وذكره لعل أنه تقبل شهادة الجيران على الوقف ولو شهدوا أنه أوصى بثلاث مائة للفقراء وأهل بيتهم فقراء لا تقبل وفي الاجتناس في الشهادة على الوصية فقراء وأهل بيت الشاهد فقراء لا تقبل إطلاقاً * شهد بعض أهل القرية على باقهم بزيادة الخراج لا تقبل وإن كان خراج كل أرض معينا ولا خراج للشاهد تقبل وفي فتاوى النبي * أهل القرية وأهل السكة الغير النافذة شهدوا على قطعة أرض أنهم آمن قريتهم أو من سكنهم لا تقبل وإن نافذ أن أدى لنفسه حقاً لا تقبل وإن قال لا أخذ شأناً تقبل فكذا في وقف المدرسة شهد أهلها وقيل في السكة النافذة تقبل مطلقاً في نوع في الشهادات على فعل نفسه من شهادات البرازية * خبر في أرض رجل أذى رجل أن له حق الشرب من هذا النهر وأحضر شهوداً فشهدوا أن المذبح كان يجري فيها الماء لا تقبل شهادتهم إنما تقبل إذا شهدوا أن له فيها يجري الماء أو حقاً ثابتاً وبين ذلك ولو أقر المذبح عليه وقال للمذبح كنت تجري فيها الماء وأنت غائب وليس لأن فيها يجري الماء ومن ذلك أم فصل بصير مقر البالد ولا يقبل منه دعوى الغصب الأبدية * فاضحان في آخر فصل في تقبل شهادة للثمة * تزوج امرأة فشهد جماعة بحضورهم عند القاضي أن هذا المرأة منكم وكذا فلان الغائب لا تقبل هذه الشهادة ولا تثبت المحبولة لعدم الخدم عن الغائب في السابع من العمادية * (عدة) أراد تزوجها فشهد عنده أو عند القاضي أن أهلاً وجاناً تزوجها هو لا يقر ببيتها في العاشر من الفصولين وكذا في أربع عشر من تكاح البرازية * تقبل الشهادة بحسبة بلا دعوى في أربعة عشر موضعاً (١) في الوقف وطلاق الزوجة وتعليق طلاقها وحزنة الأمانة وتبديرها والخلع وطلاق النكاح وحزنة الشرب والابلاء والظهار وحزنة المصاهرة ودعوى مولد نسبه من الأشباه في القضاء * شهد أن الغائب أعين أمته

مطلب — شهادة الحسبة

(١) وفي وقف منطومة ابن وهبان ذكر ثمانية الوقف والنسب والعق والطلاق والتدبير وعن الأمانة والطلاق والخلع منها وقال ابن شحنة في شرحه الذي يحترق ما يقبل فيه الشهادة بدون الدعوى عند الكل فلا تثبت عن الأمانة والطلاق والتدبير

(١) أطلق رشيد الدين المستطاع حواقيدها في موضع آخر من فتاواه وقال تقبل بدون الدعوى إذا كانت أم العبدية وإن كانت مئة لا تقبل لأن في الميت لا يصح تحريم المتزوج ذكرهما عند الذين في الأربعين من فضوله

(٢) قاله في القنية على عني العبد له قال لا تقبل على قول أبي حنيفة بدون الدعوى كالثبوت على المتق والمؤلف جعل الشئ مختلف بالنسبة إلى الأمه والعبد كافي بعتهم لا تقبل في الأمه عند الكل وفي العبد يجري إطلاق كذا في شرح ابن شحنة على منظومة ابن وهبان ويحتج فيه بالعجب عنه

(٣) الشهادة على الطلاق الثلاث بعد تقادم العهد من غير مد من الأداء تسع سواء كان قبل الدخول أو بعده وليس ذلك كالثبوت على الحدود لأن هناك يحتاج للدرم وهناك يحتاج للأدلة فهما في طرفي النقيض كذا في الباب الثاني من جواهر الفتاوى وقال في السادس من الشهادة واقفه في ذلك الإمام غير الدين محمد بن محمود السجزي وسألت القاضي محمد الدين عن هذه المسئلة فقال لا تسع لصبرهم فنفقة وتقام الكلام فيه

(٤) وهو قول أبي يوسف ومحمد والإمام أبو حنيفة لم يفتقر ذلك ونقضه إلى رأى الإمام وعن أبي يوسف قال جهد نابي حنيفة أن يوقت في التقادم شأناً فلي وروى الحسن بن محمد عن أبي حنيفة أنهم إذا شهدوا بعدة أشهر لم تقبل وروى عن الطحاوي أنه ستة أشهر كذا في حدود الاختيار لمخصاً

أطلق امرأته لا تقبل وإن كانت الأمه غائبة أو الزوجة غائبة تقبل لأنهم لو حضروا وكذا يسألان في قولهما فلا يباي بعدم حضرنهما في الخامس عشر من دعوى الزانية في نوع فبين تشترط حضرته وكذا في الثالث من الفصول والخامس من العمادية * الشهادة بغيره العبد بدون دعوى لا تقبل عند الإمام إلا في مسئلتين الأولى إذا شهدوا بالزينة الأصلية وأتمه حمة تقبل لا بعد موتها (١) الثانية شهدوا بأنه أوصى له بأهله تقبل وإن لم يدع العبد دعوى في آخر العمادية والأولى مقرعة على الضعف فإن الصحيح عنده اشترط دعوى في المعارضة والأصلية كافتقاره أشباه من كتاب القضاء والشهادات * (م) الشهادة على النزع بدون دعوى المرأة مقبولة كافي الطلاق وعناق الأمه وبسقط المهر عن ذمة الزوج ويدخل المال في هذه الشهادة فيما قالوا والشهادة على التدبير كالثبوت على المتق لا تقبل عند أبي حنيفة بدون الدعوى والشهادة على دعوى الأولى أنسب عنده تقبل من غير دعوى قضية في أواخر الشهادات * عن أبي القاسم الصغار إذا شهدا بشئ على طلاق امرأة أو عتق أمه (٢) وقال لا كذلك عاماً أول جازت شهادتهما أولاً خبرهم إلا ورضى شهادتهما ما كان رضى الله عنه ويشي أن يكون ذلك وهذا إذا علم أنه سكتها أمه الزوجة والأما لأن الدعوى ليست بشرط لهذه الشهادة فإذا أخبروها ما روى فنفقة قاضيهان في فصل من لا تقبل شهادته للثمة * أجاب المشايخ في شهد وشهدوا بالزينة المغتنة بعد ما أخبروا وشهادتهم بخسة أيام من غير عذر لأنه لا تقبل أن كانوا عالين بأنهم لا يعيشان عيش الأزواج علاء الجاهل والخطيب الغامط وكسما للائمة الساعى (تق) م (كص) شهدوا بعد ستة أشهر بأقرار الزوج بالطلاقات الثلاث لا تقبل أن كانوا عالين بعيشهم عيش الأزواج (٣) وكثير من المشايخ أباؤوا كذلك في جنس هذا وإن كان تأخيرهم لعذر تقبل (سز) ماتت امرأة ورثته فشهد الشهود أنه أفقر يجرى محال حصته ولم يشهدوا بذلك حال حياته لا تقبل إذا كانت هذه المرأة مع هذا الرجل وسكنوا إلا أنهم فسقوا وشهادة الناسق لا تقبل * (سح) أفقر بعض الورثة باعتقاق المورث بغيره وأنه شكر البعض ثم شهد شهوداً أن المتوفى أعتقه فافتأ خبر الشهادة لا يسكن طعن أن كان لعذر أو تأويل قال أستاذنا هذا في السارة إلى أن التأخير لو كان لعذر ولا تأويل لا تقبل على عني الجارية كالثبوت وأنه حسن لكونه شهادة في باب القروح في الموضوعين قضية في الشاهد بغير شهادته وتقام فيه * شهد بخسة تقادم بلا عذر بأن يكون قريساناً عامه بحيث يقدر على إقامة الشهادة لا تأخير لم تقبل إلا في حصة ذوق وتبين السرقة ولو أفقر به أى بالحد بعد التقادم بخسة إلا في الشرب وتسامى في الشرب زوال الرمي والتقدم لغيره بمعنى شهدهم الأصغر وقبل ستة أشهر (٤) في شهادة الزمان حدود الدرر لمخصاً * ولو شهد بشئ مغيب عن مجلس القاضي قبل أن يمكن إحضاره في المجلس بخلاف ما قاله بعض الجهال أنه لا تقبل ذكر هذا اللفظ ظهير الدين في جمعه خزانة الفتاوى قبل الشهادات * شهد أن شاة إذا دخلت في غنم هذا ولا ندره لا تقبل ولو قال غضب شاة وأدخلها في غنم ولا ندره فاقضى عليه بالنسبة وقولهم الجهالة تمتع الدعوى ليس على إطلاقه وإنما تمتع

في حق القضاء وأتمنى حق الحليس والقضاء بالقيمة ولو عذر فلا من آخر المسائل من شهادة
 البرازية * شهد على اقرار ازاله بنقبض المزمع ولم يشهد على معاشرة القبض كان
 أبو حنيفة يقول أولاً لا تقبل ثم رجس وقال تقبل وهو قوله في أو آخر السادس من
 الفصولين * وفي الحساوي لو أن رجلاً خدماً في بيته ثم أجلس خصمه في ساحة الدار ولا
 يرى الشهود فترقا فله جمال والشهود يرون ويسمعون كلامه ثم شهدوا عليه بذلك جازت
 شهادتهم قال وإن سمعه من وراء حائط أو من فوق البيت ولا يراه وهو يعرف كلامه فإنه
 لا تقبل شهادته عنه لأن الكلام يشبهه بعضه بعضاً فإما ثانياً في الأثر من الشهادات
 وكذا في أول شهادة البرازية * وفي أدب القاضي سمعوا اقرار رجل في موضع لا يرون وجهه
 لا يجل لهم أن يشهدوا عليه إلا أن يحيطوا عليه بأن رأوه دخل بيتاً وعلوا أن ليس فيه غيره
 وليس له ذلك آخر أبو يثمد عندهم عدلان أو رجل وامرأتان من قساي القرطاني
 في المكاح * ادعى أنك قبضت من ماني بجد لا يفسر حتى ذكر قبضته وشيئته وشهد شاهد
 أن هذا الذي هو ذو اليد قبض به لمان فلان غير المذمى تقبل حتى يجبر على الإحصار لانه
 ادعى أنك قبضت من ماني ولم يقل قبضت مني فأضافه الشهود قبضه من غير المذمى لا تكون
 تناقضا في الحساوي عشر من الفصولين * شهد شاهدان أنه كفل بنفس رجل لا يعرفه بل
 بوجهه جاز وبواخذه حتى يوافق بين يعرفاه بوجهه وكذلك لو قالوا لا نعرفه بوجهه يؤخذ
 بالكفاة العرفية قال أي رجل أتيت به وحلفت عليه فأنت ترى من الكفاة لأن الغالب أن
 الشهود لا يعرفون المكفول به لأن الإنسان يكفل بنفس انسان وثمة قوم حضور لا يقفون
 على حال المكفول به لا على نسبه ولا على بلده وقبيلته وقد يكون المكفول به غائباً ولو لم تقبل
 هذه الشهادة مع هذه الجهة فلا تذي إلى إبطال حقوق الناس كالمشاهد على انسان أنه
 غصب من هذا عبده أو دابة تقبل وإن لم يبين قبضته ولا صفته ولا أنه مات فلا كفاة فأنهما
 سمعان البكفي أنه كفل بوجهه أو لا يعرفاه بوجهه وقد نزل كفاة سمعان ونحوه
 ثم الإجمال جاء من جهة الكفيل فيؤخذ ببيان من المحيط للبرخسي في باب الشهادة
 بالكفاة من كتاب الكفاة * ادعى داراً أنهم باعوا كفاة اشتراها من فلان وذو اليد يدعى
 الملك فيها لنفسه فشهدا أنهم ملك المذمى اشتراها من فلان وهو عليه كفاة أو قال كان ملك
 البائع باعها من المذمى هذا أو قال من المذمى هذا وسلمها إليه أو قال باعها من المذمى هذا
 وهي في يده يوم البيع أو قال باعها منه وقبضها منه هذا المذمى أو كان مكان البيع هبة
 وذكر ما ذكرنا تقبل وإن لم يقلوا أنه ملك المذمى وإن قالوا اشتراها هذا المذمى من فلان
 لا غير لا تقبل وفي الأقضية فيما إذا شهد أن فلان باعها من هذا المذمى وهي في يده ذكر
 اختلاف المشايخ وقال قيل لا تقبل إذا كانت الدار في يد غير البائع وإن كانت في يد البائع
 فشهد أن المذمى هذا اشتراها من المذمى عليه تقبل ولا حاجة إلى أن يقول باع وهو عليه
 من الخل المزبور وكذا في التهمة * ادعى عينا في يد انسان أنه اشتراها من فلان الغائب وبرهن
 عليه لكنه لم يبرهن أنه كان ملك البائع وأنه كسر المشهود عليه أن يكون ملك البائع فعلى
 المشتري أن يبرهن أنه كان ملك البائع فإذا برهن عليه يقضى بكونه للمشتري وإن لم يبرهن

(١) عبارة التهمة وقيل بأخبار كان أي كان له فاشترت منه سدا
 الجارية فوهم أن الغير في دفع راجع إلى المدعي كافي في مسألة أخرى ذكرها في الرابع من دعوى نصاب الفقهاء فيعلم أنه مسألة النصاب سدا
 (٢) ذكره في الثالث والعشرين من دعوى المحيط في نوع في دعوى الدين وفي سقرات قضاء التنازلية فصلان في الخامسة منها
 تقبل ويبرأ المدعي عليه وفي الثالث من دعوى الجواهر رجل ادعى على آخر ما يدرهم فقبيل المدعي عليه فدفع السيلك ثم اتخذه
 درهما وأما المكر المدعي قبض ذلك منه فأقام (٣٧٤) المدعي عليه البينة أنه دفع اليه تسعين درهما فإنه لا يكون دفعهما لم يدرهما

أنه دفع إليه أوقفه هذه الخمسين التي
 يدعي تهني ولا يخفى أنه كلام السعدي
 وهو مراد الكوردي بقوله قبل وصرح
 به في المحيط وقد عرفت أن التشبيه إلى
 الصواب أن تقبل سدا

(٤) قال دعوى بيمينه قضية وأقام بينه
 بر أن صاحب يدحالي أكرهه درحق ملك
 درست نابت عنه في حنفية ومحمد
 ولكن درحق صاحب يدكشن وإبطال
 يد صاحب يدحالي درست بوداني فآكر
 يديه القامت كندبر أن يكون محمد وده
 درسال بارينه اندر درست من بود واین
 صاحب بدست نوكرده است فاشي
 از درست وی بیرون كند و بدست مدعی
 نه و از ابرجبت دارد آجوب درو فتاوی
 امام مرغینانی آورده است كنه مد ودار
 فتكلاه افقي بقول أبي يوسف فان عندهما
 لا يقضى بشي إلا باليد ولا بالمال لأن القضاء
 لا يصح إلا بشي معلوم والمسد المطلقة
 مجبولة لانهم استوعبة كذا في دعوى
 القاعدية سدا

(ترجمة ما في الهامش)

دعوى البدل المنقضية وأقامه البينة عليها
 وإن كانت غير صحيحة عند أبي حنيفة
 ومحمد في حق الملك هل تكون صحيحة

على أنه كان ملكا له يوم باعه أصله شهد أنه كان ملكا للمدعي تقبل وإن لم يتعزضا
 أنه ملك في الحال وكذا إذا ادعى أنه ملكه مطلقا وشهد أنه ورثه من أبيه من المحل
 الزبور • ادعى فقال هذا العين فلان اشترت منه شهد أن هذا كذلك تقبل بأخبار
 أنه كان له فاشترته منه (١) برهن أن أباه اشترى هذه الدار من ذي البدل بكاف أن أباه
 مات وتركها ميراثه بل يكف على أن يبرهن أنه لا ورثه غيره من المحل الزبور • شهدا
 أن هذه الدار كانت لحده لا تقبل لعدم الخبر ولشهادتي إقرار المدعي عليه أنها كانت لحده
 تقبل شهد شاهد المدعي أن الدار كانت في يده لا تقبل ولشهادتي أن المدعي عليه
 أقر أنها كانت في يده تقبل ويؤمر بالتسليم إليه وكذا لو شهد به على إقرار المدعي وذكر
 شمس الأئمة ادعى أن هذا العين الذي في يدي لبي بكم الميراث من أبي وشهد أنه كان في يدي
 مورثه لا تقبل ولو أقر بيومر بالتسليم إلى الوارث من المحل الزبور • وفي المحيط ادعى
 عليه ألفاد بناتنه أنه دفع (٢) إليه ألفا ولا ندرى بأي وجه دفع قبل لا تقبل
 والاشبه إلى الصواب أن تقبل (٣) من المحل الزبور • (خ) ادعى حصة ذاتها فقال خصمه
 أوفيتكمها فشهد أنه دفع اليه حصة ذاتها إلا أن لا ندرى من أي مال دفعها من هذا الدين
 أو من آخر تقبل ويبرأ (س) وهو الصحيح وقيل لا تقبل في العاشر من الفصولين • ادعى
 على آخر عشرة دراهم فشهد أنه دفع اليه عشرة دراهم لا يقبل في الرابع من دعوى
 نصاب الفقهاء ملخصا ونظامه فيه • شجرة تنازع فيها اثنان كل واحد يقول هي في يدي
 فشهد لأحدهما شاهدان فأقر بأما تصرف في هذه الشجرة فلا يكون هذا شهادة
 على البينة الغلبة فانها شهادة على بيمينه قضية (٤) من أوائل دعوى القاعدية (٥)
 • قال البينة على البدل المنقضية غير مقبولة والإقرار بالبدل المنقضية صحيح أرايت لو ادعى
 الإقرار بيمينه قضية وأقام بينه فتوأن يدعي أنه أقر أنه كان في يد المدعي أمس ويقسم البينة
 هل يسع أجاب نعم (٦) من المحل الزبور فمما عليه ويحي ما يناسبه في الآزل
 وفي الرابع من الدعوى • قال لو أقام بينة أن هذا المال كان في يدي أمس مثلا لا تقبل عند
 أبي حنيفة ومحمد ولو أقام بينة أن كان في يدي أبي حين مات تقبل والفرق أن البينة متنوعة
 فقبلت وهي على تنوعها نصير عند الموت واحدة وهي يملك ولهذا الوجه لو دعيه عند

في إثبات يد المدعي وإبطال يد المدعي عليه حتى إذا أقام بينة على أن هذه المحدودة كانت في يد العام الماضي الموت
 وصاحب اليد هذا وضع يده عليها جديا أخذها القاضي من يد المدعي عليه ويضع عليها يد المدعي وبطيحة حجة • أجاب وأورد الامام
 المرغيناني في فتاواه أن القاضي يضع يده على
 (٥) وفي الثالث والخمسين من شرح أدب القاضي ما حاشاه أن الشهادة على يدي زالة لا تقبل في ظاهر الرواية وروى أصحاب الامالي
 عن أبي يوسف أنه تقبل هذه البينة سدا
 (٦) وفي الثاني والخمسين من شرح أدب القاضي للصدور الشهيد أن المدعي أن أقام
 شاهدين على إقراره أن العاين كان في يد المدعي • أمس تقبل لأن النابت بالبينة كليات بالعامية وفيه قبل هذا بأساطير ولو أقر المدعي
 عليه أن العاين كان في يد المدعي أمس ويؤمر بالاعادة إلى يد المدعي سدا

(١) قال في دعوى المسوطة في باب
الدعوى في الميراث الايدي المجعولة عند
الموت تنقلب بملك ولهذا اذا مات
المودع بمجهول لا لودعية صار ملة لكنا ممانا
ويجوز تمامه في مجموعتنا هذه في فصل
دعوى الرجلين من كتاب الدعوى عند
(٢) وفي شرح الطحاوي من ادعى شيئا
بسبب الشراء ان ادعاء من صاحب اليد
يحتاج الى اثبات العقد غيب وذكر
في الجامع انه يشترط ايضا والبائع عليه
وان ادعاء من غيره لا يصح حتى يذكر احد
الاشياء الثلاثة اثبات المالك باعاه وقت
العقد والاثبات المالك لنفسه في الحال
واثبات القبض والتسليم ولا بد من ذكر
التمين فيه ما ادعى الشراء منه او من غيره
كذا في نوع في الخامس عشر من دعوى
البرازية وقامه فيه ويجوز في الخامس
من الدعوى في مجموعتنا هذه عند
ثم اعلم ان السنة على الشراء لا تقبل
حتى يشهدوا انه اشتراه من فلان
وهو عليه كما في خزانة الاكل وفي
السراج الوهاج لا تقبل الشهادة على
الشراء من فلان حتى يشهدوا انه باعها
منه وهو موشى عليكها او يشهدوا انها
لهذا الذي اشتراه من فلان بكذا
وتقدمه الفتن وسلب السنة لان الانسان
قد يبيع مالا بثلث بخوار ان يكون وكبلا
او متعبدا فلا يستحق المشتري المالك بذلك
فلا بد من ذكر ملك البائع او ما يدل عليه
اتمى قلت اذا كان البائع وكبلا
فكيف يشهدون بأنه باعها وهو عليكها
فلما تاملت كذا في البحر في دعوى الرجلين
في شرح قوله وعلى الشراء من الاخر

الموت ضمن (١) في او احد دعوى القاعدية * برهن على الشراء من فلان بن فلان وتقدم
التمين ان كان المبيع في يد البائع تقبل من غير ذكر ملك البائع وان كان في يد غيره والمضى
بعدمه لنفسه ان ذكر المضى وشهوده ان البائع عليه كما قالوا سلها اليه او قال سلها الي
او قال قبضت او قال الشهود قبض او قال ملكي اشتريتها او قال اشترتها منه وهي في قبض
فان شهدوا على الشراء والمقدم لم يذكر وكروا القبض ولا التسليم ولا ملك البائع ولا ملك
المشتري لا تقبل الدعوى ولا الشهادة ولوشهدوا باليد البائع دون الملك اختلفوا فيه وفي كل
موضع قضى بالملك للمشتري بالينة والبيع في يد غير البائع وذو اليد شكر كونه ملك البائع
فخصر الغائب وان شكر البيع لا يلتفت الى انكاره ولا يحتاج الى اعادة البينة ولو كان
مقر بأنه ملك البائع لا تقبل هذه البينة عليه لانه حينئذ يكون مودعا او غاصبا على أي
حال كان لا يكون خصما الذي الشراء من المالك وفي الاقضية هذا اذا لم يدع ذواليد تاتي
المالك من الذي يعدمه الذي الشراء منه اما اذا ادعاء فلا حاجة الى ذكر ملك البائع او كونه
ملك المشتري وصورة ما ذكر في الصغرى في يد رجل دار برعه ارثها عن أبيه وادعى آخر
شراءها من أبيه في صحته برهن على ذلك تقبل وان لم يتقوا باعها وهو عليكها التصديق بما
على كونه ملك البائع (٢) برزانية في الخامس من كتاب الدعوى * دار في يد رجل ادعى
رجل انه اشترها من فلان غير ذي اليد او قام البينة ذكر في الاصل وجعل المسئلة
على وجود خمسة أحد هاتين ههنا وشهدوا انها كانت لفلان باعها من هذا الذي بكذا
أشهدوا ان فلان باعها منه وهو يومئذ عليكها اجازت شهادتهم والشائبة لوشهدوا انها
لهذا الذي اشتراه من فلان بكذا اجازت شهادتهم والثالثة ان شهدوا ان فلان باعها من
هذا الذي وسالها اليه اجازت شهادتهم وعن أبي يوسف انهم لا تقبل شهادتهم به اخذ
القاضي ابو حازم وشايعتنا اخذوا بجواب الكتاب واجازوا هذه الشهادة والرابعة
لوشهدوا ان هذا الذي اشتراه من فلان بكذا او قبضها منه اجازت شهادتهم والخامسة
لوشهدوا انه اشترها من فلان بكذا او قبضه الفتن أو شهدوا ان فلان باعها منه بكذا ولم يزيدوا
على ذلك لا تقبل شهادتهم ولوشهدوا ان فلان باعها منه بكذا او كانت الدار في يده وقت
البيع ذكر الناطق رحمه الله لا تقبل هذه الشهادة اذا كانت الدار في يده ثلث وقت الخصومة
لوشهدوا انه اشترها من ذي اليد بكذا وهو يدعي ذلك ولم يزيدوا عليه اجازت شهادتهم
فاضين في دعوى الدور والاراضي من كتاب الدعوى * سئل الامام السعدي عن
ادعى ارضا وذكر حدودها وقال يسد فيها اخسون مكابيل والشهود ايضا ذكر الحدود
كذلك وقالوا يسد فيها اخسون مكابيل وأصاب الكل في الحدود وذلك لا يصح فيها
الا عشرة مكابيل قال يقبل لان ذكر القدر لا يحتاج اليه بعد ذكر الحدود وذكر ما لا يحتاج
اليه وعدمه سواء قيل له آداب فلان بخلافه فقال خطأ والصحيح ما قلت وقيل المسئلة
على التفصيل ان شهدوا بجزيرة الارض وأشاروا اليها وأخطوا في مقدار ما يسد يقبل
ويلغو الوصف وان شهدوا ببقية الارض لان الشهادة بملك موصوف والاشبهه عدم
القبول مطلقا لانهم 'مخاضثون' أو كاذبون في الشهادة وعدم كونه محتاجا اليه لا يدنع

(١) قال محمد بن وهب دعوى كذا وحذوذة

بيان كرد ولكن كفت دعوى كذا واثبات دعوى كه
ابن زبدين بك خروا رستم بر دو كواهان نیز
شمعین كواهی دادند و ابن زبدين ده خروا ر
تخم می برد این دعوى و كواهی درست
بود بانی آجابه بود كه این زیاده يست كه
لا یتعلق به احكم فیکون وجودها و عدمها
بنزلة كذا فی دعوى القاعدية

(ترجمه مافی الهمش)

ادبی محمد دوة و بین الحدود و لكن قال
فی اثبات دعواه هذه الارض تأخذ من
التقاوى و كسبة واحدة و الشهود كذلك
یؤدون الشهادة و الحال انهم تأخذ من
التقاوى عشرة زكاتب هل تكون هذه
الدعوى صحيحة ام لا آجابه
صحيحة لان هذه الزيادة لا یتعلق به احكم
(٢) و فی السباب العاشر من دعوى
النصاب الشهود و لو نسبوا أنفسهم الى
القتل لا یوجب قتل سبانی الشهادة فی بعض
المواضع كما اذا شهدوا علی القتل و قالوا
لا ندی بای شیء قلته تقبل فی حق الذمة
و هكذا فی الشهادة علی المال اذا قالوا
نسبنا المتارخی لا یوجب قتل سبانی الشهادة
نجد

(٣) و فی جواهر التقاوى فی الثالث
من الشهادات و فی رواية تقبل وهو
الصحيح و كذا القول لا ینتی فی واستحاث
المدعی علیه ثم انی بالینة تقبل كافی
الخاتمة فی أوخر باب العین و الاستروضية
فی الثاني عشر و القصود فی العاشر
(٤) لانه یتعلق البراءة بالشرط و هو باطل
كذا فی لقاعدية

الخلل لا یری أن الشاهد بالمال المطلق ان أطلق بناء علی البدن و التصرف یسوغ به ذلك
و تقبل وان بین أن شهادته بناء علی الرؤية لا تقبل وان كان ذكر المطلق غیر محتاج الیه (١)
برازیه فی أوخر الجنب الثاني من الشهادة فی التوازل ذكره عاصم بن حسن و وقع الغلط فی
الدعوى أو الشهادة ثم أعاد أو أعاد و هانی مجلس آخر بلا خلل ان زاد أو زاد و لا تقبل وان
خلاص تناقض لان الظاهر أن الزیادة كانت سابقین انسان و عن الامام شهدا عند القاضي
ثم زاد انهما قبل القضاء أو بعده و قالوا و هما و هما عدلان تقبل و علیه الفتوى أما نعتین
المحتمل و تقبیل المطلق یصح من الشاهد ولو بعد الافتراق ذكره القاضي و عن الامام
الثانی لوشه عند القاضي ثم جاء بعد یوم و قال شككت فی شهادتی كذا و كذا فان كان يعرف
بالصالح تقبل شهادته فیما یقی وان كان لا يعرف به فلهذا تمسح به فلهذا تمسح به فلهذا تمسح به
من شهادتی فی كذا و كذا أو غلطت فی كذا أو نسیت تمسح قوله شككت و هذا كله بشرط
عدم المناقضة بین الأولی و الثاني (٢) فی زیادة الشاهد و تنقصه من شهادة البرازیه *
ولو قال لا ینتی فی خبره من أو لا شهادتی فی نفسه تقبل و عند محمد لا تقبل للتناقض فیعد قول
محمد أصح (٣) تسهیل فی باب التفرقات * قال المدعی لا ینتی فی خبره من أو لا شهادتی
لا شهادة لتسائم شهود و تقبل فلهذا نسى ثم ذكر كرام ولم يكن لهم شهادة ثم صارت لهم شهادة
و قال محمد لا تقبل لانه صار مناقضا و لا قول للمناقض و الاصح قول أبي حنيفة لما ينه
كتاب القرائن فی مسائل شتی من الكفاية و لو أن المدعی قال للمدعی علیه عند طلب العین
اذا حلفت فأنت بری من المال الذی لی علیه خلف ثم أقام المدعی البينة علی الحق تقبل
و یسئله بالمال (٤) فی أوخر باب العین من دعوى الخاتمة (فق) و بدر الأئمة الظاهر
قال المدعی شهودی غیب و طلب عین المدعی علیه فقال له القاضي ان احضرت شهودا
بعد الحلف لا أسمع شهادتهم فقال المدعی فلیكن خلف المدعی علیه ثم أقام المدعی بعد ذلك
تسع شهادتهم فی باب البينة یصحها المدعی بعد الاستحلاف من القنیه * رجل یذعی علی
رجل دینا فوکل المدعی علیه رجلا بالخصوص فأقام المدعی شاهده علی أحد الوكیلین
و شاهده علی الوکیل الآخر جاز و كذا الوأقام شاهده علی الموكل و شاهده علی الوکیل أو
أقام علی المدعی علیه شاهده و علی وصیه أو وارثه بعد موته شاهده و كان للمیت وصیان
فأقام المدعی علی أحدهما شاهده و علی الآخر شاهده اجاز ذكره فی المتن فی أوائل
باب الدعوى من الخاتمة و كذا فی نوع فی الظامس عشر من دعوى البرازیه * مثل و الذی
عن ادعی علی آخر شباً و أنت كذا و البدن أحضر المدعی رجلا كبيرا من أهل الجبال
لشهادة بذلك فقال المدعی علیه هو كافر باقه لا یعلم الله و رسله فهل لهما أن یسأل
الشاهد عن الايمان و الاسلام لبقائه حاله حتى یسمع شهادته قال لهما أن یسأل الشاهد
عن ذلك اذا اتهم بذلك فأما اذا كان سؤاله لیسلی الی مذهب من یقول بشككیر العوام فقد
أخطأ فی ذلك و مثل عنها علی بن أحمد فقال اذا كان یشهد بوحدة الله و برسالة محمد
علیه الصلاوة و السلام فانه تقبل شهادته و لو قال أنا مسلم و لست بشككیر فانه تقبل شهادته
فی الشهادات من بقیة الدهر و عیامه فیه * اذا طعن المدعی علیه فی الشهود أمهم عبید فقلی

(١) وفي دعوى القاعدية في الاواطع

ولو ادعى المشهود عليه أن الشهود عبيد

وقال المشهود له أن أركان القول

للمشهود عليه

(٢) سواء شهد عنه من ردت شهادته أو غيره

وسواء كانت بعد سنين أو لا كذا في الاشياء

تتعلق بالقبلة

فإن المردود فيها يمكن شهادة فإن الشهادة

لا تتحقق إلا بمن هو أهل للشهادة

والاربعة ليسوا بأهل للشهادة بخلاف

الفاسق إذا شهد في حادثة فردت شهادته

ثم أعادها بعد التوبة فأن لا تقبل لأن

المردود كان شهادة لأن الفاسق أهل

لشهادة أشير اليه في الميسوق قبل باب

الشهادة على الشهادة

وفي قضاء شرح الطحاوي من ردت

شهادته لثمة كالفاسق والزوجه

وغيرهم فالم تقبل بعد ذلك وإن زال ذلك

السبب وإن ردت لاثمة ولكن لمعنى

في الشاهد فأنه تقبل إذا زال ذلك المعنى

كالعبد إذا شهد على حادثة لا تقبل فإذا

عق ثم شهد على تلك الحادثة فأنه تقبل

وكذلك المصبي والكافر انتهى ووفقا

في التتبع في الشهادة بين الرادعة وبين

الرادعة وقال كل شهادة تردت ممة إذا

ارتفعت التهمة لا تقبل كالفاسق إذا شهد

فردت ثم تاب فشهد على تلك الشهادة

فأنه لا تقبل وكل شهادة تردت لعلة فإذا

ارتفعت العلة لا تقبل كالسكران إذا شهد

فردت ثم سئل فشهد على تلك الشهادة

فأنه تقبل

(٣) كذا في المحيط ووقع في البرازية

أبو يوسف قبل أبو الليث

(٤) لأنه في معنى الرشوة كذا في البرازية

في أول الشهادة تتعلق النوازل

المأخوذ إقامة البينة على حتر بينهم (١) في باب من لا تقبل شهادته من السراجية * ومتى ردت
لعله ثم زالت لا تقبل إلا في أربعة وأضع عبد ردت شهادته ثم عتق كافر أسلم أعني أبصر
مسي ردت شهادته ثم عتق فأعاد والأداة تقبل وفي النصاب شهد المولى لعبده فردت
ثم عتق فأعادها لا تقبل لأن المردود شهادته بخلاف الاربعة ولو فاسقا فردت ثم تاب وأعاد
لا تقبل (٢) تحمل المولى لشهادة أو المصبي أو الزوج ثم عتق وبلغ وأبأنها وشهدوا وتقبل
ولو بصبر عند التحمل وعي عند الاداء لا تقبل خذ لا الثاني وفي الحدود لا تقبل انشاقا
وفي النصاب شهادة الأعي تقبل فيما يجوز فيه الشهادة بالتسامح كالتسب والموت
في الثالث من شهادات البرازية * والشهادة لها ثلاثة أحوال التحمل والاداء والقضاء
فوجود المعنى وفي أحد من هذه الأحوال يقع القضاء وعند الثاني وجود محل التحمل يمنع
والألا من المحل المزبور * وذو صكر في المتن شهد وأبأنه لم يعدوا فطلب المتدعي عليه
من القاضي أن يكتب وثيقة ويحكم بأنهم مردودوا والشهادة حتى لا يقبله فأن آخر حكم
وكتب فإذا فعل ذلك لا يقبل القاضي الآخر هذه الشهادة فإن كان الأول لم يحكم بردت
شهادته ثم الثاني أن يقبل إذا عتق في نوع آخر في التعريف في العدة فمن أدب القاضي
من البرازية * فاسق تائب لا تقبل شهادته لم يثبت عليه زمن يقين أثر توبته وهو عند البعض
سنة أشهر وسنة عند البعض والصحيح تفويضه إلى رأى المقل أو القاضي عدل عند
الناس شهد برزور عن بشر عن أبي يوسف أنه لا تقبل شهادته أبدا وروى عنه أبو جعفر أنه
تقبل شهادته وعليه الفتوى وفي الحاشية والعشر من قضاء التاتارخانية وعليه الاعتقاد
من شهادات وجبات الاحكام * ولو كان الشاهد شيئا كبيرا لا يقدر على المشي ولا يمكنه
المضور لاداء الشهادة إلا راكبا وليس عنده دابة ولا ما يستكرى به دابة فبعت المشهود له
الدابة فركبها لاداء الشهادة لا تبطل شهادته وإن لم يكن كذلك وهو يقدر على المشي
أو كان يجده دابة فبعت المشهود له دابة فركبها لا تقبل شهادته في قول أبي يوسف فإن أكل
الشاهد طعاما لاداء الشهادة لا ترد شهادته وقال الفقيه أبو الليث (٣) الجواب
في الركوب ما قال أمان الطعام إن لم يكن المشهود له أكل طعاما للشاهد بل كان عنده
طعام فقامه اليهم فأكلوه لا ترد شهادتهم وإن هبوا اليهم طعاما فأكلوه لا تقبل شهادتهم
(٤) هذا إذا فعل لاداء الشهادة فإن لم يكن كذلك ولكن جمع الناس للاستمشاء وعما
لهم طعاما أو بعت اليهم دواب وأخرجهم عن المصير فركبوا أو أكلوا طعامه قال
أبو يوسف في الركوب لا تقبل شهادتهم بعد ذلك وتقبل في أكل الطعام وقال محمد
لا تقبل فيها والقنوصي على قول أبي يوسف لأن العادة جرت بذلك فيما بين الناس
خصوصا في الانكحة في فصل فحين لا تقبل شهادته للتهمه من الحاشية * أربعة نفر
لهم على رجل ألف درهم فشهد اثنان منهم أنهم ما أبرأ الفريم عن حصتهم ما من الألف
جازت شهادتهم ما وإن كان ذلك ممن مبيع باعوه عنه في الثلاثين من دعوى التاتارخانية
وتمامه فيه * رجل باع عبدا واصله إلى المشتري ثم ادعى رجل أنه اشتراه من المشتري
وأفكر المشتري فشهد بالاتباع للمدعي لا تقبل شهادته لأن نفسه تبع عبده العبد عن نفسه

(١) لأن أداء الشهادة يختص بالفظ الشهادة حتى إذا قال الشاهد أعبر أو أعلم لا يقبل ذلك منه ولفظ الشهادة لا يقتضي من الآخر كذا في المبسوط للسرغسي في باب من لا تجوز شهادته به (٢) كذا في المبسوط في باب من لا تجوز شهادته وكذا في أكثر الكتب المعتمدة وقال القهستاني وفي معالم السيرة وغيره من كتب الحديث أنها من العدوة تقبل إذا كان عدلا وهو الصحيح عند صاحب المنية (٧) لكن لا ينبغي أنه لا يعارض ما في كتب مذهبنا على أن نفسه قد قال إن الأولى مذهب المتأخرين فعلم أنه الصحيح في زمانهم وزماننا انتهى ومضى في القضية على ما في المنية واختاره ابن وهبان وتبعه ابن النخعة والاعتماد على ما في المبسوط به (٧) وهو يدعي بن أبي منصور صاحب منية الفقهاء استاذ صاحب القضية به مطالب شهادة الصكاكين

في فصل فيما لا تقبل شهادته للثمة من الخائبة * وجعل باع عبدا وسوله الى المشتري ثم ادعى العبد أن المشتري أعتقه فأذكر المشتري فشهد البائع بذلك لم تقبل شهادته لا يبريد به إذا سيطر حتى الرذلو وجد له المشتري عبدا من المحل المزبور * والبائع إذا شهد بغيره بما لا يقبل لا تقبل شهادته وكذا المشتري من المحل المزبور * وجعل خادم رجلا في دار أو في حق ثم أن هذا الرجل شهد عليه في حق آخر جازت شهادته إذا كان عدلا في باب ما يطل دعوى المدعى من الخائبة * وفي الذخيرة شهادة ولد الزنا إن كان عدلا مقبولة في الثالث من شهادات التناثر خائبة * وشهادة أهل البجن فيما يقع بينهم فيه لا تقبل وكذا شهادة الصبيان فيما يقع بينهم في الملاعبة وكذا شهادة النساء فيما يقع في الجماعات لا تقبل وإن مست الحاجة اليه في الثاني من شهادات البرازية وكذا في الثالث من التناثر خائبة * في الفتاوى العتائسية وتقبل شهادة الاعرابي والمقطوع يده في السرقة والتجاري دار الحرب إذا كان عدولا وهو المختار عندنا في الثالث من شهادات التناثر خائبة * وأما أهل الصناعات الدنيئة كالنكساح وهو الذي يسمى في عرف بلاد مصر قنوازي والزبال والمثالك والحجام تقبل لا تقبل وبه قال الشافعي وأحمد وبه بكثرة خلفهم الوعد وكذبهم ورأيت أكثر مختلف للوعد السمكري والأصح أنه لا تقبل لا قد نولوا حقهم صلحون فلم يعلم القاذح لا ينبغي على ظاهر الصناعة ومثله الخساون والدالون فأنهم يكذبون كثيرا زيادة على غيرهم مع خلفهم فلا يقبل إلا من علم عدلته منهم في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل من شهادات ابن الهمام * شهادة السائل لا تجوز في قول ابن أبي ليلى في شيء من الأشياء وفي قول محمد تجوز في الشيء النافه وفي قول أبي حنيفة وأبي يوسف تقبل إذا كان عدلا وأما إذا سأل دهره ملجأ أو لغير حاجة أو بهتهم أنه يسأل لغير حاجة فلا تقبل شهادته من شهادات التثقب * وشهادة الصكاكين تقبل في الصحيح في الثاني من شهادات البرازية وكذا في انحصار * ولا تقبل شهادة الطفل والرافض والجأف في كلامه والمخضرة في باب من تقبل شهادته من فتح القدير قال نصر بن يحيى من شتم أهله وعالميكه كثيرا في كل ساعة لا تقبل شهادته وإن كان أحبا لنا تقبل وكذا الشتم للجموع كدأته وأما في ديارنا فكثير يشقون بآدم الدابة فيقولون قطع ايدى من باعك ولا من يحلف في كلامه كثيرا ونحوه من المحل المزبور * وروى أن من أجريته ابن يبيع الخمر تسقط عدالته في أوائل الشهادات من الفتاوى العتائسية * ولا من يلعب بالشرع لكن بشرط انضمام إحدى المعاني الثلاث إليه إذا قام عليه أو شغله عن الصلاة أو كثر الخلق عليه بالأكذب والباطل فأما بدون انضمام إحدى المعاني الثلاث إليه لا يقطع العدالة لأن العلماء اختلفوا في حرمة اللعب بالشرع وإباحته عند انضمام هذه المعاني من شهادات خزائن المقيمين وصكاكين الثالث من المحيط * (م) ولا تجوز شهادة الآخرس وفي الصغرى بالاشارة في حادثة ما عند علمائنا (١) في الفصل الثالث من شهادات التناثر خائبة * ولا تقبل شهادة من يظهر شتم أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام فيمن لا تقبل شهادته لنفسه من الخائبة * ولا تجوز شهادة الرجل على الرجل إذا كان بينهما عداوة (٢) قالوا هذا إذا

(١) ومثال العداوة الدنيوية أن يشهد المأذون في القضاة والمنطوق عليه العار بقى القضاة وأما قول وليه على القاتل والمجروح على الجراح والزوج على من قذف امرأته بالنزاع (٨) ذكره ابن وهبان وقال ابن وهبان قد يهودهم بعض المتفقهة أن كل من يخاصم شخصا في حق إذا ادعى عليه حقا أنه بصر عدوه فشهد به بما بالعداوة وليس كذلك بل العداوة إنما تثبت بجمو ما ذكرته انتهى ويؤيد على ما قاله مسئلة الثانية كما مر وفي أقال شهادة خزانة المتقين العدم من يفرح بيمونه ويمجنه بفرحه ويؤيد يعرف بالعرف سجد (٨) كذا في بعض نسخ شرح المنظومة وفي أكثرها والزوج على امرأته بالنزاع فعلى هذا رد عليه ما في الخبر من أن هذا مخالف الأصل صرحوا به من قول شهادة عليا بالنزاع سجد (٢) أثناء عشر لا تقبل ثم شهدتهم للثمة شهادة الوالد الولد وشهادة الولد الولد وشهادة الجد للأنثى وشهادة النافذة لخطبهم وشهادة الأحرار لاستادوا والاستاذ لأجبره وشهادة (٣٧٩) الشريك ففابت تركان فيه وشهادة أحد الزوجين

كانت العداوة بينهما بسبب شيء من أمر الدنيا وأما إذا كانت العداوة بسبب شيء من أمر الدين فإنه تقبل شهادة عليه (١) في الثالث من شهادة المحيط لمصلحة. ولو قذف إنسانا ثم مع آخر شهد على المذوق بالزنا فقبل القضاء بالذوق القاذف تقبيل وبعد فلا في شهادة المتهم من منية المفتي * تشاجر اثنان شهد أحدهما على الآخر تقبيل ان كان عدلا في الشهادة على الشهادة من منية المفتي وكذا في السراجية في باب من تقبيل شهادة من هم من الشهادة * (نوع في) لا تقبل شهادة يعنى في المشهود به باعتباره واصله يذهبون (الشاهد) * ولا يجوز شهادة الرجل لولد وولدان سفل ولأخذه وان علا (٢) في الثالث من شهادة المحيط البرهاني * ولا تقبل شهادة الأصل لفرعه الا إذا شهد الجدة لابن ابنه على ابنه وشهادة الفرع على أصله جائزة (٣) الا إذا شهد على أبيه لأخته أو شهد على أبيه بطلاق صرة أو أنه والام في نكاحه في القضاء والشهادات من الاشياء شهد ابنان على أبيهما بطلاق أمهما ان كانا يجحدان تقبيل وان ادعت لا ولو شهد على امرأة أبيهما أمها الرتدت وهي تنكر فان كانت أمهم ماحية لا تقبل وان كانت مينة فإن جحد الاب تقبيل وان ادعى لا في شهادة المتهم من الشهادات من منية المفتي * ولو وكله يقض دين له على رجل وعاب وشهد على ذلك ابا الطالب والمطلوب يجحد حاله تقبيل الشهادة وان أقض الطالب بها وادعى أخذها جازت من وكالة خزانة الاكل * ولو شهد انا الموكل أن أباها مكر هذا الرجل يقض دونه لا تقبل إذا جحد المطلوب الوكالة وكذا في الوكالة بالنصومة وشهادة الخي الوكيل على الوكالة لا تقبل وكذا شهادة أئوبه أو أبجداه أو أسفاده (٤) من الثاني في شهادة المودعين من شهادة الخلاصة * وفي الأقضية تقبيل لا يؤيد من الرضاة وان أرضعته امرأته ولا ثم امرأته وبانها وزوج ابنته وامرأة أبيه وامرأة ابنه وأخت امرأته في الثاني من شهادات الزانية * ومن لا يجوز شهادته لا يجوز شهادته لعبد ولا لمساكنة ولا لأم ولده ولا لأمه ولا يجوز شهادة العبد والمكاتب والمذروء في الدين في حقوق العباد عتدوا وكذلك شهادة معتق البعض عند أبي حنيفة لأنه منه فزلة المكاتب ما دام يسي في الثالث من الشهادة من المحيط البرهاني * الأصل (٥) أن الشاهد إذا أبطل حقا وجبه لغيره لا يمكن من اطالة الا بالشهادة بأن غضب وهلك في دمه ما لم يشهد بأن المصوب مملوك فلان أو حول

ضمانا عليه الى غيره لا تقبل للهمة واللتناضن في أول فصل قبيل الشهادة على الشهادة من الكافي ونفسه تفصيل * الوصي يصير خصما بقبول الوصاية بعد موت الموصي قبل الموصومة لان الوصاية خلافه كالوراثة فقام مقام الميت بمجرد القبول حتى لو رد الانصاء بعد موت الموصي لا يصير خصما وقلت شهادته والوكيل بالموصومة لا يصير خصما ما لم يتخاصم وعند أبي يوسف يصير خصما بنفس التوكيل حتى لو وكاه بالموصومة في دار عمره قبل أن يتخاصم ثم شهد في تلك الحادثة لا تقبل عنده وعندهما تقبل (١) وصي عزل فشهد لميت بمال لا تقبل ولو وكاه بكل حق لا تقبل فلان بحضوره القاضي لخاصته في ألف فعل فان شهد بذلك الاقرب وقت وان شهد بمال آخر لا ترد وان لم يعلم القاضي بوكاله وانكر فلان وكالته وانهم باي يئنه ثم عزل وشهدت شهادته للموكل في كل حق قائم وقت التوكيل (٢) الا اذا شهد بحق حدث بعد تاريخ الوكالة فحينئذ تقبل فان كانت الوكالة هامة (٣) بأن يرش أنه وكاه بالموصومة بكل حق في هذا البلد لخاصه واحدا من أهل البلد وأثبت الوكالة عليه فهو خصم له ولغيره في كل حق قائم أو حدث بعد الوكالة قبل العزل الا اذا كان حتما عرف حدوثه بعد العزل فتقبل شهادته ولو أثبت بالدينة أن فلانا وكاه وقلنا الغائب بالموصومة في كل حق في هذا البلد تقبل وصاروا خصمين وكذا الوصية لان الوكالة واحدة من المحل المزبور مطلقا * وشهادة الوصي بعد العزل للميت ان خاصه لا تقبل ولا تقبل في نوع في شهادة المودعين من البرازية وكذا في الشافعي من شهادة الثقة * وأما شهادة الوصي بجني للميت على غيره بعد ما أخرجه القاضي عن الوصاية قبل الموصومة أو بعدها لا تقبل (٤) من المحل المزبور وكذا في الخلاصة * شهادة الوصي لثلاث بدین أو عين أو دويعة والورثة كاهم كالأرث لا يجوز لان ولاية القبض حتى ير المودع والغريم للوصي قد شهد لنفسه فلا تقبل في شهادة المتهم من الثقة * وصيان شهدا لوارث صغير بشئ من مال الميت أو من غير مال الميت لا تقبل شهادتهما لانهما يثبتان لأنفسهما حتى انصرف في مال الصغير فلا تقبل كالوشهد المودعان بملك الدويعة للمودع قبل الدفع الى المودع وان شهدا لوارث كبير بشئ من مال الميت لا تقبل وبغير مال الميت تقبل وقال أبو يوسف ومحمد تقبل شهادتهما الكبير على كل حال من شرح الجامع الصغير لافضاضا وتماه فيه * اذا شهد الوصي بدین للميت والورثة معارا أو بعضهم صغيرا لا تقبل شهادته لانه يثبت بشهادته حقا لنفسه ولو كانت الورثة كالأرث اجازت شهادته (٥) فحين لا تقبل شهادة للهمة من الاخائية * ولو شهد أي الوصي لبعض الورثة على الميت ان كان المشهود صغيرا لا يجوز انشاها وان بانغا فكذلك عنده وعندهما يجوز ولو شهد الكبير على أجنبي تقبل في ظاهر الرواية ولو شهد للوارث الكبير والصغير في غير ميراث لم تقبل في نوع في شهادة المودعين من البرازية (٦) وإذا شهد الوصي بأدين ان شهد بالدين للميت على غيره لا تقبل وان شهد على الميت بالدين قال قتيل الآن بكون قضى الدين أو لا من التركة ثم شهد بعد ذلك فحينئذ لا تقبل وان شهد لبعض ورثة الميت على الميت أو على أجنبي أو على بعض الورثة بدین فان كان المشهود له صغيرا لا تقبل وان كان المشهود له كبيرا ذكر خمس الأئمة السرخسي أن الشهادة مقبولة

(١) ثم الشرط عندهما الموصومة في مجلس القضاء حتى لو خاصه في غيره وعزل قبل الموصومة عندهما فشهد للموكل تقبل عندهما كذا في الثالث عشر من المحيط عهد (٢) لان في الفصل الثاني لما اتصل القضاء به صار الموكل خصما في جميع حقوق الموكل على غير ماله فاذا شهد بالدين انير فقد شهد بماله وخصم فيه وفي الأول علم القاضي بوكالته ليس بقضاء فلم يصير خصما في غيره ما وكل به وهو الداراهم فيجوز شهادته بعد العزل في حق آخر كذا في المنية في شهادة المتهم من الشهادات عهد

(٣) والمحصل في الوكالة العامة بعد الموصومة لا تقبل شهادته لموكله على المطلوب ولا على غيره في القائمة ولا في الحادثة الا في الواجب بعد العزل كذا في شهادة البرازية في نوع في شهادة المودعين عهد (٤) قال صاحب المحيط البرهان فكذا ذكرت المسئلة في الزبادات وفي شرح حبل الخصاف أن شهادة الوصي بعد ما خرج عن الوصاية للميت مقبولة قصيرة في المشقة وتبين انتهى وما في الثقة كافي شرح الحنبل وفي أكثر الكتب كافي الزبادات وذكر كون المسئلة ثلثان في البرازية ولم يتعرض المصنفان من المخالفة عهد

(٥) ولا تقبل شهادة الوصي للصبي بعد العزل ولو شهد الورثة الكبار قبلت وان في سائر الوصاية كذا في البرازية في الثاني قبيل نوع في ألقاها كذا في الخلاصة عهد الظاهر أن هذا على مذهب الاماميين عهد

(١) ففرق بين الشهادة للميت وبين الشهادة للورثة ولم يفرق بين الشهادة على الميت والشهادة على الأجنبي وقرق بينهما في البرازية **متد**

(٢) هذا القيد لم يذكر في الأصل

ولم يذكر فيها خلافاً وذكر شيخ الإسلام على قول أبي حنيفة لا تقبل وعلى قولهما تقبل (١) في السابع من شهادة التاتارخانية * (العون) ولو شهد وصيان يدين على الميت وكان في الورثة صغار يجعل لهم وصافي هذا الدين وتقبل شهادة الوصيين في الثالث عشر من شهادة التاتارخانية * وذكر في الذخيرة والخلاصة أن شهادة الوصي للأب الصغير لا تمت بدین على الميت لا تقبل وفاقاً وكذا للأب الكبير عند الإمام وقالوا لا تقبل شهادته للكبيران كان كبيراً وقت قبول الوصي الوصاية (٢) أما لو كان صغيراً وقت القبول كبيراً وقت الشهادة فانه لا تقبل شهادته له عندهما أيضاً في فصل الشهادة من أدب الاوصياء * رجل مات وأوصى الى رجلين فجاء رجل وأدعى ديشاً على الميت ففضى الوصيان ديشه بغير حجة ثم شهدا بالدين عند القاضي لا تقبل شهادتهما ويضمنان مادفعوا ولو شهدا أولاً ثم أمرهما القاضي بقبض الدفع ولا تقبل بعد الدفع في تصرفات الوصي من الخاتمة ملخصاً * مات الرجل عن ورثة فأقر وارثاه بدين على الميت لرجل ثم شهدا بهذا الدين لذلك الرجل عند القاضي قبل أن يلزم القاضي بأقرارهما الدين في حصتهما من التركة تقبل لأن جميع ذراعهما قبل القضاء عليهما لا يصلح الدين في قسطهما وإن قضى عليهما بأقرارهما ثم شهدا به عليه لا يقضى بشهادتهما لأنهما يريان أن يجوز لبعض مالزمهما على باقي الورثة فكانت جرت مغم ودفع مغرم في الشهادة على النبي من شهادات البرازية * رجل ادعى على آخر ألف درهم وشهد الشهود بذلك فقبل أن يقضى القاضي له ادعى المدعى عليه ألف دينار على المدعى وشهد هذان الشاهدان فأن القاضي يقضى بالشهادة وتكذيب المدعى الشاهدان فيسألهما لا يوجب التكذيب في الشهادة الواقعة له في الرابع من دعوى النصاب * إذا مات رجل وأقر وارثان بدين لرجل على الميت فلم يعطيا ولم يقض القاضي عليهما حتى شهد بذلك الدين لرجل الدين عند القاضي تقبل ويثبت الدين عليهما وعلى غيرهما من الورثة (٣) من مفترقات السراجية * إذا شهد وارثان على الوصية جازت شهادتهما على جميع الورثة لأنه لا تتم في شهادتهما وإن كانا غير عدلين أو أقرا ولم يشهد الزمهما بالخصصة في نصيبيهما لأن أقرارهما ليس بحجة على غيرهما وكذلك شهادتهما بدون صفة العدالة لا تكون حجة على غيرهما وانما هي حجة عليهما في باب أقرار الوارثين وصايا البسوط (م) عن محمد في شاهدين شهدا على رجل لرجلين بألف درهم وشهدا المنهم ودلوا على الشاهدين على هذا الرجل بألف درهم والمنهم ودلوا عليه حتى شهدا بدينهم وأما الشاهدان فلهما أن لا تقبل هذه الشهادة قال محمد في عندي جائزة هكذا ذكر ابن جماعة فقد ذكر محمد أولاً أن شهادة الغريمين على الميت غير مقبولة وقال بعد ذلك وهي عندي جائزة وأشار الى أن ما ذكر أولاً قول غيره ولم يذكر أنه قول من وقد ذكر الخصاص أن على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا تقبل هذه الشهادة وهكذا ذكر في وصايا البسوط وروى الخصاص قول أبي حنيفة ومحمد تقبل هذه الشهادة وهكذا ذكر في وصايا البسوط وروى الخصاص عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنهم إذا جأوا معاً لا تقبل شهادتهم وأما إذا جأوا متفرقين

(٣) أقر وارثان بأن الميت أوصى لفلان بكذا أو أنكر الوارث الثالث ذلك فشهد عليه الوارثان المقران به هل تقبل شهادتهما لمشاركة بالدين أم لا من المسائل التي لم توجد فيها رواية منصوصة ولا جواب من المتأخرين كذا في آخر القنية **متد**

(١) وعادة الخاتمة في فصل فمن لا تقبل شهادته للثمة فتأولوا عداثم شهدوا بعد التوبة وفيه أيضا قال الحسن: تقبل في حق الكل وكذا في الظهيرة ع (٢) وفي السراجة في باب من تقبل ٣٨٢ شهادتهم شهادة الرجل لغريمه المخلص جائز وقد كره في المسنة في باب الشهادة على الشهادة ع

(٣) لا تحقق يتعلق بعدموته بالتركة وقد سبق بيانه ع

(٤) قال ابن شحنة في شرح المنظومة بعد ذكر ما في القسم من القول وجعله القول إذا كان موسرا حيا والقولان في المفسس وعدم القول بعد الموت قولا واحدا لتعلق حقه بالتركة كالموصى له لكن رأيت في جامع الفتاوى لحافظ الدين البازي تقييد الجواز إذا شهد بما سوى جنس حقه انتهى وما في البازية مخالف لما في الخاتمة وقد سبق النقل منه

وفي الثالث من شهادة التائبا خاتمة وشهادة الاجر واحد له صاحبه لا تقبل سواء كان في تجارته أو في شيء آخر وفي الكافي ذكر أنها لا تقبل استحسانا والقياس أن تقبل وفي الكبرى ذكر الصدر الشهيد أنها لا تقبل سواء كان في تجارته أو في شيء آخر وفي الكافي وذكر عصام الدين أنها لا تقبل في تجارته وسكت عن الآخر قال قاضيان والفتوى على ما ذكر في الكافي وفي الرابع من شهادات الوالو الجية وذكر في العيون أن كان أجبر المياومة تقبل أما إذا كان مشاهرة أو مشاهرة لا تقبل لأنها بعد أن من عباده بخلاف عليه وبأكلان طعاهه ولا كذلك أجبر المياومة ع وفي التمه في فصل في شهادة المتهم لا تقبل سواء كانت الشهادة في تجارته أو في شيء آخر هو الصحيح ع

التلميذ الخاص الذي يأكل معه وفي عياله ليس له أجر مع مائة أما الاجر الواحد هو الذي استأجره مياومة أو مشاهرة أو مائة مائة بأجرة مائة خمسة كذا في الخلاصة ع

تقبل ولو لم يكن الامر على هذا الوجه ولصكن الذي رجلان أن دارا أو عبدا أو عرضا من العرو من في يدى ورثة الميت أن الميت عصب ذلك وشهد له ما شهدان بذلك ثم شهدوا له ما للشاهدين على الميت بدین ألف درهم فان الشهادة كما جازة كذا ذكر انصاف وهذا يجب أن يكون على الروايات كلها لأن التهمة الشركة لا تنافي هناء وكذلك لم يدعي العصب ولكن ادعى الشرا من الميت ونقد الثمن كان الجواب كما قلنا في دعوى العصب وهذا يجب أن يكون على الروايات كلها وكذلك لو ادعى أحد الفريقين عينا وادعى الفريق الآخر عينا آخر تقبل شهادتهم وهذا أيضا يجب أن يكون على الروايات كلها لأن الروايات كذا لو ادعى أحد الفريقين الوصية بعد بعثه وادعى الفريق الآخر الوصية بعد آخر بعثه تقبل شهادتهم باتفاق الروايات في العاشر من شهادات التائبا خاتمة * وفي ثلاثة فقرات أو رجالا عداثم شهدوا على أنه عفى عن الجور ولشهود اثنين منهم ما عفى عنا وعن هذا تقبل من هذا الرجل وهو قول الثاني (١) في نوع في الشهادة على فعل نفسه من البازية * وشهادة الفريقين أن الدين الذي عليه هذا المذني لا تقبل وإن قضيا الدين شهد المستأجر يكون الدار له مذني أن قال المذني أن الاجارة كانت بأمرى لا تقبل ولو قال كاتب بغير أمرى تقبل ولو كان ساكنا في الدار بغير اجارة فشهد له في البسدة تقبل ولو شهد عليه تقبل أيضا عندهما خلافا لحمد بن اعلى في حق العصب في العقار وعدمه في نوع في شهادة المودعين وأمثلة من البازية * مستأجر الدار إذا شهد مع رجل آخر أن الدار لا تجره أو شهد للذني أن الدار له مذني ذكر الناطقي أنه يجوز شهادة في الوجهين في قول أبي خزيمة وإن كانت شهادة في الوجه الاول لتصح الاجارة وفي الثاني لا شات حق الفسخ لنفسه ومع ذلك قال يجوز شهادته سواء كانت الاجرة خصصة أو غالية وقال أبو يوسف لا يجوز شهادته في الوجه الثاني لا شات حق الفسخ لما فيه من إسقاط الاجرة عن نفسه في فصل فمن لا تقبل شهادته للثمة من شهادات الخاتمة وعما فيه * وشهد مدني بعد موته لم تقبل شهادته لأن الدين جنس دينة كذا ذكر في وكالة الجامع * وشهد مدني بعد موته لم تقبل شهادته لأن الدين لا يتعلق بحال المدينون في حياته وبعثه بعد وفاته من محل الزور * (نجيب) تقبل شهادة المدينون لرب الدين (ط) ولا تقبل شهادة رب الدين لمدينه إذا كان مفلسا (شم) ووالد صاحب المحط تقبل شهادة رب الدين لمدينه وإن كان مفلسا (٢) وفي شرح الجامع العتاني رب الدين إذا شهد لمدينه بعد موته بمان لا تقبل لتعلق حقه بالتركة (٣) وكذا الموصى به بألف مرسلة أو بشي بعينه لا تقبل لأنه زاده محلي وصيته أو وسلامته عنه (قم) يجوز شهادة الدائن لمدينه حتى دون الميت لما مر (٤) في فصل من تقبل شهادته ومن لا تقبل من القنية * ولو ادعى دينا على ميت وقضى له بذلك وقد ترك وفاته من المقتضى له شهد للورثة بدین للعت على رجل ألف درهم لا تقبل لأنه يتقرب به في السابع عشر من دعوى التائبا خاتمة * شهادة لا تجبر الواحد لاستاذ لا تقبل في تجارة وغيره أجبر مياومة كان أو مشاهرة أو مساهمة وشهادة الاجر المشترك مقبولة (٥) في شهادة المتهم من منية المقتي * إذا شهد الاجر لاستاذ وهو أجبر ثم رطلتم شهادته ولم يعقل حتى مضى

الشهر ثم عدل لم تقبل شهادته لأن شهادته لم تكن مقبولة فلم يصير مقبولة كمن شهد لأمر أنه ثم
 طاعة قبل التعديل لا تقبل شهادته وإن شهد ولم يكن أجبراً ثم صاراً جبراً قبل القضاء بطلت
 شهادته لأن قسام الشهادة إلى وقت القضاء شرط لجواز القضاء وهو كالمشهد وهو عدل
 ففسق قبل القضاء ولو أن القاضي لم ير شهادته وهو غير أجبر ثم صاراً جبراً ثم مضت
 مدة الاجابة لا يقضى بطلت الشهادة وإن لم يكن أجبراً عند الشهادة ولا عند القضاء لأن
 اعتراض الاجابة على الشهادة أبطل الشهادة فلو أن القاضي لم يطل شهادته ولم يقبل
 فأعاد الشهادة بعد انقضاء مدة الاجابة جازت شهادته الثانية وهو كالمشهد لأمر أنه فلم ير
 القاضي شهادته حتى أبانها ثم أعادها بعد اليقونة لا تقبل شهادته لأن شهادته ردت في هذه الحادثة
 الأولى لأمر أنه ثم أعادها بعد اليقونة لا تقبل شهادته لأن شهادته ردت في هذه الحادثة
 وكل شهادة ردت في حادثة لا تقبل بعد ذلك أبداً وكذلك في مسئلة الاجبر في فصل من
 لا تقبل شهادته بالقيمة من شهادات الثانية (شع) شهد ابن امرأته أولاً فلقته تقبل (عت)
 وهذا بعد انقضاء العدة (شع) طاعها ثلاثاً وهي في العدة لا تجوز شهادته إلهاولاً شهادته
 (١) في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل من شهادات القنينة * شهد المودع أن يكون
 الزديعة ملك المودع المذني تقبل ولو شهد أن المذني أقر أنه ملك المودع لا إذا شهد
 به بعد مارة الزديعة على صاحبها ولو شهد المرفعان للمذني قبل وبعد هلال الزهن لا
 ويضمن قيمته للمذني أو إقراره بالعصب ولو شهدا على إقرار المذني يكون المرفعان ملك الراهن
 لا تقبل قائماً كان أو هائلاً لا إذا شهدا بعد رد الزهن على الراهن وإذا أنكر المرفعان
 فشهد الراهن بذلك لا تقبل وضمن قيمته للمذني ما ذكرنا شهد الغاصبان بالملك للمذني
 لا تقبل إلا بعد الدعي المقصوب منه وبعد الهلال في يدهما لا تقبل شهد المستقرضان
 بالملك للمذني لا تقبل بعد الرد وقبله لأن رد عينه كرده لغيره لعدم التعيين في نوع في شهادة
 المودعين من شهادات البرازية * (طم) كعيلان بمال شهدا على رجل أنه كفل هذا المال
 لا تقبل وقيل تقبل في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل من شهادات القنينة * الكفيل
 بنفس المذني عليه شهد أن المذني عليه قضى المال الذي كانت الدعوى والكفالة لاجله
 لا تقبل في الصحيح في نوع في الشهادة على النبي من الشافعي من شهادات البرازية * الوكيل
 بشراء شيء بعيته أذى الشراء لنفسه فشهد البائع أنه أقر حال الشراء أنه يشتريه للموكل
 لا تقبل لأن المبيع إذا سلم إلى الموكل لا يملك لأجل الوكيل الرذيع فبكان منهم من انحل
 المزبور * الوكيل يقضي الدين تجوز شهادته بالندين في الثاني من قضاء العتافي * (ج)
 أمير كبير أذى فشهد له مشرفوه أو كتابه أو رتبه أو خدمه أو زوجته أو عتيته لا تقبل
 شهادتهم وعنه من يتكلم في أحاديث الرعة وقصة الذوائب والضرائب لا تقبل شهادته
 وعنه تقبل شهادة الزارع لرب الأرض ثم رجوع وقال لا تقبل لفساد الزمان وعن شرف
 الأئمة لا تقبل شهادة أهل الرعة لو كسل الرعة والشحنة والرئيس والعمال
 لجهلهم وبطلهم وخوفهم وكذا شهادة المزارع في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل من
 شهادة حاوي القنينة وكذا في القنينة

(١) وفي الثالث من شهادات السان رائية
 نفلا عن الخلاصة لا تقبل شهادة الرجل
 لعنة من من طلاق باق

*(نوع فيما قبل الشهادة فيه بلا دعوى) *

وشهادة هلال رمضان بدون الدعوى تقبل عندهما ويُنْبَغِي أن تسترط الدعوى عند أبي حنيفة وقبل بشرط لفظ الشهادة وقبل لا وفي شهادة الفطر والاضحى يعتبر لفظ الشهادة كذا (فقط) وفي (فم) شهادة هلال رمضان تقبل بلا دعوى بخلاف عند الفطر وفي هلال الاضحى اختلاف المشايخ لانه اجتمع فيه حق الله تعالى وحق العبد فضاء بعضهم على رمضان وبعضهم على هلال الفطر * (عدة) في هلال رمضان لا تسترط الدعوى ولفظ الشهادة كسائر الاخبارات وفي هلال الفطر ينبغي أن تسترط الدعوى ولفظ الشهادة كعق الفتن والوقف عنده (فقط) ينبغي أن لا تسترط الدعوى في هلال رمضان كعق الامة والطلاق عند الكل وعق الفتن عندهما وعلى قول أبي حنيفة ينبغي أن تسترط الدعوى في هلال رمضان كعق الفتن وهل بشرط حكم الحاكم لثبوت الرضا فيه لم يذكر هذا في الكتاب وينبغي أن لا تسترط حكمه بل يكفي أن يأمر الناس بالصوم والخروج الى المصلى للعيد في الثالث عشر من القسرين وعامة فيه * وأما هلال شوال فان كان في السماء له لا تقبل الا شهادة رجلين أو رجل وأمر أبي حنيفة وبشرط فيه الحزبة وكما بشرط فيه الحزبة والعديد ينبغي أن تسترط فيها لفظ الشهادة وأما الدعوى فينبغي أن لا تسترط فيها كما لا تسترط في عتق الامة وطلاق الحزبة عند الكل وعق العبد في قول أبي يوسف ومحمد وفي الوقف على قول الفقيه أبي جعفر وأما على قياس قول أبي حنيفة فينبغي أن تسترط الدعوى في هلال الفطر وهلال رمضان كما في عتق العبد عنده من الخاتبة في أوائل كتاب الصوم

*(نوع في شهادة اذا بطل بعضه باطل كلها) *

أخ وأخت ادعى ارضا وشهد زوجا ورجل آخر ردّ شهادتهما في حق الاخت والاخ فأنقذ الشهادة متى ردّ بعضها برّد كلها من شهادة زبدة الفتاوى * مات وترثا بنو بنتين فادعى الابن عينا الارث والاختان لم تدينهما فشهد زوجا لبنتين للابن على ذى السد لا تقبل لأن هذه الشهادة فيها اثم لان ما ثبت له ثبت لزوجة الشاهد (١) من دعوى المقاعدية * لو شهد على رجل أنه قذف أمهما وفلان لا تقبل شهادتهما لان الشهادة واحدة فإذا بطلت في حق الاثنتين بطلت أصلا من الخاتبة وكذا في الاول من بدعات الفقهيرية * وفي جامع الفتاوى لو ادعى رجل مالين أحدهما كذا متاعا من الحناء وليس فيه بيان مقته أو نوعه والاخر كذا درهمين وقدين جنسه ونوعه وصفته وأقام البيعة على ذلك هل يقضى بالمال الذي بين نوعه وجنسه قال لا لان الشهادة واحدة فإذا بطل بعضه باطل كلها من التنازع خاتبة في النام من الدعوى وكذا في جواهر الفتاوى في الثالث من الدعوى وفي الرابع والعشرين من شهادات التنازع خاتبة ما رواه تقي الدين الفتاوى المعروفة بالهريفة وعامة فيه * ادعى دفعة واحدة مالين وبين مقته أحدهما فقط وبرهن كذلك لأرب أنه لا يحكم فيما لم يبرهن وهل يحكم بما بين ما لم يبرهن قال لا تسترط ما منع من القبول فيه وقال في جامع الفتاوى أنه لا يحكم به أيضا لان الشهادة في ردّ في بعضها ردت في الباقي (٢) في انعامس عشر من دعوى البرازية وكذا في السادس من القسرين والعامة فيه (احو)

(١) والمثله فيه اذا بطلت في حق الاولاد بطلت أصلا كما لو شهد فلان الشهادة واحدة على رجل أنه قذف أمهما وفلان لا تقبل شهادتهما ما غفر الله للمفسد ولمن دعه بالعترة

(٢) وقال في أوائل دعوى القنية بعلامه (ف) فلهذا قل أن يقضى بالذي بينه وإن لم يقض بالآخر كانه أشار بقوله فلان فلهذا قل في الاختلاف وتلقائهما في الفصل الاول من كتاب الدعوى وقال في الفصل الثلاثين من دعوى الخيط لاشك أنه لا تقبل الشهادة على الجهول وهل تقبل على المال المعلوم اختلاف المشايخ فيه بنه

شهدوا بالالف وقضى ثم أقر أنه لم يكن عليه إلا الخمسة فالتصا بما طل في السك لانه لا يتجزأ
في الرابع والعشرين من شهادات التا تاريخية وتما فيه

* (الثالث في الشهادة على فعل نفسه وما يتصل به) *

* (عن) أحد الشاهدين قال هذا الشيء ملك المذعى كان لي بعته وقضت الفين لا تقبل
شهادته من القيمة في شهادة رجل على شيء حصل بعهده وكذا في الخاتمة * (فحين) لو شهد
البائع بالملك لشتره والعين في يد غيره بأن قال هذا العين ملكه لاني بعته منه أو قال كان
ملكاً لي فبعته منه لو سكت المذعى أذى الشراء منه لا تقبل لان الشهادة على قول نفسه
في الثاني من الفصولين وكذا في العبادية * وفي المحيط شهد أن فلاناً امرها بترخيص فلانة
منها وأن يخلعها منه أو أن يشترها له عبد افعلناه قال عليه ثلاثة أوجه أما أن يسكر
الموكل الامر والعقد أو يقر بالامر لا العقد أو يقر بهما وكل على وجهين أما أن يدعى
الخصم العقد مع الوكيل أو يسكر فان كان الموكل يسكر لا تقبل في الفصول كلها وان كان
الامر يقر بهما والخصم يقر بالعقد قضى بالقرار لا بشهادتهما والخلع والنكاح والبسع فيه
سواء وان كان الخصم يسكر العقد لا يقضى بالنكاح والبسع ويقضى في الخلع بالطلاق بلا مال
بقرار الزوج لا بشهادتهما وان أقر الامر بالامر ولكن بحمد العقد فان كان الخصم مقراً
بقضى بالعقد وكذا في النكاح عند الامام في نوع في الشهادة على النفي من البرازية *
كان الامام رحمه الله يجوز شهادة التاممين على قسمتهما وهر قول الثاني ومحمد لم يرد ذلك
وهو قول الثاني أولاً وصورته أن يشهد أن هذا النصف وقع في سهم هذا والنصف
الآخر في سهم ذا وذكر الخصاف قول محمد مع الامام وجهه القبول ان الملك لا يشتم
بالقسمة بل بالتراضي أو باستعمال القرعة ثم التراضي عليه والخلاف في القسمة بغير أجر أما
لو بأجر لا تقبل اجماعاً وكذا لو شهد أنه امرنا أن نبلغ فلاناً أنه وكاه ببيع عبده وأعلمناه أو
امرنا أن نبلغ زوجته أنه جعل امرها يدها فبلغناها وطلقت نفسها تقبل أمالوا قالوا شهد
أنه قال لنا خبر امرأ في غيرنا فاختارت نفسها لا تقبل وكذا لو قال امرنا أن نجعل
امرها يدها فبلغناه وطلقت نفسها لا تقبل وفي المتن شهد أنه قبض منه ألفاً وهو يسكر
وقال نحن وزناها لا ان قال كان رب المال حاضراً تقبل والا لا وذكر بعده وزن الغريم
المال ووضع بين يديه وقال خذ مالك فقال المقتضى له لا تخزنوا عليه فتأوله ثم شهد على
المقتضى له انه الذي دفع اليه المال تقبل وذكر هلال في الشروط انه لا تقبل شهادة الذي كاله
في المكال وتقبل شهادة الذي ذرع في المذروع في نوع في الشهادة على فعل نفسه من
البرازية في شهادة الوكيلين أو الدالين اذا قالوا نحن بعنا هذا الشيء أو الوكيلان بالنكاح أو
الخلع اذا قالوا نحن فعلنا هذا الخلع أو النكاح لا تقبل أما لو شهد الوكيلان بالبسع أو
النكاح انهما منكم كونه أو ملكه تقبل من المثل المزبور ولو شهد الدالان وقالوا نحن بعنا
لا تقبل وكذا الوكيلان ولو شهد الوكيلان بالنكاح بآبائهما لا تقبل ولو شهدا انهما امرأته تقبل
والحيلة أن يشهدا بالنكاح ولا يذكر الوكالة من التمسك لشرح الاطراف قبيل كلب الدعوى
* (يم) فضولي زرع امرأه من رجل بحضرة شهود وأجازت العقد ثم اختلفا في المهر تقبل

(ترجمة) (١) قال لبدان تكلمت مع فلان أو ذهبت بيته في ظرف عشرة أيام فانت مروي شاهد ذلك الشخص مع غيره أنه في ظرف تلك الفترة الأيام تكلم معه أو ذهبت بيته (٢) قال صدوق الشريعة في باب حلف الفضل انني لم أجد يحيط به علم الشاهد على الاثبات على ما بين (٣٨٦) في الاصول في الترجيح (٣) قال شهاب الدين في بعض آيات كهلان

نفي يود ويعني هم في جنانك ابن لكوى
نبت وري انكار ذكرده است وبعض
آتت كهلان في است وبعض اثبات
بجنانك طافها ما استثنى فاعلم
وسكت وجنانك قال عزير ابن الله
ولم يقل وقالت اليهود أو قول اليهود
أو نحو ذلك وهو ان يقول في دستور
وفت أي ذهب مع النبي والمبع وبعض
ديكر آتت كهلان في اثبات است وبعض
نفي بجنانك ان لم أجد العالم بالعبد كذا
تفاوت حيث أجاب هر في ان يركب ضد
بود ان اثبات ضد يود ومقبول وهر في ك
أوراضه يود ان اثبات جري يود
لانه ليس بعض الاضداد بالاثبات بأولى
من البعض في نفيها فبعض فلا يقبل
وهي اثبات كمتضمن نفي يود نفسه
استلاف كما روت في آيات شهادت
القاعدية

(ترجمة مافي الهامش)

الشهادة على النفي بعضها يصح
لنفيها فاعلم ان في بعضها هذا ليس
لذلك وهو غير منكر وبعضه الفلن في
ومعناه اثبات في حلقها وما استثنى
فان معناه وسكت ونحو قال عزير ابن الله
ولم يقل قالت اليهود أو قول اليهود في
ذلك ونحو ان يقول: ذهب فلان أي ذهب
مع النبي والمبع وبعضه بالاثبات
وهنا في نحو ان لم أجد العالم بعبد كذا
فما انفادت أجاب في ضد واحد يصح
لعله ويكون شوا ولا وكل في الاضداد
لا يصح حمل شيء عليه لانه ليس بعض
الاضداد بالاثبات بأولى من البعض
ففي نفيها فبعض فلا يقبل وكل اثبات
متضمن نفيها فبعض اختلاف

شهادة الفضولي لها اذا لم يصف العقد الى نفسه في شهادة الرجل على شيء حصل بفعل
نفسه من القنية يجوز شهادة المرفة على الارضاع من شهادة خزانة الاكل قال
لعبدان دخلت دارهذين الرجاين أو سوت لوجها فانت مروي فعل العبدان في شهادته
الرجلان أو اياهما على تحقق الفعل تقبل ولو قال ان كلفا عدي هذا أو مسجنا نويه
فشهدا على تحقق الفعل لا تقبل ولو قال لعبدان كلف فلانا فلانا فانت مروي فشهدا أنه
كلفهما لا تقبل حلف يعقوب عدي على أن لا يسترض فشهدا أنهما اقضاه لا تقبل ولو
شهدا أنه طلب منهما الاقراض الا أنهم عالم بقراءة تقبل ان استقرضت من فلان
فعبده مروي فشهدا وجعل وأبو العبد أنه استقرض من فلان كذا والحالف يشكر تقبل
في حق المال لا في حق العبد لان فيه شهادة الا باليه في نوع في الشهادة على فعل
نفسه من شهادت البازية غلام واكفته است كذا بافلان سخن كوفي باجمانه وري
روي نادم روز نوآزادون فلان بابي كمر ديكبر كواهي عن همد كمان غلام
دران دم روز بافلان سخن كفت باجمانه وري وقت (١) - لم نسمع شهادة الفلان أم لا
أجيب في التكلم معه لا في الخفاف اليه فشهد لان الخفاف اليه يثبت بدونه والتكلم معه
لا يثبت بدونه وشهادة الرجل على شيء لا يثبت الا به لا نسمع من او اثر شهادت القاعدية
(الرابع في الشهادة على النفي)

الشهادة لو قامت على الاثبات وقبالت ان يقول هذا غلام نج عنه أو همد داته تجت
ولم يزل ملكه هل تقبل اخلاف فيها المشايخ والأصمح قولها (٢) كذا (ن)
في الثاني عشر من الفضولين وقامه فيه (س) شهدا على أنا بمعناه يقول المسج
ابن الله ولم يقل قول النصارى فبانت أمر أنه وهو يقول وصلت بقول النصارى تقبل
البينة وقم القرقة ولو قال بمعناه يقول المسج ابن الله ولم نسمع منه غير هذا الشهادة
ولا تنفع القرقة ولو شهد اجتماع أو طلاق بلا استثناء بان قال شهدا خاليم بالاستثناء أو
خالع ولم يستثن لا يقبل قول الزوج وتعلق ولو قال لم نسمع منه غير كلمة الطلاق أو الطلاق كان
القول للزوج ولا يقرق بينهما الا ان يقهر منه ما يدل على صحة الطلاق من قبض البذل أو
غيره لخبرته يكون القول قولها وهذه المسئلة مما تقبل فيها الشهادة على النفي (٣)
من الرجل المزور شهدا أنه استقرض من فلان في يوم كذا في بلد كذا فبرهن على أنه لم يكن
في ذلك اليوم في ذلك المكان بل كان في مكان آخر لا تقبل لان قوله لم يكن فيه اني صورة
ومعنى وقوله بل كان في كذا في معنى وأصله ما ذكر في الزوائد عن الثاني شهدا عليه
يقول أو فعل يلزم عليه بذلك اجارة أو بيع أو كفاة أو طلاق أو عتاق أو قتل أو قصاص
في مكان وزمان وصفه فبرهن المشهور عليه أنه لم يكن بمؤذنه لا يقبل كلفه
(٤) قال في الحط ان نواز عند الناس وعلم الكل عونه في ذلك المكان والزمان لا نسمع
المدعى عليه ويقضي بشرأغ الذمة لانه يلزم تكذيب الثبات بالضرورة والغرم وريات
محال يدخله الشك عدنا في كلام الثاني وكذا كل بنته قامت على أن فلانا لم يقل ولم يفعل
ولم يقر في أول نوع في الشهادة على النفي من شهادت البازية رجل كان له عند

(٤) قوله لكنه قال في الحيط الخ كل في ذكر كلة الاستدرا ان اشعار اضعفه ومخالفته لا قوم فيها تقرر عندهم كغلام
وقد تقرر عندهم أن الترجيح عندنا في الدليل لا يكثره ولا ترجيح بكثره الشهود كما تقرر في الاصول والفسر وع كذا يحيط بعض
العلماء وعزاه الى سعدى القدي وبعاني الحيط اني - ولانا أبو السعد

رجل وديعة فقال المودع لرب الوديعة دفعت الوديعة اليك بمكة يوم كذا وأقام رب الوديعة بيته أن المودع في اليوم الذي ادعى الدفع فيه بمكة ~~حكا~~ كان بالكوفة لم أجز هذه الشهادة ولأقام البيعة على إقرار المودع أنه كان بالكوفة في ذلك اليوم قبل الشهادة من مئة وثلاث وديعة الذخيرة * (ب) الشرط يجوز إثباته بيعة ولو كان نفيًا كما لو قال لنفسه إن لم أدخل الدار اليوم فأنت حر فبرهن القن أنه لم يدخل بيتي فقبل فعلى هذا لو جعل أمرها بدها أن ضربه بالغير جنابة ثم ضربها وقال ضربه بالغير جنابة وبرهنت أنه ضربها بالغير جنابة ينبغي أن تقبل بينتها وإن قامت على النفي لقضاءها على الشرط * (ص) حلف إن لم تجبى سمى في هذه الولاية قاصر أو كذا وشهد أنه حلف كذا ولم تجبى صهرته في تلك الولاية وتطلقت امرأته تقبل لأن ما على النفي صورة وعلى إثبات الطلاق حقيقة والبيعة للمقاصد لا للصور كما لو شهد أنه أسلم واستثنى بأن يقول أسلمت وأبرأت إن شاء الله وشهد آخر أن أنه أسلم ولم يستثن قبل بيعة إثبات الإسلام ولو نفى أني إذا فرض إثبات إسلامه (١) في الثاني عشر من المصولين * قال زن برشوى دعوى كردك وى سوكند خورده بود به سلاط من كهي دستور نواز شهر نروم وبى دستورى من از شهر برت يا بنجين سو كند خورده بود كه في جنابت مرا زدا كنون في جنابت مرا زدوشوى منك سرت وكواهان جوبين كواهي دادند آجيا كرشوى هم وامنكر بود وياسو كند راقمر بود وروتن وزدن رامنكر كواهم موع بود (٢) لا يقال إن هذه شهادة على النفي لانه يقال لا بل هذه شهادة على إثبات شرط الخش وهو الفعل العارى عن الاذن لا على نفي الاذن بل اتقاء الاذن يحصل ضمنا وتعاولا لعمرة وان كان الزوج مقرا باليمين والذهب والضرب لكنه ذهب بقول باذنها أو ضربت بجنابتها فقال الشهود إنهم تأذن ولم يجن قاضيها لانه ما قامت على النفي مقصودا من دعوى القاعدية *

• (الخامس في شهادة النساء والشهادة عليهن أو لهن) *

وفي الاقسية يجوز شهادة النساء وحدهن فيما لا يطلع عليه الرجال كالولادة ونحوها ولا يشترط العدد ويكتفى بشهادة امرأة واحدة متى مسألة عدلة عندنا والمثني أحوط ويشترط الحرة والعقل والبلوغ والاسلام ولفظ الشهادة عند مشايخنا ومشايخ بلخ خلافا لما يقوله مشايخ العراق والقندوري اعتمادا على الاول وعليه الفتوى بخلاف الديانات وأما شهادة رجل واحد على الولادة أو العيب في هذا الموضوع فقد اختلف المشايخ فيه والاصح أن تقبل ويحمل على أنه وقع بصره على فرجها من غير قصد أو قصد تحمل الشهادة فلا يضر كافي الشهادة على الزنا وفي استمالة المصبي لا تقبل شهادة النساء الا في الصلاة عليه وفي العرائن لا تقبل الا لشهادة رجلين أو رجل واحد وأثنى عندهما تقبل في ذلك كله شهادة امرأة المسلمة والشهادة على حركة الولد بعد الولادة على هذا الخلاف والشهادة على العذراء والرقا على هذا المرأة المنكحة إذا جاءت بولد ومات زوجها أمهنا أنكر الزوج ولا دتم الا يقبل قولها بدون شهادة القابلة فإن شهدت تقبل وبشئت النسب والمقتان أحوط وتأويل المسئلة إذا كان زوجها يكذبها أمّا إذا كان

(١) في التسهيل في فصل علق البعض أن لم أدخل الدار اليوم فهو حر فشهد أنه لم يدخل اليوم تقبل لأن ما على النفي تقبل في الشروط لأن الإثبات معنى لأن ما قامت لإثبات العلق والعمرة للمعنى فيبقى بعينه وأن قامت على النفي ^{يحد} (ترجمة)

(٢) ادعت على زوجها أنه حلف بالطلاق الثلاث، أي أن يخرج من المدينة بغير إذن وأنه قد خرج بغير إذن أو أن يضرب بغير جنابة ولا أن يضرب بغير جنابة وأجاب أن أنكر الزوج الجميع أو أقر باليمين وأنكر الذهب والضرب نفع الشهادة اهـ

بصدقة أو لم يكن زوج ثبتت الولادة بمجرد دونه أو له بدون شهادة القابلة في جنس آخر
في شهادة النساء من الثاني من شهادة القسامة وكذا في البرازية بعبارة أخصر *
وفي القضاة العتائية وفي الجزر لا تقبل شهادة النساء في السرقة في حق القطع وقبول
في حق الضمان في الثاني من شهادات التنازعانية (١) * اختلف المشايخ في أنه هل
يصح تحمل الشهادة على المرأة إذا كانت متنفقة بعض مشايخنا وسعوا وقالوا يصح عند
التعريف وقالوا يعرف الواحد يكفي كافي المزكى والمترجم والاشنان أحوط على الخلاف
الذي عرف في تلك المسئلة والى هذا القول (٢) مال الشيخ الامام خواهر زاده وبعضهم
قالوا لا يصح تحمل العمل عليها بدون رؤية وجهها وبه كان يفتي القاضى شمس الاسلام
الاورنجى والشيخ الامام ظاهر الدين المرتضىاني ثم على قول أبي يوسف ومحمد إذا أخبره
عدلان أنهم أفلانة بنت فلان يكفي وعلى قول أبي حنيفة لا يصح هذه الشهادة ما لم يسمع من
جماعة لا يتصور رؤاؤهم على الكذب والقبه أبو بكر الاسكاف كان يفتي بقوله ما
في هذه المسئلة وهو اختيار نجم الدين النسفي وعليه الفتوى في الأول من شهادات
التنازعانية وكذا في المحط * وهل تشترط رؤية وجهها اختلف المشايخ فيه منهم
من لم يشترط واليه مال الشيخ الامام خواهر زاده وفي النوازل قال تشترط رؤية شخصها
وفي الجامع الأصغر شرط رؤية وجهها في الأول من شهادات القسامة * وقال
الامام أبو بكر لا تشترط رؤية شخصها أيضا وغيره على أنه يشترط رؤية شخصها من
أوائل شهادات البرازية وكذا في الأول من شهادات التنازعانية * (قن مق) شهدا
على امرأة باسمها ونسبها وهي حاضرة فقال القاضي للشم ودع هل تعرفون المدعى عليها
فقالوا لا تقبل شهادتهم ولو قالوا تحملنا الشهادة على امرأة اسمها كذا ولكن لا ندرى
أن هذه المرأة هل هي تلك أم لا صحب شهادتهم على المسماة فكان على المدعى إقامة البينة
أن هذه هي بخلاف الأول إذا قرأ في الأول بالوجه الفطمت شهادتهم كذا (ط)
في التاسع من القصولين * (ط فقط) لو أخبر الشاهد عدلان أن هذه المتقرة فلانة بنت فلان
يكنى هذا الشهادة على الاسم والنسب عندهما وعليه الفتوى لا يرى أنهم لو شهدا عند
القاضي يقضى بشهادتهما والقضاء نوق الشهادة فيجوز الشهادة بأخبارهما بالطريق
الأولى فإن عرفها باسمها ونسبها عدلان يفتي للعدلين أن يشهدا الفرع على شهادتهما
كما هو طريق الشهاد على الشهادة حتى يشهدا عند القاضي على شهادتهما بالاسم والنسب
ويشهدا بأصل الحق أصالة فيجوز ذلك وقافا من المحل المزبور (٣) * وفي الجامع
الصغير قال أبو بكر الاسكاف المرأة إذا حضر عن وجهها وقالت أنا أفلانة بنت فلان
وقد وهبت لزوجه المهر فإن الشهود لا يجوزون إلى شهادة عدلين أنهم أفلانة بنت فلان
مادامت حية فإن ماتت حينئذ يحتاج الشهود إلى شهادة شاهدين أمها كانت فلانة
بنت فلان قال نجم الدين عمر النسفي ويصح تعريف من لا يصح شاهد لها (٤) سواء كان
الشاهد لها أو عليها وفي العتائية (٥) وقبل في تعريفها قول أبيها أو ابنتها أو زوجها
(٦) ومن المشايخ من قال إذا كان الشاهد لها لا يصح تعريف من لا يصح شاهد لها

(١) وكذا في سرقة التنازعانية في فصل
في ظهروا السرقة وفيه أنه تقبل الشهادة
على الشهادة في حق المال لا في حق القطع
سد
(٢) أي إلى صحة تحمل الشهادة على
المرأة المتنفقة عند التعريف سد

(٣) وكذا في الأول من شهادة المحيط
سد
(٤) والتعريف كالتعديل فيصح كلاهما
من المرأة والمخدود في القذف كذا
في القسامة في الجنس الخامس من
القضاء سد
(٥) كذا في التاسع من القصولين سد

وفي التهمة وسئل على بن أحمد عن امرأه أقوت عند رجلين أنها اعتقت هذه الحارية ولم يربها
وجه الممتعة هل يسد ما أن يشهد بذلك قال لا ما لم يبرها فان لم يبرها فاما من ادعت أنها
زوجهما أن يشهدا عليها بالاعتاق وفي جامع الفتاوى ولو شهدوا على هبة مهرها وزوجها
فقالوا يتبين أنهما كانت غيرا فالمرء يزوجها قال أبو نصران كانوا وأولها يبرها زوجها قبل
الهيئة ثم لم يبرحو حتى انتقلت وسدعت وجهها ولم يبرحو حتى وهبت جازلهم أن يشهدوا
عليها بالهبة وإن وردت عليهم منقبة لا يظفرون اليها وإلى وجهها حتى تكلمت بالهبة
والنغمة تشبه النغمة فلا يشهدون على الاشتباه وفي الملقط ولو شهدوا على امرأه ما سها
ونسها وهي حاضرة وقالوا لا تعرفها لا تقبل وعن محمد بن مقاتل إذا سمع الرجل صوت امرأه
من وراء الحجاب وشهده عندة اثنان أنهما افلانة بنت فلان لا يجوز أن يشهدا عليها على
الجواب مطلقا وكان النقيب أبو الليث رحمه الله يقول إذا أقوت امرأتين وراء الحجاب
وشهده عندة اثنان أنهما افلانة لا يجوز أن يسمع اقرارها أن يشهدا على اقرارها إلا إذا رأى
نفسهما يعني حال ما أقوت فحينئذ يجوز له أن يشهد على اقرارها بشرط رؤية شخصها لا رؤيته
وجهها وفي الحياوى سئل عن القول المقتد عليه في تعريف المرأة فقال أن يشهد على معرفتها
رجلان عدلان أو رجل وامرأتان في الفصل الأول من شهادات التالواتية * ولو عرف
امرأة بينهما ونغمة كلامها أقوت عند ما يبر من وراء الحجاب فعرفها به وهو ما أثيرت
نساء كن عندها أنهما افلانة ووثق بذلك لكنه لم يرها فله أن يشهد بذلك هو المختار ولو لم يعرفها
بعينها لكن أخبرته النساء أو لم يخبر لكنه عرفها به وهو وثق به فليس له أن يشهد في باب
من يجعل للشاهد أن يشهد من شهادات القنينة * (فش) لو أخبرته امرأة أنها افلانة بنت
فلان لا يجزى للشاهد أن يشهد بانها ونسبها إلا أنه يعرف المرأة الواحدة والرجل الواحد
لا يكتفي بعرفه رجلان (١) وقالوا لا يشهد أنهما افلانة بنت فلان من فلان حل له الشهادة
وقالوا لا في قنينة الشهادة من التأكد ما ليس في قنينة الخبر لانه بين بالله معنى في التاسع
من المصولين وعما فيه * وفي الصغير إذا شهد اثنان أن فلانا ملقأ امرأته والزواج
فأجاب لا تقبل وإن شهدا عند المرأة حل لها أن تعتد وتتزوج بزواج آخر وكذا إذا شهد
عندها رجل عدل وقال الشهادة والخبر عند ذوي المراء كالشهادة والخبر عندها
وفي شهادات فتاوى قاضيان ولو شهد عند المرأة واحد بموت زوجها أو برقته (٢)
أو بطلاقها أو بغيرها أن تتزوج وفي الأخيرة وإذا غاب الرجل عن امرأته فأخبرها
عدل أن زوجها طلقها ثلاثا مات عنها فله أن يعتد وتتزوج بزواج آخر فان كان الخبر
قاسمًا تحرت (٣) وفي أخبار العدل بالموت اغيابا بعد على خبره إذا قال عايشه ميتا أو
شهدت جنازته أما إذا قال أخبرني بخبره بذلك لا يعتد على خبره في أوائل النساء عشر من
العددية * ولو قال رجل لامرأة سمعت من الناس أن زوجك فلانا مات جازلها أن تتزوج
إن كان الخبر عدلا فلان المرأة إذا تزوجت بزواج آخر ثم أخبرها جماعة أن زوجها حي
إن صدقت الأول فالسكاح جائز وهذا في فتاوى النسق وفي المتيق لم يشترط تعدد المرأة
لكن شرط العدالة على الخبر وفي النوازل إن كان الخبر عدلا لكنه أعمى أو مجذوم وفي كذب

(١) قوله وعرفه رجلان الخ كذا
في جميع النسخ التي بأيدينا ونظاها
أن المناسب أن يقول ولو عرفها الخ
أحمد مجتبه

(٢) ولو شهد عند عدل أنه ارتد عن
الاسلام فبغير روايتان كذا في المتن
(٣) وفي النوازل من كراهية السكاف ولو
كان الخبر غير ثقة فأنها باسكتاب من زوجها
بالطلاق ولا يدري أنه كاذب أم لا إلا أن
أكرهاها أنه حتى فلا بأس بأن تعتد
وتتزوج لأن القاطع طارئ ولا منازع كذا
في الثاني عشر من القصولين

(١) والاشتهار يكون بطريقين أحدهما

أن يسمع من جماعة كثيرة لا يتصوروا طوهم
على الكذب وفي هذا لا يشترط العدالة
ولا نطق الشهادة والثاني أن يشهد عنده
عدلان يلفظ الشهادة كذا في الخاتمة في
فصل في الشاهد يشهد بعدما أخبر بزوال
الحق من الشهادة وفي العناية أن ثبوت
الشهرة بخبر عدلين انما هو عند الامامين
لا عنده وفي الثاني عشر من الفصول
نقل عن (فقط) وطريق معرفة النسب أن
يستمع من جماعة لا يتصوروا طوهم على
الكذب عنده في حصة وعند هؤلاء أشهر

عدلان يكفي وقدم في أوائل جنس آخر
من الفصل التاسع من الفصول وهو فصل
الإشارة أن الفتوى على قولها ما
وسمى الأول في الخلاصة والاعدية
والثاني وشرح أدب القاضي والبرازية
شهرة مستقيمة وانما هي شهرة محكمة
وفي الثالث عشر من الفصول والشهرة
لا تثبت بقوله ما سمعنا من الناس إذا سمع
قد يكون من واحد غير عدل أو جماعة غير
عدل (فقط) الشهرة الشرعية أن يشهد
عنده عدلان أو رجل واحد وانما يلفظ
الشهادة من غير استسعاد ويقع في قلبه
أن الأمر كذلك انتهى فيكون المراسد
من الشهرة الشرعية المحكمة

(٢) وفي الأول الحجة تقبل مطلقا سواء
كان موته مشهورا أو لم يكن

(٣) إذا سمع الناس يقولون أن هذا ابن فلان
أو أخ فلان حمل له أن يشهد على ذلك
وكذا لو أخبر بذلك رجلان عدلان
والنسب والسكاح بخلافان الموت هناك إذا
أشبهه رجل أو امرأة قل أن يشهد وهذا
لا يعمل له حتى يخبره رجلان عدلان كذا في
الأول من شهادات النصاب ومثله في نوع
الشهادة بالنسب سمع من شهادات الخلاصة

فهو يائز من أوائل شهادات الخلاصة وكذا في البرازية وخبرنا المفتين • امرأه
القائب إذا أخبرها رجل بموته وأخبرها رجلان بحياته فان كان الذي أخبرها بموته يشهد
أنه عاين موته أو جنازته وكان عدلا وسامعها نعتة وتزوج بزوج آخر هذا إذا لم يزوجها
فان أرتأ وتاريخ شهود الحياة متأخر فشهدا معا أولى فاضحيان في فصل انتقال العقدة
من كتاب الطلاق وكذا في فصل في الشاهد يشهد بعدما أخبر بزوال الحق وكذا في أوائل
شهادة البرازية والخلاصة • وفي فتاوى رشيد الدين ولوشهد رجل بالموت وشهد آخر
بالحياة فالمرأة تأخذ بقول من كان عدلا منهم سواء كان العدل أخبر بالموت أو بالحياة
ولو كانا عدلين يؤخذ بقول من يخبر بالموت لأنه ثبت العارض في الثالث عشر
من العمادية

• (السادس في الشهادة بالنسب)

إذا شهدت الشهرة وبما تجوز به الشهادة بالنسب وقالوا لم نعاين ذلك ولم يسمعنا
عندنا فاجازت شهادتهم ولو قالوا لا يشهد بذلك لاننا سمعنا من الناس لا تقبل شهادتهم في فصل
الشاهد يشهد من الخاتمة وكذا في الأول من شهادات التاتار خاتمة نقل عن الأخيرة وكذا
في البرازية والصغرى • وإذا شهد شاهدان على موت رجل فهما على وجهين أن أطلقا
ذلك اطلاقا ولم يثبتا أو قالوا لم نعاين موته وانما سمعنا من الناس في الوجه الأول تقبل
شهادتهما وفي الوجه الثاني ان لم يكن موت فلان مشهور اذ كفي الاقبال الشهادة بخلاف (١)
وان كان موت فلان مشهور اذ كفي الاصل وفي كتاب الاقصية أنه تقبل الشهادة وهذا
ذكرنا في كتاب أدب القاضي (٢) وقد قال بعض مشايخنا لا تقبل شهادتهم وبه أخذ
الصدرا والشهيد حسام الدين وفي العناية وهو الصحيح • (م) وان قالوا لا يشهدان فلا تامة
أخبرنا بذلك من شهد بموته عن يوق بجازت شهادتهما هكذا ذكر في كتاب الاقصية وهذا
فصل اختلف فيه المشايخ بعضهم قالوا لا تجوز هذه الشهادة وعن أبي يوسف أنه تقبل
هذه الشهادة إذا نذر بالسماع وكذا في الشهادة على المالك إذا نذر باليد وقد عثرنا على
الرواية أنه تجوز الشهادة وهي رواية كتاب الاقصية في الأول من شهادات التاتار خاتمة •
ولو شهدا بموته وقالوا لا يشهدان من يوق به فلا يصح أنه تقبل الشهادة وكذا ذكره الخصاص
أيضا وفيه اختلاف المشايخ وكذا لو قالوا لا يشهدان فمته أو جنازته والموت كالتقتل من
أوائل شهادات البرازية • ولا يشترط في الخبر بالموت لفظ الشهادة وأما الذي يشهد عنده
الحاكم لا يتقبله من لفظ الشهادة من المحل المزور وبقائه فيه لمخلصا • الشهادة بالشهرة
فما النسب وغيره بطريقين الشهرة الحقيقية أو المحكمة فالطريقة أن يشهد ويستمع من قوم
كثير لا يتصوروا طوهم على الكذب ويشترط فيه التوازن والعدالة والحكمة أن يشهد
عنده عدلان من الرجال أو رجل واحد وانما يلفظ الشهادة والشهادة انما تقبل بالشهرة
في أربعة النسب (٣) والنسكاح والقضاء والموت ولكن الشهرة في الثلاثة الأولى لا تثبت
الا بخبر جماعة لا يتصوروا طوهم على الكذب وأخبر عدلين بلفظ الشهادة وفي الموت بخبر

(١) وفي شهادات المجتبى (٨) بعلامه (ط)

تقبل الشهادة على أصل الوقف بالمشهرة
وعلى شرائطه أيضا والمختار وتقبل
الشهادة على الشهادة في الوقف وفي
القاسع عشر من رسائل ابن نجيم هل يثبت
شرط الواقف بالتسامع كما صله اختلاف
الصحح فيما في الكتب المعقدة كالاخلاصة
والبرازية أن المختار أنه لا يثبت بالتسامع
وعلى الشارحون بأن أصله هو الذي يشتر
دون شرائطه وفي المجتبى المختار أنه يثبت
بالتسامع ووجهه في فتح القدير انتهى بعد
(٨) في فصل ولا يجوز لأحد أن يشهد
وقدم في الثاني من الوقف ما يثبت
هذا المقام بعد

(٢) أو باعتراف كتابي كل مسكن مسكنة
الأزواج كذا في البرازية بعد
(ترجمة)

(٣) نحن نعرف هذه زوجة هذا أو عرفنا
أو كذا كذلك يجتمع اجتماع الأزواج
(ترجمة)

(٤) أن أباه أعطاه هذا الزوج
أو أمه كذا هذا الزوج أو رضى بالإعطاء
(٥) قال في الظهيرية في مقطعات الشهادة
ولا بأس للرجل أن يشهد بالنكاح المشهور
وان لم يحضر النكاح فان خرج قوم من
ملازمهم وأخبروا رجلا كافوا في الخارج
أن فلانا تزوج فلانة على مهر كذا
السامعين أن يشهدوا على النكاح كذا
في الخلاصة بعد

قال في الثاني عشر من الفصول لورأى
رجلا يدخل على امرأته أو سمع من الناس
أنهم تزوجته وسعه أن يشهد أن زوجته
وان لم يباين العقد بعد

(٦) قال في الثانية في فصل في الشاهد
يشهد بعد ما أخبر برأى الحق هو الصحيح
وكذا قدم مقطعات شهادات الظهيرية بعد

المعدل الواحد وقال أبو يوسف بن عبد الله وأن يكون موته مشهورا في الشهادة بالنسب
والموت من شهادة المنة * وفي الوقف الصحيح أنه تقبل بالتسامع على أصله لا شرائطه
لأنه يبق على الأصار لأشرائطه وكل ما يتعلق به صحة الوقف وتوقف عليه فهو من
أصله وما لا توقف عليه الصحة فهو من الشرائط وأص الفضي على أنه لا يصح في الوقف
الشهادة بالتسامع واختار السرخسي جواز ما على أصله لا على شرائطه بان يقولوا
أنه وقف على المجد هذا أو المقة هذه وأما الذي كذا لا تقبل والمراد من الشرائط
أن يقولوا إن قدر من الغلة هذا ثم يصر الفاضل إلى كذا بعد بيان الجهة فلو ذكر هذا
لا تقبل في الأول من شهادات البرازية * والشهادة بالوقف وشرائطه هل تحل بشهرة
وسماع لأرواها بهذا واختار فيه المشايخ قبل تحل وقبل لا وقيل تحل على أصل
الوقف لا على شرائطه وهو الأصح اذ يشهد أصله لا شرائطه ولو شهد بالوقف وصرحا
بالتسامع قبل (١) في الثاني عشر من الفصول * ولو غسر للقاضي أنه يشهد بتسامع
أو بمعاينة اليد لم تقبل قبل في الوقف تقبل وفي النسب والنكاح تقبل في الأصح من
شهادة التمسيل * قال وأما الشهادة على الدخول بالشهرة والتسامع فتجوز أيضا
كذا ذكره جمل الأئمة السرخسي في شرح أدب القاضي لأن هذا أمر يشترطه في
أحكام مشهورة من النسب والمهر والعقود وثبوت الأحكام في أوائل شهادة القاضي
* ولو شهدوا بالنكاح وقالوا بهذه العبارة بالفارسية (٢) ما يشتركون وشوى
في دائم أو دامت ما أوجبان بالشيء المذكور بأن يشهدوا (٣) لا تقبل لأنهم
شهدوا على الرضا بالنكاح وما يشهدوا على النكاح وقال القاضي تقبل لأن هذه على
النكاح وعلى الرضا ولو شهدوا وقالوا نحن بدر أو باين شوى دامت أو دامت ما
أورضاد ما است (٤) لا تقبل والمختار أنه تقبل في الخلف من شهادات الاخلاصة *
ذكر في الفصول للأمام الاستروثي وقال قال رشيد الدين شهدا على النكاح فبألهما
القاضي هل كتبا حاضرين فقال لا فإنه تقبل شهادتهما لأنه تحل له ما لا يشهد على
النكاح بناء على التسامع أو بناء على أنهم ما يشهدان بناء على التسامع ولو شهدا
لأنهما لما قالوا نعين العدة تدب للقاضي أنهم ما يشهدان بناء على التسامع ولو شهدا
وقالوا لا يشهدنا لا تقبل شهادتهما ما كذا هذا وقال صاحب العدة ولو شهدا
عند القاضي وقالوا لا نأتمن أن خبرنا بذلك من ثقت به جازت شهادتهما وهو الأصح
والخلاف يجوز ذلك أيضا وفيه اختلاف المشايخ قال الامام ظهير الدين ولو شهدا على
النكاح والنسب ونسب وقال لا يسمعت ذلك من قوم لم يصور اجتماعهم على الكذب
لا تقبل وقيل تقبل في الفصل الأول من شهادة النيابة * وأما في المهر هل يشهد
بالتسامع فيه روايتان والأصح أنه جازله (٦) كذا في المتن في الأول من شهادات
الاخلاصة وكذا في البرازية وخراتة المقتين ولا يشهد بالشهرة في الولاء اذا كانت الورثة
التي يضاف اليهم الولاء يزعمون أنه رقيق وعن الثاني آخر أو هو قول محمد أنهم لا يجوز
ولا يجوز في العتق والطلاق إجماعا وقال الحارثي هذا قوله ما وعن الثاني أنهم لا يجوز

(١٧) وذكر شمس الأئمة السرخسي أن الشهادة على العتق بالنساع لا تقبل بالاجماع كذا في أوائل شهادة القماء عتيقة وفي شرح أدب القاضي في الباب الرابع والمائة قال (٢٩٤) وكذلك الشهادة على الولاء بالنساع لا تجوز في قول أبي حنيفة ومحمد

وفي قول أبي يوسف بنحو ذكر صاحب الكتاب الخلاف في الولاء وذكر شمس الأئمة الحلواني في شرح هذا الكتاب لأن الخلاف ثابت أيضا في العتق فان العتق يثبت الولاء والشهادة على الولاء شهادة على العتق لكن صاحب الكتاب لم يذكره وذكر شمس الأئمة السرخسي في شرح هذا الكتاب أن الشهادة على العتق بالنساع لا تقبل بالاجماع وانما الخلاف في الشهادة بالنساع على الولاء ذكره صاحب الكتاب

(٢) ولو أن رجلا قال أنا فلان بن فلان لم يبع السامع أن يشهد على نفسه ولا يقضي بقوله ما لم يثبت ذلك بالبر والليل هو الاشهاد وذلك يثبت بغير عتق حقيقة او حكمية كذا في القماء عتيقة في أوائل الشهادات

(٣) تقبل شهادة الذي على مثله الا في مسائل فيها اشهد قصر انسان على قصراني أنه قد علم حدا كان أو يشان فلا يقضي عليه بخلاف ما إذا كانت نصرة كافي في الخلاصة الا إذا كان ميتا وكان له ولي مسلم يدينه غنما تقبل للارت وبسلي عليه يقول وليه كافي الخاصة اشهاد كافر مات وله اثنان مسلم وكافر فأقام المسلمينة مسلمة أو كافر على أنه مات مسلما وأقام الكافرية نية على موته كافر بأرضي بالارت للمسلم ويصل عليه كأولدين مسلم وكافر يحكم بالسلامة من شهادة أهل الذمة من شهادات المحيط للسرخسي • الموكلم يودى والغريم مسلم وجاءه الوكيل يشهد نصرا لم تقبل لأن هذه شهادة النصرا قامت بالوكالة على المسلم مقصودا فان الغريم نصرا أيضا تقبل لأنها قامت على النصرا في مقصودا

كافي في الولاء (١) في الأول من الشهادات البرازي نو كذا في الخلاصة * الشهادة بالعتق لأجل بشرة وبسماع عندنا خلافا لشافعي * والشهادة بالولاء لأجل بشرة عند أبي حنيفة ما لم يعين نصر يرموله وهو قول أبي يوسف الأول وعلى قوله الثاني نحل وقول محمد مطارب (مح) والعتق كالولاء اختلافا في الثاني عشر من الفصولين * وفي الخصائل قدم رجل بلده وذكر أنه ابن فلان وأقام طويلا لم يبع لأحد أن يشهد أنه ابن فلان حتى باقى رجلين من أهل بلده يشهدانه (٢) من أوائل شهادات البرازية

• (السابع في شهادة أهل الكفر والشهادة عليهم)

(٣) وتقبل شهادة الكافر على العبد الكافر للتاجر وان كان مولا مسلما وعلى العكس لا تقبل والوكيل مع الموكلم يتجزأ العبد مع المولى في باب شهادة أهل الذمة من شهادات محيط السرخسي ملخصا • كافر مات وأوصى الى رجل مسلم فشهد كافر ان يدين على الميت فان القاضي يقبل شهادتهما وفي الفهرية وان كان الوصي مسلما في الحادى عشر من شهادة التناظرية • اذا شهد كافر ان على شهادة مسلمين الكافر على كافر بحق أو على قضاء قاضي المسلمين على كافر مسلم أو كافر لم تجز شهادتهما في باب الشهادة على الشهادة من شهادات المبسوط للسرخسي • قال محمد في اجماع مسلم ادعى أن فلانا نصراني مات وأوصى اليه وأقام شهودا من النصاري فان أحضر غريبا نصرا يثبت الشهادة على قبا سوا استحسانا وتعدى الى غيره وأما إذا حضر غريبا مسلما القاضي أن لا تقبل شهادتهم عليه وهو قول محمد أولا وفي الاستحسان تقبل في الحادى عشر من شهادة المحيط البرهاني • والذي بينا من الجواب في الوصاية فهو الجواب في النسب حتى لو أقام نصراني يمينه من النصاري أن فلانا مات وأنه ابنه ووارثه لا يعاون له ووارثه غيره وأحضر غريبا لم يثبت كافر أو تقبل شهادتهم قبا سوا استحسانا فان أحضر غريبا مسلما القاضي أن لا تقبل وفي الاستحسان تقبل من المحلل المزبور • ولو أن مسلما ادعى وكلة من نصرا في بكل حق له في الكوفة وأحضر غريبا مسلما وأقام عليه شهودا نصرا لا تقبل لأن هذه شهادة نصرا في قامت على المسلم مقصودا فلا تقبل فرق بين الوصاية والوكالة والفرق أن الايصاع غالبا يكون حالة الموت في دورهم والمسلمون لا يحضرون دورهم عند موتهم غالبا فلهذا شهادتهم لم ينافر كناصرنا لقتلهم من البطان وأما وكالة فتقع خارج دورهم غالبا والمسلمون يمتثلون خارج دورهم فمن كان اشهاد المسلمين عليه فلا ضرورة الى قبول شهادته أهل الذمة فان أحضر نصرا يثبت شهادتهم لكونهم بحاجة على النصرا في (٤) من المحلل المزبور وعامة فيه ولا تجوز شهادة اثنين على وكيل المسلم مسلما أو ذميا بقبض دينه من مسلم أو ذمى فان كان الطالب ذميا والوكيل مسلما والمطلوب ذميا جازت شهادتهما وان كان المطلوب مسلما غير ابا الدين والوكلة جازت أيضا شهادتهما وان كان مكر الا وكلة لم تجز شهادتهما في الأول من وكلة الكافي وفي السرخسي والمبسوط تفصيل بأقصر عبارة • ولو كان مسلم في يديه دار فادعى ذمى فيها دعوى ووكل وكيلة بشهادة أهل الذمة

وعلى الغريم المسلم ما وحسبك في باب الشهادات على الوكالة من شهادة المحيط للسرخسي • (٤) واذا قبل لم تجز القاضي هذه الشهادة وتعدى بالوكالة كذا في قضاء على جميع الغرما من المسلمين وغيرهم حتى لو أحضر غريبا مسلما بعد ذلك وهو يجمع دونه كانه لم يكلفه القاضي اقامة الدية على الوكالة في حق جميع من كان بالكوفة كذا في المحيط المحلل المزبور

(١) ولو وكل كافر مسلماً بمصومة شهيد

عليه كافران يالدين قبلت البيعة كذا في
المبسوط للسرخسي قبيل شهادة النساء

عند

(٢) لأن الوكيل الشراء المبيع في
حقوق العقد كانهما قد انفسه فانهما يقوم
هذه البيعة على المسلم كذا في المبسوط قبيل
شهادة النساء

عند

(٣) وما نقل عن الذخيرة مختاراً لما في
اصطيين ولما في المبسوط في أواخر باب
الشهادة على الشهادة وهو رواية الزوار

مصرح به في المحيط

(٤) وكذا في الحادى عشر من شهادات
التاريخية بعين عبارته وقال فيه
هكذا ذكر في عامة روايات كذا في الأصل
وذكر في بعض الروايات أنه لا تقبل هذه

الشهادة أصلاً

(٥) وأعاد في التاريخية هذه المسألة بعد
تحقيقه تقريراً وقال بهذا كذا في المتنق عن
أبي حنيفة أي أقضى نصف الدين في حصة

النصراني وأبطل النصف وذكر عن أبي
يوسف أن أقضى بذلك في حصة النصراني
ولا أقضى على المسلم بشئ فتبين بما ذكر
في المتنق أن المذكور في الجامع قول أبي

يوسف ومحمد

وفي التاريخية تفصيلاً عن الظاهرية
نصراني مات وترك ألف درهم فجاء مسلم
ونصراني وأدعى كل واحد منهما ما ألف

درهم وأقام كل واحد منهما شاهدين
نصرانيين فإن القلب كالمسلم في قول
أبي حنيفة ومحمد ورفق وقال أبو يوسف

الألف بينهما نصفان وفيه تفصيل عن
العمون قال هشام قال محمد هذه أقوله
الأخر وكان قول أبي يوسف مشتمل قول
أبي حنيفة ثم رجع إلى هذا القول وقال

بينهما

لم تجز شهادتهم على الوكالة أقر المسلم بالوكالة أو أنكرها وكذلك العبد والوثوب وما
أشبههما فإن كان ذلك في دين وهو مقرب وبالوكالة أجبر على دفعه إلى الوكيل وليس
هذا كالأوكالة في المصومة من محل الزبور * إذا وكل المسلم الذي في خصوصته شهيد
شهيد من أهل الذمة على إبطال حق المسلم لم يجز ذلك على ذلك المسلم ولو كان المسلم هو
الوكيل والذي صاحب الحق فشهده عليه قوم من أهل الذمة جاز ذلك (١) واستشهد بالذي
إذا أوصى إلى مسلم فشهده قوم من أهل الذمة عليه بحق قبلت الشهادة من وكالة المبسوط
للسرخسي ملخصاً * (م) ولو أن كافر أو كل مسلماً بشراء أو بيع لم أجز على الوكيل من
البيعة إلا مسلمين (٢) ولو أن مسلماً وكل كافر بذلك أجز على الوكيل الشهود من أهل
الكفر * (الذخيرة) (٣) قال أبو حنيفة وأبو يوسف إذا وكل النصراني مسلماً يبيع ثوباً أو
يشترى ثوباً فشهده عليه نصرانيان بالبيع وهو يبيح ذلك جاز ذلك الشراء في
الحادى عشر من شهادات التاريخية وعامة فيه * وإذا أدى رجل مسلم على مسلم مالا بدخ
المطلوب وأدعى الطالب كفاية رجل من أهل الذمة بالمال بأمره ويحسد الكفيل ذلك فشهده
رجلان من أهل الذمة على ذلك فإنه لا يجوز على المسلم بشئ من ذلك ويجوز على الذي حتى
يؤخذ الكفيل بالمال وإذا أدى لا يرجع على الأصل هكذا ذكر في عامة الروايات وذكر في
بعض روايات هذا الكتاب وقال لا تقبل الشهادة أصلاً في الحادى عشر من شهادات المحيط
البرهاني (٤) * (م) إذا مات الكافر وترك ثلثين وترك ألفي درهم فاقسمها بينهما ثم أسلم
أحدهما ثوباً كافر وأدعى لنفسه مائة على الميت وأقام على ذلك شاهدين كافرين قال في
الكتاب أجز ذلك في حصة الكافر خاصة (٥) ما إذا مات الكافر فجاء مسلم وكافر وأدعى كل
واحد منهما ما بدأ فقام كل واحد منهما بمائة من أهل الكفر قال في الكتاب أجز ثمة المسلم
وأعطيت حصة فإن بشئ كان للكافر وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أن التركة تقسم
بينهما على مقدار بينهما في الحادى عشر من شهادات التاريخية وكذا في المحيط * (م)
قال محمد في الجامع نصراني مات وترك مائة درهم وأغبروا فقام مسلم شاهدين نصرانيين أن
عليه مائة درهم وأقام مسلم ونصراني شاهدين نصرانيين عليه بمائة درهم بينهما يقضى
للمسلم المنفرد بثلاث مائة ويقضى بثلاث المائة بين الشريكين نصفان ثم النصراني الشريك
يأخذ من ثمة بركة المسلم ما أخذ لتصدقهما أن الدين مشترك بينهما ما بقي من النصراني
الشريك ينضم إلى ما في يد شريكه ولو كان مكان المسلم المنفرد نصراني منفرد وباقي المسألة
بجهاة أقواله تقسم بينهما أثلاثاً لكل واحد منهما الثلث ولو كان شهود الشريكين
مسلمين وشهود النصراني المنفرد نصرانيين وباقي المسألة بجهاة كان هذا والآخر سواء وإن
كان شهود النصراني المنفرد مسلمين وشهود الشريكين نصرانيين وباقي المسألة بجهاة يقضى
لنصراني المنفرد بنصف المائة ويقضى بالنصف الآخر للشريكين في الحادى عشر من
شهادات التاريخية وكذا في المحيط البرهاني * ولو شهد على إسلام النصراني رجل
وأمر أن آمن من المسلمين وهو يبيح بعد أجبر على الإسلام ولا يقتل ولو شهد رجلان من أهل
دينه وهو يبيح فشهدا ما بطل وكذا لو شهد النفاق من المسلمين على الإسلام لا تقبل

(١) وفي رواية أخرى نقلنا عن المتنق شهادتيان على نصراني أنه أسلم يجبر على الإسلام ولا يقتل وذكره بنده بقرينة من رواية نقلنا عن الاجناس وقال في نوادر ابن رستم لو شهد

بختلاف ما لو شهدوا على نصراني فأنما لا تقبل عليه

وروي المصنف عن أبي يوسف أنه قال لا تقبل شهادة أهل الذمة على إسلام الكافر في حالة الحياة وأقبلها بعد الموت وإن لم يكن له ميراث يجب لأحد بشهادتهم وروي عن ابن أبي عمير في الأملاء رجل من أهل الذمة مات فشهد مسلم عدل أو مسلم أنه أسلم قبل موته أو أنكر أو لبأؤه من أهل الذمة ذلك خبرنا له وللبأؤه من أهل الذمة بجاهه وإن ظاهره قال ويغني للمسلم أن يغلبوه ويكفؤوه ويصلوا عليه وكذلك إن كان محدودا من قذف بعد أن يكون عدلا كذا في الحادى عشر من شهادات التارخانية

وفي شهادة العدة لله در الشهيد ذبيان شهدا على ذبي أنه أسلم لا تقبل لأن في زعمهم أنه من تدوشهادة أهل الذمة على المرتد لا تقبل

وفي مقطعات شهادات الظهيرة لو شهد رجل وامرأتان من أهل الإسلام أنه أسلم وهو يجبره الإمام على الإسلام ويحبس ولا يقتل لأن نفسا لا تقتل بشهادة النساء في موضع ما

رجل مات وترك اثنتين شهد مسلمان أن أباهما مات نصرانيا لو شهد نصرانيان أنه مات مسلما تقبل شهادة النصرانيين لاثبات الإسلام كذا في شهادة العدة

للمصدر الشهيد
(٢) لأن شهادتهم على إسلامه في حكم الميراث قامت على أولاده الكفار وشهادة بعضهم على بعض حجة كذا في الخاتمة في فصل الشهادة الباطلة

ولا يصلي عليه بشهادتهم (١) من المحل المزبور وتغامفه فيه شهد نصرانيان على نصراني أنه قد أسلم وهو يجبر على شهادتهما وكذلك لو شهد رجل وامرأتان من المسلمين وبترك على دينه جميع أهل الكفر في ذلك سواء ولو شهد نصراني على نصراني أنه أسلم جازت وقد أجبرت على الإسلام ولا تقتل وهذا كله قول أبي حنيفة وفي نوادر ابن رستم تقبل شهادة رجل وامرأتين في الإسلام رجل نصراني ويجبر على الإسلام ولا يقتل في قول أبي يوسف وكذلك شهادة النصرانيين على نصراني أنه أسلم وقال محمد لا تقبل شهادتهما ولو أسلم على الإسلام كما قال أبو حنيفة الكل في الاجناس في كتاب ألفاظ الكفر من الخلاصة * وفي المتنق شهادة نصرانيان على نصراني أنه مات مسلما وليس له ميراث يجب لامتدلاته تقبل شهادتهما ولا يشعده مسلما وعن الثاني أنه لا تقبل في الحياة وتقبل بعد الموت بخلاف ما لو مات نصراني عن ابن نصراني وابن مسلم فبهرن الابن المسلم نصراني على أنه مات مسلما وسأل الميراث تقبل في حق المال وورث منه الابن المسلم (٢) وإذا قضى به شفعه مسلما ورضي عليه في نوع في الشهادة على النبي من شهادات البرازية ولو لم يشهد عن إسلامه غير الوصي يصلي عليه بقوله وليه المسلم ولا يكون له الميراث في فصل الشهادة الباطلة من الخاتمة * مسلم باع عبدا من نصراني فاستحقه نصراني بشهادة نصرانيين لا يقضي له لأنه لو قضى لرجع بالثمن على المسلم ولو كان المشتري النصراني باعه من مثله وسلمه ووجد المشتري به عيبا وبرهن نصرانيين على أنه كان معيبا بهذا العيب عند البائع المسلم قبل قبض النصراني يرد على النصراني العيب وليس له أن يرد على المسلم حتى يبرهن على العيب عنده بشاهدين مسلمين وروى نصراني قال لعبداء المسلم أنت حرأت دخلت هذه الدار فشهد نصرانيان بتحقيق الشرط لا تقبل في نوع في الشهادة على النبي من البرازية قال في المتنق عبداء نصراني ثم باعه المشتري من نصراني آخر ثم حتى تداولته عشرة أيدي من الباعة كلهم نصارى ثم أسلم واحد منهم ثم ادعى العبد أنه حر الأصل وأقام على ذلك شهودا من النصارى قال زفر لا تقبل بثبته سواء أسلم أو لم أو أسرهم أو وسطهم حتى يقيم البينة من المسلمين وقال أبو يوسف أن كان المشتري الآخر هو الذي أسلم لا يقبل بثبته وإن كان غيره أسلم أقضى وتزادوا الثمن فيما بينهم حتى ينهى إلى المسلم فلا يؤخذ بقرينة الثمن ولا من قبله من الباعة وهذا قول أبي حنيفة وزفر في الحادى عشر في شهادة أهل الكفر والشهادة عليهم من شهادة التارخانية وكذا في المحيط البرهاني قال ابن جماعة عن محمد بن نصراني شهدا على مسلم ونصراني أنهم ما قالا مسلما عدلا قال لا يجوز شهادتهما على المسلم وأدرا عن النصراني القتل واجعل عليه الدية في ماله من المحل المزبور * ولا تقبل شهادة كافرين على شهادة مسلمين وعلى عكسه تقبل في شهادة أهل الذمة من المحيط للسرخسي ملخصا ولا تقبل شهادة أهل الذمة على كذب فائى المسائل لثبتي على ذبتي في الرابع والعشرين من قضاء المحيط البرهاني

(الناس في الاختلاف بين الدعوى والشهادة واختلفوا في الشاهد)

قال الشهادة لو خالفت الدعوى بزيادة لا يحتاج إلى اثباتها وينقصان كذلك قال ذلك لا ينجح فيها

(١) وفي الرابع عشر من دعوى النصاب يعني نصاب الذنهاب ادعى المقتضى: رسل فشهدوا أنه حرز لا تقبل وفي الامة تقبل لان الدعوى ليست بشرط في حقها وكذلك في المطلق والوقف قال وقال الشافعي الامام (٢٩٥) دعوى العتق والشهادة أنه حرز مقبولة

وعلى هذا اذا ادعى أنه حرز الاصل فشهدوا أنه أعتقه فلان تقبل لانهم شهدوا بأقل مما ادعاه وفيما ذكرنا وان شهدوا بأن كثر لأن الاصل هي الحرية وهم شهدوا بذلك قال وقال الامام شافعي اذا شهدوا أنه أعتقه فلان لا تقبل اذا ادعى هو حرز به الاصل لانه ادعى أنه ما جرى الرق عليه أصلا وادعاهم شهدوا على وجه يحتمل ذلك

رجل ادعى ان مولاي أعتقني وشهدا أنه حرز لانه يدعي حرية عارضة وشهدا بحرية عارضة فحضر في حرز به الاصل وهي زائدة على ما ادعاه وقيل تقبل لانهم لما شهدا أنه حرز يشهد بنفس الحرية اقول فسمه نظر لانه لا يشهد بغير ما مر من دليل الرق قال والامة لو ادعت أن فلانا أعتقني وشهدا أنهم حرز تقبل اذا ادعى وليست بشرط هنا ولو ادعى حرز به الاصل وشهدا أن فلانا حرز به قبل ترده وقيل تقبل لانهم شهدا بأقل كذا في الحادي عشر من الفصول ملخصا

(٢) أي في جنسه أو مقداره كأي المنسوط وخزانة الاكل

(٣) قوله (قيد) أي فاضى بديع

(٤) وفي شراء الاقتضية شهدا على البيع بلا بيان الا ان شهدا على قبض الثمن تقبل كذا في زبدة التناوي في الفصل الثالث من الباب الثاني من الشهادات

في

(٥) ادعى أن مولاي أعتقني منذ أربع عشرة سنة وشهدا على عتقه سبع سنين

تقبل

قوله ومثله لو شهدا على اقراره بمال فضا لأقوى يوم كذا والمضى لم يذ كر اليوم أتشهدوا ولم يؤخر خاوا المضى أن يخ أو شهدا أنه أعتق بذلك وقد أطلق المضى أو ذكر المضى الممكن ولم يذ كر اه أو ذكر المضى مكانا واهما سمعا غير ذلك الممكن أو قال المضى أقر وهو راكب فرس أولا بس عامة فلا أقر وهو راكب أولا كرسا ولا بر قلدسة واشياء ذلك فانه لا يمنع القبول لان هذه الاشياء لا يحتاج الى الثبوت فذكرها والركوت عنهما سواء وكذا لو وقع مثل هذا التناوب بين الشهادتين لا يضر من شهادات القاعدية * عبد في يد رجل يزعم أنه ملكه فادعى العبد علمه أنه حر الاصل وشهدت الشهرة وأن صاحب اليد اعترف لا تقبل وقيل تقبل وعلى العكس لا تقبل وقيل تقبل في الوجهين جميعا (١) في السابع والعشرين من دعوى التنا خاتمة * ادعى شراء دار في يد رجل وشهد شاهدان ولم يسميا الثمن والبايع ينكر ذلك فشهدا بمأطلة وكذا لو سميا الثمن واختل في جنسه أو في مقداره وان شهدا على اقرار البايع بالبيع ولم يسميا الثمن ولم يشهدا بقبض الثمن فشهدا بمأطلة وان فلا أقر عندنا أنه باعهم منه واستوفى الثمن ولم يسم الثمن فهو جائز في الشهادة في الشراء والبيع من المبسوط ملخصا * شهدا بالشراء وسميا الثمن تقبل وان لم يسميا أو اختل في الثمن (٢) ولم يشهدا بقبضه لا تقبل وان شهدا بقبض الثمن تقبل الشهادة على الشراء المجرد والمبيع في يد البايع تقبل وان كان في يد غيره لا تقبل الا اذا شهدا أنه اشتراه والبايع يملكه أو ملك هذا المضى اشترا من فلان بكذا وقدفد الثمن أو أنه اشتراه وقبضه وان شهدوا أنه باع وسلم تقبل وان شهدوا أنه باع وكان في يده ولم يشهدوا بالبيع قبل تقبل وقيل لا تقبل في الشهادة في البيع والشراء من شهادة الوجهين ليس بشئ * ادعى محمد وادعى بيب الشراء من فلان ودفع الثمن اليه وقبض المضى بالرضا فشهدوا بأنه ملكه بالشراء منه لا تقبل الشهادة لانه دعوى الملك بسبب والقاضي أيضا لا بد أن يقضى بذلك السبب ولم يذ كر الثمن لا قدره ولا وصفه والحكم بالشراء بمنجهول لا يضر في الجنس الثالث من شهادة البرائة تقبل زيادات الشهادة * ادعى بيع شئ ثمن معلوم فشهدوا بالبيع فساء لهم القاضي عما به أي كم كان الثمن فقالوا لا نعلم قال لا نسمع وفي النكاح نسمع قلت قال (قيد) (٣) ان قالوا وسلم اليه تقبل والا فلا يساسا على مسألة التقي ولو شهدوا بالبيع بأن قالوا سلم اليه بدل الصلح تقبل والا فلا (٤) في أحكام الشهادة من التناوي الصريحة * وفي المتي ادعى ملكا مطلقا مؤرخا وقال قبضه منه منذ شهر وشهدا على مطلق الملك بلا تاريخ لا تقبل وعلى العكس تقبل في المختار وقيل لا ودعوى الملك بالاث كدعوى الملك المطلق ادعى أنه اشتراه منه سنة وشهدا على الشراء مطلقا بلا تاريخ تقبل وعلى العكس لا ادعى أنه اشتراه منذ شهرين وشهدا على شرائه منذ شهر تقبل وعلى العكس لا (٥) في الثالث من شهادة البرائة والخاصة وغامه فيه * وفيه لو ادعى ملكا مؤرخا وشهدا على مطلق الملك بلا تاريخ لا تقبل ولو شهدا أحدهما بملكه مؤرخ والاخر عطلق الملك فلو ادعى ملكا مؤرخا وشهدا على الشراء لا تقبل والمطلق تقبل ويقضى بملك مؤرخ في الحادي عشر من الفصول * وفي العتاق ادعى أنه منذ سنة وشهدا أنه له منذ سنتين لا تقبل وعلى العكس تقبل في الثالث من شهادة زبدة التناوي * (ط) ادعى أناد وقال خيما

منه ثمن في شراءه متى وخمسائة ثمن متاع شراءه متى وشهدا بخمسة مائة مطلقا تقبل في خمسة مائة
 وذكر السبب ليس بشرط وهذه نص على أنه في دعوى الدين بسبب لو شهدا به مطلقا تقبل
 ولا يشترط ذكر سببه وبه أفتى (ظ) في الحادى عشر من الفصولين * (الكبرى) ولو ادعى
 أنسا وقال خمسة مائة منها من ثمن عبد قد قبضه وخمسائة من ثمن متاع قد قبضه فشهد له أحد
 الشاهدين بخمسة مائة من ثمن عبد قد قبضه وشهد الآخر من ثمن متاع قد قبضه يجوز من
 ذلك خمسة مائة ويجعل المتاع هو العبد (١) في الحادى والعشرين من شهادات التاتار الحانية
 وكذا من شهادة الولوالجية * قال ادعى ألفان من الحارية فشهدا مطلقا تقبل وكذا لو
 شهدا على إقرار المدعى عليه بألف مطلقا وان ادعى ألفا مطلقا فشهدا بألف من ثمن
 الحارية تقبل أيضا من دعوى القاعدة ملخصا * قال محدود دعى كد بسبب معلوم
 وهو الشراء وكراهان بر ملك مطلق كواهى دادنه قاضى فشهدا بانه من كواهان كواهى
 مبدعند بر ملك بدان سبب معلوم يشترط انى أجابى (٢) من المحل المزبور * وفي الجامع
 ادعى ملكا مطلقا وشهدا بسبب معين تقبل وفي العكس لا وفي الاجناس بسأل الحاكم
 المدعى بطلاق المالك المالك بالسبب الذى شهدا به بسبب آخران قال به قضى وان قال بآخر
 لا يقضى بشئ أصلا وفي الاقضية الشهادة بالمالك المطلق اذا كان الدعوى ملكا بسبب
 كاشرا أم لا تقبل اذا كان دعوى الشراء من رجل معلوم وهو فلان بن فلان اما اذا
 قال اشتريت من رجل أو قال من محمد تقبل الشهادة على المالك المطلق وذكر الزوار تقبل
 لا تقبل وان ادعى من مجهول لأن في هذه شهادة بزيادة ما يدعيه فلا تقبل وفي الحبس
 ادعى الشراء من رجل أو ادعى الارث من أبيه فبهر على المالك المطلق لا تقبل وهذا اذا
 ادعى الشراء من معلوم أم لا وادعى من مجهول بأن قال من محمد مثلا وشهدا بالمطلق تقبل
 وسبب فى الدعوى في أول الثالث من شهادات البرازية وكذا في أوائل الحادى عشر
 من الفصولين • ادعى الشراء مع القبض وشهدا بالمالك المطلق فقبضه اخذ لاف المشايخ
 وجواب الاكثر على عدم القبول وذكر القاضي ادعى بسبب وشهدا بالمالك المطلق لا تسع
 ولا تقبل لكن لا تطل دعواه الاولى حتى لو قال أردت بالمطلق المقيد يسع كما زمان برهن على
 أنه وفي الذخيرة الفتوى على أنها لا تسع ولا تقبل ويكون تناقضا (٣) في نوع في الدفع
 من دعوى البرازية ويحى * جنه في الثاني عشر من الدعوى من مجموعنا هذا * (م) ادعى
 الشراء فشهدا بالهبة والقبض لا تقبل فان قال بخدنى الشراء فاستوفيته وأعاد البيعة على
 الهبة والقبض تقبل في الثالث من شهادات زبدة الفتاوى • ولو ادعى أنه ورثه من أبيه
 وبما به شهود فشهدوا له أنه ولا تخم الخائب مرات عن أبيه مما جازت شهادتهم لا نهى
 شهدوا له بأقل مما ادعى في الشهادة التي تخاف الدعوى من شهادة الحانية • ادعى خمين
 دينار بسبب الكفالة وخمين بسبب القرض فشهدوا أن له عليه مائة ولم يذكر السبب
 تقبل في الحادى عشر من دعوى نصاب المتهمة • ادعى بسبب وشهدا بالمالك المطلق ان
 كانت الدعوى في الدين تسع وان كانت في العين فلا وافرقة معلوم من دعوى القاعدة *
 (ط م) ادعى على آخر دى بسبب وشهدا بالدين مطلقا تقبل وأثمة بخارى بأجمعهم أجابوا به

(١) ووقع في الحانية في أوائل باب الدعوى
 فتقضى للمدعى بالثبوت والظاهر أنه سهو من
 النسخ
 (ترجمة)

(٢) ادعى محدودة واحدة بسبب معلوم
 وهو الشراء وشهدت الشهود على المالك
 المطلق ولم يسع القاضي فشهدت الشهود
 على المالك بذلك بسبب المعلوم هل تسع
 أم لا أجاب لا

(٣) وفي آخر الباب الثالث من شهادات
 النصاب قال القاضي الامام بهى فاضيلان
 لا تقبل لانه أقر أن ملكه بسبب الشراء
 وإقراره بجنه عليه ويحى مقامه في الثاني
 عشر من كتاب الدعوى من مجموعنا هذا
 سجد

(ش) لا تقبل كإدعى العين (ط) في نحو هذا الاختلاف المشايخ ولو ادعى المدعي قضاء دينه وهو ألق قسمه وانه أعطى لرب الدين ألفا ولم يقل وعين الدين فقيهه اختلاف المشايخ فنية في الاختلاف بين الشهادة والدعوى وكذا في الحادى عشر من الفصولين * وإن ادعى رجل دينا على رجل ولم يبين السبب فشهدت الشهادة بالسبب جازت شهادتهم وإن ادعى دينا بسبب فشهدت الشهادة بالملك المطلق قيل لا تقبل شهادتهم (١) كالأدعى ملكا بسبب فشهدت الشهادة بالملك المطلق والصحيح أنها تقبل ذكره في كسالة الأصل قاضخان في أوائل باب الدعوى * (ج) شهدوا أنها امرأة وحلله قيل لا تقبل ما لم يشهدوا على العقد وقبل أشار مجرد إلى أنها تقبل فانه قال لو قال المنهوع عليه بالزنا في تزويجها أو قال هي امرأة في دري عنه الحقة سوى بين الأمرين فدل أنها امرأة واحدة قبل كذا (ك) وفي (ط) ادعى أنه تزويجها وشهد أنها منكوحته وأدعى أنها منكوحته وشهد أنه تزويجها فقبل إذا انكح سبب متعين لكون المرأة منكوحته فاستوى ذكره وتركه * (فش) ادعى نكاحا مطلقا بلا تاريخ وشهد أنه تزويجها في شهر كذا لا يقبل لا كذاب انتهى شهوده وفي عكسه قبل في الفصل العشرين من الفصولين * شهدا بتزويج الأب لا يقبل من اليه الا يقبل لا تقبل إذا انكح معاوضة فتكون الشهادة باليجاب شهادة بالقبول وكذا لو شهد أحدهما كما بين بخواست ابن زنا وشهد الآخر ابن زنا خود را بن داد (٢) تقبل وكذا لو شهد أحدهما أنه باعه منه وشهد الآخر أن هذا اشتراه منه فتكون الشهادة بالشراء شهادة بالبيع في آخر الحادى عشر من الفصولين وكذا في الرابع عشر من العمادية * ادعى أن أوليا تزويجها منه فأنكرت فغابها حين شهد أحدهما أنها تزوجت نفسها منه والآخر أن وليها تزويجها منه لا تقبل للتناقض ولو كان ادعى بعده هذه الشهادة والدعوى إنما تزوجت نفسها منه وشهدا بذلك تقبل ولا يكون تناقضا لأن التزويج مما يتكرر فبئس التوفيق بأن يكون الولي زوجها ثم تزوجت نفسها منه في الرابع عشر من نكاح البرازية * وفي (فش) ادعاء ملكا مطلقا وشهدا بسبب ثم شهدا بمطلق تزويجها ثم ما يطلق لاحدهما لم يشهدا بسبب حصل دعوى المطلق على السبب فلا تقبل شهادتهما ما يطلق بعده ولو شهدا بمطلق ثم بسبب تقبل شهادتهما لأنهما شهدا ببعض ما شهدا به أولا لا تقبل (٣) ولو ادعى تسامحا شهدا بمطلق تقبل لا في عكسه لأن دعوى المطلق دعوى أولوية المثلثة على مدعى الاحتمال وشهادة الشايع شهادة أولوية الملك على التيقن فقد شهدا بكثرة ادعاء فترد وهذه المسئلة تدل على أنه لو ادعى تسامحا بمطلقا تقبل لا لو ادعى مطلقا ثم تسامحا (ط) ادعى نكاحا وشهدا بسبب ترده * (فش) لو ادعى مطلقا وشهدا أحدهما بمطلق والآخر بسبب تقبل بخلاف عكسه ويحك عليك حادث فلا يكون له الزوائد (ج) لا تقبل الشهادة في أوائل الحادى عشر من الفصولين * (ط) ادعى أنه وقبضه والد بدغير حق وأرخ وشهدا بقبض مطلق لا تقبل لأن الشهادة بقبض مطلق بلا تاريخ تحل على الحال والذي يدعى الفعل في الماضي والفعل في الماضي غير الفعل في الحال كالأدعى قتله منذ شهر وشهدا بقتله في الحال وصككوا له في قبضه مطلقا وشهدا بقبض مؤرخ لا تقبل لما رأوا إذا وقع وقار أردت بالمطلق قبضه من

(١) الظاهر أن القائل شمس الإسلام قائم في آخر الباب الثالث من شهادات النصاب لو ادعى الدين بسبب القرض وهم شهدوا بالدين مطلقا أفنى شمس الإسلام الأوزجى بدى أنه لا تقبل على قياس الملك عند

(ترجمة)

(٢) أن هذا طلب هذه المرأة وشهد الآخر أن هذه المرأة أعطت نفسها هذا

(٣) وفي البرازية في نوع في الشهادة على الشراء شهدا بالشراء شهدا بالملك المطلق تقبل عند

ذلك الوقت فتقبل قبل تقبل فيه بلا فارق لأن المعلق أكثر وأقوى من المورخ فشهد بأقل مما ادعاه ولو ادعاه أنه لم يمتد سنة وشهد أنه لم يمتد عشر سنين لا تقبل وفي عكسه تقبل لأنهما شهدا بأقل مما ادعاه ولو ادعى شراءه بتاريخ وشهد أنه بتاريخ أو عكس قبل تقبل وقيل لا * (فش) ادعى قبضه بغير حق وشهد أنه قبل ويجعل القبض على القبض الخافى كما مر وتواء كان في الدعوى أو الشهادة فالورخ المدعى لا الشاهد أو عكس تشهد أنه لا اختلاف الوقت في الفعل كما مر بخلاف البسح فانه قول والاختلاف في القول لا يمنع وفيه ادعاه اربا من أبيه وبرهن على ملائمة موثقه فشهد أحدهما بإطلاق والآخر بربب يحكمهم لموثقه ثلاث بسبب ويجعل مطلق الشاهد لا يتجر على المقيد من المحل المزبور * ولو ادعى أنها متكوته ولم يبق التزويج وشهد أنه تزوجها أو ادعى أنه تزوجها وشهد أنها متكوته وحده تقبل إذ النكاح صواب متعين أصيرة المرأة وزوجته فاستوى ذكره وتركه ولو ادعى ملكا في الحال وشهد أنه كان ملكه تقبل لأنها ثبتت الملك في الماضي وما ثبت في زمان يحكم ببقائه مالم يوجد المزيل من المحل المزبور ونعاه فيه مخلصا * (قنية) ادعى على آخره شاعلى موثقه وشهد أنه كان له عسى الميت دين لا تقبل حتى يشهد أنه مات وهو عليه وفيه لو شهد اعلى اقراره بدين فقال المشهود عليه أنه شهد أن هذا القدر على الآن فقال لأدري أهو عليه الآن أم لا لا تقبل شهادة * (فش) لو شهد أنه كان ملكه فكمكاه شهد أنه ملكه في الحال ولا يجوز للقاضي أن يقول امرؤ مملوك وى دانيات (١) فعلى هذا لو ادعى دينا وشهد أنه كان له عليه كذا أو قالوا ارباين قدر دقت ابن بود (٢) ينبغي أن تقبل كما في العين * (٣) وفي (ط) ما يدل على قبولها فانه قال لو أقر بدين عند رجلين ثم شهد عدلان عند الشاهد بدين أنه قضى دينة فشاها اقراره يشهد أنه كان عليه ولا يشهد أنه عليه وفيه وكذا لو شهد أحدهما أنه ملكه والآخر أنه كان ملكه تقبل شهادتهما اتفاقا لأنه في الحال معى لما مر (٤) وكذا الشهادة على النكاح والاقاربه فانه ذكر في (فش) ادعى نكاحه فشهد أحدهما أنه امرأته والآخر أنها كانت امرأته تقبل وكذا لو شهد أحدهما أنه أقر أنها امرأته والآخر أنها كانت امرأته لأن الشهادة باقراره بنكاح كان شهادة باقراره بنكاح حالي لأن ما ثبت في حال فعلى هذا لو ادعى ملكا مطلقا وشهد أنه ورثه من أبيه ولم يتزوا له في الحال أو شهد أنه امرأته من فلان ولم يتزوا له في الحال تقبل ولكن ينبغي للقاضي أن يسأل ثم يورد هل تعلمون أنه خرج من ملكه وكذا لو ادعى أنها امرأته ومتكوته حتى يشهد أنه كان تزويجها ولم يتزوا له في الحال تقبل من المحل المزبور * (فخ) لو ادعى دينا وشهد باقراره بالمال تقبل وتكون إقامة البينة على اقراره كافاة البينة على السبب * (شى) أفتى (شعير) بأنه لا تقبل * (ط) ادعى دينا وشهد أحدهما بالمال والآخر باقراره بالمال تقبل وكذا (عده) أيضا (ح) تقبل عند أبي يوسف (فش) مثل هذه الشهادة لم تقبل في العين لأنه حكم المطلق أنه استحق برؤاؤه والمالك بالاقارار بخلافه أقول الفرق بين العين والدين أن الدين لا يثبت الزواؤه فلا يلزم اختلاف المشهود به بخلاف العين * (فش) ادعى قرضا فشهد باقراره بالمال تقبل بلا بيان السبب * (بس) ولو شهد أحدهما بالقرض والآخر

(ترجمة)

(١) تعرفان اليوم أنه ملكه اه

(ترجمة)

(٢) هذا المقدار يكون له في ذمة هذا اه

(٣) اعلم أن عدم القول يجوز به في النقل

السابق وأما قوله ينبغي فهو من كلام

العمادى في فضله فلا يفتى به وأما قوله

إن الفرق يدل على القول فقد رده في فتح

القدير بأنه غلط ولا يدل على القول

فيكون المذهب في عدم القول

وكذا أفتى به مرارا لكن يحتاج الى

الفرق بين الشهادة في العقد وبين الدين

فان المصرح به في البزائية وغيرها بأنه

في العقد تقبل ابن تيمية في تعليقه على

الفصولين سند

(٤) من أنها ثبتت الملك في الماضي وما ثبت

في زمان يحكم ببقائه مالم يوجد

المزيل سند

- (١) هذا شيء ينسب للإعطاء ٥٤
(٢) (ترجمة)
(٣) ينسب للإعطاء ٥٤
(٤) لعل وجه النظر أن على هذا أثبت
الادنى وأدناها الودبعة عند
(٥) ذكر المسئلة في المحيط في الفضل
الثلاثين من كتاب الدعوى وقيل فيه كذا
ذكر في الجامع الصغير ذكر الطحاوي
عن أصحابنا جميعاً أنه لا يقضى بالقسور
ودليل القولين مذكور وفيه عند
(٥) وكذا في الخاتمة من عشر من الاستروثنية
٥٤
(٦) وإن كان المشهود به من جنس الفعل
حقيقة وحكما كما كالعصب والجنابة
واختلف الشهود في المكان والزمان
أوفي الأثناء والاخبار لا تقبل شهادتهم
فاضنيان في فصل في اختلاف الشاهدين
رحم الله ٥٤
(٧) كذا في خزانة الأكل عقلام فتاوى
صاعد ٥٤
(٨) وفي الثالث: شهادة المثبة أن شهداً
على معانة القبس جازت عندها وعند
بجدها شهدا على اقرار الراهن والواهب
والمتمتع جازت وعلى معانة القبس لا
يهد

بأقراره بالقسور تقبل (قش) * أذني درهمه أقرضوا شهداءهم هذا اللفظ كقوله إذا دأبت
لا يثبت القرض إذا القرض كما هو دأبت (٢) فكذا الودبعة دأبت وقيل يثبت
القرض لأن دأبت أيضاً أقول فيه نظر (٣) ولولا قال دأبت بسبب القرض تقبل (٤)
من المحل المزبور (٥) * ولو ادعى الاداء شهد أحدهما أنه أداه والاخر أن الدائن أقر
بقبضه لا تقبل لأن أحدهما شهد بالفعل والاخر بالقول * (ط) شهد بألف فقال أحدهما
أنه أقرضه والاخر أنه أقرضه ثم قضاه يثبت القرض لا القضاء * (م) شهد بألف فقال
أحدهما أقضاه منه فسماعه يثبت الألف لا القضاء لأن يشهد معه آخر ويثبت على ذلك
أن لا يشهد بألف حتى يقر المدعى أنه قبض فسماعه * (فقط) الشهادة بعدد عامه بالفعل
كمن ووصية وصدة يطلها الاختلاف في زمان ومكان والاعتدال وفي البيع والجاراة
والصلح والخلع لا يطلها الاختلاف في زمان ومكان وكذا الوشيد أحدهما بعدد والاخر
بأقراره لا يضر وكذا القرض ولو كان قسماً يقبض ولو شهد أحدهما بأقراره اليوم بألف
والاخر بأقراره أمس بألف تقبل * (ص) لو اختلف الشاهدان في زمان أو مكان أو أثناء
وأقراراً بشهد أحدهما على إنشاء والاخر على اقرار كان هذا الاختلاف في الفعل
حقيقة وحكما يثبت في تصرف فعلي تخنيطاً وتغيب أو في قول ملحق بالفعل كشكاح انتقمته
فلا وهو احضار الشهود يمنع قبول الشهادة وإن كان الاختلاف في قول محض كبيع
وطلاق وأقرار وإبراء وتحرير أو في فعل ملحق بالقول وهو القرض لا يمنع القبول وإن كان
القرض لا يسم إلا بالفعل وهو التسليم لأن ذلك محمول على قول المقرض أقرضتكم فصار
كطلاق وتحرير وبيع ولو شهدا برهن فاختلاف في زمانه ومكانه وهما يشهدان على معانة
القبض تقبل وكذا امرأه وصدة لأن القبض قد يكون غير مرة ولو شهدا بأقرار
واهب أو متمتع أو رهن بالقبض تقبل * (رحه) الاختلاف لا يتلوعن وجوه ثلاثة أتمافي
زمان أو مكان أو أثناء وأقرار وكل منها لا يتلوعن أربعة أوجه أتمافي الفعل أو في القول أو
في فعل ملحق بالقول أو في عكسه أما الفعل كعصب فبمع قبول الشهادة في الوجود الثلاثة
وأما القول المحض كبيع ورهن فلا يمنع قبولها مطلقاً وأما الفعل الملحق بالقول وهو القرض
فلا يمنع وأما عكسه كشكاح فبمع (٦) من المحل المزبور * ولو شهد أحدهما أنه وقفها يوم
النجس وشهد الاخر أنه وقفها يوم الجمعة قبلت الشهادة قبل هذا على قول أبي يوسف
أما على قول محمد فلا تقبل الشهادة لأن الوقت وإن كان قولاً إلا أنه يتضمن فعل التسليم
فإن التسليم عند مجرد شرط محتمه وكل قول يتضمن فعلاً كشكاح واختلافه في الزمان
أو المكان لا تقبل الشهادة في الثاني عشر من وقت الخبره ذكر في الجامع أنه إذا ادعى
ملكاً على شاهدين شهد أحدهما أنه ملكه وشهد الاخر على اقرار المدعى عليه أنه
ملك المدعى لا تقبل (٧) ولو كان الشهود به قولاً لا يسم إلا بالفعل كشكاح واختلف
الشهود على هذا الوجه لا تقبل شهادتهم وإن اختلفوا في عقد لا يثبت حكمه إلا بفعل
القبض كالمهبة والعبدقة والزهر فإن شهدوا على معانة القبس واختلفوا في الأيام
والبلدان جازت شهادتهم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف (٨) والقياس أن لا تقبل

(١) فان صيغة انشاء التذ في ما زنى وصيغة اخباره قول القاذف قدمة بالزمانا وشتمه بالزمانا وقت له باراني فصيغة انشاءه تخالف صيغة اخباره فلا تتفق الشهادة بان يخلاف البع فان صيغة انشاءه بعث منه وكذلك صيغة اخباره قالته ادعى أحدهما قواقر الشهادة على الاسترقاق بخلاف ما ذكر في القسمل (٤٠٠) في فصل يجب قواقر الشهادة والمذكرى بعد (٢) وفي الحادى عشر من الفصول

بعلامة (ص) سكنت شاهد البع عن بيان الوقت والمكان فساءلها القاضي فقال لا لانهم ذلك تعيل شهادتهما لانهم لم يكلفا حفظ ذلك شئ

(٣) في الحادى والعشرين من المحيط البرهانى قال ابو يوسف ما قاله ابو حنيفة قيس لكن استحسن فأقبل الشهادة بالهمة لكثرة الشهادات بازور شئ

(٤) ولا يقال اذا اختلف الشاهدان في سبب الملك فقد اتفقا على انك له فوجب أن يقتضى به الملك كالقول فلان على ألف من قرض فقال القمزة لابل من عن مبيع

يقتضى له بالالف واختلف السبب لا يضر وكذلك لو شهدا أنه أقر أنه كذل المدعى بالث درهم عن فلان فقال الطالب قد أقر بذلك لكن الكفالة كانت عن فلان آخر كان

لله دى أن يأخذ المال وكذا لو شهدا له بالث درهم من عن جارية فقال البائع انه قد شهدا على هذه الشهادة والذى لى عليه ألف درهم من عن متاع آخر

أرشد الشهود على الاقرار بالثمن ضمان جارية فغصبها منه وقد هلك لا تعيل هذه الشهادة بخلاف الاقرار بالثمن

(٧) انما لا يبرهن اذا كان حكم السببين واحدا كما في الاقرار بأن الف الواجب بالقرض والغصب واحدا وأما حكم السببين مختلفان الموروث من الأب

يقتضى حقوا غيرا يشتمه الموروث من الأثم من قضاة ديون الأب وتنفيذ وصاياه وغير ذلك لا تعيل كذا في قاضيان في المحل المزور عقيب هذه المثلثة شئ (٧) جوابا لبيان اه

وعرف قول زور ومحمد وان شهدوا على اقرار الراهن والواهب والمتصدق بالقبض جازت الشهادة في قولهم ولو شهدا على الرهن تشهدا أحدهما على معاشة القبض والاسترخى على اقرار الراهن بالقبض لا تعيل هذه الشهادة ويكون الرهن في هذا بمنزلة الغصب فان اختلف

شهود الرهن في جنس الدين أو في مقداره لا تعيل كالأول اختلف شهود البع في جنس الثمن أو في مقداره فاضحيان في الشهادة التي تخالف الدعوى من الشهادات برهن المالك فشهد أحدهما أن قيمة الغصب كذا وشهد الآخر على اقرار الغاصب لا تعيل برأيه تعيل الثاني من الغصب (له) شهد بنحو بيع واستخرا بقراره لا تعيل لانه قول فلا ترد الا اذا

كانت صيغة انشاءه تخالف صيغة الاخبار كذا شهد به وآخر باقراره (١) ولو شهد بنحو غصب وآخر باقراره بطلانه فعل في الحادى عشر من الفصول (ق) قع أقام شاهدين على الصلح فألحاهما القاضى الى بيان التاريخ فقال أحدهما طعن انه منذ سبعة أشهر أو أقل أو أكثر وقال الآخر طعن انه منذ ثلاث سنين وأزيد لا تعيل لما اختلفا في هذا الاختلاف

الفاضح وان كانا لا يجتابان الى بيان التاريخ (٢) قدمة في اختلاف الشاهدين من الشهادات وكذا في دعوى قيمة الدهر وعنده فيه وفي المتن شهدا على اقرار رجل بمال الانتم ما اختلفا في الزمان أو المكان أو المبدان قال الامام تعيل لانه على الشاهد حفظ عين

الشهادة لا يحفظها وزمانها وقال الثاني لا تعيل لكثرة الشهادات بازور فأعطاهما بالهمة (٣) ولو على الاقرار بالبيع والايقاع واختلفا في الزمان والمكان لا تعيل ولو سألهما القاضى عن الزمان أو المكان فقالا لا تعلم تعيل لانهم لم يكنا به قال أحدهما أقر في المسجد وقال الآخر

فما السوق أو قال أحدهما أقر غدوة والآخر عشية تعيل برأيه في نوع في اختلافهما في الرابع من الشهادة • ولو اتفق الشاهدان على الاقرار من واحد بمال واحد واختلفا فقال أحدهما كانا جاعا على مكان كذا وقال الآخر كانا في مكان كذا أو قال أحدهما كان ذلك بالفسدان وقال الآخر كان ذلك بالعشى قاله شهادة جازة لانهم اختلفا فيما لم يكنا به لانهم لم يكنا به جازة فلا يبرهن هذا الاختلاف مانعا في الخامس من شهادة الولو الجمة

مخلصا • ولو ادعى دارا في يد رجل أنه له فجاء شاهدين قد شهدا أحدهما بأدائه ورثها عن أبيه وشهد الآخر أنه ورثها من أمه قاله شهادة باطلة لانه لا وجه لتفريق بين الشهادتين وكذا لو شهدا أحدهما أنه اشتراها من فلان وهو يملكها وشهد الآخر أن فلانا آخر ورثها منه وهو قبضها (٤) فاضحيان في الاول من الشهادة التي يكذب المدعى شاعده • وجلان

شهدا لرجل على رجل بالث درهم من عن جارية باعها منه فقال البائع انه قد شهدا عليه والمدعى لى عليه عن المتاع أجرت شهدا ثم وأتا رجل المسئلة اذا شهدوا على اقرار المدعى عليه وبين الجارية قالت المسئلة مسطورة في الكذب أن من ادعى على آخر ألف درهم من مبيع والشهود شهدوا على الألف من ضمان جارية غصبها وقد هلك لا تعيل هذه الشهادة وتوفى في الاقرار تعيل وكذا في الكذابة لو شهدوا أنه أقر أنه كذل بالث درهم عن فلان فقال الطالب انه قد أقر بذلك لكن الكفالة كانت عن فلان آخر كان له أن يأخذ المال لانهم اتفقا فها هو المقدور فلا يبرهنه الاختلاف في السبب ولو قال الطالب انه لم يقر بها راعيا أو أنه كذل

عن فلان آخر فأنشدها بآلة لانه أكذب شاهد خلاصة في الثالث من الشهادة وكذا في البرازية ملخصا • رجلان شهدا بأنهم درهم لرجل على آخر وشهدا أنه قضى شهماة منه وقال المذني على عليه ألف وما قضى في شهماة وشهودي مصادقة في الشهادة على ألف ودرهما في القضية تقبل شهادتهما ولو قال شاهد في الألف حق في الألف ما طل وزور لا يقبل وكذا لو شهد الرجل على آخر بألف درهم وشهد أن للمذني عليه على المذني مائة دينار من المحل المزبور وكذا في الثانية في الأول من الشهادة التي يكذب المذني شاهده • ولو شهدا بأنه غصب منه هذين الثوبين فقال المشهود له أما أحدهما فلم يغصبه بطلت الشهادة ولو شهدا أن له على فلان ألفا وقضاء منها خمسة مائة وكذب المذني في القضية قالت مهادة جائزة (١) في العشرين من دعوى التنازعانية • (س) ادعى كفاة لشهدا باقراره بهما وشهد أحدهما أنها والآخر باقراره بهما تقبل (شخ) ولو شهد أحدهما بكفاة والآخر بجوازها تقبل في الكفاة لاشاء أقل وهذا أن اللذان جعلا كأنهما واحد في الحادي عشر من النصوص • (فح) ادعت أراضا وشهد أحدهما أنها بكفاة لكان زوجها دفعها إليه ما عوسا عن الدت يمان (٢) وشهد الآخر أنها غلبت بالزوج ما أقر أنه ملكها تقبل لأن كل بائع مقرر بالملك لشترية فكانت شهادته أنه أقر أنه ملكها وقيل ترد لانه لما شهد أحدهما أنه دفعه عوضا لشهد بالعد وشهد الآخر باقراره بالمال فاختلف المشهود به وأما لو شهد أحدهما أن زوجها دفعه عوضا والآخر باقراره أنه دفعه عوضا نقبل لاتفقهما كما لو شهد أحدهما بالبيع والآخر باقراره به من المحل المزبور ملخصا • ولو شهد أحدهما أنه أعتقه ما تزوجهما وشهد الآخر بقراره بذلك ثبت العتق دون التزويج لأن العتق يثبت بالقرار دون التزويج عتابة في فصل فيما يجوز الشهادة به • وإن اتفقا في الزمان والمكان واختلفا في الأجل وكانت الدعوى في الكفاة التامال فقال أحدهما ككفي به إلى شهر وقال الآخر كفي به إلى شهرين فإن كان المذني يدعى أقرب الاجلين قال القاضي يقبل شهادتهما وإن كان يدعى أبعد الاجلين لا يقبل شهادتهما (٣) وفي الذخيرة وكذلك لو شهد أحدهما أنه حال وشهد الآخر أنه إلى أجل تقبل الشهادة إذا كان المذني يدعى الحال وإن كان يدعى الاجل لا تقبل الشهادة (م) وإن كانت الدعوى في الكفاة بالنفس فنشهد أحد الشاهدين بأجل شهر والآخر بأجل شهرين ذكر شيخ الاسلام في شرحه هذه المسئلة على التفصيل أيضا إن كان المذني يدعى أقرب الاجلين قبل الشهادة وإن كان يدعى أبعد الاجلين لا تقبل وذكر شمس الأئمة الشرحشي في شرحه من غير تفصيل أن هذه الشهادة موقوفة في الخامس عشر من كفاة التنازعانية • وإن اختلف الشاهدان في المال فنشهد أحدهما أنه ككفي بذراهم وشهد الآخر بذناير لم يجب بشهادتهما شيء من ذلك ادعى الطالب أحد المدينين وأدعى الصنفين جميعا وإن اتفقا في المال أنه ألف درهم إلا أنهم اختلفا فقال أحدهما اقترض وقال الآخر غنم متاع وأدعى المذني أنه من غنم مبيع لا يقضى له شيء هذا إذا ادعى المذني أحد الصنفين فإن ادعى الصنفين جميعا قبلت شهادتهما وقضى له بألف درهم من المحل المزبور وفي القضية ثم شاهدان لرجل على

(١) وفي الجف من السادس من الفصل السابع عشر من دعوى الخلاصة أن تكذيب المشهود له الشهود وتفسيقه إياهم قبل القضاء يمنع القضاء وبعد القضاء يوجب بطلان القضاء على ما عليه اشارات الجامع وحكي عن القاضي أبي علي التبرقي أن تفسيق المشهود له الشهود بعد القضاء لا يوجب بطلان القضاء وكذا في البرازية قبل الخامس عشر من الدعوى سدا

(ترجمة)

(٢) هو ما يرسل إلى الزوجة من جهة الزوج قبل الدخول ويقال له بالتركي أغراق ويسمى في عرف مصر بالنشان • (٣) وأما إذا اختلفا في الزمان والمكان سواء كانت الكفاة بمال أو بنفس تقبل ذكره في التنازعانية قبل هذه المسئلة سدا

(١) يحيى برديكري صمد على صمد طغرلاني دعوى كراهه بعهدي طغرلاني كراهه برديكري طمع غاشي ثاني تقبل برأيه كبريود الزين ودعا قضى حكمه كذا لان الجنس واحد وقد اتفقا على الاقل كذا في دعوى القاضية على الغائب في مسائل النشاء سيم (ترجمة) ادعى رجل على آخر مائة درهم على شخص من دواهم طغرلاني وشهدا على انهم من دواهم طغرلاني وشهد آخر على انهم من دواهم طمع غاشي ثاني تقبل بالنسبة لانهم صمد او يحكم القاضى بذلك لان الجنس الخ (٢) وعلى هذا المائة والمائتان والطفلة والطفلتان والمعلقة والثلاث كذا في الهداية في باب الاختلاف في الشهادة من الشهادة ومافي البرازية ولو ادعى الفين فشهدا أحدهما بألف والاخر بألفين تقبل على افعالهما مخالفا لما في الكتب وذكر في الجبر أنه سوي سيم (٣) والعطف يقتضي المغايرة فاتفقا على أقل المائتين فحاز أن يقضى بشهادتهما (٤٠٢) بالاقل كذا في الثاني عشر من المحيط سيم (٤) وان شهدا أحدهما بألف والاخر

بألف لا تقبل هذه الشهادة في قول أبي حنيفة على كل حال وانما على قوله سيم ان كان المدعى يدعي أقل المائتين فكذا تقبل وان كان المدعى يدعي أكثر المائتين جازت شهادتهما على الألف هذا اذا لم يدع عقدا فان كان ذلك في دعوى العقد فهي غان مسائل البيع والاجارة والكتابة والرهن والعق على مال وانلوع والصلح عن دم العمد والنكاح أما في البيع اذا شهدا أحدهما أنه اشترى عبد فلان بألف درهم وشهد الاخر أنه اشترى عبد فلان بألف وخمسمائة تقبل هذه الشهادة سواء كان المدعى يدعي الشراء بألف أو بألف وخمسمائة وسواء وجد الدعوى من البائع أو من المشتري والاجارة قيل استبقاء المنفعة ومضى المدة بمنزلة البيع قبل التسليم فان كان ذلك بعد مضي المدة واستنفاء المنفعة فهو رد دعوى الدين والكلام فيه قديم في الكتابة بمنزلة البيع ان كان الدعوى من العبد وان كان من المولى لا تقبل وفي الرهن ان كان الدعوى من الراهن ان تقبل وان كانت من المارمين فهي بمنزلة دعوى الدين تقبل بالينة في حق ثبوت الدين ويثبت الرهن بألف خمسينا وتبعها للدين وفي العتق على مال وانلوع ان كان الدعوى من العمد والمراة فهي دعوى العقد وان كان من المولى والزوج

رجل بالف درهم قال أحدهما ببيض وقال الاخر سود والبيض فضل على السود أو شهدا بكذا خجلة فقال أحدهما بجد وقال الاخر ردى أو شهدا أحدهما بألف والاخر بألف وخمسمائة أو بألف وعبد أو ألف وثوب ان ادعى المدعي أنفاه فحاضى بأنفاه وان ادعى أنفاهما بطلت الشهادة الا اذا وقع فقال كان في عليه ألف وخمسمائة كما شهد ليكن أبرأه عن خمسمائة وقبضت خمسمائة ولو شهدا على مائة دينار وشهدا أحدهما ان المائة دينار بورية وشهد الاخر أنها بخارية والبنسبة بورية فضل على البخارية على هذا ان ادعى المدعي انيسا بورية يقضى بالخاري وان ادعى البخاري لا يقبل أصلا (١) ولو اختلفا بالمرس بأن شهدا أحدهما على كز خجلة والاخر على كز شعير لا تقبل أصلا ولو شهدا أحدهما على مائة والاخر على مائتين ان كان المدعى يدعي أقل المائتين لا تقبل بالاتفاق ولو ادعى أنفصل المائتين عند أبي حنيفة لا تقبل أيضا وعندهما تقبل وعلى هذا الخلاف لو شهدا أحدهما على المعلقة والاخر على الطافتين (٢) أو شهدا أحدهما على العشرة والاخر على خمسة عشر عند أبي حنيفة لا تقبل كافي الألف والألفين وعندهما تقبل على العشرة وفي الفتاوى للقاضي الامام لان خمسة عشرة وكذا واحد نذكر بغير حرف العطف وهي غير العشرة فلم يفتق على شيء فلا تقبل بخلاف ما لو ادعى أنفاه وخمسمائة فشهدا أحدهما بألف والاخر بألف وخمسمائة فانه يقضى بالاقل لان أنفاه وخمسمائة يذكر بغير حرف العطف (٣) وكان الانفسد كورا في شهادتهما فيقض بما اتفقا عليه ولو شهدا أحدهما على عشرين والاخر على خمسة وعشرين تقبل على العشرين بالاجماع هذا اذا ادعى المدعى خمسة وعشرين أما اذا ادعى عشرين لا تقبل بالاجماع فلو وقع في هذه المسئلة وفي الألف والألفين فقال كان لي عليه ألفا ليكن أبرأه عن الألف تقبل (٤) في أول الرابع من شهادة الخلاصة وكذا في البرازية * وأما اذا كان المشهودية اكبر ما ادعى المدعى نحو ما اذا ادعى أنفاه وبألف وخمسمائة أو شهدا بأن في درهم لا تقبل شهادتهما بغير توفيق لانه كذب اليهود يازايدة فان وقع وقال كان في عليه ألف وخمسمائة الا ان أبرأه عن خمسمائة أو قال استوفيت منه خمسمائة ولم يعلم به الشهود تقبل شهادتهم حينئذ لا وفق بين الدعوى والشهادة بأمر يحتمل وكذلك في الألف والألفين ولا يحتاج الى اثبات التوفيق بالينة (٥) لان الشيء يحتاج الى اثباته بالينة اذا كان شيئا لا يتبعه ولا يفرق بآبائه كالوادعي الملك بالشراء فشهدا الشهود بالينة فان حصة يحتاج الى اثباته بالينة أما الإبراء

فهي دعوى الدين والصلح عن دم العمد بمنزلة انلوع وفي النكاح من المشايخ من ذكر الشاهد بين النكاح بألف والاخر بألف وخمسمائة على أبي حنيفة يقضى بألف وعلى أبي يوسف ويحذف لا يقضى وهكذا ذكر شمس الأئمة السرخسي في شرح الجامع الصغير ومن المشايخ من قال على قرأه ما لا تقبل هذه الشهادة وعلى قول أبي حنيفة الجواب فيه على التمسك بان كان هو الزوج وتقبل وان كان الدعوى من قبل المرأة تقبل هكذا ذكر شمس الأئمة السرخسي في شرح الميسوط كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان ملخصا سيم (٥) وقال بعضهم تسترط الشهادة على التوفيق والصحيح هو الاول وكذا في المغالبة في الدعوى يخالف الشهادة سيم

يتم به وحده فلو أقر بالاستيفاء أصبح إقراره ولا يحتاج إلى إثباته باليمين لكن لا بد من دعوى
التوفيق ههنا استحضارنا والقيام أن التوفيق إذا كان يمكنه حمل عليه وإن لم يتبع التوفيق
تصح الشهادة وصيانة لكلامه فاضحان في الأول من باب الشهادة التي يكذب المدعى
شاهدها من الشهادة * ادعى أنفا مطلقا فشهد أحدهما على إقراره بألف قرض والاخر
بألف ودعة تقبل وإن ادعى أحدهما الشئين لا لأنه أكذب شاهد * ولو شهد عليه
بألف قرض والاخر ودعة لا تقبل بخلاف الأقرار وقد ذكرناه من قبل هذا إذا لم يتبع
عقد التماز إذا عدا عقدا كالبيع وشهد أحدهما أنه اشترى عبدا فلان بألف والاخر أنه
اشترى بألف ومائة لا تقبل حينئذ سواء كان المدعى بالقل أو بالأكبر المدعى هو المانع
أو المشتري والاجابة في أول المدة كالبيع وبعد المضي أن ادعى المشتري فكذلك وإن
ادعى الآخر فهو دعوى الدين في الحقيقة وقد علم والكتابة كالبيع أن الدعوى من العبد
وإن ادعى المولى لا تقبل لأن الكتابة غير لازمة في حق العبد وفي الرهن أن من الرهن
لا تقبل لعدم التزيم في حق المرتهن وإن من المرتهن فهو دعوى الدين وبثب الرهن بألف
ضمانا وبثب الدين وفي العتق على مال وانفلق إن من العبد والمراة فهو دعوى العقد وإن من
المولى والزواج فهو دعوى المال لوقوع العتق والطلاق بإقرار المالكين بقى دعوى المال
والصلح عن دم كالنخل وفي التسكاح إن ادعى الزوج فهو دعوى العقد اجاعا وإن ادعت
فهو دعوى الدين عنده والمدة عندهما برأية في الرابع من الشهادة وكذا في الخلاصة *
ادعى رجل على رجل ألفا وخمسة مائة فشهدا بهذا الشهود بألف جازت من غير توفيق وكذا
لو ادعى ألفا وشهدوا بخمسة مائة ولو ادعى ألفا وشهدوا بألف وخمسة مائة أو ألفين لا تقبل
من غير توفيق خزانة الفتاوى في اختلاف الدعوى والشهادة * ادعى الودعة وشهد أن
المودع أقر باليداع تقبل كافي الغصب وكذا العارية ولو شهد بإيداعه وآخر أنه أقر بإيداعه
فعلى قياس القرض ينبغي أن تقبل وعلى قياس الغصب ينبغي أن لا تقبل في المادى عشر
من الفصولين * وإذا اختلف شاهد الاجارة في مبلغ الاجر المسمى في العقد والمستدعى هو
المؤجر والمستأجر فشهد أحدهما بمثل ما ادعاه المستدعى والاخر بأقل أو أكثر
لا تقبل الشهادة في الاصح محيط السرخسي في الشهادة في الاجارة * ولو اختلفا في
الطلاق فشهد أحدهما على تطليقتين والاخر على الثلاث أو شهد أحدهما على تطليقتين
والاخر على تطليقة لا تقبل في قول أبي حنيفة وقال صاحباه وابن أبي ليلى جازت شهادتهما
على الأقل ولو شهد أحدهما على تطليقة والاخر على تطليقة ونصف أو شهد أحدهما على
تطليقة والاخر على تطليقة وتطليقة جازت شهادتهما على الأقل عند الكل ولو شهد
أحدهما أنه قال لها أنت طلبة وشهد الاخر أنه قال لها أنت برية لا تقبل عند الكل لانها
اختلاف في اللفظة لا في المقام وإن كان معنى اللفظين واحدا وكذا لو شهد أحدهما أنه طلقها
إن دخلت الدار وقد دخلت وشهد الاخر أنه طلقها إن كلفت فلا نأول قد كلفت لا تقبل عند
الكل وكذا لو شهد أحدهما أنه طلقها ثلاثا وشهد الاخر أنه قال لها أنت على حرام
ونوى الثلاث لا تقبل عند الكل فاضحان في الأول من باب الشهادة التي يكذب المدعى

شاهد من الشهادة * لو شهد أحدهما أنه طلقها ثلاثا وشهد الآخر أنه طلقها قاله شهادة باطله في قول أبي حنيفة وعندهما جازت شهادتهما على الأقل من الحمل المزبور * رجل اشترى شيئا وأدعى به عيبا فأقام شاهدين فشهد أحدهما أنه باعه به وهذا العيب وشهد الآخر على إقرار البائع بالعيب لا تقبل شهادتهما من الحمل المزبور وكذا في آخر أخبار العيب من الخائفة وكذا في الحادي عشر من الفصول * شهد أحدهما بالطلاق الرجعي والآخر بالبائت تقبل على الرجعي لأنهما اتفقا على أصل الطلاق وتزود أحدهما بزيادة صفة وهي البينة فثبت ما اتفقا عليه ويحل ما تزوده أحدهما محيطا بشرح في اختلاف الشهادات وكذا في الشهادة في الطلاق * فلو شهد أحدهما بالنكاح والآخر بالتزويج قبل الاتحاد بينهما وكذا الهبة والعطية ونحوهما درر غرر في الاختلاف في الشهادة * اختلاف الشاهدين ما ذم من قبولها ولا بد من انطباق انظما ومعنى الا في مسائل الاولى في الوقف يقضى بأقلهما كما في شهادات فتح القدير معزى الى النصف الثانية في المهر اذا اختلفا في مقدار يقضى بالأقل كما في البرازية الثالثة شهد أحدهما بالهبة والآخر بالعطية تقبل الزاوية شهد أحدهما بالنكاح والآخر بالتزويج تقبل وهو في شرح الزيلعي الخامسة شهد أحدهما أن له عليه ألفا والآخر أنه أقر بألف تقبل كافي لعدم السادسة شهد أحدهما أنه أعقبه بالعبسية والآخر بالنارسية تقبل بخلاف الطلاق والاصح القول فيها (١) وهي السابعة وأجمعوا على أنها لا تقبل في التقضي كافي الصيرفة أشباه في القضاء والشهادة وليس الاختلاف بين الشاهدين بمنزلة الاختلاف بين الدعوى والشهادة لأن شهادة الشاهدين في أن تكون كل واحدة منهما مطابقة للآخرى في اللفظ الذي لا يوجب خلافا في المعنى أمّا المطابقة بين الدعوى والشهادة فينبغي أن تكون في المعنى خاصة ولا عبرة لفظا حتى لو ادعى الغصب وشهد أحدهما على الغصب والآخر على الإقرار بالغصب لا تقبل ولو شهدا على الإقرار بالغصب تقبل في الثاني عشر من العمادية * وذكر الأوزجندى ادّعى أن مهرها ألف عطر بنية وشهدا بألف عدلية تقبل ويقضى بالعدليات ادّعى عليه أنه قبض منه مائة بمضها عطر بنية وبعضها عدلية وشهدا بقبض مائة عطر بنية قال الإمام الأوزجندى إن شهدا بالقبض لا تقبل وإن ادّعى الإقرار بالقبض تقبل وينبغي أن لا تقبل الدعوى لجهالة التام لم يذكر قدر كل منهما برازية في زيادة الشاهد وتقصصه من الشهادة (قع) ادّعى مهر أخته خديجة دينار ودينار بورية وشهد شهوده بخمسة مائة تقبل لأنهم شهدوا بالأقل وكذا في السائل وعلى العكس لا تقبل (قع طم عك) ادّعى النيسابورية وشهد بالهبة ودية لا تقبل قال استاذنا في أنه اعتقد أن الهمودية خير من النيسابورية كما كان في عهد السلطان محمود (قع طم) ادّعى المدينون الأيالة الى الدائن متفرقا وشهدوا بالأيالة المطلقة أو جله لا تقبل فنية في الاختلاف الواقع بين الشهادة والدعوى * (ب) ادّعى المدينون إيصال الدين وشهدوا بالأيالة تقبل لاحتمال حصول الإبراء بالاستيفاء ولو ادّعى المدينون الإبراء وشهدوا أن المدعى صالح المدعى عليه بحال معلوم تقبل شهادتهم إن كان الصلح يجوز الحق لمحمول

(١) وقباب اختلاف الشهادة من المحبة
للسرسي أنه لا تقبل في الطلاق وكذا
في البرازية في نوع في اختلافهما
وفي الحادي والعشرين من شهادات
التانوسانية قال القاضي بديع الدين
الاصح أنهما (٧) سواء في القول
(٧) أي الطلاق والعناق

الأبراء عن البعض بالاستدناء وعن البعض بالاستسقاط من المحل المزبور * ولواذئ البراءة
 فشهد أحدهم بالهبة والآخر بالصدقة لا تقبل لأن الهبة والصدقة يختصان انفاذاً بمعنى
 ولواذئ الأبراء والتبديل فشهدا على الأقرار بالاستسقاء بسؤال الغريم عن البراءة والتبديل
 أو كانت بالاستسقاء أو غيره فان قال بالاستسقاء فاقبل وبغيره لا تقبل وكذلك ان سكنت لا تقبل
 بحيط السرخص في اختلاف الشهادات ملخصاً * (ج) ادعى عليه ودعته عشرة دنانير ولم يشهد
 أحدهما إن المدعى أعطاه عشرة دنانير أو ما نه شهد الآخر أنه أعطاه عشرة دنانير ولم يقل أنه
 لا يقبل (ص) ادعى المدينون إيفاء القرض ما تقي درهم فشهد أحدهما أنه قضاه والذين
 وقبضه وشهد الآخر أنه أعطاه ما تقي درهم لا يقبل (ط) يقبل (ي) ادعى المدينون
 الإيصال فشهد أحدهما شاهدين بالإيصال والآخر على اقرار رب الدين بالإيصال لا تقبل
 (ش) وأصله أنه لو شهد أحدهما على معانة الفعل وشهد الآخر على الأقرار بذلك الفعل
 لا تقبل لانهم ما شهدا بأمرين مختلفين (يخ) ادعى عليه ألفاً فشهد أحدهما أنه دفع له
 المدعى عليه ألفاً وشهد الآخر على اقرار المدعى عليه بها لا يصح لأن هذا قول وفعل وذكر
 أنه لا يصح بين القول والفعل بخلاف ما إذا شهد أحدهما بأنه للمدعى على المدعى عليه
 وشهد الآخر على اقرار المدعى عليه بأنه فانه تقبل لانه ليس يجمع بين القول والفعل
 فتنه في اختلاف الشاهدين * (م) ولواذئ قضاء دينه وشهد أنه أقر باسقاطه
 فقبل ولو شهد أحدهما بالاداء والآخر بإقراره بالاحتفاظ بتركه كافي الغصب كذلك (مخ)
 في الحادي عشر من الفصولين * (ن) واختلافهما في أمر زائد الا يلزمهما ما ليس
 مدعى به لا يطل الحد كالواختلاف في ثياب السارق فقال أحدهما سرق وعليه ثوب آخر
 وقال الآخر أيضاً فانه يقطع وكالواختلاف في مكان الزمان البيت فقال في هذه الزاوية
 وقال الآخر في تلك فانه يحد فتح القدر في الشهادة ملخصاً * اختلافهما في الحلية يمنع
 قبول الشهادة اذا لم يمكن التوفيق قال أسماؤنا ولم يذكر تفسيراً لمكان التوفيق وذكر شمس
 الأئمة الحلواني في مسنده أنه سرق بقرعة واختلفا في لوئها قال أبو حنيفة تقبل شهادتهما
 وقال لا تقبل عن أبي جعفر أن هذا الخلاف فيما إذا اختلفا في صفتين متضادتين
 كالسود والبياض وأما في المتضاربين بأن شهد أحدهما على الصفرة والآخر
 على الجسرة فانه يقبل لأن الصفرة تنسب إلى الجسرة والجسرة اذا رقت تنسب إلى
 الصفرة وكثير من العوام لا يميز بينهما وكذا إذا شهد أحدهما أنها غيرة والآخر أنها
 بضاعة تقبل وبالاختلاف (١) (س) عن الكرخي غير هذا فقال هذا في لوئين يتشابهان
 كالسود والجسرة والصفرة فأما إذا يتشابهان كالسود والبياض فلا تقبل عندهم
 جميعاً فتنه في اختلاف الشاهدين * وفي فتاوى النسبي في الشهادة على استهلاك الدابة
 لا يشترط ذكر اللون ويشترط ذكر اللونين فذكر الكورة وعدد الذكور والآن وذكر القيمة
 عند الهلاك والاستهلاك ولو سأل القاضي عن اللون فذكر وأثم شهدوا عند الدعوى
 وذكر اللون الآخر تقبل والتناقض فيما لا يحتاج إليه لا يضره أصله في الجامع المغير باختلاف
 في لون الدابة في دعوى سرقة تقبل عنده لا عند الامامين لانه كالسكوت عن ذكر اللون

(١) وفي الخامس عشر من الاستروثنية
 عن الجعفي اذا شهدا على رجل بسرقة
 بقرعة واختلفا في لوئها تقبل عند أبي حنيفة
 وعندهما لا تقبل وأجمعوا أن هذا
 الاختلاف في الغصب يمنع قبول الشهادة
 وكذا لو اختلفا في الذكورة والانثوية
 لا تقبل وفي الحادي عشر من الفصولين
 القاضي لو سأل الشهود قبل الدعوى
 عن لون الدابة فقالوا كذا ثم عند الدعوى
 شهدوا باختلاف ذلك اللون تقبل لانه سأل
 عما لا يكلف الشاهد سبانه فاستوى ذكره
 وتركه ويخرج منه مسائل كثيرة وكذا
 في الرابع عشر منه

ولو اختلفا في المذكورة والانوية لا تقبل بالاجماع وفي الغصب لو اختلفا في لون الدابة يتبع
اجماعا في الجنس الثاني من شهادة البرازية * (يس) ادعى قتلا وشهدا أحدهما به والاخر
أنه أقر به تردد اذا انفرادت بذكر القتل في الحادي عشر من الفصولين * وجعل
ادعى على رجل أنه قتل أباه خطأ وجاء شاهدين فشهد أحدهما أن المدعى عليه قتله خطأ
وشهد الآخر على اقراء القاتل بالقتل لا تقبل لشهادتهم إلا أن أحدهما شهد بالقتل والاخر
على الاقرار بالقتل فلا تقبل كما لو شهد أحدهما بالغصب والاخر على اقرار الغاصب
بالغصب وكذا لو اختلف شاهدان في مكان القتل أو في زمانه وكذا لو اختلفا في الآلة
فشهد أحدهما أنه قتله بالجر وشهد الآخر أنه قتله بالعصا وكذا لو شهد أحدهما أنه قتله
بالعصا وقال الآخر أنه قتله ولا يحفظ بماذا قتله وإن قالوا لا يثبت عليه بالدية في قتله
في القيا من لا تقبل شهادتهما وفي الاستحسان تقبل شهادتهما ما يقضى عليه بالدية في قتله
لأنهما اتفقا على القتل والقتل غالبا يكون بالآلة القاتلة وانما يذكر كروا الآلة اسقاطا
للقياس قاضيان من الشهادة في الجنائين الجنائيات * وإذا شهد رجلان أن زوج
فلا تقبل أو مات وشهد آخران أنه حي كان شهادة الموت والقتل أولى قاضيان في الشاهد
بشبهه بعد ما أخبر بزوال الحق وكذا في منية الحق في الشهادة بالنسب ومات لمخصا *
وفي فتاوى القاضى ادعى أنهما شهدا أحدهما بألف له عليه والاخر باقراره به عليه
تقبل في قول الامام الثاني وفي المحيط أن اختلف الشاهدين في الدين لا يمنع القبول
واختلفا في السبب أو في المشروعية لو عينت القبول برازية في الرابع من الشهادة
قال عيني دعوى كرد دست ديكرى يادي برديكرى وسبب كفت يانه وكواهان بر اقرار
مدعى عليه بران مدعى ويرمدى كواهى مى دهند معجوع بود لكن يانه مدعى بروكواهان
تصديق كند كويدهم چنين اقرار كرد است (١) من دعوى القاعدية وتعامه فيه *
ولو ادعى على آخر مائة قفيز حنطة بسبب السلم منحه معاشر اقطه وشهد الشهود أن المدعى
عليه أقر أنه عليه مائة قفيز حنطة لا تقبل هذه الشهادة لانهم لم يذكروا في الشهادة أنه أقر
بسبب السلم وبين السلم ودين آخر فتفاوت هو الاصح كذا في الخلاصة (٢) من فوض
السركى قبل نوع في اختلف الشاهدين * قال محمد ودعوى كرد بى معلوم كواهان
بر ملك مطلى كواهى داد قاضى تشيد باز نعيم كواه بر ملك بدان سبب كواهى مى دهد (٣)
لا تقبل من دعوى القاعدية * نية محمد ودعوى كرد بسبب دست وكواهى بر نيمه كى
محمد ودعوى كواهى داد قاضى تشيد وكر باز بر نيمه كواهى مى دهد برمان سبب
لا تقبل واكر كرت اول بر نيمه كواهى داد ولكن سبب نكفت قاضى تشيد وكر باز بر نيمه
كواهى مى دهد برمان سبب تشيد ودهم لانهم جازت ائمة مرة (٤) فلا تقبل ابدا من المحل
المزبور رجل ادعى دارا اوسيارى فى رجل أنهما جاءا شاهدين فشهد أحدهما أنها
وشهد الآخر أنها كانت له أو شهدوا جميعا أنها صككت له قال الشيخ الامام المعروف
بجوهر زاده تقبل شهادتهم وكذا لو شهد أحدهما أنها ملكه وشهد الآخر أنها كانت ملكه
تقبل شهادتهم ولو شهدا أحدهما أنها كانت في يده وشهد الآخر أنها في يده وشهدوا جميعا

(ترجمة)

(١) ادعى عينا في يد غيره أو دينا على غيره
وبين سببا ولم يبين وشهد الشهود على اقرار
المدعى عليه بذلك المدعى للمدعى تسع
ولكن يلزم المدعى تصديق الشهود فيقول
أقر كذا اه

(٢) قبل الرابع من الخلاصة وكذا
في الثالث من البرازية سيد

(ترجمة)

(٣) ادعى محدودا بسبب معلوم والمحدود
يؤذن الشهادة على الملك المطلق ولم يسمع
القاضى ثم شهدت هذه الشهود على الملك
بذلك السبب لا تقبل اه

(ترجمة)

(٤) ادعى نصف محدودا بسبب صحيح
وشهد الشهود على كل المحدود بذلك
السبب لا يسمع القاضى ثم انشهدوا على
النصف بذلك السبب لا يقبل وان شهدوا
على النصف أولا ولكن لم يقرولو اسببها
لا يسمع القاضى ثم انشهدوا على النصف
بذلك السبب لا يسمع ايضا اه

أنها كانت في يد المدعى لا تقبل شهادتهم في قول أبي حنيفة ومحمد وتقبل في قول أبي يوسف
وسوى بن عذار بن مفلح وشهدوا أنها كانت له ولو ادعى أنها كانت له وشهدوا أنها كانت له
ذكر الشيخ الإمام المعروف بخوارزما في شرح الغصب الصحيح أنها لا تقبل ولو شهد
الشهود أن المدعى عليه غصبهم من المدعى تقبل وكذا لو شهدوا أنه استعاره منه فاضحان
في فصل الدور والاراضي وكذا في دعوى المقتول * ولو ادعى المدعى أنها كانت له وشهد
الشهود أنها كانت له ذكر الشيخ الإمام المعروف بخوارزما أنه لا تقبل ولو شهد الشهود أنها
كانت في يد المدعى أمس أو قالوا منذ شهر أو سنة لا يقضي بهذه الشهادة (١) وعن أبي يوسف
أنها تقبل ولو مرر بالشهد إلى المدعى في قولهم ولو شهدوا على اقرار المدعى عليه أنها كانت
في يد المدعى أمس يؤمر بالاعادة إلى المدعى في قولهم وكذا لو شهدوا أنها كانت في يد المدعى
وأن المدعى عليه هذا أخذها منه أو غصبها منه أو انتزعها منه يده أو أبق العبد من يد المدعى
فأخذ المدعى عليه أو أرسله المدعى في جانيته فأخذ المدعى عليه أو أودعه عند المدعى
عليه أو أماره بآية تقبل وإن لم يشهدوا على ملاءمة المدعى فاضحان في فصل دعوى المقتول
* ادعى أنه ملكه لأنه دفعه ماله عن دين له عليه وقبعت وشهدوا عليه ولم يبينوا قدر الدين
تقبل لأن القاضي لا يحتاج إلى أن يقضي بلزم العرض لأنه صار مستوفى حكمه فصار
كالوشهد بالبيع والتقاضى ولم يذكر أقراره من دعوى التساعدية ملخصا * وفي
المخطوط ادعى عليه عشرة دنانير فشهد أنه دفع إليه عشرة دنانير لا تقبل لأن الدفع قد يكون
أمانة فيحصل عليها أنها أقل فلا تكون دينا زبدة التناوي في الثالث من الشهادة ادعى
دنانيرا وشهد أنه دفع البسه دنانيرا لا تقبل إذا انقضت لو ثبت شياءه على دفعه ثبت الابداع
والقبض بجهة الودعة لا يوجب الضمان في الحسادى عشر من الفصولين * ادعى خمسة
دنانير فقال المدعى عليه قد أفوت بكها لغيرهم ودينهم دون أن هذا المدعى عليه دفع إلى
هذا المدعى خمسة دنانير إلا أن لا تدري من أى مال دفعها اليه من هذا الدين أو من دين
آخر جازت شهادتهم وبرئ المدعى عليه (٢) خزانة المفتين في التناقض والدفع من
الدعوى * وفي المخطوط ادعى عليه ألفا دينا فشهد أنه دفع إليه ألفا ولا تدري بأى جهة دفع
قبل لا تقبل والاشية إلى الصواب أن تقبل (٣) في آخر الثالث من شهادات البرازية
* ادعى فعل نفسه وبرهن على فعل وكيفية وعلى العكس أو ادعى أنه ملكي شترته من فلان
وبكذا فقال الشاهد شترى وكيفية لا يقضي بالمال إذا ادعى الشراء بنفسه وشهدوا على شراء
وكيفية فلا وافتة أكثر ترجع حقوق العدة إلى العاقبة كيف وإن على أحد الطرفين لا يصحبا
وهم أمه الوكيل يصيرم شتر بنفسه أو لا يصيرم بالعامن * وكله فلم توافق الدعوى قال
المدعيون قضيت حقه وشهدوا أن وكيل المدعي قضى نقل اذ ليس له حقوق ادعى أن الدار
ملكه فقال ذوو البشيرة بمنك وشهدوا أنه شترى من وكيفية لا تقبل في التاسع والثلاثين
من الفصولين

(التاسع في التحديد والشهادة على الحدود) *

(١) وهذا معنى على أن الشهادة على يد
منقضية لا تقبل عند الامام ومحمد
وتقبل عند أبي يوسف وأما الشهادة
على الاقرار بسدة منقضية فتقبل في قولهم
جميعا عند

(٢) وفي العاشر من الفصولين بعلامه

(ثى) هو الصحيح وقبل لا تقبل عند

(٣) كذا في مشترقات قضاء التنازلية

بعين عبارته وفي الثالث والعشرين من

دعوى المخطوط والتنازلية حكى عن شيخ

الاسلام السعدي أنه قال لا تقبل هذه

الشهادة ولا تدفع بهادعى المدعى

وعن بعض مشايخنا أنها تقبل وتدفع

بهادعى المدعى وهو الاشبه والقرب

إلى الصواب عند

وفي عبارة البرازية قصور يعرفه من نظر إلى

المخطوط في الثالث والعشرين من الدعوى

في نوع في دعوى الجيرين عند

في الخلاصة **سـ**

وفي الخامس عشر من دعوى البرازية في نوع في تحديد العتار ودعواه ويكتفي بذكر الثلاث ويجعل الحد الرابع بازاء الحد الثالث حتى يلقى الى الحدة الأولى وهو الموافق لما في الحادى عشر من العمادية نقلا عن المحيط وذكره في المحيط في الثاني من الدعوى **سـ**

وفي الخامسة في فصل الدور والاراضي التهم ولو قالوا الدار التي بين دار فلان ودار فلان وهذا المدعى لا يثبت الى شهادتهم لانهم ذكروا حدين وذلك لا يكتفي **سـ**

(٢) وهذا لأن دعوى الغلط من المدعى عليه على الشاهد انما تكون بعد دعوى المدعى والجواب من المدعى عليه لأن الشهادة لا تكون الا بعد دعوى المدعى والجواب من المدعى عليه والذي عليه حين اجاب المدعى عن دعواه فقد صدقه أن المدعى بهذه الحدود فيصير بدعوى الخطأ بعد ذلك في الحدود كلاً أو بعضها متناقضاً أو يقول تفسير دعوى الغلط في أحد الحدود وأن يقول المدعى عليه أحد الحدود وليس ما ذكره الشهود أو يقول صاحب الحد ليس بهذا الاسم الذي ذكره الشهود وكل ذلك نفي والشهادة على المتق لا تقبل كذا في المحيط البرهاني في ذيل المسئلة ويبحث في كل من الوجهين صاحب جامع الفوائد **سـ**

(٣) ذكرت هذه المسئلة في الظهيرية في الفصل الثاني من الشهادات وقال فيه هذا كما اذا لم تكن الدعا مشهورة فلان كانت مشهورة باسم رجل وشهوده لرجل ولم يذكر الحد ولا تقبل عنده وتقبل عند صاحبه **سـ**

لا بد من ذكر الحدود في الشهادة وقال بعض العلماء يكتفي بذكر حد واحد وعن الثاني الاكتفاء بذكر حدين وعند الامام ومحمد يكتفي بذكر ثلاثة حدود (١) ويجعل الرابع بازاء المذكورين وعند زفر لا بد من ذكر الاربعة ولو ذكر الحدود الاربعة لكن بقي أحد الحدود صحيح ولا يضر وهو تركه سواء ولو غلط في الرابع قبل تقبل كالتزلزلا خلاف الحلواني والأصح وهو اختيار الصدر والشهد أم لا تقبل وعليه القسري والغلط لا يثبت الا باقرار المدعى أن الشاهد غلط أم لا أو ادعاه المدعى عليه لا تقبل وذكر في شرح المحيط أن حاله أن يقول المدعى عليه مثل هذا الحد وليس في يدي شيء من المدعى ان تحقّق الغلط كما ادعاه المدعى عليه عن شباهه أم لا ويرى لا تقبل لأنه لا يمكن اثبات كون صاحب الحد محمد أو أحمد لعدم الخصم ولو غلطوا في حد واحد وحدين ثم تداركوا في المجلس أو غيره تقبل عند إمكان التوفيق برأية في الثاني من الشهادة وكذا في الخلاصة * وانما ثبت غلط الشاهد في ذلك باقرار الشاهد أو غلط في ذلك أم لا أو ادعى المدعى عليه أن الشاهد قد غلط في الحدود أو في بعضها لا تسمع دعواه (٢) ولو أقام البينة على ذلك لا تسمع حجة هكذا حكى فتوى الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي والشيخ الامام شمس الاسلام الأوزجندی وكذلك لو ادعى المدعى عليه اقرار الشاهد في الحدود ولا تسمع دعواه في الثاني عشر من شهادات المحيط ملخصاً من الشهادة وكذا في الخلاصة * وذكر في النخبة البرهانية الشاهد اذا غلط في حد لا تقبل شهادته بخلاف ما اذا تزلزلا أحد الحدود والفرق أن بالغلط يختلف المشروبه وبالترك لا يختلف في الحادى عشر من العمادية وكذا في السابع من الفصولين * وفي النوازل الشهود اذا لم يعرفوا الحدود سألو النشأت ونسروا عند الحاكم شهدوا على اقرار المدعى عليه بالدار ونسروا الحدود ومن عند أنفسهم ولا يذكرون اقرار المدعى عليه بالحدود تقبل من المحل المزبور * وعن (شيخ) أن الشاهد لو أخطأ في بعض الحدود ثم تدارك وأعاد الشهادة وأصاب قبلت شهادته لو أمكن التوفيق سواء تدارك في المجلس أو في مجلس آخر ومعنى إمكان التوفيق أن يقول كان صاحب الحد فلان الا أنه باع داره من فلان آخر وما علمناه أو يقول كان صاحب الحد فلان الا أنه سمي بعد ذلك بهذا الاسم الآخر وما علمناه وعلى هذا القياس فافهم هذا اذا تزلزل الشاهد أحد الحدود أو غلط فلو تزلزلا المدعى أحد الحدود أو غلط فمعه حكمه كالشاهد له (طذ) وفي (فتش) لو غلط الشهود في الحد الرابع ثم ذكروا على وجه الصواب فلو قالوا هذا هو الشهادة بالمدعى الاولى لا تقبل لثناض في السابع من الفصولين * وفي المتن ادعى عند الحاكم أن الدار التي في رضى كذا في كذا أحد حدودها كذا والباقي كذا الى فأنكره المدعى عليه فلما قاما من عنده برهن المدعى عليه أنه أقدم من ساعته أن الدار المذكور التي كان يخاصم فيها المدعى لكن قال الشهود لا يعرف حدودها وهو أيضاً في اقراره لم يذكر الحدود أو قال الشهود فنشهد أنه قال في اقراره الدار التي في رضى كذا في كذا في يذ فلان داره ولم يقولوا الدار التي يخاصم فيها تقبل ويقضى بالدار للمدعى (٣) في الثاني من دعوى البرازية وكذا في الخلاصة * وفي (فتش) ادعى داراً أم مالك

(١) أقول ينبغي أن يكون هذا على
الرواية الأخرى لا على قوة الظاهر كذا

في الفصولين

(٢) وفي أوائل دعوى القاعدية فإن

وإن ذكر الشهود حدود الدار بتمامها

ولكن قالوا لا ندري أوافق في هذه الحدود

حدود تلك الدار فانا نعمنا الشهادة

بهذه الحدود وأقر البائع بالحدود

ولكن ما رأينا شأها ولا من ربا تلك

الحلة ولا سكتا وأكثرتا كون الشهادة

على الدار والارض على هذا الوجه يسمى

البائع حدودها والشهود يتعمدون

الشهادة في غير البائع وفي هذه المسئلة

القاضي يبعث أمينين الى الدار فان وافق

قضى بها للمدعى اذا شهد عنه أنه

حدودها هذه الحدود ولو خالف لا يقضى

بها

(٣) شهد ابلية محدود وشهد آخران

بالحدود تقبل شهادة الفريقين وكذا

لو شهدا على الاسم والنسب ولا يعرفانه

وشهد آخران أن فلانا على ذلك الاسم

والنسب تقبل شهادة الفريقين كذا

في السابع من الفصولين

(٤) لأن الذين شهدوا بالملك لم يشهدوا

بالحدود والذين شهدوا به بحدود الدار

لم يشهدوا به بحدود الدار كذا في الخاتمة

في فصل في دعوى الدور والارض

(٥) واختار القاضي في القول الأخير

ولم يتوصل للقول الأول

فبر عن ذواليد أن المدعى أخر أن هذا المحدود ملكي لكن الشهود لم يحذوها تقبل شهادتهم
على الدفع أذ لم يشهدوا بالملك وانما شهدوا بالقرار به وبهذا يحصل الدفع وجهها لهم بالحد
لاقتنع قبول شهادتهم بأقراره من أواخر السابع من الفصولين وكذا في الحادي عشر
من العبادية وفيه تفصيل • ولو شهد أن الدار التي في بلد كذا في محلة كذا التي تلامر
دار فلان بن فلان التلاني هي في هذه المدعى عليه لهذا المدعى ولكن لا يعرف حدودها
فقال المدعى للقاضي أنا أتسبك بشهد وأشير بعرفون حدودها وأقضيهم قسم شهدوا
أن حدودها كذا ذكر في بعض النسخ أن القاضي يقبل ويحكم بها للمدعى كما في المسئلة
الأولى وذكر في بعضها أنه لا يقبل (١) اذا الشهادة الأولى في هذه المسئلة ليست بحجة أصلا
بدون الشهادة الثانية فاستوى وجودها وعدمها وكذا القرية وجميع العقارات ذكرت
هذه المسئلة في (طه) وقال اختلف الروايات في هذه المسئلة ولا يظهر أنها تقبل من
الحل المزبور • وفيه لو قالوا شهد أن الدار التي في كورة كذا في محلة كذا تلامر صبيح
كذا ملك هذا المدعى • ولعلنا نعلم أسماء الجيران فقال المدعى أنا أتسبك بشهد
يشهدون على الحدود لا تقبل هذه الشهادة شهود الملك لم يشهدوا ولا بجدة واحد وشهد
المدعى بشهدوا بالملك فلا تقبل بخلاف الشهادة عنده معانية الدار اذا المعرفة حصلت
بالإشارة بلا ذكر الحد فتقبل من الحل المزبور • (فش) ادعى ضعة وذكر حدودها
وشهد أن الضعة التي حدودها كذا ملك المدعى لكن لا ندري بأي موضع هي تجمع هذه
الشهادة فمؤمر المدعى باقامة البينة أن الضعة التي شهدا بها في موضع كذا فليرى من
يقضي بها (٢) من الحل المزبور • شهد الدار لم يشهدوا أنها في يد المدعى عليه فشهد
آخران أنهم في يد المدعى عليه يقبلها القاضي كما لو شهدوا بالملك في الحد وشهد آخرون
بالحدود تقبل جميعا وكما لو شهدوا على الاسم والنسب ولم يعرفوا الرجل بعينه فشهد
آخرون أنه المسمى بذلك الاسم تقبل ويجوز كما لو ثبت الأمران بشهادة فريق واحد ولو قالوا
شهد أن الدار التي في يد فلان ويذكر المدعى حدودها الأربعة ملك المدعى بهذا السبب ولكن
لا يعرف حدودها ولا تقف عليها فشهد آخرون بحدود الدار المدعى بها قبل لا تقبل وفي عامة
الروايات أنها تقبل وهو الأصح (٣) قضية باب الشهادة القاصرة التي تبها غيرهم • قالت
الشهود نعرف أن هذه الدار ملك لهذا المدعى أو قالوا ملك بسبب الميراث عن هذا المورث
في دعوى الإرث لك لا نعرف اسم الجيران ونعرف أنهم في مكان كذا بحضرة مسجد كذا الزين
دار فلان في زينة كذا أو جاء المدعى بأشهرين شهدوا على الحدود والقاضي لا يقضي بشئ
(٤) ولو قالت الشهود نعرف الدار وتقف عليها ونشير إلى حدودها اذا اقتنعنا عليها لكن لا نعلم
من جيرانها قبل يبعث الحاكم أمينين مع الشهود حتى يشيروا الى الدار وحدودها فيترفعان
أسماء الجيران ثم يشهدون بها عند القاضي وقبل يبعث أمينين مع المدعى والمدعى عليه الى
الدار لم يشهد الشهود بحضرة الدار ويشيروا الى حدودها ثم ترفعان أسماء الجيران
ويغربا القاضي بذلكان وافق ما قال المدعى حكم بشهادتهم (٥) واذا قالت الشهود شهد
أن الدار التي في يد فلان وبني فلان ويذكرون حدودها الأربعة ملك هذا المدعى لك

لا تعرف حدودها ولا تعرف علمها وقال المذمعي أنا أتت بآخريين بهذان أن هذه الدار المدعى
 بها على هذه الحجة ودفع رواية تقبل وفي رواية لا (١) والمسائل الثلاثة في الاقضية (٢)
 في الجنس الثاني من شهادات البرازية وكذا في أواخر السابع من التصولين • وإن كانت
 الدار مشهورة باسم رجل ولم يذكر الله وحدها لا تقبل شهادة من قول أبي حنيفة
 وكذا القرية والأرض والحائوت ويجوز في قول أبي يوسف ومحمد وأجمعوا على أن الرجل
 إذا كان مشهوراً ولا يشترط في معرفته ذكر الاسم والنسب • فاضحيان في فصل في دعوى
 الدور والاراضي وكذا في فصل في لا تقبل شهادة للثمة • قال شمس على شرع الدار
 وبينما هو مشهور وحدها وقيل لها لو ذهبت إلى ذلك الموضع هل تعرفانم بعينها فقالا
 لا هل تقبل شهادة من قال ثم لو وقع الاعلام بالبيان ذكره في دعوى الخصم
 ثم قال وإذا قبلت وقضى بها فقال المدعى عليه الدار التي في يدي ليست الدار التي شهد بها
 استجيب إلى شاهدين آخرين يشهدان أن هذه الدار هي التي شهدا التتبعين من دعوى
 القاعدية ملخصاً • (الخامسة) رجل ادعى في دار رجل مار بقا وأقام البينة فشهد الشهود
 أن له مار يتساقى هذه الدار بآزمت شهادتهم وإن لم يجدوا الطريق قال شمس الأئمة الملوخي
 شمس محمد المسئلة في الكتاب ذكر في بعض الروايات تقبل الشهادة وإن لم يجدوا الطريق
 وذكر في بعضها أنها لا تقبل ما بين موضع الطريق أنه في مقدم الدار وأمرها وبكر
 طول الطريق وعرضه قال وهو الصحيح وما ذكره في بعض الروايات أنها لا تقبل وإن لم
 يجدوا الطريق يجوز على ما إذا شهدوا على أقرار المدعى بالطريق لأن البينة لا تنفع صحة
 الأقرار فإذا ثبت أقراره ومؤمر بالبيان وذكر شمس الأئمة السرخسي الصحيح أنها تقبل
 وإن لم يذكرها وموضع الطريق ومقدارها (٣) في الخامس عشر من دعوى التنازعانية
 وكذا في الخامس والعشرين من قضائه • رجل ادعى بحري ما في أرض رجل أو
 مار يتساقى دار رجل ذكر في بعض الروايات أنه لا تسع دعواه ولا تقبل الشهادة إلا ببيان
 الموضع والطول والعرض وذكر في الأصل أنه تسع وتقبل شهادته وإن لم يبين ذلك
 (٤) فاضحيان في فصل في لا تقبل شهادة للثمة • ادعى أنه هدم حائطه فشهد به
 ذكر القاضي أنه إن ذكر واحد والحائط ويترأطوله وعرضه قبلت والا فلا وذكر القنية
 ليس بشرط (٥) ملخص ما في دعوى القاعدية

• في دعوى الجرح والتعديل •

قال بعضهم يحتاج إلى التعديل إلى خمسة ألقاظ هو عدل مرضي جائز الشهادة صالح مقبول
 القبول في معنى (٦) وقال بعضهم إذا قال هو عدل جائز الشهادة يكون عدلاً وعليه
 الاعتماد فاضحيان في لا تقبل شهادته • المترجم الواحد يكفي والأثنان أحوط وعن الثاني
 بشرط وجوب الأمر وأن واقعته لا تنطرد اجماعاً وكذا الحزبة وإسلام الزكي ولو
 الشهود عليه مسلماً (٧) والتلفظ بالشهادة لا يشترط والترجمان لو أعي لا يجوز عند
 الامام ويجوز عند الثاني وتعديل العبد لآل والأول لا يصح عند الامام والعبي

(١) وذكر في بعض الروايات أنها لا تقبل
 وذكر في خمسة الروايات أنها لا تقبل وهو
 الأصح هكذا في قضاء الحائط والتنازعانية
 في السادس والعشرين •
 (٢) وتفصيل المسائل الثلاثة في الخاتمة
 في فصل في دعوى الدور والاراضي وفي
 المحيط والتنازعانية في السادس
 والعشرين من كتاب القضاء وفي الخلاصة
 في نوع في ذكر الحدود •
 (٣) لأن البينة لا تنفع قبول الشهادة
 إذا اعتذر القضاء بها وهي لا تضر فإني
 عرض السبب الأعظم يجعل بحكم المعرفة
 الطريق كذا في الخاتمة في باب العينين من
 الدعوى وقسمه فيه •
 (٤) وفي أواخر الثاني من دعوى
 التنازعانية والبرازية وفي رواية الامام
 أبي جعفر الصحيح أن ليس بطول
 وعرضه وحده فإني أجوز وهو مقدر
 معرض باب الدار لا الضلع •
 (٥) كذا في الثاني من الظهيرية وقال فيه
 وقيل أنها تقبل هذه الشهادة إذا ذكر
 الشاهدان أنه من المداير أو من الخشب
 وبينوا موضعها لأن الحائط من المدرع
 الحائط من الخشب يختلفان اختلافًا
 فاحشاً •
 (٦) قال شمس الأئمة السرخسي
 لا يصح حتى يقره عدل ما لم يقل جائز
 الشهادة بغيره وإن يكون عدلاً ولا يكون
 جائزاً الشهادة كالأولان محدود في قذف
 كذا في الحادي والعشرين من قضاء
 التنازعانية •
 (٧) والبولغ والبصر شرط أيضاً كما في
 الخاتمة في فصل في لا تقبل شهادته
 نقسقه •

(١) غر يب بن أبي طاهر قوم لا يعرفونه قال محمد بن مكي سنة ثمان مائة في بعض فوائده اشترى اجازة لهم ان يعدلوه وقال ابو يوسف اذا مكث سنة ولم يعرفوا انكفيتهم اشترى اوسعهم ان يعدلوه وبقول المازكي في الجرح وبقوله اعلم ولا يزعمه ولا يقول القاضي لا مدعى جرح شهرك ولا لكن يقول زندي شهرك او يقول لم يمتدحوه ولا عندي وسقيت العادة عند القاضي في حادثة يشغل بتدعيهم في حادثة اخرى ان كان العهد قريبا وان كان العهد بعيدا يحتاج الى تعدلهم والبعيدة اشهر في العادة والتركاة من شهادات وجبر السرخسي عند سئل عن الشاهد اذا شهد عند (١١١) الحاكم في حادثة وزكي ثم شهد عنده في حادثة اخرى حل القاضي ان يكتب بذلك التركاة

أم لا بد من تركاة اخرى اجاب ان كان العهد قريبا يكتب بذلك التركاة والا كذا في فتاوى ابن نجيم

(٢) أحد عشر مثله قبل بها قول الواحد العدل الا ان التوقيع لو انكر شخص لشخص شيئا وادعى ان قبضته مبلغ كذا فأنكر المذعي عليه أن يكون ذلك التسديد يكتفي بآيات قبضته العدل الواحد الثانية والثالثة الجرح

والعدل قبل فيها قول عدل واحد وهذا في تركاة السر وقال محمد لادم اثنين الرابعة تقرير آراء المؤلف الخامسة التوقيع العدل من لا يعرف القاضي لفته من الاعاجم وقال محمد لا يكتفي فيه من اثنين السادسة أنه اذا ادعى المسلم المجهول المدفوعة

وانكروا بالمدعى عكسه يكتفي فيه قول الواحد السابعة اذا اشهر القاضي عدل بالانسان الجرح بسبعه في المدة المطلقة مكتملة الثانية الرسالة من القاضي الى المازكي التسابعة يكتفي قول واحد في آيات العيب الذي يختلف فيه السامع والمناظر العاشر العوهم وقوله لادن رمضان عند دخول علم من غير او ثمانية وشهروا الحادى عشر اذا شهد عدل عند رجلين على موت رجل وسعهما ان يشهدا على موته كذا في شرح المنظومة لابن وهبان في كتاب الشهادة

(٣) وفي شهادات محتات التوازل وقال لا بد من ان يسأل عنه في السر والعلاية في سائر احواله وهذا اختلاف عزمه ومان والقوى على قوله ما

عدل عن تركاة اهل الذمة كيف هي اجاب ان تركاة بالامانة في دينه ولسانه وبده واثم صاحب بقالة كذا في فتاوى هارث الهادي

اعلم ان العادة شرط عندنا لاجوب القبول لاجبة القبول فغير العدل يجب على القاضي ان لا يقبل شهادته اتمان فيلزم حكمه كذا في شرح الوفاية تصدق الشريعة (٥) وهي كون سنات الرجل اغب من سناته هذا هو العجم في حجة العادة كذا في الكافي في الميسرة في باب من لا يجوز شهادته العدالة في الاستقامة وفي الكافي اشارة اليه

وكل من لا يقبل شهادته اهل التعديل السر براية في الثاني من القضاء ونحو أن يعدل قطعاً ولا يقول حكم عدل عندي لاشياء والنقابة ولو قال لأعلم منهم الاخير افعه وتعديل في الاصح وان قال حكم فيعانة عدل ليس بتعديل في الاصح وفي التوازل التعديل أن يقول حكم عندي عدل لو كانت شهادتهم (١) من المل المزبور مخلصاً من انطلاق في عدد المترك في تركاة السر اتماماً في تركاة العلاية بشرط بالاجماع وكما استثنوا في عدد المترك في تركاة السر فكذا في عدد التوقيع والترجيح لا يكون الا في العلاية لكن اهل الشهادة في تركاة السر ليست بشرط وفي الترجمة بشرط منه حاشية في فصل في مسائل التعديل والجرح في أدب كتاب القاضي لا يترتب المدعى في قول أبي حنيفة وأبي يوسف (٢) وقال محمد يترتب فيه العدد والاشان فيثبت مع الشهات والاربع فيما لا يثبت مع الشهات وعلى هذا الخلاف رسول القاضي والترجيح عن الشاهد ان كان الشاهد اجمعاً والترجيح عن الخطين ان كان الخطين اجمعاً في فصل في التعديل شهادته لمدعى من شهادات الخباية ثم القاضي ان شاء يجمع بين تركاة العلاية وبين تركاة السر وان شاء لا يكتفي بتركاة السر وفي زماننا تركاة العلاية واكتفى بتركاة السر (٣) من المل المزبور فان كان المازكي اثنين فله حكم أحدهما ويترجمهم الاخر قال ابو حنيفة وأبو يوسف الجرح أولى لانه اعتمد على دليل غير ظاهر الحلال فكان الجرح أولى كالمعدلة لاشان ويترجمه اشان كان الجرح أولى في قواهم وقال محمد اذا عدلهم واحد ويترجمهم الاخر القاضي يتوقف لا يقضي بشهادتهم ولا يترجمهم بل ينتظر جرحهم آخر ثبت الجرح وان لم يترجمهم آخر بل عدلهم آخر ثبت العدالة وان جرحه واحد وعدله الشان يثبت العدالة في قواهم لا في قول الاثنين بحجة مطلقة في الحكم بخلاف قول الواحد وان جرحهم اشان وعدلهم عشرة كان الجرح أولى لا في قول الاثنين وسأوى قول الجماعة كافي دعوى المالك اذا اقام أحد المدعين اثنين اقام الاخر عشرة لا يترجم صاحب العشرة من المل المزبور والشهود النكفار يترجمهم الجرح وان لم يعرفهم المسألون وسأل المسألون عن عدول المشركين ثم يسأل أولئك عن الشهود من الاختيار شرح المختار قال تركاة التصرف في الامانة في دينه ولسانه وبده ومع ذلك صاحب بقالة (٤) من أوخر كتاب الشهادت من خزنة الاكل نقلا عن فتاوى أبي الليث قال والمختار ما ذكر في أدب القاضي أن العدل من يغلب حسنة سناته ولا يكون صاحب كبرية يعني أن لا يكون مصر على الصغار واذا كان مصرأ عما يفهمه صاحب كبرية في الفصل الثاني من قضاء الخلاصة وقسمه فيه ولا يقضي القاضي بظاهر العدة (٥) في قول أبي يوسف ومحمد ويسأل عن التهم وطعن التهم

وقال لا بد من ان يسأل عنه في السر والعلاية في سائر احواله وهذا اختلاف عزمه ومان والقوى على قوله ما عدل عن تركاة اهل الذمة كيف هي اجاب ان تركاة بالامانة في دينه ولسانه وبده واثم صاحب بقالة كذا في فتاوى هارث الهادي

اعلم ان العادة شرط عندنا لاجوب القبول لاجبة القبول فغير العدل يجب على القاضي ان لا يقبل شهادته اتمان فيلزم حكمه كذا في شرح الوفاية تصدق الشريعة (٥) وهي كون سنات الرجل اغب من سناته هذا هو العجم في حجة العادة كذا في الكافي في الميسرة في باب من لا يجوز شهادته العدالة في الاستقامة وفي الكافي اشارة اليه

في الشهود وأولم يطعن وقال أبو حنيفة إن كان المدعى به حقا ثبتت مع الشبهات كان له أن يقضي بظاهر العدالة ما لم يطعن الخصم في الشهود والفتوى على قوله ما إذا طعن الخصم في الشهود لا يقضي بظاهر العدالة في قوله ووكذا فيما لا يثبت مع الشبهات كالحدود والقصاص يسأل عن الشهود في قولهم فما يثبتان في فصل فمن لا تقبل شهادته لنفسه ولا تقبل الشهادة على الجرح المجرد أي على ما يثبتن نفس سبق الشهود من غير أن يثبتن إيجاب حق من حقوق الشرع أو سبق من حقوق العباد نحو أن يشهدوا أن شهود المدعى فسقة أو زناة أو أكلوا الربا أو شربوا الخمر أو على إقرارهم أنهم شهدوا بأزورا وعلى إقرارهم أنهم أجروا في أداء هذه الشهادة أو على إقرارهم أن المدعى مبطل في هذه الدعوى أو على إقرارهم أنهم لا شهادة لهم على المدعى عليه في هذه الحادثة (١) وإعمال تقبل لأن البينة إنما تقبل على ما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي الزامه والفتوى عما لا يدخل تحت الحكم وليس في وسع القاضي الزامه لأنه يدفعه بالتوبة (٢) كما في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل وكذا لو أقام المدعى عليه البينة أن المدعى استأجر الشهود لاداء الشهادة لم تقبل لأنه شهادته على جرح مجرد والاستفجار وإن كان أمرا إذا دعي الجرح ولكنه لا خصم في إثباته إذ لا تعلق له بالأجرة حتى لو أقام المدعى عليه البينة أن المدعى استأجر الشهود بعشرة دراهم لاداء الشهادة واعطاهم العشرة من ماله كافيته تقبل لأنه خصم في ذلك ثم ثبت الجرح بناء عليه وكذا لو أقام المدعى عليه البينة على أن صلحت الشهود على كذا من المال ودفعته اليهم على أن لا يشهدوا على هذا الباطل فاشهدوا فعلمهم أن يردوا ذلك المال على تقبل بيته لأنه ضرورة تبطل في ماله حتى لو قال لم أعطهم المال لم تقبل لأن فيه إظهار الفاحشة بالضرورة ولهذا قلنا لو أقام المدعى عليه البينة على جرحه حق من حقوق العباد أو حق من حقوق الشرع بأن أقام البينة أنهم زنا أو وصقوا الزنا أو شربوا الخمر أو سرقوا كذا ولم يتقدم العهد أو أنهم عبيد أو أحدهم عبيد أو شريك المدعى والمدعى مال أو قاذف والمقدوف يذعه أو محمد ودون في القذف أو على إقرار المدعى أنه استأجرهم على هذه الشهادة تقبل لمكان الحاجة إلى إحياء هذه الحقوق من المحل الزبور شهد شهوده على إقراره بالمدعى أن شهوده فسقة أو على إقراره أنه استأجرهم على هذه الشهادة أو على إقراره أنهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه هذا الأمر وأدى المدعى عليه ذلك قبلت شهادتهم وبطلت شهادة شهود المدعى في نوع آخر في دعوى الميراث من الثالث والعشرين من دعوى التنازع الثانية وفي موضع منه تكذيب المشهود في الشهود قبل الحكم يمنع الحكم ويهده ريق الحكم ويطلبه وذكر التوقي أن تفسيق الشهود في الشهود بعد القضاء لا يجب بطلان القضاء في النخماس عشر من دعوى البرازية في نوع في الميراث وكذا في أو آخر الرابع عشر منه ملخصه لو برهن على إقرار الشهود أنهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه الحق يقبل من شهادة الزباني في تقبل شهادته ومن لا تقبل ملخصه رجل أدهى عينا في يد إنسان وأقام البينة على أنه لم أدها المدعى عليه أقام البينة أن الشهود قد أدها العين جازت شهادتهم وبطلت بيته

(١) أو على إقرارهم أنهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه هذا الأمر كذا في شهادات الخائفة ع

(٢) ولأن الشاهد بهذه الشهادة صار فاسقا لأن فيها الشاعة الفاحشة بالضرورة وهي حرام بالنص والمشهود به لا يثبت بشهادة الفاسق كذا في الكافي وفي دعوى القصاص عليه لأنه اعطاه القس مقصودا وهو حرام فيفتق الشاهد بظهور ع

المذمى قاضيان في الدعوى بخلاف الشهادة * (ظم) ركوب البحر لا يمنع قبول الشهادة
وفي شرح أدب القاضى للشهيد حسام الدين اسباب الجرح كثيرة منها ركوب بحر
الهند لانه شطاط بنفسه ودينه من سكنى دار الحرب وتكثير سوادهم وعددهم لاجل المال
وسنله لا يسأل بشهادة الزور (١) قنية في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل

* (الحمدى عشر في الشهادة على الارث والتمسك) *

شهد رجلان رجل انه اخو الميت لايه وأمه ووارثه لا يعلمان له وارثا غيره يقضى به ثم شهد
لاخره ابن الميت ووارثه لا تقبل (٢) ويضمنان للابن ما اخذ الاخ ولو شهد الاخر انه
اخو لايه وأمه ووارثه لا تعلم له وارثا غيره وغير الاول تقبل ويدخل الثاني مع الاول في
الميراث ولا ضمان على الشاهدين الاول ولا للثاني شهد شاهدان أن فلانا اخو الميت
لايته وأبيه لا تعلم له وارثا غيره يقضى به ثم شهد آخران انه ابنه (٣) بنقض القضاء الاول
فان كان المال قائما في يد مدعى الابن وان كان هالكا فلا بل الخياران شاه عن الاخ
وان شاء ضمن الشاهدين فان ضمن الاخ لا يرجع على أحد وان ضمن الشاهدين رجعا على
الاخ كما عرفت من محيط السرخسى في باب الشهادة في الميراث وصك كذا في السادس
من الاختصاص والبرازية والخاص من دعوى النصاب • ولو شهد أنه وارث الميت لا وارث له
غيره ولم يدكر اسباب الوراثه فالتقاضى يدأله ما عن ذلك لان اسباب الوراثه مختلفة فلا بد
من بيانه حتى يعرف بما يقضى فمرئى في شرح الجامع الصغير في باب القضاء في
الموارث وكذا في المحيط السرخسى في باب الشفاعة في الميراث ملخصا • وكذا لو شهد أنه
أخوه ووارثه لم تقبل ما لم تنسب الاخوة لان الاخوة مختلفة في ذاتها وأحكامها وكذا لو
شهد أنه عمه ووارثه لم تقبل حتى نسب الهم والميت حتى ينسب الى أب أو يبين انه عمه لايه
وأخته أو لايه وأولاده وكذا لو شهد أنه ابن عمه ووارثه وكذا لو شهد أنه جدما وأجدته
لم تقبل لانه مجهول (٤) من المحل المزبور • وان شهد وأنه ابنه ولم يذكر وأنه وارثه ذكر
في الزيات أنه ابنه ووارثه قالوا انما ذكر ذلك لازالوا هم الرضا والاصح أن قوله ووارثه
وقع اتفاقا فانه ذكر في الاب والامه هو أبوه وأمه وجوز الشهادة وان لم يذكر وأنه وارثه
وعذا فمن لا يجب بغيره فان كان يجب كذا في الاخ والعلم لا بد أن يذكر وهو وارثه
ويشترط أيضا أنهم لا يعاون له وارثا غيره رجل طلب الميراث وأدعى أنه عم الميت بشرط
احصته أن يفسر قوله عم لايه وأمه وأولاه وأولاده ويشترط أيضا أن يقول ووارثه
لا وارث له غيره وإذا أقام البينة لا بد له من نسب الميت والوارث حتى ينسب الى أب
واحد ويقولوا هو وارثه لا وارث له غيره وكذا في الاخ والجد إذا شهدوا أنه جد الميت أبو
أبيه لا بد أن يقولوا هو وارثه لا وارث له غيره فان شهدوا بذلك وشهدوا أنه أخو الميت لايه
وأخته أو لايه ووارثه لا يعاون له وارثا غيره ولا يشترط في هذا ذكر الاسماء قاضيان
في دعوى المثل بسبب • وفي ذكر الاخوة والعمومة لا بد من ذكر نطف الوارثة لاحتمال
أن يكون رضاعا أو قبله أو نجا ولا بد أيضا من ذكر أنه لا أب أو أم أو لهما وكذا لو شهد

(١) والذي ظهر ثلعبه الفقير المانع من
قبول الشهادة ليس هو مطلق ركوب بحر
الهند بل منع ما قرئ به كما هو ظاهر كلام
الحسام الشهيد فان هذا حين كان الهند
كله دارا لكفر كما يشهد الله للمسلمين وكلام
الظاهر فركوب البحر لا يتجزأ عن ذلك
فلم يتردد السكالكمان على محل واحد كذا
في شرح المنظومة لابن النجدة سند

(٢) لان بين الشهادة بين تناقض وقد اصل
بالاول قضاء القاضى ولكن كما يضمنان
للابن ما قضاه الاخ واعتبر هذا رجوعا
كذا في الخامس من دعوى النصاب سند
(٣) قوله ثم شهد آخران انه ابنه كذا في
جميع النسخ التي بأيدينا والظاهر أن
يقول أن فلانا ابنه اه مصححه

(٤) وفي المحيط للسرخسى لانه قد يكون
صحيحا وقد يكون فاسدا به

أنه ابن أبيه أو بنت أمه لا بد من أن يقولوا أنه وارثه ولا يشترط ذكر اسم حتى لو شهد أنه
 جده أو أبايه ووارثه ولم يسمو الميت تقبيل بدون ذكر اسم الميت في السادس من
 شهادات البرازية * شهد الرجل أنه جده الميت وقضى القاضي بذلك ثم جاء رجل وأدعى
 أنه أبو الميت وأقام الدينة يقضى به وهو أحق بالميراث ولو شهد أنه أخو الميت ووارثه
 وقضى القاضي بذلك ثم شهد الآخر أنه ابن الميت ووارثه لا تقبل ويضمنان للآخرين (١)
 ولو شهد فريق آخر بذلك تقبيل ولو شهد الفريق الأول أو غيره أن الثاني أخو الميت دون
 أن يكون أباه لا تقبل الشهادة في السادس من شهادة الخلاصة وكذا في البرازية ملخصاً
 شهد أنه وارثه لا وارث له غيره ثم شهد أن هذا وارثه أيضاً تقبيل ولم تكن تناقضاً وقواهما
 لا وارث له غيره يجعل على قواهما لا بد له وارثاً غيره ثم غلبا وارثاً آخر فشهدا به فانهما تقبيل
 لأن قولهما لا لا بد له ليس من متن الشهادة لأنهما لو قالوا شهدا أنه أخوه ووارثه يكتفي
 أولاً به يجوز أن يعلم بعد ما يعلمان فلا تناقض (٢) في الرابع عشر من الفصولين * (صك)
 الوارث لو كان يجب بغيره تحت وجدة وأخ وأخت لا يبطي شيئاً ما يبرهن على جميع الورثة
 أو شهد أنهم سواهم لا يعلمان له وارثاً غيره لأن الآخر والاخت معلق بشرط السكالة وهي من
 ليس له ولد ولا ولد خال الميت هذا الشرط بفس من الشهود لا يرث ولو قال لا وارث له غيره
 تقبيل عندنا لا عند ابن أبي ليلى في أواخر الثاني عشر من الفصولين * ولو كان الوارث من
 لا يجب بأحد فلو شهدا أنه وارثه ولم يقولوا لا وارث له غيره أو لا تغلغ يتقوم القاضي زماناً
 رجاءاً لم يحضر وارث آخر فألم يحضر يقضى له بجميع الأرض ولا يتكفل عند أبي حنيفة في
 المثلثين يعني فيما قال لا وارث له غيره وفيما قال لا لا بد له هو الأصح من مذهبه وعندهما يتكفل
 في المثلثين ومدة التلوم موقوفة إلى رأى القاضي وقيل حول وقيل شهر وهذا عند أبي
 يوسف وأما أحد الزوجين لو أثبت الورثة دينة ولم يثبت أنه لا وارث له غيره فعند أبي حنيفة
 ومحمد يحكم لهما بما أبكر التصديق بعد التلوم لزوج الصف ولزوجة الربع وعند أبي يوسف
 يحكم لهما بأقل التصديق له الربع وأما الثمن من المثل المزبور * مات فادعت امرأته أنها
 امرأة الميت وأنكر الولد فكأنها تبرئت أمات وهي امرأته ولا وارث له من النساء غيرها
 وحكم لها بما يارث وأهلكته ثم برهن الولد أنه طلقها في حقته قضى المرأة لا الشاهد وإن شهدا
 أنه مات وهي امرأته لأن في قوله سواهم مات وهي امرأته زيادة لا يحتاج إليها فانهما لا
 كانت امرأته كفي الحكم بالارث فذكر هذه الزيادة تركه سواهم فلو انعدمت هذه الزيادة لم
 يجب عليهما شيء لأنهما شهدا بنكاح كان ولم يظهر كذبهما بل قد شهدا بالولد حديث برهن على
 الطلاق كذا هنا ولو أقر الغريم أو المودع أنه كان عالماً بالطلاق يوم قوله وهي امرأته اليوم
 صحت لأنه لو بين ذلك فالقاضي لا يأمره بانفاذ تأنيف الودعة معضن وهذا أصل يهدى
 تضمن الشاهدين أنهم ما قى ذكر أشأهوا لانه للقتل ثم ظهر بخلافه فماتوا حتى ذكر أشأهوا
 لا يحتاج إليه للقتل ثم ظهر بخلافه فماتوا حتى أن مولى الموالاة قاتلها فادعى رجل ارثه
 بمب الولاء فشهد أن له ولها الموالاة فأنه وارثه لا بد له وارثاً غيره فحكم له بآثاره فأتاه
 وهو معمر ثم برهن آخر أنه تقض ولها الأول وإلى هذا الثاني ومات وهذا الثاني مولاه

(١) لأنهم ما دعوا أنهم أتلفوا على الابن
 شهادتهم إلا بالآخر بغير حق فيصنعان على
 أنفسهم ولا يصنعان على الآخر فيصنعان
 ولا تقبل شهادتهم كذا في المحط عند
 (٢) وفي زيادات شرح فاضلنا وفتح
 التقديره (٧) ليس من نفس الشهادة
 لأنه نفي فيكون ذكره لا سقاط التلوم من
 القاضي على ما في السادس من شهادات
 البرازية وفي الثامن من شهادات المحط
 أنه هذا ليس من مطلب الشهادة بل هو
 لا سقاط التلوم من القاضي وفي السادس
 من شهادات الخلاصة والبرازية قوله
 لا وارث له غيره انما بشرط لا سقاط التلوم
 من الثاني وفي الثامن من شهادات
 المحط قوله لا بد له وارثاً غيره ليس من
 مطلب الشهادة بل هو لا سقاط التلوم من
 القاضي وفي الأوسط دعوى القاعدية أن
 اشتراط قوله لا وارث له في حال دون حال
 تأخذ والاخ والاخت ويحرمهم انتهى
 وإنما قوله ووارثه لا شك أنه شرط فيجب
 فيجب الحب والسقوط وإنما من لا يحتمل
 الحب والسقوط يجعل نحو الأب والأم
 والابن والبنت فبفسه اختلاف المشايخ
 وأشار محمد في الكتاب متعارضة
 والصحيح أنه ليس بشرط كذا في المحط ولو
 قال الشاهد لا وارث له غيره تقبيل عندنا
 بناء على العادة فإن مراد الناس بهذه
 لأنه لم يردنا غيره كذا في أواخر الثالث
 عشر من العمادية ستر

(١) وفي شرح الجامع لقاضي خان في باب في

القضاء بالوارث بشأن شهدها وانما كانت في يد فلان مات وهي في يده جازت الشهادة لما ذكرنا ان الشهادة على اليد عند الموت شهادة على الملك عند الموت لا يدي المجهولة فتقلب يد مطلق عند الموت لانهم ان كانت يد ملك تبقى كذلك وان كانت غصبا قبا موت يتقرر عليه الضمان وبغيره المضمون مسكالا وكذلك لو كانت أمانة لأنه لما مات مجهلا لا رد بعة بصيرضامسا على المغنوع فيثبت أن الشهادة على اليد عند الموت شهادة على الملك عند الموت والملك الثابت عند الموت ينتقل الى الوراث ضرورة فغلي قول أي حنيفة ومحمد لا يقضي الوارث عالم يشهد وعلى الانتقال الى الوارث عند الموت أو على الملك عند الموت نصا أو ما يقوم مقام الملك وهو البدع عند الموت ولو شهدوا لرجل حتى أنهم كانت في يده منذ شهر لم تقبل انتهى أقول هذا بناء على أن الجزع عند أي حنيفة ومحمد وكما هو شرط في الدعوى بشرط في الشهادة أيضا وفي دعوى القاعدية تفصيل سي

الأيدي المجهولة عند الموت فتقلب يد ملك وتحققه في باب الدعوى في الميراث من دعوى الميسوط وفي الفصل الثامن من شهادات المحط وقد ذكرنا بناء منه في الفصل الثاني من الشهادات وبجيء تمامه في فصل في دعوى الرجا من كتاب الدعوى سي

وعن أي يوسف في رواية لمعلني اذا شهد شاهدان ان فلانا مات وهو ساكن فيها لا يقضي بالدار لورثته كذا في التناو خالية في الثامن من القضاء سي

وهذه المسائل المذكورة في الثامن من شهادات المحط مع زيادة تفصيل سي

ورأيت له وارثه غيره فحكم بالارث الثاني فيجوز الثاني في تعيين المشاهدين الا ان أول المشهود له الاول لانه ظهر كذب الشاهدين الا ان فيما الحكم به يتعلق وبسببه في مسئلة الولاء قولهم هو وارثه لا وارث له غيره لا بد منه الحكم له بالارث لانهم ما الورث هذا بأصل الولاء ولم يقولوا انه وارثه لا يجوز حكم له بالارث فورثه بقولهم انه مولا ووارثه اليوم فظهر كذبهم ما قضينا بخلافه فمادة النكاح المتقدمة وقرق بين الولاء وبين النكاح في اشتراط قول الشاهد ووارثه في الولاء دون النكاح اذا المولى لا يرثه على كل حال بل قد يجزى بغيره فأما المرفقي واثرة على كل حال ولا تجزى بغيرها في أو اخر اربع عشر من الفصولين ه دارق يدرجل الذي رجل أي ما كانت لايه مات وتر كهامير ائله والذي في يده يقول هي في مشهد شهود المدعي أنهم كانت لابي المدعي مات وتر كهامير ائله وأنهم لا يعاون له وارثا غيره فاقضى يقبل شهادة مدم ويقضي بها للمدعي ويدفع الدار اليه كالأدعي أنها كانت لايه اشترا غامنه في محضه بألف درهم وشهد الشهود بذلك فانه تقبل شهادتهم ويقضي بالدار له وهذه أربعة ألقاظ اذا شهدوا بها يقضي بها للمدعي احد احاذه والثانية اذا شهدوا أنها كانت ملك أبيه والثالثة اذا شهدوا أن أبيه كان يسكن في هذه الدار والرابعة اذا شهدوا أن أبيه كان ملك هذه الدار في هذه الألقاظ أربعة ان جزوا الميراث فقالوا مات وتر كهامير ائله لثبات شهادتهم ويقضي له في قولهم وان لم يجزوا الميراث فقالوا كانت لايه أوها واكتت ملك أبيه أو قولها كانت بليدة أبيه ولم يقولوا مات وتر كهامير ائله لا تقبل هذه الشهادة في قول أي حنيفة ومحمد وتقبل في قول أي يوسف الآخر وان شهدوا على اقرار المدعي عليه بشئ من ذلك يكون اقراره بالملك للمدعي ويؤمر بان تسليم اليه ولو شهدوا أن أبيه مات في هذه الدار لا تقبل شهادتهم ولا يقضي بشئ لانهم لم يشهدوا بالملك للمدعي ولهذا لو أقر المدعي عليه بهذا اللفظ لا يكون اقرارا ولو شهدوا أن أبيه مات وهذه الدار في يده أو شهدوا أن هذه الدار كانت في يده يوم مات تقبل ويقضي بها للمدعي وان لم يجزوا الميراث لانهم لم يشهدوا سيدا مات عند الموت فقد شهدوا بالملك عند الموت والشهادة بالملك للمدعي عند الموت شهادة بالانتقال الى الوارث وكذلك لو شهدوا أن أبيه مات وهو ساكن في هذه الدار ويقضي بها للمدعي ولو شهدوا أن أبيه مات في هذه الدار أو شهدوا أن أبيه كان في هذه الدار حين مات أو حتى مات لا تقبل (١) فاضحيان في فصل في دعوى الملك بسبب وان ادعاهما أنهم لم يشهدا شاهدان انها لايه ولم يشهدوا أنه مات وتر كهامير ائله لم يقض لهم بذلك ولو شهدوا أنها كانت لايه مات في قول أي حنيفة ومحمد وهو قول أي يوسف الاول ثم رجع وقال شهادتهم مقولة في باب الدعوى في الميراث من دعوى الميسوط ملخصا ولو شهدوا أن أبيه مات وهو لا ير هذا التوب أو هذا التناو وصاحب اليد يتجعد تقبل شهادتهم ويقضي به للابن وان كانت دابة فشهدوا أن أبيه مات وهو ساكن في هذه الدار أو شهدوا أن أبيه مات وهو ساكن في هذا الموضع تقبل ويقضي به للوارث فاضحيان في فصل في دعوى الملك بسبب من الدعوى شهدوا أن أبيه مات في هذه الدار أو قالوا كانت لايه لا تقبل لعدم الجاز وقال الامام الثاني آخر تقبل ولو قالوا كان في يده أبيه أو لايه مات وتر كهامير ائله أو كانت

لا به اجر هامن ذى البدر أو أودعها أو أعارها أو ورهنها تقبل اجباعا وكذا لو قال لا كانت
لا به أو في يد أبيه مات تقبل ولو قال لا نهى إلا به ولم يقل مات وتركتها لميراثه قبل على
الخلاف واختار الفضل أن لا تقبل وهو الأصح وفي الجامع وضع المسئلة في العين كالمثرب
دل أنه لا فرق في اشتراط الجز بين العين والعقار والمنصوص في أكثر المواضع والقفاوى أنه
لو قال كن مثل أبيه الى يوم وفاته يكون جزاة وقبل برزاية في العاشر من الدعوى
مخلصا رجلا ادعى عينا في يد رجل أنه ورثه من أبيه والشهود شهدوا أنه كان في يد
مورثه لا تقبل شهادتهم ولو أقر المدعى عليه بذلك يجبر على التسليم الى المدعى فاضحان
في فصل في دعوى المالك بسبب رجل ادعى دنيا لايه المبت على رجل فشهد الشهود
أنه كان دنيا لاي المدعى هذا على المدعى عليه كذا لا تقبل هذه المينة في قول أبي حنيفة
ومحمدان شهدوا على اقرار المدعى عليه أنه كان لاي المدعى هذا على المدعى عليه كذا اجازت
الشهادة كالمشهدوا في دار على اقرار المدعى عليه أنها كانت لاي المدعى فاضحان
قبل فصل في الدعوى تخالف الشهادة برهن أنه مأكى وقع في قسمي من تركه أبي لا بد
من ذكر أن القصة براض أو بقضاء في السادس من الفصولين

(الثاني عشر في الشهادة على الشهادة)

الاصل أن كل ما ثبت بشهادة النساء مع الرجال يثبت بالشهادة على الشهادة وفي الخاتمة
الشهادة على الشهادة جائزة في الاخير والحقوق أفضية القضاة تركتهم وكل شيء الا في
الحل ودوا القضاة الا أن الشهادة على الشهادة انما تقبل حالة العجز عن شهادة الاصول
وشهادة النساء مع الرجال تقبل مع القدرة على شهادة الرجال وانما يقع العجز عن شهادة
الاصول بأحد أسباب ثلاثة إما بغير الاصول (١) أو بغير الاصول مرضا لا يستطيع
الحضور معه مجلس الحكم أو بغير الاصول غيبة سفر وفي الناصري في ظاهرا الرواية
والفقوى على ظاهر الرواية (٢) تانما رخصة في أول التاسع من الشهادة يجوز الاشهاد على
الشهادة وان لم يكن بالاصول مذر من مرض أو سفر وانما يشترط العذر عند الاداء
ولا يصح الاداء بالإعذار بالاصول في الاصح منية المتفق في الشهادة على الشهادة * لو كان
الشاهد محجوبا له ان يشهد على شهادته قال القاضي ان في محين القاضي لا يكون عذرا
لانه لا يخرج حتى يشهد ثم يعيده برزاية في التوكيل بالخصومة من الوكالة * (م) الاصل
في الشهادة اذا كانت امرأة مختذرة يجوز اشهادها على شهادتها والمرأ التي تخرج من بيتها
افضاها حجتا ولاجل الخفاء ونحوه تكون مختذرة بشرط أن لا تحاط الرجال وقال الصدر
حسام الدين لا تجوز الشهادة على الشهادة من الامر والسلطان اذا كانا في الباد (٣) في باب
الشهادة على الشهادة من القصة السكرى ولا تجوز شهادة شاهد على شهادة رجل واحد
ولا على شهادة امرأتين حتى يشهد على ذلك رجلان أو رجل واحد وان كان شاهد على شهادة
رجل واحد رجلان واحد وان كان على شهادة امرأتين جازت وقام ذلك مقام الشاهد وكذا
لو شهد رجل واحد وان كان على شهادة امرأتين جازت وقام ذلك مقام الشاهد الواحد في أوالي

(١) وفي الخاتمة في كتاب القاضي الى
القاضي ان الاصل اذا مات قبل أن يشهد
الفرع على شهادة الاصل بطلت الشهادة
وفي قضاء النهاية أن الاصل اذا مات لا تقبل
شهادة فرعه وفي الخاتمة قبيل كتاب
القاضي ما يحتاجه ما وافق سائر الكتب
فليست أم سلمة
(٢) والفقوى على ظاهر الرواية وفي
الزيادات والعجيب ظاهر المذهب وفي
السرابية والفقوى على انه تجوز الشهادة
على الشهادة فيمدون مسيرة سفر اذا كان
بحال لو شهد لا يمكنه الراح الى منزله في
يومه ذلك كذا في المغتربات ولا يفتى ان
ما في السراجية تخالف ما في سائر الكتب
ولذا لم يذكره صاحب النسبة وترك مع ان
السراجية أحدهم أعذبه سلم
(٣) وفي جامع الرموز لا تهستان وفيه
(٨) اشعار بانها تقبل اذا كان الاصل
مختذرة كافي النسبة وكذا اذا حبس الاصل
في محين الوالي وما في محين القاضي ففيه
خلاف كافي المحيط به
(٨) أي في القيد المرئي في المتن (م)

التاسع من شهادات التناوختانية ملخصا * آدمي رجل على رجل حدة في قذف وأطام
شاهد من على شهادة شاهدين أو شاهدا وامرأتين لم يكفل ولم يحسن وكذلك هذا في
القصاص لأنه لا مدخل لهذا النوع من الحقة في حدة وقصاص ولو كان هذا في سرقة أخذ
منه فلا يفتقه حتى يسأل من الشهود لأن المأنيث بهذه الحقة فإن زكوا قضى عليه
بالمال وكذلك كل جراحة لا قصاص فيها لأن الدعوى دعوى المال ويعتلى هذه الشهادة
يثبت المأني من التوسط للسرخسي في باب الكفالة بالمال من الكفالة * وفي الأصل
لو شهد رجلان على شهادة رجل وشهد أحدهما على شهادة نفسه في ذلك الحق فهي باطلة
لأن شهادة الأصل الحاضر على شهادة الأصل الغائب غير مقبولة لأنها لو قبلت أذى
إلى أن يثبت بشهادة الأصل الحاضر ثلاثة أرباع الحق نصف الحق بشهادته وحده وربع
الحق بشهادته مع آخر على شهادة الأصل الغائب ولا يجوز أن يثبت بشهادة الواحد ثلاثة
أرباع الحق هذا في نسخة الإمام السرخسي وفي شرح الشافعي قال شهادة بشهادة نفسه
أصل وشهادته على غيره بدل فلا يثبت عان ولو شهد أحدهما على شهادة نفسه وشهد آخران
على شهادة رجل آخر تقبل في التاسع من شهادة الخلاصة * رجل أشهد رجلا
على شهادة فإن كان الذي له المال والذي يجب عليه المال حاضرين عند الأشهاد وبقول
أشهد أن فلان بن فلان هذا فعندي أن فلان بن فلان هذا عليه ألف درهم كان الأشهاد
جميعا وإن كانوا اثنين أو أحدهما حاضر أو الاثنين غائبا أو ميتا ينبغي له أن ينسب الغائب
منهما أو الميت منهما إلى أبيه وجده وقبيلته وإلى ما يعرف به لأن مجلس الأشهاد بمجلس
القضاة في كل شرط في أداء الشهادة للأعلام بأقصى الامكان بشرط في الأشهاد قاضيان
في أو آخر فصل الشهادة على الشهادة * شهود الفروع يجب أن يذكروا أسماء الشهود
الأصول وأسماء آبائهم وجدهم خلاصة في السابع من الشهادات ملخصا * وفي الاقضية
الختم ما قاله الخبواني أنه يكفي في الادامخس شينات أشهده على شهادة فلان أن فلان
على فلان هكذا أشهدنا فلان على شهادته وأمرنا أن نشهد بها (١) بزيادة
في الشهادة على الشهادة * نهى الأصل الفرع عن الاداء بعد ما أمره لا روايته نفسه
عن المتقدمين واختلف المتأخرون فيه منية المقتضى في الشهادة على الشهادة * رجل
أشهد رجلا على شهادة ثم شاء أن يشهد على شهادته لا يصح منه في قول أبي حنيفة
وإني يوسف حتى لو شهد بعد التي جازت شهادته قاضيان في الشهادة على الشهادة
* (الكافي) وإن أنكر شهود الأصل الشهادة لم تقبل شهادة شهود الفروع ومنية المسئلة
قالوا ما لنا شهادة على هذا الحادثة وما لو أو غابوا ثم جاء الفروع يشهدون على شهادتهم
بهذا الحادثة أماعم حضرتهم فلا يلتفت إلى شهادة الفروع وإن لم يشكروا في آخر التاسع
من شهادة التناوختانية * ولو حدث في الأصل جرح يطل الشهادة كالعوى والخرس
والخون والردة فإنه يطل شهادة الفروع وإن حدث في الأصول جرح يوجب التوقف
في شهادتهم كالعوى فإنه لا يطل شهادة الفروع ولكن يتوقف فيها ويجوز القضاء بها
وغيره في الشهادة على الشهادة وفيه تفصيل * ويجوز شهادة الابن على شهادة أبيه

(١) وفي بعض المتن بقول الفسرع
عند الاداء أشهد أن فلانا أشهدني على
شهادته يكذب أو قال لي أشهد على شهادتي
بذلك

(١) وفي المتن من التاسع من الشم اذ شهادته الابن على شهادة الاب مقبولة وعلى فضا له عند أبي يوسف خلافا لمحمد وكذا في التمه
والثانية قال الحسن لا تجوز شهادته على فضا (٤١٨) أي به وفيها قول آخر أنها تجوز قال وفيه نأخذ وفي البرازية في نوع

في الشهادة على التقي نقلا عن المتن شهدا
أن أمهما القاضي قضى الإعلان على فلان
بكذا لا تقبل والمأخوذ أن الأب لو كان
قاضيا يوم شهد الابن على حكمه تقبل
ومن الأمام أنهم لا تقبل مطلقا وعن
ابن جماعة عن محمد أنهم يجوزون مطلقا وقال
في السابيع من الشهادات نقلا عن الصغرى
شهادة الابن على شهادة أبيه جازية وعلى
قضا له لا في رواية والصحيح الجواز وقال
في السابيع من شهادة المصلحة وعلى
قضا له لا تجوز في رواية والصحيح هو الجواز
وفي التمه في فصل فبين تقبل شهادته ومن
لا تقبل ذكر أن الأب لو كان قاضيا يوم
ما شهد الابن على قضا له تجوز شهادته وذكر
بعد هذا عن أبي حنيفة أنه لا تجوز شهادته
وان كان الأب قاضيا يوم الشهادة وذكر
بعد هذا ابن جماعة وأبراهيم عن محمد
أنه لا تجوز شهادة الابن على قضا أبيه مطلقا
وعلى كفايه كما يجوز شهادته على شهادته
عائذ بالله الشهادة على قضا الأب

• (الثالث عشر في الرجوع عن الشهادة) •

واذا صرح رجوع الشاهد يظهر بعد هذا أن لم يكن المشهود به إلا بأن كان قضا أصلا أو نكاحا
فلا ضمان على الشاهد عند علمائنا وان صار الشاهد متلفا للشهادة بأن كان مالا
فان كان الاتلاف بعوض يعادله فلا ضمان على الشاهد أيضا لان الاتلاف بعوض كالا
اتلاف وان كان بعوض لا يعادله فبقدر العوض لا ضمان ويجب للضمان فهو وارءه وان كان
الاتلاف بغير عوض أصلا يجب ضمان الكل في الاول من المحط في الرجوع عن الشهادة
وفيه تفصيل • ورجوعه قبل الحكم يصح في حق نفسه وفي حق غيره حتى وجب عليه
التزير ولا يصح الحكم بشهادته وان بعد الحكم يصح في حق نفسه حتى زنه التزير (٢)
ولا يصح في حق غيره حتى لم ينتقض به القضاء السابق عند ما هو قول الامام ثانيا (٣)
برازية في كتاب الرجوع من الشهادة لمصا • رجل على رجل دين فشهد أنه أبرأه أو وجبه
أو تمتدق عليه ثم رجعا ضنا (٤) من الخلل المزبور • ولو شهد على مال نقض به القاضي
فقبضه أو لم يقبضه ثم رجعا ضنا المال اذا أخذ القاضي منه من القاضي عليه وقبل الأخذ
لا ينتقم ما شيئا لان تحقق الخضرار عند تسليم المال الى القاضي له أنما ما بقيت يدعي ماله
فلا يصدق الخضرار في حقه ولان الضمان يقتدر بالمثل وهذا أن تلفاعه دينان من ازما
ذلك بشهادته ثم رجعا ضنا قبل الاداء كان قد استوفى منها عينا فقابله الدين ولا ضمان له

في الشهادة على التقي نقلا عن المتن شهدا
أن أمهما القاضي قضى الإعلان على فلان
بكذا لا تقبل والمأخوذ أن الأب لو كان
قاضيا يوم شهد الابن على حكمه تقبل
ومن الأمام أنهم لا تقبل مطلقا وعن
ابن جماعة عن محمد أنهم يجوزون مطلقا وقال
في السابيع من الشهادات نقلا عن الصغرى
شهادة الابن على شهادة أبيه جازية وعلى
قضا له لا في رواية والصحيح الجواز وقال
في السابيع من شهادة المصلحة وعلى
قضا له لا تجوز في رواية والصحيح هو الجواز
وفي التمه في فصل فبين تقبل شهادته ومن
لا تقبل ذكر أن الأب لو كان قاضيا يوم
ما شهد الابن على قضا له تجوز شهادته وذكر
بعد هذا عن أبي حنيفة أنه لا تجوز شهادته
وان كان الأب قاضيا يوم الشهادة وذكر
بعد هذا ابن جماعة وأبراهيم عن محمد
أنه لا تجوز شهادة الابن على قضا أبيه مطلقا
وعلى كفايه كما يجوز شهادته على شهادته
عائذ بالله الشهادة على قضا الأب

بشهادة

(٢) ولا فرق في وجوب التعزير بين كون
الرجوع قبل القضاء أو بعده كما في الجبر
(٣) قال في الامل واذا شهد شاهدان
لرجل على رجل بأحد درهم فقضى بها
القاضي فرفقه بها - في رجوع الشاهدان
عن شهادتهما فان القضاء نافذ عليه فلا
يضمن الشاهدان المال حتى يقبضه الذي
قضى به فاذا قبضه منه وجب به على

الشاهدان

(٤) فرق في المحط للرجوع بين العين
والدين فقال شهادتين ثم رجعا ضنا
فيمين قبضه المتهوده أم لا وان كان
المشهود به ديناً فرجع الشهود قبل

قبضه لا يضمنون وان قبضه المتهوده ثم رجعا ضنا واهذا قول شيخ الاسلام كما في البور وتوفي في الكان عن بسوط
السرشي أنه لا فرق بين العين والدين

بين العين والدين وفي الاعمان ان ثبت الملك للمقتضى له بقضاء القاضي ولكن المقتضى عليه
 يزعم أن ذلك باطل لأن المال في يده ملكه فلا يكون له أن يضمن الشاهد من شياً ما لم يخرج
 المال من يده بقضاء القاضي وكذلك هذا في العقارات في الشهادة الباطلة يضمن العقار
 كله قول لأن فهم الاتفاق الملك واليدعي المقتضى عليه والعقار يضمن بمثل هذا السبب
 فإن اتفاق الملك يتحقق بخلاف الغصب على قول من يقول العقار لا يضمن بالغصب من
 المبسوط للسرخسي في الرجوع عن الشهادة • وإذا شهد شاهدان رجل يدري قية
 رجل آخر وقضى القاضي للمشهد ووجه بينهما ثم رجعا عن شهادتهما فأنهما يفتنن بقيمة
 الدار وهذا بخلاف لأن ما يجب على الشهود عند الرجوع ضمان الاتفاق لأنه بالشهادة
 أزال البعين عن ملك المشهد وعليه بغير حق مجعاً برده في أو آخر السادس عشر من
 كتاب الرجوع عن الشهادة وفيه تفصيل • ولو قال شهود المذعي بعد القضاء بالداريس
 البينة المذعي وانما شهدناه بالدار ولم يكن البينة له كانت شهادته بالبينة موضعاً بقيمة البناء
 للمذعي عليه • ولو قال ذلك قبل القضاء قبلت شهادته ما في حق الأرض لا البناء وقضى
 بالأرض للمذعي في الأول من دعوى البرائة في نوع في التناقض وكذلك دعوى القاعدة
 (١) • وإذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين على دار وأرض أو بيت وقضى به القاضي
 ثم رجعا عن ذلك فمضاهما ضمان القيمة ذلك في كتاب الرجوع عن شهادة الأصل • وفي الأخيرة
 مثل نجم الدين عمر النسفي عن شاهدين شهدا على رجل بقال وعدل وأتوجه الحكم ودعاهما
 القاضي إلى الصلح فامطأهما على بعض ذلك المال ثم رجعا أحدهما الشاهد عن شهادته
 أو رجعا عن شهادتهما فلا ضمان (٢) • ولو قضى القاضي بشهادتهما ينبغي أن لا يجب ضمان
 أيضاً من أو آخر كتاب الرجوع عن الشهادة من التاتارخانية قبيل كتاب الوكالة • ولو
 شهدا بوكالة ضمان وقضى بها ثم رجعا لم يطل القضاء بوكالة ولم يضمن لهما ما اتفقا عليه
 منقوماً وكذلك الرجوع بعد ما قبض الوكيل الدين لأن القبض ليس بالشهادة بل بالوكيل (٣)
 في التاسع عشر من وكالة الخط • وان رجوع الموكلي عن التركة ضمن خلافاً لما (٤)
 ولا يضمن شاهد الإجماع الرجوعه ولو رجع شاهد البعين وشاهد الشرط ضمن شاهد
 البعين خاصة ولو رجع شاهد الشرط وحده اختلف المشايخ ملحقاً بالرجوع في الرجوع
 عن الشهادة وكذلك في الوفاية • وفيه الشاهد ولو أنكر شهادته بعد الحكم لا يضمن لأن انكار
 الشهادة ليس برجوع بل الرجوع أن يقول كنت مطعاً في الشهادة في الرابع عشر من
 الفسوين • قال لقوم اشهدوا أن الشهادة التي شهدت بها عند القاضي اعلان على فلان
 يسكتها في زور وباطلة لا تبطل شهادته بذلك لكونه في غير مجلس القاضي ولو رجع في مجلس
 قاض غير القاضي الذي شهد عنده صرح برجوعه حتى لو أقام الشهود عليه البيعة على
 رجوعه في غير مجلس القاضي لا تقبل وعند قاض آخر قبيل • ولو ادعى رجوعه مطعاً
 لا تقبل وان لم تكن للمذعي الرجوع بينة وأراد استخلاف الشاهدان ادعى رجوعه مطعاً
 أو في غير مجلس القاضي لا يستجلب • وان ادعى في مجلس القاضي يستجلب (٥) ادعى
 على الشهود الرجوع عند القاضي ولم يقع القضاء بالرجوع لا يصح إلا إذا ادعى الرجوع

(١) وعبارة القاعدة كانت شهادتهما
 بالدار شهادة بالبناء ولا ينبغي أنه على ما ذكر
 في المتن من أن الشهادة بالدار شهادة
 بالأرض والبناء جميعاً وأما على ما في الأصل
 من أن البناء يدخل في القضاء والشهادة
 تبعاً فلا يصح كون قولهم هذا رجوعاً
 عن الشهادة فلا يضمنون قيمة البناء •
 (٢) وذكره المسألة في القنية بعلامة
 (ط) وقال في تعليقه لأنه لم يقض
 بشهادتهما وهذا التعديل يشير إلى أنه
 لو قضى به يضمنان •

(٣) ولا ضمان على شهود الوكالة
 بالنصومة إذا رجعه وإن شرط كذا في
 التاسع عشر من وكالة التاتارخانية •
 وذكر المسألة في فصل في الرجوع
 عن الشهادة على العقود من المختص
 للسرخسي وعلى بوجه آخر •

(٤) مثل عن شهود التركة إذا رجعوا
 عن شهادتهم هل يضمنون بالرجوع أو لا
 أجاب أنهم يضمنون كذا في فتاوى ابن
 نجيم •

(٥) وفي البرائة وإن ادعى الرجوع
 في مجلس الحكم بعد الحكم نفع
 وإن لم يدع الحكم بالرجوع والحكم بإيجاب
 الضمان قبل عليه البيعة ويستجلب •

والقضاء به ولو أقر الشاهدان عند القاضي أنهما رجعاني غير مجلس القاضي يصح
ويجعل الاقرار بمنزلة الانشاء في الرابع عشر من شهادة مثبتة المقتضى

(الرابع عشر في المتفرقات)

أدعى دارا في يد رجل أنها اشتراها منه تسعة من فلان وشهدوا على مدعاه ولم يقولوا قبضها
بأمره لا يدفع اليه شيء حتى يؤخذ منه الثمن ويدفع الى البائع رجع محمد عن هذا وقال يؤخذ
منه الدار ولا تدفع الى المدعى حتى يؤخذ منه الثمن وفي المتن لا تصح هذه الدعوى حتى
يتقدم الثمن عند القاضي فلو حضر من يدعى عليه الشراء أو أنكروه ذكر في الاقضية في موضع
أنه يؤخذ الدار من المدعى وتدفع الى البائع وذكر فيها في موضعين أنه لا يلتفت الى انكاره
لأن الغائب صار مقضيا عليه وهذا أصح فإن قالوا لا اشتراه من فلان وقبضه ولم يتقدم الثمن
بإسأل هل القبض بأمره أو بغير أمره فإن قالوا لا يؤخذ من هذا الا قبل شهادتهما بتراب
في نوع في الشهادة على الشراء * وهذا كله اذا لم يذكر وان تقدم الثمن فإن ذكر وان تقدم
فهو ودعوى مائة مطلق فلا يكون اقرارا بالملك للغائب ولا يقضي له رواية واحدة من المحل
المزبور عقيب هذه المسئلة * حال ولو أن شاعدين شهدا عند القاضي لرجل فقال لا
شهدان قاضيان القضاة أشهدا بأنه قضى لهذا الرجل على هذا الرجل بألف درهم
أو بحق من الحقوق وسواء أو قال أشهد أن قاضي الكوفة أشهد بذلك ولم يسموا القاضي
لم يتقدم القاضي هذه الشهادة حتى يسموا القاضي الذي حكم وينسبوه لأن القضاة عقد
من العقود فإذا شهدوا به ولم يسموا الما قبل لا يصبر معلوما فلا تقبل وليس هذا في هذا الموضع
وحده بل في جميع الأفاعيل اذا شهدوا على فعل ولم يسموا الفاعل لا تقبل (١)
من مختصر شرح أدب القاضي للخصاف في باب الشهادة على الحقوق دعوى القضاء
والشهادة عليه من غير تسمية القاضي لا تصح الا في مسألتين الاولى الشهادة بالوقف أى
بأن قاضيا من قضاة المسلمين قضى بعهده صححت الثانية الشهادة بالارث أى بأن قاضيا من
القضاة قضى بأن الارث له صححت وهما في الفرقة ودعوى الذل من غير بيان الفاعل لا تصح
الا في أربعة مسائل الاولى الشهادة بأنه اشتراه من وصيه في صغره صحيحة وإن لم يسموه
الثانية الشهادة بأن وكيله باعه من غير بيان الوكيل من خزانة المقتنين الثالثة نسبة فعل
متولى وقسم من غير بيان من نصبه على التعيين الرابعة نسبة فعل الى وصي يتيم كذلك
ويمكن رجوع الاخيرتين الى الاولى أشباه في القضاء والشهادة والدعوى * (صل)
أدعى أمة وشهد أن قاضي بلد كذا حكم بكذا لامة له صرح ولم يشرط تسمية القاضي
في الثاني من القصولين في أو اخره

(في ترجيح البينة)

رجل أقام البينة على امرأته أنه زوجها أبوها منه قبل بلوغها وأقامت هي بينة أنه زوجها
منه بعد بلوغها بغير رضاها فبينت الأولى لأن البلوغ معنى حادث يثبت بينهما فكانت أكثر
أشياء ما ثبتت فساد النكاح ضرورة في الرابع من نكاح الولو الحسية * ولو قال الزوج

(١) وتفصيل هذه المسائل (٧) مذكور
في الثاني من دعوى الخبط والساقى من
العمادية والقصولين
(٧) المنقولة من مختصر شرح أدب
القاضي (٢)
(٢) ان أقام أحد المدعين شاهدين
والآخر أربعة فهم سواء لأن كل واحد
منهما لا يوجب الا للثان ولان البينة
لا ترجح بالعدد فكذلك بالعدد مختارات
صلصا الفقه رحمه الله

ترتبه في ذلك وأما في أوحيون وقت لا بل وأنت بالغ أو عاقل قال قول الزوج فإن كان بعد
الدخول أيهما قال ذلك لا يقبل في باب الدعوى والبينة من كشاح المحيط بالسرخسي
(قع) ادعى على رجل أن هذه الدار التي في يده وقف عليه مطلقا وذو اليد ادعى أن بائعي
اشتراها من الواقف وأرخ وأقاما البينة فيبينة الوقف أولى (سم) أن أثبت ذو اليد تاريخا
سابقا على الوقف فيبينة أولى والافبينة الوقف أولى (بج) متولى الوقف ادعى على وارث
واقفه الذي في يده المهدود أنه وقف على كذا وقفه لهما وأقام بيته وأقام الوارث بيته على
فساد الوقف فإن كان الفساد بشرط في الوقف ففساد فيبينة الفساد أولى لأنه أكثر الثابتات
وان كان المعنى في الحل أو غيره فيبينة الصحة أولى من شهادات القبيصة في باب البينتين
المتضادتين * وعن أبي الفضل ادعى عليه دارا أنه باعها متى منذ خمس عشرة سنة وادعى
آخر أن وقف عليه مسجلا وأقاما بيته فيبينة مدعى البيع أولى (١) وإن ذكر
الواقف بعينه فيبينة الوقف أولى لأنه يصرح بمقتضا عليه فلا يثبت التعيين كيبنة المالك مع
بيته العتيق لأن الوقف وأمنه للمالك كالأعتاق من الحل المزبور وكذا في التنازع في نوع
في النقص من الخامس عشر من كتاب الدعوى * (كس) كسج عجب وطب وغيرهم) وقف بين
أخوين مات أحدهما ربي في يده الجني وأولاد الميت ثم الجني أقام بيته على واحد من
أولاد الآخر أن الوقف بين يده بطن والباقي غيب والوقف واحد تقبل ويتصب خصما
عن الباقين ولو أقام أولاد الآخر بيته أن الوقف مطلق عليهما وعليك فيبينة مدعى الوقف بطن
بعد بيان أولى في باب الدعوى والبيئات من وقف القنية * ولو ادعى الإمام أن هذه الكردة
مسجلة لإمام هذا المسجد وقال أهل المحلة بل للمسجد ولا بيته لهم فالقول لأهل المسجد من
الحل المزبور * وجل مات وترك ابنين وفي يده أحدهما ضعة ادعى أن وقف عليه من جهة
أبيه والابن الآخر يقول أنها وقف علينا قال القنية أبو جعفر الأول قول الذي يدعى
الوقف عليه لا ينسب إصداقا أنها كانت في يدهما وقال غيره القول قول ذي اليد
والأول أصح (٢) في فصل في دعوى الوقف والهداة عليه من وقف الخاتمة * متولى
ذو يدلو برهن على الوقف برهن الخارج على المالك يحكم بالمالك للخارج ولو برهن المتولى
بعينه على الوقف لا يسمع (٣) لأن المتولى صادف قضاء عليه من يدعى تعلق الوقف من
جهته * وعند أبي يوسف تقبل بيته ذي اليد على الوقف ولا تقبل بيته الخارج على المالك
وبقولهما يعني حتى ادعى قتا وقال ذو اليد هو ملكي وحزرتة فانه يفتى في بيته ذي اليد
وقتا في الثالث عشر من القصولين وكذلك في العاشر من العمادية وكذلك في جواهر
الفتاوى في السادس من الدعوى * ادعت امرأة أن زوجها طلقها في مرض موته ومات
وهي في العدة ولها المهرات وادعى الورثة أن العسلاني كان في العدة فالتقول لها وإن رخصا
ووقتا وقتا واحدا فيبينة الورثة على طلاقها في الصحة أولى في الثامن من شهادات التنازعة
(ع) (فك) ادعى شيئا في يد ثالث وأقام أحدهما بيته على الشراء الصحيح منه والآخر بيته
على الشراء الفاسد فيبينة الصحة أولى (حم) بيته الفساد أولى إذا ادعى القبض ثم أجاب
مرة أخرى إذا ذكر شرط فاسدا أو دخل في العقد فيبينة الفساد أولى (٤) في باب البينتين

(١) لأنه لما لم يذكر الواقف ولم يعينه لا تقبل
بيته لأنه لا يثبت من ذكر الواقف لأن
الواقف يصرح بمقتضا عليه فلا بد أن يكون
معينا وإذا لم تتع بينة الوقف تسمع بيته
المالك لعدم التنازع كذا في النية السكوى

سلا

(٢) هو المختار لأنهما تصادفا على أنها
كانت في يدهما فلا ينفرد أحدهما
بإسحقاقها إلا بحجة قبيل الفصل التاسع
من وقف الخاتمة البرصانية وتبديب
الواقعات سلا

(٣) كذا في العشرين من دعوى
التنازعات سلا
(٤) كذا في دعوى القينة وقال فيه إذا ذكر
شرطا فاسدا أدخل في العقد فيبينة
الفساد أولى وإذا كان الثمن مقبوضا
والمبيع مسلما فالقاضي لا يسمع بيته
الفساد سلا

المتضادين من شهادات القنية * اذا اختلف المتبايعان أحدهما يدعى الصحة والاخر
 الفساد ان كان مدعى الفساد يدعى الفساد بشرط فاسد أو أجل فاسد كان القول قول
 مدعى الصحة والبيئة يشبه مدعى الفساد باتفاق الروايات وان كان مدعى الفساد يدعى
 الفساد اعني في صلب العقد بأن يدعى أنه اشتراه بألف درهم ورطل من الخمر والاخر
 يدعى البيع بألف درهم فيه روايتان عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية القول قول من يدعى
 الصحة أو البيئة يشبه الاخر كما في الوجه الاول وفي رواية القول قول من يدعى الفساد
 ولو ادعى عبد في رجل أنه اشتراه منه بألف درهم وقال البائع بعثك بألف درهم وشرطت
 أن لا تبسح ولا تسب أو ادعى المشتري ذلك وأنكر البائع كان القول قول من يشكر الشرط
 الفاسد والبيئة يشبه الاخر وكذا لو كان مكان الشرط الفاسد شرط الخمر والخمر أو الشيء
 الذي لا يخل مع الاتف وان اختلفا في أصل الثمن فقال البائع بعثك عيدي هذا بعيد لهذا
 وقال المشتري اشتريت بألف درهم ورطل من الخمر فقال المور اذا فان قامت لهما البيئة
 يؤخذ بيئته البائع (١) في فصل في أحكام البيع الفاسد من يوع الخسائية * (يخ) اذا
 اختلف المتبايعان في صحة العقد وفساده فاما يجعل القول لمن يدعى الصحة مع البيئتين في
 باب الاختلاف بين المتبايعين من دعوى القنية * وفي الكافي قال المرتضى للراهن قبضت متى
 بعد الزهن وحل عندك وقال الراهن بل هناك عندك فالقول والبيئة للراهن ولو قال المرتضى
 هناك عندك قبل أن أقبضه يحكم الزهن وقال الراهن بالعكس فالقول للمرتضى والبيئة للراهن
 استأمرنا بالبرهنة فقال المعبر هناك قبل أن تفكر وقال الراهن بالعكس فالقول للراهن
 وكذا اختلفا انه هناك قبل الزهن أو بعده والبيئة للمعبر ولو قال المرتضى قبضت ديني ورددت
 الزهن وقال الراهن قبضت وحل الزهن عندك فالبيئة للراهن وكان أبو الباقم يقول ينبغي
 أن تكون البيئة للمرتضى غير ثامني في باب اختلاف البائع والمشتري من كتاب البيوع *
 أقام الراهن بيئته أنه رهته بجائته وخسبته أقام المرتضى بيئته أنه رهته بجائته فالبيئة يشبه الراهن
 وان اختلفا في قيمة الزهن بعد ما هناك كاه أو بعضه فالقول قول المرتضى في قيمة المالك مع
 عينه والبيئة يشبه الراهن فانما رخصانية في الحادى والعشرين من الشهادات كذا في المحيطة
 البرهاني * (يخ) ولو أقام الراهن بيئته أنه رهته الزهن سلبا فبئته عشرة وأقامها المرتضى
 انك رهته عندي معيها فبئته خمسة فبيئة الراهن أولى قننه في باب البيئتين المتضادتين (٢)
 * (ط) ادعى المشتري سعيًا بائنا والبائع يبيع الوفاء فالقول للبائع وان أقام البيئة فالبيئة
 بيئته مدعى الوفاء وكذا اذا ادعى أحد هاهنا البيوع أو الصلح عن طوع والاخر عن كره
 فبيئة مدعى الكره أولى وكذا اذا ادعى الاقرار عن طوع والاخر عن كره فبيئة الكره أولى
 (٣) من المحل المزبور * (شم قم) ادعى على رجل أنه كرهني بالتخفيف بحبس الوالى
 أو الضرب على أن يستأجر منه سائتًا أو أقام بيئته وأقام المدعى عليه بيئته بأنه كان طاعة
 فبيئة الطاعة أولى ولو قضى القاضي ببيئة الاكرام فبغضواؤه ان عرف الخلاف وقضى
 بناء على الفتوى (قم عدك) أقام المشتري بيئته أنه باعه هذا الشيء يباعه بغيره وأقام
 البائع بيئته أنه باعه مكرهًا فبيئة الصحة أولى (سم) بيئته الاكرام أولى قبيل المحل المزبور

(١) فلما ضل انه اذا افقت بيئة البائع
 والمشتري على ذكر ما يصلح غنا وأثبتت
 احدهما شرطًا زائدًا يفسد البيوع كما اذا
 افتتحت على أن البيوع كان بألف درهم
 وزادت احدهما وطلان من الخمر فالبيئة
 بيئة الفساد وان اختلفا في ذكر ما يصلح
 غنا فأثبتت احدهما ما يصلح غنا فان كانت
 كان البيوع بألف درهم وهذا العبد وأثبتت
 الاخرى ما لا يصلح غنا بأن قالت كان الثمن
 كاه خمرًا فالبيئة بيئة الصحة كذا في الفصل
 الثالث من القسم الثاني من البيوع
 الظهيرية عد

وأشار في باب البيئتين المتضادتين من
 شهادات القنية انه ان كان الفساد بشرط
 في البيوع مفسد فبيئة الفساد أولى لانها
 أكثر اتيانًا وان كان اعني في المحل أو غيره
 فبيئة الصحة أولى عد

(٢) وكذا في القنية في باب الدعوى
 والبيئات من كتاب الزهن عد
 (٣) لأن بيئة الاكرام ثبتت خلاف الظاهر عد

• وان ادعى أحدهما البيع عن طوع والاخر عن اكرام اختل فاقبه والصحيح أن القول قول من يدعى الطوع كافي للصحيح والقاسد وكذلك لو اختلفا على هذا الوجه في الصلح والافترار كان القول قول من يدعى الطوع والبيعة يثبت الاخر في الصحيح من الجواب وقال بعضهم يثبت الطوع أولى قاضيان في أحكام البيع الفاسد من البيع • (الناصرى) ولو ادعى الاقرار طاعة أقام المدعى عليه البيعة انه كان ذلك الاقرار بهذا التاريخ مخم عن اكرام فالبيعة يثبت المدعى عليه ولو لم يورثنا أو أقرنا على التفاوت (١) فالبيعة المدعى في الثالث والعشرين من دعوى التنا تاريخية في نوع في مسائل الاكرام وكذا في شهادات المقتط • (ق) أمة أقامت بيعة أن مولاهم برها في مرض موته وهو عاقل وأقامت الورثة بيعة أنه كان مخلوط العقل فثبتت الامة أولى وكذا اذا خلع امرأته ثم أقام الزوج بيعة أنه كان مجنوناً وقت الخلع وأقامت بيعة على كونه عاقلًا حينئذ أو كان مجنوناً وقت الخصومة وأقامت عليه بيعة أنه كان مجنوناً وقت الخلع والمرأة على أنه كان عاقلًا فثبتت المرأة أولى في الفصلين من شهادات القنية في باب البيعتين المتضادتين • قال محمد في اقرار الاصل واذا أقر الرجل أنه كان قد أقر وهو صبي فلان بألف درهم وقال المقتله لابل أقرت وأنت بالغ قال قول قول المقتزع عنه ولا شيء عليه في السابع عشر من اقرار المخطأ البرها في ملخصا • واذا قال أقرت لك بألف درهم وأنا ذاهب العقل وقال المقتله لابل أقرت وأنت عاقل ان كان الجنون • وهو اقرار باب فيه كالجواب فيما إذا أضاف الاقرار الى حالة الصبا وان كان غير مهود فانه لا يصدق في هذه الاضافة ويظهر المال من المحل المزبور • برهن الوارث أن الوصية كانت في حال زوال عقله وبرهن الموصى له أنها كانت حال كونه عاقلًا فثبتت الوصية له أولى لانها أكثر اثباتا لانها ثابتت استحقاق الثلث على الخصم وقصر يده عنه وتلق ثبت زوال العقل وأنه ليس بشئ يتعلق بهذا الخصم حتى يثبت عليه أو يقال انها ثبتت وصيتان احدهما حال ثبوت العقل والاخرى في حال زوال العقل الآن الأولى أولى بالقبول لانها مثبتة والاخرى نافية من دعوى القساعدية • فوب في بدرجل أقام رجل البيعة أنه ثوبه غصبه اياه هذا وأقام الذي في يديه البيعة أنه وجبه له قال أنقض للذي هو في يديه وكذلك لو أقام البيعة على البيع منه بقرن مسمى أو على اقراره أنه ثوبه وان كان في أيديهما جميعا فأقام كل واحد منهما البيعة أنه ثوبه غصبه الاخر اياه قضيت بينهما قضيت فان أقام رجل البيعة أنه ثوبه استودعه المثل الذي هذا وارثه وأقام آخر البيعة أنه ثوبه غصبه اياه المثل قضيت بينهما وان جاءه البيعة على دراهم بعينها أنها ماله غصبه اياه المثل فهو آحق بهما من غرما المثل وان أقام رجل البيعة أن هذا ثوبه غصبه اياه وذو اليد وأقام الاخر البيعة أن هذا ثوبه غصبه اياه للذي أقام البيعة أنه ثوبه غصبه اياه من البرازية ملخصا وكذلك في باب البيعتين المتضادتين من شهادات القنية • وفي المخطأ ادعى دارا في يد غيره أنها ماله وأن آياه باعهما منه مال بلوغه بلارضا ومن ذوال اليد باعهما منه في صغرا الابن المدعى قال قول لابلان وان برهن ذوال اليد على متاعه بقرن المثل تدفع عنه المصومة وان برهن تاريخ بيعة ذى البد في النسمان من شهادات البرازية

(١) وقم في نسخ البرازية مكانه على التفاوت على التوقيت وبعبارة المقتط على ما نقل من التنا تاريخية وهو الظاهر عند

(١) لانها المتيبة فكذا في العاشر من الفصولين **س** وفي الحادي عشر من دعوى المحيط يجب ان تكون البيعة مئة المشتري لانها هي المتيبة **س** (٢) اقول هذا على أن يكون الصبي غريماً وان كان الصبي مبرأً يتوقف بيعه ولا يبطل ولا يخاف منه **س** (٣) وذكر في العاشر من الفصولين ان القول لامة في البيعة (٤) الذي اليد فليراجع **س** (٤) وان أقامها البيعة فأخامت المرأة البيعة لأنها

كانت ابنة عشرين سنة وقت الشكاح وأقام الزوج البيعة أنها كانت ابنة ثمان سنين كانت البيعة مئة المرأة كذا في الخاتمة في فصل شرائط الشكاح من كتاب الشكاح

س

(٥) وجه النظر انما يكون القول قوله مدى الصحة اذا اختلف المتعاقدان في صحة العقد وفساده ويكون اقدام المعاد على العقد اقراراً منه بصحته وتكون دعواه الفساد بعد ذلك مناقضة لاقدامه السابق فأمّا الذي غير المعاد الفساد فيما عتد عليه غيره لا يكون الاقرار منه موجوداً بالبيعة فلا تكون دعواه الفساد مناقضة فوجب ان تنفع كذا نقل عن المتبينة الكبرى **س**

(٦) يعني اذا باع مال وله وقع الاختلاف بين الابن والمشتري قال المشتري كان قبل البلوغ وقال الابن بل كن بعد البلوغ **س**

(٧) والدوى على هذا في زماننا **س** (٨) وهذا محال لما سبق في البرازية **س** (٩) كذا في معقرفات التساير خاصة في الدعوى **س**

(١٠) (ق) مثلاً قال (مت) قلت أليس البيعة الأخرى ثبت أمر عارضاً وهو العزل فقال هم في الحقيقة يقولون صحة البيع وشهادة التي لاتسمع كذا نقل عن المتبينة الكبرى أقول برده عليه أنه يقر في الكتاب أن بيعة فساد البيع أولى لأن يقال أن صحة عتاد البيعة بمعنى يقابل الفساد بل بمعنى الثبوت فكبر مقابلاً لطلان ويشير اليه قوله وشهادة النبي لاتسمع لكن بقي أنه يكون حينئذ البيع موقوفاً على اجازة المالك لا يابطل به

(ج) باع سبعة ولده فأقام المشتري البيعة أنه باعها في صغرته بين المثل والابن فأقام البيعة أنه باعها في حال البلوغ فبيعت المشتري أولى (١) في باب البيعتين المتضادتين من شهادات القنينة (ب) وكذا قال السباع وبعته منك في صغري وقال المشتري بل بعد بلوغك فأقول لمن يدعي الصبا لانه ينكر أصل العقد فالبيعة مئة من يدعي البلوغ (٢) (ج) مثله وقد مر في باب البيعتين المتضادتين ما يشير الى خلافه (ب) ادعى عليه داراً فاقبل ذوال اليد اشترى بتم من أبيك حال صغر لثمن المثل وقال المدعي بل كنت بالذات ولم أرض به فأقول للمشتري وان أقام البيعة فيبيعت مدعي البلوغ أولى (٣) قال أسستنا في الأول نظري يدل عليه ما ذكر في (ط) ان رجلاً ادعى على امرأته أن وليها زوجاً باع منه حال صغرهما وأدعت هي أنه زوجها منه بعد البلوغ غير رضاها فالبيعة مئة المرأة (٤) والقول لها على أصح الروايتين (٥) وكذا البيع على هذا القياس (٦) والقول للابن على أصح القولين في باب الاختلاف بين المتبايعين في صحة العقد وفساده من دعوى القنينة (ب) باع وقال أنا بالغ وهو ابن اثني عشرة سنة ثم قال كنت غيباً بالغ لا يلتفت الى مجوده ولو كان أقل من اثني عشرة بعتي قال هذا ملكي باعته أبي فأبالغ وقال المشتري والابن بل في حال صغرنا فأقول للابن لانه ينكر زوال ملكه وقيل للمشتري قال في المحيط وهو العراب عتدي وان برهننا فالبيعة للابن في الحادي عشر من بيع البرازية (ج) باع أرضاً فأدعى أخوه على المشتري أن السباع مبعوثه وأنوصيه وقال المشتري بل عاقل وأقام البيعة فيبيعت العتدي أولى (ق) ولوطور بنونه وهو مطبق فيجحد الاقامة وقت بيعه فأقول له وبيعت الاقامة أولى من بيعة الجنون (ج) وعن أبي يوسف ادعى شراء الدار ومنه فشهد شاهدان أنه كان مجنوناً عند ما باعه وآخران أنه كان عاقل فبيعت العقل وصحة البيع أولى في باب الاختلاف بين المتبايعين من دعوى القنينة (ب) ادعى عليه أرضاً فأقام بيعة وقال في الدعوى اشترى بها منك فقال المدعي ولكني كنت صبياً وقال المدعي عليه بل كنت بالغاً وأقام البيعة فيبيعت مدعي الصبا أولى قيل المسئلة المزبورة ادعى أن الوصي باع التركة بالغين وزعم الوصي أن البيع كان بالعبد فأقول قول الوصي لتسكه بالاصل ويؤبرهن على أنه اشتراه من وصيه بعد ان رضى به بعد بلوغه على أنه كان بالغين قبل بيعة المشتري أولى لانها تثبت الزيادة ولا كثر على أن مئنة التركة أغنى الغنن أولى (٧) في أو آخر الفصل الأول من دعوى البرازية (ب) وعنه اختلف الوصي والقيم بعد بلوغه فقال الصبي بعت عقاري الى حاجتي لكن بغن فاحسن وقال الوصي بل بعته بمثل القيمة لا يكون القول له (٨) في باب الاختلاف بين المتبايعين من دعوى القنينة (ب) باع الوصي من التركة شيئاً فأتت الورثة باعته بغن فاحسن وقال المشتري بل بعدل فأقول له (٩) من اجل المزبوز (ظلم) وصي باع شيئاً فأدعى الورثة على المشتري أن الوصي باعه منك بعد العزل وأقام المشتري بيعة أنه كان صبياً وقت الشراء فبيعت للمشتري أولى (١٠) لما فهم من اثبات انما ذاك الشراء وسبق الشارح (ج) وبيعت العزل أولى من بيع ما يبيع وكذا في الطلاق والعاقبة من الوكيل في باب البيعتين المتضادتين من شهادات القنينة (ب) وفي

المتفق الموكل اذا اخرج الوكيل من الوكالة وهو حاضر بشهادة الشهود فشهد شاهدان
 بالبيع وقدمت بيعة العزل وبيعة البيع اولي وقتئذ اخرج من الوكالة اولي وصكنا
 التوكيل بالطلاق والعاقق وغيرهما وكذا شاهد الطلاق مع شاهدى الشكاح (١) في
 مسائل الدفع من دعوى جمع الفتاوى وكذا في الثالث عشر من دعوى الزانية ولو شهد
 شاهدان على عزل الوكيل وهو حاضر وشهد آخران على البيع فبيعة العزل اولي والبيع
 باطل الا ان يكون وقت البيع قبيل وقت العزل من شهادات المحيط للسر حتى في باب
 المدينين فامتساع على الشابين المختلفين * شهدا ان فلانا مات وكانت زوجته وآخرا ان كان
 طلقة قبل الموت قال الفضلي بيعة الزوجية اولي ويجعل كانه طلق ثم تزوجها وقال
 السعدي بيعة الطلاق اولي لان الطلاق يكون بعد الشكاح وقبيل ان كانت زوجته اوهي
 تدعى عقدين فاقول ما قاله الفضلي وعليه الفتوى والا فالفتوى على ما قاله السعدي
 وقيل ان انكسر وانكسحها اصلان فالو اما كانت زوجة لقط لا يكون دفعا وان انكسروا
 الميراث بالزوجية ولم يشكروا التصكاح اصلها فاذن دفع لدهاها في الثامن من شهادات
 الزانية * رجس مات وترك مالا فادعى بعض الورثة عيشا من اعيان التركة المورث
 وجهه منه في حصته وقبضه وبقية الورثة قالوا كان ذلك في المرض فان القول يكون قول من
 يدعى الهبة في المرض وان اقاموا البيعة فالبينة بيعة من يدعى الهبة في الصحة كذا ذكرني
 الجامع الصغير وذكر انسي في الفتاوى امرأة ماتت واشتلف الزوج وورثتها في مهرها
 الذي كان عليه وادعى الزوج انها وهبت منه في حصتها وادعى الورثة ان الهبة كانت في
 مرض موت فان القول يكون قول الزوج لانه يشكر استحقاق ورثة المرأة المال على الزوج
 واستحقاق الورثة ما كل ثلثنا فتكون القول قوله الا ان هذا يخالف رواية الجامع الصغير
 والاعقاد على تلك الرواية لانهم تصادقوا على ان المهر كان واجبا عليه واختلفوا في سقوطه
 فكان القول قول من يشكر السقوط ولان الهبة حادث والاصل في الطوائف ان يقال الى
 اقرب الاوقات فاضيفان فيما يتعلق بالتصكاح من كتاب الدعوى * (قطة) اقول وارثي بنى ثم
 مات فقال للمقرضلة اقترفي حصته وقال بقية الورثة لايل في مرضه فاقول للورثة والمينة المقرضلة
 ولولا بيعة المقرضلة لقتل بقية الورثة في الرابع والثلثين من القصولين في كتاب الاقرار من أحكام
 المرضى وكذا في الثاني من اقرار الخالصة والحادي والعشرين من اقرار التارضية *
 والمينة لمن يدعى الاقرار في المرض لانه يدعى فساد الاقرار ولو اقاما جميعا البيعة فيبي أن
 يقضى ما قررا من اعيانها في الصحة والآخر في مرض الموت من دعوى القاعدية ادعت
 امرأه ان زوجها طلقها في مرض موته ومات وهي في العدة ولها الميراث وادعى الورثة ان
 الطلاق كان في الصحة فاقول لها وان برهننا وقتا وقتا واحدة البيعة الورثة على طلاقها في
 الصحة اولي في الثاني من شهادات الزانية * ولورثة المقتول انا وانا فام الاخ البيعة
 على الابن انه قتل الاب و اقام الابن البيعة على الاخ أنه هو الذي قتل الاب كانت بيعة الابن
 اولي بخلاف ما اذا كانا ابين حيث يقضى هنالك بنصف الدية على قول أبي حنيفة وحيث قال
 بيعة الابن اولي ولم يذكر الخلاف في الثاني والعشرين من جنابيات التارضية * واذا

(١) ما سلب هذه المسئلة مذكور في
 الوكالة بالبيع من كتاب الوكالة فمقتلعان
 وكالة مئة المقتضى وعن وكالة الذخيرة
 للمهاتمة

قتل الرجل عمرا خفاء آخره بطالب دمه وأقام البينة أنه وارثه لا وارث له غيره وأقام القاتل
 بينة أن أباها قال القاضي لا يمكن الأخ بامتناعه انحصار بل يأتي في ذلك حتى يظهر صدق
 ما قاله القاتل في التاسع عشر من جنائبات التاتارخانية • قال (م) إذا كان الصبي في يدي
 رجل يدعى أنه ابنه ويقع على ذلك بينة ورجل آخر يقسم بينة أنه ابنه قضى لصالح البلد
 ولوأقام صاحب اليد بينة أنه ابنه من امرأته هذه وأقام رجل آخر أنه ابنه من امرأته
 هذه قضى للذي في يديه في الثامن والعشرين من دعوى التاتارخانية في نوع آخر في دعوى
 الرجل نسب الغلام • (التفريد) غلام احتمل فأدعى رجل وامرأته أنه ابنهما وأدعى الغلام
 على رجل آخر أنه ابنه فبينة الغلام أولى من الحمل المزبور في أوامط نوع آخر في بيان أنواع
 دعوى الرجل نسب الولد • كلما تعرضت بينة البسار والاعسار قُدمت بينة البسار لأن فيها
 زيادة العلم الأهم الآن يدعى المذمى أنه مسرور وهو يقول أعسرت بعسده وأقام البينة فأنها
 تقدم لأن فيها أمر احداثا وحدث ذهب المال (١) في فتح القدير في فصل الجلب من
 أدب القاضي • في بده عبدا أعدمه اثنان وربها على أن كل واحد منهما أودعه عنده وهو
 يشكر فلم يحكم بشهادتهما حتى أتوه ذواليد لا أحدهما دفع إليه وإن زكيت البينتان حكم
 بينهما في نوع في الخامس عشر من دعوى البرازية • ولو ادعت أمة أنها ولدت من مولاهما
 وأقامت على ذلك بينة وأقام رجل بينة أنه اشتراها من مولاهما فبينة الأمة أولى سواء كانت
 في قبض المشتري أو لم تكن في قبضه ولو وقت بينة المشتري وقتا قبل الجلب بثلاث سنين كانت
 بينة المشتري أولى وكذلك الجواب في العتق والتدبير إذا ارتخا وتاريخ أحدهما أسبق
 بقضى لاسبقهما تاريخا وإذا أقام عبدا بينة أن مولاه أعنته وهو يشكر ذلك أنقز وأقام
 آخر بينة أنه عبده قضى للذي أقام البينة بأنه عبده وكذلك لو شهدوا أن فلانا أعنته وهو في
 يده يقضى للذي أقام البينة أنه عبده وإن شهدوا العبد أن فلانا أعنته وهو يشكر وشهد
 شهود الآخر أنه عبده قضى بينة العتق • لو كان المولى أقام بينة أنه عبده أعنته وأقام
 رجل بينة أنه عبده قضى بينة العتق وكذلك لو أقام العبد بينة أن فلانا ذره وهو عليه وأقام
 رجل بينة أنه عبده قضى بينة التدبير (٢) كالو أقام المولى بينة أنه عبده ذره وأقام
 الآخر بينة أنه عبده يقضى بينة المولى • ولو أقام العبد بينة أن فلانا كاتبه وهو عليه وأقام
 الآخر بينة أنه عبده يقضى للذي أقام البينة أنه عبده لا ترى أنه لو أقام الذي في يده بينة
 أنه ملكه كاتبه وأقام الآخر بينة أنه عبده يقضى للذي أقام البينة أنه عبده كذا هنا في وأخر
 الرابع من دعوى التاتارخانية وكذا في المحيط البرهاني • ولو ادعت المرأة البراءة عن المهر
 بشرط وأقامها الزوج مطاعة وأقاما البينة فبينة المرأة أولى وإن كان الشرط متعارفا يصح
 الإبراء معه (قع) بينة الزوج أولى من شهادات القننة في باب البينتين المتضادتين • ولو قال
 لاسرأته أن شربت مسكرا بقصر ذلك فأمر ليدل فأقامت بينة على وجود الشرط وأقام
 الزوج بينة أنه كان ذا فبينة المرأة أولى من الحمل المزبور (ط) زوج البكر أقيم بينة على
 أسكوتهما حين بلغها الطهر وأقامت بينة على الرذيفة الأولى (ح) ولو أقام الزوج بينة أنها
 أجازت العدة حين أخبرت وأقامت بينة أنها ارتدت فبينة الزوج أولى بخلاف الأولى لأن بينة

(١) وهذه المسئلة المذكورة في باب دعوى العتاق من دعوى المبطوط ع

(٢) فيه اختلاف الرواين ذكره في دعوى المبطوط في باب الشهادة في الولاد والنسب ع

الزوج ثمة قامت على العدم وفي الثانية على الاثبات من الحمل المزبور * (ج) باع مال الغير وسلم ثم ادعى المالك الردع من بيع وادعى المشتري الاجازة وأقاما البينة فيبينة المشتري أولى لانهم ازمعة من الحمل المزبور * فان برهن المشتري أنه آخره بعد صاعه زمانا بالضرورة وبرهن الشفيع أنه طلب كماله فالبينة للشفيع عنده وعندهما للمشتري من أوخر شفعة البرازية وكذا في الظهيرية * قال ادعى الزوج على امرأته جارية في يدها أنها ملكه بسبب أنه اشتراها من زيد بكذا وأنه وقع التعاضد بينهما وانكرت وأقام بينة فادعت الدفع وفات انها ملكي بسبب أني وكلت بشراهما من زيد وانك اشتريته الي وقبضتها هل يصح هذا الدفع أجاب نعم لانهم ائتمروا بخارج وزيديت لقمان الشرا من انسان واحد وان ذلك البدأ أولى وهي مسئلة كتاب الدعوى من الاصل من القاعدة في الدعوى * (ج) قال أحد الحارين لا تسخر هذا المايل الذي أخرجه محدث وقال الا تسخرن كذلك في القديم فاقول لا تدعى لكونه متمسكا بالاصل (ج) والبيئة بينة من يدعي أنه محدث (رقم) على عكسه قال رضى الله عنه والعصم هو الاول في باب التصرفات والمحدثات في الطريق العامة والخلاصة من كراهة القسمة * وهذا القديم لا يحتفظ الاقران الا كذلك وان اختلفا فبرهن أحدهما على القدم والا تسر على الحدود فيبينة القدم أولى وشهادة أهل السكنة في هذا الانتقال في الاول من صبطان البرازية * رجل ادعى على آخر أنه لكرز أى ومات من لكرز وأقام على ذلك بينة وأقام الضارب بينة أن نأما قد صم من لكرز وبرئ من مرضه فقد قيل هذا دفع للدعوى المذمومة وقيل يجب أيضا أن يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان المذمومة ادعى أنه لكرز ومات من تلك المكرزة وشهوده شهدوا كذلك فهذا دفع للدعوى المستدعى وان كان ادعى أنه لكرز ومات من لكرز فهذا لا يكون دفع للدعوى المذمومة ويقضى بالغيان وهذا من باب العمل بالبينتين يجعل كانه لكرز وبرئ من لكرز ثم لكرز نأما ومات عنه في الثالث والعشرين من دعوى الخطأ البرهاني * رجل ادعى على آخر أنه ضرب بطن أمته وماتت بضربه وقال المذمومة عليه في الدفع انها خربت الى السوق بعد الضرب لا يهجم الدفع أما لو أقام البينة أنها أصح بعد الضرب يصح ولو أقاما البينة هذا على الصحة والا تسر على الموت بالضرب فيبينة الصحة أولى (١) من الخلاصة في أوخر كتاب الدعوى * رجل جرح انسانا فأتاه أولياء القتل بينة أنه مات بسبب الجرح وأقام الضارب بينة أنه برئ ومات بعد عشرة أيام فبينة أولياء القتل أولى في أوّل باب البينتين المتضادتين من شهادات القنية * اذا ادعى الجراح أن المجرم مات بسبب آخر وقال الولي انه مات من تلك الجراحة حيث يكون القول قول الولي لان الجراح صاحب علمه لا صاحب شرط ولا اصل في القلة الصلاحية للحكم فكان الولي هو المتمسك بالاصل لذلك من شرح المغني لمصوره قال في آخر باب الضمان وعلمه فيه * (ج) ادعى على رجل أنه أمر صبي بالضرب حماره ومجرحه من كرمه فضربه العبي حتى مات وأقام عليه بينة وأقام المذمومة عليه بينة أن ذلك الجرح من انتقال بينته لانها قامت على النفي مقصودا في باب التنازع في الشهادات من شهادات القنية * وفي الاصل أيضا لو أقام الغاصب البينة أنه رد الدابة المقصوية على المالك وأقام المالك

(١) كذا في البرازية في النصاب من عشر من الدعوى في المتفرقات وصحبه مولانا أبو السعود وقال ان في القنية خيلافه والاعتقاد على ما في الخلاصة وبقيده سائر الكتب انتهى وسيجيء ما يؤيد ما في الخلاصة نقلا عن المحيط وشرح المغني وفي آخر دعوى النصاب قيل بكتاب الشروط مسئلة توافق ما في الخلاصة ثلاث من قاضيهان قال وسئل هو أيضا عن ادعى على آخر أنه لكرز أى لكرزة وماتت هذه المكرزة فأقام المذمومة عليه البينة أن أمه بعد ضربها هذا أصح أو قالوا برأت هل يصح الدفع قال نعم قلت لو قالوا بعد الضرب خربت الى السوق هل يصح قال لا لانه لم يقبل أنها خربت وأثر الضرب باق ولو أقاما البينة قال فيبينة الصحة أولى انتهى وفي الدرر خلاف ما نقلناه فكانه اعتبر ما في القنية بغير

(١) وقال أيضا شهود المالك بالموث في يد الغاصب أولى من شهود الغاصب بالرد على المالك بالموث عنده أو قبله وفي الأصل بخلافه كذا في خزائن الأكل في الغصب تعلقا من قواي البقال سمد

(٢) لأنها قامت على الإثبات وهو إثبات فعل الرد وليس في يده صاحب المالكات فعل على الغاصب ولا إثبات سبب التمسك بعد الغصب بخلاف الأول كذا في الخاتمة في فقه فينا يضمن بالنار سمد

(٣) لأن القتل وهدم الدار يتصور بعد الرد فيعمل كأن الغاصب ردّها ثم هدم الدار أو قتل الدابة فكانت يده صاحب المالك أولى لأنه ثبت سببا حاد بالخضمان كذا في الخاتمة في فصل فينا يضمن بالنار من الغصب سمد

(٤) وفي أول كتاب الدعوى من التصاب مستقلة متعلقة بهذا المقام ولا يضمن معرفتها سمد

اليئة أنها ماتت عند الغاصب بركوبه فعلى الغاصب قيمتها (١) وكذا لو أقام المالك اليئة أنه هدم الدار وأقام الغاصب اليئة على الرد والامام الشرعي أعاد المسئلة في آخر الكتاب وذكر فيها الخلاف فقال لو أقام المالك اليئة أنه غصبها ونفقت عنده وأقام الغاصب اليئة على أنه ردّها فنفق محمد لا يضمن (٢) وعند أبي يوسف يضمن (٣) من غصب الخلاصة في نوع في رد المصوب وكذا في البرازية • قال محمد في كتاب الغصب إذا أقام الغاصب يئة أنه رد الدابة المصوبة على المالك وأقام المالك اليئة أنه مات من ماله وب الغاصب فالقاضي يقضي على الغاصب بالخضمان وكان ذلك من باب العمل بالبينتين بأن يجعل كذا الغاصب ردّها على المالك ثم ركبها ثانيا (٤) في الثالث والعشرين من دعوى المحيط في نوع في المتوفات • برهن المستعبر على ردّها والغبر على هلاكها عنده بالتعدي فيئة المعبر أولى من عارية البرازية • برهن المشتري على أن المبيع مات في يد البائع والبائع على أنه مات في يد المشتري فيئة البائع أولى لأنه يلزم الثمن ولو أن خافا لاسبق أولى وإن لم يكن له مائة فاقول للمشتري لأنه منكر في الخادى عشرين يبيع البرازية وكذا في الخلاصة • برهن الدائن على أن الوارث باع شأ من التركة المستغرقة وبرهن الوارث على أن ألت كان باع في حصته وقبض عنه فيئة الدائن أولى لأنه مثبت للخضمان ويئة الوارث تنفيه والبيات للإثبات في الرابع في نوع في دعوى الدين من التركة من دعوى البرازية • مات الوصي فأدّى الوصي الثاني على ورثته أن موثكم باع دار التيم وصرف الثمن في حوائج نفسه وقالت الورثة تصرفه في حوائج التيم فأقام اليئة فيئة الوصي أولى لأنه ثبت الخضمان من دعوى القاعدة ملخصا • وفي الخاتمة إذا أقام المدعي يئة أن قاضي بلد كذا فلا تقضي له على هذا الرجل بألف درهم وأقام المدعي عليه يئة أن ذلك القاضي قضى له بالبراءة عن هذا الاتان قضى باليئة التي قامت على البراءة ولا يقضي بيئة المدعي في السانع من دعوى التاتار خاتمة • عبد في يد رجل أقام رجل يئة أنه اشترى هذا العبد من صاحب اليد بألف درهم وأقام هذا يئة أنه باع العبد من فلان لا شرا بفي درهم فالبيئة يئة الشراء بألف درهم ولو أقام صاحب اليد على مدعي الشراء بألف أنه كمل بالعين من المدعي عليه الذي اشتراه بالعين كانت البيئة يئة صاحب اليد من الحل المزبور وكذا في المحيط

• (في القول لمن) •

(فم) قال البائع بعثت هذا الزرع وهو غير متمتع به وقال المشتري كانت متعاعبه فاقول له لأنه يدعي الجمعة في باب اختلاف المتبايعين من دعوى القنبة • وإذا اختلف البائع والمشتري فأدّى المشتري بعبا ما نالوا البائع يدعي الوفاء فاقول قول البائع (٥) وأن أقاما البيئة فالبيئة يئة مدعي الوفاء (٦) في آخر الخادى والعشرين من يبيع المحيط البرهاني • وإن ادعى المشتري البينات والبائع الوفاء فاقول قول البائع لأنه يدعي زوال ملكه عليه وهو منكر وذكر صاحب النافع (٧) والله يباري أن القول بمدعي البينات إلا إذا شهد الظاهر للبائع بأن يكون الفن ناقصا كثيرا إذ المدعي المشتري تغييرا لمعرفان تغييره عن

(٥) كذا في شهادات القنبة في باب البينتين المتبايعتين تعلقا من المحيط وكذا في الرابع من يبيع الخلاصة تعلقا من قواي التنبى سمد

(٦) وفي زمانان القوي على أن البيئة يئة الوفاء مع أنهم يجوزون عليه أحكام الرهن ولا يضمن ما فيه سمد

(٧) وهو السيد ناصر الدين أبو القاسم محمد ابن يوسف سمد

جعل المال حكما في هذا القول لا المشتري لانه متمسك بالاصل والظاهر وتقرير ان المبيع اذا
 ساءى اذنا وباعه بستمائة فالتقول للبائع وان تسعماائة فله المشتري وكذا في الزيادة وافق
 صاحب الهداية نفسه وفيها اذا ادعى البائع البتات والمشتري الوفاء في الاول ان القول لمن
 بدى الوفاء ثم رجع الى ما اقبل به اعمدة بخارى من ان القول بان بدى البتات في اواخر
 الفصل الرابع من يوع البرازية وكذا في التاسع عشر من العمادية ان ادعى احدهما بيع
 الوفاء والاخر يعبا بانا كان القول قول من بدى البيع البتات والبنسبة بينة الوفاء لان
 بيع الوفاء اما ان يعتبرهنا كما قال البعض اوبعنا فاسدا كما قال بعضهم فان اعتبرهنا فاسدا
 كان القول قول من بدى الصحة وان اعتبرهنا كانت البينة بينة البيع الآن في الرهن
 والمبيع اذا ادعى احدهما البيع والاخر الرهن كان القول قول من ينكر البيع
 قاضيان في فصل احكام البيع الفاسد قال دعوى كزكدة ابن محمد ومالك من يودين
 صاحب يد فروتم بيع وفاء بمصدرم وغله برداشت كزوت واجبت كمصدرم بكيد
 ومحمد ومن تسليم كند صاحب يدى كومن يبيع بان خريده ام ازوى بد مصدرم
 وكواه كذا كانت بر اقرار مدعى اول اكرم مدعى اول كواه اورد دفع شوياني اجاب في (١)
 لانها اثبتا بيع (٢) ولم يكن بينهما اختلاف في وصف البيع الواحد حتى تكون بينة البيع
 بالوفاء اولى لانها اكثر اثباتا من دعوى القاعدية وان زعم البائع انه كان قبل قبضه
 ولم يقب بالسكنى وزعم المشتري الوجوب لكونه بعد القبض فالتقول للمشتري لدعوى الصحة
 (٣) في الرابع من يوع البرازية وكذا في التاسع عشر من العمادية واذا كاتب الرجل
 بمده ثم اختلف المولى والعبد في بدل المكتبة فقال العبد كاتبني على ألف درهم وقال المولى
 كاتبك على ألفين او اختلفا في جنس المال كن ابو سفيقة يقول اول ابصا لقان ويترادان
 وهو قوله ثم رجع وقال القول قول العبد مع عينه وعلى المولى البينة (٤) ثم اذا جعل
 القاضى القول قول المكاتب مع عينه وازمه ألف درهم وأقام المولى بعد ذلك بينة على أنه
 كاتبه على ألفين لزمه ألفان وبسعي فبهما وفي الولولجية ولا يرد العتق (م) وان لم يقم
 البينة على ذلك وأدى العبد ألف درهم وقضى القاضى بعقده ثم أقام البينة بعد ذلك على أنه
 كاتبه على ألفين فالتقاس لا يعقق ما لم يرد ألفين وفي الاستحسان حوسر وعالمه ألف درهم
 أخرى بخلاف ما لو أقام المولى البينة قبل قضاء القاضى بالعقق وفي الولولجية ولو لم يخاصمه
 الى القاضى حتى أدى الدرهم ثم قامت بينته لم يعقق الا ان يردى الالف الباقية وفي
 الظهيرية وان أقام البينة غالبية بنسبة المولى ثبتت الزيادة بينته الا ان المكاتب اذا أدى
 مقدرا ما أقام البينة عليه يعقق في الثاني عشر من مكاتب الساترا خانية وكذا في الثالث
 عشر من مكاتب الحبط واذا كاتب الرجل عبدا واختلفا في العتق ودعاه فبالبينة المكاتب
 كاتبني على نفسي ومالى على ألف درهم وقال السيد لا بل كاتبك على نفسك دون مالان
 فالتقول قول السيد عندهم جميعا ولا يصفان هذا بالاجماع من المجل المزبور وكذا في
 الثالث عشر من مكاتب الحبط ولوقال المولى كاتبك وهذا المال يوم كاتبك في يدك وهو
 مالى وقال المكاتب بل هو لي اكتسبته بعد ما كاتبني فالتقول قول المكاتب وكان على

(ترجمة)

- (١) اذعى انه هذه المحدودة كانت ملكي
 بعتم صاحب اليد هذا بائة درهم بيع
 وقام ورفع القلة فانما الا ان اعطيه المائة
 درهم ويسلم المحدود مالى وقال صاحب
 اليد انما اشترت منه ببيع مائة عتقتني
 درهم وسبقت شهادة على اقرار المدعى
 الاول بذلك فان اورد المدعى الاول شهادة
 على بيع الوفاء هل يدفع او لا اجاب لا
 (٢) لان البيع بالماتين غير البيع بالمائة
 (٣) وهذا على قول من لا يجوز ايجار
 العتق قبل قبضه كالارساى واما على
 قول من يجوز كالماتى وغيره فلا وجه
 لهذا الاختلاف والظاهر من العمادية
 ترجيح قول الثاني
 (٤) وفي المضمرات في آخر كتاب المكاتب
 لا تحالف عندى حنفية وقال ابو يوسف
 ومحمد والشافعي يمتثلان والصحيح قوله
 لان هذا عقد على العتق بعوض ولا يجزى
 فيه التحالف كاعتق على مال

المولى البينة فان أقامها البينة فالبينة بشة المولى ولو اختلغا في أصل الاجل فالقول قول المولى ولو اتفق على أصل الاجل ومقداره لم يكن اختلغا في المقضي فالقول قول العبد ولو ادعى المالك أنه كاتبه على ألف درهم ونجيم عليه كل شهر ما به وقال المولى لا بل نجيمت عليك كل شهر ما تبين فالقول قول المولى من المجل المزبور وكذا في المحيط * (الولو البينة) ولو ادعى كاذبة فاسدة ولا استخراجا كان القول قول من يدعي الجائزة والبينة بشة من يدعي الفاسدة من المجل المزبور * وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رجل أعتق أمته ثم اختصها عند التناخي وفي حجرها وفي يدها كسب اكتسبه وقال المولى أعتقتك بعد الولادة والكسب وقال المولى لا بل أعتقتني قبل الولادة والكسب فالقول قول المرأة ولو كان الكسب في يد المولى فالقول قول المولى هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف في السابع من عناق المحيط * التماس أحرار الان في أربعة أشياء اذا قال المدعي عليه الشهود عبيدا أو قال القاذف كان القذف عيدا أو قالت العاقلة فكان المقول عبيدا لا يلزم بهم الدية أو قال الحاني المحجور عبيدا لا قصاص على * فالقول قوله ويكف المدي البينة على حرته (١) خزانه ألقته لابي الليث في الشهادات * ولو أن رجلا أقرض محجورا أو أودعه ثم صار صلهما فقال لصاحب المال كنت أقرضتني في حال فسادى فألقته أو قال أودعته في حال فسادى فألقته بقا وقال صاحب المال لا بل أقرضت في حال صلاحك كان القول قول صاحب المال وقضى على المحجور وان قال صاحب المال بل أقرضتك في حال فسادك واستهلكه في صلاحك وقال المحجور أقرضتني في فسادى وألقته في فسادى كان القول قول المحجور فان أقام صاحب المال البينة أنه أقرضه في فساده ولكنه استهلكه في صلاحه قبلت بينته فاضحان في أو آخر كالباجر * رجل كان صالحا ففسد وحجر القاضي عليه وقد كان انسان اشترى منه شيئا فقال المشتري كنت اشترى به قبل الحجر عليك وقال لا بل بعد ما حجر على * فالقول قول المحجور عليه لأن البيع حادث فضاف الى أقرب الاحوال فان أقامها البينة فالبينة بشة المشتري العتقين أحدهما أنه بعت الصحة وبينة مثبت الصحة أو في جميع الاحوال والثاني أنه بعت سبب السارخ قال وكذا لو أطلق عنه الباجر ثم قال اشترىته متى حاله الباجر وقال المشتري بل اشترىته منك بعد الاطلاق فالقول قول المشتري وذلك لما قلناه انه يدعي أمر احدا ثم يضاف الى أقرب الاوقات من يختصر شرح أدب القاضي للتصديق في آخر باب الباجر بسبب الفساد * وفي متفرقات يوع انثانية صبي تباع واشترى وقال اذ بالغ ثم قال بعد ذلك لم يكن بالغان قال أولا في وقت يبلغ مثله في ذلك الوقت لم يلفت الى وجوده ولم يوقت له وقتا ووقته اثنتا عشر سنة هكذا ذكر في الباب الاول من يوع الواقيات ووجهه حقيقة أخرى وهي أن يشترط به دواؤه اثنتي عشرة سنة أن لا يكون رجلا لا يحتمل مثله ذكرت هذه الحقيقة في قصة فتاوى الفضلي (٢) من أحكام الصغار في مسائل البوع * وفي دعاوى فاضحان امرأة وحيث مهرها من زوجها وقالت أنا مدركه ثم قالت لم أكن مدركة وكذبت فيما قلت قالوا كان قدرها (٣) فلندرك كتاب في ذلك الوقت أو كانت بها علامة المدركة لا تصدق أم لم تكن مدركة وان لم تكن كذلك

(١) ونفسه في المبسوط في الشهادة على الزمان من كتاب الحدود وفي الحادي والعشرين من قضاء المحيط والتاثر الثانية

(٢) وأقل مدة تصدق فيها الصغيرة في قواعدها بالغا تسع سنين كذا في الحادي عشر من يوع البرانية تب
(٣) وفي بعض نسخ فتاواه والتماهر الموافق لما في الخاتمة في فصل فيما يتعلق بالنكاح من كتاب الدعوى منه

كان القول قواها في معرفة حصة البلوغ من الفصل الثالث والثلاثين من العمادية *
 صغيرة تزوجها غير الأب والجدة فاختصت مع زوجها بعد البلوغ وهي بكر فانت اخبرت
 الفرقة حين بلغت وكذب الزوج لايقل قولها الاينة وان اختلعا في الحال قبلت بلغت
 الا وان اخبرت الفرقة فقال الزوج لا بل بلغت قبل هذا وسكتت كان القول لها وان كانت
 تيسر وقت البلوغ لا يحل خيارها الا بالراضا صرحا او دلا لا يفتقر الى التمسك به وغير ذلك
 (١) في فصل ما يتعلق بالنكاح من دعوى النكاح * وجعل زوج ابنته البالبة فبلغها الخبر
 ثم اختصه الى القاضي فادعى الزوج أنها سكتت حين علمت فقال لا بل رددت ان قالت
 رددت حين علمت كان القول قولها وان قالت علمت بالنكاح يوم كسب افردت فقال الزوج لا
 بل سكتت كان القول قول الزوج وهو نظيره ما ذكر في الشفعة اذا اختلف الشفع مع المشتري
 على هذا الوجه ان قال الشفع طلبت الشفعة حين علمت كان القول قوله وان قال علمت
 بانشر يوم كذا فطلبت لا يقبل قوله فيقول المسئلة المزبورة متصلا وكذلك اذا زوجها الولي
 وهي صغيرة وعلمت بالنكاح بعد البلوغ وادعت أنها فضت حين علمت لم تصدق بالا سند
 الى وقت العلم بانها (٢) من شرح المسئلة في باب الاول والا كفاءه بالخصا
 وقامه فيه * وجعل زوج ولته فرددت النكاح فادعى الزوج أنها صغيرة وادعت هي أنها
 بالغة فاقول لها ان كانت مراقة لانها اذا كانت مراقة كان الخبره يحتمل الثبوت فيقبل
 خبرها لانها مكررة وقوع الملك عليها (٣) في الفصل الاول من نكاح الولو الجمة * الولي
 اذا تزوج البكر بالساقية ثم اختلف الزوج والمراة فقال الزوج بلغتك النكاح فسكتت فقال
 بل رددت كان القول قولها عندنا كل مسئلة اذا ادعى رد المارية وانكروا المعير كان القول
 قول المسئلة لانه ينكر الثمان عن نفسه كذا هي هنا الزوج يدعى زوم العقد والمراة تنكر كان
 القول قولها وان أقام البينة كانت البينة منه المراة على الرد لانها قامت على الاثبات
 بصورة وبينه الزوج قامت على النفي وان أقام الزوج بينة أنها اجازت العقد وأقامت المراة
 بينة على الرد كانت البينة بينة الزوج لانها استويا في الاثبات صورة وبينه الزوج ترجحت
 بل يوم العقد ولا بين عليها في قول أبي حنيفة فان كان الزوج دخل بها طوعا لم تصدق
 في دعوى الرد وان دخل بها كراهة فقد في دعوى الرد في فصل شرائط النكاح من نكاح
 النكاح * ولما قال الزوج بلغتك النكاح فسكتت وقالت رددت ولا بينة لها ولم يكن دخل
 بها فالقول قواها قدنا بعدم البينة لان أقام البينة قبلت بينته وليست بينة السكوت
 بينة النفي لانه وجودي بطلانه عبارة عن ضم الشفتين وبان منه عدم الكلام في المعراج
 وهو نفي بطلانه علم الباهة قبلت كذا ادعت أن زوجها سكتت بمناخورة في مجلس فأخاها
 على عدم التمسك به فيقبل وكذا اذا قالت الشهود وكذا عندنا ولم تسعها تسكمت بثبوت سكوتها
 كافي الجوا مع وان أقامها بينة أو لا في الاثبات الزيادة أعني الرد فانه زائد على السكوت وقيد
 بكونه ادعى سكوتها لانه لو ادعى اجازتها النكاح حين أخبرت وأرضاه او أقام البينة فيبينه
 أولى على ما في النكاح لانه لا يستلزم ما في الاثبات وزيادة بينة بالاثبات للزوم وفي الخلاصة
 نقلا من القاضي المصنف في هذا المسئلة أن بينتها أولى فظاهر أن في هذه الصورة اختلاف

(١) ولو تزوج صغيرة غير الأب والجدة اذا
 قالت بعد البلوغ كنت رددت حين بلغتني
 الخبر بعد البلوغ وأحين بلغت وكذبها
 الزوج فإن القول له كذا في فتح القدير سجد

(٢) حيث قال لان العقد قد نفذ عليها في
 حالة الصغر والمظاهر بقاؤه وهي بدعواها
 الفسخ تريد ابطاله ولا يقبل قولها الا بحجة
 وهذا لان الشراء اذ ثبت في وقت
 فظاهر بقاؤه فلا يقبل منها اسناد التمسك
 الى وقت الادراك حتى لو قالت عند
 النكاح أدركت الآن وفضت صح سجد
 (٣) وفي الفصل الاول من نكاح الولو الجمة
 رجل تزوج امرأه ودخل بها ثم ادعت
 بعد الدخول أنها افردت النكاح حين
 تزوجها الاب وأقامت على ذلك بينة تقبل
 بينتها فكذلك اذا كفي بعض المواضع والعصم
 أثبتا لا تقبل لان التمسك به من الوطء
 كذا في رد سجد

(١) بلوازان تكون اللازمة بالكويت كما اذا خبرها الولي وهي بكر تأمل سيد

(٢) وهذه المسئلة المذكورة ايضا في
اواخر ادب القاضي من التاتارخانية
تغلغل السفاني سيد
(ترجمة)

(٣) ادعت الزوجة على زوجها المهر ونفقة
العدة وقالت لانك طلقني وادعى الزوج
الخلع وادعى لها مائة القول قول الزوجة
في حق المهر وفي حق النفقة القول قول
الزوج
أقول على ما مر ينسب أن يكون القول
قوله في النفقة أيضا لأنه أقر بطلاقها
وادعى سقوط النفقة وهي تنكر كذا قال
الشيخ بدر الدين سيد

المشايخ ولعل وجهه ما في الخلاصة أن الشهادة بالاجابة أو الرضا لا يلزم منها كونها بأمر
زائد على السكوت (١) وقد ناهى الله ودينه أن يقول بلغك لأنهم لو قالت بلغني التكاح يوم كذا
فرددت وقال الزوج لا بل سكت فأن القول قوله كذا في الولي الجبسة وذكرها في الذخيرة
لصكن فرق بين بداية المراءوبين بداية الزوج فقال لو قال الزوج بلغك الخبر وسكت وقالت
المرأة بل رددت فالحقول قول المرأة وبمسئله لو قالت المرأة بلغني الخبر يوم كذا فرددت وقال
الزوج لا بل سكت فالحقول قول الزوج من البصر الرائي في باب الاولياء والا كفاة زوج ابنته
السابقة ولم يعلم الرضا والرد حتى ماتت زوجها فقالت ورثته انهم ساروا بغير أمرها ولم يعلم
التكاح ولم ترض فلما برأت لها وقالت هي زوجتي أي بأمرى كان القول قولها وأهل الميراث
وعليها العدة وان قالت زوجتي أي بغير أمرى فبلغني الخبر فوضعت فلما مهرها ولا ميراث
لأنها أقرت أن العقد وقع غير تام فاذا ادعت النفاذ بعد ذلك لا يقبل قولها المكان التهمة في
فصل شرائط التكاح من تكاح الخاتمة وكذا في فصل فيما يتعلق بالتكاح من كتاب الدعوى
وفي الجامع الصغير نصرا في ماتت فماتت أمه مسلمة وقالت أسلمت بعد موته ولها الميراث
وقال الورثة لا بل أسلمت قبل الموت فالحقول قول الورثة ولو مات المسلم وله امرأة نصرانية
فقول وهي مسلمة وقت انصرامه أسلمت قبل موته وقالت الورثة لا بل أسلمت بعد موته
فالحقول قول الورثة أيضا قال في الاصل اذا مات الرجل وترك اثنين مسلمين فقال أحدهما
مات أبي مسلمة وقد كنت أسلمت حال حياة الأب وقال الآخر صدقت وقد كنت مسلمة أيضا
أسلمت حال حياة الأب وكذبه الابن المتفق على اسلامه وقال انما أسلمت بعد موت الأب فان
الميراث لابن المتفق على اسلامه وعلى الآخر البينة أنه أسلم قبل موته (٢) في الحادي
عشرين من شهادة التاتارخانية وكذا في المحط * قال ابن سناء عن محمد في رجل مات وترك
ابن أحدهما مسلما والآخر نصراني فقال المسلم منهم ما أسلم أي قبل موته وأنا وارثه وقال
النصراني أنه لم يسلم وأنا وارثه فالحقول قول النصراني ولكنه يصلى على الميت باخبار الابن
المسلم أنه أسلم أبوه ولو أقام المسلم نصرانيين أنه مات مسلما وأقام النصراني مسلمين أو
نصرانيين أنه مات نصرانيا قضيت بالميراث المسلم منهم من المحمل المزبور وكذا في المحط
البرهاني * ادعى امرأة في يد غيره وقال طلقتهما وكنت مجنونان عرف منه المجنون بأن رآه
القاضي أو كان مثله وراعى ذلك المكان فالحقول قوله يجامع الفتاوى في الطلاق *
(بس) ادعى خلهما وهي تنكر فالحقول لها وكذا العتق * (فسط) زن دعوى مهر ونفقة عدت
طالب ميكنة كمر اطلاق داه (٣) وادعى الزوج الخلع وليس لها مائة قول قول زن باشد
در حق مهر وقول قول شوى باشد در حق نفقة في الثالث والعشرين من الفصولين * من
أنكر فعل غيره كان القول قوله لأنه مقبل بالاصل ومن ادعى فعل نفسه لا يقبل قوله الا
بجمعة من كدالة ضيخان * (نج) اختلاف في حبة المهر فقالت وجبت لك بشرط أن تطلقني
وقال بغير شرط فالحقول قولها قسمة في باب المهوره واذا بلغ الصغر فطلب ماله من الوصي
وقال الوصي ضاع كان القول قوله لأنه أمين وان قال أنفقت عليك مائة يصدق في نفقة مثله
في ثلثة المدة ولا يقبل قوله فيما يكذب الظاهر وان اختلفا في المدة فقال الوصي مات أبوه منذ

(١) وفي الحاشية وان الحاشية في المدّة فقال الرصيّ مات أو لم يمتد عشر سنين وقال اليتيم - بنحس سنين فليذكر في الكتاب قول محمد أمّا على قول أبي يوسف القول قول الرصيّ - كذا في الحادي والثلاثين من رصاياتنا تاريخية (٢) وفي وصايا اليزانية في نوع في قصر فأت الأب والرصيّ وعن محمد أبو بصير الرصيّ (٤٢٣) أن أباه خلفه كذا وكذا غلبا فأنفقت عليهم كذا وكذا

عليهم كذا وكذا ثم قال فان كان مثل هذا الميث يكون به مثل هذه الرقبي قال قول الرصيّ - وان كان لا يعرف ذلك لا يقول ولا يكون لامثاله مثل هذا الرقبي لا يكون بقوله بعد

(٣) دفع لمضره مشطا واستأجر لحفظه مدة ثأنت المدّة فجاء الرقبي بالمشط فطلب أجرامه حتى فقال مستقره المستأجر ليس هذا مشطى قال قول للمع استأجر الأجرة فلا تلزمه الأجرة لأنه يشترط حفظ

عنه وجوب الأجرة عليه والقول لمضر في عين المشط فغير استيفائه به إذا قبض أعلمه أقول قالوا القول للقابض في رد ماقبض وصفته وتعيينه فهذا يشكل

بما لو أراد المشتري رد المبيع بعيب وقال البائع المبيع بمعيه يصدق البائع لا المشتري مع أنه قاض فالحق أن يفسد بأن القول له أنه في تعيينه إذا وجد التامك والافلاقباض كتعيين المغصوب وزق العسل في مسألة الاختلاف

في وزن الزق من المبيع الفاسد قال رحمه الله تعالى رجل أمر أنه يدها لول يوصل إليها كسوتها أو يسلها عليه إلى شهر فتشى شهر فاختلفا في الوصول فاقول للزوج في مبرورة الأمر يدها والقول للمرأة في وصول الكسوة والذين في التاسع عشر من الفصول رحمه الله تعالى بعد

(٤) قوله فاذى الزوج وورثها الخ هكذا في جميع النسخ التي أتت بها والواضع أن يقول فاذى الزوج أنه على وجهه العارية والورثة أنه على وجه التملكين كما يدل عليه بقية العبارة وقول الداعي لما صنع الاختصار أم محمّد

عشر سنين وقال اليتيم - بنحس سنين ذكر في الكتاب أن القول قول الابن واختلاف المشايخ فيه قال مفسر اللغة السرخسي - المذكور في الكتاب قول محمد وأمّا على قول أبي يوسف فالقول قول الرصيّ (١) وذهذه أربع مسائل أحدها عذره والثانية إذا ادعى الرصيّ أن الميث ترك رقبته وأنفقت عليهم إلى وقت كذا ثم فوا وكذبه الابن قال محمد والحسن بن زياد رجعا الله القول قول الابن وقال أبو يوسف القول قول الرصيّ (٢) وأجوعا على أن العبد لو كانوا أحرار كان القول قول الرصيّ - والثالثة إذا ادعى الرصيّ أن غلاما لليتيم ابن غلامه رجس فاعطيه جعه أربعين درهما والابن يشكر الابن كان القول قول الرصيّ في قول أبي يوسف وفي قول محمد والحسن القول قول الابن إلا أن يأتي الرصيّ ببيته على ما ادعى وأجوعا على أن الرصيّ - لو قال استأجر رجل ليرده بيكون مصدقا والرابعة إذا قال الرصيّ أدبت خراج أرضك عشر سنين متدمات أو نك كل سنة ألف درهم وقال اليتيم اعطامات أي منخس سنين كالقول قول الابن في قول محمد رحمه الله لأن الرصيّ - يذى تاريخا سابقا وهو يشكر وعلى قول أبي يوسف القول قول الرصيّ لأن اليتيم يذى عليه ويوجب تسليم المال وهو يشكر فيكون القول قوله في هذه المسألة (٣) في قول قصر فأت الرصيّ - من وصايا الخاتمة • ثم في كل وضع كان القول قول الرصيّ فعليه العين من أواخر وصايا الكتاب وكذا في الحادي والثلاثين من وصايانا التاريخية • رجل اشترى سلعة فباعها إلى امرأه واستعملته فباعت المرأة فاذى الزوج وورثها أنه دفع على وجه العارية أو التملك (٤) فالقول قول الزوج مع العين بأنه دفع الخلى إليها على وجه العارية في النسخة من دعوى جواهر الفتاوى • سئل إذا اختلط العمد والمستعير في الاتعاف بالعارية فاذى المعتبر اتعافا قيدا بهل محض من في زمن محض من واذى المستعير الاطلاق أسباب القول قول المعتبر في التقييد لأن القول له في أصل الاعارة فكذا في صحتها فإرى الهداية • (ق) ولو كان له على أيها الدين فجزها أو هو أم قال جهز بدين على - وقالت بل عاك فالقول للأب • (فخ) القول للميت وعنه القول للأب فانه قال لو قال الأب كان لا تملك على - مائة دينار فاختصت بها زوجها وقالت بل عاك فالقول للأب • في باب ما يتعلق بتجهيز البنات من تكاح القنينة • قال بعلت إلى امرأته شيئا فقالت هو عدي وقال هو من المهر فالقول قوله في غير المهر إلا كل لأنه للملك فكان أعلم بجهة التملك كما إذا قال أودعك هذا الشيء فقالت وهبته لي وكذا الظاهر يشهد له لأنه يسي في اسقاط ما في ذمته لاقى الطعام المهر إلا كل كالشواء والجم المطبوخ والقواكم التي لا تاتي فان القول قولها فانه استحسانا بخلاف ما إذا لم يكن مهر إلا كل كالعسل والذين والجوز واللوز من ثمين التبر للزوجة • من أواخر باب المهر • رجل قال لا تستأخذ من مثل هذه الدراهم ودعته وقال لا تستأخذ مني قرضا فالقول قول المأثر ولو قال أقرضني فلان ألف درهم وقال فلان بل غصبت فقلت من من فان كانت الدراهم فاقعة فلام قلة أن يأخذها في أوائل الشئ من أقران الخ لاسية • رجل أقر أنه قبض من فلان ألف درهم كانت عليه فقال فلان قد قبضت في هذه الألف ولم يكن لك على شيء

(ترجمة)

(١) ادعت المرأة على زوجها اني اعطيتك مائة درهم لأجل أن تعطيني المهر وأنت أخذت مني وأعطيتني الفاعل
منها وقال الزوجه قلت لي خذ هذه المائة درهم وأعطيها للفلان فأخذتها وأعطيتها له بحكم امرئ ولست مديون له أوجب القول
بوقول الزوجه لأنهم لم يذكروا إعطاء ذلك للفلان قبل انهم اقترعوا بأنهم اختلفاخذ (٤٣٥)

فهو والغاصب وان لم يمسك في منزل الغاصب فالملك للغاصب منه في الفصل الأول
من غصب الغلاصة * اختلفوا في قيمة الغصوب فالقول للغاصب مع عينه بالثمن ما قبله
الاعشرة من غصب منه المقتضى في مسائل الرد والاسترداد * اذا تصرف في ذلك غيره
ثم ادعى أنه كان بذاته فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امرئه خلت وادعى أنه كان
بذاته وانكر الوارث فالقول للزوج كذا في القضية من غصب الاشياء * كان الزوج
يتصرف في أموال زوجته فماتت المرأة فزعم زوجها أنه تصرف في أمواله وادعى الزوج
اخذها منه فالقول له بشهادة الظاهر له من دعوى الزانية في نوع في الدفع * قال

(٢) سئل عن الوكيل والموكل اذا اختلفا
فقال الموكل وكتبت بيده بالثمن والطلاق
وادعى الوكيل أنه وكله بيده بأقل من ثمنه
فالقول لمن منه ما أوجب القول للموكل
كذا في فتاوى ابن نجيم

أقول يخالفه ما سبق من القواعد انفا
وقال في أواسط دعوى القاعدية في بيان
مسئلة أخرى الامر مستقام من جهة
الامر فيكون القول قوله في جهة الامر
وصفته انتهى وهذا أيضا يدل على
أن القول للأمر في تعيينه

(٣) في قول فيما يضمن المودع
(٤) يعني الرهن المبني على امرئ لغيره
بالدين

(٥) سئل اذا اختلف الرهن مع المرتين
فقال الرهن ما هذا الذي رهنه عنده
وقال المرتين هو فالقول لمن منهما أوجب
القول للمرتين كذا في فتاوى ابن نجيم
من كتاب الرهن

(٦) قال صاحب الفصولين في التماسع
أقول قالوا القول للراض في قدر ما قبض
ومقتضاه وتعيينه فإذا يشك بالاراد
المستخرى رد البيع وسب وقال البيهقي
المبيع غير مصدق بالثمن المستخرى مع
أنه فاض فالحق أن يفسد بأن القول
للمالك في تعيينه اذا وجد العقل والا
فلا قابض كتعيين الغصوب وحق العمل
في مسئلة الاختلاف في وزن الزن
من البيع القاسد انتهى وقال ابن نجيم
في تعليلاته على الفصول القول للراض
الا ان المالك من الغير لم يكن ما فكانه
أشار زيادة قوله لم يكن ما لمالي أن في إطلاق قوله اذا وجد العقل نوع قصور ويؤيده ما في التوريع شرح تليخيص الجامع وكتبته في الحاشية

فليتأمل

(١) قال الزوج بعثت النفقة إليها ووصلت إليها وانكرت بشي يسبني أن يكون النفل قوله لأنه مدعى الشرط ومنكره الحكم وقال صاحب العقدة ~~هذا~~ سمعت القاضي الامام الاستاذ ثم رجع بعدمه وقال لا يكون القول قوله وكذا في كل وضع مدعي ايها حتى ويكون القول قوله او ما هو الاصح كذا في الحماوي والعشرين من النفل الاستاذة. وفي الثالث والعشرين من العمادات من النفلين (ض) ولما اختلفنا في وصول النفقة والباقي بحاله قال قولها وبصير الامير يدها في رواية لا رواية (ذ) القول ولو لها في عدم الوصول إليها والقول قوله في حق الطلاق وقوله في رواية لا في رواية الاصل والنافي رواية المنتسقي صرح به في الاستروثية والعادية. (٢) سئل عن شخص عكاه أولم يخلع اليه بعد عدمه فحصل الاختلاف بينهما في استيفاء العمل فادعى المستأجر عدم الوفاء وادعى الاجير الوفاء فالقول لم يمت. اوجب القول للمستأجر بيمينه وعلى الاجير البيان كذا في فتاوى ابن نجيم من الاجابة (٣) مثل عن (٤٢٦) البائع اذا قبض الثمن ثم جاء الى المشتري وأراد أن يرده عليه شي بأمته زاعمانه

نفسا وانكر المشتري أن يكون ذلك من دواحه فقول القول للبائع قول المشتري اجاب ان أكثر استيفاء حقه لا يقبل قوله ولا يلزم المشتري عوض ذلك ولكن ان طعن بين المشتري على العمل بحسب ويصحب فان نكل زاعما رده كذا في فتاوى ابن نجيم

ذكر السيد الشهدى في الباب الاول من كتاب البيوع أن المسلم اذا أقر قبض رأس المال ثم ادعى الزايدة فهي على سنة أوجه ان كان أقر قبض الجباد أوجه قبضه أو قبض رأس المال أو باستيفاء الدواحم لا تسع دعوى الزايدة وان أقر قبض الدواحم فالقول لرب المسلم بالبيعة على المسلم المقاسا وفي الاستحسان القول للمسلم اليجمع عينه وعلى رب المسلم البيعة أنه أعطاه الجباد ولو كان قال قبضت ولم يرد فالقول للمسلم اليجمع عينه قبضت الدواحم لو ادعى أنها متوقفة أو رماص لا يكون مصدقا وفي قوله قبضت يكون مصدقا صغير في مسائل دعوى الحوزة الزايدة المال في الاقراره الله

(ترجمة)

(٤) لو اسد على آخر عشرة نائيرين

ثم قالت بعد الشهر انه لم يصل والامير يدعي وزعم الزوج الوصول فالقول له في عدمه كون الامير يدها وله في عدم وصول الكسوة والدين (١) ولو قال المستأجر دفعت البث ما دفعت من الدين وقال الاجير من الاثيرة فالقول قول الدافع لأنه اعلم بجهة الدفع ولو كان بعد موت المدين بين الورثة والطالب يحتاج الورثة الى خاتمة البيعة لأنه لا علم لهم (٢) في وأخر الثاني من اجارة البرازية وكذا في العشرين من العمادات * أراد الرذ بالعيب فقال البائع المبيع غير هذا فالقول له بخلاف خيار الرطوبة والشرط وان قال اشتريت هذا وحده وأراد الرذ بعيب فقال البائع بعته مع آخر فالقول للمشتري في الحماوي عشرين من بيع البرازية * صيرني انتقد رادميريل بأجر فاذا افترى أو سستوق لا يفتن الصيرفي شيئا فتر من الاجير بحسب ذلك حتى لو كان الكل زوفا رذ كل الاثر وان كان الزوف نصف فاذ نصف الاثر ويرد الزوف على الدافع وان انكر الدافع وقال ليس هذا ما اخذت حتى كان القول قول الاخذ مع عينه لأنه منكر اخذ غيرها وهذا اذا لم يكن الاخذة اقر باستيفاء حقه او باستيفاء الجباد فان أقر بذلك ثم أراد أن يرده البعض يعيب الزايدة فانكر الدافع أن يكون ذلك دواحه لا يقبل قوله (٣) في فصل فيما يجب للاجر على المستأجر من اجارة الخاتمة * قال يكي راديركي ده شار زري بايد به امياه مددوم سنك تهره داده است كون ربه دين ميكيو ربه دي ميكيو ميكيو يده من آن صد دهم سنك تهره بعض اين ده شار زرد ادم ان ميكيو يده اذ تو صد تهره ميكيو يده است ازان حساب بافته ام اين ميكيو يده ايتو جيزي تهره داده است قول قول ربه دين يوده است دران كه من تهره الزحساب زرها تنكرتسه ام وقول قول مدديون يوده انكه كويده ايتو تهره داده است نووده است ناقره استانه (٤) من أو آخر دعوى القاعبة * (المتقى) قال أبو حنيفة اذا خال القصار قدر ددت فالقول قوله مع عينه ولا أثر له ولو أعطاه القصار ثوبا قال هو ثوبك وقال رب الثوب ليس هو ثوبي فاخذت رب الثوب فالاصح أنه يسعه ليه وبعه (٥) فانه ذكر محمد لدفع الى خياط ثوبا يعطيه قباء ودفع اليه البطانة فجاء به فقال رب الثوب ليست هي بطايتي فالقول

ثوب وأعطاه مائة درهم جمر انقرة أي ثوبا قال لا يقول رب الدين أعطيتي عشرة اذناير ويقول المدين أنا أعطيتك قول في مقابلة ذلك مائة درهم جمر انقرة عوضا عن هذه العشرة ويقول رب الدين انما كانت لي عليك فاخذتها بالاعتناء ويقول المدين ليس لك على شيء من النقرة فالقول يكون قول رب الدين في أن النقرة لم يأخذها عوضا عن الديناير والقول يكون قول المدين في أنه لم يكن عليه شيء من النقرة لا قيل أن ترقه عليه (٥) وفي الخطبة للسرخسي في باب اختلاف المؤجر والمستأجر من الاجارة قال محمد لو أعطاه القصار ثوبا قال هو ثوبك وقال رب الثوب ليس هو ثوبي فاخذت رب الثوب لا يسعه ليه ولا يسعه الا أن يقول له ما رده أخذته من ثوبي يقول القصار نعم وهذا اذا كان في الخبز من الصحيح وموافق لما في الخاتمة في فصل اختلاف الاخير والمستأجر

قول الخطاط مع عينه أنه أبطلته وبسحب الثوب ليس له دفع إليه الخطاط بدل بطاثة
 وكذلك القصاص (١) من الوجهين للشرع في باب اختلاف الأجر والمستأجر
 من كآب الاجارات وهو لو اخاف الخطاط مع رب الثوب فقال رب الثوب أمرنا أن نقتطعه
 فبأنه وقد خضعت بمقتضى الخطاط لأجل أمرتي أن أقطعه قصا كان القول قول رب الثوب
 مع عينه وهو بالتبني وإن شاء أخذ القمص وأعطاه أجره مثله وإن شاء ضعه فبعضه فبغير
 مقتطوع في فصل في اختلاف الأجر والمستأجر من اجارة الخالية وكذا في أوائل اجارة
 خزانة الاكل * ولودفع الى قصار أو بالقصير بدوهم فأعطاه القصار أو بافقال هذا فبأن
 وقال صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول أبي حنيفة وكذا لو كان
 القصار يدعي رد الثوب لأن في قول أبي حنيفة القصاص رأيين وكذلك كل أجنبي مشترك
 والفتوى على قوله (٢) من المحل المزبور ولودفع متاعا الى محال ليحمله الى موضع فحمل
 فقال رب المتاع ليس هذا متاعي فقال الجمال هو متاعك قال أبو يوسف القول قول المحل
 مع عينه ولا أجر له إلا أن يصدق الأجر ويأخذ بالذات والنوع الواحد والنوع فيه سواء إلا
 أنه في النوع الواحد أغش وأقبح أن لا يميزه الأجر ولو جعل طعاما أو زينة فقال الجمال
 هذا طعامك وقال رب الطعام كان طعامي أجود من هذا قال فاق هذا أغش أن يأخذ
 الطعام ولا يطلى الأجر فأما نوعين مختلفين فالأجر للعمال إلا أن يصدقوا يأخذ من
 المحل المزبور (نفس) فله دنان من جنس واحد فأدى المدينون شيئا من المال صدق
 أنه دفع بأى جهة فبسط ذلك من ذمته ولمن جنسين كذهب وفضة أو بر وشعر فأدى
 فضة وقال أدبت عوضا عن الذهب لا يصدق إذا لمعاوضة ثم بالطرفين (٣) شري من
 دلال شيئا فدفع إليه عشرة دراهم وقوله من الثمن وقال الدلال دفعت الدلالة صدق
 الدافع بيمينه لأنه ملك دفع الى ابنه ما لا أراد أخذه صدق أنه دفع فرضا لأنه ملك (٤)
 رجل ادعى على ميت ألفا فبرهن وارثه أن الأب أعطاه ألفا بقبول والوارث يصدق أن
 الأب أعطاه بلجهة الدين لقضائه مقام موثقه فصدق في جهة التملك في الفصل الرابع
 والثلاثين من الفصولين فيما يكون فيه القول للمهلك من جهة التملك وكذا في العارية
 * (٥) عليه مال واحد قرضا أو شحالا أو مؤجلا فأدى نفسه وقال هذا من أحد النصفين
 لا يعتبر بذلك ولو كمل نصف المال لرجل فأدى نصف المال وقال هذا من كلا النصفين يعتبر
 وكذا لو كان لكل نصف كسبل وكذا لو كان أصل المال مختلفا أحدهما أرض والاخر كماله
 من المحل المزبور * من عليه دنان بجهتين مختلفتين لواحد كل دين ألف درهم قضى ألفا
 ثم قال ما قضيت عن العبد وقال رب الدين بل هو من الجارية وحلف المدينون على ذلك
 فالحقول قوله ولرب الدين مطالبة من الجارية وإن أقر باستيفائه لأن الشرع لما جعل القول
 قول المدينون مع يمينه فالأحلف وجعل الشرع ذلك الالفين العبد فقد كذب رب الدين
 في قوله أنه من الجارية لأن الحكم أنه من العبد في شأني تصديق من يزعم أنه من الجارية
 وإذا صار كذا مباشر عا قط قوله كالمطاة انكار المشتري عند الاستحقاق حتى لا ينعى
 من الرجوع بالثمن قاعدة في الدعوى * وجل دفع ثوبا الى غيره وهو بائع جاريته

- (١) كذا في الخالية في باب الحد من البورغ
 حيث قال أشترى جارية بالخيار ثم جاء
 بجارية وقال هي التي قضيتها كان القول له
 ولما أقر أن يملكها وكذا القصاص إذا رد
 ثوب نفسه على صاحب الثوب وقال هذا
 ثوبك وكذا الاسكاف ع
 (٢) يعنى الفتوى على قول أبي حنيفة
 في أن القول قول القصار وليس المراد
 أن الفتوى على قوله في أنه أمين كما يظهر
 أن نظري القاعدية ع
 (٣) ولو كان عليه دنان من جنسين
 فالقول للمدين مع يمينه وللطالب مطالبة
 الدين الاسترخاء وإن أقر بيمينه لأنه كذب
 الشرع حيث جعل القول للمدين كذا
 في دعوى القاعدية ملخصا ع
 (٤) أعلم الملك إذا عين جهة التملك
 عند التملك أو بعدهما كان التمين مفيدا
 كان القول في ذلك قوله لأن التملك
 يستفاد من جهة فكذا كان القول
 في ذلك قوله قال محمد رجل له على رجل
 ألف من قرض وكفل رجلا بنصف
 المال وكفل رجلا بالنصف الباقي
 فأدى الاصيل خمسة وقال هذه
 الخمسة التي اكمل بها فلان فعلى
 ما قال لأن التملك صدر منه وله في التمين
 فائدة وهي إخراج ذلك التملك عن
 العهد وقطع رجوعه عن نفسه كذا
 في شرح الزبادات القاضية في باب
 قضاء الدين من الكفالة (م) ع
 قوله علم كلام الجامع وليس من الزبادات

منه ثم ادعى أنه دفع ذلك باليمن وأنكر البائع أنه قبضه باليمن فلا يلزمه أن يقول قبضته
أمانة وهاهو ذلك قائم بجاهه فخذ أو يقول قبضته بدين آخر عليه في الأول القول لا يفاضل
مع عبته لأن ادعى عليه معاوضة فوبه بدرهم الدين وهو ينكر وفي الثاني المسئلة
على وجهين أمانة ينكر الدافع دينا آخر غير عن الجارية أو يقره فان أنكر فالجواب
فيه كما في الفصل الأول وان أقرب به فالقول للدافع لأنهما اتفاقا على المعاوضة واختلفا
في الجهة فكان القول في جهة المعاوضة والتفريق قول المعاوض المملك لأنه ينكر زوال
ملكه عن الذوب بجهة أخرى والقباض يدعى ذلك لكن عليه ديون شتى إذا أدى دواهم
كان القول قوله في تعيين أحد الدين لما قلنا من أواسط دعوى القاعدية قال صدد
رب دين داهه وميكويد كزبه ما غلام داهه موبدين ميكويدك مرابط حسابي ديكر
يودا زان حساب ياتنه مدهند ميكويدك مرابط حسابي ديكر يودا ست قول قول كز
يودا جاب قول دهنده يودا بسوكند (١) يعني يحلف أو لا على أنه ليس له شيء آخر فان
حلف مضى الأمر وان نكل قضى عليه بذلك المال المدعى ثم يحلف أنه لم يؤد ما ادعى من
تلك الجهة من المحل المزبور إذا ادعى الكفالة للمال إلى أجل فالقول قوله ولم يدفعه
صاحبه لأن الاجل من مقتضيات الكفالة بمسوط مرخص في باب الدارين كآب
القراره وان قال المدعى عليه له على ألف درهم مؤجلة إلى كذا وقال المدعى هي مججلة
كان القول قول المدعى لأن الكفالة والمسئلة معروفة من أوائل دعوى الخبائسة
قال خمنت لك عن فلان مائة درهم لك عليه إلى شهر وقال المدعى هي سالفة القول فخبني
(٢) وقال الطالب خمنت حالا وقال حرا في ستة فالقول للطالب عند أبي شقة وأبي
يوسف شيلا فالمحمد وزفر من كدالة متية المقتضى في مسائل الحوالة ولو خال لا تنكرت
كفالت لك بالدين الذي لك على فلان إلى شهر وبعد الشهر لا فائز من المطالبة وقال
صاحب المال تكفلت بأن لا أطالب إلى شهر وبعد الشهر أطالب بك فيه فالقول لصاحب
المال ولا يقبل قول التكفيل لأنه لو شرط أن لا يطالب بعد شهر أو كان سكان المال نفسه
فالكفالة جائزة (٣) من متفرقات كدالة انتا تاريخية تفلا عن جامع الفتاوى وفي الجامع
الصغير لو قبض المحتال المال من المحتال عليه فقال ما قبضت مالي لأنك أخطيت عليه بالدين
الذي عليك وقال الميسل لا بل قبضت مالي وأنت وكيت في القبض فالقول قول المحتال
ولو اختلف الميسل مع المحتال عليه فقالا المحتال عليه أذيت دينك بأمر لي أن أرجع
عليك وقال الميسل انما أذيت من الدين الذي عليك فالقول قول المحتال عليه (٤) من
حوالة المصلحة ملخصه قال الميسل مات المحتال عليه بعد أن يؤدى الدين لك وقال
المحتال لي قبله وتؤدى حتى في الرجوع عليك فالقول لا تحتال لتسكتك بالاصل من لسان
الحكام وكذا في حوالة البرازية وعن محمد قال الغرعة حطعت عنك خمسة مائة من الألف التي
عليك على أن تطيعني الخمسة الباقية أول النهر وقال المدعي حطعت بغير شيء فالقول
للمطالب لا قرارا الطالب بالخط في الشافي من صلح البرازية قال الطالب هو موثر قرار على
الاداء فقال المدعيون أمامه سر قال بعضهم القول لا مديون وقال بعضهم ان كان الدين

(زجوة)

(١) أعطاء مائة درهم وقال هي من ثمن
الغلام وقال رب الدين كان لي منك
حساب آخر وأخذت من ذلك الحساب
وقال الدافع ليس لك معي حساب آخر
فلم يكن القول أجاب القول يكون
قول الدافع مع العين

لأن القول لاهم لأن في جهته لأنه ينكر
زوال ملكه بجهة أخرى غير ماعينه سدا
(٢) لأن التكفيل لم يقر بالدين فلا بد
عليه في الصحيح بل أقرب يجزئ المطالبة بعد
النهر والطالب يدعى عليه المطالبة
في الحال وهو ينكر فالقول له كذا
في كدالة الدرر سدا

(٣) وهذه المسئلة تدل على أن بينة
التكفيل أولى إذا ادعى أنه كفيل من هذا
اليوم إلى شهر وقال الطالب كفلت إلى
شهر ولم يقل من هذا اليوم سدا
(٤) قد سبق ما يشابهه في الحوالة
فارجع إليه سدا

(١) وفي النهاية القول قول مدعي اليسار زوى ذلك عن أبي حنيفة كذا في التائرا خاتمة سبح

(٢) مثل عن امرأة أذعت على زوجها بمال الصداق ونفقها المقدرة عن مدة معلومة فأجاب بالاعتراف وبأنه مدعى عن ذلك قول مدعي بيته أولا بذكر من يشهد له بالأعارة ذلك أجاب أن القول له بيته في الأعارة ذلك ولا يشهد عليه ما لم يثبت غشاه كذا في فتاوى ابن القيم سبح

وفي باب النفقة من نكاح النجاشية وفي من المبيع والقرض إذا ادعى المديون أنه مدعى لا يقبل قوله وقالوا ~~كذلك~~ في المهر والكفالة وقال بعض الناس يحكم بالزمن سبح

وأجاب لا بداع هو مال كاقترض ومن المتابع فالقول بمدعي اليسار وعلمه الفتوى (١) وإن لم يكن بداع هو مال كان القول للمدعي وفي النفقة القول للزوج في العسرة (٢) بجميع الفتاوى في أول فصل في الحبس من كتاب القضاء قال القاضي نجر الدين الفتوى على أنه أن كان الدين وجب بداع هو مال فالقول قول من يدعي اليسار وإن وجب بداع عمل ليس بمال فإن وجب بعسرة ما يشتره باختياره فكذلك لوجود دليل اليسار وهو المبادأة والالتزام الذي باختياره وألا فالقول قول مدعي الاعسار لأنه عدم دليل اليسار أنفع الوسائل وفيه تفصيل لا بد من معرفته • فإن قال الرجل أمام مدعى نفقه المفسرين كان القول قوله لأن نفقه المرأة البينة على اليسار في باب النفقة من نكاح النجاشية • فإن أقامت المرأة بينة أنه • ومرفق على بينة المفسرين وإن أقاما البينة كانت البينة بينة المرأة من الحمل المزور • ادعى نشوزها في مدة وأنكرت فالقول قوله ما مع بينتها فإن حلفت أخذت النفقة وإن نكلت سقطت والبينة عليه من نفقة البصر الرافق • ولو احتج في الأجل فقال رب السلم فيه أجل والمسلم اليه يقول لم يكن له أجل فالقول قول رب السلم لأن الأجل يستفاد من جهته ولأن فيه حصة العسرة فلو كان المسلم اليه يدعي الأجل ورب السلم يشكره فالقول قول المسلم اليه هذه استحسانا وألا فالقول قول رب السلم ويعقد العقد وهو القياس له ما أن يشكره رب السلم والقول قول المتكسر وإن كان فيه فساد العقد كرب المال مع المضارب إذا اختلفا فقال رب المال شرطت لك نصف الربح الأدرهما وقال المضارب شرطت لي نصف الربح مطلقا فالقول قول رب المال له أن القول قول من يشهد له الظاهر والظاهر يشهد بعصمة العقد صارا ورجوعا إذا اتفقا على النكاح وقال أحدهما أنه كان يغير بينهما فالقول قول من يدعي الشهود بخلاف مسألة المضاربة لأن غلبة الاختلاف في نوع العقد لأن المضاربة إذا فسدت صارت اجارة فرب المال يشكره هذا العقد فكان القول قوله أثناءه ناتفا على عقد واحد شرح مختلف الرواية في أوائل كتاب البيوع • وإن قال المشتري اشترت البناء بضمائة درهم ثم اشترت الأرض بعد ذلك أو قال اشترت الأرض بدون البناء أولا ثم اشترت البناء بعد ذلك آخر فلا شفعة لك في البناء لأنه نقلي صار مقصودا وقال الشفيع لا بل اشتريت بناء ما في صفقة واحدة في القياس ~~يكون~~ القول قول المشتري وفي الاستحسان يكون القول قول الشفيع لأن المشتري يشكر الشفعة في البناء فتزق الصفقة بعد قيام سبب الشفعة ظاهرا فلا يقبل قول المشتري ولو قال المشتري وهب لي البناء أولا ثم اشترت الأرض ~~يكون~~ القول قول المشتري وبأخذ الشفيع الأرض بدون البناء • وكذا لو قال اشترت النصف ثم النصف وقال الحار وهو الشفيع اشترت الكل بعقد واحد كان القول قول الشفيع استحسانا فإن أقاما البينة كانت البينة بينة المشتري في قول أبي يوسف لأنه هو محتاج إلى البينة وعلى قول محمد البينة بينة الشفيع وإن ادعى المشتري أنه اشترى الكل معا بعد واحد ادعى الشفيع أنه اشترى متزقا ~~فكان~~ القول قول المشتري فاضية إن في ترتيب الشفعة من كتاب الشفعة

• اشترى أرضاً ثم امتنع عن إيفاء الثمن وقال المشتري اشتريتها على أنها حريسان فإذا هي
 أنقص وقال البائع بعثها كما هي وما شرطت لك شيئاً فكان القول قول البائع
 في ابتكار الشرط مع عبثه فاضحيان في الشرط المفسدة من البيع * ولو اختلنا
 في اشتراط الخيار فالقول بالنكراه عندهما وعند الامام لم يعبه كذا في الجمع لأنه
 منكر يذم لزوم العقد ومذممه ينكر اللزوم والقول له ونعمامه في شرح الجمع وفي
 الفدية اختلاف في شرط الخيار وأما الفدية فدينه مدعي الخيار أولى وفي النزاهة أقر
 بعض المشتري ثم قال لم أركاه لا يصدق في آخر خبر الرؤية من الخبر الرأى * ولو اشترى
 خلة وسلم إليه البائع موزوناً فوزنه في بيته فوجده ناقصاً أراد أن يرجع به فذكر نقصان
 فالقول للمشتري مع عبثه لأنه منكر لم يقبض جواهر الفتاوى في الباب الأول من كتاب
 البيع * باعه طعماً ما بعينه وقال بعته جزاً فاقول المشتري اشترته مكابله يتخالفان
 وكذلك ما يوزن وإن قال البائع بعث الثوب ولم أسم الذراع وادعى المشتري شراءه
 حذراً في القول للبائع ولو قال اشتريت على أنه كذا ذراعاً كل ذراع يدورهم وقال البائع
 لم أسم ذراعاً فالقول للمشتري ويتخالفان ويترادفان على قول الثاني في الحادي عشر
 من يوع البرزانية * رجل اشترى خاية خل فحمله المشتري في جزته ثم وجد فيها فأارة
 منه فقال المشتري كانت في خايته وقال البائع كانت في جزتك فالقول قول البائع لأنه
 ينكر العيب (١) عدة القتاوى في البيع وكذا في الخمانية في فصل في الردا عيب وكذا
 في الرابع عشر من يوع المحيط * رجل اشترى دابة فوجد بها عيباً فركبها فاقول
 البائع ركبها في حوائجك فلم يبق لك حق الرجوع وقال المشتري لا بل ركبها لارتداه عليك
 فكان القول قول المشتري (٢) فاضحيان في فصل فيما يرجع بتقصان العيب
 وكذا في الخامس والعشرين من الفصولين والرابع عشر من المحيط البرهاني * (ق) قال
 البائع بعته منك معيباً وقال المشتري بل سلمها فالقول للمشتري * (ب) ينبغي أن يحكم
 الثمن في مسائل متفرقة من يوع القنية * وفي المتن رجل اشترى من آخر عبداً
 قبضه ثم جاءه مشجوباً وقال بعته مشجوباً فالقول قوله من متفرقات يوع المحيط
 والتاثرانية * ولو كان الموهوب جارية فأراد الواهب الرجوع فقال الموهوب له وهبتها
 صغيرة فكبرت وازدادت خيراً وقال الواهب لا بل وهبتها لك كذلك فالقول للواهب وكذا
 في كل زيادة متولدة أما في البناء والخلاطة وغيرهما فالقول للموهوب له من الفتاوى
 المغيرة في آخر كتاب الهبة * وفي نوادر ابن سماع عن أبي يوسف رجل باع عبده بغير
 أمره ووسله إلى المشتري ومات في يد المشتري فجاء المولى يعد ذلك بطلب ثمنه وقال كنت أجزت
 البيع لا يقبل قول الأبيينة * ولو قال كان باعاً بأمري قبل قوله (٣) في العاشر من يوع
 الذخيرة * امرأة اشترت شيئاً وغالت أمماً كتبت رسول زوجها إليك ولا عن علي وقال البائع
 أنا بعته منك والتمن عليك فالقول لها أنا ابتكره وجوب الثمن عليها وعلى البائع البيضة
 في الحادي عشر من يوع الخلاصة * قال زيد على عمرو ألف درهم وأبكر على زيد ألف
 درهم فقضى عمرو بكذا ألفاً من زيد ثم طالب زيد عراً بالثمن التي فكانت له عليه فقال

(١) وتأويل المسئلة أن يكون رأسها
 مسدوداً وقت القبض ولم يعلم افتتاحها
 بعد ذلك إلى أن يوجد فيها القارة ولا
 عدده أمماً لعلها باستقرار السدة وعدم
 افتتاح رأس الآية إلى أن يوجد فيها
 البارة فالقول قول المشتري كذا
 في الرابع عشر من يوع المحيط
 (٢) وتأويل المسئلة على قول بعض
 المشايخ إذا كان لا يعبه كذا
 بالركوب كذا في الخامس عشر من
 التاثرانية والرابع عشر من المحيط
 (٣) وكذا إذا وقع الاشتلاف بعدما أجز
 الغاصب فقال المالك كنت أجزت أو قال
 كان أجزم بأمرى وإنكر الغاصب الإجارة
 أو الامم ذكره في الخمانية في الإجارة
 الطويلة

عرو قد قضيت أكبر بأمرك فقال زيد ما أمرتك بقضاء تلك الألف ولكني دفعت ذلك ألفا
 نقد التدفعها إلى بكر قد فعلت إليه فأبكر عرو وذلك فالقول لا بد أنه لم يأمره به بغير النقد
 قبل اتفاق الخصمان أن عرو اقضى دين زيد بأمره وإنما اختلفا في أنه أمر مطلقاً أو مضافاً
 إلى التدفعات الأمر مستقادم من جهة الآخر فيكون القول قوله في جهة الأمر وصحته
 فإن كان الأمر مطلقاً غير مضاف إلى مال أو مضافاً إلى ماله عليه كان جهة في سقوط الدين
 عن المأمور وإن كان مضافاً إلى النقد لم يكن جهة في ذلك وهو يشكر كون الأمر مطلقاً
 أو مضافاً إلى ماله عليه فكان القول له كالأمر أنكر الأمر أصلاً ألا يرى أنه لو لم يكن للأمر
 على المأمور دين كان الحكم كما قلنا من أوسط دعوى القاعدية * وإن كان رب الدار
 أمره بالبائنة فيها بحسبه من الاجراف اتفاقاً في البناء واختلافاً في مقدار النفقة فالقول قول
 رب الدار والبنية شئة المستأجر وإن أنكر البناء أو الأمر بالبائنة هكذا فالقول قول رب
 الدار في الحادي عشر من اجازات الخلاصة * وإن كان رب الدار أمر المستأجر أن يبنى
 في الدار على أن يحسب ذلك من الاجر واختلفا فقال المستأجر أمرتني بالبائنة وقد بنيت
 وقال رب الدار ما بنيت فالقول قول رب الدار مع عينه لأنه يدعى إنشاء الاجر وهو يشكر
 وإن أقر بالبناء إلا أنهم ما اختلفا في مقدار ما اتفق ذكر أن القول قول رب الدار مع عينه
 لأنه يدعى زيادة وهو يشكر قالوا وهذا إذا كان مشكلاً الحال وإن اختلف في ذلك أهل
 الصناعة فقال بعضهم كما يقول رب الدار أنه يذهب في نفقة مثل هذا البناء قد رما بعيه
 رب الدار وقال بعضهم لا بل قد رما بقول المستأجر حتى تعذر معرفة قول أحدهما من
 جهة التعريف. ثم جئنا بالدعوى والانتكار والمستأجر يدعى زيادة اتفاقاً ورب الدار يشكر
 فيكون القول قوله * وأما إذا جع أهل تلك الصناعة على قول أحدهما وقالوا في مثل هذا
 البناء ما يقول أحدهما فالقول قوله لأنه أمكن معرفة ما وقع التنازع فيه من جهة
 غيرهما ولا يلتفت إلى قوله ما في الحادي عشر من اجازات الذخيرة * إذا استأجرت
 الظاحونة ثم اختلفا بعد الخروج في متاع الرضى من خشبها واسطواناتهم فكله للطعام (١)
 وعلى هذا القضاء والحداد وكل ما أشبهه من الأوعية والأدوات من اجازة خزائنه لا يكل *
 إذا استأجر الرجل من آخر حماراً مائة معلومة ثم اختلفا في قدر الحمار أنه للمستأجر أو لـ صاحب
 الحمار فالقول قول صاحب الحمار ولو انقضت مدة الاجارة وفي الحمار رما ذكره ويرقى
 كثير فقال رب الحمار السرقين لي وقال المستأجر هو لي وأنا أنفله فالقول قول المستأجر
 إذا لم يعرف كون المتدعي في يد صاحب الحمار على ما تقرر في هذا فأمّا الرما فإن كان من على
 المستأجر وكان متراً بذلك فعليه أن ينقله وإن وجد أن يكون من عمله فالقول قوله في الخامس
 والعشرين من اجازة الحطب البرهاني * دفع ذهباً إلى الصانع لصوغ له طوقاً وخاتماً ويزيد
 من عنده ذهباً معلوماً بجرعة معلومة جاز (٢) فإن قال لم ترد فإن لم يكن محشوراً ووزن
 وإن كان محشوراً فالقول للاستأجر مع عينه إلا أن يشاء الصانع أن يرد عليه ذهبه ويأخذ
 الطوق في باب الاجارة والصباغة من اجازات الحطب للسرخسي ملخصاً * دفع إليه فضة
 ليعمل شيئاً ويزيد من عنده فقال الصانع زدت خمسة لأن فضتي كانت خمسة وهذه عشرة

(١) يعنى القول في الكل للطعام

(٢) لأنه جعل الاجارة كما ياباذا العمل ثم
 أمره بالزيادة من عنده فيكون مستقرضاً
 للزيادة لا مستأجراً ثم يصير قابضاً للقرض
 حكماً لا تصالحاً عليك كذا في المحط
 السرخسي في تعليل المسئلة وتساميه فيه

ع

(١) الامور بالخبر من الميت اذا قال حبيب

عن الميت وأبكر الورثة أو الوصي

فالقول قوله مع عينته لانهم أرادوا

الرجوع عليه بالنفقة وهو يشكر فيكون

القول قوله الا اذا كان الميت على آخر

دين فقال له حج عن هذا المال فحج عنه

بعد موته فعليه البيعة انه قد حج به لانه

يريد الخروج عن عهده ما عليه والورثة

يشكرونه من حج واقامات الحسابية في

باب الحج بعلامة الواو ح

(٢) ولو ادعى الموهوب له الهلاك كان

القول قوله بلايين كذا في الخاتمة ح

لان أصل قبضه لم يكن موجبا للعتاق

المقبوض عليه ح

(٣) لان الوصي والقيم قائم مقام القاضي

فكما قبل قول القاضي فيما يكون مختلا

فكذا قول الوصي والقيم كذا في أدب

القاضي ح

(٤) لانه أمين يريد الخروج عن عهده

الامانة فقبل وهو مسلم بالاصل أيضا

والظاهر شاهد له أيضا ح

وقيل الدافع ما دلت بل قضت كانت عشرة فالقول للصانع (١) من المحل الزبور الاصل

ان من جعل القول قوله في الشرع فالحاج له القول قوله مع عينته من شرح أدب القاضي

للصدر الشافعي في باب العين وكثير من المواضع يكون القول قوله بدون العين منها (ط) قال

الوصي للبيعة أنفق مالك كذا من مالك وذلك نفقة مثله أو قال تركت أوك رقباء أنفقت

عليه من مالك كذا مات أوابي وقال الهجر ما تركت أوق رقباء أو قال الوصي أنشئت لك

رقباً وأدبت الثمن من مالك وأنفقت عليه كذا فقه ومصدق في ذلك كله مع عينته قال (بم) الا

أن مشايخنا كانوا يقولون لا يصح أن يختلف الوصي إذا لم يظهر منه خيانة ومنها (شطم)

عن محمد قاض باع مال اليتيم فركه المشتري عليه عيب فطالب القاضي أبرأني منه فالقول

قوله بلايين وكذا لو ادعى رجل قبله اجارة أو أرض لبيته وأراد تخليصه لم يحلف لان قوله على

وجه الحكم وكذا كل شيء يدعى عليه عن أبي يوسف ادعى الموهوب له هلاك الموهوب عنه

ارادة الواهب الرجوع فالقول له بدون العين (٢) ومنها لو قال الواهب شرطت في عوض

وقال الموهوب لم أشترط فالقول له بدون العين ومنها اشترى العبد شيئا فأتان البائع أتت

بمجهور وقال العبد انما دون فالقول له بدون العين ومنها اذا اشترى عديم من عبد شيئا فأتان

أحدهما أنما بمجهور وقال الآخر أنا وأنت ما دون فالقول له بدون العين (جس) ومنها

اشترى لبيته الصغير واداعى اشتقاقه مع الشفيع في الثمن فالقول له بدون العين (ن) ومنها

اذا اشترى دارا بغير الشفيع وأنكر المشتري الشراء وقال اسم الابن الصغير لا يشترط مع الشفيع

لا يحلف المشتري ومنها في أدب القاضي أن وصي بالنفقة على اليتيم أو القيم على الوفق

ومال الصبي والوقف في يده أو وصو ذلك من الامناء بمثل ما يكون في ذلك الباب قبل قوله بلا

يين (٣) اذا كان نفقة (٤) لان في العين ثمانية المناس عن الوصاية فان اهتم قبل بتخلف بالله

ما كنت شئت في شيء مما أخذت به وقيل ينبغي للقاضي أن يشترط بأبى فسخه عليه في باب

الاستحلاف من قضاء القنية

• (في المسائل التي تقبل فيها البيعة بخمسين) •

رجل وامرأة في دارا دعت المرأة أن الدار دارها وأن الرجل عبد لها وادعى الرجل أن

الدار داره والمرأة زوجته وأقاما البيعة فقبل بيعة المرأة على دعوى الدار وبشئ بالدار لها

وقبل بيعة الرجل على دعوى النكاح وبشئ بالزوجة بينهما لانه تعذر قبول البيعتين من

كل وجه في جميع ما يدعيان لانه لا يمكن قبول بيعة في دعوى الرق لا فالقول بصدعها

في الرق تعذر قبول بيعة الزوج في النكاح والقضاء بالبيعتين واجب لانهم ممن حجج الشرع

فقبلنا ببيعتها في دعوى الدار وبيعة الزوج في النكاح علما بالبيعتين بقدر الامكان ومتى قبلنا

بيعتها في دعوى النكاح ثبت النكاح فكان تزويجها نفها منه اقرارا بأنه ليس بمملوك لها

من تهذيب الوقائع فتلاعن العيون اقامت البيعة أن زوجها حالف بطلاقها لان شرب

الخمر الا بانها وأنها أذنت له مرة فشرع شرب مرة أخرى بغير إذنها وأنها طالت وأقام

الزوج أن الحالف انما كان على لغة آخر وهو قلنا حتى تأذن له وانهم اطلق بشرب مرة أخرى

فأى البينتين أولى إجاب تقبل **كلمتا البينتين** وثبتت اليقين وتطابق المرأة لأن العمل
 بالبينة واجب ما لم يكن قيل كيف تقبل البينتان وهما اتفقا أن اليقين لم يكن الا واحدة قلنا
 في باب حرمة ما أخرج بنظر الى البينة لا الى قول الخصمين لأن هذا حق الله تعالى فتصادقهما
 في حق الله تعالى على خلاف البينتين لا يعتبر كلوا أقام أنه طلقها واحدة وأقامت ببينة أنه طلقها
 ثلثا لا تطلق ثلثا وان اتفقا أن التظليق لم يكن الا مرة واحدة وكذا لو أقامت ببينة أنه طلق
 امرأته قبلت وان سجد أو كذا في عتاق الأمة بخلاف عتاق العبد عند أبي حنيفة عن
 القاعدة في أواسط كتاب الدعوى وكذا في أوائل كتاب الطلاق * ولو كانت الدار في يد رجل
 وامرأة أقامت المرأة البينة أن الدار لها وأن الرجل عبدها وأقام الرجل البينة أن الدار له
 والمرأة امرأته تزوجها بألف درهم ودفع اليه ولم يقيم البينة أنه حر فإنه يقضى بالدار والرجل
 للمرأة ولا نكاح بينهما إلا أن المرأة أقامت البينة على رق الرجل والرجل لم يقيم البينة على الحرية
 فيقضى بالرق وإذا قضى بالرق فملت بينة الرجل في الدار والنكاح ضرورة وإن كان الرجل
 أقام البينة أنه حر الأصل والمسئلة بجهالها يقضى بحرية الرجل وينكح المرأة ويقضى بالدار
 للمرأة لا لما قضيت بالنكاح صار الرجل في الدار صاحب اليد والمرأة خاتمة فيقضى بالدار
 لها كما لو اختلف الزوجان في دار في أيديهما كانت الدار للزوج في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 وجههما الله وإن أقاما البينة يقضى ببينة المرأة فاضحيان في فصل اختلاف الزوجين
 في متاع البيت من كتاب النكاح وذكر ابن شجاع في النوادر لو أقام الرجل البينة
 أن الدار داره والمرأة أمة وأقامت المرأة البينة أن الدار لها وأن الرجل
 عبدها وليس الدار في أيديهما فالدار بينهما فاضحيان وإن كانت
 في يد أحدهما ترك في يده التعارض البينتين في الدار ويحكم
 لكل واحد منهما بالحرية ولا تقبل بينة أحدهما على
 صاحبه بالرق لمكان التعارض قال رحمه الله
 وينبغي أن الدار إذا كانت في يد أحدهما
 يقضى ببينة الخارج لأن بينة صاحب
 اليد في المالك المطلق لا تعارض
 ببينة الخارج فاضحيان في
 آخر دعوى المتهول
 من كتاب
 الدعوى

تم الجزء الاول وبليته الجزء الثاني أوله كتاب الوكالة